

المنتقى

من

منهاج الاعتدال

في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال

وهو

مختصر منهاج السنة

تأليف: شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية

رحمه الله تعالى

٦٦١ - ٧٢٨هـ

اختصره: الحافظ أبو عبد الله محمد بن عثمان الذهبي

٦٧٣ - ٧٤٨هـ

حققه وعلق حواشيه

محب الدين الخطيب

طبع على نفقة بعض المحسنين

تحت إشراف

الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد

وكالة الطباعة والترجمة

الرياض - المملكة العربية السعودية

وقف لله تعالى

١٤١٣هـ

الطبعة الأولى سنة ١٣٧٤ هـ
الطبعة الثانية سنة ١٤٠٩ هـ
الطبعة الثالثة سنة ١٤١٣ هـ

٢١٥
ت ت م

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن عبد السلام بن عبد الله الحراني، ٦٦١-٧٢٨هـ،
المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال= وهو مختصر منهاج السنة / تأليف تقي الدين أحمد بن تيمية، اختصره الحافظ أبو عبد الله محمد بن عثمان الذهبي، حققه وعلق حواشيه محب الدين الخطيب.
الرياض: الرئاسة العامة لادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والإرشاد، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
طبع على نفقة بعض المحسنين
٦٢٧ ص
١ - الفرق الإسلامية أ- الذهبي، أبو عبد الله محمد ابن عثمان، ٦٧٣ - ٧٤٨هـ ب- الخطيب، محب الدين
جـ- عنوان مواز: مختصر منهاج السنة.

مقدمة
بقلم
محب الدين الخطيب

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ المائدة ـ ٨ .

إنَّ ظهورَ هذا الدين الإسلامي ـ على فترة من تاريخ الإنسانية ـ كان حادثاً من أعظم أحداثها ، بل هو أعظمُ أحداثها، فقد جاء لإقامة الحق : ما كان منه وما سيكون ، فكل حق يُواجهه البشر في ائتلافهم واختلافهم ، وفي معاملاتهم وأقضيتهم وأحكامهم ، وفي تفكيرهم وبُحوثهم ودراساتهم وأنظمتهم ، وفي تعاوُنهم على مافيه خيرُهم ومصالحهم : فهو من الإسلام . وحَسبُ الإسلام مكانةً في تاريخ التشريع أن يسميه الله «دينَ الحق» ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ ﴾(١)، وكلُّ ما وافق العدلَ والقسط فالإسلامُ يدعو أهلَه إلى أن يقوموا به ، وأن يَشهد كلُّ واحد منهم بما يَعلمه منه ، وأن يعملوا جميعاً على بَسط سلطان العدل ونشر لوائه في دار الإسلام وفي سائر آفاق الأرض كاملاً وافياً بأقصى مايستطيعونه ولو على أنفسهم وآبائهم وأبنائهم ، فالحقُّ والعدل وإقامتها والشهادةُ بهما عنصرُ الإسلام الأول وخُلقه المقدَّم والسمةُ التي يجب أن يتميز بها أهله في طيبة قلب وصفاء فطرة وطهارة نفس وإيثار لما فيه مرضاةُ الخالق وطمأنينة الخلق . والعدلُ في نظام الإسلام من التقوى ، والتقوى ميزان التفاضل بين

(١) التوبة ٣٣ ، الفتح ٢٨ ، الصف ٩ .

المسلمين ، والله خبيرٌ بأهلها وبمن ينحرف عنها ، لاتخفى عليه منهم خافية .

وهذه الصورة المشرِقَةُ لهذا الإسلام الجميل هي التي تولى خاتمُ رُسل الله تربيةَ أصحابه عليها ، وإعدادَهم لِيَخْلفوه في دعوة الإنسانية إليها ، ولم يوَدِّعْ ﷺ هذه الدنيا ويُغْمِضْ بَصرَه وراء سَجْف بيت عائشة أمِّ المؤمنين المطلِّ على مسجده الشريف ليلتحق بالرفيق الأعلى ؛ إلا بعد أن أقرَّ الله عينيه الكريمتين باجتماع الصفوة المختارة منهم صفوفاً كالبنيان المرصوص ، مسلمينَ أنفُسهم وقلوبَهم لله عز وجل في عبادته وطاعته ، خلفَ خليفته فيهم أبي بكر الصدِّيق رضي الله عنه ، الذي قال فيه وفي صِنْوه عمر بن الخطاب أخوهما عليٌّ ابن أبي طالب وهو يخطب على منبر الكوفة : خيرُ هذه الأمة بعد نبيها أبوبكر ثم عمر . وفي مثل لمح البصر ـ بعد فاجعة الإسلام والمسلمين بفراق أكرم خلق الله على الله ـ لمَّ هؤلاء البرَرَةُ الأخيارُ شَعثَهم في جزيرتهم المباركة ، ووحدوا صفوفهم العامةَ للجهاد ، كما وحَّدوا في أيام احتضار الرسول ﷺ صفوفهم للصلاة فسارت راياتُ أبي بكر متوجهة إلى العراق والشام حاملة أمانات الرسالة المحمدية إلى أمم الأرض أدناها فأدناها ، وسرعانَ ما كافأهم الله على جهادهم الصادق بالنصر الموعود ، فتردَّدَت أصداء دعوة « حيَّ على الفلاح » في الآفاق التي خفقت فيها راياتُ قواد الخليفة الأول : أبي عبيدة ، وخالد ، وعمرو بن العاص ، ويزيد بن أبي سفيان ، وكان هؤلاء للشعوب التي اتصلوا بها معلمين ودعاةً وأصحابَ رسالة من الله ورسوله إلى البلاد التي عرفت أقدارَهم ؛ وفتحت أبوابَها وقلوبَ أهلها لتعليمهم وتوجيههم . وبعد أن قرَّت عينا أبي بكر بنصر الله في بلاد الرافِدينَ ورُبوع الشام اختاره الله لمجاورة الرسول ﷺ في الأخرى ، كما اختاره لصحبته في الدنيا ، فأخذ دُفةَ القيادة في سفينة الإسلام خليفته أميرُ المؤمنين عمر بن الخطاب ، وهو خيرُ هذه الأمة بعد أبي بكر بشهادة أخيهما أبي الحسن رضي الله عنهم جميعاً . ومضتْ قافلةُ

الإسلام في طريقها ترعاها عينُ الله التي لا تنام ، فواصلت كتائبُ الدعوة المحمدية سيرَها إلى وادي النيل ، ومنها إلى شمال إفريقية ، كما توغلتْ أخواتها في مملكة كسرى إلى أقصى آفاقها ، حتى إذا تآمرتْ على الدم العمري الشريف مكايدُ اليهودية والمجوسية ، واختار الله إليه مثالَ العدالة في الأرض : يسر له مجاورةَ صاحبيه ، فارتضى المسلمون للخلافة المحمدية عليهم أطيَبهم نفساً وأرحَمهم قلباً وأنداهم يداً وأحفَظَهم للقرآن وأصبرَهم على بلاء الزمان : صهَر نبيهم على كريمتيه ، ولو كان له ﷺ ابنةٌ ثالثة لآثره بها ، فكان عثمانُ لهؤلاء الصفوة البرَرَة من أصحاب رسول الله ﷺ أخاً مخلصاً ، ولأبنائهم أبا مشفقا ، وكانت الأمة مدَّةَ خلافته في أرخى عيش وأسعد مجتَمع كما شهد بذلك عالمان من كبار التابعين : الحسنُ البصري وصنْوُهُ ابنُ سيرين ، بينما كانت رايات ذي النورين بأيدي المجاهدين الأبطال من رجاله تخفق في آفاق قفقاسيا وما وراء الباب مما كان قوادُ الأكاسرة وأبطالهم لايطمعون في الوصول إليه . وهكذا عرفتْ أممُ المشرق وأمم المغرب هذا الإسلامَ من سيرة الصحابة وعدلهم ، ورفقهم وحزمهم واستقامتهم على طريق الحق الذي قامت به السماواتُ والأرض ، وبذلك تحقق فيهم قول صاحب الرسالة العظمى ﷺ « خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » رواه الإمامُ الربّاني أحمد بن حنبل الشيباني في مسنده (رقم ٣٥٩٤) من حديث عَبِيدة بن عمرو السلماني قاضي أمير المؤمنين عليّ في الكوفة ، عن فقيه الصحابة عبدالله بن مسعود رضي الله عنه ، ورواه الإمامُ محمد بن إسماعيل البخاري في صحيحه (الكتاب ٦٢ الباب الأول) من حديث عمران بن حصين حامل راية خزاعة في جيش النبي ﷺ يوم فتح مكة ، ورواه الإمام مسلم بن الحجّاج القشيري في صحيحه من حديث أم المؤمنين عائشة سلام الله عليها . وهذا الحديث الشريف من أعلام نبوَّة رسول الله ﷺ ؛ لأن الإسلام لم يَر زمانَ سعادةٍ وعزَّةٍ واستقامة على الحق والخير كالذي

رآه في زمان الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان ، وتحديد ذلك إلى نهاية الدولة الأموية ، وقد يلتحق به زمن الخلفاء الأولين من بني العباس الذين تربوا في البيئة الأموية . قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (ج ٧ ص ٤) : اتفقوا ــ أي اتفق أئمة الإسلام ــ أن آخر من كان من أتباع التابعين ممن يُقْبَل قوله مَن عاش إلى حدود سنة ٢٢٠ ، ثم ظهرت البدع ، وتغيرت الأحوال تغيراً شديداً .

هذه المدَّة التي تنبَّأ عنها خاتمُ رسل الله ﷺ ونَعتهـا بأنها « خير القرون » وكان ذلك من أعلام نبوَّته ، هي عصور الإسلام الذهبية التي لم يَر الإسلامُ أعظمَ منها بركة ، ولا أعزَّ منها لأهله رفعةً وسلطانا ، ولا أصدق من جهاد قادتها جهاداً ، ولا أوسع من دعوتها إلى الله في أوسع الآفاق من أرض الله ، وفيها انتشر حَفَظةُ القرآن في أنحاء المعمورة ورحل شباب التابعين إلى كل بقعة فيها صحابيٌّ يحفظ عن رسول الله ﷺ شيئاً من سنَّته السنيَّة ليتلقوها عنه قبل أن تموت بموته ، ثم رحل تابعوهم إلى كل بقعة فيها أحدٌ من كبار التابعين يحفظ شيئاً عن الصحابة ليحملوا عنه ما حمله عن شيوخه من الصحابة ، وهكذا وصلت أمانة السنَّة إلى رجال التدوين ــ من أمثال مالك وأحمد وشيوخهم ومعاصريهم وتلاميذهم ــ غضةً يفوح منها عَبَق النبوَّة ، هديةً من الأمناء الحافظين إلى الأمناء الحافظين ، فكان من ذلك أثمنُ تراث للمسلمين بعد كتاب الله عز وجل ، فبهمة هؤلاء حفظ الله لنا هذه الكنوز ، وبسيوفهم فتح الله للإسلام هذه الممالك ، وبدعوتهم المباركة نشر الله دعوة الإسلام ، فكان لنا اليومَ هذا العالمَ الإسلاميُّ بأوطانه وشعوبه وما فيه من علوم وعلماء كانوا في عصور الإسلام الأولى ملحَ الأرض وزينةَ الدنيا ، وبصلاحهم وعودتهم إلى الله في أيامنا والأيام الآتية سيعود إن شاء الله لهذا الإسلام مجدُه وسلطانه ، وستحيا بنهضتهم أنظمته وسننه ، وما ذلك على الله بعزيز .

وكما أن أبناء السَّراة وأهلِ السعة يرثون عن آبائهم أملاكهم وأموالهم فتكون لهم بذلك العزَّة والمكانة في الدنيا ، إلا أن يخدعهم عنها قُرناء السوء فيوهموهم أن سعادتهم ومُتعتهم في تبديدها والتفريط بها .

كذلك هذا المجدُ الإسلامي الذي ورثناه عن الصحابة والتابعين لا نعلم لأمة من أمم الأرض مجداً يضارعه في مواريث الإنسانية ، وأثمن هذا الميراث وأعظمه قدسيةً وبركةً اهتمام أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم بجمع القرآن ، وتوحيد تلاوته ، وحفظه في المصاحف ، ولو أن كل مسلم على وجه الأرض دعا لهم بالرحمة والرضا وعظيم المثوبة آناء الليل وأطراف النهار على ما أحسنوا به إلى المسلمين من هذا العمل العظيم لما وفيناهم مافي أعناقنا من منة لهم سيتولى الله عنا حسن مكافأتهم عليها ، ثم من أعظم كنوز هذا الميراث العظيم عناية كل صحابي بصيانة ماحفظه عن رسول الله ﷺ من أحاديثه وخطبه وسيرته وتصرُّفاته وتشريعه في أمره ونهيه وإقراره ، فأدَّوا ــ رحمهم الله ورضي عنهم ــ هذه الأمانة إلى إخوانهم وأبنائهم والتابعين لهم بإحسان بما لم يُعهد مثله عن أصحاب نبي غيره من الأنبياء السابقين ، فكان ذلك من أعظم مواريث الإنسانية كلها في الأخلاق والتشريع وتكوين الأمم الإجتماعي والتقريب بين البشر في طبقاتهم وأجناسهم وأوطانهم وألوانهم ، ولا يَغمط جيلَ الصحابة فيما قاموا به للإنسانية من ذلك إلا ظالمٌ يغالط في الحق إن كان غيرَ مسلم ، أو زنديقٌ يُبطن للإسلام غير الذي يُظهره لأهله إن كان من المنتسبين إليه . وميراثنا الثالث من المواريث التي صارت إلينا عن الصحابة حُسنُ عَرْضهم هذا الإسلام على الأمم ممثلاً بأخلاقهم الإسلامية السليمة وأعمالهم الجليلة الرحيمة ، فحبَّبوه بذلك إلى الناس ، وعرَّفوهم به من طريق القدوة والأسوة ، فكان ذلك سببَ دخول الأمم في الإسلام إلى أقصى آفاق المعمورة المعروفة في أزمنتهم . وهذه الفضيلة قد شارك عُمال الخلفاء الراشدين فيها من

جاهد بعدهم من الصحابة والتابعين تحت رايات الخلفاء من قريش الذين كان من أعلام نبوَّة النبي ﷺ أيضاً التنويهُ بهم في حديث جابر بن سمرة في الصحيحين ، ورؤيا النبي ﷺ في قُباء عن جهاد معاوية رضي الله عنه في البحر ، ورؤياه الثانية يومئذ عن حملة ابنه في حصار القسطنطينية ، وهؤلاء الخلفاء من قُريش الذين ورد النص عنهم في الصحيحين من حديث جابر بن سمرة هم الذين جاهدوا وجاهد رجالهم تحت كل كوكب ، وطوَوْا آفاق الأرض يحملون هذه الدعوة إلى أقاصي المعمور من بلاد آسيا وإفريقية وأوربا ، ومهما تنبض قلُوبنا بشكرهم والوفاء لهم والثناء على مانشروا في الدنيا من ألوية جهادهم لن نُوفِّيهم عُشر معشار ما كان ينبغي لنا أن نفعله ، وإلا فأين هي الدراساتُ العلمية الصحيحة التي قمنا بها لتدوين أمجادهم العظمى وبطولتهم الكبرى ، وأين هي المؤلفات العصرية التي كان ينبغي أن تكون في أيدي الشباب في جميع أقطار الإسلام ، والتي تجعل القارىء منا كأنه معاصر لتلك الأحداث ، مرافقٌ لكتائبها وأعلامها ، مشاركٌ بمشاعره ومداركه وخفقات قلبه في كل نصر أحرزه الإسلام في الدنيا على أيدي الصحابة والتابعين وأتباعهم الذين ألف الجاهلُ الزنديق ابن المطهر كتابه (منهاج الكرامة) ليملأه سباً لهم وذماً لجهادهم ، وتشويهاً لمحاسنهم ، وغمطاً لفضائلهم وكريم أخلاقهم ، وقلباً لحسناتهم بما يَخجلُ محاربوهم ـــ من المجوس والروم والترك والديلم ـــ أن يزعموا مثله لو أنهم دونوا أعمال أسلافنا عندما كانوا معهم في عداوة الحرب وعداوة الدين . ويوم كنا لا نزال أصحابَ السلطان على إسبانيا كان أحبارُ النصارى من الإسبانيين يحتجون على الإمام ابن حزم بدعوى الروافض تحريفَ القرآن ، فكان يُضطر عند ردهْ عليهم أن يقول ماذكره في كتاب (الفِصَل) ج ٢ ص ٧٨ : « وأما قولهم في دعوى الروافض تبديلَ القرآن فإن الروافض ليسوا من المسلمين » . وأغلب الظن أن أحبار النصارى كانوا يحتجون

بالأكاذيب الواردة في كتاب الكافي للكليني ، كالذي ورد في ص ٥٤ منه (طبعة سنة ١٢٧٨) عن جابر [الجعفى] قال : سمعت أبا جعفر يقول « ما ادعى أحدٌ من الناس أنه جُمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب ، وما جَمعه وحفظه كما أنزله الله إلا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده ». وفي ص ٥٧ عن أبي بصير قال : دخلت على أبي عبدالله . . . . إلى أن قال له أبو عبدالله : « وإن عندنا لمصحفَ فاطمة عليها السلام . . . قلت : وما مصحف فاطمة ؟ قال : مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات ، والله مافيه من قرآنكم حرف واحد ». وكتاب الكافي للكليني المشحون بمثل هذا الكفر المفترى يعتبره الشيعة في أحاديثهم بمنزلة صحيح البخاري في أحاديث المسلمين . أما ابنُ المطهر المردود عليه في هذا الكتاب فيصفه الشيعة في كتابهم روضات الجنات بأنه « مفخر الجهابذة الأعلام ، ومركز دائرة الإسلام ، آية الله في العالمين ، ونور الله في ظلمات الأرضين ، وأستاذ الخلائق في جميع الفضائل باليقين ، جمال الملة والحق والدين . . الخ ».

وفي رأيي أن كتاب ابن المطهر (منهاج الكرامة) ، وكتاب مُعاصره شيخ الإسلام ابن تيمية (منهاج الاعتدال) أو (منهاج السنة) : ليس الغرض منهما المناظرة في اختلافات مذهبية يطمع منها ابن المطهر في أن يجعل المسلمين روافض ، أو يطمع منها شيخ الإسلام ابن تيمية في أن يردَّ الروافضَ إلى الإسلام ، فإن هذا وهذا من المستحيلات ؛ لأن الأسس التي يقوم عليها بنيان الدينين مختلفة من أصولها والعميق العميق من جذورها : فنحن نقول بمشرِّع واحد ومعصوم واحد وهو النبي محمد ﷺ ، وأنه لا معصوم بعده ولا مشرّع غيره وهم يقولون بإثنى عشر معصوماً كلهم مصادر تشريع ، ونحن نقول إن الحادي عشر من معصوميهم مات عقيماً عن غير ولد ، وأن أخاه جعفراً صفى تركته على أساس أنه لا ولد له ، وحجز نساءه وإماءه في مدة العدَّة والاستبراء ، حتى ثبت له ولنقباء الطالبيين في زمنه وبعده أن الحسن العسكري لا ولد له .

وهم يقولون ــ وأنف التاريخ راغم ــ إن للحسن العسكري ولداً اختبأ في سرداب بيت أبيه منذ أكثر من أحد عشر قرناً ، وأنه لا يزال حياً ، وأنه هو الحاكم الشرعي في الإسلام ، وأن كل حاكم مسلم على وجه الأرض من ذلك الوقت إلى الآن إنما هو متغلب مفتئت ويدَّعى الولاية ــ ظلما وبلا حق ــ على من له الولاية عليهم من المسلمين . بل كل حاكم أو إمام أو خليفة مسلم قبل ذلك منذ توفي النبي ﷺ إنما كان متغلباً مفتئتاً ظالماً وهو حاكم غير شرعي ، وأن إمامهم الثاني عشر ــ الذي لم يلد ولم يولد ــ سيقوم في وقت ما ويعيد الله له خَلْق أبي بكر وعمر وكل خلفاء المسلمين وولاتهم فيحاكمهم ويصدر عليهم أحكاماً صارمة بما ظلموا واغتصبوا وزوَّروا وأجرموا .

وأساسٌ آخر افترق فيه ديننا ودينهم : وهو أن القرآن الذي في أيدي المسلمين منذ بضعة عشر قرناً إنما قام بأمر جمعه في هذه المصاحف وأشرف على ذلك أبو بكر وعمر وعثمان ورجال آخرون من علماء الصحابة ، وأن الأحاديث التي بني عليها التشريع في الإسلام إنما رواها هؤلاء الصحابة ، وأن علياً كان مع إخوانه الصحابة في ذلك كله ، وحُكمنا نحن على أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ وسائر إخوانهم من الصحابة أنهم (الجيل المثالي) الفذ الذي عرفَته الإنسانية بكمال الصدق والإستقامة على طريق الحق ، كما سيرى القاريء تفصيلَ ذلك في (الفصل الختامي) لهذا الكتاب ، وقد أوردنا آنفاً الحديث الذي صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال : « خير القرون قرنى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » فالصحابة هم الذين تلقينا عنهم قرآننا ، وهم الذين رووا ماصحَّ من أحاديث رسول الله ﷺ التي اعتمدنا عليها في تقرير شريعتنا ، فإذا كانوا خير أمة محمد ﷺ كما ورد في حديث « خير القرون » وإذا كان أعظمهم وأجلهم أبا بكر ثم عمر كما كان يقول أخوهما علي بن أبي طالب على منبر الكوفة : فيكون اعتقادنا نحن المسلمين في الصحابة موافقاً للحديث النبوي

وللثناء العلوي ولما تحقق فعلا من أحداث التاريخ ، ويكون تعديلُنا لهم تصحيحاً وتأييداً لاعتمادنا على كتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ اللذين عرفناهما من طريق هؤلاء البررة الأخيار رضي الله عنهم . أما ابن المطهر وسائر الشيعة الإمامية الذين سماهم الإمام زيد بن علي بن الحسين « رافضة » فإن حكمهم على أصحاب رسول الله ﷺ يخالف حكمنا عليهم ، وسترى تفصيل ذلك في مواضعه من هذا الكتاب .

ومن الأسس التي يفترق فيها ديننا عن دينهم وشرعنا عن شرعهم أن الأحاديث النبوية التي هي — بعد كتاب الله — عماد التشريع في الإسلام نتحرَّى نحن أخذها عن العدول الأمناء الضابطين الذين راقب نُقاد هذا الفن سيرتهم وأطوارهم ودِقَّتهم في التلقي والتلقين ، فأسقطوا رواية من يتساهل في روايته ولو كان من كبار العباد المتفردين في التقوى والصلاح ، وميزوا بين من كان في صدر حياته من أهل الضبط والحفظ ، مضافاً ذلك إلى أمانته وعدالته ، إذا تقدَّمت به السن وصار يعرض له الخطأ والتخليط والنسيان ، فقبلوا ما كان يرويه عند سلامة شروط الرواية فيه ، وأسقطوا ما رواه بعد أن اختلَّ فيه بعض تلك الشروط ، أما الشيعة فلا يعبأُون — في الحديث وروايته — بشيء من أمر الأمانة والعدالة والحفظ ، ويروون — في الكافي وأمثاله من كتبهم المعتبرة عندهم — عن أكذب الناس ، لأن مَدار التوثيق عندهم على العصبية والتشيُّع والحب والبغض ، وقد نقلنا لك آنفاً بعض أحاديث من كتابهم الكافي تضمنت الطعن في صحة القرآن ، وليس بعد هذا محلٌّ للمراء والجدل فيما نحن بصدده . ولذلك لم يتردّد ابن حزم في أن يقول لأحبار النصارى من الإسبانيين لما احتجوا عليه برأي الروافض في صحة القرآن : « إن الروافض ليسوا من المسلمين » . وأرفقُ من ذلك ما رواه أحمد بن محمد بن سليمان التستري عن أبي زرعة الرازي أنه قال : « إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول

الله ﷺ فاعلم أنه زنديق ، لأن الرسول ﷺ عندنا حق ، والقرآن حق ، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله ﷺ ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة ، والجرح بهم أولى ، وهم زنادقة ».

ومما افترقوا به عن المسلمين زعمهم أن الإسلام لا يكفي لتوجيه الإنسانية إلى سعادتي الدنيا والآخرة ، وأن الأمة الإسلامية محكوم عليها بأن تكون في حُكم القاصر إلى يوم القيامة ، فتحتاج في حُكمها وأحكامها إلى أئمة معصومين بعد النبي ﷺ تكون لهم الولاية عليها ، أما المسلمون فيرون الدين الإسلامي أسمى من ذلك وأرفع ، وأن النفس الإسلامية أكرم على الله من ذلك وأصلح ، وقد كان من آخر ما أنزله الله عز وجل على خاتم أنبيائه وأكمل رسله الآية الثالثة من سورة المائدة : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ . فالإسلام ــ بكتابه ، وبالصحيح الثابت من سنة نبيه ﷺ ــ هو الإمام المتبع الذي لاتحتاج معه الأمة وأئمتها إلى معصوم بعد انتقال نبيها ﷺ إلى الرفيق الأعلى ، وتلك هي (سنة) الإسلام المعصوم في هذه الأمة الراشدة ، ولذلك عرف جمهور المسلمين في أدوار التاريخ بأنهم (أهل السنة) ، أما الذين ذهبوا إلى أن الأمة قاصرة ، وإلى أن الإسلام لا يكفى لتوجيهها ، بل لابد معه من أئمة معصومين تكون لهم الولاية عليه وعلى الناس ، فقد عرفوا في التاريخ باسم (الإمامية) ولم يتول الإمامة النافذة عليهم إلا إمام واحد كانوا مشاغبين له ومتمردين عليه ، وإن خطبه ورسائله وتصريحاته مملوءة من شكواه فيهم وتذمره منهم ، وخليفته الإمام الثاني الذي يقولون بعصمته بايع إمام المسلمين في وقته عام الجماعة فخالفوه فيما اختاره إما طعناً منهم في عصمتـه أو رِدة عن ولائه وطاعته واتباعه . ولما انتهت الإمامة الشلاء المعطلة ــ بموت الحادي عشر منهم عقيماً ــ لم يبق لهم إمام ، وصار ينبغي لهم أن لايكونوا إمامية ، فاخترعوا الإمام

الذي لم يلد ولم يولد ـ كما سترى قصة ذلك في ص ٩٧ من هذا الكتاب ـ واعتبروه كالآلهة الوهمية في القرون الخالية حياً لا يموت ! وهذا المذهب في الإنكار على الإسلام أن يكون كافياً لحكم هذه الأمة اعتراف فاضح منهم بنقص الإسلام ، وبأن أهله في حكم القاصر . وكتاب (ابن المطهر الحلي) يدور حول الدفاع عن هذه النظرة الخبيثة للإسلام وأهله ، كما أن كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية يدور حول الاحتجاج لكمال الإسلام وأن أهله يستطيعون أن يكونوا به من أهل الرشد ، فلا يحتاجون هم ولا أئمتهم إلى أئمة معصومين بعد نبيهم صلوات الله وسلامه عليه ؛ لأن في الإسلام الكفاية والكمال الذي وصفه الله في الآية الثالثة من سورة المائدة ، وأن أئمة المسلمين ـ كسائر المسلمين ـ مأمورون بالعمل بهذا الإسلام الكامل ، وأن على المسلمين لأئمتهم الطاعة بالمعروف ، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

ومما يدخل في هذا الفارق بيننا وبين الرافضة إنكارهم على الإسلام أنه (دين جماعة) وعلى المسلمين أنهم أهل للإجماع فيما لم يرد فيه نصٌّ جليٌّ من أمور الأئمة ، أما نظامنا التشريعيّ معشر أهل (السنَّة) و(الجماعة) فيعترف بأن (إجماع) أعلام العلماء بالفقه والتشريع يعتبر دليلاً على شرع الله ورسوله ؛ لأن النبي ﷺ قال فيما رواه الحاكم وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما « لا يجمع الله أمتي على الضلالة أبداً » ، ولأنه ﷺ قال : « يد الله على الجماعة » ، وقال فيما رواه عنه أبو ذرّ: « من خالف جماعة المسلمين شبراً فقد خلع ربقَةَ الإسلام من عنقه حتى يراجعه » ، وقال: « عليكم بالسواد الأعظم ، ومن شذَّ شذَّ في النار » ، ولأن الله عز وجل قرن « سبيل المؤمنين » بطاعة رسوله في قوله عز وجل ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾ (النساء ١١٥) وكان مجرَّد مشاقة الرسول يوجب الله الوعيد ، فضمَّ إليه الجنوح

إلى غير سبيل المؤمنين ليدلَّ على أنهما متلازمان ، وقال : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ﴾ (آل عمران ١١٠) فاقتضى ذلك أنهم بمجموعهم وإجماعهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر فيجب حتماً أن لا يجتمعوا على ضلالة ، وأن يوجبوا ما أوجبه الله ورسوله ، ويُحرموا ماحرَّم الله ورسوله ولا يجوز عليهم إجماع السكوت عن الحق ، ولو فعلوا لكانوا قد أمروا بالمنكر ونهوا عن المعروف ، وهو خلاف صريح النص القرآني بذلك وبما لا يتسع له المقام هنا من الأدلة الكثيرة ، كان الإسلام عندنا (دين جماعة) ، ولذلك عُرف جمهور المسلمين في أدوار التاريخ بأنهم أهل (السنَّة) و(الجماعة) ، بينما الرافضة لا يقولون بإجماع الأمة ، لأن الأمة عندهم قطيع لا نظام له ، ولا ينبغي له أن يحيا إلا بقيادة معصوم غير النبي ﷺ وشريعته الكاملة .

ونقطة أخيرة من نقط الخلاف بيننا وبينهم أن للمسلمين كعبةً واحدة يتوجهون إليها بدعائهم وضراعتهم وعند اتصال قلوبهم بربهم في صلاتهم وعبادتهم ـ أما هؤلاء الشيعة فيُشركون مع الكعبة بيتِ الله الحرام كعبات أخرى متعددة منها قبر المغيرة بن شعبة في النجف الذي زعموا ـ بعد دهر طويل من شهادة سيدنا علي ودفنه بين مسجد الكوفة وقصرها ـ أنه مدفون في قبر المغيرة بالنجف ، وقد اتخذوه كعبة لا يمكن أن يعرف قدرها عندهم إلا من شاهد تهافتهم عليها وما يصنعونه عندها ، ومنها القبر المكذوب على سيدنا الحسين في كربلاء، ويقول فيه شاعرهم على ما ستراه في ص ٥٥ من هذا الكتاب :

هي الطفوف ، فطُفْ سبعاً بمغناها فما لمكةَ معنى مثلُ معناها
أرض ولكنها السبع الشداد لها دانت وطأطأ أعلاها لأدناها

فأين هذا الكفر القاتم السقيم من قول المعصوم ﷺ في أواخر ماقاله عندما شَعرَ بدنو أجله : « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ». وقوله : « اللهم لا تجعل قبري وَثَناً يُعبد ، اشتدَّ غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » وقول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه لأبي الهياج حيّان ابن حُصين الأسديّ على ما رواه الإمام مسلم (في الكتاب ١١ الحديث ٩٣) من صحيحه : « ألا أبعثُك على ما بَعثَني عليه رسول الله ﷺ : أن لا تَدَع تمثالاً إلا طَمسته ، ولا قبراً مُشرِفاً إلا سوَّيته » فإن كانوا محمديين فهذا الذي نقلناه من حديث خاتم رسل الله محمد ﷺ هو من أصح ما صحَّ عنه ، وإن كانوا إماميين فهذا ما كان يصنعه الإمام عليّ بأمر النبي ﷺ ، وهذا ما كان عليٌّ يأمر رجاله بأن يصنعوه ، أما إذا كانوا على مذهب اليهود والنصارى فيما يتخذونه لقبور أنبيائهم وعظماء دينهم فهم وشأنهم ، والمرء حيث يضع نفسه . . .

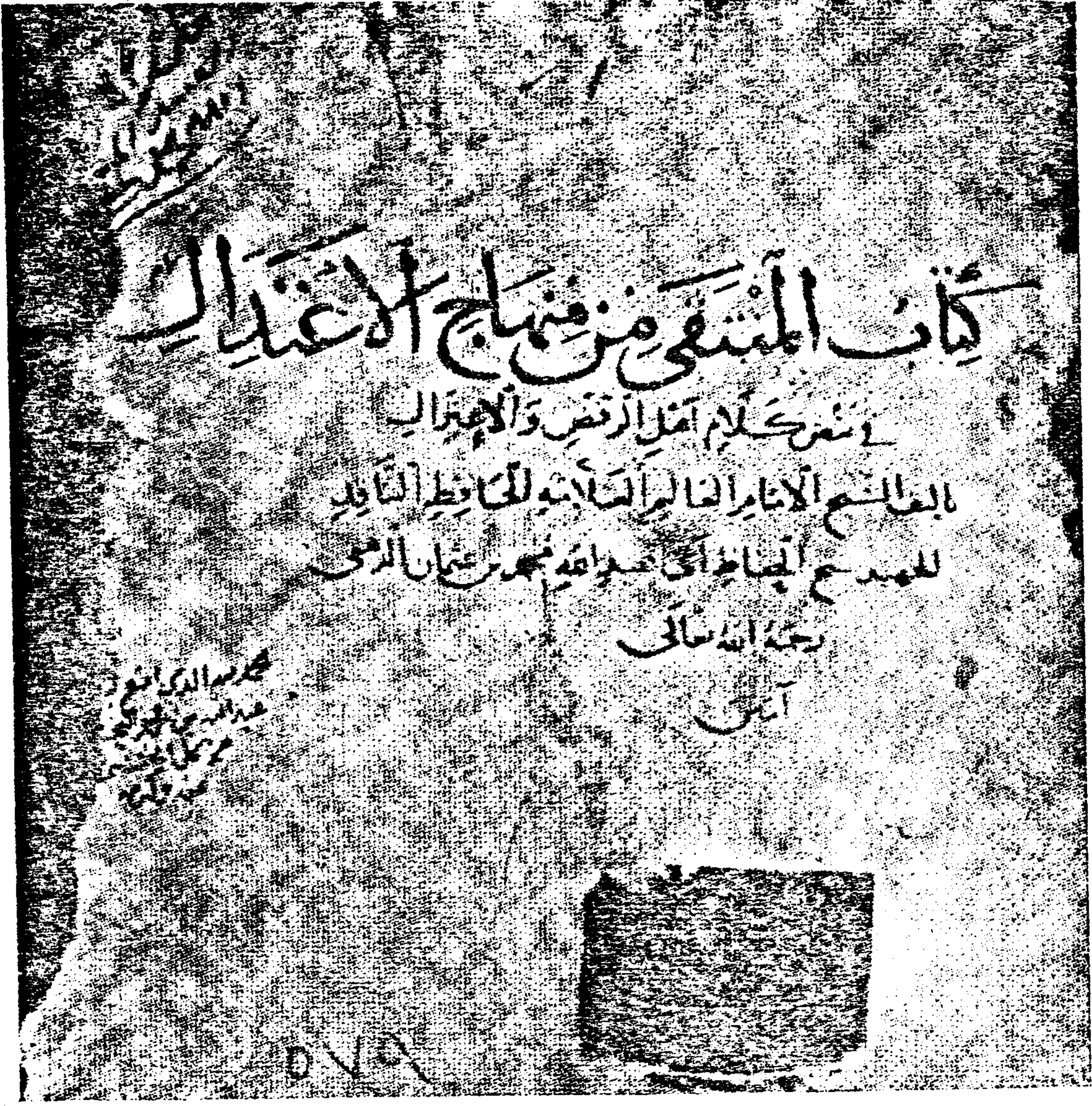
○ ○ ○

وبعد فإنَّ هذا (المنتقى) للحافظ أبي عبدالله محمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣ ــ ٧٤٨) هو مختصر الكتاب العظيم (منهاج الاعتدال ، في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال) لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية (٦٦١ ــ ٧٢٨) رحمه الله ورضي عنه ، وهو الكتاب الذي طبع بمطبعة بولاق في أربعة أجزاء سنة ١٣٢١ ــ ١٣٢٢ باسم (منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقَدرية) ، وكان (المنتقى) من الكتب المظنون أنها فقدت حتى اكتشفه في العام الماضي العالم الجليل العامل على إحياء تراث السلف عين أعيان الحجاز صديقي الشيخ محمد نصيف بارك الله في حياته ، وذلك عندما كان في رحلة إلى ديار الشام فاطلع عليه في مخطوطات المكتبة العثمانية في حلب التي وقفها في أواسط القرن الثاني عشر الهجري عثمان باشا الدوركي الأصل الحلبي المولد المتوفى بمكة المشرَّفة سنة ١١٦٠ ابن عبدالرحمن باشا الدوركي المتوفي سنة ١١٠٧ . وهذه المكتبة قد ضُمت أخيراً إلى (دار

مكتبات الأوقاف الإسلامية) في حلب ، ورقم مخطوطة المنتقى في هذه المكتبة ٥٧٩ ، وهي نسخة قديمة بخط يوسف الشافعي فرغ من كتابتها في سِلْخ جُمادى الأولى عام ٨٢٤ أي بعد وفاة الحافظ الذهبي بست وسبعين سنة ، والنسخة يظهر أنها منقولة عن أصل صحيح ، لكن الذي نقلها عن ذلك الأصل غير متمكن في العربية والعلم ، ولذلك كانت تصدر عن قلمه هفوات عند النقل يدركها القارىء الممارس لأمثال هذه الكتب ، ومع ذلك فقد انتفعنا بمعارضة المنتقى بأصله المطبوع في بولاق ، فجاءت هذه المطبوعة صحيحة ولله الحمد بقدر الإمكان، وكنا عندمعارضة المختصر بأصله نجد في الأصل فقرات عظيمة النفع لايجوز إغفالها ، فكنا نضيفها إلى هذه المطبوعة مميزةً بهاتين العلاميتين [ ] حرصاً على سلامة المنتقى كما أراده الحافظ الذهبي ، وبذلك استطعنا أن نجمع بين الحُسنَيين : إفادة القارىء بالزيادات التي رجونا أن تكون منها زيادة فائدة ، وبقاء المختصر مميزاً بحدوده التي كان عليها في مخطوطته التي تفضل حضرة الشيخ محمد نصيف فاستخرج منها صورة بالتصوير الشمسي . ويرى القارىء عقب هذه المقدمة الصفحة الأولى منها ، كما وضعنا تجاه الصفحة الأخيرة منها صورتها الشمسية . وقد علقتُ على مواضع من (المنتقى) بما خطر لي أثناء مباشرة الطبع ، وأرجو أن يكون في بعض ذلك مايسر على القارىء الإلمام بهذا الموضوع الخطير ؛ لأن القوم قد أكثروا في هذه السنوات من مهاجمة السنَّة والجماعة بكتبهم ونشراتهم حتى صار من الخذلان للحق السكوت عليها ، فقمت ـ من ناحيتي ـ بالدفاع عن حقيقة الإسلام في هذه البحوث بما ألهمني الله وأعانني عليه . والحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا محمد وآل محمد وأصحاب محمد وأزواج محمد وذرية محمد وسلم تسليماً كثيراً . وسبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

محب الدين الخطيب

في يوم النصف من شعبان سنة ١٣٧٤


كتاب المنتقى من منهاج الاعتدال
في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال
للعالم الشيخ الإمام العالم العلامة الحافظ الناقد
للمحدث الحافظ أبي عبد الله محمد بن عثمان الذهبي
رحمه الله تعالى
آمين

صورة شمسية لأصل الصفحة الأولى من (المنتقى)

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله المُنقذِ من الضَّلال ، المرشدِ إلى الحقّ ، الهادي من يشاءُ إلى صراطهِ المسْتقيم .

أما بعدُ فهذه فوائدُ ونفائس اخترتُها من كتاب (منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال)[1] تأليف شيخنا الإمام العالم أبي العباس أحمد بن تَيْمِية رحمه الله تعالى ، فذكرَ أنه أُحضر إليه كتاب لبعض الرافضة في عصرنا ـ يعني ابن المطهر[2] مُنَفِّقاً لهذه البضاعة ، يدعو بها إلى مذهب الإمامية أهل

(١) وهو الذي طبع في سنة ١٣٢١هـ بالمطبعة الأميرية الكبرى ببولاق مصر في أربعة أجزاء بعنوان (منهاج السنة النبوية ، في نقض كلام الشيعة والقدرية) . وشيخ الإسلام ابن تيمية قلما كان يسمي مؤلفاته ، وإنما كان يؤلفها بسرعة عجيبة ، معتمداً على ذاكرته التي لا نظير لها في حفظ النصوص من متون السنة ومصادرها وأقوال الأئمة وأحداث التاريخ ، ثم يتلقف العلماء من تلاميذه وغيرهم تلك المؤلفات ، وتنتشر حالاً في الأقطار الإسلامية ، فيسميها الناس بأي اسم يدل على موضوعها ، وقد تتعدد أسماء الكتاب الواحد من مؤلفاته لهذا السبب . ولما كان الحافظ الذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨) من خواص تلاميذ شيخ الإسلام ، فقد اعتمدنا تسميته لأصل هذا الكتاب ، وإن اشتهر عند الناس باسمه الآخر (منهاج السنة) . ومع ذلك فقد أشرنا إلى الاسم الثاني في عنوان الكتاب .

(٢) هو الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي (٦٤٨ ـ ٧٢٦) أحد صناديد التشيع ، تتلمذ لأمثال نصير الكفر ووزير الملاحدة النصير الطوسي (٥٩٧ ـ ٦٧٢) ، فنشأ على ما شحنوا به قلبه من الغل للصحابة والتابعين لهم بإحسان ، ناظراً بعين السخط إلى كل ما صدر عنهم من حسنات لم تشهد الإنسانية نظيرا لها في التاريخ . وسترى الشواهد على هذا الغل فيما سود به ابن المطهر صفحات كتابه الذي فضح شيخ الإسلام عوراته وهتك أستاره وجعله عبرة للأولين والآخرين .

الجاهلية(١) ممن قلّت معرفتهم بالعلم والدين ، فصنفه للملك المعروف الذي سماه فيه «خُدا بَنْدَه »(٢)، فالأدلة إما نقلية ، وإما عقلية ، والقوم من أكذب

(١) كل ما خالف سنة رسول الله ﷺ ـ التي تلقاها عنه أصحابه (رضوان الله وسلامه عليهم) ثم حمل عنهم أماناتها أئمة الإسلام التابعون لهم بإحسان ـ فهو من أمر الجاهلية ؛ لأن أنظمة البشر وأحكامهم وسننهم كلها تنقسم في كل زمان ومكان إلى قسمين : «إسلام» و «جاهلية» ، فما تلقيناه عن الصحابة من السنن والأحكام والتوجيهات المحمدية فهو إسلام ، وما خالفها فهو جاهلية ، مهما كان الزمن الذي ابتدع فيه والناس الذين ابتدعوه .

(٢) خدا (بالفارسية) : الله . وبنده : عبد . أي عبدالله . وخدا بنده هو الثامن من ملوك الإيلخانية ، والسادس من ذرية جنكيز ، واسمه الحقيقي: الجايتو (٦٨٠ ـ ٧١٦) ابن أرغون (ـ ٦٩٠) ابن أبغا (ـ ٦٨١) ابن هلاكو (ـ ٦٦٣) ابن تولى (ـ ٦٢٨) ابن السفاح جنكيز (٥٤٩ ـ ٦٢٤) الملقب إيلخان ، وإليه تنسب دولتهم . كان أرغون والد خدابنده وثنياً ، وتمرد في خراسان على عمه السلطان تكودار بن هلاكو؛ لأنه رأى مصلحته السياسية في أن يدخل في الإسلام وتسمى باسم (أحمد تكودار) ، فثار عليه أرغون (والد خدا بنده) وقتله في سنة ٦٨٣ واستولى على مملكته ، ثم افترى على وزير أبيه شمس الدين المحمدي فاتهمه بأنه دس السم لأبيه أبغا ، فقتل الوزير وقتل معه أربعة من بنيه ، ثم انصرف لشهواته وترك مقاليد الحكم لطبيبه اليهودي سعد الدولة ، ولما تمادى الطبيب اليهودي في إساءة التصرف بالملك والفساد في الأرض ثار عليه رجال الدولة وعمالها فقتلوه ، ومات أرغون مقهورا في سنة ٦٩٠ ، وكان له ولدان أحدهما الجايتو وهو خدا بنده هذا ، والآخر غازان (٦٧٠ ـ ٧٠٣) فرأيا أن من مصلحتهما السياسية الدخول في الإسلام ومحاسنة الشعوب التي يتوليان الحكم في أوطانها ، أما غازان فاختار مذهب أهل السنة ، وذلك في رابع شعبان من شهور سنة ٦٩٤ ، وكان إسلامه على يد الشيخ إبراهيم بن محمد بن حمويه الجويني (روضات الجنات ص ٤٩) فلما خلفه في الحكم أخوه خدا بنده سنة ٧٠٣ تسلطت عليه حاشية من دعاة التشيع ، ويقال إنه غضب يوماً من زوجته فطلقها ثلاثا ، ثم أراد أن يردها إلى عصمته فقال له فقهاء أهل السنة أنه لا سبيل إلى ذلك حتى تنكح زوجا غيره ، وصعب عليه ذلك ، فأشار عليه رجال حاشيته من الشيعة بأن يدعو فقيها من علماء الحلة هو ابن المطهر هذا الذي ألف شيخ الإسلام في الرد عليه ، وأكدوا للسلطان أن ابن المطهر هو الذي يخرجه من هذه الورطة . فلما حضر ابن المطهر واستفتاه السلطان فيما وقع منه من الطلاق ثلاثاً سأله : هل طلقت بمحضر شاهدين عدلين ؟ قال السلطان : لا ، فأفتى له ابن المطهر بأن الطلاق لم تتحقق شروطه ، ولذلك لم يقع ، وله أن يعاشر زوجته كما كان يعاشرها قبل الطلاق ، فسر خدا بنده بهذه الفتوى ، واستخلص ابن المطهر لنفسه وجعله من بطانته ، وبتسويل ابن المطهر كتب خدا بنده إلى عماله في الأمصار بأن يخطب باسم الأئمة الإثني عشر على المنابر ، ونقش أسماءهم على نقوده وأمر بأن تنقش على جدران المساجد ، وهكذا تشيعت الدولة في مملكته بفتوى ابن المطهر التي أعفت السلطان من أن تعود إليه زوجته بعد أن تنكح زوجا غيره . هذه هي الخطوة الأولى في التشيع الرسمي للدولة في=

الناس في النقليات[1]، وأجهل الناس في العقليات[2]، ولهذا كانوا عند العلماء أجهلَ الطوائف ، وقد دخل منهم على الدين من الفساد مالا يحصيه إلا ربّ العباد ، والنصيرية والإسماعيلية والباطنية من بابهم دخلوا[3]، والكفار والمرتدَّة بطريقهم وصلوا ، فاستولوا على بلاد الإسلام ، وسبَوا الحريم ، وسفكوا الدم الحرام .

وهذا المصنف[4] سمى كتابه (منهاج الكرامة ، في معرفة الإمامة) . والرافضة قد شابهوا اليهود في الخبث والهوى ، وشابهوا النصارى في الغلو والجهل ، وهذا المصنّف سلك مسلك سلفه ـ كابن النعمان المفيد[5]،

=خراسان وإيران ، ويقال أن ذلك كان سنة ٧٠٧ . ثم بعد ثلاثمائة سنة كانت الخطوة الأخرى التي دفعت إيران إلى الهاوية بقيام الدولة الصفوية وتشجيعها للآراء والعقائد التي كان الشيعة الأقدمون يسمونها (غلوا) وينكرون رواية كل شيعي ينبز بأنه من الغلاة ، فلما استقرت الدولة الصفوية الفاجرة صار الشيعة كلهم من الغلاة والذي كانوايسمونه من قبل«غلوا»صار بعد ذلك من ضروريات مذهبهم كما اعترف بذلك علامتهم الثاني المامقاني (١٢٩٠ ـ ١٣٥١) في مواضع كثيرة من كتابه (تنقيح المقال) وهو أكبر كتبهم في الجرح والتعديل .

(١) لأن مدار التوثيق عندهم في المرويات والمنقولات على الحب والبغض ، فالذي يكون أكثر بغضا لأصحاب رسول الله ﷺ يكون في مروياته أوثق من الذي يتهم عندهم بأنه يتهاود في أمر الصحابة ، ولا يلعن أم المؤمنين عائشة وسيدنا معاوية وسائر الصحابة وأئمة التابعين وصفوة المسلمين .

(٢) لأن ضروريات مذهبهم قائمة على الأباطيل والأوهام والمستحيلات ، كما سترى في هذا الكتاب ، وأقرب ذلك أنهم يكابرون في أنهم نحلة تعيش بلا إمام ، فيزعمون أنهم إمامية وأن لهم إماما وأن إمامهم حي منذ أكثر من ألف سنة ، ولكنه غائب في سرداب سامراء ، وينتظرون خروجه ويدْعُون في كتبهم بأن يعجل الله فَرَجه .

(٣) ولو عاش شيخ الإسلام إلى عصرنا لقال إن الشيخية والكشفية والبهائية من صميمهم خرجوا ، وبسخافاتهم زلوا وضلوا .

(٤) أي ابن المطهر .

(٥) هو محمد بن محمد بن النعمان بن عبدالسلام البغدادي (٣٣٦ ـ ٤١٣) شيخ مشايخ الحلة ، يقال إن له أكثر من مائتي مصنف بين كتاب ورسالة ومقالة .

والكراجُكي[١]، وأبي القاسم[٢] الموسوي ، والطوسي[٣] ــ فإن الرافضة في الأصل ليسوا أهل خبرة بطريق المناظرة ، ومعرفة الأدلة ، ومايدخل فيها من المنع والمعارضة ، كما أنهم جهلة بالمنقولات[٤] ، وإنما عُمدتهم على تواريخ منقطعة الإسناد[٥]، وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب ، فيعتمدون على

---

(١) محمد بن علي بن عثمان الكراجكي (المتوفى سنة ٤٤٩) من تلاميذ الشيخ المفيد . وكان في المختصر : (الكراجلي) وصححناه من الأصل (١ : ١٣) ومن كتب التراجم . و (كراجك) قرية على باب واسط .

(٢) في المختصر (ابن القاسم) وصححناه من الأصل (١ : ١٣) ومن كتب التراجم ، وهو أبو القاسم على بن الحسين بن موسى المعروف بالمرتضى (٣٥٥ ــ ٤٣٦) أخو الرضى محمد بن الحسين الشاعر (٣٥٩ ــ ٤٠٦) . وهذان الأخوان هما اللذان تطوعا للزيادة على خطب أمير المؤمنين سيدنا علي كرم الله وجهه بكل ماهو طارىء عليها وغريب عنها من التعريض بإخوانه الصحابة وهو بريء عند الله عز وجل من كل ذلك وسيبرأ إليه من مقترفي هذا الإثم .

(٣) وهو محمد بن محمد بن الحسن الخوجه نصير الدين الطوسي (٥٩٧ ــ ٦٧٢) المسئول ــ مع عدو الله ابن العلقمي ومستشاره ابن أبي الحديد ــ عن الذبح العام الرهيب الذي ارتكبه الوثني هلاكو في أمة محمد ﷺ سنة ٦٥٥ عند استيلائه على عاصمة الإسلام بغداد بخيانة ابن العلقمي ومستشاره وتحريض هذا الفيلسوف الملحد النصير الطوسي ، وكان الطوسي قبل ذلك من أعوان ملاحدة الإسماعيلية في بلاد الجبل وقلعة الموت وألف كتابه (الأخلاق الناصرية) باسم وزيرهم ناصر الدين حاكم بلاد الجبل (قوهستان) وكان ناصر الدين من أخبث رجال علاء الدين محمد بن جلال حسن ملك الإسماعيلية . ومن نفاق الطوسي أن له قصيدة في التزلف إلى الخليفة العباسي المستعصم (٥٨٨ ــ ٦٥٦) ومع ذلك فإنه هو المحرض لهولاكو على نكبة الإسلام في بغداد ، والشيعة يعدون هذه الخيانة المخزية والوحشية الشنيعة أعظم مفاخر النصير الطوسي (انظر كتابهم روضات الجنات ص ٥٧٨ الطبعة الثانية) ، وهذا الملحد الخائن للإسلام وأهله أعظم خيانة يمكن أن يتصورها البشر قد اكتشف هولاكو خيانته له أيضاً ، وكاد يفتك به لولا حاجته إليه في إتمام الزيج الذي بدأ به ، ومما يدلك على أن من لا دين له لا أخلاق له أن هولاكو لما شتم النصير الطوسي ولوح له بخيانته وهدده بالقتل لولا الحاجة إليه في إتمام الزيج انتهز تلميذه القطب الشيرازي هذه الفرصة اللائحة وقال لهولاكو: «أنا لإتمام أمر الزيج إن كان الرأي المبارك يقتضي شيئاً في حق هذا الرجل» فتباً لعلم هؤلاء ، إذ لم يعصمهم عن الإنحدار في هذه الهوة بلا خجل ولا حياء .

(٤) في المختصر : « بالمعقولات » . والتصحيح من الأصل (١ : ١٣) ومن سياق القول .

(٥) انقطاع الإسناد : أن يكون في سند الخبر راو أو أكثر مطويا ، فيروي شخص خبرا عن شخص أقدم من زمنه ، ومعنى هذا أن الراوي كاذب في روايته عن شخص لم يجتمع به ، أو أن بينهما شخصا كتم ذكره لأنه معروف بالكذب فلم يشأ أن يذكره لئلا يفتضح كذب ذلك الخبر .

نقل أبي مِخنف لوط بن يحيى[١] وهشام بن الكلبي[٢].

٢ قال يونس بن عبد الأعلى[٣] قال / أشهب[٤] سئل مالك رضي الله عنه عن الرافضة فقال : « لاتكلمهم ، ولا تَروِ عنهم ، فإنهم يكذبون » .

وقال حرملة[٥]: سمعت الشافعيَّ رضي الله عنه يقول : « لم أرَ أحداً أشهَدَ بالزور من الرافضة » .

وقال مُؤَمِّل بن إهاب[٦] سمعت يزيد بن هارون[٧] يقول « يُكتب عن كل مبتدع ـ إذا لم يكن داعية ـ إلا الرافضة ؛ فإنهم يكذبون ».

وقال محمد بن سعيد الأصفهاني[٨] سمعت شريكاً[٩] يقول: « احمل العلم عن كل من لقيته إلا الرافضة ، فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً ».

---

(١) هو من أخف رواتهم وطأة ، ومع ذلك قال فيه ابن عدي « شيعي محترق صاحب أخبارهم » وقال عنه الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال « أخباري تالف لا يوثق به ، تركه أبو حاتم وغيره» . وفي مادة « خنف » من القاموس المحيط للفيروزأبادي مثل ذلك . ويقال أن وفاة لوط بن يحيى سنة ١٥٧ .

(٢) هو أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب أخباري نسابة توفي سنة ٢٠٤ . وأصدق كلمة في وصفه قول الإمام أحمد « كان صاحب سمر ونسب ، ما ظننت أن أحداً يحدث عنه » . فهو مرجع في الأخبار والأنساب التي لا صلة لها بالدين ، أما في سنة رسول الله ﷺ وأحكام شرعه فالمسلمون أعقل من أن ينخدعوا به . وقال عنه الحافظ بن عساكر : رافضي ليس بثقة .

(٣) هو إمام مصر في عصره ومن أعلام الإسلام ، توفي سنة ٢٦٤ .

(٤) أشهب بن عبدالعزيز القيسي (١٤٠ ـ ٢٠٤) أحد أئمة مصر ، ومن تلاميذ مالك والليث بن سعد .

(٥) حرملة بن يحيى التجيبي (المتوفى سنة ٢٤٣) من مفاخر مصر ، تتلمذ على الشافعي وروى عن ابن وهب (حامل علم مالك إلى مصر) نحو مائة ألف حديث .

(٦) مؤمل بن إهاب الربعي المتوفي سنة ٢٥٤ ممن يروى عنهم أبو داود والنسائي .

(٧) يزيد بن هارون السلمي الواسطي أحد أعلام الحفاظ المشاهير ومن شيوخ الإمام أحمد ، بلغ عدد المجتمعين في مجلس درسه سبعين ألف رجل ، توفي سنة ٢٠٦ .

(٨) من تلاميذ شريك ، وهو أحد الذين يروي عنهم البخاري وطبقته ، توفي سنة ٢٢٠ .

(٩) شريك بن عبدالله النخعي (٩٥ ـ ١١٧) قاضي الكوفة وأحد شيوخ الإمام عبدالله بن المبارك وطبقته ومن أقران الثوري وأبي حنيفة .

وقال أبو معاوية[1] سمعت الأعمش[2] يقول : « أدركت الناس وما يسمونهم إلا الكذابين » يعني أصحاب المغيرة بن سعيد[3]. وردُّ شهادة من عُرف بالكذب متفق عليه .

ومن تأمل كتب الجرح والتعديل رأى المعروف عند مصنفيها بالكذب في الشيعة أكثر منهم في جميع الطوائف . والخوارج مع مروقهم من الدين فهم من أصدق الناس حتى قيل إن حديثهم من أصح الحديث . والرافضة يقرُّون بالكذب حيث يقولون : دينُنا التقية[4]. وهذا هو النفاق ، ثم يزعمون أنهم هم المؤمنون ، ويصفون السابقين الأولين بالردَّة والنفاق[5]، فهم كما قيل « رَمَتني بدائها وانسلَّت ».

---

(١) أبو معاوية محمد بن خازم الضرير المتوفى سنة ١٩٥ ، كان أحد الأعلام ومن تلاميذ الأعمش .

(٢) هو الإمام سليمان بن مهران الكوفي (٦٤ ــ ١٤٨) أحد الأعلام الحفاظ القراء، قال سفيان بن عيينة « كان أقرأهم وأحفظهم وأعلمهم» وكان يسمى (المصحف)لصدقه .

(٣) المغيرة بن سعيد الكوفي الرافضي الكذاب المصلوب سنة ١١٩ في إمارة خالد بن عبدالله القسري ، كان يفسر آية ﴿ إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر ﴾ (إن الله يأمر بالعدل) عليّ ، (والإحسان) فاطمة ، (وإيتاء ذي القربى) الحسن والحسين ، (والفحشاء): فلان أفحش الناس ، (والمنكر): فلان. . . » وكان يقول بإلهية عليّ ، وتكفير أبي بكر وعمر وسائر الصحابة إلا من ثبت مع عليّ ، وكان يختلف إلى امرأة يهودية يتعلم منها ، فإذا سئل ماذا يتعلم منها يقول: أتعلم السحر ، كان أئمة أهل البيت يتبرأون منه ومن كذبه عليهم وإلحاده في دين الإسلام .

(٤) أخرج الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤ : ١٦٥) أن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب قال لرجل من الرافضة : « والله لئن أمكننا الله منكم لنقطعن أيديكم وأرجلكم ، ثم لا نقبل منكم توبة » . فقال له رجل : لم لا تقبل منهم توبة ؟ قال « نحن أعلم بهؤلاء منكم . إن هؤلاء إن شاءوا صدقوكم ، وإن شاءوا كذبوكم وزعموا أن ذلك يستقيم لهم في (التقية) . ويلك ! إن التقية هي باب رخصة للمسلم إذا اضطر إليها وخاف من ذي سلطان أعطاه غير مافي نفسه يدرأ عن ذمة الله ، وليست باب فضل ، إنما الفضل في القيام بأمر الله وقول الحق ، وأيم الله ما بلغ من التقية أن يجعل الله بها لعبد من عباد الله أن يُضلَّ عباد الله ».

(٥) كتب السيد إبراهيم الراوي (من علماء أهل السنة) إلى محمد مهدي السبزواري (من مجتهدي الشيعة) رسالة تاريخها ١٤ صفر ١٣٤٧ يشكو له قول بهاء الدين العاملي الشيعي في=

ثم عُمدَتُهم في العقليات اليوم على كتب المعتزلة ، فوافقوهم في القَدَر وسَلْب الصفات، ومافي المعتزلة من يطعن في خلافة الشيخين ، بل جمهورهم يعظمونهما ويفضلونهما، وكان متكلموا الشيعة ــ كهشام بن الحكم[1] وهشام

= حاشيته على تفسير البيضاوي عند تفسير قول الله سبحانه ﴿ يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم ﴾ : أنها نزلت في أبي بكر وعمر والصحابة . ومما قاله السيد إبراهيم الراوي : «لو أن أبا بكر وعمر وباقي الصحابة الذين يزيدون عند وفاة النبي ﷺ على مائة ألف كانوا ــ إلا خمسة أو ستة أو سبعة ــ كفاراً أو منافقين أو مرتدين كما ارتدت الأعراب لأعلنوا دين الجاهلية ولم يقاتلوا أهل الردة ، وهذا النبي ﷺ مدة ٢٣ سنة يصحبه أصحاب كفار ، ومدة طويلة أيضا تصحبه زوجة كافرة لا يعلمهم ! وقد علمه الله علم الأولين والآخرين ؟ » . فأجابه السبزواري بجواب تاريخه رابع ربيع الآخر : « قلتم أدام الله ظلكم : وإذا صدق قول الشيعة في ارتداد الصحابة كلهم الذين يتجاوز عددهم مائة ألف ــ إلا خمسة أو ستة أو سبعة (والصواب ثلاثة) ــ فلمَ يقاتل أبو بكر أهل الردة ويردهم إلى الإسلام ؟ وكفره كفر حكمي لا كفر واقعي كعبادة الوثن والصنم ، ولم يعتقد الشيعة كفر الصحابة وعائشة في حياة النبي ، وإنما قالوا إنهم ارتدوا بعد النبي » . وعلى هذا فالبهاء العاملي كذاب في أن الآية نزلت في أبي بكر وعمر والصحابة ، وإن كان البهاء العاملي والسبزواري متفقين مع أهل ملتهما في أن الصحابة ــ بعد وفاة النبي ﷺ على الأقل ــ كانوا كفاراً ونحن نسلم بأن الصحابة كانوا كفاراً ولكن بكل ماتخالف به الشيعة رسالة الإسلام التي بعث الله بها خاتم رسله وآخر المعصومين من عباده . وانظر تفصيل مراسلة الراوي والسبزواري في مجلة (الفتح) جزء جمادى الآخرة ١٣٦٦ .

(١) هشام بن الحكم مولى كندة ، نشأ في أحضان أبي شاكر الديصاني الزنديق وكان من غلمانه ، ومن بيئة أبي شاكر رضع أفاويق الإلحاد والزندقة والتجسيم « حتى إذا فرق الدهر بينه وبين أستاذه الأول بحث عن زميل آخر منحرف عن جادة السنة الإسلامية فجمعه الدهر بأحد الجهمية ، على تناقض مذهب هشام في التجسيم ومذهب جهم في نفي الصفات إلا أن الجامع بينهما انحراف كليهما عن الجادة والغلو في البدعة ، وعلم به البرامكة وهم سلالة سدنة بيت النار للمجوس فتألفوه وأشبعوا نهمته واستعملوا ذكاءه في أغراضهم ، ولعلهم هم الذين دفعوه للانتماء إلى حركة التشيع ليتعاون مع غلاتها وليتصيد الأغرار من أحداثها وليستعين برءوسها على أغراض بعيدة للبرامكة ، وكانت بيئة التشيع حافلة بكل عنصر ومعدن ، وفي هذا الدور من شيخوخة هشام بن الحكم استيقظ الخليفة هارون لألاعيب البرامكة والشعوبيين والزنادقة ، فكانت نكبة البرامكة ، واستتر في خلالها هشام بن الحكم ثم انقطعت أخباره عن الناس ويقال إنه مات سنة ١٩٩ . وانظر لعقيدته مختصر التحفة الإثنى عشرية ص ٦٣ ومابعدها .

الجواليقي [١] ويونس بن عبدالرحمن القُمِّي [٢] ـ يبالغون في إثبات الصفات ويجسِّمون .

قال المصنف ابن المطهر : (أما بعد فهذه رسالة شريفة ، ومقالة لطيفة ،
٣ اشتملت على أهم المطالب / في أحكام الدين ، وأشرف مسائل المسلمين، وهي مسألة الإمامة ، التي يحصل بسبب إدراكها نيل درجة الكرامة ، وهي أحد أركان الإيمان ، المستحق بسببه الخلود في الجنان ، فقد قال رسول الله ﷺ « من مات ولم يعرف إمام زمانه ، مات مِيتةً جاهلية » خدمتُ به خزانة السلطان الأعظم ، ملك ملوك طوائف العرب والعجم ، شاهنشاه غياث الملة والدين خدا بنده . . . ورتبتها على فصول الأول : في نقل المذاهب في هذه المسألة .الثاني: أن مذهب الإمامية واجب الاتباع .الثالث: في الأدلة على إمامة علي .الرابع: في الإثنى عشر .الخامس: في إبطال خلافة أبي بكر وعمر وعثمان) رضي الله عنهم .

فيقال : الكلام على هذا من وجوه :

فقوله: إن مسألة الإمامة « أهم المطالب »: كذب بالإجماع ؛ إذ الإيمان أهمُّ ، فمن المعلوم بالضرورة أن الكفار على عهد النبي ﷺ كانوا إذا أسلموا أجريَ

---

(١) هو هشام بن سالم الجواليقي العلاف مولى بشر بن مروان ، كان يقول أن لله صورة وأن آدم خلق على مثال الرب ، وأن الله مجوف من الرأس إلى السرة ، ومصمت من السرة إلى القدم . وعلماء الجرح والتعديل من الشيعة يقولون عنه إنه ثقة ثقة ، وهو معاصر لهشام بن الحكم وشيطان الطاق وزمن البرامكة .

(٢) هو مولى علي بن يقطين ، ولد في زمان هشام بن عبدالملك ، وعاصر موسى الرضا والمأمون وله عقائد فاسدة . يروي الشيعة أن محمد بن داذويه كتب إلى موسى الرضا يسأله عن يونس فكتب إليه : لعنه الله ، ولعن أصحابه ، وبريء الله منه ومن أصحابه . وضرب مرة بالأرض كتابا ألفه يونس وقال : هذا كتاب ابن لزان وزانية ، هذا كتاب زنديق ، ولما ذهب موسى الرضا إلى خراسان إجابة لدعوة المأمون قال عنه يونس : إن دخل في هذا الأمر طائعا أو مكرها فهو طاغوت ، ومع ذلك فإن الشيعة يوثقونه ويعدونه من مفاخرهم ويمارون فيما ثبت من أوزاره .

عليهم أحكام الإسلام ولم تذكر لهم الإمامة بحال ، فكيف تكون أهمَّ المطالب ، أم كيف يكون الإيمان بإمامة محمد بن الحسن المنتظر من أربعمائة ونيِّف وستين سنة ليخرج من سرداب سامراء أهمَّ من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله ولقائه ؟!

ويقال للرافضة : إن كان ما بأيديكم كافياً في الدين فلا حاجة إلى المنتظر ، وإن لم يكن كافياً فقد أقررتـم بالنقص والشقاء حيث كانت سعادتكم موقوفة على أمر آمر لاتعلمون بماذا أمر ، وكان ابن العود الحلي يقول : إذا اختلفت الإمامية على قولين أحدهما يعرف قائله والآخر لايعرف قائله ، فالقول الذي
لايعرف قائله هو الحق/؛ لأن المنتظر المعصوم في تلك الطائفة ! فانظر إلى هذا ٤
الجهل ، فإنه بتقدير وجود المنتظـر لا يُعلم أنه قال ذلك القـول ولم ينقله عنه أحد ، فمن أين نجزم بأنه قوله ؟ فأصل دين هؤلاء مبني على مجهول ومعدوم . فالمقصود من الإمام طاعة أمره ، ولا سبيل إلى معرفة أمره ، فلا فائدة فيه أصلاً لا بعقل ولا بنقل ، فأوجبوا وجود المنتظر وعصمته ، قالوا : لأن مصلحة الدين والدنيا لا تحصل إلا به ، وهم فما حصلت لهم بالمنتظر مصلحة قط ، والذين أنكروه لم تفتهم مصلحة في الدين ولا في الدنيا ولله الحمد .

فإن قلتم : إيماننا به كإيمان كثير من الصالحين والزهاد بإلياس والخضر والغوث والقطب ممن لايعرف وجودهم ولا أمرهم ولا نهيهم(١) ، قلنا : ليس الإيمان بوجودهم واجباً عند أحد من العلماء ، فمن أوجبَ الإيمانَ بوجودهم كان قوله مردوداً كقولكم ، وغاية مايقوله الزهاد في أولئك أن المصدِّق بوجودهم أكمل وأفضل ممن ينكر وجودهم ، ومعلوم بالاضطرار من الدين أن نبي الله

---

(١) لسلطان العلماء العز بن عبدالسلام السلمي (٥٧٧ ــ ٦٦٠) رسالة مطبوعة في حلب عن الأبدال والغوث والقطب والنجباء، وأن هذه الأسماء ليس لها أصل في الدين الإسلامي ، وغير مأثورة عن النبي ﷺ في حديث صحيح ولا ضعيف .

ﷺ لم يشرع لأمته التصديق بوجود هؤلاء . فأما من زعم أن القطب أو الغوث هو الذي يمدُّ أهلَ الأرض في هداهم ونصرهم ورزقهم ، وأن هذه الأمور لا تصل إلى أحد من أهل الأرض إلا بواسطته ، فهذا ضال يشبه قوله قول النصارى في الباب ، وهذا كما قال بعض الجهلة في النبي ﷺ وفي شيوخهم أن علم أحدهم « ينطبق » على علم الله وقدرته فيعلم مايعلمه الله ، ويقدِّر مايقدِّره الله ، ثم الذي عليه المحققون أن الخضر وإلياس ماتا[1] .

٥ ولقد خلا بي بعض الإمامية وطلب أن أتكلم معه ، فقررتُ له قولهم / من أن الله تعالى أمر العباد ونهاهم ، فيجب أن يفعل بهم اللطف ، والإمام لطف ، لأن الناس إذا كان لهم إمام يأمرهم بالواجب وينهاهم عن القبيح كانوا أقرب إلى فعل المأمور ، فيجب أن يكون لهم إمام ، ولابدَّ أن يكون معصوماً ليحصل المقصود به ، ولم تُدَّعَ العصمةُ لأحد بعد الرسول عليه السلام إلا لعليّ فتعيَّنَ أن يكون إياه ، للإجماع على أن غيره ليس بمعصوم وعليٌّ قد نصَّ[2] على الحسن ، و[الحسن على] الحسين رضي الله عنهم ، إلى أن انتهت النوبة إلى محمد بن الحسن المنتظر . فاعترفَ بأن هذا تقرير جيِّد .

قلتُ : فأنا وأنت طالبان للعلم والحقِّ والهدى ، وهم يقولون : من لم يؤمن

(١) وتلك سنة الله في البشر من أنبياء وغيرهم ، ومن نسب إلى الإسلام نصا يخالف ذلك فعليه أن يبرزه ، وليس في الحديث الصحيح نص في ذلك .

(٢) في المختصر « قبض » والتصحيح من الأصل (١ : ٢٤) . وشيخ الإسلام يقرر للشيعي مذهب الشيعة لتكون المناظرة على أساسه ، أما الواقع فإن علياً لم ينص على الحسن ، روى الإمام أحمد في مسنده (١ : ١٣٠ رقم ١٠٧٨) عن وكيع عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن عبدالله ابن سبع قال : سمعت علياً يقول (وذكر أنه سيقتل) قالوا : فاستخلف علينا . قال : «لا، ولكن أترككم إلى ما ترككم إليه رسول الله ﷺ»، قالوا: فما تقول لربك إذا أتيته ؟ قال : «أقول: اللهم تركتني فيهم مابدا لك ثم قبضتني إليك وأنت فيهم فإن شئت أصلحتهم ، وإن شئت أفسدتهم»، وروى الإمام أحمد مثله (١ : ١٥٦ برقم ١٣٣٩) عن أسود بن عامر عن الأعمش عن سلمة بن كهيل عن عبدالله بن سبع ، والخبران إسناد كل منهما صحيح ، وانظر (العواصم من القواصم) ص ١٩٩ .

بالمنتظر فهو كافر ! فهل رأيته ، أو رأيتَ من رآه ، أو سمعتَ له بخبر ، أو تعرف شيئاً من كلامه ؟ قال : لا . قلت : فأيُّ فائدة في إيماننا بهذا ؟ وأيُّ لطف حصل لنا به ؟ وكيف يكلفنا الله تعالى بطاعة شخص لا نعلم ما يأمر به ولا ماينهى عنه ، ولا طريق لنا إلى معرفة ذلك أصلاً . وهم من أشد الناس إنكاراً لتكليف مالا يطاق ، فهل في تكليف مالا يطاق أبلغُ من هذا ؟!

فقال : إثبات هذا مبنيٌّ على تلك المقدمات[1] . قلت : لكن المقصود منها لنا مايتعلق بنا نحن ، وإلا فما علينا مما مضى إذا لم يتعلق بنا منه أمر ولا نهي ، وإذا كان كلامنا في تلك المقدمات لا يحصِّل لنا فائدةً ولا لطفاً عُلم أن الإيمان بالمنتظر من باب الجهل لا من باب اللطف والمصلحة ، والذي عند الإمامية من النقل عن آبائه[2] إن كان حقاً محصلاً للسعادة فلا حاجة إلى المنتظر ، وإن لم يكن محصِّلا للنجاة والسعادة فما نفعهم المنتظر .

٦ ثم مجرَّد معرفة الإنسان إمام وقته أو رؤيته لا يستحق به الكرامة إن لم يوافق أمرَه ونهيه ، فما هو بأبلغ من الرسول عليه السلام ، فكيف بمن عرف الإمام وهو مضيِّع للفرائض ، معتدٍ ، متعدٍّ للحدود !

وهم يقولون : حبُّ عليٍّ رضي الله عنه حسنة لا يضرُّ معها سيئة[3] ! فإن كانت السيئات لا تضرّ مع حبّ عليّ فلا حاجة إلى الإمام المعصوم .

وقولك « إن الإمامة أحد أركان الإيمان » جهلٌ وبهتان ، فإن النبي ﷺ فسر « الإيمان » وشُعبَه ، ولم يذكر « الإمامة » في أركانه ، ولا جاء ذلك في القرآن ،

---

(١) أي المقدمات التى قررها له شيخ الإسلام واعترف الشيعي بأن هذا تقرير جيد .

(٢) في المختصر « عن أبايه » والذي في الأصل (١ : ٢٤) : « عن الأئمة » .

(٣) انظر مختصر التحفة الإثنى عشرية ص ٢٠٤ .

بل قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ ـ إلى قوله ـ ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ (الأنفال ٢) . وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴾ (الحجرات ١٥)وقال تعالى : ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ إلى قوله ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ (البقرة ١٧٧) إلى غير ذلك من الآيات ، ولم يذكر « الإمامة » ولا أنها من أركان الإسلام .

وأما قولك في الحديث: «من مات ولم يعرف إمامَ زمانه ماتَ مِيتةً جاهليةً»: فنقول مَن روى هذا ؟ وأين إسنادُه ؟ بل والله ماقاله الرسولُ ﷺ هكذا ، وإنما المعروف ماروى مسلم أن ابنَ عمر جاء إلى عبدالله بن مطيع[1] حين كان من أمر الحَرَّة ما كان ، فقال[2]: اطرحوا لأبي عبدالرحمن وِسادة ، فقال[3]: إني لم آتِكَ لأجلس ، أتيتُك لأحدِّثك حديثاً ، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « من
٧ خلعَ يداً من طاعة / لقي الله يوم القيامة ولا حُجَّة له ، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية »، وهذا حديث [حدَّث] به ابنُ عمر لما خلعوا أمير وقتهم يزيد ــ مع ماكان عليه من الظلم[4] ــ فدلَّ الحديث على أن من لم

---

(١) كان داعية ابن الزبير في المدينة ، وكان يحرض المدنيين على الثورة ، وهو أول من افترى على إمام وقته يزيد بن معاوية بالأكاذيب التي صدقها العوام ونشأت عنها الفتنة ، وقد كذبه محمد ابن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما وقال له : أنا كنت عند يزيد وقد حضرته وأقمت عنده فرأيته مواظبا على الصلاة ، متحريا للخير ، يسأل عن الفقه ، ملازماً للسنة (البداية والنهاية ٨ : ٢٣٣) . وانظر العواصم من القواصم ص ٢٣٣ .

(٢) أي ابن مطيع .

(٣) أي عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما .

(٤) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٣ : ١٨٥) : « لم يكن من ملوك الإسلام ملك خيراً من معاوية ، ولا كان الناس في زمان ملك من الملوك خيراً منهم في زمن معاوية ، إذا نسبت أيامه إلى أيام من بعده ، وإذا نسبت إلى أيام أبي بكر وعمر ظهر التفاضل » . =

يكن مطيعاً لولاة الأمر ، أو خرج عليهم بالسيف ، مات مِيتة جاهلية ، وهذا ضدُّ حال الرافضة ، فإنهم أبعد الناس عن طاعة الأمراء إلا كرهاً [وهذا الحديث يتناول مَن قاتلَ في العصبية ، والرافضة رءوس هؤلاء ، ولكن لايكفر المسلم بالاقتتال في العصبية ، فإن خرج عن الطاعة][1] ثم مات ميتة جاهلية لم يكن كافراً ، وفي صحيح مسلم عن جندب البجلى مرفوعاً « من قُتل تحت راية عميّة يدعو إلى عصبية أو ينصر عصبية فقتلته جاهلية » ، وفي مسلم عن أبي هريرة « من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ثم مات مات ميتة جاهلية » ، فطالما خرجت الرافضة عن الطاعة وفارقت الجماعة . وفي الصحيحين عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : «من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر ، فإن من فارق الجماعة شبراً فمات إلا مات ميتة جاهلية » .

ثم لو صحَّ الحديث الذي أوردَته لكان عليكم ، فمن منكم يعرف إمام الزمان أو رآه أو رآى من رآه أو حفظ عنه مسألة ؟ بل تَدعون إلى صبىّ ـــ ابن ثلاث أو خمس سنين ـــ دخل سِرداباً من أربعمائة وستين عاماً[2] ولم يُرَ له عين

= وفي زمن الدولة العباسية كان بعض الناس يضرب المثل الأعلى للعدل بحكم عمر بن عبدالعزيز ، فقال لهم الإمام الحافظ القدوة سليمان بن مهران الأعمش : «فكيف لو أدركتم معاوية»؟ قالوا : في حلمه ؟ قال : «لا والله ، بل في عدله» ، وزمن يزيد كان امتداداً لزمن معاوية وقواده قواده ورجاله رجاله ، لكن الحكومات تتجوز فيما تراه في تقديرها أنه ضرورة ، وافتراء عبدالله بن مطيع الكذب فيما كان يتهم به يزيد ـــ خلافاً لما شهد به محمد بن الحنفية ـــ وتحريضه الناس على الفتنة أدى إلى النتائج التي كان يتخوفها ابن عمر فيما رواه عنه مسلم في صحيحه أنه جاء يحذر ابن مطيع عواقب خلع يده من طاعة إمامه ونقضه ماكان لإمامه في عنقه من بيعة ، إن ماكان يفعله عبدالله بن مطيع هو الظلم الذي يموت به صاحبه ميتة جاهلية ، والظلم من ابن مطيع أدى إلى ظلم مثله من يزيد ، وتعريف الظلم عند العرب : « وضع الشيء في غير موضعه ، والميل عن القصد» ، وهذا مافعله المحرضون على الشر قبل يوم الحرة ، وهذا ما أدت إليه النتائج المحزنة بعد ذلك .

(١) أكملنا هذه الفقرة من الأصل (١ : ٢٧) ولا يلتئم الكلام إلا بها .

(٢) في الأصل (١ : ٢٩) : « أكثر من أربعمائة وخمسين سنة » وهذا يدل على أن شيخ الإسلام ألف (منهاج السنة) أو (منهاج الاعتدال) بعد سنة ٧١٠ . والتاريخ الذي في مختصر الحافظ الذهبي يدل على أن اختصاره كان سنة ٧٢٠ ، أي في حياة شيخ الإسلام وقبل وفاته بثماني سنين ، وكان الحافظ الذهبي في السابعة والأربعين من حياته المباركة ؛ وذلك لأن الشيعة يزعمون أن دخول من يسمونه آخر أئمتهم في السرداب كان سنة ٢٦٠ .

ولا أثر ، ولا سُمع لـه حس ولا خبـر ، وإنما أمرنا بطاعة أئمة موجودين
معلومين لهم سلطان ، وأن نطيعهم في المعروف دون المنكر ، ولمسلم عن عوف
ابن مالك عن النبي ﷺ قال : « خِيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ،
وتـصلُّون عـليهـم ويصـلون عليـكم ، وشِرار أئـمتـكـم الـذيـن
تبغضونهم / ويبغضونكم ، وتلعنونهم ويلعنونكم»، قلنا : يارسول الله أفلا ٨
نُنابِذُهم عند ذلك ؟ قال : « لا ما أقاموا فيكم الصلاة ، لا ما أقاموا فيكم
الصلاة ، ألا من ولي عليه وال فرآه يأتي شيئاً من معصية الله فليكره مايأتي من
معصية الله ، ولا ينزعنَّ يداً من طاعة » ، وفي الباب أحاديث عدَّة تدل على أن
الأئمة ليسوا بمعصومين[1].

ثم الإمامية يسلمون أن مقصود الإمامة إنما هو في الفروع ، أما الأصول فلا يحتاج فيها إلى الإمام ، وهي أهمُّ وأشرف ، وإمام الزمان اعترفوا[2] بأنه ماحصلت به بعدُ مصلحةٌ أصلاً ، فأيُّ سعي أضلُّ من سعي من يتعب التعب الطويل ، ويكثر القال والقيل ، ويفارق جماعة المسلمين ، ويلعن السابقين ، ويعين الكفار والمنافقين ، ويحتال بأنواع الحيل ، ويسلك أوعر السبل ، ويعتضد بشهود الزور ، ويدلِّي أتباعه بحبل الغرور[3]، ومقصوده بذلك أن يكون له إمام يدله على أحكام الله تعالى ، وماحصل له من جهته منفعة ولامصلحة إلا ذهاب نفسه حسرات، وارتكب الأخطاء، وطوَّل الأسفار،

---

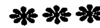
(١) بل إن الأئمة الأحد عشر كانوا معترفين بأنهم غير معصومين ، وما منهم إلا من حفظ الناس من أدعيته وتضرعاته ما يستغفر فيه الله من ذنوبه ، ولو كانوا معصومين لما كانت لهم ذنوب ، أما الثاني عشر فدخل السرداب طفلاً فيما زعموا ولم يحفظ الناس من كلامه ولا من دعائه شيئاً إلى الآن؛ لأنه لم يره ولم يسمع صوته أحد إلى الآن .

(٢) في المختصر « فاعترفوا » والفاء لا حاجة إليها هنا ، ولعلها من الناسخ .

(٣) هذه السلسلة من الاتهامات وما سيتلوها بعدها على كل منها شواهد من التاريخ ومن مؤلفات هذه الطائفة يمكن أن نجمع منها مجلدات حافلة بالحقائق لو كان في الوقت والعمر فسحة .

وأدمن الانتظار وعادى أمة محمد ﷺ لداخل[1] في سرداب، لاعمل له ولا خطاب، ولوكان متيقن الوجود لما حصل لهم به منفعة، فكيف وعقلاء الأمة يعلمون أنه ليس معهم إلا الإفلاس، وأن الحسن بن علي العسكري رضي الله عنه لم يعقب كما ذكره محمد بن جرير الطبري وعبدالباقي بن قانع وغيرهما من النسابين[2].

ثم يقولون : دخل السرداب وله [إما] سنتان وإما ثلاث وإما خمس ، وهذا يتيم بنصّ القرآن تجب حضانته وحفظ ماله ، فإذا صار له سبع
سنين / أُمر بالصلاة ، فمن لا توضأ ولا صلى وهو تحت الحجر ــ لو كان ٩
موجوداً[3] ــ فكيف يكون إمامَ أهل الأرض ، وكيف تضيع مصلحة الإمامة مع طول الدهور ؟ !



---

(١) في المختصر « الدخل » والتصحيح من الأصل (١ : ٢٩) .

(٢) ذكر ابن جرير الطبري في حوادث سنة ٣٠٢ أن دعياً احتال حتى توصل إلى الخليفة المقتدر فادعى أنه محمد بن الحسن بن علي بن موسى بن جعفر ، فأمر الخليفة بإحضار مشايخ آل أبي طالب وعلى رأسهم نقيب الطالبيين أحمد بن عبدالصمد المعروف بابن طومار ، فقال له ابن طومار : لم يعقب الحسن ، وضج بنو هاشم وقالوا : يجب أن يشهر هذا بين الناس ويعاقب أشد عقوبة ، فحمل على جمل وشهر في الجانبين يوم التروية ويوم عرفة ، ثم حبس في حبس المصرين بالجانب الغربي . والشاهد من الخبر الذي رواه الطبري قول نقيب الطالبيين أن الحسن العسكري لم يعقب ، والقائلون بأن الحسن العسكري لم يعقب أقوى حجة من الذين يدعون أن نرجس مملوكة الحسن وضعت له ولداً في حياته أو بعد موته ، وأقرب الناس إلى الحسن العسكري أخوه جعفر بن علي بن موسى ، فانه بعد وفاة أخيه حاز تركته باعتبار أنه لا وارث له غيره ، وحجز جواريه إلى أن تبين له وللناس أنه ليس بإحداهن حمل ، والتاريخ ــ بقواعده وتمحيصاته ــ لا يعرف شخصية لولد ينسب للحسن العسكري ، أما الدعاوى الطائفية والأهواء المذهبية التي تنتهي بهذه الشخصية إلى أنها لاتزال على قيد الحياة إلى الآن فلا يبعد أن نصيب بدايتها من الحقيقة كنصيب هذه النهاية من ذلك ، وسبحان واهب العقول.

(٣) في المختصر « أن لو كان موجوداً » بزيادة « أن » والتصحيح من الأصل (١ : ٣٠) .

الفصل الأول

في نقل المذاهب في هذه المسألة[1]

قال المؤلف الرافضي : (ذهبت الإمامية إلى أن الله عدل حكيم لا يفعل قبيحاً ولا يظلم ، وأنه رءوف بالعباد يفعل لهم ماهو الأصلح لهم ـ إلى أن قال ـ ثم أردف الرسالة بعد موت الرسول بالإمامة ، فنصب أولياء معصومين ليأمن الناس من غلطهم وسهوهم ، ولئلا يخلي الله العالَم من لطفه ورحمته ، وأنه لما بعث محمداً ﷺ قام بنقل الرسالة ونص على أن الخليفة من بعده عليّ ، ثم من بعد عليّ ولده الحسن[2]، ثم على ولده الحسين ، ثم على [عليّ][3] بن الحسين ، ثم على محمد ، ثم على جعفر ، ثم على [موسى بن جعفر ، ثم على][3] عليّ بن موسى ، ثم على محمد بن عليّ الجواد ، ثم على عليّ بن محمد الهادي ، ثم على الحسن بن عليٍّ العسكري ، ثم على الحجة محمد بن الحسن ، وأن النبي ﷺ لم يمت إلا عن وصية بالإمامة . وأهل السنة ذهبوا إلى خلاف ذلك كله : فلم يثبتوا العدل والحكمة في أفعاله تعالى ، وجوَّزوا عليه فعل القبيح والإخلال بالواجب ، وأنه تعالى لا يفعل لغرض بل أفعاله كلها لا لغرض من الأغراض ، ولا لحكمة ، وأنه يفعل الظلم والعبث ، وأنه لا يفعل الأصلح لعباده بل [ما][3] هو الفساد في الحقيقة كفعل المعاصي وأنواع الكفر ، فجميع أنواع الفساد الواقعة في العالم مسندة إليه ، وأن المطيع

---

(١) عناوين الفصول لم تكن في المختصر ، ولكن الكتاب المردود عليه والرد والمختصر مبنية كلها على هذه الفصول .

(٢) أنظر التعليق في ص ٢٨ .

(٣) سقط من المختصر وأكمل من الأصل (١ : ٣٠) .

لا يستحق ثواباً والعاصي لا يستحق عقاباً ، قد يعذب النبي ويثيب إبليس وفرعون ، وأن الأنبياء غير معصومين بل قد يقع منهم الخطأ والفسق والكذب ، وأن النبي ﷺ لم ينصّ على إمامة ، بل مات عن غير وصية / ، وأن ١٠
الإمام بعده أبو بكر بمبايعة عمر وبرضا أربعة : أبي عبيدة وسالم مولى أبي حذيفة وأُسيد بن حُضيرْ وبَشير بن سعد ، ثم من بعده عمر بنص أبي بكر ، ثم عثمان بنص عمر على ستة هو أحدهم فاختاره بعضهم ، ثم عليّ بمبايعة الخلق له[1] [ثم اختلفوا][2] فقال بعضهم إن الإمام بعده حسن ، وبعضهم قال معاوية ، ثم ساقوا الإمامة في بني أمية إلى أن ظهر السفاح) .

قلنا : هذا النقل لمذهب أهل السنة والرافضة فيه من التحريف والكذب مانذكره :

فمنه أن إدخال القدَر والعدل في هذا الباب باطل من الجانبين ، إذ كل قول منه قد قال به طوائف من السنة والشيعة ، فالشيعة منهم طوائف تثبت القدَر وتنكر التعديل والتجوير ، والذين يقرّون بخلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فيهم طوائف تقول بالتعديل والتجوير ، فإن المعتزلة أصل هذا ، وإن شيوخ الرافضة كالمفيد والموسوي والطوسي والكراجكي[3] إنما أخذوا ذلك من المعتزلة ، وإلا فالقدماء من الشيعة لا يوجد في كلامهم شيء من هذا ،

---

(١) أي لا بالنص ، لأنه لا نص ، وقد خطب على منبر رسول الله ﷺ في يوم الجمعة وهو اليوم السادس من شهادة أمير المؤمنين ذي النورين عثمان فقال كرم الله وجهه « يا أيها الناس عن ملأ وأذن ، إن هذا أمركم ، وليس لأحد فيه حق إلا إن أمّرتم ، وقد افترقنا بالأمس على أمر (أي على ترشيحه للخلافة) فان شئتم قعدت لكم ، وإلا فلا أجد على أحد » والخبر بطوله عند الطبري (٥ : ١٥٦ ــ ١٥٧) . وقول أمير المؤمنين كرم الله وجهه « إن هذا أمركم ، ليس لأحد فيه حق إلا إن أمرتم » يهدم كل مابناه الشيعة من ثلاثة عشر قرنا إلى الآن . . . وانظر (العواصم من القواصم ص ١٤٢ ــ ١٤٣) .

(٢) الزيادة من الأصل (١ : ٣١) .

(٣) انظر الهامش رقم ١ ــ ٤ ص ٢٢ .

فذكره القدَر في مسائل الإمامة لا مدخل له بوجه ، ومانقله عن الإمامية لم يحرِّره ، فإن من تمام قولهم « إن الله لم يخلق شيئاً من أفعال الحيوان ، بل تحدث الحوادث بغير قدرته ولا خلقه » . ومن قولهم : « إن الله لا يقدر أن يهدي ضالاً ، ولا يقدر أن يضلَّ مهتدياً ، ولا يحتاج أحد من البشر إلى أن يهديه الله ، بل الله قد هداهم [هدى][1] البيان ، وأما الاهتداء فقد يهتدي بنفسه لا بمعونة الله له » ومن قولهم : « إن هدى الله للمؤمنين والكفار سواء ، ليس
11 على المؤمنين نعمة في الدين أعظم / من نعمته على الكافرين ، بل قد هدى علياً بما هدى أبا جهل ، بمنزلة الأب الذي يعطي أحد ابنيه دراهم ويعطي الآخر مثلها فأنفقها هذا في الطاعة وهذا في المعصية » . ومن أقوالهم : « إنه يشاء مالا يكون ويكون مالا يشاء » ، فلا يثبتون لله مشيئة عامة ، ولاقدرة تامة ، ولا خَلقا متناولا لكل حادث ، وهذا نص قول المعتزلة ، ولهذا كانت الشيعة في هذا على قولين .

وقوله : « إنه نصب أولياء معصومين لئلا يخلي الله العالَم من لطفه » فهم يقولون : إن الأئمة المعصومين مقهورون مظلومون عاجزون ليس لهم سلطان ولاقدرة ، حتى أنهم يقولون ذلك في عليّ رضي الله عنه منذ مات النبي ﷺ إلى أن استخلف وفي الإثنيعشر ، ويقرّون أن الله مامكنهم ولاملكهم وقد قال تعالى : ﴿ فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا ﴾ (٤ : ٥٤) . فإن قيل : المراد بنصبهم أنه أوجب عليهم طاعتهم فإذا أطاعوهم هدوهم ، ولكن الخلق عصوهم ، فيقال : لم يحصل ـ بمجرد ذلك ـ في العالم لا لطف ولا رحمة ، بل إنما حصل تكذيب الناس لهم ومعصيتهم إياهم . و(المنتظر) ماانتفع به من أقرَّ به ولا من جحده ، وأما سائر الإثنى عشر ـ سوى عليٍّ رضي الله عنه ـ فكانت المنفعة بأحدهم كالمنفعة بأمثاله من أئمة الدين

(١) الزيادة من الأصل (١ : ٣١).

والعلم ، وأما المنفعة المطلوبة من أُولي الأمر فلم تحصل بهم ، فتبين أن ماذكره من « اللطف » تلبيسٌ وكذب .

وقوله : « إن أهل السنة لم يثبتوا العدل والحكمة الخ » نقلٌ باطل عنهم من وجهين : أحدهما : أن كثيراً من أهل النظر الذين ينكرون النص يثبتون العدل والحكمة كالمعتزلة ومن وافقهم ، / ثم سائر أهل السنة مافيهم من يقول إنه ١٢
تعالى ليس بحكيم ولا إنه يفعل قبيحاً ، فليس في المسلمين من يتكلم بإطلاق هذا إلا حَلَّ دمه .

ولكن مسألة القدَر فيها نزاع في الجملة : فقول المعتزلة ذهب إليه متأخروا الإمامية وجمهور المسلمين من الصحابة والتابعين وأهل البيت ، فتنازعوا في تفسير عدل الله وحكمته والظلم الذي يجب تنزيهه عنه ، وفي تعليل أفعاله وأحكامه ، فقالت طائفة : إن الظلم ممتنع عليه وهو محال لذاته كالجمع بين الضدين ، وأن كل ممكن مقدور فليس هو ظلماً ، وهؤلاء يقولون : إنه لو عذَّب المطيعين ونعَّم العصاة لم يكن ظلماً ، وقالوا : الظلم التصرف فيما ليس له والله له كل شيء ، وهذا قول كثير من أهل الكلام المؤمنين بالقدَر ، وقول عدة من الفقهاء ، وقالت طائفة : بل الظلم مقدور ممكن ، والله لايفعله لعدله ، وبهذا مدح نفسه إذ يقول : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا ﴾ (يونس ٤٤) والمدح إنما يكون بترك المقدور ، قالوا : وقد قال : ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ (طه ١١٢) وقال تعالى :﴿ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ (الزمر ٦٩) وقال : ﴿ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ (ق ٢٩) . وإنما نزَّه نفسه عن أمر يقدر عليه لا على المستحيل ، وثبت في الصحيح عن النبي ﷺ : « أن الله يقول : ياعبادي إني حرّمت الظلمَ على نفسي » فقد حرّم الظلم عل نفسه كما ﴿ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ (الأنعام ١٢) ، وفي الصحيح « إن الله لما قضى الخلق كتب في

كتاب فهو عنده فوق العرش :(إن رحمتي غلبت غضبي) »وما كتبه على نفسه أو حرَّمه على نفسه فلا يكون إلا مقدوراً له ، فالممتنع لنفسه لا يكتبه على نفسه ولا يحرّمه على نفسه ، وهذا قول أكثر أهل السنة [والمثبتين للقدَر][1] من
١٣ [أهل][1] الحديث والتفسير / والفقه والكلام والتصوف ، [و][1] على هذا القول فهؤلاء هم القائلون بعدل الله وإحسانه دون من يقول من القدَرية إنْ من فعل كبيرة حبط إيمانه ، فهذا نوع من الظلم الذي نزَّه الله نفسه عنه ، وهو القائل : ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ • وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾(الزلزلة ٧ ـ ٨):فمن اعتقد أن مَنه على المؤمن بالهداية دون الكافر ظلم فهذا جهل لوجهين: أحدهما : أن هذا تفضيل ، قال ﴿ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (الحجرات ١٧) : وكما قالت الأنبياء :﴿ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ ﴾ (إبراهيم ١١) . فهو تعالى لا يضع العقوبة إلا في المحل الذي يستحقها ، لا يضع العقوبة على محسن أبدا ، ولهذا قيل : كل نعمة منه فضل ، وكل نقمة منه عدل، ولهذا يخبر أنه يعاقب الناس بذنوبهم، وأن إنعامه عليهم إحسان منه ، وفي الصحيح « فمن وجد خيراً فليحمد الله ، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنَّ إلا نفسه» وقال تعالى: ﴿ مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ (النساء ٧٩) . أي ماأصابك من نعم تحبها كالنصر والرزق فالله أنعم بذلك عليك، وما أصابك من نقم تكرهها فبذنوبك وخطاياك. فالحسنات والسيئات هنا النعم والمصائب كما قال : ﴿ وَبَلَوْنَاهُم بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ ﴾ (الأعراف ١٦٨) . وقال :﴿ إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ ﴾ (التوبة ٥٠). وقال : ﴿ إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا ﴾ (آل عمران ١٢٠) .

(١) الزيادة من الأصل (١ : ٣٣) .

وأجمع المسلمون على أنه تعالى موصوف بالحكمة ، فقالت طائفة : معناها راجع إلى العلم بأفعال العباد وإيقاعها على الوجه الذي أراده ، وقال / جمهور ١٤
السنة : بل هو حكيم في خلقه وأمره : والحكمة ليست هي مطلق المشيئة ، إذ لو كان كذلك لكان كلُّ مريد حكيماً ، ومعلوم أن الإرادة تنقسم إلى إرادة محمودة ومذمومة ، بل الحكمة مافي خلقه وأمره من العواقب المحمودة . وأصحاب القول الأول ــ كالأشعري ومن وافقه من الفقهاء[1] ــ يقولون: ليس في القرآن لام التعليل في أفعال الله ، بل ليس فيه إلا لام العاقبة ، وأما الجمهور فيقولون : بل لام التعليل داخلة في أفعاله وأحكامه .

وهذه المسألة لا تتعلق بالإمامة أصلاً ، وأكثر أهل السنة على إثبات الحكمة والتعليل فمن أنكر ذلك احتج بحجتين : إحداهما : أنَّ ذلك يلزم التسلسل ، فإنه إذا فعل لعلة فتلك العلة أيضاً حادثة وتفتقر إلى علة ، إن وجب أن يكون لكل حادث علة ، وإن عُقل الإحداث بلا علة لم يحتج إلى إثبات علة . الثانية : أنهم قالوا : من فعل لعلة كان مستكملاً بها ، لأنه لو لم يكن حصول العلة أولى من عدمها لم تكن علة ، والمستكمل بغيره ناقص بنفسه ، وذلك ممتنع على الله ، وأوردوا على المعتزلة حجة تقطعهم على أصولهم فقالوا : العلة التي فعل لأجلها إن كان وجودها وعدمها بالنسبة إليه سواء امتنع أن تكون علة ، وإن كان وجودها أولى فإن كانت عنه منفصلة لزم أن تستكمل بغيره ، وإن كانت قائمة به لزم أن يكون محلاً للحوادث .

وأما المجوِّزون للتعليل فهم متنازعون : فالمعتزلة تثبت من التعليم مالا يعقل ، وهو فعل لعلة منفصلة عن الفاعل مع كون وجودها وعدمها إليه سواء .

---

(١) انظر للأشعري والأشعرية التعليق رقم ٢ ص ٤٤ والتعليق رقم ٢ ص ٤٦ .

وأما القائلون بالتعليل فإنهم يقولون : إن الله يحبُّ ويرضى ، ١٥ وذلك / أخصُّ من الإرادة ، وأما المعتزلة وأكثر الأشعرية فيقولون : المحبة والرضا والإرادة سواء ، فجمهور السنة يقولون : لا يحبُّ الكفر ولا يرضاه ، وإن كان داخلاً في مراده كما دخلت سائر المخلوقات، لما في ذلك من الحكمة، وهو وإن كان شراً بالنسبة إلى الفاعل فليس كل ماكان شراً بالنسبة إلى الفاعل يكون عديم الحكمة ، بل لله في مخلوقاته حِكم قد تخفى ، ويجيبون عن التسلسل بجوابين : أحدهما: أن يقال هذا تسلسل الحوادث في المستقبل ، لافي الحوادث الماضية، فإنه إذا فعل فعلا لحكمة كانت الحكمة حاصلة بعد الفعل[١]، فإذا كانت تلك الحكمة يُطلب منها حكمة أخرى بعدها كان تسلسلاً في المستقبل وهو جائز عند جماهير الأمة ، فإن نعيم الجنة و[عذاب] النار [د] ائمان[٢] مع تجدد الحوادث فيهما، وإنما أنكر ذلك جهم[٣]، زعم أن الجنة

---

(١) في المختصر « خاصة بعد الفعل » والتصحيح من الأصل (١ : ٣٥) .

(٢) كانت في المختصر « نعيم الجنة والنار إيمان » .

(٣) جهم بن صفوان من موالي بني راسب (وراسب هم بنو الخزرج بن جدة من قضاعة)نشأ بالكوفة ، وكان رجلاً فصيحاً ولم يكن له نفاذ في العلم ، فاتصل ببعض الزنادقة ، وكانت الكوفة حافلة بهم ، فبلغوا به إلى أن ينكر صفات الله ، لأن الله ـ فيما زعموا له ـ لاينبغي أن يوصف بصفات يوصف بها خلقه . ثم ذهب إلى أن الإنسان مجبر على أفعاله وأنه لا استطاعة له أصلا . وانتقل من العراق إلى خراسان والشرق فتولى الكتابة للحارث بن سريج الخارج على نصر بن سيار والي خرسان ، وهناك أخذ يبث ضلالاته . أخرج ابن أبي حاتم من طريق صالح بن أحمد بن حنبل قال : قرأت في دواوين هشام بن عبدالملك إلى نصر بن سيار « أمابعد: فقد نجم قبلك رجل يقال له جهم من الدهرية فإن ظفرت به فاقتله » ، وفي إحدى المعارك بين أنصار الحارث بن سريج وشرطة نصر بن سيار قتل الحارث وقبض على جهم ، فأمر نصر صاحب شرطته ـ وهو سلم بن أحوز ـ أن يقتل جهماً ، فقتله لإلحاده في الدين ، وكان ذلك سنة ١٢٨ . قال الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال : جهم بن صفوان الضال المبتدع رأس الجهمية ، هلك في زمان صغار التابعين ، وما علمته روى شيئا (أي من الحديث) لكنه زرع شراً عظيما .

والنار تفنيان، وأبو الهذيل العلاف[1] زعم أن حركات أهل الجنة والنار تنقطع ويبقون في سكون دائم ، وذلك أنهم اعتقدوا أن التسلسل في الحوادث ممتنع في الماضي ، ففيه أيضاً قولان لأهل الإسلام : فمنهم من يقول إن الله لم يزل متكلماً إذا شاء ولم يزل فعّالا ، مع قولهم إن كل ماسواه محدث ، وأنه ليس في العالم شيء قديم مساو لله كما يقول الفلاسفة القائلون بقدم الأفلاك وأن المبدع علة تامة موجب بذاته ، وهذا ضلال ، إذ العلة تستلزم معلولها ولا يجوز تأخرها عنه ، والحوادث مشهورة في العالم ، فلو كان الصانع موجباً بذاته علة
تامة مستلزمة لمعلولها / لما حدث شيء من الحوادث في الوجود ، إذ الحادث ١٦
يمتنع أن يكون صادراً عن علة تامة أزلية ، فلو كان العالم قديماً لكان مبدعه علة تامة والعلة التامة لا يتخلف عنها شيء من معلولها ، فحدوث الحوادث دليل على أن فاعلها ليس بعلة تامة ، وإذا انتفت العلة التامة في الأزل بطل القول بقدم العالم ، لكن لا ينفي أن الله لم يزل متكلماً إذا شاء ولم يزل فعالاً لما يشاء ، وعمدة[2] الفلاسفة في قدم العالم قولهم : يمتنع حدوث الحوادث بلا سبب حادث فيمتنع تقدير ذات معطلة عن الفعل لم تفعل ثم فعلت من غير حدوث سبب أصلا ، وهذا لا يدل على قدم شيء بعينه إنما يدل على أنه لم يزل فعالاً .
فإذا قدر أنه فعّال[3] لأفعال تقوم بنفسه أو مفعولات حادثة شيئاً بعد شيء كان ذلك وفاء بموجب هذه الحجة مع القول بأن كل ماسوى الله كائن بعد أن لم

---

(١) أبو الهذيل محمد بن الهذيل بن عبدالله بن مكحول (١٣٤ ـ ٢٢٧) من موالي عبدالقيس ، كان شيخ البصريين في الاعتزال ورأس البدعة وصاحب المقالات في مذهبهم ، إلا أنه خالفهم في آراء انفرد بها عنهم، وممن رد عليه منهم الجبائي وجعفر بن حرب والمردار ، وانظر لقوله في فناء الجنة والنار كتاب الفرق بين الفرق لعبدالقاهر البغدادي ، ص ٧٣ طبعة ١٣٦٧ . وأبو الهذيل طال عمره حتى عمي وخرف .

(٢) في المختصر « وعنده » والتصحيح من الأصل (١ : ٣٦) .

(٣) في المختصر « فعالا » وفي الأصل (١ : ٣٦) على الصواب كما أثبتناه .

يكن ، قال هؤلاء : فقد أخبر تعالى (في الأنعام ١٠٢ والرعد وغافر والزمر) بأنه ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ ولا يكون المخلوق إلا مسبوقاً بالعدم ، فليس شيء من المخلوقات مقارناً لله كما تقوله الفلاسفة ان العالم معلول له وهو موجب له مفيض له وهو متقدم عليه بالشرف والعلِّية والطبع لا بالزمان.

إلى أن قال : الوجه الثاني: لابد أن يكون الفاعل موجوداً عند وجود المفعول ، لا يجوز عدمه عند ذلك ، إذ المعدوم لا يفعل موجوداً ، ونفس إيجابه وفعله واقتضائه وإحداثه لا يكون ثابتاً بالفعل إلا عند وجود المفعول ، فلو قُدِّر أن فعله اقتضاه[1] فوُجد بعد عدمه لزم أن يكون فعله وإيجابه عند عدم
١٧ المفعول / الموجب ، وإذا كان كذلك فالموجب لحدوث الحوادث إذا قُدّر أنه يفعل الثاني بعد الأول من غير أن تحدث له صفة[2] يكون بها فاعلاً [للثاني][3] كان المؤثر التام معدوماً عند وجود الأثر وهذا محال . والواحد من الناس إذا قطع مسافة وكان قطعه للجزء الثاني مشروطاً بالأول فإنه إذا قطع الأول حصل له [أمور تقوم به ــ من قدرة وإرادة وغيرهما تقوم بذاته ــ بها][4] يصير حاصلاً في الجزء الثاني لا [أنه][3] لمجرّد عدم الأول صار قاطعاً للثاني ، فإذا شبهوا فعله للحوادث بهذا لزمهم أن تتجدَّد لله أحوال تقوم به عند إحداث الحوادث ، وإلا إذا كان هو لم يتجدَّد له حال وإنما وجد عدمُ الأول فحاله قبلُ وبعدُ سواءٌ فاختصاص أحد الوقتين بالإحداث لابد له من مخصص ، ونفس صدور الحوادث لابد له من فاعل ، والتقدير أنه على حال واحدة من الأزل إلى الأبد ، فيمتنع مع هذا التقدير اختصاص وقت دون وقت بشيء منها ، وابنُ سينا وغيره من القائلين بقدم العالم بهذا احتجوا على المعتزلة فقالوا : إذا كان في

(١) في المختصر « فلو قدر أنه فعل واقتضاه » واعتمدنا مافي الأصل (١ : ٣٧) .
(٢) كذا بالمختصر . وفي الأصل (١ : ٣٧) « حال » .
(٣) الزيادة من الأصل (١ : ٣٧) .
(٤) في المختصر « حصل له حركة تقوم » وقد رجعنا إلى عبارة الأصل (١ : ٣٧) .

الأزل لايفعل ، وهو الآن على حاله ، فهو الآن لا يفعل ، وقد فُرض فاعلاً ، هذا خُلفٌ ، وإنما لزم ذلك من تقدير ذات معطلة عن الفعل ، فيقال لهم : ذا بعينه حجةٌ عليكم في إثبات ذات بسيطة لا يقوم بها[1] فعل ولا وصف مع صدور الحوادث [عنها][2] وإن كانت بوسائط لازمة لها، فا[لوسطا][2]للازم لها قديم بقدمها ، وقد قالوا إنه يمتنع/صدور الحوادث عن قديم هو على حال ١٨
واحدة كما كان .

الوجه الثالث : أنهم قالوا : إن الواجب فياض دائم الفيض ، وإنما يتخصص بعض الأوقات بالحدوث لما يتجدد من حدوث الاستعداد والقبول ، وحدوث الاستعداد والقبول هو سبب حدوث الحركات : فهذا باطل ، إذ هذا إنما يتصوَّر إذا كان الفعال الدائم الفيض ليس هو المحدث لاستعداد القبول كما تدَّعونه في العقل الفعَّال فتقولون إنه دائم الفيض ، ولكن يحدث[3] استعداد القوابل بسبب[4] حدوث الحركات الفلكية والاتصالات الكوكبية ، وتلك ليست صادرة عن العقل الفعَّال ، وأما في المبدع الأول فهو المبدع لكل ماسواه ، فعنه يصدر الاستعداد والقبول .

إلى أن قال : وإذا كان هو سبحانه [الفاعل][5] لذلك كله امتنع أن يكون علة تامة أزلية مستلزمة لمعلولها، لأن ذلك يوجب أن يكون معلوله كله أزلياً وكلٌّ ماسواه معول له فيلزم أن يكون ماسواه أزلياً[6] ، وهذه مكابرة للحسِّ ، وفساد هذا معلوم بالضرورة ، وإنما عظمت حجتهم على أهل الكلام المذموم

---

(١) كذا في الأصل (١ : ٣٨) وفي المختصر « لها » .
(٢) الزيادة من الأصل (١ : ٣٨) .
(٣) في المختصر « لحدوث » والتصحيح من الأصل (١ : ٣٨) .
(٤) في المختصر « سبب » والتصحيح من الأصل (١ : ٣٨) .
(٥) من الأصل (١ : ٣٨) .
(٦) في المختصر « أزلي » والتصحيح من الأصل (١ : ٣٨) .

الذين اعتقدوا أن الربَّ تعالى كان في الأزل يمتنع منه الفعل والكلام بقدرته ومشيئته ، وكان حقيقة قولهم أنه لم يكن قادراً في الأزل على الكلام والفعل بمشيئته وقدرته لكون ذلك ممتنعاً لنفسه والممتنع لايدخل تحت المقدور ، وأنه صار قادراً على الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادراً عليه ، وأنه انقلب من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي ، وهذا قول المعتزلة ومن وافقهم والشيعة
١٩ والكرامية ، / وأما الكلام فلا يدخل تحت القدرة والمشيئة ، بل هو شيء واحد لازم لذاته ، وهو قول ابن كُلَّاب[١] والأشعري[٢]، وقالت طوائف من أهل الكلام والفقه والحديث ـ ويعزى ذلك إلى السالمية[٣]، وحكاه الشهرستاني عن السلف والحنابلة ـ: إنه حروف أو حروف وأصوات قديمة الأعيان لا تتعلق بمشيئته وقدرته ، وليس هذا قول جمهور أئمة الحنابلة[٤]، ولكنه قول طائفة

(١) هو عبدالله بن سعيد التميمي البصري ، قال السيد مرتضى الزبيدي في شرح القاموس (بمادة كلب) : ابن كلاب لقب له لشدة مجادلته في مجلس المناظرة ، لا أن كلابا جدّ له ، وهو رأس الطائفة الكلابية من أهل السنة ، كانت بينه وبين المعتزلة مناظرات في زمن المأمون ، ووفاته بعد ٢٤٠ ، وله ترجمة في طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٢ : ٥١) . وقد تعرض ابن النديم في الفهرست (ص ٢٥٥ مصر) لشخص سماه (عبدالله بن محمد بن كلاب القطان) ونسب إليه مالا يتفق مع ترجمة عبدالله بن سعيد بن كلاب فضلا عن الاختلاف في اسم أبويهما، وهذه الشخصية لاتزال في حاجة إلى بحث وتحقيق .

(٢) أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (٢٦٠ ـ ٣٣٤) من كبار أئمة الكلام في الإسلام ، نشأ في أول أمره على الاعتزال وتتلمذ فيه على الجبائي (٢٣٥ ـ ٣٠٧) ثم أيقظ الله بصيرته وهو في منتصف عمره وبداية نضجه (سنة ٣٠٤) فأعلن رجوعه عن ضلالة الاعتزال ، ومضى في هذا الطور الثاني نشيطاً يؤلف ويناظر ويلقي الدروس في الرد على المعتزلة سالكا طريقاً وسطاً بين طريقة الجدل والتأويل وطريقة السلف ، ثم محض طريقته وأخلصها لله بالرجوع الكامل إلى طريقة السلف في إثبات كل ما ثبت بالنص من أمور الغيب التي أوجب الله على عباده إخلاص الايمان بها ، وكتب بذلك كتبه الأخيرة ومنها في أيدي الناس كتاب (الإبانة) وقد نص مترجموه على أنها آخر كتبه (انظر ترجمته في شذرات الذهب) وهذا ما أراد أن يلقى الله عليه ، وكل ما خالف ذلك مما ينسب إليه أو صارت تقول به الأشعرية فالأشعري رجع عنه إلى مافي كتاب الإبانة وأمثاله وانظر التعليق ٢ ص ٤٦ .

(٣) أتباع هشام بن سالم الجواليقي الذي مضى التعريف به في التعليق رقم ١ ص ٢٦ .

(٤) لأنهم التزموا في أمور الغيب إثبات النصوص الصحيحة وإمرارها كما وردت ، إلا أنهم يقيدونها بأن الله ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ .

منهم ومن المالكية والشافعية وقالوا : دلَّ الدليل على أن دوام الحوادث ممتنع ، وأنه يجب أن يكون للحوادث مبدأ ، وأنكروا حوادث لا أوَّل لها ، وقالوا : وجب أن يكون كلُّ ماتقارنه الحوادث محدَثا ، فيمتنع أن يكون الباري لم يزل فاعلاً متكلماً بمشيئته ، بل امتنع أن يكون لم يزل قادراً على ذلك ، لأن القدرة في الممتنع ممتنعة . قالوا : وبهذا يعلم حدوث الجسم لأنه لايخلو عن الحوادث ومالا يخلو عن الحوادث فهو حادث ، وما فرقوا بين مالايخلو عن نوع الحوادث وبين مالايخلو عن عين[1] الحوادث ، فيقال لهم — الفلاسفة وغيرهم — فهذا الدليل[2] الذي أثبتم به حدوث العالم هو يدل على امتناع حدوث العالم ، فكان ماذكرتموه إنما يدل على نقيض ماقصدتموه ، وذلك لأن الحادث لابد أن يكون ممكناً ، والممكن لايترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح تام ، والإمكان ليس له وقت محدود ، فما من وقت يقدر إلا والإمكان ثابت قبله ، فيجب أن الفعل لم يزل ممكناً جائزاً ، فيلزم أنه لم يزل الربُّ تعالى قادراً عليه ، فيلزم
جواز حوادث لا أول لها ولا نهاية . وقالت القدرية والمعتزلة : / نحن لانسلّم ٢٠
[أن][3] إمكان الحوادث لا بداية له ، لكن نقول : الحوادث يشترط كونها مسبوقة بالعدم لا بداية لها ، وذلك لأن الحوادث عندنا يمتنع أن تكون قديمة النوع ، بل يجب حدوث نوعها ، لكن لايجب الحدوث في وقت بعينه ، فالحوادث يشترط كونها مسبوقة بالعدم لا أول لها ، بخلاف جنس الحوادث .

إلى أن قال : هل[4] لإمكان الحوادث انتهاء أم لا ، فكما أن هذا يستلزم الجمع بين النقيضين في [النهاية فكذلك الأول يستلزم الجمع بين النقيضين في][3] البداية إلى أن قال : والقادر المختار هو الذي إن شاء فعل وإن شاء

(١) في المختصر « غير » والتصحيح من الأصل (١ : ٣٩) .

(٢) عبارة المختصر « فيقال لهم فالفلاسفة وغيرهم بهذا الدليل الذي أثبتم به حدوث العالم هو يدل » وعبارة الأصل (١ : ٣٩) : « فيقال لهؤلاء — أئمة الفلاسفة أئمة أهل الملل وغيرهم — فهذا الدليل الذي أثبتم به حدوث العالم . . . إنما يدل » .

(٣) الزيادة من الأصل (١ : ٣٩) .

(٤) في المختصر « هذا » والتصحيح من الأصل (١ : ٤٠) .

ترك ، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن .

إلى أن قال : والمقصود هنا أن الفلاسفة إن جوَّزوا حوادث بلاسبب حادث بطلت عمدتهم في قدم العالم ، وإن منعوا ذلك امتنع خلوّ العالم عن الحوادث ، وهم [لا][1] يسلمون أنه لم يخلُ من الحوادث ، وإذا كان كل موجود معين من مرادات الخالق مقارناً للحوادث مستلزماً لها امتنع إرادته دون إرادة لوازمه التي لا ينفك عنها ، والله ربُّ كل شيء وخالقه ، فيمتنع أن يكون بعض ذلك بإرادته وبعضه بإرادة غيره ، بل الجميع بإرادته ، وحينئذ فالإرادة الأزلية إما أن تكون مستلزمة لمقارنة المراد وإما أن لا تكون كذلك ، فإن كان الأول لزم أن يكون المراد ولوازمه قديمة أزلية ، والحوادث لازمة لكل مصنوع فوجب أن تكون مرادة له وأن تكون أزلية ، إذ التقدير أن المراد مقارن للإرادة ، فيلزم أن تكون جميع الحوادث المتعاقبة قديمة أزلية ، وهذا ممتنع لذاته ، وإن قيل إن الإرادة القديمة ليست مستلزمة لمقارنة مرادها لها لم يجب أن يكون المراد قديماً
٢١ أزلياً ، ولا يجوز أن يكون / حادثاً ، لأن حدوثه بعد أن لم يكن يفتقر إلى سبب حادث كما تقدم، وإن كان أن يقال إن الحوادث تحدث بالإرادة القديمة من غير تجدد أمر من الأمور ــ كما يقوله كثير من الأشعرية[2] والكرامية[3] ومن وافقهم

---

(١) الزيادة من الأصل (١ : ٤٤) .

(٢) الأشعرية منسوبون إلى أبي الحسن الأشعري الذي تقدم التعريف به في التعليق ٢ ص ٤٤ . وقد علمت أن أبا الحسن الأشعري كانت له ثلاثة أطوار : أولها: انتماؤه إلى المعتزلة ، والثاني:خروجه عليهم ومعارضته لهم بأساليب متوسطة بين أساليبهم ومذهب السلف ، والطور الثالث:انتقاله إلى مذهب السلف وتأليفه في ذلك كتاب (الإبانة) وأمثاله ، وقد أراد أن يلقى الله على ذلك . أما (الأشعرية) أي المذهب المنسوب إليه في علم الكلام فكما أنه لا يمثل الأشعري في طور اعتزاله فانه ليس من الإنصاف أيضاً أن يلصق به فيما أراد أن يلقى الله عليه ، بل هو مستمد من أقواله التي كان عليها في الطور الثاني ثم عدل عن كثير منها في آخرته التي أتمها الله عليه بالحسنى .

(٣) الكرامية أتباع محمد بن كرام السجستاني (المتوفى سنة ٢٥٥) كان متكلماً عابداً خدع العامة بعبادته فانقاد له ألوف منهم ، قال فيه ابن حبان « التقط من المذاهب أردأها ومن الأحاديث =

من أصحاب مالك والشافعي وأحمد ـ كان هذا مبطلاً لحجة هؤلاء الفلاسفة على قدم العالم ، فإن أصل حجتهم أن الحوادث لا تحدث إلا بسبب حادث ، فإذا جوَّزوا حدوثها عن القادر المختار بلا حادث ، أو جوزوا حدوثها بالإرادة القديمة ، بطلت عمدتهم ، وهم لا يجوّزون ذلك .

وأصل هذا الدليل أنه لو كان شيء من العالم قديماً للزم أن يكون صدر عن مؤثر تام سواء سمي علة تامة أو موجباً بالذات أو قيل إنه قادر مختار واختياره أزلي مقارن لمراده ، وسرُّ ذلك أن ما كان كذلك لزم أن يقارنه أثره المسمى معلولاً أو مراداً أو موجباً بالذات أو مبدعاً أو غير ذلك من الأسماء ، لكن مقارنة ذلك له في الأزل تقتضي أن لا يحدث عنه شيء بعد أن لم يكن حادثاً ، ولو لم يكن كذلك لم يكن للحواث فاعل ، بل كانت حادثة بنفسها ، لا سيما قول من يقول إن العالم صدر عن ذات بسيطة لا تقوم بها صفة ولا فعل كابن سينا وغيره .

إلى أن قال شيخنا : وإنما القصد هنا التنبيه على أصل (مسألة التعليل) ، فإن هذا المبتدع أخذ يشنّع على أهل السنة بمسائل لا يذكر حقيقتها ولا أدلتها ، وينقلها على الوجه الفاسد ، وما ينقله عن أهل السنة خطأ أو كذب عليهم أو على كثير منهم ، وما صدق فيه فقولهم فيه خير من قوله ، فإن غالب شناعته هنا
على الأشعرية / وهم خير من المعتزلة والرافضة ، ويقولون لهم : لما كان هذا ٢٢
الدليل عمدتكم استطال عليكم الدهرية والفلاسفة وابن سينا ، وهذا الدليل مناف في الحقيقة لحدوث العالم ، لا مستلزم له ، فإذا كان هذا الحادث لابد له

= أوهاها » . وأرسل إلى البخاري كتاباً يسأله عن أحاديث منها : روى الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعا « الإيمان لا يزيد ولا ينقص » فكتب البخاري على ظهر كتابه « من حدث بهذا استوجب الضرب الشديد والحبس الطويل » ، وكان مذهب ابن كرام أن الإيمان قول باللسان ، وإن اعتقد الكفر بقلبه فهو مؤمن ، والكرامية يقولون : إن الله جسم لا كالأجسام ، وحبس ابن كرام في نيسابور ثمانية أعوام لأجل بدعته ، ثم خرج وسار إلى بيت المقدس ومات بفلسطين .

من سبب حادث وكان هذا الدليل مستلزماً لحدوث الحادث بلا سبب لزم أن لا يكون الله أحدث شيئاً ؛ وإذا جوزنا ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح انسد طريق إثبات الصانع الذي سلكتموه .

ويقولون أيضاً للمعتزلة : أنتم مع هذا عللتم أفعال الله بعلل حادثة ، فيقال لكم : هل توجبون للحوادث سبباً حادثاً أم لا ؟ فإن قلتم نعم لزم تسلسل الحوادث وبطل ماذكرتموه وإن لم توجبوا ذلك: قيل لكم : وكذلك ليس لها غاية حادثة بعدها ، إذ الفاعل المحدث لابدَّ لفعله من سبب ولا بدَّ له من غاية ، فإن قلتم : لا سبب لإحداثه ، قيل لكم : ولا غاية مطلوبة له بالفعل ، فإن قلتم : لا يعقل فاعل لايريد حكمة إلا وهو عابث ، قيل لكم : ولا يعقل فاعل يحدث شيئاً بغير سبب حادث أصلاً ، بل ذا أشدُّ امتناعاً في العقل من ذاك ، فقول من يقول إنه يفعل لمحض المشيئة بلا علة خيرٌ من قولكم في حكمته ، فإن هذا سلم من التسلسل وسلم من كونه يفعل لحكمة منفصلة عنه . . والمعتزلة تسلم له امتناع التسلسل ، وأما من قال بالتعليل من أهل السنَّة والحديث فقد سلم من هذا وهذا .

وأما قولك: « جوَّزوا عليه فعل القبيح والإخلال بالواجب » فما قال مسلم قط
٢٣ إن الله يفعل قبيحاً أو يخل بواجب ، / ولكنكم معشر النفاة للقدَر توجبون على الله من جنس مايجب على العباد ، وتحرّمون عليه مايحرم عليهم ، فتقيسونه على خلقه ، فأنتم مشبِّهة للأفعال، فأما المثبتون للقدر من السنة والشيعة فمتفقون على أن الله تعالى لايقاس بنا في أفعاله كما لايقاس بنا في ذاته وصفاته ، فليس ماوجب علينا أو حرم علينا يجب أو يحرم عليه ، ولا ماقبح منا قبح منه ، واتفقوا على أنه إذا وعد بشيء كان وقوعه واجباً بحكم وعده ، لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴾، (آل عمران ٩، والرعد ٣١) . وكذلك لا يعذب أنبياءه ولا أولياءه ، بل يدخلهم جنته كما أخبر ، لكن تنازعوا في مسألتين :

إحداهما: أن العباد هل يعلمون بعقولهم حُسنَ بعض الأفعال ، ويعلمون أن الله متصف بفعله ، ويعلمون قبح بعض الأفعال ، ويعلمون أن الله منزَّه عنه ؟ على قولين : أحدهما : أن العقل لايعلم به حسن ولا قبح ، أما في حق الله فلأن القبيح منه ممتنع لذاته ، وأما في حق العباد فلأن الحسن والقبح لا يثبت إلا بالشرع قاله الأشعرية وكثير من الفقهاء ، وهم لاينازعون في الحسن والقبح ــ إذَا فسر بمعنى الملائم والمنافي ــ أنه قد يعلم بالعقل ، وكذا لاينازع كثير منهم في أنه إذا عُني به كون الشيء صفة كمال أو صفة نقص أنه يعلم بالعقل . الثاني : أن العقل قد يعلم به حُسن كثير من الأفعال وقبحها في حق الله تعالى وحق عباده ، وهذا مع أنه قول المعتزلة فهو قول الكرامية وجمهور الحنفية وقول أبي بكر الأبهري المالكي وأبي الحسن التميمي وأبي الخطاب [الكلوذى] من الحنابلة ، وذكر أبو الخطاب أنه قول أكثر أهل العلم وهو قول أبي نصر السجزي وسعد الزنجاني من المحدثين . وقد تنازع الأئمة في الأعيان
قبل ورود / السمع : فقالت الحنفية وكثير من الشافعية والحنابلة: أنها على ٢٤
الإباحة، مثل ابن سريج وابن إسحاق المروذي وأبي الحسن التميمي وأبي الخطاب ، وقالت طائفة كأبي علي بن أبي هريرة وابن حامد والقاضي أبي يعلى: إنها على الخطر ، مع أن خلقاً يقولون: إن القولين لا يصحان إلا على أن العقل يحسّن ويقبّح ، فمن قال إنه لا يعرف بالعقل حكمٌ امتنع أن يصفها قبل الشرع بشيء كما قاله الأشعري وأبو الحسن الجزري وأبو بكر الصيرفي وابن عقيل .

وأما المسألة الثانية : تنازعوا هل يوصف الله بأنه أوجب على نفسه وحرَّم عليها ، أو لا معنى للوجوب إلا إخباره بوقوعه ، ولا معنى للتحريم إلا إخباره بعدم وقوعه ، فقالت طائفة بالقول الثاني وهو قول من يطلق أن الله لا يجب عليه شيء ولا يحرم عليه شيء . وقالت طائفة بل هو أوجب على نفسه وحرَّم كقوله تعالى : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ﴾ ، (الأنعام ٥٤)

﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ (الروم ٤٧) ، وفي الحديث « ياعبادي إني حرَّمتُ الظلمَ على نفسي » . أما أننا نوجب عليه أو نحرِّم عليه فلا[1]. فمن قال لا يجب عليه ولا يحرم امتنع عنده أن يكون فاعلاً لقبيح أو مخلاً بواجب ، ومن قال هو أوجب على نفسه أو حرَّم عليها بإخباره إيانا فاتفقوا على أنه لا يخلُّ بما التزمه .

ولكنكَ سلكتَ مسلك أمثالك تحكى الشيء بطريق الإلزام ، وتُقوِّل [أهلَ] السنَّة مالم يقولوه ، فاستنبطتَ من قولهم « لا يجب عليه شيء ولا يقبح منه شيء » ما ادَّعيتَ عليهم ، أي يفعل ماهو قبيح عندك !

وأيضاً فأهل السنة يقولون بإثبات القدرَ ويصرّحون بأنه « ماشاء الله كان ،
٢٥ وما لم يشأ لم يكن » وأن الهدي تفضلٌ منه ، وأنتم تقولون / إنه يجب عليه أن يفعل بكل عبد ماتظنونه واجباً عليه ويحرم عليه ضدُّ ذلك ، فأوجبتم عليه أشياء وحرَّمتم عليه أشياء ، وهو لم يوجبها على نفسه ، ولا عُلم وجوبُها عليه بشرع ولا عقل ، ثم تحكون عن من لم يوجبها أنه يقول إن الله بخل بالواجب ! وهذا تلبيس .

وأما قولك « ذهبوا إلى أنه لا يفعل لغرض ولا لحكمة البتة » . فيقال : أما تعليل أفعاله وأحكامه بالحِكَم ففيه قولان لأهل السنَّة، والغالب على العلماء ــ عند الكلام في الفقه ــ التعليلُ ، وأما في الأصول فمنهم من يصرِّح بالتعليل ، وأما «الغرض» فالمعتزلة تصرِّح به ، وهم من القائلين بإمامة الشيخين ، وأما الفقهاء ونحوهم فهذا اللفظ يشعر عندهم بنوع من النقص فلا يطلقونه ، فإن كثيراً من الناس إذا قيل لهم « فلان له غرض » أو « فعل لغرض » أرادوا أنه يفعل بهوى أو مراد مذموم ، والله منزَّه عن ذلك .

---

(١) انظر كتاب (التوسل والوسيلة) لشيخ الإسلام ص٥٧ ــ ٥٨ ــ و٦١ ــ ٦٢ طبع السلفية .

وأما قولك « يفعل الظلم والعبث » فما قال بها مسلم ، تعالى الله عن ذلك ، بل يقولون: خَلقَ أفعالَ عباده ـ إذ قال : ﴿هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (الأنعام ١٠٢) ـ التي هي ظلم من فاعلها لا هي ظلم من خالقها ، كما أنه إذا خلق عبادتهم وحجهم وصومهم لم يكن هو حاجاً ولا صائماً ولا عابداً وكذا إذا خلق جوعهم لم يسمَّ جائعاً ، فالله تعالى إذا خلق في محلٍّ صفةً أو فعلاً لم يتصف هو بتلك الصفة ولا بذلك الفعل ، ولو كان كذلك لاتصف بكل ماخلقه من الأعراض .

وهنا زلت المعتزلة وأتباعهم الذين قالوا : ليس لله كلام إلا ما خلقه في غيره ، وليس له فعل إلا ما كان منفصلاً عنه ، فلا يقوم به عندهم لا قولٌ ولا فعل ، بل جعلوا كلامه الذي كلم به ملائكته ورسله وأنزله / على أنبيائه ٢٦ هو ماخلقه في غيره ، فقيل لهم : الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل لا على غيره ، فإذا خلق[1] حركة [في][2] محل كان هو المتحرك لا خالق الحركة ، وكذلك إذا خلق لوناً أو ريحاً أو علماً أو قدرة في محل كان هو المتلوّن والمتروّح والقادر والعالم لا خالق ذلك ، فكذلك إذا خلق كلاماً في محل كان المحل هو المتكلم بذلك الكلام .

واحتجت المعتزلة بالأفعال فقالوا : كما أنه عادل محسن بعدل وإحسان يقوم بخلقه فكذلك الكلام ، فكان هذا حجة على من سلم الأفعال لهم كالأشعرية فإنه ليس عندهم فعل يقوم به بل يقول : الخلق هو المخلوق لا غيره ، وهو قول طائفة من أصحاب مالك والشافعي وأحمد ، لكن الجمهور يقولون : الخلقُ غير المخلوق ، وهو مذهب الحنفية ، وهذا ذكره عن أهل السنة ، ولما قال الأشعري هذا لزمه أن يقول : إن أفعال العباد فعل الله إذ كان فِعلُه ـ عندَه ـ مفعوله[3]، فجعل أفعالَ العباد فعلاً لله ولـم يقل هي فعلهم إلا على

(١) كانت في المختصر « فأدخلوا » والصواب « فإذا خلق » كما في الأصل ١ : ١٢٦ .
(٢) الزيادة من الأصل ١ : ١٢٦ .
(٣) في المختصر « إذا كان فعله عبده مفعوله » والتصحيح من الأصل ١ : ١٢٧ .

المجاز ، بل يقول هي « كسبهم »، وفسر الكسب بأنه ما حصل في محل القدرة[1] المحدثة مقروناً بها ، وأكثر الناس زيفوا هذا وقالوا : عجائب الكلام ثلاثة : طفرة النظَّام[2] وأحوال أبي هاشم[3] ، وكسب الأشعري ، وقال جمهور السنة : أفعال العباد فعل لهم حقيقة وهو قول آخر للأشعري[4] .

وقولك : إنهم يقولون إنه لا يفعل الأصلح لعباده بل ماهو الفساد كفعل المعاصي والكفر وأن ذلك مسند إليه (تعالى الله عن ذلك) ، قلنا : إن هذا قول بعض السنة كما أنه قول لطائفة من الشيعة ، وجمهور أئمة السنة لا يقولون ماذكرت، بل يقولون: إنه تعالى خالق كل شيء وربه ومليكه فهو
٢٧ خالق / العباد وحركاتِهم وعباداتهم وإراداتهم . والقَدرية ينفون عن ملكه خيار مافي ملكه وهو طاعة ملائكته وأنبيائه وأوليائه فيقولون : لم يخلقها ، ولا يقدر أن يستعمل العبد فيها ولا يلهمه إياها ، ولا يقدر أن يهدي أحداً ، وإبراهيم عليه السلام يقول : ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾ (البقرة ١٢٨) ، وقال : ﴿ رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ (إبراهيم ٤٠) .

وأما كونه لا يفعل ماهو الأصلح لهم فذهبتْ طائفة ممن أثبتت القدَر إلى ذلك وقالوا خلقُه وأمرُه متعلق بمحض المشيئة لا يتوقف على مصلحة ، وذهب جمهور

---

(١) في المختصر « القدر » والتصحيح من الأصل ١ : ١٢٧ .

(٢) إبراهيم بن سيار النظام (١٨٥ ـ ٢٢١) من رءوس معتزلة البصرة ، اتصل في شبابه بوثنية وملاحدة دهريين فسرق قلبه من كل طائفة ، إلا أنه كان مفرط الذكاء والألمعية إلى حد أن أبا عمرو الجاحظ كان يرى أن مثله لا يأتي به الدهر إلا مرة في العصور الطويلة ، وله قول فلسفي في الطفرة ليس هنا موضع بيانه .

(٣) أبو هاشم عبدالسلام بن أبي علي محمد الجبائي (٢٤٧ ـ ٣٢١) كان هو وأبوه من كبار المعتزلة .

(٤) لأن أقوال الأشعري تطورت بتطوره الفكري من الاعتزال إلى الجدل الكلامي مع المعتزلة تزييفا لمقالاتهم ، ثم أحسن الله خاتمته بالرجوع إلى مذهب السلف خالصاً صافياً انظر تعليقين لنا عنه وعن المذهب الكلامي المنسوب إليه في (ص ٤٤ وص ٤٦) .

العلماء إلى أنه إنما أمر العباد بما فيه صلاحهم ونهاهم عما فيه فسادهم ، وأرسل الرسل للمصلحة العامة ، وإن كان في ذلك ضررٌ على بعض الناس ففيه حِكَم ، وهذا قول أكثر الفقهاء وأهل الحديث والتصوُّف والكرّامية ، ويقولون : وإن كان في بعض مايخلقه مافيه ضرر ـ كالذنوب ـ فلا بد في ذلك من حكمة ومصلحة لأجلها خلقه الله .

وهذا الذي أوردتَه ليس من كيس شيوخك الرافضة بل هو من المعتزلة ردُّوا به على الأشعرية الذين بالغوا في مسائل القدر حتى نُسبوا إلى الجبر ، وأنكروا الطبائع والقوىٰ التي في الحيوان وأن يكون للمخلوقات حكمة وعلة ، ولهذا قيل : إنهم أنكروا أن يكون الله يفعل مايفعل لجلب منفعة لعباده أو دفع مضرَّة ، وهم لا يقولون إنه لايفعل مصلحة ، بل يقولون : إن ذلك ليس بواجب عليه ، ويقولون : إنه لا يفعل شيئاً لأجل شيء بل لمحض الإرادة .

وقولك : «إنهم يقولون : إن المطيع لا يستحق ثواباً / والعاصي لا يستحق ٢٨
عقاباً ، بل قد يعذّب النبي ويرحم إبليس » فهو فريةٌ على أهل السنة ، ومافيهم من يقول إنه يعذّب نبياً ولا أنه يثيب إبليس ، بل قالوا : يجوز أن يعفو عن المذنب وأن يخرج أهل الكبائر من النار فلا يخلِّد فيها من أهل التوحيد أحداً ، وأما (الاستحقاق) فهم يقولون : إن العبد لايستحق بنفسه على الله شيئاً ، ويقولون : إنه لابدَّ أن يثيب المطيعين كما وعد ، فإن الله لايخلف وعده ، وأما إيجاب ذلك على نفسه وإمكان معرفة ذلك بالعقل فهذا فيه نزاع ، لكن لو قُدّر أنه عذَّب من يشاء لم يكن لأحد منعه كما قال تعالى : ﴿ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ۗ ﴾ (المائدة ١٧) وهو تعالى لو ناقش من ناقشه من خلقه لعذَّبه كما قال عليه السلام « من نوقش الحسابَ

عُذِّب» وقال: « لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله ، قالوا : ولا أنت يارسول الله ؟ قال : ولا أنا ، إلا أن يتغمَّدني الله برحمته » . والتحقيق أنه إذا قُدِّر أن الله عذَّب أحداً فلا يعذِّبه إلا بحقّ ، لأنه يتعالى عن الظلم .

وقولك: «إنهم يقولون: إن الأنبياء غير معصومين » فباطل ، بل اتفقوا على عصمتهم فيما يبلّغونه ، وهو مقصود الرسالة ، وقد يقع منهم الذنب ولا يُقَرُّون عليه ولا يُقرُّون على خطأ ولا فسق أصلاً ، فهم منزَّهون عن كل مايقدح في نبوَّتهم ، وعامَّة الجمهور الذين يجوِّزون عليهم الصغائر يقولون إنهم معصومون من الإقرار عليها ، وقد كان داود بعد التوبة أفضل منه قبلها ، وإن العبد ليفعل السيئة فيدخل بها الجنة ، ولكن الرافضة أشبهت النصارى : فإن الله أمر بطاعة الرسل فيما أمروا وتصديقهم فيما أُخبروا ونهى الخلق عن الغلوّ والإشراك ، فبدلت النصارى وغلوا في المسيح حتى أشركوا به وبدَّلوا دينه فعصوه فصاروا عصاة بمعصيته وخارجين عن الدين بالغلوّ فيه ،
٢٩ والرافضة / غلت في الرسل والأئمة حتى اتخذوهم أرباباً ، وكذَّبوا النص فيما أُخبروا به من توبة الأنبياء واستغفارهم فتراهم يعطلون المساجد من الجمعة والجماعة ويعظّمون المشاهد المتخذة على القبور فيعكفون عليها ويحجُّون إليها ، حتى منهم من يجعل الحج إليها أعظم من حجّ البيت ، وقدقال عليه السلام: « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » يحذِّر مافعلوا ،وقال: « إن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء ، والذين يتخذون القبور مساجد » رواه ابن حبان في صحيحه ، وقال « اللهم لاتجعل قبري وثناً يُعبَد ، اشتدَّ غضبُ الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » رواه مالك في الموطأ .
وقد صنف شيخكم المفيد كتاباً سماه (حج المشاهد) جعل قبور المخلوقين تحج

كما يحج البيت[1].

وقولك « إن أهل السنة يقولون : إن النبي ﷺ لم ينصَّ على إمامة أحد ، وإنه مات عن غير وصية » فهذا ليس قول جميعهم ، بل ذهب من أهل السنَّة جماعة أن إمامة أبي بكر ثبتتْ بالنص ، وذكر في ذلك أبو يعلى روايتين عن أحمد : إحداهما : أنها ثبتت بالاختيار[2]، والثانية : أنها ثبتت بالنص الخفي والإشارة ، وبه قال الحسن البصري وبكر ابن أخت عبدالواحد وبعض الخوارج ، قال ابن حامد : الدليل على إثبات خلافة الصدّيق بالنص ماأسنده البخاري عن جُبير بن مُطعم قال : أتت امرأة إلى النبي ﷺ فأمرها أن ترجع إليه ، فقالت : أرأيتَ إن جئتُ ولم أجِدْك ؟ ـ كأنها تريد الموت ـ قال « إن لم تجديني فَأْتي أبا بكر » ، وذكر أحاديث وقال : وذلك نص على إمامته ، قال :

---

(١) ولحج المشاهد عندهم كتب (مناسك) كثيرة ـ غير كتاب شيخهم المفيد ـ ألفها لهم طواغيتهم وتتداولها أيدي عامتهم كما تتداول المصاحف ، بل هم لا يتحرجون من تفضيل مشاهدهم على مكة وبيت الله والسماوات السبع الشداد . ولقد قرأت مرة في عدد يوم الخميس ١٠ المحرم ١٣٦٦: من جريدتهم (پرچم إسلام) الإيرانية التي يصدرها عبدالكريم فقيهي شيرازى فرأيته يتغنى في ذلك العدد بشعر عربي بين سطور فارسية بمعناه ، ومطلع هذا الشعر :

هي الطفوف فطف سبعا بمغناها ... فما لمكة معنى مثل معناها
أرض ولكنما السبع الشداد لها ... دانت وطأطأ أعلاها لأدناها

والطفوف جمع طف وهي أرض كربلاء ، وفيها قبر وهمي أنفقوا الملايين على زخرفته وتجسيمه ، وأقنعوا عقولهم أنه قبر سيدنا أبي عبدالله الحسين السبط رضي الله عنه . وهذا الشاعر يأمر سامعه وقارىء وثنيته وكفره بأن يطوف سبعاً بهذا القبر الموهوم ، ويؤكد له أن مكة التي يطوف المسلمون ببيت الله القائم فيها ليس لها مثل المعنى الذي لكربلاء من أجل هذا القبر الموهوم الذي أقاموه بأيديهم ثم صدقوا أنفسهم بأن أدنى غائط في أرضه يطأطىء له أعلى مكان في السماوات السبع ، ولعله يشير إلى عرش الله الأعظم ! وقد خشى عبدالكريم فقيهي شيرازي أن يستغلق فهم هذا الكفر على عقول الأنعام من قرائه فترجمه لهم بالفارسية بكل أمانة وإخلاص ؟

(٢) كذا في المختصر وهو الصواب ، أي باختيار أهل الحل والعقد ، والذي في الأصل (١ : ١٣٤ السطر الخامس) : أنها ثبتت بالأخبار ، ثم وردت العبارة نفسها مرة أخرى في الأصل (١ : ١٣٦ السطر الثامن) موضحة هكذا : بالاختيار من أهل الحل والعقد .

وحديث حذيفة « اقتدوا باللذَين من بعدي : أبي بكر وعمر » وروى عليٌّ بن
٣٠ زيد بن جُدْعان عن عبدالرحمن / بن أبي بكرة عن أبيه قال: « قال رسول الله ﷺ يوماً : أيكم رأى رؤيا ؟ فقلت : أنا يارسول الله ، رأيت كأنَّ ميزاناً دُلِّي من السماء فُوزنتَ بأبي بكر فرجحت بأبي بكر ، ثم وزن أبو بكر بعمر فرجح أبو بكر ، ثم وزن عمر بعثمان فرجح عمر ، ثم رفع الميزان . فقال النبي ﷺ : خلافة نبوَّة ، ثم يؤتي الله الملك من يشاء » رواه أحمد في مسنده، قال: وأخرج أبو داود عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ « رأىٰ الليلةَ رجلٌ صالح أن أبا بكر نِيطَ برسول الله ﷺ ، ونيط عمر بأبي بكر ، ونيط عثمان بعمر » قال جابر : فلما قمنا من عند رسول الله ﷺ قلنا : أما الصالح فرسول الله ﷺ ، وأما نَوْط بعضهم ببعض فهم ولاة هذا الأمر الذي بعث الله به نبيه، قال: ومن ذلك حديث صالح بن كيسان[1] عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت : دخلتُ على رسول الله ﷺ اليومَ الذي بدأ به وجعه فقال : « إدعي لي أباكِ وأخاكِ حتى أكتب لأبي بكر كتاباً » ، ثم قال : « يأبىٰ الله والمسلمون إلا أبا بكر » وهذا في الصحيحين، وعن ابن أبي مليكَة عن عائشة رضي الله عنها قالت : لما ثقل رسول الله ﷺ قال : « إدعي لي عبدالرحمن بن أبي بكر لأكتب لأبي بكر كتاباً لايختلف عليه » ثم قال « معاذ الله أن يختلف المؤمنون في أبي بكر » ، ثم أورد أحاديث تقديمه في الصلاة ، وأحاديث أخرى لا تصح[2].

قال ابن حزم[3]: اختلفوا في الإمامة فقالت طائفة : إن النبي ﷺ لم

---

(١) في المختصر « طلح بن كيسان » والتصحيح من الأصل (١ : ١٣٤) وصالح بن كيسان المدنى كان مؤدب ولد أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز ، وكان هو الذي يتعهد عمر بن عبدالعزيز قبل ذلك عندما أرسله أبوه من مصر إلى المدينة ، توفي سنة ١٣٠ وقيل بعد ١٤٠ ، سئل عنه الإمام أحمد فقال : بخ بخ .

(٢) أي لا تبلغ درجة الصحاح ، انظر لهذا التعبير كتاب (المغني عن الحفظ والكتاب) .

(٣) في كتابه (الإمامة والمفاضلة) المدرج في الجزء الرابع من كتابه (الفِصل في الملل والنحل) ص١٠٧ طبع مصر سنة ١٣٢١ وهو من أعظم ما ألفه أئمة الإسلام في موضوع الخلافة .

يستخلف ، وقالت طائفة : لما استخلف أبا بكر على الصلاة كان دليلاً على أنه
أولاهم بالإمامة والخلافة ، وقال بعضهم : لا ، ولكن كان أثبتهم فضلاً
فقدَّموه وقالت طائفة : بل نصَّ الرسول ﷺ على استخلاف أبي بكر بعده نَصاً
جلياً ، وبه نقول ؛ لبراهين : (أحدها) / إطباق الناس كلهم ـ الذين قال الله ٣١
تعالى فيهم : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴾ (الحجرات ١٥) ـ، فقد اتفق
المشهود لهم بالصدق على تسميته « خليفة رسول الله » ومعنى «الخليفة » في
اللغة : هو الذي استخلفه المرء ، لا الذي يخلفه بدون استخلاف[1] ، لا يجوز
غير هذا البتة في اللغة ، يقال : استخلف فلانٌ فلاناً فهو خليفته ومستخلَفه ،
فإن قام مكانه دون أن يستخلفه لم يُقَل إلا خلفَ فلانٌ فلاناً يخلُفه فهو خالف ،
ومحال أن يعنوا بذلك الاستخلاف على الصلاة لأن أبا بكر لم يستحق هذا
الإسم على الإطلاق في حياة النبي ﷺ ، فتبين أنها غير خلافة الصلاة .
(الثاني) أن كل من استخلفه الرسول ﷺ كعليّ في غزوة تَبُوك وابن أمِّ مَكتوم في
غزوة الخندق وعثمان في غزوة ذات الرقاع وسائر من استخلفه على اليمن أو
البحرين وغير ذلك لم يستحق أحد منهم هذا الإطلاق ، فصحَّ يقيناً أنها الخلافة
بعده على الأمة ، ومن المحال أن يجمعوا على ذلك وهو لم يستخلفه نصاً ،
وأيضاً فإن الرواية صحت أن امرأة قالت : يارسول الله إن رجعت فلم
أجدك؟ ـ كأنها تعنى الموت ـ قال: «فَأْتي أبا بكر»، قال ابن حزم[2]: وهذا
نصٌّ جليٌّ على استخلاف أبي بكر ، وثبت أن رسول الله ﷺ قال لعائشة رضي
الله عنها في مرضه : « لقد هممتُ أن أبعث إلى أبيكِ وأخيكِ وأكتب كتاباً وأعهد

(١) لأن فعيلا بمعنى مفعول ، فالخليفة هو الذي استخلفه غيره ، وهؤلاء الذين وصفهم ربهم بقوله ﴿ أولئك هم الصادقون ﴾ سموا أبا بكر « خليفة رسول الله » أي « الذي استخلفه رسول الله » وهم أعرف الناس برسول الله وأفهمهم عنه ، وقد شهد لهم ربهم بالصدق .

(٢) في ص ١٠٨ من كتاب (الإمامة والمفاضلة) المذكور ، أي المدرج في الجزء الرابع من (الفصل) .

عهداً لكيلا يقول قائل أنا أحقُّ أو يتمنَّى متمنٍّ ، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر » فهذا نص على استخلاف أبي بكر على الأمة بعده . قلت[1] : بل هو نص على عدم استخلافه إياه ، وإنما يدلُّ على أنه رضي بأن يكون الخليفة من بعده وعلم أن الأمة تجتمع عليه من بعده ، فسكت عن النص الجلي واكتفى بما يجمع الله عليه أمته . قال[2] : وحجة من قال لم يستخلفه قولُ عمر : إن
٣٢ أستخلف / فقد استخلف من هو خير مني ــ يعني أبا بكر ــ وإن أترك فقد ترك من هو خير مني ــ يعني رسول الله ﷺ ــ وبما روي عن عائشة رضي الله عنها إذ سُئلت : من كان رسولُ الله ﷺ مستخلفاً لو استخلَف ؟ قالت : أبو بكر . قال ابن حزم : لا يعارض قولُ عمر وعائشة إجماعَ الصحابة والحديثين المسندين ، وقد خفي على عمر وعائشة ذلك وأرادا استخلافاً بعهد مكتوب .

إلى أن قال[3] شيخنا ابن تيمية : ولا حجة للشيعة في القول بالنص ، فالراوندية تقول بالنص على العباس كما قالت الإمامية بالنص على عليّ رضي الله عنه ، قال القاضي أبو يعلى : ذهب جماعة من الراوندية إلى أن النبي ﷺ نص على العباس بعينه وأعلن ذلك ، وأن الأمة كفرت بهذا النص وارتدت وعاندت ، ومنهم من قال بالنص على العباس وولده إلى أن تقوم الساعة . وروى ابن بطة بإسناده عن المبارك بن فضالة قال : سمعت الحسن يحلف بالله أن رسول الله ﷺ استخلف أبا بكر ، وعمدة القائلين بالنص الجليّ على أبي بكر تسمية الصحابة له « خليفة رسول الله ﷺ » قالوا : إنما يقال ذلك لمن استخلفه غيره ، واعتقدوا أن « الفَعِيل » بمعنى المفعول ، وليس كذلك ، بل يقال لمن استخلفه غيره « خليفة فلان » ولمن خلف غيره أيضاً ، قال رسول الله ﷺ « من

---

(١) القائل شيخ الإسلام ابن تيمية .
(٢) يعني أبا محمد بن حزم ، في ذلك الموضع من (الإمامة والمفاضلة) .
(٣) في الأصل « قال » مكررة مرتين .

جهَّز غازياً فقد غزا ، ومن خلفه في أهله بخير فقد غزا » هذا صحيح ، وصحَّ قوله عليه السلام « اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل » وقال تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ ﴾ (الأنعام ١٦٥) . وقال : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ ﴾ (يونس ١٤) . وقال : ﴿ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ (البقرة ٣٠) . وقال : ﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ (صٓ ٢٦) . أي خليفة عمن / قبلك ، لا أنه ٣٣
خليفة عن الله كما يقوله بعض الاتحادية[1] وأنه من الله كإنسان العين من العين ، وأنه الجامع لأسماء الله الحسنى وذكروا قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ (البقرة ٣٠) ، وأنه مثلُ الله ، تعالى الله عن المثلية ، فإن الله لايخلفه غيره ، فإن الخلافة إنما تكون عن غائب وهو سبحانه شهيد مدبر لخلقه [و] هو سبحانه يخلف عبده إذا غاب عن أهله ، ويروى أن أبا بكر قيل له ياخليفة الله ، قال : بل أنا خليفة رسول الله ﷺ وحسبي ذلك .

ومما احتجَّ به من قال إن خلافة أبي بكر بنص خفّي قولُ النبي ﷺ الثابت عنه « رأيت كأني على قَلِيب[2] أنزِعُ منها ، فأخذها ابنُ أبي قُحافة فنزَع ذَنُوباً أو ذَنُوبين[3] وفي نَزْعه ضعف والله يغفر له ، ثم أخذها ابنُ الخطاب فاستحالتْ

---

(١) الاتحادية : هم الملاحدة الذين ينكرون التمييز بين واجب الوجود وممكن الوجود ، فيدْعون إلى « وحدة الوجود » ، وهي أن الخالق والمخلوق واحد ، ومعنى ذلك أن الكون هو الله ، وكل الذين يتحرجون من المجاهرة بإنكار واجب الوجود يدعون إلى وحدة الوجود ، وهي في الأصل عقيدة برهمية تقوم عليها مؤلفات تاغور أحد البراهمة المعاصرين ، ويدعو إليها جميع المنافقين من ملاحدة الشرق والغرب ، وأقل منهم ضرراً الملحدون الصرحاء الذين لا يخادعون الناس بهذا النفاق .

(٢) القليب : البئر قبل أن تطوى ، فاذا طويت فهي « الطويّ » . وسميت قليبا لأنه قلب ترابها .

(٣) الذنوب : الدلو العظيمة وهي ملأى ، فاذا كانت فارغة فهي الدلو ، سميت دلواً لأنها تدلى في البئر وتكون عندئذ فارغة .

غَرْباً[1]، فلم أرَ عَبْقرِياً من الناس يَفْرِي فَرِيَّهُ[2] حتى صَدَرَ الناسُ بِعَطَن »[3] وقوله عليه السلام: « مُرُوا أبا بكر يصلي بالناس » فصلى بالناس مدَّة مرضه، حتى أنه عليه السلام كشف ستر الباب يوم مات وهم يصلون خلف أبي بكر فسرَّ بذلك، وقال عليه الصلاة والسلام « لو كنتُ متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذتُ أبا بكر خليلاً، لا يبقين في المسجد خوخة إلا سُدَّت، إلا خوخةَ أبي بكر » وفي سُنن أبي داود من حديث الأشعث عن الحسن عن أبي بكرة أن النبي ﷺ قال ذات يوم: « من رأى منكم رؤياً »؟ فقال رجل: « أنا رأيت كأن ميزاناً نزل من السماء فوُزنتَ أنت وأبو بكر فرجحتَ، ثم وُزن أبو بكر وعمرُ فرجح أبو بكر . . . الحديث » ورواه أيضاً من حديث حماد بن سلمة عن ابن جُدْعان عن عبدالرحمن بن أبي بكرة[4] عن أبيه نحوه، وفيه
٣٤ فقال: « خلافة نبوَّة، ثم يؤتي الله الملكَ من يشاء » ورواه أبو داود / من حديث الزهري عن عمرو بن أبان عن جابر أنه كان يحدث أن رسول الله ﷺ قال «أُرِيَ الليلةَ رجلٌ صالح أن أبابكر نِيطَ (يعني عُلّق) برسول الله ﷺ ونيط عمر بأبي بكر ونيط عثمان بعمر»، قال: فلما قمنا من عند رسول الله ﷺ قلنا: «أما الرجل الصالح فرسول الله ﷺ، وأما نوط بعضهم ببعض فهم ولاة هذا الأمر الذي بعث الله به نبيَّه»، وأخرج من حديث حماد بن سلمة عن الأشعث ابن عبدالرحمن عن أبيه عن سَمُرة أن رجلاً قال: «يارسول الله، رأيت كأن دلواً دُلِّيَ من السماء فجاء أبوبكر فأخذ بعَراقِيها[5] فشرب شرباً ضعيفاً، ثم جاء عمر

---

(١) الغرب: الماء الذي يقطر من الدلو بين البئر والحوض.

(٢) يفري فريه: يشق شقه، قال الشاعر:

ولأنت تفري ما خلقت   وبعض الناس يخلق ثم لا يفري

(٣) العطن: مبرك الإبل حول الحوض، ومربض الغنم حول الماء.

(٤) في المختصر « أبي بكر » والتصحيح من الأصل (١ : ١٣٨).

(٥) العراقي (جمع عَرقوة) وهي الخشبة المعروضة على فم الدلو وهما عرقوتان كالصليب.

فأخذ بعراقيها حتى تَضَلّع[١]، ثم جاء عثمان فأخذ بعراقيها فشرب حتى تضلّع، ثم جاء عليٌّ فأخذ بعراقيها فانتشطت[٢] فانتضح عليه منه شيء»، وعن سعيد ابن جُمْهان عن سفينة قال: قال رسول الله ﷺ «خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتي الله ملكه من يشاء ـ أو الملك ـ» قلت لسفينة[٣] «إن هؤلاء ـ يعني بني مروان ـ يزعمون أن عليا لم يكن بخليفة»، فقال: «كذبتْ أستاهُ بني الزرقاء».

فلا ريب أن قول هؤلاء من أهل السنة أوْجَهُ من قول من يقول إن خلافة علي أو العباس ثبتت بالنص، فإن هؤلاء ليس معهم حجة إلا مجرَّد الكذب المعلوم بالضرورة أنه باطل، علم ذلك من عرف أحوال الإسلام وأيام الرسول عليه السلام، أو معهم استدلال بألفاظ لا تدل كحديث استنابة عليّ على المدينة نوبة تبوك.

والتحقيق أن النبي ﷺ لم يستخلف، وإنما دلَّ المسلمين وأرشدهم إلى أبي بكر بعدَّة أمور، ورضي به وعزم أن يكتب له بالخلافة عهداً / ثم علم أن ٣٥
المسلمين يجتمعون عليه، فلو كان اليقين مما يشتبه على الأمة لبيَّنه بياناً قاطعاً للعذر كما قال « يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر » على أن اتفاق الأمة مع رضا رسول الله ﷺ أبلغُ من العهد.

وأما قولك « يقولون : إن الإمام بعده أبو بكر بمبايعة عمر برضىٰ أربعة »، قلنا : بل بمبايعة الكل ورضاهم على رغم أنفك، ولا يَرِد علينا شذوذُ سعد

---

(١) تضلع : أكثر من الشرب حتى تمددت أضلاعه.

(٢) انتشطت : جذبت، وأصله من الأنشوطة التي تلقى على الشيء ليجذب بها.

(٣) القائل لسفينة هو راوي الخبر سعيد بن جمهان قال فيه الإمام أبو حاتم الرازي « شيخ لا يحتج به »، وفي سند الخبر حشرج بن نباتة الواسطي قال فيه النسائي: «ليس بالقوي» وعبدالله ابن أحمد بن حنبل يروي هذا الخبر عن سويد الطحان قال فيه الحافظ بن حجر في تقريب التهذيب: « لين الحديث » ولأجل هؤلاء الضعفاء في سند حديث سفينة قال عنه الإمام أبو بكر بن العربي في العواصم من القواصم (ص ٢٠١) : هذا حديث لا يصح. وشيخ الإسلام أورده للتعضيد بعد أن ذكر الأحاديث الصحيحة السابقة التي تدخل في باب النص على الخلافة الراشدة وأنها نصوص محترمة ومعقولة أكثر مما تزعمه الشيعة لمذهبها في الإمامة.

وحده ، فهذه بيعة عليّ امتنع منها خلق من الصحابة والتابعين ممن لا يحصيهم إلا الله تعالى ، أفذلك قادح في إمامته ؟ ومذهب أهل السنة أن الإمامة تنعقد عندهم بموافقة أهل الشوكة الذين يحصل بهم مقصود الإمامة وهو القدرة والتمكين ، ولهذا يقولون : من صار له قدرة وسلطان يفعل به مقصودَ الولاية فهو من أولي الأمر المأمور بطاعتهم ، مالم يَأمروا بمعصية الله ، فالإمامة ملك وسلطان بَرَّةً كانت أو فاجرة ، والملك لا يصير ملكاً بموافقة ثلاثة ولا أربعة ، ولهذا لما بويع عليّ وصار معه شوكة صار إماماً . قال أحمد بن حنبل في رسالة عبدوس العطار : « من وَلِيَ الخلافة فأجمع عليه الناس ورضوا به ، ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أميرَ المؤمنين ؛ فدفعُ الصدقات إليه جائز ، براً كان أو فاجراً » ، وقال أحمد : ـ وقد سئل عن قول النبي ﷺ « من مات وليس عليه إمام مات ميتة جاهلية» ـ « تدري ماالإمام ؟ هو الذي يجمع عليه المسلمون كلهم » ، فالصدِّيق مستحقٌّ الإمامة لإجماعهم عليه وإمامته مما رضي الله بها ورسوله ، ثم إنه صار إماماً بمبايعة أهل القدرة ، وكذلك عمر
٣٦ صار إماماً لما بايعوه وأطاعوه ، ولو قُدِّر أنهم لم ينفذوا عهد أبي بكر / في عمر لم يصر إماماً ، سواء كان ذلك جائزاً أو غير جائز ، فالحل والحرمة متعلقان بالأفعال ، وأما نفس الولاية والسلطنة فعبارة عن القدرة الحاصلة ، فقد تحصل على وجه يحبه الله ورسوله كسلطان الخلفاء الراشدين ، وقد تحصل على غير ذلك كسلطان الظالمين ، ولو قُدِّر أن أبا بكر بايعه عمر وطائفة وامتنع سائر الصحابة من بيعته لم يصر إماماً بذلك ، وإنما صار إماماً بمبايعة جمهور الناس ، ولهذا لم يضرَّ تخلُّفُ سعد لأنه لم يقدح في مقصود الولاية ، وأما كون عمر بادر إلى بيعته فلا بد في كل بيعة من سابق ، ولو قدِّر أن آحاد الناس كان كارهاً للبيعة لم يقدح ذلك فيها ، إذ الاستحقاق لها ثابت بالأدلة الشرعية .

وأما عهده إلى عمر فتم بمبايعة المسلمين له بعد موت أبي بكر فصار إماماً .

وقولك « ثم عثمان فاختاره بعضهم » . قلنا : بل اجتمعوا على بيعته ، وما تخلف عنها أحد ، قال أحمد بن حنبل في رواية حمدان بن علي : « ماكان في القوم أوكد بيعة من عثمان ، كانت بإجماعهم » وصدق أحمد ، فلو قُدِّر أن عبدالرحمن بايعه ولم يبايعه عليّ وطلحة والزبير وأهل الشوكة لم يصر إماماً ، وقد جعل عمر الأمر شورى بين ستة ، ثم إنه خرج منهم ثلاثة باختيارهم : طلحة والزبير وسعد ، وبقي عثمان وعلي وعبدالرحمن بن عوف، فاتفق هؤلاء باختيار منهم على أن عبدالرحمن لايتولى ويولي أحد الرجلين[1] ، فأقام عبدالرحمن ثلاثا يحلف أنه لم يغتمض فيها بنوم يشاور السابقين الأولين والأنصار فيشيرون عليه بعثمان ، ثم بايعوه ، لا عن رغبة أعطاهم إياها ، ولا عن رهبة أخافهم بها .

وقولك « ثم عليّ بمبايعة الخلق له » فتخصيص بلا مخصص ، فكذلك جرى للثلاثة قبله وأعظم وأبلغ ، فإن عليا بويع عقيب قتل عثمان والقلوب مضطربة مختلفة ، وأُحضر طلحة إحضاراً حتى قيل إنهم جاءوا به مكرهاً واضطهدوه للبيعة ، وأهل الفتنة لهم بالمدينة شوكة / ومنعة ، وكثير من الصحابة لم يبايع ٣٧
كابن عمر وغيره ، فكيف تقول في علي « بمبايعة الخلق له » ولا تقول مثل ذلك فيمن قبله ؟ ثم إن عليا اضطرب عليه الذين بايعوه ، ونابذه طائفة منهم ، وامتنع أهل الشام وغيرها من بيعته حتى ينصف من قتلة عثمان ، حتى قالت طائفة بصحة إمامة علي ومعاوية معاً ،وقالت طائفة : لم يكن للناس إذ ذاك إمام عام بل كان زمان فتنة ، وهو قول طائفة من أهل الحديث البصريين ، وقالت طائفة ثالثة بل عليّ هو الإمام وهو مصيب في قتال من قاتله كطلحة والزبير ، [وهم] مصيبون بناء على أن كل مجتهد مصيب كقول أبي الهذيل والجبّائي

---

(١) في المختصر « ويواحد الرجلين » والتصحيح من الأصل ١ : ١٤٣ .

وابنه(1) وابن الباقلاني(2) وأحدقولي الأشعري(3)، وهؤلاء يجعلون معاوية مجتهداً مصيباً أيضاً(4)، وطائفة رابعة تجعل عليا إماماً وأنه المصيب وأن من قاتله مجتهد مخطيء ، وهذا قول خلق من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية ، وطائفة خامسة تقول : عليّ الخليفة ، وهو أقرب إلى الحق من معاوية ، وكان تَركُ القتال منهما أولىٰ لقول النبي ﷺ « ستكون فتنة ، القاعد فيها خير من القائم » ولقوله في الحسن « إن ابني هذا سيد ، وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين » فأثنى عليه بالإصلاح(5)، فلو كان القتال واجباً أو مستحباً لما مدح تاركه ، قالوا : وقتال أهل البغي لم يأمر الله به ابتداء ولم يأمر بقتال كل باغ ، قال تعالى : ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ﴾ (الحجرات ٩) فأمر أولاً بالإصلاح ، فإن بغت إحداهما قوتلت حتى ترجع إلى أمر الله ، ولهذا لم يصح للطائفتين بالقتال مصلحة ، ومأأمر الله به لابد أن تكون مصلحته راجحة على المفسدة ، ولهذا قال ابن سيرين : قال حذيفة (مأأحد تدركه الفتنة إلا وأنا أخافها عليه ، إلا
٣٨ محمد بن مَسْلَمة / فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول، «لاتضرُّه الفتنة»)(6) وقال شعبة عن أشعث بن سليم عن أبي بردة عن ثعلبة بن ضبيعة قال : دخلت على حذيفة فقال : إني لأعرف رجلاً لا تضرُّه الفتنة شيئاً . فخرجنا فإذا فسطاط مَضروب فيه محمد بن مسلمة ، فسألناه عن ذلك فقال :«مأأريد أن يشتمل عليَّ

(١) انظر لأبي الهذيل العلاف هامش ص٤١ ، وللجبائي وابنه أبي هاشم هامش ص ٥٢ .
(٢) هو أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣ ورث عن شيخه أبي الحسن الأشعري مقام المقاومة للاعتزال ، وكان حاضر البديهة واسع المعرفة بصيراً بطرق الجدل . له مؤلفات كثيرة طبع منها إعجاز القرآن والتمهيد وغيرهما .
(٣) انظر للأشعري والأشعرية التعليق في ص ٤٤ و ص ٤٦ .
(٤) زاد في الأصل (١ : ١٤٤) : وهذا قول طائفة من الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم .
(٥) انظر لحديث صلح الحسن كتاب العواصم من القواصم ص ١٩٩ وما بعدها .
(٦) محمد بن مسلمة آية من آيات الله في الأمة المثالية التي رباها خاتم رسل الله ﷺ ، انظر مقالة لنا عنه في صحيفة (الفتح) شوال ١٣٦٦ ، وكتاب مع الرعيل الأول ص ٢٨ .

شيء من أمصارهم حتى تنجلي عما انجلت». فابن مسلمة اعتزل القتال جملة فما ضرته الفتنة كما أخبر النبي ﷺ ، ولذلك اعتزل الفريقين سعدُ بن أبي وقاص وأسامةُ بن زيد وابن عمر وأبو بكرة وعمران بن حصين وأكثر من بقي من السابقين ، وهذا يدلُّ على أنه ليس هناك قتال واجب ولا مستحب ، وهذا قول جمهور أهل السنة والحديثِ ومالكٍ وسفيان الثوري وأحمد وغيرهم ، ووراء هذه المقالات مقالة الخوارج التي تكفِّر عثمان وعليا وذويهما، ومقالة الروافض التي تكفِّر جمهور السابقين الأولين أو تفسِّقهم ، ويكفِّرون كلَّ من قاتل عليا ، ومقالة النواصب والأموية التي تفسّق عليا وذويه ويقولون : هو ظالم معتد ، وطائفة من المعتزلة تفسّق إحدى الطائفتين من أهل وقعة الجمل لا بعينها ، فكيف تكون مبايعة الخلق له أعظم من مبايعتهم لمن قبله ؟

ثم أنت تزعم أن إمامته منعقدة بالنص ، والآن تقول : انعقدت بمبايعة الخلق له !

وقولك « ثم اختلفوا : فقال بعضهم : إن الإمام بعده الحسن ، وبعضهم قال : معاوية » فيقال : أهل السنة لم يتنازعوا في هذا ، بل يعلمون أن الحسن بايعه أهل العراق مكان أبيه ، ثم إن الحسن سلَّمها طوعاً إلى معاوية[1].

---

(١) قلنا في التعليق على كتاب العواصم من القواصم (ص ١٩٧ ــ ١٩٨) : « من عناصر إيمان الرافضة ــ بل العنصر الأول في إيمانهم ــ اعتقادهم بعصمة الحسن وأبيه وأخيه وتسعة من ذرية أخيه ، ومن مقتضى عصمتهم ــ وفي طليعتهم الحسن بعد أبيه ــ أنهم لا يخطئون ، وأن كل ما صدر عنهم فهو حق ، والحق لا يتناقض ، وأهم ماصدر عن الحسن بن علي بيعته لأمير المؤمنين معاوية ، وكان ينبغي لهم أن يدخلوا في هذه البيعة وأن يؤمنوا بأنها الحق ؛ لأنها من عمل المعصوم عندهم ، لكن المشاهد من حالهم أنهم كافرون بها ومخالفون فيها لإمامهم المعصوم .
ولا يخلو هذا من أحد وجهين : فإما أنهم كاذبون في دعوى العصمة لأئمتهم الإثني عشر ، فينهار دينهم من أساسه ؛ لأن عقيدة العصمة لهم هي أساسه ، ولا أساس له غيرها ، وإما أن يكونوا معتقدين عصمة الحسن ، وأن بيعته لمعاوية هي من عمل المعصوم ، لكنهم خارجون على الدين ، مخالفون للمعصوم فيما جنح إليه ، وأراد أن يلقى الله به ، ويتواصون بهذا الخروج على الدين جيلا =

وقولك « ثم ساقوا الإمامة في بني أمية » فيقال : ماقال أهل السنة إن الواحد من هؤلاء كان هو الذي تجب توليته وطاعته في كل ماأمر به ، بل كذا وقع،
٣٩ فيقولون : تولى هؤلاء وكان لهم سلطان / وقدرة فانتظم لهم الأمر وأقاموا مقاصد الإمامة : من الجهاد وإقامة الحج والجُمَع والأعياد وأمن السبل ، ولكن لا طاعة لهم في معصية الله ، بل يعاونون على البر والتقوى ، ولا يعاوَنون على الإثم والعدوان ، ومن المعلوم أن الناس لا يصلحون إلا بولاة ، وأن الإمام الظلوم خير من عدمه . ويروى عن عليّ رضي الله عنه أنه قال: «لابدَّ للناس من إمارة : بَرةً كانت أو فاجرة » قيل : البرة قد عرفناها فما بال الفاجرة ؟ قال « تأمن بها السبل ، وتقام بها الحدود ، ويجاهد بها العدو ، ويقسم بها الفيء » ذكره عليّ بن معبد[1] في (كتاب الطاعة والمعصية) ، فكلٌّ من تولى كان أنفع من معدومكم المنتظر الذي انطوت معه السنون والأعمار ، وأنتم في الأماني الكاذبة والانتظار ، وأما ــ سوى عليّ ــ فما كان لهم سلطان ولا تمكين ولا منعة ، بل كانوا عاجزين عن الإمامة لا لهم حل ولا عقد رضي الله عنهم ، ولا حصل بهم مقصود الإمامة ، وفي الصحيحين عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال:« من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه ، فإنه من خرج عن السلطان شبراً فمات إلا مات ميتة جاهلية » ولمسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ثم مات مات ميتة جاهلية ، ومن قُتل تحت راية عمِّيَّة يغضب للعصبية ويقاتل للعصبية فليس مني » وفي الصحيح عن ابن عمر عن النبي ﷺ « من خلع يداً

=بعد جيل ، وطبقة بعد طبقة ، ليكون ثباتهم على مخالفة الإمام المعصوم عن إصرار وعناد ومكابرة وكفر ، ولا ندري أي الوجهين يطوّح بهم في مهاوي الهلكة أكثر مما يطوّح بهم الوجه الآخر ولا ثالث لهما » .

(١) من شيعة بغداد ، نقل المامقاني في تنقيح المقال (٢ : ٣٠٩) أنه من رجال الهادي علي ابن محمد والد الحسن العسكري ، فهو من عصر المأمون والمعتصم .

من طاعة لقي الله يوم القيامة ولا حجة له ، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » ، وقال ﷺ : « لا طاعة لأحد في معصية الله ، إنما الطاعة في المعروف » ، وفي الصحيحين عن ابن عمر مرفوعاً « على المسلم السمع والطاعة فيما أحبَّ وكره ، إلا أن يؤمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » .

الفصل الثاني

في المذهب الواجب الاتباع

قال[1] : الفصل الثاني، إن مذهب / الإمامية واجب الإتباع ، لأنه أحق ٤٠
المذاهب وأصدقها ، ولأنهم باينوا جميع الفِرق في أصول العقائد ، ولأنهم جازمون بالنجاة ، أخذوا دينهم عن المعصومين ، وغيرُهم اختلفوا وتعددت آراؤهم وأهواؤهم : فمنهم من طلب الأمر لنفسه بغير حق وتابعه أكثر الناس طلباً للدنيا كما اختار عمر بن [سعد بن] مالك[2] الذي لما خُير بينه وبين قتال الحسين ـ مع علمه بأن قتلته في النار فإنه قال :

فوالله ماأدري وإني لصادق أفكر في أمري على خطرين
أأترك ملك الري والري منيتي أو أصبح مأثوماً بقتل حسين
وفي قتله النار التي ليس دونها حجاب ولي في الرّي قرَّة عين

وبعضهم اشتبه عليه الأمر [ورأى] طالب الدنيا فقلده ، وقصَّر في النظر فخفى عليه الحق فاستحق المؤاخذة من الله تعالى ، وبعضهم قلد لقصور فطنته ، ورأى الجم الغفير فبايعهم وتوهم أن الكثرة تستلزم الصواب وغفل عن قوله تعالى : ﴿ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ﴾ . (صٓ ٢٤) . وبعضهم طلب الأمر لنفسه

---

(١) أي ابن المطهر المردود عليه .

(٢) مالك هو أبو وقاص والد سعد بن أبي وقاص فاتح العراق وأحد العشرة المبشرين بالجنة .

بحق وبايعه الأقلون الذين أعرضوا عن زينة الدنيا وأخلصوا واتبعوا ماأمروا به من طاعة من يستحق التقديم فوجب النظر في الحق واعتماد الإنصاف وأن يقر الحق بمستقره فقد قال تعالى : ﴿ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ . (هود ١٨) .

فجعل المصنف[١] الناسَ بعد نبيهم أربعة أصناف، فكذب ، فإنه لم يكن في الصحابة المعروفين أحد من هذه الأصناف : أما طالب الأمر بغير حق كأبي بكر في زعمه ، وأما طالب الأمر بحق كعليٍّ في زعمه ، فهذا كذبٌ عليهما ، فلا عليّ طلب الأمر لنفسه ولا أبو بكر ، وجعل القسمين الآخرين إما مقلداً للدنيا وإما مقلداً لقصوره في النظر ، فالإنسان يجب عليه أن يعرف الحق ويتبعه ، فإن اليهود عرفوا الحق وماتبعوه فهم مغضوب عليهم، وأما النصارى فجهلوا الحق وضلوا ، وهذه الأمة خير الأمم فقال تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾آل عمران ١١٠).

٤١ فخيرُها القرن الأول ثم الذي يليه بقوله / عليه السلام « خيرُ الناس قرنى ثم الذين يَلُونهم » وهؤلاء الرافضة يقولون فيهم ماقد علمتهم ، ويجعلونهم أقل الناس علماً وأتبعهم للهوى ، فلزم من قولهم أن الأمة ضلت بعد نبيها ، فإذا كان في هذا حكايتك لما جرى عقيب نبيك فكيف سائر ما تنقله وتحتج به !

وقولك « تعددت آراؤهم بعدد أهوائهم » فحاشاهم من ذلك . أتدري من تعني ياجويهل ؟ عنيتَ الذين قال الله فيهم : ﴿ وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ﴾(التوبة ١٠٠).وقال ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾(الفتح ٢٩) . والثناء على المهاجرين والأنصار في غير آيةوعلىالذين يجيئون من بعدهم فيقولون : ﴿ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَـٰنِ ﴾ (الحشر ١٠) . ويسألونه أن لايجعل في قلوبهم غلالهم .

---

(١) أي ابن المطهر المردود عليه .

والرافضة لم يستغفروا لهم ، وفي قلوبهم الغل لهم[1]. وروى الحسن بن عمارة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال : أمر الله بالاستغفار لأصحاب محمد ﷺ وهو يعلم أنهم يقتتلون ، وقال عروة عن عائشة : أُمروا أن يستغفروا لأصحاب محمد ﷺ ، فسبّوهم . وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ « لا تسبوا أصحابي ، فلو أن أحدَكم أنفق مثل أُحُد ذهبا ما بلغ مُدَّ أَحَدهم ولا نَصِيفَه » . وفي مسلم عن أَبي هريرة نحوه مرفوعاً . وفي مسلم عن جابر قال : قيل لعائشة رضي الله عنها : إن ناساً يتناولون أصحاب رسول الله ﷺ حتى أبا بكر وعمر ، فقالت : وماتعجبون من هذا ؟ انقطع

(١) وفي كتبهم العلمية التي كان ينبغي لهم أن يترفعوا فيها عن الحماقة والمهاترات يسمون أبا بكر وعمر (الجبت) و (الطاغوت) ! مع أنه ثبت في التاريخ الممحص أن عليا رضي الله عنه أعلن على منبر الكوفة غير مرة وسمعه الألوف وروي عنه من وجوه تبلغ حد التواتر أنه قال « خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر » . نقل المامقاني (في ١ : ٢٠٧ المقدمة) من كتابه : «تنقيح المقال» في الحديث العاشر من الأحاديث الشيعية التي أوردها استدلالا على تضليل غير الإماميين وتأثيمهم بل على كفرهم قال : (العاشر) مانقله محمد بن إدريس الحليّ في آخر (السرائر) عن كتاب (مسائل الرجال ومكاتباتهم إلى مولانا أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن موسى) في جملة مسائل محمد بن علي بن عيسى قال : كتبت إليه أسأله عن (الناصب) هل احتاج في امتحانه إلى أكثر من تقديمه (الجبت) و (الطاغوت) واعتقاد إمامتهما ؟ فرجع الجواب : من كان على هذا فهو (ناصب) . ومن تلك الأحاديث ما رواه سليمان بن خالد في (الحديث الثاني) عن أبي عبدالله (يعني جعفر الصادق) قال : « أهل الشام شر من أهل الروم ، وأهل المدينة شر من أهل مكة ، وأهل مكة يكفرون بالله جهرة » . ولا شك أن أبا عبدالله بريء من وصم أمة محمد بجملتها بأنها كافرة ، وسليمان بن خالد يكذب عليه لأنهم هكذا أرادوا أن تكون نحلتهم . وفي (الحديث الحادي عشر) عن أبي حمزة الثمالي قال : « قال لنا علي بن الحسين : أي البقاع أفضل ؟ قلت : الله ورسوله وابن رسوله أعلم ، قال : إن أفضل البقاع مابين الركن والمقام ، ولو أن رجلاً عمَّر عمر نوح في قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً يصوم النهار ويقوم الليل في ذلك المكان ثم لقي الله بغير ولايتنا لم ينتفع بذلك شيئا » . ومن شروط ولايتهم عند الشيعة تسمية أبي بكر وعمر (الجبت) و (الطاغوت) ، وتكفير من لا يكفر بإمامتهما ، وحكمة الله في ذلك هي ـ كما فهمته أم المؤمنين عائشة عن ربها ـ أن أبا بكر وعمر والصحابة لما ماتوا وانقطعت حسناتهم قيض الله لهم من ذرية المجوس من يقف منهم هذا الموقف لئلا ينقطع عنهم الأجر ، ومما يذكر لهذه المناسبة دعاء الشيعة الذي يسمونه (دعاء صنمي قريش) ، ولعل فرصة أخرى في هذا الكتاب تتسع للحديث عن هذا الدعاء الفاجر .

عنهم العمل ، فأحبَّ الله أن لا يقطع عنهم الأجر . وروى الثورى عن نُسَير ابن ذُعلوق[1] سمعت ابن عمر يقول : لا تسبُّوا أصحاب محمد ، فلمقام أحدهم ساعة ـ يعني مع رسول الله ﷺ ـ خير من عمل أحدكم أربعين
٤٢ سنة / وقال تعالى : ﴿ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾ (الفتح ١٨) . أخبر سبحانه برضاه عنهم وبأنه علم مافي قلوبهم وكانوا ألفاً وأربعمائة ، فهم أعيان من بايع أبا بكر ، وقال عليه السلام [فيما ثبت عنه في صحيح مسلم من حديث جابر بن عبدالله][2]: « لا يدخل أحد ممن بايع تحت الشجرة النار »[3] وقال تعالى: ﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ ﴾ (التوبة ١١٧). يعني غزوة تبوك ، وقال : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ (المائدة ٥٥). وقال : ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ (التوبة ٧١). فأمر

---

(١) في المختصر « بشر بن دغلوق » والتصحيح من الأصل (١ : ١٥٤ :وكتب التراجم .
(٢) الزيادة من الأصل (١ : ١٥٥) .
(٣) وهذا الحديث من أعلام النبوة ، فقد مضت ثمان وستون سنة وثلاثمائة وألف والمسلمون مكتفون في أمر الذين بايعوا تحت الشجرة بشهادة الله عزوجل لهم في قوله : ﴿ لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة ﴾ (الفتح ١٨) ثم نجم في عصرنا جاهل أحمق أعمى لم يخجل من أن يشكك في إيمان صاحبي رسول الله ﷺ ورفيقيه في الدنيا والآخرة فقال عنهما في ص ٦٣ ـ ٦٤ ، من الجزء الأول من كتابه (إحياء الشريعة في مذهب الشيعة) مانصه بالحرف الواحد : « وإن قالوا إن أبا بكر وعمر من أهل بيعة الرضوان الذين نص على الرضا عنهم القرآن في قوله في هذه السورة ﴿ لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة) قلنا : لو أنه قال « لقد رضي الله عن الذين يبايعونك تحت الشجرة » أو « عن الذين بايعوك » لكان في الآية دلالة على الرضا عن كل من بايع ، ولكن لما قال ﴿ لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك ﴾ فلا دلالة فيها إلا على الرضا عمن محض الإيمان » . فقول الرسول الأعظم ﷺ فيما ثبت عنه بصحيح مسلم « لا يدخل أحد ممن بايع تحت الشجرة النار » هو كالحجر في فم هذا الأعمى الذي بلغ من دينه وفهمه وأدبه أن زعم أن آية الغار لم تنزل مدحا في أبي بكر بل ذما فيه ! وهذا الرجل من مجتهدي الشيعة ، فكيف بالذين لم يبلغوا منهم درجة الاجتهاد !

بموالاتهم ، والرافضةُ تبرأُ منهم . وقد قال بعض الجهلة : إن قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ﴾ (المائدة ٥٥) . نزلت في عليّ رضي الله عنه ، وذكر في ذلك خبراً موضوعاً ، وأنه تصدَّق بخاتمه في الصلاة فنزلت ، قيل : لا ، لأن الآية صيغة جمع وعليٌّ واحد ، ومن ذلك أن الواو ليست في ﴿ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ﴾ واوَ الحال ، إذ لو كان كذلك لتعين بالبدء إعطاءُ الزكاة في الصلاة حال الركوع . ومنها أن المدح إنما يكون بعمل واجب أو مستحب ، وإيتاء الزكاة في نفس الصلاة ليس كذلك بالاتفاق ، وإن في الصلاة شغلاً . ومنها أن عليا لم يكن عليه زكاة زمن النبي ﷺ ولا كان له خاتم ، أو كان له فالخاتم زكاة ماذا ؟ لأن أكثر الفقهاء لا يجوّزون إخراج الخاتم في الزكاة ، وفي حديثهم أنه أعطاه سائلاً ، والمدح في الزكاة أن يخرجها ابتداء وعلى الفور . ومنها أن الكَلام في سياق النهي عن موالاة الكفار والأمر بموالاة المؤمنين ، والرافضة يعادون المؤمنين ويوالون المنافقين مشركي التتار كما شاهدنا ، وقال الله تعالى لنبيه : ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَيَّدَكَ بِنَصۡرِهِۦ وَبِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ● وَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِهِمۡۚ ﴾ (الأنفال ٦١ ــ ٦٢) ، والرافضة تريد أن تفرّق بين

قلوب / خيار الأمة بالأكاذيب . وقال تعالى : ﴿ وَٱلَّذِي جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ ٤٣
وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ ـ إلى قوله ـ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ أَسۡوَأَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ ﴾ (الزمر ٣٣ ــ ٣٥) . فهذا الصنف هم أشرف الأمة ، وقد وعدهم بأنه يكفِّر عنهم أسوأ أعمالهم ، وعليّ عندهم معصوم فقولوا لِمَ يدخل في الآية ؟ وقال ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ (النور ٥٥) . الآية ، فوعدهم الاستخلاف وأخبر برضاه عنهم وبأنهم متقون وبأنه أنزل السكينة عليهم ، وهذه النعوت منطبقة على الصحابة الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان ، فإنه إذ ذاك الزمان حصل لهم الاستخلاف وتمكين الدين والأمن بعد الخوف ، إلى أن قهروا فارس والروم ، وافتتحوا

الشام والعراق ومصر والمغرب وخراسان وأذربيجان وغير ذلك ، فلما قُتل عثمان وحصلت الفتنة لم يفتحوا شيئاً ، بل طمع فيهم الروم وغيرهم ، وحدثت البدع من الخوارج والروافض والنواصب وأريقت الدماء ، فأين ما بَعْدَ قتله مما قبله ؟ فإن قيل فالمنافقون كانوا مسلمين في الظاهر ، قلنا : ماكانوا متصفين بخير ، ولا كانوا مع الرسول ﷺ ، ولا كانوا مع المؤمنين ، قال الله فيهم : ﴿وَلَئِن جَآءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِى صُدُورِ ٱلْعَٰلَمِينَ • وَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ (العنكبوت ١٠-١١). وقال: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ﴾ (التوبة ٥٦) . وقال : ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ (النساء ١٤٥) . أخبر تعالى أن المنافقين ليسوا من المؤمنين ، ولا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء بل مذبذبين ، وكذا ترى الرافضة . وقال : ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا • مَّلْعُونِينَ﴾ (الأحزاب ٦٠). فلما لم يُغْرِه الله بهم ولم يُقَتِّلهم تَقْتيلا دلَّ على أنهم انتهوا،

٤٤ وماكان معه يوم الشجرة منهم إلاّ الجدّ بن قيس، فإنه اختبأ/ خلف بعيره. فبالجملة كان المنافقون مقهورين مع الصحابة، ولاسيما في آخر أيام النبي ﷺ وبعد تبوك لأن الله تعالى قال فيهم : ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ (المنافقون ٨) [ثم] قال الله : ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ . فتبين أن العزَّة للمؤمنين لا للمنافقين ، فعلم أن العزَّة والقوَّة كانت لأصحاب محمد ﷺ ، وأن المنافقين كانوا أذلة بينهم . وقال تعالى : ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾ (التوبة ٦٢) . ﴿يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا۟ عَنْهُمْ﴾ (التوبة ٩٦). وقال: ﴿وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ﴾ (التوبة ٥٦).

هذه صفات الذليل المقهور ، وأما السابقون الأوَّلون من المهاجرين والأنصار فما زالوا أعزَّ الناس بعد نبيهم وقبل موته ، فلا يجوز أن يكون الأعزّاء من خاصة أصحاب محمد ﷺ منافقين ولا أذِلاء .

بل هذه صفة الرافضة ، فشعارهم الذلّ ، ودثارهم النفاق والتقية ، ورأس مالهم الكذب والأيمانُ الفاجرة ، إن لم يقعوا في الغلوّ والزندقة يقولون بألسنتهم ماليس في قلوبهم ، ويكذبون على جعفر الصادق أنه قال « التقيةُ دِيني ودِين آبائي » وقد نزَّه الله أهلَ البيت عن ذلك ولم يحوجهم إليه ، فكانوا من أصدق الناس وأعظمهم إيماناً ، فدينهم التقوى لا التقية ، فأما قوله تعالى : ﴿ لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ﴾ (آل عمران ٢٨) . فهذا أمر بالاتقاء من الكفار ، لا أمر بالكذب والتقية ، والله قد أباح لمن أُكْرِهَ على الكفر التكلم به ، فأهل البيت ماأكرههم أحد على شيء ، حتى إن أبا بكر لم يُكرِه أحداً منهم على بيعته ، بل بايعوه لما أرادوا طوعاً منهم ، ولا كان عليّ ولاغيره يذكرون فضل الصحابة والثناء عليهم خوفاً من أحد ولا أكرههم أحد باتفاق الناس ، وقد كان في زمن بني أمية وبني العباس خلق كثير دون عليّ في الإيمان والتقوى يَكرهون من الخلفاء أشياء فلا يمدحونهم / ولا يثنون عليهم ٤٥
ولا يحبونهم ، ولا كان أولئك يكرهونهم ، ثم إن الخلفاء الراشدين كانوا أبعد ـ عن قهر الناس وعقوبتهم على طاعتهم ـ من سائر الخلفاء ، ثم هؤلاء أسرى المسلمين ملء أيدي النصارى وسائرهم يظهرون دينهم ، فكيف يظن بعليّ وبنيه أنهم كانوا أضعف ديناً من الأسرى ومن رعية ملوك الجور ، وقد علمنا بالتواتر أن عليا وبنيه ماأكرههم أحد على ذكر فضل الخلفاء الثلاثة ، وقد كانوا يقولون ذلك ويترحمون عليهم ويتكلمون بذلك مع خاصتهم .

فقولك « فبعضهم طلب الأمر لنفسه بغير حق وبايعه أكثر الناس للدنيا » يشير إلى أبي بكر ، ومن المعلوم أن أبا بكر لم يطلب الأمر لنفسه ، بل قال : قد

رضيتُ لكم إما عمر وإما عبدالرحمن وإما أبا عبيدة ، قال عمر : فوالله لأن أقدَّم فتضرب عنقي أحبُّ إلى من أن أتأمَّر على قوم فيهم أبو بكر ، وإنما اختاره عمر وأبو عبيدة وسائر المسلمين وبايعوه ، لعلمهم بأنه خيرهم ، وقد قال النبي ﷺ « يأبىَ الله والمؤمنونَ إلا أبا بكر ».

ثم هب أنه طلبها وبايعوه ، فزعمك أنه طلبها وبايعوه للدنيا كذب ظاهر ، فإنه ماأعطاهم دنيا ، وقد كان أنفق في حياة الرسول ﷺ وقلَّ مابيده ، والذين بايعوه أزهد الناس في الدنيا ، قد علم القاصي والداني زهد عمر وأبي عبيدة وأسيد بن حضير وأمثالهم ، ثم لم يكن عند موت النبي ﷺ بيت مال يبذله لهم ، ثم كانت سيرته ومذهبه التسوية في قسم الفيء ، وكذلك سيرة عليّ ، فلو بايعوا عليا أعطاهم كعطاء أبي بكر مع كون قبيلته أشرف من بني تيم ، وله عشيرة وبنو عم هم أشرف الصحابة من حيث النسب كالعباس وأبي سفيان والزبير وعثمان ــ ابني عمته ــ وأمثالهم ، وقد كلم أبو سفيان علياً في ذلك ومتَّ
٤٦ بشرفه ، فلم يجبه علي لعلمه ودينه ، فأي رياسة / وأي فائدة دنيوية حصلت لجمهور الأمة بمبايعة أبي بكر ، [لا] سيما وهو يسوِّي بين كبار السابقين وبين آحاد المسلمين في العطاء ويقول : إنما أسلموا لله وأجورهم على الله ، وإنما هذا المتاع بلاغ .

فأهل السنة مع الرافضة كالمسلمين مع النصارى : فإن المسلمين يؤمنون بنبوَّة عيسى ولا يغلون فيه ولا ينالون منه نيلَ اليهود ، والنصارى تغلو فيه حتى تجعله إلهاً وتفضّله على نبينا ، بل تفضل الحواريين على المرسلين ، فكذا الروافض تفضل من قاتل مع عليّ ــ كالأشتر ومحمد بن أبي بكر ــ على أبي بكر وعمر والسابقين ، فالمسلم إذا ناظر النصراني لا يمكنه أن يقول في عيسى إلا الحق ، بخلاف النصراني ، فدع اليهودي يناظره فإنه لا يقدر أن يجيب اليهودي

عن شبهته إلا بما يجيب به المسلم وينقطع : فإنه إذا أُمر بالإيمان بمحمد ثم قدح في نبوَّته بأمر لم يمكنه أن يقول شيئاً إلا قال له اليهودي في المسيح ماهو أعظم من ذلك ، فإن البينات لمحمد أعظم من البينات لعيسى ، وبُعْدُه عن الشبهة أعظم من بعد عيسى عن الشبهة ، ومن هذا أمر السنّي مع الرافضي في أبي بكر وعلي ، فإن الرافضي لا يمكنه أن يثبت إيمان عليّ وعدالته ودخوله الجنة إن لم يثبت ذلك لأبي بكر وعمر ، وإلا فمتى أثبت ذلك لعليّ وحده خذلته الأدلة ، كما أن النصراني إذا أراد إثبات نبوَّة المسيح دون محمد عليهما السلام لم تساعده الأدلة ، فإذا قالت له الخوارج الذين يكفِّرون عليا ، والنواصب الذين يفسقونه : إنه كان ظالماً طالباً للدنيا والخلافة[1] وقاتل بالسيف عليها وقتل في ذلك ألوفاً مؤلفة من المسلمين حتى عجز عن انفراده بالخلافة وتفرق عليه أصحابه وكفروا به وقاتلوه يوم النهروان فهذا الكلام إن كان فاسداً ففساد كلام

٤٧ الرافضي في أبي بكر أعظم فساداً / فإن كان كلامكم في أبي بكر وعمر متوجهاً فهذا مثله وأولى . ولما ذهب أبو بكر بن الباقلاني [في السفارة][2] بالقسطنطينية عرفوا قدره وخافوا أن يمتنع من السجود للملك ، فأدخلوه من باب صغير ليدخل محنياً ، ففطن لها فدخل مستدبراً بعجزه . ولما أراد بعضهم القدح في المسلمين فقال : ماقيل في امرأة نبيكم ؟ يريد شأن الإفك ، فقال : نعم ، ثنتان رميتا بالزنا إفكاً وكذباً ، مريم وعائشة ، فأما مريم فجاءت بولد وهي عذراء ، وأما عائشة فلم تأت بولد مع أنه كان لها زوج ، فبهت النصراني ، وظهر أن براءة عائشة أظهرُ من براءة مريم .

---

(١) اعتمدنا في هذه الجملة ما في الأصل (١ : ١٦٢) لأنه وقع في اختصارها خلل وفي نسخها تحريف .

(٢) في الأصل (١ : ١٦٢) : لما أرسله المسلمون إلى ملك النصارى بالقسطنطينية . وفي المختصر « في الرسلية » .

فإذا قلتَ يارافضي إن أبا بكر ومبايعيه طلبوا الدنيا والرياسة مع كونه بويع باختيارهم بلا سيف ولا عصا ، واستوسق له الأمر فلم يـول أحداً من أقاربه ولا خلف لورثته مالا ، وأنفق مالاً كثيراً في سبيل الله ، وأوصى إلى بيت مالهم ماكان لهم عنده ـ وهو جرد قطيفة وأمة وبَكر ونحو ذلك ـ حتى قيل : يرحمك الله أبا بكـر لقد أتعبت الأمراء بعدك ، وما قُتل مسلم على إمارته ، بل قاتل بالمسلمين المرتدين والكفار ، فلما احتُضر استخلف على الأمة القويَّ الأمين العبقريَّ عمر[1]، لا لقرابة ولا لنسابة ولا لدنيا ، بل اجتهد للمسلمين فحُمدت فراسته وشُكر نظره ، بالذي افتتح الأمصار ونصب الديوان وملأ بيت المال وعمَّ الناس بالعدل ، مع ملازمته لهـدْيِ صاحبه وخشونة عيشه وعدم توليته أقاربه ، ثم ختم الله له بالشهادة ، فإن ساغ للرافضيّ أن يقول : كل ذا طلبٌ للرياسة والدنيا ، ساغ للناصبيّ نظير قوله في علي[2]: إنه كان طالباً للرياسة والدنيا ، فقاتل على الإمرة ، ولم يقاتل الكفّار ، ولا افتتح مدينة ، فإن

---

(١) وصف الفاروق عمر بالقويّ الأمين أطلقه عليه أخوه علي بن أبي طالب لما كان قائما في الشمس يباشر إبل الصدقة وعثمان وعلي من ورائه يساعدانه ، فقال علي لعثمان متمثلا بالآية ﴿ إن خير من استأجرت القوي الأمين ﴾ وأشار إلى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنهم أجمعين . أما وصفه بالعبقري فمأخوذ من الرؤيا النبوية التي تقدمت في ص ٦٠ وفيها يقول ﷺ « ثم أخذها ابن الخطاب فاستحالت غربا ، فلم أر عبقريا من الناس يفري فريه » وإن التاريخ إذ يسجل هاتين الشهادتين لرمز العدالة في الإسلام ـ بل في البشر ـ يقول لشانئيه : موتوا بغيظكم ، إنكم لا تشنأون أبا بكر وعمر ، بل تشنأون الإسلام الذي يمثله أبو بكر وعمر ، بل تشنأون الإنسانية التي تدّعون الانتساب إليها .

(٢) كما أن النصراني الأحمق الذي عرض بعائشة لأبي بكر الباقلاني في القسطنطينية كانت حماقته شؤما على أهل ملته ، فان حماقة هؤلاء الشيعة شؤم على رابع الخلفاء الراشدين علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين ، بل هم بموقفهم من صفوة البشر أصحاب رسول الله يحاولون أن يستفزُّوا عارفـي أقدارهم على الخوض في المقارنة والمفاضلة ، وإن عليا وبنيه أكرم على أهل السنة من أن يستدرجهم المجوس إلى النزول في هذا الميدان ، ونحن كما نقول في رسل الله ما أمرنا الله فيهم ﴿ لا نفرق بين أحد من رسله ﴾ نقول في أصحاب رسول الله ﷺ ما وصفهم به جلَّ ثناؤه في قوله : ﴿ كنتم خيرَ أمة أخرجت للناس ﴾ .

قلت : كان مريداً لوجه الله غير مداهن في أمر الله مجتهداً مصيباً وغيره كان مخطئاً ، قلنا : وكذلك مَن قبله / كان أبلغَ وأبعدَ عن شبهة طلب الرياسة ، ٤٨
وأين شبهة أبي موسى الذي وافق عمراً على عزل عليٍّ ومعاوية وردّ الأمر شورى[١] من شبهة عبدالله بن سبأ وأمثاله الذين يدّعون عصمته [أو ألوهيته][٢] أو نبوَّته ، وكل هذا مما يبين عجز الرافضي عن إثبات إيمان عليّ وعدالته[٣] مع نفي ذلك عمن قبله ، فإن احتجَّ بما تواتر من إسلامه وهجرته وجهاده فقد تواتر مثل ذلك عن أبي بكر ، وإن قلت كانوا منافقين في الباطن معادين[٤] مفسدين للدين بحسب إمكانهم أمكن الخارجيَّ[٥] أن يقول في عليّ ذلك ويقول : كان يحسد ابن عمه ، والعداوة في الأهل ، وأنه كان يريد فساد دينه ، فلما تمكَّنَ أراق الدماء وسلك التقية والنفاق ، ولهذا قالت الباطنية من أتباعه عنه أشياء قد أعاذه الله منها كما أعاذ الشيخين ، ثم ما من آية يدَّعون أنها مختصة بعليّ إلا أمكن اختصاصها بصاحبيه ، فباب الدعوى مفتوح ، وإن ادَّعوا ثبوت فضله بالآثار فثبوت فضلهما أكثر وأصح ، وهذا كمن أراد أن يثبت فقه ابن عباس دون عليّ ، أو فقه عمر دون ابن مسعود ، فما له طريق إلا بالظلم والجهل كدأب الرافضة .

ثم تمثيلك ذلك بقصة عمر بن سعد ــ لما خيَّره عبيد الله بن زياد بين حرب الحسين وبين عزله ــ من أقبح القياس ، فإن عمر بن سعد كان طالباً للرياسة

(١) هذا هو الحق في قضية التحكيم ، فقد اتفق عمرو وأبوموسى على رد الأمر شورى بين كبار الصحابة الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راض ، كما أوضحنا ذلك بدلائله في التعليقات على العواصم من القواصم (ص ١٧٢ ــ ١٨١) وسنعود إلى تقرير هذه الحقائق العظيمة في موضعها من هذا الكتاب .
(٢) الزيادة من الأصل ١ : ١٦٣
(٣) في المختصر « إيمان علي وعبدالله » والتصحيح من الأصل ١ :١٦٣ .
(٤) أي للنبي ﷺ كما تزعم الشيعة .
(٥) في المختصر « الخارجين » والتصحيح من الأصل ١ :١٦٣ .

مُقْدِماً على المحرَّم معروفاً بذلك ، أفيلزم من تمثيلك به أن يكون السابقون بمثابته ؟

وهذا أبوه سعد بن أبي وقاص كان من أزهد الناس في الإمارة والولاية بعد ما فتح الله على يديه الأمصار ، ولما وقعت الفتنة اعتزل الناس بالعقيق في قصره ، وجاءه ابنه هذا فلامه وقال له : الناس يتنازعون الملكَ وأنت هنا ! فقال : اذهب ، فإني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول « إن الله يحبُّ العبدَ التقيَّ الخفيَّ الغنيّ »[1]. [هذا ولم يكن قد بقي أحد من أهل الشورىٰ غيره وغير عليّ رضي الله عنهما ، وهو الذي فتح العراق وأذلَّ جنود كسرى ، وهو آخر العشرة موتاً ، فإذا لم يَحسُن أن يشبَّه بابنه عمر أيشبَّه به أبو بكر وعمر وعثمان ؟ هذا وهُمْ[2] لا يجعلون محمد بن أبي بكر بمنزلة أبيه بل يفضلون محمداً ويعظمونه ويتولونه لكونه آذى عثمان وكان من خواصّ أصحاب عليّ لأنه كان ربيبه[3] ويسبُّون أباه أبا بكر ويلعنونه[4]. فلو أن النواصب فعلوا بعمر بن سعد مثل ذلك فمدحوه على قتل الحسين لكونه كان من شيعة عثمان ومن المنتصرين له ، وسبُّوا أباه سعداً لكونه تخلف عن القتال مع معاوية والانتصار لعثمان ، هل

---

(١) التقي : الذي يتوقى كل مايعلم أنه مما يكرهه الله . والخفي : المعتزل عن الناس الذي يخفي عليهم مكانه . والغني : الذي يستغني بالقناعة عما في أيدي الناس ، ويرضى بما يرزقه الله من طرق الكسب النبيلة . وغنى المال ليس له حد محدود ، فما من غني إلا وهو فقير بالنسبة إلى من هو أكثر منه مالا ، وما من فقير إلا وهو غني بالنسبة إلى من هو أكثر منه فقراً .

(٢) أي الروافض أعداء الجيل المثالي في تاريخ الإنسانية وهم الصحابة .

(٣) لأنه تزوج أمه بعد وفاة زوجها الصديق خليفة رسول الله ﷺ .

(٤) وقد تقدم في ص ٦٩ نقلا عن أكبر كتبهم في الجرح والتعديل أنهم يسمونه (الجبت) ويسمون أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (الطاغوت) ، فاذا كان رمز العدالة في تاريخ الإنسانية الذي أعز الله به الإسلام بشهادة رسول الله ﷺ (طاغوتاً) فأين يذهب سائر الناس ؟! انهم لا يشنأون أبا بكر وعمر ، وإنما يشنأون الإسلام الذي قام على كاهليهما ولذلك اخترعوا إسلاماً آخر غير الذي كان يعرفه أبو بكر وعمر وعثمان وعلي والحسن والحسين وبنوهما . وانظر لإثبات هذه الحقيقة كتاب مختصر التحفة الإثني عشرية .

كانت النواصب ــ لو فعلت ذلك ــ إلا من جنس الرافضة ؟ بل الرافضة شرٌّ منهم ، فإن أبا بكر أفضل من سعد ، وعثمان كان أبعدَ عن استحقاق القتل من الحسين ، وكلاهما مظلوم شهيد ، رضي الله تعالى عنهما ، ولهذا كان الفساد الذي حصل في الأمة بقتل عثمان أعظم من الفساد الذي حصل في الأمة بقتل الحسين ، وعثمان من السابقين الأولين ، وهو خليفة مظلوم طلب منه أن يُعزَلَ بغير حق فلم ينعزل ، ولم يقاتل عن نفسه حتى قُتل[1]، والحسين رضي الله عنه لم يكن متولياً ، وإنما كان طالباً للولاية ، حتى رأى أنها متعذّرة ، وطُلبَ منه أن يستأسر ليُحْمَل إلى يزيد مأسوراً فلم يجب إلى ذلك وقاتل حتى قُتل مظلوماً شهيداً[2]، فظلم عثمان كان أعظم ، وصبره وحلمه كان أكمل ، وكلاهما مظلوم شهيد ، ولو مثَّل ممثل طلب عليّ والحسين الأمرَ بطلب الاسماعيلية ـ كالحاكم وأمثاله ـ وقال : إن عليا والحسين كانا ظالمين طالبَين للرياسة بغير حق بمنزلة الحاكم وأمثاله من ملوك بني عبيد أما كان يكون كاذباً مفترياً في ذلك ، لصحة إيمان عليّ والحسين ودينهما ، ولنفاق هؤلاء وإلحادهم[3]. وكذلك من شبَّه عليا والحسين ببعض من قام من الطالبين أو غيرهم بالحجاز أو الشرق أو الغرب يطلب الولاية بغير حق ويظلم الناس في أموالهم وأنفسهم ، أما كان يكون ظالماً كاذباً ؟ فالمشبّه لأبي بكر وعمر بعمر بن سعد أولى بالكذب والظلم][4] ثم إن عمر بن سعد ــ على بُعدِه / من الخير اعترفَ بكبير ذنبه وباء **٤٩**
بمعصيته ، وهو خير من المختار الكذّاب الذي ادعى أن جبريل يأتيه بالوحي ،

---

(١) انظر لقضية عثمان كتاب (العواصم من القواصم) بتعليقاتنا من ص ٥٢ إلى ص ١٤٧ .

(٢) انظر لقضية الحسين مقالة لنا عنوانها « من هم قتلة الحسين السبط » في جزء المحرم ١٢٦٧ من صحيفة (الفتح) العدد ٨٥١ .

(٣) انظر لبني عبيد وأصل مذهبهم وتاريخ نشأتهم مقالة لنا في مجلة الأزهر (م ٢٥ ج ٥ جمادى الأولى ١٣٧٣ ص ٦١٢ ــ ٦٣١) عنوانها « من هم العبيديون ، ولما أحرقوا مدينة الفسطاط ؟ » .

(٤) عن الأصل (١ : ١٦٤ ــ ١٦٥) .

وأظهر الانتصار للحسين وتتبع قاتليه ، فهذا الشيعي شرٌّ من عمر بن سعد ومن الحجَّاج الناصبي ، لأن الشيعي كذب على الله ورسوله ، [وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال « سيكون في ثقيف كذَّاب ومُبِير » فكان الكذاب هو المختار بن أبي عبيد ، وكان المبير هو الحجاج بن يوسف الثقفي . ومن المعلوم أن عمر بن سعد ــ أمير السرية التي قتلت الحسين ــ مع ظلمه وتقديمه الدنيا على الدين لم يصل في المعصية إلى فعل المختار بن أبي عبيد الذي أظهر الانتصار للحسين وقتل قاتله ، بل كان هذا أكذب وأعظم ذنباً من عمر ابن سعد ، فهذا الشيعي شرٌّ من ذلك الناصبي ، بل والحجاج بن يوسف خيرٌ من المختار بن أبي عبيد ، فإن الحجّاج كان مُبيراً ــ كما سماه النبي ﷺ ــ يسفك الدماء بغير حق ، والمختار كان كذاباً يدعي الوحي وإتيان جبريل إليه ، وهذا الذنب أعظم من قتل النفوس ، فإن هذا كفر ، وإن كان لم يتب منه كان مرتداً ، والفتنة أعظم من القتل ، وهذا باب مُطَّرِد : لاتجد أحداً ممن تذمه الشيعة بحق أو باطل إلاَّ وفيهم من هو شرٌّ منه ، ولاتجد أحداً ممن تمدحه الشيعة إلا وفيمن تمدحه الخوارج من هو خيرٌ منه ، فإن الروافض شرٌّ من النواصب ، والذين تكفّرهم أو تفسِّقهم الروافض هم أفضل من الذين تكفّرهم أو تفسِّقهم النواصب ، وأما أهل السنَّة فيتولّون جميع المؤمنين ، ويتكلمون بعلم وعدل ، ليسوا من أهل الجهل ولا من أهل الأهواء ، ويتبرَّأون من طريقة الروافض والنواصب جميعاً ، ويتولّون السابقين الأولين كلهم ، ويعرفون قدر الصحابة وفضلهم ومناقبهم ، ويرعون حقوق أهل البيت التي شرعها الله لهم ، ولا يرضون بما فعله المختار ونحوه من الكذابين ، ولا ما فعل الحجّاج ونحوه من الظالمين ، ويعلمون مع هذا مراتب السابقين الأولين : فيعلمون أن لأبي بكر وعمر من التقدم والفضائل مالم يشاركهما فيه أحد من الصحابة ، لا عثمان ولا علي ولا غيرهما ، وهذا كان متفقاً عليه في الصدر

الأول إلا أن يكون خلافٌ شاذ لا يُعبَـأَ به ، حتى إن الشيعة الأول أصحاب عليّ لم يكونوا يرتابون في تقديم أبي بكر وعمر عليه ، كيف وقد ثبت عنه من وجوه متواترة أنه كان يقول « خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر » ، ولكن كانت طائفة من شيعة عليّ تقدّمه على عثمان ، وهذه مسألة أخفىٰ من تلك . ولهذا كان أئمة أهل السنة متفقين على تقديم أبي بكر وعمر كما هو مذهب أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد بن حنبل والثوري والأوزاعي والليث بن سعد وسائر أئمة المسلمين من أهل الفقه والحديث والزهد والتفسير من المتقدمين والمتأخرين ، وأما عثمان وعلي فكان طائفة من أهل المدينة يتوقفون فيهما ، وهي إحدى الروايتين عن مالك ، وكان طائفة من الكوفيين يقدمون عليا[(١)] ، وهي إحدى الروايتين عن سفيان الثوري ، ثم قيل إنه رجع عن ذلك لما اجتمع به أيوب السختياني وقال: « من قدَّم عليا على عثمان فقد أزرىٰ بالمهاجرين والأنصار » . وسائر أئمة السنَّة على تقديم عثمان ، وهو مذهب جماهير أهل الحديث ، وعليه يدلّ النص والإجماع والاعتبار ، وأما مايحكى عن بعض المتقدمين من تقديم جعفر أو تقديم طلحة أو نحو ذلك فذلك في أمور مخصوصة ، لا تقديماً عاماً ، وكذلك ماينقل عن بعضهم في عليّ .

وأما قوله[(٢)] : « وبعضهم اشتبه الأمر عليه ، ورأى لطالب الدنيا مبايعاً ، فقلَّده وبايعه وقصَّر في نظره فخفي عليه الحقُّ فاستحقَّ المؤاخذة من الله تعالى بإعطاء الحق لغير مستحقه » قال «وبعضهم قلّد لقصور فطنته ، ورأى الجمَّ الغفير فتابعهم وتوهَّم أن الكثرة تستلزم الصواب وغفَل عن قوله تعالى : ﴿ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ﴾ (صٓ ٢٤) ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ ﴾ (سبأ ١٣) .

---

(١) أي على عثمان ، مع قولهم بقول علي « خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر » .
(٢) أي قول الرافضي المردود عليه .

فيقال لهذا المفتري الذي جعلَ الصحابةَ الذين بايعوا أبا بكر ثلاثة أصناف أكثرهم طلبوا الدنيا ، وصنفٌ قصروا في النظر ، وصنف عجزوا عنه ؛ لأن الشرَّ إما أن يكون لفساد القصد ، وإما أن يكون للجهل ، والجهل إما أن يكون لتفريط في النظر ، وإما أن يكون لعجز عنه ، وذكر أنه كان في الصحابة وغيرهم من قصَّر في النظر حين بايع أبا بكر ولو نظر لعرف الحق ، وهذا يؤاخَذ على تفريطه بترك النظر الواجب ، وفيهم من عجز عن النظر فقلّد الجمَّ الغفير يشير بذلك إلى سبب مبايعة أبي بكر ، فيقال له : هذا من الكذب الذي لا يعجز عنه أحد ، والرافضةُ قومٌ بُهْتٌ ، فلو طُلب من هذا المفتري دليل على ذلك لم يكن له على ذلك دليل . والله تعالى قد حرَّم القولَ بغير علم ، فكيف إذا كان المعروف ضد ماقاله ! فلو لم نكن نحن عالمين بأحوال الصحابة لم يجز أن نشهد عليهم بما لا نعلم من فساد القصد والجهل بالمستحق ، قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ : (الإسراء ٣٦) . وقال تعالى : ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ (آل عمران ٦٦) فكيف إذا كنا نعلم أنهم كانوا أكمل هذه الأمة عقلاً وعلماً وديناً ؟][1] وقد قال ابن مسعود : « إن الله نظر في قلوب العباد ، فوجد قلبَ محمد ﷺ خيرَ قلوب العباد ، فاصطفاه لنفسه ، ثم نظر في قلوب العباد فوجد قلوبَ أصحابه خيرَ قلوب العباد ، فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه ، فما رآه المسلمون حَسَناً فهو عند الله حسن ، وما رآه المسلمون سيِّئاً فهو عند الله سيء ، وقد رأى أصحاب محمد أن يستخلفوا أبا بكر » . وعن ابن مسعود قال : « مَن كان [منكم] مُستَناً فلْيَسْتن بمن قد مات ، فإن الحيَّ لا تُؤمَن عليه الفتنة ، أولئك أصحابُ محمد ﷺ ، كانوا والله أفضلَ هذه الأمة وأبرَّها قلوباً وأعمقها علماً

(١) عن الأصل ١ : ١٦٥ ـ ١٦٦ .

وأقلّها تكلُّفاً ، قومٌ اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه ، فاعرفوا لهم فضلهم ، واتَّبِعوهم في آثارهم ، وتمسَّكوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم ، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم » رواه ابن بطة بإسناد عن قتادة . وروى هو وغيره عن زر بن حبيش .

فهذا بضدّ ما ادَّعاه هذا الجاهل عليهم من طلب الدنيا والجهل والعجز والتفريط ، بل لهم كمال العلم وحسن القصد ، وهم خيرُ القرون ، ولكن ياما فعلَ الجهلُ والرُّفضُ بأهله فنحمد الله على العافية ، فإن الرفض مأوى شر الطوائف كالنصيرية والإسماعيلية والملاحدة الطرقية وأهل الجبل والبوادي والقرامطة الذين ما بينهم وبين العلم معاملة ، قال ابن القاسم[١]: سُئل مالك عن أبي بكر وعمر[٢]، فقال: « مارأيت أحداً ممن أُهتدي به[٣] يشكّ في تقديمهما » .

ثم قلتَ[٤] « وبعضُهم ــ تعني علياً ــ طلب الأمرَ لنفسه بحق ، وبايعه الأقلّون » فهذا باطل بلا ريب ، اتفقت السنَّة والشيعةُ على أن علياً لم يدعُ إلى مبايعته إلا بعد مقتل عثمان ، ولا بايعه / أحد إلا ذلك الوقت ، أكثر ما يقال ٥٠
كان فيهم من يختار مبايعته .

قال[٥]: « وإنما كان مذهبنا واجبَ الاتِّباع لأنه أحقُّ المذاهب وأصدقها

---

(١) هو الإمام عبدالرحمن بن القاسم (١٣٢ ــ ١٩١) أحد أعلام الفسطاط ، وتلميذ إمام دار الهجرة مالك بن أنس (٩٣ ــ ١٧٩) وناشر علمه في الدنيا ، وعنه تلقى المدونة أسد بن الفرات (١٤٣ ــ ٢١٣) ورحل بها إلى القيروان سنة ١٨١ . انظر لذلك مقالتنا « مع الرعيل الأول » في مجلة الأزهر (م ٢٥ ج ٩ ص ٩٩٦ ــ ٩٩٧ رمضان سنة ١٣٧٣) .

(٢) من قوله « قال ابن القاسم » إلى هنا مخروم من نسخة منهاج السنة طبع بولاق ١ : ١٦٨ السطر ١٠ فليكمله من هذا المختصر من كان عنده نسخة الأصل .

(٣) في الأصل ١ : ١٦٨ « أقتدى به » .

(٤) الخطاب للرافضي المردود عليه .

(٥) أي صاحب الكتاب المردود عليه .

وأخلصها عن شوائب الباطل وأعظمها تنزيهاً لله ولرسوله وأوصيائه ، اعتقدنا أن الله هو المخصوص بالقدم وأنه ليس بجسم ، ولا في مكان وإلا لكان مُحدَثاً » إلى أن قال:« وأنه غير مرئيّ بالحواس ولا في جهة ، وأن أمره ونهيه حادث لاستحالة أمر المعدوم ونهيه ، وأن الأئمة معصومون ــ كالأنبياء ــ من الصغائر والكبائر ، أخذوا الأحكامَ عن جَدّهم رسول الله ﷺ ولم يلتفتوا إلى الرأي والقياس والاستحسان ».

فيقال : ماذكرتَه لا تعلُّقَ له بالإمامة ، بل نقول : في مذهب الإمامية من ينكر هذا ، فإن هذا طريقه العقل ، وتعين الإمام طريقه السمع ، ثم مافي هذا من حق فأهل السنة يقولون به ، ومافيه من باطل فمردود ، وغالبه قواعد الجهمية والمعتزلة ، ومضمونه أن الله ليس له علم ولا قدرة ولا حياة ، وأنه لا يتكلم ولا يرضى ولا يسخط ولا يحبُّ ولا يبغض .

وأما أهل السنة فيثبتون لله ماأثبته لنفسه من الصفات ، وينفون عنه مماثلة المخلوقات : إثباتٌ بلا تشبيه ،وتنزيهٌ بلا تعطيل ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ (الشورى ١١) . رداً على المشبِّهة ، ﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ رداً على المعطلة . والله منزَّهٌ عن مشاركة العبد في خصائصه ، وإذا اتفقا في مسمى « الوجود » و « العلم » و « القدرة » فهذا المشترك مطلق كلي في الذهن لا وجود له في الخارج ، والموجود في الأعيان مختص لا اشتراكَ فيه . وهنا زلَّ خلق حيث توهموا أن الاتفاق في مسمى هذه الأشياء يوجب أن يكون « الوجود » الذي للربِّ هو « الوجود » الذي للعبد ، فظنت طائفة أن لفظ « الوجود » يقال للاشتراك اللفظي ، وكابروا عقولهم . فإن هذه الأسماء عامة قابلة للتقسيم ، كما يقال : الوجود ينقسم إلى واجب وممكن وقديم وحادث . واللفظ المشترك
٥١ كلفظ « المشتري » الواقع / على الكوكب وعلى المبتاع لا ينقسم معناه ولكن يقال : لفظ «المشتري » يقال على كذا وعلى كذا . وطائفة ظنت أنها إذا سمتْ

هذا اللفظ ونحوه مشككاً ــ لكون الوجود بالواجب أولى منه بالممكن ــ نجتْ من هذه الشبهة ، وليس كذلك ، فإن تفاضل المعنى المشترك الكلي لا يمنع أن يكون مشتركاً بين اثنين ، وطائفة ظنت أن من قال : الوجود متواطىء عام ، فإنه يقول : وجود الخالق زائد على حقيقته . ومن قال : حقيقته هي وجوده ، قال : إنه مشترك اشتراكاً لفظياً ، فأصل خطأ الناس توهمهم أن هذه الأسماء العامة يكون مسماها المطلق الكلي هو بعينه ثابتاً في هذا المعين وهذا المعين ، وليس كذلك ، فإن ما لا يوجد في الخارج لا يوجد مطلقاً كلياً ، ولا يوجد إلا معيناً مختصاً ، [وهذه الأسماء إذا سُميَ الله تعالى بها كان مسماها مختصاً](١) به ، وإذا سُمي بها العبد كان مسماها مختصاً به ، فإذا قيل : قد اشتركا في مسمى « الوجود » فلابدَّ أن يتميز أحدهما عن الآخر بما يخصه وهو الماهية والحقيقة ، [قيل : اشتراكاً في الوجود المطلق الذهني ، لا اشتراكاً في مسمى](٢) الماهية والحقيقة والذات والنفس ، فالغلط نشأ من جهة أخذ الوجود مطلقاً وأخذ الحقيقة مختصة ، وكل واحد منهما يمكن أخذه مطلقاً ومختصاً : فالمطلق مساوٍ للمطلق ، والمختص مساوٍ للمختص ، فالوجود المطلق مطابق للحقيقة المطلقة ، والوجود المختص مطابق لحقيقته المختصة ، والمسمَّى بهذا وهذا واحد وإن تعدَّدت جهة التسمية كما يقال : هذا هو ذاك ، فالمشار إليه واحد لكن بوجهين مختلفين .

والمقصود [أن](٣) إثبات الصفات والأسماء لله لا يستلزم أَن يكون الخالق مماثلاً لخلقه ولا مُشْبِهاً لهم ، فهو تعالى موصوف بصفات الكمال اللازمة

---

(١) هذه الفقرة سقطت من المختصر وأكملت من الأصل (١ : ١٧٦ ــ ١٧٧) . والفقرة التي بعدها سقطت من الأصل ، فمن كان عنده نسخة من منهاج السنة فليصححها في ١ : ١٧٧ من هذا المختصر .

(٢) هذه الفقرة كانت محرفة في المختصر وصححناها من الأصل ١ : ١٧٧ .

(٣) الزيادة من الأصل ١ : ١٧٧ .

لذاته ، وهي قديمة أزلية واجبة بقِدَم الموصوف ووجوبه ، وهذا حق لا محذور فيه [فإثبات الأسماء دون الصفات سَفْسَطة في العقليات ، وقَرْمَطة في السمعيات][1]. قال الجمهور : هذا خطأ وبدعة ، أعني هذا التقسيم فالذي
٥٢ عليه أهل الحق من السنَّة أنه تعالى / لا يوصف بالجسمية أصلاً ، بل ولا في فطرة العرب العرباء جاهليتها وإسلاميتها أن الله جسم أبداً (تعالى الله عن ذلك) .

وقولك[2] « ليس بجسم » فالجسم فيه إجمال : قد يراد به المركب الذي كانت أجزاؤه مفرَّقة فجمعت ، أو ما يقبل التفريق والانفصال ، أو المركب من مادة وصورة ، والله منزَّه عن ذلك كله ، وقد يراد بالجسم مايُشار إليه ، أو مايرى ، أو ماتقوم به الصفات ، فالله يشار إليه في الدعاء وبالقلوب والعيون ، ويُرىٰ في الآخرة عيانا ، وتقوم به الصفات ، فإن أردتَ « ليس بجسم » هذا المعنى ، قيل لك : هذا المعنى الذي قصدتَ نفيه بهذا اللفظ معنى ثابت بصحيح المنقول وصريح المعقول ، وأنت لم تُقم دليلاً على نفيه ، وأما اللفظ فبدعةٌ نفياً وإثباتاً ، فما في النصوص ولا في قول السلف إطلاق لفظ « الجسم » على الله ولا نفيه[3] ، وكذلك لفظ « الجوهر » و « المتحيز » .

---

(١) السفسطة مذهب فلسفي ظهر في البيئة اليونانية ويسمى أهله « السوفسطائية » وهم يمارون في حقائق الأمور ويسرفون في المغالطة وسيأتي كلام لشيخ الإسلام في هذا الكتاب عن السفسطة في ص ٦٦ من الصورة الشمسية للمختصر . والقرمطة مذهب باطني ظهر في البيئة الاسماعيلية المشتقة من نزعة التشيع ، ويسمى أهلها « القرامطة » وهم في أصلهم الإسماعيلي والشيعي يمارون في مدلولات النصوص ، ويزعمون أن لها معاني غير التي يفهمها الذين وردت النصوص بلغتهم . والفقرة منقولة من الأصل ١ : ١٨٠ .

(٢) أي قول ابن المطهر عن الله .

(٣) كل ما يتعلق بأمر الغيب يجب على المسلم أن لا يتحدث عنه ــ نفياً أو إثباتاً ــ إلا بالألفاظ الشرعية المنصوص عليها ، وأن يلتزم في ذلك ما كان يلتزمه سلف الأمة . وفي المناظرة التي وقعت بين شيخ الإسلام ابن تيمية وعلماء عصره في مجلس نائب السلطنة الأفرم بدمشق سنة ٧٠٥ أخذ مناظروه يذكرون نفي التشبيه والتجسيم ، فأشار شيخ الإسلام إلى رسالته (العقيدة =

وكذلك قولك « لا في مكان » قد يراد بالمكان مايحوي الشيء ويحيط به ويحتاج إليه ، وقد يراد به مافوق العالم وإن يكن أمراً موجوداً ، فالأول الله [منزَّه][1] عنه ، والثاني فنعم ، الله فوق خلقه . وإذا لم يكن إلا خالق أو مخلوق فالخالق بائن من المخلوق . فهو الظاهر ليس فوقه شيء ، وهو فوق سماواته فوق عرشه بائن من خلقه ، كما دل عليه الكتاب والسنة واتفقت عليه الأئمة .

وقولك « وإلا لكان محدثاً » أي لو كان جسماً أو في مكان لكان محدثاً ، فما الدليل على ماادَّعيت ؟ فكأنك اكتفيت بالدليل المشهور لسلفك المعتزلة من أنه لو كان جسماً لم يخلُ عن الحركة والسكون ، وما لم يخلُ عن الحوادث فحادث ، لامتناع حوادث لا أول لها ، ويقولون : لو قام به علم وحياة وقدرة وكلام لكان جسماً . والجواب : إنه عندك حي عليم قدير ، ومع هذا فليس بجسم ، مع أنك لا تعقل حياً عالماً قادراً إلا جسماً فإن كان قولك حقاً أمكن أن يكون له حياة وعلم وقدرة وأن يكون مبايناً للعالم عالياً عليه وليس بجسم / فإن قلتَ ٥٣
لا أعقل مبايناً عالياً إلا جسماً ، قيل لك : ولا يعقل حيٌّ عليم قدير إلا جسم . وأيضاً فإنه ليس إذا كان هذا الحادث ليس بدائم وهذا ليس بدائم باق

=الواسطية) وقال : قولي فيها « من غير تكييف ولا تمثيل »ينفي كل باطل ، وإنما اخترتُ هذين الاسمين (أي التكييف والتمثيل ،دون التشبيه والتجسيم) لأن « التكييف » مأثور نفيه عن السلف ، كما قال ربيعةُ ومالك وابن عيينة وغيرهم المقالة التي تلقاها العلماء بالقبول . « الاستواء معلوم ، و (الكيف) مجهول ، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة » فشيخ الإسلام يجتنب في العقيدة الواسطية وفي سائر كتبه استعمال لفظ (التجسيم) فضلا عن (الجسم) فيقول في تنزيه الله عز وجل « من غير تكييف ولا تمثيل » التزاماً منه للاصطلاحات الشرعية الأولى واتباعاً للسلف في طريقتهم ، وكل ما لم يرد به النص من الألفاظ المتعلقة بأمور الغيب لا يستبيح استعمالها إثباتا ولا نفيا .

(١) سقطت من المختصر ونقلت عن الأصل ١ : ١٨٣ .

يجب أن يكون نوع الحوادث ليس دائمة باقية[1] ، وأيضاً فإن ذلك يستلزم حدوث الحوادث بلا سبب ، وذلك ممتنع في صريح العقل ، ولكن على الناس أن يؤمنوا بالله ورسوله ويصدقوه ويطيعوه ، فهذا أصل السعادة كلها ، قال الله تعالى : ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ (إبراهيم ١) . فالله سبحانه بَعث الرسل بما يقتضي الكمال من إثبات أسمائه وصفاته المقدَّسة على وجه التفصيل ، والنفي على طريق الإجمال للنقص والتمثيل . فالربُّ تعالى موصوف بنعوت الكمال التي لا غاية فوقها ، منزه عن النقص بكل وجه ، ممتنع أن يكون له مثل في شيء من صفات الكمال . وقد أخبر النبي ﷺ أن في الجنة مالم يخطر على قلب بشر ، فإذا كان هذا في المخلوق فما الظن بالخالق ، وقال ابن عباس: «ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء»، فإذا كان هذانِ المخلوقان[2] متفقَين في الاسم مع أن بينهما ـ في الحقيقة ـ تبايناً لا يُعرف قدرُه في الدنيا فمن المعلوم أن مايتصف به الربُّ من صفات الكمال أعظمُ مباينة لما يتصف به العبد[3] .

إلى أن قال شيخنا : فما ثبت عن الرسول وجب الإيمان به ، وما لم يثبت عنه فلا يجب الحكم فيه بنفي ولا إثبات حتى يعلم مراد المتكلم وتُعلم صحة نفيه وإثباته . . . فالكلام في الألفاظ المجملة بالنفي والإثبات دون الاستفصال يوقع في الجهل والضلال والقيل والقال . وقد قيل : أكثر اختلاف العقلاء من جهة الاشتراك في الأسماء .

---

(١) زاد في الأصل (١ : ١٨٦) : « كما قال تعالى (الرعد ٣٥) : ﴿ أكلها دائم وظلها ﴾ والمراد دوام نوعه لا دوام كل فرد فرد . وقال تعالى (التوبة ٢١) : ﴿ لهم فيها نعيم مقيم ﴾ والمقيم هو نوعه » .

(٢) أي الدنيا والآخرة . وكان في المختصر « فإذا كان هذا المخلوقات » والتصحيح من الأصل ١ : ١٨٧ .

(٣) وإن اتفقت عناوين الصفات .

ومثبتو الجسم ونفاته موجودون في الشيعة وفي السنة . وأول ماظهر إطلاق
لفظ الجسم من متكلم الرافضة هشام بن الحكم[1] كذلك نقل ابن حزم
وغيره . قال الأشعري في (مقالات / الإسلاميين) : اختلف الروافض في ٥٤
التجسيم ، وهم ستُّ فِرَق : فالأولى : الهشامية[2] أصحاب هشام بن
الحكم ، يزعمون أن معبودهم جسم ، وله نهاية وحدّ[3] طوله كعرضه
وعمقه ، وأنه نور ساطع كالسبيكة ، يتلألأ كاللؤلؤة المدوَّرة ، ذو لون وطعم
وريح ومجسَّة . الفرقة الثانية : زعموا أنه ليس بصورة ولا كالأجسام ، وإنما
يذهبون في قولهم « إنه جسم » إلى أنه موجود ، وينفون عنه الأجزاء
والأبعاض ، ويزعمون أنه على العرش بلا مماسَّة ولا كيف . الفرقة الثالثة من
الرافضة : يزعمون أنه على صورة الإنسان ، ويمنعون أن يكون جسماً . الفرقة
الرابعة : أصحاب هشام بن سالم الجواليقي[4] يزعمون أنه على صورة الإنسان
وينكرون أن يكون لحماً ودماً ويقولون : هو نور يتلألأ ، وأنه ذو حواس
خمس ، وله يد ورِجْل وأنف وفم وعين ، وسائر حواسّه متغايرة . وحكى أبو
عيسى الورّاق[5] أن هشام بن سالم كان يزعم أن لربه وفرة سوداء ، وأن ذلك
نور أسود . الفرقة الخامسة : يزعمون أن له ضياء خالصاً ، ونوراً كالمصباح

(١) الذي تقدم التعريف به في هامش ص ٢٥ .

(٢) في المختصر « الهاشمية » والتصحيح من الأصل ١ : ٢٠٣ ومن مختصر التحفة الإثنى عشرية ص ١٥ و ٢٧٥ .

(٣) وانظر مختصر التحفة الإثنى عشرية ص ٦٣ و ٦٩ .

(٤) الذي تقدم التعريف به في هامش ص ٢٤ .

(٥) اسمه محمد بن هارون ، أحد متكلمي الشيعة ، ويرميه المعتزلة بما يرمون به ابن الراوندي ، لـم أقف على تحديد زمنه ، ولعله أدرك زمن الرشيد ، وما حكاه عنه أبو الحسن الاشعري في إلحاد هشام بن سالم الجواليقي وكفره حجة لايستطيع الروافض أن يماروا فيها لأن الشاهد والمشهود عليه منهم ، ولعل أبـا عيسى الوراق الرافضي يرمي بإشاعته الفاحشة عن هشام ابن سالم أن يدعو الناس إلى القول بها ، وحينئذٍ يكون المعتزلة على صواب في رمي أبي عيسى الوراق بما يرمون به ابن الراوندي . وانظر لأبي عيسى الوراق كتاب (طريق الهجرتين) لابن القيم ص ١٩٨ الطبعة الأولى ، وص ١٥٧ من طبعة السلفية .

من حيث ما جئته يلقاك بأمر واحد ، وليس بذى صورة ولا اختلاف في الأجزاء . الفرقة السادسة من الرافضة: يزعمون أنه ليس بجسم ولا صورة ولا يتحرك ولا يسكن ولا يماس ، وقالوا في التوحيد بقول المعتزلة . قال الأشعري وهؤلاء قوم من متأخريهم [فأما أوائلهم فإنهم كانوا يقولون بما حكيناه عنهم من التشبيه][1] ولقد طوَّل شيخنا هنا إلى الغاية وأطنب وأسهب واحتجَّ بمسألة القدر والرؤية والكلام إلى أن قال :

وأما قوله: « إن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون من الخطأ والسهو والصغائر من أول العمر إلى آخره » فيقال : الإمامية متنازعون في هذا . قال الأشعري في (المقالات): اختلف الروافض في الرسول هل يجوز أن يَعصي ؟ ففرقة قالت : يجوز ذلك ، وأن النبي ﷺ عصى في أخذ الفداء يوم بدر[2].
٥٥ قالوا : والأئمة / لا يجوز عليهم ذلك[3]، فإن الرسول إذا عصى جاءه الوحي ورجع ، والأئمة لا يوحى إليهم فلا يجوز عليهم سهو ولا غلط ، قال بهذا هشام ابن الحكم ، فنقول : اتفق المسلمون على أنهم[4] معصومون فيما يبلغونه ، فلا يُقَرُّون على سهو فيه ، وبهذا يحصل المقصود من البعثة . أما وجوب كونه قبل

---

(١) الزيادة من الأصل ١ : ٢٠٣ .

(٢) هذه الجملة بنصها في ١ : ١١٥ من (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد .

(٣) أي أن عصمة الأئمة أكمل من عصمة النبي ﷺ . أما اعتذارهم بأن النبي يوحى إليه فيرجع عن المعصية فهو اعتذار للتمويه ، وقد حفظ الناس عن صناديد الرفض أقوالا كثيرة في دعوى الوحي للأئمة ، وفي بخاريهم الذي يسمونه الكافي للكليني دعوى علم الأئمة بالغيب ، وما من شيعي اليوم إلا ويعتقد في قبور الأئمة أنها مهابط الوحي مع أن الذي فيها رمم أموات وبعضها لم يدفن فيه أحد من الأئمة . فاذا كانت هذه القبور مهابط الوحي وليس فيها إلا رمم قد تكون لغير الأئمة ــ كما يقال عن القبر المنسوب للإمام علي أنه للمغيرة بن شعبة رضي الله عن الجميع ــ فكيف ننتظر من عبّادها أن يميزوا بين النبي والأئمة في أمر الوحي؟ إن الاعتذار للتمويه كما قلنا . ثم إنهم يزعمون أن العصمة للأنبياء من أول العمر إلى آخره . أي من قبل بعثتهم ، فأين هو الوحي حينئذ ؟

(٤) أي الأنبياء .

النبوَّة لا يذنب ولا يخطيء فليس في النبوَّة مايستلزم هذا ، فمن اعتقد أن كل من لم يكفر ولم يقتل ولم يذنب أفضل من كل من آمن بعد كفره واهتدى بعد ضلاله وتاب بعد ذنوبه فهو مخالف لما عُلم بالاضطرار من الدين. فمن المعلوم أن السابقين أفضل من أولادهم الذين ولدوا في الإسلام ، وهل يشبِّه أبناءَ المهاجرين والأنصار بآبائهم عاقل ؟ وأين المنتقل بنفسه من الكفر إلى الإيمان ومن السيئات إلى الحسنات بنظره واستدلاله وصبره وتوبته ومفارقته عاداته ومعاداته لرفاقه ، إلى من وجد أبويه وأقاربه وأهل بلده على دين الإسلام ونشأ في العافية ؟ قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه:« إنما ينقض عُرَى الإسلام من لم يعرف الجاهلية ». وقد وعد الله من تاب من الموبقات وآمن وعمل صالحاً بأن يبدل سيئاتهم حسنات . وجمهور الأمة ممن يقول بجواز الصغائر على الأنبياء عليهم السلام يقولون : هم معصومون من الإقرار عليها ، فما يزدادون بالتوبة إلا كمالاً ، فالنصوص والآثار وإجماع السلف مع الجمهور والمنكرون لذلك يقولون في تحريف القرآن ماهو من جنس قول أهل البهتان ، كقولهم في ﴿ لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ ﴾ (الفتح ٢) أي ذنب آدم ! ﴿ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ ذنب أمَّتك ! فأما آدم فنبيٌّ كريم ، فوقعوا فيما فرّوا منه ، فنفوا
الذنب عن نبينا وألصقوه بآدم ، ثم إن آدم تاب الله عليه قبل أن يهبط / إلى ٥٦
الأرض ، وقبل أن يولد نوحٌ وإبراهيم ، والله يقول : ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰۚ ﴾ (الأنعام ١٦٤، الإسراء ١٥، فاطر ١٨، الزمر ٧، النجم ٣٨) . فكيف يضاف ذنب هذا إلى ذنب هذا ؟ ثم إن هذه الآية[١] لمَّا نزلت قال أصحابه : يارسول الله ، هذا لكَ ، فما لنا ؟ فأنزل الله :﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لِيَزۡدَادُوٓاْ إِيمَٰنٗا مَّعَ إِيمَٰنِهِمۡۗ ﴾ (الفتح ٤) . ثم

---

(١) آية ﴿ ليغفر الله لك ماتقدم من ذنبك ﴾ .

كيف يقول من له مُسْكَة عقل : إن الله غفر ذنوب أمته جميعها[1]. وقد علم أن منهم من يدخل النار بذنوبه ، فأين المغفرة ؟

وأما قولك « إن هذا ينفي الوثوق بهم[2] ويوجب التنفير » فليس بصحيح ، بل إذا اعترف الكبير بما هو عليه من الحاجة إلى توبتـه ومغفرة الله ورحمته : دلَّ ذلك على صدقه وتواضعه وبُعدِه من الكبر والكذب ، بخلاف من يقول : مالي حاجة إلى شيء من هذا فما صدر مني مايحوجني إلى مغفرة ولا توبة ، فإن مثل هذا إذا عُرف من رجل نسبه الناس إلى الكبر والجهل والكذب ، وثبت أن النبي ﷺ قال:« لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله » قالوا : ولا أنتَ يارسول الله ؟ قال : « ولا أنا ، إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل ». وثبت عنه ﷺ أنه قال:« اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي وإسرافي في أمري [وما أنت أعلم به مني][3] اللهم اغفر لي هزلي وجدّي ، وخطأي وعمدي ، وكل ذلك عندي » متفق عليه ، وقال عليه السلام : « كل بني آدم خطّاء وخـير الخطّائين التوابون ».

وماذكرتَه من عدم الوثوق والتنفير يحصل مع الإصرار والإكثار ، لا مع ندور الذنوب المتبوعة بكثرة الاستغفار والتوبة ، أما من ادَّعى البراءة والسـلامة فما أحوجه إلى الرجوع إلى الله والتوبة والإنابة ، وماعلمنا أن بني إسرائيل ولا غيرَهم قدحوا في نبيّ من الأنبياء بتوبته في أمر من الأمور .

إلى أن قال[4]: فأما ماتقوله الرافضة من أن النبي قبل النبوَّة وبعدها لايقع

(١) هذا تبكيت للذين فسروا آية ﴿ ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ﴾ . بأن الله غفر لمحمد ﷺ ذنب آدم وذنوب أمة محمد .
(٢) أي بالأنبياء .
(٣) الزيادة من الأصل ١ : ٢٢٨ .
(٤) أي شيخ الإسلام .

منه خطأ / ولا ذنب صغير ، وكذلك الإثنى عشر ، فهذا مما انفردوا به عن الأمة ٥٧
كلها ، وقد كان داود عليه السلام بعد التوبة خيراً منه قبل الخطيئة . وقال بعض المشايخ : لو لم تكن التوبة أحبَّ الأشياء إليه ماابتلى بالذنب أكرم الخلق عليه ، ولهذا تجد التائب الصادق أثبتَ على الطاعة وأشدَّ حذراً من الذنوب من كثير ممن لم يبتلَ بذنب ، فمن جعل التائبَ ــ الذي اجتباه الله وهداه ــ منقوصاً فهو جاهل .

وقولك « والأئمة معصومون كالأنبياء » فهذه خاصَّةُ الرافضة الإمامية التي ماشركهم فيها أحد ، إلا من هو شرٌّ منهم كالإسماعيلية القائلين بعصمة بني عبيد المنتسبين إلى محمد بـن إسماعيل بن جعفر(١)، قالوا:بأن الإمامة بعد جعفر في محمد بن إسماعيل دون موسى بن جعفر ، وهم ملاحدة زنادقة .

وأما قولك « لا يجوز على الأنبياء سهو » فما علمت أحداً قاله .

وأما أخذُ المعصومين عن جدّهم ، فيقال أوَّلاً : القومُ إنما تعلموا حديثَ جدّهم من العلماء ، وهذا متواتر ، فعليّ بن الحسين يروي عن أبان بن عثمان عن أسامة بن زيد ، ومحمد بـن علي يروي عن جابر وغيره . وثانياً:فما فيهم من أدرك النبي ﷺ إلا عليّ وولداه، وهذا عليٌّ يقول: « إذا حدَّثتكم عن رسول الله ﷺ فوالله لأَنْ أخرَّ من السماء إلى الأرض أحبُّ إليَّ من أن أكذب عليه ، وإذا حدَّثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة » ولهذا كان يقول القول ويرجع عنه ، وكتب الشيعة مملوءة بالروايات المختلفة عن الأئمة .

وقولك إنكم تتناقلون ذلك خلَفاً عن سَلَف إلى أن تتصل الرواية بأحد المعصومين ، فإن كان ماتقول حقاً فالنقل عن المعصوم الواحد كافٍ ، فأي

---

(١) انظر لحقيقة هذه النسبة مقالتنا (من هم العبيديون ؟) في مجلة الأزهر م ٢٥ ج ٥ جمادى الأولى ١٣٧٣ ص ٦١٣ ــ ٦١٦ .

حاجة في كل زمان إلى معصوم ؟ وإذا كان النقل كافياً موجوداً فأيُّ فائدة في
٥٨ المنتظر الذي لايُنقل / عنه كلمة ؟ وإن لم يكن النقل كافياً فأنتم في نقصان وجهل من أربعمائة وستين سنة . ثم الكذب من الرافضة على هؤلاء يتجاوزون [به] الحدّ ، لاسيما على جعفر الصادق ، حتى كذبوا عليه كتاب الجِفْر ، والبطاقة ، وكتاب اختلاج الأعضاء ، وأحكام الرُّعود والبروق ، ومنافع القرآن ، وصارت هذه معايش للطُّرُقيَّة ، فكيف يثق القلبُ بنقل [من كثر منهم الكذب][1] إن لم يعلم صدق الناقل واتصال السند [وقد تعدى شرُّهم إلى غيرهم من أهل الكوفة وأهل العراق حتى كان أهلُ المدينة يتوقَّون أحاديثهم . وكان مالك يقول:« نزّلوا أحاديث أهل العراق منزلة أحاديث أهل الكتاب : لا تصدّقوهم ولا تكذّبوهم » . وقال له عبدالرحمن بن مهدي[2] : « ياأبا عبدالله ، سمعنا في بلدكم[3] أربعمائة حديث في أربعين يوماً ، ونحن[4] في يوم واحد نسمع هذا كله » . فقال له:« ياعبد الرحمن ، من أين لنا دار الضرب التي عندكم ؟ دار الضرب تضربون بالليل وتنفقون بالنهار» . ومع هذا أنه كان في الكوفة وغيرها من الثقات الأكابر[5] كثير . ومن كثرة الكذب ــ الذي كان أكثره في الشيعة ــ صار الأمر يشتبه على من لايميز بين هذا وهذا ، بمنزلة الرجل الغريب إذا دخل إلى بلد نصفُ أهله كذّابون خوّانون فإنه يحترس منهم حتى يعرف الصَّدُوق الثقة، وبمنزلة الدراهم التي كثر فيها الغشّ يحترس عن المعاملة بها من لا يكون نقّاداً . ولهذا كُرِه ــ لمن لايكون له نقد وتمييز ــ النظر

---

(١) عن الأصل ١ : ٢٣١ .

(٢) هو أبو سعيد اللؤلؤي البصري (١٣٥ ــ ١٩٨) الحافظ الإمام العلم ، من تلاميذ شعبة ابن الحجاج وسفيان الثوري ومالك ، وأخذ عنه ابن المبارك وأحمد ، وكان من أعلم الناس بالحديث ، وكان يحج كل سنة ، ويختم القرآن في كل ليلتين .

(٣) أي في المدينة . (٤) أي في العراق . (٥) ومنهم عبدالرحمن بن مهدي .

في الكتب التي يكثر فيها الكذب في الرواية والضلالُ في الآراء ، ككتب البدع . وكُره تلقي العلم من القصّاص وأمثالهم الذين يكثر الكذب في كلامهم وإن كانوا يقولون صدقاً كثيراً ، فالرافضة أكذبُ من كلّ طائفة باتفاق أهل المعرفة بأحوال الرجال][1].

وقولك « فلم يلتفتوا إلى القول بالرأي والاجتهاد وحرّموا القياس » فالشيعة في هذا كالسنة : فيهم أهل رأي وأهل قياس ، وفي السنة من لا يرى ذلك . والمعتزلة البغداديون لايقولون بالقياس ، وخلقٌ من المحدّثين يذمُّون القياس . وأيضاً فالقول بالرأي والقياس خير من الأخذ بما ينقله من عرف بالكذب نقلَ غيرِ مصدَّقٍ عن قائلٍ غير معصوم . ولاريب أن الاجتهاد في تحقيق الأئمة الكبار لمناط الأحكام وتنقيحها وتخريجها خيرٌ من التمسك بنقل الرافضة عن العسكريَّيْن[2] فإن مالكاً والليثَ والأوزاعيَّ والثوريَّ وأبا حنيفة والشافعيَّ وأحمدَ وأمثالهم رضي الله عنهم أعلم من العسكريَّيْن بدين الله [والواجب على مثل العسكريين أن يتعلموا من الواحد من هؤلاء . ومن المعلوم أن علي بن الحسين وأبا جعفر وجعفر بن محمد كانوا هم العلماء الفضلاء ، وأن من بعدهم لم يُعرَف عنه من العلم ماعُرف عن هؤلاء ، ومع هذا فكانوا يتعلمون من علماء زمانهم ويرجعون إليهم][3].

قال[4]:« أما باقي المسلمين فقد ذهبوا كل مذهب ، فقال [بعضهم ــ وهم جماعة من][5] الأشاعرة ــ:إن القدماء[6] [كثيرون][5] مع الله وهي المعاني

(١) عن الأصل ١ : ٢٣١ . وانظر لكذب الرافضة أقوال الأئمة التي تقدمت في ص ٢٣-٢٤ .

(٢) الحسن العسكري وابنه الموهوم ، ويروون عن الموهوم فتاوي الرقاع انظر مجلة (الفتح) ٨٤٤ جمادى الآخرة ١٣٦٦ ، ومختصر التحفة الإثنى عشرية ص ٤٨ .

(٣) من الأصل ١ : ٢٣٣ .

(٤) أي الرافضيّ المردود عليه .

(٥) عن الأصل ١ : ٢٣٣ .

(٦) أي الموصوفين بالقدم .

التي يثبتونها موجودة في الخارج ، كالقدرة والعلم وغير ذلك ، فجعلوه مفتقراً في كونه « عالماً » إلى ثبوت معنى هو العلم وفي كونه « قادراً » إلى ثبوت معنى هو القدرة ، وغير ذلك . ولم يجعلوه قادراً لذاته ، ولا عالماً لذاته ولا حيّاً لذاته ، بل لمعانٍ قديمة يفتقر في هذه الصفات إليها . واعترض شيخهم فخر الدين الرازي عليهم بأن قال : النصارى كفروا بأن قالوا القدماء ثلاثة ، والأشاعرة أثبتوا قدماء تسعة ».

٥٩ فيقال[١] : الكلام على هذا من وجوه : (أحدها) / أن هذا كذبٌ على الأشعرية ليس فيهم من يقول إن الله كامل بغيره ، ولا قال الرازي ماذكرته ، بل ذكره الرازي عمن اعترض به واستهجن الرازي ذكره، وهو اعتراض قديم من اعتراضات نُفاة الصفات ذكره الإمام أحمد في الرد على الجهمية ثم قال « لانقول : إن الله لم يَزل وقدرته ولم يزل ونوره . بل نقول : لم يَزل الله بقدرته ونوره ، لا متىٰ قدر ولا كَيف قدر . فقالوا : لا تكونون موحدين حتى تقولوا كان الله ولا شيء . فقلنا : نحن نقول قد كان الله ولا شيء ، ولكن إذا قلنا إن الله لم يَزل بصفاته كلها أليس إنما تصف إلٰها واحداً بجميع صفاته ؟ وضربنا لهم في ذلك مثلاً فقلنا : أخبرونا عن هذه النخلة : أليس لها جِذْع وكَرَب وليف وسعَف وخُوص وجُمّار[٢] واسمها اسم واحد ، وسميت « نخلة » بجميع صفاتها ، فكذلك الله ــ وله المَثل الأعلىٰ ــ بجميع صفاته إلٰه واحد ، لا نقول إنه كان في وقت من الأوقات ولا يقدر حتى خلق قدرة ، ولا كان ولا يعلم حتى خلق لنفسه علماً ، والذي لا يقدر ولا يعلم عاجز جاهل ، ولكن نقول : لم

(١) أي في الرد على هذه السفسطة والبهتان .
(٢) جذع النخلة : ساقها . والكرب : (جمع كرَبة) وهي أصول السعف الغلاظ العراض التي تيبس فتصير مثل الكتف . وليف النخل معروف ، يقال لَيَّفت الفسيلة إذا غلظت وكثر ليفها . والسعف : ورق جريد النخل ، واحدته سعفة . والخوص : ورق النخل والنارجيل والمقل وما شاكلها واحدته خوصة . والجمَّار (جمع جمارة) : قلب النخلة وشحمتها .

يَزَل الله عالماً قادراً مالكاً ، لا متىٰ ولا كيف (الثاني): أن يقال : هذا القول المذكور ليس قول الأشعرية كلهم ، وإنما هو قول مثبتي الحال منهم الذين يقولون : إن « العالِمية » حال معللة بالعلم ، فيجعلون العلم يوجب حالا آخر ليس هو « العلم » بل هو « كونه عالماً » ، وهذا قول الباقلاني والقاضي أبي يَعلىٰ وأوَّل قولي أبي المعالي . وأما جمهور مثبتة الصفات فيقولون : إن العلم هو كونه [عالماً] ، ويقولون لا يكون عالماً إلا بعلم ، ولا قادراً إلا بقدرة ، أي يمتنع أن يكون عالماً من لا علم له أو قادراً من لا قدرة له أو حياً من لا حياة له ، فإن
٦٠ وجود اسم الفاعل بدون / المصدر ممتنع ، وهذا كما لو قيل : مصلٍّ بلا صلاة ، وصائم بلا صيام ، وناطق بلا نطق . فإذا قيل : لا يكون مصلٍّ إلا بصلاة لم يكن المراد أن هنا شيئين أحدهما: الصلاة والثاني: حالٌ معلل بالصلاة ، بل المصلي لابد أن يكون له صلاة . وهم أنكروا قولَ نُفاة الصفات الذين يقولون : هو حيٌّ لا حياة له وعالم لا علم له وقادر لا قدرة له . فمن قال : هو حي عليم قدير بذاته وأراد بذلك أن ذاته مستلزمة لحياته وعلمه وقدرته لم يحتج في ذلك إلى غيره . ومَن تدبَّر كلام هؤلاء وَجدَهم مضطرين إلى إثبات الصفات ، وأنهم لا يمكنهم أن يفرِّقوا بين قولهم وقول المثبتة بفرق محقق ، لأنهم أثبتوا كونه تعالى حياً وكونه عالماً وكونه قادراً ولا يجعلون هذا هو هذا ولا هذا هو هذا ، ولا هذه الأمور هذه الذات ، فقد أثبتوا معاني زائدة على الذات المجرَّدة فقولك « أثبتوا قدماء كثيرة » لفظ مجمل يوهم أنهم أثبتوا آلهة غير الله في الأزل ، وأثبتوا مع الله غيره ، وهذا بهتان عليهم . وإنما أثبتوا صفاتٍ قائمةً به قديمةً بقِدَمه ، فهل ينكر هذا إلا مخذول مسفسط[1]؟ ! واسم « الله » يتناول الذات المتصفة بالصفات ، ليس هو اسماً للذات المجردة .

وقولك « يجعلونه مفتقراً في كونه عالماً إلى ثبوت معنى هو العلم » فهذا يَرد

(١) في الأصل ١ : ٢٣٥ « مسقط » وما في المختصر هوالصواب .

على مثبتة الحال ، وأما الجمهور فعندهم كونه عالماً هو العلم . وبتقدير أن يقال كونه عالماً مفتقر إلى العلم الذي هو لازم لذاته ليس في هذا إثبات فقر له إلى غير ذاته ، فإن ذاته مستلزمة للعلم ، والعلم مستلزم لكونه عالماً ، فذاته هي الموجبة لهذا ، فالعلم كمال ، وكونه عالماً كمال ، فإذا أوجبت ذاته هذا
٦١ وهذا / كان كما لو أوجبت الحياةَ والقدرة .

وقولك « لم يجعلوه عالماً لذاته ، [قادر لذاته][(١)] » إن أردت أنهم لم يجعلوه عالماً قادراً لذات مجرَّدة عن العلم والقدرة كما يقول نُفاة الصفات إنه ذات مجرَّدة عن الصفات فهذا حق لأن الذات المجردة عن العلم والقدرة لا حقيقة لها في الخارج ولا هي الله . وإن أردتَ أنهم لم يجعلوه عالماً قادراً لذاته المستلزمة للعلم والقدرة فهذا غلط عليهم ، بل نفس ذاته الموجبة لعلمه وقدرته هي التي أوجبت كونه عالماً قادراً وأوجبت علمه وقدرته ، فإن هذه الأمور متلازمة[(٢)] .

وقولك « فجعلوه محتاجاً ناقصاً في ذاته كاملاً بغيره » كلامٌ باطل ، فإنه هو الذات الموصوفة بالصفات اللازمة لها ، وما في الخارج ذاتٌ مجرَّدة عن صفات ، وليست صفاتُ الله غيرَ الله .

[وقولُ القائل[(٣)] : إن النصارى قد كفروا بأن قالوا : القدماء ثلاثة . والأشاعرة أثبتوا قدماء تسعة][(٤)] . والنصارى لم يكفرهم الله بقولهم: « القدماء ثلاثة » بل بقولهم : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ (المائدة ٧٣) . فبين تعالى أنهم كفروا بأن قالوا : الله ثالثُ ثلاثةِ آلهة ، ولم يقل

---

(١) عن الأصل ١ : ٢٣٦ .
(٢) في المختصر « مستلزمة » والتصحيح من الأصل ١ : ٢٣٦ .
(٣) الرافضي المردود عليه كذب على الفخر الرازي فنسب هذا القول إليه كما تقدم في ص ٩٦ وأعلن شيخ الإسلام هناك أن ذلك كذب .
(٤) الزيادة عن الأصل ١ : ٢٣٦ .

« وما من قديم إلا قديم واحد »، ثم أتبع ذلك بكشف حال الآخرين فقال : ﴿ مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ﴾(المائدة ٧٥). والإله يُطعِم ولا يُطْعَم، وقال : ﴿ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَٰنَكَ ﴾ ، (المائدة ١١٦) . فليس في الكتاب والسنة ذكرُ لفظ « القديم » في أسماء الله وإن كان المعنى صحيحاً .

ثم النصارى معترفون بأن مريم وعيسى عليهما السلام وُلدا وحَدثا ، فكيف يقولون « قديمان ».

ثم إن الذين أثبتوا الصفات لا يقولون « إن الله تاسع تسعة قدماء » بل اسم
٦٢ الله عندهم يتضمن الذات والصفات ولا / أطلقوا على الصفات أنها غير الله وقال النبي ﷺ :« من حلف بغير الله فقد أشرك » وثبت في الصحيح الحلفُ بعزَّةِ الله وعَمرِ الله ، فالحلف بذلك ليس حلفاً بغير الله . والصواب أن الصفات لا تنحصر في ثمانية كما قال بعض الأشعرية ، بل ولا تنحصر بعدد .

ثم إن النصارى أثبتوا ثلاثة أقانيم وقالوا إنها ثلاثة جواهر يجمعها جوهر واحد ، وإن كل واحد منها [إلهٌ][1] يخلق ويرزق ، والمتحد بالمسيح هو أقنوم الكلمة والعلم ، وهذا متناقض فإن المتحد إن كان صفة فالصفة لا تخلق ولا ترزق ولا تفارق[2] الموصوف ، وإن كان الصفة هو الموصوف فهو الجوهر الواحد وهو الأب فيكون المسيح هو الأب وليس هذا قولهم فأين هذا ممن يقول : الإله واحد ، وله الأسماء الحسنى الدالة على صفاته العُلىٰ ، ولا خالق غيره ولا معبود سواه ؟

---

(١) عن الأصل ١ : ٢٣٧ .
(٢) في المختصر « ولا تقارن » وهو خطأ صححناه من الأصل ١ : ٢٣٧ ،

ومما افترته الجهمية على ابن كُلَّاب[1] لما صنف كتاباً في الرد عليهم [أنهم] وضعوا على أخته حكاية أنها نصرانية وأنه لما أسلم هجرته فقال لها : ياأختي إني أريد أن أفسد دين المسلمين ، فرضيتْ عنه بذلك ، ومقصود المفتري لهذه الحكاية أن يجعل قوله بإثبات الصفات هو قول النصارى ، وبين القولين من الفرق كما بين القدم والفرق .

قال الرافضي « وقالت الحشوية[2] المشبهة : إن لله جسماً له طول وعرض وعمق ، ويجوز عليه المصافحة ، وأن الصلحاء يعاينونه في الدنيا ، وحكي عن داود[3] أنه قال : اعفوني عن الفرج واللحية ، وسلوني عما وراء ذلك . وقال : معبودي جسم ولحم ودم وله جوارح ، حتى قالوا : اشتكت عيناه فعادته الملائكة ، وبكى على الطوفان حتى رمد » .

---

(١) هو الذي تقدمت لنا كلمة عنه في التعليق ١ ص ٤٤ . وفي منهاج السنة (١ : ٨٥) كلمة عنه لشيخ الإسلام يقول فيها : « بل قام أبو محمد عبدالله بن سعيد بن كلاب البصري وصنف في الرد على الجهمية والمعتزلة مصنفات وبين تناقضهم فيها وكشف كثيراً من عوراتهم » فتبين من ذلك ومن ضبط اسمه واسم أبيه أنه غير الذي تحدث عنه ابن النديم في الفهرست ، أو أن ابن النديم انزلق مع الذين يفترون على ابن كلاب ما ليس فيه . ونقل ابن السبكي عن والد الفخر الرازي أن عبدالله بن سعيد هذا أخو يحيى بن سعيد القطان ، وهذه أيضا تحتاج إلى تحقيق .

(٢) قال شيخ الإسلام في منهاج السنة (١ : ٢٤١) : أول من استعمل لفظ « الحشوية » عمرو بن عبيد المعتزلي فقال : « كان عبدالله بن عمر حشوياً » . وكان هذا اللفظ — في اصطلاح من قاله — يريد به « العامة » الذين هم حشو . اهـ . ثم صار القائلون في الدين والشرع بالعقل والرأي ينبزون المتمسكين بالسنة وبالصحيح من حديث رسول الله فيسمونهم « الحشوية » وأكثر من يفعل ذلك المعتزلة وأذنابهم من الروافض وأهل الأهواء والشعوبيين فعندهم أن الإمام أحمد حشوي ومن سار على خطته في التزام السنة والاستنارة بصحيح الحديث دون الرأي والهوى حشوية . فإذا كان أول الحشوية هو عبدالله بن عمر بن الخطاب وأوسطهم الإمام أحمد فان كل سني بعدهما يباهي بأن يكون في ركابهما وأن يسير على قدمهما ويحشر معهما وسيأتي كلام عن الحشوية لشيخ الإسلام .

(٣) داود هذا هو الذي يقال له « داود الجواربي » ذكره أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين (١ : ٢٥٨) في القائلين بالتجسيم . وذكره السمعاني في كتاب الأنساب بعد هشام بن سالم الجواليقي ونقل عنه الفقرة التي ذكرها ابن المطهر بحروفها .

/ فيقال : « هذا بعينه قول هشام بن الحكم الرافضي كما قدمنا[1]، نقله ٦٣ الناقلون للمقالات عنه مثل أبي عيسى الوراق[2] وزُرْقان[3] وابن النَّوْبَخْتي[4] والأشعري[5] وابن حزْم[6] والشَّهْرِسْتَاني[7] وطائفة،وقالوا : أول من قال إنه

---

(١) في ص ٢٥ .

(٢) وهو شيعي ، تقدم التعريف به في هامش ص ٨٩ وشهادته على هشام بن الحكم شهادة الشيعي على الشيعي .

(٣) زرقان لقب لمحمد بن آدم المدائني من الشيعة ، ولمحمد بن عبدالله بن سفيان الزيات البغدادي من المحدثين ، واسم لزرقان بن محمد الصوفي من أقران ذي النون المصري . وزرقان أبو عمير بن زرقان من شيوخ الأصمعي روى عن محمد بن السائب الكلبي . وكان يحتمل أن يكون المذكور في كتابنا هو محمد بن آدم الشيعي لو أن له كتابا في المقالات ، لكن ترجمته في تنقيح المقال لا تشير إلى ذلك . وفي مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري نقول متعددة عن زرقان في المقالات التي تنسب إلى أهل الأهواء ، وورد « زرقان » في الفرق بين الفرق طبعة ١٣٦٧ (ص ٤٢ و ١٢٥) ثم تبين أن زرقان هنا هو محمد بن شداد المسمعي المتوفى سنة ٢٧٩ ، ترجم له الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٥ : ٣٥٣ .

(٤) آل النوبختي أسرة مجوسية تشيعت ، منها الحسن بن موسى من القرن الثالث ينسب إليه كتاب (فرق الشيعة) الذي نشره المستشرق الألماني هـ. ريتر وطبعه في القسطنطينية سنة ١٩٣١ وأعيد طبعه في النجف سنة ١٣٥٥ . وإلى هذا الكتاب يشير شيخ الإسلام في هذه الفقرة .

(٥) تقدم التعريف به في ص ٤١ و٤٣ والإشارة هنا إلى كتابه (مقالات الإسلاميين) .

(٦) أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري (٣٨٤ ـ ٤٥٦) الإمام الحافظ الفقيه المستنبط للأحكام من الكتاب والسنة ، المتفنن في العلوم ، الزاهد في الدنيا بعد رياسة كانت له ولأبيه من قبله ، له المؤلفات الجيدة المنقحة التي تملأ مكتبة . قال فيه ابن بشكوال: (كان أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام ، مع توسعه في علم اللسان ، ووفور حظه من البلاغة والشعر ، والمعرفة بالسير والأخبار . وجد في مكتبته بخطه من تأليفه نحو أربعمائة مجلد تشتمل على قريب من ثمانين ألف ورقة). قال الحافظ محمد بن فتوح الحميدي :«مارأينا مثله فيما اجتمع له من الذكاء وسرعة الحفظ وكرم النفس والتدين ، وما رأيت من يقول الشعر على البديهة أسرع منه » . وأخذوا عليه شدته على من يخالفهم من العلماء معاصرين أو متقدمين .

(٧) أبو الفتح محمد بن عبدالكريم الشهرستاني (٤٧٩ ـ ٥٤٨) مؤلف كتاب (الملل والنحل) شافعي ترجم له في وفيات الأعيان وطبقات الشافعية لابن السبكي ، وشذرات الذهب وغيرها . نقل الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام عن ابن السمعاني تلميذ الشهرستاني أنه كان متهما بالميل إلى أهل القلاع (يعني الإسماعيلية) والدعوة إليهم والنصر لطاماتهم . وأنه قال في التحبير : إنه متهم بالإلحاد والميل إليهم غال في التشيع . ونقل ابن السبكي (٤ : ٧٩) قول معاصره محمد =

جسم هشام بن الحَكم . ونقلوا عن بَيان بن سمعان التميمي[1] أحد غلاة الشيعة : أن الله على صورة الإنسان ، وأنه يهلك كله إلا وجهه فقتله خالد بن عبدالله القسري . ونقلوا عن المغيرة بن سعيد[2] أن معبوده رجل من نور ، على رأسه تاج من نور[3] ، وله أعضاء كالرَّجُل ، وله جوف وقلب ، وأن حروف أبي جاد على عدد أعضائه ، وزعم أنه يحيي الموتى وأراهم نيرنجيات ومخاريق[4] فادعوا نبوّته فقتله خالد بن عبدالله[5] . وذكروا عن (المنصورية)

= ابن عباس الخوارزمي العباسي صاحب الكافي « لولا تخبطه في الاعتقاد وميله إلى أهل الزيغ والإلحاد لكان هو الإمام في الإسلام » ونقل صاحب شذرات الذهب (٤ : ١٤٩) عن كتاب (العبر) أنه اتهم بمذهب الباطنية .

(١) بيان بن سمعان دجال خبيث مدسوس على الكيان الإسلامي في زمن الدولة الأموية كان يتعاون مع جماعة تسمى (الوصفاء) على رأسها المغيرة بن سعيد ومن أعضائها مالك بن أعين وجماعة من أذكياء الشعوبيين الشانئين للإسلام المتطوعين لتقويضه في زعمهم . وما ينسب إليهم من مقالات كانوا يدعون إليها لم يكونوا مؤمنين بشيء منها ، وإنما غرضهم من بثها والدفاع عنها تشكيك جهلة المسلمين وأغرارهم في عقيدتهم ، ولاسيما من كان منهم من أصل أعجمي . ومما كان بيان بن سمعان يدعو إليه إلهية علي وأن جزءاً إلهيا حل فيه واتحد بجسده . وقال : ربما يظهر عليّ في بعض الأزمان . وقال في تفسير ﴿ هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام ﴾ : أن علياً هو الذي يأتي في ظلل ، والرعد صوته ، والبرق تبسمه ويقول : إن سرَّ عليّ انتقل إلى ابنه محمد بن الحنفية ثم إلى حفيده أبي هاشم . وبعد زمن ادعى بيان أن سر أبي هاشم انتقل إليه فحل فيه الجزء الإلهي بنوع من التناسخ . وفي هذه الحقبة أرسل بيان رسولا يدعى عمر بن أبي عفيف إلى محمد الباقر يدعوه إلى اتباعه ، فأمر محمد الباقر رسول بيان أن يأكل القرطاس الذي جاء به فأكله . ولما اتصلت أخبار بيان والوصفاء بخالد بن عبدالله القسري والي الكوفة لهشام بن عبدالملك وثبت عنده كيدهم للإسلام وللدولة وتأليبهم الناس ، قتلهم سنة ١١٩ في المسجد الجامع بالكوفة . والوصفاء لم يكونوا كلهم كيسانية يدجلون باسم محمد بن الحنفية وابنه ، ولا كلهم إمامية يدجلون باسم الحسين وبنيه ، بل كان الجامع لهم الغل على أصحاب رسول الله والتابعين لهم بإحسان .

(٢) كان رأس الوصفاء الذين تحدثنا عنهم في التعليق السابق .

(٣) الدعوة إلى النور وتأليهه دعوة مجوسية .

(٤) كما يفعل الحواة ومحترفو صناعة السحر .

(٥) في اليوم الذي قتل فيه بيان بن سمعان .

أصحاب أبي منصور[1] أنه قال : آل محمد هم السماء ، والشيعة هم الأرض ، وأنه عرج به إلى السماء فمسح معبوده رأسه ثم قال اذهب فبلّغ عني . ويمين أصحابه إذا حلفوا «لا والكلمة». وزعم أن عيسى أول من خلق الله ، ثم عليّ ، وأن الرسل لا تنقطع ، وزعم أن الجنة اسم رجل ، والنار كذلك ، واستحلَّ المحارم والدمَ والميتة والخمر ، وأن هذه أسماء أقوام حرَّم الله ولايتهم ، وأسقط الفرائض وقال : هي أسماء رجال تجب ولايتهم ، قتله يوسف بن عمر . والنصيرية[2] يشبهون المنصورية . وذكروا عن الخطابية

---

(١) أبو منصور العجلي من أهل الكوفة وكانت له دار فيها ، قيل أنه من موالي عبدالقيس عاصر محمداً الباقر (٥٩ ــ ١١٦) واتصل به واكتشف الباقر خيانته لأصل الإسلام فتبرأ منه . وبعد وفاة الباقر (سنة ١١٦) ادعى أنه وصيه بوصية منه ، وقال : إن عليا والحسن والحسين وعلي ابن الحسين ومحمد الباقر كانوا كلهم أنبياء مرسلين ، وأنه هو أيضا نبي ورسول . وستكون النبوة في ستة من ولده آخرهم سيكون « القائم » . وكما أن ابن سبأ أول من اخترع كلمة (الوصي) كما اعترف الكشي من أئمة الشيعة ، فإن أبا منصور العجلي هو مخترع كلمة (القائم) كما اعترف النوبختي من أعلامهم، فالشيعة تلاميذ ابن سبأ في عقيدة أن عليا وصي ، وتلاميذ أبي منصور العجلي في عقيدة أن صاحب السرداب المشكوك في ولادته أنه القائم . وزعم أبو منصور أنه عرج به إلى السماء ، وأن الله مسح بيده على رأسه وكلمه بالسريانية . ثم هبط به إلى الأرض فهو « الكسف »الساقط من السماء المذكور في آية الطور ٤٤ ﴿ وإن يروا كسفا من السماء ساقطا يقولوا سحاب مركوم ﴾ ثم زعم أن « الكسف » هو الله ، ولعله يعني نفسه . وكان يحرض أتباعه على خنق مخالفيه ، إلى أن اكتشفت حكومة الكوفة أمره في ولاية يوسف بن عمر الثقفي على العراق لهشام بن عبدالملك بعد ولاية خالد بن عبدالله القسري فأخذ وصلب (وكان ذلك بين سنتي ١٢٠ و ١٢٦ وهي مدة ولاية يوسف بن عمر على العراق) .

(٢) النصيرية أتباع محمد بن نصير من موالي بني نمير ، كان شيعياً إمامياً من الذين يغشون دار إمامهم الحادي عشر الحسن العسكري (٢٣٢ ــ ٢٦٠) في سامراء. فلما توفي العسكري (في ربيع الأول ٢٦٠) وليس له ولد ذكر يخلفه أذعن لهذه الحقيقة كثيرون من الذين يترددون على منزله ويسمون أنفسهم شيعته وانصرفوا لشئونهم فاستراحوا وأراحوا وقام السيد جعفر أخو السيد حسن العسكري بأمر دفنه وجرد تركته على أساس أنه ليس له ولد ، وكان ذلك بعلم أسرته وسائر العلويين وعلى رأسهم نقيبهم الذي كان لديه سجل يدون فيه مواليد العلويين ، ومضى الأمر على أن الحسن العسكري لا عقب له . أما الغلاة أهل الأهواء من الذين كانوا يحومون دائماً حول من يسمونهم الأئمة من أهل البيت فقد أزعجتهم هذه الحقيقة ووجدوا أنفسهم أمام الأمر الواقع بزوال الوسيلة التي كانوا يتخذونها لرواية الأكاذيب المخالفة لسنن الإسلام وللرسالة المحمدية من أصولها =

. . . .

= إلى أهدافها . وبعد أن أجالوا الرأي فيما بينهم اخترعوا فكرة تنقذهم من هذا الموقف ، وهي فكرة ادعاء « الإمام الغائب » وأن للعسكري ابنا ولد له قبل وفاته بخمس سنين وأنه مختبيء في سرداب بيته في سامراء ، وكان محمد بن نصير أحد المتآمرين في ذلك ، وقد يكون هو مخترع هذه الفكرة ، ولذلك طمع في أن يكون هو ممثل دور الوسيط بين الإمام الثاني عشر الذي اخترعوه وبين رعاياه الطائعين ، وهذا الوسيط هو الذي اصطلحوا على أن يسموه «الباب»، وكان للحسن العسكري وأبيه من قبله خادم يبيع السمن والزيت في دكان مجاورة لمنزل العسكري في سامراء واسم هذا السمان أو الزيات عثمان بن سعيد ، وكان له ابن يشاركه في خدمة السيد اسمه محمد بن عثمان ، فقد رأى زملاء محمد بن نصير أن الإبقاء على السمان وابنه في مهمة « الباب » للإمام الموهوم أولى من أن يقحم عليها شخص جديد قد ينافسه على ذلك آخرون من زملائه ، خصوصاً وأن من مواد البرنامج المرسوم لتمثيل هذه الرواية أن يجمعوا للإمام الموهوم صدقات من شيعته ، فرأوا أن لا يستأثر بهذه النقود رجل قوي كمحمد بن نصير ، وأن تكون في أمانة رجل ضعيف كالرجل الزيات وابنه ، وقد عرفت الشيعة أنه كان قائماً بخدمة والد الإمام الموهوم وجده ، وبذلك يكون سر المؤامرة محفوظاً أكثر ، والأنظار لا تتجه إلى إحباطها ، وأصرَّ محمد بن نصير على أن يكون هو الباب ، وأصر زملاؤه وشركاؤه في المؤامرة على حرمانه من هذه الوساطة ، فسخط عليهم محمد بن نصير وكفر بالإمام الذي هو أحد مخترعيه ، واعتزلهم ليقوم بتأليف شيعة جديدة بمقياس أوسع ، وعقائد تفنن فيها وأبدع وقد سميت شيعته (النصيرية) منسوبة إليه . وإن النوبختي وغيره من قدماء الشيعة ينسبون إلى محمد بن نصير ما اشتهر عنه من الفضائح وهو نفسه كان يشيع عن زملائه منهم والمعاصرين له مالا يقل عن ذلك . وفي كتب الفرق والملل والنحل بقية الصدى عن كل ماتقدم . وتطورت الشيعة النصيرية مع الزمن إلى أن كان زمن شيخ الإسلام (٦٦١ — ٧٢٨) مؤلف هذا الكتاب « فوصفهم تلميذه الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمود بن مري الشافعي بأنهم يقولون : عليّ الرب ، ومحمد الحجاب ، وسلمان الفارسي الباب . وأن إلههم الذي خلق السماوات والأرض هو علي بن أبي طالب ، فهو الإمام في السماء والإمام في الأرض . وأن الحكمة في ظهور اللاهوت بهذا الناسوت أن يؤنس خلقه وعبيده ويعلمهم كيف يعرفونه ويعبدونه . وعلى النصيري أن يعرف ربه وإمامه بظهوره في أنواره وأدواره ، فيعرف انتقال الاسم والمعنى في كل زمان ، فالاسم في أول الناس آدم ، والمعنى شيث . والاسم يعقوب ، والمعنى يوسف . والاسم موسى ، والمعنى يوشع . والاسم سليمان، والمعنى آصف . والاسم عيسى المسيح ، والمعنى شمعون الصفا (بطرس) . والاسم محمد ، والمعنى علي . وقال قائلهم :

هابيل شيث يوسف يوشع   آصف شمعون الصفا حيدر

ويقولون بقدم العالم، وتناسخ الأرواح، وانكار البعث، وأن الجنة والنار رمز دنيوي ، وأن الصلوات الخمس هي خمسة أسماء : علي ، الحسن ، الحسين ، محسن ، فاطمة . وأن ذكر هذه الأسماء يغني عن الغسل من الجنابة وعن الوضوء وسائر شروط الصلاة «واجباتها». وأن الصيام =

أصحاب أبي الخطاب بن أبي زينب[١] أنهم يزعمون أن الأئمة أنبياء مرسلون لايزال منهم رسولان : واحد ناطق ، وآخر صامت ، فالناطق محمد والصامت علي[٢]، وعبدوا أبا الخطاب ، ثم خرج أبو الخطاب على المنصور فقتله عيسى

= كناية عن أسماء ثلاثين رجلاً وثلاثين أمرأة ، وأن تناول الخمرة حلال ، وأن إبليس الأبالسة عمر بن الخطاب، ويليه في رتبة الإبليسية أبوبكر، ثم عثمان. ومن مصطلحاتهم الخمسة الأيتام، والإثنا عشر نقيباً .

وفي القرنين الثامن والتاسع الهجري كانت المعلومات الرسمية لدى الحكومة المصرية عن النصيرية هي التي سجلها أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي (المتوفى سنة ٨٢١) في كتابه صبح الأعشى (١٣ : ٢٤٩ ـ ٢٥١) واستخرجت من عقائدهم الصيغة القانونية لليمين التي ينبغي تحليف النصيري بها إذا احتيج إلى ذلك في المحاكم ودواوين الحكم . وهذه المعلومات الرسمية عن عقائد النصيرية يومئذ هي أن مسكن عليّ في السحاب ، وأنهم إذا مر بهم السحاب قالوا : السلام عليك يا أبا الحسن ، ويقولون : إن الرعد صوته ، والبرق ضحكه ، ومن أجل ذلك يعظمون السحاب . ويقولون : سلمان الفارسي رسوله . ويحبون ابن ملجم قاتل علي رضي الله عنه ويقولون : إنه خلص اللاهوت من الناسوت ، ويخطئون من يلعنه . ونقل عن كتاب (التعريف بالمصطلح الشريف) لابن فضل الله العمري (٧٠٠ ـ ٧٤٩) أن لهم اعتقاداً في تعظيم الخمر ويرون أنها من النور ، ولزمهم من ذلك أن عظموا شجرة العنب التي هي أصل الخمر حتى استعظموا قلعها .

وقد أسهبت في البيان عن هذه الطائفة لأنها موجودة الآن في مقاطعة اللاذقية من ديار الشام . ويبلغ تعدادها بحسب آخر إحصاء ٢٨٩ ألفاً . وفي مدة الانتداب الفرنسي حاول الفرنسيون أن يمثلوا في هذه الطائفة الدور الذي مثلوه في بربر المغرب ، وليس هنا موضع تفصيل ذلك . وقد رأى النصيرية في الشام لأول مرة في تاريخهم أن يغيروا اسم طائفتهم فاختاروا لأنفسهم أو اختار لهم الفرنسيون اسم (العلويين) ، وكما خرج منهم صالح العلي الذي كان له موقف محمود في الثورة على الفرنسيين ، فقد خرج منهم سلمان المرشد الذي ادعى أنه الرب وتجاهر بما كان يستعمل التقية في كتمانه . وأن الزمن كفيل بإيقاظ أذكياء هذه الطائفة إلى أن روح العصر لم تعد تهضم أساطير عفى على أسبابها مر العصور . وصدق شيخ الإسلام لما قال للشيعة الإمامية في ص ٢١ من هذا الكتاب : أن النصيرية والاسماعيلية والباطنية من بابهم دخلوا .

(١) انظر لأبي الخطاب بن أبي زينب ص ٦١٦ ـ ٦١٨ من مقالتنا « من هم العبيديون ولماذا أحرقوا الفسطاط ؟ » في مجلة الأزهر (م ٢٥ ج ٥ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣) .

(٢) ومثله عند النصيرية : الإسم محمد ، والمعنى عليّ ، والشيعة الإمامية عكسوا هذه العقيدة بإنكار الصحيح مما نطق به محمد ﷺ ، واختراع نطق مكذوب على علي وبنيه ، ليجعلوا محمداً ـ ولو في محيطهم على الأقل ـ صامتاً عن كل ما نطق به في الواقع من نص صحيح ، وليجعلوا علياً وبنيه ناطقين ـ ولو في محيطهم على الأقل ـ بكل ما كذبوه عليهم مما يخالف رسالة جدهم سلام الله وصلاته عليه وعليهم إلى يوم الدين .

بن موسى بأرض الكوفة ، وهم يدينون بشهادة الزور لمن وافقهم وذكروا عن
٦٤ البَزِيعيَّة[1] أنهم يقولون : إن جعفر بن محمد هو الله ، وأن كل / مؤمن يوحى
إليه . قال الأشعري : وقد قال قوم بإلهية سلمان الفارسي ، قال[2]: وفي
النساك من الصوفية من يقول بالحلول وأن الباري يحل في الأشخاص ، وأنهم
إذا رأوا مايعجبهم قالوا ما ندري لعل الله حلَّ فيه[3]. ومالوا إلى اطِّراح
الفرائض ، وزعموا أن العبد إذا وصل إلى معبوده سقطت عنه الواجبات .
قال : ومن الغالية من يزعم أن روح القدس هو الله ، كانت في النبي ثم في
عليٍّ ثم في الحسن ــ إلى أن ذكر « المنتظر »[4]. قال[5]: وهؤلاء آلهةٌ عندهم ،

---

(١) أتباع بزيع بن يونس الحائك ، عاصر جعفر الصادق (٨٣ ــ ١٤٨) وكان يحوم دائماً حول بيته ليتعاون مع الغلاة من شيعته ، إلا أنه كان صريحا في مقاصده فاختصه جعفر باللعنة مع من اختصهم بها من شيعته المجاهرين في جهادهم لتغيير دين الإسلام مدعين صحبة جعفر ومحبته وعبادته وعبادة آبائه . وكما كان بزيع يؤله جعفراً فانه كان يدعي الوحي لنفسه وللناس ويقول : إذا جاز الوحي إلى النحل فالوحي إلينا أولى بالجواز ، ولما قتل بزيع قال جعفر الصادق : « الحمد لله ، أما أنه ليس لهؤلاء المغيرية شيء خير من القتل ، لأنهم لا يتولون أبداً » أي لا يقتصرون على ولاية أهل البيت بل يطمعون في حمل الناس باسمهم على الكفر بدين جدهم . والمغيرية هم « وصفاء » المغيرة بن سعيد الذين تقدم التعريف بهم في هامش ص ٩٥ .

(٢) أي أبو الحسن الأشعري في (مقالات الإسلاميين) ١ : ٨٠ بتحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبدالحميد .

(٣) الحلول الصوفي سل آخر من أمراض السل التي بث جراثيمها أعداء الإسلام في جسم الإسلام ، ولولا أن كيان هذا الدين أقوى رسالات الله وأكملها لما صمد لكل هذه المصائب ، وأفدحها التشيع والتصوف الفلسفي . ولذلك قال الإمام الشافعي رضي الله عنه : « ما تصوف رجل في أول النهار وأتى عليه الضحى إلا وهو أحمق » روى ذلك عنه أبو نعيم في (الحلية) وتحدث عن ذلك أبوالفرج بن الجوزي في مقدمة (صفة الصفوة) . والصوفية إذا أوغلت في فلسفة الغيب ولم تقف في الإيمان به عند حدود النصوص الصريحة الصحيحة ضاعت كالدخان في خيالات الأوهام ، وكانت كالحشيش الذي للتعلق به بداية وليس له نهاية .

(٤) المنتظر هو الموهوم الذي زعموا أنه ولد للحسن العسكري وأنه باق إلى الآن لم يمت ولا يموت حتى يرجع الله له أبا بكر وعمر والصحابة فينتقم منهم ويعذبهم ويسحق جميع أنصارهم وأحبابهم ويمحقهم محقا ويقيم للشيعة دولتهم العظمى ثم يموت .

(٥) أي الأشعري في (مقالات الإسلاميين) ١ : ٨٢ .

كل واحد إلٰه على التناسخ . ومنهم صنف يزعمون أن عليّاً هو الله ، ويشتمون النبي ﷺ ، ويقولون : إن علياً وجَّه به ليُبيِّنَ أمرَه فادَّعى الأمرَ لنفسه . ومنهم من يقول : إن الله [حلَّ](١) في خمسة ، في النبي ﷺ وعلي والحسن والحسين وفاطمة رضي الله عنهم أجمعين . ولهم خمسة أضداد : أبو بكر وعمر وعثمان ومعاوية وعمرو . ومنهم السَّبَئِيَّة أصحاب عبدالله بن سبأ ، يزعمون أن علياً لم يمت ، وأنه يرجع إلى الدنيا فيملأ الأرض عدلاً ، وكان السيد الحِمْيَري يقول برجعة الأموات وهو القائل :

إلى يومٍ يَؤُوبُ الناس فيه إلى دُنياهُم قبلَ الحساب

ومنهم من يزعم أن الله وكلَ الأمورَ إلى محمد ﷺ فخلق الدنيا ودبَّرها ، ويزعمون [أن] الأئمة ينسخون الشرائع وتهبط عليهم الملائكة بالوحي . ومنهم من يسلم على السحاب ويقول إذا مرَّت سحابة : إن علياً فيها . وذكر الأشعريُّ أشياء سوى ذلك ، ولم تكن حدثت النصيرية ولا الإسماعيلية بعد(٢). ومن قول النصيرية :

أشهد ألّا إلـه إلّا حيدرةُ الأنزَعُ البطين

/ ولا حجاب عليه إلّا محمدُ الصادقُ الأمين ٦٥

(١) عن مقالات الإسلاميين ١ : ٨٢ .

(٢) أي كانتا لاتزالان في الدعوة السرية ولم تظهرا . وإلا فإن داعية النصيرية محمد بن نصير النميري كان له نشاط في حياة الحسن العسكري . ومثل دوراً في أسبوع وفاته (ربيع الأول ٢٦٠) أشرنا إليه في هامش ص ١٠٣ . ومع ذلك فان الأشعري ذكر النصيرية باسم « النميرية » في ١ : ٨٤ ــ ٨٥ . لكن لم يكن لها يومئذ أتباع كثيرون . وكذلك الإسماعيلية يعتبر المؤسس الأول لها أبوالخطاب ابن أبي زينب من أصحاب جعفر الصادق . وهو الشيطان الذي أفسد عليه ابنه إسماعيل ، ثم استولى ميمون القداح وابنه على حفيده محمد بن إسماعيل بن جعفر ، حتى إذا كان زمن سعيد بن أحمد بن حسن بن محمد بن عبدالله بن ميمون القداح انتحل سعيد اسماً جديداً له هو (عبيد الله المهدي) وادعى أنه من سلاسة إسماعيل ، مع أنه ابن أحد أحفاده بالتبني الروحي ، وهم يقبلون التبني الروحي لمن يتشرب إلحادهم ويتطوع لنشره ويستميت في ذلك فيعتبرونه ابنا لهم (انظر مجلة الأزهر م ٢٥ ج ٥ ص ٦١٦) وكان تأسيس دولتهم في شمال افريقية في القرن الرابع . أما قبل ذلك فكانت الدعوة إلى إلحادهم سرية في العراق والشام واليمن وشمال إفريقية فلم يؤرخ لها المؤلفون القدماء في الفرق والنحل كالأشعري .

ولا طـريـق إلـيـه إلاّ سَلْمـانُ ذو القوَّة المتـين[1]

ويقولون إن رمضان أسماء ثلاثين رجلاً . وهذه المصائب أبو جادها الرفض[2] .

وأمامانقلتَ[3] فلا يعرف عن إمام معروف بالسنَّة ولا من الفقهاء ولا حفَّاظ الحديث ولا مشايخ الطرق ، فما علمنا من قال فيهم بالجسم والطول والعمق . واتفقوا على أن الله لايُرى في الدنيا بل في الآخرة ، كما ثبت في الصحاح قال النبي ﷺ:« واعلموا أن أحداً منكم لن يرى ربَّه حتى يموت ». ومن أراد أن ينقل مقالة [عن طائفة][4] فليسمِّ القائل ، وإلا فكل أحد يمكنه الكذب .

وأما لفظ « الحشوية » فليس فيه مايدل على شخص معين ، فلا يُدرَى من هم هؤلاء وإن أردتَ بالحشوية أهل الحديث فاعتقادهم هو السنَّة المحضة وماثبت نقله ، وما فيهم من يعتقد ــ وله الحمد ــ ما قلتَ[5]، فبان كذبك في هذا وغيره[6].

وأما لفظ « المشبهة » فلا ريب أن أهل السنَّة متفقون على تنزيه الله عن مماثلة الخلق فالمشبّهة هم الذين يمثلون صفاته بصفات خلقه ، وأهل السنة يصفون الله بما وَصف به نفسَه أو رسولُه من غير تحريف ولاتعطيل ، ولا تكييف

---

(١) أنشد هذه الأبيات لنفسه أحد أكابر رؤسائهم في شهور سنة ٧٠٠ كما ذكر ذلك الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد بن مري في الاستفتاء عن النصيرية الذي رفعه إلى شيخ الإسلام ابن تيمية ونشرت فتواه في مجموعة رسائله التسع المطبوعة في القاهرة سنة ١٣٢٣ (ص ٩٤ ــ ١٠٢) وتحرف فيها اسم سلمان فطبع خطأ برسم « سليمان » .

(٢) أبو جادها : أي ألفباؤها وبدايتها .

(٣) الخطاب للرافضي المردود عليه وهو ابن مطهر الحلي .

(٤) في المختصر « عنى » والتصحيح من الأصل ١ : ٢٤٠ .

(٥) انظر للحشوية هامش ص١٠٠.

(٦) في هذا الموضع من المختصر بضع كلمات محرفة ليس لها مقابل في أصل الكتاب .

ولا تمثيل . بل إثبات بلا تمثيل ، وتنزيه بلا تعطيل . قال الله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ (الشورى ١١) . يردُّ على الممثِّلة ﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ يردُّ على المعطِّلة . وينزِّهون الله عن صفات النقص مطلقاً كالنوم والسِّنَة والنسيان والعجز والجهل ونحو ذلك . ويصفونه بصفات الكمال الواردة في الكتاب والسنّة . ولكن نُفاةَ الصفات يسمون كلَّ من أثبت صفةً مشبِّهاً ، حتى إن الباطنية يقولون : من سمَّى الله بأسمائه الحسنى فهو مشبِّه ، ويقولون : من قال « حيٌّ » ، « عليم » فقد شبَّهه بالأحياء العالمين ، ومن وصفه بأنه « سميع
بصير » / فقد شبَّهه بالآدميّ ، وإذا قال هو « رءوف رحيم » فقد شبَّهه بالنبي ٦٦
ﷺ حتى قالوا : لا نقول هو « موجود » حتى لا نشبِّهه بسائر « الموجودات » لاشتراكها في مسمى « الوجود ». وقالوا : لا نقول « معدوم » ولا « حي » ولا « ميت ». فقيل لهم : فقد شبَّهوه بالممتنع ، بل جعلوه في نفسه ممتنعاً ، فإنه كما يمتنع اجتماع النقيضين يمتنع ارتفاعهما ، فرجع « الواجب الوجود » إلى أنه « ممتنع الوجود » . ويقال للذين يقولون « لانقول هذا ولا هذا »: عدمُ قولكم لا يبطل الحقائق في أنفسها [بل هذا نوع][(1)] من السَّفسَطة[(2)]، ومن قال « لا موجود ولا معدوم » فقد جزم بعد الجزم ، فالسفسطة أنواع ثلاثة : نفى الحقائق ، أو الوقف فيها ، أو جعلها تابعة لظنون الناس . وقد قيل بنوع رابع ، وهو القول بأن العالم في سَيَلان فلا يثبت .

[وأصل ضلال هؤلاء أن][(3)] لفظَ التشبيه فيه إجمال ، فما من شيئين إلا وبينهما قَدْر مشترك يتفق فيه الشيئان في الذهن ولا يجب تماثُلهما فيه ، بل الغالب تفاضل الأشياء في ذلك القدْر المشترك ، فإذا قيل في المخلوقات حيٌّ وحيٌّ ،

---

(١) سقط من المختصر ، وأكمل من الأصل ١ :٢٤٣ .
(٢) تقدم في هامش ص ٨٦ إلماع إلى معنى السفسطة .
(٣) من الأصل ١ : ٢٤٢ . وكان في المختصر « فيقول » .

وعليم وعليم ، لم يلزم تماثلهما في الحياة والعلم ، ولا أن يكون نفسُ حياة هذا وعلمه حياةَ الآخر وعلمه ، ولا أن يكونا مشتركين في موجود في الخارج عن الذهن . وكان جهمٌ لا يسمِّي الله باسم يتسمَّى به الخلق إلا بالقادر والخالق ، لأنه كان جبرياً يرى أن العبد لا قدرة له . وربما قالوا « ليس بشيء كالأشياء » فقصدوا أن حقيقة التشبيه منتفية عنه .

[وتحقيق هذا الموضع بالكلام في معنى التشبيه والتمثيل](1) : و« التمثيل » قد نطق الكتابُ بنفيه في غير موضع كقوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ (الشوري ١١) ، ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ (مريم ٦٥) ، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (الإخلاص ٤) ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ (البقرة ٢٢) ، ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ (النحل ٧٤) . وأما « الجسم » و« الجوهر » و« التحيُّز » و« الجهة » فلا نطقَ بها كتابٌ ولا سنَّة نفياً ولا إثباتاً ولا الصحابة والتابعون . فأول من تكلم بذلك نفياً وإثباتاً الجهمية والمعتزلة ومجسِّمةُ الرافضة والمبتدعة . فالنفاةُ نفوا هذه الأسماء وأدخلوا في النفي ماأثبته الله ورسوله من صفاته كعلمه وقدرته ومشيئته ومحبته ورضاه وغضبه وعلوِّه وقالوا : إنه
٦٧ لا يُرَى ، ولا يتكلم بالقرآن / ولا غيره . والمُثْبِتَةُ أدخلوا في ذلك مانفاه الله ورسوله حتى أثبتوا رؤيته في الدنيا بالأبصار وأنه يصافح ويعانق وينزل عشية عَرَفة على جمل ، وقال بعضهم إنه يندم ويبكي ويحزن ، وذلك وصف للربّ بصفات يختصُّ بها الآدميون ، فكلُّ مااختص به المخلوق فهو صفة نقص ــ تعالى الله عن النقص ــ أحدٌ صَمَد ، فالأحد يتضمن نفي المِثْل ، والصَّمَد يتضمن جميع صفات الكمال . فالجسم في اللغة : الجسد كما ذكره الأصمعيُّ وأبو زيد وغيرهما ، وهو البدن . قال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ﴾ (المنافقون ٤) ، وقال :﴿ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ ﴾

---

(١) من الأصل ١ : ٢٤٢ .

(البقرة ٢٤٧) ، وقال : ﴿ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ﴾ (الأعراف ١٤٨) . وقد يُراد به الكثافة ، تقول : هذا أجسمُ من هذا . ثم صار « الجسم » في اصطلاح أهل الكلام أعمَّ من ذلك ، فسموا الهواء جسماً ، وإن كانت العرب لا تسمى ذلك جسماً . ثم بينهم نزاع فيما يسمى جسماً : وهو مركب من جواهر منفردة متناهية كما يقوله أكثر القائلين بالجوهر الفرد ، وإما متناهية كما يقوله النظَّام ، والتزم « الطفرة » المعروفة به[1]، أو هومركب من مادة وصورة كقول بعض المتفلسفة ، أو ليس مركباً لا من هذا ولا من هذا كما يقوله الهشامية والكلّابية والنجارية والضرارية وكثير من الكرَّامية ، وكثير من الكتب ليس فيها هذا القول الثالث . والصواب [أنه ليس مركباً من هذا ولا من هذا . وينبني على هذا أن ما][2] يحدثه الله من الحيوان والنبات والمعادن فهي أعيان مخلوقة على قول نفاة الجوهر الفرد ، فأما على قول من يثبته فإنما يحدث أعراضاً وصفاتٍ ، وإلا فالجواهر باقية [ولكن] اختلف تركيبها . ويقولون : لاتستحيل حقيقةٌ إلى حقيقة أخرى ، ولا تنقلب الأجناس ، بل الجواهر يغير الله تركيبها وهي باقية . والأكثرون يقولون باستحالة بعض الأجسام إلى بعض وانقلاب جنس إلى جنس كما تنقلب النطفة إلى علقة والعلقة إلى مضغة ثم إلى عظام ، وهذا قول الفقهاء والأطباء ، فالنُّظّار كلهم متفقون ــ فيما أعلم ــ على أن الجسم يُشار إليه وإن اختلفوا في كونه مركباً من الأجزاء المنفردة أو / من ٦٨
المادَّة والصورة ، أو لا من هذا ولا من هذا . وقد تنازع العقلاء أيضاً : هل يمكن وجود موجود قائم بنفسه لا يشار إليه ولا يمكن أن يُرى ، على ثلاثة أقوال : فقيل: لا يمكن ذلك بل هو ممتنع ، وقيل: هو ممتنع في المحدثات [الممكنة] التي تقبل الوجود والعدم ، وقيل: بل ذلك ممكن في الممكن

(١) وتقدمت الإشارة إليها ص ٥٢ .
(٢) في عبارة المختصر تصرف رأينا من الصواب العدول عنه إلى عبارة شيخ الإسلام بنصها في الأصل ١ : ٢٤٣ .

والواجب ، وهذا قول بعض الفلاسفة ، ما علمتُ قاله أحد من أهل الملل[1] . ومثبتوا ذلك يسمونها « المجردات والمفارقات » . وأكثر العقلاء يقولون : وجود هذه في الأذهان لا في الأعيان ، وإنما يثبت ذلك من وجود نفس الإنسان التي تفارق بدنه . أما الملائكة فالمتفلسفة يقولون : هي العقول والنفوس المجردات ، وهي الجواهر العقلية ، وأما المسلمون وغيرهم من أهل الملل فيثبتون الملائكة وأنهم مخلوقون من نور ، كما صحَّ عن النبي ﷺ [في الحديث] و[هم] كما قال تعالى : ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًاۗ سُبْحَٰنَهُۥۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ (الأنبياء ٢٦) ، وقد ذكر الملائكة في غير موضع ، وهؤلاء[2] يقولون : إن جبريل هو العقل الفعال ، أو هو مايتخيل في نفس النبي من الصور الخيالية وكلام الله كما يوجد في نفس النائم ، ومن عرف ماجاء به الرسول علم ضلال هؤلاء وأنهم أبعد عن الإيمان من المشركين .

فإذا عُرف تنازُع النظّام في حقيقة « الجسم » فلا ريب أن الله سبحانه ليس مركباً من الأجزاء المنفردة ، ولا من المادة والصورة ، ولا يقبل الانقسام ولا التفريق ولا الانفصال ، ولا كان مفرقاً فاجتمع ، بل هو أحد صمد . والمعاني المعقولة من التركيب كلها منتفية عن الله تعالى ، لكن المتفلسفة ومن وافقهم يزيدون على ذلك ويقولون : إذا كان موصوفاً بالصفات كان مركباً ، وإذا كانت له حقيقة ليست هي مجرد الوجود[3] كان مركباً ، فقال لهم المسلمون المثبتون للصفات : النزاع ليس في لفظ « المركَّب » فإن هذا اللفظ يقتضي أن غيره ركبه ، ولا يقول عاقل إن الله مركب لهذا الاعتبار . أما كونه ذاتاً مستلزمة
٦٩ لصفات الكمال من العلم والقدرة والحياة / فهذا لا يسمى مركباً فيما نعلم ،

(١) كذا في المختصر . وعبارة الأصل (١ :٢٤٣) : « وهذا قول بعض الفلاسفة ومن وافقهم من أهل الملل » .
(٢) أي المتفلسفة .
(٣) كذا بالأصل ١ : ٢٤٤ . والذي في المختصر « حقيقة ليس بمجرد الوجود » .

ولا عُرف ذلك في اللغة ، وإنما المركب ماكانت أجزاؤه متفرّقة فجمع جمعَ امتزاج أو غيرَ جمع امتزاج ، كتركيب الأطعمة والأشربة والأدوية والأبنية واللباس والحلية . ثم إن جميع العقلاء مضطرون إلى إثبات معاني متعددة لله : [فالمعتزلي يسلم][1] أنه حي ، عالم ، قادر ، فكونه حياً غير كونه قادراً . والفلسفي يقول : إنه عاقل ومعقول وعقل ، ولذيذ ومتلذذ ولذة . وقال الطوسي[2] في شرح الإشارات: « العلم هو المعلوم » ومعلوم فساد هذا بصريح العقل وبمجرد تصوُّره التام ، وليس فرارهم إلا من معنى التركيب ، وليس لهم قط حجة على نفي مسمى التركيب بجميع هذه المعاني ، بل عمدتهم أن المركب يفتقر إلى أجزائه ، وأجزاؤه غيره ، والمفتقر إلى غيره لا يكون واجباً بنفسه بل يكون معلولاً ، وهذه الحجة جميع ألفاظها معلولة . فلفظ « الواجب » بنفسه يراد به الذي لا فاعل له ولا له علة فاعلة ، ويراد به الذي لا يحتاج إلى شيء مباين له ، ويراد به القائم بنفسه الذي لا يحتاج إلى مباين له . فعلى الأول والثاني فالصفات واجبة الوجود ، وعلى الثالث فالذات الموصوفة هي الواجبة ، والصفة وحدها لايقال إنها واجبة الوجود ولاتنفكّ عن الذات . فقولهم «إذا كان له ذات وصفات كان مركباً ، والمركب مفتقر إلى أجزائه ، وأجزاؤه غيره » فلفظ « الغير » مجمل يراد به المباين ، فالغَيران : ماجاز مفارقة أحدهما الآخر بزمان [أو مكان][3] أو وجود ، ويراد بالغيرين ماليس أحدهما الآخر ، أو ماجاز العلم بأحدهما مع الجهل بالآخر . وهذا اصطلاح أكثر المعتزلة وغيرهم . وأما السَّلَف ــ كالإمام أحمد وغيره ــ فلفظ « الغير » عندهم يراد به هذا ويراد به هذا . ولهذا لم يطلقوا القول بأن عِلمَ [الله][3] غيرُه ، ولا أنه ليس بغيره ، فلا

---

(١) عن الأصل ٢ : ٢٤٥ .

(٢) هو النصير الطوسي الذي تقدم التعريف به في هامش ص ٢٢ وكلمته هذه ساقطة من الأصل ، والكلام في هذا الموضع من الأصل غير منسجم وقد نبه على ذلك الواقفون على طبع منهاج السنة .

(٣) عن الأصل ١ : ٢٤٥

٧٠ يقولون : هو هو ولا هو غيره ؛ لأن الجهمية يقولون : ماسوى الله / مخلوق ، وكلامه سواه فيكون مخلوقاً،وقد ثبت في السنة جواز الحلف بالصفات كعزَّته وعظمته ، مع قول النبي ﷺ « من حلفَ بغير الله فقد أشرك » فعلم أن الصفات لا تدخل في مسمَّى الغير عند الإطلاق . وإذا أريد بالغير أنه ليس هو إياه ، فلا ريب أن العلم غير العالم ، والكلام غير المتكلم ، ويراد بالافتقار التلازم بمعنى أنه لا يوجد أحدهما إلا مع الآخر وإن لم يكن أحدهما [مؤثراً](١) في الآخر مثل الأُبُوَّة والبنوة .

والمركب قد عُرف مافيه من الاشتراك ، فإذا قيل : لو كان عالماً لكان مركباً من ذات وعلم ، فليس المراد به أن الذات والعلم كانا مفترقين فاجتمعا وتركَّبا ، ولا أنه يجوز مفارقة أحدهما الآخر . بل المراد أنه إذا كان عالماً فهناك ذاتٌ وعلمٌ قائم بها .

وقوله:« والمركب مفتقر إلى أجزائه » فمعلوم أن افتقار المجموع إلى أبعاضه ليس بمعنى أن أبعاضه فعلته ، أو وجدت دونه ، أو أثرت فيه . بل بمعنى أنه لا يوجد إلا بوجود المجموع فإذا قيل « الشيء مفتقر إلى نفسه » بهذا المعنى لم يكن هذا ممتنعاً ، بل هذا هو الحق ، فإن نفس الواجب لا يستغني عن نفسه ، وإذا قيل « هو واجب بنفسه » فليس المراد أن نفسه أبدعت وجوبه ، بل المراد أن نفسه موجودة بنفسها لم تفتقر إلى غير ، وإذا قيل العشرة مفتقرة إلى العشرة لم يكن في هذا افتقار لها إلى غيرها . وإذا قيل هي مفتقرة إلى الواحد الذي هو جزؤها لم يكن افتقارها إلى بعضها بأعظم من افتقارها إلى المجموع الذي هو هي ، فكون المبدع مستلزماً لصفاته فهذا لم يَنفِ حجةً أصلاً ، ولا هذا التلازم ينبغي أن يسمى فقراً .

---

(١) عن الأصل ١ : ٢٤٦ . والذي في المختصر « متواتراً » .

وأيضاً فتسمية الصفات القائمة بالموصوف « جزءاً » ليس هو من اللغة
المعروفة ، إنما ذا اصطلاح لهم ، ولو تنزَّلنا وسميناه باصطلاحهم لم يكن فيه
محذور ، فلا عبرة بتهويل الفلاسفة وأتباعهم . فالذين نفوا علمه بالأشياء
قالوا : لئلا يلزم التكثير . والذين نفوا علمه بالجزئيات قالوا : لئلا يلزم
٧١ التغير . / فيهوِّلون بلفظ « التكثير » و« التغير » وهما لفظان مجملان منكران
يوهمان أنه يتكثر الآلهة و [أن] الرب يتغير كما يتغير الإنسان وكما تتغير الشمس
إذا اصفرَّ لونها ، ولا يدري السامع أنه ــ عندهم ــ إذا أحدث مالم يكن
[محدَثا] سموه تغيرا ، وإذا سمع دعاء عباده سموه تغيرا ، وإذا رأى ماخَلَقه
سموه تغيرا ، وإذا كلم موسى سموه تغيرا ، وإذا رضي عن الطائع سموه
تغيراً ، ثم إنهم ينفون ذلك بغير دليل أصلاً كما اعترف به غير واحد ، والأدلة
الشرعية والعقلية توجب ثبوت ذلك . فدعوى المدَّعي على اللغة أن « مايشار
إليه جسم مركب » غير صحيح . وجمهور المسلمين القائلين « ليس بجسم »
يقولون : من قال إنه جسم وأراد بذلك أنه موجود أو قائم بنفسه ونحو ذلك ،
أو قال إنه جوهر وأراد بذلك أنه قائم بنفسه فهو مخطيء في اللفظ لا المعنى ، أما
إذا قال أنه مركب من جواهر منفردة ففي كفره تردُّد . ثم القائلون بأن الجسم
مركب من جواهر قد تنازعوا في مسماه فقيل الجوهر الواحد بشرط انضمام غيره
إليه يكون جسماً كقول ابن الباقِلاني وأبي يَعْلَىٰ وغيرهما ، وقيل بل الجوهران
فصاعدا ، وقيل بل أربعة فصاعدا ، وقيل بل ستة فصاعدا ، وقيل بل ثمانية
فصاعدا ، وقيل ستة عشر ، وقيل بل اثنان وثلاثون(١) . فقد تبين أن في هذا
اللفظ من المنازعات اللغوية والاصطلاحية والعقلية والشرعية ما يبين أن
الواجب الاعتصام بالكتابَ والسنة ، قال الله تعالى : ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟
بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ (آل عمران ١٠٣) ، وقال تعالى : ﴿ٱتَّبِعُوا۟

(١) وقد ذكر عامة هذه الأقوال أبو الحسن الأشعري في (مقالات الإسلاميين) .

مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ (الأعراف ٣) ، وقال تعالى : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيۡتَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودٗا﴾ (النساء ٦١) . قال ابن عباس : تكفّل الله لمن قرأ القرآن وعمل به
٧٢ أن/ لا يضلَّ في الدنيا ولا يشقى في الآخرة، ثم قرأ: ﴿وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا﴾ (طه ١٢٤) الآيات . فما أثبته الله ورسوله أثبتناه ، وما نفاهُ الله ورسوله نفيناه . فالنصوص نعتصم بها في الإثبات والنفي لفظاً ومعنى أما ألفاظٌ تنازع فيها من ابتدعها ــ كالجسم والجوهر والتحيز والجهة والتركيب والتعين ــ فلا تطلق نفياً ولا إثباتاً حتى ينظر في مقصود قائلها ، فإن أراد بالنفي أو الإثبات معنى صحيحاً موافقاً للنصوص صُوِّبَ المعنى الذي قصده بلفظه وزُجر عن اللفظ المبتدع المجمل . إلا عند الحاجة في محاورة الخصم مع قرائن تبين المراد بها مثل أن يكون الخطاب[١] مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها ، وأما أن يراد بها معنى باطل فهذا ضلال ، وإن أريدَ بها حق وباطل عُرِّفَ الخصم وفُسِّرَ له هذا من هذا . وإن اتفق شخصان على معنى وتنازعا في دلائله ، فأقربُهما إلى الصواب من وافق اللغة المنقولة[٢].

وأما « المتحيز » ففي اللغة : ماتحيز إلى غيره ، كقوله تعالى : ﴿ أَوۡ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٖ﴾ (الأنفال ١٦) ، وهذا لابدَّ أن يحيط به حَيِّزٌ[٣] وجودي ، فالباري تعالى لا يحيط به شيء من مخلوقاته فلا يكون متحيزاً في اللغة . وأما أهل الكلام فاصطلاحهم في المتحيز أعم من هذا ، يجعلون كل جسم متحيزاً ، والجسم عندهم مايشار إليه فتكون السماوات والأرض ومافيهما متحيزاً على اصطلاحهم لافي اللغة . ويريدون بالحيز أمراً معدوماً والمكان أمراً موجوداً يخالف الحيز

(١) في المختصر « الخاط » والتصحيح من الأصل ١ : ٢٤٩ .
(٢) كذا في المختصر . وفي الأصل ١ : ٢٤٩ « اللغة المعروفة » .
(٣) في المختصر « خبر » والتصحيح من الأصل ١ : ٢٤٩ .

العدمي ، فمجموع الأجسام ليست في شيء موجود فليست في مكان،والفخر الرازي يجعل الحيز تارة موجوداً وتارة معدوماً ، وقد علم بالعقل والنقل أن الله بائنٌ من خلقه لأنه كان قبل خلق السماوات والأرض ، فلما خلقها إما أن يكون قد دخل فيها أو دخلت فيه ، وكلاهما ممتنع ، فتعين أنه بائنٌ عنها ، والنُّفاة
٧٣ يدَّعون أنه [ليس مباينا][1] لخلقه ولا مداخلاً / له ، وهذا ممتنع في العقول ، لكن يدَّعون أن القول بامتناع ذلك هو من حكم الوهم لا من حكم العقل . ثم إنهم تناقضوا فقالوا : لو كان فوق العرش لكان جسماً ، لأنه لابد أن يتميز مما يلي هذا الجانب . فقيل لهم : معلوم بضرورة العقل أن إثبات موجود فوق العالم ليس بجسم أقرب إلى العقل من إثبات قائم بنفسه ليس بمباين للعالم ولا بمداخل له .

وكذلك لفظ « الجهة » يراد به أمر موجود كالفَلَك الأعلىٰ ، ويراد به أمر عَدَمي كما وراء العالم ، فإذا أريد به الثاني أمكن أن يقال كل جسم في جهة ، وإذا أريد الأول امتنع أن يكون كل جسم في جسم آخرَ ، فمن قال الباري في جهة وأراد بها أمراً موجوداً فكل ماسواه مخلوق له [في جهة بهذا التفسير][2] فهذا مخطيء ، وإن أراد بالجهة أمراً عدمياً ــ وهو مافوق العالم ــ وقال إن الله فوق العالم فقد أصاب [وليس فوق العالم موجود غيره ، فلا يكون سبحانه في شيء من الموجودات][3] .

وقد تنازع المتكلمون في الأسماء التي تَسمَّى الله بها وتسمى بها عباده ــ كالموجود والحيّ والعليم والقدير ــ فقال بعضهم هي مقولة بالاشتراك اللفظي حذراً من إثبات قدر مشترك بينهما ، لأنهما إذا اشتركا في مسمى « الوجود » لزم

---

(١) في المختصر « لامباينا » ولا يستقيم في العربية .
(٢) الزيادة من الأصل ١ : ٢٥٠ .
(٣) الزيادة عن الأصل ١ : ٢٥٠ .

أن يمتاز الواجب عن[1] الممكن بشيء آخر فيكون مركباً وهذا قول بعض المتأخرين كالشهرستاني والرازي في أحد قوليهما وكالآمدي مع توقفه أحياناً ، ونقل ذلك عن الأشعري وأبي الحسين البصري وهو غلط عليهما ، وإنما ذكروا ذلك عنهما لأنهما لا يقولان بالأحوال ، ويقولان : وجود الشيء عين حقيقته ، فظنوا أن من قال ذلك يلزمه أن يقول إن لفظ « الموجود » يقال بالاشتراك اللفظي عليهما ، لأنه لو كان متواطئاً لكان بينهما قدر مشترك فيمتاز أحدهما عن الآخر بخصوص حقيقته ، والمشترك ليس هو المميز فلا يكون الوجود المشترك هو الحقيقة المميزة . والرازي والآمدي ونحوهما ظنوا أنه ليس في المسألة إلا هذا القول وقول من يقول بأن اللفظ متواطىء ويقول وجوده زائد على حقيقته ، كما
٧٤ هو قول أبي هاشم[2] وأتباعه من المعتزلة والشيعة / أو قول ابن سينا بأنه متواطىء ، مع أنه الوجود المفيد لسلب الأمور الثبوتية . وذهب بعض الباطنية و[غلاة][3] الجهمية إلى أن هذه الأسماء حقيقة في العبد مجاز في الرب . قالوا هذا في « الحي » ونحوه . وذهب أبو العباس الناشيء إلى ضد ذلك ، وزعم ابن حزم أن أسماء الله لا تدل على المعاني فلا يدل « عليم » على علم ، ولا « قدير » على قدرة ، بل هي أعلام محضة ، وكل هذا غلوّ في [نفي][4] التشبيه لزم منه نفى صفات الرب وظنوا أن ثبوت الكليات المشتركة ى[5] في الخارج . كما غلط الرازي فظن أنه إذا كان هذا موجوداً وهذا موجوداً والوجود شامل لهما كان بينهما موجود مشترك كلي في الخارج ، فلابد من مميز يميز هذا عن

(١) كذا في الأصل ١ : ٢٥١ وفي المختصر « على » .

(٢) هو الجبائي الذي تقدم ذكره في ص٥٢ . وهذه الفقرة من المختصر ساقطة من الأصل ١ : ٢٥١ .

(٣) عن الأصل ١ : ٢٥١ .

(٤) عن الأصل ١ : ٢٥٢ .

(٥) هذه الكلمة أبهمت علينا . وعبارة الأصل (١ : ٢٥٢) : وأصل غلط هؤلاء شيئان : إما نفي الصفات والغلو في نفي التشبيه ، وإما ظن ثبوت الكليات المشتركة في الخارج .

هذا ، والمميز إنما هو الحقيقة فيجب أن يكون هناك وجود مشترك وحقيقة مميزة . ثم إن هؤلاء يتناقضون فيجعلون الوجود ينقسم إلى واجب وممكن كما تنقسم سائر الأسماء العامة الكلية ، لا كما تنقسم الألفاظ المشتركة ، كلفظ « سُهَيل » المقول على الكوكب وعلى ابن عمرو ، إذ لا يقال فيها[1] تنقسم إلى كذا وكذا ، لكن يقال : إن هذا اللفظ يطلق على هذا ، وهذا على هذا . وهذا أمر لغوي لا تقسيم عقلي . وهناك تقسيم عقلي ، تقسيم المعنى الذي هو مدلول اللفظ العام . وظن بعض الناس أنه يخلص من هذا بأن جعل لفظ الوجود مشكّكاً لكون الوجود الواجب أكمل ــ كما يقال في لفظ السواد والبياض المقول على سواد القار وسواد الحدَقة ، وبياض الثلج وبياض العاج ــ ولاريب أن المعاني الكلية قد تكون متفاضلة في مواردها ، وتخصيص هذا القسم بلفظ المشكك أمرٌ اصطلاحي ، ولهذا كان من الناس من قال : هو نوع من المتواطىء ، لأن واضع اللغة لم يضع اللفظ بإزاءِ التفاوت الحاصل لأحدهما بل بإزاء القدر المشترك ، وبالجملة فالنزاع في هذا لفظي ، فالمتواطئة / العامة ٧٥
تتناول المشككة ، فأما المتواطئة التي تتساوى معانيها فهي قسيم المشككة ، فالجمهور على أن هذه الأسماء عامة كلية سواء سميت متواطئة ومشككة ، ليست ألفاظاً مشتركة اشتراكاً لفظياً فقط ، وهذا مذهب أهل السنة والمعتزلة والأشعرية والكرامية (ولقد طوَّل شيخنا ابن تيمية هنا وماأبقى ممكناً ، إلى أن قال)[2] :

[[3] وإذا تبين هذا فقول هذا المصنف وأشباهه « قول المشبهة » إن أراد

---

(١) أي في هذه الألفاظ المشتركة .

(٢) الحافظ الذهبي راعى في اختصار كلام شيخ الإسلام حاجة زمانه ، وقد طوى من كلامه مابين أواخر ص ٢٥٢ وأواخر ص ٢٥٦ من الجزء الأول من الأصل ، لكنه ترك فقرات رأينا إثباتها من حاجة زماننا فآثرنا نقلها بين هاتين العلامتين [ ] كعادتنا في هذا الكتاب مراعاة لحق الأمانة وليبقى مختصر الحافظ الذهبي متميزاً على أكمل الوجوه إن شاء الله .

(٣) عن الأصل ١ : ٢٥٥ .

بالمشبّهة من أثبت من الأسماء مايسمى به الرب والعبد فطائفته وجميع الناس مشبهة ، وإن أراد به من جعل صفات الرب مثل صفات العبد فهؤلاء مبطلون ضالون ، وهم فيهم[1] أكثر منهم في غيرهم . . . وأنت تتكلم بألفاظ لاتفهم معانيها[2] ولا موارد استعمالها ، وإنما تقوم بنفسك صورة تبنى عليها ، وكأنك ـ والله أعلم ـ عنيت بالحشوية المشبِّهةَ من ببغداد والعراق من الحنبلية . . دون غيرهم ، وهذا من جهلك ، فإنه ليس للحنبلية قول انفردوا به عن غيرهم من أهل السنة والجماعة ، بل كل مايقولونه قد قاله غيرهم من طوائف أهل السنة . . ومذهب أهل السنة والجماعة مذهب قديم معروف ، قبل أن يخلق الله أبا حنيفة ومالكاً والشافعيَّ وأحمد ، فإنه مذهب الصحابة الذي تلقوه عن نبيهم ، ومن خالف ذلك كان مبتدعاً عند أهل السنة والجماعة ، فإنهم متفقون على أن إجماع الصحابة حجة ، ومتنازعون في إجماع من بعدهم ، وأحمد بن حنبل إن كان قد اشتهر بإمامة السنَّة والصبر في المحنة فليس ذلك لأنه انفرد بقول أو ابتدع قولاً ، بل لأن السنَّة التي كانت موجودة معروفة قبله علمها ودعا إليها وصبر على ماامتُحِنَ به ليفارقها ، وكان الأئمة قبلُ قد ماتوا قبل المحنة ، فلما وقعت محنة الجهمية نُفاة الصفات في أوائل المائة الثالثة على عهد المأمون وأخيه المعتصم ثم الواثق ودعوا الناسَ إلى التجهم وإبطال صفات الله ـ وهو المذهب الذي ذهب إليه متأخرو الرافضة ـ وكانوا قد أدخلوا معهم من أدخلوه من ولاة الأمر ، فلم يوافقهم أهل السنة والجماعة حتى هدَّدوا بعضهم بالقتل ، وقيَّدوا بعضهم وعاقبوهم بالرهبة والرغبة ، وثبت أحمد بن حنبل على ذلك الأمر حتى حبسوه مدة ثم طلبوا أصحابهم لمناظرته فانقطعوا معه في المناظرة يوماً بعد يوم ، ولما لم يأتوا بما يوجب موافقته لهم ، وبيَّنَ خطأهم فيما ذكروا من الأدلة ،

---

(١) أي في الرافضة

(٢) عن الأصل ١ : ٢٥٦ .

وكانوا قد طلبوا أئمة الكلام من أهل البصرة وغيرهم ، مثل أبي عيسى محمد بن عيسى برغوث صاحب حسين النجار وأمثاله ، ولم تكن المناظرة مع المعتزلة فقط ، بل كانت مع جنس الجهمية من المعتزلة والنجارية والضرارية وأنواع المرجئة][1] فكل معتزلي جهميٌّ وليس كل جهمي معتزلياً ، لكن جهم أشدُّ تعطيلاً لأنه ينفي الأسماء والصفات ، والمعتزلة تنفي الصفات . وبِشْر المريسي كان من كبار الجهمية وكان مرجئاً ، لم يكن معتزلياً ، وبسبب محنة الإمام أحمد كثر الكلام والتدقيق والبحث في هذه الأشياء ، ورفع الله قدر الإمام أحمد وأتباعه ، ولكن الرافضي أخذ ينكت على كل طائفة بما ظن أنه يخرجها به من الأصول والفروع ، وظن أن طائفته هي السليمة من القدح ، [وقد اتفق عقلاء المسلمين على أنه ليس في طوائف أهل القبلة أكثر جهلاً وضلالاً وكذباً وبدعاً وأقرب إلى كل شرّ وأبعد من كل خير من طائفته . ولهذا لما صنف الأشعري كتابه في (المقالات) ذكر أوَّلاً مقالتهم وختم بمقالة أهل السنة والحديث ، وذكر أنه بكل ماذكر من أقوال أهل السنة والحديث يقول وإليه يذهب][2] .

فتسميته لأهل الآثار والإثبات « مشبّهة »[3] كتسميتهم لمن أثبت خلافة الثلاثة « ناصِبِياً » ، بناء على اعتقادهم أنه لا ولايـةَ لعليّ إلا بالبراءة من

---

(١) من هنا أول ما أثبته الذهبي في مختصره بعد الذي طواه ، وهو في أواخر ص ٢٥٦ ج ١ من الأصل .

(٢) عن الأصل ١ : ٢٥٧ . وقد اختصره الذهبي بقوله: «أنى ذلك وهم بيت الجهل والضلال والكذب والبعد عن الإنصاف» .

(٣) أهل الآثار : هم المتمسكون بالمأثور عن خاتم رسل الله من صحيح السنة ، لأنه ﷺ هو معلم الناس الخير ، وهو المبعوث من ربه بالهدى ودين الحق ، وأهل الإثبات هم الذين يثبتون ما أثبته الله ورسوله من أمر الغيب ، ومنه صفات الله عز وجل ، فيؤمنون بذلك كما ورد ، مقرونا بأن الله ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ، فلا يؤولون ولا يغيرون ولا يبدلون ، لأنه ليس في خلق الله من هو أعلم من الله ورسوله بأمر الغيب .

الثلاثة[1] ، وإنما النصب هو بغض أهل البيت ومعاداتهم[2] . والتشبيه هو جعل صفات الربّ مثل صفات العبد ، ومن أراد أن يمدح أو يذم فعليه أن يبين دخول الممدوح والمذموم في تلك الأسماء التي علّق الله ورسوله بها المدح والذم ، أما إذا كان الاسم ليس له أصل في الشرع ، ودخول الداخل فيه مما ينازع فيه المدخل بطلت كل من المقدمتين .

والكتاب والسنَّة ليس فيهما لفظة « ناصِبة » ولا « مشبّهة » ولا « حَشْوِية » بل ولا فيهما لفظ « رافضي » ، فنحن إذا قلنا « رافضة » نذكره للتعريف ، لدخول أنواع مذمومة بالنص فيه ، فبقي عَلماً على هؤلاءِ الجهلة الذين عدموا الصدق والتوفيق .

٧٦ / وقولك « داود الطائي » فجهلٌ ، وإنما هو الجواربي[3] ، فقد قال الأشعري : وقال داود الجواربي ومقاتل بن سليمان أن الله جسم وأنه جثة وأعضاء على صورة الإنسان لحم ودم وشعر وعظم له جوارح وأعضاء ، وهو ــ مع هذا ــ لا يشبهه شيء . وقال هشام بن سالم الجواليقي[4] أنه على صورة الإنسان ، وأنكر أن يكون لحماً ودماً ، وأنه نور يتلألأ وأنه ذو حواس خمس : سمعه غيرُ بصره ، وكذلك سائر حواسّه ، وله يد ورجل وعين وفم وأنف،وأن

(١) كما نقلنا ذلك في ص ٦٩ عن تنقيح المقال للمامقاني (١ : ٢٠٧ المقدمة) .

(٢) وأعظم البغض لأهل البيت الكذب عليهم ، واختراع مذهب في الدين يخالف رسالة جدهم ﷺ ، ثم القذف الظالم الفاجر في خيار أمة محمد وصفوة أصحابه الذين كانوا إخوانا لعليّ ومحل الحرمة والإجلال من بنيه ، وهذا النوع من البغض الأثيم لأهل البيت هو ما عليه الروافض من أقدم الأزمان ، وكلما امتد بهم الزمان ازدادوا ضلالاً كما رأيت وسترى في هذا الكتاب . ولذلك امتلأ نهج البلاغة بذم أمير المؤمنين عليّ لهم ، وما من أحد من بنيه الصالحين إلا وقد أثر عنه كلام في ذم شيعتهم والبراءة منهم .

(٣) الذي تقدم في هامش ص١٠٠ التعريف به نقلا عن مقالات الإسلاميين للأشعري والأنساب للسمعاني : وقدورد « الجواربي » في المختصر على الصواب ، وتحرف في الأصل (١ : ٢٥٩ و ٢٦٠) برسم « الجواهري » ، فليصححه من كانت عنده نسخة الأصل .

(٤) من أئمة الشيعة وأقطابهم تقدم التعريف به في ص٢٦ .

له وفرة سوداء .

قلت[١]: الأشعري ينقل هذه المقالات من كتب المعتزلة[٢] وفيهم انحراف عن مقاتل فلعلهم زادوا عليه ، وإلا فما أظنه يصل إلى هذا الحدّ ، وقد قال الشافعي : من أراد التفسير فهو عيال على مقاتل ، ومن أراد الفقه فهو عيال على أبي حنيفة . وأما داود الطائي[٣] فكان فقيهاً زاهداً عابداً ماقال شيئاً من هذا الباطل ولادخل في هذا .

قال[٤] : «وذهب بعضهم إلى أن الله يَنزل كل ليلة جمعة بشكل أمرد راكباً على حمار حتى أن بعضهم ببغداد وضع على سطحه معلفاً يضع فيه شعيراً كل ليلة جمعة لجواز أن ينزل الله على سطحه فيشتغل الحمار بالأكل ويشتغل الرب بالنداء : هل من تائب ؟ » قلنا : هذا وأمثاله إما كذب[٥] أو وقع لجاهل مغمور ، ليس بقول عالم ولا معروف ، وقد صان الله علماء السنة بل وعامتهم من قول هذا الهذيان الذي لا ينطلي على الصبيان ، ثم لم يُرْوَ في ذلك شيء لا بإسناد ضعيف ولا بإسناد مكذوب ، ولا قال أحد إنه تعالى ينزل ليلة الجمعة

(١) القائل شيخ الإسلام مؤلف الكتاب .

(٢) بل إن من مصادره كتاباً في الطوائف والفرق لأبي عيسى الوراق الذي تقدم التعريف به في ص ٨٩ وهو شيعي ، والشيعة يتعبدون بافتراء الكذب على أمثال مقاتل بن سليمان .

(٣) أبو سليمان داود بن نصير (المتوفى سنة ١٦٠) أحد الفقهاء العباد الزهاد ، عاصر أبا حنيفة والثوري وشريكاً وابن أبي ليلى وأخذ عن كثيرين منهم ، قيل فيه « لو كان في الأمم الماضية لقص الله تعالى شيئا من خبره » . وما أجهل الرافضي المردود عليه إذ يلتبس عليه دواد الطائي بداود الجواربي !

(٤) أي الرافضي المردود عليه .

(٥) الذي يراقب الأكاذيب التي اخترعها الشيعة في مختلف العصور ودسوها على التاريخ الإسلامي ، أو نسبوها إلى النبي ﷺ وعليّ كرم الله وجهه وأهل بيته رحمهم الله ، ويعرف مع ذلك عقليتهم واتجاهاتها ـ كوقوف أسلافهم على باب السرداب ومعهم الحمير ينتظرون خروج الغائب الذي يدعون له بأن يعجل الله فرجه ـ لا يشك أن هذه الخرافة المضحكة من اختراعهم لأنها بجميع عناصرها تناسب عقلية أسلافهم ، وقد وافق اختراعها هوى من ابن المطهر فأوردها في كتابه ، وإنما تقع الحشرات على ما تشتهي .

إلى الأرض ولا أنه في شكل أمرد ، وهذا مثل حديث الجمل الأورق وأنه تعالى ينزل عشية عرفة فيعانق المشاة ويصافح الركبان ، قبح الله من وضعه ، وما أكثر
٧٧ الكذب في العالم / ولكن تسعة أعشاره أو أقل أو أكثر بأيدي الرافضة ، وأما أحاديث النزول إلى سماء الدنيا فمتواترة ، وحديث دُنوِّه عشية عرفة فأخرجه مسلم ، ولا نعلم كيف ينزل ، ولا كيف استوى .

قال(١) : «وقالت الكرّامية : إن الله في جهة فوق ، ولم يعلموا أن كل ماهو في جهة فهو مُحْدَث محتاج إلى تلك الجهة » فيقال له : نعم ، هذا مذهبهم ومذهب كبار الشيعة المتقدمين ، وأنت لم تذكر حجة على إبطاله ، وجمهور الخلق على أن الله فوقَ العالم ، وإن كان أحدُهم لا يلفظ بلفظ « الجهة »، فهم مفطورون مجبولون على أن معبودهم فوق ، كما قال أبو جعفر الهَمْداني لأبي المعالي(٢) [ما معناه : إن الاستواء علم بالسمع ، ولو لم يَرِدْ به لم نعرفه ، وأنتَ قد تتأوَّله ،

---

(١) أي الرافضي المردود عليه .

(٢) أبو جعفر الهمداني هو محمد بن الحسن بن محمد ، حافظ صدوق ، روى عن الطبقة العليا من حفاظ عصره في خراسان والعراق والحجاز . قال ابن السمعاني : ما أعرف أن أحداً في عصره سمع أكثر منه ، توفي في ذي القعدة سنة ٥٣١ . و(أبو المعالي) ورد هكذا مسمى في المختصر وعبارة الأصل (١ : ٢٦٣) : « كما قال أبو جعفر الهمداني لبعض من أخذ ينكر الاستواء ويقول : لو استوى على العرش لقامت به الحوادث » فلم يسم المقول له ، فإن كان هو إمام الحرمين فإن الله سبحانه ختم له بالحسنى ورجع فيما بعد إلى مذهب السلف فقال في كتابه (الرسالة النظامية)كما نقل عنه في شذرات الذهب (٣ : ٣٦٠ ـ ٣٦١) : « اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر : فرأى بعضهم تأويلها ، والتزم ذلك في آي الكتاب وما يصح من السنن ، وذهب أئمة السلف إلى الإكفاف عن التأويل ، وإجراء الظواهر على مواردها ، وتفويض معانيها إلى الرب » قال (أي إمام الحرمين) : « والذي نرتضيه رأياً وندين الله به عقداً اتباع سلف الأمة . والدليل السمعي القاطع في ذلك أن إجماع الأمة حجة متبعة ، وهو مستند الشريعة ؛ وقد درج صحب رسول الله ﷺ على ترك التعرض لمعانيها ودرك مافيها ، وهم صفوة الإسلام ، والمستقلون بأعباء الشريعة ، وكانوا لا يألون جهداً في ضبط قواعد الملة . والتواصي بحفظها ، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها فلو كان تأويل هذه الظواهر مشروعاً أو محتوماً لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة . وإذ انصرم عصرهم على الإضراب عن التأويل كان ذلك هو=

فدعنا من هذا ، و][1] أخبرنا عن هذه الضرورة [التي نجدها في قلوبنا ، فإنه][1] ماقال عارفٌ قطُّ « يا الله » إلاّ وقَبْلَ أن ينطق (لسانُه)[1] يجد في قلبه معنى بطلب العلوِّ ، لا يلتفت يَمْنَةً ولا يَسْرَة ، فهل عندك من حيلة في دفع هذه الضرورة [عن قلوبنا ؟ فلطم المتكلم رايته (صوابه : رأسه) وقال : حَيَّرَني الهمْداني][2]. يعني أن الدليل على نفي الفوقية نَظَرِيٌّ ، فكيف يعارض ضرورة الفِطَر ، بل وتواتُرَ النصوص ، فإنَّ دَفْعَ الضروريات بالنظريات غير ممكن ، ولو قُدِحَ في الضروريات لكان ذلك قدحاً في أساس النظريات ، وهو من باب قدح الفرع في أصله فتبطل الضروريات والنظريات . وأيضاً فإن سؤلاء قَرَّروا ذلك[3] بأدلة عقلية كقولهم : كل موجودينَ إما متباينان وإما متداخلان[4]، وقالوا : إن العلم بذلك ضروري ، وقالوا : إثبات موجود

= الوجه المتبع ، فحق على كل ذي دين أن يعتقد تنزيه الباري عن صفات المحدثين ، ولا يخوض في تأويل المشكلات ، ويكل معناها إلى الرب ، فليجر (آية الاستواء) و(المجيء) وقوله : ﴿ لما خلقت بيدي ﴾ ، ﴿ ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام ﴾ وقوله ﴿ تجرى بأعيننا ﴾ وما صح من أخبار الرسول كخبر (النزول) وغيره على ما ذكرنا » . قال في شذرات الذهب : انتهى بحروفه .
ومن شعر أبي المعالي :

نهاية إقدام العقول عقال ... وغـايه آراء الـرجال ضـلال

وذكر المناوي في شرحه على الجامع الصغير مانصه : وقال السمعاني في الذيل عن الهمداني : سمعت أبا المعالي ـ يعني إمام الحرمين ـ يقول : « قرأت خمسين ألفاً في خمسين ألفاً ، ثم حلبت أهل الإسلام بإسلامهم فيها وعلومهم الظاهرة ، وركبت البحر الخضم وغصت في الذي نهى أهل الإسلام عنه (ولعله يعني التأويل والفلسفة وعلم الكلام) كل ذلك في طلب الحق وهرباً من التقليد(*) . والآن رجعت من العمل إلى كلمة الحق : عليكم بدين العجائز ، فإن لم يدركني الحق بلطفه وأموت على دين العجائز وتختم عاقبة أمري على الحق وكلمة الإخلاص ، وإلا فالويل لابن الجويني » ، قال في شذرات الذهب : انتهى بحروفه فرحمه الله ورضي عنه .

(١) الزيادة من الأصل ١ : ٢٦٣ .

(٢) عن الأصل (١ : ٢٦٣) واختصر الذهبي هذه الجملة كلها بكلمة « عنا » .

(٣) كذا في المختصر على الصواب ، وطرأت على الأصل كلمة « في » فوردت : « قرروا في ذلك » وهي زائدة تبهم المعنى .

(٤) في المختصر « إما متباينين وإما متداخلين » وهو يخالف العربية ، وورد في الأصل (١ : ٢٦٣) على الصواب .

(*) العبارة منقولة من شذرات الذهب (٣ : ٣٦١) وهو كثير التحريف .

لا يشار إليه مكابرة للحسّ والعقل . وهذا القرآن ينطق بالعُلُوّ [في مواضع كثيرة جداً][1] حتى قيل إنها نحو ثلاثمائة موضع ، والسُّنن ملأىٰ بذلك وكلام السلف يقتضي اتفاقهم على ذلك ، فمن يريد التشنيع على الناس ودفعَ الدلائل القاطعة لابد أن يذكر حجة . فقولكَ[2] «إن كل ماهو في جهة فهو مُحدث ومحتاج إليها » إنما يستقيم إذا كانت الجهة أمراً ثبوتياً وجودياً وكانت لازمة له ، فلا
٧٨ ريب أن من قال : إن الباري لايقوم إلا بمحل يحل فيه لايستغني عنه / فقد جعله محتاجاً ، وهذا لم يقله أحد ، ولا علمنا أحداً قال إنه محتاج إلى شيء من مخلوقاته ، لأنه خلق العرش فدلَّ على أنه غنيٌّ عنه قبلُ وبعدُ ، وإذا كان فوقه لم يجب أن يكون محتاجاً إليه ، بل الله قد خلق العالم بعضه فوق بعض ولم يجعل عاليه محتاجاً إلى سافله : فالأرض فوقها الهواء والسحاب ثم السماوات ثم العرش. ونحن نعلم أنه لا قوَّة إلا بالله ، وأن القوة التي في حملة العرش هو خالقها ، ولو احتجَّ عليك سلفك مثل علي بن يونس القمي الرافضي القائل بأن العرش يحمله لم يكن عندك حجة ، فإنهم يقولون : لم نقل إنه محتاج إليه ، ولكن قلنا إنه على كل شيء قدير ، وإذا جعلناه قادراً على أن خلق شيئاً يحمله كان ذلك وصفاً له بكمال الاقتدار لا بالحاجة .

وقد قدمنا أن لفظ « الجهة » يراد به أمر موجود مخلوق وأمر معدوم . فمن قال إنه تعالى فوق العالم جميعه لم يقل إنه في جهة موجودة ، إلاّ أن يُراد بالجهة العرش ويراد بكونه فيها أنه عليها كما جاء أنه في السماء ، أي على السماء ، وهؤلاء أخذوا لفظ « الجهة » بالاشتراك،وأوهموا أنه إذا كان في جهة كان في شيء غيره ــ كما يكون الإنسان في بيته ــ ثم رتبوا على ذلك أن يكون محتاجاً إلى غيره ، وهذه مقدمات باطلة . وقالوا : إنه لو كان في جهة لكان جسماً ، وكل

(١) الزيادة من الأصل ١ : ٢٦٣ .
(٢) الخطاب للرافضي المردود عليه .

جسم محدث ؛ لأن الجسم لا يخلو من الحوادث فهو حادث ، وكل هذه مقدمات متنازع فيها ، فمن الناس من يقول : قد يكون في الجهة من ليس بجسم ، فإذا قيل له هذا خلاف المعقول ، قال : هذا أقرب إلى العقول من موجود لا داخل العالم ولا خارجه ، ومن الناس من لا يسلّم أن كل جسم محدَث كالكرّامية وقدماء الشيعة ، ولا يسلِّمون أن الجسم لا يخلو من الحوادث ، وكثير من أهل الحديث والكلام والفلسفة ينازعون في قولهم : إن مالا يخلو عن الحوادث فهو حادث .

قال[1]:« وذهب الأكثر منهم[2] إلى أن الرب يفعل القبائح والكفر ، وأن جميع ذلك واقع بقضاء الله وقدَره ، وأن العبد لا تأثير له في ذلك ، وأن الله
٧٩ يريد المعاصي / من الكافر ولا يريد منه الطاعة ». قلنا : قد تقدَّم أن مسائل القدَر والتعديل والتجوير ليست ملزومة لمسائل الإمامة ولا لازمة لها ، وأنتَ تعيدها وتبدئها . فإن خلقاً ممن يقرُّ بإمامة أبي بكر وعمر قَدَرية ، وخلقاً من الرافضة بعكس ذلك ، فليس أحد البابين مرتبطاً بالآخر أصلاً ، والمنقول عن أهل البيت في إثبات القدَر والصفات لا ينحصر ، ولكنْ متأخري الرافضة جمعوا إلى رفضهم التجهُّم والقدَر [كصاحب هذا الكتاب][3].

وقولك عنهم[2]:« إن العبد لا تأثير له في الكفر والمعاصي » فنقلٌ باطل ، بل جمهور من أثبت القدَر يقول : إن العبد فاعل لفعله حقيقةً ، وإن له قدرة واستطاعةً ، ولا ينكرون تأثير الأسباب الطبيعية ، بل يقرُّون بما دلَّ عليه الشرع والعقل من أنَّ الله يخلق السحاب بالرياح ، وينزل الماء بالسحاب ، وينبت النبات بالماء ، والله خالق السبب والمسبب . ومع أنه خالق السبب فلا بدَّ له

---

(١) أي المردود عليه .
(٢) أي أهل السنة .
(٣) عن الأصل ١ : ٢٦٥ .

من سبب آخر يشاركه ، ولا بد له من معارض يمانعه ، فلا يتم أثره ــ مع خلق الله له ــ إلا بأن يخلق الله السبب الآخر ويزيل الموانع[1] ولكنَّ ماقلته هو قول الأشعري ومن وافقه ، لا يثبتون في المخلوقات قُوى ولا طبائع ، ويقولون إن الله فعلَ عندها لا بها ، ويقولون : قدرة العبد لا تأثير لها في الفعل ، وأبلغ من ذلك قول الأشعري : إن الله فاعلُ فعلِ العبدِ وإن فعلَ العبدِ ليسَ فعلَه بل كَسْبٌ له[2] وإنما هو فعل الله فقط . وجمهور الناس والسُّنَّة على خلاف قوله وعلى أن العبد فاعلٌ لفعله حقيقةً .

وقولك « يريد المعاصي من الكافر » هو قول طائفة ، وهم الذين يجعلون « الإرادة » نوعاً واحداً ، ويجعلون المحبة والرضا والغضب بمعنى الإرادة ، وهو أشهر قولي الأشعري وقول أكثر أصحابه ، وأما جمهور السنَّة فيفرّقون بين الإرادة والمحبة والرضا ، ويقولون : إنه وإن كان يريد المعاصي فهو لا يحبها ولا يرضاها بل يبغضها ، والمحققون يقولون : « الإرادة » في القرآن نوعان . إرادة قدَرية كونية ، وإرادة شرعية دينية ، فالشرعية هي المتضمنة للمحبة
٨٠ والرضا ، والقدَرية هي الشاملة لجميع الحوادث / فما شاء الله كان ومالم يشأ لم يكن ، قال الله تعالى : ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ (الأنعام ١٢٥) ، وقال : ﴿ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ﴾ (هود ٣٤) ، فهذه « الإرادة » تعلقت بالإضلال والإغواء ، وأما الشرعية فكقوله : ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ (النساء ٢٦) وقوله : ﴿ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ ﴾ (المائدة ٦) ، ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ

(١) في عبارة الأصل (١ : ٢٦٦) تحريف ، وما في المختصر هو الصواب ، ويحسن بمن عنده نسخة الأصل أن يصححها كما في المختصر .

(٢) وهذا هو مايسمونه « كسب الأشعري » وقد تقدم في ص ٥٢ قولهم « عجائب الكلام ثلاثة : طفرة النظام ، وأحوال أبي هاشم ، وكسب الأشعري » .

عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ (الأحزاب ٣٤) ، فهذه غير تيك .

قال[١]:« وهذا يستلزم أشياء شنيعة : منها أن يكون الله أظلم من كل ظالم ، لأنه يعاقب الكافر على كفره وهو قدَّره عليه ولم يخلق فيه قدرة على الإيمان ، فكما أنه يلزم الظلمُ لو عذَّبه على كونه طوَّله وقصَّره يلزم أن يكون ظالماً لو عذبه على المعصية التي جعلها فيه » . فيقال[٢]: قد مرَّ أن الجمهور في تفسير « الظلم » على قولين : أحدهما: أن الظلم ممتنع لذاته غير مقدور كما صرَّح به الأشعري والقاضي أبو بكر وأبو المعالي والقاضي أبو يعلى وابن الزاغوني ، ويقولون : إنه غير قادر على الكذب والظلم والقبيح ، ولا يصح وصفه بشيء من ذلك ، ودلالتهم على استحالة وقوع ذلك منه أن الظلم والقبيح ماشرع الله وجوب ذم فاعله ، وذم الفاعل لما ليس له فعله ، ولن يكون كذلك حتى يكون متصرفاً فيما غيره أملكُ به وبالتصرف فيه منه ، فوجب استحالة ذلك في حقه من حيث لم يكن أمر الناس بذمه[٣]، ولا كان ممن يجوز دخول أفعاله تحت تكليف من نفسه لنفسه[٤]، ولا يكون فعله تصرُّفاً في شيء غيرُه أملكُ به ، فثبت بذلك استحالة تصوُّره في حقه . وحقيقةُ قول هؤلاء أن الذَّم إنما يكون لمن تصرَّف في ملك غيره ومن عصى الأمرَ ، والله يمتنع أن يأمره أحد ، ويمتنع أن يتصرف في ملك غيره ، فإن الأشياء له ، وهذا القول يروى عن إياس بن معاوية[٥] قال : « ماخاصمت بعقلي كله إلا القَدَرية ، قلتُ أخبروني ماالظلم ؟ قالوا : أن

---

(١) أي الرافضي المردود عليه .

(٢) أي في الرد عليه .

(٣) في المختصر « أمراً لنا بذمه » واخترنا ما في الأصل ١ : ٢٦٧ .

(٤) كلمة « لنفسه » سقطت من الأصل (١ : ٢٦٨) وثبتت في المختصر .

(٥) كذا في المختصر ، وفي الأصل ١ : ٢٦٨ « يرد على إياس بن معاوية » . والقاضي إياس ابن معاوية المزني (٤٤ ـ ١٢١) رأس أهل الفصاحة والرجاحة ، يضرب به المثل في الذكاء والفطنة ، تولى قضاء البصرة لأمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز ، وفي المقامة السابعة من مقامات الحريري « فإذا ألمعيتي ألمعية ابن عباس ، وفراستي فراسة إياس » .

يتصرف الإنسان فيما ليس له ، قلت : فلله كل شيء ». ثم هؤلاء يجوّزون التعذيب لا لجرم ، فلا يَرِدُ عليه المعارضة بتعذيب القصير لقصره ولا الأسود للونه / لأنهم يجوّزون ذلك لمحض المشيئة . ٨١

القول الثاني: أن الظلم مقدورٌ لله منزَّهٌ عنه ، كتعذيب الإنسان بذنب غيره ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴾ (طه ١١٢) وهؤلاء يقولون : الفرق بين تعذيب الإنسان على فعله الاختياري وغير فعله الاختياري مستقرٌّ في فِطَر العقول ، ويقولون : الاحتجاج بالقدر على الذنوب مما يعلم بطلانه بالعقل ، فإن الظالم لغيره لو احتجَّ بالقَدَر لاحتجَّ ظالمه بالقدر أيضاً ، فالاحتجاج على فعل المعاصي بالقدر باطلٌ باتفاق الملل والعقلاء ، وإنما يحتجُّ به من اتبع هواه كما قيل : أنت عند الطاعة قَدَري ، وعند المعصية جَبْرِي ، أيُّ مذهب وافق هواك تمذهبت به ، ولو كان القدَر حجة لفاعل الفواحش لم يحسُن أن يلوم أحدٌ أحدا ، ولا أن يعاقب أحد أحدا ، وقد يعرض ذلك لكثير من المدَّعين الحقيقة [من الفقراء والصوفية والعامة وغيرهم][1] فيُشهدون القدر[2]، ويعرضون عن الأمر والنهي ، فلا عذر لأحد ــ في ترك مأمور ولا فعل محظور ــ بكون ذلك مقدَّراً عليه ، بل لله الحجةُ البالغة على خلقه ، فالمحتجون بالقدر على المعاصي شرٌّ من القدَرية المكذِّبين بالقدر ، ومن ثَمَّ اتُّهم بالقدر جماعة لم يكونوا قدَرية لكن كانوا لا يقبلون الاحتجاج على المعاصي بالقدر ، كما قيل للإمام أحمد : كان ابن أبي ذئب قدَرياً ؟ فقال : الناسُ كل من شدَّدَ عليهم المعاصي قالوا هو قدَري[3]، ولهذا تجد الذين يُشهدون القدر ينكرون على من أنكر المنكر

(١) عن الأصل ١ : ٢٦٨ .

(٢) أي يعتذرون به .

(٣) أي إذا تشدد في النهي عن المعاصي اتهموه بأنه لا يؤمن بأن هذه المعاصي مقدرة على مرتكبيها .

ويقولون : هؤلاء قُدِّرَ عليهم ، فيقال لهذا : وإنكار المنكر أيضاً بقدر الله ، فنقضتَ قولك بقولك ، ومن جهلة مشايخهم من يقول : أنا كافرٌ بربّ يُعصىٰ ، ولو قتلتُ سبعين [نبياً][1] ماكنتُ مخطئاً ، ويقول آخر :

أصبحتُ منفعلاً لما يختاره مني ، ففعلي كله طاعاتُ !

ومن الناس من يظن أن احتجاج آدم على موسى بالقدَر كان من هذا الباب ، وهذا جهل ، فإن الأنبياء من أعظم الناس أمراً بما أُمر الله به ونهياً عما نهى عنه ، فكيف يسوغ لأحد منهم أن يعصي الله بالقدَر ، وأيضاً فإن آدم كان قد تاب / من الذنب وتيب عليه ، ولو كان القدر حجة لكان حجة لإبليس ٨٢ وفرعون وغيرهما ، ولكن كان ملام موسى لآدم لأجل المصيبة التي لحقتهم بسبب أكله ، ولهذا قال له : لماذا أخرجتنا وبنيك من الجنة ؟ والعبد مأمور أن يرجع إلى القدر عند المصائب[2]، لا عند الذنوب والمعايب فيصبر على المصائب ويتوب من الذنوب ، قال الله تعالى : ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ (غافر ٥٥) ، ومعلوم أن الأفعال الاختيارية تكسبُ نفسَ الإنسان صفاتٍ محمودةً وصفات مذمومة ، بخلاف لونه وقِصَره فإنها لا تكسبه ذلك ، قال ابن عباس : إن للحسنة نوراً في القلب ، وضياء في الوجه ، وسعة في الرزق ، وقوة في البدن ، ومحبة في قلوب الخلق فالله تعالى جعل أفعال العبد سبباً لهذا وهذا ، كما جعل أكل السمّ سبباً للمرض والموت ، لكن قد يدفع ذلك بالترياق ، كما أن السيئات قد يدفع مقتضاها بالتوبة والأعمال الصالحة الماحية والمصائب المكفرة .

وإذا قيل : خلقُ الفعل مع حصول العقوبة عليه ظلم ، كان بمنزلة قولك : خلق السم ثم حصول التلف به ظلم ، وقد دلت الدلائل اليقينية على أن كل

(١) عن الأصل ١ : ٢٦٨ .
(٢) كذا في الأصل ١ : ٢٦٩ والذي في المختصر « عند القدر إلى المصائب » .

حادث فالله خالقه ، وفعل العبد من جملة الحوادث ، فما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن .

وإذا قيل : حدث الفعل بإرادة العبد ، قلنا : الإرادة أيضاً حادثة فلابد لها من سبب ، وإن شئت قلت : الفعل ممكن ، فلا ترجيح لوجوده على عدمه إلا بمرجح . وكون العبد فاعلاً له [حادث][1] ممكن ، فلابد له من محدث مرجح ، ولا فرق في ذلك بين حادث وحادث ، ومن المخلوقات ماقد يحصل به ضرر للبعض ، كالأمراض والآلام ، وفي ذلك حكمة لله ، فإذا كان العقاب على فعل العبد الاختياري لم يكن ظلماً ، فالحادث بالنسبة إلى الرب له فيه
٨٣ حكمة يحسن لأجل تلك الحكمة / وذلك بالنسبة إلى العبد عدل لأنه عوقب على فعله ، فما ظلمه الله ولكن هو الظالم ، ولو عاقبه الوالي وقطع يده وردَّ إلى رب المال سرقته لعدَّ حاكماً بالعدل ، ولو قال له السارق : أنا قُدِّرَ عليَّ لم يكن هذا حجة له ولا مانعاً لحكم الوالي ، فإذا اقتص الله من الظالم يوم القيامة كان عادلاً ولا ينفع الظالمَ قولُه : أنتَ قدَّرتَ عليّ ، وليس القَدَر بعذر له ، وإذا كان الله هو الخالق لكل شيء فذاك لحكمة أخرى له في الفعل ، فخلقه حسن بالنسبة لما فيه من الحكمة .

ولقد أنكر الأئمة على من قال :« جبرَ الله العباد » كالثَّوْري والأَوزاعي والزُّبَيدي وأحمد بن حنبل[2] وقالوا : الجبر لا يكون إلا من عاجز ، كما يجبر الأب ابنته على خلاف مرادها ، والله تعالى خالق الإرادة والمراد ، فيقال: « جبَلَ » الله العباد كما جاءت به السنة ولايقال: « جبر »، قال النبي ﷺ لأشجّ

---

(١) عن الأصل ١ : ٢٧٠ .

(٢) الثوري والأوزاعي وأحمد أعرف من أن نعرّف بهم ، أما الزبيدي فهو أبو الهذيل محمد بن الوليد بن عامر (٧٩ ــ ١٤٩) الحجة المتقن ، عالم أهل الشام ومن حفاظ الحديث الثقات ، كانت إقامته في حمص ، وهو معدود من أعلام المسلمين .

عبدالقيس[١] : («إن فيك خَلَّتين يحبهما الله : الحِلْم ، والأناة» ، فقال : أخُلقين تخلَّقتُ بهما ، أم جبلتُ عليهما ؟ قال :«بل جبلت عليهما» ، فقال : الحمدلله الذي جبلني على خَلَّتَيْنْ يحبهما الله) .

فجهة خلق الله وتقديره غيرُ جهة أمره وتشريعه ، فإن أمره وتشريعه مقصوده بيان ماينفع العباد إذا فعلوه ، وما يضرهم . بمنزلة أمر الطبيب المريضَ بما ينفعه وحمْيَتُهُ مما يضره ، فأخبر الله على ألسن رسله بمصير السعداء والأشقياء ، وأمر بما يوصل إلى السعادة ، ونهى عما يوصل إلى الشقاوة ، وأما خلقه وتقديره فيتعلق به وبجملة المخلوقات ، فيفعل ماله فيه حكمة متعلقة بعموم خلقه وإن كان في ضمن ذلك مضرة للبعض ، كما أنه ينزل الغيث رحمة وحكمة ، وإن كان في ضمن ذلك ضرر للبعض بسقوط منزله أو انقطاعه عن سفره أو تعطيل
معيشته ، ويرسل الرسل رحمة / وحكمة ، وإن كان في ضمن ذلك أذى قوم ٨٤
وسقوط رياستهم ، فإذا قَدّر على الكافر كفره قدَّره لما في ذلك من الحكمة والمصلحة العامة ، وعاقبه لاستحقاقه ذلك بفعله الاختياري ولما في عقوبته من الحكمة والمصلحة العامة ، وقياسُ أفعاله تعالى على أفعالنا خطأ ظاهر ؛ لأن السيد يأمر عبده بأمر لحاجته إليه ولغرضه فإذا أثابه على ذلك كان من باب المعاوضة ، وليس هو الخالق لفعل المأمور ، والله غنيّ عن العباد ، إنما أمَرَهم بما ينفعهم ونهاهم عما يضرُّهم أمْرَ إرشاد وتعليم ، فإن أعانهم على فعل المأمور فقد تمت نعمته ، وإن خذل ولم يُعِن العبد حتى فعل الذنب كان له في ذلك حكمة أخرى ، وإن كانت مستلزمة تألم هذا فإنما يألم بأفعاله التي من شأنها أن تورثه نعيماً أو عذاباً ، وإن ذلك الإيراث بقضاء الله وقَدره ، فلا منافاة بين هذا وهذا .

(١) هو المنذر بن الحارث ــ أو المنذر بن عمرو ، أو المنذر بن عائذ ــ بن عصر العبدي من عبدالقيس ، صحابي قدم على رسول الله ﷺ مع جماعة من قومه مسلمين في سنة ثمان أو سنة عشر من الهجرة .

بقى الكلام في نفس تلك الحكمة الكلية ، فهذه ليس على الناس معرفتها ، ويكفيهم التسليم لمن قد عرفوا حكمته ورحمته وقدرته ، فمن المعلوم مالو علمه كثير من الناس لضرَّهم علمه ، فحكمته أكبر من العقول ، قال تعالى : ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ (المائدة ١٠١) . وهذه المسألة مسألة غايات أفعال الله تعالى ونهاية حكمته ، و[لعلها][1] أجلُّ المسائل الإلهية ، وماضلَّت القدَرية إلا من جهة قياس الله بخلقه في عدلهم وظلمهم ، كما ضلت الجبرية الذين لا يجعلون لأفعال الله حكمة ، ولا ينزّهونه عن ظلم ، ودينُ الله بين الغالي فيه والجافي عنه .

وقولك عنهم[2] « ولم يخلق فيه قدرة على الإيمان » فهذا قاله من يقول : إن القدرة لاتكون إلا مع الفعل ، فمن لم يفعل شيئاً لم يكن قادراً عليه ولكن لا يكون عاجزاً عنه ، وليس ذا قول جمهور السنة ، بل يثبتون للعبد قدرة هي مناط الأمر والنهي ، غير القدرة المقارنة للفعل ، وتلك القدرة تكون متقدمة على الفعل بحيث تكون لمن [لم][3] يطع كما قال الله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى
النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (آل عمران ٩٧) ، فأوجب ٨٥
الحجَّ على المستطيع ، فلو لم يستطع إلا من حجَّ لم يكن الحجُّ إلا على من حج ولاعوقب أحدٌ على ترك الحج ، وقال: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾(التَّغابُن ١٦)، فأوجب التقوى بحسب الاستطاعة ، فلو كان من لم يتَّقِ الله لم يستطع التقوى لم يكن قد أوجب التقوى إلا على من اتَّقىٰ ، وأهلُ السنة متفقون على أن لله على عبده المطيع نعمةً دينية خصَّه بها دون الكافر وأنه أعانه على الطاعة ، قال تعالى : ﴿ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ

(١) من الأصل ١ : ٢٧٢ ، وكانت في المختصر « وهي » .
(٢) أي قول الرافضي المردود عليه فيما ينسبه إلى جمهور أهل السنة افتراء عليهم .
(٣) عن الأصل ١ : ٢٧٣ .

﴿ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ﴾(الحجرات ٧) . وعند القدَرية هذا التحبُّب والتزيُّن عامٌّ في كل الخلق ، والآية تقتضي أنه خاصٌّ بالمؤمنين . وقال تعالى : ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ﴾ (الأنعام ١٢٥) ، الآية ، وقال : ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ ﴾ (الأنعام ١٢٢) ، وقال : ﴿ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ ﴾ (الحجرات ١٧) ، وقد أمرنا الله أن نقول : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ ، والدعاء إنما يكون لمستقبل غير حاصل ، وهذه الهداية غير الهدى الذي هو بيان الرسول وتبليغه ، قال الله : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ ﴾ (النور ٢١) ، وقال تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا ﴾ (الأنبياء ٧٣) ، وقال : ﴿ وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ﴾ (القصص ٤١) . وهذا كثير جداً . ومما ورد في الاستطاعة قوله تعالى : ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ (النساء ٢٥) وقال :﴿ وَسَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ ﴾ (التوبة ٤٢) ، وقال : ﴿ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ (المجادلة ٤) ، وقال عليه السلام [لِعمْران بن حُصَين][1] « صَلِّ قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جَنْب » فإنما نفىٰ استطاعة لا فعل معها ، فالاستطاعة المشروطة في الشرع أخصُّ من الاستطاعة المعلومة بالعقل فإن الشارع يُيسِّر على عباده ويريد بهم اليُسْر ، فالمريض يستطيع القيامَ مع تأخر بُرْئه / فهذا في الشرع غير مستطيع لأجل ٨٦ حصول الضرر عليه وإن كان قد تسمى مستطيعاً ، فالشارع لا ينظر في الاستطاعة الشرعية إلى مجرَّد الإمكان بل يراعي لوازم ذلك ، فإذا كان

---

(١) عن الأصل ١ : ٢٧٤ .

[الشارع قد اعتبر في المكنة عدم المفسدة الراجحة][1] فكيف يكلف مع العجز ، ولكن هذه الاستطاعة ـ مع بقائها إلى حين الفعل ـ لا تكفى [في وجود الفعل][2] إذ لو كفت لكان التارك كالفاعل ، بل لابد من إحداث إعانة أخرى تقارن هذه مثل جعل الفاعل مريداً ، فإن الفعل لايتم إلا بقدرة وإرادة ، والاستطاعة المقارنة للفعل تدخل فيها الإرادة الجازمة بخلاف المشروطة في التكليف فإنه لا يشترط فيها الإرادة ، فالله يأمر بالفعل من لا يريده ، لكن لا يأمر به من يعجز عنه ، كما أن السيد يأمر عبده بما لا يريده ولا يأمره بما يعجز عنه ، وإذا اجتمعت الإرادة الجازمة والقوة التامة لزم وجود الفعل . ومن قال : القدرة لا تكون إلا مع الفعل ، يقول : كل كافر وفاسق قد كُلّف مالا يطاق ، وليس هذا الإطلاقُ قول جمهور أئمة السنة ، بل يقولون : أوجب الله الحجَّ على المستطيع حجّ أو لم يحج ، وأوجب صيام الشهرين في الكفارة كفَّرَ أو لم يكفر ، وأوجب العبادة على القادر دون العاجز فعل أو لم يفعل ، ومالا يطاق يفسر بشيئين : بما لا يُطاق للعجز عنه ، فهذا ما كُلِّفه أحد ، أو بما لايطاق للاشتغال بضده فهذا الذي وقع به التكليف كما في أمر العباد بعضهم لبعض ، فإنهم يفرّقون بين هذا وهذا ، فلا يأمر السيدُ عبدَه الأعمى بنقط المصاحف ، ويأمر عبدَه القاعد أن يقوم ، والفرق بينهما ضروري .

قال [الرافضي][3] : « ومنها إفحام الأنبياء وانقطاع حجتهم ، لأن النبيَّ إذا قال للكافر : آمن بي وصدِّقني ، يقول له : قل لربكَ يخلق فيَّ الإيمان والقدرة المؤثرة حتى أفعل ، وإلا فكيف تكلفني الإيمان ولا قدرةَ لي عليه بل خلقَ

---

(١) كانت في المختصر « فاذا كان قدر على هذا » واخترنا عبارة الأصل (١ : ٢٧٥) لأنها أصرح وأوضح .

(٢) عن الأصل ١ : ٢٧٥ .

(٣) عن الأصل ٢ : ٢ .

فيَّ / الكفر ، وأنا لا أتمكن من مقاهرته ، فينقطع النبيُّ [ولا يتمكن من ٨٧
جوابه](١)» . فيقال : هذا مقام يكثر الخوض فيه ، وكثير من البطالين إذا أُمر بما يجب عليه تعلل بالقدَر وقال : حتى يقدّرني الله على ذلك ، وكذا إذا نُهي قال : قد قُضي عليَّ بذلك ، أي جِبِلَّةٌ فيَّ(٢). والاحتجاج بالقدر حجة داحضة لا يُعذَر بها العبد ، ولهذا لما قال المشركون : ﴿ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ﴾ (الأنعام ١٤٨) ، قال الله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ • قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾، فإن هؤلاء علموا بفِطَرِهم حجتهم دَاحضة ، فإن أحدهم لو ظلم الآخرَ في ماله أو فجر بامرأته أو قتل ولده [أو كان مصرّاً على الظلم](٣) فنهاه الناس فقال : لو شاء الله لم أفعل ، لم يقبلوا منه هذه الحجة ولا هو يقبلها من غيره ولَوَجبتْ عقوبته ، وإنما يحتجُّ بها المحتج دفعاً للوم بلا وجه ، ولو كان الاحتجاج بالقدَر عذراً لما حصل فرق بين الطائع والعاصي ، فأثبت الله عليهم الحجةَ بقوله : ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ ﴾ (الأنعام ١٤٩) ، ثم أثبت القدَر بقوله :﴿ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ وكلاهما حق .

قال(٤) : « ومنها تجويز أن يعذِّبَ الله سيدَ المرسلين على طاعته ، ويثيب إبليس على معصيته ، لأنه يفعل لا لغرض ، فيكون فاعل الطاعة سفيهاً لأنه يتعجل بالتعب في الاجتهاد [في العبادة] وإخراج ماله في عمارة المساجد والرُّبُط والصدقات من غير نفع يحصل له ، لأنه قد يعاقبه على ذلك ، ولو فعل عوض ذلك ما يتلذَّذ به من المعاصي قد يثيبه وهذا يؤدِّي إلى خراب العالم واضطراب

(١) عن الأصل ٢ : ٢ .
(٢) كذا في المختصر ، وفي الأصل ٢ : ٢ « أي خيله لي » .
(٣) عن الأصل ٢ : ٣ .
(٤) أي الرافضي المردود عليه ، وهو في الأصل ٢ : ١١ .

الدين ». فيقال[1] : هذا باطل ، لم ينقل أحد منهم أن الله يعذب أنبياءه ، ولا أنه قد يعذّبهم ، بل اتفقوا على أنه يثيبهم لا محالة ، لأنه وعد بذلك وهو لا يُخْلف الميعاد ، بل من الناس من يقول : عُلمت إثباتهم بالسمع ، ومنهم من قال : بالعقل . وقال تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ ﴾ (الجاثية : ٢١) ، وهذا استفهامُ إنكار على من يظنُّ ذلك ، فعلم أن التسوية بين [أهل][2] الطاعة وأهل الكفر مما يُعلم بطلانه ، وأن ذلك من الحكم السيِّء الذي تنزه الله عنه ، وقال

٨٨ تعالى : ﴿ أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ / وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴾ (ص ٢٨) . ﴿ أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ • مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ (القلم ٣٥ ــ ٣٦) .

وقولكَ « منها تجويز تعذيب الأنبياء » إن أردتَ أنهم[3] يقولون إنه قادر على ذلك فأنت لا تنازع في القدرة ، وإن أردتَ أنّا نشك هل يفعله أو لا يفعله فمعلوم أنَّا لا نشك بل نقطع بدخول أنبياء الله وأوليائه جنتَه وبدخول إبليس وحزبه النار ، وإن أردتَ أن من قال يفعل لا لحكمة يلزمه تجويز هذا فهذا قولُ لبعض المتكلمين لكنَّ أكثر أهل السنَّة لا يقولون ذلك ، ثم الكل متفقون على أن وجود الطاعة نافع وعدمها مضر .

قال : « ومنها أنه لا يتمكن أحد من تصديق نبيّ ، لأن التوصُّل إلى ذلك إنما يتم بمقدمتين : إحداهما : أن الله فعلَ المعجز على يد النبيّ لأجل التصديق ، والثانية : أن كل من صدَّقه الله فهو صادق . فكلا المقدمتين لا تتم على قولهم ؛ لأنه إذا استحال أن يفعل لغرض استحال أن تظهر المعجزات لأجل التصديق ، وإذا كان فاعلاً للقبيح ولأنواع الضلال والمعاصي والكذب

(١) أي رداً على هذه المفتريات الموجهة من الرافضي إلى جمهور أهل السنة .
(٢) عن الأصل ٢ : ١١ .
(٣) أي أهل السنة .

جاز أن يصدقَ الكذاب فلا يصح الاستدلال على صدق نبي ولا نذير ». قلنا : قد تقدم أن أكثر أهل السنة المثبتين للقدَر وغيرهم يقولون : إن الله يفعل لحكمة ، فهذا القول وضده لا يخرج عن أقوال السنَّة ، وأيضاً فلا نسلم أن تصديق النبي لا يمكن إلا بطريق الاستدلال بالمعجزات ، بل الطرق الدالة على صدقه متعددة غير المعجزات ، ومن قال لا طريق إلا ذلك فعلى النافي الدليل ، ثم إن دلالة المعجزة على الصدق دلالة ضرورية لا تحتاج إلى نظر ، فإن اقتران المعجزة بدعوى النبوَّة يوجب علماً ضرورياً أن الله أظهرها لصدقه ، كما أن من قال لملك من الملوك : إن كنتَ أرسلتني إلى هؤلاء فانقض عادتك وقم واقعد ثلاث مرات ، ففعل ذلك الملك ، علمنا بالضرورة أنه فعل / ذلك لأجل تصديقه . ٨٩

وقولك : « إذا كان فاعلاً للقبيح جاز أن يصدّق الكذاب » قلنا : مافي المسلمين من يقول إن الله يفعل قبيحاً ، ومن قال أنه خالق أفعال العباد يقول : ذلك الفعل قبيح منهم لا منه ، كما أنه ضارٌّ لهم لا له ، ثم الآخرون يقولون : إن ذلك الفعل مفعول له وهو فعل للعبد ، وأما نفس خرق العادة فليست فعلاً للعباد حتى يقال إنها قبيحة منهم ، وتصديق الكذاب إنما يكون بإخباره أنه صادق ، سواء كان ذلك بقول أو فعل يجري مجرى القول ، وذلك ممتنع منه لأنه صفة نقص والله منزَّه عن النانقص .

قال : « ومنها أنه لا يصح أن يوصف الله أنه غفورٌ حليمٌ عَفُوّ ، لأن وصفه بهذا إنما يثبت لو كان مستحقاً لعقاب الفساق ، بحيث إذا أسقطه عنهم كان غفوراً عفُوّاً ، وإنما يستحق العقاب إذا كان العصيان من العبد لا من الله ».

فنقول : الجواب من وجوه :

أحدها : أن كثيراً من أهل السنة يقول : لا نسلّم أن وصفه بهذه إنما يثبت لو كان مستحقاً ، بل الوصف بها يثبت إذا كان قادراً على العقاب مع قطع

النظر عن الاستحقاق ، فيفعل مايشاء ويحكم مايريد .

الثاني : أن قول القائل يستحق العقاب يعني به أن عقابه للعصاة عدلٌ منه ، أو يعني به أنه محتاج إلى ذلك ، أما الأول فمتفقٌ عليه ، فعفوه ومغفرته بفضل وإحسان منه ، [وهذا يقول به من يقول إنه خالق أفعالهم . . . والقائلون بأنها أفعالٌ له كسبُ لهم متفقون على أن العقاب عدل منه](١) .

الثالث : أن يقال : المغفرة والعفو والرحمة إما أن يوصف بها مع كون العقاب قبيحاً على قول من يقول بذلك ، وإما أن لا يوصف بها [إلّا](٢) إذا كان العقاب سائغاً ، فإن كان الأول لزم أن [لايكون غفاراً](٣) لمن تاب وآمن وعمل صالحاً [ثم اهتدى ، لأن عقاب](٤) هؤلاء قبيح ، والمغفرة لهم واجبة عند أهل هذا القول(٥) ويلزم أن لا يكون رحيماً ولا غفوراً للأنبياء ، ويلزم أن لا يكون رحيماً غفوراً لمن ظلم ثم بدّل حسناً بعد سوء ، و[قد] ثبت أنه
٩٠ غفار للتوابين رحيم بالمؤمنين ، فعُلم أنه موصوف بالمغفرة / والرحمة مطلقاً .

الرابع : أن العصيان من العبد بمعنى أنه فاعله عند الأكثر ، وبمعنى أنه كاسبه عند البعض . وبهذا القول يستحق الآدمي أن يعاقب الظالم . فاستحقاق الله عقابَ الظالم أولى بذلك . وأما كونه خالقاً لذلك فذاك أمرٌ يعود إليه ، وله فيه حكمة [عند الجمهور القائلين بالحكمة](٦) أو لمحض المشيئة عند من لا يعلل بالحكمة .

قال : « ومنها أنه يلزم تكليف مالا يطاق ؛ لأنه تكليف الكافر بالإيمان

---

(١) عن الأصل ٢ : ١٤ . (٢) عن الأصل ٢ : ١٤ .

(٣) كانت في المختصر « لزم أن يكون عقاب » واعتمدنا مافي الأصل ٢ : ١٤ .

(٤) بدل هذه الجملة في المختصر « فعقاب » وما أثبتناه عن الأصل أوضح .

(٥) ومادامت المغفرة واجبة على الله عندهم فلا وجه للثناء على الله بأنه غفار لمن تاب وهو خلاف مفهوم القرآن .

(٦) عن الأصل ٢ : ١٥

ولا قدرة له عليه ، وهو قبيح عقلا ، وقال تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ »(البقرة ٢٨٦) ، فالجواب أن المثبتين للقدَر لهم في قدرة العبد قولان : أحدهما : أن قدرته لا تكون إلا مع الفعل ، وعلى هذا فالكافر الذي قد سبق في علم الله أنه لا يؤمن لا يقدر على الإيمان أبداً ، الثاني : أن القدرة المشروطة في التكليف تكون قبل الفعل وبدونه وإلى حين وقوعه ، والقدرة المستلزمة للفعل فلا بد أن تكون معه ، وأصل قولهم أن الله خصَّ المؤمن بنعمة يهتدي بها لم يعطها الكافر ، وأن العبد لابدَّ أن يكون قادراً حين الفعل خلافاً لمن زعم أنه لا يكون قادراً إلا قبل الفعل ، وأن النعمة على الكافر والمؤمن سواء . . . . إلى أن قال[١] : وعلى قول جمهور السنَّة ــ القائلين بأن الكافر يقدر على الإيمان ــ يبطل [هذا] الإيراد ، وعلى قول الآخرين فيلتزمونه ، وأي القولين كان الصواب فهو غير خارج عن أقوال أهل السنَّة ، وأيضاً فتكليف مالا يطاق ــ كتكليف الزَّمِنِ المشي وتكليف الآدمى الطيرانَ ــ فغير واقع في الشريعة [عند جماهير أهل السنة المثبتين للقدر وليس فيما ذكره مايقتضي لزوم وقوع هذا][٢] ، وأما مالا يطاق للاشتغال بضدّه ، كاشتغال الكافر بالكفر الصادِّ عن الإيمان ، وكالقاعد في حال قعوده فإن اشتغاله بالقعود يمنع أن يكون قائماً ، والإرادة الجازمة لأحد الضدّين تنافي إرادة الآخر ، وتكليف الكافر الإيمان من هذا الباب ، ومثل هذا لا نسلِّم أنه قبيح عقلا ، بل العقلاء متفقون على [أن] أمر الإنسان ونهيه بما لايقدر عليه حال الأمر والنهي لاشتغاله بضدّه إذا أمكن أن يترك ذلك الضد ويفعل المأمور به ممكنٌ سائغ .

٩١ الخامس[٣] : أن تكليف مالا يطاق / إذا فُسِّر بأنه الفعل الذي ليس له قدرة

(١) يعني شيخ الإسلام المؤلف .
(٢) عن الأصل ٢ : ١٥ .
(٣) كانت في المختصر « الرابع » وقد مضى الوجه الرابع ، وهذا آخر الوجوه في الجواب على الشبهة التي أوردها الرافضي .

عليه تقارن مقدورها كان دعوى امتناعه بهذا التفسير مورد نزاع فيحتاج نفيُه إلى دليل .

قال : « ومنها أن تكون أفعالنا الاختيارية الواقعة بحسب قصودنا ودواعينا ـ مثل حركتنا يَمْنَةً ويَسْرةً ـ [كالأفعال الاضطرارية مثل](١) حركة النبض وحركة الواقع من شاهق ، والفرق بينهما ضروري ». قلنا : هذا يلزم من يقول : العبد لا قدرة له على أفعاله الاختيارية ، وليس هذا قولَ إمام معروف ولا طائفة من السنَّة والمثبتة للقدر ، إلا مايحكى عن الجهم بن صفوان(٢) وغلاة المثبتة أنهم سلبوا العبد قدرته وقالوا : حركته كحركة الأشجار ، وأشدُّ الطوائف قرباً من هؤلاء الأشعريُّ ، وهو مع هذا يثبت للعبد قدرة محدِثة ويقول : الفعل كسبُ العبد ، لكنه يقول : لا تأثير لقدرته في إيجاد المقدور ، فما أثبته من الكسب لا يُعقل ، ونحن لا ننكر أن بعض أهل السنَّة قد يخطىء ، لكن لا يتفقون على الخطأ [كما تتفق الإمامية على الخطأ ، بل كل مسألة خالفت فيها الإماميةُ أهلَ السنة فالصواب فيها مع أهل السنة](٣). فالجمهور على أن العبد له قدرة حقيقة ، وهو فاعلٌ حقيقة ، والله خالقُ فعله لقوله تعالى :﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾(الأنعام ١٠٢ ، الرعد ١٦ ،غافر ٦٢ ، والزُّمر ٦٢)، وقال تعالى عن إبراهيم : ﴿ رَبَّنَا وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ ﴾ (البقرة ١٢٨) وقال : ﴿ رَبِّ ٱجۡعَلۡنِي مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِيۚ ﴾(إبراهيم ٤٠) ، وقال تعالى : ﴿ وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا ﴾ (الأنبياء ٧٣) ، وقال : ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيۡنَ مَا كُنتُ﴾ (مريم ٣١) ، وقال :﴿وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِۖ ﴾ (القصص ٤١)، وقال تعالى: ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ (التكوير ٢٩) ، أثبت مشيئة العبد وأخبر أنها لا تكون إلا بمشيئة

(١) في المختصر « ومثل » وأكمل النقص من الأصل ٢ : ١٦ .
(٢) تقدم التعريف به في هامش ص ٤٠ .
(٣) عن الأصل ٢ : ١٧ .

الربّ تعالى : وقد أخبر أن العباد يفعلون ويعملون ويؤمنون ويكفرون ويَصْدقون ويكذبون ــ في مواضع جمة ـ وأنَّ لهم قوة واستطاعة . وشناعاته[1] تلزم من لايفرّق بين فعل الرب ومفعوله ، أو يقول إن أفعال العباد فعلُ الله ، أو يقول ليس في المخلوقات قوًى ولا طبائع وقد دلت النصوص على ذلك والعقول ، قال تعالى: ﴿ سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ
ٱلثَّمَرَٰتِ ﴾(الأعراف ٥٧) ، وقال : ﴿فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ (البقرة ٩٢
١٦٤ ، النحل ٦٥ ، الجاثية ٥)، وقال تعالى : ﴿ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ﴾(المائدة ١٦) ، وقال﴿ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ (البقرة ٢٦) ، وقال : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾ (فصلت ١٥) ، وقال : ﴿ خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ﴾ (الروم ٥٤) ، وقال ﷺ لأشجّ عبدالقيس[2] : « إن فيك لخصلتين يحبهما الله : الحلمُ ، والأناة » .إلى أن قال شيخنا[3]: فأفعال العباد حادثة بعد أن لم تكن ، فحكمها حكم سائر الحوادث ، وهي ممكنة من الممكنات [فحكمها حكم سائر الممكنات][4]، فما من دليل استدل به على أن بعض الحوادث الممكنات مخلوقة لله تعالى إلا وهو يدل على أن أفعالنا مخلوقة لله تعالى ، فإنه قد علم أن المحدَث لابدَّ له من محدِث ، وهذه مقدمة ضرورية عند الجمهور ، وكذلك الممكن لابد له من مرجح تام ، فإذا كان فعل العبد حادثاً فلابد له من محدث ، وإذا قيل المحدث هو العبد يكون العبد صار محدِثاً له بعد أن لم يكن فهو أيضاً أمر حادث فلابد له من محدِث إذ لو كان العبد لم يزل محدثاً له لزم

---

(١) أي شناعات الرافضي المردود عليه .
(٢) انظر ص ١٣٣ .
(٣) أي شيخ الإسلام ابن تيمية مؤلف الكتاب .
(٤) عن ٢ : ١٨ من الأصل .

دوام ذلك الفعل الحادث ، وإذا كان إحداثه له حادثاً فلابد له من محدِث ، وإذا قيل : المحدِث إرادة العبد ، قيل : فإرادته أيضاً حادثة لابد لها من محدث ، وإن قيل حدثت بإرادة من العبد ، قيل وتلك الإرادة لابد لها أيضاً من محدِث [فأيُّ محدِث][1] فرضته في العبد فالقول فيه كالقول في الحادث الأول ، وإن جعلته قديماً أزلياً كان هذا ممتنعاً لأن مايقوم بالعبد لا يكون قديماً ، وإن قلت هو وصف العبد وهي قدرته المخلوقة فيه ـ والقول فيها كالقول في الإرادة ـ فلابد أن يكون المرجح التام من الله تعالى . ودقق العلامةُ شيخُنا[2] النظرَ هنا واستوعب وساق تسلسل الحوادث .

قال المصنف[3]: « ومنها أنه لا يبقى فرقٌ بين من أحسنَ غاية الإحسان عُمرَه وبين من أساء غاية الإساءة عمره ، ولم يَحْسُن منا شكرُ الأول وذم الثاني ، لأن الفعلين صادران من الله تعالى » . فيقال : هذا باطل ، فإن اشتراك الفعلين في كون الربِّ خلقهما لا يستلزم اشتراكهما في الحكم ، فإن جميع ماسوى الله
٩٣ مشترك / في كون الله خلقَه ، قال تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ● وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴾ (فاطر ١٩ ـ ٢٠) الآية ، والله خالقُ الجنة والنار وخالقُ العالـم والجاهل وخالق العسل والسم واللذَّة والألم وخالق آدم وإبليس .
وإذا كان الشرع والعقل متطابقين على أن ماجعل الله فيه منفعة ومصلحة يجب مدحه وإن كان جماداً فكيف لا يكون مَنْ جعله محسناً غاية الإحسان إلى الخلق أحقَّ بالمدح ، وكذلك في جانب الشرّ ، والقدَريُّ يقول : لا يكون العبد محموداً على إحسانه ولا مذموماً على إساءته إلا بشرط ألّا يكون الله جعله محسناً إلينا ، ولا منَّ به علينا إذا فعل الخير ، ولا ابتلانا به إذا فعل الشرّ . وحقيقة

(١) عن الأصل ٢ : ١٨ ـ ١٩ .
(٢) أي شيخ الإسلام ابن تيمية مؤلف الكتاب .
(٣) أي الإمامي القدري المردود عليه .

قولهم : إنه حيث يُشكر العبد لا يُشكر الربّ وحيث يشكر الرب[1] لا يشكر العبد ، وأنه لا مِنَّةَ لله علينا في تعليم الرسول وتبليغه إلينا ، والله تعالى يقول : ﴿ لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ (آل عمران ١٦٤) الآية . ويقول[2] : لا تكون لله نعمةٌ على عباده باستغفار الملائكة لهم وتعليم العلماء لهم وعدل الولاة عليهم ، ويقولون : لا يقـدر الله أن يجعل الملوك عادلين ولا جائرين ، ولا يقدر أن يصيِّر أحداً محسناً إلى أحد ولا مسيئاً إلى أحد ، وعلى لازم قولهم لا يستحقُّ الله أن يُشكر بحال ، لأن الشكر إنما يكون على النعم الدينية أو الدنيوية [أو الأخروية][3] فالدنيوية [عنده][3] واجبة على الله ، والدينية فما فَعلها بنا ولا يقدر أن يجعل أحداً مؤمناً ولا يهدي أحداً ولا يجعل براً ولا تقِياً ولا يُقْدِرُه على خير أصلا ، وأما النعم الأخروية فالجزاءُ واجب عليه ، فالحمد لله الذي هدانا للحق ، وجنبنا هذه الضلالات ، فالمقرُّون بالقَدَر يمدحون المحسن ويذمون المسيء مع اتفاقهم على أن الله خالق الفعلين . فقوله : « يَلزمهم أن لا يفرقوا بين هذا وهذا » لزوم مالا يلزم وغاية الأمر أن يكون الله جعل هذا مستحقاً للمدح والثواب ، وهذا مستحقاً للذم والعقاب ، فإذا كان كذلك لم يمتنع أن يمدح ذا ويذم ذا .

قال : « ومنها التقسيم الذي ذكره / مولاي الإمام موسى الكاظم وقد ٩٤
سأله أبو حنيفة (رحمه الله تعالى) ـ وموسى صبيّ ـ فقال : المعصية ممن؟ فقال : إما من العبد أو من الله أو منهما ، فإن كَانت من الله فالله أنصفُ من أن يظلم عبده ويؤاخذه بما لا يفعل ، وإن كانت منهما فهو شريكه والقويُّ أولىٰ بإنصاف عبده الضعيف ، وإن كانت من العبد وحده فعليه وقع الأمر وإليه يتوجه

(١) في المختصر « لا يشكر الرب » والتصحيح من الأصل ٢ : ٢٣ .
(٢) أي القدري الذي ينكر أن أفعال الخلق هي أيضا خلق الله ، والرافضة من هؤلاء .
(٣) عن الأصل ٢ : ٢٣ .

الذم . فقال أبو حنيفة : ذرية بعضها من بعض» . فيقال : ماذُكرتْ بسندها فنعلم صحتها ، ولعلها كذب ، فإن أبا حنيفة مقرٌّ بالقَدَر ، وقد ردَّ على القدَرية في الفقه الأكبر ، فكيف يستصوب قولَ من يقول إن الله لم يخلق أفعال العباد؟! ثم موسى بن جعفر وسائر علماء أهل البيت مثبتون القدَر ، وكذلك قدماءُ الشيعة ، وإنما قالوا بالقدَر في دولة بني بُويَه[1] حين خالطوا المعتزلة ، [وأيضاً فهذا الكلام المحكيُّ عن موسى بن جعفر يقوله أصاغر القدَرية وصبيانهم ، وهو معروف من حين حدثت القدَرية قبل أن يولد موسى بن جعفر . . والقدَرية حدثوا زمن ابن الزبير وعبدالملك[2]. وقول القائل: « المعصية ممن ؟ » لفظ مجمل ، فإن المعصية والطاعة عمل وعرض قائم بغير ، فلابد له من محل يقوم به ، وهي قائمة بالعبد لامحالة ، وليست قائمة بالله تبارك وتعالى بلا ريب ، ومعلوم أن كل مخلوق يقال هو من الله بمعنى أنه خلقه بائناً عنه ، لا بمعنى أنه قام به واتصف به كما في قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ (الجاثية ١٣)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[3]. (النحل ٥٣) .

قال[4]: « ومنها: أنه يلزم أن يكون الكافر مطيعاً بكفره لأنه فعل ماهو مراد الله » فهذا مبني على أن الطاعة هل هي موافقة للأمر أو موافقة للإرادة ، وهي مبنية على أن الأمر هل يستلزم الإرادة أم لا ؟ وقد قدَّمنا أن الله خالق أفعال العباد بإرادته ، وقد يخلق مالم يأمر به ، وأجمع العلماء أن الرجل لو حلف

(١) وهم الذين دفعوا إيران وبعض بلاد المشرق الدفعة الأولى نحو هاوية التشيع ، ثم كانت الثانية في زمن خدابنده الذي ألف له الحلي هذا الكتاب المردود عليه ، وثالثة الأثافي كانت في زمن الصفويين .

(٢) عن الأصل ٢ : ٢٤ .

(٣) عن الأصل ٢ : ٢٥ .

(٤) أي الشيعي المردود عليه .

ليقضينَّه حقَّه في غدٍ إن شاء الله ، فخرج الغد ولم يقضه مع قدرته على القضاء لم يحنث ، ولو كانت مشيئة الله بمعنى أمره لحنث لأنه مأمور بذلك ، وكذلك سائر الحلف على فعل مأمور إذا علَّقه بالمشيئة ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ (يونس ٩٩) ، مع أنه قدر أمرهم بالإيمان ، فعُلم أن الأمر غير المشيئة ، كذلك قوله : ﴿ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا ﴾ (الأنعام ١٢٥) : دليلٌ على أنه أراد إضلاله وهو لم يأمره بالضلالة . وقد ذكرنا أن الإرادة وردت بمعنيينْ : إرادة قدَرية وإرادة شرعية ، فهذه متضمنة للمحبة والرضا ، لا الأولى .

قال[1] : « ومنها: أنه يلزم نسبة السَّفَة إليه [تعالى] لأنه يأمر الكافر بالإيمان ولا يريده منه ». قلنا : قد قرَّرنا أن الإرادة نوعان : إرادة الخلق ، وإرادة الأمر[2] .

٩٥ / قال[1] : « ومنها: أنه يلزم أن نستعيذ بإبليس من الله ، ولا يَحسُن قوله تعالى : ﴿ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ﴾ (النحل ٩٨) ، لأنهم نزَّهوا إبليس والكافر عن المعاصي وأضافوها إلى الله ، فيكون شراً على عبده من إبليس ، تعالى الله عن ذلك ». فيقال : هذا كلام ساقط ، فإما أن يكون لإبليس فعل أو لا ، فإن لم يكن له فعل امتنع أن يستعاذ به[3] فإنه لا يفعل شيئاً فلا يعيذ [حينئذ] أحداً . وإن كان له فعل بطل تنزيهه عن المعاصي فسقط الاعتراض به على قول من أثبت القدر أو نفاه ، ويقال : إنما تحسُن الاستعاذة بإبليس لو كان يمكنه أن يعيذهم من الله ، سواء كان الله خالقاً لأفعال العباد أو لا ، [وهؤلاء القدَرية كالمصنف وأمثاله][4] مع قولهم إن إبليس يفعل مالا يقدره [الله][4] ويفعل بغير إرادة الله ، وأن [الله][4] لا يقدر على أن يغيّر أحداً من عمل إلى

(١) أي الشيعي المردود عليه .
(٢) في المختصر « إلآه » والتصحيح من الأصل ٢ : ٣٤ .
(٣) أي بإبليس كما يزعم الرافضي المردود عليه . (٤) عن الأصل ٢ : ٤٢

عمل لا من خير إلى شرّ ولا من شرّ إلى خير ، وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه كان يقول « أعوذ برضاك من سَخَطِك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وبك منك » فاستعاذ ببعض صفاته وأفعاله من بعض ، حتى استعاذ به منه : فكيف يمتنع أن يُستعاذ به من بعض مخلوقاته ؟ ثم أهلُ السنَّة لا ينكرون أن يكون دعاء العبد لربه واستعاذته به سبباً لنيل المطلوب ودفع المرهوب ، والله أرحم لعباده من الوالدة بولدها فيستعاذ به من شرّ أسباب الشر التي قضاها بحكمته . فمن قال بالحكمة والعلة يقولون : خَلَقَ إبليس كما خلق الحيّات والعقارب والنار لما في خلقه ذلك من الحكمة ، وأمرنا أن ندفع الضررَ عنا بكل مانقدر عليه ، ومن أعظم الأسباب استعاذتنا به حكمةً ورحمة . ومن لا يقول بالعلة والحكمة فإنه يقول : خلق إبليسَ الضارَّ لعباده وجعل استعاذتنا طريقاً إلى دفع ضرره ، كما جعل إطفاء النار طريقاً إلى دفع حريقها ، والترياق طريقاً إلى دفع السم ، فهو خالق النافع والضار ، وأمرنا بما ينفعنا ، ثم إنْ أعانّنا كان محسناً وإلا فله أن يفعل ماشاء .

وقوله « نزِّهوا إبليس والكافر من المعاصي » فهذا فرية ، فإنهم متفقون
٩٦ على / أن العاصي هو المتصف بالمعصية والمذموم عليها ، وأن الأفعال يوصف بها مَن قامت به لا مَن خلقها ، وإن إضافة الصفة إلى الموصوف بها الذي قامت به من إضافة المخلوق إلى خالقه .

ثم أخذ القَدَريّ يُسهب في هذيانه وغيّه فقال : « ومنها أنه لا يبقى وثوق بوعد الله ووعيده ، لأنهم جوَّزوا إسنادَ الكذب في العالَم إليه فجاز أن يكذب في إخباراته كلها ، فتنتفي فائدة بعثة الرسل». قلت: الفرق بين « الخالق » وبين « الفاعل » معلوم بين العقلاء ، فإذا خلق الله لغيره حركة لم يكن هو المتحرك ، وإذا خلق للرعد صوتاً لم يكن هو المصوّت ، وإذا خلق الألوان في النبات والحيوان لم يكن هو المتصف بتلك الألوان ، وإذا خلق في غيره علماً وحياة

وقدرة لم تكن [تلك المخلوقات في غيره][(١)] صفات له ، وإذا خلق في غيره عمًى وصمماً لم يكن هو الموصوف بالعمى والصمم ، وإذا خلق في غيره صوماً وطوافاً وخشوعاً لم يكن هو الصائم ولا الطائف ولا الخاشع ، أما قوله تعالى : ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ (الأنفال ١٧) معناه : ماأصبت إذ حَذَفْتَ ولكن الله هو الذي أصاب ، فمنه الحذفُ باليد ومن الله الإيصال إلى العدوّ كلهم ، و[ليس المراد بذلك مايظنه بعض الناس أنه لما خلق الرامي والرمي كان هو الرامي في الحقيقة ، فإن ذلك][(٢)] لو صار في كل فعل لكنتَ تقول : مامشيت إذ مشيت ولكن الله مشى ، وماركبت إذ ركبت ولكن الله ركب، وما لا نهاية له ، وبطلان ذلك معلوم بالضرورة ، ولهذا يُروَى أن عثمان كانوا يرمونه بالحجارة [لما حُصر][(٢)] فقال : علامَ ترمونني ؟ فقالوا : مارميناك ، ولكنَّ الله رماك ، فقال : إن الله لو رماني لأصابني ، ولكن أنتم ترمونني فتخطئونني .

الوجه الآخر:أنهم يجوّزون أنه تعالى يخلق القدرة على الكذب مع علمه بأن صاحبها يكذب ، وكذا القدرة على الظلم والفحش ، ومعلوم أن الواحد منا يجري تمكينه من القبائح وإعانته عليها مجرى فعله لها ، فمن أعان غيره على
٩٧ الكذب والظلم كان الفاعل ، قال تعالى ﴿ وَلَا تَعَاوَنُوا / عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾ (المائدة ٢) ، فإن قالوا : إنما أعطاه القدرة ليطيع لا ليعصي ، قيل : إذا كان عالماً بأنه يعصي كان بمنزلة من أعطى آخر سيفاً ليقاتل به الكفار مع علمه بأنه يقتل نبياً [وهذا لا يجوز في حقنا][(٢)] فتعالىٰ الله عن ذلك .

الثالث : أن يقال : ليس كل ماكان قادراً عليه وهو ممكن نشك في وقوعه ، بل نعلم أنه لا يفعل أشياء مع أنه قادر عليها [وهي ممكنة][(٢)] فلا يقلب البحر

---

(١) عن الأصل ٢ : ٤٤ وكانت في المختصر : « الأشياء » .
(٢) عن الأصل ٢ : ٤٤ .

زئبقاً[1] والجبال ياقوتا ، وعلمنا بأنه [تعالى][2] منزه عن الكذب وأنه ممتنع عليه قطعاً .

الرابع ــ نحن نعلم بأنه موصوف بصفات الكمال ، وأن كل كمال ثبت لموجود فهو أحقُّ به ، وكل نقص منزهٌ عنه . ونعلم أن الحياة والعلم والقدرة صفات كمال فهو أحقُّ بها ، وكذلك الصدق ، كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴾ (النساء ٨٧) ،وقال النبي ﷺ : « إن أصدقَ الكلام كلامُ الله » .

الخامس ــ أن كلامه قائم بذاته غيرُ مخلوق عند أهل السنَّة ، فإن الكلام صفةُ كمال فلابدَّ أن يتصف بها ، سواء قالوا إنه لا يتعلق بمشيئته وقدرته وهو معنى [قائم بالنفس[2]] أو حروف أو أصوات قديمة ، أو قالوا إنه متعلق بمشيئته وأنه تكلم بعد أن لم يكن متكلماً ، أو أنه لم يزل متكلماً إذا شاء . والكذب صفة نقص كالصمم والبكم والعمى ، ومع أنه يخلق خلقه متصفين بذلك ولا يقوم به، فكذلك يخلق الكذب في الكاذب ولا يقوم به .

السادس ــ أن هذا السؤال وارد عليكم فإنكم تقولون يخلق في غيره كلامًا يكون كلامه مع كونه قائماً بغيره وهو مخلوق ، وأن الكلام الذي يتكلم به العباد ليس هو كلامه ولا مخلوقاً له ، فإذا كان هذا صدقاً فلابد أن يعترفوا أن هذا كلامه، وهذا ليس بكلامه .

وقولك : « وجاز إرسال الكذّاب » فنقول : لاريب أن [الله][3] يرسل الكذّاب ، كقوله : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾ (مريم ٨٣) ، وكقوله : ﴿ بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ ﴾ (الإسراء ٥) ، لكن

---

(١) كذا في المختصر ، وفي الأصل ٢ : ٤٤ « أدهانا » .
(٢) عن الأصل ٢ : ٤٥ .
(٣) عن الأصل ٢ : ٤٦ .

لايكون ذا إلا مقرونا / بما يبين كذبهم كما في مثل مُسَيْلمة والأسود ٩٨
[العنْسى][1] وليس في إرسالهم مايمنع التمييز بين الصادق والكاذب . وإذا خلق من يدَّعي النبوَّة وهو كاذب فإن قالوا يجوز [إظهار][1] أعلام الصدق عليه كان [هذا][1] ممنوعاً [وهو باطل بالاتفاق][1]، وإن قالوا لالم يكن مجرَّد ادعاء النبوة ــ بلا عَلَم على الصدق ــ ضارّاً ، فإن مدَّعي الطب أو [أنه] صانع بلا عَلَم يدل [على صدقه] لم يلتفت إليه فكيف مدَّعي النبوَّة . وإن قالوا : إذا جوَّزتم عليه أن يخلق الكذب في الكذّاب فجوّزوا عليه أن يُظهر على يديه أعلام الصدق ، قيل : هذا ممتنع ؛ لأن أدلة الصدق تستلزم الصدق ، إذ الدليل مستلزم للمدلول ، وإظهار أعلام الصدق على الكذّاب ممتنع لذاته . وإن قالوا : جوّزوا أن يظهر على يديه خارق ، قلنا : نعم ، فنحن نجوّز ذلك لمدعي الإلهية كالدَّجّال ، ويجوز الخارق لمدَّعي النبوَّة لكن على وجه لايدلّ على صدقه كالساحر والكاهن .

السابع[2] ــ أن دلائل النبوة وما به يعرف صدق النبي لم يتخصص في الخوارق ، بل يتنوع كما تتنوع معرفة الكذب .

قال[3]: « ومنها أنه يلزم تعطيل الحدود والزواجر عن المعاصي ، فإن الزنا إذا كان واقعاً بإرادة الله والسرقة [إذا صدرت عن الله وإرادته هي المؤثرة][4] لم يجز للسلطان المؤاخذة عليها لأنه يصدّ السارق عن مراد الله ، فلو صُدَّ أحدُنا عن مراده لتألم ، ويلزم أن يكون الرب مريداً للنقيضين ، لأن المعصية مرادة له ، والزجر عنها مراد له » . قلنا : قد مرَّ مايبين هذا . ونقول : ماقدَّره وقضاه من ذلك هو ماوقع دون مالم يكن، وماوقع لم يقدر أحدٌ أن يرده، وإنما يُرَدُّ

(١) عن الأصل ٢ : ٤٦ .
(٢) تحرفت في المختصر برسم (الرابع) .
(٣) أي الرافضي المردود عليه .
(٤) عن الأصل ٢ : ٤٦ .

بالحدود والزواجر مالم يقع بعدُ ، فما شاء الله كان ومالم يشأ لم يكن ، فقولك : « يصدُّ السارق عن مراد الله » كذب ؛ لأنه إنما يصدُّه عما لم يقع ، ومالم يقع يُرِدْه الله ، ولهذا لو حلف ليسرقنَّ هذا المال إن شاء الله ولم يسرقه لم يحنث بالإجماع ؛ لأن الله لم يشأ سرقته ، ولكنَّ القدَرية لا تكون عندهم « الإرادة » إلا بمعنى « الأمر » فيزعمون أن السرقة إذا كانت « مرادة » كانت « مأموراً بها »

٩٩ وقد تيقنّا أن الله لم يأمر / بالسرقة، ومن قال أمر بها فقد كفر . وأيضاً فإن من المقدور ــ بالاتفاق ــ مايحسن ردُّه وزواله ، كالمرض فإنه مِنْ فِعل الله ويحسُن بنا دفعه بالتداوي والاجتناب لأسبابه ، ففي هذا إزالة لمراد الله ، وكذا إطفاء النار التي تريد أن تحرق ، وإقامة الجدار الذي يريد أن يقع ، وكذا ردُّ البرد بالدِّفْء ، والحرِّ بالظلّ ، فيُدفع مرادٌ بمراد ، والكلُّ من قَدر الله ، وقد قيل للنبي ﷺ : (أرأيتَ أدوية نتداوى بها ، ورُقًى نسترقي بها ، وتُقاةً نتقيها ، هل تردُّ من قدَر الله شيئاً ؟ قال : « هي من قَدر الله ») وقال تعالى : ﴿ لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ ﴾ (الرعد ١١) .

وقولك : « يلزم أن يكون مريداً للنقيضين » [كلام ساقط ، فإن النقيضين][(١)] مالا يجتمعان ولا يرتفعان ، أو مالا يجتمعان ، وهما المتضادّان ، والزجر ليس عما وقع [وأريد][(١)] بل عقوبةٌ على الماضي وزجرٌ عن المستقبل . والزجر الواقع [بإرادته][(١)] إن حصل مقصوده لم يحصل المزجور عنه [فلم يرده ، فيكون المراد الزجر فقط][(١)]، وإن لم يحصل مقصوده لم يكن زجراً تاماً بل يكون المراد فعل هذا الزجر وفعل ذاك ، كما يراد ضرب هذا لهذا بالسيف وحياة هذا ، وكما يراد المرض المخوف الذي قد يكون سبباً للموت ويُراد معه الحياة .

قال : « ومنها قد تقدم بالضرورة استناد أفعالنا إلينا ووقوعها بحسب

---

(١) عن الأصل ٢ : ٤٧ .

إرادتنا ، فإذا أردنا الحركة يَمْنَةً لم تقع يَسْرة ، وبالعكس ، والشك في ذلك سفسطة » .

فيقال : جمهور أهل السنة قائلون بهذا، فإن أفعالنا مستندة إلينا ونحن محدِثون لها، والنصوص بذلك كثيرة في القرآن. فاعلم أن كون العبد مريداً فاعلاً بعد أن لم يكن مريداً فاعلاً أمرٌ حادث، فإما أن يكون له محدِث أو لا ، فإن لم يكن له مُحدِث لزم حدوث الحوادث بلا محدث ، وإن كان له محدث فإما أن يكون العبد أو الله ، فإن كان العبد فالقول في إحداثه لتلك الفاعلية كالقول في إحداثها ويلزم التسلسل ، وهو هنا باطل ؛ لأن العبد كان بعد أن لم

١٠٠ يكن فيمتنع أن تقوم به حوادث لا أول لها / فتعين أن يكون الله هو الخالق لكون العبد مريداً فاعلاً فأهل السنة يقولون بهذا العلم الضروري ، فيقولون : العبد فاعل ، والله خلقه فاعلاً ، وإنه مريد ، والله خلقه مريداً . قال تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ (التكوير ٢٩) ، وقال : ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ ﴾ (إبراهيم ٤٠) ، فإرادة العبد ثابتة ، لكن لا توجد إلا بمشيئة الله ، ومن زعم أن الإرادة لا تُعلَّل كان قوله لا حقيقة له ؛ لأن الإرادة أمر حادث فلابدَّ له من محدث . وقالوا : إن الباري يحدث إرادة لا في محل بلا سبب اقتضى حدوثها ولا إرادة ، فارتكبوا ثلاث محالات : حدوث حادث بلا إرادة من الله ، وحدوث حادث بلا سبب حدث ، وقيام الصفة بنفسها لا في محل . فإن قيل : كيف يكون الله محدِثاً لها والعبدُ محدِثٌ لها ؟ قيل : إحداث الله لها هو خَلْقها ، فيصير العبد فاعلاً لها بقدرته ومشيئته التي خُلقت فيه ، وكلٌّ من الإحداثين مستلزم للآخر ، فخلقُ الربِّ لفعل العبد يستلزم وجودَ الفعل ، وكونُ العبد فاعلاً له بعد أن لم يكن يستلزم كونَ الرب خالقاً له .

قال الإمامي : « والقرآن مملوء من إسناد أفعال البشر إليهم كقوله : ﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (النحل ٣٢) ، ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا

فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ﴾ » (فُصِّلَتْ ٤٦ والجاثية ١٥) ، وذكر آيات .

قلنا : هذا كله حق ، والقرآن أيضاً مشحون بما يدلُّ على أن أفعالنا حادثة بمشيئة الله كقوله : ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ ﴾ (البقرة ٢٥٣) ، ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟ ﴾ (الأنعام ١٠٧)، ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ ﴾ (الأنعام ١٢٥) . فلا يجوز أن تؤمن ببعض الكتاب وتكفر ببعض ، ولو كانت المشيئة بمعنى الأمر لحنث من حلف وقال إن شاء الله ، وقال تعالى : ﴿ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ﴾ (البقرة ٢٦) ، ﴿ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ ﴾ (الأنفال ٢٤) .

قال الإمامي : « فقال الخصم ، القادر يمتنع أن يرجح [أحد مقدوريه][1]
من غير مرجح، ومع الترجيح يجب الفعل، فلا قدرة ، ولأنه يلزم أن
١٠١ يكون الإنسان/ شريكاً لله ولقوله : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾
(الصافات ٩٦). فقلنا[2]: الجواب عن [الأول][3] المعارضة بالله فإنه قادر ، فإن افتقرت القدرة إلى المرجح وكان المرجح موجباً للأثر لزم أن يكون الله موجباً لا مختاراً فيلزم الكفر . والجواب عن الثاني : أيُّ شركة هنا ؟ والله هو القادر على قهر العبد وإعدامه . والجواب عن قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ ﴾ أنها إشارة إلى الأصنام التي كانوا ينحتونها ، فأنكر عليهم فقال : ﴿ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ • وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (الصافات ٩٥ ــ ٩٦) .

قال شيخنا ابن تيمية رحمه الله تعالى : لم يذكر [من أدلة أهل الإثبات][4] إلا يسيراً ، ومع هذا فالأدلة الثلاثة ليس لهم عنها جواب صحيح ، أما الأول فإن المستدلَّ بذلك الدليل لا يقول: إذا وجب الفعل فلا قدرة، فإن عامة أهل

(١) في المختصر « يرجح مقدوره » واعتمدنا مافي الأصل ٢ : ٥٦ .
(٢) القائل هو الإمامي في الكتاب المردود عليه .
(٣) سقط من المختصر وأكمل من الأصل ٢ : ٥٦ .
(٤) في المختصر « من الأدلة » واخترنا مافي الأصل ٢ : ٥٦ .

السنة يقولون : إنّ العبد له قدرة ، حتى الجبرية ، لكن يقولون لا تأثير لها . وقد مرَّ أن لها تأثيراً من جنس تأثير الأسباب في مسبباتها ، ليس لها تأثير الخلق والإبداع . [ويوجب هذا الدليل][1] أن القادر يمتنع أن يرجح مقدوره إلا بمرجح ، وذلك المرجح لا يكون من العبد ، فتعين أن يكون من الرب ، وعند وجود المرجح التام يجب وجود الفعل ويمتنع عدمه ، فإنه إذا كان بعد وجود المرجح يمكن وجود الفعل وعدمه كما كان قبل المرجح [كان][2] ممكناً ، والممكن لا يترجح وجوده على عدمه إلا بمرجح تام . وأما معارضة ذلك بفعل الله ، فالجواب أن هذا برهان عقلي يقيني ، واليقينيات لا تُعارَض ولا يوجد لها معارض ، وأيضاً فإن قدرة الرب تفتقر إلى مرجح ، لكن المرجح هو إرادة الله ، وإرادة الله لا يجوز أن تكون من غيره بخلاف إرادة العبد . وإذا كان المرجح إرادة الله كان فاعلاً باختياره لا موجباً بذاته بدون اختياره ، وحينئذ فلا يلزم الكفر ، ثم نقول : ماتعني بقولك : «يلزم أن يكون الله موجباً بذاته » أتعني
بذلك أن يكون موجباً للأثر بلا قدرة / ولا إرادة ، أو تعني به أن يكون الأثر ١٠٢
واجباً عند وجود المرجح الذي هو الإرادة مثلاً مع القدرة ؟ فإن عنيتَ الأول لم نسلِّم التلازم ، فإن الفرض أنه قادر وأنه مرجح بمرجح ، فهنا شيئان : قدرة وأمر آخر ، وقد فسرنا ذلك بالإرادة ، فكيف يقال إنه مرجح بلا قدرة ولا إرادة؟ ، وإن أردتَ أنه يجب وجود الأثر إذا حصلت الإرادة مع القدرة فهذا حقّ وهو مذهب المسلمين ، فما شاء الله وجوده وجبَ وجودُه بمشيئته وقدرته وما لم يشأ وجودَه امتنع وجودُه لعدم مشيئته وقدرته ، فالأول : واجب بالمشيئة ، والثاني : ممتنع لعدمها . وأما ما يقوله القدَرية من أن الله يشاء مالا يكون ويكون مالا يشاء فهذا ضلال ، فإذا أراد حدوث مقدور فإما أن يجب وجوده أو لا :

---

(١) كذا في الأصل ٢ : ٥٦ والذي في المختصر « وتوجيه الدليل » .
(٢) سقطت من المختصر وبقيت في الأصل ٢ : ٥٧ .

فإن وجب حصل المطلوب وتبين وجود الأثر عند المرجح ، وسواء سميتَ ذا « موجباً بالذات » أو لم تسمّه ، وإن لم يجب وجوده كان ممكناً قابلاً للوجود والعدم فلا بد له من مرجح ، وهكذا هلمَّ جرّاً . ثم نقول : ماذكرته من الحجة العقلية [وهو استناد أفعالنا الاختيارية إلينا ووقوعها بحسب اختيارنا](١) معارَض بما ليس من أفعالنا كاللون ، فإن الإنسان يحصّل اللونَ الذي يريد حصوله في الثوب بحسب اختياره ، وهو مستند إلى صنعته ، ومع هذا فليس اللون مفعولاً له ، وأيضاً فما ينبت [من الزرع والشجر](١) قد يحصل بحسب اختياره ، وهو مستند إلى ازدراعه ، وليس الإنبات من فعله ، فليس كلُّ مااستند إلى العبد ووقع بحسب اختياره كان مفعولاً له . وهذه معارضة عقلية .

وأما قوله : « أيُّ شركة ها هنا ؟ » فيقال : إذا كانت الحوادث حادثة بغير فعل الله ولا قدرته فهذه مشاركة لله صريحة ، [ولهذا شبّه هؤلاء بالمجوس الذين يجعلون فاعل الشر غير فاعل الخير ، فيجعلون لله شريكاً آخر . . . ولهذا قال ابن عباس : الإيمان بالقدَر نظام التوحيد . . وقول القدَرية يتضمن الإشراك والتعطيل ، فإنه يتضمن إخراج بعض الحوادث عن أن يكون لها فاعل ، ويتضمن إثبات فاعل مستقل غير الله ، وهاتان شعبتان من شعب الكفر ، فإن أصل كل كفر التعطيل والشرك](٢) وهذا كما تقول الفلاسفة من أن الأفلاك تفعل بطريق الاستقلال ، وأنها هي المحدثة للحوادث التي في الأرض ، والعجب إنكارهم على القدَرية قولهم : مازال الربُّ عاطلاً عن الفعل حتى
١٠٣ أحدث العالَم / وهم يقولون : مازال ولا يزال معطلاً عن الإحداث ، بل عن الفعل ، فإن ما لزم ذاته كالعقل والفلك ليس هو في الحقيقة فعلاً له ، إذ الفعل

---

(١) عن الأصل ٢ : ٥٨ .
(٢) عن الأصل ٢ : ٥٩ .

لا يعقل إلا شيئاً بعد شيء ، فأما ما لزم الذات فهو من باب الصفات كلون الإنسان وطوله فإنه يمتنع أن يكون فعلاً له بخلاف حركاته فإنها فعل له . وإن قُدِّرَ أنه لم يزل متحركاً كما يقال في [نفس الإنسان][1] أنها لم تزل تتحرك من حال إلى حال ، وأن القلب أشدُّ تقلباً من القِدْر إذا استجمعت غلياناً ، فكون[2] الفاعل ـ الذي هو في نفسه يقوم به فعل[3] يحدث شيئاً بعد شيء ـ مفعولاً[4] بخلاف مالزمه لازمٌ يقارنه في الأزل ، فهذا لا يعقل أن يكون مفعولاً له ، فتبين أنهم[5] في الحقيقة لا يثبتون للربّ فعلاً أصلاً ، فهم معطِّلة حقاً ، وأرِسْطو وأتباعه إنما أثبتوا العلة الأولى من جهة كونها علة غائية لحركة الفلك ، فإن حركة الفلك عندهم بالاختيار كَحركة الإنسان فلا بدَّ لها من مراد فيكون هو مطلوبها فقالوا : إن العلة الأولى هي التي يتحرَّك الفلك لأجلها ، أي للتشبُّه بها . بل غاية ما يثبتونه أن يكون[6] شرطاً في وجود العالَم ، فهي علة له تحركه كما يحرّك المعشوقُ العاشقَ ، بمنزلة الرجل الذي اشتهى طعاماً فمدَّ يده إليه ـ أو رأى من يحب ـ فذلك المحبوب هو المحرّك ، لكون المتحرك أحبَّه ، وحينئذ فلا يكونون قد أثبتوا لحركة الفلك محدثاً أحدثها غير الفلك ، كما لم تُثبت القدَرية لأفعال الحيوان محدثاً غير الحيوان ، فلهذا كان الفلك عندهم حيواناً كبيراً ، فتبين أن الفلاسفة قَدَرية في جميع حوادث العالم وأنهم أصلُ الشرّ[7]، ولهذا يضيفون الحوادث إلى الطبائع التي في الأجسام كما تقول القَدَريَة في الحيوان ، ولا يثبتون محدث الحوادث ، وغايتهم أن جعلوا الربَّ شرطاً في

---

(١) في المختصر « في نفسه » واعتمدنا مافي الأصل ٢ : ٦٠ .
(٢) في الأصل ٢ : ٦٠ « يكون » ومافي المختصر أصح .
(٣) في المختصر « فعله » واعتمدنا مافي الأصل ٢ : ٦٠ .
(٤) في المختصر « مفعول » واعتمدنا مافي الأصل ٢ : ٦٠ .
(٥) أي الفلاسفة الذين حكى مذهبهم وقارنه بمذهب منكري القدر .
(٦) أي الله .
(٧) كانت في المختصر « من أصل البشر » .

وجود العالَم ، ومنهم من قال : الفلك واجبُ الوجود ، لكن أثبتوا علةً إما
١٠٤ غائية وإما فاعلية ، وعند التحقيق لا حقيقةَ / لما أثبتوه ، فهم[1] أجهل الناس
بالله ، ومن دخلَ في أهل المِلَلِ منهم[2] ـ كالفارابي ، وابن سينا ، وموسى بن مَيْمون اليهودي ، ويحيي بن عَدِيّ النصراني ، ومَتى ـ فهم مع إلحادهم أسَدُّ عقلاً ونظراً من أرِسْطو وأتباعه المشّائين ، ودخل بعض المتكلمة معهم في الباطل وخرجوا عن الحقّ ـ كتوحيد الإلٰهية وإثبات حقائق أسماء الله وصفاته ـ ولم يعرفوا من التوحيد إلا توحيد الربوبية ، وهو الإقرار بأن الله خالقُ كل شيء وربه ، وهذا توحيد أقرَّ به المشركون ، قال تعالى : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ (الزخْرُف ٨٧) ، وقال تعالى : ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ (يوسف ١٠٦) . وإنما التوحيد المطلوب توحيد الإلهية المتضمن توحيد الربوبية ، وإن توحيد الله أن يُعبد وحده فلا يُخاف إلا هو ، ولا يُدْعى إلا هو . والعبادة تجمع غاية الحبّ والذل ، والتوحيد يتضمن إثبات نعوت الكمال لله والإخلاص له ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ (البيِّنة ٥).

[وأصل الشرك إما تعطيل ـ مثل تعطيل فرعون موسى ، والذي حاجَّ ابراهيمَ في ربه ـ . . . وأما الإشراك ، وهو كثير في الأمم أكثرُ من التعطيل ، وأهله خصومُ جميع الأنبياء ، وفي خصوم إبراهيم ومحمد ﷺ معطّلة ومشركة ، لكن التعطيل المحض للذات قليل ، وأما الكثير فهو تعطيل صفات الكمال وهو مستلزم لتعطيل الذات ، فإنهم يصفون واجب الوجود بما يجب أن يكون ممتنع الوجود . ثم إن كل من كان إلى الرسول ﷺ وأصحابه والتابعين لهم بإحسان أقرب كان أقربَ إلى كمال التوحيد والإيمان والعقل والعرفان ، وكل من كان

---

(١) أي الفلاسفة الذين حكى مذهبهم وقارنه بمذهب منكري القدر.

(٢) أي من انتسب من الفلاسفة إلى الإسلام أو اليهودية أو النصرانية .

عنهم أبعد كان عن ذلك أبعد ، فمتأخرو متكلمة الإثبات الذين خلطوا الكلامَ بالفلسفة ـ كالرازي والآمِدِي ونحوهما ـ هم دونَ أبي المعالي الجويني وأمثاله في تقرير التوحيد وإثبات صفات الكمال[1] ، وأبو المعالي وأمثاله دون القاضي أبي بكر بن الطيّب وأمثاله في ذلك ، وهؤلاء دون أبي الحسن الأشعري في ذلك ، والأشعري في ذلك دون أبي محمد بن كُلّاب[2] ، وابنُ كلّاب دون السلف والأئمة في ذلك ، ومتكلمة أهل الإثبات الذين يقرّون بالقدر هم خير ـ في التوحيد وإثبات صفات الكمال ـ من القدَرية من المعتزلة والشيعة وغيرهم ؛ لأن أهل الإثبات يثبتون لله كمال القدرة ، وكمال المشيئة ، وكمال الخَلْق ، وأنه منفرد بذلك ، فيقولون : إنه وحْدَه خالق كل شيء من الأعيان والأعراض ، ولهذا جعلوا أخصَّ صفات الرب تعالى القدرة على الاختراع ، والتحقيق أن القدرة على الاختراع من جملة خصائصه ، ليس هي وحدَها أخصَّ صفاته . وأولئك[3] يُخرجون أحوال الحيوان عن أن تكون مخلوقة له ، وحقيقة قولهم تعطيل هذه الحوادث عن خالق لها ، وإثبات شركاء لله يفعلونها ، وكثير من متأخرة القدرية يقولون إن العباد خالقون لها ، ولكن سلفهم يحترزون عن

---

(١) الذي يراقب تطور علماء الكلام في الإسلام يتوصل ـ في الغالب ـ إلى حقيقتين رائعتين: الأولى: أنهم كانوا يعتبرون الفلسفة الكلامية ضرورة من الضرورات في مقاومة المشككين بحقائق الإسلام ودفع ضلالات أهل الأهواء ، إلا أنهم لطول معاناتهم ذلك صارت هذه الأساليب مألوفة لهم .والحقيقة الأخرى: أنهم إذا صاروا في طور النضوج يتبين لهم بنور من الله أن فائدة هذه الأساليب في إقناع أهل الأهواء أقل من الضرر الذي ترتب على الالتجاء إلى هذه الضرورة ، ولذلك كانوا يجنحون إلى تركها ويرجعون إلى مذهب السلف في أمر العقائد . وقد تقدم في هامش ص ١٢٤ ماقاله أبو المعالي الجويني في كتابه (الرسالة النظامية) في رجوعه إلى مذهب السلف، بعدالذي كان عليه، لما ذاكره أبوجعفر الهمداني في معنى العلوّ. وأبلغ من ذلك ماوقع قبلُ للإمام أبي الحسن الأشعري في طوره الثالث الذي كان خاتمة مطافه بما سجله في كتاب الإبانة الذي ثبت أنه آخر كتبه (انظر شذرات الذهب ٢ : ٣٠٣ ، ومقدمة كتاب الإبانة طبعة السلفية) .

(٢) هذه شهادة عظيمة بمنزلة كريمة لابن كلاب ، ولو اطلعنا عليها عند كتابة ماكتبناه عنه في هامش ص ٤١ لأشرنا إليها هناك .

(٣) أي القدرية من المعتزلة والشيعة .

ذلك][1] .

وطوَّل الشيخ هنا[2] ــ بعبارات منطقية وبحوث دقيقة ــ إلى أن ذكر (دليل التمانُع) في قوله : ﴿ لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (الأنبياء ٢٢) ، فقال : إن دليل التمانُع أنه لو كان للعالم صانعان لكان أحدهما إذا أراد أمراً وأراد الآخر خلافه ــ مثل أن يريد أحدهما إطلاع الشمس من مشرقها ويريد الآخر إطلاعها من مغربها ــ امتنع أن يحصل مرادهما إذ ذلك جمعٌ بين الضدَّين فيلزم أن لا يحصل مراد واحد منهما فلا يكون ربّاً ، وكذا إذا أراد أحدهما تحريك شيء وأراد الآخر تسكينه ، فإن قيل : يجوز أن تتفق الإرادتان ، فنقول : إذا فرض ربّان : فإما أن يكون كل منهما قادراً بنفسه ، أو لا يكون قادراً إلّا بالآخر ، فإن لم يكن قادراً إلا بالآخر كان هذا ممتنعاً لذاته مقتضياً
١٠٥ للدَّور في العلل والفاعلين ، فإنه يستلزم أن يكون / كل منهما جعل الآخر قادراً
ولا يكون أحدهما فاعلاً حتى يكون قادراً، فإذا كان كل منهما جعل الآخر قادراً فقد جعله فاعلاً ، ويكون كل منها جعل الآخر ربا ، وهذا ممتنع من رَبَّين واجبين بأنفسهما قديمين ، لأن هذا لا يكون قادراً رباً فاعلاً حتى يجعله الآخر كذلك ، .وكذلك الآخر ، وهذا ممتنع ضرورة ، فالدور القبلي ممتنع لذاته كالدَّور في الفاعلين والعلل ، فيمتنع أن يكون كل من الشيئين علة للآخر وفاعلاً له أو جزءاً من العلة ، فإذا كان كل منهما لا يكون قادراً أو فاعلاً إلا بالآخر لزم أن يكون كل منهما علة فاعلة وعلة لتمام ما به يصير الآخر قادراً فاعلاً ، وذلك ممتنع ضرورة فلزم أن الرب لا بد أن يكون قادراً بنفسه ، فإن أمكنه إرادة خلاف مايريد الآخر أمكن اختلافهما ، وإن لم يمكنه أن يريد إلا

(١) هذه الجملة منقولة عن الأصل ٢ : ٦٢-٦٣ وقد طواها الحافظ الذهبي، ورأينا لأهميتها أن لا يخلو منها هذا المختصر ، مع تمييزها بالعلامتين [ ] ليبقى مختصر الذهبي متميزاً كما أراده رحمه الله وأعظم مثوبته .

(٢) أي شيخ الإسلام ابن تيمية رضي الله عنه .

مايريد الآخر لزم العجز ، فمتى فرض لزوم اتفاقهما أبدا كان ذلك ممتنعاً لذاته ، وقد يمكن هذا في مخلوقين بأن يجعلهما ثالثٌ قادرَين فيكونان متعاونين كاليدَين فإنه تحدث لهما قوة باجتماعهما ويمتنع ذلك في حالتين : فإنه إن كان أحدهما قادراً على الاستقلال والانفراد ولم يشترط في فعله معاونة الآخر أمكن أحدهما أن يفعل مالا يريده الآخر أو مايريد خلافه ، وإن لم يكن قادراً على الانفراد امتنع أن يحصل لهما عند الاجتماع قوة ، لما في ذلك من الدور ، لأن هذا لا يقدر حتى يقدر ذاك ، ولا يقدر ذاك حتى يقدر هذا ، وإذا قيل : أحدهما يقدر على ما يوافقه عليه الآخر لم يكن قادراً إلا بموافقته ، وإذا قيل : يقدر على مايخالفه الآخر فيه كان كل منهما مانعا الآخر من مقدوره فلا يكون واحد منهما قادراً . وإذا كان كل منهما مانعاً ممنوعاً لزم منه الجمع بين النقيضين . فتبين امتناع ربَّين سواء . وامتنع وقوع مؤثرين تامين مستقلين يجتمعان على أثر واحد بأن يقول كل منهما [أنه] خاط هذا الثوب وحده ، وهذا بخلاف المشتركين على عمل

فعل واحد ، قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا ١٠٦
خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ ﴾ (المؤمنون ٩١)، فذكر سبحانه وجوب امتياز المفعولين ووجوب قهر أحدهما الآخر ، ولو اختلط مفعولهما لكانا كالحاملين خشبة كل منهما مفتقر إلى الآخر حال الاجتماع ، فإذا قُدّر أن إرادة هذا وفعله مقارن لإرادة الآخر وفعله فالتقدير أنه لا يمكنه أن يريد وأن يفعل إلا مع الآخر ، فتكون إرادته وفعله مشروطاً بإرادة الآخر وفعله ، فيكون بدون ذلك عاجزاً عن الإرادة والفعل، فيكون كل منهما عاجزاً حال الانفراد.

قال الرافضي : « وذهبت الأشاعرة إلى أن الله يُرَى بالعين ، مع أنه مجرَّد عن الجهات ، وقد قال تعالى : ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ (الأنعام ١٠٣) ، وخالفوا الضرورة من أن المدرَك بالعين يكون مقابلاً أو في حكمه . وقالوا : يجوز أن يكون بين أيدينا جبال شاهقة مختلفة الألوان لا نراها ، وأصوات هائلة

لا نسمعها ، وعساكر متحاربة بحيث نمسُّهم ويمسُّوننا ولا نشاهد صورهم وحركاتهم ، ويجوز أن نشاهد أصغر شيء كالذرَّة في المشرق ونحن في المغرب ، وهذه سفسطة » .

قلنا : أما رؤيته[1] في الآخرة بالأبصار فهو قول السلف والأئمة ، وتواترت به الأحاديث . ثم جمهور القائلين بالرؤية يقولون : يُرَى عياناً مواجهة كما هو المعروف بالعقل قال عليه السلام : « إنكم سترون ربَّكم عز وجل يوم القيامة كما ترون الشمس ، لاتُضامون في رؤيته » ، وفي لفظ : « كما ترون الشمس والقمر صحواً » ، وفي لفظ : « هل تضارُّون في رؤية الشمس صحواً ليس دونها سحاب؟» قالوا: لا ، قال: «فهل تضارّون في رؤية القمر صحواً ليس دونه سحاب؟» قالوا: لا ، قال: «فإنكم ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر»[2].

والذين قالوا يُرَى بلا مقابلة هم الذين يقولون إنه ليس فوق العالم ، فلما كانوا مثبتين للرؤية نافين للعلو احتاجوا إلى الجمع بين هاتين المسألتين ، وهو قول طائفة من الأشعرية ، وأئمتُهم[3] يقولون بأن الله فوق العرش ، والمعتزلة نفت الفوقية والرؤية . فإذا عرضنا وجودَ موجود لا يُشار إليه ، ولا يَصعد إليه شيء ، ولا يَنزل منه أمر ، ولا هو داخل العالَم ولا خارجه ، ولا تُرفع الأيدي إليه، على أيّ الفطر والعقول، أنكرتْ ذلك جداً. وأما قول الأشعرية فقالوا إنه تعالى قادر على أن يخلق بحضرتنا مالا نراه ولا نسمعه [من الأجسام
١٠٧ والأصوات][4] ، وأن يُرينا ما بَعُدَ منا من الذرّ ، فلا يقولون / هذا واقع ، وتجويزُ وقوع الشيء غيرُ الشك في الوقوع .

---

(١) أي الله تبارك وتعالى .

(٢) اقتصر الحافظ الذهبي في المختصر على لفظ واحد من ألفاظ الأحاديث ، ورأينا أن نوردها كما في الأصل ٢ : ٧٥ .

(٣) كالإمام الأشعري نفسه في (الإبانة) وإمام الحرمين فيما استقر عليه .

(٤) عن الأصل ٢ : ٧٧ .

قال[1]: « وذهبت الأشعرية إلى أن الله أمرَنا ونهانا في الأزل ولا مخلوق عنده قائلاً : [(ياأيها الناس اتَّقُوا ربكم)] (ياأيها النبي اتَّقِ الله)] (ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله)][2]، ولو جلس شخص وحده ولا غلام عنده فقال: ياغانم قم ، يانجاح كُلْ . قيل: لمن تنادي فيقول: لعبيد أشتريهم بعد سنة ، لنسب إلى الحمق والسفه ».

قلنا : هذا قول الكُلاّبية [وهم طائفة من الذين يقولون القرآن مخلوق كالمعتزلة ، لامن يقول هو كلام الله غير مخلوق كالكرّامية والسالمية والسلف وأهل الحديث من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم ، فليس في ذكر مثل هؤلاء حصول مقصود الرافضي][3]. ثم كثير من الرافضة يقول به ، وهو الثابت عن أئمة أهل البيت . ثم إن الكلابية والأشعرية قالوا هذا لموافقتهم للمعتزلة في الأصل ، لاتفاقهم على صحة دليل حدوث الأجسام فلزمهم القول بحدوث مالا يخلو عن الحوادث ، ثم قالوا : وما تقوم به الحوادث لا يخلو منها فإذا قيل : الجسم لم يخلُ من الحركة والسكون ، قالوا : والسكون الأزلي يمتنع زواله لأنه موجود [أزلي ، وكل موجود أزلي يمتنع زواله][4]. وكل جسم يجوز عليه الحركة ، فإذا جاز عليه الحركة وهو أزلي وجب أن تكون حركته أزلية لامتناع زوال السكون الأزلي[5]، ولو جاز عليه الحركة الأزلية لزم حوادث لا أول لها وذاك ممتنع ، فلزم أنه تعالى لا تقوم به الحوادث ، وقد علموا قطعاً أن الكلام يقوم بالمتكلم ، كما يقوم العلم بالعالم ، والحركة بالمتحرك ، وأن الكلام الذي يخلقه الله من غيره ليس كلاماً له ، بل لذلك المحل ، فلما ثبت

(١) أي الرافضي المردود عليه .
(٢) عن الأصل ٢ : ٧٨ .
(٣) هذه الجملة اختصرت اختصاراً مخلا ، فآثرنا إثباتها عن الأصل ٢ : ٧٤ كما هي .
(٤) عن الأصل : ٢ : ٧٨ .
(٥) كذا في المختصر وهو الصواب . والذي في الأصل ٢ : ٧٨ « السكون الأول » .

عندهم أن الكلام لابد أن يقوم بالمتكلم ــ وقد وافقوا المعتزلةَ على أن الحوادث لاتقوم بالقديم ــ لزم من الأصلين أن يكون الكلام قديماً، قالوا: وقدمُ الأصوات ممتنع لأن الصوت لايبقى زمانين، فتعين أن يكون الكلام القديم معنى ليس بحرف ولا صوت، وإذا كان كذلك كان معنى واحداً لأنه لو زاد على واحد لم يكن له حد محدود، ويمتنع وجود معاني لا نهاية لها، فهم يقولون: نحن وافقناكم على امتناع أن يقوم بالربّ ماهو مرادٌ له مقدور وخالفناكم في
١٠٨ كون كلامه مخلوقاً/ منفصلاً عنه، فلزمت المناقضة، فإن كان الجمع بين هذين ممكناً لم نتناقض، وإن تعذر لزم خطأنا في إحدى المسألتين ولم يتعين الخطأ فيما خالفناكم فيه، بل قد نكون أخطأنا فيما وافقناكم عليه من كونه لايتكلم ـ بمشيئته وقدرته ـ بكلام يقوم به، مع أن إثبات هذا القول هو قول جمهور أهل الحديث وطوائف من المتكلمين والكرّامية والشيعة، بل لعله قول أكثر الطوائف، وإذا اضطررنا إلى موافقة إحدى الطائفتين كانت موافقتنا لمن يقول إن الرب يتكلم إذا شاء، خيرٌ من موافقتنا لمن يقول إن كلامه إنما هو مايخلقه في غيره، لظهور فساده عقلاً وشرعاً.

ووجه آخر أن يقال: الخطاب لمعدوم لم يوجد بعدُ وبشرط وجوده أقرب إلى العقل من متكلم لا يقوم به كلامه، ومن كون الرب مسلوبا صفات الكمال، فما خلق الله عرَضا في جسم إلا كان صفة للجسم لا للخالق، وأما خطاب من لم يوجد بشرط وجوده فإن المُوصي قد يوصى بأشياء ويقول: أنا آمر الوصيَّ بعد موتي أن يعمل كذا ويعمل كذا، وإذا بلغ [ولدي فلان][1] يكون الوصيّ وأنا آمره بكذا وكذا، بل يقف وقفاً يبقى دهراً، ويأمر الناظرَ الذي لم يُخلق بعدُ بأشياء.

وأما القائل « ياغانم، يانجاح » فإن قصد به خطابَ حاضرٍ فهذا قبيح، وإن قصد به خطابَ من سيكون ــ مثل أن يقول قد أخبرني الصادق أن أمتي

(١) عن الأصل ٢ : ٨١.

تلد غلاماً ويسمى غانماً ، فإذا ولَدَتْه فهو حُرّ ، وقد جعلته وصياً على أولادي ، وأنا آمرك ياغانم بكذا وكذا ــ لم يكن هذا ممتنعاً ؛ لأنه خطاب لحاضرٍ في العلم وإن كان مفقوداً في العين . والإنسان يخاطب من يستحضره في نفسه ويذكر أشياء له ويقول : يافلان ، أما قلتُ لك كذا ؟ وروي عن عليّ كرم الله وجهه ورضي عنه أنه لما مرَّ بكربلاء قال : صبراً أبا عبدالله ، يعني الحسين رضي الله عنه . والنبيُّ ﷺ ذكر الدجّال وخروجه وقال : ياعبادَ الله اثبتوا ولم يوجد بعدُ عبادُ الله أولئك. قلت: وذا كثير في القرآن من إخباره تعالى عن نفسه وعن
١٠٩ عباده / وملائكته بصيغة الماضي بما سيكون بعد الساعة كقوله تعالى : ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ ﴾ (الأعــراف ٤٤) ، ﴿ وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَذۡهَبَ عَنَّا ٱلۡحَزَنَۖ ﴾ (فاطر ٣٤) ، ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ فِي ٱلنَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ﴾ (غافر ٤٩) .

قال الرافضي : « وذهب مَن عدا الإماميةَ والإسماعيلية إلى أن الأنبياء والأئمة غير معصومين ، فجوَّزوا بعثة مَن يجوز عليه الكذب والسهو والسرقة ». فيقال : ماذكرته عن الجمهور في تجويز ذلك على الأنبياء كذب ، فإنهم متفقون على عصمة الأنبياء عليهم السلام في تبليغ الرسالة ، وطاعتُهم واجبة إلا عند الخوارج ، والجمهور يجوّزون عليهم الصغائر وأنهم لا يُقَرُّون عليها ، وأما عصمة الأئمة فنعم كما قال ، لم يقل بها إلا مَن ذكر ، وناهيك بقول عَرِيٍّ عن الحجة . قالوا : إن الله لم يُخلِ العالَمَ من أئمة معصومين لما في ذلك من المصلحة واللطف . قلنا : فهذا الغائب المنتظر المفقود لم يحصل به شيء من المصلحة واللطف سواء كان ميتاً[1] كما نقول أو حياً كما تزعمه الإمامية ، وكذلك أجدادُه لم يحصل بهم ذلك كما حصل بالنبي ﷺ ، ثم لم يحصل بعده أحد من الإثنى عشر له سلطان إلا عليّ كرّم الله وجهه ، ومن

(١) أي من قبل أن يولد ، لأنه لم يولد كما تقدم في ص ٣٣ و١٠٣

المعلوم بالضرورة أن حال اللطف والمصلحة التي كان المؤمنون فيها زمن الخلفاء
الثلاثة أعظم مما كان في زمانه من الفرقة والفتنة والقتال ، والله قد أُمرنا بالردّ ــ
عند التنازُع ــ إلى الله والرسول ، ولو كان للناس معصوم غير الرسول لَوَجَّه
الردَّ إليه ، وفي الصحيحين أن أبا ذَرٍّ قال: « أوصاني خليلي أن أسمع وأطيع ،
وإن كان عبداً حبشياً مجدَّعَ الأطراف » ، ولمسلم عن أمّ الحصين أنها سمَعت
النبيَّ ﷺ في حجة الوداع يقول: « ولو استُعمل عليكم عبدٌ أسودُ مجدَّع يقودكم
بكتاب الله فاسمعوا وأطيعوا »، وللبخاريّ عن أنس بنحوه ، / والإمامية ١١٠
وغيرهم يجوّزون أن يكون نواب الإمام غير معصومين[1] وأن لا يكون الإمام
عالماً بعصمتهم ، بدليل أن النبي ﷺ قد ولّى الوليد بن عقبة ثم أخبر بمحاربة
الذين أرسله إليهم ، وعليٌّ كرم الله وجهه ورضي عنه كان كثير من نوّابه يخونونه
وفيهم من هرب عنه ، فاشتراط العصمة في الأئمة ليس بمقدور ولا مأمور ولم
تحصل به منفعة .

قال[2] : « وهم يرون القول بالقياس والرأي ، فأدخلوا في دين الله ماليس
منه ، وحرّفوا أحكام الشريعة ، وأحدثوا مذاهب أربعة لم تكن في زمن النبي
ﷺ ، وأهملوا أقاويل الصحابة ». فالجواب : إن هذا وارد عليكم ، فالزيدية
تقول بالقياس ، ثم القياس خير من تقليد من لم يبلغ في العلم مبلغ المجتهدين
كمالك والثوري والشافعي وأحمد وأبي عبيد ، وهم أعلم وأفقه من العسكريين
وأمثالهما[3] . ثم قوله : « أدخلوا في دين الله ماليس منه وحرّفوا » فهذا ليس في
طائفة أكثر من الرافضة ، فإنهم كذبوا على الرسول ﷺ مالم يكذبه غيرهم ،

---

(١) هذا الموضع ورد في المختصر موجزاً إيجازاً يجافي البيان ، ولا يبعد أن يكون سقط من المخطوطة مالو بقي لكان الكلام أوضح . ونحيل القارىء على الأصل ٢ : ٨٢ ــ ٨٩ فإنه أبسط وأبين .

(٢) أي الرافضي المردود عليه .

(٣) المراد بهما الحسن وأبوه علي بن محمد .

وردُّوا من الصدق مالا يحصى، وحرّفوا حيث قالوا: ﴿ مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ ﴾ عليّ فاطمة ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾ الحسن والحسين ﴿ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾ عليّ ﴿ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ آل أبي طالب ، وسمّوا أبا طالب عمران ، ﴿ وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ ﴾ بنو أمية ، ﴿ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ﴾ عائشة ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ لئن أشركت بين أبي بكر وعمر ، ونحو ذلك مما وجدته في كتبهم ، ومِنْ ثَمَّ دخلت الإسماعيلية في تأويلات الواجبات والمحرَّمات ، فهم(١) أئمة التحريف .

وأما قوله: « وأحدثوا مذاهب أربعة [وأهملوا أقاويل الصحابة] »، فيقال له : متى كانت مخالفة الصحابة منكراً عندكم ؟ ! ومن الذي يخالف إجماع الصحابة نحن أو أنتم ؟ ! ومن الذي كفَّرهم وضللهم ؟ ! [إن أهل السنَّة لا يُتَصَوَّر أن يتفقوا على مخالفة إجماع الصحابة ، وأما الإمامية فلا ريب أنهم متفقون على مخالفة إجماع العترة النبوية مع مخالفة إجماع الصحابة ، فإنه لم يكن في العترة النبوية ــ بني هاشم ــ على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعليّ رضي الله عنهم من يقول بإمامة إثني عشر ولا بعصمة أحد بعد النبي ﷺ (٢) ، ولا بكفر الخلفاء الثلاثة ، بل ولا من يطعن في إمامتهم ، بل ولا من ينكر الصفات ، ولا من يكذّب بالقدَر . فالإمامية بلا ريب متفقون على مخالفة العترة النبوية ، مع مخالفتهم لإجماع الصحابة ، فكيف ينكرون على من لا يخالف إجماع الصحابة ولا إجماع العترة ؟!](٣).

وأما المذاهب فإن أراد أنهم اتفقوا على إحداثها مع مخالفة الصحابة فهذا

---

(١) أي الإمامية .

(٢) وقد ثبت عن أئمة آل البيت فرداً فرداً أدعية مأثورة يضرعون بها إلى الله أن يعفو عن ذنوبهم ويتجاوز عن سيئاتهم ، وهذا إعلان منهم بينهم وبين الله بأنهم غير معصومين عن الذنوب ولا ينكرون مايقعون فيه من سيئات . فهل نكذبهم ونصدق من لا خلاق لهم ؟

(٣) عن الأصل ٢ : ٩٠ وقد اختصره الذهبي بالمعنى .

١١١ كذب عليهم فإن الأربعة لم يكونوا في وقت واحد / ، ولا كان فيهم من يقلد الآخر ، ولا من أمر الناس اتباعه ، بل كل منهم يدعوا إلى متابعة الكتاب والسنَّة ويردُّ على صاحبه ، وإن قلتَ إن الناس اتبعوا الأربعة فهذا أمر اتفاقي ، وأما الشيعة فكل ماخالفوا فيه الجمهور فهم مخطئون فيه ، والأربعة لم يخترعوا علماً لم يكن ، بل جمعوا العلم فأضيف ذلك إلى الواحد منهم كما تضاف كتب الحديث إلى من جمعها كالبخاري ومسلم وأبي داود ، وكما تضاف القراءات إلى منْ اختارها كنافع وعاصم ، ثم لم يقل أهل السنَّة إن إجماع الأربعة حجة معصومة ، ولا إن الحق منحصر في قولهم وإن ما خرج عنه باطل ، والمجتهدون يتنازعون ويختلفون في فهم كلام الرسول ، ثم الصحابة قد ثبت عنهم القول بالرأي والقياس كما ثبت عنهم ذم ماذموه من القياس ، فالمذموم منه ماعارض النص وكذلك القياس الذي لا يكون فيه الفرع مشاركاً للأصل في مناط الحكم ، ولا شك أن القياس فيه فاسد[1]، وليس ذلك يوجب بطلان جميعه ، كما أن وجود الموضوعات في المرويات لا يوجب بطلان جميع الحديث .

قال[2]: « وذهبوا[3] بسبب ذلك إلى أمور شنيعة كإباحة البنت من الزنا ، وسقوط الحد عمَّن نكح أمه وأخته عالماً بالتحريم ، وعن اللائط ، وإلحاق نسب المشرقية بالمغربي فإذا زوَّج الرجل بنته وهي في المشرق برجل هو وأبوها في المغرب لم يفارقه لحظة حتى مضت له ستة أشهر فولدت البنت ألحق المولود بالرجل ، وإباحة النبيذ والوضوء به مع مشاركته الخمر في الإسكار . والصلاة في جلد الكلب ، وعلى العذرة اليابسة ، وأباحوا المغصوب فقالوا : لو دخل

(١) لشيخ الإسلام رسالة في بيان القياس الصحيح والقياس الفاسد، ولتلميذه الإمام شمس الدين بن القيم تحقيق واسع في ذلك، وسبق لنا جمعها في كتاب عنوانه (القياس في الشرع الإسلامي) طبع السلفية.

(٢) أي الرافضي المردود عليه .

(٣) أي أهل السنة في زعمه بسبب قولهم بالقياس .

سارق طاحونا فطحن القمح ملك ذلك ، فلو جاء المالك فنازعه كان ظالماً ، فلو تقاتلا فقُتل السارق كان شهيداً ، ولو قَتل اللصُّ المالكَ [كان هدراً][1] . وأوجبوا الحدَّ على الزاني إذا كذَّب الشهود ، وأسقطوه إذا صدَّقهم ، فأسقطوا / الحدَّ مع اجتماع الإقرار والبينة ، وأباحوا [أكل][2] الكلب ، ١١٢
واللواط بالعبيد ، وأباحوا الملاهي[3] .

والجواب : مامن مسألة من هذه المسائل إلا وجمهور السنَّة على خلافها .

ثم يقال : وأنتم يوجد فيكم ــ معشر الرافضة ــ إما اتفاقاً وإما اختلافاً أضعاف ذلك ، كترك الجمعة والجماعة ، وتعطِّلون المساجد وتعمرون المشاهد التي على القبور[4] ، كما صنف منكم المفيد كتاباً سماه (مناسك حج المشاهد) وفيه الكذب والشرك[5] ، ومنها تأخير صلاة المغرب ، وتحريم ذبائح الكتابيين ، وتحريم نوع من السمك ، وتحريم بعضهم لحومَ الإبل ، وجعلهم الميراث كله للبنت دون العم . وصوم بعضهم بالعدد لا بالأهلة ، وإحلال المتعة ، وأن الطلاق المعلق بشرط لا يقع مع قصد إيقاعه عند الشرط ، وأنه لا يقع بكتابة ،

(١) في المختصر « ظالما » والتصحيح من الأصل ٢ : ٩٣ .

(٢) عن الأصل ٢ : ٩٣ .

(٣) هذه الافتراءات الوضيعة من هذا الجويهل الشيعي ، وهو عندهم من كبار علمائهم ، وكثير غيرها من أمثاله قبله وبعده ، هي التي حملت علامة الهند شاه عبدالعزيز الدهلوي بن شاه ولي الله الدهلوي على أن يعقد بابا مستقلا لفضائح أحكامهم في الفقه ، وهو الباب السابع من كتابه (التحفة الإثنى عشرية) من ص ٢٠٨ إلى ص ٢٣٧ طبع السلفية ، وننصح للقارىء بعد انتهائه من رد شيخ الإسلام على أكاذيب ابن المطهر أن يقارن ذلك بالحقائق التي في مختصر التحفة الإثنى عشرية عن أحكامهم الفقهية ، وسيرى العجب العجاب .

(٤) وكثير من هذه القبور لم يدفن فيها من ينسبونها إليهم : فلا مكان قبر سيدنا علي كرم الله وجهه في النجف هو مكان قبره حقيقة ، ولا مكان قبر سيدنا الحسين رضي الله عنه في كربلاء وغيرها هو مكان دفنه حقيقة . وهذه حقائق يعرفها التاريخ ويقررها وإن كابروا فيها ، وهم أنفسهم كانوا على بينة من ذلك عندما بنوا تلك القبور وأقاموا عليها المشاهد ، ولكنهم كانوا مصرين على إقامتها وعلى تسميتها بأسماء من نسبوها إليهم مع علمهم يقينا أنهم لم يكونوا مدفونين هناك في الواقع .

(٥) انظر هامش ص ٥٥ من هذا الكتاب .

ويشترط فيه الاشهاد[1] ، فأما المخلوقة من الزنا فمفردة للشافعي رضي الله عنه ولم يكن أحمد بن حنبل رضي الله عنه يظن فيها خلافاً بحيث أنه أفتى بقتل من يفعل ذلك ، وأما عقده على ذوات المحارم فأبو حنيفة رضي الله عنه جعل ذلك شبهة لدرء الحدّ لوجود صورة العقد ، وأكثر السلف يقتلون اللائط ، وقيل : ذلك إجماع الصحابة ، وهو مذهب مالك رضي الله عنه ، وأصح الروايتين عن أحمد ، وأحد قولي الشافعي رضي الله عنه ، والآخر : هو زِنا ، وهو قول أبي يوسف ومحمد ، وسقوط الحد من مفردات أبي حنيفة رضي الله عنه ، وكذا إلحاق ولد المشرقية بالذي بالمغرب ، وعنده أن النسب يقصد به الميراث ، وهذه الشناعات إن كانت باطلاً فجمهور الأئمة على خلافها ، وإن كانت حقاً لم تخرج عن قول أهل السنة ، وأبو حنيفة لم يجعل الأبوَّة لكونه خلق من مائه .

ثم يارافضي : منذ ساعة [كنت] تنكر القياس ، وهنا تحتج به على أبي حنيفة، وتقول في النبيذ: « مع مشاركته للخمر في الإسكار » فهلّا احتججتَ بالنص: « كل مسكر خمر، وكل / خمر حرام ؟ ». ١١٣

وأما جِلد الكلب المدبوغ فقالت طائفة من العلماءِ بعموم الحديث: « أيُّما إهاب دبغ فقد طهر » ، فلو قيل لك : هاتِ دليلَ التحريم لوقفت . وأما ماقلتَ من مقاتلة الغاصب والمالك فكذب ، بل إذا تنازعا رفعا إلى الحاكم . وأما الحدُّ مع الشهود فمأخذ أبي حنيفة أنه إذا أقرَّ سقط حكم الشهادة ، ولا يؤخذ بالإقرار إلا بأربع مرّات ، وأما الجمهور[2] فيقولون : الإقرار يؤكد حكم الشهادة ، وأما اللواط بالعبيد فكذب ، ماقاله أحد وكأنه قصد التشنيع ، فإن بعض الجهلة يرويه عن مالك اشتبه عليه بمسألة الحشوش ، ولا يختلف

---

(١) وبهذا استطاع الحلي المردود عليه أن يجعل خدا بنده شيعيا ، وأن يحمل إيران على التشيع . انظر هامش ص ٢٠ ــ ٢١ من هذا الكتاب .

(٢) أي جمهور فقهاء أهل السنة غير أبي حنيفة .

مذهب مالك والأئمة رضي الله عنهم أجمعين أن من استحلَّ المماليك يكفر[1].

قال[2] : « الوجه الثاني في الدلالة على وجوب اتباع مذهب الإمامية ماقاله شيخنا الأعظم خواجة نصير الدين محمد بن حسن الطوسي[3] [قدس الله روحه][4] وقد سألته عن المذاهب فقال : بحثنا عنها وعن حديث « ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة » فوجدنا الفرقة الناجية الإمامية لأنهم باينوا جميع المذاهب ».

فيقال : لا تنسَ أنك قد كفَّرتَ[5] من قال إن الله موجب بالذات ، وشيخك هذا ممن يقول بأن الله موجب بالذات ، ويقول بقدم العالم ، قرَّره في شرح الإشارات له ، وقد كان وزير الملاحدة الإسماعيلية بالألموت ، ثم صار منجّماً مسيّراً لهولاكو فأشار عليه بقتل الخليفة والعلماء ، إلى غير ذلك من الطامّات ، وأمر النصير وأتباعه أشهر عند المسلمين . وقد قيل إنه انصلح في

---

(١) وهذه الخلة الشنيعة يتجاهر بها أمثال الشيعي ناظم القصيدة التترية في مملوكة (تتر) . وأما كون مستحلها يكفر فهؤلاء يعترفون بالكفر ويتبجحون بالإيمان ، ورأينا أحد المعاصرين منهم يشكك في إيمان أبي بكر وعمر ــ كما نقلنا ذلك عنه في هامش ص ٧٠ ــ ويعلن مع ذلك في مجلة مطبوعة أن التشكيك في إيمان أبي بكر وعمر كفر ، وبعد هاتين المقدمتين الثابتتين عنه في صحف مطبوعة لا تمحى يتبجح بأنه مؤمن ــ ولا ندري بماذا ــ وبأنه إمام ، وياشقاء من يأتم بمن يعترف على نفسه بالكفر ويجبن عن إعلان البراءة الصريحة مما كان كافرا بسببه ، ونعوذ بالله من الحور بعد الكور .

(٢) أي الشيعي المردود عليه .

(٣) هو عدو الله المسئول بين يدي الله هو وابن العلقمي وابن أبي الحديد عن الذبح العام الرهيب الذي ارتكبه هولاكو في أمة محمد سنة ٦٥٥ عند استيلائه على عاصمة الإسلام بغداد ، وانظر لإلحاد النصير الطوسي وخيانته للإسلام والمسلمين هامش ص ٢٠ . ومن النصير الطوسي وأمثاله رضع ابن المطهر الحلي لبان البغض للمسلمين الأولين أصحاب رسول الله ﷺ وكل من سار على طريقتهم من أئمة المسلمين وعامتهم .

(٤) عن الأصل ٢ : ٩٩ .

(٥) في ص ١٤٤ ــ ١٤٥ .

أواخر عمره وكان يحافظ على الصلوات ويشتغل بتفسير البغوي وبالفقه[1].

وأما قوله: « باينوا جميع المذاهب » فهذيان ، وكذا الخوارج باينوا جميع المذاهب ، وكذا المعتزلة وغيرهم ، وإن عنىٰ أنهم اختصوا بجميع أقوالهم فليس كذلك ، فقد وافقوا في التوحيد المعتزلة وفي القدَر ، ووافقوا الجهمية ، ثم

١١٤ بينهم من / الاختلاف مالا يوصف .

[ومن العَجَب أن هذا المصنّف الرافضي الكذّاب المفتري يذكر أبا بكر وعمر وعثمان وسائرَ السابقين والتابعين وسائر أئمة المسلمين من أهل العلم والدين بالعظائم التي يفتريها عليهم هو وإخوانه ، ويجيء إلى من اشتهرت عند المسلمين محاربته لله ورسوله يقول عنه: « قال شيخنا الأعظم » ويقول: «قدس الله روحه» مع شهادته له بالكفر[2]، ومع لعنه طائفةَ خيارِ المؤمنين من الأولين والآخرين ، وهؤلاء[3] داخلون في معنى قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَٰؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا • أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا ﴾][4] (النساء ٥١) .

[ويقال : مباينتهم لجميع المذاهب هو على فساد قولهم أدلُّ منه على صحة قولهم ، فإن مجرَّد انفراد طائفة عن جميع الطوائف بقول لا يدل على أنه هو

---

(١) وإذا صح عنه ذلك فكان ينبغي له أن يعلن رجوعه عن الطامات والكفريات التي ملأ بها صحائف حياته ، أما الكفر والخيانة لله ولرسوله وللمؤمنين في العلانية ثم الرجوع عن ذلك في السر فليس من كمال التوبة، ولو لم يكن له من السيئات إلا إفساد قلوب أمثال ابن المطهر الحلي وملؤها بالغل على خير البشر بعد سيد البشر لكان من لوازم توبته إعلان رجوعه عن هذا الإثم الشنيع بحيث يعلم الناس جميعاً بتوبته ، فتكون حجة على هذا الرافضي وأمثاله .

(٢) فيما قرره عمن قال « إن الله موجب بالذات » وهو يعلم أن شيخه النصير الطوسي يقول بذلك .

(٣) أي المؤلف وأمثاله في موقفهم هذا من الصحابة ومن أمثال الطوسي .

(٤) عن الأصل ٢ : ١٠٠ .

الصواب ، واشتراك أولئك في قول لا يدل على أنه باطل][1].

قال الرافضي : « الثالث أن الإمامية جازمون بحصول النجاة لهم [ولأئمتهم][2] قاطعون [بذلك][2]، وأهل السنَّة لا يجزمون بذلك ». وضرب لذلك مَثَلاً ثم قال : «فمتابعة هؤلاء أولى ».

[والجواب أن يقال : إن كان أتباع أئمته الذين تدَّعى لهم الطاعة المطلقة [صواباً] وأن ذلك يوجب لهم النجاة ، كان أتباعُ خلفاء بني أمية ــ الذين كانوا يوجبون طاعة أئمتهم مطلقاً ، ويقولون : إن ذلك يوجب النجاة ــ مصيبين . . . لأنهم كانوا يعتقدون أن طاعة الأئمة واجبة في كل شيء ، وأن الإمام لا يؤاخذه الله بذَنْب ، وأنهم لا ذنب لهم فيما أطاعوا فيه الإمام ، بل أولئك أولىٰ بالحجة من الشيعة ؛ لأنهم كانوا مطيعين أئمةً أقامهم الله ونَصَبَهم وأيَّدَهم ومَلَّكم ، فإذا كان مِنْ مذهب القدَرية[3] أن الله لا يفعل إلا ماهو الأصلح لعباده كان تولية أولئك مصلحةً لعباده ، ومعلوم أن اللطف والمصلحة التي حصلت بهم[4] أعظم من اللطف والمصلحة التي حصلت بإمام معدوم[5] أو عاجز[6]، ولهذا حصل لأتباع خلفاء بني أمية من المصلحة في دينهم ودنياهم أعظم مما حصل لأتباع المنتظر ، فإن هؤلاء لم يحصل لهم إمام يأمرهم بشيء معروف ، ولا ينهاهم عن شيء من المنكر ، ولا يعينهم على شيء من مصلحة

(١) عن الأصل ٢ : ١٠٤ .
(٢) عن الأصل ٢ : ١٠٨ .
(٣) أي منكري القدر ، ومنهم الشيعة .
(٤) أي بخلفاء بني أمية الذين فتحوا أقطار الأرض وأدخلوا الأمم في دين الإسلام .
(٥) لأنه لم يخلق ، ولم يقع نظر أحد عليه ، ولم يسمع أحد صوته بأمر أو نهي ، ولا بخير أو شر .
(٦) عن الحكم ، وعن أن يكون به اللطف أو المصلحة ، بل من الأئمة الأحد عشر من كان ينهى بعض أصحابه وشيعته عن الكفر بالإسلام والإلحاد في الدين فلا يطيعونه .

دينهم ولا دنياهم ، بخلاف أولئك(1) فإنهم انتفعوا بأئمتهم منافع كثيرة في دينهم ودنياهم أعظم مما انتفع هؤلاء بأئمتهم ، فتبين أنه إن كان حجة هؤلاء المنتسبين إلى مشايعة عليّ رضي الله عنه صحيحة ، فحجة أولئك المنتسبين إلى مشايعة عثمان رضي الله عنه أولى بالصحة ، وإن كانت باطلة ، فهذا أبطل منها ، فإذا كان هؤلاء الشيعة متفقين مع سائر أهل السنة على أن جزم أولئك بنجاتهم ــ إذا ادَّعوا لتلك الأئمة طاعة مطلقة ــ خطأ وضلال فخطأ هؤلاء وضلالهم ــ إذا جزموا بطاعتهم لمن يدَّعي أنه نائب المعصوم ، والمعصومُ لا عينَ له ولا أثر ــ أعظمُ وأعظم ، فإن الشيعة ليس لهم أئمة يباشرونهم بالخطاب إلا شيوخهم الذين يأكلون أموالهم بالباطل ويصدُّون عن سبيل الله](2).

[ويقال : قوله « إنهم جازمون بحصول النجاة لهم دون أهل السنة » فإنه إن أراد بذلك أن كل واحد ممن اعتقد اعتقادهم يدخل الجنة وإنْ تَرَكَ الواجبات وفَعَلَ المحرّمات ، فليس هذا قولَ الإمامية ولا يقوله عاقل ، وإن أراد أن حُبَّ عليّ حسنةٌ لا يضرُّ معها سيئة(3) فلا يضرُّه ترك الصلوات ، ولا الفجور بالعلويات ، ولا نيل أغراضهم بسفك دم بني هاشم إذا كان يحبُّ علياً ، فإن قالوا المحبة الصادقة تستلزم الموافقة عاد الأمر إلى أنه لابد من أداء الواجبات وترك المحرَّمات(4). وإن أراد بذلك أنهم يعتقدون أن كل من اعتقد الاعتقاد الصحيح ، وأدّى الواجبات وترك المحرَّمات دخل الجنة ، فهذا اعتقاد أهل السنة فإنهم جزموا بالنجاة لكل من اتقى الله تعالى كما نطق به القرآن ، وإنما توقفوا في شخص معين لعدم العلم بدخوله في المتقين ، فإذا عُلم أنه مات

(1) أي الذين جاهدوا في جيوش خلفاء بني أمية وحملوا دعوة الإسلام إلى الأمم .

(2) سقط من المختصر ، فبقي كلام الرافضي فيه بلا جواب . ولذلك أكملناه من الأصل ٢ : ١٠٨ ــ ١٠٩ .

(3) انظر لهذه الدعوى مختصر التحفة الإثنى عشرية ص ٢٠٤ .

(4) وحينئذ يكون أداء الواجبات وترك المحرَّمات هو سبب النجاة ، فبطل ادعاؤهم .

على التقوى عُلم أنه من أهل الجنة ، ولهذا يشهدون بالجنة لمن شهد له الرسول ﷺ [1]، ولهم[2] فيمن استفاض في الناس حسنُ الثناء عليه قولان ، فتبين أنه ليس في الإمامية جزمٌ محمود اختصوا به عن أهل السنة والجماعة ، فإن قالوا : إنما نجزم لكل شخص رأيناه ملتزماً للواجبات عندنا تاركاً للمحرَّمات بأنه من أهل الجنّة من غير أن يخبرنا بباطنه معصومٌ ، قيل : هذه المسألة لا تتعلق بالإمامية ، بل إن كان إلى هذا طريق صحيح فهو طريق أهل السنَّة ، وهم بسلوكه أحذق ، وإن لم يكن هناك طريق صحيح إلى ذلك كان ذلك قولاً بلا علم ، ولا فضيلة فيه ، بل في عدمه ، ففي الجملة لا يدَّعون علماً صحيحاً إلا وأهل السنة أحقُّ به ، وما ادَّعوه من الجهل فهو نقص ، وأهلُ السنة أبعدُ عنه ، والقول بكون الرجل المعين من أهل الجنة قد يكون سببه إخبار المعصوم[3]، وقد يكون سببه تواطؤ شهادة المؤمنين الذين هم شُهَداء الله في الأرض كما في الصحيح عن النبي ﷺ أنه مُرَّ عليه بجنازة فأثنوا عليها خيراً ، فقال : « وجبت، وجبت » ومر عليه بجنازة فأثنوا شراً : فقال : « وجبت، وجبت » فقالوا : يارسولَ الله : ماقولك : وجبت وجبت؟ قال : « هذه الجنازة أثنيتم عليها خيراً فقلتُ وجبتْ لها الجنة ، وهذه الجنازة أثنيتم عليها شراً فقلتُ : وجبت لها النار ، أنتم شُهَدَاءُ الله في الأرض»[4]. . .

(١) كالعشرة المبشرين بالجنة ، والشيعة لا يبالون ببشرى النبي ﷺ ويزعمون أن هؤلاء العشرة ــ عدا علياً ــ كلهم من أهل النار ، ويقولون عن أفضلهم جميعاً ــ أبي بكر وعمر ــ إنهما « الجبت » و« الطاغوت » كما تقدم في هامش ص ٦٩ .

(٢) أي لأهل السنة .

(٣) وهو خاتم النبيين ﷺ ولا معصوم بعده . وقد أخبر المعصوم ﷺ بعشرة من أصحابه بأعيانهم أنهم من أهل الجنة رضوان الله وسلامه عليهم ، والشيعة لا يعبأون بذلك .

(٤) وهؤلاء الصحابة الذين شهد لهم النبي ﷺ بأنهم شهداء الله في الأرض ، لو ورد فى التوراة أن نبياً من أنبياء بني إسرائيل قال مثلها في طائفة من بني إسرائيل لأقاموا لها عيداً مخلداً ، ولتلقوا كلمة نبيهم بالرضا والإجلال والقبول، إلا هؤلاء الشيعة فإنهم جاحدون بشهادات رسول الله لأصحابه الذين هم أكمل من خلق الله من أهل الأرض ، وإن شهادة رسول الله ﷺ لأصحابه =

وإن أهل السنَّة يجزمون بحصول النجاة لأئمتهم أعظم من جزم الرافضة ، وذلك أن أئمتهم بعد النبي ﷺ هم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، وهم جازمون بحصول النجاة لهؤلاء ، فإنهم يشهدون أن العشرة المبشرة في الجنة ، ويشهدون أن الله تعالى قال لأهل بدر : اعملوا ماشئتم فقد غفرت لكم ، بل يقولون : إنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة كما ثبت ذلك في الصحيح عن النبي ﷺ (١) فهؤلاء أكثر من ألف وأربعمائة إمام لأهل السنة يشهدون أنه لا يدخل النار منهم أحد ، وهي شهادة بعلم كما دل على ذلك الكتاب والسنَّة .

وأهل السنة يشهدون بالنجاة ـ إما مطلقاً وإما معيناً ـ شهادة مستندة إلى علم ، وأما الرافضة فإنهم إن شهدوا شهدوا بما لا يعلمون ، وشهدوا بالزور الذي يعلمون أنه كذب فهم كما قال الشافعي رحمه الله تعالى: « مارأيتُ قوماً أشْهَدَ بالزور من الرافضة »(٢).

وإن الإمام الذي شُهد له بالنجاة إما أن يكون هو المطاع في كل شيء وإن نازعه غيرُه من المؤمنين ، أو هو مُطاع فيما يأمر به من طاعة الله ورسوله ، وفيما يقوله باجتهاد إذا لم يعلم أن غيره أولى منه ونحو ذلك . فإن كان الإمام هو الأول فلا إمام لأهل السنة بهذا الاعتبار إلا رسول الله ﷺ ، فإنه ليس عندهم

= بأنهم « شهداء الله في الأرض » قبس من نور الله في قوله سبحانه : ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً ﴾ (البقرة ١٤٣)، فيالعقاب الله ونقمته وسخطه على قوم يكابرون في هذا القول الفصل ، ويتواصون بالكفر به خلفا عن سلف، وأبا عن جد ، وابناً عن أب إلى أن يصلوا نار الله الموقدة ، التي تطلع على الأفئدة، فما كان في الأفئدة من محبة ورحمة للذين أعانوا رسول الله ﷺ على إقامة صرح الإسلام ، وحملوا بعده أمانة الدعوة إلى الحق والخير، كان سبيل أصحابها إلى الجنة مع أهل الخير ، وماكان منها مشحوناً بالغل والسخط والبغضاء للمؤمنين الأولين ، الذين نصبهم الله شهداء على الناس ، كانت وقوداً في سجّين ، وبئس مثوى الجاحدين .

(١) انظر ص ٦٩ ـ ٧٠ .

(٢) انظر ص ٢٣ ـ ٢٤ .

مَن يجب أن يُطاع في كل شيء إلا رسول الله ﷺ ، وهم يقولون كما قال مجاهد والحكمَ ومالك وغيرهم : « كلُّ أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ » ويشهدون لإمامهم أنه خيرُ الخلائق ، ويشهدون بأن كلَّ من ائتمَّ به ففعل ماأمر به وترك مانهى عنه دخل الجنة ، وهذه الشهادة ـ بهذا وهذا ـ هي أتمُّ من شهادة الرافضة للعسكريَّين وأمثالهما بأن من أطاعهما دخل الجنة[1] ، فثبت أن إمام أهل السنَّة[2] أكملُ ، وشهاداتهم له ـ إذا أطاعوه ـ أكملُ ، ولا سواء . . . وإن أرادوا بالإمام الإمامَ المقيَّد فذاك لا يوجب أهلُ السنة طاعته إن لم يكن ما أمر به موافقاً لأمر الإمام المطلق رسولِ الله ﷺ ، وهم إذا أطاعوه فيما أمر الله بطاعته فيه فإنما هم مطيعون لله ورسوله ، فلا يضرُّهم توقفهم في الإمام المقيد هل هو في الجنة أم لا ، كما لا يضرُّ أتباع المعصوم إذا أطاعوا نوّابه مع أن نوّابه قد يكونون من أهل النار ، لا سيما ونوّابُ المعصوم عندهم لا يعلمون أنهم يأمرون بما يأمر به المعصوم ، لعدم العلم بما يقوله معصومهم[3] . وأما أقوال الرسول ﷺ فهي معلومة ، فمن أمر بها فقد عُلم أنه وافقها ، ومن أَمر بخلافها عُلم أنه خالفها ، وما اختُلف فيه منها فاجتهد فيه نائبه فهذا خيرٌ من طاعة نائب لمن يُدَّعى [له] العصمة ولا أحد يعلم بشيء مما

---

(١) محمد بن نصير النميري كان من أصحاب الحسن العسكري ، وادعى طاعته إلى أن مات إمامه ، وكان عند موت إمامه من أبرز شيعة الإمام الميت ، وهو أحد الذين فكروا في اختراع وارث له في الإمامة ، وطمع أن يكون (بابَ) هذا الوارث المخترَع فاختلف مع زملائه على هذا المنصب وفارقوه بسبب ذلك ، فهل صحبته للحسن العسكري إلى أن مات وطاعته له في تلك المدة تنجيه عند الشيعة وتجعله من أهل الجنة ؟ استفتاء نعرضه على أنظارهم ، وليلاحظوا أنه فارق زملاءه ولم يفارقه إمامه ، وإن كان عندهم من أهل النار فهل سيدخل النار بمفارقته إمامه وهو لم يفارقه إلى أن مات ، أم بمفارقته أصحابه وهم الذين فارقوه ، أم بتآمره معهم على اختراع مولود للحسن العسكري لم يخلقه الله؟ وإذا دخل النار بهذه المؤامرة فهل سيدخلها وحده أم مع زملائه المتامرين معه؟ (وانظر لمحمد بن نصير النميري هامش ص١٠٣ ومابعدها).

(٢) وهو رسول الله ﷺ .

(٣) من أحد عشر قرناً إلى الآن وإلى أن يستيقظوا .

أمر به هذا الغائب المنتظر ، فضلاً عن العلم بكون نائبه موافقاً أو مخالفاً ، فإن ادَّعوا أن النوّاب عاملون بأمر من قبلهم فعلمُ علماء الأمة بأمر رسول الله ﷺ أتمُّ وأكمل من علم هؤلاء بقول من يدَّعون عصمته ، ولو طولب أحدهم بنقلٍ صحيح ثابت بما يقولونه عن عليّ أو عن غيره لما وَجدوا إلى ذلك سبيلاً ، وليس لهم من الإسناد والعلم بالرجال الناقلين ، ما لأهل السنَّة][1].

قال الرافضي : «الرابع : أنهم أخذوا مذهبهم عن المعصومين ، وقد كان عليٌّ كرَّم الله وجهه يصلّي في اليوم والليلة ألفَ ركعة مع شدَّة ابتلائه بالحروب . وكان زينُ العابدين وكان الباقرُ . . » وعدَّدَ لهم مناقِبَ بعضُها مكذوبٌ[2].

فيقال : لا نسلِّم أنكم أخذتم مذهبكم عن أهل البيت ، فإنكم تخالفون علياً وأئمةَ أهل بيته في الأصول والفروع ، فإنهم يثبتون الصفات ، والقَدَر ، وخِلافةَ الثلاثة وفضلَهم[3] إلى غير ذلك ، وليس لكم أسانيد متصلة حتى ننظر فيها ، والكذبُ فمتوفرٌ عندكم ، فإن ادَّعوا تَواتُرَ نصِّ هذا على هذا ، ونصِّ هذا على هذا كان هذا معارَضاً بدعوى [غيرهم] مثلَ هذا التواتر ، فإن سائر القائلين بالنص إذا ادَّعوا مثل هذه الدعوى لم يكن بين الدعوتين فرق .

ثم هم محتاجون في مذهبهم إلى مقدمتين : إحداهما عصمة من يضيفون

---

(١) عن الأصل ٢ : ١١١ ــ ١١٣ . ولاشك عندنا أن هذه التحقيقات الذهبية العظيمة سقطت من قلم ناسخ المختصر ، وإلا فإن الحافظ الذهبي أحرص من أن يفوته إثباتها .

(٢) ومنها قصيدة نسبوها للفرزدق في مدح زين العابدين ، والصحيح منها للفرزدق ستة أبيات . أما بقية القصيدة فبعضها للحزين الكناني في عبدالله بن عبدالملك بن مروان وهي في حماسة أبي تمام (٢ : ٢٨٤) ، وبعضها في نقد الشعر لقدامة بن جعفر (ص ١٩ و ٢٧) وبعضها في مدح بعض بني مروان أيضاً أوردها الجاحظ في كتاب الحيوان (٣ : ١٥٢ ساسي) وفي أول الجزء الثالث من البيان والتبيين ، وانظر الأغاني (٤ : ٧٦ ــ ٩/بولاق) . وزين العابدين وآل البيت لا يحتاجون في الصحيح من مناقبهم إلى الكذب في ذلك ولكن الشيعة إذا لم يكذبوا لا يكونون شيعة ، بحسب ما عرف التاريخ من أحوالهم .

(٣) ولم يدَّع أحد منهم العصمة لنفسه ، بل كلهم كان يستغفر الله من ذنوبه .

المذهب إليه ، والثاني ثبوت ذلك النقل عنه ، وكلاهما لا دليل لهم عليهما ، وقد ثبت لعليٍّ وبنيه من المناقب مالم يذكره المصنف ، وذكر أشياء كذباً وجهلاً ، مثل قوله نزل في حقهم ﴿ هَلْ أَتَىٰ ﴾ . وهي مكية باتفاق ، وعليٌّ لم يدخل بفاطمة إلا بعد بَدْر [وولد له الحسن في السنة الثانية من الهجرة ، والحسين في السنة الرابعة من الهجرة بعد نزول ﴿ هَلْ أَتَىٰ ﴾ بسنين كثيرة ، فقول القائل إنها نزلت فيهم من الكذب الذي لا يخفى على من له علم بنزول القرآن وأحوال هذه السادة الأخيار](١) ، وأما آية : ﴿ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ (الأحزاب ٣٣) ، فليس فيها إخبارٌ بذهاب الرجس وبالطهارة ، بل فيها الأمر لهم بما يوجبهما ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾ (المائدة ٦) ، ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ ﴾ (النساء ٢٦) ، ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾ (النساء ٢٨) . فالإرادة هنا متضمنة للأمر والمحبة والرضا ، ليست هي الملتزمة لوقوع المراد ، ولو كان كذلك لتطهر كلٌّ من أراد الله طهارته ، وهذا على قول شيعة زماننا أوجَهُ : فإنهم معتزلة يقولون إن الله يريد مالا يكون ، فقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ ﴾ (الأحزاب ٣٣) ، إذا كان بفعل
المأمور / وترك المحظور كان ذلك متعلقاً بإرادتهم وبأفعالهم ، فإن فعلوا ١١٥
ما أُمروا به طهروا ، ومما يبين أن ذلك مما أمروا به لا مما أُخبرَ بوقوعه أن النبي ﷺ أدار الكساء على عليّ وفاطمة والحسن والحسين ثم قال : « اللهم هؤلاء أهل بيتي ، فاذهبْ عنهم الرجسَ وطهِّرْهم تطهيراً » رواه مسلم من حديث عائشة ، ورواه أهل السنن من حديث أم سَلَمة ، وفيه دليل على أنه تعالى قادر على إذهاب الرجس ، والتطهير ، وأنه خالق أفعال العباد ، رداً على المعتزلي ، ومما يبين أن الآية متضمنة للأمر والنهي قوله في سياق الكلام ﴿ يَٰنِسَآءَ النَّبِيِّ مَن

(١) عن الأصل ٢ : ١١٧ .

يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖ ﴾ - إلى قوله - ﴿ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰۖ وَأَقِمۡنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا • وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ (الأحزاب ٣٠ - ٣٤) فهذا السياق يدل على أن ذلك أمرٌ ونهي ، وأن الزوجات من أهل البيت فإن السياق إنما هو في مخاطبتهن . ويدلُّ الضمير المذكر على أنه عمَّ غيرَ زوجاته كعليّ وفاطمة وابنيهما ، كما أن مسجد قُباء أُسِّسَ على التقوى، ومسجده أيضاً أُسسَ على التقوى وهو أكمل في ذلك . فلما نزلت ﴿ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ ﴾ (التوبة ١٠٨) ، تناول اللفظُ مسجدَ قُباء ولمسجده بطريق الأولىٰ، وأصحُّ الروايتين عن أحمد أنهنَّ من أهل بيته . وفي الصحيحين « اللهمَّ صلِّ على محمد وعلى أزواجه وذرِّيته ».

وأما إيجاب المودة فثبت أن ابن عباس سئل عن الآية فقال : إنه لم يكن بطن من قريش إلا فيه لرسول الله ﷺ منهم قرابة ، فقال تعالى: قُلْ لا أسألُكم عليه أجراً إلا [أن] تودُّوني في القرابة التي بيني وبينكم ، ويدلُّ على ذلك أنه لم يقل : إلا المودَّة لذي القربى ، بل قال « في القربىٰ » . ألا ترى أنه لما أراد ذوي

١١٦ قرابة قال : ﴿ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ ﴾ (الأنفال ٤١) . وليست موالاتُنا لأهل البيت من أجر النبي ﷺ في شيء . وهو عليه السلام لا يسألنا أجراً ، وإنما أجره على الله تعالى : ﴿ قُلۡ مَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٍ ﴾ (الفرقان ٥٧) ، (والشعراء ١٢٧، ١٤٥، ١٦٤، ١٨٠ ، والأنعام ٩٠ ، وهود ٥١): ثم إن الآية مكية ، ولم يكن عليٌّ تزوج بفاطمة بعدُ ولا وُلد لهما .

وزعم أن عليا كان يصلي في اليوم والليله ألف ركعة، ولم يصحَّ ذلك ، ونبيُّنا ﷺ كان لا يزيد في الليل على ثلاث عشرة ركعة ، ولا يُستحبُّ قيام كل

الليل ، بل يُكره ، قال النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو [بن العاص]: « إن لجسدك عليك حقاً » وقد كان عليه السلام يصلي في اليوم والليلة نحو أربعين ركعة ، وعليٌّ كان أعلمَ بسُننه وأتبعَ لهديه من أن يخالفه هذه المخالفة لو كان ذلك ممكناً ، فكيف وصلاةُ ألف ركعة مع القيام بسائر الواجبات غير ممكن ، إذ عليه حقوق نفسه من مصالحها ونومها وأكلها وشربها وحاجتها ووضوئها ومباشرته أهله وسراريه والنظر لأولاده وأهله ورعيته مما يستوعب نصف الزمان تقريباً ، فالساعة الواحدة لا تتسع لثمانين ركعة إلا أن تكون بالفاتحة فقط وبلا طمأنينة ، وعليٌّ كرم الله وجهه أجلُّ من أن يصلي صلاة المنافقين التي هي نقر ، ولا يذكر الله فيها إلا قليلاً كما في الصحيحين .

وأما قوله: « وواخاه » فموضوع[1]، فإنه عليه السلام لم يُواخ أحداً ، ولا آخى بين المهاجرين بعضهم من بعض ، بل مع الأنصار[2].

وأما قوله: « وجعله الله نفس رسوله حيث قال : ﴿ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ﴾ » (آل عمران ٦١) فهذا خطأ، وإنما هذا مثل قوله : ﴿ لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا ﴾ (النور ١٢)، وكقوله تعالى : ﴿ فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ﴾ (البقرة ٥٤)، ﴿ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ ﴾ (البقرة ٨٤)،
١١٧ فالمراد بالأنفس الإخوان نسباً أو دِيناً وقد قال النبي ﷺ / لعلي: « أنت مني وأنا منك » ، وقال: « إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو[3] جمعوا ماكان

---

(١) أي مكذوب على النبي ﷺ .

(٢) والمعروف من سيرة الصحابة أن عثمان وعلياً كان أحدهما أقرب إلى صاحبه من سائر الأربعة إليهما ، بل كان أحدهما أقرب إلى صاحبه من سائر الصحابة ، لأنهما من بني عبد مناف ، فإن كان لعليّ شبه مواخاة وإلف فمع عثمان بسبب القرابة، وكل ما يخالف ذلك مدسوس ولا دليل عليه .

(٣) أي إذا نفد زادهم .

معهم في ثوب ثم قسموه بالسوية ، فهم مني وأنا منهم » وقال في جُلَيْبِيب[1] « هذا مني وأنا منه »[2] والخبران في الصحيح .

وأما تزويج عليّ بفاطمة ففضيلة له ، وكذلك تزويج عثمان بأختيها فضيلة له ، وكذلك تزويج النبي ﷺ بابنة أبي بكر وابنة عمر فضيلة لهما ، فالخلفاء الأربعة أصهاره ﷺ ورضي عنهم أجمعين .

قال[3] : « وله (معجزات) كثيرة » .

فإن عنىٰ (الكرامات) فعليّ أفضل من كثير من ذوي الكرامات .

ثم قال : « حتى ادَّعى قوم فيه الربوبية وقتلهم » .

قلنا : معجزات النبي ﷺ أعظم وما ادُّعِيَتْ فيه ــ ولله الحمد ــ الربوبية ، ثم مدَّعو ربوبية عليّ عدد يسير فحرَّقهم ، ومكفِّروه ألوف من الخوارج ، فما فيهما خير ، والخوارج متقيدون بالإسلام ولهم تعبُّد ، والذين عبدوه زنادقة .

قال[3] : « وأخذ النبي ﷺ يوماً بيد الحسين وولدُه إبراهيم على فخذه ، فنزل جبريل فقال : إن الله لم يكن ليجمع لك بينهما ، فاختر ، فقال : إذا مات الحسين بكيت أنا وعلي وفاطمة ، وإذا مات إبراهيم بكيت أنا ، فأختارُ موتَ إبراهيم ، فمات بعد ثلاث » .

قلت هذا لا يُعرَف له إسناد ، وهو كذبٌ رَكيك [من أحاديث الجهّال ، فليس في جمع الله بين إبراهيم والحسين أعظم مما في جمعه بين الحسن والحسين][4] .

---

(١) ورد هذا الاسم في المختصر على الصحيح ، وتصحف في الأصل (٢ : ١٢٠) برسم خبيب .

(٢) وذلك أنه غزا مع رسول الله ﷺ بعض غزواته ، ففقده ﷺ وأمر أن يطلب ، فوجد قد قتل سبعة من المشركين ثم قتل وهم حوله مصرعين ، فدعا له النبي ﷺ وقال « هذا مني وأنا منه » ، وانظر ص ٤٧٥ .

(٣) أي الرافضي المردود عليه . (٤) عن الأصل ٢ : ١٢٢ .

ثم ذكر تسميةَ النبيِّ ﷺ عليّ بن الحسين بزين العابدين[1]، قلنا : هذا لا أصل له ، ولا رواه عالم ، وأما ذكرُه أبا جعفر وأنه أعلمُ أهل زمانه ، فهذه دعوى ، فالزهريُّ كان في عصره وهو أعلمُ عند الناس منه ، ونقلُ تسمية النبي ﷺ إياه الباقرَ كذبٌ ، وكذلك حديث / تبليغ جابر له السلام [هو من الموضوعات عند أهل الحديث][2]. ١١٨

ثم قال[3] : « وجعفر بن محمد نشر فقه الإمامية والمعارف والعقائد ».

فهذا الكلام يستلزم إما أنه ابتدع مالم يعلمه مَنْ قبله ، وإما أن يكون مَنْ قبله قصَّر ، بل الآفة وقعت من الكذّابين على جعفر ونسبوا إليه كتاب البطاقة وكتاب الجِفْر وكتاب الهَفْت واختلاج الأعضاء وفي النجوم وغير ذلك ، حتى أن قوماً زعموا أن رسائل إخوان الصفا مأخوذة عنه وهي معمولة بعده بنحو مائتي سنة عند ظهور دولة الباطنية الذين ملكوا مصر ، فأظهروا اتباع الشريعة وأن لها باطناً مخالفاً ، وباطن أمرهم الفلسفة ، وعلى هذا وضعت هذه الرسائل وضعها جماعة ، وقد ذكروا فيها ماستولى عليه النصارى من الشام .

وأما موسى بن جعفر فقد قال فيه أبو حاتم : ثقة ، إمام من أئمة المسلمين . وقال ابن سعد : ليس له كبير رواية .

وأما مَن بعده فلم يؤخذ عنهم من العلم مايذكر في أخبارهم ، ولا لهم فتاوى ، بل لهم من الفضائل والمحاسن ماهم له أهل ، وذكر أن بِشْر الحافي

---

(١) في الأصل ٢ : ١٢٣ « بسيد العابدين » وفي المختصر « بسيد المسلمين » وما في الأصل أقرب إلى الصحة ولكن تحرفت كلمة « زين » على الناسخ فظنها « بسيد » . وخط شيخ الإسلام غير منقوط ، وتتصل فيه الحروف فتشتبه على الناسخين عند النقل ، وما أثبتناه هو لقب علي بن الحسين الذي اشتهر به ، وأراد الشيعة أن يلصقوا هذه التسمية بالنبي ﷺ فكذبوا عليه .

(٢) عن الأصل ٢ : ١٢٣ .

(٣) أي الرافضي المردود عليه .

تاب على يد موسى ، وهذا من كذب من لم يعرف الأمور ، فإن موسى أقدمه الرشيد العراق وحبسه .

قال : « وكان عليٌّ بن موسى أزهد الناس وأعلمهم » .

فيقال : من المصائب التي ابتُلِيَ بها ولد الحسين انتحال الرافضة إياهم وتعظيمهم لهم وإطراؤهم بالدعاوى والغلوّ ، وكان عليٌّ كبير القدر ، وقد كان في زمانه الشافعي وغيره ممن هو أعلم منه ، ومعروف [الكرخي]وأبو سليمان الداراني ممن هو أزهد منه ، وقد وضعوا عليه نُسَخاً عن آبائه .

ثم قال : « أخذ عنه فقهاء الجمهور كثيراً » .

فهذا بهت ، ماأخذ عنه إلا آحاد الناس كأبي الصلت الهروي .

ثم قال في أثناء كلامه : « إن النبي ﷺ قال : إن فاطمة أحصنت فرجها فحرّم الله ذرّيتها على النار » .

١١٩ وهذا كذب ، واللاتي أحصنَّ فروجهنَّ لا يحصيهنّ إلاّ الله تعالى / ومن ذرّيتهنّ البَرُّ والفاجر ، ففضل فاطمة ليس بمجرد إحصان فرجها ، ثم الرافضة تشهد على كثير من أولادها بالكفر والفسوق وهم أهل السنة ، كما رفضت الرافضة زيد بن علي ونابذوه .

ثم ذكر المهدي ، وأنه محمد المنتظر .

قلنا : ذكر ابن جرير وابن قانع وغيرهما أن الحسن بن علي العسكري لم يعقب[1] ، والإماميةُ تزعم أنه كان له ولد دخل سرداب سامرّا وهو صغير له سنتان أو ثلاث أو خمس ، وهذا لو كان موجوداً معلوماً لكان الواجب في حكم

---

(١) انظر ص ٣٣ و ١٠٣ .وابن قانع هو أبو الحسين عبدالباقي بن قانع بن مرزوق البغدادي الحافظ المتوفىٰ في شوال سنة ٣٥١ عن ٨٦ سنة . سمع الحارث بن أبي أسامة وإبراهيم بن الهيثم البلدي وطبقتهما وصنف التصانيف ، وكانت وفاة الحسن العسكري قريبة العهد من ولادته ، وشيوخه وذوو قرابته شهود عيان لزمن الحسن العسكري .

الله تعالى أن يكون في حضانة أمه ونحوها من أهل الحضانة[١] وأن يكون مالُهُ عند من يحفظه ، فكيف يكون من يستحق الحجر والحضانة معصوماً إماماً للأمة ؟ ثم هذا ــ إن قدِّر وجوده أو عدمه ــ لا ينتفعون به في دين ولا علم ولا دنيا ، ولا حصل به لطف ولا مصلحة . فإن قيل بسبب ظلم الناس احتجب عنهم ، قيل : كان الظلم في زمن آبائه وما احتجبوا[٢] . ثم المؤمنون به قد طبقوا الأرض ، فهلّا اجتمع بهم في وقت ، وكان يمكنه أن يأوي إلى بقعة

(١) وإن كان يومئذ ابن خمس سنين كما تزعم الإمامية فكان ينبغي أن يكون في حضانة عمه جعفر ، وأن يفرز له حقه من التركة التي جردت في ذلك الوقت بإشراف جعفر العسكري أخي الحسن العسكري . ومن احتياط جعفر العسكري ــ لما يحتمل أن يكون في بطون سراري أخيه من حمل ــ حبس جواري أخيه وحلائله ومنعهن من الاتصال بالرجال إلى أن مضت المدة الطبيعية لظهور الحمل فلم يظهر شيء ، ولا ادَّعى أحد منهم لا نرجس ولا غيرها أن لهن ولداً من الحسن العسكري ، ولا كان هناك أي سبب سياسي يدعو إلى إخفاء المولود أو الطفل حتى عن نقيب العلويين الذي كان عظيم العناية بتسجيل أسماء مواليد هذه الأسرة في سجل رسمي ، ووالد الطفل المزعوم كان يعيش طول حياته في أمان لا يتعرض له أحد من حاكم وغير حــاكم لا في حريته ولا في كرامته ، فأي موجب يدعو إلى إخفاء طفل لم يزاحم الخلفاء على خلافتهم ، ولا الحكام على كراسي حكمهم ، ولم يقم بثورة ، ولا قاد عصابة لقتال أو فتنة ، ثم من عقيدتهم فيه أنه لا يموت حتى يجرد سيفه ويقتل الجميع إلا شيعته ، ففيم الخوف ولماذا يختبىء إن كان لا يموت ؟ والسرداب المزعوم لاشك أنه سراب موهوم ؛ لأن البيت الذي زعموا أن السرداب كان فيه قد صار تحت تصرف جعفر العسكري أخي الحسن العسكري ، وصاحب الدار أدرى بالذي فيها . أما الذين اخترعوا خرافة أن للحسن العسكري ولداً في سرداب بيته فقد انقطعت صلتهم بالبيت ولم يكن يجوز لأحد منهم أن يدنو من البيت المعلوم فضلاً عن السرداب الموهوم ، وابن الزيات أو السمان الذي كانت دكانه قريبة من البيت لم يدَّع هو ولا ادَّعى أحد عنه أنه اتصل بجعفر العسكري بعد موت حسن العسكري أو بقيت له أية وسيلة للاتصال بذلك البيت ، غير أنه كانت توجد على مقربة من دكانه شجرة كان المستفتون من عامة الشيعة يكتبون استفتاءاتهم في رقاع ويدسون الرقاع مساء في ثقب بتلك الشجرة ، فإذا انصرف المستفتى جاء ابن الزيات إلى الشجرة وأخذ الرقعة من ثقبها وأعطاها لأحد أصحابه من المشتغلين بفقههم فيجيب عليها وتعاد إلى ثقب الشجرة لإيهام المستفتي أن الغائب الثاني عشر الذي لم يخلق ولم يتعلم هو الذي أجاب عليها! فهذه هي علاقتهم وعلاقة ابن الزيات بالسرداب أو الشجرة المزعوم أن السرداب قريب منها .

(٢) ولما تآمر صناديد الشيعة وعلى رأسهم نصير الدين الطوسي وابن العلقمي وابن أبي الحديد على قتل المسلمين ــ حكاماً ومحكومين ــ وأزالوا بسيوف يأجوج ومأجوج دولة الإسلام ، وألقوا عشرات الملايين من الكتب الإسلامية المخطوطة في نهر دجلة حتى كان ماؤه يجري أسود أياماً ، =

فيها شيعته ، فما حصل بهذا المعلوم مصلحة أصلاً غير الانتظار الطويل ، ودوام الحسرة والألم ، والدعاء بالمستحيل لأنهم يدعون له بالخروج والظهور من نحو أربعمائة وخمسين سنة ولا يجابون[١] .

ثم ذكر [٢] حديث ابن عمر : « يخرج في آخر الزمان رجل من ولدي . . . الحديث » .

قلنا : ذا حجةٌ عليكم ، فإن لفظه : « يواطيء اسمه اسمي ، واسم أبيه اسم أبي » يعني اسمه (محمد بن عبدالله) لا (محمد بن الحسن) ، ثم قد رُوى عن عليّ رضي الله عنه أنه من ذرية الحسن لا الحسين[٣] .

= فلماذا لم يظهر ساكن السرداب ويعلن نفسه ، وكان باعتقادهم لايزال حياً ولايزال بزعمهم إلى الآن حياً ويدعون له بأن يعجل الله فرجه ، فهل كانت تلك الفرصة غير صالحة لأن يعجل الله فرجه ؟ وما يمنعه الآن من الظهور وشيعته تملأ الأرض على ضفاف الرافدين وإيران ، فهل الظلم المزعوم موجود الآن أيضا ؟ ثم إنه في عقيدتهم مضمون الحياة من يوم ولد إلى أن يقوم فيقود شيعته إلى النصر ، فماذا يخاف من هو مضمون الحياة ، وماذا يحمله على أن يدفن نفسه في ظلمات السرداب ولا يتمتع بمشاهدة مياه دجلة والفرات وما بينهما من مغاني الجمال والجلال ؟ اللهم لك الحمد يارب على نعمة العقل ، والسعادة بصحة العقيدة وسلامة التفكير ، لا إله إلا أنت .

(١) وها قد مضى بعد ذلك ٦٦٤ سنة أخرى فزادت مدة غيبته على أحد عشر قرناً ، ولا يزالون يجأرون بأدعيتهم : عجل الله فرجه ! ترى أليس فيهم طول هذه المدة ذو نفس طاهر يستجيب الله له دعاءه ؟!

(٢) أي الرافضي المردود عليه .

(٣) وفي أواخر مدة بني أمية كان بنو هاشم يرون أن المهدي هو صريح قريش محمد النفس الزكية بن عبدالله المحض بن الحسن المثنى بن الحسن السبط ، وقيل اجتمعوا مرة بالأبواء من طريق مكة وفيهم الحسنيون والحسينيون ومن العباسيين إبراهيم الإمام والسفاح والمنصور وصالح ابن عليّ ، وعلى رأس الجميع عبدالله بن الحسن المثنى وابناه محمد وإبراهيم وبايعوا (محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن) باقتراح أبي جعفر المنصور العباسي ، وكان المنصور في طليعة المبايعين ، فلما صار الملك إليه في صدر الدولة العباسية ــ وكانت في عنقه بيعة لمحمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن ــ كان ذلك سبب حرصه على الخلاص منه ومن أخيه إبراهيم فيما زعمه الإخباريون ، والمهم من هذا الخبر أن بني هاشم كانوا يرون أن المهدي من ذرية الحسن لا من ذرية الحسين ، فلما وافق محمد بن عبدالله بن الحسن مدلول الحديث ــ باسمه واسم أبيه وفي كونه من =

ثم قال[١] : « فهؤلاء الأئمة المعصومون الذين بلغوا الغاية في الكمال ، [ولم يتخذوا ماتخذه غيرهم من الأئمة المشتغلين بالملك وأنواع المعاصي والملاهي وشرب الخمور والفجور . . قالت الإمامية : فالله يحكم بيننا وبين هؤلاء وهو خير الحاكمين][٢]. وما أحسن قول بعض الناس :

إذا شئتَ أن ترضى لنفسكَ مذهباً   وتعلم أنَّ الناس في نقل أخبار
فدع عنك قول الشافعي ومالك   وأحمدَ والمرويّ عن كعب أحبار
ووالِ أناساً قولهم وحديثهم   روى جدُّنا عن جبرئيل عن الباري»/ ١٢٠

[[٣] والجوابُ من وجوه :

(أحدها) : أن دعوى العصمة في هؤلاء لم يذكر عليها حجة إلا ما ادعاه من أنه يجب على الله أن يجعل للناس إماماً معصوماً ليكون لطفاً ومصلحة في التكليف . وقد تبين فساد هذه الحجة من وجوه أدناها أن هذا ـ أي اللطف والمصلحة ـ مفقود لا موجود ، فإنه لم يوجد إمام معصوم حصل به لطف ولا مصلحة ، ولو لم يكن في الدليل على انتفاء ذلك إلا المنتظر الذي قد علم بصريح العقل أنه لم ينتفع به أحد لا في دين ولا دنيا ، ولا حصل لأحد من المكلفين به مصلحة ولا لطف ، لكان هذا دليلاً على بطلان قولهم ، فكيف مع كثرة الدلائل على ذلك .

= بني الحسن كما روي عن علي ـ بايعه بنو هاشم على أنه المهدي . وسواء أصابوا أو أخطأوا ، فإن الحديث لا يدل إلا على أن المهدي يواطيء اسمه اسم النبي ﷺ واسم ابيه اسم ابيه ﷺ . ولما اخترع الشيعة للحسن العسكري ابنا لم يكونوا يملكون تغيير اسم الحسن بعبدالله ، فاكتفوا بأن يزعموا أن الثاني عشر المخترع اسمه محمد ، وخذلهم نص الحديث . وعلى كل حال فالاخبار عن المهدي تحتاج إلى دراسة وتحقيق وتمحيص .

(١) أي الرافضي المردود عليه .

(٢) عن الأصل ٢ : ١٣٤ .

(٣) اقتضب الحافظ الذهبي في المختصر هذا البحث ببضعة أسطر . ولما كان من لباب الموضوع الذي ألف له الكتابان المردود عليه والمردود به ، رأينا أن لا نحرم قراءنا من الاطلاع على ما كتبه شيخ الإسلام رحمه الله ورضي عنه ، وذلك من ٢ : ١٣٤ إلى ٢ : ١٤١ .

(الثاني) أن قوله « كل واحد من هؤلاء قد بلغ الغاية في الكمال » هو قول مجرَّد عن الدليل . والقولُ بلا علم يمكن كلَّ أحد أن يقابله بمثله . وإذا ادَّعى هذا الكمال فيمن هو أشهر في العلم والدين من العسكريين وأمثالهما ــ من الصحابة والتابعين وسائر أئمة المسلمين ــ كان ذلك أولى بالقبول ، ومن طالع أخبار الناس علم أن الفضائل العلمية والدينية المتواترة من غير واحد من الأئمة أكثرُ مما يُنقل عن العسكريين وأمثالهما من الصدق .

(الثالث) أن قوله « هؤلاء الأئمة » إن أراد به أنهم كانوا ذوي سلطان وقدرة معهم السيف فهذا كذب ظاهر ، وهم لا يدَّعون ذلك ، بل يقولون إنهم عاجزون ممنوعون مغلوبون مع الظالمين لم يتمكن أحد منهم من الإمامة إلا عليُّ ابن أبي طالب، مع أن أموراً استصعبت عليه[1]، ونصف الأمة ــ أو أقل أو أكثر ــ لم يبايعوه ، بل كثير منهم قاتلوه وقاتلهم ، وكثير منهم لم يقاتلوه ولم يقاتلوا معه ، وكان فيهم من فضلاء المسلمين من لم يكن مع عليّ ، بل الذين تخلفوا عن القتال معه وله كانوا أفضل ممن قاتل معه . وإن أراد به أنهم كان لهم علم ودين يستحقون به أن يكونوا أئمة ، فهذه الدعوى إن صحت لا توجب كونهم أئمة يجب على الناس طاعتهم ، كما أن استحقاق الرجل أن يكون إمام مسجد لا يجعله إماماً ، واستحقاقه أن يكون قاضياً لا يصيّره قاضياً ، واستحقاقه أن يكون أمير حرب لا يجعله أمير حرب ، والصلاة لا تصح إلا خلف من يكون إماماً بالفعل ، لا خلف من ينبغي أن يكون إماماً . وكذلك الحكم بين الناس إنما يَفصله ذو سلطان وقدرة ، لا مَن يستحق أن يُولَّى القضاء . وكذلك الجند إنما يُقاتلون مع أمير عليهم لا مع من لم يُؤمَّر وإن

(١) ومنها تقصير شيعته في الطاعة له ، ورغبته من صميم قلبه أن يقيم الحد على قتلة عثمان وقيام الموانع من شيعته دون ذلك ، وظهور الإلحاد والكفر في صفوف أوليائه بانخداعهم لدسائس ابن السوداء حتى اضطر إلى تحريق فريق ونفي فريق ، ثم انشقاق الذين خرجوا عليه بعد أن كانوا من شيعته ، إلى غير ذلك مما كان هو نفسه يشكوه ويتحدث عنه .

كان يستحق أن يُؤَمَّر . وفي الجملة الفعل مشروط بالقدرة ، وكل من ليس له قدرة وسلطان على الولاية والإمارة لم يكن إماماً ، وإن كان استحق أن يجعل له قدرة حتى يتمكن . فكونه يُشرَع أن يمكَّن ، أو يجب أن يمكن ، ليس هو نفس التمكن . والإمامُ هو المتمكن القادر ، وليس في هؤلاء من هو كذلك إلا عليٌّ كما تقدم .

(الرابع) : أن يقال : ماتعنون بالاستحقاق ؟ أتعنون أن الواحد من هؤلاء كان يجب أن يولى الإمامة دون سائر قريش ، أم تريدون أن الواحد منهم من جملة من يصلح للخلافة ؟ فإن أردتم الأول فهو ممنوع مردود[١] . وإن أردتم الثاني فذلك قدر مشترك بينه وبين خلق كثير من قريش .

(الخامس) : أن يقال : الإمامُ هو مَن يُقتدَى به . وذلك على وجهين : أحدهما : أن يُرجَع إليه في العلم والدين بحيث يطاع باختيار المطيع لكونه عالماً بأمر الله عزَّ وجل ، آمراً به ، فيطيعه المطيع لذلك وإن كان عاجزاً عن إلزامهم الطاعة . والثاني : أن يكون صاحب يد وسيف بحيث يطاع طوعاً وكرهاً ، قادراً على الزام المطيع بالطاعة وقوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ ﴾ (النساء ٥٩)، قد فُسِّر «أولو الأمر» بذوي القدرة كأمراء الحرب ، وفُسرّ بأهل العلم والدين ، وكلاهما حق ، وهذان الوصفان كانا كاملين في الخلفاء الراشدين ، فانهم كانوا كاملين في العلم والعدل والسياسة والسلطان ، وإن كان بعضهم أكمل في ذلك من بعض : فأبوبكر وعمر أكملُ في ذلك من عثمان وعليّ ، وبعدهم لم (يكمل) أحد في هذه الأمور إلا عمر بن عبدالعزيز بل قد يكون الرجل أكملَ في العلم والدين ممن يكون له سلطان ، وقد يكون أكمل في السلطان ممن هو أعلمُ منه وأدْيَن . وهؤلاء[٢] إن أريد بكونهم أئمة أنهم ذوو سلطان فباطل ، وهم لا يقولونه .

(١) لأن الأحاديث الصحيحة تنص على إمامة قريش ، ولا تخص طائفة منهم دون طائفة .
(٢) أي العشرة بعد عليّ .

وإن أريد بذلك أنهم أئمة في العلم والدين يطاعون مع عجزهم عن إلزام غيرهم بالطاعة فهذا قدرٌ مشترك بين كل من كان متصفاً بهذه الصفات . ثم إما أن يقال : قد كان في أعصارهم من هو أعلمُ منهم وأدْيَن ، إذ العلمُ المنقول عن غيرهم أضعاف العلم المنقول عنهم ، وظهور آثار غيرهم في الأمة أعظم من ظهور آثارهم في الأمة، والمتقدّمون منهم ـ كعليّ بن الحسين، وابنه أبي جعفر، وابنه جعفر بن محمد ـ قد أُخِذَ عنهم من العلم قطعةٌ معروفة، وأخِذَ عن غيرهم أكثر من ذلك بكثير كثير، وأما مَن بعدَهم فالعلم المأخوذ عنهم قليلٌ جداً ، ولاذِكْرَ لأحد منهم في رجال أهل العلم المشاهير بالرواية والحديث والفتيا ولاغيرهم من المشاهير بالعلم ، ومايُذكر لهم من المناقب والمحاسن فمثله يوجد لكثير غيرهم من الأمة. وأما أن يقال أنهم أفضلُ الأمة في العلم والدين[1] . . .

فعلى التقديرين فإمامتهم ـ على هذا الاعتبار ـ لا يُنازع فيها أهل السنَّة، فإنهم متفقون على أنه يؤتَمُّ بكل أحد فيما يأمر به من طاعة الله ، ويدعو إليه من دين الله ، ويفعله مما يحبُّه الله، فما فعله هؤلاء من الخير ودعوا إليه من الخير فإنهم أئمة فيه يقتدَى بهم في ذلك ، قال تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ (السجدة ٢٤)، وقد قال تعالى لإبراهيم :﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴾ (البقرة ١٢٤)، ولم يكن ذلك أن جعله ذا سيف يقاتل به جميع الناس، بل جعله بحيث يجب على الناس إتباعه سواء أطاعوه أم عصوه . فهؤلاء الأئمة في الدين أسوة أمثالهم ، فأهلُ السنَّة مقرون بإمامة هؤلاء فيما دلت الشريعة على الإئتمام بهم فيه ، كما أن هذا الحكم ثابت لأمثالهم مثل أبي بكر وعمر وعثمان وابن مسعود وأبي بن كعب ومُعاذ وأبي الدرداء وأمثالهم من السابقين الأوَّلين ، ومثل سعيد بن المَسيَّب وسليمان بن يَسار وعُبيد الله بن عبدالله وعُرْوَة بن الزُّبَير والقاسم بن محمد وأبي بكر بن

---

(١) الكلام هنا منقطع في الأصل ٢ : ١٣٥ ولعله « فهو مخالف للواقع » أو ماهو بمعنى ذلك .

عبدالرحمن وخارجة بن زيد وهؤلاء فقهاء المدينة ، ومثل عَلْقَمة والأسود بن زيد وأسامة ومحمد بن سيرين والحسن البصري ، ومثل سالم بن عبدالله بن عمر ، ومثل هشام بن عروة وعبدالرحمن بن القاسم[1] والزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري وأبي الزناد ، ومثل مالك والأوزاعي والليث بن سعد وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق بن إبراهيم وغيرهم . لكن المنقول الثابت عن بعض هؤلاء من الحديث والفتيا قد يكون أكثر من المنقول الثابت عن الآخر ، فتكون شهرته لكثرة علمه أو لقوَّة حجته أو نحو ذلك ، وإلا فلا يقول أهلُ السنة إن يحيى بن سعيد وهشام بن عروة وأبا الزناد أولى بالاتباع من جعفر بن محمد ، ولا يقولون إن الزُّهري ويحيى بن أبي كثير وحماد بن أبي سلمة وسليمان بن يَسار ومنصور بن المعتمر أولى بالاتباع من أبيه أبي جعفر الباقر ، ولا يقولون إن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وسالم بن عبدالله أولى بالاتباع من عليّ بن الحسين ، بل كل واحد من هؤلاء ثقة فيما ينقله مصدَّق في ذلك[2]، ومابيَّنَه من دلالة الكتاب والسنَّة على أمر من الأمور هو من العلم الذي يستفاد منه فهو مصدَّقٌ في الرواية والإسناد ، وإذا أفتى بفتيا وعارضه غيره رُدَّ ماتنازعوا فيه إلى

---

(١) ابن محمد بن أبي بكر الصديق ، وهو أقدم من عالم مصر الذي تقدم التعريف به في هامش ص ٨٣ .

(٢) بشرط أن يكون الرواة عنه من أهل الصدق . وقد أطال بعض سفهاء الشيعة ألسنتهم على الإمام محمد بن إسماعيل البخاري ــ وهو أمير المؤمنين في الحديث ــ بدعوى أنه قصر في التحديث عن أهل البيت ، وهو لم يقصرِّ في تحرّي المرويّ عنهم ، لكنه شرط للرواية عن الرواة شروطا لم تتوفر في كثير ممن يزعمون الرواية عن أهل البيت ، بل تبين له أن أكثر الرواة عنهم كذبة ، وهو لم يؤلف كتابه ليشحنه بأكاذيب الكاذبين . وقد تقدم في صدر هذا الكتاب (ص٢٣ ــ ٢٤) أقوال مالك والشافعي ويزيد بن هارون والأعمش أن الشيعة وضاعون كذابون مزورون ، وأن الحديث يكتب عن كل مبتدع إذا عرف بالصدق ولم يكن داعية لبدعته ، إلا الشيعة فانهم لا تقبل روايتهم لا عن أهل البيت ولا غير أهل البيت ، لأنهم يضعون الحديث ويتخذونه دينا، والمسلمون يكفيهم أكاذيب الشيعة واختلاقهم في التاريخ ، فهل يريدون من البخاري أن ينخدع لأكاذيبهم في الدين أيضاً ؟

الله ورسوله كما أمر الله بذلك وهذا حكم الله ورسوله بين هؤلاء جميعهم ، وكذا كان المسلمون على عهد رسول الله ﷺ وعهد خلفائه الراشدين رضي الله عنهم .

(السادس) : أن يقال : قوله : «لم يتخذوا مااتخذه غيرهم من الأئمة المشتغلين بالملك والمعاصي» كلامٌ باطل ، وذلك أنه إن أراد أن أهل السنَّة يقولون : إنه يؤتمُّ بهؤلاء الملوك فيما يفعلونه من معصية الله ، فهذا كذب عليهم ، فإن علماء أهل السنَّة المعروفين بالعلم عند أهل السنة متفقون على أنه لا يُقتدىٰ بأحد في معصية الله ، ولا يُتخذ إماماً في ذلك ، وإن أراد أن أهل السنة يستعينون بهؤلاء الملوك فيما يُحتاج إليه في طاعة الله ، ويعاونونهم على مايفعلونه من طاعة الله ، فيقال له : إن كان اتّخاذهم أئمة بهذا الاعتبار محذوراً فالرافضة أدخل منهم في ذلك ، فإنهم دائماً يستعينون بالكفار والفجار على مطالبهم ، ويعاونون الكفار والفجار على كثير من مآربهم[1] ، وهذا أمرٌ مشهود في كل زمان ومكان ، ولو لم يكن إلا صاحب هذا الكتاب منهاج الندامة وإخوانه فإنهم يتخذون المُغُل والكفّار والفسّاق والجهال أئمة بهذا الاعتبار .

(السابع) أن يقال : الأئمة الذين هم مثل هؤلاء الذين ذكرهم في كتابه وادَّعى عصمتهم ليس لهم سلطان تحصل به مقاصد الإمامة ، ولا يكفي الائتمامُ بهم في طاعة الله ولا في تحصيل مالا بدَّ منه مما يعين على طاعة الله . فإذا لم يكن لهم ملك ولا سلطان لم يمكن أن تصلي خلفهم جمعة ولا جماعة ،

(١) والنصير الطوسي شيخ المؤلف الرافضي المردود عليه مثل واضح على استعانة علماء الرافضة بالملوك الكفار والفجار وإعانتهم والعمل في خدمتهم ، وقد نقلنا في هامش ص ٢٢ عن كتابهم (روضات الجنات) ص ٥٧٨ الطبعة الثانية أن هذه الخيانة المخزية أعظم مفاخر الطوسي عندهم . وجميع الملوك الوثنيين من هولاكو إلى خدابنده الذي ألف الرافضي كتابه باسمه كان علماء الشيعة في خدمتهم ، يعينونهم ويستعينون بهم . وخدابنده قبل أن يتشيع كان وثنياً ، وهو عند المؤلف الرافضي أحب إليه من أبي بكر وعمر اللذين لم يخلق الله حكاماً بعد النبيين أسمى منهما منزلة ولا أحسن عملا .

ولا يكونون أئمة في الجهاد ، ولا في الحج ، ولا تقام بهم الحدود ، ولا تُفصل بهم الخصومات ، ولا يَسْتوفي الرجلُ بهم حقوقه التي عند الناس والتي في بيت المال ، ولا يُؤمَن بهم السبيل ، فإن هذه الأمور كلها تحتاج إلى قادر يقوم بها ، ولا يكون قادراً إلا من له أعوان على ذلك ، وهؤلاء لم يكونوا قادرين على ذلك بل القادر على ذلك كان غيرهم ، فمن طلب هذه الأمور من إمام عاجز كان جاهلاً ظالماً ، ومن استعان عليها بمن هو قادرٌ عليها كان مهتدياً مسدَّداً ، فهذا يحصِّل مصلحة دينه ودنياه والأوَّل تفوته مصلحة دينه ودنياه .

(الثامن) أن يقال : دَعوىٰ كون جميع الخلفاء كانوا مشتغلين بما ذكره من الخمور والفجور كذبٌ عليهم ، والحكايات المنقولة في ذلك فيها ماهو كذب[١] . وقد علم أن فيهم العدل والزاهد كعمر بن عبدالعزيز والمهتدي بالله[٢] ، وأكثرهم لم يكن مظهراً لهذه المنكرات من خلفاء بني أمية وبني العباس[٣] ، وإن كان أحدهم قد يبتلى ببعض الذنوب وقد يكون تاب منها ، وقد تكون له

---

(١) ومن ذلك الكذب على يزيد بما شهد له بالبراءة منه محمد بن علي بن أبي طالب المعروف بابن الحنفية (انظر تفصيل ذلك في البداية والنهاية للحافظ ابن كثير ٨ : ٢٣٣) ونقلناه في التعليقات على (العواصم من القواصم) ص ٢٢٧ ــ ٢٢٨ وقلنا إنه تربى وشب في أخبية البدو عند أخواله من قضاعة ، وقد أعانت أباه على تربية الرجولة فيه أمه ميسون بنت بحدل التي تقول :

لبيت تخفق الأرياح فيـه أحب إليَّ من قصر منيـف

فإذا كان يزيد مظلوماً بما شحنوا به كتب الأخبار من الكذب عليه ، فكم لأكاذيبهم من ضحايا سيحاسبهم الله على ما اقترفوه في تشويه سمعتها من آثام .

(٢) للمهتدي بالله الخليفة العباسي (٢٢٢ ــ ٢٥٦) تاريخ حافل بالفضائل التي ماحدَّثتُ بها أحداً من الذين يدعون معرفة التاريخ والأدب في هذا العصر إلا رأيتهم يجهلون كل شيء عنه ، وكان من حقه وحق التاريخ الإسلامي أن تكون بين أيدي الناس عشرات المؤلفات عن تاريخ حياته الطيبة رضي الله عنه .

(٣) تاريخ خلفاء بني أمية وبني العباس كتبه وأذاع الروايات عن أخباره مؤلفون أكثرهم من الشيعة أو الشعوبية ، فأفسدوا على هذه الأمة تاريخها وشوهوا محاسن ماضيها ، ولو تفرغ أهل الألمعية لدراسة تاريخنا لتمكنوا من تصحيح الكثير من هذه المفتريات .

حسنات كثيرة تمحو تلك السيئات ، وقد يُبتلى بمصائب تكفِّرها عنه[1] ، ففي الجملة الملوك حسناتهم كثيرة وسيئاتهم ، والواحد من هؤلاء وإن كان له ذنوب ومعاص لا تكون لآحاد المؤمنين ، فلهم من الحسنات ماليس لآحاد المسلمين ــ من الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وإقامة الحدود ، وجهاد العدوّ ، وإيصال كثير من الحقوق إلى مستحقيها ومنع كثير من الظلم ، وإقامة كثير من العدل ــ ونحن لا نقول إنهم كانوا سالمين من ذلك ، لكن نقول : وجود الظلم والمعاصي من بعض المسلمين ــ ولاة الأمور وعامتهم ــ لا يمنع أن يشارك فيما يعلمه من طاعة الله ، وأهل السنة لا يأمرون بموافقة ولاة الأمور إلا في طاعة الله لا في معصيته ، ولا ضرر على من وافق [أحداً] في طاعة الله إذا انفرد عنه بمعصية لم يشركه فيها ، كما أن الرجل إذا حجَّ مع الناس فوقف معهم وطاف لم يضرَّه كونُ بعض الحجاج له مظالم وذنوب ينفرد بها ، وكذلك إذا شهد مع الناس الجمعةَ والجماعة ومجالسَ العلم وغزا معهم لم يضرَّه كون بعض المشاركين له في ذلك له ذنوب يختصُّ بها ، فولاة الأمور بمنزلة غيرهم : يُشارَكون فيما يفعلونه من طاعة الله ، ولا يُشارَكون فيما يفعلونه من معصية الله ، وهذه كانت سيرةُ أهل البيت مع غيرهم ، فمن اتبعهم في ذلك فهو المقتدي بهم دون من تبرَّأ من السابقين الأولين وجمهورِ أهل العلم والدين وظاهَرَ على عداوتهم الكفّارَ والمنافقين ، كما يفعله من يفعله من الرافضة الضالين .

(التاسع) أن يقال : إمامٌ قادرٌ ينتظم به أمر الناس في أكثر مصالحهم ،

---

(١) من الظواهر التي أحب أن ألفت إليها أنظار الباحثين من أفاضل المسلمين أن الشيعة لا يعترفون للبشر أنهم بشر ، فهم عندهم إما ملائكة معصومون بل فوق الملائكة ، وإما أبالسة ملعونون بل أخس من الأبالسة ، ومن هنا اعتقدوا العصمة في غير الأنبياء من بعض البشر ، وتحاملوا بالكذب والافتراء على من اضطغنوا لهم الحقد والبغضاء من أعيان المسلمين وولاة أمورهم ودعاة الحق والخير فيهم ، من أبي بكر وعمر إلى محب الدين الخطيب ، ولو لم يفعلوا ذلك لزال عنهم اسم التشيع ، لأن التشيع هو التحزب والتعصب ، ونعوذ بالله من التحزب والتعصب .

بحيث يُؤمَنُ به السبيل ، ويُقام به مايقام من الحدود ، ويُدفع به مايدفع من الظلم ، ويَحصل به مايحصل من جهاد العدوّ ، ويُستوفىٰ به مايُستوفىٰ من الحقوق خيرٌ من إمام معدوم لا حقيقة له ، والرافضة يدعون إلى إمام معصوم ، وليس عندهم في الباطن إلا إمام معدوم وفي الظاهر إمام كفور أو ظلوم[1] ، فأئمة أهل السنة ــ ولو فُرض فيهم من الظلم والذنوب ــ خيرٌ من الأئمة الظاهرين الذين تعتمدهم الرافضة ، وخير من إمام معدوم لا حقيقة له . وأما الأئمة الباقون الذين كانوا موجودين فأولئك يأتمُّ بهم أهل السنة كما يأتمون بأمثالهم ، فهم وأمثالهم أئمة ، ومن أئتم بهؤلاء وأمثالهم من سائر المسلمين كان خيراً ممن ائتمَّ بهم وحدهم ، فإن العلمَ روايةٌ ودراية ، كلما كثر فيه العلماء واتفقوا عليه كان أقوى وأولى بالاتباع ، فليس عند الشيعة خيرٌ إلا وأهلُ السنة يشركونهم فيه ، والخير الذي اختصَّ به أهل السنة لا يشركهم فيه الشيعة .

(العاشر) أن يقال : ماذكره هذا الإمامي يمكن كل واحد من أهل السنة أن يعارضه بما هو أقوى منه ، فإنه [يقال][2] عن مثل سعيد بن المسيَّب وعلقمة والأسود والحسن البصري وعطاء بن أبي رباح ومحمد بن سيرين ومطرِّف بن الشِّخِّير ومكحول والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وسالم بن عبدالله ــ وماشاء الله من التابعين وتابعيهم ــ : هؤلاء أئمة فيما يمكن الائتمام فيه بهم من الدين ، وعلي بن الحسين وابنه وجعفر بن محمد وغيرهم هم أيضاً أئمة أهل السنة والجماعة بهذا الاعتبار . فلم تأتمَّ الشيعةُ بإمام ذي علم وزهد إلا وأهلُ السنة يأتمون به وبجماعة آخرين يشاركونهم في العلم والزهد ، بل هم أعلمُ منه وأزهدُ ، وماانخذ أهلُ السنة إماماً من أهل المعاصي إلا وقد اتخذت الشيعةُ إماماً من أهل المعاصي شرّاً منه ، فأهلُ السنة أوْلى بالائتمام بأئمة الظلم في غير ماهم

(١) كملوك المغل الوثنيين الذين أعانهم الشيعة على الخلفاء العباسيين الهاشميين .

(٢) في النسخة المطبوعة من الأصل ٢ : ١٣٧ « يقول » ، وقد صححناها بما دل عليه سياق القول ؛ لأن المردود عليه لا يقول بإمامة هؤلاء ، بل الذي يقول بذلك جمهور المسلمين من غير الرافضة .

ظالمون فيه ، فهم خير من الشيعة في الطرفين .
(الحادي عشر) قوله : « قالت الإمامية : فالله يحكم بيننا وبين هؤلاء وهو خير الحاكمين » .

فيقال للإمامية : إن الله حكم بينهم في الدنيا بما أظهره من الدلائل والبينات وبما يُظهرُ أهلَ الحق عليكم ، فهم ظاهرون عليكم بالحجة والبيان ، وباليد واللسان ، كما أظهر دين نبيه على سائر الأديان ، قال تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ﴾ (التوبة ٣٣ والصف ٩ والفتح ٢٨) ، ومن كان دينه قولَ أهل السنة الذي خالفتموهم فيه فإنه ظاهر عليكم بالحجة واللسان ، كظهور دين محمد ﷺ على سائر الأديان ، ولم يَظهر دينُ محمد ﷺ قطُّ على غيره من الأديان إلا بأهل السنة كما ظهر في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ظهوراً لم يحصل لشيء من الأديان[1] ، وعليٌّ رضي الله عنه ــ مع أنه من الخلفاء الراشدين ، ومن سادات السابقين الأولين ــ لم يظهر في خلافته دين الإسلام[2]، بل وقعت الفتنة بين أهله ، وطمع فيهم عدوُّهم من الكفّار والنصارى والمجوس بالشام والمشرق ، وأما بعد عليّ فلم يُعرف أهل علم ودين ، ولا أهل يد وسيف نصر الله بهم الإسلام إلاّ أهلُ السنة ، وأما الرافضة فإمّا أن تعاون أعداء الإسلام[3] وإما أن تمسك عن نصر الطائفتين[4]. ولاريب أن الله تعالى يحكم

(١) وتغلغل الدعوة الإسلامية بعد هؤلاء الثلاثة في آفاق المشرق والمغرب ووصولها إلى القارة الأوربية إنما كان بجهاد الخلافة الأموية وعزائم رجالها .

(٢) وذلك لشؤم شيعته الذين انقسموا عليه في النهاية وحاربه بعضهم وحاربهم ، وشيعته المعاصرون له كانوا أخف مسئولية من الذين خلفوهم في التشيع وتفننوا في توجيه دينهم إلى غير أهدافه الأولى حتى كاد يكون شيئا آخر مخالفا للإسلام .

(٣) كما فعلوا بزعامة النصير الطوسي وابن العلقمي عندما زحفت يأجوج ومأجوج على عاصمة الإسلام بغداد بقيادة هولاكو .

(٤) كموقفهم من هجمات الصليبيين والتتار على بلاد الإسلام ، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية شاهد عيان لذلك في معارك الإسلام لصدّ الغزو التوراني .

يوم القيامة بين السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، وبين من عاداهم من الأولين والآخرين كما يحكم بين المسلمين والكفار .

(الثاني عشر) أن يقال : هذا التظلم ممن هو؟ إن قلتم ممن ظلم علياً كأبي بكر وعمر ـ على زعمكم ـ فيقال لكم : الخصمُ في ذلك عليّ ، وقد مات كما مات أبو بكر وعمر ، وهذا أمر لا يتعلق بنا ولا بكم إلا بطريق بيان الحق وموالاة أهله ، ونحن نبين بالحجج الباهرة أن أبا بكر وعمر أولى بالعدل من كل أحد سواهما من هذه الأمة(١) ، وأبعدُ عن الظلم من كل من سواهما ، وأن علياً لم يكن يعتقد أنه إمامُ الأمة دونهما كما نذكر هذا في موضعه إن شاء الله .

وإن قلتم : نتظلم من الملوك الذين منعوا هؤلاء حقوقهم من الإمامة ، فهذا فرعُ على كون هؤلاء الإثني عشر كانوا يطلبون الإمامة ، أو كانوا يعتقدون أنهم أئمةُ الأمة المعصومون ، وهذا كذبٌ على القوم ، وسواء كان صدقاً أو كذباً فالله يحكم بين الطائفتين إن كانوا مختصمين ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ عَٰلِمَ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ (الزمر ٤٦) ، وإن كان التظلم من بعض الملوك الذين بينهم وبين هؤلاء منازعة في ولاية أو مال فلا ريب أن الله يحكم بين الجميع كما يحكم بين سائر المختصمين ، فإن نفس الشيعة بينهم من المخاصمات أكثر مما بين سائر طوائف أهل السنة ، وبنو هاشم قد جرى بينهم نوعُ من الحروب ، وجرى بين بني حسن وبني حسين من الحروب مايجري بين أمثالهم في هذه الأزمان،

(١) ومن كل أمة إلى الآن وإلى أن تقوم الساعة ، ومن أظلم ممن يتظلم من أبي بكر وعمر ؟ بل ما أحمقه وأسخفه وأبعده عن إدراك أسمى المعاني الإنسانية ! إن الذي يكره أبا بكر وعمر لا يجد فيهما ما يكرههما لأجله إلا دينهما الذي رفعهما إلى منزلة الكمال الإنساني ، فهو يكرههما كرهاً بالدين الذي اتبعاه وحملا أعباءه وأماناته ، فكانا خير أمناء الله على الأرض ، ومع ذلك فإننا لا ندعي لهما العصمة ، فالعصمة لا تكون إلا لنبي ، ولكن ندعي لهما أنهما أكمل خلق الله بعد رسول الله ﷺ .
ولاتزال كلمة علي كرم الله وجهه على منبر الكوفة ترن في أذن التاريخ ولن ينساها ، وهي قوله رضي الله عنه : « خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر » وهو الذي قال « لا أوتى بمن يفضلني على أبي بكر وعمر إلا أقمت عليه حد المفتري » .

والحروب في الأزمان المتأخرة بين بعض بني هاشم وبين غيرهم من الطوائف أكثر من الحروب التي كانت في أول الزمان بين بعض بني أمية وبعض بني هاشم(١)، لا لشرف نسب أولئك ــ فإن نسب بني هاشم أشرف ــ لكن لأن خير القرون هو القرن الذي بعث فيه النبي ﷺ ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم(٢) ، فالخير في تلك القرون أكثر ، والشر فيما بعدها أكثر ، وإن كان

---

(١) وكما كان بين بعض بني أمية وبعض بني عمومتهم من بني هاشم اختلاف كان بينهما أيضا مودَّة وتصاهر وتعاون ، ولو شاء مؤرخ أن يستقصي ماكان بين هاتين الأسرتين الشريفتين من أواصر الصداقة والرحم ، وما ترتب على هذه الصداقة والرحم من محبة وتراحم ، وأن يدون ذلك في كتاب مدعم بالأسانيد ــ لتبين له وللناس أن ذلك هو الأصل وأن حوادث الاختلاف كانت أمراً عارضاً . وما أصدق قول خالد بن يزيد بن معاوية ــ وكتب به إلى الحجاج يصحح له خطأً من أخطائه ــ : « إنما قريش يقـارع بعضها بعضاً ، فإذا أقرَّ الله الحق قراره كان تقاطعهم وتراحمهم على قدر أحلامهم وفضلهم » ، أي إن الذين يجنحون منهم إلى التراحم يعدون ــ في تقاليد قريش ــ أرجح أحلاماً وأعظم فضلاً من الذين يجنحون إلى التقاطع ، وهذه المعاني السامية تفهمها أمية وتعرف قدرها ، وتفهمها هاشم وتعرف قدرها ، والرافضة في شاغل عن ذلك برفضهم ، فهم في وادٍ وأمية وهاشم في وادٍ غيره ، والمهمة التي يعيش الرافضة للقيام بها هي تأريث الشر واضطغان الحقد والبغضاء لحقائق الإسلام والتناهي عن الخير . وفي جمادى الأولى من سنة ١٣٦٥هـ كتبتُ في التنويه بهذه السنة من سنن قريش وتقاليدها كلمة في صحيفة (الفتح) العدد ٨٣٤ ص ٦ ــ ٧ لمناسبة مرثية نظمها الإمام يحيى بن محمد حميد الدين عند وفاة الإمام الضحياني ، مع أنهما سبق لهما أن اختلفا على الإمامة في أيام الحكم العثماني في اليمن واقتتلا زمنا طويلا ، ولم يمنع ذلك الاختلاف الإمام يحيى من أن يرثي خصمه بعد وفاته ، لأن هذه السنة من سنن قريش يتوارثها العلماء بها منهم . وسيبقى ذلك مادام في الدنيا علماء من قريش متخلقون بأخلاق الإسلام ، وإن كره ذلك مؤرثو الفتنة بين أشراف العرب وأعلام المسلمين ، وكلٌّ يعمل على شاكلته .

(٢) إشارة إلى حديث عمران بن حصين في صحيح البخاري (ك ٦٢ ب ١) أن النبي ﷺ قال « خير أمتي قرني (أي الصحابة) ، ثم الذين يلونهم (يعني التابعين) ، ثم الذين يلونهم » . وتحديد ذلك إلى نهاية الدولة الأموية ، وقد يلتحق به زمن الخلفاء الأولين من بني العباس . قال الحافظ بن حجر في تفسير هذا الحديث من (فتح الباري) ج ٧ ص ٤ : (اتفقوا أن آخر من كان من أتباع التابعين ــ ممن يقبل قوله ــ من عاش إلى حدود ٢٢٠ ، وفي هذا الوقت ظهرت البدع ظهوراً فاشياً ، وأطلقت المعتزلة ألسنتها، ورفعت الفلاسفة رءوسها ، وامتحن أهل العلم ليقولوا بخلق القرآن ، وتغيرت الأحوال تغيراً شديداً ولم يزل الأمر في نقص إلى الآن ـ أي إلى زمن الحافظ ابن حجر ٧٧٣ ـ ٨٥٢ ـ ، وظهر قوله ﷺ : « ثم يفشو الكذب » ظهوراً بيناً حتى يشمل الأقوال والأفعال والمعتقدات .)

التظلم من أهل العلم والدين الذين لم يَظلموا أحداً ولم يعاونوا ظالماً ولكن يذكرون مايجب من القول علماً وعملاً بالدلائل الكاشفة للحق ، فلا يشك من له أدنى عقل أنه من شبَّه مثلَ مالك والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق وأمثالهم بمثل هشام بن الحكم وهشام بن سالم[1] وأمثالهما من شيوخ الرافضة إنه لمن أظلم الظالمين ، وكذلك من شبَّه القَدَرِيَّين النغمي[2] والكراجُكي[3] وأمثالهما بمثل أبي علي وأبي هاشم والقاضي عبدالجبار وأبي الحسين البصري إنه لمن أظلم الظالمين ، وهؤلاء[4] شيوخ المعتزلة ، دع محمدَ بن هيضم وأمثاله والقاضي أبا بكر بن الطيب وأمثاله من متكلمة أهل الإثبات ، دع أهلَ الفقه والحديث والتصوف كأبي حامد الاسفرايني وأبي زيد المروزي وأبي عبدالله بن بطة وأبي بكر عبدالعزيز وأبي بكر الرازي وأبي الحسن القزويني وأبي محمد بن أبي زيد وأبي بكر الأبهري وأبي الحسن الدارقطني وأبي عبدالله بن منده وأبي الحسين بن ميمون وأبي طالب المكي وأبي عبدالرحمن السلمي وأمثال هؤلاء فما من طائفة من طوائف أهل السنة على تنوّعهم إذا اعتبرتها إلا وتحققتها أعلمَ وأعدلَ وأبعدَ عن الجهل والظلم من طائفة الروافض ، فلا يوجد في أحد منهم[5] معاونةُ ظالم إلا وهو في الرافضة أكثر ، ولا يوجد في الشيعة عدلٌ عن ظلم ظالم إلا وهو في هؤلاء

---

(١) اللذين تقدم التعريف بهما في هامش ص ٢٥ ــ ٢٦ .

(٢) لم أقف على من يسمى منهم بهذا الاسم ، ولعله محرف عن النعماني ، وهو محمد بن ابراهيم بن جعفر الكاتب المعروف بابن أبي زينب ، تلميذ الكليني المتوفى سنة ٣٢٩ وابن عقدة الهمداني المتوفى سنة ٣٣٣ والمسعودي المتوفى سنة ٣٤٥ .

(٣) كانت في الأصل (٢ : ١٣٩) : والكركجي ، والصواب إن شاء الله ما أثبتناه ، وتقدم التعريف بالكراجكي في هامش ص ٢٢ .

(٤) يعني أبا علي الجبائي وابنه أبا هاشم والقاضي عبدالجبار وأبا الحسين البصري .

(٥) أي من أعلام طوائف أهل السنة الذين ذكر شيخ الإسلام أسماء بعضهم على سبيل التمثيل .

أكثر(١) وهذا أمر يشهد به العيان والسماع لمن له اعتبار ونظر ، ولا يوجد في جميع الطوائف أكذب منهم ، ولا أظلمُ منهم ، ولا أجهلُ منهم ، وشيوخهم يقرُّون بألسنتهم يقولون : ياأهل السنَّة أنتم فيكم فُتُوَّة ، لو قدرنا عليكم ماعاملناكم بما تعاملونا به عند القدرة علينا .

(الثالث عشر) أن يقال : هذا الشعر الذي استشهد به واستحسنه(٢) هو قول جاهل ، فإن أهل السنة متفقون على ماروى جدهم(٣) عن جبريل عن الباري ، بل هم يقبلون مجرد قول الرسول ﷺ ويؤمنون به ولا يسألونه : من

---

(١) زار القاهرة قبل الحرب العالمية الأولى الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء ، وكنت أنا وهو في صدر شبابنا ، فكان يتردد يوميا على مكتبتنا وكانت حينئذ في شارع عبدالعزيز لأن نزعة العروبة كانت تجمع بيننا ، وكان يملي عليّ ما ينظمه في شكوى العرب من الترك ، ومن ذلك قصيدة له يقول فيها :

فيا قريش الحمس يالغالب ويا ليوث تغلب ووائل
ما ترك الترك لكم حمية وما أفادوكم سوى التخاذل
إلا مساعير يثورون لها بسلة البيض وهز الذابل

وهي طويلة . وتعرَّف عندنا بشيخنا الشيخ طاهر الجزائري وأحمد تيمور باشا رحمهما الله فدعانا أحمد تيمور باشا إلى قضاء يوم في منزله بعين شمس ، وفي أثناء السمر هناك توسع كاشف الغطاء في الحديث عن أدباء الشيعة ومؤرخيهم وشعرائهم ، وافتخر بأن عددهم أكثر من نسبة عدد الشيعة إلى جموع أهل السنة ، فقال له الشيخ طاهر : ليس العبرة بكثرة عدد الأدباء والمؤرخين والشعراء ، بل بكثرة من يقيم الحق ويتحراه صادقا مخلصا أينما ذهب به الحق ولو خالف مذهب طائفته ، قال الشيخ طاهر : ونحن قد راقبنا سيرة أهل العلم والأدب في مختلف الطوائف فرأينا أكثر ما خولف به الحق تعصباً وتعنتاً كان من ناحيتكم ، بل لاحظت أن كل أديب ومؤرخ منكم يرى فرضا عليه أن يخترع ما لم يسبقه إليه سلفه من خبر موضوع أوقصة مخترعة تشويها لسيرة السلف ، فإذا رجعنا إلى الكتب المتقدمة عليه لا نجد لذلك أثراً ، فكأن الواحد منهم يرى من زكاة تشيعه أن يخترع ما يشين سيرة خيار المسلمين ليتناقله الناس بعده ويحسبه الجاهلون حقا ، إن الفضيلة التي كان يدعو إليها الأنبياء والحكماء ورجال الإصلاح في كل عصر تكاد تنحصر في تحري الحق وإقامته والرجوع إليه والنزول عنده عن رضا وارتياح ، ولو شئنا أن نعد في رجالكم من تنطبق عليه هذه الأوصاف لا نكاد نجد أحداً .

(٢) وهو الذي تقدم في ص ١٧٥ .

(٣) أي جد آل البيت على مافي الشعر المذكور .

أين علمت هذا ؟ لعلمهم بأنه معصوم ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ● إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ : (النجم ٣ ــ ٤)، وإنما سُمُّوا أهلَ السنَّة لاتباعهم سنَّته ﷺ ، لكنَّ الشأن في معرفة مارواه جدُّهم ، فهم[1] يطلبون ذلك من الثقات الأثبات ، فإن كان عند العلويين علم شيء من ذلك استفادوه منهم ، وإن كان عند غيرهم علم شيءٍ من ذلك استفادوه منه ، وأما مجرَّدُ كونِ جدِّهم روى عن جبريل عن الباري إذا لم يكونوا عالمين به فما يُصنَع لهم ؟ والناس لم يأخذوا قول مالك والشافعي وأحمد وغيرهم إلا لكونهم يسندون أقوالهم إلى ماجاء به النبي ﷺ ، فإن هؤلاء من أعلم الناس بما جاء به وأتبعهم لذلك وأسَدُّ اجتهاداً في معرفة ذلك واتّباعه ، وإلّا فأيُّ غرض للناس في تعظيم هؤلاء ؟ وعامَّة الأحاديث التي يرويها هؤلاء يرويها أمثالهم ، وكذلك عامة مايجيبون به من المسائل كقول أمثالهم ، ولا يجعل أهلُ السنة قولَ واحد من هؤلاء معصوماً يجب اتباعه ، بل إذا تنازعوا في شيء ردُّوه إلى الله والرسول ، واعتبر ذلك بما تشاهده في زمانك من أهل العلم بالقرآن والحديث والفقه ، فإنك تجد كثيراً من بني هاشم لا يحفظ القرآن ، ولا يعرف من حديث النبي ﷺ إلا ماشاء الله ، ولا يعرف معاني ذلك[2] ، فإذا قال هذا :

---

(١) أي أهل السنة .

(٢) وأنا قد عاشرت أكبر ملوك بني هاشم في هذا العصر ولازمته من شوال ١٣٣٤هـ إلى شعبان ١٣٣٧هـ ، ووصفت فضائله ومواطن ضعفه في مقالة لي بمجلة (الزهراء) الصادرة في ١٥ ربيع الأول ١٣٤٣ (١ : ١٩٠ ــ ٢٠٠) ومما جاء فيها (ص ١٩٩) مانصه : « أراد مرة أن يشنع على الوهابية فاتهمهم باطلاً بأنهم يهينون النبي ﷺ ، وكأن هذا الأمر إذا صح يحتاج إلى نص من الشرع على قبحه فأراد أن يستدل بآية من القرآن على عظم منزلة الرسول ﷺ من ربه فأورد آية ﴿ لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم ﴾ ولكنه وقف عند قول « عزيز عليه » وأرجع ضمير « عليه » إلى المولى سبحانه ، وجعل معنى « عزيز » أنه ذو مكانة عظيمة عند الله ! هذا مبلغ فهمه للكتاب والسنة » انتهى ماكتبته في سنة ١٣٤٣هـ عما شهدته بنفسي بين شوال ١٣٣٤ وشعبان ١٣٣٧ وهو شاهد من عصرنا على ماذكره شيخ الإسلام ابن تيمية ، ولا يريد شيخ الإسلام من=

« روى جدُّنا عن جبرئيل عن الباري »

قيل : نعم ، وهؤلاء[1] أعلم منكم بما روى جدُّكم عن جبرائيل ، وأنتم ترجعون في ذلك إليهم ، وإذا كان كل من الأولين والآخرين من بني هاشم قد يتعلم بعض ماجاء به [الرسول ﷺ من غيره بل من غير بني هاشم كان هذا من أمارة أنه لا علم عندهم بذلك]* إلا كعلم أمثالهم ، فبمن يأتمُّ الناس وعمّن يأخذون ؟ أيأخذون عمن يعرف ماجاء به جدهم أو عمن لا يعرف ذلك ؟ والعلماء هم ورثة الأنبياء ، فإن الأنبياء لم يورّثوا درهماً ولا ديناراً وإنما ورّثوا العلم ، فمن أخذه أخذ بحظّ وافر .

وإن قال : مرادي بهؤلاء الأئمةُ الإثنا عشر ، قيل له : ماروآه علي بن الحسين وأبو جعفر وأمثالهما من حديث جدهم فمقبول منهم كما يرويه أمثالهم[2] ، ولولا أن الناس وجدوا عند مالك والشافعي وأحمد أكثرَ مما وجدوه عند موسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن عليّ لَماَ عدلوا عن هؤلاء إلى هؤلاء ، وإلا فأي غرض لأهل العلم والدين أن يعدلوا عن موسى بن جعفر إلى مالك بن أنس وكلاهما من بلد واحد في عصر واحد لو وجدوا عند موسى بن جعفر من علم الرسول ما وجدوه عند مالك ، مع كمال رغبة المسلمين في معرفة

= ذلك أن كل هاشمي لا يعرف معاني القرآن والسنة ، ولكنه يريد أن يقول إن مجرد كون الهاشمي من بني هاشم لا يقتضي أن يكون علم القرآن والسنة منحصراً فيه . وفي قرابته فيدع الناسُ لأجل ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد كما قال ذلك الشاعر الرافضي الجاهل، بل إن الله جعل هذا العلم مباحاً لكل من تصدى لطلبه والتثبت من حقائقه ، والناس يوزنون بموازين معرفتهم لا بموازين أنسابهم ، فالنبي ﷺ بعث للعالمين جميعا ، وحمل عنه علم الشريعة أئمة وعلماء من شعوب الإنسانية كلها . أقول قولي هذا وأنا من أسرة حسنية علوية معروفة بذلك ومشهود لها به كتابة على سلسلة نسبها في مختلف العصور ، ومن الواجب على من وقع الظلم على الحق باسمهم أن يكونوا أول من يزيل هذا الظلم ، وينكره على دعاته الظالمين .

(١) أي مالك والشافعي وأحمد .

* مابين المعقوفتين سقط من المختصر وأُكمل من الأصل ٢ : ١٤٠ الناشر .

(٢) بشرط أن يكون الذين يروون عن علي بن الحسين وأبي جعفر متوفرة فيهم شروط الأمانة والعدالة التي يشترطها العلماء الأمناء على سنة رسول الله ﷺ .

علم الرسول ، ونفسُ بني هاشم كانوا يستفيدون علم الرسول من مالك بن أنس أكثر مما يستفيدونه من ابن عمهم موسى بن جعفر .

ثم الشافعي جاء بعد مالك ، وقد خالفه في أشياء وردَّها عليه حتى وقع بينه وبين أصحاب مالك ماوقع ، وهو أقرب نسباً من بني هاشم من مالك ومن أحرص الناس على مايستفيده من علم الرسول من بني عمه وغير بني عمه ، ولو وجد عند أحد من بني هاشم أعظم من العلم الذي وجده عند مالك لكان أشدَّ الناس مسارعة إلى ذلك ، فلما كان يعترف بأنه لم يأخذ عن أحد أعلم من مالك وسفيان بن عيينة ، وكانت كتبه مشحونة بالأخذ عن هذين الإثنين وغيرهما وليس فيها شيء عن موسى بن جعفر وأمثاله من بني هاشم عُلم أن مطلوبه من علم الرسول ﷺ كان عند مالك أكثر مما هو عند هؤلاء .

وكذلك أحمد بن حنبل قد عُلم كمالُ محبته لرسول الله ﷺ ، ولحديثه ، ومعرفته بأقواله وأفعاله ، وموالاته لمن يوافقه ومعاداته لمن يخالفه ، ومحبته لبني هاشم[1]، وتصنيفه في فضائلهم حتى صنف فضائل عليّ والحسن والحسين كما صنف فضائل الصحابة ، ومع هذا فكتبه مملوءة عن مثل مالك والثوري والأوزاعي والليث بن سعد ووكيع بن الجراح ويحيى بن سعيد القطان وهُشَيم بن بشير وعبد الرحمن بن مهدي وأمثالهم دون موسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي وأمثالهم ، فلو وَجد مطلوبه عند مثل هؤلاء لكان أشدَّ الناس رغبة في ذلك .

فإن زعم زاعم أنه كان عندهم من العلم المخزون ماليس عند أولئك لكن كانوا يكتمونه ، فأي فائدة للناس من علم مكتوم ؟! فعلمٌ لا يُقال به ككنز لا يُنفق منه ، فكيف يأتمُّ الناس بمن لا يبيّن لهم ؟ والعلم المكتوم كالإمام

---

(١) ومع كل ما لقى من أذى المأمون والمعتصم فإنه لم يدع عليهما ولم تسمع منه كلمة شكوى من صنيعهما وذلك بسبب قرابتهما من رسول الله ﷺ .

المعدوم(١) وكلاهما لاينتفع به ولا يحصل به لطف ولا مصلحة . وإن قالوا : بل كانوا يبثّون ذلك لخواصهم دون هؤلاء الأئمة ، قيل : أوَّلًا : هذا كذبٌ عليهم ، فإن جعفر بن محمد لم يجيء بعده مثله ، وقد أخذ العلم عن هؤلاء الأئمة كمالك وابن عيينة وشعبة والثوري وابن جُرَيج ويحيى بن سعيد وأمثالهم من العلماء والمشاهير الأعيان ، ثم من ظن بهؤلاء السادة أنهم يكتمون العلم عن مثل هؤلاء ويخصون به قوماً مجهولين ليس لهم في الأمة لسانُ صدق فقد أساء الظن بهم ، فإن في هؤلاء ــ من المحبة لله ولرسوله والطاعة له والرغبة في حفظ دينه وتبليغه وموالاة من والاه ومعاداة من عاداه وصيانته عن الزيادة والنقصان ــ مالا يوجد قريب منه لأحد من شيوخ الشيعة(٢) وهذا أمر معلوم بالضرورة لمن عرف هؤلاء وهؤلاء ، واعتبرْ هذا مما تجده في كل زمان من شيوخ

(١) أي الثاني عشر الذي لم يلد ولم يولد ، ولعلهم ألّهوه لهاتين دون ثالثتهما .

(٢) وإذا أضيف إلى ذلك اختلاف الفريقين في الاصطلاح وفي المدلول اللغوي والديني للكلمات يكون الفرق بين الفريقين أعظم وأوسع ، فهم إذا ادعوا محبة الله تكون هذه المحبة مقيدة عندهم بعقيدة الوجوب على الله ، وإذا ادعوا محبة رسول الله تكون هذه المحبة مقيدة باختراع عصمة لآخرين غيره تجعل أولئك الغير شركاء له ﷺ في كونهم مصادر تشريع ،وفي ذلك إخلال بمحبة الرسول وبمحبة الذين أشركوهم معه في دعوى العصمة وفي دعوى أنهم مصادر تشريع ، لأن هؤلاء الشركاء يتبرأون إلى الله من هذه الشركة غير المشروعة وهذه الدعوى المفتراة ، وإذا ادعوا الرغبة في حفظ دين الإسلام فإنهم يعنون بذلك شيئاً آخر في مفهوم القرآن وفي إنكار ما صح عن الصادقين من حديث رسول الله وإذاعة ما رواه الكذبة من الحديث عنه وعن آل البيت ، ومسألة الموالاة والمعاداة أيضاً ليس مدلولها واحداً عندنا وعندهم حتى تصح المقارنة بين صحة موالاتنا وفساد موالاتهم ، فنحن نوالي جميع الصالحين من أمة محمد ويدخل فيهم الصالحون من آل محمد بالضرورة ، كما يدخل فيهم أصحاب محمد وأزواج محمد، أما هم فيوالون بعض آل محمد موالاة أساسها دعوى العصمة التي لا يدعيها ولا يسلم بها ذلك البعض من آل محمد أنفسهم ، ويشككون حتى في أن رقية وأم كلثوم ابنتا النبي ﷺ ؛ لأنهم أعداء لهما ، ويعادون أصحاب محمد إلا نفراً منهم يعدون على الأصابع ، فأهم ما يختلفون به عنا لا في مقدار محبتنا ومحبتهم لله ولرسوله . . . الخ . بل في المدلول الاصطلاحي واللغوي والديني لهذه المحبة ، وفي فهم القرآن ، وفي قبول النصوص الثابتة عن النبي ﷺ برواية الصادقين من أمته ، ونبذ النصوص المكذوبة عليه من رواة يعرف التاريخ مبلغهم من الكذب .

السنة وشيوخ الرافضة[1] كمصنف هذا الكتاب فإنه عند الإمامية أفضلهم في زمانه ، بل يقول بعض الناس : ليس في بلاد المشرق أفضل منه في جنس العلوم مطلقاً[2]، ومع هذا فكلامه يدل على أنه من أجهلِ خلق الله تعالى بحال النبي ﷺ وأقواله وأعماله ، فيروي الكذب الذي يظهر أنه كذب من وجوه كثيرة ، فإن كان عالماً بأنه كذب فقد ثبت عنه ﷺ أنه قال : « من حدَّث عني بحديث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكذّابين » وإن كان جاهلاً بذلك دلَّ على أنه من أجهل الناس بأحوال النبي ﷺ ، كما قيل :

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة ... وإن كنت تدري فالمصيبة أعظمُ

وأما الأبيات التي أنشدها[3] فقد قيل في معارضتها :

---

(١) وهذا الاعتبار في الفريقين يختلف أيضاً من جهة أن أهل السنة لا يقولون بتطور الدين ، فما صح عن خاتم المرسلين ﷺ في زمن الصحابة والتابعين يرضون به دائماً حجة عليهم وعلى أئمتهم ويعتبرونه هو الدين الحق الذي يجب اتباعه ، أما الشيعة فيتطور مدلول الدين عندهم ، وقد أشرنا غير مرة إلى ما قرره المامقاني في «تنقيح المقال» عند ترجمته لكل رجل من رجالهم ممن كانوا معدودين من الغلاة وكان أسلاف الشيعة لا يقبلون روايتهم بسبب الغلو ، بينما المامقاني يقول : إن ما كان يعد يومئذ غلواً صار يعد الآن من ضروريات المذهب . وهذا تقرير علمي في أكبر وأحدث كتاب لهم في الجرح والتعديل يعترفون فيه بأن مذهبهم الآن غير مذهبهم قديماً ، فما كانوا يعدونه قديماً من الغلو وينبذونه وينبذون أهله بسبب ذلك صار الآن ــ أي الغلو ــ من ضروريات المذهب ، فمذهبهم اليوم غير مذهبهم قبل الصفويين ، ومذهبهم قبل الصفويين غير مذهبهم قبل ابن المطهر ، ومذهبهم قبل ابن المطهر غير مذهبهم قبل آل بويه ، ومذهبهم قبل آل بويه غير مذهبهم قبل شيطان الطاق ، ومذهبهم قبل شيطان الطاق غير مذهبهم في حياة علي والحسن والحسين وعلي بن الحسين .

(٢) وإذا أطلقوا عنوان « العلامة » مجرداً عن الاسم صرفوه إليه ، ويصفونه بأنه آية الله في العالمين ، ونور الله في ظلمات الأرضين ، وأستاذ الخلائق ، ومركز دائرة الإسلام ، إلى غير ذلك من مبالغات العجم ومجازفاتهم التي لا يتقون الله فيها . وقارىء هذا الكتاب قد وقف على مبلغ جهل الرجل ومغالطاته وما شحن به قلبه من البغضاء والضغينة لحملة الإسلام الأولين من الصحابة والتابعين ، مما يستحي غير المسلمين من المستشرقين بل المبشرين أن يصدر عنهم مثله في هؤلاء الكملة الذين نشروا آخر رسالات الله في أقطار الأرض .

(٣) أي التي تقدمت في ص ١٨٧ .

إذا شئت أن ترضى لنفسك مذهباً تنالُ به الزُّلْفى وتنجو من النارِ
فـدِنْ بكتاب الله والسنَّة التي أتتْ عن رسولِ الله من نَقلِ أخيار
ودعْ عنك داعي الرفض والبِدَع التي يَقودُكَ داعيها إلى النـار والعار
وسِرْ خلفَ أصحاب الرسول فإنهم نجومُ هُدًى في ضوئها يهتدي الساري
وعُجْ عن طريق الرُّفض، فهو مؤسَّسٌ على الكفر تأسِيساً على جُـرُفٍ هار
هما خطَّتـانِ إما هـدًى وسعادةٌ وإمـا شقاء مـع ضلالـة كفّـار
فــأيُّ فــرِيقَينــا أحقُّ بــأمنــهِ وأهْدَى سَبِيلا عندما يَحكمُ الباري
أَمَنْ سَبَّ أصحابَ الرسول وخالف الكتابَ ولم يَعْبَأْ بثابتِ الأخبار
أمِ المُقْتدِي بالوَحي يَسلُكُ منهج الصحابة مع حُبِّ القرابَةِ الأطهار][1]

إلى أن قال[2] : « ومنع أبو بكر فاطمةَ إرثها[3]، والتجأ إلى رواية انفرد بها وكان هو الغريم لها [لأن الصدقة تحلّ له ، لأن النبي ﷺ قال : نحن معاشر الأنبياء لا نورث ماتركناه صدقة ، على ما رووه عنه][4] والقرآن يخالف ذلك ؛ لأنه تعالى قال ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ ﴾ (النساء ١١) وهـذا عامّ ،

---

(١) إلى هنا تمَّ ما أورده شيخ الإسلام في الأصل من ٢ : ١٣٤ إلى ٢ : ١٤١ ، وقد طواه الحافظ الذهبي من مختصره مكتفيا بتلخيصه في ستة أسطر ، مع أنه استغرق في طبعتنا هذه من ١٧٦ إلى ١٩٤ . كما طوى الذهبي بحوثاً أخرى وردت في الأصل من ٢ : ١٤١ إلى ٢ : ١٥٧ فجاريناه في الاستغناء عنها ، ومن شاء فليرجع إليها في النسخ المطبوعة من الأصل .

(٢) أي الرافضي المردود عليه .

(٣) لو كان إرثاً لما كان منحصراً بفاطمة ، بل هو إرث زوجاته أمهات المؤمنين أيضاً ، وفي طليعتهم بنت أبي بكر التي توفي ﷺ في بيتها ودفن عندها ، وإرث بنت عمر ، فالذي وقع لفاطمة من أمر الإرث المزعوم وقع مثله لعائشة وحفصة وسائر أمهات المؤمنين ، ووقع مثله لعمه العباس ، فما بالهم يتحدثون عن فاطمة وينسون سائر الورثة لو أن هناك ميراثاً من حطام الدنيا الفانية كان يعيش له أكمل رسل الله ويموت عنه ، ومع ذلك فان ربع فدك وخمس خيبر أبيح لآل البيت يأكلون منه حاجتهم كما كانت الحال في حياته ﷺ ، والباقي صرف حيث كان يصرف النبي ﷺ ما زاد عن حاجته منه .

(٤) الزيادة من الأصل ٢ : ١٥٧ .

وكذَّب روايتهم فقال: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَـٰنُ دَاوُۥدَ ﴾ (النمل ١٦) وقال: ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ● يَرِثُنِي ﴾ (مريم ٥ ــ ٦).

والجواب عن قوله « رواية انفرد بها » بأنه كذب، رواه عن النبي ﷺ أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، وطلحة، والزبير، وسعيد، وعبدالرحمن ابن عوف، والعباس، وأزواج النبي ﷺ، وأبو هريرة رضي الله عنهم وأرضاهم أجمعين[1].

وقوله: « كان الغريمَ لها » كذب، فإن أبا بكر لم يدَّع التركةَ لنفسه[2]، وإنما هي صدقة لمستحقها[3]. وأيضاً فتيقن الصحابةُ وأوَّلهم عليٌّ رضي الله عنه أن النبي ﷺ لا يورث، ولهذا لما ولي عليٌّ الخلافة لم يقسم تركة النبي ﷺ ولا غيَّرها عن مصرفها[4].

وعموم آية الميراث قد خصَّ منه هذا، وأنه لا يرث الكافر، ولا القاتل عمداً، ولا العبد وغير ذلك.

ثم إن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما قد أعطيا علياً وبنيه رضي الله عنهم من المال أضعافَ ما خلَّفه النبي ﷺ.

وما خلَّفه النبيُّ ﷺ فقد سلَّمه عمر إلى عليّ والعباس رضي الله عنهم يليانه
ويفعلان فيه ما كان النبيُّ ﷺ / يفعله، وهذا مما ينفي التهمة عن أبي بكر ١٢١
وعمر.

(١) انظر روايات هذا الحديث وما دار حوله في (العواصم من القواصم) ص ٤٨ ــ ٥١ بتحقيق كاتب هذه الحواشي.

(٢) بل حرم منها ابنته طاعة لرسول الله.

(٣) لقول النبي ﷺ « ما تركنا فهو صدقة » وأبو بكر ليس من مستحقي الصدقة.

(٤) فبقيت في مدة خلافته كما كانت في مدة الخلفاء الثلاثة قبله يجري ريعها صدقة كما أمر النبي ﷺ.

ثم لو قُدِّرَ أن أبا بكر وعمر متغلِّبان متوثِّبان على الأمر لكانت العادة تقضي بأن لا يزاحما الورثة المستحقين للولاية والتركة في ذلك المال [بل يعطيانهم ذلك وأضعافه ليكفّوا عن المنازعة في الولاية][1].

ثم قوله تعالى: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ﴾ (النمل ١٦) ، لا يدلّ ، إذ « الإرث » اسم جنس تحته أنواع ، والدالُّ على مابه الاشتراك لا يدلُّ على مابه الامتياز ، فإذا قيل : هنا حيوان ، لم يدلَّ على إنسان أو فرس ، فإن لفظ « الإرث » يستعمل في لفظ إرث العلم والملك وغير ذلك ، قال تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا ﴾ (فاطر ٣٢) ، وقال تعالى ﴿ وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا ﴾ (الزخرف ٧٢) ، ﴿ وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ ﴾ (الأحزاب ٢٧) ، ﴿ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ ﴾ (الأعراف ١٢٨) ، ﴿ وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ ﴾ (الأعراف ١٣٧) ، وأخرج أبو داود أن النبي ﷺ قال : « إن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً ، وإنما ورثوا العلم » ، ثم يقال : بل المراد إرث العلم والنبوّة لا المال ، إذ معلوم أنه كان لداود أولاد كثيرون غير سليمان ، فلا يختص سليمان بماله ، وليس في كونه ورث ماله صفةُ مدح لهما ، فإن البَرَّ والفاجر يرث أباه ، والآية سيقت في بيان مدح سليمان وما خُصَّ به ، وإرث المال من الأمور العادية المشتركة بين الناس ، ومثل ذلك لا يُقصُّ علينا لعدم فائدته ، وكذلك قوله : ﴿ يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾ (مريم ٦) ؛ لأنه لا يرث من آل يعقوب أموالهم ، إنما يرثهم أولادهم وذريتهم ، ثم زكريا لم يكن ذا مال إنما كان نجاراً ، ويحيى كان من أزهد الناس .

---

(١) عن الأصل ٢ : ١٦٤ .

قال(١): « ولما ذكرتْ أن أباها وهبها فَدَك(٢) قال(٣): هاتي شاهداً ، فجاءت بأمّ أيمن ، فقال : امرأة لا يُقبل قولها ، [وقد رووا جميعاً أن رسول الله ﷺ قال « أم أيمن امرأة من أهل الجنة »(٤)] فجاءت بعلي فشهد لها ، فقال : هذا بعلك يجرُّه إلى نفسه ، وقد رووا جميعاً أن رسول الله ﷺ قال: «عليٌّ مع الحق والحق
١٢٢ معه يدور حيثما دار / لن يفترقا حتى يَرِدا عليَّ الحوض»، فغضبت فاطمةُ وانصرفت وحلفت أن لا تكلمه حتى تلقى أباها وتشكو إليه ، وقد رووا جميعاً أن النبي ﷺ قال: « يافاطمة إن الله يغضب لغضبك ويرضى لرضاك » ، ورووا: « إن فاطمة بضعة مني . . . » الحديث، ولو كان حديث «لا نورث» صحيحاً لما جاز له ترك البغلة التي خلفها النبي ﷺ وسيفه وعمامته عند عليّ ، ولما حكم له بها إذ ادَّعاها العباس ، وبعد ذلك جاء مال البحرين وعنده جابر فأعطاه بقوله: « عِدَة النبي ﷺ(٥) بلا بيّنة ».

---

(١) أي الرافضي المردود عليه .

(٢) فدك : قرية في الحجاز بينها وبين المدينة يومان وبعض يوم ، أفاءها الله على رسوله ﷺ صلحاً سنة سبع بعد فتح خيبر ، فيها عين ماء ونخيل ، وكان النبي ﷺ يصرف ما يأتيه منها في أبناء السبيل والمصالح العامة والصدقات ، ومضى فيها أبو بكر على ما كان يفعل رسول الله ﷺ ، ورأى عمر أن يتولى علي بن أبي طالب وعمه العباس هذا الأمر على أن يفعلا فيها ماكان يفعله رسول الله ﷺ ، فكان يقع بين علي والعباس اختلاف على ذلك ، ويتشاكيان إلى عمر فيأبى أن يحكم بينهما ، ثم انتقلت الولاية عليها إلى مروان ثم إلى ابنيه ثم صارت إلى عمر بن عبدالعزيز وكان يتصرف فيها كما كان يفعل أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، وفي سنة ٢١٠ أمر المأمون بأن تدفع إلى أولاد فاطمة فسلمت إلى محمد بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين السبط ، وإلى محمد بن عبدالله بن الحسين بن علي بن الحسين السبط ، ثم تنازع بنوهم عليها في خلافة جعفر المتوكل فأمر بردها إلى ماكانت عليه زمن أبي بكر إلى زمن عمر بن عبدالعزيز ، أي أن الخلافة هي التي توزع ريع صدقتها ، ولا يتولى ذلك أفراد آخرون بإذن الخلافة سواء كانوا من ذرية فاطمة أم من غيرهم .

(٣) أي خليفة رسول الله أبو بكر الصديق .

(٤) عن الأصل ٢ : ١٦٦ .

(٥) أي ما وعد النبي ﷺ جابراً أن يعطيه .

والجواب: أن ما هذا بأول افتراء الرافضة ولا بهتهم ، ثم إن فاطمة إن كانت طلبت فَدَكَ بالإرث بطلت الهبة ، وإن كانت هبة بطل الإرث ، [ثم إذا كانت هذه هبة في مرض الموت فرسولُ الله ﷺ منزَّهٌ ـ إن كان يورث كما يورث غيره ـ أن يوصي لوارث أو يخصَّه في مرض موته بأكثر من حقه ، وإن كان في صحته فلا بدَّ أن تكون هذه هبةً مقبوضة ، وإلاّ فإذا وهب الواهب بكلام ولم يقبض الموهوب إليه شيئاً حتى مات كان ذلك باطلاً عند جماهير العلماء ، فكيف يهبُ النبي ﷺ فَدَك لفاطمة ولا يكون ذلك أمراً مشهوراً عند أهل بيته والمسلمين حتى تختص بمعرفته أمُّ أيمن أو عليّ رضي الله عنهما][(1)] ؟ بل ذلك كذبٌ على فاطمة [في ادّعائها ذلك ، وإن كان النبي ﷺ يورث فالخصم في ذلك أزواجه وعمه ولا تقبل عليهم شهادة امرأة واحدة ولا رجل واحد بكتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ واتفاق المسلمين ، وإن كان لا يورث فالخصم في ذلك المسلمون ، فكذلك لا تقبل عليهم شهادة امرأة واحدة ولا رجل واحد باتفاق المسلمين ولا رجل وامرأة ، نعم يحكم في مثل ذلك بشهادة ويمين الطالب عند فقهاء الحجاز وفقهاء أهل الحديث ، وشهادة الزوج لزوجته فيها قولان مشهوران للعلماء هما روايتان عن أحمد : أحداهما: لا تقبل وهي مذهب أبي حنيفة ومالك والليث بن سعد والأوزاعي وإسحٰق وغيرهم رضي الله عنهم ، والثانية: تقبل وهي مذهب الشافعي وأبي ثور وابن المنذر][(2)] ، فعلى هذا لو قُدِّر صحة هذه القضية لما جاز للإمام أن يحكم بشهادة رجل واحد أو امرأة بالاتفاق ، لا سيما وأكثرهم لا يجيزون شهادة الزوج .

[[(2)] وقوله: « وقد رووا جميعاً أن رسول الله ﷺ قال: « أم أيمن امرأة من أهل

---

(1) عن الأصل ٢ : ١٦٦ .

(2) البحوث الآتية اختصرها الحافظ الذهبي بنحو صفحة واحدة فرأينا أن الفائدة لا تتم إلا بنقلها عن الأصل من ٢ : ١٦٧ إلى ٢ : ١٧٣ .

الجنة » فهذا احتجاج جاهل يريد أن يحتجَّ لنفسه فيحتجُّ عليها ، فإن هذا القول[1] لو قاله الحجاج بن يوسف أو المختار بن أبي عبيد وأمثالهما لكان قد قال حقاً ، فإن امرأة واحدة لا يقبل قولها في الحكم بالمال لمدَّعٍ يريد أن يأخذ ماهو في الظاهر لغيره ، فكيف إذا حُكي مثل هذا عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وأما الحديث الذي ذكره[2] وزعم أنهم رووه جميعاً فهذا الخبر لا يُعرَف في شيء من دواوين الإسلام ، ولا نعرف عالماً من العلماء رواه ، وأم أيمن هي أم أُسامة بن زيد ، وهي حاضنة النبي ﷺ ، وهي من المهاجرات ، ولها حقٌّ حرمة ، لكن الرواية عن النبي ﷺ لا تكون بالكذب عليه وعلى أهل العلم ، وقول القائل « رووا جميعاً » لا يكون إلا في خبر متواتر ، فمن ينكرُ حديثَ النبي ﷺ أنه لا يورث وقد رواه أكابر الصحابة ، ثم يقول إنهم جميعاً رووا هذا الحديث ، إنما يكون من أجهل الناس وأعظمهم جحداً للحق ، وبتقدير أن يكون النبي ﷺ قد أخبر أنها من أهل الجنة فهو كإخباره عن غيرها أنه من أهل الجنة ، وقد أخبر عن كل واحد من العشرة أنه في الجنة ،وقال: « لا يدخل أحد النار ممن بايع تحت الشجرة » وهذا الحديث في الصحيح ثابت عن أهل العلم بالحديث ، وحديث الشهادة لهم بالجنة رواه أهل السنن من غير وجه من حديث عبدالرحمن بن عوف وسعيد بن زيد ، فهذه الأحاديث هي المعروفة عند أهل العلم بالحديث ، ثم هؤلاء يكذّبون من عُلم أن الرسول شهد لهم بالجنة ، وينكرون عليهم كونهم لم يقبلوا شهادة امرأة زعموا أنه شهد لها بالجنة ، فهل يكون أعظم من جهل هؤلاء وعنادهم؟! ثم يقال : كونُ الرجل من أهل الجنة لا يوجب قبول شهادته لجواز أن يغلط في الشهادة ، ولهذا لو شهدت خديجة وفاطمة وعائشة ونحوهن ممن يُعلم أنهنَّ من أهل الجنة لكانت

---

(١) أي قول أبي بكر: « امرأة لا يقبل قولها » .
(٢) وهو: « أم أيمن امرأة من أهل الجنة » .

شهادة إحداهن نصف شهادة رجل كما حكم بذلك القرآن ، كما أن ميراث إحداهن نصف ميراث رجل ، وديتها نصف دية رجل ، وهذا كله باتفاق المسلمين ، فكونُ المرأة من أهل الجنة لا يوجب قبول شهادتها لجواز الغلط عليها ، فكيف وقد يكون الإنسان ممن يكذب ويتوب من الكذب ثم يدخل الجنة .

وقوله: «إن عليا شهد لها فردٌ شهادته لكونه زوجها» فهذا ــ مع كونه كذباً[1] ــ لو صحَّ لم يَقدَحْ ، إذ كانت شهادة الزوج مردودة عند أكثر العلماء ، ومن قبلها منهم لم يقبلها حتى يتمَّ النصاب : إما برجل آخر ، أو بامرأة مع امرأة ، وأما الحكم بشهادة رجل وامرأة مع عدم يمين المدَّعى فهذا لا يسوغ .

وقوله « إنهم رووا جميعاً أن رسول الله ﷺ قال : عليٌّ مع الحق والحق يدور معه حيث دار ، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض » من أعظم الكلام كذباً وجهلاً ، فإن هذا الحديث لم يرْوِه أحدُ عن النبي ﷺ ، لا بإسناد صحيح ولا ضعيف ، فكيف يقال « أنهم جميعاً رووا هذا الحديث » وهل يكون أكذب ممن يروي عن الصحابة والعلماء أنهم رووا حديثاً ، والحديث لا يعرف عن أحد منهم أصلاً ، بل هذا من أظهر الكذب ، ولو قيل رواه بعضهم وكان يمكن صحته لكان ممكناً ، وهو كذب قطعاً على النبي ﷺ . . . وينزَّه عنه رسول الله ﷺ : أما أولاً فلأن الحوض إنما يرده عليه أشخاص . . . أما الحق فليس من الأشخاص الذين يردون الحوض . . . والحق الذي يدور مع الشخص ويدور الشخص معه فهو صفة لذلك الشخص لا يتعداه . . . وأيضاً

---

(١) لأن علياً أحد رواة حديث « لا نـورث، ما تركنا فهو صدقة » ، وحوادث الصدر الأول للإسلام دوّنها أئمة الحديث بكل عناية وتمحيص ، وليس فيها أن علياً شهد بما يعلم من حديث رسول الله ﷺ خلافه ، فلا عليّ شهد ، ولا أبو بكر احتاج لأن يرد شهادته ، وأبو بكر أباح لآل بيت رسول الله ﷺ أن يأكلوا من ريع فدك وخمس خيبر وأن لا يزيدوا على المأكل ، وما زاد عن ذلك يصرف كما كان يصرفه رسول الله ﷺ في حياته .

فالحق لا يدور مع شخص غير النبي ﷺ ، ولو دار الحق مع عليّ حيثما دار لوجب أن يكون معصوماً كالنبي ﷺ ، وهم من جهلهم يدَّعون ذلك ، ولكن مَنْ عَلِمَ أنه[1] لم يكن بأولىٰ بالعصمة من أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم — وليس فيهم من هو معصوم — عَلِمَ كذبَهم ، وفتاويه من جنس فتاوى أبي بكر وعمر وعثمان ، ليس هو أولىٰ بالصواب منهم ، ولا في أقوالهم من الأقوال المرجوحة أكثر مما قاله ، ولا كان ثناء النبي ﷺ ورضاه عنه بأعظم من ثنائه عليهم ورضائه عنهم ، بل لو قال القائل إنه لا يُعرَفُ من النبي ﷺ أنه عتب على عثمان في شيء ، وقد عتب على عليّ في غير موضع لَمَا أبْعَدَ ، فإنه لما أراد أن يتزوج بنت أبي جهل واشتكته فاطمة لأبيها وقالت : إن الناس يقولون إنك لا تغضبُ لبناتك ، فقام خطيباً وقال : « إن بني [هشام بن] المغيرة استأذنوني أن يزوّجوا بنتهم عليَّ بن أبي طالب ، وإني لا آذَن ، ثمَّ لا آذَن ، ثم لا آذَن ، إلا أن يريد ابنُ أبي طالب أن يطلّق ابنتي ويتزوَّج ابنتهم ، فإنما فاطمة بضعة مني ، يريبني ماارابها ويؤذيني ماآذاها »[2] ثم ذكر صهراً له من بني عبد شمس[3] فقال :

---

(١) أي سيدنا علي كرم الله وجهه .

(٢) انظر صحيح البخاري : ٥٧ كتاب فرض الخمس (٥ ــ باب ماذكر من درع النبي ﷺ وعصاه وسيفه) رقم ٣١١٠ .

(٣) هو أبو العاص بن الربيع بن عبدالعزى بن عبد شمس بن عبد مناف ، أول أصهار رسول الله ﷺ على كبرى بناته زينب سلام الله عليها ، وبنتها أمامة هي التي كان النبي ﷺ يحملها على عاتقه وهو يصلي ، فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها . وأمامة بنت أبي العاص الأموي هذه تزوجها علي كرم الله وجهه بعد وفاة خالتها فاطمة . وأبو العاص تأخر إسلامه فشهد بدراً مع قومه من قريش ، وأسره المسلمون ، فلما بعث أهل مكة في فداء أسراهم بعثت زينب رضي الله عنها بقلادة لها كانت خديجة أدخلتها بها على أبي العاص ، فلما رأى النبي ﷺ القلادة عرفها ورقَّ لها رقة شديدة وقال للمسلمين : « إن رأيتم أن تطلقوا لها أسيرها وتردوا عليها » ففعلوا . وبعد مدة استأذنت زينب زوجها أبا العاص في أن تهاجر إلى المدينة فأذن لها ، ثم خرج هو إلى الشام في عير لقريش بتجارة لهم فخرج عليهم عصابة من المسلمين المرابطين بالساحل ــ وهم جماعة أبي جندل بن سهيل وأبي بصير عتبة بن أسيد ــ فأسروا أبا العاص ، فقال لهم رسول الله ﷺ « إن زينب أجارت أبا العاص في ماله ومتاعه » . وكان الذين أسروه قد خاطبوه في أن يسلم ، وقالوا له :=

« حدَّثني فصَدَقني ، ووعَدَني فوفَّى لي » ، وهو حديث صحيح أخرجاه في الصحيحين[1] .

وكذلك لما طرقه وفاطمة ليلا ، فقال « ألا تصليان ؟ » فقال له عليّ : (إنما أنفسنا بيد الله ، إن شاء أن يبعثنا بعثنا) ، فانطلق[2] وهو يضرب فخذَه ويقول : « ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾ » .

وأما الفتاوى فقد أفتى أن المتوفى عنها زوجها وهي حامل تعتدُّ أبعدَ الأجلين ، وهذه الفتيا كان قد أفتى بها أبو السنابل بن بَعْكَك[3] على عهد النبي ﷺ فقال النبي ﷺ : « كذب أبو السنابل »[4] ، وأمثال ذلك كثيرة .

ثم بكل حال لا يجوز أن يحكم بشهادته وحده ، كما لا يجوز له أن يحكم لنفسه .

وإن ماذَكرَه[5] عن فاطمة أمرٌ لا يليق بها ، ولا يحتج بذلك إلا رجل جاهل يحسب أنه يمدحها وهو يجرّحها ، فإنه ليس فيما ذكر مايوجب الغضب عليه[6] ،

= يا أبا العاص إنك في شرف من قريش ، وأنت ابن عم رسول الله ﷺ وصهره ، فهل لك أن تسلم فتغتنم ما معك من أموال أهل مكة ؟ فقال لهم : بئسما أمرتموني به أن أنسخ ديني بغدرة ، فلما أطلقه رسول الله ﷺ مضى حتى قدم مكة ، فدفع إلى كل ذي حق حقه ، ثم قام فقال : يا أهل مكة ، هل أوفيت ذمتي ؟ قالوا : اللهم نعم ، فقال : فإني أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، ثم قدم المدينة مهاجراً فدفع إليه رسول الله ﷺ زوجته بالنكاح الأول ، وفي سيرة هذا الأموي النبيل وأشباهه من رجالات قريش مالا يتسع هذا الموضع لبيانه من الأخلاق التي بوأتهم أعلى المنازل في التاريخ بعد إسلامهم ، كما كانوا في ذروة السنام من العرب قبل إسلامهم ، بل كانت أخلاقهم القرشية وفطرتهم العربية من أسباب حكمة الله في اختيار هذا العنصر الإنساني لتقوم على كواهل رجاله رسالة الانقلاب الإسلامي .

(١) برواية علي زين العابدين بن الحسين السبط والمسور بن مخرمة . وانظر ٢٠٦ ــ ٢٠٨ .

(٢) أي النبي ﷺ .

(٣) قرشي من بني عبدالدار وهو من مسلمة الفتح . وفتواه مذكورة في قصة سبيعة الأسلمية لما مات زوجها ووضعت حملها .

(٤) اضطر شيخ الإسلام إلى إيراد هذه الحقائق ليكذّب الروافض في دعوى العصمة لأحد بعد رسول الله ﷺ .

(٥) أي الرافضي المردود عليه .

(٦) أي على الصديق أبي بكر رضوان الله وسلامه عليه .

إذ لم يحكم ــ لو كان ذلك صحيحاً ــ إلا بالحق الذي لا يحلّ لمسلم أن يحكم بخلافه . ومن طلب أن يُحكَم له بغير حكم الله ورسوله فامتنع ، فغضب وحلف أن لا يكلم الحاكم ولا صاحِبَ الحاكم ، لم يكن هذا مما يحمد عليه ، ولا مما يُذَمُّ به الحاكم ، بل هذا إلى أن يكون جرحاً أقربُ منه إلى أن يكون مدحاً ، ونحن نعلم أن ما يحكى عن فاطمة وغيرها من الصحابة من القوادح كثيرٌ منها كذب ، وبعضها كانوا فيه متأوّلين ، وإذا كان بعضها ذنباً فليس القوم معصومين ، بل هم ــ مع كونهم أولياءَ الله من أهل الجنة ــ لهم ذنوبٌ يغفرها الله لهم .

وكذلك ماذكرَه من حَلِفها أنها لا تكلمه ولا صاحِبَه حتى تلقىٰ أباها وتشتكي إليه ، أمر لا يليق أن يُذكر عن فاطمة رضي الله عنها ، فإن الشكوى إنما تكون إلى الله تعالى كما قال العبد الصالح : ﴿ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ (يوسف ٨٦) ، وفي دعاء موسى عليه السلام « اللهم لك الحمد ، وإليك المشتكى ، وأنتَ المستعان ، وبك المستغاث ، وعليك التكلان » ، وقال النبي ﷺ لابن عباس : « إذا سألتَ فاسألِ الله ، وإذا استعنت فاستعن بالله » ولم يقل « سلني واستعن بي » ، وقد قال تعالى : ﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ • وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب ﴾ (الشرح ٧ ــ ٨) . ومن المعلوم أن طالباً إذا طلب مالا من وليّ الأمر فلم يعطه إياه لكونه لا يستحقه عنده ، وهو بأخذه لم يعطه لأحد من أهله ولا أصدقائه[1] بل أعطاه لجميع المسلمين ، وقيل إن الطالب غضب على الحاكم ، كان غاية ذلك أنه غضب لكونه لم يعطه مالا وقال

---

(١) بل بنته وبنت عمر من جملة الورثة لولا أن النبي ﷺ قال: « لا نورث » فمنع بنته وبنت عمر من الميراث وجعله في الصدقات العامة كما كان يفعل رسول الله ﷺ ، ومع ذلك أباح لآل البيت أن يأكلوا من الريع كما كان يفعل رسول الله ﷺ ، وأبو بكر آلى على نفسه أن يكون متبعاً لرسول الله ﷺ في كل شيء وأن لا يكون مبتدعا ، ورأس الابتداع مخالفة صريح التوجيه النبوي فيما صح من حديثه الذي سمعه منه الكثيرون ومنهم عليّ نفسه .

الحاكم إنه لغيرك لا لك ، فأي مدح للطالب في هذا الغضب ؟ ولو كان مظلوماً محضاً لم يكن غضبه إلا للدنيا ، وكيف والتهمة عند الحاكم ـ الذي لا يأخذ لنفسه ـ أبعدُ من التهمة عند الطالب الذي [يريد أن] يأخذ لنفسه ، فكيف تحال التهمة على من لا يأخذ لنفسه مالا ولا تحال على من يطلب لنفسه المال ؟ وكذلك الحاكم يقول : إنما أمنع لله ، لأني لا يحلّ لي أن آخذ المال من مستحقه فأدفعه إلى غير مستحقه ، والطالب يقول : إنما أغضب لحظّ قليل من المال ، أليس من يذكر مثل هذا عن فاطمة ـ ويجعله من مناقبها ـ جاهلاً ؟ أو ليس الله قد ذمَّ المنافقين الذين قال فيهم : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ • وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُواْ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ ﴾ (التوبة ٥٨ ـ ٥٩) ، فذكر قوما رضوا أن أُعطوا ، وغضبوا أن لم يُعْطَوا ، فذمَّهم بذلك ، فَمنْ مدحَ فاطمة بما فيه شَبَهٌ من هؤلاء أفلا يكون قادحاً فيها ؟ فقاتل الله الرافضة وانتصف لأهل البيت منهم ، فإنهم ألصقوا فيهم من العيب والشين ، مالا يخفى على ذي عين ، ولو قال قائل : فاطمة لا تطلب إلا حقها ، لم يكن هذا بأوْلىٰ من قول القائل : أبو بكر لا يمنع يهودياً ولا نصرانياً حقه فكيف يمنع سيدةَ نساء العالمين حقها ؟ فإن الله تعالى ورسوله ﷺ قد شهد لأبي بكر أنه ينفق ماله لله ، فكيف يمنع الناس أموالهم[1]؟ وفاطمة رضي الله عنها قد طلبت من النبي ﷺ مالاً فلم يعطها إياه ، كما ثبت في

(١) وهو الذي نزل فيه وفيما كان يحسن به إلى مسطح بن أثاثة المطلبي قول الله عز وجل في سورة النور ٢٢ : ﴿ ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى والمساكين والمهاجرين في سبيل الله وليعفوا وليصفحوا ألا تحبون أن يغفر الله لكم والله غفور رحيم ﴾ ولو أن هذه الآية نزلت في أي إنسان على أي نبي من أنبياء الله لخجل أوقح الناس من أمة ذلك النبي أن يطيلوا لسانهم على من خاطبه الله بهذا الخطاب الكريم ، ولكن الذين يطلقون ألسنة السوء في الصديق صاحب رسول الله ﷺ في الدنيا والآخرة لاشك أنهم قوم لا يستحون ؛ لأن الحياء من الإيمان .

الصحيحين عن عليّ رضي الله عنه في حديث الخادم لما ذهبت فاطمة إلى النبي ﷺ تسأله خادماً فلم يعطها خادماً وعلّمها التسبيح ، وإذا جاز أن تطلب من النبي ﷺ مايمنعها النبيُّ ﷺ إياه ولا يجب أن يعطيها إياه جاز أن تطلب ذلك من أبي بكر خليفة رسول الله ﷺ ، وعلم أنها ليست معصومة أن تطلب مالا يجب إعطاؤها إياه ، وإذا لم يجب عليه الإعطاء لم يكن مذموماً بترك ماليس بواجب وإن كان مباحاً ، أما إذا قدَّرنا أن الإعطاء ليس بمباح ، فإنه يستحقُّ أن يحمد على المنع ، وأما أبو بكر فلم يعلم أنه منع أحداً حقه ، لا في حياة رسول الله ﷺ ولا بعد موته .

وكذلك ماذكره[1] من إيصائها أن تدفن ليلاً ولا يصلي عليها أحد منهم ، لا يحكيه عن فاطمة ويحتج به إلا رجل جاهل يطرق على فاطمة مالا يليق بها ، وهذا لو صح لكان بالذنب المغفور أولى منه بالسعي المشكور ، فإن صلاة المسلم على غيره زيادة خير يصل إليه ، ولا يضرُّ أفضلَ الخلق أن يصلي عليه شرُّ الخلق ، وهذا رسول الله ﷺ يصلي عليه الأبرارُ والفجار والمنافقون ، وهذا إن لم ينفعه لم يضرَّه ، وهو يعلم أن في أمته منافقين ولم ينهَ أحداً من أمته عن الصلاة عليه بل قالَ وأمرَ الناسَ كلهم بالصلاة والسلام عليه ، مع أن فيهم المؤمن والمنافق ، فكيف يذكر في معرض الثناء عليها والاحتجاج لها مثل هذا الذي لا يحكيه ولا يحتج به إلا مفرط في الجهل ، ولو أوصى مُوصٍ بأن المسلمين لا يصلون عليه لم تنفذ وصيته ، فإن صلاتهم عليه خيرٌ له بكل حال[2]. ومن المعلوم أن إنساناً لو ظلمه ظالم فأوصى بأن لايصلي عليه ذلك الظالم لـم يكن هذا من الحسنات التي يحمد عليها ، ولا ذلك مما أمر الله به

(١) أي الرافضي المردود عليه .

(٢) في ترجمة فاطمة من (الاستيعاب) لابن عبدالبر أنها أوصت بأن يتولى غسلها أسماء بنت عميس زوجة أبي بكر الصديق وعلي بن أبي طالب ، وأن زوجة أبي بكر هي التي اختارت لها نعشها كما رأت ذلك في الحبشة . وأورده أبو نعيم في الحلية (٢ : ٤٣) والبيهقي في السنن الكبرى (٤ : ٣٤ ـ ٣٥ و٣ : ٣٩٦) .

رسوله ، فمن يقصد مدحَ فاطمة وتعظيمَها كيف يذكر مثل هذا الذي لامدحَ فيه بل المدحُ في خلافه كما دلَّ على ذلك الكتاب والسنّة والإجماع .

وأما قوله: رووا جميعاً أن النبي ﷺ قال: «يافاطمة، إن الله يغضب لغضبكِ ويرضى لرضاك» فهذا كذبٌ منه ، ما رووا هذا عن النبي ﷺ ، ولا يُعرَف هذا في شيء من كُتب الحديث المعروفة ، ولا الإسنادُ معروف عن النبي ﷺ : لا صحيح ، ولا حسن ، ونحن إذا شهدنا لفاطمة بالجنة ، وبأن الله يرضىٰ عنها ، فنحن لأبي بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وسعيد وعبدالرحمن بن عوف بذلك نشهد ، ونشهد بأن الله تعالى أخبر برضاه عنهم في غير موضع كقوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ﴾ (التوبة ١٠٠) ، وقوله تعالى : ﴿ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ (الفتح ١٨) ، وقد ثبت أن النبي ﷺ تُوُفِّيَ وهو عنهم راضٍ ، ومن رضي الله عنه ورسوله لا يضرُّه غضبُ أحد من خلقه كائناً من كان ، ولأن من رضي الله عنه يكون رضاه موافقاً لرضا الله فهو راضٍ عن الله بحكم الله [وحكم الله] موافق لرضاه ، وإذا رضوا بحكمه غضبوا لغضبه ، فإن من رضي بغضب غيره لزم أن يغضب لغضبه ، فإن الغضب إذا كان مرضياً لك فعلت ماهو مرضيٌّ لك ، وكذلك الربُّ تعالى ــ وله المَثَلُ الأعلى ــ إذا رضي عنهم غضب لغضبهم ، إذ هو راضٍ بغضبهم .

وأما قوله: « رووا جميعاً : إن فاطمة بضعة مني ، من آذاها آذاني ، ومن آذاني آذى الله » فإن هذا الحديث لم يُرْوَ بهذا اللفظ بل روي بغيره كما ذكر في حديث خطبة عليّ لابنة أبي جهل لما قام النبي ﷺ خطيباً فقال : « إن بني هشام ابن المغيرة استأذنوني أن يُنكحوا ابنتهم عليَّ بن أبي طالب ، وإني لا آذَنُ ، ثم لا آذن ، ثم لا آذَن ، إنما فاطمة بضعة منى يَرِيبني مارابها ، ويُؤذيني ما آذاها ،

إلّا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلّق ابنتي وينكح ابنتهم » . وفي رواية : « إني أخاف أن تفتتن في دينها » ، ثم ذكر صهراً له من بني عبد شمس فأثنى عليه في مصاهرته إياه فقال : « حدثني فصدَقني ، ووعدني فوفّى لي . وإني لست أُحِلُّ حراماً ولا أحرِّم حلالاً ، ولكن والله لاتجتمع بنت رسول الله وبنت عدوّ الله عند رجل واحد أبداً » رواه البخاري ومسلم في الصحيحين من رواية علي بن الحسين [زين العابدين] والمسور بن مخرمة[1]. فسبب الحديث خطبة عليّ رضي الله عنه لابنة أبي جهل، والسبب داخل في اللفظ قطعاً، إذ اللفظ الوارد على السبب لا يجوز إخراج سببه منه ، بل السبب يجب دخوله بالاتفاق ، وقد قال في الحديث:« يريبنى ماRابها ويُؤذيني ماآذاها » ومعلوم قطعاً أن خطبة ابنة أبي جهل عليها رابها وآذاها ، والنبي ﷺ رابه ذلك وآذاه ، فإن كان هذا وعيداً لاحقاً بفاعله لزم أن يلحق هذا الوعيدُ عليَّ بن أبي طالب ، وإن لم يكن وعيداً لاحقاً بفاعله كان أبو بكر أبعد عن الوعيد من عليّ ، وإن قيل إن علياً تاب من تلك الخطبة ورجع عنها ، قيل فهذا يقتضي أنه غير معصوم ، وإذا جاز أن من رابَ فاطمة وآذاها يَذهب ذلك بتوبته جاز أن يذهب بغير ذلك من الحسنات الماحية ، فإن ماهو أعظم من ذلك الذنب تذهب به الحسناتُ الماحية والتوبةُ والمصائبُ المكفّرة . وذلك أن هذا الذنب ليس من الكفر الذي لا يغفره الله إلاّ بالتوبة ، ولو كان كذلك لكان عليٌّ ــ والعياذ بالله ــ قد ارتدَّ عن الإسلام في حياة النبي ﷺ ، ومعلوم أن الله تعالى نزَّه علياً من ذلك ، والخوارجُ الذين قالوا إنه ارتدَّ بعد موت النبي ﷺ لم يقولوا أنه ارتدَّ في حياته ، إذ من ارتدَّ في حياة النبي ﷺ فلا بد أن يعود إلى الإسلام أو يقتله النبي ﷺ ، وهذا لم يقع ، وإذا كان هذا الذنب هو مما دون الشرك فقد قال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ (النساء ١١٦) . وإن قالوا ــ

(١) وتقدم في ص ٢١٣ ــ ٢١٤ وانظر التعليق عليه هناك .

بجهلهم ـ إن هذا الذنب كفر ليكفّروا بذلك أبا بكر لزمهم تكفير عليّ ، واللازم باطل فالملزوم مثله ، وهم دائماً يعيبون أبابكر وعمر وعثمان ويكفِّرونهم بأمور قد صدر من عليّ ماهو مثلها أو أبعدُ عن العذر منها ، فإن كان[1] مأجوراً أو معذوراً فهم[2] أولىٰ بالأجر والعذر ، وإن قيل باستلزام الأمر الأخفّ فسقاً أو كفراً كان استلزام الأغلظ لذلك أولى .

وأيضاً فيقال : إن فاطمة رضي الله عنها إنما عَظُمَ أذاها لما في ذلك من أذى أبيها ، فإذا دار الأمرُ بين أذى أبيها وأذاها كان الإحتراز عن أذى أبيها أوجَبَ ، وهذا حال أبي بكر وعمر ، فإنهما احترزا أن يؤذيا أباها أو يَرِيباه بشيء ، فإنه عهد عهداً وأمر أمراً[3]، فخافا إن غيَّرا عهده وأمره أن يغضب لمخالفة أمره وعهده ويتأذى بذلك ، وكل عاقل يعلم أن رسول الله ﷺ إذا حكم بحكم ـ وطَلَبَتْ فاطمةُ أو غيرها مايخالف ذلك الحكم ـ كان مراعاةُ حكم النبي ﷺ أولى ، فإن طاعته واجبة ومعصيته محرَّمة ، ومن تأذَّى لطاعته كان مخطئاً لتأذِّيه بذلك ، وكان الموافق لطاعته مصيباً في طاعته ، وهذا بخلاف من آذاها لغرض بعينه ، لا لأجل طاعة الله ورسوله ، ومن تدبَّر حالَ أبي بكر في رعايته لأمر النبي ﷺ وأنه إنما قصد طاعة الرسول ﷺ لا لأمر آخر علمَ أن حاله أكملُ وأفضلُ وأعلى من حال عليّ رضي الله عنه ، وكلاهما سيّدٌ كبير من أكابر أولياء الله المتقين ، وحزب الله المفلحين ، وعباد الله الصالحين ، ومن السابقين الأوَّلين ، ومن أكابر المقرَّبين الذين يشربون بالتسنيم ، ولهذا كان أبو بكر رضي الله عنه يقول : «والله لقرابةُ رسول الله ﷺ أحبُّ إليَّ من أن أصِلَ قرابتي»، وقال : «ارقبوا محمداً ﷺ في أهل بيته» . رواه البخاري عنه، لكن المقصود أنه لو قُدِّر أن أبا بكر آذاها فلم يُؤْذِها لغرض نفسه بل ليطيع الله ورسوله ، ويوصل

(١) أي علي .
(٢) أي إخوانه الثلاثة الراشدون .
(٣) بقوله: «لانورث ، ماتركنا صدقة».

الحقَّ إلى مستحقه[1] : وعليٌّ رضي الله عنه كان قصده أن يتزوَّج عليها ، فله في أذاها غرض ، بخلاف أبي بكر[2] ، فعُلم أن أبا بكر كان أبعدَ أن يُذمَّ بأذاها من عليّ ، وأنه[3] إنما قصد طاعة الله ورسوله بما لا حظَّ له فيه ، بخلاف عليّ فإنه كان له حظٌّ فيما رابَها به ، وأبو بكر كان من جنس من هاجر إلى الله ورسوله ، وهذا لا يُشْبه من كان مقصوده امرأة يتزوَّجها ، والنبيُّ ﷺ يؤذيه مايؤذي فاطمة إذا لم يعارض ذلك أمرَ الله تعالى ، فإذا أمر الله تعالى بشيء فعله، وإنْ تأذَّى من تأذَّى من أهله وغيرهم ، فهو في حال طاعة الله يؤذيه مايعارض طاعة الله ورسوله ، وهذا الإطلاق[4] كقوله : « من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن أطاع أميري فقد أطاعني ، ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن عصى أميري فقد عصاني . ثم قد بين ذلك بقوله ﷺ : « إنما الطاعة في المعروف » ، فقوله « من آذاها فقد آذاني » يحمل على الأذى في المعروف بطريق الأَولى والأخرىٰ ، لأن طاعة أمرائه فرض وضدّها معصية كبيرة . وأما فعل مايؤذي فاطمة فليس

---

(١) وهو إنفاق ريع هذه الجهات حيث كان ينفقه الهادي الأعظم ﷺ في حياته .

(٢) والعجيب من نبل أهل السنة وعلوّ أخلاقهم أنهم قلما يذكرون حادثة عزم عليّ على الزواج ببنت أبي جهل ، وغضب فاطمة وأبيها ﷺ من ذلك ، وخطبته على منبر المسجد النبوي الثابتة في أصح كتب البشر بعد القرآن ، بينما الشيعة ملأوا الدنيا وعصور التاريخ ضجيجاً بحماقتهم في التشنيع على أبي بكر لأنه نفذ أمر رسول الله ﷺ الذي سمعه منه بأذنيه وسمعه كثيرون غيره ومنهم عليّ نفسه ، وقد نفذه بأكرم الوجوه إذ أباح لفاطمة وآل بيت الرسول أن يأخذوا منه حاجتهم ، ثم ينفق سائره في الوجوه التي كان ينفقه فيها النبي ﷺ . إن الناس يعرفون مسألة فدك بسبب صخب الشيعة وشغبهم وأكاذيبهم ، وقل من يعرف غضب رسول الله ﷺ وخطبته على المنبر بسبب غضب ابنته لما أراد عليّ أن يتزوج عليها بنت أبي جهل ، هذان الحادثان مقياس دقيق لموقف أهل السنة وموقف الشيعة في كل ما اختلفا عليه ولا سيما ما يتعلق منه بالصحابة وأهل البيت ، فأهل السنة محبون للصحابة وللصالحين جميعا من أهل البيت ، والشيعة مشحونة قلوبهم بالاحنة والبغضاء للصحابة وكاذبون في محبة أهل البيت ، وإنما أرادوا أن يتخذوا منهم ومن قبورهم أوثانا تعيدهم إلى عهد الوثنية فتظاهروا كذبا بالمحبة لفاطمة دون أخواتها ولبعض بني فاطمة دون سائر الصالحين منهم ، ولكن الحقائق لها نور تعلن عن نفسها بنورها ، والله يحق الحق وهو يهدي السبيل .

(٣) أي أبو بكر .

(٤) أي في قوله ﷺ : « يريبني ما رابها ، ويؤذيني ما آذاها » .

هو بمنزلة معصية أمر رسول الله ﷺ ، وإلا لزم أن يكون عليّ فعل ماهو من معصية الله ورسوله ، فإن معصية أمرائه معصيته ومعصيته معصية الله . . .

وأما قوله[1] : « لو كان هذا الخبر صحيحاً[2] لما جاز له[3] أن يترك البغلة والسيف والعمامة عند عليّ حين حكم له بها لما ادّعاها العباس » .

فيقال : ومَنْ نَقَلَ أن أبا بكر وعمر حكما بذلك لأحد ، أو تركا ذلك عند أحدٍ على أن يكون ملكا له ؟ فهذا من أبين الكذب عليهما ، بل غاية هذا أن يترك عنده من تُرك عند ، كما تركا صدقته غند عليّ والعباس ليصرفاها في مَصارفها الشرعية .

وأما قوله : « ولكان أهل البيت الذين طهَّرهم الله في كتابه مرتكبين مالا يجوز » . فيقال له أولاً : إن الله تعالى لم يخبر أنه طهر جميع أهل البيت وأذهب عنهم الرجس ، فإن هذا كذب على الله ، كيف ونحن نعلم أن من بني هاشم من ليس بمطهَّر من الذنوب ولا أذهب عنهم الرجس ، لاسيما عند الرافضة ، لأن عندهم كل من كان من بني هاشم يحبّ أبابكر وعمر رضي الله عنهم ليس بمطهر ، ولأنه إنما قال فيها : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾ (الأحزاب ٣٣) ، وقد تقدم[4] أن هذا مثل قوله : ﴿ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (المائدة ٦) ، وقوله : ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ﴾ (النساء ٢٦) ، ونحو ذلك مما فيه أن الله يحبُّ ذلك لكم ويرضاه لكم ويأمركم به ، فمن فعله حصل له هذا المرادُ المحبوب ، ومن لم يفعله لم يحصل له ذلك ، وقد بُسط هذا في غير هذا الموضع ، وبُيّن أن هذا ألزم لهؤلاء الرافضة القَدَرية[5] ، فإن عندهم أن إرادة

(١) أي الرافضي المردود عليه . (٢) أي حديث « لا نورث ، ما تركنا فهو صدقة » .
(٣) أي لأبي بكر . (٤) في ص ١٧٩ . (٥) أي منكري القدر الإلهي .

الله بمعنى أمره لا بمعنى أنه يفعل ماأراد ، فلا يلزم إذا أراد الله تطهير أحد أن يكون ذلك قد تطهر ، ولا يجوز عندهم أن يطهر أحدٌ أحداً بل من أراد الله تطهيره فإن شاء طهر نفسه وإن شاء لم يطهرها ، ولا يقدر الله ــ عندهم ــ على تطهير أحد .

وأماقوله: « إن الصدقة محرّمة عليهم » فيقال له : أولا المحرم عليهم صدقة الفرض ، وأما صدقة التطوُّع فقد كانوا يشربون من المياه المسبَّلة بين مكة والمدينة ويقولون : إنما حُرّم علينا الفرض ولم يُحرَّم علينا التطوُّع ، وإذا جاز أن ينتفعوا بصدقات الأجانب ــ التي هي تطوُّع ــ فانتفاعهم بصدقة النبي ﷺ أولىٰ وأحرىٰ ، فإن هذه الأموال لم تكن زكاة مفروضة على النبي ﷺ ــ وهي أوساخ الناس التي حرمت عليهم ــ وإنما هي من الفيء الذي أفاءه الله على رسوله ، والفيء حلال لهم ، والنبي ﷺ جعل ماجعله الله له من الفيء صدقة ، وغايته أن يكون ملكاً للنبي ﷺ تصدق به على المسلمين ، وأهل بيته أحقُّ بصدقته ، فإن الصدقة على المسلمين صدقة ، والصدقة على القرابة صدقة وصِلة .

وأما معارضته لحديث جابر رضي الله عنه فيقال : جابر لم يدَّع حقاً لغيرٍ يُنتزع من ذلك الغير ويجعل له ، وإنما طلب شيئاً من بيت المال يجوز للإمام أن يعطيه إياه ولو لم يَعِدْه به النبيُّ ﷺ ، فإذا وعده به كان أولى بالجواز ، فلهذا لم يفتقر إلى بينة][1] ولهذا كان أبو بكر وعمر يعطيان علياً والعباس وبني هاشم كما أعطى جابراً من بيت المال .

قال الرافضي: « وسموه خليفةَ رسول الله ﷺ وماستخلفه [في حياته ولا بعد وفاته][2] ولم يسمُّوا علياً خليفةَ رسول الله ﷺ مع أنه استخلفه على المدينة وقال له :

---

(١) هذا آخر ما نقلناه عن الأصل من ٢ : ١٦٧ إلى ٢ : ١٧٣ وكان الحافظ الذهبي قد لخصه في بقية الصفحة ١٢٢ وأكثر الصفحة ١٢٣ من مخطوطة المختصر ، وقد أغنى ما أخذناه من التفصيل الذي في الأصل عن الإيجاز الذي في المختصر .

(٢) عن الأصل (٢ : ١٧٥) وكانت في المختصر : عند موته عندهم .

«إن المدينة لاتصلحُ إلاّ بي أو بك» ، وأمر أسامة على جيش فيه أبوبكر وعمر ولم
١٢٤ يعزله ، ولم يسمُّوه خليفةَ/ رسول الله ﷺ ، ولما تولّى أبوبكر غضب أُسامة وقال : إني أُمِّرْتُ عليك فمن استخلفَكَ عليَّ؟ فمشى إليه هو وعمر حتى استرضياه» .

والجواب : أن الخليفة معناه الذي يَخْلُف غيرَه كما هو المعروف في اللغة ، أو أن يكون من استخلفه غيرُه[1] كقول الشيعة وبعض الظاهرية[2] ، فعلى الأول : أبو بكر خليفة رسول الله ﷺ خَلَفه بعد موته وقام مقامه وكان أحقَّ بها وأهلها [فكان هو الخليفة دون غيره ضرورةً ، فإن الشيعة وغيرهم لا ينازعون في أنه هو صار وليَّ الأمر بعده ، وصار خليفة له يصلي بالمسلمين[3] ويقيم فيهم الحدود ، ويقسم عليهم الفىء[4] ، ويغزو بهم ، ويولي عليهم العمال والأمراء ، وغير ذلك من الأمور التي يفعلها ولاة الأمور ، فهذه باتفاق إنما

---

(١) لأن صيغة « فعيل » و « فعيلة » بمعنى مفعول .

(٢) ومنهم ابن حزم في كتاب (الإمامة والمفاضلة) المدرج في الجزء الرابع من كتاب (الفصل) ص ١٠٧ قال : « فقد اتفق هؤلاء الذين شهد الله لهم بالصدق ، وجميع إخوانهم من الأنصار على أن سموه (خليفة رسول الله ﷺ) وخليفة الرجل هو الذي يستخلفه لا الذي يخلفه دون أن يستخلفه هو » .

(٣) وكان عليّ أحد المصلين وراءه مقتديا به .

(٤) ومن هذا الفيء الشرعي جارية من سبى بني حنيفة ، وقد سوَّغ عليّ لنفسه بحكم شرعي (لأن الخلافة عنده يومئذ كانت شرعية) أن يأخذ تلك الفتاة ويستولدها ، وهي أم ولده العالم العامل الصالح محمد بن علي بن أبي طالب المشهور باسم محمد بن الحنفية ، ولو كان عليّ يرى خلافة أبي بكر غير شرعية لما استجاز ذلك ، والاحتياط في الفروج أمر مقرر كما احتج بذلك السيد عبدالله بن الحسين السويدي على الملا باشي علي أكبر كبير علماء الشيعة في شوال ١١٥٦ وذلك بحضور أعظم علماء الشيعة ومجتهديهم فانقطعوا (انظر رسالة « مؤتمر النجف » ص ٣١ ــ ٣٢) .
ولو كان الشيعة طلاب حق وغير مشاغبين بقصد الفتنة لاكتفوا بهذا الدليل ومئات غيره من الأدلة ، ولكنهم قوم يرون مهمتهم في المجتمع الإسلامي الشغب على المسلمين ، وبلبلة أفكارهم بالأباطيل ، وتشويه سمعة الكيان الإسلامي ، وتغيير دينه من أسسه ، واختراع مراجع في تشريعه غير مرجعه ، ومن ثم كانت مصيبة الإنسانية فيهم فادحة لولا أن باطلهم داحض ، وكل ما قام على الكذب والافتراء فهو هراء .

باشرها بعد موته ﷺ أبو بكر ، فكان هو الخليفة للرسول ﷺ فيها قطعاً][1] .

وعلى الثاني : إن بعض أهل السنة يقولون : استخلفه النبي ﷺ بنصّ جليّ أو خفيّ [ودعوى أولئك للنص الجلي أو الخفي على أبي بكر أقوى وأظهر بكثير من دعوى الشيعة للنص على عليّ ، لكثرة النصوص الثابتة الدالة على خلافة أبي بكر . وإن عليا لم يَدلَّ على خلافته إلا ما يعلم أنه كذب ، أو يعلم أنه لا دلالة فيه ، وعلى هذا التقدير فلم يستخلف بعد موته أحداً إلا أبا بكر ، فلهذا كان هو الخليفة ، فإن الخليفة المطلق هو من خلفه بعد موته أو استخلفه بعد موته ، وهذان الوصفان لم يثبتا إلا لأبي بكر ، فلهذا كان الخليفة][1] .

وأما استخلافه عليا على المدينة فليس خاصاً به ، فقد استخلف عليها ابن أم مكتوم[2] و[عثمان بن عفان][3] وأبا لبابة بن عبد المنذر[4]، وهذا ليس هو استخلافاً مطلقاً ، ولهذا لم يُقَل في أحد من هؤلاء إنه خليفة رسول الله ﷺ إلا مع التقييد ، والنبي ﷺ إنما شبَّه علياً بهارون في أصل الاستخلاف لا في كماله[5] وإلا فاستخلاف موسى لهارون كان على بني إسرائيل إذ ذهب إلى

(١) عن الأصل ٢ : ١٧٥ .
(٢) لما خرج لحرب بني النضير .
(٣) لما خرج لغزوة ذات الرقاع .
(٤) لما سار النبي ﷺ لغزوة بدر .
(٥) وهارون لم يخلف موسى بعد موته بل خلفه يوشع . ومن جملة منازل هارون كونه نبياً وعليّ ليس بنبي ، ومن منازل هارون كونه أخاً لموسى وعليّ ليس بأخ ، فلم تبق إلا منزلة الاستخلاف الخاص على المدينة في غزوة تبوك ، فهي كاستخلاف موسى أخاه لما ذهب إلى الجبل ليعود بالألواح ، والاستخلاف على المدينة تعدد وتعدد المستخلفون فيه ، ولم يفهم منه أحد من أولئك المستخلفين ولا عليّ نفسه أن في ذلك معنى الاستخلاف العام بعد النبي ﷺ ، ثم إن حديث « أنت مني بمنزلة هارون » اختلف المحدثون في درجته فصححه بعضهم وضعفه بعضهم وقال أبو الفرج ابن الجوزي إنه موضوع . ومعلوم أن علياً وجد في نفسه لما استخلفه النبي ﷺ على المدينة وقال: « أتجعلني مع النساء والأطفال والضعفة ؟ » فقال النبي ﷺ هذه الكلمة تطييبا لنفسه ، ولو كان في هذا الاستخلاف منقبة كالمعنى الذي يخترعه الشيعة ولم يخطر لعليّ على بال لكان ذلك سبب سروره =

المناجاة ، بخلاف النبي ﷺ ، وعَلَى أنه كان مع النبي ﷺ غالبُ الناس[1] .

وأما قوله « إن المدينة لاتصلح إلّا بي أو بك » فهذا كذب موضوع[2] ، فقد كان [عليٌّ] معه في بدر وخيبر وحُنَين وغير ذلك واستعمل غيره عليها .

ولم يكن أبو بكر في جيش أسامة ، بل كان النبي ﷺ استخلفه في الصلاة من أول مرضه ، وأمراء السرايا ــ كأسامة وغيره ــ لم يُسَمَّوْا خلفاء[3] ، لأنهم لاخَلَفُوا الرسول بعد موته ، ولا خلفوه في كل شيء في حياته .

وأما غضب أسامة فكذبٌ بارد ، لأن أسامة كان أبعد شيء عن الفرقة

= لا سبب موجدته ، وهكذا يذهب فهم الشيعة دائما ــ وفي جميع المسائل الخلافية بينهم وبين المسلمين ــ إلى غير ما يذهب إليه فهم عليّ وبنيه ، ولو أراد إنسان أن يستقصي ذلك على سبيل المقارنة لأمكن تأليف كتاب كبير فيما ناقضت به الشيعة علماء العترة وأئمتها ، ونعوذ به من سوء المنقلب .

(١) فلم يبق منهم في المدينة ــ وعليّ خليفة عليها ــ إلا النساء والأطفال والعجزة .

(٢) وهذه إحدى طرق الشيعة في الكذب على النبي ﷺ وعلى أعلام التاريخ الإسلامي ، فإنهم يأتون إلى خبر متداول فيزيدون عليه مالا أصل له كما ترى في هذا المثال ، أو يأتون إلى خبر بعضه حجة عليهم وبعضه مقبول عندهم ، فيهملون ماهو حجة عليهم ويتبجحون بالجزء الآخر ويستعملونه في غير موضعه ، كحديث غضب فاطمة من علي لما أراد أن يتزوج عليها بنت أبي جهل ، وغضب النبي ﷺ لغضبها ، وقيامه على منبر المسجد النبوي وقوله: « إنما فاطمة بضعة مني يريبني ما رابها ويؤذيني ما آذاها ، إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم » ، وهذا الحديث في صحيحي البخاري ومسلم ، والحجة فيه عليهم أن علياً غير معصوم ، وقد يصدر عنه الخطأ الذي يغضب له النبي ﷺ ، فهذا الشطر من الحديث يكتمونه ويتجاهلونه ثم يأتون إلى معنى قول النبي ﷺ « إنما فاطمة بضعة مني يريبني ما رابها ويؤذيني ما آذاها » فيروونه منفرداً ومزاداً عليه ويستعملونه في غير موضعه . والأمثلة على طرقهم في الكذب والتحريف لا آخر لها ، وهي وحدها تستحق تأليف كتاب كبير في بيانها وإعلان مواضع خيانتهم فيها ، أما طريقتهم في الكذب على التاريخ وأعلام المسلمين فنطاقها أوسع ، ووباؤها سرى إلى أكثر كتبنا فكان الضرر به جسيما ، غير أن شباب المسلمين انتبهوا لذلك أخيراً وأخذوا يتحررون من هذه العبودية للباطل ، ولله الحمد ، وهو الهادي إلى الحق .

(٣) وإلا لكان عمرو بن العاص هو الخليفة ، لأنه كان أميراً للنبي ﷺ على سرية ذات السلاسل، وكان تحت لوائه جماعة من كبار الصحابة ومنهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة ، رضي الله عنهم جميعاً .

والخلاف ، وقد اعتزل القتال مع عليّ ومع معاوية[1] ثم لم يكن قرشياً ، ولا ممن يصلح للخلافة بوجه . ثم لو قُدِّر أن النبي ﷺ أمَّره على أبي بكر ثم مات واستُخلف أبو بكر فإلى الخليفة إنفاذ الجيش وحبسُه ، وتأميرُ أسامة وعزله[2] ، وهذا لا ينكره إلا جاهل .

والعجب من هؤلاء [المفترين] ومن قولهم إن أبا بكر / وعمر مشيا إليه ١٢٥
واسترضياه ، مع قولهم إنهما قهرا علياً والعباسَ وبني هاشم وبني عبد مناف ولم يسترضوهم ، وأيُّ حاجة بمن قهروا أشراف قريش أن يسترضوا [ضعيفاً] ابن تسع عشرة سنة لا مال له ولا رجال ؟ [فإن] قالوا استرضياه لحبّ رسول الله ﷺ إياه وتوليته له ، قيل : فأنتم تدَّعون أنهما بدَّلا عهده ووصيته ! .

قال[3] : « وسمّوا عمر (الفاروق) ولم يسموا علياً بذلك مع قول النبي ﷺ فيه : هذا فاروق أمتي » .

قلنا : ما هذا بأول حديث كذَبْتموه ، ولا نعرف له إسناداً البتة ، فما محبتكم علياً إلا من جنس محبة النصارى عيسى بن مريم : أطروه ، وبالغوا ، ولم يرضوا له بالمنزلة التي جعلها الله له ، وبهذا يتبين الحديث الذي رواه مسلم عن عليّ أنه [قال] : « لَعهدَ النبيُّ الأميُّ إليّ أن لا يحبَّني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق » فإن الرافضة لا تحبُّه على ماهو عليه، وتبغ نعته من وجه ، كما كان النصارى واليهود يبغضون من صَدَّق بالنبي ﷺ وأقرَّ به ، فموسى وعيسى عليهما السلام مقرَّان بذلك ، وكما أن علياً يحب أبا بكر وعمر قطعاً ، والرافضة يبغضون من أحبهما فهم داخلون في قوله ﷺ : « لا يبغضك إلا منافق » ، وهكذا نجد كل من أحبَّ شيخاً على صفة ماهو قائم بها في نفس الأمر ، كمن

---

(١) كما فعل عبدالله بن عمر ومحمد بن مسلمة وأبو موسى الأشعري وأبو بكرة وغيرهم .

(٢) لأن المصلحة الإسلامية العامة تتغير بتغير الظروف ، ولو مست حاجة الإسلام إلى أسامة أو جيشه في غير هذا العمل لكانت مصلحة الإسلام مقدمة في كل شيء .

(٣) أي الشيعي المردود عليه .

اعتقد أن شيخه يشفع في كل مريديه وأنه يرزقه وينصره ويفرِّج كربته ويعينه في الضرورات أو أنه يعلم المغيبات ، وقد قال النبي ﷺ : « لا يبغض الأنصارَ رجل يؤمن بالله واليوم الآخر » ودعا لأبي هريرة وأمه أن يحببهما الله إلى عباده المؤمنين .

وقال(1): « روى ابن عمر قال : ماكنا نعرف المنافقين إلا ببغضهم علياً »
فهذا يَعلم كلُّ عالم أنه كذب(2)، إذ للنفاق علامات كثيرة ، وقد قال عليه
السلام :« آية النفاق بغضُ الأنصار » وقال « آية المنافق ثلاث . . . » وقد
١٢٦ قال / تعالى [في القرآن في صفة المنافقين : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي
ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ ﴾ (التوبة ٥٨) : ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ
يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ ﴾ ﷺ (التوبة ٦١) ، ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا
تَفْتِنِّيٓ ﴾ (التوبة ٤٩) ، ومنهم من يقول : ﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ﴾
(التوبة ١٢٤) ، وذكر لهم سبحانه وتعالى في سورة براءة وغيرها من العلامات والصفات مالا يسع هذا الموضع بسطه ، بل لو قال(3): كنا نعرف المنافقين ببغض عليّ لكان متجهاً ، كما أنهم(4) يُعرَفون أيضاً ببغض الأنصار ، بل وببغض أبي بكر وعمر ، وببغض غير هؤلاء ، فإن كل من أبغض ما يَعلم أن النبي ﷺ يحبه ويواليه وأنه كان يحب النبيَّ ﷺ ويواليه كان بغضه شُعبة من شُعَب النفاق ، والدليل يَطَّرد ولا ينعكس . ولهذا كان أعظمُ الطوائف نفاقاً المبغضين لأبي بكر ، لأنه لم يكن في الصحابة أحبَّ إلى النبي ﷺ منه ، ولا كان فيهم أعظمَ حباً للنبي ﷺ منه ، فبغضه من أعظم آيات النفاق . ولهذا

(١) أي الشيعي المردود عليه .

(٢) لأنه لم يرد بهذه الصيغة في رواية صحيحة ، ولأن حصره معرفة المنافقين ببغض علي ينافي الأحاديث بل والآيات التي تدل على أن لمعرفة المنافقين علامات وأوصافاً أخرى .

(٣) أي في لفظ الحديث المكذوب الذي أورده الرافضي المردود عليه .

(٤) أي المنافقون .

لا يوجد المنافقون في طائفة أعظمَ منها في مبغضيه كالنصيرية [1] والإسماعيلية ونحوهم][2].

قال[3]: « وعظموا أمر عائشة على باقي نسوانه ﷺ ، وقد كان يُكثر من ذكر خديجة » .

قلنا : أهلُ السنة لم يجمعوا على أن عائشة أفضلهن ، وحجة من فضَّلها قوله عليه السلام « فضل عائشة على النساء كفضل الثريد ـ يعني اللحم والخبز ـ على سائر الطعام » [4] ، وقال عمرو [[5] بن العاص رضي الله عنه : (قلت يارسول الله أي النساء أحب إليك ؟ قال: « عائشة » ، قلت: ومن الرجال ؟ قال: « أبوها » ، قلت: ثم من ؟ قال: « عمر » ، وسمى رجالا) ، وهؤلاء يقولون : قوله لخديجة « ماأبدلني الله خيراً منها » إن صح فمعناه : ماأبدلني خيراً لي منها ، فإن خديجة نفعته في أول الإسلام نفعاً لم يقم غيرها فيه مقامها ، فكانت خيراً له من هذا الوجه ، لكونها نفعته وقت الحاجة ، وعائشة صحبته في آخر النبوَّة وكمال الدين فحصل لها من العلم والإيمان مالم يحصل لمن لم يدرك إلا أوَّلَ النبوَّة. فكانت أفضل لهذه الزيادة، فإن الأمة انتفعت بها أكثر مما انتفعت بغيرها ، وبلغت من العلم والسنّ مالم يبلغه غيرها ، فخديجة كان خيرها مقصوراً على نفس النبي ﷺ لم تبلّغ عنه شيئاً ، ولم تنتفع بها الأمة كما انتفعت بعائشة ، ولأن الدين لم يكن قد كمل حتى تعلمه ويحصل لها من كمالاته ماحصل لمن علم وآمن به بعد كماله . ومعلوم أن من اجتمع همُّه على شيء واحد كان أبلَغ ممن تفرَّق همُّه في أعمال متنوِّعة ، فخديجة رضي الله عنها خيرٌ له

---

(١) وتقدم في هامش ص ١٠٥ قول النصيرية : إن إبليس الأبالسة عمر ، ويليه في رتبة الإبليسية أبو بكر ، ثم عثمان .

(٢) عن الأصل ٢ : ١٨١ ـ ١٨٢ وقد اختصره الذهبي في أسطر .

(٣) أي الرافضي المردود عليه .

(٤) رواه البخاري ومسلم عن أبي موسى الأشعري وعن أنس بن مالك عن النبي ﷺ .

(٥) عن الأصل ٢ : ١٨٢ .

من هذا الوجه ، لكن أنواع البر لم تنحصر في ذلك ، ألا ترى أن من كان من الصحابة أعظمَ إيماناً وأكثر جهاداً بنفسه وماله ـ كحمزة وعليّ وسعد بن معاذ وأُسَيد بن حُضَير[1] وغيرهم ـ وهم أفضل ممن كان يخدم النبيَّ ﷺ وينفعه في نفسه أكثرَ منهم ، كأبي رافع وأنس بن مالك وغيرهما ، وفي الجملة الكلام في تفضيل عائشة وخديجة ليس هذا موضع استقصائه ، لكن المقصود هنا أن أهل السنة مجمعون على تعظيم عائشة ومحبتها، وأن نساءه ـ أمهات المؤمنين ـ اللواتي مات عنهنّ كانت عائشة أحبّهن إليه وأعظمهن حرمة عند المسلمين[2]. وقد ثبت في الصحيح أن الناس كانوا يتحرَّون بهداياهم يوم عائشة لما يعلمون من محبته إياها حتى إن نساءه غرنَ من ذلك وأرسلن إليه فاطمة رضي الله عنها تقول له : نساؤك يسألنك العدل في ابنة أبي قحافة ، فقال لفاطمة : « أي بنية ، أما تحبين ما أحبّ »؟ قالت: بلى . قال: «فأحبّي هذه» الحديث في الصحيحين . وفي الصحيحين أيضا أن النبيِّ ﷺ قال : « ياعائشة ، هذا جبريل يقرأ عليك

---

(١) أنصاري من بني عبد الأشهل ، كان أبوه فارس الأوس ورئيسهم في حرب بعاث . وابنه أسيد من السابقين إلى الإسلام ، كان إسلامه على يد مصعب بن عمير قبل سعد بن معاذ ، وهو أحد النقباء ليلة العقبة ، وكان في جميع حياته شريفا كاملا ، وآخى رسول الله ﷺ بينه وبين زيد بن حارثة ، وكان ممن ثبت يوم أُحد وجرح يومئذ في سبعة مواضع من جسمه ، وعاش بعد النبي ﷺ إلى خلافة عمر ، وشهد مع عمر بن الخطاب وقعة الجابية وفتح بيت المقدس ، أثنى عليه النبي ﷺ فقال « نعم الرجل أسيد بن حضير » كما أثنى على عمرو بن العاص وأسرته فقال: « نعم أهل البيت عبدالله وأبو عبدالله وأم عبدالله » . ولما توفي أسيد بن حضير حمله أمير المؤمنين عمر بين عمودي السرير حين وضع في البقيع . رضي الله عنهم وجزاهم عن الإنسانية والإسلام خيراً .

(٢) والشذوذ عن ذلك من علامات النفاق ، ونخشى إذا كثرت علامات النفاق فصارت تعد بالعشرات أو بالمئات أن لا يحتملها اسم « النفاق » ، لأن الطاقة اللغوية لهذا اللفظ محدردة ، فإذا خرجت علامات النفاق عن مدلول لفظ النفاق مست الحاجة إلى البحث عن لفظ آخر ، والمرء حيث يضع نفسه ، ومهما بالغ المبالغون في قلب الحقائق وإقناع أنفسهم بمقلوبها فإن الحقائق تبقى حقائق على كل حال ولا يضيرها من أفنى عمره في مصارعتها ، وإن صرعى الحقائق إذا استحقوا الشفقة من بعض البشر فقد لا يستحقون من الله الرحمة ، لأن الله هو الحق وهو غيور على كل معنى من معاني الحق ، جل جلاله ، وعز سلطانه ، ولا إله غيره .

السلام . قالت : وعليه السلام ورحمة الله ، ترى مالا نرى » . ولما أراد فراق سَوْده بنت زَمعة وهبت يومها لعائشة رضي الله عنها بإذنه ﷺ[1] وكـان في مرضه الذي مات فيه يقول : « أين أنا اليوم ؟ » استبطاءً ليوم عائشة . ثم استأذن نساءه أن يمَرَّض في بيت عائشة رضي الله عنها ، فُمرِّضَ فيه ، وفي بيتها تُوُفِّيَ ، بين سَحْرها ونَحْرها وفي حجرها ، وجمع بين ريقها وريقه ، وكانت رضي الله عنها مباركة على أمَّته حتى قال أسيد بن حُضير لما أنزل الله آية التيمم بسببها : (ماهي بأول بركتكم ياآل أبي بكر ، مانزل بك أمرٌ تكرهينه إلا جعل الله فيه للمسلمين بركة) . وقد كانت نزلت آيةُ براءتها قبل ذلك لما رماها أهل الإفك ، فبرأها الله من فوق سبع سموات ، وجعلها من الصيِّنات ، وبالله التوفيق][2] .

قال[3] : « وأذاعتْ سرَّ رسول الله ﷺ ، يعني قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِىُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا ﴾ (التحريم ٣) ، وثبت في الصحيح « أنها عائشة وحفصة » قـال « وقال لها النبي ﷺ : إنكِ تقاتلين علياً وأنتِ ظالمة له ، فخالفت أمر الله ﴿ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ ﴾ (الأحزاب ٣٣) ، وخرجت في مَلَإٍ تقاتل علياً لأن المسلمين أجمعوا على قتل عثمان ، وكانت هي كلَّ وقت تأمر

---

(١) أم المؤمنين سودة بنت زمعة قرشية من بني عامر ، أول زوجة دخل بها النبي ﷺ بعد خديجة ، تزوجها هي وعائشة معاً وكانت عائشة صغيرة فدخل بسودة قبلها . ولما أراد فراقها قالت له : ما بي إلى الأزواج من حرص ، ولكني أحب أن يبعثني الله يوم القيامة زوجا لك ووهبت يومها لعائشة فتنزل في ذلك قول الله عز وجل : ﴿ فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير ﴾ . وتقول عائشة في سودة : « ما من امرأة أحب إلي أن أكون في مسلاخها من سودة » . ولما أفاء الله على المسلمين في خلافة عمر بعث إلى سودة بغرارة من دراهم ، فقالت : ما هذه ؟ قالوا : دراهم . قالت : في غرارة مثل التمر ! ففرقتها .

(٢) عن الأصل ٢ : ١٨٢ ــ ١٨٣ ، وقد اقتصر الذهبي على إيراد صدر حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه في سطر واحد ، وترك الباقي كله ، وما أنفسه !

(٣) أي الشيعي المردود عليه .

بقتله وتقول : اقتلوا نعثلا . وكيف استجاز طلحة والزبير وعشرة آلاف من المسلمين مطاوعتها على قتال علي ، وبأيِّ وجه يلقون رسولَ الله ﷺ والواحد منَّا لوتحدَّث مع امرأة غيره وأخرجها [من بيتها] وسافر بها كان أشدَّ الناس عداوة له ، وكيف طاوعوها ولم ينصر أحد منهم بنتَ رسول الله ﷺ على أبي بكر لما طلبت حقها » .

قلنا : أما أهلُ السنة فانهم قائمون بالقسط ، وقولهم عدلٌ لا يتناقض ، وأما الرافضة وأهلُ البدع فذووا أهواء وتناقض .

١٢٧ فمن ذلك أن أهل السنة عندهم أن أهل بدر/ في الجنة ، وكذلك أمهاتُ المؤمنين . ويقولون : ليس من شرطهم سلامتهم عن الخطأ[1] [بل ولا عن الذنب ، بل يجوّزون أن يذنب الرجل منهم ذنباً صغيراً أو كبيراً ويتوبَ منه ، وهذا متفق عليه بين المسلمين ، ولو لم يتب منه فالصغائر تمحى باجتناب الكبائر عند جماهيرهم . بل وعند الأكثرين منهم أن الكبائر تمحي بالحسنات التي هي أعظمُ منها ، وبالمصائب المكفِّرة وغير ذلك ، وإذا كان هذا أصلهم فيقولون : ماذُكر عن الصحابة من السيئات كثيرٌ منه كذب ، وكثير منه كانوا مجتهدين فيه ولكن لا يعرف كثير من الناس وجهَ اجتهادهم ، وما قُدِّر أنه كان فيه ذنب من الذنوب لهم فهو مغفور لهم : إما بتوبة ، وإما بحسنات ماحية ، وإما بمصائب مكفّرة وإما بغير ذلك ، فإنه قد قام الدليل ــ الذي يجب القول بموجبه ــ أنهم من أهل الجنة ، فامتنع أن يفعلوا ما يوجب النار لا محالة . وإذا لم يمت أحدهم على موجب النار لم يقدح ذلك في استحقاقهم للجنة ، ونحن قد علمنا أنهم من أهل الجنة ، ولو لم يعلم أن أولئك المعينين في الجنة لم يجز لنا أن نقدح في استحقاقهم للجنة بأمور لا نعلم أنها توجب النار ، فإن هذا لا يجوز في آحاد

(١) هذا الموضوع دقيق جداً ، وكلام شيخ الإسلام فيه من أنفس الكلام ، وفيه فقه وعلم والمعية ، وقد ورد في المختصر مبتسراً وعرياً عن كثير من الملاحظات والقيود الجوهرية فآثرنا نقله عن الأصل ٢ : ١٨٣ ــ ١٨٤ .

المؤمنين الذين لم يعلم أنهم يدخلون الجنة ، وليس لنا أن نشهد لأحد منهم بالنار لأمور محتملة لا تدلُّ على ذلك ، فكيف يجوز ذلك في خيار المؤمنين ! والعلم بتفاصيل أحوال كل واحد منهم باطنا وظاهرا وحسناته وسيئاته واجتهاداته أمرٌ يتعذَّر علينا معرفته ، فكان كلامنا في ذلك كلاما فيما لا نعلمه ، والكلام بلا علم حرام ، فلهذا كان الإمساك عما شَجرَ بين الصحابة خيراً من الخوض في ذلك بغير علم بحقيقة الأحوال ، إذ كان كثير من الخوض في ذلك ــ أو أكثره ــ كلاماً بلا علم ، وهذا حرام لو لم يكن فيه هَوَى ومعارضة الحق المعلوم ، فيكف إذا كان كلاما لهوى يطلب فيه دفع الحق المعلوم ! وقد قال النبيُّ ﷺ « القضاة ثلاثة : قاضيان في النار ، وقاضٍ في الجنة ، رجلٌ علمَ الحقَّ وقضى به فهو في الجنة ، ورجل علم الحقَّ وقضى بخلافه فهوفي النار ، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار » فاذا كان هذا في قضاء بين اثنين في قليل المال أو كثيره ، فكيف القضاءُ بين الصحابة في أمور كثيرة ؟ فمن تكلم في هذا الباب بجهل أوبخلاف ما يعلم كان مستوجبا للوعيد ،ولو تكلم بحقّ بقصد الهوى ــ لا لوجه الله تعالى أو يعارض به حقاً آخر ــ لكان أيضاً مستوجباً للذمّ والعقاب ، ومن علم ما دلَّ عليه القرآن والسنة من الثناء على القوم ورضا الله عنهم واستحقاقهم الجنة وأنهم خير هذه الأمة ــ التي هي خير أمة أُخرجت للناس ــ لم يعارض هذا المتيقَّنَ المعلومَ بأمور مشتبهة : منها ما لا يعلم صحته ، ومنها ما يتبين كذبه ، ومنها ما لا يعلم كيف وقع ، ومِنها ما يعلم عذر القوم فيه ، ومنها ما يعلم توبتهم منه ، ومنها ما يعلم أن لهم من الحسنات ما يغمره ، فمن سلك سبيل أهل السنة استقام قوله وكان من أهل الحق والاستقامة والاعتدال ، وإلا حصل في جهل ونقص وتناقض ، كحال هؤلاء الضلّال] .

[(1) وأما قوله: « وأذاعت سرَّ رسول الله ﷺ ، فلا ريب أن الله تعالى يقول : ﴿ وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ عَنۢ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتْ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ ، (التحريم ٣) ، وقد ثبت في الصحيح عن عمر أنها عائشة وحفصة » .

فيقال أولاً : هؤلاء عمدوا إلى نصوص القرآن التي فيها ذكر ذنوب . . . يتأوَّلون النصوص بأنواع التأويلات ، وأهل السنة يقولون : بل أصحاب الذنوب تابوا منها ورفع الله درجاتهم بالتوبة ، وهذه الآية ليست بأَولىٰ في دلالتها على الذنب من تلك الآيات ، فإن كان تأويل ذلك سائغا كان تأويل هذه كذلك ، وإن كان تأويل هذه باطلا فتأويل تلك أبطل . ويقال ثانياً : بتقدير أن يكون هناك ذنب لعائشة وحفصة فتكونان قد تابتا منه ، وهذا ظاهر لقوله تعالى : ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ (التحريم ٤) ، فدعاهما الله تعالى إلى التوبة فلا يُظَنُّ بهما أنهما لم تتوبا ، مع ما ثبت من علوّ درجتهما وأنهما زوجتا نبينا في الجنة ، وأن الله خيَّرهن بين الحياة الدنيا وزينتها وبين الله ورسوله والدار الآخرة فاخترن الله ورسوله والدارَ الآخرة ولذلك حرَّم عليه أن يستبدل بهن غيرهن ، وحرَّم عليه أن يتزوج عليهن ، واختلف في إباحة ذلك له بعد ذلك ، ومات عنهن وهن أمهات المؤمنين بنص القرآن ، ثم قد تقدم أن الذنب يزول عقابه بالتوبة والحسنات الماحية والمصائب المكفّرة . ويقال ثالثا : المذكور عن أزواجه كالمذكور عمن شُهد له بالجنة من أهل بيته وغيرهم من أصحابه ، فإن علياً لما خطب ابنةَ أبي جهل على فاطمة وقام النبيُّ ﷺ خطيباً فقال : « إن بني [هشام بن] المغيرة استأذنوني أن يُنكحوا علياً

(1) وهذا الفصل طواه الذهبي من المختصر ، مع أنه ذكر قول الرافضي فيه ، فأصبح من حق القارىء أن يقف على جواب شيخ الإسلام في نقضه . ونحن ننقله عن الأصل ٢ : ١٨٤ ـ ١٨٥ ، ونعتقد أن نقص ذلك من المختصر عن خطأ من الناسخ .

ابنتهم، وإني لا آذن ثم لا آذن ثم لا آذن، إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي ويتزوج ابنتهم. فإن فاطمة بضعةٌ مني يَريبني مارابها ويؤذيني ماآذاها » فلا يُظَنُّ بعليٍّ أنه ترك الخطبة في الظاهر فقط ، بل تركها بقلبه وتاب بقلبه عما كان طلبه وسعى فيه ، وكذلك لما صالح النبي ﷺ المشركين يوم الحديبية وقال لأصحابه « انحروا واحلقوا رؤوسكم » فلم يقم أحد ، فدخل مُغْضَباً على أم سلمة فقالت: (من أغضبك أغضبه الله) ؟ فقال: «مالي لا أغضب وأنا آمر بالأمر فلا يُطاع» ! فقالت: (يارسول الله ادعُ بِهَدْيِكَ فانحره ، وأْمُر الحلّاق فليحلق رأسك) ، وأَمرَ علياً أن يمحوا اسمهُ فقال: (والله لا أمحوك) فأخذ الكتاب من يده ومحاه ، ومعلوم أن تأخُّرَ عليّ وغيره من الصحابة عما أُمِرُوا به ــ حتى غضب النبي ﷺ ــ إذا قال القائل هذا ذنب ، كان جوابه كجواب القائل إن عائشة أذنبت في ذلك ، فمن الناس من يتأوَّل ويقول : إنما تأخروا متأولين لكونهم كانوا يرجون تغيير الحال بأن يدخلوا مكة ، وآخر يقول : لو كان لهم تأويل مقبول لم يغضب النبيُّ ﷺ ، بل تابوا من ذلك التأخر ورجعوا عنه ، مع أن حسناتهم تمحو مثل هذا الذنب ، وعليٌّ داخل في هؤلاء ، رضي الله عنهم أجمعين].

وأما قوله :« تقاتلين علياً » فكذب [فإن عائشة لم تقاتل ، ولم تخرج لقتال ، وإنما خرجت بقصد الإصلاح بين المسلمين[1]، وظنت أن في خروجها مصلحة

---

(١) لأن علياً رضي الله عنه كان ينتظر منه بعد البيعة له في المدينة يوم الجمعة ٢٥ من ذي الحجة سنة ٣٥ أن يتخذ المدينة داراً للخلافة وعاصمة للإسلام كما كانت في خلافة إخوانه الثلاثة قبله ، وكان الناس ينتظرون ما يفعله من إقامة الحد الشرعي على الذين شاركوا في فجيعة الدار والسطو على خليفة المسلمين وصهر رسول رب العالمين سيدنا عثمان ذي النورين ، فلما مضى على ذلك ثلاثة أشهر عزم سيدنا علي كرم الله وجهه على التوجه (في سلخ ربيع الأول سنة ٣٦) إلى العراق ليكون على مقربة من الشام ، وكان ابنه الحسن متشائماً من هذه النقلة ويود لو بقي أبوه في المدينة كما كان فيها النبي ﷺ والخلفاء الثلاثة بعده (انظر الطبري: ٥: ١٦٣ و ١٧١). وكان قتلة عثمان في جيش علي ولا سيما أهل البصرة والكوفة منهم ، فلما صاروا في بصرتهم وكوفتهم =

للمسلمين ، ثم تبين لها فيما بعد[1] أن ترك الخروج كان أولى ، فكانت إذا ذكرتْ خروجَها تبكي حتى تبلَّ خمارها ، وهكذا عامة السابقين ندموا على مادخلوا فيه من القتال ، فندم طلحةُ والزبيرُ وعليٌّ[2] رضي الله عنهم أجمعين ،

= ازدادوا قوة بعصبية قبائلهم ، ويشهد التاريخ لسيدنا علي رضي الله عنه أنه كان يعلن البراءة من قتلة عثمان ، وكانت عائشة ومن معها يريدون التفاهم معه على الاقتصاص وإقامة الحد على الذين شاركوا في فاجعة الدار ، وكان واسطة التفاهم بين علي وجماعة عائشة الصحابي الجليل القعقاع بن عمرو التميمي ، وبالفعل اتفق علي وأصحاب الجمل على ذلك ، وبعث علي إلى طلحة والزبير يقول : « إن كنتم على ما فارقتم عليه القعقاع بن عمرو فكفوا حتى ننزل فننظر في هذا الأمر » ، فأرسلا إليه : « إنا على ما فارقنا عليه القعقاع بن عمرو من الصلح بين الناس » ، قال الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (٧ : ٢٣٩) : فاطمأنت النفوس وسكنت ، واجتمع كل فريق بأصحابه من الجيشين ، فلما أمسوا بعث علي إليهم عبدالله بن عباس ، وبعثوا محمد بن طلحة السجاد إلى علي ، وعولوا جميعاً على الصلح ، وباتوا بخير ليلة لم يبيتوا بمثلها للعافية ، وبات الذين اثاروا أمر عثمان بشر ليلة باتوها قط ، قد أشرفوا على الهلكة ، وجعلوا يتشاورون ليلتهم كلها ، حتى اجتمعوا على إنشاب الحرب في السر ، فغدوا مع الغلس وما يشعر بهم جيرانهم ، انسلوا إلى ذلك الأمر انسلالا ، وهكذا أنشبوا الحرب بين علي وأخويه الزبير وطلحة ، فظن أصحاب الجمل أن علياً غدر بهم ، وظن عليّ أن إخوانه غدروا به ، وكل منهم أتقى لله من أن يفعل ذلك في الجاهلية ، فكيف بعد أن بلغوا أعلى المنازل من أخلاق القرآن ، والذين قاموا بهذه الخيانة لله ورسوله ورسالة الإسلام هم قتلة عثمان ، وهم من أسلاف الشيعة ، وللشيعة عطف عليهم ودفاع عنهم ، وبغض لعثمان وتحامل عليه وإنكار لزوجتيه رقية وأم كلثوم أنهما بنتا رسول الله ﷺ ، وهكذا كان الصالحون من أمة محمد ضحايا للمنافقين والأشرار ، والله يحكم بين الفريقين بعدله ، وهو أعدل الحاكمين .

(١) أي بعد فشل الصلح على الاقتصاص من قتلة عثمان ، بالغدرة الفاجرة التى أوقعها قتلة عثمان بين فريقين من خيرة من أنجبته الإنسانية من أجيالها .

(٢) روى الحافظ ابن عساكر في ترجمة طلحة بن عبيدالله رضي الله عنه قول الشعبي : رأى علي بن أبي طالب طلحة ملقى في بعض الأودية فمسح التراب عن وجهه وقال : « عزيز عليَّ أبا محمد أن أراك مجدّلا في الأودية وتحت نجوم السماء ، إلى الله أشكو عجري وبجري » (قال الأصمعي : أي سرائري وأحزاني التي تجول في جوفي) وقال : ليتني مت قبل هذا اليوم بعشرين سنة ، ودخل عليه عمران بن طلحة بعد الجمل فرحب بعمران وأدناه وقال له : إني لأرجو أن يجعلني الله وأباك من الذين قال الله فيهم : ﴿ ونزعنا مافي قلوبهم من غل إخوانا على سرر متقابلين ﴾ ، وكان الحارث ابن عبدالله الهمداني الحوثي الأعور جالساً في ناحية ــ وهو من كبار شيعة علي ــ فحسب نفسه أعلم بالله من عليّ فقال يرد على إمامه : « الله أعدل من أن نقتلهم ويكونوا إخواننا في الجنة » فقال له علي : قم إلى أبعد أرض الله وأسحقها ، فمن هو ذا إن لم أكن أنا وطلحة في الجنة ؟ وتناول دواة فحذف بها الأعور يريده بها فأخطأه .

ولم يكن يومَ الجمل لهؤلاء قصدٌ في القتال ، ولكن وقع الاقتتال بغير اختيارهم .

وأما قوله : « وخالفتْ[1] أمرَ الله في قوله تعالى : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ ﴾» (الأحزاب ٣٣) ، فهي رضي الله عنها لم تتبرَّجْ تبرُّجَ الجاهلية الأولى ، والأمرُ بالاستقرار في البيوت لايُنافي الخروج لمصلحة مأمورٍ بها ، كما لو خرجت للحج والعمرة ، أو خرجت مع زوجها في سفر ، فإن هذه الآية نزلت في حياة النبي ﷺ ، وقد سافر النبيُّ ﷺ بهنَّ بعد ذلك في حجة الوداع ، سافر بعائشة رضي الله عنها وغيرها ، وأرسلها مع عبدالرحمن أخيها فأردفها خلفه ، وأعمرها من التنعيم ، وحجةُ الوداع كانت قبل وفاة النبي ﷺ بأقلَّ من ثلاثة أشهر ، بعد نزول هذه الآية ، ولهذا كنَّ أزواجُ النبي ﷺ يحججن كما حججن في خلافة عمر رضي الله عنه ، وكان عمر يوكل بقطارهنَّ عثمانَ أو عبدَ الرحمن بن عوف ، وإذا كان سفرهن لمصلحة جائزاً فعائشة اعتقدت أن ذلك السفر مصلحة للمسلمين ، فتأوَّلتْ في هذا .

وهذا كما أن قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ﴾ (النساء ٢٩) ، وقوله : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ﴾ (النساء ٢٩) ، يتضمن قتلَ المؤمنين بعضهم بعضاً ، كما في قوله : ﴿ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ ﴾ (الحجرات١١) ، وقوله : ﴿ لَّوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا ﴾ (النور ١٢) ، وكذلك قول النبي ﷺ : «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا » وقوله ﷺ:« إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار » قيل : يارسول الله هذا القاتل ، فما بالُ المقتول ؟ قال: « كان حريصاً على قتل صاحبه » ، فلو قال قائل: إن عليّاً ومن قاتله قد

(١) أي أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها .

التقيا بسيفيهما وقد استحلُّوا دماءَ المسلمين ، فيجب أن يلحقهم الوعيد ، فجوابه : أن الوعيد لا يتناول المجتهد المتأوِّل وإن كان مخطئاً ، فإن الله تعالى يقول في دعاء المؤمنين : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ : (البقرة ٢٨٦) ، قد فعلتُ، وقد عفا للمؤمنين عن النسيان والخطأ ، والمجتهد المخطيء مغفورٌ له خطـأه ، وإذا غفر خطـأ هؤلاء في قتال المؤمنين فالمغفرة لعائشة ــ لكونها لم تقرَّ في بيتها ، إذا كانت مجتهدة ــ أولىٰ .

وأيضا لو قال قائل : إن النبي ﷺ قال: « إن المدينة تنفي خبثها وتَنصع طِيبها » وقال « لايخرج أحد من المدينة رغبةً عنها إلا أبدلها الله خيراً منه » أخرجه في الموطأ ، وقال : إن علياً خرج منها ، ولم يُقم بها كما أقام الخلفاء قبله ، ولهذا لم تجتمع عليه الكلمة ، لكان الجواب : إن المجتهد إذا كان دونَ عليّ لم يتناوله الوعيد ، فعليّ أولى أن لا يتناوله الوعيد لاجتهاده ، وبهذا يجاب عن خروج عائشة رضي الله عنها ، وإذا كان المجتهد مخطئاً فالخطـأ مغفور بالكتاب والسنة][1].

وأما قوله[2]: « خرجت تقاتل علياً على غير ذنب » فهذا افتراء عليها ، ولو قُدِّر أن الطائفتين قصدتا القتال لكان هو القتال المذكور في قوله تعالى : ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ • إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ ﴾ (الحجرات ٩ ـ ١٠) ، فجعلهم مؤمنين إخوةً مع الاقتتال .

وأما قوله « أجمعوا على قتل عثمان » فهذا كذبٌ سمج ، فإن الجمهور لم يأمروا بقتله ولا رضوه ، ولم يكن أكثر المسلمين بالمدينة بل كانوا بالأمصار ــ من

(١) عن الأصل ٢ : ١٨٥ ــ ١٨٦ .
(٢) أي الرافضي المردود عليه .

بلد المغرب ، إلى خُراسان ـــ ولم يدخل خيار المسلمين في ذلك وإنما قتله طائفة [من المفسدين في الأرض][(١)] من أوباش القبائل ورؤوس الشر ، وعن عليٍّ قال : اللهم العن قَتَلَة عثمان [في البر والبحر والسهل والجبل][(١)] ، غاية مايقال إنهم لم ينصروه ، وفتروا عن إعانته بما رأوه[(٢)] ، وماظنوا أن الأمر يبلغ إلى قتله ، ومن المعلوم أن المسلمين أجمعوا على بيعة عثمان وماأجمعوا على قتله ، فهلّا كان الإجماعُ على بيعته ـــ يامعشر الرافضة ـــ حقـاً لتيقن الإجماع عليها ؟ وأيضاً

(١) عن الأصل ٢ : ١٨٦ . وإن براءة علي من قتلة عثمان ولعنه لهم تكررت في مواقف كثيرة لعل آخرها في وقعة الجمل على ما رواه الحافظ ابن عساكر (٧ : ٨٥) أن عائشة قالت لكعب بن سور الأزدي ـــ وكان قائد جملها ـــ : خل ياكعب عن البعير ، وتقدم بكتاب الله فادعهم إليه . ودفعت إليه مصحفا ، وأقبل القوم وأمامهم السبأية يخافون أن يجرى الصلح ، فاستقبلهم كعب بن سور بالمصحف ، وعليّ من خلفهم يزعهم ويأبون إلا إقداما . فلما دعاهم كعب رشقوه بالسهام رشقا واحدا فقتلوه ، ثم راموا أم المؤمنين . . . فكان أول شيء أحدثته حين أبوا أن قالت : « أيها الناس ، العنوا قتلة عثمان وأشياعهم » وأقبلت تدعو ، وضجَّ أهل البصرة بالدعاء . وسمع عليّ فقال : ما هذه الضجة ؟ فقالوا عائشة تدعو ويدعو الناس معها على قتلة عثمان وأشياعهم ، فأقبل عليّ يدعو وهو يقول : « اللهم العن قتلة عثمان وأشياعهم » . أما في وقت محاصرة البغاة لعثمان فإن علياً أمر ولديه الحسن والحسين أن يكونا في حرس عثمان ، وأن يدافعا عنه ولو بدمائهما ، ولكن عثمان كان يأمرهم بالكف عن الدفاع كما سيأتي ، وكان الحسن بن علي آخر من خرج من عنده يوم الفاجعة فإنه جاءه الحسن والحسين وعبدالله بن عمر وعبدالله بن الزبير ومروان بن الحكم ليدافعوا عنـه فعزم عليهم عثمان في وضع سلاحهم وخروجهم ولزوم بيوتهم (انظر العواصم من القواصم ص ١٣٤) . ونقل البلاذري في أنساب الأشراف (٥ : ١٠٣)عن المدائني عن سلمة ابن عثمان عن علي بن زيد عن الحسن قال : دخل عليّ يوماً على بناته وهن يمسحن عيونهن فقال : ما لكنّ تبكين ؟ قلن : نبكي على عثمان ، فبكى علي وقال : ابكين . . . (فيالله ممن يكذبون على عليّ ويزعمون أنهم شيعته ، أين هم من علي وآل بيته ! إن علياً وآل بيته في دنيا الرحمن ، والذين يزعمون أنهم شيعته في دنيا الشيطان) .

(٢) أخرج الحافظ ابن عساكر عن مؤرخ الصدر الأول موسى بن عقبة الأسدي (الذي قال فيه الإمام مالك : عليكم بمغازي ابن عقبة فإنه ثقة ، وهي أصح المغازي) أن أبا حبيبة الطائي (وهو ممن يروي عنهم أبو داود والنسائي والترمذي) قال : لما حصر عثمان جاء بنو عمرو بن عوف إلى الزبير فقالوا : يا أبا عبدالله هل نأتيك ثم نصير إلى ما تأمرنا به (أي من الدفاع عن أمير المؤمنين) قال أبو حبيبة : فأرسلني الزبير إلى عثمان فقال : أقره السلام وقل : « يقول لك أخوك : إن بني عمرو بن عوف جاءوني ووعدوني أن يأتوني ثم يصيروا إلى ما أمرتهم به . فان شئت آتيك فأكون رجلا من أهل الدار يصيبني ما يصيب أحدهم ، فعلت ، وإن شئت انتظرتُ ميعاد بني =

فإجماع الناس على بيعة أبي بكر أعظمُ من إجماعهم على بيعة عليّ وعلى قتل عثمان ، فإنه ماتخلف عن أبي بكر إلا جماعة كسعد [بن عبادة] والله يغفر له . وقد قدمنا(١) أن الرجل المشهود له بالجنة قد يذنب لانتفاء العصمة ، وماقولك — ياجاهل — إن عثمان قُتل بالإجماع إلا كما قال ناصبيّ قتل الحسين بإجماع المسلمين [(٢) لأن الذين قاتلوه وقتلوه لم يدفعهم أحد عن ذلك(٣)، فلم يكن

= عمرو فأدفع بهم عنك ، فعلت » ، قال أبو حبيبة : فدخلت عليه (أي على عثمان) فوجدته على كرسي ذي ظهر ، ووجدت رياطا مطروحة ، ومراكن مغلوة ، ووجدت في الدار الحسن بن علي ، وابن عمر ، وأبا هريرة ، وسعيد بن العاص ، ومروان بن الحكم ، وعبدالله بن الزبير ، فأبلغت عثمان رسالة الزبير ، فقال : « الله أكبر ، الحمد لله الذي عصم أخي قل له : إنك ان تأت الدار تكن رجلا من المهاجرين ، حرمتك حرمة رجل ، وغناؤك غناء رجل ، ولكن انتظر ميعاد بني عمرو بن عوف ، فعسى الله أن يدفع بك » . قال : فقام أبو هريرة فقال : أيها الناس ، لقد سمعت أذناي رسول الله ﷺ يقول : « تكون بعدي فتن وأحداث ، فقلت : وأين النجاء منها يارسول الله ؟ قال : « الأمير وحزبه » وأشار إلى عثمان . فقال القوم : ائذن لنا فلنقاتل فقد أمكنتنا البصائر ، فقال [عثمان] : « عزمت على أحد كانت لي عليه طاعة ألا يقاتل » قال : فبادر — أي سبق — الذين قتلوا عثمان ميعاد بني عمرو بن عوف فقتلوه ، وبنو عمرو بن عوف قبيل من الخزرج أكبر فرعي الأنصار ، وكان النبي ﷺ عند وصوله المدينة مهاجراً من مكة نزل ضيفاً عليهم ثلاثة أيام ثم انتقل إلى بني النجار .

(١) في ص ٢١٩ و ٢٣٢ — ٢٣٣ .

(٢) ننقل مايلي عن الأصل من أول ٢ : ١٨٨ إلى أواخر ٢ : ١٨٩ .

(٣) مع أنه قتل في بيئة التشيع ، وشيعته الذين يملأون الأرض في مكان قتله هم الذين خدعوه وغشوه وأغروه بالقدوم إليهم ، فلما جاءهم خذلوه وانضموا إلى صفوف مقاوميه ، كما قال الأستاذ موسى اليعقوبي النجفي من أدباء الشيعة المعاصرين :

قد (كاتبته) أولو الخيانة أنها ... جند وليس لها سواه إمام
لكنهم خانوا الذمام ولم يفوا ... أنَّى ، وما للخائنين ذمام

ولو أنهم عرفوا أقدار أنفسهم ، فقبعوا من أول الأمر في بيوتهم ، ولم يرسلوا رسائل الإغراء والتحريض والغش لابن بنت رسول الله ﷺ لحقنوا دمه ، ولوقوا الأمة شرّ الفتنة ، ولكنهم جهلوا أقدار أنفسهم ، فارتكبوا التي فازوا بعارها وشنارها ، ولن يرحضوها بغسل بعدها أبداً ، كما صارحتهم بذلك زينب بنت علي عليهما السلام لما دخلت الكوفة بعد عاشوراء وخرجوا يستقبلونها وأخاها بالصلف والشنف وملق الإماء وغمز الأعداء ، أعاذنا الله من سوء المنقلب ، ومع ذلك فإن الشيعة الذين خانوا الحسين أهون شراً من خلفائهم .

كذبُه بأظهر من كذب المدَّعي الإجماعَ على قتل عثمان ، فإن الحسين لم يعظم إنكارُ الأمة لقتله كما عظم إنكارهم لقتل عثمان ، ولا انتصر له جيوش كالجيوش الذين انتصروا لعثمان[1]، ولا انتقم أعوانه من أعدائه كما انتقم أعوان عثمان من أعدائه[2]، ولاحصل بقتله من الفتنة والشر والفساد ماحصل بقتل عثمان ،

---

(١) فإن جيش أم المؤمنين عائشة ومعها طلحة والزبير وكلاهما من العشرة المبشرين بالجنة إنما كان غرضهم الانتصار لأمير المؤمنين ذي النورين من قاتليه ، والاتفاق مع أمير المؤمنين أبي الحسن على إقامة حد الله فيهم ، وحرب صفين كانت لهذا الغرض .

(٢) وكان الله عز وجل أول المنتقمين من قتلة عثمان ، فإن جهجاه بن سعيد الغفاري الذي انتزع عصا النبي ﷺ من يد عثمان وهو على منبر المسجد النبوي فكسرها على ركبته اليمنى سرعان ما انتقم الله منه فدخلت شظية من العصا في ركبة جهجاه فدودت وأصابته الأكلة ثم انقطعت أخباره عن الناس وأكبر الظن أنه مات بها ، وحرقوص بن زهير السعدي كان من أمره بعد خروجه على عثمان أن خرج على عليّ أيضا وقتله عليّ يوم النهروان سنة ٣٩ ، وحكيم بن جبلة العبدي قطعت رجله في وقعة الجمل وناداه مناد وهو يموت : جزعت ياخبيث حين عضك نكال الله بما ركبتم من الإمام المظلوم ، وفرقتم جماعة المسلمين ، وأصبتم من دمائهم ، فذق وبال الله عز وجل وانتقامه ، وزميله ذريح بن عباد العبدي قتله الله في تلك الوقعة ، والذين لم يقتلوا في المعركة وهم من أهل البصرة قبضت عليهم قبائلهم وجاءوا بهم إلى طلحة والزبير كما يجاء بالكلاب فقتلوا ، ولم يفلت من رجال فتنة عثمان المنسوبين إلى البصرة إلا حرقوص بن زهير الذي قلنا إنه خرج بعد ذلك على عليّ فقتله يوم النهروان ، وجندب بن زهير الغامدي بقي إلى حرب صفين فبارز فارساً من أزد الشام فقتله الأزدي ، وكان ابن خالته مخنف بن سليم يشهد عليه بأنه مشئوم صغيراً وكبيراً ، وأنه كان يختار الأعسر والأنكد في الجاهلية والإسلام ، وذريح بن عباد العبدي قتل يوم الجمل ، وأبو زينب بن عوف الأزدي قتل في صفين سنة ٣٧ . وشريح (وهو الحطم) بن أرفي العبسي خرج على عليّ وقطعت رجله ثم قُتل وهو يقول مصراً على حماقته وطغيانه القديم :

أضربهم ولو أرى أبا حسن ضربته بالسيف حتى يطمئن

ويقول :

أضربهم ولو أرى عليا ألبسته أبيض مشرفيا

وعلباء بن الهيثم السدوسي قتل في حرب الجمل قتله رجل من الصالحين وهو عمرو بن يثربي الذي كان قاضي البصرة قبل كعب بن سور قائد جمل عائشة وأول شهداء القرآن رضي الله عنه ، وعمرو ابن الحمق الخزاعي عاش إلى سنة ٥١ ثم طعن في الموصل بعدد طعناته لأمير المؤمنين عثمان ، وعمير بن ضابيء الذي كسر ضلع عثمان بعد موته عاش إلى أن ولي الحجاج العراق فلما مثل بين يديه يستندي رحمته ـ وهو يظن أن الحجاج لا يعرفه ـ قال له الحجاج ألست أنت الذي تقول :

هممت ولم أفعل وكدت وليتني تركت على عثمان تبكي حلائله =

ولا كان قتله أعظم إنكاراً عند الله وعند رسوله وعند المؤمنين من قتل عثمان ، فإن عثمان من أعيان السابقين الأولين من المهاجرين ، من طبقة عليّ وطلحة والزبير ، وهو خليفة للمسلمين أجمعوا على بيعته ، بل لم يشهر في الأمة سيفاً ، ولا قَتل على ولايته أحداً وكان يغزو بالمسلمين الكفارَ بالسيف[1]، وكان السيف في خلافته ــ كما كان في خلافة أبي بكر وعمر ــ مسلولاً على الكفار ، مكفوفاً عن أهل القبلة ، ثم إنه طلب قتله وهو خليفة فصبر[2] ولم يقاتل دفعاً عن نفسه حتى قتل[3]. ولاريب أن هذا أعظم أجراً ، وقَتَلَتُهُ أعظم إثماً ، ممن لم

= وأمر به فقتل . وكعب بن ذي الحبكة النهدي عاش إلى أن قتله بسر بن أبي أرطاة في تثليث ، وكنانة بن بشر النجيبي ظفر به عمرو بن العاص وقتله في مصر ، وكان كنانة من أشد المتكالبين على عثمان ويقال أنه هو الذي باشر قتله وكان حريصاً على المنع من دفن قتلى الدار ، وابن الكواء اليشكري لم يكتف بالخروج على عثمان فخرج على عليّ أيضا ، ومحمد بن أبي حذيفة الذي كفر نعمة عثمان وكافأ خيره بكل ما استطاعه من شر كانت عاقبته القتل بالمجانيق في العريش سنة ٣٦ . وهكذا سائر قتلة عثمان لقوا جزاء عملهم في الدنيا قبل الآخرة ، والمشهورون منهم يعرف مصيرهم صبيان المدارس .

(١) ولما جاء البغاة المدينة للبغي عليه كانت جيوش عثمان ، ورجال الكفاح من الصحابة ، كلهم في ميادين القتال في الغرب والشرق إلى أعماق آسيا التي يحكمها السوفييت الروسيون الآن .

(٢) قلت في التعليق على العواصم من القواصم (ص ١٣٢) : الذي يدل عليه مجموع الأخبار عن موقف عثمان من أمر الدفاع عنه أو الاستسلام للأقدار ، هو أنه كان يكره الفتنة ويتقي الله في دماء المسلمين ، إلا أنه صار في آخر الأمر يودُّ لو كانت لديه قوة راجحة يهابها البغاة فيرتدعون عن بغيهم ، بلا حاجة إلى استعمال السلاح للوصول إلى هذه النتيجة ، وقبل أن تبلغ الأمور مبلغها عرض عليه معاوية أن يرسل إليه قوة من حامية الشام تكون رهن إشارته ، فأبى أن يضيق على أهل دار الهجرة بجند يساكنهم (الطبري ٥ : ١٠١) . وكان لا يظن أن الجرأة تبلغ بفريق من إخوانه المسلمين إلى أن يتكالبوا على دم أول مهاجر إلى الله في سبيل دينه ، فلما تذاءب عليه البغاة ، واعتقد أن الدفاع عنه تسفك فيه الدماء جزافا ، عزم على كل من له عليهم حق السمع والطاعة أن يكفوا أيديهم وأسلحتهم عن مزالق العنف ، والأخبار بذلك مستفيضة في مصادر أوليائه وشانئيه على أنه لو ظهرت في الميدان قوة منظمة ذات هيبة تقف في وجوه البغاة ، وتضع حداً لغطرستهم وجاهليتهم ، لارتاح عثمان لذلك وسرَّ به ، مع ما هو مطمئن إليه من أنه لن يموت إلا شهيداً .

(٣) قلت في العواصم من القواصم (ص ١٣٧) : إنه اختار بذلك أهون الشرين ، فآثر التضحية بنفسه على توسيع دائرة الفتنة وسفك دماء المسلمين ، وعثمان افتدى دماء أمته بدمه مختاراً فما أحسن الكثيرون منا جزاءه ، وإن أوربا تعبد بشراً بزعم الفداء ولم يكن فيه مختاراً .

يكن متولّياً فخرج يطلب الولاية ، ولم يتمكن حتى قاتله أعوانُ الذين طَلبَ أخذَ الأمر منهم ، فقاتل عن نفسه حتى قُتل . ولاريب أن قتالَ الدافع عن نفسه وولايته أقربُ من قتال الطالب لأنْ يأخذ الأمر من غيره ، وعثمان ترك القتال دفعاً عن ولايته فكان حالُه أفضلَ من حال الحسين ، وقتلُه أشنع من قتل الحسين . كما أن الحسن رضي الله عنه ــ وهو لم يقاتل على الأمر ، بل أصلح بين الأمة بترك القتال ــ مدحه النبيُّ ﷺ على ذلك فقال : « إن ابني هذا سيد ، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين »[١] . «والمنتصرون لعثمان معاويةُ وأهل الشام[٢] ، والمنتصرون من قتلة الحسين المختارُ بن أبي عبيد الثقفي وأعوانه . ولا يشكُّ عاقل أن معاوية رضي الله عنه خيرٌ من المختار[٣] ، فإن

---

(١) انظر التعليق على ص ٦٤ من هذا الكتاب .

(٢) وطلحة والزبير اللذان بشرهما النبي ﷺ بالجنة ، وأم المؤمنين عائشة أحب أزواجه إليه في الدنيا والآخرة، وسائر من كان معهم من الصالحين. روى الطبري في حوادث سنة ١٩٣ (١٠ : ١١٧ من تاريخه) عن مصعب بن عبدالله الزبيري أن أباه عبدالله بن مصعب أخبره أن الرشيد قال له : ماتقول في الذين طعنوا على عثمان ؟ قال : قلت « يا أمير المؤمنين طعن عليه ناس ، وكان معه ناس . فأما الذين طعنوا عليه فتفرقوا عنه وهم أنواع الشيع وأهل البدع وأنواع الخوارج ، وأما الذين كانوا معه فهم أهل الجماعة اليوم » ، فقال لي (أي الرشيد) : « ما أحتاج أن اسأل بعد هذا اليوم عن هذا » .

(٣) شيخ الإسلام ابن تيمية يقول هذا من باب الإلزام للذين يكابرون بالباطل ليدحضوا به الحق ، وإلا فسيدنا معاوية رضي الله عنه أول مفاخر دولة الإسلام بعد الخلفاء الراشدين ، روى الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (٨ : ١٣٣)عن الليث بن سعد (وهو إمام مصر وعالمها ورئيسها المتوفى سنة ١٧٥) قال : حدثنا بكير (وهو ابن عبدالله الأشج المدني ثم المصري المتوفى سنة ١٢٧ قال عنه النسائي : ثقة ثبت) عن بشر بن سعيد المدني (المتوفى سنة ١٠٠ قال عنه ابن معين : ثقة . وقال عنه الليث بن سعد : كان من العباد المنقطعين أهل الزهد في الدنيا والورع) أن سعد بن أبي وقاص (أحد العشرة المبشرين بالجنة) قال : « ما رأيت أحداً بعد عثمان أقضى بحق من صاحب هذا الباب »يعني معاوية . وروى ابن كثير أيضاً (٨ : ١٣٥) عن عبدالرزاق ابن همام الصنعاني أحد الأئمة الأعلام الحفاظ (وكان ينسب إلى التشيع) عن معمر بن راشد أبي عروة البصري ثم اليماني (وكان أحد الأعلام في صدر الدولة العباسية) عن همام بن منبه الصنعاني وكان من ثقات التابعين قال : سمعت ابن عباس يقول : « ما رأيت رجلاً أخلق بالملك من معاوية » وهل يكون الرجل أخلق الناس بالملك إلا أن يكون عادلاً حكيماً حليماً ، يحسن الدفاع =

المختار كذّاب ادَّعى النبوَّة . وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال : « يكون

=عن ملكه ، ويستعين الله في نشر دعوة الله في الممالك الأخرى ، ويقوم بالأمانة في الأمة التي إئتمنه الله عليها ؟ وروى الإمام الترمذي عن أبي إدريس الخولاني من كبار علماء التابعين وأعلم أهل الشام بعد أبي الدرداء أن عمر بن الخطاب لما عزل عمير بن سعد الأنصاري عن حمص وولى معاوية ، قال الناس : عزل عميراً وولى معاوية (قال البغوي في معجم الصحابة : وكان عمير يقال له « نسيج وحده » قال ابن سيرين : إن عمر كان يسميه بذلك لإعجابه به . وكان عمير من الزهاد) فقال عمير : لا تذكروا معاوية إلا بخير ، فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اللهم أهد به » . ويروى أن الذي شهد هذه الشهادة لمعاوية أمير المؤمنين عمر ، فإن كان هو الذي شهدها له وروى دعاء رسول الله ﷺ لمعاوية بأن يهدي الله به فذلك أمر عظيم لعظم مكانة عمر ، وإن كان الذي شهد بذلك عمير بن سعد الأنصاري ـ مع أنه هو المعزول بمعاوية عن ولاية حمص ـ فإن ذلك لا يقل عظمة عما لو كانت الشهادة لمعاوية من عمر ، وقد علمت أن عميراً من أصحاب رسول الله ﷺ وأنه من زهاد الأنصار . وفي كتاب مناقب الصحابة من صحيح البخاري (ك ٦٢ ب ٢٨ ج ٤ ص ٢١٩) حديث ابن أبي مليكة التيمي (من أحفاد عبدالله بن جدعان الذي انعقد حلف الفضول في بيته ، وحفيده هذا أدرك ثلاثين من الصحابة وروى عنهم . قال البخاري مات سنة ١١٧) أن ابن عباس قيل له : هل لك في أمير المؤمنين معاوية ، فإنه ما أوتر إلا بواحدة ؟ فقال ابن عباس : « إنه فقيه » . وفي كتاب المناقب من جامع الترمذي حديث عبدالرحمن بن أبي عميرة المزني عن النبي ﷺ أنه قال لمعاوية « اللهم اجعله هادياً مهدياً وأهد به » . ورواه الطبراني من طريق سعيد بن عبدالعزيز التنوخي ــ وكان لأهل الشام كالإمام مالك لأهل المدينة ــ عن ربيعة بن يزيد الإيادي أحد الأئمة الأعلام عن عبدالرحمن بن أبي عميرة أن النبي ﷺ قال لمعاوية : « اللهم علمه الكتاب والحساب وقه العذاب » وأخرجه الإمام البخاري في تاريخه عن أبي مسهر . ورواه الإمام أحمد من حديث عرباض بن سارية السلمي . ورواه ابن جرير من حديث ابن مهدي . ورواه أسد بن موسى (١٣٢ ــ ٢١٢)وكان يقال له أسد السنة ، وبشر بن السرى الأفوه البصري (١٣٢ ــ ١٩٥) وهو من شيوخ الأمام أحمد ، وعبدالله بن صالح المصري كاتب الإمام الليث بن سعد عن معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي أحد الأعلام وقاضي الأندلس ومن شيوخ الليث ابن سعد وسفيان الثوري وابن وهب بإسناده ، وزاد في رواية بشر بن السرى « وأدخله الجنة » . ورواه ابن عدي وغيره عن ابن عباس . ورواه محمد بن سعد صاحب الطبقات بسنده إلى مسلمة ابن مخلد أحد فاتحي مصر وأئمتها وولاتها ، ورواة هذا الدعاء النبوي لمعاوية من الصحابة أكثر من أن يحصوا (وانظر البداية والنهاية للحافظ ابن كثير(٨ : ١٢ ـ ١٢١) . وانظر ترجمة معاوية في حرف الميم من تاريخ دمشق للحافظ ابن عساكر) فمعاوية رضي الله عنه كان مهديا بدعاء النبي ﷺ ، وهو مهدي عرفه التاريخ وعرف له جهاده وفضائله ، فأين هو من المهدي الذي لم يخلق ولم ينتفع به أحد ؟ ومن لم يصدق هذه الأحاديث فهو منكر لكل ما ثبت في السنة من شريعة الإسلام . وفي الشيعة المبغضين لمعاوية اللاعنين له من يزعمون أنهم منتسبون إلى النبي ﷺ . فهل تراهم يحقدون =

في ثقيف كذّاب ومُبير » فالكذّاب هو المختار ، والمبير هو الحجاج بن يوسف .

= على جدهم النبي ﷺ لرضاه عن معاوية ودعائه له ؟ « إذا لم تستح فاصنع ماشئت » ، وروى الحافظ ابن عساكر عن الإمام الحافظ أبي زرعة الرازي (والرازي منسوب إلى الري المجاورة لمدينة طهران) أن رجلاً قال له : إني أبغض معاوية . فقال له أبو زرعة : ولم ؟ قال : لأنه قاتل علياً . فقال له أبو زرعة : « ويحك ، إن رب معاوية رحيم ، وخصم معاوية خصم كريم ، فأيش دخولك أنت بينهما ؟ رضي الله عنهما . ومن شهادة الوحي المحمدي لسيدنا معاوية وابنه ما رواه الإمام البخاري في أصح كتاب للمسلمين بعد القرآن (ك ٥٦ ب ٣ ج ٣ ص٢٠١) والإمام مسلم في كتاب الإمارة من صحيحه (ك ٣٣ ج ١٦٠) عن أنس خادم النبي ﷺ أن النبي ﷺ لما زار قباء واستراح عند أم حرام بنت ملحان خالة أنس نام في بيتها القيلولة ثم استيقظ وهو يضحك لأنه رأى ناساً من أمته غزاة في سبيل الله يركبون ثبج البحر ـ أي وسطه ومعظمه ـ ملوكا على الأسرة . ثم وضع رأسه فنام واستيقظ مرة أخرى وقد رأى مثل الرؤيا الأولى فقالت له أم حرام : «ادع الله أن يجعلني منهم» ، فقال لها : « أنت من الأولين » . قال الحافظ ابن كثير (٨ : ٢٢٩) : يعني جيش معاوية حين غزا قبرس ففتحها سنة ٢٧ أيام أمير المؤمنين عثمان بن عفان (وكان ذلك من مآثر معاوية حين إنشائه الأسطول الإسلامي الأول في التاريخ) . ومن المعجزات المحمدية أن أم حرام التي اشتهت أن تكون مع هؤلاء المجاهدين الأبرار ، وبشرها ﷺ بأنها ستكون مع الذين رآهم في رؤياه الأولى ، قد وقع ذلك بالفعل وكانت في أسطول معاوية الذي غزا قبرس ، وكانت في هذه الغزوة البحرية مع زوجها عبادة بن الصامت ومعهم من الصحابة أبو الدرداء وأبو ذر وغيرهما ، وماتت أم حرام في سبيل الله يومئذ ، وقبرها بقبرس إلى اليوم ، قال الحافظ ابن كثير : ثم كان أمير الجيش الثاني يزيد بن معاوية في غزوة القسطنطينية (أي تحققت به الرؤيا المحمدية الثانية ، في قيلولة النبي ﷺ بمنزل أم حرام بنت ملحان في قباء) قال ابن كثير : وهذا من أعظم دلائل النبوة . وفي دولة بني العباس عندما كان الناس يتملقون الحكام بتشويه محاسن بني أمية اجتمع طلاب العلم والدين عند إمام الأئمة سليمان بن مهران الأعمش الكوفي فذكروا عمر بن عبدالعزيز وعدله ، فقال الأعمش : (فكيف لو أدركتم معاوية)؟ قالوا : في حلمه ؟ قال : (لا والله ، بل في عدله) . وروى الأعمش عن مجاهد قال : (لو أدركتم معاوية لقلتم هذا المهدي) . وروى يونس بن عبيد العبدي (المتوفى سنة ١٤٠ وقد قال فيه هشام بن حسان : ما رأيت أحداً يطلب العلم يريد به وجه الله إلا يونس بن عبيد) عن قتادة بن دعامة السدوسي (المتوفى سنة ١٧ ، وكان من الأئمة الأعلام ، قال فيه سعيد بن المسيب : ما أتانا عراقي أحفظ من قتادة) قال : (لو أصبحتم في مثل عمل معاوية لقال أكثركم : هذا المهدي) . وعن أبي إسحاق السبيعي أنه ذكر معاوية فقال : لو أدركتموه أو أدركتم أيامه لقلتم : كان المهدي ، وقد ضرب به الإمام أحمد بن حنبل الأمثال في الزهد بما ذكره عنه في (كتاب الزهد) المطبوع بمكة . وقد نقلت طرفا من ذلك في التعليق على كتاب العواصم من القواصم ، فأين هذه الصورة الصادقة لسيدنا معاوية رضي الله عنه المنقولة عن خيار أمة محمد ﷺ من الصور المزورة عليه التي بثها الماجنون في كتب الضلال فخدعوا بها من لا يحصى من هذه الأمة المسكينة ، فالله حسيبهم وهو ولي المؤمنين .

وهذا المختار كان أبوه رجلاً صالحاً وهو أبو عبيد الثقفي الذي قتل شهيداً في حرب المجوس ، وأخته صفية بنت أبي عبيد امرأة عبدالله بن عمر امرأة صالحة ، وكان المختار رجل سوء .

وأما قوله[1] « إن عائشة كانت في كل وقت تأمر بقتل عثمان وتقول في كل وقت : اقتلوا نعثلا ، قتل الله نعثلا[2]، ولما بلغها قتله فرحت بذلك » .

فيقال أولاً : أين النقل الثابت عن عائشة بذلك؟ ويقال ثانياً : إن المنقول عن عائشة يكذب ذلك ويبين أنها أنكرت قتله وذمت مَن قتله ودعت على أخيها محمد وغيره لمشاركتهم في ذلك. ويقال ثالثا : هب أن واحداً من الصحابة ـ عائشة أو غيرها ـ قال في ذلك كلمة على وجه الغضب لإنكاره بعض ما يُنكر[3] فليس قوله حجة ، ولا يقدح في إيمان القائل ولا المقول له ، بل قد يكون كلاهما ولياً لله تعالى من أهل الجنة ، ويظن أحدهما جواز قتل الآخر بل يظن كفره وهو

---

(١) أي الرافضي المردود عليه .

(٢) هذا من أكاذيب الرافضة ، وكلمة « نعثل » لم تعرف إلا من ألسنة قتلة ذي النورين رضي الله عنه ، وأول من تلفظ بها منهم جبلة بن عمرو الساعدي وقد جاء بجامعة في يده وقال لخليفته : « يا نعثل ، والله لأقتلنك . ولأحملنك على قلوص جرباء ، ولأخرجنك إلى حرة النار » انظر الطبري (٥ : ١١٤ المطبعة الحسينية و ١ : ٣٩٨١ طبعة أوربا) ثم تردد ذلك مرة أخرى في حرب الجمل بلسان هانيء بن خطاب الأرحبي في قوله :

أبت شيوخ مذحج وهمدان ... أن لا يردُّوا نعثلا كما كان

ومرة ثالثة في حرب صفين بلسان عبدالرحمن بن حنبل الجمحي في قوله :

إن تقتلوني فأنا ابن حنبل ... أنا الذي قتلت فيكم نعثل

ولما قال جبلة بن عمرو الساعدي هذه الكلمة لأول مرة يوم الدار كانت عائشة في مكة تلبي ربها عز وجل وتوجه قلبها إليه، ولم تطرق هذه اللفظة سمعها إلا بعد رجوعها من الحج .

(٣) لأن دين الإسلام الذي عليه أهل السنة أن البشر بشر ولا معصوم إلا رسول الله ﷺ ، أما الصحابة ولا سيما الخلفاء الراشدون فهم المثل العليا في إنسانيتهم ، وهم مع ذلك قد يخطئون ويصحح بعضهم أخطاء بعض ، وكلهم حتى في أخطائهم أرفع منزلة ـ بطهارة القلوب وصفاء النيات وصدق الجهاد وسلامة المقاصد ـ من سائر المحسنين في إحسانهم .

مخطىء في هذا الظن ، كما ثبت في الصحيحين عن عليّ وغيره في قصة حاطب بن أبي بلتعة وكان من أهل بدر والحديبية ، وفي حديث عليّ أن حاطباً كتب إلى المشركين [بمكَة] يخبرهم ببعض أمر رسول الله ﷺ لما أراد غزوة الفتح ، فأطلع الله نبيَّه على ذلك ، فقال لعليّ والزبير : «اذهبا حتى تأتيا روضة خاخ فإن بها ظعينة معها كتاب». فلما أتيا بالكتاب قال : ماهذا ياحاطب ؟ فقال : والله يارسولَ الله مافعلتُ هذا ارتداداً ولا رضاً بالكفر ، ولكن كنتُ امرءاً مُلصَقاً في قريش ولم أكن من أنفُسِهم ، وكان مَن معك من المهاجرين لهم بمكة قرابات يحمون بها أهليهم ، فأحببت ــ إذ فاتني ذلك ــ أن أتخذ عندهم يداً يحمون بها قرابتي ، فقال عمر رضي الله عنه : دعني أضربْ عنقَ هذا المنافق . فقال : إنه شهد بدراً ، وما يدريك أن الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ماشئتم فقد غفرتُ لكم ، وأنزل الله تعالى في أول سورة الممتحنة : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ وَقَدۡ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلۡحَقِّ يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡ أَن تُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمۡ إِن كُنتُمۡ خَرَجۡتُمۡ جِهَٰدٗا فِي سَبِيلِي وَٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِيۚ تُسِرُّونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعۡلَمُ بِمَآ أَخۡفَيۡتُمۡ وَمَآ أَعۡلَنتُمۡۚ وَمَن يَفۡعَلۡهُ مِنكُمۡ فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴾ (الآيات) ، وهذه القصة مما اتفق أهلُ العلم على صحتها ، وهي متواترةٌ عندهم معروفة عند علماء التفسير وعلماء المغازي والسِّيَر والتواريخ وعلماء الفقه وغير هؤلاء ، وكان عليٌّ رضي الله عنه يحدِّث بهذا الحديث في خلافته بعد الفتنة ، وروى ذلك عنه كاتبه عبدالله بن أبي رافع ليبين لهم أن السابقين مغفورٌ لهم ولو جرى منهم ماجرى ، وعثمان وطلحة والزبير أفضل ــ باتفاق المسلمين ــ من حاطب بن أبي بلتعة ، وكان حاطب مسيئاً إلى مماليكه ، وكان ذنبه في مكاتبة المشركين وإعانتهم على النبي ﷺ وأصحابه أعظمَ من الذنوب التي تضاف إلى هؤلاء ، ومع هذا فالنبي ﷺ نهى عن قتله ،

وكذَّب من قال إنه يدخل النار ، لأنه شهد بدراً والحديبية ، وأخبر بمغفرة الله لأهل بدر ، ومع هذا فقال عمر رضي الله عنه : دعني أضربْ عنقَ هذا المنافق ، فسمّاه منافقاً واستحلَّ قتله ، ولم يقدح ذلك في إيمان واحد منهما ولا في كونه من أهل الجنة .

وكذلك في الصحيحين وغيرهما في حديث الإفك لما قام النبي ﷺ خطيباً على المنبر يعتذر من رأس المنافقين عبدالله بن أُبَيّ [ابن سَلُول] فقال : « من يعذرني من رجل بلغني أذاه في أهلي ؟ والله ما علمتُ على أهلي إلا خيراً ، ولقد ذكروا رجلًا ما علمتُ عليه إلا خيراً » فقام سعد بن مُعاذ سيّد الأوْس ــ وهو الذي اهتزَّ لموته عرش الرحمن ، وهو الذي كان لاتأخذه في الله لومةُ لائم ، بل حكم في حُلَفائه من بني قُرَيظة بأن يُقتَلَ مُقاتِلُهم وتُسْبىٰ ذرارِيهم وتُغْنم أموالهمْ حتى قال النبيُّ ﷺ : لقد حكمتَ فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرَقِعَة[١] ــ فقال : يارسولَ الله نحن نعذرك منه ، إن كان من الأوسُ ضربنا عنقه ، وإن كان من أصحابنا من الخزرج أمرتَنا ففعلنا فيه أمرَك ، فقام سعد بن عبادة فقال : كذبتَ ، لعمرو الله لا تقتله ولا تقدر على قتله . فقام أُسَيد بن حُضـير[٢] فقال : كذبتَ ، لعمرو الله لنقتلنَّه ، فإنك منافق تجادل عن المنافقين ، وكادت تثور فتنة بين الأوس والخزرج ، حتى نزل النبي ﷺ وخفضهم . وهؤلاء الثلاثة من خيار السابقين الأولين ، وقد قال أُسَيد بن حُضير لسعد بن عُبادة : إنك منافق تجادل عن المنافقين ــ وهذا مؤمن وليٌّ لله من أهل الجنة وذاك مؤمن وليٌّ لله من أهل الجنة ــ فدلَّ على أن الرجل قد يكفّر أخاه بالتأويل ولايكون واحد منهما كافراً][٣].

(١) يعني سبع سماوات ، وكل سماء يقال لها رقيع .
(٢) تقدم التعريف به في ص ٢٣٠ .
(٣) انتهى ما نقلناه عن الأصل من أول ٢ : ١٨٨ إلى آخر ٢ : ١٨٩ وقد اختصره الذهبي في أربعة أسطر ، فكانت ألغازاً لا تغني القارىء عن أصلها .

١٢٩ وقول بعض الصحابة [١]/ في مالك بن الدُّخشُم [٢] [وودُّوا أن النبيَّ ﷺ دعا عليه فيهلك ، فقضى رسولُ الله صلاتَهُ وقال : « أليس يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله »][٣] .

وليس من شرط الرجل الكبير أن لا يذنب ولا يخطىء باجتهاد ولا [نحن] ادَّعينا العصمة في عثمان . [والكلامُ في الناس يجب أن يكون بعلم وعدل ، لا بجهل وظلم كحال أهل البدع ، فإن الرافضة يعمدون إلى أقوام متقاربين في الفضيلة يريدون أن يجعلوا أحدهم معصوماً من الذنوب والخطايا والآخر مأثوماً فاسقاً أو كافراً ، فيظهر جهلهم وتناقضهم كاليهودي أو النصراني إذا أراد أن يثبت نبوَّة موسى أو عيسى – مع قدحه في نبوَّة محمد ﷺ – فإنه يظهر عجزه وجهله وتناقضه ، فإنه مامن طريق يثبت بها نبوة موسى وعيسى إلا وتثبت نبوَّةُ محمد بمثلها أو بما هو أقوى منها ، ولا من شبهة تعرض في نبوَّة محمد ﷺ إلا وتعرض في نبوَّة موسى وعيسى عليهما السلام بما هو مثلها أو أقوى منها ، وكل من عمد إلى التفريق بين المتماثلين ، أو مدح الشيء وذم ماهو من جنسه أو ماهو أولى بالمدح منه أو بالعكس ، أصابه مثل هذا التناقض والعجز والجهل ، وهكذا أتباع العلماء والمشايخ إذا أراد أحدهم أن يمدح متبوعه ويذمَّ نظيره أو يفضل أحدَهم على الآخر بمثل هذا الطريق][٤] .

[وأما قوله : « إنها سألت : من تولى الخلافة ؟ فقالوا : عليّ . فخرجت لقتاله على دم عثمان ، وأيُّ ذنب كان لعليّ في ذلك ؟ » . يقال له أوَّلاً : قول

---

(١) كما في حديث عتبان بن مالك الخزرجي في الصحيحين .
(٢) ويقال « الدخشن » بالنون ، وهو أنصاري أوسي من بني عوف بن عمرو شهد بدراً وكان ثاني اثنين أرسلهما النبي ﷺ فأحرقا مسجد الضرار .
(٣) عن الأصل ٢ : ١٨٩ .
(٤) عن الأصل ٢ : ١٩٠ .

القائل إن عائشة وطلحة والزبير اتهموا علياً بأنه قتل عثمان ، وقاتلوه على ذلك : كذبٌ . بل إنما طلبوا القَتَلَةَ الذين كانوا تحيزوا إلى عليّ ، وهم يعلمون أن براءة علي من دم عثمان كبراءتهم وأعظم ، لكنَّ القتلةَ كانوا قد أووا إليه ، فطلبوا قَتْلَ القتلة ، ولكنْ كانوا عاجزين عن ذلك هم وعليّ ، لأن القوم كانت لهم قبائل يذبون عنهم ، والفتنة إذا وقعت عجز العقلاء فيها عن دفع السفهاء ، فصار الأكابرُ ـ رضي الله عنهم ـ عاجزين عن إطفاء الفتنة وكف أهلها ، وهذا شأن الفتن كما قال تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةً ﴾ (الأنفال ٥) ، وإذا وقعت الفتنة لم يسلم من التلوُّث بها إلا من عصمه الله .

وأيضاً فقوله : « أيُّ ذنب كان لعليّ في قتله » تَناقُضٌ منه ، فإنه يزعم أن علياً ممن يستحلُّ قتله وقتاله ، وممن أَلَّبَ عليه وقام بذلك[1]، فإن علياً قد نسبَهُ إلى قتل عثمان كثيرٌ من شيعته وشيعةِ عثمان : هؤلاء لتعصبهم لعثمان ، وهؤلاء لتعصبهم لعليّ ، وأما جماهير الإسلام فيعلمون كذِبَ الطائفتين على عليّ ،

---

(١) تقدم في ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩ قول الرافضي المردود عليه « أجمعوا على قتل عثمان » فكنا نحتج عليه هناك بأن علياً كان ـ كسائر إخوانه الصحابة ـ حريصاً على الدفاع عن عثمان ، وأنه أمر ولديه الحسن والحسين بأن يكونا في حرسه ، وأنه لما دخل على بناته وهن يمسحن عيونهن من البكاء على عثمان بكى وقال لهن : ابكين ، ولما سمع الضجة من معسكر عائشة يوم الجمل والناس يرددون دعاء عائشة بلعن قتلة عثمان ، عقب مقتل كعب بن سور أقبل هو الآخر يدعو ويقول : اللهم العن قتلة عثمان ، وقد كنا هناك نورد هذه الأدلة لنبرهن على أن علياً كان على مذهب أهل السنة في عثمان ، وأنه كان مثلهم يلعن قتلة عثمان ، وليس على ضلالة شيعته في حقدهم على عثمان ، وانتصارهم لقتلته ، واستحسانهم عمل أولئك المجرمين فيما أحدثوه من الفتنة في الإسلام ، وبعد أن كنا هناك على ما وصفنا من نقض دعوى الشيعة على عليّ وسائر الصحابة من أنهم أجمعوا على قتل عثمان نرى المؤلف الرافضي قد تحول هنا عن تلك النافقاء من جحره إلى القاصعاء منه زاعماً أن عائشة ومن معها هم الذين ألصقوا بعليّ هذا المذهب في عثمان فجاءوا يقاتلونه عليه ، وقد علم الإنس والجن أن علياً بريء من مذهب الشيعة في عثمان وأنه كان يعتبره أخاً له منذ أسلما إلى يوم القيامة ، وأن عائشة ومن معها أرادوا أن يتعاونوا معه على إقامة حد الله على الذين انتهكوا حرمات الله بقتل عثمان ، لعنهم الله وأعدَّ لهم جهنم وساءت مصيرا .

والرافضة تقول : إن علياً كان ممن يستحلّ قتل عثمان ، بل وقَتْلَ أبي بكر وعمر ، وترى أن الإعانة على قتله من الطاعات والقُربات ، فكيف يقول مَنْ هذا اعتقادُه : أيُّ ذنب كان لعليّ في ذلك ؟ وإنما يليق هذا التنزيه لعليّ بأقوال أهل السنة ، لكن الرافضةَ من أعظم الناس تناقضاً .

وأما قوله : « وكيف استجاز طلحة والزبير وغيرهما مطاوعتها على ذلك ، وبأي وجه يلقون رسولَ الله ﷺ ، مع أن الواحد منا لو تحدَّث مع امرأة غيره أو أخرجها من منزلها أو سافر بها كان أشدَّ الناس عداوة له » .

فيقال : هذا من تناقض الرافضة وجهلهم . . . فإنهم يعظمون عائشة في هذا المقام طعناً في طلحة والزبير ، ولا يعلمون أنَّ هذا إن كان متوجهاً فالطعن في عليّ بذلك أوجهُ ، فإن طلحة والزبير كانا معظمَين عائشة موافقَين لها مؤتمرين بأمرها ، وهما وهي من أبعد الناس عن الفواحش والمعاونةعليها ، فإن جاز للرافضي أن يقدح فيهما بقوله : « بأيّ وجه يلقون رسولَ الله ﷺ ، مع أن الواحد منا لو تحدَّث مع امرأة غيره حتى أخرجها من منزلها وسافر بها . . . الخ »[1] كان للناصبي أن يقول : بأي وجه يلقى رسولَ الله ﷺ من قاتل امرأته وسلط عليها أعوانه حتى عقروا بها بعيرها وسقطت من هودجها وأعداؤها حولها يطوفون بها كالمسبية التي أحاط بها من يقصد سباءَها ومعلوم أن هذا في مظنَّة الإهانة لأهل الرجل . . . وذلك أعظم من إخراجها من منزلها وهي بمنزلة الملكة المبجَّلة المعظمة التي لا يأتي إليها أحد إلا بإذنها . . . ولم يكن طلحة والزبير ولا غيرهما من الأجانب يحملونها ، بل كان في المعسكر من محارمها مثل عبدالله بن الزبير ابن اختها ، وخلوتُه بها ومسُّه لها جائز بالكتاب والسنَّة

(١) نبه شيخ الإسلام فيما طويناه من أقواله (في الأصل ٢ : ١٩٣) على أن عائشة لم تكن في منزلها ، بل لم تكن في المدينة ، وإنما هي خرجت إلى البصرة من مكة وكانت قد شهدت فيها موسم الحج فخرجت من سفر في طاعة الله إلى سفر كانت ترى فيه مصلحة عامة للمسلمين ، فهي لم تزل في سفر منذ خرجت إلى الحج .

والإجماع ، وكذلك سفر المرأة مع ذي مَحرمها جائز بالكتاب والسنة والإجماع ، وهي لم تسافر إلا مع ذي مَحْرمها ، وأما العسكر الذين قاتلوها فلولا أنه كان في العسكر محمد بن أبي بكر مدَّ يده إليها لمدَّ يده إليها الأجانب ، ولهذا دعت عائشة رضي الله عنها على من مدَّ يده إليها فقالت : « يدُ مَنْ هذه أحرقها الله بالنار ؟ » فقال : « أي أخت ، في الدنيا قبل الآخرة » فقالت : « في الدنيا قبل الآخرة » فأحرق بالنار بمصر .

ولو قال المشنّع[1] : أنتم تقولون إن آل الحسين سُبوا لمّا قُتل الحسين ، ولم يُفْعَل بهم إلا من جنس مافُعل بعائشة حيث استُولي عليها ورُدَّت إلى بيتها وأُعطيتْ نفقتَها ، وكذلك آل الحسين استُولِي عليهم ورُدُّوا إلى أهليهم وأُعطوا نفقتَهم ، فإن كان هذا سبياً واستحلالاً للحرمة النبوية فعائشةُ قد سُبيتْ واستُحلَّتْ حرمةُ رسول الله ﷺ .

وهم يشنّعون ويزعمون أن بعض أهل الشام طلب أن يسترقَّ فاطمة بنت الحسين ، وأنها قالت : لا هالله حتى نكفر بديننا ، وهذا إن كان وقع فالذين طلبوا من عليّ أن يسبوا مَن قاتلهم من أهل الجمل وصفين ويغنموا أموالهم أعظمُ جرماً ، وكان في ذلك ــ لو سبوا ــ عائشةُ وغيرها ، ثم إن هؤلاء الذين طلبوا ذلك من عليّ كانوا متديّنين به[2] مصرّين عليه إلى أن خرجوا على عليّ وقاتلهم على ذلك ، وذلك الذي طلب استرقاق فاطمة بنت الحسين واحد مجهول لا شوكة له ولا حجة ، ولا فعلَ هذا تديّناً ، ولما منعه سلطانه من ذلك امتنع . فكان المستحلُّون لدماء المسلمين وحُرَمهم وأموالهم وحرمةِ رسول الله ﷺ في عسكر عليّ أعظمَ منهم في عسكر بني أمية ، وهذا متفق عليه بين الناس ، فإن الخوارج الذين مرقوا من عسكر عليّ رضي الله عنه هم شرٌّ من شِرار عسكر معاوية رضي الله عنه ، ولهذا أمر النبيُّ ﷺ بقتالهم ، وأجمع

(١) أي الناصبي الذي يقارن شيخ الإسلام حججه بحجج الرافضة .
(٢) أي بالطلب الذي طلبوه .

الصحابة على قتالهم ، والرافضةُ أكذبُ منهم وأظلمُ وأجهلُ وأقربُ إلى الكفر والنفاق ، لكنهم أعجزُ منهم وأذلّ ، وكلا الطائفتين من عسكر عليّ . وبهذا وأمثاله ضَعُفَ عليّ وعجز عن مقاومة من كان بإزائه[1] . والمقصود هنا أن مايذكرونه من القدح في طلحة والزبير ينقلب ماهو أعظم منه في حقّ عليّ ، فإن أجابوا عن ذلك بأن علياً كان مجتهداً فيما فعل ، وأنه أولى بالحقّ من طلحة والزبير ، قيل : نعم ، وطلحة والزبير كانا مجتهدَين ، وعليّ وإن كان أفضل منهما ولكن إن كان فعلُ طلحة والزبير معهما ذنباً ففعل عليّ أعظمُ ذنباً ، فإن قالوا : هما أحوجا علياً إلى ذلك لأنهما أتيا بها فما فعله عليٌّ مضافٌ إليهما لا إلى عليّ ، قيل : وهكذا معاوية لما قيل له قتلتَ عماراً وقد قال النبيُّ ﷺ تقتلك الفئة الباغية ، قال :«أو نحن قتلناه ؟ إنما قتله الذين جاءوا به حتى جعلوه تحت سيوفنا » ، فإن كانت هذه الحجة مردودة ، فحجة من احتجَّ بأن طلحة والزبير فعلا بعائشة ماجرى عليها من إهانة عسكر عليّ لها واستيلائهم عليها ، مردودةً أيضاً ، وإن قُبلت هذه الحجة قُبلت حجة معاوية رضي الله عنه . والرافضةُ وأمثالهم من أهل الجهل والظلم يحتجون بالحجة التي تستلزم فساد قولهم وتناقضَهم ، فإنه إن احتُجَّ بنظيرها عليهم فسد قولهم المنقوض بنظيرها ، وإن لم يحتجَّ بنظيرها بطلت هي في نفسها ؛ لأنه لابدَّ من التسوية بين المتماثلين ، ولكن منتهاهم مجرَّدُ الهوىٰ الذي لا علم معه ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (القصص ٥٠)][2] .

---

(١) وبسبب هاتين الطائفتين من عسكره انقطع العمل ــ مدة خلافته ــ لنشر دعوة الإسلام في الأقطار الأخرى . فكانت مسئولية ذلك على هذه الروح الحمقاء العارمة التي تقمصها العدد الأعظم من شيعته بعد أن حرموا رفق الإسلام واعتداله .

(٢) آخر ما نقلناه عن الأصل من ٢ : ١٩٢ إلى ٢ : ١٩٦ ، وطوينا منه بعض ما يجوز الاستغناء عنه في هذا المختصر كبحث طعن الشيعة في أزواج بعض الأنبياء ومنهم نوح ولوط ، ومكابرتهم في كفر الكافرين من آباء بعض الأنبياء وعمود نسبهم كأبي إبراهيم وابن نوح وأبوي النبي ﷺ وعمه أبي طالب فإن لهذه البحوث مجالاً آخر . أما الحافظ الذهبي فاكتفى بأربعة أسطر عن كل مانقلناه عن الأصل في الصفحات الأربع الأخيرة إلى هذا الموضع .

وأما قوله : « كيف أطاعها عشرة آلاف من المسلمين ، وساعدوها على حرب أمير المؤمنين ، ولم ينصر أحد منهم فاطمة لما طلبت حقها من أبي بكر ولا شخص [واحد كلمة] بكلمة » فهذا من أعظم الحجج عليه ، فإنه لا يشكُّ عاقل أن القوم كانوا يحبُّون رسول الله ﷺ ويعظمونه ويعظمون قرابته وبنته أكثر وأعظم مما يعظمون أبا بكر وعمر ، ولا يرتاب عاقل أن العرب كانت تدين لبني عبد مناف في الجاهلية والإسلام أعظمَ مما تدين لبني تَيْم[1] وبني عديّ[2] ، ولهذا لما تولّى أبو بكر قال أبوه أبو قُحافة : أرضيتْ بنو مخزوم وبنو عبد شمس ؟ قالوا : نعم قال : ذلك فضلُ الله يؤتيه مَن يشاء ، ولهذا جاء أبو سفيان إلى عليّ فقال : أرضيتم أن يكون هذا الأمر في بني تَيْم ؟ فقال [عليّ] : « ياأبا سفيان ، إن الإسلام ليس كأمر الجاهلية » أو كما قال ، فإذا كان المسلمون كلهم ليس فيهم من قال إن فاطمة مظلومة ، ولا إن أبا بكر ظلمها ــ ولو فرضنا أنهم عاجزون عن نصرها كما زعمتَ ، فلا أقلَّ من المقال ــ فإذا/ لم يقع شيء من النصرة ولا القول قطعنا بأنها لم تُظلم ، هذا وأبو بكر لم ١٣٠
يكن ممتنعاً من سماع كلام أحد ، ولا كان معروفاً بالجبروت ، واتفاق الكل مع توفر دواعيهم على بغض فاطمة ــ مع قيام الأسباب الموجبة لمحبتها ــ مما يُعلم امتناعه بالضرورة . وكذلك عليّ ، ولا سيَّما وجمهور قريش والأنصار والعرب لم يكن إلى عليّ منهم ولا منه إليهم إساءةٌ لا في الجاهلية ولا في الإسلام ، وأما عمر فكان أشدَّ على الأعراب وأكثر عداوة لهم من عليّ ، وكلامهم فيه وفي حدّته معروفة ، ومع هذا تولّى عليهم فما مات إلا وكلهم يثني عليه ، وتوجَّع الكل لمصرعه ، وهذا مما يبين أن الأمر على نقيض ماتقوله الرافضة ، [وأن القوم كانوا يعلمون أن فاطمة لم تكن مظلومة أصلاً][3] ، ثم كيف يقتصُّ القوم

(١) رهط أبي بكر .
(٢) رهط عمر .
(٣) عن الأصل ٢ : ١٩٧ .

لعثمان حتى سُفكت دماؤهم ولا ينتصرون للرسول عليه السلام وأهل بيته ؟ وكيف يقاتلون مع [معاوية[1] حتى سفكت دماؤهم معه ــ وقد اختلف عليه بنو عبد مناف ــ ولا يقاتلون مع][2] عليّ[3] رضي الله عنه حتى تسفك دماؤهم [وبنوعبد مناف معه : فالعباس بن عبد المطلب أكبر بني هاشم ، وأبو سفيان ابن حرب أكبر بني أميةَ ، وكلاهما كانا يميلان إلى عليّ ، فلم لا قاتل الناس معه إذ ذاك والأمرُ في أوَّله ، والقتال إذ ذاك ــ لو كان حقاً ــ مع عليّ أولىٰ ، وولايةُ عليّ أسهل][2]، فإنه لو عرض نفر قليل منهم وقالوا : عليٌّ هو الوصيُّ ــ كما ادَّعت الرافضة ــ ونحن لا نبايع إلاّ له ولا نعصي نبيَّنا ﷺ ولا نقدّم الظالمين أو المنافقين من بني تيم[4] على بني هاشم لاستجابَ جمهورُ الناس بل عامَّتُهم ، لا سيما وأبو بكر ليس عنده رغبة [ولا رهبة][2]. ثم هبْ أن عمرَ وجماعة كانوا معه ، فما هم[5] بأكثرَ ولا أعزَّ من الذين كانوا مع طلحة والزبير[6] ومعاوية[7]، ومع هذا فقد قاتلهم عليّ[8]. [إنه لو كان الحق كما تقوله الرافضة لكان أبو بكر وعمر والسابقون الأولون من شرار أهل الأرض وأعظمهم جهلاً وظلماً حيث عمدوا بعد موت نبيهم ﷺ فبدلوا وظلموا . . . وكلٌّ هذا مما يُعلم ــ بالاضطرار ــ فسادُه من دين الإسلام ، وهو مما يبين أن الذي ابتدع مذهبَ الرافضة كان زنديقاً ملحداً عدوّاً لدين الإسلام وأهله[9]، ولم يكن من أهل البدع المتأوِّلين كالخوارج والقدَرية ، وإن كان قول الرافضة راج بعد ذلك على

(١) أي في صفين .
(٢) عن الأصل ٢ : ١٩٧ .
(٣) أي عقب بيعة أبي بكر .
(٤) رهط أبي بكر .
(٥) أي عقب بيعة أبي بكر .
(٦) أي في وقعة الجمل .
(٧) أي في صفين .
(٨) في وقعة الجمل وحروب صفين .
(٩) وفي مقدمة أهله علي وآله ، خلافا لما يتظاهر به الرافضة من التشيع الكاذب لهم .

قوم فيهم إيمان لفرط جهلهم[1]][2].

ثم يقال : وأيُّ داع كان للقوم حتى نصروا عائشة على عليّ[3]، ولا ينصرون فاطمة على أبي بكر[4] ؟ ولو كان قيامهم للرئاسة والدنيا لكان قيامهم مع أشرف العرب ــ وهم بنو هاشم ــ أولىٰ . [ولهذا قال صفوان بن أمية الجُمَحِيُّ يوم حنين . . . « والله لأنْ يَرُبَّني رجلٌ من قريش أحبُّ إليَّ من أن يَرُبَّني رجل من ثقيف »[5]. فصفوان رأسُ الطلَقاء لأن يرُبَّه رجل من بني عبد مناف أحبُّ إليه من أن يرُبَّه رجل من بني تيم][6]، وهلّا قدَّموا العباس فإنه كان أقربَ إلى أغراضهم من أبي بكر إذا فرضتم أن قيامهم للدنيا ، فدلَّ ذلك على أنهم وضعوا الحقَّ في نصابه ، وأقرُّوه في إهابه ، وأتوا إليه من بابه .

قال[7] : « وسموها (أمَّ المؤمنين) ولم يسموا غيرها بذلك » .

١٣١ قلنا : هذا بهتانٌ/ واضح لكلّ أحد ، وجهل منك ، بل مازالت الأمة قديمة وحديثاً يسمون أزواجِ النبي ﷺ « أمهات المؤمنين » اتباعاً لنص تسميتهم بالقرآن[8]،

---

(١) من اصطلاح الشيعة فيما بينهم اعتبارهم خاصة أهل السنة (غافلين) وعامتهم (مغفلين)ولما ألف طاغوت الكاظمية كتابه (نجاة المسلمين) ليبهت به كاتبِ هذه التعليقات كان مما قاله عنا في ص ٤٠ « إن الرجل ليس بغافل ولا مغفل » ، لأنه رأى رجلاً يعرف كيف يغوص على الحقائق في مكامنها ، ويقبض على المجرمين وهم متلبسون بجرائمهم ، ويعرض عن السفاسف والترهات واللجاجة فلا يعبأ بأهلها ولا يجادلهم فيها ، ضناً بوقته وأوقات قرائه .

(٢) عن الأصل ٢ : ١٩٧ . (٣) في وقعة الجمل. (٤) عقب بيعة أبي بكر .

(٥) ويروى «رجل من هوازن» وهوازن إخوة ثقيف كلاهما من بني منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر . ومعنى «يربني»: يكون أميراً عليّ . وقد قال مثل ذلك عبدالله بن عباس في بني أمية وعبدالله بن الزبير: «لأن يربني بنو عمي (أي بنو أمية) أحبُّ إليَّ من أن يربني غيرهم . وإن ربوني ربني أكفاء كرام» قال ابن الأثير في النهاية : أي يكونون عليَّ أمراء وسادة مقدمين يعني بني أمية ، فإنهم في النسب إلى ابن عباس أقرب من ابن الزبير. انتهى. وسيأتي ذكر صفوان بن أمية في ص ٢٦٧ .

(٦) عن الأصل : ٢ : ١٩٧ ــ ١٩٨ .

(٧) أي الرافضي المردود عليه .

(٨) الأحزاب ٦ ﴿ النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، وأزواجه أمهاتهم ﴾ .

سوى الرافضة ، وما ينكر هذا إلا من يقول الحسين ليس بابن فاطمة ، كما قال بعض النصيرية : وما كان الحسن والحسين أولاد علي ، بل أولاد سلمان الفارسي ، ومنهم من قال : ليس أبو بكر وعمر مدفونين عند النبي ﷺ ، وإن رقية وأم كلثوم ليستا بنتي النبي ﷺ[1] بل بنتا خديجة من غيره .

قال[2] : « ولم يسموا أخاها محمد بن أبي بكر خال المؤمنين ، وسموا معاوية خال المؤمنين » .

قلنا : هذا إنما يقوله جهلة السنَّة نكاية فيكم ، وإلا فلا فرق ، وقد تنازع العلماء في إخوتهن هل يقال لأحدهم « خال المؤمنين » ؟ فجوَّز ذلك بعضهم[3] ، ولو جوَّزنا ذلك لاتسع الخرق ولَكثر أخوالُ المؤمنين وخالاتهم ولَقيل في أبي بكر وعمر : جدّ المؤمنين ولَحرُمَ التزوُّج بخالات المؤمنين ، وهذا لايقوله بشر ، وذلك أنه لم يثبت لأزواجه ﷺ أحكامُ النسب ، وإنما ثبت لهنَّ الحرمة والاسم[4] وتحريم نكاحهن دون المحرمية ، وإنما قال هذا بعض السنة في معاوية خاصة لما رأوا من استحلال الرافضة لعنه وتكفيره ، فهلَّا ذكرتَ من هو أفضل من معاوية ومحمد [بن أبي بكر] وهو عبدُ الله بن عمر ؟ وكان سبب اختصاص محمد [بن أبي بكر] بعليّ لأنه ربيبه وابن زوجته ، فإن علياً تزوج

(١) وآخر من رأيناه من الشيعة ينكر على رسول الله ﷺ أن رقية وأم كلثوم بنتاه عدو الله محمد مهدي الكاظمي القزويني في ٢ : ٢٩١ من منهاجه . بل ينكر أن يكون لهما فضل تستحقان به الشرف والتقدم . (٢) أي الرافضي المردود عليه .

(٣) ليكبحوا جماح منكري الفضل لأهله ، ولما كان هذا الإنكار من الشيعة في حق معاوية رضي الله عنه قد تمادوا به إلى حد الإسراف ، وكان له رد الفعل بتخصيص معاوية فيما رواه القاضي أبو بكر بن العربي (٤٦٨ ـ ٥٤٣) أنه شاهد بنفسه على أبواب مساجد بغداد دار السلام مدة الخلافة العباسية في النصف الثاني من القرن الخامس والنصف الأول من القرن السادس : « خير الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم عليّ ، ثم معاوية خال المؤمنين رضي الله عنهم » قال ابن العربي : هذا وبين بني أمية وبني العباس مالا يخفى على الناس (انظر متن العواصم من القواصم ٢١٣) .

(٤) أي اسم « أمهات المؤمنين » .

بأمه أسماء بنت عميس بعد أبي بكر ، ثم إنه جَلَدَه عثمانُ في حدّ فبقي في نفسه عليه حتى خرج عليه . ثم إنه وَلِيَ مصرَ من جهة علي ، فذهب إليها ، فحاربوه ، ثم قتل وأُحرق ، فحصل [له] خيرٌ وتكفير رحمه الله تعالى[1]

[والرافضة تغلو في تعظيمه على عادتهم الفاسدة في أنهم يمدحون رجال الفتنة الذين قاموا على عثمان ، ويبالغون في مدح من قاتل مع عليّ ، حتى يفضّلون محمد بن أبي بكر على أبيه أبي بكر ، فيلعنون أفضل الأمة بعد نبيها ويمدحون ابنه الذي ليس له صحبة ولا سابقة ولا فضيلة ، ويتناقضون ــ بذلك ــ في تعظيم الأنساب ، فإن كان الرجل لا يضرُّه كفرُ أبيه أوفسقه، لم يضرَّ نبيًّنا ولا إبراهيمَ ولا علياً كفرُ آبائهم ، وإن ضرَّهم لزمهم أن يقدحوا في محمد بن أبي بكر بأبيه ــ وهم يعظمونه ــ وابنه القاسم بن محمد[2] وابن ابنه عبدالرحمن بن القاسم[3] خيرٌ عند المسلمين منه ، ولا يذكرونهما بخير لكونهما ليسا من رجال الفتنة .

وأما قوله[4]: « وعظم شأنه »[5] فإن أراد عظم نسبه فالنسب عندهم لا حرمة له لقدحهم في أبيه[6] وأخته[7] ، وأما أهل السنة فإنما يعظمون [الناسَ] بالتقوى لا بمجرد النسب ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ (الحجرات ١٣) ، وإن أراد عظم شأنه بسابقيته وهجرته ونصرته فهو ليس من

---

(١) هذه الجملة الأخيرة من المختصر وليست في الأصل .

(٢) أحد الفقهاء السبعة : ومن الأعلام الذين قامت عليهم دعائم السنة والشريعة توفي سنة ١٠٦ . قال أبو الزناد عبدالله بن ذكوان وهو من شيوخ مالك والليث وطبقتهما : ما رأيت أحداً أعلم بالسنة من القاسم .

(٣) الإمام ابن الإمام توفي سنة ١٢٦ .

(٤) أي الرافضي المردود عليه .

(٥) أي شأن محمد بن أبي بكر .

(٦) أي سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه .

(٧) أم المؤمنين عائشة رضوان الله عليها .

الصحابة : لامن المهاجرين ، ولا من الأنصار . وإن أراد بعظم شأنه أنه كان من أعظم الناس وأدْينهم فليس الأمر كذلك ، وليس هو معدوداً من أعيان العلماء والصالحين الذين في طبقته ، وإن أراد بذلك شرفه في المنزلة لكونه كان له جاه ومنزلة ورياسة ، فمعاوية كان أعظم جاهاً ورياسة ومنزلة منه ، بل معاوية خير منه وأدْين وأحلم وأكرم[1] فإن معاوية رضي الله عنه روى الحديث ، وتكلم في الفقه ، وقد روى أهلُ الحديث حديثه في الصحاح والمساند وغيرها ، وذكر بعض العلماء فتاويه وأقضيته ، وأما محمد بن أبي بكر فليس له ذكر في الكتب المعتمدة في الحديث والفقه .

وأما قوله[2] : « وأخت محمد وأبوه أعظم من أخت معاوية وأبيها » فيقال : هذه الحجة باطلة على الأصلين[3] ، وذلك أن أهل السنة لا يفضّلون الرجل إلا بنفسه ، فلا ينفع محمداً قربُه من أبي بكر وعائشة ، ولا يضرُّ معاوية رضي الله عنه أن يكون ذلك أفضلَ نسباً منه ، وهذا أصل معروف لأهل السنة ، كما لا يضرُّ السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا ــ كبلال وصُهَيب وخَبّاب وأمثالهم ــ أن يكون من تأخر عنهم من الطُّلَقاء وغيرهم ــ كأبي سُفيان بن حَرْب وابنيه معاوية ويزيد وأبي سُفيان بن الحارث بن عبدالمطلب وربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب وعقيل بن أبي طالب ونحوهم ــ أعظمَ نسباً منهم ، فإن هؤلاء من بني عبد مناف أشرف قريش بيتاً ، وأولئك ليس لهم نسب شريف ، ولكن فَضْلَهم بما فَضَّل الله به من أنفق

---

(١) انظر لمكانة سيدنا معاوية رضي الله عنه التعليق في ص ٢٤٣ ــ ٢٤٥ .

(٢) أي الرافضي المردود عليه .

(٣) أي الأصل الإسلامي الذي اعتمد عليه أهل السنة باعتبار التقوى والسابقة في الإسلام ، والأصل الجاهلي الذي اعتمدت عليه الرافضة باعتبار الأنساب وموالاة أهل الفتن كقتلة عثمان ، مع أن فريقاً منهم قاتلوا علياً أيضاً بعد ذلك ، والرافضة تتناسى هذه الحقيقة وتتجاهل أن علياً قتل يوم قتل الثور الأبيض .

من قبل الفتح وقاتل على الذين أنفقوا من بعدُ وقاتلوا ، فكيف على من بعد هؤلاء ، وأما الرافضة فإنهم إن اعتبروا النسب لزمهم أن يكون محمد بن أبي بكر عندهم شرَّ الناس نسباً لقُبح قولهم في أبيه وأخته ، فعلى أصلهم لا يجوز تفضيله بقربه منهما ، وإن ذكروا ذلك على طريق الإلزام لأهل السنَّة ، فهم[1] يفضِّلون من فضله الله حيث قال :﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾[2]].

ثم قال[3]: «إن النبي ﷺ لعن معاوية الطليق ابن الطليق وقال : إذارأيتموه

١٣٢ على منبري فاقتلوه . وسمّوه (كاتب الوحي) ولم يكتب/ له كلمة من الوحي ، بل كان يكتب له رسائل ».

قلنا : هذا الحديث[4] ليس في شيء من كتب الإسلام ، وهو عند الحفاظ كذب ، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات ، ثم قد صعد المنبر من هو شرٌّ من معاوية وما أمر بقتله .

وأما قولك: « الطليق ابن الطليق » فما هذا بصفة ذم ، فإن الطلقاء غالبهم حَسُنَ إسلامهم ، كالحارث بن هشام و[ابن أخيه] عكرمة وسهيل بن عمرو[5]

---

(١) أي أهل السنة .

(٢) عن الأصل ٢ : ٢٠٠ ــ ٢٠١ وقد طواه الذهبي .

(٣) أي الرافضي المردود عليه .

(٤) أي إذا رأيتموه على منبري فاقتلوه ، وقد رآه الحسين وغيره من الصحابة على المنبر النبوي وصلوا كلهم وراءه لأنه كان إمامهم وخليفة رسول الله فيهم .

(٥) من بني عامر بن لؤي ، وكان خطيب قريش ، وهو الذي تولى أمر الصلح بالحديبية واستهداه النبي ﷺ من ماء زمزم ، وهو الذي أجاب النبي ﷺ يوم الفتح لمّا سألهم : ماذا تقولون ؟ فقال سهيل بن عمرو : نقول خيراً ونظن خيراً ، أخ كريم وابن أخ كريم . فأجابه النبي ﷺ : أقول كما قال أخي يوسف (لا تثريب عليكم اليوم) ، وأعطاه النبي ﷺ مائة من الإبل يتألف قلبه ، وكان المهاجرون والأنصار بباب عمر في خلافته فجعل يأذن لهم على قدر منازلهم وسابقتهم ، وثم قوم من الطلقاء فنظر بعضهم إلى بعض ، فقال لهم سهيل بن عمرو : على أنفسكم فاغضبوا ، دُعي القوم ودعيتم ، فأسرعوا وأبطأتم ، فكيف بكم إذا دعيتم إلى أبواب الجنة؟ . ثم خرج إلى الجهاد ، وقال : والله لا أدع موقفا وقفته مع المشركين إلا وقفت مع المسلمين مثله ، ولا نفقة أنفقتها مع المشركين إلا أنفقت على المسلمين مثلها ، ولعل أمري أن يتلو بعضه بعضاً . وهكذا إذا استعرضنا مواقف الصحابة واحداً واحداً نجد في حياتهم من الدروس النبيلة =

وصفوان بن أمية ويزيد بن أبي سفيان وحكيم بن حزام وأمثالهم ، وكانوا من خيار المسلمين ، ومعاوية ممن حَسُنَ إسلامه ، وولاه عمر بعد أخيه يزيد ، ولم يكن عمر والله ممن يحابي ، ولا تأخذه في الله لومة لائم ، ولا كان يحبُّ أبا سفيان ، وقد حرص على قتله لما جاء به العباس[1]، ولو كان ممن يحابي لولَّى أقاربه من بني عدي ، ثم إن معاوية بقي على دمشق وغيرها عشرين سنة أميراً وعشرين سنة خليفة ، ورعيته يحبُّونه لإحسانه وحسن سياسته وتأليفه لقلوبهم ، حتى إنهم قاتلوا معه علياً ، وعليٌّ أفضل من أمثاله وأولىٰ بالحقِّ منه ، وهذا يعترف به غالب جند معاوية ، ولكنهم قاتلوا مع معاوية لظنهم أن عسكر عليّ فيه قَتَلَةُ عثمان وفيه ظَلَمَة ، ولهذا لم يبدأوا بالقتال حتى بدأهم أولئك ، [فقاتلوهم دفعاً لصيالهم عليهم ، وقتال الصائل جائز ، ولهذا قال الأَشْتَر النَّخَعِيّ : إنهم يُنصرون علينا لأنا نحن بدأناهم بالقتال][2] وعليٌّ كان عاجزاً عن قهر الظَّلمة من العسكرين ، ولم يكن أمراؤه وأعوانه يوافقونه على كثير مما يأمر به ، وأعوان معاوية يوافقونه .

قال[3]: « وقاتل[4] علياً ، وعليٌّ عندهم رابع الخلفاء ، إمام حقّ ، وكل من قاتل إمامَ حقّ فهو باغٍ ظالم ».

قلنا : نعم ، والباغي قد يكون متأوِّلاً معتقداً أنه على حق ، وقد يكون بغيه

= ما نعلم به حكمة الله عز وجل في أن جعلهم خير أمة أخرجت للناس . وقد قال الشافعي في سهيل ابن عمرو: إنه محمود الإسلام من حين أسلم ، والذين يعرّضون بالطلقاء من الشيعة وأذنابهم يعلمون أن هؤلاء كلهم من أولياء الله وأصحاب رسوله ﷺ ، وفيهم من هم خير من سهيل بن عمرو وأعظم جهاداً ومعاوية وأخوه رضي الله عنهما خيرهم جميعا وأعظم منهم بركة على الإسلام ، ومن أصغر مناقبه أنه مؤسس الأسطول الإسلامي الأول وأول من فتح صفحة الجهاد الإسلامي في البحار ، وقد تنبأ بذلك النبي ﷺ في رؤياه وهو في قباء كما تقدم في هامش ص ٢٤٥ .

(١) قبيل فتح مكة .

(٢) عن الأصل ٢ : ٢٠٢ .

(٣) أي الرافضي المردود عليه .

(٤) أي معاوية .

مركباً من تأويل وشهوة وشُبهة ، وهو الغالب ، وعلى كل تقدير فهذا لا يَرِد ، وإنا لا ننزّه هذا الرجل ولا من هو أفضلُ منه عن الذنوب ، والحكاية مشهورة عن المسور بن مخرمة أنه خلا بمعاوية ، فطلب منه معاوية أن يخبره بما ينقمه
١٣٣ عليه ، فذكر المسورُ أموراً ، فقال (١) : يامسور/ ألك سيّئات ؟ قال : نعم . قال : أترجو أن يغفرها الله ؟ قال : نعم . قال : فما جعلك أرْجى لرحمة الله مني ؟ وإني مع ذلك ــ والله ــ ماخُيِّرتُ بين الله وبين سواه إلا اخترتُ الله على ماسواه ، ووالله لَما أَلِيه من الجهاد وإقامة الحدود والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أفضلُ من عملك ، وأنا على دِين يقبل الله من أهله الحسنات ويتجاوز لهم عن السيئات .

ثم إن قالت لكم الخوارج والنواصب[٢] : ماالدليل على عدالة عليّ وإيمانه ؟ مالكم حجة إلاّ ما تواتَر من إسلامه وعبادته . [فإن] قالوا لكم : فقد تواتر ذلك من أبي بكر وعمر أيضاً وطائفة ممن تقدحون في إيمانهم ، فما الفرق بيننا وبينكم ؟ فإن احتججتم بالظواهر القرآنية فهي مُتناوِلةٌ لهؤلاء وهؤلاء ، وأنتم أخرجتم جماعة كبيرة ونحن أخرجنا واحداً ، وإن قالوا : بما جاء عن الصحابة من فضائله قلنا[٣] : فقد ورد أيضاً فضائل أولئك[٤] فاقبلوا الكل[٥] ، وإن طعنتم في الصحابة فردُّوا الكل ، فإن احتججتم بمبايعة الناس له قلنا : من المعلوم أن مبايعة الناس للثلاثة قبله أعظم وأكثر ، فإن أهل الشام ما بايعوه ، ولا أكثر أهل مصر ، ثم النواصب يقولون : بل عليٌّ الباغي ، قاتل على الأمان وبدأ بالقتال وسفك دماء الأمة ، وكان السيف في دولته مسلولاً على الأمة مكفوفاً

(١) أي معاوية .
(٢) الحوار مع الرافضة .
(٣) القائلون هم الخوارج والنواصب في حوارهم مع الشيعة .
(٤) وانظر في ص ٢٤٣ ــ ٢٤٥ بعض ما صح من ذلك في حق معاوية رضي الله عنه .
(٥) ولا تتكئوا على البعض لتهدموا في زعمكم البنيان الذي بناه الله لإقامة آخر رسالاته وإن الذي تتكئون عليه ــ وهو علي كرم الله وجهه ــ أول المتبرئين من بغيكم وطغيانكم .

عن المشركين ، ثم الخوارج تقدح في الطائفتين معاً ، وعمرو بن عبيد وجماعة من المعتزلة يقولون : فسق أحدهما لا بعينه قلت[١] : يعني يوم الجمل . وأما يوم صِفِّين فقال عمرو بن عبيد وواصل ابن عطاء وأبو الهُذَيل العلّاف أصاب في قتال معاوية ، نقله ابن حزم ، وخلق من الخوارج قالوا : كان الحق مع عليّ ، فلما حكَّمَ الحَكَمَين كفر . فإن قيل : هؤلاء بغاة لأن النبي ﷺ قال لعمار : « تقتلك الفئة الباغية » قلنا : الخبر صحيح[٢] ، وقد تكلم فيه بعضهم ، / وبعضهم تأوَّله على أن الباغي : الطالب ، وهذا لاشيء ، وأما ١٣٤
السلف [والأئمة][٣] كأبي حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم فيقولون : لم يوجد شرط قتال الطائفة الباغية ، فإن الله يأمر بقتالها ابتداء[٤] بل أمر إذا اقتتلت طائفتان أُن يُصلح بينهما ، ثم إن بغت إحداهما قوتلت . ولهذا كان هذا القتال عند أحمد ومالك « قتالَ فتنة » ، وأبو حنيفة يقول : لا يجوز قتال البغاة حتى

---

(١) القائل هوالحافظ الذهبي .

(٢) وقد قاله النبي ﷺ لما كانوا يبنون المسجد ، فكان الناس ينقلون لبنة لبنة وعمار ينقل لبنتين لبنتين ، فقال النبي ﷺ فيه هذه الكلمة على ما رواه أبو سعيد الخدري لعكرمة مولى ابن عباس ولعلي بن عبدالله بن عباس . (٣) زيادة من الأصل ج ٢ ص ٢٠٤ ـــ الناشر .

(٤) قلت في التعليق على العواصم من القواصم ص ١٧٠ : كان معاوية يعرف من نفسه أنه لم يكن منه البغي في حرب صفين ؛ لأنه لم يردها ، ولم يبتدئها ولم يأت لها إلا بعد أن خرج عليّ من الكوفة ، وضرب معسكره في النخيلة ليسير إلى الشام . ولذلك لما قتل عمار قال معاوية : « إنما قتله من أخرجه » ، وفي اعتقادي الشخصي أن كل من قتل من المسلمين بأيدي المسلمين منذ قتل عثمان فإنما إثمه على قتلة عثمان لأنهم فتحوا باب الفتنة ، ولأنهم واصلوا تسعير نارها ، ولأنهم الذين أوغروا صدور المسلمين بعضهم على بعض ، ولو لم يكن قتلة عثمان لما كانت وقعة الجمل ولا وقعة صفين ، فكما كان هؤلاء الحمقى المفسدين قتلة عثمان فإنهم كانوا القاتلين لكل من قتل بعده أيضاً ، ومنهم عمار ومن هم أفضل من عمار كطلحة والزبير ، إلى أن انتهت فتنتهم بقتلهم علياً نفسه ، وقد كانوا من جنده ، وفي الطائفة التي كان عليّ قائماً عليها ، فالحديث من أعلام النبوَّة ، والطائفتان المتقاتلتان في صفين كانتا طائفتين من المؤمنين ، وعليّ أفضل من معاوية وعليّ ومعاوية من صحابة رسول الله ﷺ ومن دعائم دولة الإسلام ، وكل ما وقع من الفتن فإثمه على مؤرّثي نارها لأنهم السبب الأول فيها (ويشاركهم في هذا الإثم كل من يستحسن عملهم إلى يوم القيامة) فهم الفئة الباغية التي قتل بسببها كل مقتول في وقعتي الجمل وصفين وما تفرَّع عنهما .

يبدأوا بقتال الإمام ، وهؤلاء لم يبدأوه .

ثم أهلُ السنَّة تقول : الإمام الحق ليس معصوماً ، ولا يجب على الإنسان أن يقاتل معه كل من خرج عن طاعته ولا أن يطيعه الإنسان فيما يعلم أنه معصية، أو أنْ تركه أولى وعلى هذا ترك جماعةٌ من الصحابة القتالَ مع عليّ لأهل الشام . [والذين قاتلوه لا يخلو : إما أن يكونوا عصاة ، أو مجتهدين مخطئين ، أو مصيبين ، وعلى كل تقدير فهذا لا يقدح في إيمانهم ولا يمنعم الجنة][1] لقوله تعالى : ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ • إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾(الحجرات ٩ ـ ١٠) ، فسماهم « إخوة » .

وأما قولك[2] « لم يكتب له كلمة من الوحي » فدعوى كنظائرها[3] .

قال[4]: « وكان باليمن يوم الفتح يطعن على رسول الله ﷺ ، وكتب إلى أبيه أبي سفيان يعيّره بالإسلام ويقول : أصبوت [إلى دين محمد ؟ وكتب إليه هذه الأبيات] :

يا صخرُ لاتسلمنْ طوعا فتفضحنا ... بعد الذين ببدرٍ أصبحوا فرقا

جدِّي وخالي وعم الأم يالهمُ ... قوماً وحنظلة المُهدِي لنا أرقا

فالموتُ أهون من قول الوشاة لنا ... خلى ابن هند عن العزَّى لقد فرقا

وأهدرَ النبي ﷺ دمَه ، فلما لم يجد مأوًى صار إلى النبي ﷺ مضطرباً

---

(١) عن الأصل ٢ : ٢٠٥ وهو أوضح مما تصرف به الذهبي في المختصر .

(٢) أي قول الرافضي عن معاوية وكتابته الوحي .

(٣) وقد اعترف الرافضي بأنه كان يكتب له الرسائل ، والنبي ﷺ في رسائله وسائر ما يصدر عنه لم يكن ينطق عن الهوى ﴿ إن هو إلا وحي يوحىٰ ﴾على أن النبي ﷺ لم يكن يميز فيما يستكتبه بين أمر وأمر ، فكل الذين كتبوا له كتبوا له كل مااتفق الاحتياج إلى كتابته .

(٤) أي الرافضي المردود عليه .

فأظهر الإسلام قبل موت النبي ﷺ بخمسة أشهر ، وطرحَ نفسه على العباس » إلى أن قال(١) : « وعن ابن عمر عن النبي ﷺ « يَطلُع عليكم رجل يموت على غير سنتي » ، فطلع معاوية ، وقام النبي ﷺ/ خطيباً فأخذ معاوية بيد ابنه يزيد وخرج ، فقال النبي ﷺ : لعن الله القائد والمقود » إلى أن قال(١) : « وبالغ في محاربة علي ، وقتل جمعاً من خيار الصحابة ولعن علياً على المنبر واستمر [سبه إلى سنة] ثمانين إلى أن قطعه عمر بن عبدالعزيز* ، وسمَّ الحسن ، وقَتلَ ابنُه مولاي الحسين ونَهَبَ وسبى وكسر أبوه ثنية النبي ﷺ ، وأكلت أمُّه كبد حمزة » فيقال(٢) : سبحان من خَلَقَ الكذب وسلمه إلى الرافضة ، فأما أبو سفيان فإنه [أسلم قبل دخول النبي ﷺ مكة بمرِّ الظَّهْران ليلة نزل بها ، وقال العباس : إن أبا سفيان يحبُّ الشرف ، فقال النبي ﷺ : « من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ، ومن دخل المسجد فهو آمن ، ومن ألقى السلاح فهو آمن » ، وأبو سفيان كان](٣) عنده من دلائل النبوَّة ماسمعه من هِرَقل قبل إسلامه 135

(١) أي الرافضي المردود عليه . (٢) رداً عليه .

(٣) عن الأصل ٢ : ٢١٦ . و « الظهران » علم على مواضع متعددة ، منها واد قرب مكة للقادم إليها من المدينة ، كانت عنده قرية يقال لها « مَرّ » تضاف إلى هذا الوادي فيقال لها « مر الظهران » ، وهي التي أسلم فيها أبو سفيان رضي الله عنه ، وأما دار أبي سفيان التي شرَّفها النبي ﷺ بإعلانه أن من دخلها فهو آمن ، فإنها واقعة بمكة في الموضع الذي أقيم عليه في آخر زمن الدولة العثمانية « مستشفى القبان » ، وقد اختص جانب منها بذكرى هذا التشريف فاتخذ مسجداً ، ورأيت فيه لوحة داخل إطار مكتوب فيها بخط عثماني جميل « من دخل دار أبي سفيان فهو آمن » وإلى جوار هذا المسجد في داخل الدار بركة فيها ماء جار باستمرار ، ولعلها البركة الوحيدة ذات الماء الجاري باستمرار في مكة ، ومن أسباب تشريف النبي ﷺ دار أبي سفيان بهذه المنقبة العظمى أنه ﷺ كان إذا أوذي بمكة دخل دار أبي سفيان نقل ذلك الحافظ ابن حجر في الإصابة (٢ : ١٧٩ طبعة السلطان مولاي عبدالحفيظ عن طبقات ابن سعد كان أبو سفيان من أول من يمتّ إلى النبي ﷺ بالمودة في القربى ، وأحد المخاطبين في آية الشورى ﴿ قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى ﴾ ، وقد تبودلت هذه المودة في القربى بين النبي ﷺ وأبي سفيان قبل إسلام أبي سفيان ،=

* عبارة المنتقى « ولعن علياً على المنبر واستمر ثمانين سنة حتى قطعه عمر بن عبدالعزيز » وما أثبت نقل من الأصل ٢ : ٢١٥ . (الناشر)

= فأهدى النبي ﷺ إليه تمر عجوة وأرسله إليه مع عمرو بن أمية بن خويلد الضمري ، فقبل أبو سفيان الهدية وأهدى إلى النبي ﷺ في مقابل ذلك أدماً ، ويقال إن النبي ﷺ هو الذي استهداه الأدم، كل ذلك كان قبل إسلام أبي سفيان، وقبل إسلام أبي سفيان أيضاً تزوج النبي ﷺ بنته أم حبيبة رضي الله عنها (واسمها رملة) وكانت أسلمت قبل ذلك وهاجرت إلى الحبشة مع زوجها عبيدالله بن جحش بن رياب الأسدي الذي تنصر هناك ومات ، فأتاها آت في نومها فقال لها: « يا أم المؤمنين » وما هو إلا أن انقضت عدتها حتى دخلت عليها جارية للنجاشي فقالت لها إن الملك يقول لك وكلي من يزوجك فوكلت خالد بن سعيد بن العاص وخطب في عقد النكاح جعفر ابن أبي طالب بأمر النجاشي، وأمهرها النجاشي بالنيابة عن النبي ﷺ أربعمائة دينار، وأهدت أم حبيبة إلى جارية النجاشي سوارين من فضة حلوان هذه البشرى، وكان رسول النبي ﷺ إلى النجاشي في طلب الزواج من أم حبيبة عمرو بن أمية الضمري الذي كان رسوله ﷺ إلى أبيها بهدية التمر،وحمل هدية الأدم من أبي سفيان إلى النبي ﷺ ، ثم كان رسول النبي ﷺ إلى أم حبيبة ليسافر بها من الحبشة إلى المدينة شرحبيل بن حسنة الكندي ، ولما بلغ أبا سفيان ــ وكان لايزال على الشرك ــ أن النبي ﷺ تزوج بنته أم حبيبة قال يثني على النبي ﷺ:« ذلك الفحل لا يقدع أنفه » . أما بعد إسلام أبي سفيان فكان رسول النبي ﷺ لهدم « مناة » من أوثان قريش فهدمها بيده ، وجاهد مع النبي ﷺ في غزوة حنين وفي فتح الطائف ، وفي جهاد الطائف أصيبت عين أبي سفيان بسهم ، فقال له النبي ﷺ : إن شئت دعوت لك فرد الله عليك عينك ، وإن شئت صبرت ولك الجنة ، فقال أبو سفيان وهو في ذلك الألم الشديد الذي لا يمكن أن يشعر به على حقيقته إلا من أصيب بمثله : بل أختار الجنة (قلت : وهذه عدة له وعده بها النبي الله في أكمل العبادات وهو الجهاد ، فأبو سفيان في الجنة وأنف كل من يسوؤه ذلك راغم في الحضيض) ، ثم واصل أبو سفيان الجهاد في سبيل الله بعد النبي ﷺ : روى ابن سعد بإسناد صحيح عن سعيد بن المسيب عن أبيه قال : فقدت الأصوات يوم اليرموك ، إلا صوت رجل واحد ينادي : يا نصر الله اقترب ! قال المسيب بن حزن المخزومي (والد سعيد بن المسيب ، وكان المسيب ممن بايع النبي ﷺ تحت الشجرة) : فنظرتُ فإذا هو أبو سفيان تحت راية ابنه يزيد ، ومن العجيب أن يستجيز أوضع الناس وأكذبهم النيل من هؤلاء المجاهدين الأبرار ، فيستبيحوا أعراضهم ، ويعملوا على تسويء سمعتهم ، ونشر الأكاذيب عنهم ، وأهل السنة واقفون يتفرجون على هذه المهازل بدعوى أنهم خائفون من تفريق كلمة المسلمين ! وأي كلمة لمسلمين يرتعون في أعراض أبي بكر وعمر وعثمان ومن سار على طريقهم في الجهاد والفتوح حتى أقاموا كيان هذا العالم الإسلامي فجاء هؤلاء الأئمة يغيرون سيرة أولياء الله ، متذرعين بذلك إلى تغيير دين الله ، إن كلمة المسلمين لا تعلو بكثرة العدد، وكان إعلاء كلمة الله قديماً بالصفوة من أولياء الله كأبي بكر وعمر، ومن سار على قدم أبي بكر وعمر، ثم مازالت كلمة الله تعلوا ما والى المسلمون أولياء الله هؤلاء وتشبعت قلوبهم بمحبتهم وتخلقوا بأخلاقهم وتدينوا بإيمانهم ،فإذا تركنا الأئمة تبغي على هؤلاء وتشوه محاسنهم وتصورهم بغير صورهم الجميلة فذلك هو تفريق كلمة الله ، وقطع الصلة بأولياء الله ، فأين عهد المسلمين=

حتى أدخله الله عليه وهو كاره[1] ، بخلاف معاوية فإنه لم يُعَرف عنه شيء من ذلك ولا عن أخيه يزيد . وهذا الشعر[2] كذبٌ عليه قطعاً .

ثم لا يجوز الطعن على من تأخر إسلامه كصفوان بن أمية[3]، والحارث بن

= القديم إذ كانوا يوالون من والىٰ الله ، ومن ذا الذي تنطبق عليه صفة هذه الولاية إلا أصحاب رسول الله ؟ وإذ كانوا يعادون من عادىٰ الله ، ومن ذا الذي يعادي الله بأكثر من الكيد لأوليائه ، وبغض الذين ضحوا بدمائهم وعيونهم لإقامة دينه ؟

(١) يشير شيخ الإسلام بلفظ « الحسد » إلى الحديث الذي رواه ابن سعد عن أبي السفر سعيد بن يُحمد الهمداني الثوري المتوفىٰ في سنة ١١٢ أن أبا سفيان لما رأى الناس (أي في مر الظهران) يطأون عقب النبي ﷺ ـ أي بازدحامهم عليه وحرصهم على الدنو منه ـ حسده فقال في نفسه : لو عاودت الجمع لهذا الرجل ! فضرب رسول الله ﷺ في صدره ـ أي في صدر أبي سفيان عندما هجس في نفسه هذا الخاطر ـ ثم قال له : « إذاً يخزيك الله » فقال أبو سفيان : أستغفر الله وأتوب إليه ، والله ما تفوَّهت به ، إلا شيء حدّثتْ به نفسي . ورواه أبو اسحاق السبيعي وزاد عليه أن أبا سفيان قال : ما أيقنت أنك رسول الله إلا هذه الساعة ، وقد علمت أن ذاك كان عند مجيئه مع العباس بن عبدالمطلب ليدخل في الإسلام ، وهي لحظات مرت عند انتقاله من دينه القديم إلى دين الله ، والتعبير عن هذا الخاطر بأنه من الحسد ، لأن أبا سفيان عاش على الرئاسة والزعامة ، فتردده في مثل هذه الساعة بين الكفر والإيمان من نتائج حب الزعامة ، مضافاً إلى ذلك عدم اتصاله بالنبي ﷺ قبل ذلك ، وقلة ما يعرفه عن رسالة الله العظمى ، فكان في حاجة إلى مثل هذه الآية ليمضي صادقاً مخلصاً في طريق الإيمان ، فاستغفر الله وتاب إليه وحسن إسلامه .

(٢) أي الذي مضى في ص ٢٦٤ .

(٣) صفوان بن أمية الجمحي أحد العشرة الذين انتهى إليهم شرف الجاهلية ووصله لهم الإسلام من عشر بطون ، كان إسلامه عقب فتح مكة بأمان من النبي ﷺ أحضره له ابن عمه عمير بن وهب الجمحي فحضر وسار مع النبي ﷺ إلى حنين وهو لم يسلم بعد ، واستعار منه النبي ﷺ سلاحه لما خرج إلى حنين ، وهو قائل الكلمة التي تقدمت في ص ٢٥٦ : لأن يربني رجل من قريش أحب إليَّ من أن يربني رجل من ثقيف (ويروى : من هوازن) ولما أعطاه النبي ﷺ في حنين فأكثر قال : أشهد ما طابت بهذا إلا نفس نبيّ ، ولما وصلوا مع النبي ﷺ إلى المدينة نزل صفوان ضيفاً على العباس بن عبدالمطلب ، ثم أذن له النبي ﷺ بالرجوع إلى مكة ، وكان صفوان أحد المطعمين في الجاهلية ، ومن فصحاء قريش ، وورث كرمه عنه ابنه عبدالله ، قدم رجل من مكة على معاوية فسأله معاوية : من يطعم الناس اليوم بمكة : فقال : عبدالله بن صفوان ، قال معاوية : تلك نار قديمة ، وحج معاوية عاماً فتلقاه عبدالله بن صفوان وسار إلى جانبه ، فتعجب من ذلك أهل الشام . فلما دخل الموكب مكة إذا الجبل أبيض من غنم كانت عليه ، فقال عبدالله ابن صفوان : يا أمير المؤمنين ، هذه ألفا شاة أجزرتها (أي جعلها لضيافة الذين في ركب أمير المؤمنين) ، فقال أهل الشام : ما رأينا أسخى من هذا الأعرابي .

هشام[1].

ثم نَفَسُ هذا الشعر[2] يدلُّ على وضعه ، فإنه لا يُشْبه نَفَسَ الصحابة ، وإسلام معاوية عام الفتح باتفاق الناس ، ثم قد تقدم قولك[3] إنه من المؤلَّفة قلوبهم ، والمؤلفةُ إنما أعطاهم النبيُّ ﷺ من غنائم حُنين وكانت بعد الفتح بأيام ، فلو كان هارباً[4] لم يكن من المؤلفة وقد قال[5]: قصَّرتُ عن النبيّ ﷺ

---

(١) من بني مخزوم ، أخو أبي جهل ، وابن عم خالد بن الوليد ، له أحاديث مهمة في صحيح البخاري عن النبي ﷺ ، كان شريفاً من أشراف مكة ، وشهد بدراً مع قريش ، فعيره حسان بالفرار فأجابه بأبيات يقال إنها أحسن ما قيل في الاعتذار من الفرار في الحرب . أسلم يوم الفتح وحسن إسلامه ، وفي اجتماع سقيفة بني ساعدة حضر الحارث بن هشام وكان يومئذ سيد بني مخزوم ليس أحد يعدل به إلا أهل السوابق مع رسول الله ﷺ ، فقال : والله لولا قول رسول الله ﷺ « الأئمة من قريش » ما أبعدنا منها الأنصار ، ولكانوا لها أهل ، ولكنه قول لاشك فيه ، فوالله لو لم يبق من قريش كلهم إلا رجل واحد لصير الله هذا الأمر فيه ، ولما فتحت جبهة الجهاد في الشام زمن عمر انتقل الحارث بن هشام بأهله وماله من مكة إلى الشام ، فتبعه أهل مكة فقال لهم : لو استبدلت بكم داراً بدار ما أردت بكم بدلا ، ولكنها النقلة إلى الله ، وكان يحمل في قتال الكفار ويرتجز :

إني بــربي والــنــبــي مــؤمــن   والبعث من بعد المهات مــوقن
أقبــحْ بشــخص للحيــاة موطــن

فلم يزل مجاهداً بالشام حتى ختم الله له بخير ، فاستشهد في حرب اليرموك أو مع أبي عبيدة في طاعون عمواس ، ولما مات الحارث بن هشام لم يترك إلا ابنه عبدالرحمن ، فأتى به إلى أمير المؤمنين عمر وبفاختة بنت عتبة بن سهيل بن عمرو القرشي العامري (وهي أيضاً فقدت أهلها في جهاد الشام كما فقد عبدالرحمن بن الحارث بن هشام كل أهله) فقال عمر : زوجوا الشريدة بالشريد عسى الله أن ينشر منهما، فنشر الله منهما ولداً كثيراً ، وكان الحارث بن هشام المخزومي رضي الله عنه يضرب به المثل في السؤدد ، وإياه أراد الشاعر وهو يخاطب خصماً له :

أظننت أن أبــاك حــين تسبني   في المجد كان الحارث بن هشام
أولى قــريش بــالمكــارم والنــدى   في الجاهليــة كــان والإســلام

(٢) أي الأبيات الثلاثة القافية في ص ٢٦٤ التي نسبها الرافضي الكذاب لأمير المؤمنين معاوية كاتب وحي النبي ﷺ .

(٣) أي قول الرافضي الكذاب المردود عليه . (٤) أي إلى اليمن كما زعم الكذاب .

(٥) أي معاوية رضي الله عنه فيما ثبت عنه في الحديث المتفق عليه . انظر المنتقى من أحاديث الأحكام رقم ٢٥٧٩ ونيل الأوطار للشوكاني ٥ : ٥٨ الطبعة الثانية للحلبي .

على المروة بمِشْقَص[١]، وهذا والله أعلم كان في عمرته عليه السلام من الجِعرانة في ذي القعدة سنة ثمان[٢].

[وأما قوله[٣]: « وقد روى عبدالله بن عمر قال : أتيت النبي ﷺ فسمعته يقول : يطلع عليكم رجل يموت على غير سنّتي ، فطلع معاوية ، وقام النبي ﷺ خطيباً ، فأخذ معاوية بيد ابنه يزيد وخرج ولم يسمع الخطبة ، فقال النبي ﷺ : لعن الله القائد والمقود ، أيّ يوم يكون للأمة مع معاوية ذي الإساءة » .

فالجواب عليه أولاً : نحن نطالب بصحة هذا الحديث ، فإن الاحتجاج بالحديث لايجوز إلا بعد ثبوته . . ويقال ثانياً : هذا الحديث من الكذب الموضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث ، ولايوجد في شيء من دواوين الحديث التي يرجع إليها في معرفة الحديث ، ولا له إسناد معروف . وهذا المحتج به لم يذكر له إسناداً ، ثم من جهله أن يروي مثل هذا عن عبدالله بن عمر ، وعبدالله بن عمر من أبعد الناس عن ثلب الصحابة ، وأروى الناس لمناقبهم ، وقوله في مدح معاوية معروف ثابت عنه حيث يقول : مارأيت بعد رسول الله

---

(١) المروة : الأكمة التي تُعطف على الصفا بمكة ويسعى الحجيج بينهما . والمشقص : نصل السهم إذا كان طويلا غير عريض ، وقد قصر به معاوية رضي الله عنه من شعر رسول الله ﷺ .

(٢) وإلى ذلك ذهب النووي فيما نقله عنه الشوكاني في نيل الأوطار ، والجعرانة : ماء بين الطائف ومكة ، وهي إلى مكة أقرب ، نزلها النبي ﷺ لما قسم غنائم هوازن مرجعه من غزاة حنين ، ففي فتح مكة وغزاة حنين وتقسيم غنائم هوازن كان معاوية معلناً إسلامه جهاراً ، وأخرج ابن عساكر في ترجمة معاوية من تاريخ دمشق تصريحاً بأن معاوية أسلم بين الحديبية وعمرة القضية ، غير أنه كان يخفي إسلامه خوفا من قريش ، والواقع أن أكثر شباب قريش ولا سيما أهل الألمعية منهم كان الإسلام قد امتزج بقلوبهم بما لهم من بصائر تستبين الحق ، غير أن من كان منهم قادراً على الانفصال عن مكة كان يتوجه نحو المدينة ، ويلتحق بكتائب الإيمان ، كما فعل خالد بن الوليد وعمرو بن العاص وعثمان بن طلحة العبدري صاحب مفتاح الكعبة ، ومن كانت تحول الموانع بينه وبين هذه النقلة يبقى في مكة مترقبا لدعوة الله ورسالة رسوله القوة والفوز والانتشار ومن هؤلاء معاوية وعشرات من أقرانه .

(٣) أي قول الرافضي المردود عليه .

ﷺ أسْوَدَ من معاوية . قيل له : ولا أبو بكر وعمر ؟ فقال : كان أبو بكر وعمر خيراً منه ، ومارأيت بعد رسول الله ﷺ أسودَ من معاوية . قال أحمد بن حنبل : السيد الحليم ، يعني معاوية ، وكان معاوية كريماً حليماً .

ثم إن خُطَبَ النبي ﷺ لم تكن واحدة ، بل كان يخطب في الجمع والأعياد والحج وغير ذلك ، ومعاوية وأبوه يشهدان الخطب كما يشهدها المسلمون كلهم ، أفتراهما في كل خطبة كانا يقومان ويُمَكَّنان من ذلك ؟ هذا قدحٌ في النبي ﷺ وفي سائر المسلمين إذ يمكنون اثنين دائماً يقومان ولا يحضران الخطبة ولا الجمعة ، وإن كانا يشهدان كل خطبة فما بالهما يمتنعان عن سماع خطبة واحدة قبل أن يتكلم بها ؟ ثم من المعلوم من سيرة معاوية أنه كان من أحلم الناس وأصبرهم على من يؤذيه ، وأعظمَ الناس تأليفاً لمن يعاديه ، فكيف ينفر عن رسول الله ﷺ مع أنه أعظم الخَلْق مرتبةً في الدين والدنيا وهو محتاج إليه في كل أموره ، فكيف لا يصبر على سماع كلامه ؟ وهو ــ بعد المُلْك ــ يسمع كلامَ من يشتمه في وجهه ، فلماذا لم يسمع كلام النبي ﷺ ، وكيف يتخذ النبي ﷺ كاتباً من هو في هذه الحالة ؟ !

وقوله : « إنه أخذ بيد ابنه يزيد » فمعاوية لم يكن له [يومئذ] ابن اسمه يزيد ، وأما ابنه يزيد الذي تولَّى الملك وجرى في خلافته ماجرى فإنما ولد في خلافة عثمان باتفاق أهل العلم ، ولم يكن لمعاوية ولد على عهد رسول الله ﷺ . قال الحافظ أبو الفضل بن ناصر : خطب معاوية رضي الله عنه في زمن رسول الله ﷺ فلم يُزَوَّج لأنه كان فقيراً ، وإنما تزوج في زمن عمر رضي الله عنه ، ووُلد له يزيد في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه سنة سبع وعشرين من الهجرة[1].

---

(١) وأمه ميسون بنت بحدل من قضاعة التي يحفظ الناس قولها :

لبيت تخفق الأرياح فيه   أحب إليّ من قصر منيف

وفي أخبية أهلها بالبادية تربى ابنها يزيد بأخلاق العرب وفصاحتهم وتقاليدهم .

ثم نقول ثالثاً : هذا الحديث يمكن معارضته بمثله من جنسه بما يدل على فضل معاوية رضي الله عنه ، قال الشيخ أبو الفرج بن الجوزى في كتاب الموضوعات : قد تعصب قوم ممن يدعي السنَّة فوضعوا في فضل معاوية رضي الله عنه أحاديث ليغيظوا الرافضة ، وتعصب قوم من الرافضة فوضعوا في ذمه أحاديث ، وكلا الفريقين على الخطأ القبيح(1)](2) .

وأما محاربته عليا فلأمور لاتخرجه عن الإسلام ، وإن كان عليٌّ أقربَ إلى الحقّ وأولىٰ به منه كما في الصحيحين : «تمرق مارقة على حين فرْقة من المسلمين

١٣٦ تقتلهم أولىٰ الطائفتين بالحق»/ فهؤلاءِ المارقة هم الذين خرجوا على عليٍّ وقاتلوه يوم النهروان [فدلَّ] الحديث على أن عليا وطائفته أقرب إلى الحق من طائفة معاوية ، وفي البخاري عن النبي ﷺ أنه قال في الحسن : « إن ابني هذا سيد ، وإن الله سيصلح به بين فئتين عظيمتين من المؤمنين » فمدح الحسنَ بالإصلاح الذي جرى على الجماعة من الفئتين ، وسماهما مؤمنين ، وهذا يدل أيضاً على أن الإصلاح بينهما هو المحمود ، لا القتال الذي جرى ، وقال عليه السلام : « ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم . . . » الحديث ، وقال : « يوشك أن يكون خيرَ مال المسلم غنمٌ يتْبع بها شَعَفَ الجبال ومَواقعَ القَطْر يفرُّ بدينه من

---

(1) والخطة المعتدلة في بيان سيرته ما أجملناه في ص ٢٤٣ ــ ٢٤٥ ، ومنه رؤيا النبي ﷺ في قباء الثابتة في صحيحي البخاري ومسلم وهما أصح الكتب بعد القرآن ، وقد تحققت هذه الرؤيا بجهاد خالة أنس في أسطول معاوية عند فتحهم قبرس وموتها هناك ، هذا في رأس القائمة من مناقب هذا الولي الصالح من أولياء الله المجاهدين في سبيله ، وفي آخر القائمة ما ضربه الإمام أحمد ابن حنبل من الأمثلة الرائعة في (كتاب الزهد) عن زهد هذا الخليفة المظلوم من سفهاء الشيعة ، فارجع إن شئت إلى ما نقلناه في تلك الصفحات عن أصدق المصادر وأوثقها لتعلم أن معاوية من مفاخر الإسلام الذين لم يرزق المسلمون بعد خلفائهم الراشدين أميراً يبلغ منزلته ، وأن مثله لا يحتاج إلى ما وضعه له الوضاعون من المناقب التي أشار إليها ابن الجوزي ، ولا يضيره ما كذبه عليه متعصبو الرافضة ، كالحديث المكذوب الذي نسبوه إلى عبدالله بن عمر وأورده الرافضي المردود عليه فأخجل به حتى المنصفين من الرافضة أنفسهم .

(2) عن الأصل ٢ : ٢١٨ ــ ٢١٩ وقد اختصره الذهبي في سطرين ونصف سطر .

الفتن » ، والذين رووا أحاديث القعود في الفتنة والتحذير منها كسعد [بن أبي وقاص] ومحمد بن مَسْلَمة وأسامة لم يقاتلوا لا مع عليّ ولا مع معاوية ، ثم الذين قاتلوا مع عليّ أخفُّ جرماً من الذين قتلوا عثمان صبرا(١)، وأنت تمدحهم وترضى فعلهم ياجاهل(٢). فإن قلتَ إن عثمان فعل أشياء أُنكرتْ عليه(٣)، قيل : فعل عليٌّ أشياء أَخَّرتْ هؤلاء عن مبايعته ، فرضي الله عن الرجلين .

ثم إن علياً بادر بعزل معاوية ، وكان لابأس به في ولايته ، محبَّباً إلى رعيته ، وقد استعمل عليٌّ من هو دون معاوية كزياد بن أبيه ، وقد كان النبيُّ ﷺ أفضلَ من عليّ واستعمل أبا سفيانَ [على نَجْران ، ومات رسولُ الله ﷺ وأبو سفيان أمير عليها ، وكان كثير من أمراء النبي ﷺ على الأعمال من بني أمية ، فإنه استعمل على مَكة عَتَّابَ بن أسيد بن أبي العاص بن أمية ، واستعمل خالد بن سعيد بن العاص ، وأبانَ بن سعيد بن العاص ، وولّاه عمر رضي الله عنه(٤) ولا يُتَّهمُ لا في دينه ولا في سياسته ، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال :« خِيارُ أئمتكم الذين تحبُّونهم ويحبُّونكم وتُصلُّون عليهم ويُصلُّون عليكم ، وشِرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم ، وتلعنونهم ويلعنونكم » قالوا : ومعاوية كانت رعيته يحبّونه وهو يحبهم ، ويصلون عليه وهو يصلي عليهم ، وقد

(١) وهؤلاء كانوا في جيش عليّ لما وقعت وقعة الجمل ، وكانوا يسمعون بآذانهم الدعاء باللعنة عليهم من عائشة وجيشها ومن علي ومن استجاب لدعائه ، وبقية السيوف من قتلة عثمان — ولا سيما أهل الكوفة منهم — بقوا في جيش عليّ إلى حرب صفين ، وكان علي يلعنهم كلما ورد ذكرهم .

(٢) الخطاب للرافضي المردود عليه ، والرافضة تمدح قتلة عثمان وترضى فعلهم مع أن علياً كان يلعنهم ويلعن من يرضى فعلهم ، فهل يكون من يلعنهم عليّ شيعة لعلي ؟ إنهم شيعة الفتنة أعاذنا الله منها .

(٣) أوفى مرجع لما أنكره قتلة عثمان على عثمان ، ولبيان الحق في ذلك : كتاب العواصم من القواصم ٦١ ــ ١٤١ وفيه من التحقيقات مالا تجده في غيره .

(٤) أي ولى معاوية رضي الله عنه .

ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « لاتزال طائفةٌ من أمَّتي ظاهرين على الحقّ لايضرُّهم من خالفهم ولا من خذلهم » قال مالك بن يُخامِر[١] : سمعتُ مُعاذاً يقول : هم بالشام . قالوا : وهؤلاء كانوا عسكر معاوية ، وفي صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال : « لايزال أهل الغرب ظاهرين حتى تقوم الساعة » . قال أحمد [بن حنبل] : (أهل الغرب هم أهل الشام) . وقد بسطنا هذا في موضع آخر ، وهذا النصّ يتناول عسكر معاوية ، قالوا : ومعاوية أيضاً كان خيراً من كثير ممن استنابه عليّ ، فلم يكن يستحق أن يُعزَل ويُوَلى من هو دونه في السياسة][٢] فليت علياً تألف معاوية وأقرّه على الشام وحقن الدماء ، [فإذا قيل : إن عليا كان مجتهداً في ذلك ، قيل : وعثمان كان مجتهداً فيما فعل ، وأين الاجتهاد في تخصيص بعض الناس بولاية أو إمارة أو مال من الاجتهاد في سفك المسلمين بعضهم دماءَ بعض حتى ذلَّ المؤمنون ، وعجزوا عن مقاومة الكفّار حتى طمعوا فيهم وفي الاستيلاء عليهم[٣] ولاريب أنه لو لم

(١) هو من السكاسك ذرية سكسك بن الأشرس بن كندي من كهلان بن سبأ ، وكانت مساكنهم في مقاطعة الجنَد باليمن ، ولما بعث النبي ﷺ معاذ بن جبل إلى اليمن ليكون رسول الإسلام إليها اختار الجنَد واختط فيها أول مسجد للإسلام في اليمن ، وكان مالك بن يخامر السكسكي هذا من أوائل من آمن على يد معاذ ، ومن أول تلاميذ مسجده ، وهو مولود في الجاهلية ، ومنذ أسلم صار من خواص تلاميذ معاذ حتى صار يقال له « صاحب معاذ » ولما عرف مكانة الشام في حماية الإسلام إختار الإقامة في حمص من أرض الشام ، وكما روى عن معاذ روى عن عبدالرحمن بن عوف وعبدالله بن السعدي العامري وعمرو بن عوف وعبدالله بن عمرو بن العاص وغيرهم ، وأحاديثه في صحيح البخاري وفي كتب السنن ، ذكره أبو زرعة الدمشقي في الطبقة العليا التي تلي الصحابة ، ومن تلاميذه جبير بن نفير وعبدالرحمن بن هانيء وعمير بن هانيء وشريح بن عبيد ومكحول وآخرون . قال ابن سعد : ثقة . وذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، مات سنة ٧٠ ويقال ٧٢ . (٢) عن الأصل ٢ : ٢٢٢ .

(٣) بلغ من همة معاوية رضي الله عنه في حماية البيضة وعظيم عنايته بسدّ الثغور أن أرسل يهدد ملك الروم ــ وهو في معمعة القتال مع علي في صفين ــ وقد بلغه أن ملك الروم اقترب من الحدود في جنود عظيمة ، فكتب إليه يقول (على مافي البداية والنهاية ٨ : ١١٩) : « والله لئن لم تنته وترجع إلى بلادك ، لأصطلحن أنا وابن عمي عليك ، ولأخرجنك من جميع بلادك ، ولأضيقن عليك الأرض بما رحبت » فخاف ملك الروم وانكفّ .

يكن قتال بل كان معاوية مقيماً على سياسة رعيته وعلي مقيماً على سياسة رعيته لم يكن في ذلك من الشرّ أكثر مما حصل بالاقتتال، فإنه بالاقتتال لم تزل هذه الفرقة ، ولم يجتمعوا على إمام ، بل سفكت الدماء وقويت العداوة والبغضاء ، وضعفت الطائفة التي كانت أقربَ إلى الحق وهي طائفة عليّ ، وصاروا يطلبون من الطائفة الأخرى من المسألة ماكانت تلك تطلبه ابتداء ، ومعلوم أن الفعل الذي تكون مصلحته راجحة على مفسدته يحصل به من الخير أعظم مما يحصل بعدمه ، وهنا لم يحصل بالاقتتال مصلحة ، بل كان الأمر مع عدم القتال خيراً وأصلح منه بعد القتال ، وكان عليٌّ وعسكره أكثر وأقوى ، ومعاوية وأصحابه أقربَ إلى موافقته ومسالمته ومصالحته ، فإذا كان مثل هذا الاجتهاد(١) مغفوراً لصاحبه ، فاجتهاد عثمان أنْ يكون مغفوراً أولىٰ وأحرىٰ، وأما معاوية وأعوانه فيقولون : إنما قاتلنا علياً قتالَ دفعٍ عن أنفسنا وبلادنا(٢)، فإنه بَدأنا بالقتال ، فدفعناه بالقتال ، ولم نبتدئه بذلك ولا اعتدينا عليه ، فإذا قيل لهم : هو الإمام الذي كانت تجب طاعته عليكم ومبايعته وأن لا تَشُقُّوا عصا المسلمين ، قالوا : مانعلم أنه إمام تجب طاعته ، لأن ذلك ــ عند الشيعة ــ إنما يعلم بالنصّ ، ولم يبلغنا عن النبي ﷺ نصّ بإمامته ووجوب طاعته ، ولاريب أن عذرهم في هذا ظاهر ، فإنَّه لو قدّر أن النصَّ الجليَّ الذي تدَّعيه الإمامية حق(٣)، فإن هذا قد كتم وأُخفي في زمن أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم(٤)، فلم يجب أن يعلم معاوية وأصحابه مثل ذلك لو كان حقاً ، فكيف إذا كان باطلاً](٥).

---

(١) أي باختيار عليّ القتال على المسالمة .

(٢) وهذه الحقيقة كانت معروفة حتى في جيش علي أيضا ، وقد مضى في ص ٢٦١ قول الأشتر النخعي : إنهم ينصرون علينا لأنا نحن بدأناهم بالقتال .

(٣) وهذا التقرير معلوم بطلانه عند أهل السنة ، وإلا لكان أبو بكر وعمر وإخوانهما أول العاملين به لما يعلمه الناس من دينهم وأخلاقهم وزهدهم في الرئاسة وأنهم كانوا يعتبرونها تكليفا وعبئا، ولم يكونوا يرونها قيصرية وكسروية .

(٤) وهذه النتيجة باطلة لأنّ المقدمة التي بنيت عليها باطلة .

(٥) عن الأصل ٢ : ٢٢٣ .

[وأما قوله : « إن معاوية قَتل جمعاً كثيراً من خيار الصحابة » فيقال : الذين قُتلوا من الطائفتين ، قَتل هؤلاء من هؤلاء ، وهؤلاء من هؤلاء ، وأكثر الذين كانوا يختارون القتالَ من الطائفتين لم يكونوا يطيعون علياً ولا معاوية ، وكان عليٌّ ومعاوية رضي الله عنهما أطْلَبَ لكفِّ الدماء من أكثر المقتتلين ، لكن غُلبا فيما وقع ، والفتنةُ إذا ثارت عجز الحكماءُ عن إطفاء نارها ، وكان في العسكرين مثل الأشْتَر النَّخَعِيّ[1] ، وهاشم بن عتبة المرقال[2] ، وعبدالرحمن بن خالد بن الوليد[3] ، وأبي الأعور

(١) اسمه (مالك بن الحارث) انظر التعريف به في تعليقنا على (العواصم من القواصم ص ١١٦ ـ ١١٩) .

(٢) هو ابن أخي سعد بن أبي وقاص . حضر عمه حرب الفرس في القادسية وله بها آثار مذكورة . وعقد له عمه على الجيش الذي جهزه لقتال يزدجرد فكانت وقعة « جلولاء » ، ولما نشبت حرب الفتنة في صفين كان المرقال في جيش علي وكانت راية علي معه ، وقتل في صفين .

(٣) يقول سيف بن عمر التميمي أحد قدماء المؤرخين الذين استمد الطبري من رواياتهم إن عبدالرحمن بن خالد شهد فتوح الشام مع أبيه ، ولابد أن يكون يومئذ حديث السن ويعده ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل المدينة ، ثم كان يتولى قيادة الجهاد في حروب الروم تحت إمرة معاوية ، حتى أن أبا أيوب الأنصاري جاهد تحت راية عبدالرحمن وعبدالرحمن في بداية شبابه ، روى أبو أيوب أن عبدالرحمن بن خالد أسر أربعة أعلاج فأمر بأن يقتلوا رمياً بالنبال ، فلما علم أبو أيوب بذلك نصح له وأخبره أن النبي ﷺ نهى عن القتل صبرا ، فأعتق عبدالرحمن بن خالد أربع رقاب تكفيراً عن هذا الذنب ، وولاه معاوية ـ في خلافة عثمان ـ مقاطعة حمص وما يليها من شمال الشام إلى أطراف جزيرة ابن عمر ، فكان فيها بطلا حازما ، ولما شغبَ أهل الفتنة في الكوفة زمن عثمان أمر عثمان بإرسالهم إلى معاوية ، فحاول استصلاحهم بحلمه وأدبه ، ولكنهم كانوا لا يفهمون لغة الحلم والأدب ، فبعث بهم معاوية إلى عبدالرحمن بن خالد ، فكان مما قاله لهم عبدالرحمن : « يا ألة الشيطان ، لا مرحباً بكم ولا أهل ، لقد رجع الشيطان محسوراً ، وأنتم بعد نشاط ! حسر الله عبدالرحمن إن لم يؤدبكم حتى يحسركم ، يا معشر من لا أدري أعرب أم عجم ، لكي لا تقولوا لي ما يبلغني أنكم تقولون لمعاوية : أنا ابن خالد بن الوليد ، أنا ابن من عجمته العاجمات ؛ أنا ابن فاقيء الردة ، والله لئن بلغني يا صعصعة بن ذلّ أن أحداً ممن معي دق أنفك ، ثم أمصَّك ، لأطيرن بك طيرة بعيدة المهوى» (الطبري ٥ : ٨٧) . وكان يقول لهم : إن من لم يصلحه الخير أصلحه الشر ، فقالوا له : نتوب إلى الله ، أقلنا أقالك الله (الطبري ٥ : ٨٧ ـ ٨٨) لكنهم كانوا كاذبين في توبتهم ، فلما أفلتوا تآمروا بدعوى الحج فارتكبوا جريمة البغي على أمير المؤمنين عثمان ، ثم كان عبدالرحمن بن خالد في صفين مع معاوية ، وكان كما ذكر شيخ الإسلام عنه .

السُّلمي[١] ، ونحوهم من المحرّضين على القتال ، قوم ينتصرون لعثمان غاية الانتصار ، وقوم ينفرون عنه ،وقوم ينتصرون لعلي ، وقوم ينفرون عنه ، ثم قتال أصحاب معاوية معه لم يكن لخصوص معاوية ، بل كان لأسباب أخرى[٢] . وقتالُ الفتنة ـ مثل قتال الجاهلية ـ لا تنضبط مقاصد أهله واعتقاداتهم ، كما قال الزُّهْريّ : وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون ، فأجمعوا أن كل دم أو مال أو فرج[٣] أصيب بتأويل القرآن فإنه هدر ،أنزلوهم منزلة الجاهلية][٤] .

وأما ما وقع من لعن عليّ ، فإن التّلاعُنَ وقع من الطائفتين ، فكان هؤلاء يلعنون رُءوسَ هؤلاء في دعائهم ، وهؤلاء يلعنون رءوس هؤلاء ، والقتالُ باليد أعظمُ من التلاعُن [وهذا كله سواء كان ذنباً ، أو اجتهاداً مخطئاً ، أو مصيباً ، فإن مغفرة الله ورحمته تتناول ذلك بالتوبة ، والحسنات الماحية ، والمصائب المكفِّرة وغير ذلك][٤].

ومن العجيب أن الرافضة تنكر سبَّ عليّ وتسبُّ الثلاثة قبله [أبا بكر وعمرَ

---

(١) هو عمرو بن سفيان الذكواني (وذكوان قبيلة من سُليم) لهصحبة ، أسلم بعد غزوة حنين ، قال محمد بن حبيب : كتب عمر بن الخطاب إلى أمراء الآفاق أن يبعثوا إليه من كل عمل رجلا من صالحيها ، فبثعوا إليه أربعة من البصرة والكوفة والشام ومصر ، فاتفق أن الأربعة كلهم كانوا من بني سُليم ، وأحدهم أبو الأعور السلمي ، ويقول إمام مصر الليث بن سعد : لما كانت غزاة عمورية سنة ثلاث وعشرين وأمير جيش مصر وهب بن عمير الجمحي كان أمير جيش الشام أبو الأعور السلمي ، وروى أبو زرعة الدمشقي في تاريخه أن أبا الأعور السلمي غزا قبرس سنة ست وعشرين ، وفي وقائع صفين كان أبو الأعور السلمي في جيش معاوية وكان من كبار قواده ، وبلغ من اعتزازه ببطولته أن ترفع عن مبارزة الأشتر استصغاراً له لأنه لم يره من أنداده .

(٢) أهمها فاجعة الإسلام العظمى بالبغي على خليفة رسول الله ﷺ بما لايرضى به إلا عدو لله ورسوله ، ووجود مرتكبي هذه الجريمة في جيش عليّ على غير رضا منه كرم الله وجهه .

(٣) أي بالزواج أو التسرّي بعد الأسر على اعتبار أن ذلك من السبي كما كان يظن الخوارج ، ولكن علياً كرم الله وجهه كان يمنعهم من ذلك .

(٤) عن الأصل ٢ : ٢٢٤ .

وعثمان] وتكفِّرهم[١]، ومعاوية وحزبه ماكفَّروا علياً، إنما كفَّرته الخوارج المارقون من الدين[٢]، وقال النبيُّ ﷺ « لاتسبُّوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدُكم مثل أُحُدٍ ذهباً ماأدركَ مُدَّ أحدِهم ولا نَصِيفَه »[٣].

١٣٧ قال[٤]: « وسَمَّ معاويةُ الحسَنَ » فهذا قيل[٥] ولم يثبت/ فيقال: إن امرأته[٦] سمَّته وكان مِطلاقاً رضي الله عنه، فلعلها سمته لغرض، والله أعلم بحقيقة الحال [وقد قيل إن أباها الأشعث بن قيس أمرها بذلك، فإنه كانَ يتَّهم بالانحراف في الباطن عن عليٍّ وابنه الحسن، وإذا قيل إن معاوية أمر أباها كان هذا ظناً محضاً، والنبي ﷺ قال: « إياكم والظن، فإن الظن أكذبُ الحديث »، وبالجملة فمثل هذا لا يحكم به في الشرع باتفاق المسلمين، فلا يترتب عليه أمرٌ ظاهر، لا مدح ولا ذم، ثم إن الأشعث بن قيس مات سنة أربعين وقيل سنة إحدى وأربعين، ولهذا لم يذكر في الصلح الذي كان بين معاوية والحسن بن علي في العام الذي كان يسمى عام الجماعة وهو عام أحد وأربعين، وكان الأشعث حَما الحسن بن علي، فلو كان شاهداً لكان يكون له ذكر في ذلك، وإذا كان قد مات قبل الحسن بنحو عشر سنين فكيف يكون هو الذي أمر ابنته][٧].

---

(١) وتسمي أبا بكر وعمر (الجبت) و (الطاغوت) كما نقلناه في ص ٦٩ عن أكبر كتبهم في الجرح والتعديل.

(٢) وقد مرقوا بعد أن كانوا في صفوف علي ومن صميم شيعته.

(٣) رواه أبو سعيد الخدري. وانظر في أول (العواصم من القواصم) ص ٣٢ ــ ٣٤ فصلا عنوانه « أصحاب رسول الله ﷺ عدول بتعديل الله ورسوله لهم، ولا ينتقص أحداً منهم إلا زنديق ».

(٤) أي الرافضي المردود عليه.

(٥) قاله الذين يرمون الكلام على عواهنه بلا برهان عليه من الله، كالشيعة والمخدوعين بأكاذيبهم.

(٦) أي امرأة الحسن رضوان الله وسلامه عليه.

(٧) عن الأصل ٢ : ٢٢٥.

وأما يزيد فلم يأمر بقتل الحسين [باتفاق أهل النقل ، ولكن كتب إلى ابن زياد أن يمنعه عن ولاية العراق(١)، والحسينُ رضي الله عنه كان يظن أن أهل العراق ينصرونه ويوفون له بما كتبوا إليه(٢) فأرسل إليهم ابن عمه مسلم بن

---

(١) وهذا ما يفعله عادة كل من تولى الحكم في الأرض ، فإنه إذا اعترض له من يريد أن ينتزع منه سلطانه دافعه بما يستطيعه : ولذلك نهى الإسلام عن منازعة ولاة الأمر لانتزاع سلطانهم منهم ، وحذر المسلمين من الفتن ، وكان الحسين رضي الله عنه ــ اعتماداً على الرسائل التي وصلت إليه من شيعته ــ يحسب أن الأمر يتم له في العراق بلا فتنة فأقدم عليه ، أما أحباؤه وأصحاب الأحلام الراجحة من ذوي قرابته والذين يتحرون سنة الإسلام في مثل هذا الموقف فكانوا يرون أن شيعته كذابون وأنهم سيخونونه ويتخلون عنه وتدور الدائرة عليه ، وفي طليعة الذين نصحوا له أخوه محمد بن الحنفية (الطبري ٦ : ١٩٠ ــ ١٩١) وابن عم أبيه حبر الأمة عبدالله بن عباس (الطبري ٦ : ٢١٦ ــ ٢١٧) وابن عمه عبدالله بن جعفر بن أبي طالب (٦ : ٢١٩) ، وقد بلغ الأمر بعبدالله بن جعفر أن حمل والي يزيد على مكة وهو عمرو بن سعيد بن العاص على أن يكتب للحسين كتاب الأمان ، ويمنيه فيه البر والصلة ، ويسأله الرجوع ، فأجابه والي مكة إلى كل ما طلب وقال له : اكتب ماتشاء وأنا أختم على الكتاب ، فكتبه ، وختمه الوالي ، وبعث به إلى الحسين مع أخيه يحيى بن سعيد بن العاص ، وذهب عبدالله بن جعفر مع يحيى ، وجهدا بالحسين أن يثنياه عن السفر فأبى ، وصورة كتاب الوالي إلى الحسين في تاريخ الطبري (٦ : ٢١٩ ــ ٢٢٠) وليس فوق هؤلاء الناصحين أحد في عقلهم وعلمهم ومكانتهم وإخلاصهم ، بل إن عبدالله بن مطيع داعية ابن الزبير كان من ناصحيه بعقل وإخلاص (الطبري ٦ : ١٩٦) وعمر بن عبدالرحمن ابن الحارث بن هشام المخزومي كان على هذا الرأي (الطبري ٦ : ٢١٥ ــ ٢١٦) والحارث بن خالد بن العاص بن هشام لم يأله نصحاً (٦ : ٢١٦) وحتى الفرزدق الشاعر قال له : قلوب الناس معك وسيوفهم مع بني أمية (الطبري ٦ : ٢١٨) فلم يفد شيء من هذه الجهود في تحويل الحسين عن هذا السفر الذي كان مشئوما عليه ، وعلى الإسلام ، وعلى الأمة الإسلامية إلى هذا اليوم ، وكل ذلك بجناية شيعته الذين حرضوه بجهل وغرور ورغبة في الفتنة والفرقة والشر ، ثم خذلوه بجبن ونذالة وخيانة وغدر ، ولم يكتف ورثتهم بما فعل أسلافهم ، فعكفوا على تشويه التاريخ وتحريف الحقائق ورد الأمور على أدبارها .

(٢) غداة استغاثت بالحسين جموعهم ... إذا خف منهم تابع حل تابع
أن اقدم الينا يا ابن أحمد إننا ... لغير ابن بنت المصطفى لا نبايع
ومذ نزلوا في عرصة الطف وانجلت ... حقيقة ما يخفي من الغدر خادع
فباءوا بذل ، مهطعين رءوسهم ... حيارى وما في الجمع للنصح سامع
ولم يرعووا بل صاح صائح جمعهم ... بصوت له تستك منه المسامع
أن انزل على حكم الأمير مبايعا ... وإلا فما غير الأسنة شافع

هكذا شهد أحد شعراء الشيعة المعاصرين لنا وهو محمد جواد خضر ، فأجرى الله الحقيقة على =

عقيل ، فلما قتلوا مسلماً وغدروا به وبايعوا ابن زياد، أراد الرجوع فأدركته السرية الظالمة ، فطلب أن يذهب إلى يزيد ، أو يذهب إلى الثغر ، أو يرجع إلى بلده ، فلم يمكنوه من ذلك حتى يستأسر لهم](1) ولكن هو رضي الله عنه أبىٰ أن يسلم نفسه وأن ينزل على حكم عبيد الله بن زياد وقاتل حتى قتل شهيداً مظلوماً رضي الله عنه ، ولما بلغ ذلك يزيد أظهر التوجع ، وظهر البكاء في داره(2)، ولم يسبِ لهم حريما أصلاً(3)، بل جهزهم وأعطاهم وبعثهم إلى وطنهم ، وكان معاوية وصّى يزيد برعاية حق الحسين وإجلاله .

وقوله: « إن أبا سفيان كسر ثنية النبي ﷺ » فإنما كسرها عُتْبة بن أبي وَقّاص(4). ولاكت هند كبد حمزة ولفظتها ، ثم منَّ الله عليها بالإسلام ، وكان النبي ﷺ يكرمها ، أنها حماته ، قال الله تعالى : ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن

= لسانه ، ولما انصرف علي بن الحسين بالذرية من كربلاء ودخل الكوفة خرج لهم شيعتهم الخائنون ونساؤهم يندبن متهتكات الجيوب كما يفعل القوم الآن في كل عاشوراء ، فقال لهم علي بن الحسين سلام الله عليه : « يا أهل الكوفة ، إنكم تبكون علينا ، فمن قتلنا غيركم ؟! » .

(1) عن الأصل 2 : 225 .

(2) لأن بني عبد مناف كلهم أسرة واحدة .

(3) هذه الفقرة يراد منها تكذيب ما يهوّل به الشيعة ، وإلا فان يزيد وأهل بيت يزيد أشد عصبية وتكريما لأخوتهم بني هاشم من كل شيعي كذاب يستغل دعوى التشيع لآل البيت ليغير بذلك دين آل البيت ، ولما أراد الحجاج أن يصهر إلى بعض بني هاشم برضا منهم غضب لذلك بنو أمية لأن الحجاج غير كفء للزواج من بيوت عبد مناف ومنعوه من ذلك .

(4) كما في تاريخ الطبري (3 : 17 الحسينية و 1 : 1403 طبع أوربا) . وعتبة أخو سعد ، سعد في الجنة وعتبة في الجحيم ، قال محمد بن إسحق : حدثني صالح بن كيسان عمن حدثه عن سعد بن أبي وقاص أنه كان يقول : والله ما حرصت على قتل رجل قط ما حرصت على قتل عتبة بن أبي وقاص ، وإن كان ما علمت لسيء الخلق ، مبغضاً في قومه ، ولقد كفاني منه قول رسول الله ﷺ : « اشتد غضب الله على من دمى وجه رسول الله » (الطبري 3 : 20) . وروي عن مقسم بن بجرة صاحب ابن عباس أن النبي ﷺ دعا على عتبة أن لا يحول عليه الحول حتى يموت كافراً ، فما حال عليه الحول حتى مات كافراً . وروي عن سعيد بن المسيب نحوه . وروي أن حاطب بن أبي بلتعة ظفر بعتبة بعد الوقعة فضربه بالسيف فطرح رأسه . رواه الحاكم في المستدرك بإسناد فيه مجاهيل .

يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ (الأنفال ٣٨) ، وفي مسلم من حديث عمرو ابن العاص [أن النبي ﷺ قال له] : « الإسلام يهدم ماكان قبله » [وفي صحيح البخاري : لما أسلمت هند أمُّ معاوية رضي الله عنهما قالت : والله يارسولَ الله ماكان على ظهر الأرض أهلِ خباء أحبُّ إليَّ أن يذلُّوا من أهل خِبائك ، ثم ماأصبح اليوم على ظهر الأرض أهل خِباء أحبّ إليّ أن يعزُّوا من أهل خبائك »][1] .

قال الرافضي : « وسموا خالداً سيف الله عناداً لأمير المؤمنين الذي هو أحقُّ بهذا منه ، وقال فيه الرسول عليه السلام : عليٌّ سيف الله وسهم الله . وقال عليٌّ علَى المنبر : أنا سيف الله على أعدائه ، وخالدٌ لم يزل عدوّاً للرسول مكذّباً له ، وهو كان السبب في قتل المسلمين يوم أُحُد . ولما تظاهر بالإسلام بعثه النبيُّ ﷺ إلى بني جذيمة فخانه وخالف أمره وقتل المسلمين فقال النبي ﷺ : اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد » .

فأما تسمية عليّ سيف الله فلم يصح ولا عرفناه في كتاب ، وأما تسمية خالد سيف الله فليس هو مختصاً به بل هو سيف من سيوف الله سَلَّه الله على المشركين كما صحَّ عن النبي ﷺ ، قال فيه ذلك من حديث حميد بن هلال عن أنس أن النبي ﷺ نعى زيداً وجعفراً وابن رَواحة وعيناه تذرفان قال: « ثم أخذ الراية سيف من سيوف الله حتى فتح الله عليه » وهذا لا يمنع أن يكون غيره/ سيفاً لله ، بل هو يتضمن أن سيوف الله متعدّدة ، ١٣٨
ولاريب أن خالداً قتل من الكفار أكثر مما قتل غيرُه ، وكان سعيداً في حروبه ، وأسلم قبل الفتح وهاجر[2] ، ومن حين أسلم كان النبيُّ ﷺ يؤمِّرُه ، ولقد

(١) عن الأصل ٢ : ٢٢٦ .

(٢) وكانت هجرته هو وعمرو بن العاص باختيارهما ، ومع أن خالداً كان ثملاً بخمرة النصر في أحد ، وأبوه من كبار أعيان مكة ، وهو فيها بنعمة وجاه لا نظير لهما ، فإنه ترك ذلك كله=

انقطع في يده يوم مُؤتة تسعة أسياف ، أخرجه البخاري ، ولاريب أن النبي ﷺ تبرَّأ من فعله ببني جذيمة ، ولكن ماعزله . ولاريب أن علياً من سيوف الله ، فمن نازعك في ذا ؟ وهو أفضل من خالد ، فإن له من العلم والبيان والسابقة والإيمان والمشاهد مالا يخفى ، ثم السيف خاصيته القتال ، وعليٌّ كان القتال بعضَ فضائله ، وخالد كان أخصّ نعوته القتال وبه تقدَّم فلهذا عبَّر عنه بأنه سيف من سيوف الله ، وهذا البرَاء بن مالك قتل مائة [رجل] مبارزةً سوىٰ مَن شركَ في قتله ، وقال النبي ﷺ : « صوت أبي طلحة في الجيش خيرٌ من فئة » ، وقال : « إن لكل نبيٍّ حَوارياً وحواريَّ الزُّبير » ، والرافضة متناقضون ، فإنهم يقولون : عليٌّ الناصر لرسول الله ﷺ الذي لولاه لما قام دينه ثم يصفونه بالعجز والتقية المنافي لذلك .

وكان النبيُّ ﷺ أرسل خالداً ــ بعد الفتح ــ إلى بني جذيمة فلم يحسنوا أن يقولوا « أسلمنا » فقالوا « صَبَأنا ، صبأنا » فلم يقبل ذلك وقال : ليس ذلك بإسلام ، فقتلهم ، فأخطأ في اجتهاده ، ثم أرسل النبيُّ ﷺ علياً بمال فأعطاهم نصف الديات وضمن لهم ماتلف حتى مِيلَغة الكلب[1] ، وحاشا خالداً أن يكون معانداً للنبيِّ ﷺ ، بل كان مطيعاً له ، وإن أخطأ في هذه المرة كما أخطأ أسامة بن زيد في قتل ذلك الرجل الذي قال « لا إله إلا الله »[2] ، وقتل السرية لصاحب الغُنَيمة الذي قال أنا مسلم فنزلت فيهم : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ

= راضياً مختاراً وجاء بنفسه من مكة إلى المدينة ليقيم الحق ويكون من سيوفه الظافرة ، فقال النبي ﷺ لأصحابه : «رمتكم مكة بأفلاذ كبدها» فإن كان خالدٌ بانتصاراته العظمى الباهرة خالداً في التاريخ وخالداً في الجنة ، فإنه بالظروف التي دخل بها في الإسلام وبثناء النبي ﷺ عليه أبلغ خلوداً في أمجاد الدين والدنيا جميعاً .

(١) أي ثمن الإناء الذي يشرب منه الكلب .

(٢) وذلك عندما أرسلهم النبي ﷺ إلى الحرقات من جهينة ، فلما لام النبي ﷺ أسامة قال له أسامة : يا رسول الله إنما قالها متعوذا ؟ فقال له ﷺ : فقتلته بعد أن قال لا إله إلا الله ! (وكررها) .

﴿إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُوا۟ وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ (النساء ٩٤) ، الآية .

١٣٩ قال[1] : « ولما سار[2] لقتال أهل اليمامة قتل منهم ألفاً ومائتين/مع تظاهرهم بالإسلام،وقتل مالك بن نُوَيرة وهو مسلم وعرَّس بامرأته ، وسموا بني حنيفة أهل الردَّة لأنهم منعوا الزكاة أبا بكر إذ لم يعتقدوا إمامته ، فسموا مانع الزكاة مرتدّاً،ولم يسمّوا من استحلَّ دماء المسلمين ومحاربة أمير المؤمنين مرتداً ، مع قول النبي ﷺ : ياعلي حربُكَ حربي ، فمحاربُ الرسول كافر بالإجماع »[3] .

فيقال : الله أكبر على هؤلاء المرتدّين المفترين أتباع أهل الردَّة [الذين برزوا بمعاداة الله ورسوله وكتابه ودينه ، ومرقوا من الإسلام ونبذوه وراء ظهورهم ، وشاقُّوا الله ورسولَه وعبادَه المؤمنين ، وتولّوا أهلَ الردة والشقاق][4] فإن هذا الفصل وأمثاله مما يحقق أن الرافضة المتعصبين على أبي بكر كالمرتدّين الذين قاتلهم الصدّيق ،وذلك أن أهل اليمامة آمنوا بمُسَيلمة الكذاب الذي صنف قرآناً وفعل العظائم ، فبعث أبو بكر الصدّيق ــ الذي من أفضل أعماله عند الله تعالى قتاله هؤلاء الكفرة ــ جيشاً من أفضل الصحابة وعليهم خالدُ سيف الله على رغم أنفك يقاتلون مسيلمة بعد أن قاتلوا طليحة الأسدي الذي تنبَّأ أيضاً

---

(١) أي الرافضي المردود عليه .

(٢) أي خالد بن الوليد .

(٣) في مؤتمر المستشرقين الذي انعقد في كمبريدج من بلاد الانكليز في أواخر السنة الماضية (١٣٧٣) تقدم المستشرقون الروس بتقارير وبحوث يدافعون فيها عن مسيلمة الكذاب وقومه بني حنيفة الذين قاتلهم جيش أبي بكر الصديق في اليمامة ، وكان لذلك صدى استياء في العالم الإسلامي ، واستدلت منه مجلة الأزهر (ص ٢٥٤ سنة ١٣٧٤) على انحطاط مستوى الاستشراق ، وإن دفاع الرافضي المردود عليه عن بني حنيفة وقوم مسيلمة يدل على أن جماعة موسكو مستشرقي الروس متأثرون بدفاع الرافضة عن هؤلاء المرتدين نكاية بسيدنا أبي بكر الصديق وجيشه أهل القرآن الذين أبلوا في ذلك الجهاد أعظم البلاء .

(٤) عن الأصل ٢ : ٢٣٠ .

واتبعه أهل نجد ، ثم أسلم طليحة وصلح أمره، واستشهد في حرب مسيلمة ، مثل زيد بن الخطاب وثابت بن قيس وأسيد بن حُضير وسالم ومولاه أبو حذيفة وأبو دجانة[1]. وقرآن مسيلمة ضحكة ، مثل : ياضِفْدَعُ بنتَ ضِفْدَعين ، نِقِّي كم تَنقين ، لا الماءَ تكدِّرين ، ولا الشارب تمنعين ، رأسُكِ في الماء وذَنَبك في الطين ، إن الأرض بيننا وبين قريش نِصْفين ، ولكن قريشاً قومٌ لا يعدلون . ومثلُ قوله : والطاحنات طحناً ، والعاجنات عجناً ، والخابزات خبزاً ، واللاقمات لقماً . ومثل : والفيل ، وماأدراك ماالفيل ، له زلوم طويل ، إن ذلك من خَلْق ربنا الجليل . ولما سمع أبو بكر هذا الكلام قال : ويلكم ، أين يُذهب بكم ، إن هذا كلام لم يخرج من إلّ[2]] وفي الجملة فأمر مسيلمة الكذاب وادّعاؤه النبوَّة واتّباع بني حنيفة له باليمامة وقتال الصدِّيق لهم على ذلك : أمرٌ متواتر مشهور قد علمه الخاصّ والعامّ كتواتر أمثاله ، وليس هذا من العلم الذي تفرّد به الخاصة ، بل علمُ الناس بذلك أظهرُ من علمهم بقتال الجمل وصِفِّين ، فقد ذكر عن بعض أهل الكلام أنه أنكر الجمل وصفّين ، وهذا الإنكار وإن كان باطلاً فلم نعلم أحداً أنكر قتال

(١) انظر لهذه الصفحة من الجهاد الأعظم الذي قام به أهل القرآن تعليقنا على العواصم من القواصم ص ٦٧ .

(٢) قال ابن سيده : الإل الله عز وجل . وقيل : الإل الأصل الجيد ، أي لم يجيء من الأصل الذي جاء منه القرآن . وقيل : الإل النسب والقرابة . فيكون المعنى : إن هذا الكلام غير صادر من مناسبة الحق ، ومن معاني الإل : العهد ، فيكون معناه : ليس هذا من عهد الله ، والذين ذهبوا إلى أن الإل من أسماء الله أرادوا أنه في اللغات السامية الأخرى وإليه أضيفت أسماء جبرائيل وإسرائيل وشراحيل ومن أجداد اليمن تبع بن حاشد ذو مرع كان له ابن يدعى موهب إل أي هبة الله ، وذو تبع بن موهب إل كان معاصراً لبلقيس وقبل أن يلقب ذا تبع كان اسمه الأصلي بَرَىٰ إل أي: صنعة الله ، قال أبو السمط الفيروزي المعاصر للمهدي والبرامكة :

ومات التبعون وذو مقار ... يريم ومات ذو تبع بريل

انظر الكتاب العاشر من (الإكليل من أخبار اليمن وأنساب حمير) ص ٢٢ ــ ٢٣ للهمداني بتعليقاتنا .

أهل اليمامة وأن مسيلمة الكذاب ادَّعى النبوَّة وأنهم قاتلوه على ذلك ، لكنَّ هؤلاء الرافضة لجحدهم هذا وجهلهم به بمنزلة إنكارهم كون أبي بكر وعمر دفنا عند النبي ﷺ ، وإنكارهم موالاة أبي بكر وعمر للنبي ﷺ ، ودعواهم أنه نص على عليّ بالخلافة ، بل منهم من ينكر أن تكون زينب ورقية وأم كلثوم من بنات النبي ﷺ(١)، ومنهم من يقول](٢) إن الصحابة بعجوا بطن فاطمة حتى
١٤٠ طرحت(٣)/ وهدموا سقف بيتها على من فيه ! فهم يعمدون إلى الأمور الثابتة المتواترة فينكرونها ، وإلى الأمور المعدومة أو المختلقة فيثبتونها ، فلهم أوفر نصيب من قوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ﴾ (العنكبوت ٦٨) ، فتراهم يؤمنون ــ والله ــ بالكذب ، ويكذّبون بالحق ، [وهذا حال المرتدّين، وهم يدَّعون أن أبا بكر وعمر ومن اتبعهما ارتدُّوا عن الإسلام(٤)، وقد علم الخاص والعام أن أبا بكر هو الذي قاتل المرتدّين](٥) فيالله كيف نخاطب من يزعم أن أهل اليمامة مظلومون مسلمون(٦) !

[وقوله: « إنهم سموا بني حنيفة مرتدّين لأنهم لم يحملوا الزكاة إلى أبي بكر »

---

(١) وتقدم في هامش ص ٢٥٧ أن وقاحة إنكار بنات النبي ﷺ غير فاطمة باقية إلى زماننا ، وهم لا يستحون من إثبات ذلك في كتاب لهم مطبوع بالمطبعة العلوية بالنجف سنة ١٣٤٨ ج٢ ص ٢٩١ .

(٢) عن الأصل ٢ : ٢٣٠ ــ ٢٣١ .

(٣) أي أسقطت حملها !

(٤) الحقيقة التي لم يبق مجال للمكابرة فيها ومحاولة سترها هي أن أبا بكر وعمر وجميع الصحابة مرتدون عن دين الرافضة ، والرافضة مرتدون ــ باعترافهم ــ عن دين أبي بكر وعمر وسائر الصحابة ، ومن يغالط نفسه في هذه الحقيقة بحجة توحيد الكلمة فهو رجل إما جاهل بما تفترق به الرافضة عن دين أبي بكر وعمر ، أو يتعامل مع الرافضة بسياسة التقية التي أفسدت على الناس أخلاقهم كما أفسدت عليهم دينهم .

(٥) عن الأصل ٢ : ٢٣١ .

(٦) وهكذا يقول مندوبو موسكو لمؤتمر المستشرقين في كمبريدج .

فهذا من أظهر الكذب وأبْيَنِهِ ، فإنه إنما قاتل بني حنيفة لكونهم آمنوا بمسيلمة الكذاب ، واعتقدوا نبوته ، وأما مانعوا الزكاة فكانوا قوماً آخرين غير بني حنيفة ، وهؤلاء كان قد وقع لبعض الصحابة شبهة في جواز قتالهم][1] وأما بنو حنيفة فلم يتوقف أحد في وجوب قتالهم .

وأما قولك : « ولم يسموا من استحلَّ دماء المسلمين ومحاربة أمير المؤمنين مرتداً [مع أنهم سمعوا قول النبي ﷺ : ياعلي حربي حربك وسلمي سلمك ، ومحارب رسول الله ﷺ كافر بالإجماع » فيقال : دعواهم أنهم سمعوا هذا الحديث من النبي ﷺ أو عنه كذبٌ عليهم ، فمن الذي نقل عنهم أنهم سمعوا ذلك ؟ وهذا الحديث ليس في شيء من كتب الحديث المعروفة ، ولا روي بإسناد معروف . . . بل هو كذبٌ موضوع على النبي ﷺ باتفاق أهل العلم بالحديث][1] . ثم عليٌّ لم يكن قتاله يوم الجمل وصفين بأمر من النبي ﷺ بل باجتهاده ، قال يونس عن الحسن عن قيس بن عُباد[2] قال : قلت لعليّ أخبرْنا عن مسيركَ هذا أعهدٌ عهد إليك رسول الله ﷺ أم رأي رأيته ؟ قال : ماعهد إليَّ شيئاً ولكن رأيٌ رأيته ، فلو كان محارِبُ عليّ محارباً لرسول الله ﷺ مرتداً لكان عليٌّ حكم فيهم بسيرة المرتدّين ، بل تواتر عنه يوم الجمل أنه مااتبع مُدْبِرَهم ، ولم يُجْهز على جريحهم ولا غنم أموالهم ، ولا سبى ذَراريهم . وهذا مما أنكره عليه الخوارج وقالوا : إن كانوا مؤمنين فلمَ قاتلتَهم ، وإن كانوا كفاراً فلمَ حرَّمتَ نساءَهم وأموالهم ، فبعث ابن عمه ابن العباس يناظرهم فقال لهم : قد كانت عائشة فيهم ، فإن قلتم إنها ليست أمَّنا كذَّبتم القرآن وإن قلتم

---

(1) عن الأصل ٢ : ٢٣١ .

(2) قيس بن عباد من أصحاب علي، يروي عنه وعن عمر وعمار ، وأحاديثه في البخاري ومسلم وأبي دواد والنسائي وابن ماجه ، مات بعد الثمانين ، وهو من شيوخ الحسن البصري الذي يروي هذا الخبر عنه ، ويونس هو ابن عبيد البصري مولى عبدالقيس معدود من الأئمة ، وثقه أحمد وسائر أئمة الحديث .

هي أمُّنا واستحللتم سبيها ووطئها كفرتم ، وكان يقول في أصحاب الجمل : إخواننا بغوا علينا طهَّرهم السيف . ونُقل عنه أنه صلى على قتلى الطائفتين ، ثم إن كان أهل صفين مرتدّين كيف جاز للإمام المعصوم عندكم ــ وهو الحسن ــ
١٤١ أن ينزل عن الخلافة / ويسلمها إلى مرتدّ(١) ؟ ثم الله قد سمّاهم «مؤمنين» في قوله : ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ﴾(٢) (الحجرات ٩) ، وقال الرسول ﷺ « إن ابني هذا سيّد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين » ، فلو قالت لهم النواصب أخزاهم الله : فعليٌّ استحلَّ الدماء وقاتل برأيه على رياسته ، وقد قال النبي ﷺ :« سِبابُ المسلم

(١) انظر التعليق على ص ٦٥ ــ ٦٦ .

(٢) الخطاب الإلهي موجه إلى (المؤمنين) بأن يكون موقفهم موقف الإصلاح بين أي فريقين من المؤمنين اختلفوا أو اقتتلوا ، وكلما كانت نفس المؤمن أكثر ميلا إلى الرغبة في الإصلاح بين المؤمنين المختلفين كانت أصدق إيمانا وأقرب إلى روح الإسلام وسنته ومقاصده ، وكلما كانت أشد نزوعا إلى توسيع شقة الخلاف بين المؤمنين المختلفين كانت أضعف إيمانا وأبعد عن روح الإسلام وسننه ومقاصده ، وهذا الكتاب سيقرأه قراء من مختلف الأديان ولعل غير المسلمين من قراء هذا الكتاب إذا راقبوا ميول أهل السنة وميول الشيعة في جميع نقط الخلاف التي اشتمل عليها هذا الكتاب من أوله إلى آخره سيعجبون من أن الشيعة يجنحون دائما بشراسة وحماقة وإلحاح نحو توسيع الخلاف الذي يزعمونه بين عليّ وجميع إخوانه من الصحابة ، بينما أهل السنة يحرصون بحكمة ورفق وإنصاف على أن يلتمسوا العذر الشرعي والإنساني للفريقين، وأن يبرهنوا على أنهما قريبان من الحق، وأن ماجرى بينهما كان تحت تأثير عوامل طارئة أهمها وجود أهل الفتنة في معسكر أمير المؤمنين عليّ كرم الله وجهه، والأدوار التي مثلها هؤلاء الأشرار في جميع مراحل الخلاف ، فأهل السنة يقفون دائما في ناحية الإصلاح والتوفيق لأنهم « مؤمنون » ويعلمون أن الأمر الإلهي موجه إليهم في هذه الآية بأن يكونوا في هذه الناحية ، والشيعة لا يرون أنهم مخاطبون بهذه الآية لأنهم ليسوا على دين أبي بكر وعمر وسائر الصحابة المهتدين بالهدي المحمدي ، وهذا يدل على أن أهل السنة من ورثة الصالحين في الفريقين ، وأن الرافضة من ورثة أهل الفتنة الذين كانوا في معسكر علي ، وأنهم لايزالون مثابرين على تمثيل دورهم في الإفساد بين الصالحين من أمة محمد ﷺ ، وهذا المعنى هو الذي تحدث به عبدالله بن مصعب بن الزبير إلى الخليفة الهاشمي هارون الرشيد بشأن عثمان فقال له : إن الذين طعنوا عليه هم أنواع الشيع وأهل البدع وأنواع الخوارج ، والذين كانوا معه هم أهل الجماعة اليوم ، فتأمل الرشيد هذا الكلام ووجد أنه هو الواقع فقال : ما أحتاج أن أسأل بعد هذا اليوم عن هذا (وتقدم ذلك في ص ٢٤٣) .

فسوق وقتاله كفر » وقال: « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضُكم رقابَ بعض » فماذا تردُّون عليهم ؟

واعلم أن طائفة من الفقهاء الحنفية والشافعية والحنبلية جعلوا قتال مانعي الزكاة وقتالَ الخوارج من قتال البغاة ، وجعلوا قتال الجَمَل وصفّين من ذلك ، وهذا القول خطأ وخلاف نصّ أبي حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم ومخالف للسنة ، فإن الخوارج أمر النبي ﷺ بقتالهم واتفق على ذلك الصحابة ، وأما قتال الجمل وصفّين فهو قتال فتنة[1] ليس فيه أمرُ الرسول[2] ولا إجماع من الصحابة[3] ، وأهل صِفّين لم يبدأوا عليا بقتال[4] ، ثم أبو حنيفة وغيره لا يجوّزون قتالَ البغاة إلا أن يبدأوا الإمامَ ، وأبو حنيفة وأحمد [ومالك] لا يجوّزون للإمام قتالَ من قام بالواجب [إذا كانت طائفة ممتنعة وقالت لا نؤدّي زكاتنا إلى فلان ، فيجب الفرق بين قتال المرتدين وقتال الخوارج المارقين][5] ، أما قتال مانعى الزكاة فآكدُ من قتال الخوارج، إذا كانوا لم يخرجوها[6] بالكلية ولم يقرُّوا بها ، وأما قتال البغاة المذكور في القرآن فنوعٌ ثالث غير هذا وهذا ، فإنه تعالى لم يأمرنا بقتال البغاة ابتداءً بل بالإصلاح ، وليس هذا حكم المرتدّين ولا الخوارج .

وقتالُ الجمل وصفين هل هو من قتال البغاة أو من قتال الفتنة التي القاعد

---

(١) انظر ص ٢٦٣ .

(٢) انظر في ص ٢٨٥ النص عن عليّ في ذلك كما نقله صاحبه قيس بن عباد .

(٣) لأن الصحابة كانوا ثلاث فرق : فرقتان في الجيشين ، وفرقة ثالثة على رأسها عبدالله بن عمر بن الخطاب كانت تعتبر ذلك فتنة وكانت تجتنبها ، بل عند التحكيم عرض على ابن عمر أن يتولى الخلافة فاعتذر . فهذه الأمور لم يكن فيها إجماع من الصحابة .

(٤) كما تقدم في ص ٢٦١ و٢٦٢ وص ٢٧٣ و٢٧٤ .

(٥) عن الأصل ٢ : ٢٣٣ ، وكانت في المختصر « وإن امتنعوا » وما في الأصل أوضح وفيه زيادة نافعة .

(٦) أي الزكاة .

فيها خير من القائم ؟[1] فمن قعد من الصحابة ، وجمهور أهل الحديث يقولون : هو قتال فتنة [2] ، وقوله تعالى : ﴿ فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا ﴾ (الحجرات ٩) ، يعني إحدى [الطائفتين] المقتتلتين لا طائفة مؤمنة لم تقاتل ،
١٤٢ فإن هذه ليس في الآية أمر بقتالها ، فإن كان قوله : ﴿ فَإِنۢ بَغَتۡ ﴾ / بعد الإصلاح فهو أوكد ، وإن كان بعد الاقتتال حصل المقصود ، فأصحابُ معاوية [إن كانوا قد][3] بغوا إذ لم يبايعوا علياً فما في الآية أمرٌ بقتالهم ، ولو قدَّرنا أنهم بغوا بعد القتال فما وُجد أحد يصلح بين الطائفتين ، قلت[4] : لكن سماهم النبي ﷺ بغاة في قوله لعمار : « تقتلك الفئة الباغية »[5] وهذه مباحث لا ترجع إلى تكفيرهم بوجه .

ومما كذب هذا القول[6] أنه لو كان حربُ عليّ حرباً للرسول ،

---

(١) إشارة إلى حديث أبي هريرة في صحيح البخاري (ك ٦١ ب ٢٥ : ج ٤ ص ١٧٧ وك ٩٢ ب ٩ : ج ٨ ص ٩٢) .

(٢) وإلى ذلك ذهب أبو موسى الأشعري رضي الله عنه آخر ولايته على الكوفة لعليّ كرم الله وجهه ، وكان على مذهب أبي موسى جميع أهل الحجىٰ من الكوفيين قبل وقعة الجمل فإن أبا موسى كان يشفق على دماء المسلمين أن تسفك بتحريض الغلاة بينما كان قائماً على منبر الكوفة ــ وهو أميرها لعلي ــ يذكر أمة محمد ﷺ بقول نبيهم في الفتنة : « القاعد فيها خير من القائم » تركه الأشتر يحدث الناس في المسجد بالحديث النبوي ، وأسرع إلى دار الإمارة فاحتلها بعصابة من رجاله ، فلما عاد إليها أبو موسى منعه الأشتر من الدخول وقال له : اعتزل إمارتنا ، فاعتزلهم أبو موسى واختار الإقامة في قرية يقال لها عُرضٌ بعيداً عن الفتن وسفك الدماء ، فلما شبع الناس من سفك الدماء على غير جدوى ، واقتنعوا بأن أبا موسى كان ناصحا للمسلمين في نهيهم عن القتال ، طلبوا من علي أن يكون أبو موسى هو ممثل العراق في أمر التحكيم ، فأرسلوا إلى أبي موسى وجاءوا به من عزلته ، فكان في هذه أيضا ناصحاً حكيماً أميناً كما سيأتي بيان ذلك عند الكلام على التحكيم .

(٣) سقط من المختصر وأكمل من الأصل ٢ : ٢٢٣ .

(٤) القائل هو الحافظ الذهبي

(٥) وقد مضى في ص ٢٦٣ أن الذين قاموا بالفتنة الكبرى بغياً على عثمان وسفكوا دمه الحرام هم الذين استمروا في مواصلة هذه الفتن ، وأن علياً وسائر إخوانه من الصحابة في وقعة الجمل وحروب صفين كانوا مغلوبين على أمرهم ، ولو كانت لهم الخيرة لاختاروا العافية من ذلك ، والله غالب على أمره ، أما معاوية فلم يبدأ بالقتال ولم يكن يبغيه .

(٦) وهو : يا علي حربي حربك ، وسلمي سلمك .

والله قد تكفَّلَ بنصر رسوله كما قال : ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾(غافر ٥١) ، ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ● إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴾ (الصافّات ١٧١ ـ ١٧٢) ، لَوَجبَ أن يُغلَب محاربُ الرسول ، وماكان الأمر كذلك ، بخلاف الخوارج فإنهم من جنس المحاربين لله ورسوله فاقتصر عليهم ، وقد قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾ (المائدة ٣٣) ، يعني قُطّاعَ الطريق ، ومع هذا فلا نكفّرهم بذلك ولو كفرناهم لقتلناهم ولابدَّ .

قال[1]: « وقد أحسن بعض الفضلاء حيث يقول : شرٌّ من إبليس من لم يسبقه في سالف طاعة ، وجرى معه في ميدان معصية ـ قال ـ ولاشكَّ بين العلماء أن إبليس كان أعْبَدَ الملائكة ، وكان يحمل العرش وحده ستة آلاف سنة ، ثم استَكبر ولُعن ، ومعاوية لم يزل في الإشراك وعبادة الأصنام إلى أن أسلم ، ثم استكبر عن طاعة الله في نصب أمير المؤمنين عليّ إماماً ، فكان شراً من إبليس » .

فنقول : [هذا الكلام فيه من الجهل والضلال والخروج عن دين الإسلام وكل دين ، بل وعن العقل الذي يكون لكثير من الكفار ، مالا يخفى على من تدبره ، فإن][2] إبليس أكفرُ الكَفَرة ، ومن كفر فإنما هو من أتباعه وقَتْلاه ، فكيف يكون أحدٌ شراً منه ؟ وقول القائل : شرٌّ من إبليس من لم يسبقه إلى طاعة ، هذا يقتضي أن كل من عصى الله فهو شرٌّ من إبليس ، ثم نقول : إن أحداً من البشر لا يجري مع إبليس في ميدان معصيته كلها ، ولا يُتصوَّر أن بشراً يساويه في معصيته ، لأنه عاند ربه كفاحاً ثم تفرَّغ لإغواء
١٤٣ الخلق إلى يوم القيامة ، ثم عبادته/ المتقدمة حبطت بكفره ، وأيضاً فمن الذي قال إن إبليس كان أعْبَدَ الملائكة ؟ وأنه حمل العرش وحده ؟ وأنه كان طاوُسَ

(١) أي الرافضي المردود عليه . (٢) عن الأصل ٢ : ٢٣٤ .

الملائكة ؟ وأنه ماترك في السماء رقعة ولافي الأرض بقعة إلا وله فيها سجدة وركعة ؟ هذا مبناه على النقل ، ولم تأت آية ولا حديث بذلك ، ثم يفتري ويكذب ويقول : لاشك بين العلماء ، فهذا إن كان قاله بعض الوعاظ [أو المصنّفين في الرقائق[1] أو بعض من ينقل في التفسير من الإسرائيليات مالا أصل له ، فمثل هذا لا يحتجُّ به في جرزة بقل ، فكيف يحتج به في جعل إبليس خيراً من كل من عصى الله من بني آدم ، ويجعل الصحابة من هؤلاء الذين إبليس خيرٌ منهم][2] فما وصف الله ولا رسولهُ إبليسَ بخير قط ، ولا كان من حملة العرش فضلاً عن أن يحمله وحده ، هذه خرافة وهذيان ، ثم إبليس حَبِط عمله ، ومعاوية مُحِيَ كفرُه بإيمانه كغيره من الصحابة ، فما خطأك في زعمك ارتدادَ معاوية وعثمان وصفوة الصحابة المشهود لهم بالجنة إلا [كخطأ] الخوارج في تكفيرهم علياً ، وعلى زعمك يكون مازال عليٌّ مغلوباً مع المرتدّين ، ويكون الحسن قد خلع نفسه وسلم الأمر لمرتدّ ، وعلى زعمك يكون نصرُ الله لخالد أعظم من نصره علياً ، وماكل من عصى الله يكون مستكبراً عن طاعته .

قال : « وتَمادَى بعضهم في التعصب حتى اعتقد إمامة يزيد ، مع ماصدر عنه من قتل الحسين وسبي نسائه في البلاد على الجمال بغير قتب وزين العابدين مغلول ».

---

(١) كتب الرقائق هي التي يكتبها المتصدون لوعظ العوام ، وتدور حول الترغيب والترهيب بحكايات قد لا تدخل في باب التراجم ، أو التاريخ لما يغلب عليها من المبالغة والغلو والتهويل الذي إذا لم يصطدم بسنن الله في خلقه قد يصطدم بالنصوص الصريحة من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وما يورده أصحاب هذه الكتب من الأحاديث مسندة أو بلا سند ومعزوة إلى مصادرها أو غير معزوة ، فإنهم يتسامحون في تحري صحتها بحجة أنهم يوردونها لوعظ العوام ، لا لاستنباط الأحكام ، ووعظ العوام قد تفيد فيه الأسوة والقدوة أكثر مما تفيد فيه أحاديث لو سمعها النبي ﷺ لأنكر تسعة أعشارها . وأكثر ما شاعت كتب الرقائق لما دب الضعف في كيان المجتمع الإسلامي .

(٢) عن الأصل ٢٣٥ ـ ٢٣٦ .

فيقال : لم نعتقد أنه من الخلفاء الراشدين كما قاله بعض الجهلة من الأكراد[1]، وكما قيل هو نبي ، فهؤلاء نظراء من ادَّعى نبوَّة عليّ أو إلهيته .

وحُكي عن بعض أتباع بني أمية أن الخليفة تُقبل منه الحسنات ويُتجاوَز له عن السيئات ، فهؤلاء مع ضلالهم أقلُّ ضلالاً ممن يعتقد عصمة المنتظر الذي يقولون إنه في السرداب من أربعمائة وخمسين سنة[2]، وهو معدوم[3].

---

(١) أي الأكراد الهكارية الذين نزل فيهم الشيخ عدي بن مسافر (٤٦٧ ـ ٥٥٧) العبد الصالح الذي ضاق صدره بكذب الشيعة على يزيد فأعلن أنه إمام من أئمة المسلمين ، وأنه لا صحة لما ينسب إليه من الأمور القادحة في دينه وشهامته وأخلاقه ، وقد شهد شيخ الإسلام ابن تيمية للشيخ عدي بن مسافر ـ في الرسالة العدوية ـ بأن طريقته كانت سليمة . وفي زمن الشيخ حسن أحد خلفاء الشيخ عدي ابتلي جماعته بروافض عادوهم وقتلوا الشيخ حسناً وجرت فتن لا يحبها الله ولا رسوله ، فغلا الأكراد الهكارية في شيخهم عـدي وخليفته حسن ، وكما غلا بعض طوائف الروافض في علي وآل البيت غلا هؤلاء الأكراد في يزيد حتى اعتقدوا نبوته ، هكذا كانوا في زمن شيخ الإسلام ، فألف (الرسالة العدوية) ليبين لهم فيها أن الشيخ عدي بن مسافر كان عبداً صالحاً ، وأنه لو كان حياً لأنكر عليهم غلوهم هذا فيه وفي يزيد . والرسالة العدوية توجد منها نسخة عتيقة ناقصة الآخر في الخزانة التيمورية المحفوظة في دار الكتب المصرية . وقد نقل العلامة المحقق أحمد تيمور باشا رحمه الله فقرات منها في رسالته (اليزيدية ومنشأ نحلتهم) وقد طبعناها مرتين آخرهما سنة ١٣٥٢ ، ومنها يتبين أن الأكراد الهكارية بعد أن غلوا في يزيد حتى عدوه نبياً ، ازدادوا بعد ذلك غلوا فاتخذوه إلها ، وهم الذين يسمون (اليزيدية) ، وهذه الطائفة من الأكراد يسكن أكثرهم في مقاطعة سنجار من شمال العراق ، وفي ولاية أروان الروسية ، ومنهم شراذم مغمورة في نواحي دمشق وبغداد وحلب ، وكان الشيخ عدي بن مسافر قبل انتقاله إلى جبال هكار يتعبد في بقاع العزيز بين لبنان وسوريا ، ومولده بقرية بيت فار من أعمال بعلبك ، وأخذ التصوف عن عبدالقادر الجيلي وعبدالقاهر السهروردي وعقيل المنبجي وحماد الدباس وأبي الوفاء الحلواني ، ولو التزم أتباعه طريقته وعقيدته لكانوا مسلمين صالحين ، لكنهم تمادوا في الغلو إلى أن كفروا أسخف الكفر وأرذله ، وأصل غلوهم من غلو الرافضة ، ولكن على نقيضه .

(٢) تقدم في هامش ص ٣١ أن شيخ الإسلام قال في الأصل (١ : ٢٩) إن الموهوم دخل السرداب ـ في زعم الرافضة ـ منذ أكثر من أربعمائة وخمسين سنة ، ولما كان الرافضة يزعمون أن ذلك كان سنة ٢٦٠ استدللت منه على أن شيخ الإسلام ألف أصل هذا الكتاب بعد سنة ٧١٠ . ولما قام الذهبي باختصار هذا الكتاب العظيم قال في أواخر ص ٧ من مخطوطة المختصر إن دخول الموهوم في السرداب من أربعمائة وستين عاماً ، فاستدللنا منه على أن اختصاره كان سنة ٧٢٠ أي قبل وفاة شيخ الإسلام بثماني سنين .

(٣) لأنه لم يلد ولم يولد كما تقدم في ص ٣٣ و٩٧ و١٧٣ ـ ١٧٥ .

وقد ذهبت المرجئة ـ وهم خلائق ـ إلى أن التوحيد لا يضرُّ معه شيء ، ونحن نقول : خلافة النبوَّة ثلاثون سنة ثم صارت ملكاً كما ورد في الحديث ،
١٤٤ وإن عنيت باعتقاد إمامة يزيد أنه كان مَلِكَ وقتِه/ وصاحبَ السيف كأمثاله من المروانية والعباسية ، فهذا أمر متيقن ، وحكم يزيد على حوزة الإسلام سوى مكة فإنه غلب عليها ابن الزبير وامتنع عن بيعة يزيد ، ولم يَدْعُ إلى نفسه حتى بلغه موت يزيد[١] .

---

(١) الكلام على خلافة يزيد يتفرع إلى مسألتين : أولاهما: أهليته لهذا المنصب . والأخرى: اهتمام أبيه بأخذ البيعة له دون غيره . أما المسألة الأولى فقد تقدم في ص ٣٠ وص ١٩٣ أن يزيد تربى وشب على الشهامة والرجولة والاستقامة في أخبية البدو عند أخواله من قضاعة ، وأنه مظلوم بما شحن به المغرضون كتب الأخبار من الكذب عليه ، ويكفيه شهادة محمد بن علي بن أبي طالب له ودفاعه عنه عندما كان عبدالله بن مطيع داعية ابن الزبير يحرض الناس في المدينة على خلع أمامهم يزيد بن معاوية ، وينسب إليه ما ليس فيه ، ومن ذلك زعمه أن يزيد يشرب الخمر ، ويترك الصلاة ، ويتعدى حكم الكتاب ، فقال له محمد بن علي بن أبي طالب المعروف بابن الحنفية : « ما رأيت منه ما تذكرون ، وقد حضرته وأقمت عنده فرأيته مواظباً على الصلاة ، متحرياً للخير ، يسأل عن الفقه ؛ ملازماً للسنة ، قالوا له : فان ذلك كان منه تصنعاً لك ، فقال : وما الذي خاف مني أو رجا حتى يظهر إليّ الخشوع ؟ أفاطلعكم على ما تذكرون من شرب الخمر ! لئن كان أطلعكم على ذلك إنكم لشركائه، وإن لم يكن أطلعكم فما يحلُّ لكم أن تشهدوا بما لم تعلموا ، قالوا : إنه عندنا لحق وإن لم نكن رأيناه ، فقال لهم : أبى الله ذلك على أهل الشهادة فقال (الزخرف ٨٦) : ﴿ إلا من شهد بالحق وهم يعلمون ﴾ ، ولست من أمركم في شيء ، قالوا : فلعلك تكره أن يتولى الأمر غيرك ، فنحن نولك أمرنا ، قال : ما أستحل القتال على ما تريدونني عليه تابعاً ولا متبوعاً ، قالوا : فقد قاتلت مع أبيك . قال : جيئوني بمثل أبي أقاتل على مثل ما قاتل عليه . فقالوا : فمر ابنيك أبا القاسم والقاسم بالقتال معنا ، قال : لو أمرتهما قاتلت . قالوا : فقم معنا مقاما تحض الناس فيه على القتال ، قال : سبحان الله ، آمر الناس بما لا أفعله ولا أرضاه ؟ إذن ما نصحت لله في عباده ، قالوا : إذن نُكرهك : قال : إذن آمر الناس بتقوى الله ، وألا يُرضوا المخلوق بسخط الخالق (وخرج إلى مكة) . انظر هذه الشهادة ليزيد في البداية والنهاية لابن كثير (٨ : ٢٣٣) وهو نص تاريخي من شاهد عيان لو روى الرواة عنه أي نص شرعي من دين الإسلام لقبله منه جميع أئمة الإسلام ، وحسبك أنه أحد أبناء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وفي كتاب الإمارة من صحيح مسلم (ك ٣٣ ح ٥٨ ج ٦ ص ٢٢) أن عبدالله ابن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ذهب في تلك المناسبة الى عبدالله بن مطيع ، فقال ابن مطيع لرجاله اطرحوا لأبي عبدالرحمن وسادة ، فقال له ابن عمر : إني لم آتك لأجلس ، أتيتك لأحدثك =

] فكون الواحد من هؤلاء إماماً ـ بمعنى أنه كان سلطاناً ومعه السيف يولي

= حديثاً سمعت رسول الله ﷺ يقوله : « من خلع يداً من طاعة ، لقي الله يوم القيامة لا حجة معه ، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية » . وفي كتاب الفتن من صحيح البخاري (ك ٩٢ ب ٢١ ج ٨ ص ٩٩) أن أهل المدينة لما خلعوا يزيد بن معاوية جمع ابن عمر حشمه وولده فقال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول « يُنصب لكل غادر لواء يوم القيامة » وإنا قد بايعنا هذا الرجل (يعني إمام المسلمين في وقته يزيد بن معاوية) على بيع الله ورسوله ، وإني لا أعلم غدراً أعظم من أن يُبايع رجل على بيع اللهورسوله، ثم ينصب له القتال ، وإني لا أعلم أحداً منكم خلعه ولا بايع في هذا الأمر إلا كانت الفيصل بيني وبينه ، ومما يدل على علم يزيد وتؤدته ووقاره ما نقله الحافظ ابـن كثير في البداية والنهاية (٨ : ٢٢٨) عن الإمام المدائني أن حبر الأمة عبدالله بن عباس وفد على أمير المؤمنين معاوية بعد وفاة الحسن بن علي ، فدخل يزيد على ابن عباس وجلس منه مجلس المعزي ، فلما نهض يزيد من عنده قال ابن عباس : « إذا ذهب بنو حرب ذهب علماء الناس » .

هذا بعض ما يقال عن أهلية يزيد لإمامة وقته ، ومبايعة كبار الصحابة له ، وشهادة ابن علي بن أبي طالب له ببطلان ماكان يفتريه عليه الذين سينصب الله لهم لواء الغدر يوم القيامة وأما عن اختيار أبيه له دون غيره من شباب قريش ، فإن شباب قريش المعاصرين ليزيد ـ ممن يحدثون أنفسهم بولاية الأمر لبعض الاعتبارات التي يعرفونها لأنفسهم ـ كانوا كثيرين جداً ، حتى سعيد ابن عثمان بن عفان، ومن هم دون سعيد كانوا يطمعون بولاية الأمر بعد معاوية . ومبدأ الشورى في انتخاب الخليفة أفضل بكثير من مبدأ ولاية العهد . لكن معاوية كان يعلم ـ بينه وبين نفسه ـ أن فتح باب الشورى في انتخاب من يخلفه سيحدث في الأمة الإسلامية مجزرة لا ترقأ فيها الدماء إلا بفناء كل ذي أهلية في قريش لولاية شيء من أمور هذه الأمة ، ومعاوية أحصف من أن يخفى عليه أن المزايا موزعة بين هؤلاء الشباب القرشيين ، فإذا امتاز أحدهم بشيء منها على أضرابه ولداته فـإن فيهم من يمتاز عليه بشيء آخر منها ، غير أن يزيد ـ مع مشاركته لبعضهم في بعض ما يمتازون به ـ يمتاز عليهم بأعظم ما تحتاج إليه الدولة ، أعني القوة العسكرية التي تؤيده إذا تولى الخلافة فتكون قوة للإسلام كما تؤيده إذا أوقع الشيطان الفتنة على هذا الكرسي بين المتزاحمين عليه ، فيكون مالا يحب كل مسلم أن يكون ، ولو لم يكن ليزيد إلا أخواله من قضاعة ، وأحلافهم من قبائل اليمن ، لكان منهم مالا يجوز لبعيد النظر أن يسقطه من قائمة الحساب عندما يفكر في هذه الأمور ، أضف هذا إلى ما قرره ابن خلدون عند كلامه على مسير الحسين إلى العراق للخروج على يزيد حيث قال في فصل « ولاية العهد » من مقدمة تاريخه : « وأما الشوكة فغلط يرحمه الله فيها ، لأن عصبية مضر كانت في قريش ، وعصبية قريش في عبد مناف ، وعصبية عبد مناف إنما كانت في بني أمية ، تعرف ذلك لهم قريش وسائر الناس ولا ينكرونه ، وإنما نسي ذلك أول الإسلام لما شغل الناس من الذهول بالخوارق وأمر الوحي . . . حتى إذا انقطع أمر النبوة والخوارق المهولة تراجع الحكم بعض الشيء للعوائد ، فعادت العصبية كما كانت ، وأصبحت مضر أطوع لبني أمية من سواهم» . =

ويعزل ويعطي ويحرم ويحكم وينفذ ويقيم الحدود ويجاهد الكفار ويقسم الأموال ــ أمرٌ مشهور متواتر لا يمكن جحده ، وهذا معنى كونه إماماً وخليفة وسلطاناً ، كما أن إمام الصلاة هو الذي يصلي بالناس ، فإذا رأينا رجلاً يصلي بالناس كان القول بأنه « إمام » أمراً مشهوداً محسوساً لا تمكن المكابرة فيه ، وأما كونه بَرّاً أو فاجراً ، مطيعاً أو عاصياً فذاك أمر آخر ، فأهل السنة إذا اعتقدوا إمامة الواحد من هؤلاء : يزيد ، أو عبدالملك ، أو المنصور أو غيرهم كان بهذا الاعتبار ، ومن نازع في هذا فهو شبيه بمن نازع في ولاية أبي بكر وعمر وعثمان ، وفي مُلْك كسرىٰ وقيصر والنجاشي وغيرهم ، وأما كون الواحد من هؤلاء معصوماً فليس هذا اعتقادَ أحد من العلماء ، وكذلك كونه عادلاً في كل أموره ، مطيعاً في جميع أفعاله ليس هذا اعتقادَ أحد من المسلمين ، وكذلك وجوب طاعته في كل ما يأمر به ــ وإن كان معصية لله ــ ليس هو اعتقادَ أحد من المسلمين . ولكن

= فاختيار معاوية ليزيد لوحظ فيه المصلحة العامة للإمبراطورية الإسلامية التي كانت يومئذ في دور الاتساع ، وكانت الدعوة الإسلامية تمتد بامتدادها ، وأعظم ما كان هذا الاتساع والامتداد في زمن عثمان ومعاوية وخلفائهما ، فكان لابد من توجيه عزائم العروبة بجناحيها ــ اليمن ومضر ، أو قحطان وعدنان ــ وقبل أن يختار معاوية يزيد لولاية العهد كان يمرنه على المهمة التي أعده لها ، ومنها توجيهه في سنة ٤٩ لاكتساح الامبراطورية البيزنطية، حتى خفقت راياته تحت أسوار القسطنطينية ، وكان تحت هذه الرايات أمثال عبدالله بن عمر بن الخطاب وعبدالله بن العباس بن عبدالمطلب وأبي أيوب الأنصاري وعبدالله بن الزبير ، وبهذا الجهاد الإسلامي العظيم تحققت الرؤيا الثانية التى رآها النبي ﷺ في قيلولته بقبا لما كان بمنزل خالة خادمه أنس كما تقدم ص ٢٤٥ . وإذا أضيف إلى ذلك شهادة محمد بن الحنفية (ابن الإمام علي كرم الله وجهه) بكذب كل ما قاله المغرضون عن يزيد ، عادت إلى هذا القرشي المظلوم صورته الحقيقية التي تلتئم مع زمن الخير الذي كان يزيد أحد أئمته ، وأزيلت بذلك الوصمة عن التاريخ الإسلامي نفسه بعد أن حرص الأشرار على تلطيخه بها ، ولوكان المقام هنا أوسع وأرحب لأتينا على حقائق أخرى كثيرة ، فارجع إلى بعضها في تعليقاتنا على العواصم من القواصم ، ولو أن في العمر متسعا لكان من حق الإسلام عليَّ أن أضع بين أيدي شباب المسلمين تاريخاً لصدر الإسلام تمتلىء به صدورهم غبطة واعتزازاً ، ويعلمون منه سر الله في اعتلاء كلمة الإسلام وانتشاره في أوربا وآسيا وافريقية أيام دولة بني أمية ، وهذا التاريخ حاجة من حاجات هذه الأمة وضرورة من ضروراتها ، وعسى الله أن يوفق من يقوم لها بذلك كاملاً وافياً .

مذهب أهل السنة والجماعة أن هؤلاء يُشارَكون فيما يُحتاج إليهم فيه من طاعة الله : فنصلي خلفهم الجمعة والعيدين وغيرهما من الصلوات التي يقيمونها هم ، لأنها لو لم تُصلَّ خلفهم أفضىٰ إلى تعطيلها ، ونجاهد معهم الكفار ، ونحجُّ معهم البيت العتيق ، ويُستعان بهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الحدود ، فإن الإنسان لو قدِّر أن يحجَّ في رفقة لهم ذنوب وقد جاءوا يحجون لم يضرُّه هذا شيئاً ، وكذلك الغزو وغيره من الأعمال الصالحة إذا فعلها البَرُّ وشاركه في ذلك الفاجر لم يضرُّه ذلك شيئاً ، فكيف إذا لم يمكن فعلها إلا على هذا الوجه . . . ويستعان بهم أيضاً في العدل في الحكم ، والقَسْم ، فإنه لا يمكن عاقلاً أن ينازع في أنهم كثيراً مايعدلون في حكمهم وقسمهم ، ويعاونون على البر والتقوى[1] ولايعاونون على الإثم والعدوان][2] فإذا غُلب على الأمر خليفة كيزيد وعبدالملك والمنصور فإما أن يقال يجب منعه من الأمر وقتاله ،

---

(1) ومما نحمد الله عليه أن أمة محمد إلى خير ، وأن ولاة أمرها الأولين ــ وإن كانوا غير معصومين ــ فهم في الذروة العليا من الصلاح والاستقامة وعمل الخير، وإن الذين هم دونهم بدرجات كثيرة في الأمم الأخرى كانت شعوبهم تعرف لهم فضلهم ، وتسجل لهم حسناتهم ، وتتلطف في ذكر هفواتهم مقرونة إلى أعذارهم فيها، ومن العجيب أن الذين هم خير منهم من حكامنا وملوكنا تسلط بعض الأشرار على سيرتهم فكتموا جوانب الخير منها ، وأساءوا تأويل ذلك ، وهولوا فيما صدر عنهم من أخطاء ، بل اخترعوا منها ما لم يقع ، وفي ظنهم أنهم يسيئون إلى أولئك الولاة والحكام ، لكنهم في الواقع كانوا يسيئون إلى الأمة ، ويحملونها على اليأس من نفسها ، والاشمئزاز من ماضيها ، أما أنصار الحق من أهل السنة ــ كالبخاري ومسلم وحفاظ الحديث ــ فقد كانوا معتدلين في تدوين الأخبار مروية عن أهل الصدق ، ولعلهم فيما دونوه من أخبار ما بعد الخلفاء الراشدين كانوا تحت تأثير الموازنة بين الخلفاء الراشدين ومن بعدهم ، فبخسوا الذين بعدهم بعض حقهم الذي كان عظيماً في ذاته وإن كان دون ماكان عليه أبو بكر وعمر ، وعلى كل حال فأهل السنة لا يعتقدون العصمة في أحد بعد رسول الله ﷺ ويحرصون على إعطاء كل ذي حق حقه . ونحن في هذا العصر إذا استأنفنا دراسة تاريخنا ، واستطعنا أن نجرده من الأكاذيب التي طرأت عليه ، فاننا سنتوصل إلى اكتشاف أسباب النصر والتوفيق الذي كتبه الله للذين أنشأوا هذا العالم الإسلامي ونشروا دعوة الله في آفاق الأرض ، وسنعلم حينئذ أن كثيرين ممن شوه المبطلون سيرتهم إنما كانوا من أعظم أبطال التاريخ ، وأنهم كانوا في زمانهم بهجة الدنيا وزينة الأرض . رحمهم الله وأحسن إليهم في جنات النعيم .

(2) عن الأصل ٢ : ٢٣٩ ــ ٢٤٠ .

وهذا رأيٌ فاسد يؤدّي إلى سفك الدماء وإن كان الخارج دَيِّناً[1]، [وقلَّ من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ماتولَّد على فعله من الشرّ أعظمَ مما تولد من الخير ، كالذين خرجوا على يزيد في المدينة[2]، وكابن الأشعث الذي خرج على عبدالملك في العراق ، وكابن المهلب الذي خرج على أبيه بخراسان ، وكأبي مسلم صاحب الدعوة الذي خرج عليهم بخراسان أيضاً ، وكالذين خرجوا على المنصور بالمدينة والبصرة . . . وغاية هؤلاء إما أن يُغلَبوا وإما أن يَغلِبوا، ثم يزول ملكهم فلا يكون لهم عاقبة ، فإن عبدالله بن علي [العباسي] وأبا مسلم قتلا خلقاً كثيراً وكلاهما قتله أبو جعفر المنصور . وأما أهل الحَرَّة وابن الأشعث وابن المهلَّب فهُزِموا وهُزم أصحابهم ، فلا أقاموا ديناً ولا أبقوا دنيا ، والله تعالى لا يأمر بأمر لا يحصل به صلاح الدين وصلاح الدنيا ، وإن كان فاعل ذلك من عباد الله المتقين ومن أهل الجنة فليسوا أفضل من عليّ وطلحة والزبير وعائشة وغيرهم ، ومع هذا لم يحمدوا ما فعلوه من القتال ، وهم أعظم قدراً عند الله وأحسنُ نية من غيرهم ، وكذلك أهلُ الحَرَّة كان فيهم من أهل العلم والدين خَلق ، وكذلك أصحابُ ابن الأشعث كان فيهم خلق من أهل العلم والدين ، والله يغفر لهم كلهم ، وقد قيل للشَّعْبيّ في فتنة ابن الأشعث : أين كنت ياعامر؟ قال : « كنت حيث يقول الشاعر :

---

(١) والسفاح والمنصور ورهطهما لما خرجوا على مروان بن محمد خرجوا بدعوى أنهم أدين وأصلح ، فلما حكموا لم يكونوا خيراً من الذين خرجوا عليهم ، وقد صارحهم بسوء فعلهم الإمام الأوزاعي حتى خشي الذين كانوا إلى جانبه أن تصيب دماؤه ملابسهم بسيف العباسي الذي كان الأوزاعي يؤنبه على ما فعل قومه ببني عمومتهم ، وأن ما سفكوه من دمائهم كان حراماً عليهم ، وقد قال الأوزاعي ذلك قبل أن تتاح للتاريخ فرصة المقارنة بين الدولتين ، والله سيحكم بينهما وهو أحكم الحاكمين .

(٢) وقد نهاهم عن ذلك عبدالله بن عمر كما في صحيح مسلم وصحيح البخاري ونهاهم عن ذلك محمد بن علي بن أبي طالب،كما في البداية والنهاية لابن كثير ، وقد مضى نقل النصوص عن ذلك في ص ٢٩٢ ــ ٢٩٣ ، وسيأتي في الصفحة التالية أن سعيد بن المسيب وعلي بن الحسين زين العابدين وغيرهما كانوا ينهون عن ذلك يومئذ . رحمهم الله جميعاً ورضي عنهم .

عَوَى الـذئبُ فاستأنستُ بالذئب إذ عَوىٰ وصَوَّت إنسانٌ فكدتُ أطيرُ

أصابَتْنا فتنةٌ لم نكن فيها بَرَرَةً أتقياء ، ولا فَجَـرَةً أقوياء » . وكان الحسن البصري يقول : إن الحَجّاج عذابُ الله ، فلا تدافعوا عذابَ الله بأيديكم ، ولكن عليكم بالاستكانة والتضرُّع ، فإن الله يقول: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَٰهُم بِٱلْعَذَابِ فَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾ . (المؤمنون ٧٦) ، وكان طَلْقُ بن حبيب يقـول : اتقـوا الفتنة بالتقـوى ، فقيل لـه : أجْمِـلْ لنـا التقوى ، فقال : أن تعمـل بطاعة الله ، على نـور مـن الله ، ترجـو رحمة الله ، وأن تترك معصية الله ، على نور من الله ، تخاف عذابَ الله ، رواه أحمد وابن أبي الدنيا ، وكان أفاضل المسلمين ينهون عن الخروج والقتال في الفتنة ، كما كان عبدالله بن عمر وسعيد بن المُسَيَّب وعليّ بن الحسين[1] وغيرهم ينهون عام الحَرَّة عن الخروج على يزيد ، وكما كان الحسن ومجاهد وغيرهما ينهون عن الخروج في فتنة ابن الأشعث ، ولهذا استقرَّ أمر أهل السنة على ترك القتال في الفتنة للأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ ، وصاروا يذكرون هذا في عقائدهم ، ويأمرون بالصبر على جوْر الأئمة وترك قتالهم ، وإن كان قد قاتلهم في الفتنة خلق كثير من أهل العلم والدين ، وبابُ قتال أهل البغي ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يشتبه بالقتال في الفتنة ، وليس هذا موضع بسطه ، ومن تأمل الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ في هذا الباب ، واعتبر أيضاً اعتبار أُولي الأبصار ، علم أن الذي جاءت به النصوص النبوية خير الأمور ، ولهذا لما أراد الحسين رضي الله عنه أن يخرج إلى أهل العراق ــ لما كاتبوه كتباً كثيرة ــ

---

(١) هو زين العابدين الذي تزعم الرافضة أنه إمامهم الرابع ، ومع ذلك فهم يخالفونه في موقفه هذا من نهي أهل مدينة جده ﷺ عن الخروج على يزيد ، وهو بنفسه قد علم بما وقع له ولأبيه عليهما السلام أن المحرضين على هذه الفتن والراضين بها كلهم أشرار خارجون على سنة الإسلام منقادون لتسويل الشيطان .

أشار عليه أفاضل أهل العلم والدين كابن عمر وابن عباس وأبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام أن لا يخرج ، وغلب على ظنهم أنه يُقتل ، حتى أن بعضهم قال : أستودعك الله من قتيل ، وقال بعضهم : لولا الشناعة لأمسكتك ومنعتك من الخروج ، وهم بذلك قاصدون نصيحته ، طالبون لمصلحته ومصلحة المسلمين ، والله ورسوله إنما يأمر بالصلاح لا بالفساد ، لكن الرأي يصيب تارة ويخطىء أخرى[1]. فتبين أن الأمر على ماقاله أولئك ، إذ لم يكن في الخروج مصلحة لا في دين ولا في دنيا ، بل تمكن أولئك الظلمةُ الطغاة من سبط رسول الله ﷺ حتى قتلوه مظلوماً شهيداً ، وكان في خروجه وقتله من الفساد ما لم يحصل لو قعد في بلده ، فإن ماقصده من تحصيل الخير ودفع الشر لم يحصل منه شيء ، بل زاد الشرُّ بخروجه وقتله ونقصَ الخيرُ بذلك وصار سبباً لشرٍّ عظيم ، وكان قتلُ الحسين مما أوجب الفتن ، كما كان قتلُ عثمان مما أوجب الفتن ، وهذا كله مما يبين أن ماأمر به النبي ﷺ من الصبر على جور الأئمة وترك قتالهم والخروج عليهم هو أصلح الأمور للعباد في المعاش والمعاد ، وأن من خالف ذلك متعمداً أو مخطئاً لم يحصل بفعله صلاح بل فساد ، ولهذا أثنى النبي ﷺ على الحسن بقوله : « إن ابني هذا سيد ، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين » ولم يثن على أحد لا بقتال في فتنة ولا بخروج على الأئمة ولا نزع يد من طاعة ولا بمفارقة الجماعة][2].

وقد ثبت في البخاري من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ : « أول جيش يغـزو القُسْطَنْطِينية مغفور لهم » فأولُ من غزا القسطنطينية جيش بعثهم معاوية وعليهم ابنه يزيد وفيهم من سادات الصحابة أبو أيوب الأنصاري ،

---

(١) انظر ما تقدم في التعليق على ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨ .
(٢) عن الأصل ٢ : ٢٤١ ـ ٢٤٢ .

فحاصروها[1]. ثم الفتن ـ كالجمل وصفّين والحَرَّة ومقتل الحسين ووقعة مرج راهط وقتلة التّوابين بعين الورد وفتنة ابن الأشعث وأضعاف ذلك مما يطول ذكره ، وأعظم من ذلك فتنة عثمان ، ولهذا جاء في الحديث [المرفوع الذي رواه الإمام أحمد في المسند وغيره][2]: « ثلاثٌ من نجا منهن فقد نجا : موتي ، وقتل خليفة مضطهد بغير حق ، والدجّال ».

وأما قوله[3]: « السبي ، والحمل على الجمال بلا أقتاب » فهذا من الكذب الواضح ، ماستحلت أمةُ محمد ﷺ سبي هاشمية ، وإنما قاتلوا الحسين خوفاً منه ومن أن يزيل عنهم الملك . فلما استشهد فرغ الأمر ، وبُعث بآله إلى المدينة . ولكن جهل الرافضة إليه المنتهى ، ولا ريب أن قتل الحسين من أعظم الذنوب ، وفاعله والراضي به مستحق العقاب ، لكن ليس قتله بأعظم من قتل أبيه ، وقتلِ زوج أخته عمر ، وقتلِ زوج خالته عثمان .

قال[4]: « وأُنزلَ في الحسن والحسين :/﴿ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ ١٤٥
فِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ » (الشورى ٢٣) ، فهذا باطل ، فإن الآية مكية بلا ريب [نزلت قبل أن يتزوَّج عليٌّ بفاطمة رضي الله عنهما ، وقبل أن يولد له الحسن والحسين ، فإن علياً إنما تزوج فاطمة بالمدينة بعد الهجرة في العام الثاني ، ولم يدخل بها إلا بعد غزوة بدر في شهر رمضان سنة اثنتين ، وقد تقدم الكلام على الآية الكريمة[5] وأن المراد بها مابينه ابنُ عباس رضي الله عنهما من أنه لم تكن قبيلة من قريش إلا وبينهما وبين رسول الله ﷺ قرابة فقال : ﴿ لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ

(١) وكان منية أبي أيوب الأنصاري في تلك الغزاة ، فدفن رضي الله عنه تحت أسوار القسطنطينية ، في مكان هناك مبارك مشهور معروف باسمه إلى هذا اليوم .

(٢) عن الأصل ٢ : ٢٤٦ .

(٣) أي الرافضي المردود عليه .

(٤) أي الرافضي المردود عليه .

(٥) في ص ١٨٠ .

أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ ، إلا أن تودُّوني في القرابة التي بيني وبينكم[(١)]. رواه البخاري وغيره][(٢)].

قال[(٣)] :« وتوقف جماعة في لعنته ــ يعني يزيد ــ مع أنه عندهم ظالم وقد قال تعالى : ﴿ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (هود ١٨) ، وقد سأل مُهَنًّا أحمدَ بن حنبل عن يزيد ، فقال : هو الذي فعل مافعل . وقال له ولده صالح : إن قوماً ينسبوننا إلى تولّي يزيد ، فقال : يابني ، وهل يوالي يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر ؟ فقال : لم لا تلعنه ؟ قال : وكيف لا ألعن من لعنه الله ، قال تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ • أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ ﴾ (سورة محمد ٢٢ ـ ٢٣) ، فهل يكون فساد أعظم من نهب المدينة وسبي أهلها وقتل سبعمائة من قريش والأنصار وقتل عشرة آلاف ممن لم يعرف من عبد أو حرّ ، حتى وصلت الدماء إلى قبر رسول الله ﷺ وامتلأت الروضة ، ثم ضرب الكعبة بالمنجنيق وهدمها وأحرقها ، وقال رسول الله ﷺ : إن قاتل الحسين في تابوت من نار ، عليه نصف عذاب أهل النار ، وقد قال عليه السلام : اشتدَّ غضبُ الله وغضبي على من أراق دم أهلي وآذاني في عترتي ».

فيقال: القولُ في لعنة يزيد كالقول في لعنة أمثاله من الملوك والخلفاء وغيرهم، ويزيد خير من غيره كالمختار الذي انتقم من قَتَلة الحسين، فإنه ادَّعى أن جبريل ينزل عليه. وخير من الحجاج .[ومع هذا فيقال: غاية يزيد وأمثاله

(١) ومن أدنى قرابة قريش إلى النبي ﷺ قرابة أبي سفيان ، وقد تقدم في التعليق على ص ٢٥٣ أن النبي ﷺ كان إذا أو ذي وهو بمكة دخل دار أبي سفيان ، ولذلك أعلن النبي ﷺ يوم الفتح أن من دخل دار أبي سفيان فهو آمن . وانظرما أوردناه في ذلك التعليق من مظاهر المودة التي كانت بين النبي ﷺ وأبي سفيان قبل إسلامه .

(٢) عن الأصل ٢ : ٢٥٠ وقد أوجزه الحافظ الذهبي في سطر واحد .

(٣) أي الرافضي المردود عليه .

من الملوك أن يكونوا فُسّاقاً](1) فلعنة الفاسق المعينً ليست مأموراً بها، إنما جاءت السنة بلعنة الأنواع ، مثل: «لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده»، «لعن الله آكل الربا وموكله»، «لعن الله المحلل والمحلَّل له»، « لعن الله الخمر وعاصرها» وغير ذلك، وذهب طائفة من الفقهاء إلى جواز لعنة المعينً، [وقيل: إنه لايجوز، كما قال ذلك طائفة أخرى،.. والمعروف عن أحمد كراهية لعن المعين،.. وأنه يقول كما قال الله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾](2)،

146 وفي البخاري أن رجلاً كان يدعى حماراً، وكان يشرب الخمر، وكان يُؤتى/به النبي ﷺ فيضربه ، فقال رجل : لعنه الله ماأكثرَ مايُؤتىٰ به ! فقال النبي ﷺ « لا تلعنه ، فإنه يحبُّ الله ورسوله » فنهى عليه السلام عن لعنة هذا المعينً مع كونه لعن شارب الخمر مطلقاً ، ومن المعلوم أن كل مسلم لا بدَّ أن يحبَّ الله ورسوله ، إلا أن يكون منافقاً فذاك ملعون ، ومن جوَّز لعنةَ المعينً لفسقه يقول ألعنه وأصلّي عليه ، فإنه مستحق للعقاب فيلعن ، ومستحق للثواب من وجه الإسلام فيُصلَّى عليه ، وهذا مذهب الصحابة وسائر أهل السنة والكرّامية والمرجئة ومذهب كثير من الشيعة الذين يقولون إن الفاسق لا يخلد في النار ، وقالت الخوارج والمعتزلة وبعض الشيعة يخلَّد ، وأجمعوا على أنه إذا تاب لم يخلَّد ، والذي يلعن يزيد ونحوه يحتاج إلى ثبوت أنه فاسق ظالم ، وأن لعنة الفاسق الظالم المعينً جائزة ، وإلى أنَّ يزيد مات ولم يتب مما اجترم ، ثم العذاب قد يرتفع موجبه لمعارض راجح كحسنات ماحية ومصائب مكفّرة ، وقد قال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ (النساء ٤٨ و ١١٦) ، وقد صحَّ أن أول جيش يغزو القسطنطينية

---

(1) عن الأصل ٢ : ٢٥١ .
(2) عن الأصل ٢ : ٢٥٢ .

مغفورٌ لهم ، وأولُ جيش غزاها كان أميرهم يزيد[1]، [ونحن نعلم أن أكثر المسلمين لابدَّ لهم من ظلم ، فإن فتح هذا الباب ساغ أن يُلعَن أكثر موتى المسلمين ، والله تعالى أمر بالصلاة على موتى المسلمين ، لم يأمر بلعنتهم ، ثم الكلام في لعنة الأموات أعظم من لعنة الحي][2] وقد صحَّ عنه عليه السلام أنه قال « لا تسبُّوا الأموات ، فإنهم قد أفضوا إلى ماقدَّموا ». وأما نقلُك عن أحمد فالثابتُ عنه من رواية [ابنه] صالح أنه قال : ومتى رأيتَ أباك يلعن أحداً ؟ ونُقل عنه لعنته من رواية منقطعة [ليست ثابتة عنه][3] ، وقوله تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ (سورة محمد ٢٣) ، [لا يدل على لعن معينً ، ولو كان كل ذنب لُعن فاعله يُلعن المعينً الذي فعله لَلُعِن جمهور الناس ، وهذا بمنزلة الوعيد المطلق ، لا يستلزم ثبوته في حق المعينً إلا إذا وُجدت شروطه وانتفت موانعه ، وهكذا اللعن . هذا بتقدير أن يكون يزيد فعل مايقطع به الرحم ، ثم إن هذا تحقق في كثير من بني هاشم الذين تقاتلوا — من العباسيين والطالبيين — فهل يُلعن هؤلاء كلهم ؟ وكذلك من ظلم قرابة له ، لاسيما وبينه وبينه عدة آباء ، أيلعنه بعينه ؟ ثم إذا لُعن هؤلاء لُعن كل من شمله ألفاظه وحينئذ فيُلعن جمهور المسلمين ، وقوله تعالى : ﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرۡحَامَكُمۡ • أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمۡ وَأَعۡمَىٰٓ أَبۡصَٰرَهُمۡ ﴾][3] وعيدٌ عامّ في كل من فعل ذلك ، فقد فعل بنو هاشم بعضهم ببعض أعظمَ مما فعل يزيد[4]، فإن قلتَ

---

(١) انظر ص ٢٩٨ .

(٢) عن الأصل ٢ : ٢٥٢ .

(٣) عن الأصل ٢ : ٢٥٣ .

(٤) هذه الحقيقة التاريخية يعرفها كل من اشتغل بدراسة التاريخ الإسلامي ، وقد سمعتُ العلامة الشيخ محمد الخضري يقررها بحماسة وقوة لما كان في زيارة الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد بمنزله في حي المنيرة بالقاهرة في إحدى ليالي شهر رمضان سنة ١٣٢٩ ، وكان ذلك قبل أن=

بموجبه لعنتَ ماشاء الله من العباسيين والعلويين [وغيرهم من المؤمنين][1].
ولابن الجوزي كتاب في إباحة لعن يزيد يردّ فيه على عبدالمغيث الحربي[2] [فإنه كان ينهى عن ذلك][1]، وقيل إن الخليفة الناصر [لما بلغه نهي الشيخ عبدالمغيث عن ذلك][1] قصده وسأله عن ذلك/ [وعرف عبدُ المغيث أنه ١٤٧
الخليفة ولم يُظهر أنه يعلمه][1] فقال: أنا قصدي كفُّ الألسنة عن لعن خلفاء المسلمين وولاتهم ، وإلا لو فتحنا هذا الباب لكان خليفتنا أحقَّ باللعن لفعله العظائم [وجعل يعدّد مظالم الخليفة][1] حتى قال له : ادعُ لي ياشيخ ، وذهب .

وأما فعله بأهل الحَرَّة[3]، فإنهم لما خلعوه ، وأخرجوا نوابه ، و[حاصروا]

= ينشر انتقاد علامة الهند الشيخ شبلي النعماني لكتاب جرجي زيدان « تاريخ التمدن الإسلامي » ، فلما طبع كتاب الشيخ شبلي النعماني ، وظهرت بعده الطبعة الأولى في مدينة قسطنطينة بالجزائر لكتاب القاضي ابن العربي (العواصم من القواصم)، ازداد الناس يقظة للأكاذيب التي شوهت كثيراً من كتب التاريخ ، وأخذوا يتحررون منها ، وأخشى أن يكون ماكتب عن العباسيين أيضاً قد دخلته الأغراض كما دخلت الأغراض الطائفية والشعوبية فيما كتب عن الأمويين ، ولابد من دراسة جديدة محايدة لكل هذه الأحداث وعواملها ، لنتوصل إلى تاريخ نظيف بعيد عن عصبية الطوائف المغرضة التي كذبت حتى على رسول الله ﷺ وعليّ وبنيه وقوّلتهم مالم يقولوا ، أما الآن فإن عمر شبَّ عن الطوق ، وأخذ الناس يتحرون الحقائق ببصائر نيرة ومن مراجع أصيلة ، وإن للباطل جولة ثم يضمحل .

(١) عن الأصل (٢ : ٢٥٣) .

(٢) الإمام الحافظ الزاهد القدوة عبدالمغيث بن زهير بن علوي الحربي (٥٠٠ ــ ٥٨٣) كان صالحاً صدوقاً أميناً حسن الطريقة جميل السيرة حميد الأخلاق مجتهداً في اتباع السنة والآثار منظوراً إليه بعين الديانة والأمانة ، قال ابن الحنبلي : كنت إذا رأيته خُيّل إلي أنه أحمد بن حنبل . وحسبك في جلالة قدره أن يأتيه الخليفة متنكراً ، وأن يتجاهله ، ويقول فيه بوجهه مالا يواجه به رجلاً من عامة الناس .

(٣) الحرة أرض بركانية ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار ، وتسمى اللابة أيضاً ، وأكثر ما تكون مستديرة ، فإذا كانت أرضاً مستطيلة فهي الكراع ، وتجمع على حرار ، وأكثر ما تكون الحرار في بلاد العرب حوالي المدينة إلى الشام ، وسمى ياقوت منها تسعاً وعشرين ، واقتصر أبو عبيد على ثماني عشرة، وفي المدينة وعلى مقربة منها حرار : إحداهن حرة قباء قبلي=

عشيرته[1]، أرسل إليهم ــ مرَّة بعد مرة ــ يطلب الطاعة ، فامتنعوا وصمموا[2]، فجهز إليهم مسلم بن عقبة المرّي ، وأمره أن ينذرهم ويهدّدهم ،

= المدينة ، وحرة الوبرة على ثلاثة أميال من المدينة ورد ذكرها في حديث أهبان في أعلام النبوة ، وحرة النار قريبة من ليلى قرب المدينة ، والحرة التي تحدث عنها الرافضي المردود عليه هي حرة واقم مضافة إلى جبل سمي برجل من العماليق اسمه واقم، كان قد نزلها في الدهر الأول ، وفي حرة واقم كانت الوقعة المشهورة في أيام يزيد بن معاوية سنة ٦٣ .

(١) أي لما خلع أهل المدينة البيعة التي كانت في أعناقهم لإمامهم يزيد بن معاوية وفعلوا بنوابه وعشيرته مالا يرضاه الله .

(٢) قد علم القارىء مما تقدم في ص ٢٩٢ أن عبدالله بن الزبير كان له دعاة في المدينة على رأسهم عبدالله بن مطيع بن الأسود العدوي ما فتئوا يختلقون الأكاذيب على إمامهم ليوغروا صدور الناس عليه ، فذهب عالم الأمة عبدالله بن عمر بن الخطاب إلى ابن مطيع ينصحه ويذكره الله عز وجل ويوقظه إلى أن في عنقه وأعناق أهل المدينة بيعة شرعية لإمامهم على بيع الله ورسوله ، وإن من أعظم الغدر أن تبايع الأمة إمامها ثم تنصب له القتال ، وانظر لهذا الموقف الحكيم الذي وقفه عبدالله بن عمر من أهل المدينة كتاب الفتن من صحيح البخاري (ج ٨ ص ٩٩) وكتاب الإمارة من صحيح مسلم (ج ٦ ص ٢٢) ، ولا يقل عن موقفه ــ روعة ونصحاً لله وعباده وشهادة لله بالحق ــ موقف محمد بن علي بن أبي طالب (ابن الحنيفة) الذي كذب مشيعي قالة السوء عن إمامهم ، فشهد بأنه قد زار يزيد وأقام عنده ورأى سيرته وأخلاقه رأي العين فرآه مواظباً على الصلاة ، متحريا للخير ، يسأل عن الفقه ، ويلازم السنة (البداية والنهاية ٨ : ٢٣٣) ، ولكن أين يذهب صوت عبدالله بن عمر بن الخطاب وشهادة محمد بن علي بن أبي طالب وسط ضجيج أعوان الشيطان من دعاة الفتنة ؟ إن جو المدينة تسمم بهذه الإشاعات والدعايات وكان حكماؤها وعلماؤها وصلحاؤها قلة ضائعة بين جماهير العامة والجهلاء وأهل الهوى في الفتنة والشغب ، وأخطأ يزيد في عزل أمرائه على المدينة واحداً بعد آخر ، فعزل عمرو بن سعيد بن العاص وولى الوليد بن عتبة ، ثم انخدع بمكيدة كادها له عبدالله بن الزبير فعزل الوليد بن عتبة وولى عثمان بن محمد بن أبي سفيان ولم يكن كفئاً لهذا المنصب في هذه الظروف ، وجاء من الشام إلى المدينة النعمان بن بشير الأنصاري الخزرجي الصحابي ابن الصحابي ، وهو أول مولود للأنصار في الإسلام ، وكان يلي القضاء على دمشق ، وهو من أخطب الناس ، فأقبل على قومه الأنصار في المدينة ينصح لهم ويأمرهم بالطاعة ولزوم الجماعة وخوَّفهم الفتنة وقال لهم : إنه لا طاقة لكم بأهل الشام . وكان يزيد هو الذي أرسله ليفثأ الفتنة ويجنب المسلمين عواقبها ، فقال له عبدالله بن مطيع : ما يحملك يانعمان على تفريق جماعتنا وفساد ما أصلح الله من أمرنا ؟ (والعجيب أن يسمي الدعوة إلى الفتنة صلاحاً ، وأن يصف النصح بالكف عنها فساداً) ، فقال له النعمان : أما والله لكأني بك ــ لو قد نزلت تلك التي تدعو إليها ، وقامت الرجال على الركب تضرب مفارق القوم وجباههم بالسيوف ، ودارت رحى الموت بين الفريقين ــ قد هربت على بغلتك تضرب جنبيها إلى مكة وقد خلفت هؤلاء =

فإن أبو قاتلهم ، فإذا ظهر عليهم أنهب المدينة ثلاثاً ، وهذه من كبائره ، ولهذا قيل لأحمد : أنكتب الحديث عن يزيد[1]؟ فقال : لا ولا كرامة ، أو ليس هو الذي فعل بأهل المدينة مافعل[2]؟ لكن لم يقتل جميع الأشراف ، ولا بلغ القتلى

= المساكين ـ يعني الأنصار ـ يقتلون في سككهم ومساجدهم وعلى أبواب دورهم ـ روى ذلك الطبري (٧ : ٤ ـ ٥ الحسينية ، و٢ : ٤٠٤ ـ ٤٠٥ أوربا) عن أبي مخنف لوط بن يحيى مؤرخ الشيعة وراويتهم ، قال أبو مخنف : فعصاه الناس ، فانصرف ، وكان والله كما قال ، وبعد أن خذل أهل المدينة ناصحهم الصحابي ابن الصحابي وثبوا على أميرهم عثمان بن محمد بن أبي سفيان فطردوه ، وأظهروا خلع إمامهم ، وحاصروا من بالمدينة من بني أمية ومواليهم ومن يرى رأيهم من قريش ـ وكانوا نحواً من ألف رجل نزلوا دار مروان ـ فكتب بنو أمية كتاباً إلى يزيد خرج به عبدالملك بن مروان ومعه حبيب بن كرة ، قال حبيب فدفع عبدالملك الكتاب إليَّ وقال : قد أجلتك اثنتى عشرة ليلة ذاهباً واثنتى عشرة ليلة مقبلاً ، فوافني لأربع وعشرين ليلة في هذا المكان تجدني إن شاء الله في هذه الساعة جالساً أنتظرك ، قال حبيب : فقدمت على يزيد وهو جالس على كرسي واضع قدميه في ماء في طست من وجع ، وكان به النقرس ، فلما قرأ الكتاب قال متمثلاً :

لقد بدَّلوا الحلم الذي من سجيتي ... فبدلت قومي غلظة بليان

فدعا يزيد قائداً من قواده وهو مسلم بن عقبة المري ـ وهو شيخ كبير ضعيف مريض ـ فأمره بالمسير إلى المدينة ، وقال له : ادع القوم ثلاثاً ، فان أجابوك وإلا فقاتلهم فإذا ظهرت عليهم فأبحها ثلاثاً ، فما فيها من مال أو رقة أو سلاح أو طعام فهو للجند ، فإذ مضت الثلاث فاكفف عن الناس ، وانظر علي بن الحسين فاكفف عنه واستوص به خيراً وأدن مجلسه فإنه لم يدخل في شيء مما دخلوا فيه وقد أتاني كتابه ، فسار مسلم بن عقبة على رأس اثني عشر ألف مقاتل ، وكانت الوقعة بالحرة ـ حرة واقم ـ وقد أسرف مسلم بن عقبة في البطش ، فكان أهل المدينة يسمونه مسرف بن عقبة ، هذا هو منشأ وقعة الحرة ، وقد تعمدنا أن ننقل خبرها عن مؤرخ الشيعة وروايتها أبي مخنف وهو يرويه عن عبدالملك بن نوفل بن مساحق عن حبيب بن كرَّة رسول بني أمية إلى يزيد كما نقل ذلك الطبري (٧: ٥ ـ ٧) عن أبي مخنف .

(١) أي إن ليزيد رواية لحديث رسول الله ﷺ واهتماماً بالسنة المحمدية ، وهذا كما قال عنه محمد بن علي بن أبي طالب : رأيته مواظباً على الصلاة ، متحرياً للخير ، يسأل عن الفقه ، ويلازم السنة .

(٢) وإن كان ذلك بعد أن فعل به أهل المدينة ما فعلوا ، فانظر يا رعاك الله إلى إنصاف أهل السنة ، وإعطائهم كل ذي حق حقه : فإن تحريهم الحق في سيرة يزيد ، وإنكارهم أكاذيب الكاذبين عليه ، لا يمنعهم من التحرج في رواية الحديث عنه ، للإسراف الذي وقع من قائده في معاقبة الثائرين عليه الناقضين لبيعته المستكبرين عن نصيحة الناصحين لهم، من أمثال عبدالله بن عمر ومحمد بن علي بن أبي طالب وابن أخيه زين العابدين علي بن الحسين وسعيد بن المسيب، =

عشرة آلاف ، ولا وصلت الدماء إلى المسجد ، بل ولا كان القتل في المسجد ، بل بظاهر المدينة[1] . ولكن دَيْدَنكم أنكم لا تنقلون صدقاً ، وإن كان صدقاً طرَّزتموه بكذب .

وأما الكعبة فلم تُقصد بإهانة ، وإنما قصدوا ابن الزبير ، ولم يهدم يزيد الكعبة ولا أحرقها باتفاق المسلمين ، ولكن طارت إلى الأستار شرارة من نار من امرأة فاحترقت الكعبة ، فهدمها ابن الزبير وأعادها أحسن مما كانت على الوجه الذي وصفه النبي ﷺ .

وأما خبر : قاتل الحسين في تابوت من نار ، فهو من كذب من لا يستحي من المجازفة ، فهل يكون على واحد نصفُ عذاب أهل النار ؟ فما بقي لإبليس ، ولفرعون ، ولقَتَلة الأنبياء ، ولأبي جهل ؟ فقاتلُ عمر[2] وعثمان وعليّ أعظم جرماً من قاتل الحسين ، بل هذا الغلوّ الزائد يقابَل بغلوّ الناصبة الذين يزعمون أن الحسين من الخوارج الذين شقُّوا العصا ، وأنه يجوز قتله لقوله

= وإذا كان الإمام أحمد ينهى تلاميذه عن كتابة حديث يزيد لهذا الذنب الذي صدر عنه ــ ومثله يصدر عن كل من يلي الحكم في الأرض كائناً من كان ــ فكيف تعتب الرافضة على مثل البخاري ومسلم وسائر أصحاب الكتب الستة إذا امتنعوا عن رواية المعروفين بالكذب ممن يروون الأباطيل عن أئمة أهل البيت ؟ إن الرواية عن أهل البيت مطلوبة ومرغوب فيها عند أهل السنة ، ولكن بشرط أن يكون رواتها عنهم من أهل العدالة والتثبت والصدق كسائر من يروي عنهم البخاري ومسلم وأضرابهما .

(١) أي في خارج عمرانها ، ولذلك سميت وقعة الحرة ، لأن أهل المدينة خرجوا إلى حرة واقم ليقاتلوا جيش مسلم بن عقبة المري .

(٢) روى علي بن مظاهر الواسطي الشيعي عن أحمد بن إسحاق بن عبدالله بن سعد القمي الأحوص شيخ الشيعة القميين ــ ووافدهم الذي شهد بالزور أنه رأى الذي لم يلد ولم يولد ــ أن يوم مقتل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب هو يوم العيد الأكبر ويوم المفاخرة ويوم التبجيل ويوم الزكاة العظمى ويوم البركة ويوم التسلية ، وأحمد بن إسحاق القمي الأحوص هذا هو مخترع هذا العيد ، وقد لقبوا أبا لؤلؤة المجوسي بلقب (بابا شجاع الدين) وسموا يوم فتكه بمثال العدالة والجهاد في الأرض (عيد بابا شجاع الدين) . انظر مختصر التحفة الإثنى عشرية لشاه عبدالعزيز الدهلوي ص ٢٠٨ ــ ٢٠٩ .

عليه السلام: « من أتاكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يفرّق جماعتكم فاضربوا عُنقَه كائناً من كان » أخرجه مسلم ، وأهل السنة يقولون : قُتل
مظلوماً/ شهيداً ، وقاتِلوه ظَلَمةٌ معتدون ، وأحاديث قتل الخارج لم تتناوله ، ١٤٨
فإنه لم يفرّق الجماعة ، ولم يُقتَل إلا وهو طالب للرجوع ، أو المضيّ إلى يزيد داخلاً فيما دخل فيه سائر الناس ، مُعرِضاً عن تفريق الكلمة .

وكذلك الحديث[1] لم يصح ، ولاينسبه إلى النبي ﷺ إلا جاهل ، فإن العاصم لدم الحسين ــ من الإيمان والتقوى ــ أعظمُ من مجرَّد القرابة ، فقد قال عليه السلام : « لو أنَّ فاطمة سرقت لقطعتُ يدَها » فقد أخبر عن أعزّ أهله عليه بحكم الله الذي لا فرق فيه بين الشريف والدنيّ ، فلو زنا العلويّ المحصن رُجم ، ولو قَتل قُتل ، قال النبي ﷺ : « المسلمون تتكافأ دماؤهم » ، وكذلك إيذاء الرسول في عترته وصحابته وسنَّتِه من العظائم .

قال[2] : « فلينظر العاقلُ أيَّ الفريقين أحقُّ بالأمن : الذي نزَّه الله وملائكته وأنبياءَه وأئمَّتَه ، ونزَّه الشرعَ عن المسائل الرديئة ، ومن يُبْطل الصلاةَ بإهمال الصلاة على أئمتهم ويذكر أئمة غيرهم ، أم الذي فعل ضدَّ ذلك ؟ » .
فنقول : ماذكرَته من التنزيه إنما هو تعطيلٌ وتنقيصٌ لله ولرسوله ، وذلك قولُ نُفاة الصفات ، يتضمن وصفَه تعالى بسلب صفات الكمال التي يُشابه فيها[3] الجمادات والمعـدومات ، فإذا قالوا : لا تقوم به حياة ولا علم ولا قدرة ولا كلام [ولا مشيئة][4] ولا حبٌّ [ولا بغض][4] ولا رضا ولا سخط ولا يرى

(١) أي حديث الرافضي الكذاب : قاتل الحسين في تابوت من نار .
(٢) أي الرافضي المردود عليه .
(٣) أي في حالة سلب صفات الكمال ، وخير ما تقرأه لهذا الموضوع (الرسالة التدمرية) لشيخ الإسلام ، ط السلفية .
(٤) عن الأصل ٢ : ٢٥٧ .

[ولا يفعل بنفسه فعلاً][(١)] ولا يقدر أن يتصرَّف بنفسه ، كانوا قد شبهوه بالجمادات المنقوصات فكان تنقيصاً وتعطيلاً ، وإنما التنزيه أن يُنزَّه عن النقائص المنافية للكمال : فينزَّه عن الموت والنوم والسِنَة والعجز والجهل والحاجة كما نزَّه نفسه [في كتابه][(١)]، وتنزَّه عن أن يكون له فيها مثل .

وأما الأنبياء فإنكم سلبتم ماهم من الكمال [وعلوّ الدرجات بحقيقة التوبة والاستغفار والانتقال من كمال إلى ماهو أكمل منه][(١)]، وكذَّبتم بما أخبر الله به [من ذلك][(١)] وحرفتم الآيات وظننتم أن انتقال الآدمي من الجهل إلى العلم
١٤٩ ومن الضلال إلى الهدى ومن الغيّ/ إلى الرشد نقصٌ ، ولم تعلموا أن الذي يذوق الخيرَ والشرَّ ويعرفهما يكون حبُّه للخير وبغضه للشر أعظمَ ممن لا يعرف إلا الخير[(٢)]، كما قال عمر : إنما تُنقَض عُرَى الإسلام عروةً عروةً إذا نشأ في الإسلام من لايعرف الجاهلية .

وأما تنزيه الأئمة فمن الفضائح التي يُستحيٰ من ذكرها ، لاسيما إمام لا يُنتفع به في دين ولا دنيا ، أو هو شيء معدوم[(٣)].

فأما تنزيه الشرع فقد مر[(٤)] أن أهل السنة ما اتفقوا على مسألة رديئة ، بخلاف الرافضة[(٥)].

---

(١) عن الأصل ٢ : ٢٥٧ .

(٢) وأول من انتبه إلى هذه الحقيقة العظيمة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث قال: « إن من لا يعرف الشر أحرى أن يقع فيه » ، وأين الزهد الذي يضطر إليه أهل الفاقة والحرمان اضطراراً ، من الزهد الذي كان يحمل عليه نفسه أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز مع أن أموال أعظم امبراطورية في الدنيا كانت تمر من تحت يده وتجري في تصرفه ليس عليه فيها حسيب إلا الله الذي كان مؤمنا به عن صدق ويقين .

(٣) انظر ص ٣٣ و١٠٣ و١٦٥ من هذا الكتاب.

(٤) في ص ١٦٧ ــ ١٧١ .

(٥) انظر ــ لفضائحهم والمسائل الفقهية الرديئة الصادرة عنهم ــ الباب السابع من مختصر التحفة الإثنى عشرية ص ٢٠٨ إلى ص ٢٣٧ طبع السلفية .

ثم بالضرورة يُعلم أن النبي ﷺ لم يأمر بالصلاة على عليّ ولا على الإثني عشر لا في صلاة ولا في خارجها معيّنا ، وأن الصحابة والتابعين مافعلوا ذلك في صلاة قط ، فمن أوجب الصلاة على الإثني عشر في صلاته ، أو أبطل الصلاة بإهمال الصلاة عليهم ، فقد بدَّل الدين ، فإن قيل : المراد أن يصلي على آل محمد ، قيل : فيدخل فيهم بنو هاشم(١) وأمهات المؤمنين(٢)، والإماميةُ يذمون بني العباس ، والعجب من هؤلاء الرافضة يدَّعون تعظيم آل محمد وهم سعوا في مجيء التتار(٣) حتى قتلوا خلقاً من آل محمد ﷺ من بني علي وبني العباس وسَبَوا نساءهم وأولادهم وقتلوا ألفَ ألفٍ وثمانمائة ألف(٤) ، وفي الصحيح : قالوا يارسول الله كيف نصلي عليك ؟ قال :«قولوا اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذرِّيته». الحديث(٥). واتفق المسلمون على أن آل العباس

---

(١) ومنهم بنو العباس ، وبنو أبي لهب ، والحاكم بأمر الله والآمر بن المستعلي ونزار أخو المستعلي وسليله آغا خان وابنه إذا كابر المكابرون فيما قررناه عن نسب العبيديين في مجلة الأزهر (المجلد ٢٥ ص ٦١٣ ــ ٦١٦) .

(٢) لاسيما وأنهن المخاطبات بآيتي الأحزاب (٣٢ ــ ٣٣) : ﴿ يا نساء النبي لستنَّ كأحد من النساء ﴾ ، إلى قوله : ﴿ وأقمن الصلاة وآتين الزكاة وأطعن الله ورسوله ، إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا ﴾ .

(٣) كما تقدم في ص ٢٢ .

(٤) وأغرقوا في دجلة عشرات أضعاف هذا العدد من المخطوطات النفيسة التي نسمع بأسمائها ولا نجدها ، ولعل ما لم نسمع بأسمائه منها أضعاف ما ذكرنا .

(٥) وهو متفق عليه من رواية أبي حميد الساعدي ، وقد أورده المجد بن تيمية في رقم ١٠١٤ من المنتقى ، وأفاض في شرحه القاضي الشوكاني في نيل الأطار (٢ : ٣٠٠ ــ ٣٠١ الطبعة الثانية للحلبي) ويلي حديث أبي حميد الساعدي في الكتابين حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ : « من سره أن يكتال بالمكيال الأوفى ــ إذا صلى علينا آل البيت ــ فليقل : اللهم صل على محمد النبي ، وأزواجه أمهات المؤمنين ، وذريته ، وأهل بيته ، كما صليت على إبراهيم ، إنك حميد مجيد » رواه أبو دواد ، قال القاضي الشوكاني من علماء الزيدية عند شرحه هذا الحديث في نيل الأوطار : « الحديث احتج به طائفة من العلماء على أن (الآل) هم الأزواج والذرية ، ووجهه أنه أقام الأزواج والذرية مقام آل محمد » . وقد تقدم في الصفحة الماضية التنبيه إلى آيتي سورة الأحزاب ٣٢ ــ ٣٣ .

من ذوي القربى ، وكذا بني الحارث بن عبدالمطلب وأنهم من آل محمد الذين تحرم عليهم الصَدقة ، وعند بعض المالكية والحنبلية آل محمد أمَّته ، وعند طائفة من الصوفية هم الأتقياء من أمته ، ثم جمهور الفقهاء لا يوجبون الصلاة على النبي ﷺ وآله في الصلاة ، ومن أوجب الصلاة على آلٍ عموماً لم يجوّز الاقتصار على بعض الآل ، وكذلك إبطالُ الصلاة بالصلاة على خليفة من الخلفاء معين قولٌ باطل ، فلو دعا لمعيَّن أو عليه لم تبطل صلاته عند أكثر
١٥٠ العلماء ، فقد قَنَتَ النبيُّ ﷺ يدعو لقوم ويلعن آخرين/ بأسمائهم .



الفصل الثالث

في إمامة عليٍّ رضي الله عنه

قال الرافضي : « إن الإمامية لما رأوا فضائل أمير المؤمنين وكمالاته لاتحصىٰ ، قد رواها الموافق والمخالف ، ورأوا الجمهور قد نقلوا عن غيره مطاعنَ ولم ينقلوا في عليّ طعنا ، اتبعوه وجعلوه إماماً لهم وتركوا غيره . فنذكر منها شيئاً يسيراً مما هو صحيح عندهم ! ليكون حجة عليهم يوم القيامة ، فمن ذلك مارواه أبو الحسن الأندلسي في الجمع بين الصحاح الستة عن أمّ سلمة أن قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾ (الأحزاب ٣٣) ، نزلت في بيتها وهي جالسة عند الباب ، فقلت : يارسولَ الله ألستُ من أهل البيت ؟ فقال : «إنكِ إلى خير ، إنك من أزواج النبي ﷺ» ، قالت : وفي البيت عليٌّ وفاطمة والحسن والحسين ، فجلَّلهم [بكساء][1] وقال : « اللهم هؤلاء أهلُ بيتي ، فأذهبْ عنهم الرجسَ وطهِّرهم تطهيراً » . فنقول : الأحاديث الثابتة في الفضائل لأبي بكر وعمر أكثر وأعظم [من الفضائل الثابتة لعلي][1] . ثم أكثر الأحاديث التي أوردها [وذكر أنها][1] في معتمد قول الجمهور من أبين الكذب [على علماء الجمهور][1] ، وما صحَّ منها ليس فيه مايدل على فضل عليّ علىٰ أبي بكر وغيرُ عليّ فيها مشارك ، وأما فضائل الشيخين فخصائص [لهما ، لاسيما فضائل أبي بكر فإن عامتها خصائص لم يشركه فيها غيره][1] وأما [ماذكره من][2] المطاعن فلا يمكنه أن يوجه على الثلاثة من مطعن إلاّ وَجَّه الناصبيُّ علىٰ عليّ مثله .

---

(١) عن الأصل (٣ : ٢) .

(٢) عن الأصل (٣ : ٣) .

[وأما قوله : « إنهم جعلوه إماماً لهم حيث نزهه المخالف والموافق ، وتركوا غيره حيث يَروى فيه من يَعتقد إمامته من المطاعن مايَطعن في إمامته » فيقال : هذا كذبٌ بيّن ، فإن علياً رضي الله عنه لم ينزّهه المخالفون بل القادحون في عليّ طوائفُ متعدّدة ، وهم أفضل من القادحين في أبي بكر وعمروعثمان ، والقادحون فيه أفضلُ من الغلاة فيه ، فإن الخوارج[1] متفقون على كفره، وهم ــ عند المسلمين كلهم ــ خيرٌ من الغلاة الذين يعتقدون إلٰهيّته أو نبوّته ، بل هم والذين قاتلوه من الصحابة والتابعين خيرٌ ــ عند جماهير المسلمين ــ من الرافضة الإثني عشرية الذين اعتقدوه إماماً معصوماً[2] ، وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما ليس في الأمة من يقدح فيهما إلا الرافضة[3] ، والخوارج المكفّرون لعلي يوالون أبا بكر وعمر ويترضَّون عنهما ، والمروانية الذين ينسبون علياً إلى الظلم ويقولون إنه لم يكن خليفة، يوالون أبا بكر وعمر مع أنهما ليسا من أقاربهما ، فكيف يقال ــ مع هذا ــ إن علياً نزهه الموافق والمخالف بخلاف الخلفاء الثلاثة ؟ ومن المعلوم أن المنزّهين لهؤلاء أعظم وأكثر وأفضل ، وأن القادحين في عليّ حتى بالكفر والفسوق والعصيان طوائف معروفة ، وهم أعلمُ من الرافضة وأدْيَن ، والرافضة عاجزون معهم علماً ويداً ، فلا يمكن الرافضة أن تقيم عليهم حجة تقطعهم بها ، ولا كانوا معهم في القتال منصورين عليهم ، والذين قدحوا في

(١) وكانوا من جماعة علي وأقوى جنده .

(٢) وفضلا عن امتياز الخوارج على الشيعة بنزاهتهم عن ضلالة العصمة لغير الأنبياء فإن عقيدتهم في أبي بكر وعمر لاتزال على ماكانوا عليه لما كانوا مع علي كرم الله وجهه ، فهم قد ثبتوا على مذهبه في أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ، لكن مما ضلت به الخوارج ما تحمله من الميراث عن قتلة عثمان فيما يتعلق بعثمان ، ثم ما ضلت به بعد ذلك قولها بكفر علي بعد التحكيم ، وعلى كل حال فإن الذي يوازن بين مجموع ما ضلت به الخوارج ومجموع ما ضلت به الرافضة يرى الخوارج أقل ضلالا من الأخرين ، ونحن نعتقد أن من أعظم الثواب الذي سيثيب الله به علياً كرم الله وجهه ما تحمله من هاتين الطائفتين المسرفتين وصبره عليهما منذ خرج من المدينة قاصداً العراق إلى أن لقي ربه شهيداً كريماً . رحمه الله ورضي عنه .

(٣) وتلاميذهم المنشقون عنهم من الإسماعيلية والنصيرية والشيخية والبابية والبهائية .

عليّ رضي الله عنه وجعلوه كافراً وظالماً ليس فيهم طائفة معروفة بالردَّة عن الإسلام ، بخلاف الذين يمدحونه ويقدحون في الثلاثة ، كالغالية الذين يدَّعون إلٰهيته من النصيرية وغيرهم[1] وكالاسماعيلية الملاحدة الذين هم شرٌّ من النصيرية[2] وكالغالية الذين يدَّعون نبوَّته[3]، فإن هؤلاء كفّار مرتدّون ، كفْرُهم بالله ورسوله ظاهر لا يخفى على عالم بدين الإسلام ، فمن اعتقد في بشر الإلهية ، أو اعتقد بعد محمد ﷺ نبياً[4]. . . فهذه المقالات ونحوها مما يظهر

---

(۱) انظر للنصيرية ص ۱۰۳ ـ ۱۰٥ من هذا الكتاب .

(۲) انظر للإسماعيلية مقالتنا عن (العبيديين) في مجلة الأزهر (المجلد ۲٥ : ص ٦۱۲ ـ ٦۳۱) .

(۳) يقرر علامتهم الثاني آية الرفض المامقاني أن ما كان يعد به الغلاة غلاة أيام أئمتهم هو الآن من ضروريات المذهب ، فما من شيعي إذا صرح بعقيدته من غير تقية إلا وهو اليوم كما كان أسلافه من الغالية قديما ، فإذا أخل بشيء من ذلك كان عندهم منحرفا عن ضروريات المذهب .

(٤) وليست العبرة في أن يسميه نبياً أو لا يسميه ، ولكن يصفه بصفات الأنبياء ، كقول بخاريهم الكليني في عناوين كتابهم الأعظم الذي يسمونه الكافي : باب أن الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه ، باب أن الأئمة هم أركان الأرض ، باب أن الأئمة عندهم جميع الكتب يعرفونها على اختلاف ألسنتها ، باب أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة، باب أن الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل ، باب أن الأئمة يعلمون متى يموتون وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم ، باب أن الأئمة يعلمون علم ماكان ومايكون وأنه لا يخفى عليهم شيء ، باب أن الله لم يعلم نبيه علماً إلا أمره أن يعلمه أمير المؤمنين وأنه كان شريكه في العلم ، باب أن الأئمة لو ستر عليهم لأخبروا كل امرىء بما له وعليه ، باب وقت ما يعلم الإمام جميع علم الإمام الذي قبله ، باب أن الإمام يعرف الإمام الذي يكون من بعده ، باب في أن الأئمة إذا ظهر أمرهم حكموا بحكم داود وآل داود ولا يُسألون البينة (أي أنهم ينسخون الدين المحمدي ويرجعون إلى دين اليهود) ، باب أنه ليس شيء من الحق في أيدي الناس إلا ما خرج من عند الأئمة وأن كل شيء لم يخرج من عندهم فهو باطل ، باب أن الأرض كلها للإمام . هذه بعض أبواب أعظم كتبهم المعتمدة في الدين ، وكانوا يعتقدون ذلك قبل أن يصير الغلو من ضروريات مذهبهم ، أما هذا الغلو الذي صار من ضروريات المذهب فيمكن استقصاؤه من التراجم التي كتبوها بأقلامهم لأعداء الله الذين كانوا يعدون غلاة ، وانظر في مختصر التحفة الإثنى عشرية ص ۱۰۰ اعتقادهم أن علياً أفضل من الأنبياء والرسل غير أولي العزم ، وفي ص ۱۰۲قولهم : إن الأئمة أزيد من الأنبياء علما فيكونون أفضل منهم رتبة ، وفي ص۱۰۳ إيرادهم أحاديث كاذبة بأن علياً خير الأولين والآخرين ، وفي ص ۱۱٤ قول الإمامية : كان علي يوحىٰ إليه فيسمع الصوت فقط .

كفر أهلها لمن يعرف الإسلام أدنى معرفة ، بخلاف من يكفّر علياً ويلعنه من الخوارج ، وممن قاتله ولعنه من أصحاب معاوية وبني مروان وغيرهم ، فإن هؤلاء كانوا مقرّين بالإسلام وشرائعه ، يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويصومون رمضان ويحجون البيت العتيق ويحرّمون ماحرّم الله ورسوله ، وليس فيهم كفر ظاهر ، بل شعائر الإسلام وشرائعه ظاهرة فيهم معظَّمة عندهم ، وهذا أمر يعرفه كل من عرف أحوال الإسلام ، فكيف يُدَّعى ــ مع هذا ــ أن جميع المخالفين نزهوه دون الثلاثة ، بل إذا اعتبر الذين كانوا يبغضونه ويوالون عثمان ، والذين كانوا يبغضون عثمان ويحبون عليا ، وجد هؤلاء خيراً من أولئك من وجوه متعددة . . . ولو تخلى أهل السنة عن موالاة علي رضي الله عنه . . . لم يكن في المتولين له من يقدر أن يقاوم المبغضين له من الخوارج والأموية والمروانية ، فإن هؤلاء طوائف كثيرة ، ومعلوم أن شرَّ الذين يبغضونه هم الخوارج الذين كفّروه واعتقدوا أنه مرتدّ عن الإسلام واستحلوا قتله تقرُّباً إلى الله تعالى ، حتى قال شاعرهم عِمران بن حطّان :

يـاضربةً من تقيّ مـاأراد بها ... إلا ليبلُغَ من ذى العرش رضواناً
إني لأذكـرُهُ يـومـاً فـأحسبـه ... أوفىٰ البرية عنـد الله ميزانـاً

فعارضه شاعرُ أهل السنَّة فقال :

ياضربةً من شقيّ ماأراد بها ... إلا ليبلُغَ من ذى العرش خُسراناً
إني لأذكـره يـومـاً فـألعنـه ... لعناً وألعن عِمرانَ بن حِطّاناً

وهؤلاء الخوارج . . كانوا موجودين في زمن الصحابة والتابعين يناظرونهم ويقاتلونهم،والصحابة اتفقوا على وجوب قتالهم ، ومع هذا فلم يكفّرهم ، ولا كفرهم عليٌّ بن أبي طالب رضي الله عنه .

وأما الغالية في عليٍّ رضي الله عنه فقد اتفق الصحابة وسائر المسلمين على

كفرهم ، وكفَّرهم عليٌّ بن أبي طالب نفسه وحرَّقهم بالنار . . وأما الخوارج فلم يقاتلهم عليٌّ حتى قتلوا واحداً من المسلمين وأغاروا على أموال الناس فأخذوها ، فأولئك[1] حكم فيهم عليٌّ وسائر الصحابة بحكم المرتدّين ، وهؤلاء[2] لم يحكموا فيهم بحكم المرتدّين ، وهذا مما يبين أن الذين زعموا أنهم والوه دون أبي بكر وعمر وعثمان يوجد فيهم من الشرّ والكفر ــ باتفاق عليٍّ وجميع الصحابة ــ مالا يوجد في الذين عادوه وكفَّروه ، وتبين أن جنس المبغضين لأبي بكر وعمر شرٌّ ــ عند عليّ وجميع الصحابة ــ من جنس المبغضين لعليّ][3] .

وحديث الكساء صححه الترمذي ، وأما مسلم فأخرجه من حديث عائشة قالت : « خرج رسول الله ﷺ ذات غداة وعليه مرطٌ [مرحَّل][4] من شعر أسود ، فجاء الحسن والحسين فأدخلهما معه ، ثم جاءت فاطمة فأدخلها ، ثم جاء عليٌّ فأدخله ، ثم قال : ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾ الآية » . [وهذا الحديث قد شركه فيه فاطمة وحسن وحسين رضي الله عنهم ، فليس هو من خصائصه ، ومعلوم أن المرأة لا تصلح للإمامة ، فعُلم أن هذه الفضيلة لا تختص بالأئمة ، بل يشركهم فيها غيرهم][4]، ومضمونه الدعوة بأن يذهب الله عنهم الرجس ويطهرهم تطهيراً ، والصدّيق قد أخبر الله عنه (في سورة الليل ١٧ ــ ١٢) ، أنه ﴿ ٱلْأَتْقَى • ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ﴾ ، ومادخل عليٌّ في الأتقى حينئذ لأنه لم يكن له مال حينئذ ، بل دخل فيها إذ فتحت خيبر وصار ذا مال .

قال : وفي قوله تعالى : ﴿إِذَا نَـٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً﴾ (المجادلة ١٢) ، قال علي : « ماعمل بهذه الآية غيري » .

---

(١) أي الذين غلوا في عليّ .
(٢) أي الخوارج .
(٣) عن الأصل ٣ : ٣ ــ ٤ .
(٤) عن الأصل ٣ : ٤ .

فيقال : الأمر بالصدقة لم يكن واجباً على المسلمين حتى يكونوا عصاة بتركه ، وإنما أمر بها من أراد النجوىٰ ، فاتفق أنه لم يُرِدِ النجوىٰ حينئذ إلا عليّ/ فتصدَّق لأجلها ، وهذا كوجوب الهَدْي لمن أراد المتعة[1] ووجوبه على من أُحصِر[2]، ووجوب الفدية على من به أذًى[3] ووجوب الكفارة على من حنث[4]، ثم لم تطل مدة الأمر بالصدقة عند النجوى ، فما اتفق ذلك إلا لعليّ رضي الله عنه فتصدق بدرهمين أو نحوهما ، وهذا أبو بكر قد تصدَّق مرة بماله كله وأتى به النبيَّ ﷺ فقال له : ماأبقيت لأهلك ؟ قال : الله ورسولَه . 151

قال[5] : « وعن محمد بن كعب [القَرَظِيّ][6] قال : افتخر طلحة بن شيبة [من بني عبدالدار][6] والعباس وعلي ، فقال طلحة : معي مفاتيح البيت ، ولو أشاء بتُّ فيه . وقال العباس : أنا صاحب السقاية ، ولو أشاء لبتُّ في المسجد . وقال علي : لقد صليتُ إلى القبلة ستة أشهر قبل الناس ، وأنا صاحب الجهاد ، فنزلت : ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (التوبة ١٩) .

فيقال : [هذا اللفظ لا يُعرف في شيء من كتب الحديث المعتمدة ، بل دلالات الكذب عليه ظاهرة ، منها أن طلحة بن شيبة لا وجود له ، وإنما خادم الكعبة هو شيبة بن عثمان بن [أبي] طلحة[7]، وهذا مما يبين لك أن الحديث لم

(١) أي التمتع بالعمرة .
(٢) أي منعه مانع شرعي من إتمام الحج .
(٣) إذا اضطر إلى الحلق وهو محرم .
(٤) في يمينه .
(٥) أي الرافضي المردود عليه .
(٦) عن الأصل ٣ : ٥ .
(٧) هو ابن عم عثمان بن طلحة بن أبي طلحة الذي جاء من مكة مع خالد فلقيا عمرو بن العاص في موضع يقال له (الهدأة) بين مكة وعسفان ، فأسلموا جميعا كما تقدم في ص ٢٦٩ وشيبة تأخر إسلامه إلى غزوة حنين ، وكان يريد اغتيال النبي ﷺ في حنين فوضع ﷺ يده على صدر شيبة =

يصح ، ثم فيه قول العباس : لو أشاء بتُّ في المسجد ، فأي كبير أمر في مبيته في المسجد حتى يتبجح به ؟ ثم فيه قول علي : صليت ستة أشهر قبل الناس ، فهذا مما يعلم بطلانه بالضرورة ، فإن بين إسلامه وإسلام زيد وأبي بكر وخديجة يوم أو نحوه ، فكيف يصلي قبل الناس بستة أشهر ؟ وأيضاً فلا يقول : أنا صاحب الجهاد وقد شاركه فيه عدد كثير جداً](1) فهذا الحديث موضوع ، ويردُّ عليه مافي صحيح مسلم عن النعمان بن بشير قال : كنت عند منبر رسول الله ﷺ ، فقال رجل : لا أبالي أن لا أعمل عملاً بعد الإسلام ، إلا أن أسقي الحاج . وقال آخر : ما أبالي أن لا أعمل عملاً في الإسلام إلا أن أعْمُرَ المسجد الحرام(2)، وذكر آخر الجهاد وقال هو أفضل مما قلتم ، فزجرهم عمر وقال : لا ترفعوا أصواتكم عند منبر رسول الله ﷺ ــ وهو يوم الجمعة ــ ولكن إذا صليت الجمعة دخلتُ فاستفتيتهُ فيما اختلفتم فيه ، فأنزل الله تعالى : ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَاجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ ، فهذا ليس من خصائص عليّ ، إذِ الذين آمنوا وجاهدوا كثير ، وقد قال تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ ﴾ (التوبة ٢٠) ، ولا ريب أن جهاد أبي بكر بماله ونفسه أبلغُ من جهاد عليّ [وغيرِهِ كما](2) قال النبي ﷺ [في الحديث الصحيح](3) «إن أمنّ الناس علينا في صحبته وذات يده أبوبكر»

= وقال له :« اخسأ عنك الشيطان » فقذف الله الإيمان في قلبه وقاتل مع النبي ﷺ وكان ممن صبر معه ، فلما كان يوم الفتح دفع النبي ﷺ مفتاح الكعبة إلى عثمان بن طلحة بن أبي طلحة وإلى ابن عمه شيبة بن عثمان بن أبي طلحة وقال : « خذوها يابني أبي طلحة خالدة تالدة ، ولا يأخذها منكم إلا ظالم » ، وإن مفتاح الكعبة في هذه الأسرة من بني عبدالدار إلى اليوم ويسمون « الشيبيين » .

(١) عن الأصل ٣ : ٥ ــ ٦ .
(٢) أي ألبث فيه فيكون عامراً بي .
(٣) عن الأصل ٣ : ٦ .

وقال عليه السلام: «ما نفعني مالٌ ما نفعني مالُ أبي بكر» [وأبو بكر كان مجاهداً بلسانه ويده ، وهو أولُ من دعا إلى الله ، وأول من أُوذي في الله بعد رسول الله ﷺ ، وأول من دافع عن رسول الله ﷺ ، وكان مشاركاً لرسول الله ﷺ في هجرته وجهاده ، حتى كان هو وحده معه في العريش يوم بدر ، وحتى إن أبا سفيان يوم أُحُد لم يسأل إلا عن النبي ﷺ وأبي بكر وعمر لما قال : أفيكم محمد ؟ فقال النبي ﷺ : « لا تجيبوه » . فقال : أفيكم ابن أبي قُحافة ؟ فقال النبي ﷺ : « لا تجيبوه » . فقال : أفيكم ابن الخطاب ؟ فقال النبي ﷺ : « لا تجيبوه » . فقال : أما هؤلاء فقد كفيتموهم ، فلم يملك عمر نفسه فقال : « كذبتَ يَاعدوَّ الله ، إن الذي عددتَ أحياء ، وقد أبقى الله لك مايحزنك » . ذكره البخاري وغيره](١) .

١٥٢ / قال الرافضي : ومنها مارواه أحمد بن حنبل أن أنساً قال لسلمان : سَلِ النبي ﷺ مَنْ وصيُّه ؟ فسأله ، فقال : « ياسلمان مَنْ كان وصيَّ موسى » ؟ قال : يوشع ، قال : « فإن وصيي ووراثي عليّ »(٢) .

---

(١) عن الأصل ٣ : ٦ .

(٢) نقل المامقاني في كتابهم تنقيح المقال (٢ : ١٨٤) عن محمد بن عمر الكشي ــ رأس علمائهم في الجرح والتعديل وأول من فتح لهم باب التأليف فيه ــ ما نصه : « وذكر أهل العلم أن عبدالله ابن سبأ كان يهوديا فأسلم ووالىٰ علياً ، وكان يقول ــ وهو على يهوديته ــ في يوشع بن نون (وصى موسى) فقال في إسلامه في علي مثل ذلك » . فهذا نص عنهم صريح صحيح بأن مخترع لقب (الوصي) لعلي هو عدو الله ابن سبأ ، ومادام خبر أنس عن سلمان مكذوباً من أساسه كما سترى ، فإن الخبر اليقين هو الذي نقله المامقاني عن الكشي عن علمائهم أن صاحب الحق في هذا الاختراع هو ابن سبأ اليهودي ، وهذه بضاعتهم ردت إليهم ، هـم أحق بها وأهلها ، فليكذّبوا علماءهم إن شاءوا ، أو ليكذبوا الكشي في نقله عن علمائهم إن شاءوا ، ونحن يكفينا أن يتسلسل الخبر من ابن سبأ إلى علمائهم إلى عالمهم الكشي حتى يستقر في كتاب تنقيح المقال أكبر وأحدث كتبهم في الجرح والتعديل . وبذلك برأ الله نبيه ﷺ من هذه التهمة ، كما برأ صاحبيه أنساً وسلمان ، بل برأ الله آخر رسالاته من أن توصم بهذا (الاحتكار) الذي تكون به الأمة يتيمة مسلوبة التصرف تحت أوصياء من البشر آخرهم لم يلد ولم يولد ، وهي من بعد الذي لم يلد ولم يولد ــ بل من بعد أبيه ــ =

قلنا : [هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث ، ليس هو في مسند الإمام أحمد بن حنبل ، وأحمد قد صنف كتاباً في فضائل الصحابة ذكر فيه فضل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وجماعة من الصحابة ، وذكر فيه ماروي في ذلك من صحيح وضعيف للتعريف بذلك ، وليس كل مارواه يكون صحيحاً ، ثم إن في هذا الكتاب زيادات من رواية ابنه عبدالله ، وزيادات من رواية القَطِيعي عن شيوخه[1]، وهذه الزيادات التي زادها القطيعي غالبها كذب كما سيأتي ذكر بعضها ، وشيوخ القَطِيعي يروون عمن في طبقة أحمد ، وهؤلاء الرافضة جهال ، إذا رأوا فيه حديثاً ظنوا أن القائل لذلك أحمد بن حنبل ويكون القائل لذلك هو القَطِيعي وشيوخ القطيعي الذين يروون عمن في طبقة أحمد ، وكذلك في المسند زيادات زادها ابنه عبدالله لا سيما في مسند علي ابن أبي طالب رضي الله عنه فإنه زاد زيادات كثيرة][2] فالحديث من كذب الدجاجلة ، ولا حدَّث به ــ والله ــ أحمدُ ، فهذا مسنده ، بل وهذا الكتاب الذي صنفه في فضائل الصحابة .

= تائهة ضائعة راسفة في قيودها بين الأمم ، بينما رسالة الإسلام جاءت لتحرير الإنسانية كلها ، وإطلاق العقول في الأخذ عن ينبوع هذه الهداية العظمى بالغة راشدة ليس عليها قيم ولا وصيّ إلا هذا الشرع العالمي القويم .

(١) كان في أطراف بغداد قطع أرض خالية أقطعها الخلفاء العباسيون وذووهم لبعض الناس ، وتسمى كل قطعة منها « قطيعة » وينسب إلى كل منها رجال من أهل العلم أو الزهد عرف كل منهم بالقطيعي ؛ ولعل صاحب الزيادات الواهية على كتاب أحمد في فضائل الصحابة هو أحمد ابن جعفر بن حمدان القطيعي (٢٧٣ ــ ٣٦٨) أو غيره ، وكان أحمد بن جعفر يسكن بقطيعة الدقيق من أطراف بغداد فنسب إليها .

(٢) عن الأصل ٣ : ٦ ــ ٧ . ويقول الحافظ ابن كثير في اختصاره لمقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص ٦ ــ ٧) : « وأما قول الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر المديني عن مسند الإمام أحمد « أنه صحيح » فقول ضعيف ، فإن فيه أحاديث ضعيفة بل وموضوعة كأحاديث فضائل مرو وعسقلان والبرث الأحمر عند حمص وغير ذلك مما نبه عليه الحفاظ » قلت : وأحاديث الفضائل إن لم تكن أسانيدها قوية كالتي في الصحيحين فإنها مما يتزيد به الناس ويتساهلون في قبوله كما يتساهلون في كتب الرقائق التي تكلمنا عليها في هامش ص ٢٩٠ .

قال[1] : « وعن يزيد بن أبي مريم عن علي قال : انطلقت أنا ورسول الله ﷺ حتى أتينا الكعبة ، فصعد رسول الله ﷺ على منكبي ، فذهبتُ لأنهض فرأى مني ضعفاً ، فنزل وجلس لي ، فصعدتُ على منكبه فنهض بي حتى صعدت على البيت ، وعليه تمثال نحاس ، فجعلتُ أُزاوله ، ثم قذفتُ به فتكسر ، وانطلقنا نستبق حتى توارينا » .

قلنا : إن صح هذا فما فيه شيء من خصائص الأئمة ، فقد كان النبي ﷺ يصلي وهو حامل أمامة بنت أبي العاص[2] على منكبيه ، وسجد مرة فجاء الحسن فارتحله [فإذا كان يحمل الطفلة والطفل لم يكن في حمله لعلي مايوجب أن يكون ذلك من خصائصه ، وإنما حمله لعجز عليّ عن حمله ، فهذا يدخل في مناقب رسول الله ﷺ ، وفضيلة من يحمل النبي ﷺ أعظم من فضيلة من يحمله النبي ﷺ ، كما حمله يوم أُحد من حمله من الصحابة مثل طلحة بن عبيدالله ، فإن هذا نفع النبيَّ ﷺ وذاك نفعه النبيُّ ﷺ ، ومعلوم أن نفعه بالنفس والمال أعظم من انتفاع الإنسان بنفس النبي ﷺ وماله][3].

قال[4] : « وعن ابن أبي ليلى قال : قال النبي ﷺ : الصدّيقون ثلاثة : حبيب النجار ومؤمن آل فرعون ، وعليٌّ وهو أفضلهم ».

قلنا : وهذا كذب ، وقد ثبت أن النبي ﷺ وصف أبابكر بأنه « صدّيق » ، وصح من حديث ابن مسعود مرفوعاً : « لايزال الرجل يصدق ويتحرَّى الصدق حتى يُكتب عند الله صدّيقاً » فالصديقون بهذا كثير ، وقال تعالى في مريم وهي امرأة :﴿وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌۖ﴾ (المائدة ٧٥) .

قال[4]: « وعن النبي ﷺ أنه قال لعلي : أنت مني وأنا منك » . قلنا : نعم ،

---

(١) أي الرافضي المردود عليه .

(٢) من زينب بنت رسول الله ﷺ . انظر ص ٢١٣ ـ ٢١٤ .

(٣) عن الأصل ٣ : ٧ . (٤) أي الرافضي المردود عليه .

أخرجاه في الصحيحين من حديث البراء [لما تنازع عليّ وجعفر وزيد في ابنة حمزة فقضى بها لخالتها وكانت تحت جعفر وقال : أنت مني وأنا منك][1] وقال لجعفر : اشبهتَ خَلقي وخُلقي ، وقال لزيد : أنت أخونا ومولانا ، [لكن هذا اللفظ قد قاله النبي ﷺ لطائفة من أصحابه][2] وفي الصحيحين من حديث أبي موسى أن النبي ﷺ قال في الأشعريين: « هم مني وأنا منهم »[3].

قال[4]: « وعن عمرو بن ميمون قال : لعليّ/ عشر فضائل ليست لغيره : ١٥٣
قال له النبي ﷺ لأبعثن رجلاً لا يخزيه الله أبداً ، يحبُّ الله ورسوله [ويحبه الله ورسوله ، فاستشرف لها من استشرف ، فقال : أين عليُّ بن أبي طالب ؟ قالوا : هو أرمد في الرحىٰ يطحن وما كان أحد يطحن ، فجاء وهو أرمد لا يكاد أن يبصر ، قال فنفث في عينيه ، ثم هـز الراية ثلاثاً وأعطاها إياه فجاء بصفية بنت حُيَيّ . قال : ثم بعث أبابكر بسورة براءة ، فبعث علياً خلفه وقال : لا يذهب بها إلا رجل هو مني وأنا منه ، وقال لبني عمه : أيكم يواليني في الدنيا والآخرة ؟ قال وعليّ جالس معهم فأبوا ، فقال عليّ : أنا أواليك في الدنيا والآخرة، قال فتركه ثم أقبل على رجل رجل منهم فقال: أيكم يواليني في الدنيا والآخرة ؟ فأبوا ، فقال عليّ : أنا أواليك في الدنيا والآخرة ، فقال : أنت وليـي في الدنيا والآخرة . قال : وكان عليّ أول من أسلم من الناس بعد خديجة . قال : وأخذ رسول الله ﷺ ثوبه فوضعه على عليّ وفاطمة والحسن والحسين فقال : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ ، قال : وشرىٰ عليّ نفسه ولبس ثوب رسـول الله ﷺ ثم

---

(١) عن الأصل ٣ : ٧ .
(٢) عن الأصل ٣ : ٨ .
(٣) تقدم تمام الحديث في ص ١٨١ ــ ١٨٢ ، مع قول النبي ﷺ عن جليبيب أيضاً «هذا مني وأنا منه» .
(٤) أي الرافضي المردود عليه .

نام مكانه ، وكان المشركون يرمونه بالحجارة ، وخرج رسول الله ﷺ بالناس في غزاة تبوك ، فقال له علي : أخرج معك ، فقال : لا ، فبكى عليّ ، فقال له : أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى ؟ إلا أنك لست بنبي ، لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي ، وقال له رسول الله ﷺ : أنت وليي في كل مؤمن بعدي ، قال : وسدَّ أبواب المسجد إلا باب علي ، قال وكان يدخل المسجد جُنُباً وهو طريقه ليس له طريق غيره ، وقال له : من كنت مولاه فعليّ مولاه . وعن النبي ﷺ مرفوعاً أنه بعث أبا بكر في براءة إلى مكة فسار لها ثلاثاً ثم قال لعليّ : الحقه فردَّه وبلغها أنت ، ففعل ، فلما قدم أبو بكر على النبي ﷺ بكى وقال : يارسول الله حدث فيَّ شيء ؟ قال : لا ، ولكن أُمرتُ أن لا يبلغها إلا أنا أو رجل مني »(١).

قلنا : هذا [الخبر] مرسل(٢) لو ثبت عن عمرو بن ميمون . ومنه ألفاظ منكرة منها : لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي ، فإن النبي ﷺ استخلف غيره غير مرة .

وكذلك قوله(٣) : « سدوا الأبواب إلا باب عليّ » فإنه من وضع الشيعة . فإن في الصحيحين من حديث أبي سعيد [الخُدْري] أن النبيَّ ﷺ قال في مرضه الذي مات فيه : « [إن أمنَّ الناس عليَّ في ماله وصحبته أبو بكر ، و](٤) لو كنتُ متخذاً خليلاً لاتخذتُ أبا بكر خليلاً ، ولكن أخوَّة الإسلام ومودَّته ، لا يبقينَّ في المسجد خوخة إلا سُدَّتْ إلا خوخة أبي بكر » . ورواه ابن عباس في الصحيحين .

---

(١) عن الأصل ٣ : ٨ .
(٢) لأن عمرو بن ميمون أسلم على يد معاذ بن جبل ولم يلق النبي ﷺ .
(٣) أي الرافضي المردود عليه .
(٤) عن الأصل ٣ : ٩ .

ومنه قال[1] «أنت وليـي في كل مؤمن بعدي» فهذا موضوع [باتفاق أهل المعرفة بالحديث][2]. وباقي الحديث ليس هو من خصائصه، مثل كونه يحبُّ الله ورسوله[3]، واستخلافه على المدينة[4]، وكونه بمنزلة هارونَ من موسى[5]، ومثل كون براءة لا يبلغها إلا هاشمي إذا كانت العادة جارية بأنه لا ينقض العهود إلا رجل من قبيلة المطاع[6].

قال[1]: « ومنها مارواه أخطب خوارزم أن النبي ﷺ قال: ياعلي لو أن عبداً عبَدَ الله مثل ماأقام نوح في قومه وكان له مثل أُحد ذهباً فأنفقه في سبيل الله

---

(١) أي الرافضي المردود عليه.

(٢) عن الأصل ٣ : ٩.

(٣) فإن مئات الملايين من أمة محمد ﷺ ـ فيما مضى وما سيأتي ـ يحبون الله ورسوله ويحبهم الله ورسوله.

(٤) وقد تقدم للرافضي التبجح باستخلاف علي رضي الله عنه على المدينة، وفي ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦ الجواب على ذلك بأن علياً استخلف على المدينة مرة وغيره استخلفوا عليها مرات كثيرة كما هو ثابت بالأحاديث الصحيحة، فإن كان لا يستخلف عليها إلا الأفضل لزم أن يكون عليّ مفضولا في كل مرة استخلف فيها النبي على المدينة غيره، ثم إن أولئك كانوا يستخلفون على المدينة وفيها جماهير من المؤمنين، ولما استخلف عليها علي في غزوة تبوك لم يكن فيها إلا النساء والصبيان والعجزة حتى حزن عليّ لذلك وعده منقصة له بتخلفه عن الجهاد مع إخوانه الصحابة، وكانت المدينة آمنة لا يخاف عليها ولا يحتاج المستخلف عليها إلى جهاد.

(٥) تقدم الكلام عليه في هامش ٢٢٥.

(٦) وأبو بكر الصديق رضي الله عنه لم يخرج بسورة براءة ثم عزل بعلي كما يوهم كلام الرافضي المردود عليه بل خرج أبو بكر نائبا عن النبي ﷺ بإمارة الحج، وهو أهل لهذه النيابة عنه ﷺ حياً وميتاً، ونزلت براءة بعد سفره فبعث النبي ﷺ بها مع علي لسببين: أحدهما: ماذكره شيخ الإسلام من أن الإنذار بالقتال ينبغي أن يحمله عن الرئيس رجل من ذوي قرابته. والسبب الثاني: أن في هذه السورة قول الله عز وجل (الآية ٤٠): ﴿ إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا ﴾ وهوثناء من الله عز وجل على أبي بكر الصديق خالد بخلود القرآن الحكيم، وكون عليّ هو الذي حمل هذا الثناء الإلهي على الصديق الأعظم إلى الحجيج في بيت الله الحرام والمشاعر العظام منقبة كبرى له وخزي أبدي لكل من ناقض ذلك باختزان الإحنة والغل لهذا الوليّ الكريم من أولياء الله الرحمن الرحيم.

وحج ألف مرة على قدميه ثم قتل بين الصفا والمروة مظلوماً ثم لم يوالك لم يشمّ رائحة الجنة ولم يدخلها ». فيقال : أخطب خوارزم هذا له مصنف في هذا الباب[١] فيه من المكذوبات مالا يوصف وهذا والله منها .

قال[٢]: « وقال رجل لسلمان ماأشد حبَّك لعلي . قال : سمعت نبي الله يقول من أحبه فقد أحبني ». وعن أنس مرفوعاً : خلق الله من نور وجه عليّ سبعين ألف ملك يستغفرون له ولمحبيه إلى يوم القيامة ، وعن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : من أحبَّ علياً قبل الله منه صلاته وصيامه [وقيامه
١٥٤ واستجاب دعاءه ، ألا][٣] ومن أحب عليا أعطاه/ الله بكل عِرْق من بدنه مدينة في الجنة ، ألا ومن أحبَّ آل محمد أمن الحساب والميزان والصراط ، [ألا ومن مات على حب آل محمد فأنا كفيله في الجنة مع الأنبياء][٣]، ومن أبغض آل محمد جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه : آيس من رحمة الله . وعن ابن عمر سمعت رسول الله ﷺ وقد سئل : بأي لغة خاطبك ربك ليلة المعراج ؟ قال : خاطبني بلغة عليّ ! فألهمني أن قلت : يارب ، [أنت] خاطبتني أم علي ؟ فقال : يامحمد ، أنا شيء ليس كالأشياء ، لا أقاس بالناس ولا أوصف بالأشياء ، خلقتك من نوري وخلقت عليا من نورك ، فاطلعت على سرائر قلبك فلم أجد إلى قلبك أحبَّ من عليّ ، خاطبتك بلسانه كيما يطمئن قلبك . وعن ابن عباس : قال رسول الله ﷺ لو أن الرياض أقلام والبحر مداد والجن حُسّاب والإنس كتَّاب ماأحصوا فضائل عليّ . وقال : إن الله جعل الأجر على

---

(١) أخطب خوارزم أديب متشيع من تلاميذ الزمخشري ، اسمه الموفق بن أحمد بن إسحاق (٤٨٤ ــ ٥٦٨) ، له ترجمة في بغية الوعـاة ٤٠١ وروضات الجنات (الطبعة الثانية) ٧٢٢ وغيرهما ، وكتابه الذي كذب فيه هذا الخبر على رسول الله ﷺ اسمه مناقب أهل البيت ، مساكين أهل البيت ، كم يحمل اسمهم من أكاذيب الذين لا يخافون الله .

(٢) أي الرافضي المردود عليه .

(٣) عن الأصل ٣ : ٩ .

فضائل عليّ لا يحصى ، فمن ذكر فضيلة من فضائله فقرأها غفر له ماتقدم من ذنبه وماتأخر والنظر إلى وجهه عبادة ، وذِكرُه عبادة ، لا يقبل الله إيمان عبد إلا بولايته والبراءة من أعدائه . وعن حكيم بن حِزام مرفوعاً : لـمُبارزةُ عليّ عمرو ابن ودّ [يوم الخندق][1] أفضل من عمل أمتي إلى يوم القيامة » .

قلنا : هذه الأحاديث ــ والله العظيم ــ كذبٌ يلعن الله من افتراها ، ولُعن من لا يحبُّ عليا . وأنت[2] قد قدمتَ أنك لا تذكر إلا ماهو صحيح عندنا ، فمن أين جئت بهذه الخرافات ؟! ولكنَّا تيقنّا بأن الرافضة أجهلُ الطوائف وأكذبهم ، وأنت زعيمهم وعالمهم وهذا حالك !

قال : « وعن سعد [بن أبي وقاص][1] أن معاوية أمره بسبّ عليّ فأبى ، فقال : مايمنعك ؟ قال : ثلاث قالهن رسول الله ﷺ لأن تكون لي واحدة منهم أحبُّ إليَّ من حُمُر النعم ، سمعت رسول الله ﷺ يقول لعليّ وقد خلفه في بعض مغازيه فقال : تخلفني مع النساء والصبيان ؟ فقال : أما ترضى أن تكون
مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبيَّ بعدي ، وسمعته يقول/ : لأعطين ١٥٥
الراية رجلاً يحبُّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله ، فتطاول لها الناس فقال : ادعوا لي عليا ، فأتاه به رمد ، فبصق في عينيه ودفع إليه الراية ففتح الله عليه وأنزلت هذه الآية الكريمة : ﴿ فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ ﴾ (آل عمران ٦١) ، فدعا رسول الله ﷺ عليا وفاطمة والحسن والحسين فقال: هؤلاء أهلي » .

قلنا : أما هذا فصحيح رواه مسلم ، وسُقتَه بجهلك بين الموضوعات ، كمن نظم درَّة بين بعر . ولكن هذه المناقب ليست من خصائصه فإنه استخلف

---

(١) عن الأصل ٣ : ١٠ .
(٢) الخطاب للرافضي المردود عليه .

جماعة على المدينة ، وتشبيهه بهارون ليس بأعظم من تشبيه أبي بكر بإبراهيم وعيسى ، وتشبيه عمر بنوح وموسى[1]. [فإن هؤلاء الأربعة أفضل من هارون ، وكل من أبي بكر وعمر شُبِّه باثنين لا بواحد ، فكان هذا التشبيه أعظم من تشبيه علي ، مع أن استخلاف عليّ له فيه أشباه وأمثال من الصحابة ، وهذا التشبيه ليس لهذين فيه شبيه ، فلم يكن الاستخلاف من الخصائص ولا التشبيه بنبيّ في بعض أحواله من الخصائص][2]. وفي الحديث ردٌّ على النواصب الذين لا يتولّونه ولا يحبونه ، وعلى الخوارج الذين كفَّروه ، لكن هذا لا يتم على قول الرافضة الذين جعلوا النصوص الدالة على فضل الصحابة كانت قبل ردَّتهم ، فإن الخوارج كذا تقول في عليّ ، وهذا باطل[3] ،

(١) وذلك فيما رواه الإمام أحمد في مسنده (١ : ٣٨٣ رقم ٣٦٣٢) من حديث أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود عن أبيه ، والحاكم في المستدرك على الصحيحين (٣ : ٢١ ــ ٢٢) من طريق جرير عن الأعمش ، ورواه الترمذي (٣ : ٢٧ و ٤ : ١١٣) عن أبي معاوية عن الأعمش ، وابن كثير في التفسير (٤ : ٩٤ ــ ٩٥) وفي البداية والنهاية (٣ : ٢٩٧ ــ ٢٩٨) أن النبي ﷺ قال يوم بدر : ما تقولون في هؤلاء الأسرى ؟ فقال أبو بكر : يا رسول الله ، قومك وأهلك ، استبقهم واستأن بهم لعل الله يتوب عليهم ، وقال عمر : يا رسول الله ، أخرجوك وكذبوك ، فاضرب أعناقهم ، وقال عبدالله بن رواحة : يارسول الله انظر وادياً كثير الحطب فأدخلهم فيه ثم أضرم عليهم ناراً ، فقال العباس : قطعت رحمك ، قال : فدخل رسول الله ﷺ ولم يردَّ عليهم شيئا ، قال : فقال ناس : يأخذ بقول أبي بكر ، وقال ناس : يأخذ بقول عمر ، وقال ناس : يأخذ بقول عبدالله بن رواحة . قال فخرج رسول الله ﷺ فقال : إن الله ليلين قلوب الرجال فيه حتى تكون ألين من اللبن ، وإن الله ليشدُّ قلوب رجال فيه حتى تكون أشد من الحجارة ، وإن مثلك يا أبا بكر كمثل ابراهيم عليه السلام قال (إبراهيم٣٦) : ﴿ فمن تبعني فانه مني ومن عصاني فإنك غفور رحيم ﴾ ومثلك يا أبا بكر كمثل عيسى قال (المائدة ١١٨) : ﴿ إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم ﴾ . وإن مثلك يا عمر كمثل نوح قال (نوح ٢٦) : ﴿ ربِّ لا تذر على الأرض من الكافرين ديَّارا ﴾ وإن مثلك يا عمر كمثل موسى قال (يونس ٨٨) : ﴿ اشدد على قلوبهم* فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم ﴾ أنتم عالة ، فلا ينفلتن منهم أحد إلا بفداء أو ضربة عنق ... الحديث .

(٢) عن الأصل ٣ : ١١ .

(٣) أي سواء صدر عن الخوارج في حق عليّ بعد افتراقهم عنه ، أو عن الروافض في حق الصحابة بعد أن ارتدوا عن دين الصحابة واعتبروا الصحابة مرتدين عما تفترق الشيعة به عنهم .

(*) الآية ﴿ ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم ﴾ .

لأن الله لا يحبُّ ولا يرضى عمن يعلم أنه يموت كافراً ، وكذا المباهلة شاركه فيها ولداه . فإن قيل : فلمَ تمنى سعد واحدة منهن ؟ قيل : لأن شهادة النبي ﷺ لعليّ ظاهراً وباطناً بالإيمان ، والنبيُّ ﷺ إذا شهد لمعينَّ بشهادة كانت من أعظم مناقبه ، كما صلى ﷺ على ميت فقال: « اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه . . . الخ » قال عوف بن مالك : فتمنيت أن أكون أنا ذلك الميت . وهذا الدعاء لم يكن مختصاً بذلك الميت .

قال : «وعن عامر بن واثلة قال : قال عليّ يوم الشورى[1] : لأحتجَّنَّ عليكم بما لا يستطيع أحد تغيير ذلك ، ثم قال : أَنشُدُكم بالله أفيكم أحد وحَّد الله قبلي ؟ قالوا : اللهم لا . . . » وذكر الحديث بطوله[2] وفيه : « فأنشدكم بالله هل فيكم أحد سلَّم عليه في ساعة واحدة ثلاثة آلاف من الملائكة وجبريل وميكال وإسرافيل حيث جئتُ بالماء إلى رسول الله ﷺ من القليب غيري ؟
١٥٦ قالوا : اللهم لا »/ ومنه : « مارواه أبو عمر الزاهد عن ابن عباس قال : لعليّ أربع خصال ليست لأحد من الناس غيره : هو أولُ من صلى مع النبي ﷺ ، وهو الذي كان معه لواؤه في كل زحف ، وهو الذي صبر معه يوم حنين ، وهو الذي غسَّله وأدخله قبره . وعن النبي ﷺ قال : مررت ليلة المعراج بقوم تشرشر أشداقهم ، فقلت [ياجبريل][3] من هؤلاء ؟ قال هؤلاء قوم يقطعون الناس بالغِيبة ، قال : ومررت بقوم قد ضَوْضَوا[4] فقلت لجبريل : من هؤلاء ؟ قال : الكفار . ثم عدلنا عن الطريق ، فلما انتهينا إلى السماء الرابعة رأيتُ علياً يصلي ، فقلت : ياجبريل مَن هذا ؟ عليٌّ قد سبقنا ؟ قال : لا ،

---

(١) بين الستة الذين اختارهم أمير المؤمنين عمر ليختاروا من بينهم واحداً يخلفه .
(٢) وأكثر مافيه تكرار لما أورده الرافضي من قبل ، وأجيب عليه فيما مضى من هذا الكتاب ، وعلى كل حال فهو كذب من أصله كما سيأتي .
(٣) عن الأصل ٣ : ١٤ .
(٤) أي ضجوا واستغاثوا .

ليس هذا علياً ، بل اشتاقت الملائكة إلى رؤيته [لما سمعوا مناقبه وخاصة قول النبي ﷺ : أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى][1] فخلق الله ملكاً على صورته . وعن ابن عباس قال : إن المصطفى قال ذات يوم : أنا الفتىٰ ابن الفتىٰ أخو الفتى [يعني علياً ، وهو معنى قول جبريل في يوم بدر وقد عرج إلى السماء وهو فرح وهو يقول : لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا عليّ][1]. وعن ابن عباس قال : رأيت أبا ذرّ وهو متعلق بأستار الكعبة وهو يقول : من عرفني فقد عرفني ، أنا أبو ذرّ ، ولو صمتم حتى تكونوا كالأوتار وصليتم حتى تكونوا كالحنايا مانفعكم ذلك حتى تحبُّوا علياً ».

فيقال : حديث واثلة كذبٌ باتفاق الحفّاظ ، وما قال عليٌّ يوم الشورىٰ شيئاً من ذلك ، بل قال عبدالرحمن بن عوف : لئن أمَّرْتُكَ لتعدِلَنْ ؟ قال : نعم . قال : وإن بايعتُ عثمان لتسمعنَّ وتطيعنْ ؟ قال : نعم . وقال مثل ذلك لعثمان . ومكث ثلاثة أيام يشاور المسلمين . وأما حديث ابن عباس فباطل ، فلواء النبي ﷺ يوم أُحد كان مع مصعب بن عمير باتفاق ، ولواؤه يوم الفتح كان مع الزُّبَير ، أخرجه البخاري . ويوم حنين لم يكن أحد أقربَ إلى بغلة النبي ﷺ من عمه العباس [وأبي سفيانَ بن الحارث ، والعباسُ][2] آخذٌ بركابه ، وأما [ماذكره عن] المعراج فكذب سمج وفيه مايبين وضعه ، وهو أن الكروبيين لما سمعوا مناقبه وخاصة قول النبي ﷺ : أما ترضى أن تكون مني
157 بمنزلة هارون/ من موسى اشتاقت إلى علي ، فخلق لها ملكاً على صورة عليّ . فالمعراج كان بمكة من المسجد الحرام[3] وقوله أما ترضى قاله له في غزوة تبوك

(1) عن الأصل ٣ : ١٤ .
(2) عن الأصل ٣ : ١٥ .
(3) وآية الإسراء ﴿ سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام ﴾ يحفظها الأطفال ، وإذا كان الذي افترى هذا الخبر على رسول الله ﷺ يجهل القرآن ، فهل الرافضي المردود عليه أيضا قد هجر القرآن .

[وهي آخر الغزوات سنة تسع][1] ، وكذا خبر « لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا عليّ » كذب ، و« الفتىٰ » ليس من أسماء المدح ولا الذم ، بل هو كقولك : الشاب والكهل ، وقول المشركين : ﴿ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ ﴾ (الأنبياء ٦٠) ، لم يقصدوا مدحه بذلك ، وحديث مواخاة النبي لعلي وأبي بكر لعمر من الأكاذيب ، وإنما آخى بين المهاجرين والأنصار[2]، وذو الفقار سيف كان لأبي جهل غنمه المسلمون يوم بدر فلم يكن ذو الفقار يوم بدر من سيوف المسلمين، روى أحمد والترمذي من رواية ابن عباس أن النبي ﷺ نفل سيفه ذا الفقار يوم بدر، ثم إن النبي ﷺ كان بعد النبوة كهلاً[3]. وقول أبي ذر لم يصحَّ ، مع أن حبَّ عليّ فرض ، كما أن حبَّ أبي بكر فرض ، وحبُّ الأنصار فرض، قال النبي ﷺ : «آية الإيمان حبُّ الأنصار » وفي صحيح مسلم عن عليّ أنه « لَعهدَ النبيُّ الأميُّ إليَّ أنه لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق »[4].

قال : « ومنها مانقله صاحب الفردوس عن معاذ عن النبي ﷺ : « حبُّ عليّ حسنةٌ لاتضرُّ معها سيئة ، وبغضه سيئة لا تنفع معها حسنة »[5] .

قلنا : كتاب الفردوس [مصنفه شيرويه][6] بن شهريار الديلمي المحدث فيه موضوعات جمة هذا منها ولا يقوله المصطفى المعصوم ، بل هذا المؤمن الذي يحب الله ورسوله ومع ذلك تضرُّه السيئات ويُحَدُّ في الخمر ، وقد أمر النبيُّ ﷺ بضرب حمار في الخمر ، فسبَّه رجل ، فقال ﷺ : « دعه فإنه يحبُّ الله

---

(١) عن الأصل ٣ : ١٦ .
(٢) وتقدم في ص ١٨١ .
(٣) فلا يعقل أن يقول عن نفسه أنا الفتى .
(٤) وتقدم هذا الموضوع في ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩ .
(٥) انظر لهذا الموضوع (مختصر التحفة الإثنى عشرية) ص ٢٠٤ ـ ٢٠٧ طبع السلفية
(٦) بياض بالمختصر ، وأتممناه من الأصل ٣ : ١٧ .

ورسوله »[1]. وأيضاً فقد كان أبو طالب يحب ابنه علياً وضرَّه الشرك حتى دخل النار. وهؤلاء الغلاة[2] يزعمون أنهم يحبُّونه وهم من أهل النار، وحبُّ
١٥٨ الرسول أعظم من حبّ علي، ويدخل/ خلقٌ من محبيه النار ثم يخرجون بشفاعته.

وكذلك الحديث الذي أورده عن ابن مسعود: حب آل محمد يوماً خيرٌ من عبادة سنة موضوع. وحديث أنا وعليّ حجة الله على خلقه كذب أيضاً، والله تعالى يقول: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ (النساء ١٦٥)

وكذلك قوله: « لو اجتمع الناس على حب عليّ لم تخلق النار » فقد رأينا من محبيه من الاسماعيلية وغيرهم خلقاً من طعام النـار، ونحن نحبه ونخاف النار، ثم خلقٌ ممن صدَّق الرسل يدخلون الجنة وماعرفوا علياً.

وكذلك الحديث الذي ذكره في العهد الذي عهده الله في عليّ، وأنه راية الهدى، وإمام الأولياء، والكلمة التي ألزمها للمتقين. فصاحب الحلية قد روى في فضائل الأربعة عدة موضوعات[3] وإنما كلمة التقوى « لا إله إلا الله[4] ».

قال الرافضي: « وأما المطاعن في الجماعة[5] فقد نقل أتباعهم منها كثيراً، حتى صنف الكلبيُّ كتاباً في مثالب الصحابة ».

---

(١) تقدم هذا في ص ٣٠١.
(٢) كالإسماعيلية والنصيرية والشيخية.
(٣) وقد نبه أبو الفرج بن الجوزي في مقدمة (صفة الصفوة) إلى هذه الناحية من الضعف في كتاب الحلية، والخلفاء الراشدون الأربعة كانوا بعد الأنبياء صفوة الخلق وزينة الدنيا ولم يكونوا في حاجة إلى تفضيلهم بالأحاديث الضعيفة فضلا عن الموضوعة.
(٤) كما ثبت في الحديث.
(٥) أي أصحاب رسول الله ﷺ جميعا.

قلنا : الكلبي وابنه هشام كذابان رافضيان[1].

[وإنماينقل عن الصحابة من المثالب نوعان : (أحدهما) : إما كذب كله ، وإما محرف قد دخله من الزيادة والنقصان ما يخرجه إلى الذم والطعن ، وأكثر المنقول من المطاعن الصريحة هو من هذا الباب ، يرويها الكذابون المعروفون بالكذب : مثل أبي مِخْنَف لوط بن يحيى[2]، ومثل هشام بن محمد بن السائب الكلبي ، ولهذا استشهد هذا الرافضي بما صنفه هشام الكلبي في ذلك وهو من أكذب الناس ، وهو شيعي يروي عن أبيه وعن أبي مخنف وكلاهما متروك كذاب . وقال الإمام أحمد في هذا الكلبي : ماظننت أن أحداً يحدّث عنه إنما هو صاحب سَمَر ونَسَب . وقال الدارقطني : متروك . وقال ابن عَدِيّ : هشام

(١) أما هشام بن محمد بن السائب فتقدم التعريف به في هامش ص ٢٣ وأما أبوه فقال عنه ابن حبان : كان الكلبي سبائياً من أولئك الذين يقولون أن علياً لم يمت وأنه راجع إلى الدنيا ويملأها عدلا كما ملئت جوراً . وقال التبوذكي سمعت هماما يقول سمعت الكلبي يقول أنا سبإي وقال البخاري : أبو النضر الكلبي تركه يحيى وابن مهدي . ثم قال البخاري : قال علي حدثنا يحيى عن سفيان قال : قال لي الكلبي : كل ما حدثتك عنْ أبي صالح فهو كذب . وقال ابن حبان : مذهب الكلبي في الدين ووضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه ، يروى عن أبي صالح عن ابن عباس التفسير ، وأبو صالح لم ير ابن عباس ولا سمع الكلبي من أبي صالح إلا الحرف بعد الحرف ، فلما احتيج إليه أخرجت له الأرض أفلاذ كبدها ، لا يحل ذكره في الكتب فكيف الاحتجاج به ! وقال أحمد بن زهير قلت لأحمد بن حنبل : يحل النظر في تفسير الكلبي ؟ قال : لا . وقال أبو عوانة سمعت الكلبي يقول : كان جبرائيل يملي الوحي على النبي ﷺ ، فلما دخل النبي ﷺ الخلاء جعل يملي على عليّ وقال ابن معين قال يحيى بن يعلى عن أبيه : كنت أختلف إلى الكلبي أقرأ عليه القرآن ، فسمعته يقول : مرضت مرضة فنسيت ماكنت أحفظ فأتيت آل محمد ﷺ فتفلوا في فيّ فحفظت ماكنت نسيت ، فقلت : لا والله لا أروي عنك بعد هذا شيئا ، فتركته ، وقال أبو معاوية سمعت الكلبي يقول : حفظت مالم يحفظه أحد : القرآن في ستة أيام أو سبعة ، ونسيت مالم ينس أحد : قبضت على لحيتي لآخذ مادون القبضة فأخذت مافوق القبضة . هذا بعض ما عرفه الأئمة عن هذا السبئي الكذاب ، ويريد الرافضي المردود عليه أن يحسبه على أهل السنة ، وأن يحتج عليهم بكتابه في سب خير خلق الله بعد رسول الله وهم أصحابه الذين يخجل حتى أعداء الإسلام من إنكار منزلتهم العليا في التاريخ ، وأياديهم البيضاء على الإنسانية .

(٢) تقدم التعريف به في هامش ص ٢٣ .

الكلبي الغالب عليه الأسمار ، ولا أعرف له في المسند شيئاً ، وأبوه أيضاً كذاب . وقال زائدة والليث وسليمان التيمي : هو كذاب . وقال يحيى : ليس بشيء ، كذاب ساقط . وقال ابن حبان : وضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه . (النوع الثاني) ماهو صدق ، وأكثر هذه الأمور لهم فيها معاذير تخرجها عن أن تكون ذنوباً وتجعلها من موارد الاجتهاد التي إن أصاب المجتهد فيها فله أجران وإن أخطأ فله أجر . وعامة المنقول الثابت عن الخلفاء الراشدين من هذا الباب ، وما قدِّر من هذه الأمور ذنباً محققاً فإن ذلك لايقدح فيما علم من فضائلهم وسوابقهم وكونهم من أهل الجنة ، لأن الذنب المحقق يرتفع عقابه في الآخرة بأسباب متعددة : منها التوبة الماحية ، وقد ثبت عن أئمة الإمامية أنهم تابوا من الذنوب المعروفة عنهم ، ومنها الحسنات الماحية للذنوب ، فإن الحسنات يذهبن السيئات ، وقد قال تعالى : ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ (النساء ٣١) ، ومنها المصائب المكفِّرة ، ومنها دعاء المؤمنين بعضهم لبعض ، وشفاعة نبيهم . فما من ذنب يسقط به الذمُّ والعقاب عن أحد من الأمة إلا والصحابة أحقُّ بذلك ، فهم أحقُّ بكل مدح ونفي كل ذم ممن بعدهم من الأمة .

ونحن نذكر (قاعدة جامعة) في هذا الباب لهم ولسائر الأمة فنقول :

لابدَّ أن يكون مع الإنسان أصول كلية يردُّ إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل ، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت ، وإلا فيبقى في كذب وجهل بالجزئيات ، وجهل وظلم في الكليات ، فيتولد فساد عظيم ، والناس قد تكلموا في تصويب المجتهدين وتخطئتهم ، وتأثيمهم وعدم تأثيمهم ، في مسائل الفروع والأصول ، ونحن نذكر أصولاً جامعة نافعة .

(الأصل الأول) أنه هل يمكن كلَّ أحد أن يعرف ـــ باجتهاده ـــ الحقَّ في كل

مسألة فيها نزاع ؟ وإذا لم يمكنه فاجتهد واستفرغ وسعه فلم يصل إلى الحق ، بل قال مااعتقد أنه هو الحق في نفس الأمر ــ ولم يكن هو الحق في نفس الأمر ــ هل يستحقُّ أن يعاقَب أم لا ؟ هذا أصل هذه المسائل . وللناس في هذا الأصل ثلاثة أقوال ، كل قول عليه طائفة من النظار : (الأول) قول من يقول إن الله قد نصب على الحق في كل مسألة دليلاً يعرف به يمكن كلًّ من اجتهد واستفرغ وسعه أن يعرف الحق ، وكلٌّ من لم يعرف الحق في مسألة أصولية أو فروعية فإنما هو لتفريطه فيما يجب عليه ، لا لعجزه . وهذا القول هو المشهور عن القَدَرية والمعتزلة ، وهو قول طائفة من أهل الكلام غير هؤلاء . . . و(القول الثاني) في أصل المسألة أن المجتهد المستدل قد يمكنه أن يعرف الحق ، وقد يعجز عن ذلك . لكن إن عجز عن ذلك فقد يعاقبه الله وقد لا يعاقبه ، وهذا قول الجهمية والأشعرية وكثير من الفقهاء أتباع المذاهب الأربعة . . . و(القول الثالث) في هذا الأصل أنه ليس كل من اجتهد واستدل يتمكن من معرفة الحق ، ولا يستحق الوعيد إلا من ترك مأموراً أو فعل محظوراً . وهذا هو قول الفقهاء والأئمة وهو القول المعروف عن سلف الأمة وقول جمهور المسلمين ، وهذا القول يجمع الصواب من القولين .

(الأصل الثاني) قول من يقول : أن الله لا يعذب في الآخرة إلا من عصاه بترك المأمور أو فعل المحظور . . . والأصل الذي عليه السلف والجمهور أن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها ، فالوجوب مشروط بالقدرة ، والعقوبة لا تكون إلا على ترك مأمور أو فعل محظور بعد قيام الحجة .

وقد ذكرنا في غير هذا الموضع حكم الناس في الوعد والوعيد والثواب والعقاب ، وأن فاعل السيئات تسقط عنه عقوبة جهنم بنحو عشرة أسباب[1]،

(١) انظر ص ٢٣٢ ــ ٢٣٣ وص ٣٣٢ .

فإذا كان هذا الحكم في المجتهدين ، وهذا الحكم في المذنبين ، حكماً عاماً في جميع الأمة ، فكيف في أصحاب رسول الله ﷺ ؟ وإذا كان المتأخرون من المجتهدين والمذنبين يندفع عنهم الذم والعقاب بما ذكر من الأسباب ، فكيف بالسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ؟

ونحن نبسط هذا وننبه بالأدنى على الأعلى فنقول : كلام الذّامّ للخلفاء ولغيرهم من الصحابة ــ من رافضي وغيره ــ هو من باب الكلام في الأعراض ، وفيه حق لله تعالى لما يتعلق به من الولاية والعداوة والحب والبغض ، وفيه حق للآدميين أيضاً ، ومعلوم أنا إذا تكلمنا فيمن هو دون الصحابة ــ مثل الملوك المختلفين على الملك ، والعلماء والمشايخ المختلفين في العلم والدين ــ وجب أن يكون الكلام بعلم وعدل ، لا بجهل وظلم ، فإن العدل واجب لكل أحد على كل أحد في كل حال ، والظلم محرَّم مطلقاً لا يباح قطُّ بحال ، قال تعالى : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ . . . (المائدة ٨)، فإذا كان البغض الذي أمر الله به قد نهى صاحبه أن يظلم من يبغضه ، فكيف في بغض مسلم بتأويل وشبهة أو بهوى نفس ، فهو أحقُّ أن لا يُظلَم ، بل يُعدَل عليه .

وأصحابُ رسول الله ﷺ أحقُّ من عُدلَ عليهم في القول والعمل ، والعدل مما اتفق أهل الأرض على مدحه ومحبته والثناء على أهله ومحبتهم ، والظلم مما اتُّفق على ذمه وتقبيحه وذم أهله وبغضهم . . . والمقصود أن الحكم بالعدل واجب مطلقاً : في كل زمان ومكان ، على كل أحد ولكل أحد ، والحكم بما أنزل الله على محمد ﷺ هو عدل خاص ، وهو أكمل أنواع العدل وأحسنها ، والحكم به واجب على النبيّ وكل من اتبعه ، ومن لم يلتزم حكم الله ورسوله فهو كافر ، وهذا واجب على الأمة في كل ماتنازعت فيه من الأمور الاعتقادية

والعملية ، قال تعالى : ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ (النساء ٥٩) ، فالأمور المشتركة بين الأمة لا يحكم فيها إلا الكتاب والسنة ، ليس لأحد أن يلزم الناس بقول عالم ولا أمير ولا شيخ ولا ملك . . . وقد قال النبي ﷺ : القضاة ثلاثة قاضيان في النار ، وقاض في الجنة ، فمن علم الحق وقضى به فهو في الجنة ، ومن علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار ، ومن قضى للناس على جهل فهو في النار . وإذا حكم بعلم وعدل فإذا اجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر ، كما ثبت ذلك في الصحيحين عن النبي ﷺ من وجهين . وإذا وجب ـ فيما شَجَر بين المؤمنين ـ أن لا يُتكلَّم إلا بعلم وعدل ، ويُرَدُّ ذلك إلى الله والرسول ، فذاك في أمر الصحابة أظهر . . . والرافضة سلكوا في الصحابة مسلك التفرُّق ، فوالوا بعضهم وغلوا فيه ، وعادوا بعضهم وغلوا في معاداته . . . وهذا كله من التفرق والتشيُّع الذي نهى الله عنه ورسوله ، فقال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ ﴾ (الأنعام ١٥٩) ، وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخۡتَلَفُواْ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ • يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ • وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبۡيَضَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ (آل عمران ١٠٥ ـ ١٠٧) ، قال ابن عباس : تبيض وجوه أهل السنَّة وتسودّ وجوه أهل البدعة . . . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً : أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً ، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرَّقوا، وأن تُناصحوا من ولّاه الله أمورَكم» . والله تعالى قد حرّم ظلم المسلمين ـ أحيائهم وأمواتهم ـ وحرَّم دماءهم ، وأموالهم ، وأعراضهم وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال في حجة الوداع :

« إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا . ألا هل بلَّغتُ ، ؟ ألا ليُبْلغ الشاهدُ الغائبَ فربَّ مبلَّغ أوعى من سامع » وقد قال تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُواْ فَقَدِ ٱحْتَمَلُواْ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ (الأحزاب ٥٨) ، فمن آذى مؤمناً ـــ حياً أو ميتاً ـــ بغير ذنب يوجب ذلك فقد دخل في هذه الآية ، ومن كان مجتهداً لا إثمَ عليه فإذا آذاه مُؤْذٍ فقد آذاه بغير مااكتسب ، ومن كان مذنباً وقد تاب من ذنبه أو غفر له بسبب آخر بحيث لم يبق عليه عقوبة فآذاه مُؤْذٍ فقد آذاه بغير ما اكتسب . . . وقد قال تعالى : ﴿ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ﴾ (الحجرات ١٢) ، وثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال « الغِيبَة ذِكرُكَ أخاك بما يكره . قيل : أرأيتَ إن كان في أخي مأأقول ؟ قال : إن كان فيه ماتقول فقد اغتبته ، وإن لم يكن فيه فقد بَهتَّه » . فمن رمى أحداً بما ليس فيه فقد بهته ، فكيف إذا كان ذلك في الصحابة ! ومن قال عن مجتهد : إنه تعمد الظلم أو تعمد معصية الله ورسوله ومخالفة الكتاب والسنة ـــ ولم يكن كذلك ـــ فقد بهته ، وإذا كان فيه ذلك فقد اغتابه .

لكن يباح من ذلك ماأباحه الله ورسوله ، وهو مايكون على وجه القصاص والعدل ومايُحتاج إليه لمصلحة الدين ، ونصيحة المسلمين . فالأول قول المشتكي المظلوم فلان ضربني وأخذ مالي ومنعني حقي ونحو ذلك ، قال الله تعالى : ﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾ (النساء ١٤٨) ، وقد نزلت فيمن ضاف قوماً فلم يقروه ، لأن قرى الضيف واجب كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة ، فلما منعوه حقَّه كان له ذكرُ ذلك . . . وأما الحاجة مثل استفتاء هند بنت عتبة كما ثبت في الصحيح أنها قالت : يارسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح لايعطيني وَبنِيَّ مايكفيني بالمعروف، فقال النبيُّ ﷺ: « خذي مايكفيك وولدَك بالمعروف » أخرجاه في الصحيحين من حديث

عائشة ، فلم ينكر عليها قولها ، وهو من جنس قول المظلوم . وأما النصيحة فمثل قوله ﷺ لفاطمة بنت قيس ــ لما استشارته فيمن خطبها فقالت : خطبني أبو جهم ومعاوية فقال ﷺ : « أما معاوية فصعلوك لا مالَ له ، وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وفي لفظ : يضرب النساء ، انكحي أسامة » فلما استشارته فيمن تتزوَّج ذَكر ماتحتاج إليه ، وكذلك من استشار رجلاً فيمن يعامله ، والنصيحة مأمور بها ولو لم يشاوره ، فقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح : « الدين النصيحة ، الدين النصيحة (ثلاثا)، قالوا : لمن يارسول الله ؟ قال : لله ، ولكتابه ولرسوله ، ولأئمة المسلمين ، وعامتهم ».

وكذلك بيان أهل العلم لمن غلط في رواية عن النبي ﷺ ، أو تعمد الكذب عليه ، أو على من ينقل عنه العلم ، وكذلك بيان من غلط في رأي رآه في أمر الدين من المسائل العلمية والعملية . فهذا إذا تكلم فيه الإنسان بعلم وعدل وقصد النصيحة فالله تعالى يثيبه على ذلك ، لا سيما إذا كان المتكلِّم فيه داعياً إلى بدعة ، فهذا يجب بيان أمره للناس ، فإنَّ دفْعَ شره عنهم أعظمُ من دفع شر قاطع الطريق .

وحكمُ المتكلم باجتهاده في العلم والدين حكمُ أمثاله من المجتهدين . ثم قد يكون مجتهداً مخطئاً أو مصيباً ، وقد يكون كل من الرجلين المختلفين ــ باللسان أو اليد ــ مجتهداً يعتقد الصوابَ معه ، وقد يكونان جميعاً مخطئين مغفوراً لهما ، كما ذكرنا نظير ذلك مما كان يجري بين الصحابة ، ولهذا يُنهى عما شَجَرَ بين هؤلاء ، سواء كانوا من الصحابة أو من بعدهم ، فإذا تشاجر مسلمان في قضية ومضت ، ولا تعلُّقَ للناس بها ، ولا يعرفون حقيقتها ، كان كلامهم فيها كلاماً بلا علم ولا عدل ، يتضمن أذاهم بغير حق ، ولو عرفوا أنهما مذنبان أو مخطئان لكان ذكر ذلك ــ من غير مصلحة راجحة ــ من باب الغيبة المذمومة ، لكن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين أعظمُ حرمةً وأجلُّ قدراً

وأنزه أعراضاً ، وقد ثبت في فضائلهم ــ خصوصاً وعموماً ــ مالم يثبت لغيرهم ، فلهذا كان الكلام الذي فيه ذمُّهم على ماشجر بينهم أعظمَ إثماً من الكلام في غيرهم .

فإن قيل : فأنتم ــ في هذا المقام ــ تسبون الرافضة وتذمونهم وتذكرون عيوبهم . قيل : ذكرُ الأنواع المذمومة غيرُ ذكر الأشخاص المعينة ، فإنه قد ثبت عن النبي ﷺ لعنُ أنواع كثيرة . . . وقال الله تعالى : ﴿أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ • ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ (الأعراف ٤٤ ــ ٤٥) ، فالقرآن والسنَّة مملوءان من ذم الأنواع المذمومة وذم أهلها ولعنهم ، تحذيراً من ذلك الفعل وإخباراً بما يلحق أهله من الوعيد ، ثم المعاصي التي يعرف صاحبها أنه عاص يتوب منها ، والمبتدع الذي يظن أنه على حق ــ كالخوارج والنواصب الذين نصبوا العداوة والحرب لجماعة المسلمين ــ ابتدعوا بدعة وكفَّروا من لم يوافقهم عليها ، فصار بذلك ضررُهم على المسلمين أعظمَ من ضرر الظلمة الذين يعلمون أن الظلم محرَّم . . . والرافضة أشدُّ بدعة من الخوارج ، وهم يكفّرون من لم تكن الخوارج تكفّره كأبي بكر وعمر ، ويَكْذِبون على النبيّ ﷺ والصحابة كذباً ماكذب أحدٌ مثله ، والخوارج لايكذبون ، لكن الخوارج كانوا أصدقَ وأشجعَ وأوفى بالعهد منهم فكانوا أكثر قتالاً منهم ، وهؤلاء أكذبُ وأجبنُ وأغدر وأذلّ ، وهم يستعينون بالكفار على المسلمين كما جرى لجنكَز خان ملك الترك الكفار ، فإن الرافضة أعانته على المسلمين ، وأما إعانتهم لهولاكو ابن ابنه لما جاء إلى خراسان والعراق والشام فهذا أظهر وأشهر من أن يخفى على أحد[1] فكانوا بالعراق وخراسان من أعظم

---

(١) وقد وصف مؤرخ الشيعة الميرزا محمد باقر الخونساري في ص ٥٧٨ من كتابه (روضات الجنات) الطبعة الثانية هذا الموقف المخزي فقال في ترجمة شيخهم النصير الطوسي ما نصه : « ومن جملة أمره المشهور المعروف المنقول حكاية استيزاره للسلطان المحتشم في محروسة إيران هلاكو خان =

أنصاره باطناً وظاهراً ، وكان وزير الخليفة ببغداد الذي يقال له ابن العلقمي منهم[1]، فلم يزل يمكر بالخليفة والمسلمين ، ويسعى في قطع أرزاق عسكر

= ابن تولي خان بن جنكز خان من عظماء سلاطين التاتارية وأتراك المغول ومجيئه في موكب السلطان المؤيد مع كمال الاستعداد إلى دار السلام بغداد لارشاد العباد وإصلاح البلاد وقطع دابر سلسلة البغي والفساد ، وإخماد ثائرة الجور والإلباس ، بإبادة دائرة ملك بني العباس ، وإيقاع (القتل العام) من أتباع أولئك الطغام ، إلى أن أسال من دمائهم الأقذار كأمثال الأنهار ، فانهار بها في الماء دجلة ومنها إلى نار جهنم دار البوار ومحل الأشقياء والأشرار » ، فهو يعد مجيء شيخ الرافضة النصير الطوسي للسفاح الوثني هلاكو خان من إيران إلى بغداد إرشاداً للعباد وإصلاحاً للبلاد ، ويعترف بأن هذا الإرشاد والاصلاح إنما كان بإيقاع (القتل العام) في عاصمة الإسلام التي كانت أعظم عواصم الدنيا يومئذ ، ويفتخر ميرزا محمد باقر الخونساري الرافضي بسفك جيوش السفاح الوثني لدماء المسلمين كأمثال الأنهار ، ويرى أن شهداء المسلمين في تلك المجزرة الوحشية مصيرهم إلى جهنم دار البوار ، ومعنى هذا أن مصير هلاكو الوثني ومرشده الرافضي إلى الجنة دار القرار ، وهذا مصداق ما قرَّره شيخ الإسلام منقولا بحروفه من اعتراف الخونساري الرافضي الذي يعد (القتل العام) في المسلمين من أماني الرافضة ورغبائهم ، عاملهم الله بما يستحقون .

وكنا قد ألمعنا إلى ذلك في هامش ص ٢٢ ، ومست الحاجة الآن إلى نقل كلام الخونساري بنصه .

(١) هو محمد بن أحمد البغدادي عرف بابن العلقمي (٦٥٦) كان في شبابه من أدباء الشيعة ، وتسامح معه أهل السنة فمكنوه من أن يتولى المناصب إلى أن بلغ رتبة الوزارة في دولة بني العباس فوليها أربعة عشر عاماً ، ووثق به المستعصم آخر الخلفاء العباسيين فألقى إليه زمام أموره ، ولما دخلت جيوش هلاكو الوثني بلاد إيران أرسل إليه ابن العلقمي يحرضه على قصد بغداد ، وكان ابن العلقمي يأمل إذا سقطت الدولة العباسية بمساعيه أن تكون له يد عند هلاكو فيجيبه إلى أقامة إمام أو خليفة من الشيعة ، فزحف هلاكو على بغداد في مائتي ألف من التتار والكرج وسائر يأجوج ومأجوج ، ومثَّل ابن العلقمي دوره في مخادعة الخليفة المستعصم وهون عليه الأمر ، فلما نزلت جيوش هلاكو في شرقي بغداد وغربيها استأذن ابن العلقمي خليفته بالخروج إليهم للتوسط في الصلح ، وبعد أن توثق الخبيث لنفسه وكاشف المغيرين بانحيازه إليهم وخيانته لدولته عاد فزعم للخليفة أن هلاكو يرغب في تزويج ابنته بالأمير أبي بكر بن الخليفة ، وأن يكون الخليفة مع هلاكو كما كان الخلفاء السابقون مع السلجوقية ، ودعا الخليفة وابنه وأعيان الدولة إلى الخروج لزيارة هلاكو ، كما دعا العلماء والرؤساء ليحضروا عقد الزواج بزعمه ، فلما صاروا في معسكر هلاكو أمر بضرب أعناقهم وبقيت الرعية بلا راع ، ثم دخلت يأجوج ومأجوج بغداد فوضعت السيوف في الرقاب ، واستمر القتل والسبي والنهب أربعين يوماً ، ويقال إن هلاكو أمر بعد ذلك بإحصاء ضحايا الأمة الإسلامية هناك فزاد عدد من أحصوه من القتلى على ألف ألف =

المسلمين وضعفتهم ، وينهى العامة عن قتالهم ويكيد أنواعاً من الكيد ، حتى دخلوا فقتلوا من المسلمين مايقال إنه بضعة عشر ألف ألف إنسان أو أكثر أو أقل ، ولم يُرَ في الإسلام ملحمة مثل ملحمة الترك الكفار المسمينَّ بالتتر ، وقتلوا الهاشميين وسبوا نساءهم من العباسيين وغير العباسيين ، فهل يكون موالياً لآل الرسول ﷺ من يسلط الكفار على قتلهم وسبيهم وعلى سائر المسلمين ؟ وهم يكذبون على الحَجَّاج وغيره أنه قتل الأشراف ، ولم يقتل الحجاج هاشمياً قط مع ظلمه وغشمه ، فإن عبدالملك نهاه عن ذلك ، وإنما قتل ناساً من أشراف العرب غير بني هاشم ، وقد تزوج هاشمية ــ وهي بنت عبدالله بن جعفر ــ فما مكنه بنو أمية من ذلك وفرَّقوا بينه وبينها وقالوا : ليس الحجّاجُ كفئاً لشريفة هاشمية .

= وثمانمائة ألف والذي لم يحصوه أضعاف ذلك . وقد وصف تقي الدين بن أبي اليسر هذه المجزرة الهمجية بقصيدة منها :

يا زائرين إلى الزوراء لا تفدوا ... فما بذاك الحمى والدار ديار
تاج الخلافة والربع الذي شرفت ... به المعالم قد عفاه إقفار
فكم حريم سبته الترك غاصبة ... وكان من دون ذاك الستر أستار
وكم ذخائر أضحت وهي شائعة ... من النهاب وقد حازته كفار
وكم حدود أقيمت من سيوفهم ... على الرقاب وحطت فيه أوزار
ناديت والسبي مهتوك تجرهم ... إلى السفاح من الأعداء دعار
يا نار قلبي من نار لحرب وغى ... شبت عليه ووافى الربع اعصار

أما عدو الله ابن العلقمي فخابت آماله كلها في إقامة الملك أو الإمامة للروافض ، واحتقره هلاكو ورجاله كما يحتقر كل خائن ، وصار فيهم كمملوك من المماليك ، حتى أثر عنه أنه كان ينشد :

وجرى القضاء بعكس ما آملته

ثم مات كمداً لا رحمه الله . وهذا البلاء الأعظم الذي وقع في دولة الإسلام وأمة المسلمين على يد كفار التتار الوثنيين هو الذي وصفه مؤرخ الشيعة الخونساري بلسان الشماتة والابتهاج معلنا أنه ومن على شاكلته من طائفته منحازون إلى صفوف الكفار ، ومعادون لجماعة المسلمين كما قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

والرافضة فيهم من هو متعبد متورع زاهد ، لكن ليسوا في ذلك مثل غيرهم من أهل الأهواء : فالمعتزلة أعقل منهم وأعلم وأدْيَن ، والكذب والفجور فيهم أقلُّ منه في الرافضة ، والزيدية ـ من الشيعة ـ خيرٌ منهم وأقرب إلى الصدق والعدل والعلم ، وليس في أهل الأهواء أصدقُ ولا أعْبَدُ من الخوارج ، ومع هذا[1] فأهل السنة يستعملون معهم العدل والإنصاف ولا يظلمونهم ، فإن الظلم حرام مطلقاً كما تقدم ، بل أهل السنة لكل طائفة من هؤلاء خيرُ من بعضهم لبعض ، بل هم للرافضة خيرٌ وأعدل من بعض الرافضة لبعض ، وهذا مما يعترفون هم به ويقولون : أنتم تنصفوننا مالا ينصف بعضنا بعضاً ، وهذا لأن الأصل الذي اشتركوا فيه أصل فاسد مبني على جهل وظلم ، وهم مشتركون في ظلم سائر المسلمين فصاروا بمنزلة قطاع الطريق المشتركين في ظلم الناس ، ولا ريب أن المسلم العالم العادل أعْدَلُ عليهم وعلى بعضهم من بعض ، والخوارج تكفّر أهل الجماعة ، وكذلك أكثر المعتزلة يكفّرون من خالفهم ، وكذلك أكثر الرافضة ، ومن لم يكفِّر فسَّق ، وكذلك أكثر أهل الأهواء يبتدعون رأياً ويكفّرون من خالفهم فيه ، وأهلُ السنة يتبعون الحق من ربهم الذي جاء به الرسول ، ولا يكفّرون من خالفهم فيه ، بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق كما وصف الله به المسلمين بقوله : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ (آل عمران ١١٠) ، قال أبو هريرة : كنتم خير الناس للناس . وأهل السنة نقاوة المسلمين فهم خير الناس للناس .

وقد عُلم أنه كان بساحل الشام جبل كبير[2] فيه ألوف من الرافضة يسفكون

---

(١) أي ومع هذا الذي تقدم ذكره من نصبهم العداوة لجماعة المسلمين وتكفيرهم من لم يوافقهم .

(٢) هو جبل الجرد وكسروان ، فان أهله ومن معهم من الرافضة انتهزوا فرصة هجوم غازان بالتتار على دمشق في الحوادث التي سنلخصها في التعليق الآتي ، فأعلنوا فساد نيتهم وعقائدهم وضلالهم ، وعاملوا من اجتاز ببلادهم من العساكر والأهالي لما كسرهم التتار كما يعامل العدو ،=

دماء الناس ويأخذون أموالهم . ولما انكسر المسلمون سنة غازان[1] أخذوا الخيل والسلاح والأسارى وباعوهم للكفار والنصارى بقبرص وأخذوا من مرَّ

= فوثبوا عليهم ونهبوهم وأخذوا أسلحتهم وخيولهم وقتلوا كثيرا منهم ، فلما أنقذ الله الديار الشامية من بلاء التتار واستتبت الأمور خرج نائب السلطنة جمال الدين أقوش الأفرم في جيش دمشق إلى جبال الجرد وكسروان ، ، وخرج شيخ الإسلام ابن تيمية ومعه خلق كثير من المتطوعة والحوارنة (كما جاء في البداية والنهاية ١٤ : ١٢) فجاء رؤساؤهم إلى شيخ الإسلام فاستتابهم وبين للكثير منهم الصواب وحصل بذلك خير كثير ، وردوا ماكانوا أخذوه من أموال الجيش والتزموا طاعة الدولة وأحكام الملة ، وكان خروج الأفرم وشيخ الإسلام في ٢٠ شوال ، وعادوا يوم الأحد ١٣ ذي القعدة سنة ٦٩٩ .

(١) سنة غازان هي سنة ٦٩٩ ، وغازان (٦٧٠ ــ ٧٠٣) هو أخو خدابنده (٦٨٠ ــ ٧١٦) الذي ألف له الرافضي الكتاب المردود عليه ، وقد تقدم التعريف به وبأسلافه في التعليق على خطبة هذا الكتاب (ص ٢٠) ، والواقعة التي أشار إليها شيخ الإسلام هي أن دمشق كانت في ذلك الحين تابعة للمملكة المصرية وكان ملك مصر الناصر محمد بن قلاوون الذي عاد من منفاه بالكرك بعد قتل المنصور لاجين في السنة الماضية (٦٩٨) ، وكان نائب السلطان المصري في دمشق وبلاد الشام أقوش الأفرم بعد أن فر سلفه سيف الدين قبجق المنصوري إلى إيران والتحق بملكها غازان المذكور ، فوردت الأخبار في أواخر سنة ٦٩٨ بزحف غازان من إيران نحو حلب ، وعلم بذلك الناصر محمد بن قلاوون فخرج من مصر إلى غزة في محرم ٦٩٩ ولبث فيها شهرين يستعد ويراقب حركات غازان ، وفي ربيع الأول ٦٩٩ وصل الناصر إلى دمشق وكان الوقت شتاء (ديسمبر ١٢١٩م) فتموَّن من دمشق بالرجال والأموال والعتاد حتى اقترضوا أموال الأيتام ، وزحف إلى الشمال ، فالتقى بالتتار في وادي سلمية يوم ٢٧ ربيع الأول ٦٩٩ وكانت ملحمة انكسرت فيها جيوش الناصر محمد بن قلاوون وواصل غازان زحفه فاستولى على بعلبك والبقاع ، فنزح أعيان دمشق إلى مصر يتبعون الملك الناصر في انسحابه وبقيت دمشق بلا رعاة ، والتف الشاميون حول شيخ الإسلام ابن تيمية يطلبون منه الخروج لمقابلة غازان وطلب الأمان منه للشعب ، فأجابهم شيخ الإسلام إلى ذلك ، ولأنه كان يتوقع الغدر من التتار أراد أن تبقى للأمة قوة احتياطية ، فخلا بالأمير أرجواش ونصح له بإحكام الحصار في داخل القلعة ، وأمره أن لا يمكن التتار منها إلا اذا تمكنوا من نقضها حجراً حجراً ، ثم خرج مع الشاميين لملاقاة غازان يوم الإثنين ٣ ربيع الآخر ٦٩٩ فلقيه عند بلدة النبك ، وكلمه شيخ الإسلام كلاماً قوياً شديداً أشار إليه الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (١٤ : ٧) ثم عاد (في ١٤ : ٨٩) ففصله كما سمعه من الشيخ الصالح العابد الناسك أبي عبدالله محمد بن عمر البالسي (٦٥٠ ــ ٧١٨) الذي كان مع القضاة والعلماء والصالحين في صحبة شيخ الإسلام لمقابلة غازان . قال ابن كثير : فحكى (أي البالسي) أن شيخ الإسلام ابن تيمية قال لغازان وترجمانه يترجم له كلام الشيخ : « أنت تزعم أنك مسلم ، ومعك مؤذنون ، وقاض ، وإمام ، وشيخ ــ على ما بلغنا ــ فغزوتنا وبلغت بلادنا على=

بهم من الجند وكانوا أضرَّ على المسلمين من جميع الأعداء ، وحمل بعض أمرائهم راية النصارى ، وقالوا له : أيما خير ، المسلمون أو النصارى ؟ فقال : بل

= ماذا ؟ وأبوك وجدك هلاكو كانا كافرين وما غزوَا بلاد الإسلام بعد أن عاهدا قومنا ، وأنت عاهدت فغدرت ، وقلت فما وفيت » ، قال الشيخ أبو عبدالله البالسي : وجرت لابن تيمية مع غازان وقطلوشاه وبولاي أمور ونُوَب قام ابن تيمية فيها كلها لله ، وقال الحق ولم يخش إلا الله عز وجل ، قال : وقرب أمير التتار إلى الجماعة طعاماً فأكلوا منه ، إلا ابن تيمية ، فقيل له : ألا تأكل؟ فقال : كيف آكل من طعامكم وكله مما نهبتم من أغنام الناس ، وطبختموه بما قطعتم من أشجار الناس ؟ قال : ثم إن غازان طلب منه الدعاء ، فقال ابن تيمية في دعائه : « اللهم إن كان عبدك هذا إنما يقاتل لتكون كلمتك العليا وليكون الدين كله لك ، فانصره وأيده وملكه البلاد والعباد ، وإن كان قد قام رياء وسمعة وطلبا للدنيا ولتكون كلمته هي العليا وليذل الإسلام وأهله فاخذله وزلزله ودمره واقطع دابره ، وغازان يؤمن على دعائه ويرفع يديه ، قال عبدالله البالسي : فجعلنا نجمع ثيابنا خوفا من أن تتلوث بدم ابن تيمية إذا أمر بقتله ، فلما خرجنا قال له قاضي القضاة نجم الدين بن صصري وغيره : كدت أن تهلكنا وتهلك نفسك ، والله لا نصحبك من هنا ، فقال : وأنا والله لا أصحبكم ، قال : فانطلقوا عصبة ، وتأخر هو في خاصة نفسه ومعه جماعة من أصحابه ، فتسامعت به الخواقين والأمراء أصحاب غازان ، فأتوه يتبركون بدعائه وهو سائر إلى دمشق ، ووالله ما وصل إلى دمشق إلا في نحو ثلاثمائة فارس في ركابه ، وكنت أنا في جملة من كان معه ، وأما أولئك الذين أبوا أن يصحبوه ، فخرج عليهم جماعة من التتار فشلحوهم (أي سلبوهم ثيابهم وما معهم) عن آخرهم . قال ابن كثير (١٤ : ٧) وكان في كلام شيخ الإسلام مصلحة عظيمة عاد نفعها على المسلمين ، وحضر الفرمان إلى دمشق بالأمان ، وفي ثاني يوم من المناداة بالأمان أنشأ التتار ديواناً في المدرسة القيمرية سموه (ديوان الاستخلاص) وبدأوا بطلب الخيول والسلاح والأموال المخبأة عند الناس من جهة الدولة ، ثم وصل سيف الدين قبجق المنصوري ـ الذي كان التحق بالتتار ـ فعينوه نائباً على الشام وحاول قبجق إقناع نائب القلعة بأن يسلمها ، فامتنع وصمم على الدفاع ، وفي نصف ربيع الآخر شرع التتار ومن معهم من أرمن وكرج وغيرهم بالنهب فأحرقوا جامع التوبة ونهبوا الصالحية وبغوا على مدارسها وعلمائها وقتلوا من أهلها أربعمائة وأسروا نحو أربعة آلاف أسير منهم سبعون نسمة من ذرية الشيخ أبي عمر أخي الإمام الموفق صاحب المغني والمقنع ، وفي يوم الخميس ٢٠ من ربيع الآخر خرج شيخ الإسلام ابن تيمية إلى ملك التتار لينصح له بالكف عن الظلم ، فحجبه عنه الوزير سعد الدين ومشير الدولة المسلماني (وهو ابن يهودي) واستمر النهب والقتل والاغتصاب حتى بلغ ما اغتصبوه فوق عشرة آلاف فرس ، وفرضت أموال كثيرة على البلد موزعة على أهل الأسواق ، ونصبوا المجانيق في مسجد بني أمية ليرموا بها القلعة من صحن الجامع ، ونزل التتار في الجامع وغلقوا أبوابه وأخذوا ينهبون ما حوله من الأسواق ، وفي ١٩ جمادى الأولى ترك غازان نوابه في دمشق ومعهم ستون ألف مقاتل بقيادة بولاي وعاد من طريق العراق . وأعجزتهم القلعة أن يصلوا إلى حجر منها ، بل تحول المرابطون فيها عن الدفاع إلى=

النصارى . فقالوا له : مع من تحشر يوم القيامة ؟ فقال : مع النصارى . وسلموا إليهم بعض بلاد المسلمين ، ومع هذا فلما استشار بعض ولاة الأمر في غزوهم ، وكتبتُ جواباً مبسوطاً في غزوهم ، وذهبنا إلى ناحيتهم ، وحضر عندي جماعة منهم وجرت بيني وبينهم مناظرات ومفاوضات يطول وصفها ، فلما فتح المسلمون بلدهم وتمكن المسلمون منهم نهيتهم عن قتلهم وعن سبيهم ، وأنزلناهم في بلاد المسلمين متفرّقين لئلا يجتمعوا ، فما أذكره في هذا الكتاب في ذم الرافضة وبيان كذبهم وجهلهم قليلٌ من كثير مما أعرفه منهم ، ولهم شرٌّ كثير لا أعرف تفصيله .

ومصنف هذا الكتاب(١) وأمثاله من الرافضة إنما نقابلهم ببعض مافعلوه بأمة محمد ﷺ سلفها وخلفها ، فإنهم عمدوا إلى خيار أهل الأرض من الأولين

= الهجوم فخرجوا بعد سفر غازان ونائبه قطلو شاه فدخلوا مسجد بني أمية وكسروا أخشاب المنجنيقات المنصوبة فيه ، وعادوا إلى القلعة بعد أن صحبوا معهم بعض أنصار التتار وعلى رأسهم محمدبن محمد بن أحمد بن المرتضى أخى الرضى (أي ابن حفيد المرتضى) وكانوا يسمونه الشريف القمي ، واستمر الفساد والنهب والاغتصاب ، فنقل علم الدين البرزالي عن ابن المنجا أن ما حمل إلى خزانة غازان من دمشق وضواحيها بلغ ثلاثة آلاف ألف وستمائة ألف درهم سوى التراسيم والبراطيل ، وأن شيخ مشايخهم حصل له نحو ستمائة ألف درهم ، والأصيل ابن عدو الله النصير الطوسي حصل له مائة ألف ، وأبيحت الخمارات ومواخير الزنا فكان دخل سيف الدين قبجق من ذلك وحده ألف درهم في كل يوم غير مانهب من أوقاف المدارس ، وكان في مخيم القائد بولاي أسرى كثيرون فخرج إليه شيخ الإسلام ابن تيمية في أوائل رجب وخاطبه في فكاك هؤلاء الأسرى وتمكن من استنقاذ كثيرين منهم ، وأقام شيخ الإسلام عند بولاي ثلاثة أيام ثم عاد ، وفي هذه الحقبة وردت الأخبار بخروج العساكر المصرية قادمة إلى دمشق فرحل عنها بولاي بمن كان معه من جيوش غازان ، وبقيت دمشق بلا حكومة ، فخرج أرجواش من القلعة وتعاون مع شيخ الإسلام ابن تيمية ونظما حرساً أهلياً يسهر بالأسلحة على الأسوار ، وكان شيخ الإسلام يدور كل ليلة على الأسوار يحرض الناس على الصبر والقتال ويتلو عليهم آيات الجهاد والرباط وأعيدت الخطبة لصاحب مصر بعد أن خطب لغازان مائة يوم كاملة ، ثم خرج شيخ الإسلام فدار على الحانات والمواخير فأبطلها . وعاد من مصر نائب دمشق جمال الدين أقوش الأفرم ومعه الجيش الشامي ، ووصل بعده بقية الجيش ، وانتهت هذه المحنة في أواسط شعبان سنة ٦٩٩ .

(١) يعني ابن المطهر الرافضي المردود عليه .

والآخرين بعد النبيين والمرسلين ، وإلى خير أمة أخرجت للناس ، فافتروا عليهم العظائم ، وجعلوا حسناتهم سيئات ، وجاءوا إلى شرّ من انتسب إلى الإسلام من أهل الأهواء ــ وهم الرافضة بأصنافها غاليها ، وإماميها ، وزيديها ــ والله يعلم وكفى بالله عليماً ليس في جميع الطوائف المنتسبة إلى الإسلام مع بدعة وضلالة شرٌّ منهم : لا أجهل ، ولا أكذب ، ولا أظلم ، ولا أقرب إلى الكفر والفسوق والعصيان ، وأبعد عن حقائق الإيمان منهم ، فزعموا أن هؤلاء هم صفوة الله من عباده ! فإن ماسوى أمة محمد كفار ، وهؤلاء كفَّروا الأمة كلها أو ضللوها ، سوى طائفتهم التي يزعمون أنها الطائفة المحقة ، وأنها لا تجتمع على ضلالة ، فجعلوهم صفوة بني آدم ! فكان مثلهم كمن جاء إلى غنم كثيرة فقيل له : أعطنا خير هذه الغنم لنضحي بها ، فعمد إلى شرّ تلك الغنم : إلى شاة عوراء ، عجفاء ، عرجاء ، مهزولة لا نِقْيَ لها[1] فقال : هذه خيار هذه الغنم لا تجوز الأضحية إلا بها ، وسائر هذه الغنم ليست غنماً وإنما هي خنازير يجب قتلها ولا تجوز الأضحية بها . وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: « من حمىٰ مؤمناً من منافق حمىٰ الله لحمه من نار جهنم يوم القيامة » . وهؤلاء الرافضة إما منافق وإما جاهل ، فلا يكون رافضي ولا جهمي إلا منافقاً أو جاهلاً بما جاء به الرسول ﷺ ، لا يكون فيهم أحد عالماً بما جاء به الرسول ﷺ مع الإيمان به ، فإن مخالفتهم لما جاء به الرسول وكذبهم عليه لا يخفى قط إلا على مفرط في الجهل والهوى ، وشيوخهم المصنّفون فيهم طوائف يعلمون أن كثيراً مما يقولونه كذب ، ولكن يصنفون لهم لرياستهم عليهم . وهذا المصنف[2] يتهمه الناس بهذا ، ولكنْ صنَّفَ لأجل أتباعه ، فإن كان أحدهم يعلم أن مايقوله باطل ، ويُظهره ويقول إنه حق من

---

(١) النقى : مخ العظام . والمنقية : السمينة .

(٢) يعني ابن المطهر الرافضي المردود عليه .

عند الله ، فهو من جنس علماء اليهود الذين ﴿ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ . (البقرة ٧٩) ، وإن كان يعتقد أنه حق دلّ ذلك على نهاية جهله وضلاله . . .

ولما قال السلف : إن الله أمر بالاستغفار لأصحاب محمد فسبَّهم الرافضة كان هذا كلاماً حقاً ، وكذلك قوله ﷺ في الحديث الصحيح : « لاتسبُّوا أصحابي » يقتضي تحريمَ سبهم ، مع أن الأمر بالاستغفار للمؤمنين والنهي عن سبهم عامّ(١): ففي الصحيحين عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال : « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » وقد قال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ۖ وَلَا تَلْمِزُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَٰبِ ۖ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ ۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ (الحجرات ١١) . فقد نهى عن السخرية واللمز والتنابز بالألقاب ، واللمز : العيب والطعن ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ ﴾ (التوبة ٥٨) ، أي يعيبك ويطعن عليك . . . وقال تعالى : ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴾ (الهمزة ١) . . . . وإذا قال المسلم : ﴿ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ ﴾(الحشر ١٠) ،يقصد كلَّ من سبقه من قرون الأمة بالإيمان ، وإن كان قد أخطأ في تأويلٍ تأولّه فخالف

(١) والرافضة إذا سهوا عن التقية ينكرون على الصحابة ــ بل على الصفوة منهم ــ أنهم مؤمنون ، ولذلك لا يرون أنهم مأمورون بالاستغفار للصحابة . وانظر التعليق في ص ٧٠ من هذا الكتاب على ماقاله أحدهم ــ بلا تقية ــ في قول الله عز وجل (الفتح ١٨) ﴿ لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة ﴾ ، فلما فضحت مجلة الأزهر(م ٢٥ ص ٧٢٩ ــ ٧٣٢) هذا الموقف المخزي بكلمة عنوانها « التشكيك في إيمان أبي بكر وعمر » لجأ الرجل إلى التقية ولكن عندما أدركه الغرق ، وأعلن أن التشكيك في إيمان أبي بكر وعمر كفر ، ولم يستطع أن يبريء نفسه من أنه ارتكب هذا الكفر بأكثروأثقل مما تحتمله كلمة « التشكيك » .

السنة ، أو أذنب ذنباً ، فإنه من إخوانه الذين سبقوه بالإيمان ، فيدخل في العموم وإن كان من الثنتين والسبعين فرقة ، فإنه مامن فرقة إلا وفيها خلق كثير ليسوا كفاراً ، بل مؤمنين فيهم ضلال وذنب يستحقون به الوعيد كما يستحقه عصاة المؤمنين . والنبي ﷺ لم يخرجهم من الإسلام بل جعلهم من أمته ولم يقل أنهم يخلدون في النار .

فهذا أصل عظيم ينبغي مراعاته ، فإن كثيراً من المنتسبين إلى السنَّة فيهم بدعة من جنس بدع الرافضة والخوارج ، وأصحاب رسول الله ﷺ ــ عليٌّ بن أبي طالب وغيرُه ــ لم يكفِّروا الخوارج الذين قاتلوهم ، بل أول ماخرجوا عليه وتحيزوا بحَرَوْراء[1] وخرجوا عن الطاعة والجماعة قال لهم عليٌّ بن أبي طالب رضي الله عنه : إن لكم علينا أن لا نمنعكم من مساجدنا ولا حقَّكم من الفيء . ثم أرسل إليهم ابنَ عباس فناظرهم فرجع نحوُ نصفهم ثم قاتل الباقي وغلبهم ، ومع هذا لم يَسْبِ لهم ذريّة ولا غنم لهم مالاً ولا سار فيهم سيرة الصحابة في المرتدّين كمسيلمة وأمثاله . . . ، وعن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال : كنت عند عليّ حين فرغ من قتال أهل النَّهْروان[2] فقيل له : أمشركون هم ؟ قال : من الشرك فرّوا ، فقيل : أمنافقون ؟ قال : المنافقون لا يذكرون الله إلا قليلاً ، قيل : فماهم ؟ قال : قوم بغوا علينا فقاتلناهم . . . فقد صرَّح علي رضي الله عنه بأنهم مؤمنون ليسوا كفاراً ولا منافقين ، وهذا بخلاف ماكان يقوله بعض الناس ــ كأبي إسحاق الاسفرايني ومن اتبعه ــ يقولون : لا نكفّر إلا من يكفّرنا ، فإن الكفر ليس حقاً لهم ، بل هو حق لله ، وليس للإنسان أن يكذب على من يكذب عليه ،

---

(١) قرية في ظاهر الكوفة على ميلين منها نزل بها الخوارج الذين خالفوا علياً فنسبوا إليها .

(٢) كورة واسعة بين واسط وبغداد من الجانب الشرقي كان بها وقعة لأمير المؤمنين علي مع الخوارج .

ولا أن يفعل الفاحشة بأهل من فعل الفاحشة بأهله ، لأن هذا حرام لحقِّ الله ، ولو سبَّ النصارى نبينا لم يكن لنا أن نسبَّ المسيح ، والرافضة إذا كفّروا أبا بكر وعمر فليس لنا أن نكفّر عليا . . . روى سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه [الباقر] قال : سمع علي يوم الجمل ـ أو يوم صفين ـ رجلاً يغلو في القول ، فقال : لا تقولوا إلا خيراً ، إنما هم قوم زعموا أنّا بغينا عليهم ، وزعمنا أنهم بغوا علينا فقاتلناهم . . . وعن مكحول أن أصحاب عليّ سألوه عمن قُتل من أصحاب معاوية ماهم ؟ قال : هم المؤمنون . . . وعن عبدالواحد بن أبي عون قال : مـرَّ عليٌّ ـ وهو متكىء على الأشتر ـ على قتلى صفين ، فإذا حابس اليماني مقتول[١] فقال الأشتر : إن لله وإنا إليه راجعون ، هذا حابس اليماني معهم ياأمير المؤمنين ، عليه علامة معاوية ، أما والله لقد عهدته مؤمناً ، قال علي : والآن هو مؤمن][٢] .

قال[٣] : « رووا عن أبي بكر أنه قال على المنبر : أن النبي ﷺ كان يعتصم بالوحي ، وإن لي شيطاناً يعتريني ، فإن استقمت فأعيوني ، وإن زغت فقوّموني . فكيف تجوز إمامة من يستعين بالرعية على تقويمه ؟» .

قلنا : هذا من أكبر فضائله ، وأدلّها على أنه لم يكن طالبَ رياسة ، ولا كان ظالماً ، فقال : إن استقمت على الطاعة فأعينوني عليها ، وإن زغت عنها

(١) هو حابس بن ربيعة اليماني ، له صحبة ، وكان يعد من العبّاد ، قتل بصفين مع معاوية . ترجم له الحافظ ابن حجر في الإصابة (١ : ٢٧٢) وأشار إلى خبر عبدالواحد بن أبي عون الذي رواه شيخ الإسلام .

(٢) هذا آخر ما بدأنا بنقله من ص ٣١٩ عن الأصل المطبوع في بولاق ٣ : ١٩ ـ ٦١ وقد استطرد شيخ الإسلام إلى بحوث متنوعة فيما بين ٣ : ١٩ و ٣ : ١١٦ رأى الحافظ الذهبي أن يخلي مختصره منها ، مع أن بعضها من صميم موضوع الكتاب ، فسلكنا مسلكاً وسطاً باقتباس فقرات مما تمسّ الحاجة إليه من تحقيقات شيخ الإسلام . وقد رجع بعد ذلك إلى مناقشة الرافضي المردود عليه فيما افتراه على الصديق رضي الله عنه .

(٣) أي الرافضي المردود عليه .

فقوّموني ، كما قال : أطيعوني ماأطعت الله ؛ فالشيطان الذي يعتريه يعتري غيره ، فإنه ما من أحد إلا قد وُ كِلَ به قَرِينه من الجنّ وقرينه من الملائكة[1]، والشيطان يَجرِي من ابن آدم مجرى الدم[2]. فمقصوده بذلك أني لست معصوماً ، وصدق رضي الله عنه ، والإمام ليس رباً لرعيته[3] حتى يستغني

159 عنهم ، بل يتعاونون على البرّ والتقوى كإمام الصلاة : إن استقام/ تبعوه ، وإن سها سبَّحوا به وقوّموه . [ثم يقال : استعانة عليّ برعيته وحاجته إليهم كانت أكثر من استعانة أبي بكر ، وكان تقويم أبي بكر لرعيته وطاعتهم له أعظمَ من تقويم عليّ لرعيته وطاعتهم له ، فإن أبا بكر كان إذا نازعوه أقام عليهم الحجة حتى يرجعوا إليه كما أقام الحجة على عمر في قتال مانعي الزكاة وغير ذلك ، وكانوا إذا أمرهم أطاعوه][4] وعليٌّ رضي الله عنه لما ذكر قوله في أمهات الأولاد وأنه اتفق رأيه ورأي عمر على أن لا يُبَعن ، ثم رأى أن يبعن ، قال له قاضيه عبيدة السلماني : رأيُك مع عمر في الجماعة أحبُّ إلينا من رأيك وحده في الفرقة . [وكان عليٌّ يقول : اقضوا كما كنتم تقضون[5]، فإني أكره الخلاف حتى يكون الناس جماعة أو أموت كما مات أصحابي][6] وكانت رعيته كثيرة المخالفة له ، ويشيرون عليه فيخالفهم ثم يتبين له أن الصواب قولهم . وكان الحسنُ أشار عليه بأن لا يخرج من المدينة ، وأن لا يعزل معاوية . ولا يشكّ عاقل أن السياسة انتظمت لأبي بكر وعمر مالم تنتظم لعليّ رضي الله عنهم أجمعين .

---

(1) يشير شيخ الإسلام إلى الأحاديث الصحيحة عند مسلم (ك ٥٠ ح ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ج ٨ ص ١٣٩) عن ابن مسعود وعائشة ، وحديث عائشة في مسند أحمد أيضا (٦ : ١١٥) .

(2) يشير إلى حديث علي بن الحسين زين العابدين في صحيح البخاري (ك ٣٣ ب ١١ ج ٢ ص ٢٥٨) عن صفية زوج النبي ﷺ .

(3) وهذا أحد الفروق بين عقيدتنا في أئمتنا وعقيدتهم في أئمتهم ، فأبو بكر ولي من أولياء الله صالح غير معصوم مولود لأبي قحافة وله أولاد ، وإمامهم الأخير صورة خيالية لمعصوم لم يلد ولم يولد ولا يراه أحد . (4) عن الأصل ٣ : ١١٦ ــ ١١٧ .

(5) أي في عهد الخلفاء قبله . (6) عن الأصل ٣ : ١١٧ .

قال(١) : « وقال(٢) : أقيلوني فلست بخيركم وعليٌّ فيكم . فإن كانت إمامته حقاً فاستقالته معصية ، وإن كانت باطلة لزم الطعن ».

قلنا : هذا كذب ، ولا له إسناد ، بل ثبت عنه أنه قال يوم السقيفة : بايعوا أحد هذين الرجلين ، أبا عبيدة أو عمر بن الخطاب . فقال له عمر : بل أنت سيدنا وخيْرنا [وأحبُّنا إلى رسول الله ﷺ](٣)، ثم يقال : فهلا استخلف علياً عند الموت(٤). وللإمام أن يَقْتال(٥) لطلب الراحة من أعباء الإمرة . وتواضع المرء لا يسقط رتبته .

قال(١) : « وقال عمر : كانت بيعة أبي بكر فلتة وقى الله شرَّها ، فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه ».

قلنا : هذا [القول] الأخير افتراء وكذب ، وإنما قال : وليس فيكم من تُقطَع إليه [الأعناق](٦) مثل أبي بكر . ومعناه أن بيعة الصديق بُودِرَ إليها من غير انتظار وتريث لكونه كان متعيناً .

قال(١) « وقال أبو بكر : ليتني كنتُ سألت رسول الله ﷺ هل للأنصار في هذا الأمر حق » .

قلنا : هذا كذب . ثم نقول : هذا يقدح فيما تدَّعونه من النصّ على عليّ ، إذ لو كان نصَّ عليه السلام على عليّ لبطل حق الأنصار وغيرهم .

قال(١) : « وقال(٧) عند احتضاره : ليت أمي لم تلدني ، ياليتني كنت تبْنة في

(١) أي الرافضي المردود عليه .
(٢) أي خليفة رسول الله ﷺ أبو بكر الصديق .
(٣) عن الأصل ٣ : ١١٧ .
(٤) أي لو صح قوله: « لست بخيركم وعليّ فيكم » .
(٥) أي أن يطلب إقالته من الإمامة .
(٦) عن الأصلِ ٣ : ١١٨ .
(٧) أي خليفة رسول الله ﷺ أبو بكر الصديق .

لَبنة . مع أنهم رووا أنه ما من مُحتَضر إلا ويرى مقعده من الجنة والنار » .

١٦٠ قلنا : وهذا عنه باطل/ بل قال لما احتضر ـ وتمثلت عائشة بقول الشاعر :

لَعَمْرُكَ ما يغني الثراء عن الفتىٰ إذا حَشْرَجَتْ يوماً وضاق بها الصدرُ

فكشف عن وجهه فقال : ـ ليس كذلك ، ولكن قولي : ﴿ وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ ﴾ (ق ١٩) . وأما قول (ليت أمي لم تلدني » فنقل [عنه أنه قاله في صحته . . . ومثل هذا نُقل][1] عن جماعة من السلف قالوه خوفاً وهيبة وفَرَقا من الله ، [وروى الإمامُ أحمد عن أبي ذَرّ أنه قال: والله لوددتُ أني شجرة تُعْضَد. . . وقال عبدالله بن مسعود: لو وقفتُ بين الجنة والنار فقيل لي: اختر في أيهما تكون أو تكون رماداً، لاخترت أن أكون رماداً][2].

قلتُ[3]: وقد جاء عن عليّ : إلى الله أشكو عُجَري وبُجَري .

قال[4] : « وقال[5]: ليتني يوم بني ساعدة ضربت بيدي على يد أحد الرجلين فكان الأميرَ وكنت [الوزير][6]» .

قلنا : قائل هذا يقوله هضماً لنفسه وتواضعاً وخوفاً من الله فلو كان عنده نصّ من الرسول بعلي لكان في حال خوفه وإنابته ينفس بعلي ، ولَـمَا ذكر الرجلين ، إذ توليتهما مع علمه بالنص على عليّ كما تزعمون إضاعة للإمامة منه ، وكان يكون وزيراً لظالم غيره ، ويبيع آخرته بدنيا غيره ، ولا يفعل هذا من يخاف الله وينيب إليه .

قال[4] : « وقال النبي ﷺ في مرض موته مرات : أنفذوا جيشَ أُسامة

---

(١) عن الأصل ٣ : ١٢٠ . (٢) عن الأصل ٣ : ١٢١ .
(٣) القائل هو الحافظ الذهبي . (٤) أي الرافضي المردود عليه .
(٥) أي خليفة رسول الله ﷺ أبو بكر الصديق .
(٦) عن الأصل ٣ : ١٢١ وفي هامش المختصر « المأمور »

[لعن الله المتخلف عن جيش أسامة][1] وكانت الثلاثة معه ومنع أبو بكر عمرَ من ذلك ».

قيل : هذا كذب عند كل عارف بالسيرة ، فكيف يرسل أبا بكر في جيش أسامة وقد استخلفه على الصلاة فصلى بهم اثني عشر يوماً بالنقل المتواتر ، وقد كشف الستارة يوم الإثنين وقت الصبح وهم يصلون خلف أبي بكر ووجههُ كأنه ورقة مصحف ، وسُرَّ بذلك لما رآهم بالصلاة[2]، فكيف يُتصوَّر أن يأمره بالخروج وهو يأمره بالصلاة بالناس . وإنما أنفذ جيش أُسامة بعد موت الرسول ﷺ أبو بكر[3][غير أنه استأذنه في أن يأذن لعمر بن الخطاب في الإقامة لأنه ذو رأي ناصح للإسلام ، فأذن له][4]، وأشار عليه بعضهم بترك الغَزاة ، فإنهم خافوا أن يطمع الناس في الجيش بموت النبي ﷺ ، فامتنع أبو بكر وقال : لا أحلُّ لواءً عقده النبي ﷺ .

١٦١ قال[5]: « ولم يُوَلِّ النبيُّ ﷺ أبا بكر عملًا/ قط ، بل ولَّى عليه عمرو بن العاص مرة وأسامةَ أخرى . ولما أنفذه بسورة براءة ردَّه بوحي من الله ».

قلنا : هذا من أبين الكذب ، فمن المعلوم قطعاً أن النبي ﷺ استعمل أبا بكر على الحج عام تسع فكان هذا من خصائصه ، كما أن استخلافه على الصلاة من خصائصه ، وكان عليٌّ من رعيته في الحج المذكور ، فإنه لحقه فقال[6]: أمير أو مأمور ؟ قال عليّ : بل مأمور . وكان عليٌّ يصلي خلف أبي بكر مع سائر المسلمين في هذه الحجة . بل خُصَّ بتبليغ سورة براءة[7].

(١) عن الأصل ٣ : ١٢١ .
(٢) انظر التعليق على ص٤٢ من كتاب (العواصم من القواصم) .
(٣) انظر التعليق على ص٤١ و٤٥ ــ ٤٦ من (العواصم من القواصم) .
(٤) عن الأصل ٣ : ١٢٢ . (٥) أي الرافضي المردود عليه . (٦) أي أبو بكر رضي الله عنه..
(٧) لسببين تقدمت الإشارة إليهما في ص ٣٢٣: أحدهما أن في السورة فسخاً لعهود سابقة مع المشركين ، ومن عادة العرب أن يتولى إعلان ذلك الرجل المطاع في جماعته أو رجل من=

وأما قصة عمرو بن العاص فإن النبي ﷺ أرسله في سرية ــ وهي غزوة ذات السلاسل ــ وكانت إلى بني عذرة أخوال عمرو ، فأمَّره رجاءَ أن يطيعوه ويسلموا ، ثم أردفه بأبي عبيدة ومعه أبو بكر وعمر ، وقال لأبي عبيدة : تطاوعا ولا تختلفا ، ثم كانوا يصلون خلف عمرو مع علم كل أحد أن هؤلاء خير من عمرو ، وتولية المفضول لمصلحة تجوز كما أمَّر عليه السلام أسامة ليأخذ بثأر أبيه[1].

قال[2] : « وقَطع سارقاً ولم يعلم أن القطع لليد اليمنى ».

قلنا : من أظهر الكذب أن يجهل هذا أبو بكر ، ثم لو قُدِّر أن أبا بكر كان يجيز ذلك لكان سائغاً [لأن القرآن ليس في ظاهره مايعيِّن اليمين ، لكن تعيين اليمين في قراءة ابن مسعود : فاقطعوا أيمانهما ، وبذلك مضت السنة ، ولكن أين النقل بذلك عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قطع اليسرى ؟ وأين الإسناد الثابت بذلك ؟ وهذه كتب أهل العلم بالآثار موجودة فليس فيها ذلك ، ولا نقل أهل العلم بالاختلاف ذلك قولاً مع تعظيمهم لأبي بكر رضي الله عنه .

قال[2] : « وأحرق الفُجاءة السلمي بالنار مع النهي عن ذلك »[3].

= ذي قرابته ، والسبب الثاني أن في السورة ثناء من الله عز وجل على الصديق رضوان الله عليه وهو قول الله جل جلاله (التوبة ٤٠) : ﴿ إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لاتحزن إن الله معنا ﴾ فكان من مناقب الخليفة الأول لرسول الله ﷺ أن يعلن هذا الثناء الإلهي عليه أخوه علي بن أبي طالب رضوان الله عليهما . ونحن نعرف في الرافضة من يرضى بأن يرجع إلى المجوسية أو اليهودية لو أن هذه الآية لم تكن من كلام الله عز وجل .

(١) من مزايا الصديق أن رسول الله ﷺ كان يؤثر صحبته معه حيث يكون ، لأنه وزيره الأول في حياته وخليفته الأول بعده ، فكان معه في هجرته ، وكان معه في العريش ببدر ، وكان القائم بإمارة الحج سنة تسع ، وقام مقامه في الإمامة بهم للصلاة ، وكل هذا إعلام للمسلمين بأن له المرتبة الأولى بين أصحابه . ومع ذلك فقد أمرّه في غزو فزارة كما في حديث سلمة بن الأكوع في المنتقى رقم ٢٨٣٣ عن صحيح مسلم ومسند أحمد وسنن أبي داود .

(٢) أي الرافضي المردود عليه .

(٣) الفجاءة هو إياس بن عبدالله بن عبد ياليل بن عميرة بن خفاف السلمي ، جاء أبا بكر =

قلنا : إحراق عليّ الزنادقة بالنارَ أشهر ، فقد ثبت في الصحيح أن علياً أُتِيَ بقوم زنادقة فحرقهم ، فبلغ ذلك ابن عباس فقال : لو كنتُ أنا لم أحرقهم ، لنهي النبي ﷺ أن يُعذب بعذاب الله ، ولضربت أعناقهم ، لقول النبي ﷺ : « من بدَّل دينه فاقتلوه ».

قال[1] : « وخفي عليه أكثر أحكام الشريعة ، فلم يعرف حُكم الكَلالة وقال : أقول فيها برأيي فإن كان صواباً فمن الله وإن كان خطأ فمني ومن
١٦٢ الشيطان . وقضى في الجدّ بسبعين قضية ، وهذا/ يدل على قصوره ».

قلنا : هذا بهتان عظيم ، كيف يخفى عليه أكثر الأحكام ولم يكن من يقضي ويفتي بحضرة النبي ﷺ إلا هو ، ولم يكن النبيُّ ﷺ أكثر مشاورة لأحد منه له ولعمر ، وقد تقدم النقل عن منصور [بن عبدالجبار][2] السمعاني وذكرَ عن غير واحد الإجماعَ على أنه أعلمُ الأمة ، وهذا بيّن ، فإن الأمة لم تختلف في ولايته في مسألة إلا فصلها بعلم يبينه لهم من الكتاب والسنَّة ، كما بيَّن لهم موت النبي ﷺ ، وموضع دفنه[3] ، وثبتهم على الإيمان ، وقرأ عليهم الآية ، وبيَّن لهم قتال مانعي الزكاة ، وأن الخلافة في قريش . ولولا علمه بالمناسك والصلاة لما استعمله عليهما الرسولُ ﷺ [وعلم المناسك أدقُّ مافي العبادات . . . ولم يستخلف غيره لا في حج ولا في صلاة][2] وكتابه في الصدقة [أخذه أنس من أبي بكر][2] وهو أصحُّ ماروي فيها [وعليه اعتمد الفقهاء][2] وفي الجملة

= أيام حروب الردة وقال له إني مسلم وقد أردت جهاد من ارتد من الكفار ، فاحملني وأعني . فحمله أبو بكر على ظهر ، وأعطاه سلاحا ، فخرج يشنها غارة على كل مسلم في بني سليم وعامر وهوازن ، فأرسل إليه أبو بكر قائداً من قواده وهو طريفة بن حاجز فبطش به وبمن معه وكف شرهم عن المسلمين .

(١) أي الرافضي المردود عليه .

(٢) عن الأصل ٣ : ١٢٤ .

(٣) انظر العواصم من القواصم ص ٤١ ــ ٥١ وما قبل ذلك وما بعده .

لا تعرف مسألة من الشريعة غلط فيها[1] بخلاف غيره .

وأما قوله[2] : « لم يعرف حُكمَ الكَلالة » فيقال : هذا من أعظم علمه ، فإن الرأي الذي رآه عليه جماهير العلماء وأخذوا بقوله وهو أنه من لا ولد له ولا والد . وأما الجدّ فإنما هذا قضاء عمر ، وأما أبو بكر فإنه لم يختلف قوله أن جعله أبا ، وهو قول بضعة عشر صحابياً ومذهب أبي حنيفة وبعض الشافعية والحنابلة وهو الأظهر في الدليل ، وقال مالك والشافعي وأحمد بقول زيد بن ثابت . وأما قول عليّ في الجد فلم يذهب إليه الأئمة . فلما أجمع المسلمون على أن الجد الأعلى أولىٰ من الأعمام كان الجدّ الأدنى أولىٰ من الإخوة . ثم القائلون بمشاركة الإخوة للجد لهم أقوال متناقضة .

قال[2] : « فأي نسبة له بمن قال : سلوني قبل أن تفقدوني ، سلوني عن طرق السماء فإني أعرف بها من طرق الأرض ».

قلنا : إنما قال [عليٌّ] سلوني لأهل الكوفة ليعلمهم الدين ، فإن غالبهم
١٦٣ كانوا جهلة . وأما أبو بكر/ فكان الذين حول منبره أكابرَ الصحابة فكانت رعيته أعلم الأمة [وأدْيَنها ، وأما الذين كان عليٌّ يخاطبهم فهم من جملة عوام الناس التابعين ، وكان كثير منهم من شرار التابعين ، ولهذا كان عليٌّ رضي الله عنه يذمهم ويدعو عليهم ، وكان التابعون بمكة والمدينة والشام والبصرة خيراً منهم][3] وقد جُمعت الفتاوى المنقولة عن الخلفاء الأربعة فوجدوا أَصْوَبَهَا [وأدلها على علم صاحبها][3] أمورُ أبي بكر ثم عمر ، والأمور التي وجد نصّ يخالفها عن عمر أقلُّ مما وجد عن عليّ [وأما أبو بكر فلا يكاد يوجد نص

(١) على أنه لو غلط فلا يضره ذلك لأنه بشر غير معصوم ، كما لم يضر علياً غلطه لما أفتى أن المتوفى عنها زوجها وهي حامل تعتد أبعد الأجلين ، بل هذا أحد الأدلة على أن علياً كإخوانه من الصحابة ولي لله غير معصوم . وقد تقدم ذكر هذه الفتوى في ص ٢١٤ .
(٢) أي الرافضي المردود عليه . (٣) عن الأصل ٣ : ١٢٧ .

يخالفه ، وكان هو الذي يفصل الأمور المشتبهة عليهم ، ولم يكن يعرف منهم اختلاف على عهده][1].

قال[2] : « قال أبو البَخْتَرِيّ[3] : رأيت علياً صعد منبر الكوفة وعليه مدرَّعة كانت لرسول الله ﷺ متقلداً سيف رسول الله ﷺ معتماً بعمامته وفي إصبعه خاتم رسول الله ﷺ فكشف عن بطنه فقال : سلوني من قبل أن تفقدوني ، فإنما بين الجوانح مني علم جمّ . هذا سَفَط العلم ، هذا لعاب رسول الله ﷺ ، هذا مارزقني رسول الله ﷺ رزقا من غير وحي إليّ ، فوالله لو ثنيتُ وسادة فجلست عليها لأفتيتُ أهلَ التوراة بتوراتهم وأهل الإنجيل بإنجيلهم حتى تنطق التوراة والإنجيل فتقول : « صدق عليّ قد أفتاكم بما أنزل الله فيَّ ». قلت : هذا كذب فاحش ، وعليٌّ أعلم بالله من أن يحكم بالتوراة والإنجيل ، وإذا تحاكَم إليه أهل الكتابين لم يجز له أن يحكم بغير القرآن[4] [ومن نسب علياً إلى أن يحكم بالتوراة والإنجيل بين اليهود والنصارى ، أو يفتيهم بذلك ، ويمدحه بذلك ، إما أن يكون من أجهل الناس بالدين وبما يمدح به صاحبه ، وإما أن يكون زنديقاً ملحداً أراد القدح في علي بمثل هذا الكلام الذي يستحق صاحبه الذم والعقاب ، دون المدح والثواب][5].

---

(١) عن الأصل ٣ : ١٢٧ . (٢) أي الرافضي المردود عليه .

(٣) لعله سعيد بن أبي عمران واسم أبي عمران فيروز مات في الجماجم سنة ٨٣ ، وهو رجل صالح ولكن الرواة عنه كذبة ، إن لم يخترعوا الأخبار من أصولها يتزيدون فيها ، وأمير المؤمنين عليّ مظلوم بافترائهم عليه الخرافات المدسوسة في هذا الخبر وأمثاله .

(٤) وشهوة الرافضة في نسخ حكم القرآن واتهام الأئمة بالعمل بشرائع اليهود لا تنحصر في الماضي بل تتعداه إلى المستقبل ، وقد نقلنا في هامش ص ٣١٣ عن بخاريهم الذي يسمونه الكافي للكليني أن فيه باباً عنوانه « باب في أن الأئمة إذا ظهر أمرهم حكموا بحكم داود وآل داود ولا يسألون البينة » ونعوذ بالله من النكسة بتعطيل آخر رسالات الله أكملها وأعمها ، إلى رسالات محدودة نسخها الله وأغنى الإنسانية عنها .

(٥) عن الأصل ٣ : ١٢٧ ــ ١٢٨ .

قال[1] : « وروى البيهقي بسنده عن رسول الله ﷺ قال : من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه ، وإلى نوح في تقواه ، وإلى إبراهيم في حلمه ، وإلى موسى في هيبته ، وإلى عيسى في عبادته ، فلينظر إلى عليّ ».

قلنا : وهذا خبرٌ منكر . فهاتوا إسناده إن كنتم صادقين [ويقال ثانياً : هذا الحديث كذب موضوع على رسول الله ﷺ بلا ريب عند أهل العلم بالحديث ، ولهذا لا يذكره أهل العلم بالحديث وإن كانوا حراصاً على جمع فضائل عليّ كالنسائي فإنه قصد أن يجمع فضائل عليّ في كتاب سماه الخصائص ، والترمذي قد ذكر أحاديث متعددة في فضائله ، ومنها ماهو ضعيف ، بل موضوع ، ومع هذا لم يذكروا هذا ونحوه][1].

قال[2] : « وقال أبو عمر الزاهد : قال أبو العباس[3]: لا نعلم أحداً قال بعد نبيه : سلوني — من شيث إلى محمد — إلا علياً ، فسأله الأكابر أبو بكر وعمر وأشباههما حتى انقطع السؤال [ثم قال بعد هذا : يا كُمَيْلَ بن زياد إن هاهنا علماً جماً لو أصبتُ له حَمَلة ». والجواب أن هذا النقل إن صحَّ عن ثعلب فثعلب لم يذكر له إسناداً حتى يُحتجَّ به ، وليس ثعلب من أئمة الحديث الذين يعرفون صحيحه من سقيمه حتى يقال صحَّ عنده . . . بل من هو أعلم من ثعلب من الفقهاء يذكرون أحاديث كثيرة لا أصل لها فكيف ثعلب ، وهو قد سمع هذا من بعض الناس الذين لا يذكرون ما يقولون عن أحد][2] وعليٌّ لم يقل هذا في خلافة أبي بكر ولا عمر ، ولا عثمان ، بل قال نحوه بالكوفة[4]، فكان يأمرهم بطلب العلم والسؤال كما في حديث كُمَيل بن زياد ولم يصحبه

(١) أي الرافضي المردود عليه . (٢) عن الأصل ٣ : ١٢٨ .

(٣) أبو عمر الزاهد (٢٦١ — ٣٤٥) هو محمد بن عبدالواحد بن أبي هاشم المطرز المعروف بغلام ثعلب ، وأبو العباس هو أحمد بن يحيى ثعلب (٢٠٠ — ٢٩١) شيخ أبي عمر الزاهد .

(٤) وأقحم فيه الكذبة اسم أبي بكر وعمر مع أنهما كانا يومئذ في الملأ الأعلى . وعلى كل حال فالسند نسب الأخبار ، والخبر الذي لا سند له كاللقيط لا نسب له .

١٦٤ إلا بالكوفة ، فإنه قال : / يا كُمَيل إن هاهنا لعلماً لو أصبتُ له حَمَلة ، وأما أبو بكر فلم يكن يسأل علياً عن شيء ، وأما عمر فكان يشاوره كما يشاور غيره .

قال[1] : « وأهمل أبو بكر حدودَ الله ، فلم يقتصَّ من خالد بن الوليد حيث قتل مالك بن نُوَيرة ، وأشار عمر بقتله فلم يقبل » .

فنقول : إن كان تركُ قتل قاتلِ المعصوم[2] مما يُنكر على الأئمة كان هذا من أكبر حجج شِيعة عثمان على عليّ ، فإن عثمان خيرٌ من أمثال مالك بن نويرة ، وقد قُتِل مظلوماً شهيداً ، وعليٌّ لم يقتصَّ من قَتَلته ، ولذا امتنع الشاميون من مبايعته ، فإن عذرتموه فاعذروا أبا بكر ، فإنا نعذرهما ، وكذلك إنكاركم على عثمان حيث لم يقتصَّ من عبيد الله بن عمر بالهرمزان[3] ، ثم إن عمر أشار عليه باجتهاد منه .

قال[1] : « وخالف أمر النبي ﷺ في توريث بنته ، ومنعها فَدَك »[4] .

قلنا : جميع المسلمين مع أبي بكر فيما فعل ، خلا جَهَلة الشيعة ، وذلك لرواية جماعة من الصحابة عن النبي ﷺ أنه قال : « لا نورث »[5] .

قال[1] : « ومنها مارواه عن عمر وهو في كتاب الحِلْيَة أنه لما احْتُضِر قال : ياليتني كنت كبشاً لقومي فذبحوني ، فهل هذا إلا مثل قول الكافر ﴿ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا ﴾ . وقال ابن عباس : لما احتُضِر عمر قال : لو أن لي ملء الأرض ذهباً لافتديتُ به من هول المطلع ، وهذا مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْا۟ بِهِۦ ﴾ ، فلينظر المنصف

(١) أي الرافضي المردود عليه . (٢) أي معصوم الدم ، كأمير المؤمنين عثمان .
(٣) انظر لقتل الهرمزان (العواصم من القواصم) ص ١٠٦ ـ ١٠٨ و ١٤٦ .
(٤) الرافضي يعود هنا إلى تكرير ماكان يثرثر به من قبل ، انظر ص ٢٠٦ ـ ٢١٧ .
(٥) روايات هذا الحديث وما دار حوله في ص ٤٨ ـ ٥١ من (العواصم من القواصم) .

قول الرجلين عند احتضارهما، وقول علي : متى ألقى الأحبة ، محمداً وحزبه ، [متى ألقاها][1] متى ينبعث أشقاها ، وقوله حين قَتلِه : فزتُ وربِّ الكعبة » والجواب : أن في هذا الكلام من الجهالة مايدل على فرط جهل قائله . فما نقله عن عليّ قد نُقل مثله عمن هو دونه ، بل قاله أيضاً بعض الخوارج . وقال بلال [عتيقُ أبي بكر][1] عند الاحتضار ـ وامرأته تقول : واحزناه ، وهو يقول :
ـ/ واطرباه ، غداً ألقى الأحبة محمداً وحزبه . وفي البخاري عن المسور [بن مخرمة][1] قال : « لما طُعن عمر جعل يألم ، فقال ابن عباس وكأنه يُجزّعه ـ أي يُزيل جَزَعَه ـ : ياأمير المؤمنين لئن كان ذلك لقد صحبت رسول الله ﷺ فأحسنتَ صحبته ، ثم فارقته وهو عنك راض ، ثم صحبتَ أبا بكر فأحسنت صحبته ، ثم فارقته وهو عنك راض ، ثم صحبتَ المسلمين فأحسنتَ صحبتهم ، ولئن فارقتهم لتفارقنهم وهم عنك راضون ، فقال : أما ماذكرت من صحبة رسول الله ﷺ ورضاه فإن ذلك منٌّ من الله منَّ به عليّ ، وأما ماذكرت من صحبة أبي بكر ورضاه فإن ذلك منٌّ من الله منَّ به عليّ ، وأما ماترى من جَزَعي فهو من أجلك وأجل أصحابك ، والله لو أنَّ لي طلاعَ الأرض لافتديت به من عذاب الله قبل أن أراه » . فقد مات رسولُ الله ﷺ وهو عنه راض ، ومات هو ورعيته عنه راضون مقرُّون بعدله ، والله عنه راض ، وخشيته من الله وخوفه منه لكمال علمه ، [فإن الله تعالى يقول : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ (فاطر ٢٨)[2]] ، وقد كان النبي ﷺ يصلّي ولصدره أزيزٌ كأزيزِ المِرْجل من البكاء[3] . وفي صحيح مسلم أنه لما قُتل عثمان ابن مظعون قال النبي ﷺ: « والله ماأدري ـ وأنا رسول الله ـ مايُفعل بي

١٦٥

(١) عن الأصل ٣ : ١٣٢ .
(٢) عن الأصل ٣ : ١٣٣ .
(٣) أي لبكائه صوت كصوت الإناء الذي يغلي فيه الماء . وهو صوت الحنين من خوف الله .

ولا بكم » ، وقال « لو تعلمون ماأعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً » ، وعن أبي ذرّ قال : وددتُ أني شجرة تُعضد . وأما الكافر فإنه يقول ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا ﴾ في القيامة ، وكذلك لـو أن لهـم ما في الأرض لافتـدَوا بـه يـوم القيامة ، وأما الدنيا فمن جعل خوفَ المؤمن من ربه كخوف الكافر في الآخرة فهو كمن جعل الظلمات كالنور والظلَّ كالحَرُور ، ومن ولي الأمة فعدل عدلاً يشهد به عامتهم وهو في ذلك خائف وَجل من أن يكون ظَلَمَ ، أفضلُ ممن يقول كثيرٌ من رعيته إنه ظَلمَ وهو في نفسه مُدِلٌّ بعمله ، وبعدل عمر يُضرب المثل . قلتُ[1]: وقال ابنُ عيينة عن جعفر الصادق عن أبيه عن جابر أن علياً دخل على عمر وهو مُسَجًّى فقال : صلَّى الله عليك . وهذا من أصحّ الأخبار .

١٦٦ وقال/ ابن المبارك وغيره عن عمر بن سعيد بن أبي حسين [النوفلي المكي] عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال : وُضع عمر على سريره ، فتكنفه جماعة يَدْعون ويُثْنون ، فلم يرعني إلا رجل أخذ بمنكبي ، فإذا عليٌّ ، فترحَّم على عمر وقال : ماخلفتَ أحداً أحبَّ إليَّ أن ألقىٰ الله بمثل عمله منك ، وهذا أيضاً صحيح .

قال[2]: « وعن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال في مرضه : ائتوني بدواة وبيضاء لأكتب لكم كتاباً لا تضلون من بعدي ، فقال عمر : إن الرجل ليهجر ، حسبنا كتاب الله ، فكثر اللغط ، فقال رسول الله ﷺ : أخرجوا عني ، لا ينبغي التنازع لديّ ، قال ابن عباس : إن الرزية كل الرزية ماحال بيننا وبين كتاب النبي ﷺ ، وقال عمر ـ لما مات رسول الله ﷺ ـ : مامات محمد ولا يموت حتى يقطع أيدي رجال وأرجلهم ، فلما نهاه أبو بكر وتلا عليه قوله

---

(١) القائل هو الحافظ الذهبي .

(٢) أي الرافضي المردود عليه .

تعالى: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾ وقوله تعالى ﴿ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ ﴾ قال : كأني ماسمعت هذه الأية » . فيقال : أما عمر فقد ثبت من علمه وفضله مالم يثبت لأحد غير أبي بكر : قال النبيُّ ﷺ « قد كان في الأمم قبلكم محدَّثون[1] فإن يكن في أمتي أحدٌ فعُمَر » قال ابن وهب : معناه ملهَمون . أخرجه مسلم [عن عائشة][2] وقال النبيُّ ﷺ « قد كان فيمن كان قبلكم من بني إسرائيل رجال يُكلمون ، فإن يكن في أمتي منهم أحدٌ فعُمرَ » أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة ، وقال عليه السلام : « بينا أنا نائم أتيتُ بقدح من لبن فشربتُ منه حتى أني لأرى الريَّ يخرج من أظفاري ، ثم أُعطيتُ فضلي عمرَ ، قالوا : فما أوَّلته يارسولَ الله ؟ قال : العلم ». أخرجه البخاري ، وفي الصحيح عن أبي سعيد قال رسول الله ﷺ/ « بينا أنا نائم ١٦٧
رأيتُ الناسَ يُعرَضُون عليَّ وعليهم قُمص منها مايبلغ الثدي ، ومنها مايبلغ دون ذلك ، ومرَّ عمرُ بن الخطاب وعليه قميص يجرُّه . قالوا : ماأوَّلتَ ذلك يارسول الله ؟ قال : الدِّين ». وفي الصحيحين أن عمر قال : وافقتُ ربِّي في ثلاث : في مقام إبراهيم ، وفي الحجاب ، وفي أسارى بدر »[3].

فأما قصة الكتاب فقد جاء مبيناً في الصحيحين من حديث عائشة قالت : « قال رسول الله ﷺ في مرضه : ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً ، فإني أخاف أن يتمنى متمنّ ويقول قائل : أنا أولىٰ ، ويأبىٰ الله والمؤمنون إلاّ

---

(١) أي رجال من أهل الحق يلقي الله في روعهم معاني الحق فتجري على ألسنتهم بإلهام من الله .

(٢) عن الأصل ٣ : ١٣٤ .

(٣) قال عمر للنبي ﷺ : يارسول الله لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلى فنزلت الآية (البقرة ١٢٥) : ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾ . وقال : يارسول الله يدخل عليك البر والفاجر فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب فأنزل الله آية الحجاب . وتقدم في هامش ص ٣٢٦ الحديث عن مسند أحمد في أسارى بدر وما أشار به أبو بكر وعمر وابن رواحة ، وقد أخذ ﷺ بمشورة عمر .

أبا بكر » ، وفي صحيح البخاري « قالت عائشةُ : وارأساه ، فقال رسول الله ﷺ : ذاك لو كان وأنا حيّ فأستغفر لك وأدعو لك . فقلتُ واثكلاه ، والله إني لأظنك تحبُّ موتي ، فلو كان ذلك لظللتَ آخرَ يومك معرّساً ببعض أزواجك ، فقال ﷺ : بل أنا وارأساه ، لقد هممتُ أن أرسل إلى أبي بكر وابنه فأعهد ، أن يقول القائلون أو يتمنى المتمنُّون ، ويأبى الله والمؤمنون ». وفي صحيح مسلم [عن ابن أبي مليكة](١): « سُئلت عائشة رضي الله عنها : من كان رسولُ الله ﷺ مستخلفاً لو استَخلف ؟ قالت : أبو بكر . قيلَ لها : فمَن بعده ؟ قالت : عمر . قيل لها : مَن بعد عمر ؟ قالت : أبو عبيدة ».

وأما عمر فاشتبه عليه هل كان قول رسول الله ﷺ من شدة المرض ، أو كان من أقواله المعروفة ؟ والمرض جائز على الأنبياء . ولهذا قال : ماله أهجر ؟ فشكَّ في ذلك وما جزم ، والشك يجوز على عمر إذ لا معصوم بعد النبي ﷺ ، فجوَّز أن يكون كلامه من وجع الحمَّى ، ولذلك ظن أنه لم يمت [حتى تبين أنه قد مات](١). والنبيُّ ﷺ كان قد عزم على أن يكتبَ الكتاب الذي ذكره لعائشة ، فلما رأى أن الشكَّ قد وقع علم أن الكتاب لا يرفع الشك فلم يبق فيه فائدة ، وعلم أن الله يجمعهم على ماأراد كما قال: « ويأبىٰ الله والمؤمنون إلا أبا بكر ».

١٦٨ / وقول ابن عباس : إن الرزية كل الرزية ماحال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب الكتاب يقتضي أن الحائل كان رزية ، وهي في حق من شك في خلافة أبي بكر أو اشتبه عليه الأمر ، فإنه لو كتب كتاباً لزال الشك . فأما من علم أن خلافته حق فلا رزية في حقه [ولله الحمد : ومن توهم أن هذا الكتاب كان بخلافة عليّ فهو ضال باتفاق عامة الناس من علماء السنة والشيعة : أما أهل

---

(١) عن الأصل ٣ : ١٣٥ .

السنة فمتفقون على تفضيل أبي بكر وتقديمه[١]، وأما الشيعة القائلون بأن عليا كان هو المستحق للإمامة فيقولون إنه قد نص على إمامته قبل ذلك نصاً جلياً ظاهراً معروفاً، وحينئذ فلم يكن يحتاج إلى كتاب، وإن قيل: إن الأمة جحدت النص المعلوم المشهور فلأنْ تكتم كتاباً حضره طائفة قليلة أولىٰ وأحرىٰ. وأيضاً فلم يكن يجوز عندهم تأخير البيان إلى مرض موته، ولا يجوز له ترك الكتاب لشكّ من شك، فلو كان مايكتبه في الكتاب مما يجب بيانه وكتابته لكان النبيُّ ﷺ يبينه ويكتبه ولا يَلتفت إلى قول أحد فإنه أطوع الخلق له[٢]، فعُلم أنه لما ترك الكتاب لم يكن الكتاب واجباً ولا كان فيه من الدين ماتجب كتابته حينئذ، إذ لو وجب لفعله][٣]. وما مثل عمر بأعظم ممن [يفتي و][٣] يقضي مجتهداً بأمور يكون النبي ﷺ قد حكم بخلافها[٤]، إذ الشك في الحقّ أخفُّ من الجزم بنقيضه، والكلُّ من الخطأ المغفور، فقد قضى [عليٌّ][٣] في الحامل المتوفَّى عنها زوجها أنها تعتدُّ أبعدَ الأجلين مع صحة خبر سُبَيعة ولكنه لم يبلغه، وقضى في المفوّضة أن مهرها يسقط بالموت مع قضاء الرسول عليه السلام في بَرْوَع بأن لها مهرَ نسائها، وأراد أن ينكح ابنة أبي جهل حتى غضب رسولُ الله ﷺ فرجع عن ذلك[٥]، وأمثال هذا مما لم يقدح في عليّ ولا غيره من أُولي العلم إذا اجتهدوا، وقال[٦]: إذا اختارت المرأة زوجها فهي

---

(١) وعلى صحة قول النبيﷺ: «يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر» وقد صدق رسول الله ﷺ فيما تنبأ به وهو من أعلام النبوة. ويؤيد ذلك تقديمه أبا بكر للإمامة بالأمة في صلاتها وقوله للتي سألته عمن تأتي إذا لم تجده ــ أي إذا وقعت الوفاة ــ فأشار عليها بأبي بكر، إلى غير ذلك من الدلائل والإشارات الصحيحة الثابتة التي لا يماري بها إلا غبي أو صاحب غرض.

(٢) أي للواجب.

(٣) عن الأصل ٣ : ١٣٦.

(٤) يشير إلى فتوى عليّ التي تقدمت في ص ٢١٤ وسيأتي بيانها إجمالا. وأهل السنة قلما يذكرون ذلك إلا لضرورة شرعية كبيان أن علياً إنسان غير معصوم، أو الاحتجاج بالحق لإخوانه الصحابة عند بغي أهل الأهواء وتحاملهم عليهم بالباطل.

(٥) انظر ص ٢١٣ و ٢١٩.

(٦) أي علي رضي الله عنه.

طلقة ، مع أن النبي ﷺ خير نساءه ولم يكن ذلك طلاقا [والأمور التي كان ينبغي لعليّ أن يرجع عنها أعظم بكثير من الأمور التي كان ينبغي لعمر أن يرجع عنها ، مع أن عمر قد رجع عن عامّة تلك الأمور وعليٌّ عُرف رجوعه عن بعضها فقط كرجوعه عن خطبة بنت أبي جهل ، وأما بعضها ـ كفتياه بأن الحامل المتوفى عنها تعتدُّ أبعد الأجلين ، وأن المفوضة لا مهر لها إذا مات الزوج ، وقوله إن المخيرة إذا اختارت زوجها فهي واحدة ـ فهذه لم يُعرف إلا بقاؤه عليها حتى مات . وكذلك مسائل كثيرة ذكرها الشافعي في (كتاب اختلاف عليّ وعبدالله) وذكرها محمد بن نصر المروزي في (كتاب رفع اليدين في الصلاة) وأكثرها موجودة في الكتب التي تذكر فيها أقوال الصحابة إما بإسناد أو بغير إسناد ، مثل (مصنَّف عبد الرزّاق) و(سنن سعيد بن منصور) و(مصنَّف وَكيع) و(مصنف أبي بكر بن أبي شيبة) و(سنن الأَثْرَم) و(مسائل حرب ، وعبدالله بن أحمد ، وصالح) وأمثالهم مثل (كتاب ابن المنذر ، وابن جرير الطبري ، وابن حزم) وغير هؤلاء][1].

قال[2]:« ولما وعظتْ فاطمةُ أبا بكر في فَدَك كتب لها كتاباً بها وردَّها عليها . فخرجتْ من عنده فلقيها عمر فحرق الكتاب ، فدعتْ عليه بما فعله به أبو لؤلؤة ».

قلنا : هذا والله من أقبح الكذب الذي اختلقته الرافضة ، أفيُعيَّر عمر بأن أكرمه الله بالشهادة على يد أبي لؤلؤة الكافر بعد ثلاث عشرة سنة من وفاة فاطمة[3]، كما أكرم علياً بالشهادة رضي الله عنهم أجمعين .

---

(١) عن الأصل ٣ : ١٣٦ ـ ١٣٧ . (٢) أي الرافضي المردود عليه .

(٣) رحم الله شيخ الإسلام ، إنه يتعجب من تعيير الروافض لعمر أن أكرمه الله بالشهادة على يد مجوسي ، فكيف لو علم أنهم سموا ذلك المجوسي « بابا شجاع الدين » واخترع له أحمد بن اسحاق الأحوص وهو شيخ الشيعة القميين عيداً سماه (عيد بابا شجاع الدين) لتكون شماتتهم باغتيال رمز العدالة في الإسلام متعاقبة ، وقد سموا يوم شهادة الفاروق يوم العيد الأكبر =

قال(١) : « وعطّل عمرُ الحدود فلم يحدَّ المغيرةَ بن شعبة » .

قلنا : [إن جماهير العلماء على مافعله عمر في قصة المغيرة ، وإن البينة إذا لم تكمل حدَّ الشهود](٢) وفعل ذلك بحضرة الصحابة ـ عليّ وغيره ـ فأقرُّوه عليه ، بدليل أنه لما جلد الثلاثة أعاد أبو بكرة القذف وقال والله لقد زنا ، فهمَّ عمر بجلده ثانياً فقال له عليّ : إن كنت جالدَه فارجم المغيرة ، يعني يكون تكراره للقول بمنزلة شاهد آخر فيتم النصاب ويجب الرجم ، وهذا دليل على رضا عليّ بحدّهم لأنه ماأنكره ، وعمر قد أقام الحدَّ على ابنه في الخمر/ [لما ١٦٩
شرب بمصر ، بعد أن كان عمرو بن العاص ضربه الحد ، لكن كان ضربه سراً في البيت ، وكان الناس يُضربون علانية ، فبعث عمر إلى عمرو يزجره ويتهدده لأنه حابى ابنه ، ثم طلبه فضربه مرة ثانية](٢) وكان لا تأخذه في الله لومة لائم ، وعدله متواتر لا ينكره إلا رافضي . . . وكذلك لا ينكر على عليّ في تركه إقامة الحدّ على قتلة عثمان لأنه مجتهد كعمر .

قال(١) : « وكان يعطي أزواجَ النبي ﷺ من بيت المال أكثر مما ينبغي ، ويعطي عائشة وحفصة في السنة عشرة آلاف » .

قلنا : كان مذهبه التفضيل في العطاء ، كما كان يعطي بني هاشم أكثر من غيرهم ، ويبدأ بهم ويقول : ليس أحد أحقَّ بهذا المال من أحد وإنما هو الرجل وغَناؤه ، والرجل وبلاؤه ، والرجل وسابقته ، والرجل وحاجته ، وكان يعطي ابنه عبدالله أنقصَ مما يعطي أُسامة بن زيد ، فوالله ما كان عمر يُتَّهم في تفضيله لمحاباة ولا صداقة .

قال(١) : « وغيَّر حكم الله في المنفيين » .

= ويوم التسلية ويوم المفاخرة انظر ص ٣٠٦ من هذا الكتاب وص ٢٠٨ ـ ٢٠٩ من مختصر التحفة الإثنى عشرية .

(١) أي الرافضي المردود عليه . (٢) عن الأصل ٣ : ١٣٨ .

قلنا : النفي في الخمر تعزير يسوغ للإمام فعله باجتهاد ، وقد ضَرب الصحابةُ في الخمر أربعين ، وضَربوا ثمانين ، وصحَّ أن عليًا قال : وكلٌّ سنّة ، وقد قال العلماء : الزيادة على أربعين حـدٌّ واجب ، وبه يقول أبو حنيفة ومالك وإحدى الروايتين عن أحمد ، وقال الشافعي : الزائد تعزير ، وللإمام أن يفعله : وكان عمر يَحلق في الخمر ويَنفي ، وصحَّ عن النبي ﷺ الأمرُ بقتل الشارب في الرابعة ، واختُلف في نسخه ، وكان عليٌّ يحدُّ أكثر من الأربعين وقال : ماأحدٌ أُقيمَ عليه الحدُّ فيموت فأجِدُ في نفسي إلا شارب الخمر فإنه لو مات لَوَدَيْتُه ، فإنه شيء فعلناه بآرائنا ، رواه الشافعي واستدلَّ به على أن الزيادة من باب التعزير الذي يفعل بالاجتهاد .

قال(1) : « وكان قليلَ المعرفة بالأحكام : أمر برجم حامل حتى نهاه عليّ ».
قلنا : إن كانت هذه القضية وقعت فلعل عمر لم يعلم بحملها ، والأصل عدم الحمل ، أو غاب عنه الحكم حتى ذكَّره عليّ ، فكان ماذا بمثل هذا فيقدح في
أئمة الهدى ؟ وعليٌّ قد خفَى عليه من السُنَّة أضعاف هذا ، وأدَّى اجتهادُه/ إلى ١٧٠
أن قُتل يوم الجمل وصِفِّين نحوٌ من تسعين ألفاً ، فهذا أعظم مراراً من خطـأ عمر في قتل ولد زنا ولم يقتله ولله الحمد .

قال(1) : « وأمر برجم مجنونة ، فقال له عليّ : إن القلم رُفع عن المجنون حتى يفيق ، فأمسك وقال : لولا عليّ لهلك عمر ».

قلنا : هذه الزيادة ليست معروفة ، فإن كان عمر لا يعلم بخبرها فلا ضَيْرَ ، أو علم وذهل ، أو اجتهد ، فله أسوة بغيره وما هو بمعصوم .

قال(1) : « وقال(2) في خطبة له : من غالى بمهر امرأة جعلته في بيت المال

---

(1) أي الرافضي المردود عليه .

(2) أي أمير المؤمنين عمر .

[فقالت له امرأة : كيف تمنعنا ما أعطانا الله في كتابه حين قال :﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا﴾ (النساء ٢٠)][1] فقال : كل أحد أفقه من عمر ».

قلنا : هذا من كمال فضله وتقواه ، حيث رجع إلى كتاب الله إذ تبين له ، وأنه يقبل الحقَّ حتى من امرأة ، ويتواضع ، ويعترف . ومامن شرط الأفضل أن لا ينبهه المفضول ، فقد قال هدهد لسليمان : ﴿ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ ﴾ (النمل ٢٢) ، ورحل موسى إلى الخضر ـ وهو دونه ـ ليتعلم منه ، وما كان قد رآه عمر فهو مما يقع مثله للمجتهد الفاضل ، فإن الصداق فيه حقٌّ لله ، ليس من جنس الثمن والأجر .

قال[2] « ولم يحدَّ قُدامةَ في الخمر[3] لأنه تلا عليه قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ ﴾ (المائدة ٩٣) ، فقال له عليّ : ليس قدامة من أهل هذه الآية ، فلم يَدْرِ كم يحدُّه ، فقال له عليّ : حدَّه ثمانين ».

والجواب : علمُ عمر في هذا أبين من أن يحتاج إلى دليل ، فقد جَلد في الخمر مرّات ، والذي نعرفه من القصة مارواه أبو اسحاق الجوزجاني عن ابن عباس أن قُدامةَ بن مظعون شرب الخمر فقال له عمر : ماحملك على ذلك ؟ قال : إن الله تعالى يقول ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟﴾ وأنا من المهاجرين الأولين ، فقال عمر : أجيبوه ، فسكتوا ، فقال لابن عباس : أجبه ، فقال : إنما أنزلها الله عذراً للماضين لمن شربها قبل التحريم ، ثم سأل عمرُ عن الحد فيها ، فقال عليّ : إذا شرب

(١) عن الأصل ٣ : ١٤٧ .

(٢) أي الرافضي المردود عليه .

(٣) هو قدامة بن مظعون الجمحي . انظر التعريف به ، وخبر إقامة الحد عليه ، في التعليق على (العواصم من القواصم) ص ٩٣ ـ ٩٤ .

هَذىٰ ، وإذا هذى افترى ، فاجلده ثمانين ، فجلده عمر ثمانين . فإن كان عليٌّ
١٧١ أشار بالثمانين/ فإن الذي ثبت في الصحيح أن علياً جَلد أربعين عند عثمان [لما
جلد][١] الوليد بن عُقبة وأنه أضاف الثمانين إلى عمر[٢] وثبت في الصحيح أن
ابن عوف أشار بالثمانين ، فلم يكن جلد عمر مستفاداً من علي ، وقد ذكرنا أن
علياً قال : لو مات في جلد الخمر أحدٌ لودَيتُه ، لأن النبي ﷺ لم يسنَّه لنا .

قال[٣] : « وأرسل إلى حامل يستدعيها فأسقطت خوفاً منه ، فقال له الصحابة : نراك مؤدِّباً ولا شيءَ عليك ، ثم سأل علياً فأوجب الدية على عاقلته » .

قلنا : هذه من مسائل الخلاف والاجتهاد ، ومازال عمر يشاور مثل عثمان وعليّ وابن مسعود وزيد وابن عباس ، وهذا من كماله . وقد أُتيَ بامرأة أقرَّت بالزنا فاتفقوا على رجمها ، فقال عثمان : أراها تستهل به استهلال من لا يعلم أن الزنا محرم ، فلم يحدَّها لكونها جهلت التحريم ، وكذا لم يعاقب النبيُّ ﷺ أسامة لما قتل الذي قال لا إله إلا الله لاعتقاده جواز قتله ، ومن ذلك قتل خالد بني جذيمة ، وقتله مالك بن نويرة .

قال[٣] : « وتنازعت امرأتان في طفل ولم يعلم الحكم [وفزع][٤] فيه إلى أمير [المؤمنين][٤] فاستَدْ [علىٰ المرأتين][٤] ووعظهما فلم ترجعا ، فقال : ائتوني بالمنشار أقدُّه بينكما نصفين ، فقالت واحدة : الله الله ياأبا الحسن ، قد سمحت لها به ، فقال علي : الله أكبر، هو ابنك، ولو كان ابنها لرقَّتْ عليه » .

قلنا : هذه قضية لا تُعرف لعمر ، بل هي معروفة لسليمان عليه السلام كما جاء في الصحيح من حديث أبي هريرة مرفوعاً ، وفيها أن الله فهَّمَ سليمان من

---

(١) عن الأصل ٣ : ١٤٩ .
(٢) انظر (العواصم من القواصم) والتعليقات عليه ص ٩٣ ــ ١٠٠ وفيه تحقيقات مهمة .
(٣) أي الرافضي المردود عليه .
(٤) سقط من كتاب الذهبي وأكملناه من الأصل ٣ : ١٥٠ .

الحُكم مالم يفهمه داود ، كما قال تعالى : ﴿ فَفَهَّمْنَـٰهَا سُلَيْمَـٰنَ ﴾ (الأنبياء ٧٩) ، وكان سليمان قد سأل الله حُكماً يوافق حُكمه فأعطاه ، وما نعلم أن سليمان أفضلُ من داود ، وقد جاء أن داود عليه السلام كان أعْبَدَ البشر .

قال[١] : «وأمر برجم امرأة ولدت لستَّة أشهر، فقال له علي : إن خاصَمَتْكَ بكتـاب الله خَصَمْتكَ ، إن الله يقول : ﴿ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَـٰلُهُۥ ثَلَـٰثُونَ شَهْرًا ﴾ (الأحقاف ١٥) ، وقال تعالى : ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَـٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ ﴾ (البقرة ٢٣٣) .

قلنا : كان عمر يستشير الصحابة ، وبهذا مدح الله المؤمنين بقوله : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ (الشورى ٣٨) / والناس متنازعون في المرأة إذا ١٧٢
ظهر بها حمل ولم يكن لها زوج ولا سيِّد ولا ادَّعت شبهة ، فمذهب مالك أنها ترجم ، وهو رواية عن أحمد ، وقال أبو حنيفة والشافعي لا ترجم فلعلها مستكرهة ، أو حملت بلا وطء ، والأول هو الثابت عن الخلفاء الراشدين . وفي الصحيحين أن عمر خطب في آخر عمره وقال : الرجم حق على من زنى إذا قامت البينة ، أو كان الحبَل ، أو الاعتراف . وكذا اختلفوا في الشارب إذا تقيَّأها . ولعل عمر جوَّز أن تلد المرأة لدون ستة أشهر ورآه من النادر ، كما وُجد في النادر من حملت أربع سنين ومن حملت سبع سنين ، وفي حـدّ ذلك نزاع بين العلماء .

قال[١] : « وكان يضطرب في الأحكام ، فقضى في الجـدّ بمائة قضية » . والجواب أن عمر أسعدُ الصحابة [المختلفين في الجـد][٢] بالحق ، فإن الصحابة في الجـدّ مع الإخوة على قولين : (أحدهما) أن يسقط الإخوة ، وهذا قول أبي بكر وأبي موسى وابن‌عباس وطائفة ومذهب أبي حنيفة وابن سريج من

---

(١) أي الرافضي المردود عليه .   (٢) عن الأصل ٣ : ١٥٢ .

الشافعية ، وأبي حفص البرمكي من الحنابلة ، وهو الحق فإن نسبة بني الإخوة من الأب إلى الجد كنسبة الأعمام بني الجد إلى الجد ، وقد اتفق المسلمون على أن الجد هنا أب والأب أولى من الأعمام[١] فيجب أن يكون أبو الأب أولى من الإخوة ، وأيضاً فإن الإخوة لو كانوا ــ لكونهم يُدْلون ببنوة الأب ــ بمنزلة الجدّ لكان أولادهم وهم بنو الأخوة كذلك ، ألا ترى أن ابن الابن أولى من الجدّ ، فكان ابنه بمزلته ، وأيضاً فإن الجدَّة كالأم ، فيجب أن يكون الجد كالأب ، ولأن الجد يسمى أبا ، وهذا القول هو إحدى الروايتين عن عمر . (القول الثاني) أن الجـدَّ يقاسم الإخوة ، وهذا قول عثمان وعليّ وزيد وابن مسعود ، ولكن اختلفوا في التفصيل اختلافاً متبايناً ، والجمهور على مذهب زيد كمالك والشافعي وأحمد ، وأما قول عليّ في الجدّ فلم يذهب إليه أحد من أئمة الفقهاء ، إنما يذكر عن ابن أبي ليلى .

وإن صح أن عمر قضى فيها بمائة قضية لم يُرِدِ الراوي أنه قضى في مسألة واحدة بمائة قول ، إذ ليس ذلك بممكن ، وليس في مسألة الجدّ نزاع أكثر مما في
مسألة الخَرْقاء ــ أم وأخت/ وجدّ ــ وكل الأقوال فيها ستة ، فعلم أنه أراد مائة ١٧٣
حادثة من حوادث الجدّ ، لكن لم يخرج قوله عن قولين أو ثلاثة ، وقول عليّ في الجدّ مختلف أيضاً ، والمسائل ــ التي لعليّ فيها أقوال ــ كثيرة [وأهل الفرائض يعلمون هذا ، مع أن الأشبه أن هذا كذب ، فإن وجود جدّ وإخوة في الفريضة قليل جداً في الناس ، وعمر إنما تولى عشر سنين ، وكان قد أمسك عن الكلام في الجدّ ، وثبت عنه في الصحيح أنه قال : ثلاث وددت أن رسول الله ﷺ كان بَيَّنهنَّ لنا ، الجد والكلالة وأبواب من أبواب الربا ، ومن كان متوقفاً لم يحكم

---

(١) عبارة الأصل (٣ : ١٥٢) : « وقد اتفق المسلمون على أن الجد أبا الأب أولى من الأعمام » .

فيها بشيء][1].

قال[2] : « وكان يفضِّل في الغنيمة والعطاء ، وأوجبَ الله التسوية ».

قلنا : أما الغنيمة فلم يكن هو يقسمها ، بل أمراءُ جيوشه القائمون بعدَ الخمس ، ثم يُرسَل إليه الخمس ، وقد تنازع العلماء : هل يفضِّل بعض الغانمين لمصلحة ؟ وذلك روايتان عن أحمد ، وإلى الجواز ذهب أبو حنيفة ، لأن النبي ﷺ نَفَلَ [في بدايته الرُّبع بعد الخمس ، وفي رجعته][3] الثلث بعد أن خَمس ، وفي صحيح مسلم أن النبي ﷺ أعطى سلمة بن الأكوع سهم فارس وراجل في غزوة الغابة وكان راجلاً [لأنه أتى من القتل والغنيمة وإرهاب العدو بما لم يأت به غيره][3]، وقال مالك والشافعي لا يكون إلا من خمس الخمس ، وأين مثل عمر الذي ضرب الله الحق على لسانه وقلبه ؟ وكان يجعل الناسَ مراتبَ في العطاء ، وأبو بكر كان يسوِّي ، وهي مسألة اجتهاد . وقوله : « أوجب الله التسوية » مجرد دعوى ، [فهو لم يذكر على ذلك دليلاً ، ولو ذكر دليلاً لتكلمنا عليه كما نتكلم في مسائل الاجتهاد][3].

قال[2] : « وقال بالرأي والحَدْس والظن ».

قلنا : هذا لم يختصَّ به ، وقد كان عليٌّ من أَقْوَلهم بالرأي ، فمن ذلك سيرُه إلى صفِّين ، فقال : لم يعهد إليَّ فيه نبيُّ الله بشيء ، ولكنه رأيٌ رأيته[4]، وأما قتاله الخوارج فكان معه فيه حديث ، [وأما قتال الجمل وصفين فلم يَرْوِ أحد منهم[5] فيه نصاً إلا القاعدون[6] فإنهم رووا الأحاديث في ترك القتال في

---

(1) عن الأصل ٣ : ١٥٢ .
(2) أي الرافضي المردود عليه .
(3) عن الأصل ٣ : ١٥٣ .
(4) انظر ص ٢٨٥ .
(5) أي أحد من المتقاتلين في حربي الجمل وصفين .
(6) ومنهم سعد بن أبي وقاص وعبدالله بن عمر ومحمد بن مسلمة وأبو موسى الأشعري وأسامة بن زيد وغيرهم .

الفتنة . . . ومعلوم أن الرأي إن لم يكن مذموماً فلا لوم على من قال به ، وإن كان مذموماً فلا رأي أعظم ذماً من رأي أريق به دم ألوف مؤلفة من المسلمين ولم يحصل بقتلهم مصلحة للمسلمين لا في دينهم ولا في دنياهم ، بل نقص الخير عما كان وزاد الشر على ماكان ، فإذا كان مثل هذا الرأي لا يعاب به فرأي عمر وغيره في مسائل الفرائض والطلاق أولى أن لا يعاب ، مع أن علياً شركهم في هذا الرأي وامتاز برأيه في الدماء ، وقد كان ابنه الحسن وأكثر السابقين الأولين لا يرون القتال مصلحة ، وكان هذا الرأي أصلح من رأي القتال بالدلائل الكثيرة ، ومن المعلوم أن قول علي في الجد وغيره من المسائل كان بالرأي ، وقد قال: اجتمع رأيـي ورأي عمر على المنع من بيع أمهات الأولاد ، والآن فقد رأيت أن يُبَعْن ، فقال له قاضيه عبيدة السلماني : رأيك مع رأي عمر في الجماعة أحبُّ إلينا من رأيك وحدك في الفرقة][1] وفي صحيح البخاري من حديث عبيدة عن عليّ قال : اقضوا كما كنتم تقضون ، فإني أكره الإختلاف حتى يكون للناس جماعة أو أموت كما مات أصحابي ، رواه ابن سيرين عن عبيدة ، فكان ابن سيرين يرى أن عامة مايُروَى عن عليّ الكذب[2]. وأما حديث تقتيل الناكثين والقاسطين والمارقين فموضوع على النبي ﷺ ، وقد قال ابن عمر مارأيت عمر يقول لشيء إني لأراه كذا وكذا إلا كان كما يقول : فالنصوص والإجماع والاعتبار يدل على أن رأي عمر أجود من رأي عثمان وعلي وطلحة والزبير ، ولهذا كانت آثار رأيه محمودة ، ومايتمارى في كمال سيرته وعلمه
١٧٤ من له أدنى مسكة من إنصاف/ ولا يطعن على أبي بكر وعمر إلا جاهل غر، أو ملحد منافق توسل بالطعن فيهما إلى الطعن في الرسول ودين الإسلام، وهذا حال من ابتدع الرفض وحال الباطنية .

---

(١) عن الأصل ٣ : ١٥٦ .
(٢) لمخالفته لما عرف عنه من الكراهية للاختلاف .

وإذا قال الرافضيّ : عليٌّ معصوم لا يقول برأيه ، بل كلُّ ماقاله فهو مثل النصّ . قيل له : نظيرك في الطرف الآخر الخوارج الذين كفروه .

قال[1] : « وجعل بعده الأمر شورى ، وخالف فيه من تقدمه ، وتأسَّف على سالم مولى أبي حُذَيفة وقال : لو كان حياً لم يختلجني فيه شك ، وأميرُ المؤمنين عليٌّ حاضر (وذكر فصلاً طويلاً) . . . » .

والجواب أن هذا [الكلام كله لا يخرج عن قسمين : إما][2] كذبٌ في النقل ، [وإما قَدْحٌ في الحق ، فإن منه ماهو كذب معلوم الكذب ، أو غير معلوم الصدق ، وماعُلم أنه صدق فليس فيه مايوجب الطعن على عمر رضي الله عنه ، بل ذلك معدود من فضائله ومحاسنه التي ختم الله له بها عمله ، ولكن هؤلاء القوم لفرط جهلهم وهواهم يقلبون الحقائق في المنقول والمعقول : فيأتون إلى الأمور التي وقعت وعلم أنها وقعت فيقولون : ماوقعت ، وإلى أمور ما كانت ويعلم أنها ماكانت فيقولون : كانت ويأتون إلى الأمور التي هي خير وصلاح فيقولون : هي فساد . وإلى الأمور التي هي فساد فيقولون : هي خير وصلاح ، فليس لهم عقل ولا نقل ، بل لهم نصيب من قوله تعالى : ﴿ وَقَالُواْ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ (الملك ١٠) .

وأما قول الرافضي: « وجعل الأمر شورى بعده وخالف فيه من تقدمه » . فالجواب أن الخلاف نوعان : خلافُ تَضادّ ، وخلاف تَنَوُّع ، فالأول: مثل أن يُوجِب هذا شيئاً ويحرّمه الآخر . والنوع الثاني: مثل القراءات التي يجوز كل منها ، وإن كان هذا يختار قراءة وهذا يختار قراءة كما ثبت في الصحاح ، بل استفاض عن النبي ﷺ أنه قال:« إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف

---

(١) أي الرافضي المردود عليه .

(٢) عن الأصل ٣ : ١٥٨ .

كاف » وثبت أن عمر وهشام بن حكيم بن حزام اختلفا في سورة الفرقان فقرأها هذا على وجه وهذا على وجه ، فقال لكليهما: « هكذا أنزلت » . . . ومن هذا الباب[1] تصرف ولي الأمر للمسلمين . . . ولهذا استشار النبي ﷺ أصحابه يوم بدر فأشار عليه أبوبكر رضي الله عنه بأخذ الفداء وشبَّهه النبي ﷺ بإبراهيم وعيسى[2] ، وأشار إليه عمر رضي الله عنه بالقتل وشبَّهه ﷺ بنوح وموسى ولم يعب واحداً منهما بما أشار عليه به ، بل مدحه وشبَّهه بالأنبياء ، ولو كان مأموراً بأحد الأمرين حتما لما استشارهم فيما يفعل . . . ثم إن الإجتهاد يختلف ويكون جميعه صواباً ، كما أن أبا بكر الصدّيق رضي الله عنه كان رأيه أن يولي خالد بن الوليد في حروبه ، وكان عمر يشير عليه بأن يعزله ، فلا يعزله ، ويقول : إنه سيف سلَّه الله على المشركين ، ثم إن عمر لما تولَّى عزَله وولَّى أبا عبيدة بن الجـرّاح ، ومافعله كلٌّ منهما كان أصلح في وقته ، فإن أبا بكر كان فيه لين ، وعمر كان فيه شدَّة ، وكانا على عهد النبي ﷺ يستشيرهما ، وروي عنه أنه قال « إذا اتفقتما على شيء لم أخالفكما » . وثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: في بعض مغازيه: « إن يُطِـعِ القومُ أبا بكر وعمرَ يَرْشدوا » ، وفي رواية في الصحيح «كيف ترون القوم صنعوا حين فقدوا نبيهم وأرهقتهم صلاتهم ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم . قال : أليس فيهم أبو بكر وعمر ؟ إن يطيعوهما فقد رشدوا ورشدت أمتهم ، وإن يعصوهما فقد غووا وغوت أمتهم (قالها ثلاثا) » .
وقد روى مسلم في صحيحه من حديث ابن عباس عن عمر قال : لما كان يوم بدر ، نظر رسولُ الله ﷺ إلى المشركين وهم ألف ، وأصحابه وهم ثلاثمائة وتسعة عشر رجلاً ، فاستقبل رسولُ الله ﷺ القبلة ، ثم مدَّ يديه فجعل يهتف

---

(١) أي مما يكون التخيير فيه بحسب المصلحة .
(٢) انظر تمام الحديث في ص٣٢٦ وله روايات في منهاج السنة ٣ : ١٦١ .

بربه : « اللهمَّ انجزْ لي ماوعدتني ، اللهمَّ آتني ماوعدتني ، اللهمَّ إنك إن تهلك هذه العصابة من أهل الإسلام لا تُعبدَ في الأرض » ، فمازال يهتف بربّه مادّاً يديه مستقبلاً القبلة حتى سقط رداؤه عن منكبيه ، فأتاه أبو بكر فأخذ رداءه فألقاه على منكبيه ، ثم التزمه من ورائه وقال : يانبيَّ الله ، كفاكَ مناشدتك ربَّك ، فإنه سيُنجِزُ لك ماوعدك ، فأنزل الله تعالى : ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾ (الأنفال٩) ، فأمدَّه الله بالملائكة .

وكان السلف متفقين على تقديم أبي بكر وعمر حتى شيعة عليّ رضي الله عنه . وروى ابن بطة عن شيخه المعروف بأبي العباس بن مسروق : حدثنا محمد بن حميد حدثنا جرير عن سفيان عن عبدالله بن زياد بن حدير قال : قدم أبو اسحاق السُّبَيعي الكوفة ، قال لنا شمر بن عطية : قوموا إليه ، فجلسنا إليه ، فتحدثوا ، فقال أبو إسحاق : خرجتُ من الكوفة وليس أحدٌ يشكّ في فضل أبي بكر وعمر وتقديمهما ، وقدمتُ الآن وهم يقولون ويقولون ، ولا والله ماأدري مايقولون(١) . . . وعن ضمرة عن سعيد بن حسن قال : سمعت ليث ابن أبي سليم يقول : أدركتُ الشيعة الأُولىٰ وما يفضّلون على أبي بكر وعمر

---

(١) هذا نص تاريخي عظيم في تحديد تطوُّر التشيع ، فان أبا إسحق السبيعي كان شيخ الكوفة وعالمها ، ولد في خلافة أمير المؤمنين عثمان قبل شهادته بثلاث سنين ، وعُمِّر حتى توفي سنة ١٢٧ ، وكان طفلا في خلافة أمير المؤمنين علي ، وهو يقول عن نفسه : رفعني أبي حتى رأيت علي ابن أبي طالب يخطب أبيض الرأس واللحية ، ولو عرفنا متى فارق الكوفة ثم عاد فزارها لتوصلنا إلى معرفة الزمن الذي كان فيه شيعة الكوفة علويين يرون مايراه إمامهم من تفضيل أبي بكر وعمر ، ومتى أخذوا يفارقون علياً ويخالفونه فيما كان يؤمن به ويعلنه على منبر الكوفة من أفضلية أخويه صاحبي رسول الله ﷺ ووزيريه وخليفتيه على أمته في أنقى وأطهر أزمانها ، ومن العجيب أن الخوارج والإباضية ثبتوا على عقيدتهم الأولى في أبي بكر وعمر كما كانوا عليه مع علي إلى مدة التحكيم ، والشيعة نقضوا هذه العقيدة وعصوا فيها إمامهم بعد القرن الأول ، أي في أواخر حياة أبي إسحاق السبيعي .

أحداً[1]. وقال أحمد بن حنبل حدثنا سفيان بن عيينة عن خالد بن سلمة عن مسروق قال : حبُّ أبي بكر وعمر ومعرفة فضلهما من السنة ، ومسروق من أجلّ تابعي الكوفة وكذلك قال طاوس . . . وقد روي ذلك عن ابن مسعود ، وكيف لا تُقدِّم الشيعةُ الأولىٰ أبا بكر وعمر وقد تواتر عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ، وقد رُوي هذا عنه من طرق كثيرة قيل إنها تبلغ ثمانين طريقاً ، وقد روى البخاريُّ عنه في صحيحه من حديث الهَمْدانيين ـ الذين هم أخصُّ الناس بعليّ حتى كان يقول :

ولو كنتُ بوّاباً على باب جنة لقلتُ لِهَمْدانَ ادخلي بسلام

فقد رواه البخاريُّ من حديث سفيان الثوري وهو همداني ، عن منذر وهو همداني[2] عن محمد بن الحنفية قال : قلت لأبي : ياأبت مَن خيرُ الناس بعد رسول الله ﷺ ؟ فقال : يابُنَي أو ماتعرف ؟ فقلت : لا . قال : أبو بكر . فقلت : ثم مَن ؟ قال : عمر . وهذا يقوله لابنه بينه وبينه ، ليس هو مما يجوز أن يقوله تقية ، ويرويه عن أبيه خاصة ، وقاله على المنبر ، وعنه أنه كان يقول : لا أُوتىٰ بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته حدَّ المفتري ، وفي السنن عنه ﷺ أنه قال : « اقتدوا باللذَيْنِ من بعدي : أبي بكر وعمر » . ولهذا كان أحد قولي العلماء ـ وهو إحدى الروايتين عن أحمد ـ أن قولهما إذا اتفقا حجةٌ لا يجوز العدول عنها ، وهذا أظهر القولين . كما أن الأظهر أن اتفاق

---

(١) ليث بن أبي سليم القرشي الكوفي راوي هذا الخبر هو أحد العلماء النساك ، أدرك عكرمة وأخذ عنه ، وهو من شيوخ معمر وشعبة والثوري ، وامتاز بأنه أعلم أهل الكوفة بالمناسك توفي سنة ١٤٣ .

(٢) وأبو إسحاق السبيعي الذي تقدم خبره هو أيضاً همداني نشأ وعاش في بيئة همدان تحت سماء الكوفة منذ كان عليٌّ إمامها إلى القرن الثاني للهجرة .

الخلفاء الأربعة أيضاً حجة لا يجوز خلافها لأمر النبي ﷺ باتباع سنتهم : وكان نبينا ﷺ مبعوثاً بأعدل الأمور وأكملها ، فهو الضحوك القتّال ، وهو نبيُّ الرحمة ونبيُّ الملحمة . بل أمته موصوفون بذلك في مثل قوله تعالى : ﴿ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾ (الفتح ٢٩) ، وقوله تعالى : ﴿ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ (المائدة ٥٤) ، فكان النبيُّ ﷺ يجمع بين شدَّة هذا ولين هذا ، فيأمر بما هو العدل وهما يطيعانه فتكون أفعالهما على كمال الاستقامة ، فلما قَبض الله نبيَّه وصار كلٌّ منهما خليفة على المسلمين خلافةَ نُبوَّة كان من كمال أبي بكر رضي الله عنه أن يولِّيَ الشديد ويستعينَ به ليعتدلَ أمرُه ويخلط الشدَّة باللين ، فإن مجرَّد اللين يُفسِد ومجرد الشدَّة تُفسد ، ويكون قد قام مقام النبي ﷺ ، فكان يستعين باستشارة عمر ، وباستنابة خالد ونحو ذلك ، وهذا من كماله الذي صار به خليفةَ رسول الله ﷺ ولهذا اشتدَّ في قتال أهل الردَّة شدَّة برَّز بها على عمر وغيره ، حتى رُوي أن عمر قال له : ياخليفة رسول الله ﷺ تَألَّفِ الناسَ ، فقال : علامَ أتألَّفهم ؟ أعلى حديثٍ مُفْتَرًى أم على شعر مُفْتَعَل ؟ وقال أنس : خَطَبنا أبو بكر عقيب وفاة النبي ﷺ وإنَّا لكالثعالب، فمازال يشجّعنا حتى صرنا كالأُسُود ، وأما عمر رضي الله عنه فكان شديداً في نفسه ، فكان من كماله استعانته باللين ليعتدلَ أمرُه : فكان يستعين بأبي عبيدة ابن الجرّاح وسعد بن أبي وقّاص وأبي عبيدة الثقفي والنعمان بن مقرّن وسعيد ابن عامر وأمثال هؤلاء من أهل الصلاح والزهد الذين هم أعظمُ زهداً وعبادة من مثل خالد بن الوليد وأمثاله .

ومن هذا الباب أمر الشورى ، فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان كثير المشاورة للصحابة فيما لم يَتبين له فيه أمرُ الله ورسوله ، فإن الشارعَ نصوصُه كلماتٌ جوامع وقضايا كلية وقواعد عامة يمتنع أن ينصَّ على كل فرد من جزئيات العالَم إلى يوم القيامة ، فلا بدَّ من الاجتهاد في المعيَّنات هل تدخل في

كلماته الجامعة أم لا ؟ وهذا الاجتهاد يسمى (تحقيق المناط) وهو مما اتفق عليه الناس كلهم ــ نُفاةُ القياس ومُثْبته ــ فإن الله إذا أمر أن يُسْتشهدَ ذَوَا عَدْل فكون الشخص المعينَّ من ذوي العدل لا يُعلم بالنصّ العامّ ، بل باجتهاد خاصّ ، وكذلك إذا أمر أن تُؤَدَّى الأماناتُ إلى أهلها ، وأن تُولى الأمورُ مَن يصلح لها فكون هذا الشخص المعينَّ صالحاً لذلك أو راجحاً على غيره لا يمكن أن تدلَّ عليه النصوص ، بل لا يُعلم إلا باجتهاد خاصّ .

والرافضيُّ إن زعم أن الإمام يكون منصوصاً عليه وهو معصوم فليس هو أعظمَ من الرسول، ونوّابُه وعمّاله ليسوا معصومين ، ولا يمكن أن ينصَّ الشارع على كل معينة ، ولا يمكن النبيَّ ولا الإمامَ أن يعلم الباطن في كل معينة . . . وأما عليٌّ رضي الله عنه فظهور الأمر في الجزئيات بخلاف ماظنَّه كثيرٌ جداً ، فعُلم أنه لا بد من الاجتهاد في الجزئيات من المعصومين وغير المعصومين . وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: « إنكم تختصمون إليَّ ولعلَّ بعضَكم أن يكون ألْحَنَ بحجته من بعض ، وإنما أقضي بنحو مما أسمع ، فمن قضيتُ له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فإنما أقطعُ له قطعة من النار » . فحكمه في القضية المعينة إنما هو باجتهاده ، ولهذا نهى المحكومَ له أن يأخذ ماحكم له به إذا كان الباطن بخلاف ماظهر .

وعمرُ رضي الله عنه إمام ، وعليه أن يستخلف الأصلح للمسلمين ، فاجتهد في ذلك ورأى أن هؤلاء الستّة أحقُّ من غيرهم ، وهو كما رأى ، فإنه لم يقل أحد إن غيرهم أحقُّ منهم ، وجعل التعيين إليهم خوفاً أن يعينّ واحداً منهم ويكون غيره أصلح لهم ، فإنه ظهر له رجحان الستة دون رجحان التعيين ، وقال : الأمر في التعيين إلى الستة يعينون واحداً منهم ، وهذا أحسن اجتهاد إمام عادل ناصح لا هوىٰ له رضي الله عنه . وأيضاً فقد قال تعالى :

﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ (الشورى ٣٨) ، وقال : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾ (آل عمران ١٥٩) ، فكان مافعله من الشورى مصلحة ، وما كان فعله أبو بكر رضي الله عنه من تعيين عمر هو المصلحة أيضاً ، فإن أبا بكر تبين له من كمال عمر وفضله واستحقاقه للأمر مالم يحتجْ معه إلى الشورى ، وظهر أثر هذا الرأي المبارك الميمون على المسلمين : فإن كل عاقل منصف يعلم أن عثمان أو علياً أو طلحة أو الزُّبَير أو سعداً أو عبدالرحمن بن عوف لا يقوم مقام عمر ، فكان تعيينُ عمر في الاستحقاق كتعيين أبي بكر في مبايعتهم له . ولهذا قال عبدالله ابن مسعود : أفرسُ الناس ثلاثة[1]، بنت صاحب مَدْيَن حيث قالت : ﴿ يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ ﴾ (القصص ٢٦) ، وامرأة العزيز حيث قالت :﴿ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا ﴾ (القصص٩)، وأبو بكر حيث استخلف عمر .

وقالت عائشة رضي الله عنها في خطبتها : « أبي وما أبي ، والله لا تَعطوه الأيدي[2] ، ذاك طَوْدٌ منيف[3]، وفرع مديد ، هيهات ، كذَبتِ الظنون ، أَنْجحَ إذ أكْدَيْتم[4]، وسَبْقَ إذ ونَيْتُم[5] سَبْقَ الجواد إذا استولى على الأمَد[6] ، فتى قريش ناشئاً ، وكهفُها كهلاً : يفكُّ عانيها[7]،وَيَرِيش مُمْلقها[8]، ويَرْأَبُ شَعْبَها[9]، حتى جلبته[10] قلوبها . ثم اسْتَشْرَى في دينه[11] فما برحت شكيمته

---

(١) أفرس : من الفراسة .
(٢) أي لا تبلغه فتتناوله .
(٣) جبل شامخ .
(٤) ظفر إذا خبتم . وأكدى : أصله من حافر البئر ينتهي إلى كدية فلا يمكنه الحفر فيتركه .
(٥) ونيتم : فترتم وقصرتم .
(٦) الأمد : الغاية .
(٧) العاني : الأسير ، والخاضع المستكين .
(٨) يكسو فقيرها ويعينه .
(٩) الرأب : جمع الشيء وشده برفق ، ومنه قول علي يصف أبا بكر أيضا « كنتَ للدين رأبا » . والشعب : الفرقة ، وتشعب الناس : تفرقوا ، أرادت أنه رضي الله عنه كان يجمع متفرق أمر الأمة وكلمتها .
(١٠) لعل في هذا اللفظ تحريفا .
(١١) أي جد فيه وقوى واهتم به .

في ذات الله تعالى تشتدّ[1] حتى اتخذ بِفنائه مسجداً يحيي فيه ما أمات المبطلون[2]. وكان رحمه الله غَزيرَ الدمعة ، وَقِيذَ الجوانح[3]، شَجِي النَّشيج[4]، فتتقصف عليه نسوان مكة وولدانها[5] يسخرون منه ويستهزئون به ﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ . فأكبرتْ ذلك رجالات قريش فحَنَتْ له قسِيَّها[6]، وفوَّقَتْ له سهامها[7] وانتبلوه غرضاً[8] فما فلوا له صفاة[9]، ولا قصفوا له قناة . ومرَّ على سِيسائه[10] ، حتى إذا ضرب الدينُ بجِرانه[11] وألقى بَركه[12]، ورَسَت أوتادُه ، ودخل الناس فيه أفواجاً ، ومن كل فرقة أرسالاً وأشتاتاً[13]، اختار الله لنبيه ﷺ ماعنده ، فلما قبض الله

---

(١) يقال : رجل شديد الشكيمة إذا كان عزيزَ النفس أبياً قويا ، وأصله من شكيمة اللجام ، فان قوَّتها تدل على قوة الفرس .

(٢) تشير إلى المسجد الذي أقامه أبوها رضي الله عنها في ساحة منزله بمكة قبل الهجرة فكان من أعظم وسائل الدعاية للإسلام .

(٣) أي محزون القلب ، كأن الحزن قد كسره وضعفه ، والجوانح تجنّ القلب وتحويه فأضافت الوقوذ إليها ، والوقذ في الأصل : الضرب المثخن والكسر .

(٤) الشجو : الحزن . والشجيّ : المحزون والنشيج : الصوت الذي يتردد في الحلق . أرادت أنه كان يحزن من يسمعه يقرأ .

(٥) أي يزدحمون لمشاهدته في عبادته وتلاوته .

(٦) أي وترتها استعداداً لمكافحته .

(٧) فُوق السهم : موضع الوتر منه . وفوَّقت : سددت ، ومن كلام علي بن أبي طالب يصف أبا بكر رضي الله عنها ، كنت أحفظهم صوتا وأعلاهم فُوقا . أي أكثرهم نصيبا وحظا من الدين ، استعارة من فوق السهم أي موضع الوتر منه .

(٨) أي اتخذوه هدفا لنبالهم .

(٩) أي عجزوا عن أن يكسروا له حجرا ، أرادت به الكناية عن قوته في الدين .

(١٠) سيساء الظهر من الدواب : مجتمع وسطه ، وهو موضع الركوب .

(١١) الجران : باطن العنق . أي قرَّ قراره واستقام ، وذلك أن البعير إذا برك واستراح مد عنقه على الأرض .

(١٢) البرك : الصدر .

(١٣) أرسالا : جماعات متقطعة يتبع بعضهم بعضا .

نبيَّه ، ضرب الشيطان رَوْقَه[1] ومدَّ طُنُبه[2] ونصبَ حَبائله[3] ، فظنَّ رجالٌ أنْ قد تحققت أطماعُهم ، ولاتَ حينَ الذي يرجون[4] ، وأنَّى والصدِّيقُ بين أظهُرهم ، فقام حاسراً مشمِّراً ، فجمع حاشيته وضمَّ قُطْرَيه[5] ، فردَّ نَشْرَ الإسلام على غَرِّه[6] ، ولمَّ شَعَثه بطبه[7] ، وأقام أوَدَه بِثقافه[8] فوقذ النفاق بوطأته[9] ، وانتاش الدينَ بِنَعْشه[10] ، فلما أراح الحقَّ على أهله[11] ، وقرَّر الرءوسَ على كواهلها ، وحقن الدماء في أُهُبِها[12] ، أتته مَنِيَّته ، فسُدَّ ثَلْمُه بنظيره في الرحمة ، وشَقِيقه في السيرة والمعدلة ، ذاك ابنُ الخطّاب ، لله أمٌّ حفلتْ له ودَرَّتْ عليه ، لقد أوحَدَتْ به ، فقبَّح الكفر ، وشرَّد الشرك شَذَرَ مَذَر ، وبعج الأرض وبخعها[13] فقاءت أُكُلها ، ولفظتْ خبيئها ، تَرْأمه ويَصدُّ عنها ، وتَصَدَّىٰ له ويأباها ، ثم ورع فيها وودَّعها كما صحبها ، فأروني ماتريبون ، وأيَّ يومَيْ أبي تنقمون : أيومَ إقامته إذ عدل فيكم ؟ أم يوم ظعنه وقد نظرَ لكم ، أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم » . روى هذه الخطبة جعفر بن عون عن أبيه عن عائشة ، وهؤلاء رواة الصحيحين .

---

(١) الروق والرواق : مابين يدي البيت .

(٢) الطنب : الحبل الذي تشد بأمثاله أطراف الخيمة .

(٣) أي مصايده ، واحدها حبالة (بكسر الحاء) .

(٤) لات : كلمة معناها ليس ، وزعموا أنها « لا » زيدت عليها التاء .

(٥) أي جمع جانبيه . وكانت في منهاج السنة طبعة بولاق (٣ : ١٦٤) : ورفع فطرته وصححناها من النهاية لابن الأثير (مادة قطر) .

(٦) يقال طوى الثوب على غره الأول : أي كما كان مطويا .

(٧) لم شعثه : جمع ما تفرق من أمره .

(٨) الأود : العوج . والثقاف تقويم المعوج .

(٩) وقذ النفاق : كسره ودمغه .

(١٠) انتاش الدين : تناوله واستنقذه وأخذه من مهواته .

(١١) أي ردَّه إليهم .

(١٢) جمع إهاب وهو الجلد قبل الدبغ .

(١٣) أي شقها وأخضعها ، كنت بذلك عن فتوحه .

وأما عمر رضي الله عنه فرأى الأمر في الستة متقارباً][1]. صحَّ عنه أنه قال : إن أستخلف فقد استخلف من هو خيرٌ مني ـ يعني أبا بكر ـ وإن أترك فقد ترك من هو خيرٌ مني ـ يعني النبيَّ ﷺ ، والخلاف مازال في القراءات والفقه وغير ذلك ، حتى إن العالم الواحد يقول قولين مختلفين ، ومازالت آراء الكبار تختلف ، وثبت أن النبي ﷺ قال في بعض المغازي : « إن يطع القومُ أبا بكر وعمر يرشدوا » ، وروى عنه أنه قال لهما : « لو اتفقتما على شيء لم أخالفكما » ، وقال : « اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر » فما فعله أبو بكر من استخلافه عمرَ كان المصلحةَ لكمال عمر وشفوفه واستحقاقه ، وظهر أثر ذلك عند كل عاقل منصف ، وكان مافعله عمر هو المصلحة ، فإنه لم يترجح عنده أحد من الستة على الباقين ، ورآهم متقاربين ، وفي كلٍّ فضيلة ليست في الآخر ، وتركَ التعيين خوفاً وورعاً ، وفعل من المصلحة بحسب الإمكان .

ثم إن الصحابة اجتمعوا على عثمان ، وكانت ولايته أرجحَ مصلحةً وأقلَّ مفسدة من غيره ، والواجب أن يقدمَ أكثر الأمرين مصلحة وأقلهما مفسدة ، ولا يجب على الخليفة أن يستخلف بعد موته ، فقال : الأمر شورى بين هؤلاء الستة الذين تُوُفِّيَ رسولُ الله ﷺ وهو عنهم راض .

١٧٥ وأما ما زعمتَ من ذكر سالم مولى أبي حُذيفة فمعلوم/ أن الصحابة يعلمون الإمامة في قريش كما استفاضت بذلك السنن ، وذلك مما احتجوا به على الأنصار يوم السقيفة ، فكيف يُظنُّ بعمر أنه يولي مولىً ، فأين يذهب عقلك ؟ [بل من الممكن أنه كان يوليه ولاية جزئية ، أو يستشيره فيمن يولي ، ونحو ذلك من الأمور التي يصلح لها سالم مولى أبي حذيفة فإن سالماً كان من خيار الصحابة][2] .

---

(١) آخر ما بدأنا من ص ٣٥٨ نقله عن الأصل المطبوع ببولاق ٣ : ١٥٨ ـ ١٦٤ .
(٢) عن الأصل ٣ : ١٦٥ .

وقولك « جمع بين الفاضل والمفضول » فهذا عندك ، وأما عندهم فكانوا متقاربين ، ولهذا كانوا في الشورى متردّدين ، فإن قلت علياً هو الفاضل وعثمان المفضول ، قيل لك : فكيف أجمع المهاجرون والأنصار على تقديم مفضول ؟ وقال بعض العلماء[1] : من قدم علياً على عثمان فقد أزرىٰ بالمهاجرين والأنصار . وفي الصحيحين عن ابن عمر قال : كنا نفاضل على عهد النبي ﷺ فنقول : أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ، وفي لفظ : ثم نَدَعُ أصحاب النبي ﷺ فلا نفاضل بينهم . فهذا ينقل ماكان عليه الصحابة على عهد نبيهم ، وظهر أثر ذلك : فإنهم بايعوا عثمان من غير رغبة ولا رهبة واتفقوا عليها ، وكانوا كما نعتهم الله ﴿ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ﴾ (المائدة ٥٤) ، حتى قال ابن مسعود : ولَّينا أعلانا ذا فوق ولم نَأْلُ [وفيهم العباس بن عبدالمطلب ، وفيهم من النقباء عبادة بن الصامت وأمثاله ، وفيهم مثل أبي أيوب الأنصاري ، وكل من هؤلاء ومن غيرهم لو تكلم بالحق لم يكن هناك عذر يسقطه عنه ؛ فقد كان يتكلم من يتكلم منهم على عهد رسول الله ﷺ في ولاية من يولى وهو مستحق للولاية ولا يحصل لهم ضرر ، وتكلم طلحة وغيره في ولاية عمر لما استخلفه أبو بكر ، وتكلم أسيد بن حضير في ولاية أسامة بن زيد على عهد النبي ﷺ ، وقد كانوا يكلمون عمر فيمن يوليه ويعزله ، وعثمان ـ بعد ولايته وقوة شوكته وكثرة أنصاره وظهور بني أمية ـ كانوا يكلمونه فيمن يوليه ويعطيه منهم ومن غيرهم . ثم في آخر الأمر لما اشتكوا من بعضهم عزَله ، ولما اشتكوا من بعض من يأخذ بعض المال منعه ، فأجابهم إلى ماطلبوه من عزل ومنع من المال ، وهم أطراف من الناس وهو في عزة ولايته ، فكيف لا يسمع كلام الصحابة ، أئمتهم

---

(١) منهم أيوب السختياني وغيره .

وكبرائهم ، مع عزتهم وقوّتهم ، لو تكلموا في ولاية عثمان][1] وكان في ولايته من الفتوحات والخيرات مالا يوصف[2] ، وما حصل منه من تأمير أقاربه وإكثار جوائزهم فقد حصل بعده من غيره من إيثار بعض الناس بولاية أو مال مضافاً إلى ماجرى من الفتنة[3] ، والصحابة ماكانوا يسكتون كلهم على مضض ، ألا تراهم تكلموا في عمر إذ استخلفه أبو بكر ، وتكلموا مع الصديق وقالوا : ماذا

---

(۱) عن الأصل ۳ : ١٦٦ .

(۲) قال الحسن البصري : شهدت منادي عثمان ينادي : يا أيها الناس ، اغدوا على أعطياتكم ، فيغدون ويأخذونها وافية ، يا أيها الناس اغدوا على أرزاقكم ؛ فيغدون ويأخذونها وافية . حتى ــ والله ــ سمعته أذناي يقول : اغدوا على كسوتكم ، فيأخذون الحلل . واغدوا على السمن والعسل . قال الحسن : أرزاق دارَّة ، وخير كثير ، وذات بين حسن ، ما على الأرض مؤمن يخاف مؤمنا ، إلا يوده وينصره ويألفه (روى ذلك الحافظ ابن عبدالبر) . وقال ابن سيرين ــ صنو الحسن البصري وزميله ــ وهو أيضا كان معاصراً لعثمان : كثر المال في زمن عثمان حتى بيعت جارية بوزنها ؛ وفرس بمائة ألف درهم ، ونخلة بألف درهم ، وسئل عبدالله بن عمر عن علي وعثمان ، فقال للسائل : قبحك الله ، تسألني عن رجلين كلاهما خير مني تريد أن أغض من أحدهما وأرفع من الآخر !؟

(۳) روى الطبري (٥ : ١٩٤) أن علياً لما فرغ من البيعة بعد وقعة الجمل واستعمل عبدالله ابن عباس على البصرة بلغ الأشتر الخبر باستعمال عليّ ابن عباس ؛ فغضب وقال : « علام قتلنا الشيخ إذن ؟! اليمن لعبيد الله ، والحجاز لقثم ، والبصرة لعبدالله ، والكوفة لعلي ! » ثم دعا بدابته فركب راجعا : وبلغ ذلك علياً فنادى : الرحيل ! ثم أجد السير فلحق بالأشتر فلم يُره أنه بلغه عنه وقال : « ما هذا السير ؟ سبقتنا ! » .

وما زعمه الزاعمون من أن عثمان كان يود ذوي قرابته ويعطيهم فمودته ذوي قرابته من فضائله ، وعليٌّ أثنى على عثمان بأنه أوصل الصحابة للرحم ، وعثمان أجاب عن موقفه هذا بقوله « وقالوا إني أحب أهل بيتي وأعطيهم ، فأما حبي لهم فانه لم يمل معهم على جور ؛ بل أحمل الحقوق عليهم : وأما إعطاؤهم فإني إنما أعطيهم من مالي ، ولا أستحل أموال المسلمين لنفسي ولا لأحد من الناس ، وقد كنت أعطي العطية الكبيرة الرغيبة من صلب مالي أزمان رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر ، وأنا يومئذ شحيح حريص : أفحين أتت عليَّ أسنان أهل بيتي وفنى عمري وودعت الذي لي في أهلي قال الملحدون ماقالوا ؟ » قال الطبري (٥ : ١٠٣) : وكان عثمان قد قسم ماله وأرضه في بني أمية ، وجعل ولده كبعض من يعطي ، فبدأ ببني أبي العاص فأعطى آل الحكم رجالهم عشرة آلاف فأخذوا مائة ألف ، وأعطى بني عثمان مثل ذلك ، وقسم في بني العاص وبني العيص وفي بني حرب ، ولهذا البحث مناسبات أخرى لعلها تأتي فيما بعد .

تقول لربك إذ قدمت عليه وقد وليت علينا عمر فظّاً غليظاً ؟ فقال : أبالله ترهبونني ؟ أقول : ولَّيتُ عليهم خيرَ أهلك ، قالوا هذا ومن شأن الناس أن يراعوا من ترشح للولاية [فيحابونه][1] خوفاً من أن ينتقم بعدُ منهم ، فكيف يحابون عثمان وهو بعدُ مابيده أمر ، فدلَّ على أنهم إنما قدَّموه باستحقاق ، وهذا شيء إذا تدبَّره الخبير ازداد به بصيرة وعلماً ، فأما الجاهل وصاحب الهوى فقد أعمى الله قلبه ، وأما من كان عالماً بما وقع وهو مستحضر للأدلة عالم بطريقة/ ١٧٦
النظر فإنه يقطع بما بيّناه .

ثم قال[2] وطعن[3] في كل واحد ممن اختاره للشورى ، وأظهر أنه يكره أن يتقلد أمر المسلمين بعد موته ، ثم تقلده [بأن جعل الإمامة في][1] ستة » .
فيقال : لم يطعن فيهم طعْنَ من يرى غيرهم أحقَّ بالأمر ، وإنما بيَّن عذره في عدم التعيين .

ثم قال[2] « فناقض وجعلها في أربعة ، ثم في ثلاثة ، ثم في واحد ، فجعل إلى ابن عوف الاختيار بعد أن وصفه بالضعف » .

فيقال [ينبغي][1] لمن احتجَّ بالمنقول أن يثبته أولاً ، والثابت في البخاري ليس فيه من هذا شيء ، بل فيه مايدلُّ على نقيض هذا ، وأن الستة هم الذين ردُّوا الأمر إلى الثلاثة ، ثم الثلاثة جعلوا الاختيار إلى عبدالرحمن بن عوف بلى ، قال عمر : فإن أصابت سعداً الخلافة وإلاّ فليستعنْ به من ولي ، فأني لم أعزله عن عجز ولا خيانة . ثم قال : أُوصي الخليفة من بعدي بتقوىٰ الله ، وأُوصيه بالمهاجرين الأولين الذين أُخرجوا من ديارهم وأموالهم أن يعرف لهم حقهم ، وأن يحفظ لهم حرمتهم . . . وذكر الحديث . وكان عمر في حياته

(١) عن الأصل ٣ : ١٦٧ .
(٢) أي الرافضي المردود عليه .
(٣) أي أمير المؤمنين عمر .

لا يخاف أحداً ، والرافضة تسميه فرعون هذه الأمة[1] قاتلهم الله ، فإذا كان في حياته لا يخاف أحداً فكيف يخاف من تقدم عثمان لو أراد أن يقدمه عند موته والناس كلهم مطيعوه ؟ وأي غرض يكون لعمر في عثمان دون عليّ ، فقد أخرج من الأمر ابنه ، ولم يدخل سعيد بن زيد في أهل الشورى وهو أقرب الناس إليه[2] فلأي شيء يحابي كما افتريتم عليه وهو في تلك الحال وفي آخر ساعة من الدنيا ، وقت يسلم فيه الكافر ويخشع فيه الفاجر ، فلو علم أن لعليّ حقاً دون غيره بنص أو بأولوية لقدمه توبة إلى الله أو ابتغاء رضوان الله ، وليس في العادة أن الرجل يفعل عند لقاء الله مايعلم أنه يعاقب عليه مما لا ينفعه في دين ولا دنيا ، ولو قُدِّر أنه كان عدوّاً مبغضاً للرسول فلا ريب أنه بسبب النبي ﷺ نال من السعادة مانال ، ثم إن عمر كان من أذكى خلق الله تعالى ، ودلائلُ النبوَّة من أظهر الأمور ، [فهو يعلم أنه إن استمر على معاداته يعذَّب في الآخرة ، وليس له وقت الموت غرض في ولاية عثمان ونحوه][3] فكيف استفرغ
١٧٧ وسعه في عداوة بيت نبي الله وابن عمه ، و[هو الذي] لزم/ العيش الخشن والثوب القطني والصبر على العدل وعن جمع الأموال وعلى مجافاة الأشراف ، بحيث أنه قد تركه الحق وماله من صديق .

ثم نقول ــ على مازعمت « لولا عليٌّ لهلك عمر » ــ : قال أبو المعالي الجُوَيني : مادار الفلك على شكل عمر ، وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول [لعمر] : « مالقيك الشيطان سالكاً فجّاً إلا سلك فجاً غير فجك » ، وأمرُ

---

(١) وتسميه « الطاغوت » بل تسمي الصديق « الجبت » ، انظر ص ٦٩ نقلا عن أهم كتبهم في الجرح والتعديل وهو تنقيح المقال في أحوال الرجال للمامقاني ١ : ٢٠٧ المقدمة ، مع أن أبا بكر هو الذي حمل أخوه عليّ (رضي الله عنهم جميعا) ثناء الله عليه في سورة التوبة إلى حجاج بيت الله الحرام بأمر النبي ﷺ .

(٢) وسعيد بن زيد أحد العشرة المبشرين بالجنة .

(٣) عن الأصل ٣ : ١٦٩ .

أمير المؤمنين عمر أبْيَنُ من الشمس .

ومازال بنو هاشم وبنو أمية متفقين في [أيام النبي ﷺ وفي][1] إمرة الشيخين [حتى إن أبا سفيان لما خرج من مكة عام الفتح يكشف الخبر ورآه العباس أخذه وأركبه خلفه وأتى به النبي ﷺ وطلب من النبي أن يشرّفه بشيء لما قال له : إن أبا سفيان يحبُّ الشرف ، وكل هذا من محبة العباس لأبي سفيان وبني أمية][1] إذ القبيلان من بني عبد مناف [وحتى إنه كان بين عليّ وبين رجل من المسلمين منازعة في حدّ ، فخرج عثمان في موكب فيهم معاوية ليقفوا على الحدّ ، فابتدر معاوية وسأل عن مَعْلَم من معالم الحدّ هل كان هذا على عهد عمر ؟ فقالوا : نعم ، فقال : لو كان هذا ظلما لغيَّره عمر . فانتصر معاويةُ لعليّ في تلك الحكومة ، ولم يكن عليٌّ حاضراً ، بل كان قد وكل ابن جعفر ، وكان علي يقول : إن للخصومات قُحَماً[2] وإن الشيطان يحضرها ، وكان قد وكل عنه عبدالله بن جعفر في المحاكمة ، وبهذا احتج الشافعيُّ وغير واحد من الفقهاء على جواز التوكيل في الخصومة بدون اختيار الخصم، كما هو مذهب الشافعي وأصحاب أحمد وأحد القولين في مذهب أبي حنيفة . فلما رجعوا ذكروا ذلك لعليّ فقال : أتدري لِمَ فعل ذلك معاوية ؟ فعل لأجل المنافيَّة أي لأجل أنا جميعاً من بني عبد مَناف ، وكانت قد وقعت حكومة شاورني فيها بعض قضاة القضاة ، وأحضَر لي كتاباً فيه هذه الحكومة ، ولم يعرفوا هذه اللفظة ، لفظة « المَنافِيَّة » ، فبينتها لهم وفسرت لهم معناها . والمقصود أن بني عبد مناف كانوا متفقين في أول الأمر على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر][3].

ثم إن عليا وعثمان اتفقا[4] على ردّ الاختيار إلى عبدالرحمن بن عوف من غير

---

(١) عن الأصل ٣ : ١٦٩ . (٢) هي الأمور العظيمة الشاقة ، واحدتها قحمة .

(٣) عن الأصل ٣ : ١٦٩ ــ ١٧٠ .

(٤) أي في مذاكرات الشورى التي عهد بها عمر إلى الستة .

أن يُكره أحدهما الآخر . وقولك(١) « إن عمر علم أن عبدالرحمن لا يعدل عن أخيه وابن عمه » فهذا كذب بارد وجهل بالنسب ، إذ عبدالرحمن ليس أخاً لعثمان ولا ابن عم ولا هو من قبيلته أصلاً ، وبنو زهرة إلى بني هاشم أمْيل ، فإنهم أخوال النبي ﷺ ، وقد جاء أن النبي ﷺ قال في سعد : « هذا خالي » . بلىٰ ، سعدٌ زهريّ من قبيلة ابن عوف ، فهلّا آثره بها !

ثم قلت(١) : « إنه(٢) أمر بضرب أعناقهم إن تأخروا عن البيعة ثلاثة أثام » قلنا : أين النقل الثابت بهذا ؟ إنما المعروف أنه أمر الأنصار أن لا يفارقوهم حتى يبايعوا واحداً منهم ، أوَ كان عمرُ يأمر بقتل ستة هم عنده أفضل أهل الأرض ؟ ثم كيف يطيعه أنصار رسول الله ﷺ بعد موته في قتلهم ؟ ولو أمر بقتلهم لذكر بعد موتهم من يصلح لها غيرهم ، ثم أيضاً من الذي يتمكن من قتل هؤلاء الذين كل واحد منهم سيّد عشيرته ؟ فأنتَ قد رأيت ماجرى في الوجود بقتل واحد منهم وهو عثمان ، ثم لو فرضنا أن الستة لم يتولَّ أحد منهم ، فلم يجز قتلهم ، بل ولا جاز قتل واحد منهم ، وإنما يولي غيرهم ، ولا سمعنا في العالم أن أحداً امتنع من الخلافة فقُتل ، فتبين أن هذا كذب .

١٧٨ ثم العجب من الرافضة يزعمون/ أن الستة مستحقّو القتل سوى عليّ ، ثم العجب أنه(٢) يحابيهم بالولاية ثم يأمر بقتلهم ، وكذا ، فليكن الجمع بين الضدَّين ! ثم قد تخلف سعدُ بن عُبادة عن بيعة أبي بكر ولم يضربوه ولا حبسوه فضلاً عن القتل ، وتربَّص عليٌّ عن البيعة مدة ولم يقل له أبو بكر شيئاً ، حتى جاء وبايعه ولم يُكرهه أحد ، ومازال أبو بكر يكرمه ويجلُّه ، وكذلك عامله عمر ، ويقول أبو بكر : أيها الناس ارقبوا محمداً في أهل بيته . ويذهب أبو بكر

---

(١) الخطاب للرافضي المردود عليه

(٢) أي عمر .

وحده إلى بيت علي وعنده بنو هاشم فيذكر فضلهم ويعترفون باستحقاقه الخلافة ، ولو أراد هو أو عمر إيذاء عليّ في خلافتهما لكانا أقدر [على ذلك من صرف الأمر عنه بعد موت النبي ﷺ](1)، ولكنهما أتقىٰ لله من ذلك . فهؤلاء الجهلة يزعمون أنهما ظلماه في حال كان فيها أقدر على دفع الظلم عن نفسه ، وكانا أعجز عن ظلمه لو شاءاه ، فهلا ظلماه في قوَّتهما وطاعة الخلق لهما كما جرت عادة الملوك من الفعل بمن يخافون منه ؟ ولو أرادا ذلك لما عجزا ولَكان أسهلَ عليهما من منعه ابتداءً مع وجود النصّ بزعمكم ، بل مازالا يعاملانه بالجميل بكل طريق ، ولم يحفظ عنه كلمة سوء في حقهما ولا تظلم منهما أبداً ، بل تواتر عنه محبتهما وإجلالهما ظاهراً وباطناً ، وهذا أمر معروف عند من يدري الأمر ويعرف الأخبار ، أما من رجع إلى الأكاذيب وبهتان الرافضة الذين هم أجهل الأمة بالمنقولات وأبعد الناس عن معرفة الأثر وأنقلهم للكذب المستحيل المتناقض الذي لا يروج إلا على البهائم ، كترويج قُصّاص الطرقية على العوام وأهل القرى والجبل وأهل البادية ، فلا قوة إلا بالله .

قال(2) : « وأما عثمان فإنه ولَّى من لا يصلح ، حتى ظهر من بعضهم الفسق والخيانة(3) وقسم الولايات بين أقاربه وعوتب فلم يرجع ، واستعمل الوليدَ بن عقبة(4) فصلى بالناس سكران(5)، واستعمل سعيد بن العاص على الكوفة

---

(1) عن الأصل ٣ : ١٧١ .
(2) أي الرافضي المردود عليه .
(3) كل ماعزاه أعداء الصحابة إلى ذي النورين رضوان الله عليه أورده القاضي أبو بكر بن العربي وسماه (قواصم) وأجاب على كل قاصمة بعاصمة من الحق عن أصدق المصادر وأصحها بعد كتاب الله ، ومن ذلك تألف كتاب (العواصم من القواصم) الذي علقنا عليه بما لم يترك مقالا لقائل ، فارجع إليه لتطهر قلبك من الغل للذين آمنوا من تلاميذ محمد ﷺ وخاصة أحبابه ، فان أعداءهم شحنوا الكتب بالأكاذيب التي انتشرت وأفسدت قلوب بعض المسلمين على سلفهم الأول ، إلى أن أظهر الله الحق بكتاب العواصم من القواصم فانتفع به الكثيرون ولله الحمد والمنة .
(4) انظر التعريف بالوليد بن عقبة في العواصم من القواصم ص ٨٥ ــ ٨٧ و ٩٠ ــ ٩٣ .
(5) انظر لهذه الأسطورة التعليق على العواصم من القواصم ص ٩٤ ــ ٩٩ ، وستعجب بعد =

فظهر منه ماأدّى إلى إخراجه منها[1]، وولى عبد الله بن [سعد بن] أبي سرح

= الاطلاع على الحقائق التاريخية هناك كيف أن الأمة الأسلامية ذهبت ضحية لشرذمة من الطغاة الخارجين على أعدل عصور الإسلام وأسعدها منذ كذبوا ثم كذبوا ثم كذبوا حتى انخدع الناس بأكاذيبهم فظنوا سحرها حقيقة ، ولكن ما لبثت الوقائع أن تبينت كما هي ، فجاء الحقّ وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا .

(١) كان سعيد بن العاص في الذروة العليا من فصحاء قريش ، وندبه عثمان عند كتابة القرآن فأقيمت عربية القرآن على لسانه ، لأنه كان أشبههم لهجة برسول الله ﷺ وبلغ من صدق إيمانه أن قال له عمر يوماً أنا لم أقتل أباك ، وإنما قتلت خالي العاص بن هشام فقال له سعيد : ولو قتلته لكنتَ على الحق وكان على الباطل ، وسعيد بن العاص هو فاتح طبرستان وغزا جرجان وكان في عسكره حذيفة وغيره من كبار الصحابة . وحسبه شرفا مارواه عبدالله بن عمر بن الخطاب أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ ببردة فقالت : إني نذرت أن أعطي هذه البردة لأكرم العرب ، فقال لها ﷺ : أعطيها لهذا الغلام ، وهو واقف ، (وكان هذا الغلام هو سعيد بن العاص المجاهد الفاتح الذي يعير الرافضي أمير المؤمنين عثمان بأنه ولاه الكوفة) فإن لم تكن إقامة القرآن على لسان سعيد بن العاص مفخرة عند الرافضة فشهادة النبي ﷺ له بأنه أكرم العرب من أعظم مفاخر الدنيا والدين ، إلا أن له عيبا وهو أنه أحد الذين أخرجوا إيران من المجوسية إلى الإسلام بتسجيل التاريخ له أنه فاتح طبرستان وقائد كبار الصحابة في غزو جرجان ، وأحاديثه في صحيح مسلم وسنن النسائي وجامع الترمذي ، ولكن الرافضة لا تعبأ بصحيح مسلم ولا بجميع دواوين السنة المحمدية مادامت مكتفية بأكاذيب كتابهم الذي يسمونه الكافي ، ومن مفاخر سعيد بن العاص التي يموت الرافضة بسببها كمدا وحنقا ما أخرجه الطبراني من طريق محمد بن قانع بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده قال : رأيت رسول الله ﷺ عاد سعيد بن العاص ، فرأيته يكمده بخرقة ، وأراد بعضهم أن يصرف هذه المنقبة إلى جد سعيد بن العاص ــ وهو أيضا يسمى سعيد بن العاص ــ لكن ذلك لا يمكن أن يكون إلا في مكة قبل الهجرة وجد سعيد بن العاص مشرك ، فإن صح أن النبي ﷺ فعل ذلك بجد سعيد بن العاص الأموي وهو مشرك فيكون ذلك من باب المودة في القربى لأنهما من بني عبد مناف ، وسبُّ الرافضة للأمويين من بني عبد مناف في جاهليتهم وإسلامهم ينافي ماكان يحتج إليه النبي ﷺ من أسباب المودة في القربى التي تقدم الكلام عليها في هذا الكتاب (ص ٢٦٥) لمناسبة ماكان النبي ﷺ يبادل به أبا سفيان في الجاهلية من أسباب هذه المودة العائلية ، وعلى ذكر حديث البردة التي نذرت إحدى الصحابيات أن تعطيها لأكرم العرب فأمرها النبي ﷺ أن تعطيها لسعيد بن العاص وكان غلاماً بعد ، فإن هذا الحديث من أعلام النبوة ، وقد اكتشف النبي ﷺ بنور الوحي الإلهي أن سعيداً سيكون أكرم العرب ، روى ابن أبي خيثمة من طريق يحيى بن سعيد قال : قدم محمد بن عقيل بن أبي طالب على أبيه فقال له : من أشرف الناس ؟ قال : أنا وابن أمي ، وحسبك بسعيد بن العاص وقال معاوية : كريم قريش سعيد بن العاص ؛ وكان مشهوراً بالكرم والبر ، حتى كان إذا سأله السائل وليس عنده ما يعطيه كتب له بما =

مصرَ فظلم ، وتشكوا منه[1] ، فكاتبه سرّاً أن يستمرَّ على ولايته ، وأن يقتل محمد بن أبي بكر[2] . وولى معاوية الشام ، فأحدث من الفتن

= يريد أن يعطيه مسطورا ، فلما مات كان عليه ثمانون ألف دينار فوفاها عنه ولده عمرو الأشدق . ومن معالي أخلاقه ما رواه صالح بن كيسان قال : كان سعيد بن العاص حليما وقورا ، وكان إذا أحب شيئا أو أبغضه لم يذكر ذلك ويقول : إن القلوب تنقلب ، فلا ينبغي للمرء أن يكون مادحاً اليوم عاتباً غداً . وهذا هو الأموي الذي يعير الرافضيُّ أمير المؤمنين عثمان بأنه ولاه الكوفة ، مات سعيد بن العاص في قصره بالعقيق سنة ٥٣ .

(١) عبدالله بن سعد بن أبي سرح صحابي من بني عامر بن لؤي من قريش ، كان أخا أمير المؤمنين عثمان من الرضاعة : استجار له عثمان يوم فتح مكة فأجاره النبي ﷺ وحسن إسلامه وكان من عظماء المجاهدين الفاتحين ، ولما أراد الله إدخال مصر في الأسرة الإسلامية كان ابن أبي سرح في طليعة الصحابة الذين أكرمهم الله بهذا الجهاد ، فكان صاحب الميمنة في الحرب مع أبي عبدالله عمرو بن العاص ، وكانت له مواقف محمودة في الفتوح ، وبعد أن استتب الأمر لأصحاب رسول الله ﷺ في وادي النيل اختط ابن أبي سرح لنفسه خطة في بقعة الجهاد المباركة حول الفسطاط الذي قام عليه أول مسجد للإسلام في مصر ، وذكره ابن سعد في تسمية من نزل مصر من الصحابة ، ونقل الحافظ ابن حجر في الإصابة (٢ : ٣١٧) ماورواه البرقي في تاريخه عن أبي صالح كاتب الليث بن سعد أن الليث قال: « كان ابن أبي سرح على الصعيد في زمن عمر ، ثم ضم إليه عثمان مصر كلها، وكان محموداً في ولايته » ، وهذه الحقيقة التي يقررها الليث بن سعد إمام مصر وعظيمها تكذِّب الرافضي فيما افتراه على هذا المجاهد الفاتح ، وكانت إمارة ابن أبي سرح على مصر كلها سنة ٢٥ ، وفي سنة ٢٧ افتتح إفريقية كلها وكان ذلك من أعظم الفتوح ، بلغ فيه سهم الفارس ثلاثة آلاف دينار ، وكان العبادلة على جلالتهم تحت قيادته في هذا الجهاد ، وبعد أن فتح الله له شمال إفريقية واصل جهاده سنة ٣١ في غزاة الأساود ، وفي سنة ٣٤ في ذات السواري . ثم وقعت الفتنة في المدينة بتطاول البغاة على أمير المؤمنين عثمان ، فكتب ابن أبي سرح إلى عثمان يستأذنه في القدوم إلى المدينة من طريق العريش والعقبة ، واستخلف على مصر السائب بن هشام بن عمير ، وقبل أن يصل إلى المدينة بلغه خبر شهادة أمير المؤمنين عثمان فعاد يريد مصر ، فوجد محمد بن أبي حذيفة متغلبا عليها ومنعه ابن أبي حذيفة من دخول مصر فمضى إلى فلسطين واختار الإقامة بين عسقلان والرملة ، واعتزال الناس إلى سنة ٥٧ ، روى البغوي بإسناد صحيح عن يزيد بن أبي حبيب قال : « خرج ابن أبي سرح إلى الرملة ، فلما كان عند الصبح قال : اللهم اجعل آخر عملي الصبح ، فتوضأ ثم صلى ، فسلم عن يمينه ، ثم ذهب يسلم عن يساره فقبض الله روحه . يرحمه الله » . وذكر البخاري هذا الخبر من هذا الوجه .

(٢) سبق لنا في التعليق على كتاب العواصم من القواصم (ص ١٠٩ ــ ١١٠ و ص ١٢٦ ــ ١٢٩) تحقيق علمي عن الكتاب المنسوب إلى عثمان أو مروان ليرسل إلى ابن أبي سرح ، واستنكار علي بن أبي طالب عودة العراقيين من طريقهم عند عودة المصريين من طريقهم الآخر =

ما أحـدث[1] . وولى [عبدالله] بن عامـر [بن كـريز] البصـرة/ ففعـل مـن المناكر ما فعـل[2] وولّى مروان ودفـع إليه خاتمه ، فحـدث مـن ذلك

= كأنهما كانا على ميعاد ، مع أن العراقيين لا علم لهم بالكتاب الذي قبض المصريون على حامله ، فلما استنكر عليّ عودة العراقيين أجابوه : ألم ترسل أنت كتاباً إلينا تطلب به منا الرجوع إلى المدينة ؟ فحلف لهم عليّ أنه لم يكتب لهم كتاباً ولا علم له به ، وبذلك ظهر أن هناك كتابين لا كتاب واحد : أحدهما أرسل من طريق العراقيين مزوَّراً على لسان عليّ ، والآخر أرسل من طريق المصريين مزوَّراً على لسان عثمان ، ومن غير المعقول أن يكتب عثمان أو مروان بذلك الكتاب إلى ابن أبي سرح وهما يعلمان أنه كان قد استأذن بالقدوم إلى المدينة ، وأنه عند ظهور الكتابين المزورين كان في الطريق بين فلسطين والمدينة ولعله بلغ العقبة ، فكيف يكتبان إليه في مصر وهو ليس في مصر ؟! ومن الأحداث التي لم ينتبه المؤرخون لدخائلها أن اثنين من كبار زعماء الثورة على عثمان ــ وهما الأشتر وحُكيم بن جبلة ــ تخلفا في المدينة عند رحيل الثوار العراقيين والمصريين إلى بلادهم ، وليس هناك أي داع لتخلفهما إلا الاحتيال لإعادة الثوار واستئناف المهمة التي جاءوا لأجلها وهي قتل أمير المؤمنين عثمان ، فالمعقول أنهما اللذان زوَّرا الكتابين على لسان عليّ وعلى لسان عثمان ، وهما اللذان استأجرا أعرابيين وبعيرين من إبل الصدقة وأرسلا بأحد الكتابين إلى العراقيين وهم في طريق الشرق ، وبالآخر إلى المصريين وهم في طريق الساحل من ناحية الغرب ، وكان ذلك لردّ الثوار جميعا وإعادة الفتنة جذعة بعد أن سكنت ، وليس لغيرهما مصلحة في رد الثوار وتجديد الفتنة . وانظر تفصيل هذا التحقيق التاريخي في تلك المواضع من كتاب العواصم من القواصم .

(١) انظر ما تقدم في ص ٢٤٣ ــ ٢٤٥ ، وسيأتي الكلام عن معاوية قريباً .

(٢) وأهم المناكر التي فعلها ــ في نظر مجوس هذه الأمة ــ قضاؤه القضاء الأخير على الدولة الكسروية ، فقد قُتل يزدجر آخر ملوك فارس في إمارة عبدالله بن عامر بن كريز ، وعبدالله بن عامر عبشمي الآباء هاشمي الخئولة ، فإن أم أبيه أروى بنت كريز أمها البيضاء بنت عبدالمطلب بن هاشم عمة النبي ﷺ ، ولما ولد أتى به إلى النبي ﷺ فقال لبني عبد شمس: « هذا أشبه بنا منه بكم » ، وجعل يتفل عليه ويعوّذه ، فجعل الطفل يبتلع ريق النبي ﷺ ، فقال ﷺ: « إنه لمسقيّ » ، فكان ابن عامر لا يعالج في حياته أرضاً إلا ظهر له الماء ، وهو أول من اتخذ الحياض بعرفة ، وأجرى إليها العين ، وكان جواداً شجاعا ميمون النقيبة ، ولاه عثمان البصرة بعد أبي موسى الأشعري سنة ٢٩ ، ثم ضم إليه فارس بعد عثمان بن أبي العاص ، فافتتح ابن عامر خراسان كلها ، وأطراف فارس ، وسجستان ، وكرمان وغيرها حتى بلغ أعمال غزنة ، فلما تمت له هذه الفتوح العظيمة للإسلام قال : لأجعلن شكري لله عز وجل أن أخرج من موضعي محرماً بالحج ، فأحرم من نيسابور (وكانت أشهر الحج في ذلك الحين توافق أشهر الشتاء) ، فمازال مسافراً وهو في إحرامه حتى بلغ الحجاز ، فلما قدم على أمير المؤمنين ذي النورين لامه رضي الله عنه على ما صنع وقال له : غررت بنسكك ، وقدم معه من هذه الفتوح بأموال عظيمة فرَّقها أمير =

قتله(١) . وكان يؤثر أهله بالأموال الكثيرة ، حتى دفع إلى أربعة زوَّجهم بناته

= المؤمنين عثمان في المهاجرين والأنصار ، واستعان بها على مواصلة الجهاد والفتوح ، فهذه طائفة من المناكر التي فعلها عبدالله بن عامر بن كريز في نظر خلفاء المجوس . ومن العجيب أن يكون هؤلاء المجاهدون الفاتحون مذمومين من أمثال الرافضي المردود عليه وأن يكون هلاكو ونسله إلى خدابنده ممدوحين منهم ومرضيا عليهم ، ولا غرو ، فإن المرء يحشر مع من أحب ، وهذا الانتكاس قبل أن يكون مرضا في الدين فهو مرض في العقل ومرض في الأخلاق ، والحمد لله الذي عافانا مما ابتلى به كثيراً من خلقه .

(١) يشير بقوله: « ودفع إليه خاتمه » إلى الكتاب المزوَّر على عثمان ، وقد تقدم في الصفحة السابقة أن الأشتر قائد ثوار الكوفة وحُكيم بن جبلة قائد ثوار البصرة — لما غلبا على أمرهما بإذعان جماعتهما واقتناعهم بحجج أمير المؤمنين عثمان ، فرحل الثوار جميعا من عراقيين ومصريين ، وتوجه العراقيون شرقا قاصدين العراق ، والمصريون غربا قاصدين مصر — تخلف الأشتر وابن جبلة في المدينة ولم يسافرا إلى بلديهما ، وبعد أيام وصل — في وقت واحد — راكبان أحدهما لحق بقافلة المصريين وصار يقوم بحركات بهلوانية مريبة فيتراءى لهم حتى إذا تحقق أنهم رأوه يتظاهر بالاختفاء منهم ، فلما سألوه عن شأنه أظهر لهم كتاباً مختوماً بخاتم كخاتم عثمان وزعم أنه ذاهب إلى عبدالله ابن سعد بن أبي سرح أمير مصر وفي الكتاب أمر له بقتل محمد بن أبي بكر ، وفي الوقت الذي ظهر فيه هذا الرجل المريب لقافلة المصريين في الطريق الغربي وصل إلى قافلة العراقيين في الطريق الشرقي رجل آخر يحمل إليهم كتاباً مختوماً بخاتم كخاتم علي بن أبي طالب يأمرهم فيه بالعودة إلى المدينة ، فلما رجع الفريقان إلى المدينة خرج لهما عليّ وأفاضل الصحابة ليعلموا سبب عودتهما — بعد أن صرف الله الشر عن مدينة الرسول ﷺ برحيلهما عنها — فذكر لهم جماعة مصر أمر الكتاب المنسوب إلى عثمان، وقال علي للعراقيين: وأنتم ماذا رجع بكم ؟ قالوا: ألم تكتب أنت كتاباً لنا تأمرنا فيه بالعودة ؟ فحلف لهم بالله أنه لم يكتب لهم ، ولا علم له بذلك ، فتبين أن الكتابين مكذوبان على عثمان وعليّ رضي الله عنهما ، لاسيما وأن عثمان ومروان يعلمان أن ابن أبي سرح ليس في مصر ، وأنه أستأذن الخليفة بالمجيء إلى المدينة ، فكيف يكتب إليه عثمان أو مروان إلى مصر وهما يعلمان أنه ليس في مصر؟ ومروان أنبل من أن يخون أمانة أدنى الناس ، فكيف يخون أمانة أمير المؤمنين عثمان في خاتمه وأدق شئون خلافته ، وإذا كان خاتم عثمان قد زوره مروان فمن الذي زور خاتم عليّ ؟ والرافضة تعلم أن مروان موضع ثقة أمثال زين العابدين علي بن الحسين في أحكام الدين ، وزين العابدين أحد الذين يروون عن مروان ، روى ذلك الحفاظ والأئمة وآخرهم الحافظ ابن حجر في الإصابة ، وترى تفصيل ذلك في طبقات الشافعية الكبرى للتاج السبكي في ترجمة اللغوي الشهير أبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهر صاحب تهذيب اللغة (٢٨٢ — ٣٧٠) ، وممن نص الحافظ ابن حجر على روايته عن مروان : سعيد بن المسيب رأس علماء التابعين ، وإخوانه من الفقهاء السبعة أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي ، وعبيد الله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود ، وعروة بن الزبير ، وأضرابهم كعراك بن مالك الغفاري المدني فقيه أهل دهلك =

أربعمائة ألف دينار[١] . وكان ابن مسعود يطعن عليه ويكفره[٢] ولما حكم ضربه حتى مات[٣] ، وضرب عماراً حتى صار به فتق ، وقد قال النبي ﷺ عمار جلدة بين عيني تقتله الفئة الباغية لا أنالهم الله شفاعتي[٤] ، وكان عمار يطعن عليه وطرد رسول الله ﷺ الحَكَمَ عمَّ عثمان فآواه عثمان إلى المدينة[٥] ونفى أبا ذرّ إلى الرَّبَذَة وضربه[٦] مع قول النبي ﷺ : ماأقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء على ذي لهجة أصدق من أبي ذر ، وضيع الحدود ، فلم يقتل عبيدالله بن عمر بالهرمزان مولى أمير المؤمنين[٧] وأراد أن لا يحدَّ الوليد على الخمر حتى حدَّه عليٌّ

= وكان ممن يصوم الدهر ، وكعبدالله بن شداد بن الهاد أحد الرواة عن عمر وعلي ومعاذ ، وإن رواية عروة بن الزبير عن مروان في كتاب الوكالة من صحيح البخاري (ك ٤٠ ب ٧ ج ٣ ص ٦٢) وفي مسند الإمام أحمد (٣ : ٣٢١و٣٢٣ و ٣٢٦ ٣٢٨ و ٥ : ١٨٩) ورواية عراك عن مروان نقلها إمام أهل مصر الليث بن سعد عن يزيد بن حبيبة في مسند أحمد (٤ : ٣٢٨)ورواية عبدالله بن شداد بن الهاد عن مروان في مسند أحمد (٦ : ٣١٧ و٣٢٣) . بل في رواة أحاديث مروان عبدالرزاق إمام اليمن وكانت فيه نزعة تشيع ، فاذا كان مروان موضع ثقة جميع هؤلاء الأئمة الأعلام من زين العابدين علي بن الحسين إلى عبدالرزاق بن همام الصنعاني ، فما على أي مسلم إذا سمع من رافضي قالة السوء في مروان إلا أن يضرب بها وجهه ويمضي في سبيله .

(١) تقدم في ص ٣٨٤ قول عثمان في الأموال التي أعطاها لذوي قرباه أنها من صلب ماله .

(٢) مع أن الثابت عن ابن مسعود في عثمان قوله فيه رضي الله عنهما : « ولينا أعلانا ذا فوق ، ولم نأل » .

(٣) لوكان لكلمة الزور تخرج من فم صاحبها رائحة كرائحة الخمر في فم السكير المدمن لبقي إلى يوم القيامة نتن رائحة هذه الكذبة التي افتراها الرافضة على ابن مسعود وإمامه عثمان رضوان الله عليهما . وانظر العواصم من القواصم ص٦٣ ـ ٦٤ .

(٤) انظر العواصم من القواصم ص ٦٤ ـ ٦٦ .

(٥) سيأتي الكلام على هذا . وانظر العواصم من القواصم ص ٧٧ ـ ٧٩ .

(٦) هذا كذب ، والذي في تاريخ ابن خلدون (بقية ج ٢ : ١٣٩) أن أبا ذر استأذن عثمان في الخروج من المدينة وقال : «إن رسول الله ﷺ أمرني أن أخرج منها إذا بلغ البناء سلعا » فأذن له ونزل الربذة وبنى بها مسجداً ، وأقطعه عثمان صرمة من الإبل وأعطاه مملوكين ، وأجرى عليه رزقا ، وكان يتعاهد المدينة ، وبين المدينة والربذة ثلاثة أميال . قال ياقوت : وكانت من أحسن منزل في طريق المدينة .

(٧) أمير المؤمنين علي لم يكن له علم بهذا الولاء الذي اخترعه له مجوس هذه الأمة مع مليكهم =

وقال : لا يبطل حـدُّ الله وأنا حاضر(١)، وزاد الأذان يوم الجمعة وهي بدعة(٢) وخالفه المسلمون حتى قُتل وعابوا أفعاله(٣) وقالوا له : غبتَ عن بَدْر(٤)، وهربتَ يوم أحد(٥)، ولم تشهد بيعة الرضوان(٦)، والأخبار في ذلك أكثر من أن تحصى » .

والجواب : أن نوّاب عليٍّ قد خانوه وعصوه [أكثر مما خان عمال عثمان له

= الهرمزان ، وإنما هي مرتبة اكتسبها الهرمزان من مجوس هذه الأمة لتآمره مع بابا شجاع الدين على قتل مثال العدالة في تاريخ الإنسانية كلها ، وانظر لقتل عبيدالله بن عمر الهرمزان كتاب العواصم من القواصم ص ١٠٦ ــ ١٠٨ .

(١) انظر ص ٩٤ ــ ٩٩ من كتاب (العواصم من القواصم) .

(٢) لما زاد عدد السكان في المدينة مست الضرورة إلى ذلك .

(٣) الذين خالفوه وقتلوه هم البغاة ، والذين دافعوا عنه أمثال الحسن والحسين .

(٤) غاب عن بدر لأن زوجه رقية بنت رسول الله ﷺ كانت مريضة مرض الموت فأمره رسول الله ﷺ بالتخلف في المدينة لتمريضها وقال له: « إن لك أجر رجل ممن شهد بدراً وسهمه » . وأمر أسامة بن زيد بأن يكون معه ، فلما تم للمسلمين النصر ببدر أرسل رسول الله ﷺ ببشرى النصر ببدر إلى عثمان . قال أسامة : فوافانا الخبر حين سوينا التراب على رقية بنت رسول الله ﷺ .

(٥) ما وقع يوم أحد أمر اشترك فيه الكثيرون ، واختلف في تعيين من ثبت ومن بقي ، وقد عفا الله ورسوله عن ذلك فلا يحل لمسلم ذكر ما أسقطه الله ورسوله .

(٦) تغيب عثمان عن بيعة الرضوان لأن النبي ﷺ أرسله سفيراً إلى قريش بمكة ، بعد أن عرض هذه السفارة على عمر فقال له عمر : يارسول الله ، ليس بمكة من بني عدي بن كعب أحد يمنعني ، ولكني أدلك على رجل هو أعز مني فيها : عثمان بن عفان ، فدعاه رسول الله ﷺ فبعثه إلى أشراف قريش ، ولو كان في المسلمين رجل أعزّ ببطن مكة من عثمان لبعثه مكانه . وبسبب هذه السفارة الأولى في تاريخ الإسلام احتبس عثمان بمكة أياماً ، فشاع الخبر بأن سفير النبي ﷺ إلى مكة قتل، فدعا النبي ﷺ الصحابة إلى بيعة الرضوان ليناجز المشركين انتصاراً لعثمان، فبيعة الرضوان رمزمن رموز الشرف لعثمان ، وأي شرف أعظم من أن تجتمع قوى الإسلام كلها بقيادة الرسول الأعظم للأخذ بثأر صهر رسول الله ﷺ الحبيب إلى المسلمين والرفيع المنزلة عند سيد الأولين والآخرين ، ثم لما علم النبي ﷺ في اللحظة الأخيرة التي اجتمع فيها الصحابة لعقد بيعة الرضوان أن سفيره وصهره حي مضى في إتمام البيعة ، وكان لعثمان الشرف المضاعف بأن يد رسول الله ﷺ نابت عن يد عثمان في عقد البيعة عنه فقال ﷺ بيده اليمنى « هذه يد عثمان » فضرب بها على يده وقال« هذه لعثمان » . وهذه المنقبة العليا التي لا منقبة تضارعها في تاريخ الإسلام يتخذها الرافضة وسيلة للعيب على عثمان ! وهذه هي حقيقة الرفض ، ولو لم يفعلوا ذلك لم يكونوا رافضة .

وعصوه][1] وذهب بعضهم إلى معاوية . وقد ولّى [عليٌّ رضي الله عنه][1] زيادَ [بن أبي سفيان أبا عبيدالله بن زياد قاتل الحسين][1] وولّى الأشتر ، وولى محمد بن أبي بكر ، ومعاويةُ خيرٌ من هؤلاء [كلهم . ومن العجب أن الشيعة ينكرون على عثمان مايدعون أن علياً كان أبلغ فيه من عثمان ، فيقولون إن عثمان ولى أقاربه من بني أمية][1] وعليٌّ ولّى أقاربه [من قِبَل أبيه وأمه][1] كعبد الله وعبيدالله ابني عمه العبّاس [وقُثَم بن العباس وثُمامة بن العباس ، وولى على مصر ربيبه محمد بن أبي بكر[2] الذي رباه في حجره][1] وولد أخته أم هانيء[3] [ثم إن الإمامية تدَّعي أن علياً نصَّ على أولاده في الخلافة[4].

ومن المعلوم أنه إن كان تولية الأقربين منكراً فتولية الخلافة العظمى أعظم من إمارة بعض الأعمال ، وتولية الأولاد أقرب إلى الإنكار من تولية بني العم . . . وإذا ادُّعي لعلي العصمة ونحوها مما يقطع عنه ألسنة الطاعنين كان ما يُدَّعى لعثمان من الاجتهاد الذي يقطع ألسنة الطاعنين أقرب إلى المعقول والمنقول][5]. وأما عثمان فله أسوة في استعمال بني أمية بالنبي ﷺ ، فقد استعمل عتّابَ بن أسيد الأموي على مكة ، وأبا سفيان على نجران ، واستعمل خالد بن سعيد بن العاص ، حتى إنه استعمل الوليد بن عقبة حتى نزلت ﴿إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ الآية[6] [فيقول عثمان : أنا لم أستعمل إلا من

---

(١) عن الأصل ٣ : ١٧٣ .

(٢) وقد تزوج أمه بعد وفاة الصدّيق رضوان الله وسلامه عليه .

(٣) هو جعدة بن أبي هبيرة المخزومي ، ولاه عليّ خراسان كما في الإصابة ١ : ٢٥٧ .

(٤) هذا كذب منهم على أمير المؤمنين علي ، وقد أوردنا في التعليق على (العواصم من القواصم) ص ١٩٨ ــ ١٩٩ النصوص عنه في ذلك .

(٥) عن الأصل ٣ : ١٧٣ ــ ١٧٤ .

(٦) في (العواصم من القواصم) ص ٩٠ ــ ٩٢ تحقيق علمي في الروايات التي ذكرها المفسرون عن سبب نزول هذه الآية وسقوط كل ما استدلوا به على الوليد فيها .

استعمله النبي ﷺ ومن جنسهم ومن قبيلتهم ، وكذلك أبو بكر وعمر بعده ، فقد ولى أبو بكر يزيد بن أبي سفيان بن حرب في فتوح الشام ، وأقرَّه عمر ، ثم ولى عمر بعده أخاه معاوية ، وهذا النقل عن النبي ﷺ في استعمال هؤلاء ثابت مشهور عنه ، بل متواتر عند أهل العلم ، فكان الاحتجاج على جواز الاستعمال من بني أمية بالنص الثابت عن النبي ﷺ أظهر عند كل عاقل من دعوى كون الخلافة في واحد معين من بني هاشم بالنص ، لأن هذا كذب باتفاق أهل العلم بالنقل ، وذاك صدق باتفاق أهل العلم بالنقل][1] وأما بنو هاشم فلم يستعمل النبي ﷺ منهم إلا علياً على اليمن وجعفر على غزوة مؤتة مع مولاه زيد وابن رواحة .

ثم نحن لا ندَّعي أن عثمان معصوم ، بل له ذنوب وخطايا يغفرها الله له ، وقد بشَّره رسول الله ﷺ بالجنة على بلوى/ تصيبه . والرافضيُّ يغلو في ١٨٠
الشخص حتى يجعل ذنوبه حسنات ، ويعمد إلى الشخص فينسى سوابقه التي وجبت له بها الجنة ويعدّد ذنوبه ، وهذا عين الظلم ، وقد اتفقت الأمة على أن الذنوب تمحى بالتوبة ، وما يمكن أحداً أن يقول إن عثمان ما تاب من ذنوبه ، وهنا آيات وأحاديث دالَّة على أن الله يغفر الذنوب جميعاً ، وأن الصلوات تكفّر ، وغير ذلك . فإن قيل إذا كفَّرت الصلوات مابينها فأي شيء تكفّر الجمعة أو رمضان أو صوم عرفة أو عاشوراء ؟ [وبعض الناس يجيب عن هذا بأنه يكتب لهم درجات إذا لم تجد ماتكفّره من السيئات . فيقال][2] أولاً العمل الذي يمحو الله به الخطايا هو المتقبَّل ، والله يقول : ﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ (المائدة ٢٧) ، والناسُ لهم في الآية ثلاثة أقوال ، فالخوارج والمعتزلة يقولون : لا يتقبل الله إلا ممن اتقى الكبائر ، ويقولون : صاحب الكبائر

(١) عن الأصل ٣ : ١٧٦ .
(٢) عن الأصل ٣ : ١٨١ وكان مكانه في مختصر الذهبي بياض .

لا تقبل له حسنة بحال ، والمرجئة يقولون : من اتقى الشرك فهو من المتقين وإن عمل الكبائر وترك الصلاة ، والسلف والأئمة يقولون : لا يتقبل الله إلا ممن اتقاه في ذلك العمل ففعله كما أمر به مخلصاً ، قال الفُضَيل [بن عياض][1] في قوله : ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ (هود ٧ والملك ٢) ، قال : أخلصه وأصوبه ، قال : فإن العمل إذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يتقبل ، وإذا كان صواباً لم يكن خالصاً لم يتقبَّل ، والخالص أن يكون لله ، والصواب أن يكون على السنَّة ، وفي السنن عن عمار عن النبي ﷺ « إن الرجل لينصرف من صلاته ولم يكتب له إلا نصفها ، إلا ثلثها ، إلا رُبعها ــ حتى قال ــ إلا عشرها » ، وقال ابن عباس : ليس لك من صلاتك إلا ماعقلت منها ، وكذلك الحج والجهاد والصوم .

فالمحو والتكفير يقع بما يتقبَّل ، والسعيد مِن أكثر الناس مَن يكتب له نصف صلاته فيكفَّر بما يقبل منها ومايقبل من الجمعة ورمضان ، والمحو يكون للصغائر تارة وتارة للكبائر باعتبار الموازنة ، وفي حديث صاحب البطاقة أنها ترجح بكل ذنوبه[2] فهذه حال من قالها بإخلاص وصدق وعبودية وذلّ كما قالها هذا الرجل ، وإلا فأهل الكبائر الذين دخلوا النار كلهم كانوا يقولونها .
١٨١ وكذلك المرأة/ البَغيّ التي سقت الكلب بموقها بإيمان خالص فغفر لها ، وما كل بَغيّ سقت كلبا يُغفر لها بذلك . وإن الرجلين ليكونا في الصلاة وبين صلاتهما

---

(١) عن الأصل ٣ : ١٨١ .

(٢) وهو في الترمذي وابن ماجه عن عبدالله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ أنه قال: « يصاح برجل من أمتي يوم القيامة على رءوس الخلائق ، فينشر عليه تسعة وتسعون سجلا كل سجل فيها مد البصر فيقال ، هل تنكر من هذا شيئا ؟ فيقول : لا يارب ، فيقول : لا ظلم عليك ، فتخرج له بطاقة قدر الكف فيها شهادة أن لا إله إلا الله ، فيقول : أين تقع هذه البطاقة من هذه السجلات ؟ فتوضع هذه البطاقة في كفة والسجلات في كفة ، فثقلت البطاقة وطاشت السجلات » .

كما بين المشرق والمغرب . وقال عليه السلام في أصحابه: « لو أنفق أحدُكم مثلَ أُحُدٍ ذهبا مابلغ مُدَّ أحدهم ولا نَصيفَه ». وقال أبو بكر بن عياش ، ماسبقَهم الصدّيق بكثرة صلاة ولا صيام ، ولكن بشيء وَقرَ في قلبه . وفي مسلم عن أبي موسى عن النبي ﷺ أنه رفع رأسه إلى السماء فقال: « النجومُ أَمَنَةٌ للسماء ، فإذا ذهبت النجوم أتىٰ السماءَ ماتُوعدَ ، وأنا أَمَنَةٌ لأصحابي ، فإذا ذهبتُ أتىٰ أصحابي مايوعدون ، وأصحابي أَمَنةٌ لأمَّتي ، فإذا ذهب أصحابي أتىٰ أُمتي مايوعدون » . وفي الصحيح قال عليه السلام: « ليأتينَّ على الناس زمان يغزو فيه فِئام من الناس(١)، فيقال : هل فيكم من صحب النبيَّ ﷺ ؟ فيقال : نعم ، فيفتح لهم . . . [ثم يأتي على الناس زمان يغزو فيه فئام من الناس ، فيقال : هل فيكم من رأى أصحاب رسول الله ﷺ ؟ فيقولون : نعم ، فيفتح لهم . والثلاث الطبقات متفق عليها في جميع الطرق](٢) وأما الطبقة الرابعة فمذكورة في بعض طرق الصحيح . وقد ثبت ثناؤه عليه السلام على القرون الثلاثة في عدة أحاديث .

والمقصود أن فضل الأعمال ليس بمجرَّد صُوَرها ، بل بحقائقها في القلوب . [والناس يتفاضلون في ذلك تفاضلاً عظيماً ، وهذا مما يَحتجُّ به من رجَّح كلَّ واحد من الصحابة على كل واحد ممن بعدهم ، فإن العلماء متفقون على أن جملة الصحابة أفضلُ من جملة التابعين ، لكن هل يفضل كل واحد من الصحابة على كل واحد ممن بعدهم ، ويفضل معاوية على عمر بن عبدالعزيز ؟ ذكر القاضي عياض وغيره في ذلك قولين : وأن الأكثر يفضلون كل واحد من الصحابة ، وهذا مأثور عن ابن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما . ومن حجة هؤلاء أن أعمال التابعين وإن كانت أكثر ، وعدل عمر بن عبدالعزيز أظهر من

---

(١) الفئام : الجماعة الكثيرة .
(٢) عن الأصل ٣ : ١٨٣ .

عدل معاوية وهو أزهد من معاوية ، لكن الفضائل عند الله بحقائق الإيمان الذي في القلوب ، وقد قال النبي ﷺ : « لو أنفق أحدكم مثل أُحُد ذهباً مابلغ مُدَّ أحدهم ولا نَصِيفه » . قالوا : فنحن قد نعلم أن أعمال بعضِ مَن بعدهم أكثرُ من أعمال بعضهم ، لكن من أين نعلم أن مافي قلبه من الإيمان أعظم مما في قلب ذلك ، والنبي ﷺ يخبر أن جبل ذهب من التابعين الذين أسلموا بعد الحديبية لا يساوي نصف مُـدٍّ من السابقين ، ومعلوم فضل النفع المتعدي بعمر بن عبدالعزيز : أعطى الناس حقوقهم وعدل فيهم ، فلو قُدِّر أن الذي أعطاهم ملكه وقد تصدَّق به عليهم لم يعدل ذلك مما أنفق السابقون إلا شيئاً يسيراً ، وأين مثل جبل أُحد ذهبا حتى ينفقه الإنسان ، وهو لا يصير مثل نصف مـد ؟ ولهذا يقول من يقول من السلف : غبارٌ دخل في أنف معاوية مع رسول الله ﷺ أفضل من عمل عمر بن عبدالعزيز ، وهذه المسألة تحتاج إلى بسط وتحقيق ليس هذا موضعه ، إذ المقصود هنا أن الله سبحانه مما يمحو به السيئات الحسنات ، وأن الحسنات تتفاضل بحسب مافي قلب صاحبها من الإيمان والتقوى : وحينئذ فيعرف أن من هو دون الصحابة قد تكون له حسنات تمحو مثل مايذم من أحدهم ، فكيف الصحابة ؟][1] .

ومن أسباب التكفير الدعاء للمؤمن ، والصلاة عليه بعد موته ، والاستغفار له ، أو استغفار النبي ﷺ لمعينَّ ، ومن ذلك مايفعل بعد [موت] المؤمن من إهداء عمل صالح له كصدقة وحجّ وصوم ، فقد ثبت في الحديث وصول ذلك إليه ، وهذا غير دعاء ولده فإن ذلك من عمله ومن كسبه ، ومن ذَلك مصائب الدنيا فإنها تكفّر كما تواترت بذلك النصوص ، [وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « سألت ربي ثلاثا فأعطاني اثنتين ومنعني واحدة : سألته أن

(١) عن الأصل : ١٨٣ ـ ١٨٤ .

لا يهلك أمتي بسنة عامة فأعطانيها ، وسألته أن لا يسلّط عليهم عدوّاً من غيرهم فيجتاحهم فأعطانيها ، وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها » ،وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه لما نزل قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ ﴾ (الأنعام ٦٥) ، قال النبي ﷺ : « أعوذ بوجهك » ﴿ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ ﴾ قال النبي ﷺ : « أعوذ بوجهك » ﴿ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ ﴾ قال : «هذا أهونُ وأيسر »، فهذا أمرٌ لابد منه للأمة عموماً ، والصحابةُ رضي الله عنهم كانوا أقلَّ فِتَناً من سائر من بعدهم[١] ، فإنه كلما تأخر العصر عن النبوَّة كثر التفرُّق والخلاف ، ولهذا لم يحدث في خلافة عثمان بدعة ظاهرة ، فلما قتل وتفرَّق الناس حدثت بدعتان متقابلتان : بدعة الخوارج المكفرين لعلي ، وبدعة الرافضة المدَّعين لإمامته وعصمته أو نبوَّته أو إلاهيته[٢]، ثم لما كان في آخر عصر الصحابة في إمارة ابن الزبير وعبدالملك حدثت بدعة المرجئة والقَدَرية ، ثم لما كان في أول عصر التابعين ــ في أواخر الخلافة الأمويَّة ــ حدثت بدعة الجهمية والمشبّهة الممثّلة ، ولم يكن على عهد الصحابة شيء من ذلك ، وكذلك فتن السيف ، فإن الناس كانوا في ولاية معاوية رضيَ الله عنه متفقين يغزون العدوّ ، فلما مات معاوية قتل الحسين[٣]، وحوصر ابن الزبير بمكة ، ثم جرت فتنة الحرَّة بالمدينة[٤]، ثم لما مات يزيد جرت فتنة بالشام بين مروان والضحاك بمرج راهط ، ثم وثب المختار على ابن زياد فقتله وجرت فتنة ، ثم جاء مصعب بن الزبير فقتل المختار وجرت فتنة ، ثم ذهب عبدالملك إلى مصعب فقتله وجرت فتنة ، وأرسل الحجاجَ إلى

---

(١) وهم من بعدهم من طبقات هذه الأمة المحمدية أقلُّ فتنا وأهون بلاء مما وقع بين أهل الملل الأخرى ؛ والملمون بتاريخ الملل يعترفون بهذه الحقيقة .

(٢) على اختلاف الرافضة في ذلك بحسب فرقهم وما ذهبت إليه كل فرقة منهم .

(٣) بسبب إغراء شيعته له وحماقتهم وخيانتهم المخزية .

(٤) وتقدم في ص ٣٠٤ ــ ٣٠٥ بيان سببها .

ابن الزبير فحاصره مدة ثم قتله وجرت فتنة ، ثم لما تولى الحجاجُ العراق خرج عليه محمد بن الأشعث مع خلق عظيم من العراق وكانت فتنة كبيرة ، فهذا كله بعد موت معاوية ، ثم جرت فتنة ابن المهلب بخراسان ، وقتل زيد بن عليّ بالكوفة وقتل خلق كثير آخرون ، ثم قام أبو مسلم وغيره بخراسان وجرت حروب وفتن يطول وصفها ، فلم يكن من ملوك المسلمين ملكٌ خيراً من معاوية ، ولا كان الناس في زمان ملك من الملوك خيراً منهم في زمن معاوية إذا نُسبت أيامه إلى أيام من بعده ، وأما إذا نسبت إلى أيام أبي بكر وعمر ظهر التفاضل](١) .

ومعاوية ــ على ذنوبه(٢) ــ لم يأتِ بعده مثله ملك ، فعن قتادة قال : لو أصبحتم في مثل عمل معاوية لقال أكثركم : هذا المهدي ، وقال أحمد بن جوَّاس(٣) حدثنا أبو هريرة المكتّب قال : كنا عند الأعمش فذكروا عمر بن عبدالعزيز وعدله ، فقال الأعمش : فكيف لو أدركتم معاوية ؟ قالوا : في حِلْمه ؟ قال : لا والله ، بل في عدله ، وقال أبو أسامة [الثقفي] حدثنا ثقة
عن أبي إسحاق السُّبيعي أنه ذكر معاوية فقال : / لو أدركتموه لقلتم كان ١٨٢
المهدي . وروى أبو بكر بن عياش عن أبي إسحاق قال : مارأيت بعده مثله . يعني معاوية . [وقال البغوي حدثنا سويد بن سعيد حدثنا ضمام بن إسماعيل عن أبي قيس قال : كان معاوية قد جعل في كل قبيل رجلاً ، وكان رجل منا

(١) عن الأصل ٣ : ١٨٤ ــ ١٨٥ .

(٢) لأنه غير معصوم عنها والعصمة للأنبياء .

(٣) في الأصل ٣ : ١٨٥ « محمد بن حواش » وهو خطأ ، وعند تعليقنا على (العواصم من القواصم) نقلنا في ص ٢٠٥ هذا الاسم خطأ كما رأيناه في منهاج السنة ، فمن كانت عنده نسخة منهاج السنة والعواصم فليصححه فيهما كما أثبتناه الآن . وأحمد بن جواس هو أبو عاصم الكوفي الحنفي من تلاميذ ابن المبارك وابن عيينة ، وأحاديثه في صحيح مسلم وسنن أبي داود ، وهو ثقة . توفي في المحرم سنة ٢٣٨ .

يكنى أبا يحيي يصبح كل يوم فيدور على المجالس : هل ولد فيكم الليلة ولد ؟ هل حدث الليلة حادث ؟ هل نزل بكم اليوم نازل ؟ قال فيقولون : نعم ، نزل رجل من أهل اليمن بعياله ــ يسمونه وعياله ــ فإذا فرغ من القبيل كله أتى الديوان فأوقع أسماءهم في الديوان . وروى محمد بن عوف الطائي حدثنا أبو المغيرة حدثنا ابن أبي مريم عن عطية بن قيس قال : سمعت معاوية بن أبي سفيان يخطبنا يقول : إن في بيت مالكم فضلاً بعد أعطياتكم ، وإني قاسمه بينكم ، فإن كان يأتيكم فضل عاماً قابلاً قسمناه عليكم ، وإلا فلا عتبة عليّ ، فإنه ليس بمالي وإنما هو مال الله الذي أفاء عليكم ، وفضائل معاوية في حسن السيرة والعدل والإحسان كثيرة][1] وفي الصحيح أن رجلاً قال لابن عباس : هل لك في أمير المؤمنين معاوية ، إنه أَوْتَرَ بركعة ؟ قال [ابن عباس]: أصاب ، إنه فقيه . حدثنا سعيد بن عبدالعزيز عن اسماعيل بن عبيدالله بن أبي المهاجر عن قيس بن الحارث الصُّنابحي عن أبي الدرداء قال : مارأيت أحداً أشبه صلاة برسول الله ﷺ من إمامكم هذا - يعني معاوية - [فهذه شهادة الصحابة بفقهه ودينه ، والشاهد بالفقه ابن عباس ، وبحسن الصلاة أبو الدرداء ، وهما هما ، والآثار الموافقة لهذا كثيرة . هذا ومعاوية ليس من السابقين الأولين ، بل قد قيل إنه من مسلمة الفتح ، وقيل بل أسلم قبل ذلك ، وكان يعترف أنه ليس من فضلاء الصحابة ، وهذه سيرته في عموم ولايته ، فإنه كان في ولايته من خراسان إلى بلاد أفريقية بالمغرب ومن قبرص إلى اليمن ، ومعلوم بإجماع المسلمين أنه ليس قريباً من عثمان وعلي ، فضلاً عن أبي بكر وعمر ، فكيف يُشبَّه غيرُ الصحابة بهم ؟ وهل توجد سيرة أحد من الملوك مثل سيرة معاوية ؟][2] .

---

(١) عن الأصل ٣ : ١٨٥ .
(٢) عن الأصل ٣ : ١٨٥ ــ ١٨٦ .

وجمهور الصحابة وساداتهم تأخروا عن الفتنة . قال أيوب السختياني عن ابن سيرين قال : هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ عشرة آلاف فما خفَّ لها منهم مائة ، بل لم يبلغوا ثلاثين . فهذا يقوله محمد بن سيرين مع ورعه الباهر في منطقه . وقال منصور بن عبدالرحمن قال الشعبي : لم يشهد الجملَ من أصحاب النبي ﷺ غير عليّ وعمار وطلحة والزبير ، فإن جاءوا بخامس فأنا كذّاب ، كأنه عني من المهاجرين السابقين[1] . وقال [عبدالله بن أحمد : حدثنا أبي حدثنا أمية بن خالد قال قيل لشعبة إن أبا شيبة روى عن الحَكَم[2] عن عبدالرحمن بن أبي ليلى قال : شهد صفين من أهل بدر سبعون رجلاً][3] قال أبي شعبة [كذب والله] [3] ذاكرنا الحكم ، ما وجدنا شهد صفين من أهل بدر غير خزيمة بن ثابت . قلت[1] هذا النفي يدلّ على قلة من حضرها .

ومن أسباب النجاة من النار مايبتلى به العبد في قبره من الضغطة وسؤال منكر ونكير ومن أهوال الموقف وكربه : ومن ذلك ماثبت في الصحيحين[4] أن المؤمنين إذا عبروا الصراط وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار فيقتصُّ بعضهم من بعض ، فإذا هُذّبوا ونقوا أُذِن لهم في دخول الجنة .

فهذه الأمور لا تفوت كلها من المسلمين إلا الأقل ، فما الظن بالصحابة الذين هم خير القرون ؟ وصحَّ أن رجلاً نال من عثمان عند ابن عمر وقال : إنه فرَّ يوم أُحد ، فقال ابن عمر : فقد عفا الله عنه ، قال : ولم يشهد بدراً ، قال : إن النبيَّ ﷺ استخلفه على بنته وضرب له بسهم ، قال : فما شهد بيعة

---

(١) هذا الاستدراك للحافظ الذهبي .
(٢) هو ابن عتيبة الكوفي أحد الأعلام (٤١ ــ ١١٥) .
(٣) عن الأصل ٣ : ١٨٦ .
(٤) في هامش مختصر الذهبي : هذا الحديث في صحيح البخاري وليس هو في صحيح مسلم .

الرضوان . فقال : إنما كانت البيعة بسبب عثمان ، وقد بايع النبي ﷺ عنه بيده ، ويد النبي ﷺ خيرٌ من يد عثمان .

فعامَّةُ مايعاب به الصحابة إما تعنُّتٌ كهذا/ وهو معفوٌ عنه ، وكثير من ذلك مكذوبٌ عليهم . ١٨٣

وقولهم :« استعمل من لا يصلح » قلنا : كان مجتهداً فأخطأ ظنه والله يغفر له ، وقد كان عبدالله بن سعد ارتد ثم جاء مسلماً فقبل النبي ﷺ ذلك منه بعد أن كان أهدر دمه وعليٌّ تبيَّن له من عماله مالم يظنه فيهم . ثم إن عثمان لما علم أن الوليد سكر طلبه وحدَّه(١).

وقولهم :« قسم المال في أقاربه » قلنا : [هذا غايته أن يكون ذنباً لا يعاقب عليه في الآخرة ، فكيف إذا كان من موارد الاجتهاد](٢) لعله اجتهد [فإن

---

(١) انظر لتحقيق ذلك كتاب العواصم من القواصم ص ٨٥ ــ ٨٧ و ٩٠ ــ ٩٩ .

(٢) عن الأصل ٣ : ١٨٧ . وشيخ الإسلام يقطع على الرافضة أسباب المراء بحمل ذلك على الاجتهاد من عثمان ، بل على احتمال الخطأ في هذا الاجتهاد ، وهو مثاب من الله في حالتي الخطأ والإصابة ، لاسيما وأنه من المبشرين بالجنة ، أما الذي يرجع إلى الصحيح الممحص من وقائع التاريخ ويتتبع سيرة الرجال الذين استعان بهم أمير المؤمنين ذو النورين رضوان الله عليه ، وما كان لجهادهم من جميل الأثر في تاريخ الدعوة الإسلامية ، بل ماكان لحسن إدارتهم من عظيم النتائج في هناء الأمة وسعادتها ، فانه لا يستطيع أن يمنع نفسه من الجهر بالإعجاب والفخر كلما أمعن في دراسة ذلك الدور من أدوار التاريخ الإسلامي وينبغي لأبناء عصرنا من قراء هذا الكتاب أن يعلموا أن أئمة الإسلام ورجال الحديث كالإمام أحمد ومن سار على طريقه كشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه الحافظ الذهبي افترضوا أن المسلمين جميعا ــ ولاسيما الذين تولوا أمور المسلمين بعد أبي بكر وعمر ــ ينبغي لهم أن يكونوا كأبي بكر وعمر في مجموع ماكانا عليه وفي جميع ما صدر عنهما ، وهاتان الشخصيتان هما المقياس الذي قاسوا به من جاء بعد العمرين من الولاة والعمال ، وهيهات أن يأتي الزمان بمثل أبي بكر وعمر ، فان قوة إيمانهما حكمت على الزمان فسار هو وأهله بالحكم المنبثق من قوة إيمانهما ، مع أن الواقع أن غيرهما من ولاة أمر المسلمين كانوا مضطرين إلى مجاراة حكم الزمن في كثير من الأمور ، ولاسيما بعد أن انتشر المسلمون في الأمصار والأقطار وتأثروا أو تأثر أبناؤهم بغير ماكان عليه الناس أيام العمرين ، ومن هنا كان القرن الذي بعد قرن النبي ﷺ دون القرن الأول وإن كان خيراً من الذي بعده . ومع ذلك فأبو بكر وعمر أيضاً لم يسلما من بذاءة مجوس هذه الأمة !

الناس تنازعوا فيما كان للنبي ﷺ في حياته : هل يستحقه وليُّ الأمر بعده ؟ على قولين . وكذلك تنازعوا في وليّ اليتيم : هل له أن يأخذ من مال اليتيم ــ إذا كان غنياً ــ أجرتَه مع غِناه ؟ والترك أفضل ، أو الترك واجب ؟ على قولين . ومن جوَّز الأخذَ من مال اليتيم مع الغنىٰ جوَّزه للعامل على بيت مال المسلمين ، وجوَّزه للقاضي وغيره من الولاة ، ومن قال لا يجوز ذلك من مال اليتيم فمنهم من يجوِّزه من مال بيت المال كما يجوِّز للعامل على الزكاة الأخذَ مع الغنىٰ ، فإن العامل على الزكاة يجوز له أخذ جعالته مع غناه ، ووليُّ اليتيم قد قال تعالى فيه : ﴿ وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (النساء ٦) . وأيضاً فقد ذهب بعض الفقهاء إلى أن سهم ذوي القربىٰ هو لقرابة الإمام ، كما قاله الحسن وأبو ثور ، وأن النبي ﷺ كان يعطي أقاربه بحكم الولاية ، وسقط حقُّ ذوي قرباه بموته كما يقول ذلك كثير من العلماء كأبي حنيفة وغيره ، ثم لما سقط حقُّه بموته فحقُّه الساقط قيل إنه يصرف في الكراع والسلاح والمصالح ، كما كان يفعل أبو بكر وعمر ، وقيل إن هذا مما تأوَّله عثمان ، ونقل عن عثمان رضي الله عنه نفسِه أنه ذكر هذا وأنه يأخذ بعمله ، وأن ذلك جائز وإن كان مافعله أبو بكر وعمر أفضل ، فكان له الأخذ بهذا وهذا ، وكان يعطي أقرباءه مما يختصُّ به ، فكان يعطيهم لكونهم ذوي قربىٰ الإمام على قول من يقول ذلك ، وبالجملة فعامة من تولى الأمر بعد عمر كان يخصُّ بعضَ أقاربه إما بولاية وإما بمال ، وعليٌّ ولى أقاربه أيضاً][1] .

وأما قيام أهل الكوفة على سعيد بن العاص حتى أخرجوه منها فلا يدلّ على ذنب ولابدّ[2] . فإن القوم كانوا أعنتَ شيء لأمرائهم حتى قاموا على سعيد

---

(١) عن الأصل ٣ : ص ١٨٧ ــ ١٨٨ وفيه فقه جليل ، وقد اختصره الحافظ الذهبي بأقل من سطرين .

(٢) وقد رأيت في ص ٣٩٠ ــ ٣٩١ منزلة سعيد بن العاص من المكارم الإسلامية ، وما قدمه=

ونقلوه ، وأين مثله ؟

وأما قولكَ[١]: « كاتَب ابن أبي سرح سِرّاً أن يستمرَّ على ولايته خلاف ماكتب به من عزله » فيقال : هذا كذب ، فقد حلف عثمان أنه لم يكتب ذلك وهو الصادق ، بل قيل إن مروان كتب بغير علمه وأنهم طلبوا مروان ليقتلوه فامتنع[٢] ، فإن كان قَتْلُ مروان لا يجوز فقد أصاب ، وإن كان يجوز ولا يجب فقد فعل الجائز ، وإن كان قتله واجباً فقد اجتهد ، ولم يثبت مايجب به قتل مروان[٣] ، وهَبْ أن هذا من ذنوب عثمان ، فما ادَّعينا عصمته ، وله سوابق[٤]، وهو من البدريين المغفور لهم .

وأما قولك: « أمر بقتل محمد بن أبي بكر » فهذا افتراء ، ومن عرف سيرته وأحواله عرف بطلان هذا ، فقد سعوا في قتله وهو كافٌّ عنهم بكل حال ، فكيف يبتدىء بقتل معصوم[٥]؟ وإن ثبت أنه أمر بقتله فلمصلحة رآها من دَفْع شرِّه .

وأما معاوية فإنما ولاّه الشام واستمرَّ عليها إلى أن سلَّم إليه الحسنُ الخلافة ، وكان محبباً في رعيته لحلمه وكرمه وخبرته بالأمور[٦]، وهو خيرٌ من الأشتر النَّخَعِيّ ومن محمد بـن أبي بكر ومن عبيدالله بن عمر ومن أبي الأعور السلمي

= لهذه الدعوة المحمدية من جهاد وجهود ، والذين قاموا على سعيد بن العاص لو أن أبا بكر أو عمر تولى أمورهم في الكوفة لفعلوا فيه مثل الذي فعلوه بسعيد بن العاص وغيره من ولاة أمير المؤمنين عثمان .

(١) الخطاب للرافضي المردود عليه .

(٢) في ص٣٩١ ـ ٣٩٢ ـ ٣٩٣ تحقيق دقيق في براءة عثمان ومروان من ذلك ، وبيان عن دخائل هذا الحادث صححنا به هذه الأغلوطة التي كانت غامضة على أكثر الناس .

(٣) انظر لمكانة مروان عند أعلام المسلمين ما تقدم في ص ٣٧٩ ـ ٣٨٠ .

(٤) في إقامة الحق وتعميم الخير .

(٥) أي معصوم الدم .

(٦) انظر ص ٢٤٣ ـ ٢٤٥ و٢٧١ و٢٧٣ و٤٠١ ـ ٤٠٣ .

ومن بِشْر بن أرْطاة .

وأما ابن مسعود فإنه بقي في نفسه عليه لأجل المصاحف إذ فوَّض كتابتها إلى زيد بـن ثابت دونه، وجمهور الصحابة كانوا مع عثمان(١)، وكان زيدٌ أحفظ للعرضة الأخيرة من غيره ، وقد انتدبه قبل عثمان [أبو بكر](٢) وعمرُ لجمع [المصحف في](٢) الصحف ، وأيضاً فكان ابن مسعود أنكر على الوليد بن
١٨٤ عقبة لما شرب الخمر(٣) ثم/ قدم ابن مسعود المدينة بعدُ ــ وحادثة عثمان لم تتفق ــ وعرض عليه [عثمان(٢) التزويج . ثم نقول بتقدير أن يكون ابن مسعود

---

(١) في كتاب (تاريخ القرآن) لأبي عبدالله الزنجاني أحد الشيعة المعاصرين (ص ٤٦) أن عليّ بن موسى المعروف بابن طاوس (٥٨٩ ــ ٦٦٤) وهو من علمائهم نقل في كتابه (سعد السعود) عن الشهرستاني في مقدمة تفسيره عن سويد بن علقمة قال : سمعت علي بن أبي طالب يقول : « أيها الناس ، الله الله ، إياكم والغلوَّ في أمر عثمان وقولكم حرَّاق المصاحف ، فوالله ما حرقها إلا عن ملأ من أصحاب رسول الله ﷺ ، جمعنا وقال : ماتقولون في هذه القراءة التي اختلف الناس فيها ، يلقى الرجل الرجل فيقول : قراءتي خير من قراءتك وهذا يجرّ إلى الكفر ؟ فقلنا : ما الرأي ؟قال : أريد أن أجمع الناس على مصحف واحد ، فانكم إن اختلفتم اليوم كان من بعدكم أشد اختلافا . فقلنا : نعمَ ما رأيت » . قلت في التعليق على العواصم من القواصم ص ٦٣ ــ ٦٤ . لما عزم عثمان على تعميم مصحف واحد في العالم الإسلامي يُجمع أصحاب رسول الله ﷺ على أنه هو المصحف الكامل الموافق لآخر عرضة عرض بها كتاب الله على رسوله ﷺ قبل وفاته ، كان ابن مسعود يود لو أن كتابة المصحف نيطت به ، وكان يود أيضا لو يبقى مصحفه الذي كان يكتبه لنفسه فيما مضى ، فجاء عمل عثمان على خلاف ماكان يوده ابن مسعود في الحالتين : أما في اختيار عثمان زيد بن ثابت لكتابة المصحف الموحد فلأن أبا بكر وعمر اختاراه قبل ذلك لهذا العمل في خلافة أبي بكر ، بل إن أبا بكر وعمر اختارا زيد بن ثابت في البداية لأنه هو الذي حفظ العرضة الأخيرة لكتاب الله على الرسول صلوات الله عليه قبيل وفاته ، فكان عثمان على حق في هذا . وهو يعلم ــ كما يعلم سائر الصحابة ــ مكانة ابن مسعود وعلمه وصدق إيمانه ، ثم إن عثمان كان على حق أيضا في غسل المصاحف الأخرى كلها ومنها مصحف ابن مسعود ، لأن توحيد كتابة المصحف على أكمل ماكان في استطاعة البشر هو من أعظم أعمال عثمان بإجماع الصحابة ، وقد بقي عثمان يعرف لابن مسعود قدره ، كما بقي ابن مسعود على طاعته لإمامه الذي بايع له وهو يعتقد أنه خير المسلمين وقت البيعة .

(٢) عن الأصل ٣ : ١٩١ .

(٣) صواب الواقع أن يقال : لما أشاع ذلك خصوم عهد عثمان ، بل خصوم الوليد بالذات =

طعن على عثمان فليس جعلُ ذلك قدحاً في عثمان بأولىٰ من جعله قدحاً في ابن مسعود ، بل كلٌّ منهما مجتهد ، وهما بدريان كبيران مغفور لهما ، والكفُّ عما شجر بين السابقين أولىٰ ، كما قال عمر بن عبدالعزيز : تلك دماء طهر الله يدي منها فأكره أن أخضّب بها لساني . ونُقل عن عمار قال : لقد كفر عثمان كفرة صلعاء ، وأن الحسن بن علي أنكر ذلك على عمار ، وكذلك نقل عن عليّ أنه قال : ياعمار ، أتكْفُر برب آمن به عثمان ؟ ! وقد علمنا أن الرجل المؤمن الولي قد يكفّر الرجلَ المؤمن الوليّ فيخطىء بذلك ولا يقدح هذا في إيمان واحد منهما . فقد ثبت في الصحيح أن أسيد بن حضير قال لسعدبن عبادةبحضرة النبي ﷺ : إنك منافق تجادل عن المنافقين . وثبت أن عمر قال لحاطب : دعني يارسول الله أضرب عنق هذا المنافق ، فقال إنه شهد بدراً .

وأما قولك[1] :« ضرب ابن مسعود حتى مات » فهذا من أسمج الكذب المعلوم . وقيل إن عثمان ضرب عمارا وابن مسعود ، فإن صحَّ فهو إمامٌ ، له أن يعزّر باجتهاده أصاب أو أخطأ ، وقد ضرب عمرُ أُبيّاً بالدّرَّة لما رأى الناس يمشون خلفه ،وقال : فتنةٌ للمتبوع ، ومَذلَّة للتابع . وقد شهد عمار أن عائشة زوجةُ نبي الله في الدنيا والآخرة ، وقال : ولكن الله ابتلاكم بها لينظر إياه تطيعون أم إياها . فمع حضّ عمار الناسَ على قتالها لمصلحة[2]، شهد لها بالجنة . وأما عمّار فصحَّ أنه عليه السلام قال:« تقتلك الفئة الباغية » وباقي ذلك كذبٌ مزيدٌ في الحديث .

= لإقامته حدود الله على ذويهم ، وإن كلمة التاريخ الخالصة لوجه الله أن الذين شهدوا على الوليد كانوا لصوصا كذبة ومن سفلة الناس ، وأن شهادتهم كانت شهادة زور . انظر العواصم من القواصم ص ٩٤ ــ ٩٩ .

(١) الخطاب للرافضي المردود عليه .

(٢) أي في اعتقاده .

وأما قولك[1] « وطرد رسول الله الْـحَكَم وابنه من المدينة » فنقول : كان لمروان سبعُ سنين أو أقلّ . فما كان له ذنب يُطرد عليه . ثم لم نعرف أن أباه هاجر إلى المدينة حتى يطرد منها ، فإن الطلقاء ليس فيهم من هاجر ، فإن النبي ﷺ قال : « لا هجرة بعد الفتح » ولما قدم صفوان بن أمية مهاجراً أمره النبي ﷺ بالرجوع إلى مكة . وقصة طرد الحكم ليس لها إسناد نعرف به صحتها [فإن كان قد طرده فإنما طرده من مكة لا من المدينة ، ولو طرده من المدينة لكان يرسله إلى مَكة . وقال : طعن كثير من أهل العلم في نفيه ، وقالوا : هو ذهب باختياره . والطرد هو النفي ، والنفي قد جاءت به السنَّة في الزاني وفي المخنثين وكانوا يعزَّرون بالنفي . وإذا كان النبي ﷺ قد عزَّر رجلاً بالنفي لم يلزم أن يبقى منفياً طول الزمان ، فإن هذا لا يعرف في شيء من الذنوب ، ولم تأت الشريعة بذنب يبقى صاحبه منفياً دائماً ، بل غاية النفي المقدَّر سنة][2]، والزاني ــ ولو كان صحابياً مجاهداً ــ فيعزَّر بالنفي سنة . ويعلم قطعاً أن عثمان
١٨٥ ما أذن للحكم / في إتيان المدينة معصية للرسول ولا مُراغَمة للإسلام ، بل رأى أنه قد صلح حاله ، فلعل هذا خطأ من الاجتهاد أو صواب[3] وكان مروان

---

(١) الخطاب للرافضي المردود عليه .

(٢) عن الأصل ٣ : ص ١٩٦ .

(٣) ويقول القاضي ابن العربي في (العواصم من القواصم) ص ٧٧ : « وقال علماؤنا : قد كان أذن له فيه رسول الله ﷺ ، وقال ــ أي عثمان ــ لأبي بكر وعمر ، فقالا له : إن كان معك شهيد رددناه ، فلما ولي قضى بعلمه في رده . وما كان عثمان ليصل مهجور رسول الله ﷺ ولو كان أباه ولا لينقض حكمه » . ونقل الإمام أبو محمد بن حزم في كتاب (الإمامة والمفاضلة) المدرج في الجزء الرابع من كتابه « الفِصَل » ص ١٥٤ قول من احتج لعثمان على من أنكروا عليه ذلك : « ونفيُ رسول الله ﷺ لم يكن حداً واجبا ، ولا شريعة على التأبيد ، وإنما كان عقوبة على ذنب استحق به النفي ، والتوبة مبسوطة ، فاذا تاب سقطت عنه تلك العقوبة بلا خلاف من أحد من أهل الإسلام ، وصارت الأرض كلها مباحة » . ونقل مجتهد الزيدية السيد محمد بن إبراهيم الوزير اليمني (المتوفى سنة ٨٤٠) في كتابه (الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم) ١ : ١٤١ ــ ١٤٢ قول الحاكم المحسن بن كرامة المعتزلي المتشيع في كتابه (سرح العيون) : أن رسول الله =

على هناته مسلماً ظاهراً وباطناً يقرأ القرآن ويتفقه ، فلا ذنب لعثمان في اتخاذه كاتباً ثم بدت منه أمور[1].

وأما أبو ذر فثبت عن عبدالله بن الصامت قال : قالت أم ذرّ « والله ماسيّر عثمانُ أبا ذر إلى الربذة ، ولكن رسول الله ﷺ قال له : إذا بلغ البناء سَلعاً فاخرج منها ». وقال الحسن البصري « معاذ الله أن يكون أخرجه عثمان »[2]. ولاريب أن أبا ذر كان صالحاً زاهداً ، وكان مذهبه بذل مافضل عن الحاجة ، وأن إمساكه كنزٌ يكوىٰ به صاحبه ويتلو : ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ● يَوۡمَ يُحۡمَىٰ عَلَيۡهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكۡوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمۡ وَجُنُوبُهُمۡ وَظُهُورُهُمۡۖ هَٰذَا مَا كَنَزۡتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمۡ تَكۡنِزُونَ ﴾ (التوبة ٣٤ ـ ٣٥) ، ويذكر قول النبي ﷺ :« ياأبا ذرّ ماأحبُّ أن أُحداً ذهباً يمضي عليَّ ثالثة وعندي منه دينار » وقوله :« الأكثرون هم الأقلون يوم القيامة ، إلا من قال بالمال هكذا وهكذا » ولما تُوفِّيَ عبدالرحمن [بن عوف] وخلَّف مالاً عدَّ ذلك أبو ذر من الكنز الذي يُعاقَبُ عليه ، وعثمان يناظره في ذلك حتى دخل كعب فوافق عثمانَ

= ﷺ أذن في ذلك لعثمان . قال ابن الوزير : إن المعتزلة والشيعة من الزيدية يلزمهم قبول هذا الحديث وترك الاعتراض على عثمان بذلك ، لأن راوي الحديث عندهم من المشاهير بالثقة والعلم وصحة العقيدة ، ثم بسط ابن الوزير الكلام على هذا الموضوع بحجج واستدلالات استغرقت ثلاث صفحات دفاعاً عن أمير المؤمنين عثمان في رده الحكم ، وهذه الحجج من أحد أئمة الزيدية ومجتهديهم ـ بعد روايته ذلك الحديث عن الإمام المعتزلي المتشيع ـ لها دلالتها الخاصة ، بعد الذي سمعته من إمام أهل السنة شيخ الإسلام ابن تيمية ، وإمام المالكية في الأندلس القاضي ابن العربي ، ومن إمام أهل الظاهر أبي محمد بن حزم .

(١) وهذه الهنات والأمور هي ما ألصقه به الكذبة من الكتابة باسم عثمان إلى ابن أبي سرح زمن المحنة، وقد علمت مما تقدم في ص ٣٩١ و٣٩٢ ـ ٣٩٣ براءته من ذلك، بما تبين لك من دخائل هذا الحادث .

(٢) وانظر ما نقلناه في ص ٣٩٤ عن تاريخ ابن خلدون (بقية ج ٢ ص ١٣٩) .

فضربه أبو ذر . وكان قد وقع بينه وبين معاوية بالشام أيضاً بهذا السبب . وأما سائر الأمة فعلى خلاف رأي أبي ذر ، وقالوا : الكنز مالم يُزَكَّ . وقد قسم الله المواريث في كتابه ، ولا يكون الميراث إلا لمن خلَّف مالاً . وقد كان خلقٌ من الصحابة لهم مال على عهد النبي ﷺ ومأأنكر عليهم . وكان جماعة من الأنبياء لهم المال . وتوسع أبو ذر في الإنكار حتى نهاهم عن المباح ، ثم اعتزلهم ، وكان مؤمناً فيه ضعف كما قال له النبي ﷺ: « إني أراك ضعيفاً ، وإني أحبُّ لك ماأحبُّ لنفسي : لا تأمرنَّ على اثنين ، ولا تولينَّ على مال يتيم » وقال أيضاً « المؤمن القويّ خيرٌ وأحبُّ إلى الله من المؤمن الضعيف ، وفي كلٍّ خير » فأهل الشورىٰ أقوياء بالنسبة إلى أبي ذر وهم أفضل منه .

وأما قولك « ضيَّع الحدود ، فلم يقتل عبيدَ الله بن عمر بالهرمزان مولى عليّ » قلنا : هذا كذب ، لم يكن مولى عليّ ، وإنما أسره المسلمون فمنَّ عليه عمر وأعتقه وأسلم[1]. ولاسَعْيَ لعليّ في رقّه ولا في عتقه . وذُكر [لعبيد الله ابن عمر أنه رؤي عند الهرمزان حين قتل ، وكان الهرمزان ممن اتهم بالمعاونة على قتل عمر][2]، وهذا ابن عباس يقول لعمر ــ إذ قال له : كنتَ أنت وأبوك

(١) وكان ينبغي له وقد أسلم أن يحب لأهل وطنه الفرس ما قال أنه اختاره لنفسه بالإسلام ، فيكون له سعي وجهاد في تعميم الإسلام في وطنه ، لكنه آثر الإقامة في المدينة ، ولم يكن له ذكر إلا في حادث مقتل أمير المؤمنين عمر واجتماع القاتل به قبل ذلك بيوم . روى الطبري (٥ : ٤٢) حديث سعيد بن المسيب أن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق قال غداة طعن عمر : « مررت على أبي لؤلؤة عشي أمس ومعه جفينة (وكان نصرانياً من أهل الحيرة ظئر لسعد بن أبي وقاص) والهرمزان وهم نجي ، فلما رهقتهم ثاروا ، وسقط منهم خنجر له رأسان نصابه في وسطه ، فانظروا بأي شيء قتل ؟ » وخرج في طلبه رجل من بني تميم ، فرجع إليهم التميمي وقد كان ألظ بأبي لؤلؤة منصرفه عن عمر حتى أخذه ، وجاء بالخنجر الذي وصفه عبدالرحمن بن أبي بكر . فسمع بذلك عبيدالله بن عمر ، فأمسك حتى مات عمر ، ثم اشتمل على السيف فأتى الهرمزان فقتله .

(٢) هذه الجملة مضطربة في الأصل (٣ : ١٩٩ ــ ٢٠٠) وفي مختصر الذهبي ، وقد آثرنا مافي الأصل بتعديل جملة « حين قتل ، وكان الهرمزان ممن » فانها كانت بالأصل « حين قتل الهرمزان وكان ممن » والنساخ معذورون فيما يقع منهم عند النقل من خط شيخ الإسلام فان سرعته في التأليف تجعل خطه صعب القراءة .

تحبّان أن تكثر العلوج بالمدينة ــ فقال : أنقتلهم ؟ قال : كذبت ، أبعد أن تكلموا بلسانكم وصلّوا إلى قبلتكم[1]؟/ فهذا ابن عباس مع فقهه يستأذن عمر ١٨٦
في قتل العلوج لما اتهموهم بالفساد ، فكيف لا يعتقد عبيدالله جواز قتل الهرمزان ؟ فلما قتله وبويع عثمان استشار الناس في قتله ، فأشار عليه عدَّةٌ في أن لا يقتله ، وقالوا : قُتل أبوه بالأمس ويقتل هو اليوم فيكون في هذا فساد . وكأنهم وقعت لهم شبهة في عصمة الهرمزان[2]، ولو قُدِّر أنه معصوم الدم ، ولكن القاتل اعتقد حِلّ قتله لشبهة صارت تدرأ القتل عن القاتل[3]، كما أن أسامة لما قتل ذلك [الرجلَ] بعدما قال: «لا إله إلا الله » عزّره الرسول بالقول ولم يقتله به . وأيضاً فإن هذا والهرمزان لم يكن لهما من يطالب بالدم ، ولكن الإمام وليُّ الدم فله القتل أو العفو والدية ، فعفا عثمان وترك الدية لآل عمر ، وإذا حقن عثمان دمه فلا يباح بحال .

ومن العجب أن دم الهرمزان المتهم تقام فيه القيامة ، ودم عثمان وهو إمام المسلمين المقتول صَبراً لا حرمة له ! وقد جاء عن النبي ﷺ « ثلاث من نجا منهن فقد نجا : موتي ، وقتلُ خليفة مُضْطَهَد بغير حق ، والدجَّال » رواه أحمد في مسنده .

(١) وقد أشار حافظ ابراهيم في (القصيدة العمرية) إلى رأي أمير المؤمنين عمر في مثل هؤلاء الموالي حيث قال :

واها على دولة بالأمس قد ملأت ... جوانب الشرق رغدا من أياديها
كم ظللتها وحاطتها بأجنحة ... عن أعين الدهر قد كانت تواريها
من العناية قد ريشت قوادمها ... ومن صميم التقى ريشت خوافيها
والله ما غالها قدما وكاد لها ... واجتث دوحتها إلا مواليها
لو أنها في صميم العرب قد بقيت ... لما نعاها على الأيام ناعيها
يا ليتهم سمعوا ما قاله عمر ... والروح قد بلغت منه تراقيها
لاتكثروا من مواليكم فان لهم ... مطامعا بسمات الضعف تخفيها

(٢) أي في عصمة دمه ، ومعنى ذلك أنهم اشتبهوا في تآمره على حياة أمير المؤمنين عمر .
(٣) عملا بالحديث « ادرأوا الحدود بالشبهات » .

وأما الوليد فإنما حدّه عليٌّ بأمر عثمان كما ثبت في الصحيح . وقول القائل[1] « أن علياً قال: لا تعطل حدود الله وأنا حاضر » فمن الكذب . ثم أنتم تدَّعون أن الحدود مازالت تبطل[2] وعليٌّ حاضر وهو يسكت تقية وخوفاً ، حتى في ولايته تدَّعون أنه يَدَعُ الحدود تقية ، ويترك القول بالحق تقية . فإن كان قال هذا بحضرة عثمان فما قاله إلا لعلمه بأن عثمان وأعوانه يوافقونه على إقامة الحدود ، ولو كان يتّقيهم لما قال هذا .

وقولك « زاد الأذان وهو بدعة » قلنا : فعليّ ممن وافق على ذلك في خلافته ولم يُزِلْه وإبطالُ هذا كان أهونَ عليه من عزل معاوية وغيره ومن قتالهم . فإن قيل : إن الناس لا يوافقونه على إزالة الأذان ، قلنا : فهذا دليل على أن الناس وافقوا عثمان على الاستحباب حتى مثل عمّار وسهل بن حنيف والسابقين . وإن اختلفوا فهي من مسائل الاجتهاد . وإن قيل هي بدعة ، قيل : وقتال أهل القبلة بدعة لم تكن قبلُ . وأنتم فقد زدتم في الأذان بدعة لم يأذن بها الرسول
١٨٧ وهي « حَيَّ على خير العمل » غاية مايقال إن صحَّ النقل/ أن ابن عمر رُبما قال ذلك أحياناً ، كما كان بعضهم يقول بين الأذان والإقامة « حيَّ على خير العمل ، الصلاة ، حيَّ على الفلاح » وهذا يسمى نداء الأمراء ، وكرهه أكثر العلماء .

وأما قولك « وخالفه المسلمون كلهم حتى قتل » فإن أردتَ أنهم خالفوه خلافاً يبيح دمه فهذا كذب وزور ، فإنه ماقتله إلا شرذمة ظالمة باغية ، ولم يرضَ به السابقون . [قال ابن الزبير : لعنت قتلة عثمان ، خرجوا عليه

---

(١) وهو الرافضي المردود عليه .

(٢) وآخر ذلك دعوى الرافضي المردود عليه في ص ٣٩٤ أن عثمان ضيع الحدود فلم يقتل عبيد الله بن عمر بالهرمزان .

كاللصوص من وراء القرية ، فقتلهم الله كل قتلة[1] ، ونجا من نجا منهم تحت بطون الكواكب . يعني هربوا ليلاً ، وأكثر المسلمين كانوا غائبين[2] . وأكثر أهل المدينة الحاضرين لم يكونوا يعلمون أنهم يريدون قتله حتى قتلوه][3] وأيضاً فما خالفه كل المسلمين ، بل كثير منهم وافقه ، فما من شيء أنكر عليه إلا وقد وافقه عليه كثير من المسلمين ، بل علمائهم الذين لايتهمون بمداهنة ، والذين وافقوا عثمان على ماأنكر عليه أكثر وأفضل من المسلمين الذين وافقوا علياً على ماأنكر عليه إما في كل الأمور أو في غالبها][3] .

وقولك « وقالوا له : غبتَ عن بدر ، وهربتَ يوم أُحد ، ولم تشهد بيعة الرضوان » قلنا : هذا ماقاله إلا جهلة الرافضة ممن قاتله ، وقد أجابهم عثمان وابن عمر بأنه غاب يوم بدر بأمر الرسول ليمرّض بنته ، ويوم الحديبية فإن النبي ﷺ بعثه رسولاً إلى مكة ، فبلغه أنهم قتلوه فبايع أصحابَه على الموت ، وقال تعالى في الذين تولوا يوم أُحد ﴿ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ،(آل عمران ١٥٢) ﴿ وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾ (آل عمران ١٥٥) .

وأما قولك « إنه ﷺ قال : جهزوا جيش أسامة ، لعن الله من تخلف عنه » فهذا كذب ، وسبحان من جعل الرافضة أقْبَلَ شيء للكذب وأردَّ شيء للصدق ، بل أسامة الذي توقف وقال : كيف أذهب وأنت هكذا أسأل عنك الركبان ؟ فأذن له في التخلف ثم ذهب جميعهم معه بعد وفاة النبي ﷺ . فلو عزم على أُسامة في المسير لبادر هو والجيش معه .

---

(١) انظر في ص ٢٤١ ــ ٢٤٢ مصير قتلة أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه .

(٢) يجاهدون في سبيل الله تحت رايات عثمان وقواده في الشرق والغرب يفتحون الفتوح وينشرون الدعوة الإسلامية .

(٣) عن الأصل ٣ : ٢٠٦

وقولك « أول خلاف كان في الإسلام الإمامة » قلنا لم يختلفوا ولله الحمد ، وأجمعوا على خلافة أبي بكر وعمر وعثمان إجماعاً لم يتهيأ مثله لعليّ ، فإنه استشهد وأهل الشام لم يبايعوه قط . ومع هذا فقد سبَّ بعضُ شيعته أهل الشام بحضرته فنهاه عليٌّ وقال : لاتسبّوهم فإن فيهم الأبدال . وقال مرة أخرى : إخواننا بغوا علينا . وقال الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ (الحجرات ١٠) .

وبالجملة خلافة عليّ حق ، وهو إمام راشد ، وإن تأخر عن بيعته طائفة كبيرة فإنما الاعتبار بجمهور أهل الحلّ والعقد .

قال[١] « والخلاف الخامس في فَدَك والتوارث ، ورووا عن النبي ﷺ : (لا نورِّث ماتركنا صدقة) .

قلنا : هذا اختلاف أيضاً في مسألة شرعية ، وقد زال الاختلاف فيها ، والخلاف فيها دون الخلاف في ميراث الإخوة مع الجد والعم ، والحمارية ، وميراث الجدة مع ابنها ، [وحجب الأم الأخوين ، وجعل الجد مع الأم كالأب][٢] ونحو ذلك ، فاختلافهم/ في هذه المسائل [أعظم، لوجوه : ١٨٨
أحدها أنهم تنازعوا في ذلك][٢] ثم لم يتفقوا ، لأنهم ماروى لهم [فيها] من النصوص [مثل] ماروى لهم في أن النبي لا يورث . وأيضاً فإن الخلاف في هذا لا يتكرر ، بل هي قضية واحدة ، وفي مال قليل ، وقد أعطاهم أبو بكر وعمر من مال الله بقدر الميراث مرات ، وإنما يهوّل هذه القضيةَ أهل الجهل والشرّ ، فقد استخلف عليٌّ بعد ذلك وصارت فَدَكُ وغيرها تحت حكمه وماأعطاها أولاد فاطمة ، ولا قسم تركة النبي ﷺ بين الورثة ، فهلاّ أزال هذه المظلمةَ على رأيكم ؟ ![٣]

قال[١]: « والخلاف السادس في قتال مانعي الزكاة ، قاتلهم أبو بكر ،

---

(١) أي الرافضي المردود عليه ، وهو ينقل عن الشهرستاني الذي تقدم التعريف به في ص ١٠١ ـ ١٠٢. (٢) عن الأصل ٣ : ٢٣٠ . (٣) انظر لمسألة فدك والإرث ص ٢٠٦ ـ ٢١٢.

واجتهد عمر في خلافته فردَّ السبايا والأموال إليهم ، وأطلق المحبوسين » .
قلنا : هذا من الكذب البينّ ، فإن أبا بكر وعمر اتفقا على قتالهم كما في الصحيحين ، واحتجا بقوله ﷺ « أُمرت أن أُقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني رسول الله . فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » . وقال أبو بكر : من حقها الزكاة ، فقاتلهم بموافقة سائر الصحابة له ، ثم أقر أولئك بالزكاة بعدُ ، وما سبى لهم ذرية ، ولا حبس منهم أحداً ، ولا كان بالمدينة حبس في عهد أبي بكر ، فكيف يموت وهم في حبسه ؟

ثم قال[1] في الخلاف السابع ، في تنصيص أبي بكر على عمر بالخلافة « فمن الناس من قال ولَّيتَ علينا فظاً غليظاً » فيقال : إنَّ جَعْل مثل هذا خلافاً من أبرد الأشياء وأدلّها على جهل المتكلم وهواه ، فقد طعن بعض الصحابة في تأمير أسامة وأبيه فكان ماذا ؟ ثم إن المنكِر كان طلحة ، وقد رجع فكان من أشدّ الناس تعظيماً لعمر[2] .

[وقوله[1] « الخلاف] الثامن الشورى ، واتفقوا بعد الاختلاف على عثمان » .

قلنا : وهذا من الكذب الذي هو هِجِّيراكم[3] ، فما اختلف أحد في بيعة عثمان ، وقد بقى عبدالرحمن يشاور الناس ثلاثة أيام ، وأخبر أن الناس لا يعدلون بعثمان ، ولو اختلفوا لَنُقل كما نُقل قول الأنصار منا أمير ومنكم أمير
189 يوم السقيفة . قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى : لم يتفق الناس/ على بيعة كما اتفقوا على بيعة عثمان .

قال[1] : « ووقعت اختلافات كثيرة ، منها ردُّ عثمان الحَكَمَ إلى المدينة » .

---

(١) أي الرافضي المردود عليه .

(٢) ومن أعظم قربات أبي بكر إلى الله ، ومن أنبل أعماله في تاريخ البشر وأدلها على بعد نظره ومعرفته بأقدار الرجال ، استخلافه عمر بن الخطاب .

(٣) الهجيري : الهذيان من النائم والمريض ، والثرثرة ، والقول السيء .

قلنا : مثل هذا إن جعلتَه خلافاً فاجعل كلَّ حُكم حَكم به خليفةٌ وخالفه غيره خلافاً ، فهو شيء لا ينحصر[1].

قال[2]: « ومنها تزويجه مروانَ بابنته وإعطاؤه خُمسَ غَنائم إفريقية ، وهي مائتا ألف دينار ».

قلنا : وأي شيء من الاختلاف في تزويجه بابنته ، ومن الذي نقل أنه أعطاه هذا المال[3]؟ ونحن لا ننكر أن عثمان كان يحبُّ أقاربه ويصلهم ويعطيهم ، وقد ولَّى عليٌّ أقاربه وشيعته وأعطاهم[4]، وقاتل باجتهاده ، وجرت أمور صعبة ، وكلاهما من أهل الجنة وليسا بمعصومين ، وما فعلاه فمن مسائل الاجتهاد والخلاف .

وقال[2]: « ومنها إيواؤه ابن أبي سَرْح بعد أن أهدر النبي ﷺ دمه »[5].

قلنا : الذي أهدر دمه هو الذي حقن دمه وعفا عنه بشفاعة عثمان ، فلا مَلَام إذن . وقد كان هاجر وكتب الوحيَ للنبي ﷺ ثم ارتدَّ ولحق بالمشركين وافترى على النبي ﷺ فأهدر دمه ، فلما كان يوم الفتح أتى به عثمان فأعرض عنه النبي ﷺ فقال : يارسولَ الله ، بايْع عبدَالله . فأعرض عنه مَرتين أو ثلاثاً ، ثم بايعه ، ثم قال : أما كان منكم رجل رشيد ينظر إليَّ وقد أعرضتُ عن هذا فيضرب عنقه ؟ فقال رجل [من الأنصار][6] هلاّ أومضتَ إليّ ؟ فقال : « ما ينبغي للنبي أن يكون له خائنة الأعين ». ثم إنه حسُن إسلامه ، ولم يؤثر عنه بعدها إلا الخير . وكان محمود النقيبة في مغازيه ، وقد كان غيره أشدَّ عداوة

---

(١) وانظر لذلك ص ٤٠٥ ـ ٤٠٩ .
(٢) أي الرافضي المردود عليه .
(٣) انظر لإدحاض هذه الفرية (العواصم من القواصم) ص ١٠٠ ـ ١٠٢ .
(٤) انظر ص ٣٦٩ ـ ٣٧٠ .
(٥) انظر لابن أبي سرح ص ٣٩١ .
(٦) عن الأصل ٣ : ٢٣٨ .

كصفوان وأبي سفيان ، وقال تعالى : ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً وَٱللَّهُ قَدِيرٌ﴾ (الممتحنة ٧) ، على تطييب القلوب ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾

قال[١] : « الخلاف التاسع في زمن عليّ بعد الاتفاق عليه ، فخرج طلحةُ والزُّبير . ثم الخلاف بينه وبين معاوية وحربُ صفين وغدرُ عمرو بأبي موسى الأشعري[٢] . ثم خلاف المارقين[٣] . وبالجملة كان عليٌّ على الحق والحقُّ معه ، وظهر في زمانه الخوارج عليه مثل الأشعث بن قيس ومسعر بن فدكى
١٩٠ [التميمي] وزيد بن حصن/ الطائي [السنبسي] . وظهر في زمانه الغُلاة كعبدالله بن سَبَأ[٤] ، ومن الفرقتين ابتدأت البدع والضلال »[٥] . فنقول أيضاً : وبالجملة فكان الثلاثة قبله على الحق والحق معهم ، وإلا فتخصيص عليّ بذلك دعوى بلا برهان . وقولك : « وقع الاختلاف عليه بعد الاتفاق » فمن المعلوم أن كثيراً من المسلمين ما بايعوه ، كالشاميين برمّتهم ، وطائفة من أهل المدينة ، وكثير من المصريين ، وأهل المغرب ، وغير ذلك . ثم تعرَّض بالطعن على طلحة وذويه من غير أن يذكر لهم عذراً ولا رجوعاً . وأهل العلم يعلمون أنهم لم يقصدوا حربَ عليّ ولا عليٌّ قصد حربهم[٦] ، لكنْ وقَع القتالُ

---

(١) أي الرافضي المردود عليه .

(٢) صحة القول في التحكيم في (العواصم من القواصم) ص ١٧٢ ــ ١٨١ .

(٣) أي الخوارج ، ومن صفوفهم مرقوا ففرّط أولئك وأفرط هؤلاء .

(٤) الذي اخترع للشيعة عقيدة أن علياً وصيّ محمد ﷺ كما كان يوشع وصيّ موسى (انظر ص ٣١٨ ــ ٣١٩ . وجاءهم بعده مخترع آخر وهو شيطان الطاق محمد بن جعفر الرافضي الذي ابتدع أكذوبة أن الإمامة معهود بها إلى أشخاص بأعيانهم .

(٥) وما يقال في فرقة الغلاة يصدق على عامة الشيعة من زمن الصفويين إلى الآن ، فقد قرر خاتمة علمائهم المامقاني في كتابه (تنقيح المقال) أن ما كان به الغلاة غلاة هو اليوم من ضروريات المذهب .

(٦) تقدم بسط ذلك في ص ٢٣٥ إلى ص ٢٣٧ .

بغتةً ، فإنهم[1] تعاتبوا واتفقوا هم وعليٌّ على المصلحة ، وإقامة الحدّ على قَتَلة عثمان ، فتواطأت القتلة على إقامة الفتنة إذن ، كما أقاموها أولاً[2]، فحملوا على طلحة والزبير وعسكرهما ، فحملوا[1] دفعاً للصائل ، فأشعر القتلةُ علياً أنهما[1] حملا عليه ، فحمل عليٌّ دفعا عن نفسه[3]، فكان كلٌّ منهم قصدُه دفع الصيال ، لا الابتداء بالقتال . ولكن الرافضة بهائم ، فلا في النقل يَصْدُقون ، ولا للصدق يقبلون ، أتباعُ كل ناعق ، يعادون سادة الصحابة ، ويوالون أعداء الإسلام والتتار ، ويستعينون بهم على أذية أهل السنة وعامتهم ، ولهم اليد الطولىٰ في خراب العراق وغيرها كما فعل ابنُ العلقمي الوزير وكاتَبَ هُلاكو وقوَّى عزمه حتى وطىء البلاد وأباد العباد ، وأجرى السيول من الدماء وسبى الحريم والعلويات والعباسيات[4]، ونشأ في الكفر والشرك أطفالُ المسلمين ، فهم خبيئة سوء للإسلام وأهله ، يعظمون الملاحدة وغلاة الرافضة ، ويبغضون أصحاب رسول الله ﷺ ، فهم كما قال الله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّـٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَـٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَبِيلًا﴾ (النساء ٥١) ، فكيف الحيلة فيمن يحتجُّ علينا بالكذب المحض ، ولا يقبل من المنقولات إلا ما وافق هواه جهلاً بمعرفة الأسانيد وصناعة الحديث ، فإذا قال قائلهم قولا من الصدق أو الكذب لا يطالبونه بحجته من الكتاب والسنَّة ،
ولا يلتفتون إلى ما يعارضه أصلا ، وإذا/ خاطبهم المخالف واحتجَّ عليهم ١٩١
بالسُّنَن الثابتة كذَّبوها هوًى وعناداً ، أو بالآيات حرَّفوها[5]. فإن قويَ نَفَسُه

---

(١) أي طلحة والزبير وجماعة عائشة .

(٢) أي في البغي على عثمان .

(٣) انظر التعليق علي (العواصم من القواصم) ص ١٥٦ ــ ١٥٧ .

(٤) انظر ص ٣٣٨ ــ ٣٤١ .

(٥) بسوء التأويل الذي يزيلها عن مواضعها .

وخافوا منه أدنىٰ خوف قالوا : صدقتَ والحقُّ ماقلتَ ، وبهذا ندين لله تعالى ، وتبرَّأوا من الإمامية في الحال[1]. فمن الذي ينتصف من هؤلاء المنافقين في المناظرة ، [وهم] الذين قد أصَّلوا لهم ثلاثة أُصول : أحدها: أن أئمتهم معصومون . الثاني: أن كلَّ ماينقلونه فإنه نقل عن النبي ﷺ والثالث: أن إجماع العترة حجة . وهؤلاء هم العترة فصاروا بهذا لا يخرجون إلى دليل ولا تعليل ، فسُلبوا خاصية التفقه والتحقيق ، وعدموا العلمَ والتوفيق ، فلا تجدهم ينفردون بمسألة في دينهم إلا وعمدتهم فيها على هذه الأصول الثلاثة المردودة بالكتاب والسنَّة والعقل وإجماع الطوائف سواهم .

قال الرافضي « الفصل الثالث في (الأدلة) على إمامة عليّ فنقول : يجب أن يكون الإمام معصوماً ، ومتى كان ذلك كان الإمام هو عليّ ، لأن الإنسان لا يمكن أن يعيش مفرداً لافتقاره في بقائه إلى مأكل ومَلْبَس ومسكن ، فيضطر إلى مساعد ليتم قيام النوع . ولما كان الاجتماع في مظنَّة التغالب والتغابن بأن كلَّ واحد قد يحتاج إلى مافي يد غيره ، فتدعوه القوة الشهوانية إلى أخذه قهراً ، فيؤدي إلى الهرج والفتن ، فلا بدَّ من نصب إمام معصوم يصدُّهم وينصف ويوصل الحقَّ إلى ذويه ، لا يجوز عليه الخطأ ولا السهو ، وإلا لافتقر إلى إمام آخر ، لأن العلة المحوجة إلى نصبه هي جواز الخطأ على الأمة ، فلو جاز عليه الخطأ لاحتاج إلى إمام ، فإن كان معصوماً فهو الإمام ، وإلا لزم التسلسل . وأبو بكر وعمر وعثمان ماكانوا معصومين اتفاقاً ، وعليٌّ معصوم فيكون هو الإمام » فالجواب نقول : الرسول هو المعصوم ، وطاعته هي الواجبة في كل وقت على الخلق ، وعلمُ الأمة بأوامره أتمُّ من علم البعض بأوامر المنتظر . فهذا رسول الله ﷺ هو الإمام المعصوم ، وأوامره معلومة فاستغنت الأمة به وبأوامره

---

(١) كما فعلوا في (مؤتمر النجف) زمن نادر شاه سنة ١١٥٦هـ .

وبعلمه عن كل أحد ، وأولو الأمر منفذون لدينه ليس إلّا . ومعلوم قطعاً أنه
١٩٢ كان نوّابه في اليمن وغيرها يتصرفون/ في الرعية باجتهادهم وليسوا بمعصومين ولم يتولَّ على الأمة من ادُّعيتْ له سوى عليّ ، وكان [من] نوّابه على رعيته بالبلاد النائية مَن لا يدري بما أمر ولا بما نهى ، بل كانوا يتصرَّفون بمالا يعرفه هو .

ثم الإمام الذي وصفتَه لا يوجد في زماننا ، مفقود غائب عندَكم ، ومعدوم [لا حقيقة له][1] عند سواكم ، ومثله لا يحصل به شيء من مقاصد الإمامة ، بل الإمام الذي يقوم وفيه جهل وظلم أنفع لمصالح الأمة ممن لا ينفعهم بوجه ، والإمام يُحتاج إليه للعلم ليبلّغه ، وللعمل ليُطاع في سلطانه .

وقولك « لا بدَّ من نصب إمام معصوم » أتريد أنه لا بد أن يخلق الله ويقيم معصوماً ، أو يجب على الناس أن يبايعوا من يكون كذلك ؟ وغاية ماعندكم أن تدَّعوا عصمة عليّ ، لكن الله مامكنه في زمن الثلاثة بل ولا في خلافته ، فيكون الله عندكم قد أيَّد الثلاثة الظلمة ــ بزعمكم ــ [حتى فعلوا مافعلوه من المصالح ، ولم يؤيده حتى يفعل ذلك][2] وحينئذ فما خَلَقَ [الله][2] هذا المعصوم المؤيدَ الذي اقترحتموه على الله . وإن قلتم إن الناس يجب عليهم إعانته وإقامته . قلنا : فما فعلوا ذلك ، عصوا أو أطاعوا ، فما حصل به مقصود . بل نقول : إذا كان ماحَصَلَ[3] مجموعُ مابه تحصل المقاصد ، بل فاتَ كثير من شروطها ، فلمَ لا يجوز أن يكون الفائت هو العصمة ؟ وإذا كان المقصود فائتاً ــ بعدم العصمة أو بعجز المعصوم ــ فلا فرق [بين عدمها بهذا أو

(١) عن الأصل ٣ : ٢٤٧ . وانظر للمعدوم الذي لا حقيقة له ص ٣٣ و١٠٣ و١٦٥ و١٨٤ ــ ١٨٦ و٤٢٤ .
(٢) عن الأصل ٣ : ٢٥٠ .
(٣) أي لم يحصل .

بهذا](1) فمن أين يُعلم بدليل العقل ــ كما ادعيتَ ــ أنه يجب على الله أن يخلق إماماً معصوماً ؟ وإن كان خَلَقه فأين المصلحة واللطف به وقد أنكره الجمهور ومقتوا شيعته ووقع به من الشر أشياء . فدع عنك خدعة المعتزلة الذين يوجبون على الله ذلك بعقولهم الصغيرة ، وغلطوا من حيث لم يفرّقوا بين المصلحة العامة الكلية وبين المصلحة الجزئية .

وقول الرافضة من جنس قول النصارى حيث قالوا : إن الإله تجسَّد ونزل أو أنزل ابنه ليُصلب ويكون الصَّلب مغفرة لذنب آدم ليدفع الشيطان بذلك ، فقيل لهم : إذا كان قتله وصلبه وتكذيبه من أعظم الشرّ والضلال يكون قد أراد أن يزيل ذنباً صغيراً بذنب هو أكبر منه/ بكثير ، وهو مع ذلك لم يغير الشرّ بل زاده ، فكيف يفعل ذلك لمقصود فوقع ضدُّ المقصود ؟! ١٩٣

وقولك : « إذا كان الإنسان مدنياً بالطبع وجب نصبُ المعصوم ليزول الشرُّ عن أهل المدينة » . فنقول : [هل تقولون إنه](2) لم يزل في كل مدينة [خلقها الله](2) معصوم يدفع ظلم الناس ، أم لا ؟ [فإن قلتم بالأول، كان هذا مكابرة ظاهرة ، فهل في بلاد الكفار من المشركين وأهل الكتاب معصوم ؟ وهل كان في الشام عند معاوية معصوم ؟](2) وإن قلت له نواب في المدائن كلها كابرتَ الحسّ ، وإن قلت في البعض ، قيل فما الفرق إذا كان واجباً على الله ، والحاجة سواء ؟ ولو سلّمنا، أفتقول بعصمتهم أم لا ؟ فإن كانوا غير معصومين فأين نفع أهل المدائن بالإمام وهم يصلّون خلف غير معصوم ويطيعونه ؟ فإن قيل ترجع الأمور إلى المعصوم ، قلنا : لو كان قادراً ــ كأبي بكر وعمر وغيرهما ــ لم يتمكن من إيصال العدل إلى الكل ، وقد لا يجد لكل بلد عادلاً

---

(١) عن الأصل ٣ : ٢٥٠ .
(٢) عن الأصل ٣ : ٢٥٢ .

قوياً ، فإذا لم يجد سقط عنه ، فكيف (يجب) على الله ذلك ؟! كيف والمعصوم عندكم عاجز ، وعندنا معدوم ![1].

ووجه آخر أن يقال : صدُّه [غيرَه][2] عن الظلم ، وإنصافه الرعية ، فرعٌ على منع ظلمه واستيفاء حقه . فإذا كان عاجزاً مقهوراً عن دفع الظلم عن نفسه فما الظنُّ برعيته ؟ كيف وهو عندكم خائف لا يمكنه الظهور من أربعمائة وستين سنة خوفاً من القتل . والله لا يقع منه ظلم ، ولا يُخِلُّ بواجب ، فقد فعل الواجب ، ومع هذا فما خَلَقَ ماتحصل به [هذه][2] المصالح المقصودة من المعصوم ، فإن كانت هذه المصالح تحصل بمجرَّد خلقه ــ وهي لم تحصل ــ لزم أن لا يكون خَلْقُه واجباً ، وإن كانت لا تحصل إلا بخَلْقه وخَلْق أمورٍ أخرى [حتى يحصل بالمجموع المطلوب][2] فما خلقَ ذلك المجموع ، والإخلال بالواجب ممتنع عليه [في][2] القليل والكثير ، فلزم على التقديرين أنه لا يجب عليه خلق الموجب لهذه المطالب [وإذا لم يجب عليه ذلك فلا فرق بين أن يخلق معصوماً لا يحصل به ذلك ، وبين أن لا يخلقه فلا يكون ذلك واجباً عليه . وحينئذ][2] فلا يلزم وجوده ، [فالقول بوجوب وجوده باطل على كل تقدير][2]. وإن قيل : الله [فعل] مايجب عليه من خلق المعصوم ، لكن الناس فوَّتوا المصلحة بمعصيتهم له ، قيل: أولاً: إذا كان يعلم أن الناس

---

(١) لأن جميع الدلائل الشرعية والعقلية والتاريخية التي في أيدينا عن آخر من يدّعون عصمته تدل على أنه لم يخلق ، ويوم وقعت وفاة أبيه وحررت تركته لم تقل زوجة من أزواج المتوفى ولا أمة من إمائه إن له ولداً منها ، وحجزت أزواجه وإماؤه في منزل مدة العدة على احتمال أن تكون حاملا فتلد . فمضت مدة العدة ولم يولد له أحد . والمنزل الذي يزعمون أن فيه سرداباً كان من يوم وفاة الحسن العسكري تحت تصرف أخيه جعفر وكان جعفر على يقين بأنه ما كان ولم يكن لأخيه ولد وللعلويين نقابة ونقيب وسجل للمواليد ، وليس فيه أي ذكر لمولود ينسب إلى الحسن العسكري . انظر ص ٣٣ و١٠٣ و١٦٥ و١٨٤ ــ ١٨٦ و٤٢٢ .

(٢) عن الأصل ٣ : ٢٥٣ .

لا يعاونونه حتى تحصل المصلحة ، بل يعصونه فيعذَّبون ، لم يكن خلقه واجباً ، بل ولا حكمـة علـى قولهم . ويقال ثانياً : ليس كل الناس عصاة ، بل بعضهم عصوه ومنعوه وبعضهم يؤثر طاعته ومعرفة مايقوله ، فكيف لا يمكَّن
١٩٤ هؤلاء من طاعته ؟ فإن قيل : أولئك الظلمة/ منعوا هؤلاء ، قيل : فإن كان الربُّ قادراً على منع الظُّلمة فهلاّ منعهم [على قولهم][1]، وإن لم يكن [ذلك][1] مقدوراً فهو يعلم أن حصول المصلحة غير مقدورة فلا يفعله ، فلمَ قلتم على هذا [التقدير][1] إنه يمكن خلقُ معصوم غير نبيّ ؟ فهذا لازم لكم . فإن قلتم إن الله خالق أفعال العباد أمكنه صرفُ دواعي الظلمة حتى يُطاع ، وإن قلتم ليس هو خالق أفعال العباد ، قيل : فالعصمة إنما تكون بأن يريد الفاعل [الحسنات][1] ولا يريد السيئات ، وهو عندكم لا يقدر أن يغير إرادة عبده ، فلا يقدر على جعله معصوماً ، فبطل المعصوم على أصل القدَرية ، إذ العصمة أن يريد العبد الحسنات فقط ، فإذا كان هو المحدث لإرادة نفسه فالله عندهم لا يقدر على إحداث إرادة أحد امتنع منه أن يجعل أحداً معصوماً . وإذا قالوا بخلق ما تميل به إرادته إلى الخير ، قيل : إن كان ذلك مُلْجئـاً زال التكليف ، وإلا لم ينفع . وإن كان ذلك مقدوراً عندكم فهلاّ فعل ذلك بجميع العباد فإنه أصلح لهم إذا أوجبتم عليه فعل الأصلح [بكل عبد][1]، وذلك لا يمنع الثواب عندكم كما لا يمنعه في حق المعصوم .

وجه ثامن أن يقال : حاجة المرء إلى تدبير بدنه بنفسه أعظمُ من حاجة المدينة إلى تدبير رئيسها ، وإذا كان الله لم يخلق نفس الإنسان معصومة فكيف يجب عليه أن يخلق رئيساً معصوماً ، مع أن الإنسان لا يمكنه أن يكفر بباطنه ويعصى بباطنه .

---

(١) عن الأصل ٣ : ٢٥٤ .

وجه تاسع أن يقال : [هل] المطلوب من المعصوم إعدام الفساد ، أم تقليله ؟ فالأول ماوقع في العالَم ، والثاني يحصل بلا معصوم كزمن أبي بكر وعمر أكثر مما حصل بعليّ أو مثله ، وحصل بسائر الخلفاء ماحصل بسائر الأئمة الإثنى عشر ، كما قيل : ستُون سنة من إمام جائر خيرٌ من ليلة بلا إمام .

وقولك : « ولو لم يكن الإمام معصوماً لافتقر إلى إمام معصوم » فنقول : لم لا يجوز أن يكون إذا أخطأ الإمام كان في الأمة من ينبهه بحيث لا يحصل اتفاق الكل على الخطأ كما إذا أخطأ أحد الرعية نبهه إمامه أو نائبه وتكون العصمة
١٩٥ ثابتة للمجموع بحيث لا يحصل اتفاقهم على الخطأ كما يقوله أهل السنَّة/ والجماعة ؟ ونظيره أن كل واحد من أهل خبر التواتر يجوز عليه الخطأ والكذب ولا يجب ذلك على المجموع في العادة ، فاثبات العصمة للمجموع أولى من إثباتها للواحد ، وبذلك يحصل المقصود من عصمة الإمام [فلا تتعين عصمة الإمام][1]. ومن جهل الرافضة أنهم يوجبون عصمة واحد من المسلمين ويجوّزون على مجموع المسلمين ـ إذا لم يكن فيهم معصوم ـ الخطأ ، وقد ذكر غيرُ واحد أن أول من ابتدع الرفضَ والقولَ بالنصّ على عليّ وعصمته كان زنديقاً أراد إفساد الدين ، وأراد أن يصنع [بالمسلمين][2] كما صنع بولص بالنصارى ، فلم يتأتَّ له ماتأتّى لبولص لضعف عقول النصارى كلهم ، [فإن المسيح ﷺ رُفع ولم يتّبعه خلقٌ كثير يعلمون دينه ويقومون به علماً وعملاً][2] فلما ابتدع [بولص][2] الغلوَّ في المسيح اتَّبعه خلق ودخلت معهم ملوك[3] فأنكر [عليهم][2] طائفة فقتلهم الملوك ، وبعضهم داهن الملوك واعتزلوا في

---

(1) عن الأصل ٣ : ٢٥٥ .

(2) عن الأصل ٢ : ٢٦١ .

(3) أولهم قسطنطين الكبير (٢٧٤ ـ ٣٣٧م) وهو فلاويوس والريوس آورليوس كلاوديوس الذي تنسب إليه مدينة القسطنطينية ، وكانت قبل ذلك تسمى (بيزانس) .

الصوامع . وأمَّتنا هذه ولله الحمد لا تزال منها طائفة ظاهرة على الحق [فلا يتمكن ملحد ولا مبتدع من إفساده بغلوّ أو انتصار على الحق ، ولكن يضلّ من يتبعه على ضلاله][1].

وأيضاً فنوّابه[2] غير معصومين في الجزئيات ، وهم الذين يفصلون [في] غالب أمور الناس في الدنيا ، بل بسائرها . بقيت العصمة في الكليات ، والله قادر على أن ينصّ على الكليات بحيث لا يحتاج في معرفتها إلى الإمام ، وقادر أن يجعل نصَّ النبي ﷺ أكمل من نصّ الإمام ، فاستغنينا عن [عصمة][1] الإمام في الكليات والجزئيات .

ثمَّ خبِّرْنا : ماعصمةُ الإمام ؟ أهي فعله للطاعات باختياره، وتركهِ للمعاصي باختياره مع أن الله [عندكم][1] لا يخلق اختياره ؟ أم هي خلقُ الإرادة له [أو][1] سلبُه القدرةَ على المعصية ؟ وعندك [أن][1] الله لا يخلق اختيارنا ، فلزمك أن الله لا يقدر على خلق معصوم . وإن نقضتَ قولك في القدَر لزمك أن يكون المعصوم لا يُثاب على طاعة .

وقولك « ليس بمعصوم غير عليّ اتفاقاً » ممنوع ، بل كثير من العبّاد والعامَّة يعتقدون عصمة شيوخهم مثلكم [مع اعتقادهم أن الصحابة أفضل منهم ، فاعتقادهم ذلك في الخلفاء من الصحابة أولى][3]، والإسماعيلية يعتقدون عصمة أئمتهم [وهم غير الاثنى عشر][3]، وأتباع بني أمية كانوا يقولون : إن الخليفة لا حساب عليه ولا عذاب . ومن كان اعتقاده أن كل مايأمر به الإمام فإنه يجب طاعته [فيه] لم يحتج إلى معصوم ويقول : يكفيني عصمة الإمام

---

(١) عن الأصل ٢ : ٢٦١ .
(٢) أي نوّاب المعصوم الذي يدّعونه .
(٣) عن الأصل ٣ : ٢٦٢ .

الذي اقتديتُ به أو شيخي أو أميري ، ويقرأون قوله تعالى : ﴿ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ (النساء ٥٩) . فإن قلتَ هؤلاء لا يعتدُّ بخلافهم لم يُسمع منك ، فإنهم اقتدوا بموجود ، بخلاف منتظركم المعدوم الذي
١٩٦ ماانتفعتم به بحال . / وأيضاً فما في أصحاب رسول الله ﷺ من قال بعصمة عليّ ، ولا في التابعين ولا أئمة العلم ، وإنما انفرد بهذا جهلةُ الإمامية ، كما انفرد بتكفيره ضُلّال الخوارج ، وبتفسيقه خلقٌ من النواصب .

ويقال لكم : إما أن يجب وجود المعصوم ، أو لا . فإن لم يجب بطل قولكم ، وإن وجب لم نسلّم أنه عليٌّ دون الثلاثة قبله . بل إن كان هذا القول حقاً لزم أن يكون [المعصوم] أبا بكر وعمرَ ، فإن أهل السنة متفقون على تفضيلهما عليه ، وإن كانت العصمة منتفية [عنهما] فهي عنه أبعد . وهذا كنبوَّة موسى وعيسى ، فإن المسلمين لا يسلِّمون بنبوَّتهما إلا مع نبوَّة محمد ﷺ ، وكذلك لا نسلّم إيمانَ عليّ إلا مقروناً بإيمان الثلاثة ، ولا ننفي العصمة عنهم إلا مقرونة بنفيها عن عليّ . فما قولك « إمامةُ عليّ ثابتة بالإجماع بخلاف الثلاثة » إلَّا كقول اليهود نبوَّة موسى ثابتة بالإجماع بخلاف نبوَّة محمد ، وإلّا كقول النصارى : الإلهية منتفيةٌ عن موسى ومحمد بالإجماع وتَنازَعْنا في عيسى وإلاهيته . فنحن نعلم بالضرورة أنه ليس لعيسى مزية يستحقُّ بها الإلهية دون موسى ومحمد ، كما نقطع أن عليا رضي الله عنه ليس له مزية يستحق بها العصمة دون الثلاثة . ونسألك : من أين علمتَ عصمة عليّ دون الثلاثة ؟ فإن قلت بالإجماع على انتفاء عصمة سواه ، قلنا : إن لم يكن الإجماع حجة أبطلتَ قولك ، وإن كان حجة في إثبات عصمة علي التي هي الأصل أمكن أن يكون حجة في المقصود بعصمته من حفظ الشرع ونقله ، فأنت تحتج بالإجماع ولا تقبل كون الإجماع حجة . وإن ادَّعيت التواتر عندكم عن النبي ﷺ في عصمته فهو كدعواك تواتر النصّ على إمامته . وأيضاً فالإجماع عندكم ليس

حجة إلا أن يكون قول المعصوم فيه ، فإن لم يعرفوا ثبوت المعصوم إلا به لزم الدور ، فإنه لا يُعرف أنه معصوم إلا بقوله ، ولا يعرف أن قوله حجة إلا إذا عُرف أنه معصوم ، فلا يثبت واحدٌ منها ، وترجع حقيقةُ قولكم فلان معصوم لأنه قال : أنا معصوم وغيري ليس بمعصوم ، وهذا كل أحد يمكن أن يقوله ، وهذا كقول القائل أنا صادق في كل ماأقوله ، فإن لم يُعلم صدقُه بغير قوله لم يُعلم صدقه فيما يقوله .

١٩٧ وادَّعت الإسماعيلية مثل هذا ، فادعوا/ أن الإمامَ المعلمُ المعصوم ، وقالوا : إن طرق العلم ــ بالسمع والعقل ــ لا يعرف صحتها إلا المعصوم وبتعليمه . فإذا طولبوا بتعيين معصوم وبالدليل على أنه معصوم دون غيره لم يأتوا بحجة أصلاً وتناقضت أقوالهم .

ولو تنازلنا ورضينا بقول عليّ [إني معصوم][1] فمن الذي نقل عنه أنه قال: إني معصوم ؟ بل المتواتر عنه خلاف ذلك ، وأنه أقرَّ قضاته على أن يحكموا بخلاف رأيه ، وصحَّ عنه أنه قال : اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات الأولاد أن لا يُبَعن ، وقد رأيتُ الآن أن يبعَن . فقال له قاضيه عبيدة السلماني : رأيك مع عمر في الجماعة أحبُّ إلينا من رأيك وحدك في الفرقة . وكان شريح يقضي باجتهاده ولا يراجعه ، وهو يقرُّه على ذلك وكان يفتى ويحكم باجتهاده ، ثم يرجع عن ذلك باجتهاده . وهذه أقواله في ذلك ثابتة عنه بأصحّ الأسانيد .

قال الرافضي : « ويجب أن يكون الإمام منصوصاً عليه ، لما بيَّنا من بطلان الاختيار ، فإنه ليس بعض المختارين لبعض الأئمة أولىٰ من البعض المختار لآخر ، وإلاّ أدَّى إلى التنازع والتشاجر . وغير عليّ من أئمتهم لم يكن منصوصاً عليه بالإجماع ، فتعين أن يكون هو الإمام » .

(١) عن الأصل ٣ : ٢٦٤ .

قلنا : الجواب بمنع المقدمتين . فقد ذهب خلقٌ من السلف والخلف إلى النصّ على أبي بكر ، وذهبت طائفة قليلة إلى النصّ على العبّاس ، فأين الإجماع ؟

ثم نقول : لا يخلو إما أن يعتبر النصّ في الإمامة ، أو لا . فإن اعتبر منعنا للمقدمة الثانية وقلنا : النص لأبي بكر . وإن لم يعتبر بطلت المقدمة الأولى .

ثم الإجماع عندَكم ليس بحجة[1]، وإنما الحجة قول المعصوم ، فيعود الأمر إلى إثبات النص بقول الذي تدعى له العصمة ، فلا يثبت نص ولا عصمة ، بل بقول قائل : أنا معصوم ، وأنا الذي نصَّ عليَّ .

ويقال : ماتعني بقولك : يجب أن يكون [معصوماً][2] منصوصاً عليه ؟ أتعني أنه لا بد من أن يقول : هذا الخليفة من بعدي ؟ أم لا يصير إماماً حتى تعقد له الإمامة مع ذلك ؟ فإن قلت بالأول ، قيل : لا نسلّم وجوب النصّ بهذا الاعتبار ، والزيدية مع الجماعة تنكر هذا النص ، وماهم ــ بل ولا نحن ــ بمتهَمين على عليّ .

وقولك : « إذا لم يكن كذلك أدَّى إلى التنازع والتشاجر » . فيقال : النصوص التي تدل على أولويته مع النظر والاستدلال يحصل بها المقصود . ثم إذا كانت الأدلة/ واضحة في أولويته كفت ، وكذلك كان الصدّيق . ومن نازعَ
١٩٨ من آحاد الأنصار فما نازع/ في أن أبا بكر أفضل ، وإنما رام التقدم مع وجود الأفضل . فإن قيل : إذا كان لهم [هوًى][2] منعه دلالةُ النصوص ، قيل : وإذا كان لهم هوًى عصوا النصوص كما ادَّعيتم عليهم ، فمع قصدهم الحق يحصل المقصود ، ومع العناد لا ينفع النص . ثم إن كان الإمام معصوماً فنوّابه خلق[3]، ولا عصمة لهم ، فالحاجة باقية وأيضاً نصُّ الرسول على إمام بعده

(١) انظر في ص ٥٧٧ قول المردود عليه « وأيضاً الإجماع ليس أصلا في الدلالة » .
(٢) عن الأصل ٣ : ٢٦٦ .   (٣) أي كثيرون .

كتوليته واحداً في حياته ، ونحن لا نشترط العصمة لا في هذا ولا في هذا .

ثم إنكم أوجبتم النص قطعاً للتشاجر المفضي إلى الفساد الكبير ، فوقع الأمر بالعكس فإن أبا بكر تولى ، ثم عمر ، ثم عثمان ، مع انتفاء الفساد والتشاجر ، ووقع بعضه في آخر أيام عثمان ، وإنما اشتدَّ وعظم في أيام من ادَّعيتم له النصَّ والعصمة ، فما أصَّلتموه حصل معه نقيض المقصود ، وحصل المقصود بدون وسيلتكم .

ونقول : النص يزيل الفساد ويكون على وجوه : أحدها: إخبار النبي ﷺ
بولاية شخص ويثني عليه في ولايته فتعلم الأمة أنه إن تولى كان محموداً فيرتفع
النزاع وإن لم يقل : ولوه . وهذا الخبر وقع لأبي بكر وعمر . الثاني: أن يخبر
بأمور تستلزم صلاح الولاية ، وهذه النصوص وقعت في خلافة أبي بكر وعمر
بفتح فارس والروم وغير ذلك . الثالث: أن يأمر من يأتيه بعد موته بأن يأتي
شخصاً فيدل [ذلك] على أنه الخليفة من بعده ، وهذا وقع لأبي بكر .
الرابع: أن يهمَّ بكتابة عهد بالخلافة ثم يقول « يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر »
فوقع كما أخبر . الخامس: أن يأمر بالاقتداء من بعده بشخص فيكون هو
الخليفة بعده . السادس: أن يأمر باتباع سنة الخلفاء الراشدين من بعده ويجعل
خلافتهم إلى مدة معينة ، فيدل على أن المتولين في تلك المدة هم الخلفاء
الراشدون والمهديون . السابع: أن يخصَّ شخصاً بأمور تقتضي أنه هو المقدم ،
وهذا موجود في أبي بكر . الثامن: أن تَرْكَ النصّ أولى بالرسول ، لأنه إن كان
النص ليكون معصوماً فلا معصوم بعده ، وإن كان بدون العصمة فقد يحتج
بالنص على وجوب اتباعه في كل مايقول ولا يمكن أحداً/ بعد موت الرسول ١٩٩
مراجعة الرسول ليردَّه أو يعزله ، بخلاف من ولّاه في حياته فإنه إذا أخطأ أو
أذنب أمكن الرسول بيانُ خطأه وعزَله ، ولو نص الرسول بعده أيضاً على

معينٍّ لنأخذ عنه الدين [كما تقول الرافضة][1] بطلت حجة الله إذ ذاك ، ولا يقوم به غير الرسول لأنه لا معصوم إلا هو . الجواب التاسع أن النصَّ على الجزئيات لا يمكن ، والكليات قد نصَّ عليها . فلو نص على معينٍّ وأمر بطاعته في تعيين الكليات كان هذا باطلاً ، وإن أمر بطاعته في الجزئيات ـ سواء وافقت الكليات أو خالفتها ـ كان باطلاً ، وإن أمر بطاعته في الجزئيات إذا طابقت الكليات فهذا حكم كل مُتَوَلٍّ ، ولو نص على رجل لكان من يتولى من بعده قد لا يطاع كطاعة الأول لعدم النص في الثاني ، وإن قلت : كلٌّ واحد ينص على من بعده ، فهذا إنما يمكن إذا كان الثاني معصوماً ولا عصمة بعد الرسول لأحد ، فالقولُ بالنص فرعٌ على القول بالعصمة وذاك من أفسد الأقوال ، فكذاك النص الذي تدَّعيه الرافضة وهو الأمر بطاعة المتولّي في كل مايقوله من غير ردٍّ إلى الكتاب والسنة إذا نوزع، أما إذا رددنا قولنا إلى الكتاب والسنة ـ كما أُمرنا عند التنازع ـ فلا حاجة إلى النص، فإن الدين محفوظ، ولايمكن أن بشراً يعلم كلَّ علم الرسول أو يأتيه وحيٌ، فلا سبيل إلى معرفة ماجاء به إلا من جهته.

قال[2]: « الثالث أن الإمام يجب أن يكون حافظاً للشرع لانقطاع الوحي وقصورِ الكتاب والسنة عن تفاصيل الجزئيات ، فلابد من إمام منصوص من الله تعالى معصوم لئلا يترك أو يزيد عمداً أو سهواً ، وغير عليّ لم يكن كذلك بالإجماع » .

قلنا : لا نسلّم أنه يجب أن يكون حافظاً للشرع ، بل يجب أن تكون الأمة حافظة للشرع ، وذلك يحصل بالمجموع [كما يحصل بالواحد][3]. بل الشرع إذا نقله أهل التواتر كان خيراً من نقل واحد . ولا نسلّم أن عليا كان أحفظهم

(1) عن الأصل ٣ : ٢٦٨ .
(2) أي الرافضي المردود عليه . (3) عن الأصل ٣ : ٢٧٠ .

للشرع بل كان أبو بكر وعمر أعلم منه ، فبطل إجماعك . وإن زعمت أنه معصوم فلا تعلم صحة شيء من الشرع إلا بنقله لزم من ذلك أن الحجة لا تقوم على أهل الأرض إلا بنقله ، ولا نعلم صحة نقله حتى نعلم أنه معصوم ، / ولا نعلم أنه معصوم إلا بالإجماع على نفي عصمة من سواه ، فإن ٢٠٠
كان الإجماع معصوماً أمكن حفظ الشرع به ، وإن لم يكن معصوماً لم نعلم عصمته .

ثم أخبِرْنا : هل يمكن الإمامَ تبليغ الشرع إلى من ينقله عنه بالتواتر ، أم لا يزال منقولاً نقلَ آحاد من معصوم إلى معصوم ؟ فإن كان الإمام يمكنه ذلك فالرسولُ يمكنه بطريق الأولى ، فحينئذ لا حاجة إلى نقل الإمام . وإن قلت : لا يمكنه ذلك لزم دينَ الإسلام أنه لا ينقله إلا واحد بعد واحد من أقرباء الرسول الذين يمكن القادحَ في نبوَّته أن يقول : إنهم يقولون عليه ماشاءوا ، وإنه كان طالب ملكٍ أقامه أقاربه وعهد إليهم بما يقيمون به دولته .

ونقول : الحاجة ماسَّة إلى العصمة في حفظ الدين [ونقله][1]، فلماذا لا يجوز أن يكون الصحابة هم المعصومين الذين حصل بهم مقصود الدين وبلَّغوه ، ولماذا لا تكون العصمة في الحفظ والبلاغ لكل طائفة بحسب ماحملوه : فالقرّاء معصومون في حفظ القرآن وتبليغه ، والمحدّثون معصومون في حفظ الصحاح وتبليغها ، والفقهاء معصومون في فهم الكلام والإستدلال، وهذا هو الواقع المعلوم الذي أغنى الله به عن واحد معدوم ثم إنه إذا كان لا يحفظ الشرعَ ويبلّغه إلا معصوم عن معصوم ، والمنتظر[2] له أربعمائة وستون سنة لم يأخذ أحد عنه مسألة ، فمن أين علمتم القرآن والشرع في طول هذه المدة ؟ ولِمَ لا يجوز أن يكون هذا القرآن الذي تقرأونه ليس الذي أنزل ؟ وأيضاً من أين لكم العلم بشيء من أحوال الرسول وابن عمه وأنتم لم تسمعوا شيئاً

(١) عن الأصل ٣ : ٢٧١ .
(٢) أي الابن المزعوم للحسن العسكري مع أنه مات وليس له ابن .

من ذلك من معصوم ؟ فإن قلتم تواتر ذلك عندنا ، قيل : فإذا كان تواترُ ذلك عن أئمتكم يوجب حفظ الشرع فلماذا لا يجوز أن يكون تواتر الأمة كلها عن نبيها أولىٰ وأحرىٰ من غير احتياج إلى نقل واحد عن واحد ؟ وقولك : « لقصور النصوص عن تفاصيل الأحكام ». قلنا : وكل إمام بهذه المنزلة ، فإن الأمير إذا خاطب الناس فلابد أن يخاطبهم بما يعم الأعيان والأفعال ، إذ من الممتنع أن يعين كل فعل من فاعل في كل وقت ، فما بقي إلا الخطاب الكلي ، وذلك ممكن من الرسول . وإن زعمت أن نصوص الرسول ليست عامة كلية [قيل لك هذا ممنوع ، وبتقدير أن يمنع هذا في نصوص الرسول][1] فأنت
٢٠١ مضطر في خطاب الإمام إلى إثبات عموم الألفاظ أو عموم/ المعاني [بالاعتبار][2]، فأيهما كان أمكن إثباته من خطاب الرسول ، فلا حاجة إلى الإمام . والحجة قد قامت على الخلق بالرسول ، قال تعالى : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (النحل ٤٤) ، والله قد ضمن حفظ ماأنزله من الذكر فصار ذلك مأموناً من التبديل والتغيير . ثم قد علم بالاضطرار من الدين أن أكثر المسلمين بلغهم القرآنُ والسُّنَنُ بدون نقل عليّ ، فإن عمر لما فتح الأمصار بعث إليها من علَّمهم وفقَّهَهم ، ثم اتصل العلم من أولئك إلى المسلمين ، وعليّ بلَّغ جملة من ذلك كما بلَّغ ابنُ مسعود ومُعاذُ بـن جبل وأُبَيّ وخلائق ، فتبارك الله ماأجهل الرافضة !

قال : « والله قادرٌ على نصب معصوم ، والحاجةُ داعيةٌ إليه ، ولا مفسدة فيه ، فيجب نصبه . وغيرُ عليّ لم يكن كذلك فتعين هو ».

قلنا : هذا تكرارٌ منك ، وقد مرَّ أن الإجماع إن كان معصوماً أغنىٰ عن عصمة عليّ ، وإن لم يكن معصوماً بطلت دلالته على عصمة عليّ . وإن زعمت أن حال الأمة مع وجود المعصوم أكمل فلاريب أن حالهم مع عصمة نوّابه أكمل

(١) عن الأصل ٣ : ٢٧١ ـ ٢٧٢ . (٢) عن الأصل ٣ : ٢٧٢ .

وحالهم مع عصمة أنفسهم أكمل وأكمل . ولا يجب على الله ذلك . وإذا ادَّعيت أن مع عدمه يدخلون النار ولا يعيشون في الدنيا أو يشتد البلاء ، فيقال : هب أن الأمر كذلك فلمَ قلتَ إن إزالة هذا واجب ؟ ومعلوم أن الأمراض والهموم موجودة ، والغلاء والجوائح والمصائب كثيرة ، وليس مايصيب [المظلومَ][1] من الضرر بأعظم مما يصيبه من هذه الأمور ، والله لم يُزِل ذلك ، وحوائج البشر داعية إلى مالا نهاية له من الصحة والقوَّة والمال والسرور . وعلى أصلكَ الفاسد إن الله لا يقدر على خلق مؤمن ولا كافر فكيف يقدر على خلق معصوم . وقد تقدَّم هذا وبان تناقضكم حيث جمعتم بين إيجاب خلق معصوم على الله وبين قولكم إن الله لا يقدر على جعل أحد معصوماً باختياره بحيث يثاب على فعله للطاعات وتركه للمعاصي . ثم يقال : الذي تدعو إليه الحاجة أهو القادر على تحصيل المصالح وإزالة المفاسد ، أم هو المعصوم وإن كان عاجزاً عن ذلك ؟ الثاني ممنوع ، فإن العاجز لا تحصل به فائدة ، بل القدرة شرط في ذلك . والأول لم يوجد وإن وجد لم يفعل ذلك ، فهو عاص أو عاجز قطعاً .

قال[2] : « والإمام يجب أن يكون أفضل من رعيته ، وعليٌّ فاضلُ أهل زمانه فهو الإمام ، لقبح تقدُّم المفضول على الفاضل عقلًا/ ونقلًا ». ٢٠٢

قلنا : لا نسلِّم أنه أفضل أهل زمانه ، فإنه قال على منبر الكوفة : خيرُ هذه الأُمة بعد نبيِّها أبو بكر ثم عمر . ثم كثير من العلماء لا يوجبون تولية الأفضل ، ومنهم من يقول بولاية المفضول إذا كان فيها مصلحة راجحة كما تقوله الزيدية .

قال[2] : « المنهج الثاني في الأدلة من القرآن [على إمامة علي][3] قوله تعالى :

---

(١) عن الأصل ٣ : ٢٧٣ .
(٢) أي الرافضي المردود عليه .
(٣) عن الأصل ٤ : ٢ .

﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ﴾ (المائدة ٥٥) ، وقد أجمعوا أنها نزلت في عليّ . روى الثعلبي باسناده إلى أبي ذرّ رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ بهاتين وإلاّ صُمَّتا يقول : عليّ قائد البَرَرَة ، وقاتل الكفرة ، منصور من نصره ، مخذول من خذله . أما إني صليتُ مع رسول الله ﷺ يوما الظهر ، فسأل سائل في المسجد فلم يعطه أحد شيئاً ، فرفع يده إلى السماء وقال : اللهم اشهد أني سألت في مسجد نبيّك فلم أُعطَ شيئاً . وكان عليٌّ راكعاً فأومأ إليه بخنصره فأقبل فأخذ الخاتم ، وذلك بعين رسول الله ﷺ . فلما فرغ رفع رأسه إلى السماء وقال : اللهم إن موسى سألك ﴿ وَٱجۡعَل لِّي وَزِيرٗا مِّنۡ أَهۡلِي • هَٰرُونَ أَخِي • ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي • وَأَشۡرِكۡهُ فِيٓ أَمۡرِي ﴾ فأنزلت عليه قرآناً ناطقاً ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ اللهم وأنا نبيك وصفيك [اللهمَّ فاشرح لي صدري ويسّر لي أمري واجعل لي وزيراً من أهلي علياً اشدد به ظهري][1] فما استتمَّ كلامه حتى نزل عليه جبريل بهذه الآية ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ﴾. ونقل الفقيه ابن المغازلي[2] عن ابن عباس أن الآية نزلت في عليّ ، والولي المتصرف ، وقد أثبت له الولاية في الأمة كما أثبتها الله لنفسه ولرسوله ».

والجواب : ان قولك « أجمعوا أنها نزلت في عليّ » من أعظم الدعاوي الكاذبة ، بل أجمعوا على أنها لم تنزل في عليّ بخصوصه ، وإن الخبر كاذب ، وفي تفسير الثعلبي من الموضوعات مالا يخفى ، وكان حاطبَ ليل ، وكذا تلميذُه الواحدي . ثم سائر ماسقته من البراهين باطل لا يزوج إلا على من أعمى الله قلبه من الصمّ البكم أولي الهوى والجهل . ولهذا دخلت عامة الزنادقة من باب الرفض ، وتسلّطوا بتلك الأكاذيب على الطعن في الإسلام ، وصارت شبهاً

(١) عن الأصل ٤ : ٢ .

(٢) في الأصل ٤ : ٢ « ابن المغازي الواسطي الشافعي » .

عند الجهلة ، و[بها] ضلت النصيرية والإسماعيلية ، وكان منشأ ضلالهم تصديقهم الرافضةَ ـ بيتَ الكذب ـ فيما ينقلونه من التفسير والفضائل والمثالب ، فيشرعون في التوجع لآل محمد ، ثم ينتقلون إلى سب الصحابة والقدح فيهم/ ثم ينتقلون إلى القدح في عليّ لأنه سكت ، ثم إلى القدح في ٢٠٣
الرسول ، ثم في الإله ، كما رتبه لهم صاحب البلاغ الأكبر والناموس الأعظم .

ثم هبك اعتضدتَ بالثعلبي ، فقد نقل الثعلبي عن ابن عباس قال : إنها نزلت في أبي بكر . ونقل عن عبدالملك قال : سألتُ أبا جعفر الباقر عن الآية فقال هم المؤمنون . قلت : فإن ناساً يقولون هو عليّ . فقال : عليٌّ من الذين آمنوا . وعن الضحاك مثله . وروى عن عليّ بن أبي طلحة عن ابن عباس في هذه الآية قال : كلٌّ من أسلم فقد تولى الله ورسوله والذين آمنوا . ثم نعفيك من ادّعائك الإجماع ونطالبك بسند واحد صحيح . وما أوردَته عن الثعلبي واهٍ فيه رجال متَّهَمون . وأما ابن المغازلي الواسطي فقد جمع في كتابه من الكذب مالا يخفى على من له أدنى معرفة بالحديث . ولو كان المراد بالآية أن يؤتى الزكاة في حالة الركوع لوجب أن يكون ذلك شرطاً في الموالاة ولا يتولًى المسلم إلا عليا فقط ، فلا يتولى الحسن ولا الحسين . ثم قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ﴾ صيغة جمع فلا تصدق على واحد فرد . وأيضاً فلا يثنىٰ على المرء إلا بمحمود ، وفعل ذلك في الصلاة ليس بمستحب ، ولو كان مستحباً لفعله الرسول ﷺ ولحضًّ عليه ولكرَّر عليٌّ فعله . وإن في الصلاة لشغلا ، فكيف يقال : لا ولًي لكم إلا الذين يتصدَّقون في حال الركوع ؟ ثم قوله : ﴿ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ يدلُّ على وجود زكاة ، وعليٌّ ماوجبت عليه زكاة قطُّ في زمن النبي ﷺ [فإنه كان فقيراً ، وزكاة الفضة إنما تجب على من ملك النصاب حولا وعليٌّ لم يكن من هؤلاء][1]، ثم إعطاء الخاتم في الزكاة لايجزي عند الأكثر، ثم إن الآية بمنزلة قوله تعالى:

---

(١) عن الأصل ٤ : ٥ .

﴿ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ (البقرة ٤٣) ، وكقوله تعالى : ﴿ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ (آل عمران ٤٣) . ثم من المعلوم المستفيض عند المفسرين أنها نزلت في النهي عن موالاة الكفار ووجوب موالاة المؤمنين ، وسياق الكلام يدلُّ [على ذلك][1] لمن تدبَّر ، فإنه تعالى قال : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [فهذا نهيٌ عن موالاة اليهود والنصارى ، ثم قال][1] ﴿ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ ﴾ (المائدة ٥١-٥٢) . . . إلى أن قال: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ ﴾ (المائدة ٥٥) ، فهذا وصفٌ عامٌّ للمؤمنين ولابدّ ، لكنْ عليٌّ وأبو بكر والسابقون أولىٰ الأمة بالدخول فيها . ومن تأمل الحديث[2] وركَنه لاح له كذبه ، ولو كان حقاً لكان من خذله[3] ومنعه حقه[4] من النصر مخذولين ، ولم يكن الأمر كذلك ، بل نُصروا وافتتحوا
٢٠٤ البلاد ، فارس/ والروم والقبط . فالشيعة يدَّعون أن الأمة كلها خذلته إلى أن قُتل عثمان . ومن المعلوم أن الأمة ـ إلى أن قُتل عثمان ـ كانت منصورة نصراً عظيماً لم يُنصَر بعدَه مثلُه أبداً ، فلما قُتل عثمان تفرَّقت الأمة : فحزب مع عليّ ، وحزب عليه ، وحزب انعزلوا لا له ولا عليه . ومن المعلوم أن إيمان الناس بالرسول وطاعتهم له ماكان لأجل عليّ كما كان هارون مع موسى ، فإن بني إسرائيل كانوا يحبّون هارون جداً ويهابون موسى ، وكان هارون يتألَّفه ويداريه . والرافضة تدَّعى أن المسلمين كانوا يبغضون عليا وأنهم لبغضهم له لم

---

(١) عن الأصل ٤ : ٦ .
(٢) أي الذي زعمت الشيعة أنه سبب نزول الآية
(٣) أي خذل علياً .
(٤) أي الذي تزعمه الشيعة

يبايعوه وكتموا النصَّ عليه ، فكيف يقال إن النبيَّ احتاج إليه كما احتاج موسى إلى هارون ؟ وهذا أبو بكر أسلم على يديه خمسة من العشرة [المبشَّرين بالجنَّة]: عثمان وطلحة وسعد وعبدالرحمن وأبو عبيدة ، ولم نعلم أن أحداً من السابقين أسلم على يد عليّ ، وهذا مصعب بن عمير أحد السابقين قد أسلم على يديه أُسَيد بن حُضَير وسعد بن مُعاذ .

وأما الموالاة فقد قال تعالى : ﴿ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ ﴾ (التحريم ٤) ، فبين الله أن كلَّ صالح من المؤمنين فهو مولىٰ رسول الله ، والله مولاه ، وجبريل مولاه . وليس في كون الصالح من المؤمنين مولى أن يكون متولياً على رسول الله ولا متصرّفاً فيه . وقال تعالى : ﴿ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ ﴾ (التوبة ٧١) ، فكل مؤمن تقي فهو وليُّ الله والله وليه قال تعالى : ﴿ ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ (البقرة ٢٥٧) ، وقال : ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ ﴾ (يونس ٦٢) ، وما في هذه الآيات أن من كان وليَّ الآخر كان متولياً عليه دون الناس ، والفرق بين الوَلاية والوِلاية معروف ، فالأمير يسمى « الوالي » ولا يسمى « الوليّ » . واختلف الفقهاء إذا اجتمع في الجنازة الوالي والوليّ أيهما يقدَّم ؟ فالموالاة ضد المعاداة .

قال الرافضي: « البرهان الثاني قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ ﴾ (المائدة ٦٧) ، اتفقوا على نزولها في عليّ ، روى أبو نُعيم بإسناده إلى عطية أنها نزلت في عليّ . وفي تفسير الثعلبي ﴿ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ ﴾ في فضل عليّ ، فلما نزلت أخذ بيد عليّ فقال : « من كنت مولاه فعليّ مولاه » والنبيُّ
٢٠٥ مولى أبي بكر وعمر والصحابة بالإجماع ، فيكون عليٌّ مولاهم ، فيكون هو/ الإمام . ومن تفسير الثعلبي قال : لما كان يوم غَدِير خُمّ نادى رسولُ الله ﷺ

الناسَ فاجتمعوا ، فأخذ بيد عليّ فقال : من كنت مولاه فعليّ مولاه ، فشاع ذلك وطار في البلاد ، وبلغ ذلك الحارث بن النعمان الفهري فأتى رسولَ الله ﷺ فأناخ بالأبطح فنزل وأتى رسولَ الله ﷺ وهو في ملأ من أصحابه فقال : يامحمد ، أمرتَنا بالشهادتين وبالصلاة والزكاة والصيام والحج فقبلنا منك ، ثم لم ترض حتى رفعت بضبعي ابن عمك ففضلته علينا وقلت : من كنت مولاه فعليّ مولاه ، فإن كان هذا من الله فحدِّثْنا فقال : أي والله من أمر الله . فولّى الحارث وهو يقول ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ فما وصل حتى رماه الله بحجر فسقط على هامته وخرج من دبره فقتله ، وأُنزلت ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ﴾ وقد روى هذا النقّاش في تفسيره ».

قلنا : هذا أعظم كذباً وفرية من الأول . فقولك: « اتفقوا على نزولها في علي » كذب ، بل ولا قاله عالم . وفي كتاب أبي نعيم والثعلبي والنقاش من الكذب مالا يُعَدّ[1]، والمرجع في النقل إلى أمناء حديث رسول الله ، كما أن المرجع في النحو إلى أربابه ، وفي القراءات إلى حذّاقها ، وفي اللغة إلى أئمتها ، وفي الطبّ إلى علمائه ، فلكل فنّ رجال ، وعلماء الحديث أجلُّ وأعظم تحرياً للصدق من كل أحد ، علم ذلك من عَلمه ، فما اتفقوا على صحته فهو الحق ، وما أجمعوا على تزييفه وتوهينه فهو ساقط وما اختلفوا فيه نُظِرَ فيه بإنصاف وعدل ، فهم العمدة : كمالك وشعبة والأوزاعي والليث والسُّفيانين والحمّادين وابن المبارك ويحيى القطان وعبدالرحمن بن مهدي ووكيع وابن علية والشافعي وعبدالرزاق والفريابي وأبي نعيم والقعنبي والحميدي وأبي عبيد وابن المديني

---

(١) الحلية لأبي نعيم من أمهات كتب الرقائق التي تكلمنا عليها في ص ٢٩٠ وانظر في ص ٣٣٠ الإشارة إلى تنبيه ابن الجوزي في (صفة الصفوة) على ناحية الضعف في كتاب الحلية. أما كتاب (الفضائل) لأبي نعيم ففيه أحاديث واهية أكثر مما في الحلية.

وأحمد واسحاق وابن معين وأبي بكر بن أبي شيبة والذهلي والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم وأبي داود ومسلم وموسى بن هارون وصالح جزرة والنسائي وابن خزيمة وأبي أحمد بن عدى وابن حبّان والدارقطني وأمثالهم من أهل العلم بالنقل والرجال والجرح والتعديل . وقد صنف في معرفة الرجال كتب/ جمة : ٢٠٦ كالطبقات لابن سعد ، وتاريخي البخاري ، وكلام ابن معين من رواية أصحابه عنه ، وكلام أحمد من رواية أصحابه عنه ، وكتاب يحيى بن سعيد القطان ، وكتاب عليّ بن المديني ، وتاريخ يعقوب الفسوي ، وابن أبي خيثمة ، وابن أبي حاتم ، والعقيلي ، وابن عديّ ، وابن حبّان ، والدارقطني . والمصنفات في الحديث على المسانيد : كمسند أحمد ، واسحاق ، وأبي داود ، وابن أبي شيبة ، والعدني ، وابن منيع ، وأبي يعلىٰ والبزار ، والطبراني وخلائق . وعلى الأبواب : كالموطأ ، وسنن سعيد بن منصور ، وصحيحي البخاري ومسلم ، والسنن الأربعة ومايطول الكتاب بتعداده . وفي الجملة ليس في فرق الأمة أجهل بالآثار ورجالها وأقبلُ للباطل وأدفع للصحيح من الرافضة . ثم أضدادهم من الخوارج وإخوانهم من المعتزلة يتحرَّون الصدق ، ولا يحتجون بخبر مكذوب ، بل ولا بالصحيح ، بل لهم طرق وقواعد مبتدعة وعقول في الجملة . وهؤلاء . . . الرافضة لا عقل ولا نقل . فالآثار ومعرفتها والأسانيد من خصائص السنَّة والجماعة ، وعلامة صحة الحديث عند الرافضي أن يوافق هواه . قال عبدالرحمن بن مهدي . أهل العلم يكتبون مالهم وما عليهم ، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا مالهم .

ثم نقول لهم : مايرويه مثل النقاش والثعلبي وأبي نعيم ونحوهم أتقبلونه مطلقاً لكم وعليكم ، أم تردُّونه مطلقاً ، أو تأخذون بما وافق أهواءكم وتردون ماخالف ؟ فإن قبلوه مطلقاً ففي ذلك من فضائل الشيخين جملة من الصحيح والضعيف ، وإن ردُّوه مطلقاً بطل اعتماده بما ينقل عنهم ، وإن قبلوا مايوافق

مذهبهم أمكن المخالفَ ردُّ ما قبلوه والاحتجاج بما ردُّوه . والناسُ قد كذبوا في المناقب والمثالب أكثر من كل شيء .

ثم هذا الحديث كذبٌ باتفاق أهل الحديث ، ولهذا لم يُرْوَ في شيء من كتب الحديث المرجوع إليها ، وإنما يجوّز صدقَه من يقول : إن النبي ﷺ كان على مذهب أحد الأربعة ! وإن أبا حنيفة ونحوه كانوا قبل النبي ﷺ ! أو كما تظن طائفة من التركمان أن حمزة له مغاز عظيمة وينقلونها بينهم ، وحمزةُ ماشهد إلا بدراً واستشهد يوم أُحُد . ومثل مايعتقد كثيرٌ من العوام أن أبيَّ بن كعب وأم
٢٠٧ سلمة زوج النبي ﷺ في مغائر دمشق ، / أو أن عائشة كانت تحدّث الناس في باب القبّة التي بجامع دمشق ، أو أن قبر علي رضي الله عنه بباطن النجف ، وأهل العلم يعلمون أن عليا ومعاوية وعمرو بن العاص دفن كل واحد منهم بقصر الإمارة خوفاً عليه من نبش الخوارج(١).

(١) أما قصر الإمارة في الكوفة الذي دفن فيه علي كرم الله وجهه فإنه يقع قبلي الجامع ويطل على الرحبة ، ويقول مؤرخ الشيعة لوط بن يحيى إنه دفن في إحدى زوايا الجامع على رحبة القصر بالقرب من أبواب كندة . وما زعمته الشيعة بعد ذلك من أن قبره في النجف فهو زعم متأخر دهراً طويلاً عن زمن عليّ وابنيه لأنه يرجع إلى أواخر القرن الثالث . ويؤكد العارفون أن القبر المنسوب الآن إلى علي في النجف هو في الحقيقة قبر المغيرة بن شعبة .

وقصر الإمارة في دمشق الذي يعلم أهل العلم أن معاوية دفن فيه هو (الخضراء) التي كانت تتصل بجدار القبلة من مسجد دمشق وتمتد شرقا إلى بركة جيرون وغربا إلى باب البريد وجنوبا إلى قصر أسعد باشا العظم وماحوله . ويتناقل شيوخ دمشق عن آبائهم أن معاوية مدفون تحت الجدار الذي كان مشتركا بين الجامع والدار الخضراء ، وأن الأقدمين رمزوا له عند ظهور الدولة العباسية بكتابة كتبوها على ذلك المكان مما يلي الجامع في جداره القبلي وهي : « هنا قبر نبي الله هود عليه السلام » لئلا تنتهك حرمته أيدي النباشين والحاقدين . وكان في الدار الخضراء قبر آخر هو الآن في سوق البزورية والمرجح أنه لمعاوية الحفيد .

وأما عمرو بن العاص فإنه لما توفى في عيد الفطر في عام ٤٣ صلى عليه ابنه عبدالله رضوان الله عليهما ، ولم أعثر عند كتابة هذا التعليق على نص لمن قالوا إنه دفن في دار الإمارة ، والمشهور أنه دفن في سفح المقطم بقرب مدخل الشعب . وكان الصحابة يرون أن العظماء تخلدهم أعمالهم لا قبورهم ، ولذلك لم يكونوا ــ كالفراعنة والجبارين ــ يبالون بأن تقام المباني والصروح على قبور العظماء منهم والفاتحين والصالحين .

واتفق الناس على أن ماقاله النبي ﷺ بغدير خم كان مرجعه من حجة الوداع ألا ترى أن الشيعة تجعل يوم ثاني عشر ذي الحجة عيداً ؟ فبعد ذلك لم يرجع النبي ﷺ إلى مكة . وهذا (الحديث المكذوب) فيه مايبين كذبه من قوله : « فجاءه الحارث وهو بالأبطح »[1]. ثم قوله : ﴿ سَأَلَ سَآئِلٌ ﴾ ، وهي إنما نزلت قبل الهجرة بمكة ثم قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ نزلت عقيب بدر بالاتفاق . وأهل التفسير متفقون على أنها نزلت بسبب ماقاله المشركون للنبي ﷺ بمكة كأبي جهل وذويه . ثم لم تنزل عليهم حجارة من السماء ، ولو كان هذا المجهول قد نزل عليه حجر خرق هامته وخرج من دبره لكان آية من جنس أصحاب الفيل ، وذلك مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله .

قال[2] : « البرهان الثالث قوله : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ الآية . روى أبو نُعَيم بإسناده إلى أبي سعيد أن النبي ﷺ دعا الناس إلى غدير خم وأمرنا بحَتّ الشجر من الشوك ، فقام فأخذ بضبعي عليّ فرفعهما حتى نظر الناس إلى باطن إبطي رسول الله ، ثم لم يتفرّقوا حتى نزلت ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ فقال الرسول : الله أكبر على إكمال الدين ورضى الرب برسالتي وبالولاية لعليّ من بعدي . ثم قال : من كنتُ مولاه فعليّ مولاه اللهم والِ من والاه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله » .

قلنا : وهذا من الكذب باتفاق أهل المعرفة بالموضوعات . وقد ثبت أن الآية نزلت على الرسول ﷺ وهو واقف بعرفة قبل يوم الغدير بسبعة أيام . ثم ليس فيها دلالة على عليّ رضي الله عنه بوجه ، ولا على إمامته . فدعواك أن البراهين دلت عليه من القرآن من الكذب الواضح ، وإنما يكون ذلك من الحديث لو صح .

---

(١) الأبطح في مكة ، والنبي ﷺ لم يوجد في الأبطح ولا في مكة في ذلك الوقت ولا بعده إلى أن لقي الله .   (٢) أي الرافضي المردود عليه .

قال(١): البرهان الرابع قوله ﴿ وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ • مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴾ روى الفقيه علي بن المغازلي الشافعي باسناده عن ابن عباس قال :
٢٠٨ كنت جالساً/ مع فئة من بني هاشم عند النبي ﷺ إذ انقضَّ كوكب من السماء ، فقال : من انقضَّ هذا الكوكب في منزله فهو الوصيّ من بعدي(٢)، فإذا هو قد انقضَّ في منزل عليّ . قالوا : يارسول الله قد غويت في حبّ علي ، فأنزل الله تعالى : ﴿ وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ .

قلنا : وهذا من أبين الكذب ، والقولُ على الله بلا علم حرام ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ (الإسراء ٣٦)، فكلُّ من احتجَّ بحديث عليه أن يعلم صحته قبل أن يستدلَّ به، وإذا احتجَّ به على غيره فعليه بيان صحته ، وإذا عرف أن في الكتب الكذب صار الاعتمادُ على مجرد مافيها مثل الاستدلال بشهادة الفاسق الذي يَصْدق ويكذب . ثم هذا الحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات بلفظ آخر من حديث محمد بن مروان عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال : لما عُرج بالنبي ﷺ إلى السماء السابعة وأراه الله من العجائب ، فلما أصبح جعل يحدّث ، فكذَّبه من أهل مكة من كذَّبه ، فانقضَّ نجمٌ من السماء ، فقال النبي ﷺ : في دار من وقع هذا النجم فهو خليفتي من بعدي ، فوقع في دار عليّ ، فقال أهل مكة ضلَّ محمدٌ وغوى وهوى أهل بيته ومال إلى ابن عمه ، فنزلت ﴿ وَٱلنَّجْمِ ﴾ . قال ابن الجوزي : هذا موضوع . فما أبردَ مَن وضَعه ، [وما أبعد ماذكر . وفي إسناده ظلمات : منها أبو صالح ، وكذلك الكلبي(٣)، ومحمد بن مروان السدّى(٤). والمتهم به

(١) أي الرافضي المردود عليه .
(٢) تقدم في ص ٣١٨ اعترافهم بأن أول من اخترع أسطورة الوصي لعلي هوابن سبأ .
(٣) انظر لأحاديث الكلبي عن أبي صالح وغيره ص ٣٣٠ ــ ٣٣١ .
(٤) هو السدّي الصغير . قال البخاري : سكتوا عنه . وهو مولى الخطابيين لا يكتب حديثه البتة .

الكلبي . قال أبو حاتم بن حبّان : كان الكلبي من الذين يقولون إن عليا لم يمت ، وإنه يرجع إلى الدنيا ، وإن رأوا سحابة قالوا أمير المؤمنين فيها ، لا يحل الاحتجاج به . قال : والعجب من تغفل من وضع هذا الحديث كيف رتب مالا يصلح في المعقول من أن النجم يقع في دار ويثبت إلى أن يُرى ! ومن بلهه أنه وضع هذا الحديث على ابن عباس وكان ابن عباس زمن المعراج ابن سنتين ، فكيف يشهد تلك الحالة ويرويها ! قلت : إذا لم يكن هذا الحديث في تفسير الكلبي المعروف عنه فهو مما وضع بعده ، وهذا هو الأقرب . قال أبو الفرج : وقد سرق هذا الحديث بعينه قوم وغيروا إسناده ورووه بإسناد غريب][1]. ثم إنه لم ينقضّ قط كوكب إلى الأرض [بمكة ولا بالمدينة ولا غيرهما][2] ولما بعث نبي الله ﷺ كثر الرمي بالشهب ، ومع هذا لا يروي مثل هذا البهتان إلا أوقح الناس وأقلهم حياء . ثم لو كان هذا جرى لكان يغني عن الوصية يوم غدير خم .

قال[3]: « البرهان الخامس قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾ فروى أحمد في مسنده عن واثلة بن الأسقع قال : طلبتُ عليا في منزله فقالت فاطمة : ذهب إلى رسول الله ﷺ ، قال : فجاءا جميعاً ، فدخلت معهما ، فأجلس عليا عن يساره وفاطمة عن يمينه والحسن والحسين بين يديه ، ثم التفع عليهم بثوبه وقال : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ اللهم إن هؤلاء أهلي . وعن أم سلمة قالت : كان رسول الله ﷺ في بيتها ، الحديث ، وفي آخره : إنكِ إلى خير . ففي/ هذه [الآية][4] دلالة على العصمة مع التأكيد بلفظة « إنما » ٢٠٩

(١) عن الأصل ٤ : ١٨ ـ ١٩ .
(٢) عن الأصل ٤ : ١٩ .
(٣) أي الرافضي المردود عليه .
(٤) عن الأصل ٤ : ٢٠ .

وادخال « اللام » في الخبر . وغيرهم ليس بمعصوم فتكون الإمامة في عليّ ، ولأنه ادَّعاها في عدَّة من أقواله كقوله: والله لقد تقمصها ابن أبـي قحافة وهو يعلم أن محلّي منها محلُّ القطب من الرحىٰ. وقد ثبت نفي الرجس عنه فيكون صادقاً » .

قلنا: الحديث صحيح قول النبي ﷺ لهم، ورواه مسلم في صحيحه عن عائشة. وفي السنن عن أم سلمة. وليس فيه دلالـة على عصمتهـم، ولا إمامتهـم أصـلاً. فنقول: قولـه : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ ﴾ (الأحزاب ٣٣)، كقوله :﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ ﴾ (المائدة ٦) ، وكقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ ﴾ (البقرة ١٨٥) ، وقوله : ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ (النساء ٢٦) ، ﴿ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ ﴾ (النساء ٢٧) ، فإرادته في هذه الآيات متضمنة لمحبته لذلك المراد ورضائه به وأنه شرعه ، ليس في ذلك أنه خلق هذا المراد ، ولا أنه قدَّره وأوجده[1]. والنبيُّ ﷺ بعد نزول الآية قال : « اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس » فطلب من الله ذلك ، فلو كانت الآية تتضمن الوقوع ولابدَّ لم يحتج إلى الدعاء . وهذا على قول القَدَرية[2] أظهرُ ، فإن إرادة الله عندكم لا تتضمن وجود المراد ، بل قد يريد مالا يكون ويكون مالا يريد . أفنسيت أصلك الفاسد ؟ أما على قولنا فالإرادةُ نوعان : شرعية تتضمن محبة الله ورضاه كما في الآيات ، وإرادة كونية قَدَرية تتضمن خلقه وتقديره كقوله : ﴿ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ﴾ (هود ٣٤) ، ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ (الأنعام ١٢٥) . ثم إن أزواج النبي

---

(١) تقدم هذا البحث في ص ١٧٩ ، والرافضي المردود عليه يكرر الموضوع الواحد لأدنى المناسبات ، فتمس الحاجة إلى الجواب على دعاواه كلما أوردها .

(٢) والرافضة منهم .

ﷺ مذكورات في الآيات فبدأ بهنَّ وختم بهن وسائر الخطاب لهن[١]. وإرادةَ إذهاب الرجس وتطهيرُ أهلِ البيت ليس بمختص بالأزواج ، بل متناول لكل أهل البيت ، وعليٌّ وفاطمةُ وحسن وحسين أخصُّ من غيره ولذلك خصهم بالدعاء ، وثبت في الصحيح أنه علمهم الصلاة عليه « اللهم صل على محمد وأزواجه وذرّيته » .

فإن قيل : هب أن القرآن لا يدل على طهارتهم وإذهاب الرجس عنهم لكنْ دعاؤه لهم يدل على وقوعه .

قلنا : / المقصود أن القرآن بمفرده لا يدلُّ على ذلك فضلاً على أن يدل على ٢١٠
العصمة والإمامة . ثم هب أن القرآن دل على طهارتهم ، فأين لزوم العصمة وأن لا يجوز عليهم خطأ ولا سهو ؟! والدليل عليه أن الله لم يرد بما أمر به الزوجات أن لا يصان من واحدة منهن خطأ ، وسياق الآية يدل على أن الله يُذهب عنهم الخبث والفواحش ويطهرهم منها ، ونحن نعلم أن الله أذهب عن أولئك السادة الشرك والخبائث والرجس وطهرهم من هذه الفواحش ، وليس من شرط المتّقي أن لا تقع منه صغيرة ويستغفر منها ، ولو كان ذلك شرطاً لعُدم المتّقون من أمة محمد ﷺ ، فمن فعل مايكفِّر سيئاته كان من المتقين .

وقال تعالى : ﴿ خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾ (التوبة ١٠٣) ، وقد يكون من تمام تطهيرهم صيانتهم عن الصدقة فإنها أوساخ الناس .

وبالجملة فالتطهير ــ الذي في الآية ودعا به الرسول ــ ليس هو العصمة بالاتفاق ، فإن أهل السنة يثبتونها للرسول ، والشيعة لا يثبتونها [لغير النبي ﷺ][٢] إلا لعلي أو للإمام ، فانتفت عن الزوجات والبنات وغيرهم ، وإذا كان كذلك امتنع أن يكون التطهير المدعوّ به للأربعة متضمناً للعصمة المختص

(١) فإن كانت الآيات حجة في العصمة كانت شاملة لهن .

(٢) عن الأصل ٤ : ٢٣ .

بها النبي والإمام . ثم الدعاء بالعصمة من الذنوب ممتنع على أصل القَدَرية[١] بل وبالتطهير ، فإن الأفعال الاختيارية التي هي فعل الواجبات وترك المحرّمات عندهم غير[٢] مقدورة للرب ، فلا يمكنه أن يجعل العبد متطهراً ولا طائعاً ولا عاصياً ، فامتنع ــ على أصلهم ــ الدعاء بفعل الخيرات وترك المنكرات . وإنما المقدور عندهم[٣] قدرة تصلح لهذا وهذا ، كالسيف يصلح لقتل المسلم والكافر ، والمال يمكن بذله في الطاعة والمعصية ، ثم العبد يفعل ماشاء من خير أو شر بتلك القدرة . والحديث حجة عليهم في إبطال هذا القول حيث دعا النبي ﷺ لأهل بيته بالتطهير ، وإن قالوا المراد بذلك أنه يغفر لهم ولا يؤاخذهم كان ذلك أدلَّ على بطلان دلالته على العصمة ، ويمتنع عندهم سؤال الله
العصمة من المعاصي ، / ولو قدر ثبوت العصمة فقد قدمنا أنه لا يشترط في ٢١١
الإمام العصمة .

وقولك : « إن عليا ادّعاها ، وقد ثبت نفي الرجس عنه فيكون صادقاً » فلا نسلّم أنه ادّعاها ، بل نعلم بالضرورة أنه ما ادَّعاها حتى قتل عثمان[٤] . وإن كان قد يودُّه [بقلبه][٥] لكن ماقال أنا الإمام ، ولا أنا معصوم ، ولا إن الرسول جعلني الإمامَ بعده [ولا أنه أوجب على الناس متابعتي ، ولا نحو هذه الألفاظ ، بل نحن نعلم بالاضطرار أن من نقل هذا ونحوه عنه فهو كاذب عليه . ونحن نعلم أن عليا أتقى لله من أن يدَّعي الكذب الظاهر الذي يعلم الصحابة كلهم أنه كذب][٥] .

---

(١) والرافضة منهم .

(٢) كانت في المختصر « عند غيرهم » وصححناها من الأصل ٤ : ٢٣ .

(٣) في المختصر « عند غيرهم » واعتمدنا مافي الأصل ٤ : ٢٣ .

(٤) بل هو أعلن بعد قتل عثمان أنها من أمر الأمة وليس لأحد فيها حق إلا أن تختاره الأمة . الطبري ٥ : ١٥٦ .

(٥) عن الأصل ٤ : ٢٤ .

وقولك عنه : « لقد تقمصها . . الخ » فلم يقله ، وأين إسنادُك به ؟ وإنما يوجد هذا في نهج البلاغة ، وأهل العلم يعلمون أن أكثر خطب هذا الكتاب مفتراة على عليّ ، ولهذا لا يوجد غالبها في كتاب قديم ولا لها إسناد معروف[1]. فهي بمنزلة من يدَّعي أنه عَلَوي أو عبّاسيّ ولا نعلم أحداً من سلفه ادَّعى ذلك قط ، فيعلم كذبه . فإن النسب يكون معروفاً من أصله حتى يتصل بفرعه . وفي هذه الخطب أشياء قد علم يقيناً من عليّ مايناقضها ، ولم يوجب الله على الخلق أن يصدّقوا بما لم يقم دليل على صدقه ، وإن ذلك من تكليف مالا يطاق . وكيف يمكننا أن نثبت ادّعاء عليّ الخلافة بمثل حكاية منبعها من متهمين . ثم هب أنه قال ذلك ، فلمَ قلتم إنه أراد أني إمام منصوص عليه ، فيجوز عليه أنه أراد أنه أحق من غيره [وحينئذ لا يكون مخبراً عن أمر تعمد فيه الكذب ، ولكن يكون تكلم][2] باجتهاد منه ، [لكن هذا كله لو صح شيء منه لم يصح إلا بمقدمات ليست في القرآن][3] فأين براهينك القرآنية .

قال : « البرهان السادس قوله : ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ • رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ (النور ٣٦ ــ ٣٧) ، روى الثعلبي بإسناده عن أنس وبريدة

---

(١) حتى كتب الأدب التي لا سند لأخبارها كالبيان والتبيين نجد فيها الخطبة العلوية في أسطر معدودة ، فإذا قارنا الخطبة الواحدة الوجيزة في مثل البيان والتبيين بمثلها في نهج البلاغة نجدها قد انتفخت فيه وعظمت أحشاؤها بالعظائم التي لم تكن معروفة حتى في زمن الجاحظ . وأكثر التزوير الذي عني به الرضي وأخوه المرتضى في نهج البلاغة يدور على الشيء الذي له أصل ، فيضيفان إليه ما لم يكن له أصل من أمثال « لقد تقمصها فلان » ، بينما الصحيح الثابت بالسند عن عليّ هو جميل الثناء على فلان ، فيقع التناقض بين قوله المستقيم الثابت عنه ، وبين القول الملتوي المعزوّ إليه بلا سند ولا دليل على صحته ، فأساءوا إلى علي باظهاره متناقضاً ومتحاملاً وأنانياً ، وحاشا لله أن يكون كذلك .

(٢) عن الأصل ٤ : ٢٤ .

(٣) عن الأصل ٤ : ٢٥ .

قالا : قرأ رسول الله ﷺ هذه الآية ، فقام رجل فقال : أي بيوت هذه يارسول الله ؟ قال : بيوت الأنبياء . فقال أبو بكر : يارسول الله ، هذا البيت منها ؟ يعني بيت عليّ وفاطمة ، قال : نعم من أفضلها ».

قلنا : نطالبك بصحة النقل ، فلا سبيل لك إلى ذلك . والثعلبي كحاطب ليل ، فكيف والحديث كذب بلا ريب . ثم الآية باتفاق الناس هي في المساجد ، ولو قدّر أن عليا من رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع لما لزم من ذلك أنه أفضل الأمة بعد نبيها . ثم لفظ الآية « رجال » لم يقل « رجل واحد » ولو قدّر أنه أفضل فلمَ قلتَ بوجوب إمامة الأفضل ؟

٢١٢ قال :/ « البرهان السابع قوله : ﴿ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾(الشورى ٢٣) . وروى الإمام أحمد في مسنده عن ابن عباس قال : لما نزلت هذه الآية قالوا : يارسول الله من قرابتك التي وجبت علينا مودّتهم ؟ قال : عليّ وفاطمة وابناهما . وكذا في تفسير الثعلبي ونحوه في الصحيحين . وغير عليّ من الصحابة لا تجب مودّته فيكون عليّ أفضل ، فيكون هو الإمام . ومخالفته تنافي المودَّة وطاعته مودَّة فيكون واجب الطاعة ».

فالجواب : قولك « في مسند أحمد » كذب بيِّن على المسند ، وكذا قولك « في الصحيحين » افتراء عليهما ، بل فيهما وفي المسند مايناقض ذلك ، فكيف العمل بخطاب جهّال كذَبة ؟ ولكن أحمد صنف كتاباً في فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم فيه الصحيح والسقيم . ثم زاد ابنه عبدالله فيه أحاديث ، وزاد القطيعي فيه جملة كثيرة[1] واهية ومكذوبة ، فظن الجهلة أن الكل من رواية أحمد ، وهذا خطأ قبيح ، فإن زيادات عبدالله تظهر بكونها عن غير أبيه ، وزيادات القطيعي تعرف بروايته لها عن غير عبدالله بن أحمد . وأيضاً فالآية في

---

(١) انظر لزيادات أبي بكر القطيعي ص ٣١٩ .

الشورى وهي مكية باتفاق ، وعليّ ماتزوج فاطمة إلا في المدينة والحسن ولد سنة ثلاث والحسين سنة أربع ، فكيف يفسر النبي ﷺ الآية [المكية] بوجوب مودّة من لا يعرف ؟ ثم تفسير الآية في الصحيحين أن ابن عباس سئل عنها فقال له سعيد بن جُبير : إلا أن تودُّوا محمداً في قرابته ، فقال ابن عباس : عجلتَ ، إنه لم يكن بطن من قريش إلا ولرسول الله ﷺ فيهم قرابة ، فقال : ﴿ لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ لكن أسألكم مودَّة القرابة التي بيني وبينكم[1].
فهذا ابن عباس ترجمان القرآن وأعلم أهل البيت بعد عليّ يقول ماتسمع .
وأيضاً فإنه قال : ﴿ إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ لم يقل : إلا المودّة للقربى ، ولا المودّة لذوي القربى ، فلو أراد ذلك لقال هكذا ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ (الأنفال ٤١) ، وقال : ﴿ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ (الحشر ٧) ، ﴿ فَـَٔاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ ﴾ (الروم ٣٨) ، ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ (البقرة ١٧٧) ، فجميع ماأوصى به من حق ذوي قربى النبي أو ذوي قربى الإنسان
هكذا . فلما ذكر قوله : ﴿ إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ ﴾ (الشوري ٢٣) / بالمصدر دون الاسم ٢١٣
دل على أنه لم يرد ذوي القربى ، ولو أراد لقال : المودة لذوي القربى ، ولم يقل « في » فإنه لا يقال أسألك المودَّة في فلان ولا في قربى فلان بل لفلان . ونقول : الرسول لا يَسأل على تبليغ الرسالة أجراً البتة بل أجره على الله كما قال : ﴿ قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ﴾ (الفرقان ٥٧) ، وقال : ﴿ أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ ﴾ (الطور ٤٠) ، وقال : ﴿ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ﴾ (يونس ٧٢) ، ولكن الاستثناء منقطع كقوله : ﴿ قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴾ (الفرقان ٧٥) . ولا ريب أن محبة أهل البيت واجبة ، لكن لم يثبت وجوبها بهذه الآية ، ولا محبتهم أجرُ

---

(١) تقدّم هذا البحث في ص ١٨٠ و٢٩٩ ــ ٣٠٠ وانظر ٢٦٥ ــ ٢٦٧ .

الرسول ، بل هو مما أُمرنا به ، فهو من العبادات ، وفي الصحيح أنه عليه السلام خطب بغدير خم فقال : « أذكركم الله في أهل بيتي » قالها ثلاثا ، وفي السنن أنه قال : « والذي نفسي بيده لا يدخلون الجنة حتى يحبوكم لله ولقرابتي » ولو كانت مودَّتنا لهم أجراً له لم نثب عليها لأنا أعطينا أجره الذي استحقه بالرسالة ، فهل يقول هذا مسلم ! سلّمنا أن عليا تجب مودّته بدليل آخر ، فما في ذلك مايوجب اختصاصه بالإمامة والفضيلة .

وقولك : « والثلاثة لا تجب مودَّتهم » ممنوع ، بل تجب أيضاً مودَّتهم وموالاتهم ، فإنه ثبت أن الله يحبهم ، ومن كان الله يحبه وجب علينا أن نحبه . والحبُّ في الله والبغض في الله واجب ، وهو أوثق عرى الإيمان ، وهم من أولياء الله الكبار ، وثبت أن الله رضي عنهم ، وفي الصحيحين أن النبي ﷺ قال : « مَثَلُ المؤمنين ــ في تَوادِّهم ، وتَراحُمِهم ، وتَعاطُفِهم ــ كمَثَل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تَداعىٰ له سائرَ الجسد بالحُمَّى والسهر » . والرافضيُّ لا يقدر أن يُركب الحجة على الخارجيّ والناصبيّ ، فإذا قالا له : بأيّ شيء علمتَ أن عليّا وليُّ الله ؟ فإن قال : بالتواتر ، لإسلامه وحسناته . قالا له : فالنقل المتواتر في أبي بكر وأمثاله كذلك . وإن قال : بالقرآن . قالا : القرآن يدل بعمومات أنت تُخرج منها أكابرَ الصحابة ، فإخراج واحد أسهل . وإن قال : بالأحاديث الدالة على فضائله . قيل : أحاديث فضل أولئك أكثر وأصحّ ، وقد قدحتَ فيها ، وما ورد فيه إنما نقله الصحابة الذين تقدح فيهم ، فإن صحَّ قدحُك بطل النقل ، وإن صح النقل/ بطل القدح . وإن قال : صح ٢١٤
بنقل الشيعة . قيل : الصحابة عندك مطعون فيهم سوى بضعة عشر نفساً ، فقد يقال : إن البضعة عشر تواطأوا على مانقلوه . ومن قدح في نقل الجمهور كيف يمكنه إثبات نقل نفر قليل ؟ ! ونحن علينا أن نحبَّ من أحبه الله ورسوله كعلي ، وفي الصحيحين أن النبي ﷺ سئل : أيُّ الناس أحبُّ إليك ؟ قال :

عائشة . قيل : فمن الرجال ؟ قال : أبوها . وفي الصحيح أن عمر قال لأبي بكر يوم السقيفة : بل أنت سيّدنا وخيرنا وأحبُّنا إلى رسول الله ﷺ ، وقال عليه السلام : « لو كنتُ متخذاً من هذه الأمة خليلا لا تخذتُ أبا بكر خليلاً » .

وقولك « مخالفته تنافى المودَّة » الخ ، فالجواب : إن كانت المودَّة توجب الطاعة فقد وجبت مودَّة ذوي القربى فتجب طاعتهم [فيجب أن تكون فاطمة أيضاً إماماً][1] ، وإلا فالمودَّة ليست مستلزمة للإمامة ، فإن كانت ملزوم الإمامة ــ وانتفاء الملزوم يقتضي انتفاء اللازم ــ فلا تجب مودة إلا من يكون إماماً معصوماً .

وقولك « المخالفة تنافي المودَّة » فنقول : إذ لم تكن المخالفة قادحة في المودَّة إلا إذا كان واجب الطاعة فحينئذ يجب أن نعلم « وجوب الطاعة » أولاً ، فإذا ثبت وجوبها بمجرد وجوب المودَّة كان دوراً ، إلا إذا علم أنه إمام . ثم المخالفة تقدح في المودَّة إذا أمرنا ونحن نعلم أنه لم يأمرنا بطاعته في زمن أبي بكر وعمر وعثمان ، فتجب مودَّتهم أيضاً وطاعتهم[2] ، ومخالفتهم تقدح في مودَّتهم ، بل تقدح في محبة الله ورسوله .

قال : « البرهان الثامن قوله : ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ (البقرة ٢٠٧) ، قال الثعلبي : إن رسول الله ﷺ لما أراد الهجرة استخلف علياً لقضاء ديونه وردِّ الودائع ، وأمره ــ ليلة خرج إلى الغار وأحاطوا بالديار ــ أن ينام على فراشه ويتشح ببرده الأخضر . وقال : إنه لا يخلص إليك منهم مكروه ، ففعل ، فأوحى الله إلى جبريل وميكائيل : إني قد آخيتُ بينكما وجعلت عُمْر أحدكما أطول من الآخر ، فأيكما يؤثر صاحبه

---

(١) عن الأصل ٤ : ٣٠ .
(٢) أي الثلاثة .

بالحياة ؟ فاختار كلاهما الحياة . فقال : ألا كنتما مثل عليّ ، آخيتُ بينه وبين
٢١٥ محمد فبات على فراشه يفديه بنفسه ويؤثره الحياة ؟/ اهبطا إلى الأرض فاحفظاه . فنزلا ، فكان جبريل عند رأسه وميكائيل عند رجليه . فقال جبريل : بَخٍ بَخٍ ! مَن مثلُكَ ياابن أبي طالب يُباهي الله بك الملائكة ؟ فأنزل الله على نبيه ــ وهو متوجه إلى المدينة ــ فيه : ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ وقال ابن عباس : إنها نزلت في عليّ لما هرب النبيُّ ﷺ إلى الغار . وهذه فضيلة لم تحصل لغيره تدلُّ على أفضليته . فيكون هو الإمام ».

والجواب : المطالبة بصحة النقل ، وعزوكَ ذلك إلى الثعلبي لا يجدي شيئاً ، فالنبي لما هاجر لم يكن لقريش غرض في طلب عليّ ، إنما كان مطلوبُهم النبيَّ ﷺ وأبا بكر ، فجعلا في كل واحد منهما ديته لمن جاء به ، كما صحَّ ، لا كما سُقتَ من الكذب السمج ، فترك علياً على فراشه ليظنوا أن النبي ﷺ في البيت فلا يطلبوه ، فلماأصبحوا وجدواعلياً فظهرت خيبتهم ، ولم يؤذوا علياً ، بل سألوه عن رسول الله ﷺ فقال : لا علم لي به . ولو كان لهم في عليّ غرض لآذوه ، فلما لم يتعرَّضوا له دلَّ على أنه لا غرض لهم فيه . والذي كان يقصد الدفع بنفسه هو أبو بكر بلا ريب ، وكان يذكر الطلب فيكون خلف رسول الله ﷺ ، ويذكر الرصد فيكون أمامه . ثم غير واحد من الصحابة قد فدوا النبي ﷺ بأنفسهم في الحروب ، فمنهم من قتل بين يديه ، ومنهم من شَلَّت يده كطلحة . وهذا واجب على المؤمنين . وفي السيرة لابن إسحاق قال : فأتى جبريلُ النبي ﷺ فقال : لا تبت الليلة على فراشك . فلما كانت عتمة من الليل اجتمعوا على بابه يرصدونه حتى ينام فيثبون عليه ، فلما رأى رسول الله ﷺ مقامهم قال لعليّ : نم على فراشي واتَّشح ببردي هذا فإنه لن يخلص إليك شيء تكرهه منهم . [وعن] محمد بن كعب القرظي قال : لما اجتمعوا له وفيهم أبو

جهل قال : إن محمداً يزعم أنكم إن تابعتموه على أمره كنتم ملوك العرب والعجم ، ثم بُعثتم من بعد موتكم فجعلت لكم جنات كجنات الأردن ، وإن لم تفعلوا كان له فيكم ذبح ، ثم بعثتم من بعد موتكم فجعلت لكم نار تحرقون فيها . قال : وخرج رسول الله ﷺ عليهم فأخذ حفنة من تراب ثم قال : / ٢١٦
نعم أنا أقول ذلك ، أنت أحدهم . وأخذ الله بأبصارهم عنه فلا يرونه ، ولم يبق منهم رجل إلا وضع التراب على رأسه ، ثم انصرف إلى حيث أراد . فأتاهم آت فقال : ماتنتظرون هاهنا ؟ قالوا : محمداً . قال : خيَّبَكُمُ الله ، قد والله خرج ثم ماترك منكم رجلاً إلا وضع على رأسه تراباً . فنظروا فرأوا التراب . ثم جعلوا يطَّلعون فيرون علياً على الفراش متسجّيا ببرد النبي ﷺ ، فيقولون : والله إن هذا لمحمد نائم عليه بُرْده . فلم يبرحوا كذلك حتى أصبحوا . فقام عليٌّ فقالوا : والله لقد كان صَدَقنا الذي حدَّثنا ، وأنزل قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ﴾ (الأنفال ٣٠) . فهذا يوضح لك أن النبي ﷺ وعدَه[1] أنه لا يصيبه مكروه ، فاطمأنَّ إلى قول الصادق .

ثم ما أوردته هذيان باطل ، لاسيما محاورة جبريل وميكائيل ومؤاخاتهما وأعمارُهما ، ثم مؤاخاة النبي ﷺ لعليّ لم تصحَّ[2]. ومع ذلك فيروى أنها كانت بالمدينة كما رواه الترمذي وذلك بعد الهجرة .

ثم قوله [تعالى]: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ في البقرة ، وهي مدنية باتفاق ، وقيل : نزلت الآية لما هاجر صُهيب وطلبه المشركون فأعطاهم ماله وأتى المدينة ، فقال له النبيُّ ﷺ : « ربح البيعُ أبا يحيى »، وهذه القصة في عدة تفاسير . وعن قتادة قال : نزلت في المجاهدين

---

(١) أي وعد علياً .

(٢) انظر ص ١٨١ و ٣٢٩ .

المهاجرين . وقال عكرمة : نزلت في صهيب وأبي ذرّ حين أخذ أهلُ بدر أبا ذرّ فانفلت منهم ، فقدم على النبي ﷺ ، فلما رجع مهاجراً عرضوا له بمرّ الظهران فأنفلت منهم أيضاً . وأما صهيب فأخذه أهله فافتدى منهم بماله . وأيضاً فلفظ الآية مطلق ، فكل من باع نفسه ابتغاء مرضاة الله فقد دخل فيها . وأهل بيعة الرضوان بايعوا رسول الله ﷺ على الموت أخرجه البخاري .

ولا ريب أن الفضيلة التي حصلت لأبي بكر في الغار والهجرة انفرد بها ، فتكون [هذه الأفضلية ثابتة له دون عمر وعثمان وعلي وغيرهم من الصحابة ، فيكون هو الإمام . فهذا هو الدليل الصدق الذي لا كذب فيه](1) قال الله تعالى : ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَـٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ (التوبة ٤٠)(2) فأين مثل هذه الخصيصة لغير الصدّيق بنصّ القرآن ؟ ثم إن عليا لم يُؤْذَ في مبيته على فراش النبي ﷺ وقد أوذي/ غيرُه في وقايتهم النبي ﷺ . ٢١٧

قال: « البرهان التاسع قوله : ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾ (آل عمران ٦١) ، الآية . نقل الجمهور أن ﴿أَبْنَآءَنَا﴾ إشارة إلى الحسن والحسين ، ﴿وَنِسَآءَنَا﴾ إلى فاطمة ، ﴿وَأَنفُسَنَا﴾ إلى عليّ . وهذه

---

(1) سقط من المختصر وأكملناه من الأصل ٤ : ٣٣ .

(2) إن أحد الذين اختصهم الله بالجهل المركب فهم بلغته المجوسية من هذه الآية العربية أنها تتضمن ذماً بخليل رسول الله الصديق ، فقال يمنّ على أهل السنة في ص ٦٣ من كتابه إحياء الشريعة في مذهب الشيعة ما نصه : « إن في آية الغار إشعار نتحرَّج عن ذكره لأنا لا نريد الطعن على أبي بكر » فانظر إلى هذا الأدب الرقيق مع أهل السنة ، والفهم الدقيق للقرآن ! حتى أوصله ذلك إلى عكس ما فهمه البشر جميعاً بلا استثناء مدة ١٣٧٠ سنة قمرية ، وسبحان الوهاب !

الآية أدلُّ دليل على ثبوت الإمامة له ، لأن الله جعله « نفس » الرسول ، والاتحاد محال فبقى المراد « بالمساواة » له الولاية . وأيضاً فلو كان غير هؤلاء مساوياً لهم وأفضل منهم لاستجابة الدعاء لأمره تعالى بأخذهم معه ، لأنه في موضع الحاجة . وإذا كانوا هم الأفضل تعينت الإمامة فيهم . فهل تخفى دلالة هذه الآية على المطلوب إلا على من استحوذ الشيطانُ عليه ؟ » .

الجواب : أما أخذه عليا وفاطمة وابنيهما في المباهلة ففي مسلم من حديث سعد بن أبي وقاص لما نزلت هذه الآية دعاهم فقال « اللهم هؤلاء أهلي » ولكن لا دلالة في ذلك على الإمامة ولا على الأفضلية . وقولك « جعله نفس الرسول » قلنا : لا نسلِّم أنه لم يبق إلا « المساواة » ، ولا دليل على ذلك ، بل حمله على ذلك ممتنع لأن أحداً لا « يساوي » الرسول ، وهذا اللفظ في اللغة لا يقتضي « المساواة »[1]، قال الله تعالى : ﴿ لَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا ﴾ (النور ١٢)، ولم يوجب ذلك أن يكون المؤمنون والمؤمنات متساوين، وقال تعالى: ﴿ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ﴾ (البقرة ٥٤)، أي يقتل بعضكم بعضاً ولم يوجب ذلك تساويهم، ولا أن يكون مَن عَبَد العجل مساوياً لمن لم يعبد، وكذلك : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ﴾ (النساء ٢٩)، أي لايقتل بعضكم بعضاً وإن كانوا غير متساوين بل بينهم من التباين مالا يوصف ، ومنه: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ (البقرة ٨٥)، فهذا اللفظ يدل على المجانسة والمشابهة في أمور. فقوله تعالى: ﴿ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ﴾ (آل عمران ٦١)، أي ورجالنا ورجالكم ، أي الرجال الذين هم من جنسنا في الدين والنسب، والمراد التجانس في القرابة مع الإيمان، فذكر الأولاد والنساء والرجال الأقربين، ولم يكن عنده أحد أقرب إليه ــ من العصبات ــ من علي ، ثم أدار

---

(١) وتقدم هذا في ص ١٨١ .

عليهم الكساء. والمباهلة إنما تحصل بالأقربين إليه، وإلا فلو باهلهم بالأبعدين
٢١٨ في النسب ــ وإن كانوا أفضل ــ لم يحصل/ المقصود. وآية المباهلة سنة عشر [لما قدم وفد نجران ، ولم يكن النبي ﷺ قد بقى من أعمامه غير العباس][١]، والعباس لم يكن له سابقة ولا دلالة اختصاص على النبي . وقولك « لو كان غير هؤلاء مساوياً لهم لأمر بأخذهم معه » ، قلنا : نحن نعلم بالاضطرار أنه لو دعا أبا بكر وعمر وطائفة من الكبار لكانوا من أعظم شيء استجابة لأمره ، لكن لم يؤمر بأخذهم لأن ذلك لا يحصل به مقصود المباهلة ، فإن أولئك يأتون بمن يعز عليهم طبعاً كأقرب الناس إليهم ، فلو دعا الرسول قوماً أجانب لأتى أولئك بأجانب ، ولم يكن يشتد عليهم نزول المباهلة بأولئك الأجانب كما يشتد عليهم نزولها بالأقربين ، فإن طبع المرء يخاف على أقربيه ما لا يخاف على الأجانب ، والناس عند المهادنة تقول كل طائفة للأخرى ارهنوا عندنا أبناءكم ونساءكم ، فلو رهنت أجانب لم يرض أولئك ، ولا يلزم أهل الرجل أن يكونوا أفضل عند الله من غيرهم . فدع عنك التشبث بألفاظ مجملة ، ولا تزغ عن النصوص الصريحة ، ولا تظنن أحداً « مساوياً » للرسول أصلاً . ولو كان باقي بناته في الحياة لباهل بهن ، ولو كان ابنه ابراهيم يعرف لباهل به ، ولو كان عمه حمزة حياً لباهل به .

قال: «البرهان العاشر قوله :﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ (البقرة ٣٧) روى ابن المغازلي بإسناده عن ابن عباس قال: سُئل النبي ﷺ عن «الكلمات» فقال: سأله بحقّ محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين إلا تبتَ عليَّ ، فتاب عليه. وفيه «مساواته» للنبي في التوسل به[٢]».

الجواب : المطالبة بصحة ذلك ، وأنَّى لكَ صحته فإنه من أقبح الكذب على

---

(١) عن الأصل ٤ : ٣٥ .

(٢) انظر لموضوع التوسل وسؤال الله بخلقه كتاب (التوسل والوسيلة) لشيخ الإسلام ابن تيمية فهو من أنفس ما ألفه المسلمون في هذا الموضوع من أمهات مسائل أصول الدين .

الله ورسوله . وقد ساقه ابن الجوزى في الموضوعات من أفراد أبي الحسن علي ابن عمر[الدارقطني ، فإن له كتباً في الأفراد والغرائب . قال الدارقطني][1] : تفرَّد به حسين الأشقر[2] راوي الموضوعات عن الأثبات ، عن عمرو بن ثابت وليس بثقة ولا مأمون . فأما « الكلمات » فقد جاءت في القرآن مفسَّرة في قوله تعالى : ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ (الأعراف ٢٣) ، ومن المعلوم أن من هو دون آدم من الكفّار والفسّاق إذا تاب أحدهم إلى الله توبة نصوحاً تاب الله عليه وإن لم يُقْسم عليه بأحد ، ونبيُّنا ما أمر أحداً في توبته بمثل هذا الدعاء .

٢١٩ / قال : « البرهان الحادي عشر قوله تعالى : ﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي ﴾ (البقرة ١٢٤) ، روى ابن المغازلي الشافعي عن ابن مسعود قال رسول الله ﷺ : « انتهت الدعوة إليَّ وإلى عليّ ، لم يسجد أحدنا لصنم ، فاتخذني نبياً واتخذ علياً وصياً[3] » وهذا نص في الباب . الجواب : إن هذا كذبٌ باتفاق الحفاظ ، فإن أُريد انتهاء الدعوة إلى عليّ لزم أن لا يكون باقي الاثنى عشر أئمة . وسائر الأمة لم يسجدوا لصنم كخلق من الفسّاق . بل عامة الصحابة الذين سجدوا للصنم أفضل من أولادهم باتفاق ، وقد ذكر الله أن لوطا آمن لابراهيم [وهو نبي] ، وقال شعيب : ﴿ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ﴾ (الأعراف ٨٩) .

قال : « البرهان الثاني عشر قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا ﴾ (مريم ٩٦) ، روى أبو نُعيم باسناده

---

(١) عن الأصل ٤ : ٣٦ .

(٢) حسين بن الحسن الأشقر سيأتي التعريف به قريباً .

(٣) الشيعة معترفون بأن أول من قال بالوصية لعلي ابن سبأ كما ذكره المامقاني في تنقيح المقال (٢ : ١٨٤) نقلا عن الكشي . وابن سبأ ــ مخترع خرافة الوصية ــ لم يكن معروفاً للمسلمين زمن النبي ﷺ ، فالنبي ﷺ لم يذكر الوصية ولم يسمع بها . وتقدم ذلك في ص ٣١٨ .

إلى ابن عباس قال : نزلتْ في عليّ ، والود محبته في القلوب المؤمنة . ومن تفسير الثعلبي عن البراء قال قال رسول الله ﷺ : يا عليّ ، قل اللهم اجعل لي عندك عهداً ، واجعل لي في صدور المؤمنين مودَّة . فأنزلت الآية . ولم يثبت ذلك لغيره فيكون هو الإمام ».

قلنا : لابد من إقامة الدليل على صحة المنقول ، وإلا فالاستدلال بما لم تثبت مقدّماته باطل ، وهو من القول بلا برهان . ثم ماأوردَته موضوع عند أهل المعرفة . ثم قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ عامٌّ، فكيف تقصره على عليّ ، بل يتناول عليا كما يتناول غيره ، ويتناول الحسن والحسين وفاطمة ، فعلم بالإجماع عدم اختصاصها بواحد ، والله لا يخلف الميعاد ، فقد وعد بأن يجعل لهم الود في القلوب ، فقد جعله في قلوب جماهير المسلمين للصحابة والسابقين [لاسيما الخلفاء رضي الله عنهم ، ولاسيما أبو بكر وعمر][1] وعامة الصحابة ــ وأولهم عليّ ــ يودُّون أبا بكر وعمر ، وماعلمنا أحداً من الصحابة سبَّهما ، ولم يتفق ذلك للإمام علي ، بل نال جماعة من الصحابة من عليّ وسبُّوه كما جرى لعثمان ، فعلمنا أن المودَّة التي جعلها الله لأبي بكر وعمر أعظمُ من المودَّة التي جعلها للآخرين .

قال :« البرهان الثالث عشر قوله : ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ (الرعد ٧) ، ففي كتاب الفردوس عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ : أنا
المنذر وعليٌّ الهاد ، بك يا علي يهتدي المهتدون . وروى نحوه/ أبو نُعيم . وهو ٢٢٠
صريح في ثبوت الإمامة » .

والجواب: أنك ماذكرتَ دليلاً على صحته . وأجمع العلماء أن الخبر مجرَّد كونه في كتاب كذا لا يدل على ثبوته . وكتاب الفردوس للديلمي محشوٌّ

(١) عن الأصل ٤ : ٣٨ .

بالموضوعات كغيره ، وهذا من أقبحها ، ولا تحلُّ نسبته إلى الرسول . فإن قوله وأنت الهاد وما بعده ظاهره أنهم يهتدون بك دوني ، وهذا لا يقوله مسلم . وإن قلت معناه يهتدون به كهدايتهم بالرسول اقتضى المشاركة ، والله بنص كتابه قد جعل محمداً هادياً فقال : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ (الشورى ٥٢) . وقولك « وبك يهتدي المهتدون » ظاهره أن كلَّ مسلم اهتدى فبعليّ اهتدى ، وهذا كذب ، فإن محمداً ﷺ قد اهتدى به أُمم ودخلوا الجنة ولم يأخذوا عن عليّ مثله . ثم لما فتحت الأمصار اهتدى الناس بمن سكنها من الصحابة ، وعليٌّ مقيم بالمدينة لم يَرَوْه ، فكيف يسوغ أن يقال « بك يهتدي المهتدون » . ثم قوله تعالى ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ عامٌّ في كل الطوائف ، فكيف يجعل علياً هادياً للأولين والآخرين ؟ ثم الاهتداء بالشخص قد يكون بغير تأمره عليهم كما يُهْتَدي بالعالِم ، فدعواك دلالة القرآن على عليّ باطل[١] .

قال : « البرهان الرابع عشر قوله : ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴾ (الصافات ٢٤) ، من طريق أبي نُعيم الحافظ عن الشعبي عن ابن عباس قال : مسئولون عن ولاية عليّ . وكذا في كتاب الفردوس عن أبي سعيد عن النبي ﷺ ، وإذا سُئلوا عن الولاية يوم القيامة وجب أن تكون ثابتة له فيكون هو الإمام » . قلنا : وهذا كذب ، فانظر إلى سياق الآيات في قريش ﴿ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُوٓا۟ ءَالِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ ﴾ ـ إلى قوله : ﴿ ٱحْشُرُوا۟ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ وَأَزْوَٰجَهُمْ وَمَا كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ● مِن دُونِ ٱللَّهِ فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ ● وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ ﴾ فهذا نصٌّ في المشركين المكذّبين بيوم الدين ، فهؤلاء يُسألون عن

(١) الظاهر أن الرافضي المردود عليه لم يؤلف كتابه لأهل البصيرة والعلم ، بل ألفه لخدابنده وأمثاله من العوام وأشباه العوام ، فهو يقول لهم مالا يراه هو نفسه معقولا . وقد نوه شيخ الإسلام في مواضع متعددة من منهاج السنة بأن ابن المطهر الحلي يضمر غير الذي يظهره في كتابه هذا وغيره ، ولأهل البصيرة علامات على ذلك يدركونها .

التوحيد والإيمان ، وأي مدخل لحبّ عليّ في سؤال هؤلاء ؟ أتراهم لو أحبُّوه مع شركهم لكان ذلك ينفعهم ؟ ومعاذ الله أن يفسِّر كتاب الله بمثل هذا !

قال: « البرهان الخامس عشر قوله تعالى : ﴿ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ﴾
٢٢١ (سورة محمد ٣٠)/ روى أبو نُعَيم بإسناده عن أبي سعيد قال : ببغضهم عليا . ولم يثبت لغيره من الصحابة ذلك فيكون هو الإمام » .

قلنا : وهذا كذب على أبي سعيد ، ونعلم بالاضطرار أن عامة المنافقين لم يكن ما يُعرَفون به في لحن القول هو بغض عليّ[1]. ثم لم يكن عليٌّ بأعظم معاداة لهم من عمر ، فبغضهم لعمر أوكد ، وصحَّ أن النبي ﷺ قال: « أيسر النفاق بغض الأنصار » فكان معرفة المنافقين في لحنهم ببغض الأنصار أولىٰ ، وكذلك « لايبغض عليا إلا منافق » وعلامات النفاق كثيرة فهذا منها[2]، ومنها الكذب ، ومنها الخيانة ، وخُلف الوعد ، والفجور . فتقول : من أحبَّ علياً لما يستحقه من المحبة : من إيمانه وجهاده ــ أو أحب الأنصار لذلك ــ فذلك من علامات إيمانه . ومن أبغض عليا أو الأنصار لإيمانهم وجهادهم ونصرهم الرسول فهو منافق . أما من أحبهم لأمر طبعي مثل قرابة أو دنيا ، فذلك كمحبة أبي طالب النبيَّ ﷺ ، وكذا من غلا في المسيح أو في موسى أو عليّ فأحبَّ من اعتقد فيه فوق مرتبته فذاك محبٌّ مُطْرٍ بما لا وجود له . فالمسيح الذي أطرته النصارى أفضلُ من عليّ ، ولا ينفعهم حبُّه ، ولا ينفع إلا الحبُّ في الله ، لا الحب مع الله . وكذا من أبغض الأنصار أو أحداً من كبار الصحابة لأمر سمعه غير مطابق كان مخطئاً ضالاً جاهلاً ولم يكن منافقاً .

قال: « البرهان السادس عشر قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ● أُوْلَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾ (الواقعة ١٠ ــ ١١) ، عن ابن عباس قال : سابق هذه

---

(١) ولو كان ذلك هو أكبر همهم لقتلوه حين تخلف في مكة عند الهجرة .
(٢) وتقدم مثل هذا البحث في ص ٢٢٧ ــ ٢٢٨ .

الأمة عليّ ».

قلنا : هذا لم يصح ، ولا ذكرتَ سنده . ولو صح لم تكن فيه حجة ، والله يقول : ﴿ وَٱلسَّـٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَـٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ﴾ (التوبة ١٠٠)، فالسابقون هم الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا ، ودخل فيهم أهل بيعة الرضوان ، فكيف يقال إن سابق هذه الأمة واحد ! وأول من سبق إلى الإسلام من الرجال أبو بكر ومن النساء خديجة ، ومن الصبيان عليّ ، ومن الموالي زيد . وإسلام الصبي فيه نزاع ، وإسلام أبي بكر كان أكمل وأنفع .

قال : « البرهان السابع عشر قوله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَـٰهَدُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً ﴾ (التوبة ٢٠)/ الآية . روى ٢٢٢
رزين بن معاوية في الجمع بين الصحاح الستة أنها نزلت في عليّ ، فيكون أفضلَ ، ويكون هو الإمام ».

الجوابُ: المطالبة بصحة النقل ، ورزين قد يزيد أشياء من عنده . بل الذي في الصحيح ماروٰه النعمان بن بشير قال : كنت عند منبر رسول الله ﷺ ، فقال رجل : لا أُبالي أن لا أعمل عملاً ـ بعد الإسلام ـ إلا أن أسقي الحاجَّ ، وقال آخر [لا أبالي أن لا أعمل عملاً ـ بعد الإسلام ـ][1] إلا أن أعْمُرَ المسجد الحرام[2]، وقال آخر : الجهاد في سبيل الله أفضلُ مما قلتم . فزجرَهم عمرُ وقال : لا ترفعوا أصواتكم عند منبر رسول الله ﷺ ، ولكن إذا صليتُ الجمعة دخلتُ فاستفتيتُه فيما اختلفتم فيه ، فأنزل الله تعالى : ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَجَـٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (التوبة ١٩ ـ ٢٠) ، الآية . رواه مسلم[3].

---

(١) عن الأصل ٤ : ٤٣ .
(٢) أي أجعله عامراً بلزومي له ولبثي فيه .
(٣) وتقدم هذا البحث في ص ٣١٦ .

فهذا يقتضي أن قول عليّ الذي فضَّل به الجهاد على السدانة والسقاية أصح من قول مَن فضَّل السدانة والسقاية ، وأن علياً كان أعلم بالحق في هذه المسألة ممن نازعه فيها . وهذا عمر قد وافق ربَّه عز وجل في عدة أمور [يقول شيئاً وينزل القرآن بموافقته][1]: مقام ابراهيم ، والحجاب ، وأسارى بدر ، وقوله : ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ ﴾ (التحريم ٥).

وهبْ أنَّ علياً اختصَّ بمزية ، فما ذلك [من خصائص الإمامة ، ولا][1] بموجب أن يكون أفضلَ الأمة ، فإن الخضر لما علم مسائل لم يعلمها موسى لم يكن أفضلَ من موسى . بل هذا الهدهد قال لسليمان نبيِّ الله : ﴿ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ ﴾ (النمل ٢٢). بل الآية بأبي بكر أولىٰ من عليّ ، فإن علياً كان فقيراً لا مال له ، وأبو بكر أنفق في سبيل الله[2].

قال: « البرهان الثامن عشر قوله تعالى : ﴿ إِذَا نَٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً ﴾ (المجادلة ١٢) ، فعن ابن عباس قال : حرَّم الله كلام رسوله إلا بتقديم صدقة ، وبخلوا أن يتصدَّقوا وتصدَّق عليٌّ ولم يفعل ذلك غيره . وعن ابن عمر قال : كان لعلي ثلاث لأن تكن فيَّ واحدة منهن أحبُّ إليَّ من حُمر النَّعمَ : تزويجه بفاطمة ، وإعطاؤه الراية يومَ خيبر ، وآية النجوى . وعن عليّ قال : ماعمل بهذه الآية غيري ، وفيَّ خَفف الله عن الأمة . وهذا يدلُّ على فضيلته عليهم ، فيكون أحقَّ بالإمامة ».

قلنا : عمل بالآية ونُسخت . ومافيها إيجاب الصدقة ، لكن أمرهم إذا
٢٢٣ ناجوا أن يتصدَّقوا ، ومن لم يُناجِ لم يكن عليه أن يتصدَّق/ ولم تكن المناجاة واجبة فلا لومَ [على أحد إذا ترك ماليس بواجب . ومن كان منهم عاجزاً عن الصدقة ولكن لو قدر لناجى فتصدَّق فله نيته وأجره . ومن لم يعرض له سبب يناجي لأجله لم يجعل ناقصاً . ولكن من عرض له سبب اقتضى المناجاة فتركه

(١) عن الأصل ٤ : ٤٣ . (٢) وانظر ص ٣١٧ ــ ٣١٨ و ٤٦٥ ــ ٤٦٦ .

بخلا فهذا قد ترك المستحب . ولا يمكن أن يُشهَد على الخلفاء أنهم كانوا من هذا الضرب ، ولا يُعلم أنهم ثلاثتهم كانوا حاضرين عند نزول هذه الآية ، بل يمكن غيبة بعضهم ، ويمكن حاجة بعضهم ، ويمكن عدم الداعي إلى المناجاة . . . وبتقدير أن يكون أحدهم ترك المستحب][1] أفكل من أدَّى مستحباً[2] يكون أفضل الأمة ؟! وثبت أنه عليه السلام قال: « من أصبح منكم صائماً ؟ قال أبو بكر : أنا . قال : هل فيكم من شيع جنازة ؟ قال أبو بكر : أنا . قال : هل فيكم من تصدَّق بصدقة ؟ قال أبو بكر : أنا . فقال : مااجتمعت هذه الخصال لعبد إلا كان من أهل الجنة ». وثبت أنه قال: « مانفعني مالٌ مانفعني مالُ أبي بكر ». [وكذلك قوله في الصحيحين « إن أمنَّ الناس عليَّ في صحبته وماله أبو بكر . ولو كنتُ متخذاً خليلاً غير ربي لاتخذتُ أبا بكر خليلاً ، لكنْ أخوَّة الإسلام ومَوَدَّته . لا يبقينَّ بابٌ في المسجد إلا سُدَّ إلا باب أبي بكر » . وفي سنن أبي داود أن النبيَّ ﷺ قال لأبي بكر: « أما إنك يا أبا بكر أولُ من يدخل الجنة من أمتي ». وفي الترمذي وسنن أبي داود عن عمر رضي الله عنه قال : « أمرنا رسولُ الله ﷺ أن نتصدَّق . فوافق مني مالا ، فقلت : اليومَ أسبقُ أبا بكر إن سبقتهُ قال : فجئتُ بنصف مالي ، فقال النبي ﷺ : ماأبقيتَ لأهلك ! قلت : مثلَه . وأتى أبو بكر بكل ماعنده . فقال : ياأبا بكر ماأبقيتَ لأهلك ؟ قال : الله ورسوله . قلت : لا أُسابقه إلى شيء أبداً » . . . وفي الترمذي مرفوعاً « لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يؤمَّهم غيره][3]، وتجهيز عثمان بألف بعير أعظم من صدقة النجوى بكثير ، [فإن الإنفاق في الجهاد كان فرضاً ، بخلاف الصدقة أمام النجوى فإنه مشروط بمريد

---

(1) عن الأصل ٤ : ٤٤ .
(2) في المختصر « واجباً » والتصحيح من الأصل ٤ : ٤٤ .
(3) عن الأصل ٤ : ٤٥ .

النجوى ، فمن لم يردها لم يكن عليه أن يتصدق][1]. وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : « بينما رجل يسوق بقرة وقد حمل عليها التفتت إليه فقالت : إني لم أخلق لهذا ، إنما خُلقت للحرث . فقال الناس : سبحان الله ــ تعجُّباً وفزعاً ــ أبقرة تتكلم ؟ فقال ﷺ : فإني أؤمنُ به أنا وأبو بكر وعمر . وقال عليه الصلاة والسلام : بينما راعٍ في غنمه غدا عليه الذئب فأخذ منها شاة ، فطلبه الراعي حتى استنقذها ، فالتفت إليه الذئب فقال : من لها يوم السبع ، يوم ليس لها راع غيري ؟ فقال : الناس : سبحان الله . فقال : إني أؤمن بهذا أنا وأبو بكر وعمر . وماهما ثَمَّ »[2]. وفي الصحيحين عن أبي هريرة أن رجلاً من الأنصار بات به ضيف فلم يكن له إلا قوته وقوت صبيانه ، فقال لامرأته : نوّمي الصبية وأطفيء السراج وقربي للضيف ماعندك ، ففعلت ، فأنزلت ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾ (الحشر ٩)، وهذا أعظم من صدقة النجوى .

قال: « البرهان التاسع عشر قال تعالى : ﴿ وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾ (الزخرف ٤٥) ، قال ابن عبدالبر وأخرجه أبو نُعَيم أيضاً أن النبي ﷺ ليلة أُسري به جمع الله بينه وبين الأنبياء ثم قال : سلهم يامحمد : على ماذا بُعثتم ؟ قالوا : بعثنا على شهادة أن لا إله إلا الله ، وعلى الإقرار بنبوَّتك ، والولاية لعليّ . وهذا صريح بثبوت الإمامة لعلي » .

الجواب : لا شك أن هذا وأمثاله من الكذب ، ولو لم يكن كذباً لم يسغ أن يحتج به حتى تثبت صحته . ثم كيف يُسألون عما لا يدخل في أصل الإيمان ؟ فقد أجمع المسلمون على أن الرجل لو آمن بالرسول وأطاعه ومات ولم يعلم أن

(١) عن الأصل ٤ : ٤٥ .

(٢) أي أنه ﷺ كان يشهد لهما بمثل إيمانه وهما غائبان .

الله خلق أبا بكر وعلياً لم يضرَّه ذلك في إيمانه ، فكيف يقال إن الأنبياء يجب عليهم الإيمان بواحد من الصحابة والله أخذ عليهم الميثاق لئن بَعث محمداً وهم وهم أحياء ليؤمنن به ولينصرنه ، قاله ابن عباس وغيره في قوله تعالى : / ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ﴾(آل عمران ٨١)، الآية. ثم إن لفظ الآية ﴿ وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ ﴾ ليس في هذا سؤال لهم بما بعثوا ، بل بما نُصَّ عليه في الآية . ٢٢٤

قال : « البرهان العشرون قوله تعالى : ﴿ وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ ﴾ (الحاقَّة ١٢) ، في تفسير الثعلبي قال النبي ﷺ : سألت الله أن يجعلها أذنك ياعلي . وذكر نحوه من طريق أبي نُعَيم . وهذه فضيلة لم تحصل لأحد غيره ، فيكون هو المقدَّم ».

والجواب : هذا موضوع . وقوله تعالى ﴿ لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ ﴾ خطاب لبني آدم، لم يُرد واحداً من الناس ، فإن حمل نوح وقومه في السفينة من أعظم الآيات . نعم أذن عليّ واعية كآذان أبي بكر وعمر وخلقٍ من الأمة بلا ريب ، أترى أُذنَ نبينا ﷺ ليست واعية ؟! ولا أُذن الحسن والحسين وعمار وأبي ذرّ ؟! فانتفى التفرُّد والأفضلية . فكم تبني أمرَك على مقدمات واهية متلاشية كدأب أئمتك ، فما برحتم كذلك ، فما تنفق حججكم إلا على . . . تلميذ أو صاحب هوى وعصبية ، ولهذا يقال : ليس للرافضة عقل ولا نقل ولا دين صحيح ولا دولة منصورة[١].

قال : « البرهان الحادي والعشرون سورة ﴿ هَلْ أَتَىٰ ﴾ في تفسير الثعلبي بطرق قال : مرض الحسن والحسين ، فعادهما جدُّهما وعامة العرب ، فقالوا : يا أبا الحسن لو نذرت على ولديك . فنذر صوم ثلاثة أيام ، وكذلك نذَرتْ أمهما وجاريتهم فضة ، فبرئا ، وليس عند آل محمد قليل ولا كثير ، فاستقرض عليٌّ

(١) ولما صار لهم دولة منصورة في زمن نادر شاه تبرأوا من تشيعهم بمؤتمر النجف .

ثلاثة آصُع من شعير فعملت منه [فاطمةُ] خمسة أقراص ، وصلى عليٌّ مع النبي ﷺ المغربِ ، ثم أتى المنزل فوضع الطعام بين يديه إذ أتاهم مسكين فوقف فسأل ، فأعطوه الطعام ومكثوا يومهم وليلتهم لم يذوقوا شيئاً إلا المـاء . فلما كان اليوم الثاني قامت فاطمة وخبزت صاعاً وجاء عليٌّ فأتى يتيم فوقف بالباب وقال : ياأهل بيت محمد ، يتيم من أولاد المهاجرين استشهد والدي يوم العقبة أطعموني أطعمكم الله من موائد الجنة . فأعطوه الطعام ومكثوا يومين وليلتين . فلما كان اليوم الثالث طحنت الصاع الثالث وخبزته وأتى عليٌّ فوضع الطعام إذا أتىٰ أسيرٌ فقال : أطعموني فإني أسير محمد أطعمكم الله على موائد الجنة ، فأمر عليٌّ باعطائه ، فأعطوه الطعام ومكثوا ثلاثة أيام بلياليها لم يذوقوا شيئاً إلا المـاء . فلما كان اليوم الرابع ــ ونفد ماعندهم ــ أخذ عليٌّ الحسن بيده
٢٢٥ اليمنى والحسين بيده اليسرى وأقبل على رسول الله ﷺ وهم يرتعشون كالفراخ / من الجوع ، فانطلق معهم إلى منزل فاطمة وقد لصق ظهرها ببطنها وغارت عيناها من الجوع ، فهبط جبريل فقال : يامحمد خـذ ما هنأك الله في أهل بيتك فأقرأه ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ ﴾ وهي تدل على فضائل جمة لم يُسبَق إليها ، فيكون هو الإمام » .

والجواب: المطالبة بصحة هذا ، فإنه مِن وَضْع الطرقية لا يرتاب حافظ في وضعه ، ولا أراك تنقل من مسند معتبر ولا من كتابِ محدِّث . هذا كتاب خصائص عليّ رضي الله عنه للنسائي ، وفيه الصحيح والواهي ، ولكن مافيه مثل هذه الخرافات التي تأتي بها [وكذلك أبو نُعَيم في الخصائص وابن أبي حثمـة][(1)]، وكذلك في جامع الترمذي أشياء [ضعيفة][(1)] في مناقب عليّ وفي صفاته ، ولكن حاشاهم ماأوردتَ أنت من الإفك . [وأصحاب السير كابن اسحاق وغيره يذكرون من فضائله أشياء ضعيفة ، ولم يذكروا مثل هذا ،

---

(1) عن الأصل ٤ : ٤٨ .

ولا رووا مما قلنا فيه أنه موضوع باتفاق أهل النقل][1]. ومن المعلوم أن عليا إنما تزوج بفاطمة بالمدينة ، و ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ ﴾ مكية باتفاق المفسرين ، فلاح كذب الحديث . ثم قد ثبت في الصحيحين أن النبي ﷺ نهى عن النذر وقال : إنه لا يأتي بخير ، وإنما يستخرج به من البخيل . فالله مدح الوفاء بالنذر لا على نفس عقده ، كما يُنهىٰ المرء عن الظهار فإذا ظاهر وأدَّى الكفارة الواجبة مُدح . ثم لم تكن لفاطمة جارية اسمها « فضة » ، [ولا نعرف أنه كان بالمدينة جارية اسمها فضة][2]، وإنما هي بمنزلة « ابن عقب » أسماء موضوعة لمعدومين ! وقد ثبت في الصحيحين عن عليّ رضي الله عنه أن فاطمة رضي الله عنها سألت النبي ﷺ خادماً فعلمها أن تسبّح عند المنام وتكبّر وتحمد مائة وقال: « هذا خير لكم من خادم » . ثم تركُ الأطفال ثلاثة أيام بلا غذاء خلاف الشرع وتعَرُّضٌ للتلف ، والنبي ﷺ قال: « ابدأ بنفسك ثم بمن تعول ». وأيضاً فكان يمكنهم أن يواسوا السائل بقرص يكفيه ثم قول اليتيم استشهد أبي يوم العقبة ، هذا من الكذب الظاهر المهتوك ، فليلة العقبة كانت مبايعة محضة ليست غزوة ، فقبّح الله من وضعه [ثم إنه لم يكن في المدينة أسير قط يسأل الناس ، بل كان المسلمون يقومون بالأسير الذي يستأسرونه ، فدعوى المدعي أن أسراهم كانوا محتاجين إلى مسألة الناس كذبٌ عليهم وقدح فيهم][3]. وقد كان جعفر بن أبي طالب أكثر إطعاماً للمساكين من غيره حتى قال له النبي ﷺ أشبهتَ خَلقي وخُلقي . وحتى قال أبو هريرة رضي الله عنه مااحتذَى أحدٌ النعالَ بعد النبي ﷺ أفضل من جعفر . يعني في الإحسان والبر . ومع هذا فما هو أفضل من عليّ . ثم إنفاق أبي بكر أمواله في الله متواتر[4]، [وتلك النفقة مابقى يمكن مثلها ، ولهذا][5] قال النبي ﷺ :

---

(١) عن الأصل ٤ : ٤٨ . (٢) عن الأصل ٤ : ٤٩ .

(٣) عن الأصل ٤ : ٥٠ .

(٤) وتقدم بعضه في ٤٦٥ ـ ٤٦٦ . (٥) عن الأصل ٤ : ٥١ .

« لا تسبوا أصحابي ، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحَدُكم مثلَ أُحُد ذهباً ما بلغ مدَّ أحدهم ولا نصيفه » .

قال: « البرهان الثاني والعشرون قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾(الزمر ٣٣) ، من طريق أبي نُعَيم عن مجاهد ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾ قال : عليّ . فهذه فضيلة اختصَّ بها فيكون هو الإمام ».

٢٢٦ قلنا: قول مجاهد وحده ليس بحجة أنْ لو ثبت عنه/ كيف والثابت عنه خلاف هذا ، وهو : أن الصدق القرآن ، والذي صدَّق به هو من عمل به . ثم ماذكرتَ معارَض بما هو أشهرُ منه عند المفسّرين ، وهو أن الذي صدَّق به أبو بكر الصديق ذكره ابن جرير الطبري وغيره . وبلغنا عن أبي بكر بن عبدالعزيز بـن جعفر الفقيه غلام الخلّال أنه سُئل عن هذه الآية فقال : نزلت في أبي بكر . فقال السائل : بل في عليّ فقال أبو بكر الفقيه : اقرأ مابعدها . فقرأ إلى قوله : ﴿ لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى عَمِلُواْ ﴾ (الزمر ٣٥) ، فقال : عليٌّ عندك معصوم لا سيئة له ، فما الذي يكفّر عنه ؟! فبهت السائل . ولفظ الآية عامّ مطلق دخل في حكمها أبو بكر وعليٌّ وخلق .

قال: « البرهان الثالث والعشرون قوله تعالى :﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾(الأنفال ٦٢)، فمن طريق أبي نعيم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: مكتوب على العرش محمد عبدي ورسولي أيَّدتُه بعليّ. وهذه من أعظم الفضائل ، فيكون هو الإمام » .

والجواب : أين ثبوت النقل ؟ وإن احتججت بأبي نعيم وما رواه في (الفضائل) وفي (الحلية) من مناقب الصحابة مطلقاً يُهدَم بنيانك[1]. ونحن نشهد بالله أن هذا كذب على أبي هريرة ، نجد عندنا علماً ضرورياً بذلك

---

(١) انظر ص ٢٩٠ ــ ٢٩١ و ٣٣٠ و ٤٤٠ .

لا تقدر أن تدفعه عن قلوبنا ، ومن لم يكن أعلم بنقل الآثار فلا يدخلْ معنا ، كما أن الناقد الجهبذ يحلف على مايعلم أنه مغشوش . ثم الله يقول : ﴿ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ ● وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ﴾ فهذا نص في عدد مؤلف بين قلوبهم فصرْفه إلى واحد تحريفٌ وتبديل . ثم من المعلوم بالضرورة أن النبي ﷺ ماكان قيام دينه وتأييده بمجرد موافقة عليّ ، بل ولا بأبي بكر ، ولكن بالمهاجرين والأنصار .

قال: « البرهان الرابع والعشرون قوله : ﴿ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الأنفال ٦٤) ، فمن طريق أبي نعيم قال : نزلت في عليّ [وهذه فضيلة لم تحصل لأحد من الصحابة غيره ، فيكون هو الإمام] »[1].

والجواب : المنع من صحة النقل ، وإنما معنى الآية : إن الله حسبُك أيها النبي ، وحسْبُ من اتبعك من المؤمنين ، كقول الشاعر :

فحسبُك والضحاك ، سيفٌ مهنَّدُ

وذلك أن « حَسْب » مصدر ، فلما أضيف لم يحسن العطف عليه إلا باعادة الجارّ ، ويندر بدونه . [وقد ظن بعض العارفين أن معنى الآية : إن الله والمؤمنين حسبك ، ويكون من اتبعك رفعاً عطفاً على الله ، وهذا خطأ قبيح مستلزم للكفر ، فإن الله وحده حسبُ جميع الخلق ، كما قال تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴾][1] (آل عمران ١٧٣) ، ثم لو فرضنا أن ﴿ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ فاعلٌ معطوف على الله لما كان مختصاً بعلي ، ٢٢٧
إذ كان وقت نزول الآية قد اتبع الرسولَ من المؤمنين عددٌ كثير جداً ، ولم يقل عاقل إن علياً وحده كان يكفي الرسولَ في جهاد الكفار ، ولو لم يكن معه إلا

---

(١) عن الأصل ٤ : ٥٥ .

عليٌّ لَمـا ظهر ، فقد كان معه بمكة بضع عشرة سنة هو وطائفة ، وماقام الدينُ وانتصر إلا بعد الهجرة ، بل هذا عليٌّ ومعه أكثر جيوش الإسلام ماقدر على أخذ الشام من معاوية . وهؤلاء الرافضة يجمعون بين النقيضين جهلاً وظلماً : يجعلون علياً رضي الله عنه أكملَ البشر قدرةً وشجاعة ، وأن الرسولَ كان محتاجاً إليه ، وأنه الذي أقام الدين ، ثم يصفونه بالعجز والتقية بعد ظهور الإسلام . فمن يَقهر ـ عندكم ـ المشركين والجنَّ والإنس في مبدأ الإسلام وقلة أهله وكثرة أعدائه كيف لا يقهرُ طائفة بغت عليه ؟ فتبين أنه وحده لم يقهر المشركين ، فلا تغتر بتلك الغزوات التي ينعق بها الطرُقية ، فوالله مالها وجود ، قاتل الله من افتراها . ونظيرُ هذا جعلُ النصارى عيسى إلٰهـاً ثم يجعلون أعداءه صفعوه ووضعوا الشوك على رأسه وصلبوه ، وأنه بقى يستغيث فلا يغيثونه . فإن كان تسمير هذا الربّ برضاه وإرادته فتلك طاعةٌ وعبادة من اليهود الذين صلبوه [فيمدحون على ذلك ، لا يذمون . وهذا من أعظَم الجهل والكفر][1] وهكذا تجد كثيراً من الشيوخ والفقراء[2] الجهلة في غاية الدعاوي ونهاية العجز ، كما صح في الحديث « ثلاثة لاينظر الله إليهم » فذكر « الفقير المختال » وفي لفظ « وعائل مستكبر » ، وهذا كما يقال « الفقر والزنطرة » فيشطح أحدهم حتى كأنه ربّ [ويعزل الربَّ عن ربوبيته والنبيَّ عن رسالته ، ثم آخرته شحاذ يطلب مايقيته][1] أو متلقح على أبواب الرؤساء، كما قال الله تعالى: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًاۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِۖ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾ (العنكبوت ٤١)، وكل من تكبر عوقب بالذل، قال الله تعالى:

---

(١) عن الأصل ٤ : ٥٧ .

(٢) أي المتصوفة .

﴿ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوٓا۟ إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبْلٍ مِّنَ ٱلنَّاسِ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْمَسْكَنَةُ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴾ (آل عمران ١١٢)، فالجهلُ والغلوُّ والتصديق بالأباطيل دين النصارى، والكبرُ والحسد وردُّ الحق والذلّة والتقيةُ دينُ اليهود، وهؤلاء [الرافضة]/ قد التقطوا الكلَّ وتمسَّكوا به. ٢٢٨
اللَّهم اهدنا وإيّاهم صراطك المستقيم، فيا مايعمل الجهل والهوى بأهله!

قال: « البرهان الخامس والعشرون[1] قوله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ ﴾ (المائدة ٥٤)، قال الثعلبي: إنما نزلت في علي، [وهذا دليل على أنه أفضل، فيكون هو الإمام][2].

قلنا: هذا افتراء على الثعلبي، وإنما قال الرجل في هذه الآية: « فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه، قال عليّ بن أبي طالب وقتادة والحسن: إنهم أبو بكر وأصحابه. وقال مجاهد: هم أهل اليمن » وبلاريب إن علياً ممن يحبُّ الله ورسوله ويحبه الله ورسوله كأبي بكر وعمر وغيرهما من السابقين والتابعين، وقوله: ﴿ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ۚ ﴾ أيقول عاقل إنها نزلت في واحد واللفظ صيغة جمع ؟

قال: « البرهان السادس والعشرون قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ۖ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ (الحديد ١٩)، روى أحمد بإسناده عن ابن أبي ليلى عن أبيه قال رسول الله ﷺ: الصدِّيقون ثلاثة، حبيب النجّار مؤمن آل ياسين، وحزقيل مؤمن آل فرعون، وعلي بن أبي طالب

---

(١) في المختصر « الرابع والعشرون »، كرره خطأ، وترتب عليه الخطأ في تعداد ما يأتي بعده. واعتمدنا الصواب على مافي الأصل المطبوع.
(٢) عن الأصل ٤ : ٥٨.

وهو أفضلهم [وهذه فضيلة تدل على إمامته] »[١].

والجواب: المطالبة بصحة الحديث ، فما كل حديث رواه أحمد صحيح . ثم هذا لم يروه أحمد : لا في المسند ، ولا في الفضائل ، ولا رواه أبداً . وإنما زاده القطيعي[٢] عن الكُدَيمي[٣] حدثنا الحسن بن محمد الأنصاري حدثنا عمرو بن جميع[٤] حدثنا ابن أبي ليلى عن أخيه عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن أبيه مرفوعاً فذكره . ثم قال [القطيعي]: كتب إلينا عبدالله بن غنّام حدثنا الحسن بن عبدالرحمن [بن أبي ليلى][٥] المكفوف حدثنا عمرو بن جميع ، فعمرو هذا قال فيه ابن عدي الحافظ : يتهم بالوضع ، والكديمي[٣] يتهم ، معروف بالكذب . فسقط الحديث . ثم قد ثبت في الصحيح تسمية غير عليّ صدّيقاً وفي الصحيحين أن النبي ﷺ صعد أُحُداً ومعه أبو بكر وعمر وعثمان ، فرجف بهم ، فقال النبي ﷺ : « أثبت أُحُد ، فما عليك إلا نبي وصدّيق وشهيدان » . وصحَّ أنه عليه الصلاة والسلام قال: « لايزال الرجل يَصْدُق ويتحرَّى الصدق حتى يُكتَب عند الله صدّيقاً » . وأيضاً فقد سمى الله مريمَ صدّيقة ، وقد سمى
الله النبيين كذلك/ فقال : ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ﴾ (مريم ٥٦)، وإخبار الله ٢٢٩
تعالى في الآية عام فقال : ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ﴾ (الحديد ١٩)، فهذا يقتضي أن كل من آمن بالله ورسله فهو

---

(١) عن الأصل ٤ : ٦١ . والرافضي المردود عليه سبق له إيراد هذا الحديث المكذوب في ص ٣٠٩ .

(٢) انظر لزيادات أبي بكر أحمد بن جعفر القطيعي ص ٣١٨ ـ ٣١٩ و ٤٥٠ ـ ٤٥١ .

(٣) في مصورة المختصر « الكريمي » بالراء والتصحيح من تقريب التهذيب وميزان الاعتدال وغيرهما ، وهو محمد بن يونس بن موسى الكديمي القرشي السامي (١٨٥ ـ ٢٨٦) نقل الذهبي في الميزان عن ابن حبان أن الكديمي لعله قد وضع أكثر من ألف حديث .

(٤) كوفي قال عنه الذهبي في الميزان : كان على قضاء حلوان ، كذبه ابن معين ، وقال البخاري : منكر الحديث . وقال الدارقطني وجماعة : متروك .

(٥) عن الأصل ٤ : ٦١ .

صدّيق . ثم إن كان الصدّيق هو الذي يستحق الإمامة فأحق الناس بهذا الاسم أبو بكر ، وهو الذي ثبت له هذا الاسم والإمامةُ .

قال : « البرهان السابع والعشرون قوله تعالى : ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ (البقرة ٢٧٤) ، من طريق أبي نُعيم باسناده إلى ابن عباس أنها نزلت في عليّ ، كان معه أربعة دراهم فأنفق درهماً بالليل ودرهماً بالنهار ودرهماً سـرّاً ودرهماً علانية ، فلم يحصل ذلك لغيره ، فيكون هو الإمام ! » .

قلنا : أين ثبوت مانقلت ؟ كيف وهو كذب ، والآية عامة في كل من ينفق أمواله ، فيمتنع أن يراد بها واحد لم يكن صاحب مال . ثم مانسبته إلى عليّ يمتنع عليه ، إذ من فعل ذلك كان جاهلاً بمعنى الآية ، فإن الذي ينفق سراً وعلانية ينفق ليلاً ونهاراً ، ومن أنفق ليلاً ونهاراً فقد أنفق سراً وعلانية ، فالدرهم ينصف نصفين ، ولا يتحتم أن يكون المراد أربعة دراهم ، ولو كان كذلك لقال « وسراً » بالواو « وعلانية » ، بل هما داخلان في الليل والنهار سواء قيل نصباً على المصدر أي إسراراً وإعلاناً ، أو قيل على الحال مُسِرّاً ومعلناً . وهب أن علياً فعل ذلك فباب الإنفاق مفتوح إلى [قيام] الساعة ، فأين الخصوصية ؟ ولو كان إنفاق أربعة دراهم خاصاً به فلمَ قلت أنه صار بذلك أفضل الأمة ؟!

قال : « البرهان الثامن والعشرون [ما رواه أحمد بن حنبل][(١)] عن ابن عباس قال : ليس في القرآن ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ إلا وعليّ رأسها وأميرها . ولقد عاتب الله أصحابَ محمد في القرآن وماذكر علياً إلا بخير ، وهذا يدل على أنه أفضل [فيكون هو الإمام][(١)] » .

الجواب : المطالبة بصحة النقل ، فإنك زعمت أن أحمد بن حنبل رواه ،

(١) عن الأصل ٤ : ٦٣ .

وإنما ذا من زيادات القطيعي، رواه عن إبراهيم بن شريك عن زكريا بن يحيى الكسائي حدثنا عيسى عن علي بن بذيمة عن عكرمة عن ابن عباس، فهذا كذب على ابن عباس فإن زكريا ليس بثقة، والمتواتر عن ابن عباس تفضيله الشيخين على عليّ، وله معاتبات ومخالفات لعلي. ولما حرّق عليٌّ الزنادقة قال: لو كنت أنا لقتلتهم لنهي النبي ﷺ أن يعذَّب بعذاب الله . أخرجه البخاري.

٢٣٠ ثم هذا الكلام مافيه مدح لعلي، فقد قال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ (الصف ٢)، فإن كان عليّ رأس هذه الآية فقد عاتبه الله ، وهو مخالف لما في حديثك من أن الله ماذكره إلا بخير . وقال: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾ (الممتحنة ١) ، وثبت أنها نزلت في حاطب بن أبي بلتعة، وأمثال هذا كثير، وإنما اللفظ شامل للمؤمنين . وفي بعض الآيات آيات عمل بها ناس قبل علي، وفيها آيات لم يعمل بها علي .

وقولك « لقد عاتب الله الصحابة وماذكر عليا إلا بخير » كذبٌ ظاهر ، فما عاتب أبا بكر في القرآن قط . وعن النبي ﷺ أنه قال في خطبته : « أيها الناس ، اعرفوا لأبي بكر حقه ، فإنه لم يَسُؤْني يوماً قط ». وهذا بخلاف خطبة بنت أبي جهل [فقد خطب النبيُّ ﷺ الخطبة المعروفة[1]، وماحصل مثل هذا في حق أبي بكر قط][2]. وأيضاً فعليّ لم يكن يدخل في الأمور الكبار مع رسول الله ﷺ كما كان يدخل معه أبو بكر وعمر ، فإنهما كانا كالوزيرين ، وعليٌّ صغير في سنّ ولديهما . وفي الصحيحين عن عليّ : لما مات عمر جاء عليّ فقال : « والله إني لأرجو أن يحشرك الله مع صاحبيك فإني كنت كثيراً ماأسمع النبي ﷺ يقول : « دخلتُ أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبوبكر وعمر، وذهبتُ أنا وأبو بكر وعمر ». وقد شاور علياً في أمر يخصُّه ، كما شاوره في قصة الإفك في

---

(١) وتقدم خبر ذلك في ص ٢١٨ ـ ٢٢١ .
(٢) عن الأصل ٤ : ٦٤ .

شأن عائشة فقال : لم يضيق الله عليك ، والنساء سواها كثير ، وسل الجارية تصدقك . وشاور فيها أسامة بن زيد فقال : أهلك ، ولا نعلم إلا خيراً . فنزل القرآن ببراءتها وإمساكها كما أشار أسامة . ومع هذا فأين أسامة من علي ؟

قال: « البرهان التاسع والعشرون قوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ (الأحزاب ٥٦)، فمن صحيح البخاري عن كعب بن عجرة : قلنا يارسول الله كيف الصلاة عليكم أهل البيت . . . قال قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد . ولاشك أن علياً أفضل آل محمد فيكون أولى بالإمامة ».

قلنا : هذا حق [وإن علياً من آل محمد الداخلين في قوله : « اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ». ولكن ليس هذا من خصائصه ، فإن جميع بني هاشم داخلون في هذا ، كالعباس وولده ، والحارث بن عبدالمطلب ، وكبنات النبي ﷺ : زوجتي عثمان رقيّة وأم كلثوم وبنته فاطمة ، وكذلك أزواجه][1].

وفي الصحيحين : « اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته » فالصلاة على الآل عامة فلا يختص بها علي ، ثم يدخل فيها مثل عقيل بن أبي طالب ، وأبي سفيان بن الحارث [ومعلوم أن دخول كل هؤلاء في الصلاة والتسليم لا يدل على أنه أفضل من كل من لم يدخل في ذلك ، ولا أنه يصلح بذلك للإمامة ، فضلاً عن أن يكون مختصاً بها . ألا ترى أن عماراً والمقداد وأبا ذر وغيرهم ممن اتفق أهل السنة والشيعة على فضلهم لا يدخلون في الصلاة على الآل ، ويدخل فيها عقيل والعباس وبنوه ، وأولئك أفضل من هؤلاء باتفاق أهل السنة والشيعة . وكذلك يدخل فيها عائشة وغيرها من أزواجه ولا تصلح امرأة للإمامة ، وليست أفضلَ الناس باتفاق أهل السنة والشيعة ، فهذه فضيلة مشتركة بينه وبين غيره ، وليس كل من اتصف بها أفضلَ ممن لم يتصف بها][1].

(١) عن الأصل ٤ : ٦٥ .

« البرهان الثلاثون قوله : ﴿ مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴾ (الرحمن ١٩ ــ ٢٢) ، من تفسير الثعلبي وطريق أبي نعيم عن ابن عباس قال : عليٌّ وفاطمة ﴿ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ ﴾ النبي ﷺ ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾ الحسن والحسين ، ولم
٢٣١ تحصل لغيره من الصحابة هذه الفضيلة فيكون/ أولى بالإمامة » .

الجواب : أن هذا هذيان ، ماهو تفسير للقرآن ، بل هو من وضع الملاحدة . ونظيره قول جهلة المنتسبين إلى السنة حيث فسروا ومافسروا فقالوا ﴿ الصابرين ﴾ محمد ﷺ ، و ﴿ الصادقين ﴾ أبو بكر ، و ﴿ القانتين ﴾ عمر ، و ﴿ المستغفرين بالأسحار ﴾ علي . وكقولهم ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ ﴾ أبو بكر ﴿ أشداء على الكفار ﴾ عمر ﴿ رحماء بينهم ﴾ عثمان ﴿ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا ﴾ علي . وكقولهم ﴿ وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ﴾ أبو بكر وعمر ﴿ وَطُورِ سِينِينَ ﴾ عثمان ﴿ وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ﴾ علي . وكذا ﴿ وَٱلْعَصْرِ • إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ • إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ أبو بكر ﴿ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ عمر ﴿ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ ﴾ عثمان ﴿ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ﴾ علي . وكقول تيوس الرافضة : ﴿ وكل شيء أحصيناه في إمام مبين ﴾ علي . و ﴿ الشجرة الملعونة ﴾ بنو أمية[1] .

ونحن نجد ضرورة لا تندفع أن ابن عباس ماقال هذا . ثم سورة الرحمن[2] [مكية بإجماع المسلمين][3] وإنما اتصل عليٌّ بفاطمة بالمدينة . ثم تسمية هذين بحرين وهذا لؤلؤ وهذا مرجان وجعل النكاح مَرَجا أمر لا تحتمله لغة العرب بوجه . ثم نعلم أن آل إبراهيم ــ كاسماعيل وإسحاق ــ أفضل من آل علي ،

---

(١) وقاديانيو لاهور في مجلتهم Light بتاريخ ١٩٣٣/٧/١٦ سموا المسلمين كلهم « الشجرة الملعونة » .

(٢) في مختصر الذهبي « عبدالرحمن » وهو خطأ ظاهر وصححناه من الأصل ٤ : ٦٧ .

(٣) عن الأصل ٤ : ٦٧ .

فلا توجب الآية تخصيصاً ولا أفضلية لو تنازلنا وخاطبنا مَن لا يعقلُ مايخرج من رأسه . ثم إن الله تعالى قد ذكر ﴿ مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ ﴾ في آية أخرى فقال: (الفرقان ٥٣): ﴿هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا﴾ فأيهما الملح الأُجاج عندك : أعليٌّ أم فاطمة ؟ ثم قوله ﴿ لَّا يَبْغِيَانِ ﴾ يقتضي أن البرزخ هو المانع من بغي أحدهما على الآخر ، وهذا بالذمّ أشبه بالمدح .

قال: « البرهان الحادي والثلاثون قوله : ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ (الرعد ٤٣) ، عن ابن الحنفية قال : هو عليٌّ . وفي تفسير الثعلبي عن عبدالله ابن سلاّم قال : قلت من ذا الذي عنده علم الكتاب ؟ فقال : إنما ذاك علي » .

قلنا : أين صحة النقل بهذا عنهما ؟ وماهما بحجة مع مخالفة العلماء . كيف وهذا كذب عليهما باطل ، فلو كان المرادَ عليٌّ لكان النبي ﷺ يستشهد على الكفار بابن عمه ، ولو شهد له بالرسالة لما كان حجة عليهم ، ولا حصل لهم دليل ينقادون له ، ولقالوا : إنما الذي عند ابن عمك عليّ مستفاد منك فتكون أنت الشاهد لنفسك ، ولعله داهَنك وحاباك، وأين براءته من التهمة بذلك ؟ وأما أهل الكتاب الذين عندهم علمٌ به إذا شهدوا بما تواتر عندهم عن الأنبياء

٢٣٢ كانت شهادتهم نافعة/ كما لو كان الأنبياء موجودين وشهدوا له ، لأن ماثبت بالتواتر فهو بمنزلة شهادتهم أنفسهم ، ولهذا نحن نشهد على الأمم مما علمناه من جهة نبينا . ثم إن الله تعالى ذكر الاستشهاد بأهل الكتاب في أماكن كقوله تعالى : ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ (الأحقاف ١٠) ، وقال : ﴿ فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ ﴾ (يونس ٩٤) . ثم هبْ أن عليا هو الشاهد أيلزم أن يكون هو أفضل الصحابة ؟ فكما أن أهل الكتاب الذين يشهدون بذلك كعبد الله بن سلاّم وسلمان وكعب الأحبار وغيرهم ليسوا بأفضل من الباقين فكذا هذا .

قال: « البرهان الثاني والثلاثون قوله : ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ﴾ (التحريم ٨) ، عن ابن عباس قال : أول من يلبس من حلل الجنة إبراهيم بخلّته ، ومحمد لأنه صفوة الله ، ثم عليّ يزفُّ بينهما إلى الجنان ، ثم قرأ ﴿ يَوْمَ لَا يُخْزِي ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ ﴾ » .

قلنا : قبح الله من اختلق هذا على ابن عباس الذي نجزم بأنه ماقاله . ثم النصُّ عامٌّ في المؤمنين ، فلا تثبت بها أفضلية واحد .

قال: «البرهان الثالث والثلاثون : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ﴾ (البيّنة ٧) ، روى أبو نُعيم بإسناده إلى ابن عباس قال : لما نزلت هذه الآية قال رسول الله ﷺ لعليّ : هم أنتَ وشيعتك ، يأتون يوم القيامة راضين ، ويأتي خصماؤك غضاباً مفحمين . وإذا كان خَير البرية وجب أن يكون الإمام » .

والجواب: المطالبة بصحته وإن كنا جازمين بوضعه . ثم هو معارَض بمن قال : إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات هم الخوارج والنواصب . ويقولون : من تولَّى علياً فهو كافر . ويحتجون على ذلك بقوله : ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ (المائدة ٤٤) ، قالوا : ومن حكَّم الرجال في دين الله فقد حكم بغير ماأنزل الله ، فيكون كافراً . وقال : ﴿ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ﴾ (المائدة ٥١) . وقال : هو وعثمان وشيعتهما مرتدُّون بقول النبي ﷺ « ليُذَادَنَّ رجال عن حوضي كما تذاد الإبل الغريبة ، فأقول : ربِّ أصحابي أصحابي ، فيقال : إنك لا تدري ماأحدثوا بعدك » وبقوله : « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » ، فهذا وإن كان باطلاً
٢٣٣ فحجج الرافضة أبطل منه . وقد صنف الجاحظ كتاباً للمروانية/ وذكر حججاً لهم لا يمكن الرافضيَّ نقضها ، بل يحتاج إلى أهل السنة حتى ينقضوها .

قال: « البرهان الرابع والثلاثون قوله : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا ﴾ (الفرقان ٥٤) ، [في تفسير الثعلبي عن ابن سيرين][١] قال : نزلت في النبي ﷺ زوّج علياً فاطمة ولم يثبت لغير عليّ ذلك فكان أفضل [فيكون هو الإمام] »[١] .

قلنا : وهذا من الكذب على ابن سيرين ، والسورة مكية قبل زواجه بفاطمة بدهر ، والآية مطلقة ، فإن تناولت مصاهرة النبي ﷺ لعليّ فقد تناولت مصاهرته لعثمان مرتين ولأبي العاص مرة ، وتناولت مصاهرة أبي بكر وعمر للنبي ﷺ فإنه تزوج بابنتيهما ، فمصاهرته ثابتة للخلفاء الأربعة ، فانتفت الخصوصية .

قال: « البرهان الخامس والثلاثون قوله : ﴿ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾ (التوبة ١١٩) ، أوجب الله علينا الكونَ مع المعلوم منهم الصدق ، وليس إلا المعصوم ، إذ لا معصوم من الأربعة سواه . وعن ابن عباس أنها نزلت في عليّ » .

قلنا : الصدّيق مبالغة في الصادق ، وأبو بكر « صدّيق » بأدلة عدة فهو أول من تناولته الآية ، فيجب أن تكون معه . وإن كان الأربعة صدّيقين لم يكن علي مختصاً بذلك ، بل الآية إنما نزلت في قصة كعب لما تخلف عن غزوة تبوك وتِيبَ عليه ببركة الصدق ، وذلك ثابت في الصحيح . ثم إنه قال: ﴿ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾ ولم يقل: وكونوا مع الصادق ، ومعناها : فاصدُقوا كما يصدق الصادقون ، لا تكونوا مع الكاذبين . كما قال : ﴿ وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ (البقرة ٤٣)، ولم يرد المعيّة في كل شيء فلا يجب على الإنسان أن يكون مع الصادقين في المباحات والملبوسات ونحو ذلك ، ومثل ذلك : كن مع الأبرار ، كن مع المجاهدين ، أي ادخل معهم في هذا الوصف وجامعهم عليه .

---

(١) عن الأصل ٤ : ٧١ .

قال: « البرهان السادس والثلاثون قوله تعالى : ﴿ وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ (البقرة ٤٣) ، عن ابن عباس أنها نزلت في عليّ والنبي ﷺ وهما أول من صلى وركع » .

قلنا : لا نسلّم صحته . ثم الآية في البقرة وهي مدنية وسياقها مخاطبة بني إسرائيل ، فنزلت بعد وجود خلق من الراكعين ، ولو أراد الله نبيَّه وعليا لقال: « مع الراكعَيْنْ » . وصيغة الجمع لا يراد بها التثنية فقط . ثم قد قال لمريم: ﴿ وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ (آل عمران ٤٣). ثم لو أراد الركوع معهما

٢٣٤ لانقطع حكم الآية بعد موتهما . / ثم أكثر الناس على أن أبا بكر صلى مع نبي الله قبل علي .

قال: « البرهان السابع والثلاثون : ﴿ وَٱجْعَل لِّى وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِى ﴾ (طه ٢٩) ، فمن طريق أبي نعيم عن ابن عباس : أخذ النبي ﷺ بيد عليّ وبيدي ونحن بمكة وصلى أربعاً ثم رفع يديه إلى السماء فقال : اللهم إن موسى سألك ، وأنا أسألك أن تجعل لي وزيراً من أهلي عليَّ بن أبي طالب أخي اشدد به أزري وأشركه في أمري . قال ابن عباس فسمعت منادياً ينادي : ياأحمد قد أُوتيت سُؤْلك » .

قلنا : علماء الحديث يعلمون وضع هذا بالضرورة . ثم ابن عباس كان بمكة قبل الهجرة رضيعاً ، وبعد الهجرة فكان الله قد شدَّ أزر نبيه وأغناه وأيَّده . وإن زعموا أن علياً كان شريك النبي ﷺ في أمره كما كان هارون شريك موسى فهذا نصٌّ في نبوَّة عليّ ! وإن قالوا : كان شريكه في الأمر سوى النبوَّة فهذا يعطي أنه عليه السلام ماكان مستقلاً بأمر الأمة في حياته ! ثم قلنا : ياأحمق فهذا نصٌّ في الباب ، فأي الشريكين تعني ؟؟!

قال: « البرهان الثامن والثلاثون : ﴿ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ ﴾ (الحجر ٤٧) ، من مسند أحمد باسناده إلى زيد بن أبي أوفىٰ قال: دخلت على رسول الله ﷺ مسجده ـ فذكر قصة مؤاخاة رسول الله ﷺ ـ فقال عليّ : لقد ذهبتْ روحي

وانقطع ظهري حين فعلتَ بأصحابك مافعلت ــ غيري ــ فإن كان هذا من سخطك عليَّ فلك العتبىٰ . فقال [رسول الله ﷺ][1]: والذي بعثني بالحق مااخترتك إلا لنفسي ، فأنت مني بمنزلة هارون من موسىٰ إلا أنه لا نبي بعدي . وأنت أخي ووارثي ، وأنت معي في قصري في الجنَّة ومع ابنتي . ثم تلا رسول الله ﷺ ﴿ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٖ مُّتَقَٰبِلِينَ ﴾ . فلما اختصَّ عليٌّ بمؤاخاة رسول الله ﷺ كان هو الإمام » .

قلنا : هذا ما رواه أحمد قط . وإنما هو من زيادات القطيعي التي غالبها ساقط ، فقال : حدثنا [عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز][1] البغوي حدثنا حسين بن محمد الدارع حدثنا عبدالمؤمن بن عباد أخبرنا يزيد بن معن عن عبدالله بن شرحبيل عن زيد بن أبي أوفىٰ ــ وقد أسقطتَ منه يارافضي ، فإن فيه : فقال : يارسول الله وما أرث منك ؟ قال : ما ورَّثَ الأنبياء قبلي : كتابَ الله وسنةَ نبيهم ــ وهو مكذوب باتفاق أهل المعرفة ، وأحاديث المؤاخاة كلها كذب/ ولا آخى النبي ﷺ بين مهاجري ومهاجري ، ولكن بين المهاجرين والأنصار[2]. ثم قوله « ووارثي » لا يستقيم ، فإن أراد ميراث المال [بطل قولهم إن فاطمة ورثته ، وكيف يرث ابن العم مع وجود العم وهو العباس ، ومالذي خصه بالإرث دون سائر بني العم الذين هم في درجة واحدة][3]. ٢٣٥
وإن أراد وارث علمه أو الولاية بطل احتجاجهم بقوله : ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ﴾ (النمل ١٦) ، وبقوله : ﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾ (مريم ٦) ، وماورّثه الرسول من العلم لم يختصَّ به علي ، بل كل واحد من الصحابة حصل له نصيب ، وحَفِظ ابنُ مسعود من فيّ رسول الله ﷺ سبعين سورة . ثم ليس العلم كالمال ، بل الذي يرثه هذا يرثه الآخر ولا يتزاحمان ، بخلاف

(١) عن الأصل ٤ : ٧٥ .
(٢) وتقدم ذلك في ص ١٨١ و ٣٢٩ .
(٣) عن الأصل ٤ : ٧٦ .

المال . ثم قد ثبت في الصحيحين أن النبي ﷺ قال لمولاه زيد « أنت أخونا ومولانا » وقال له[1] أبو بكر لما خطب ابنته : ألستُ أخاك ؟ قال : « بلى ، وابنتك حلال لي » . وفي الصحيح أنه قال: « ولكن أخوَّة الإسلام أفضل » وفي الصحيح أيضاً « وددتُ أني قد رأيت إخواني » قالوا : أو لسنا إخوانك ؟ قال : « لا ، أنتم أصحابي ، ولكن إخواني قومٌ يأتون بعدي يؤمنون بي ولم يروني » . وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ (الحجرات ١٠) ، وقال النبي ﷺ : « المسلم أخو المسلم »، وقال: « كونوا عباد الله إخواناً ». ومطلق المؤاخاة لا يقتضي التماثل من كل وجه ولا المناسبة . وإذا كان كذلك لـمَ قيل : مؤاخاة عليّ لو كانت صحيحة توجب الإمامة أو الأفضلية ؟ وقد ثبت أنه عليه الصلاة والسلام قال: « لو كنتُ متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً» . وصحَّ أنه سُئل : من أحبُّ الناس إليك من الرجال ؟ قال: « أبو بكر ». وتواتر أن علياً قال: « خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر » أخرجه البخاري . ولن يرتاب في هذه النصوص الثابتة إلا من لا يعلم ، أو غلبه الهوى . ونقل البيهقي بإسناده إلى الشافعي قال : لم يختلف أحدٌ من الصحابة والتابعين في تفضيل أبي بكر وعمر وتقديمهما على جميع الصحابة . وهذا قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والثوري والليث والأوزاعي وإسحاق وداود وابن جرير وأصحابهم من الأئمة والسلف والخلف ، وهذا مالك يحكى الإجماع عمن لقيه أنهم لم يختلفوا في تقديم أبي بكر وعمر ، وابن جرير ومسلم بن خالد
الزنجي / وابن عيينة وعلماء مكة على ذلك ، وبه يقول ابن أبي عروبة والحمّادان ٢٣٦
وغيرهم من علماء البصرة ، وابن أبي ليلى وشريك وجماعة من علماء الكوفة التي هي دار الشيعة ، وعمر بن الحارث والليث بن سعد وابن وهب من علماء

(١) أي النبي ﷺ .

[مصر ، والأوزاعي وسعيد بن عبدالعزيز وغيرهما][1] من علماء الشام ، ومن لا يحصي عددهم إلا الله تعالى .

وقال: « البرهان التاسع والثلاثون ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ (الأعراف ١٧٢) ، الآية. ففي كتاب الفردوس عن حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ : لو يعلم الناس متى سُمي عليٌّ أميرَ المؤمنين ماأنكروا فضله ، سمى أميرَ المؤمنين وآدم بين الروح والجسد ! قال الله : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ ﴾ قالت الملائكة : بلى ، فقال تعالى : أنا ربكم ، ومحمد نبيكم ، وعليٌّ أميرُكم ! وهذا صريح في الباب ».

والجواب: منع الصحة، بل هو كذب باتفاق أهل المعرفة والنقد. ثم إن الذي في القرآن أنه قال: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ ﴾ لم يتعرَّض لذكر نبي ولا أمير ، فهذا ميثاق التوحيد خاصة ، ألا تراه قال: ﴿ أَوْ تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ﴾ [فدل على أنه ميثاق التوحيد خاصة ، ليس فيه ميثاق النبوة ، فكيف مادونها][2]. وأيضاً فإن الميثاق أخذ على الذرّية كلها ، أفيكون عليٌّ أميراً على الأنبياء [كلهم من نوح إلى محمد ﷺ ؟ وهذا كلام المجانين . فإن أولئك ماتوا قبل أن يخلق الله علياً ، فكيف يكون أميراً عليهم ؟! وغاية مايمكن أن يكون أميراً على أهل زمانه ، أما الإمارة على من خلق قبله وعلىٰ من خلق بعده فهذا من كذب من لا يعقل مايقول ، ولا يستحي مما يقول . ومن العجب أن هذا الحمار الرافضي هو أحمقُ من عقلاء اليهود الذين قال الله فيهم ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ﴾][2] (الجمعة ٥)، والعامة معذورون في قولهم « الرافضي حمار اليهودي »، والعاقل يعلم أن هذا وأمثاله باطل عقلاً وشرعاً ،

(١) عن الأصل ٤ : ٧٧ . (٢) عن الأصل ٤ : ٧٨ .

وإنما هذا نظير قول ابن عربي الطائي وأمثاله : إن الأنبياء كانوا يستفيدون العلم بالله من مشكاة خاتم الأولياء الذي خلق بعدهم بدهور[1]، فغلوُّ هؤلاء في الولاية كغلوّ أولئك في الإمامة[2]. ثم يقول « هو صريح في الباب » فهل يكون هذا حجة عند أحد ويحتج بهذا في جزرة بقل ! والله حسبك وحسبنا على ماتقول .

قال : « البرهان الأربعون قوله : ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (التحريم ٤) ، أجمع المفسرون على أن عليا « صالح المؤمنين » : روى أبو نعيم بإسناده إلى أسماء بنت عميس سمعت رسول الله ﷺ يقرأ ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ علي بن أبي طالب . واختصاصه بهذا يدلُّ على أفضليته [فيكون هو الإمام][3] والآيات في هذا المعنى كثيرة » .

والجواب : أن نقلك الإجماع افتراءٌ منك ، فما أجمعوا على هذا ، بل كتب التفسير بنقيض هذا ، فقال مجاهد وغيره : هو أبو بكر وعمر ، نقله ابن جريج / وغيره . وقيل : هم الأنبياء . ولم يثبت القول بتخصيص عليّ به عمن ٢٣٧
قوله حجة . والحديث المذكور كذب بيقين . ثم قوله ﴿ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ اسمٌ يعمُّ كل صالح من المؤمنين كما في الصحيحين عن النبي ﷺ « إن آل فلان ليسوا بأوليائي ، إنما وليـي الله وصالحُ المؤمنين » . ثم يقال : إن الله جعل في الآية صالح المؤمنين مولى رسول الله ﷺ [كما أخبر أن الله مولاه][3] والمولى يمتنع أن يراد به المولى عليه ، فلم يبق المراد به إلا الـمُوالي . ومن المعلوم أن كل من كان صالحاً من المؤمنين كان مُوالياً للنبي ﷺ قطعاً ، فإنه لو لم يواله لم يكن من صالحي المؤمنين ، بل قد يواليه المؤمن وإن لم يكن صالحاً . وقولك « والآيات [في هذا المعنى][3] كثيرة » فغاية ذلك أن يكون المتروك من جنس

(١) ابن عربي يزعم لنفسه في كتابه (الفصوص) أنه هو « خاتم الأولياء » .
(٢) وكل غلوّ مستنكر في الإسلام ، ومقياس الغلو مجاوزة صحيح النصوص ، ولاسيما في أصول الدين .
(٣) عن الأصل ٤ : ٧٩ .

المذكور والذي أوردتَه خلاصة ماعندك ، وباب الكذب لا ينسدّ ، ولكن الله يقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ، ولكم الويل مما تصفون . وحكاية قاسم بن زكريا المطرّز مشهورة أنه دخل على عبّاد بن يعقوب [الأسدي الرواجني][1] الرافضي ــ وكان صدوقاً في الحديث على بدعته[2] ــ فقال لي : من حفر البحر ؟ قلت : الله تعالى . قال : هو كذلك ، ولكن من حفره ؟ قلت : يذكر الشيخ . فقال : حفره عليّ[3]، فمن أجراه ؟ قلت : يفيد الشيخ . قال : أجراه الحسين ! وكان عباد مكفوفاً ، فرأيت سيفاً وجحفة ، فقلت : لمن هذا ؟ قال : أعددته لأقاتل به مع المهدي ! فلما فرغت من سماع ماأردت منه دخلت عليه فقال لي : من حفر البحر ؟ قلت : معاوية ، وأجراه عمرو بن العاص . ثم وثبتُ وعدوتُ أصيح[4]: أدركوا الفاسق عدوَّ الله فاقتلوه . قلت[5]: هذه حكاية صحيحة رواها ابن مظفر عن القاسم . وقد قال محمد بن جرير : سمعت عباد بن يعقوب يقول . من لم يتبرأ في صلاته كل يوم من أعداء آل محمد حشر معهم[6].

---

(١) عن ميزان الاعتدال للذهبي ٢ : ١٦ .

(٢) من إنصاف أهل السنة أن يعترفوا للخصم بما له من فضيلة ، ولو كان كالراوجني مبغضاً لأحباب محمد ﷺ معتقداً الأباطيل والسخافات (وانظر لتسامح أهل السنة مع المخالفين مقالتنا في مجلة الأزهر المجلد ٢٤ ص ٣٠٦) .

(٣) ولم يذكر متى حفر عليّ البحر : قبل أن يخلق الله علياً وسائر البشر ، أم بين وقعتي الجمل وصفين !

(٤) أورد الذهبي هذه القصة في ميزان الاعتدال (٢ : ١٦) والعبارة هناك « ثم وثبت وعدوت ، فجعل يصيح » والذهبي في الكتابين ــ هذا المختصر وميزان الاعتدال ــ نقل القصة بنصها عن مراجعه ، أما شيخ الإسلام في المنهاج فرواها من حفظه .

(٥) القائل هو الذهبي الحافظ .

(٦) علق الذهبي في ميزان الاعتدال على ذلك بقوله : لقد عادى آل عليّ آل العباس ، والطائفتان آل محمد فممن تبرأ ؟ بل نستغفر للطائفتين ونتبرأ من عدوان المعتدي ، كما تبرأ النبي ﷺ مما صنع خالد لما أسرع في قتل بني جذيمة ، ومع ذلك قال : « خالد سيف الله سله الله على المشركين » . فالتبري من ذنب سيغفر لا يلزم منه البراءة من الشخص .

قال الرافضي : « المنهج الثالث في الأدلة المسندة إلى الحديث . فمن ذلك [مانقله الناس كافة][1] لما نزلت ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ (الشعراء ٢١٤) ، جمع رسول الله ﷺ بني عبدالمطلب في دار أبي طالب ــ وهم أربعون رجلاً وامرأتان ــ فصنع لهم طعاماً ، [وكان الرجل منهم يأكل الجذعة ويشرب الفرق من الشراب ، فأكلت الجماعة كلهم من ذلك اليسير حتى شبعوا ، ولم يتبين ماأكلوا ، فبهرهم ذلك وتبين لهم أنه صادق في نبوَّته ، فقال : يابني عبدالمطلب ، إن الله بعثني إلى الخلق كافة ، وبعثني إليكم خاصة فقال ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ . وأنا أدعوكم إلى كلمتين خفيفتين على اللسان ثقيلتين في الميزان تملكون بهما العرب والعجم وتنقاد لكم بهما الأمم وتدخلون بهما الجنة وتنجون بهما من النار : شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله][1] من يجيبني إلى هذا الأمر ويؤازرني عليه يكن أخي ووصيي[2] ووزيري ووارثي وخليفتي من بعدي . فقال عليّ : أنا يارسول الله » .

٢٣٨ والجواب : المطالبة بصحة النقل ، فلا هو في السنن ، / ولا في الأسانيد ، ولا في المغازي ، فأين قولك فيه « نقله الناس كافة »؟ وإنما هو من الموضوعات[3] ثم إن بني عبدالمطلب لم يبلغوا أربعين رجلاً وقت نزول الآية ، ولا كانوا أربعين في حياة الرسول أبداً . وجميع بني عبدالمطلب من أولاد العباس وأبي طالب والحارث وأبي لهب ، فكان لأبي طالب أربعة : علي وجعفر

(١) عن الأصل ٤ : ٨٠ .
(٢) انظر لأسطورة الوصي ص ٣١٨ و ٤٥٩ .
(٣) والذي تبوأ مقعده من النار بتزوير هذا الخبر على رسول الله ﷺ هو عبدالغفار بن القاسم ابن فهد أبو مريم الكوفي شيعي محترق ترجموا له في أكثر كتبهم وآخرها تنقيح المقال للمامقاني (٢ : ١٥٨ ــ ١٥٩) ونقل شيخ الإسلام في منهاج السنة (٤ : ٨١) الإجماع على تركه ، قال ابن المديني : كان يضع الحديث ، وقال النسائي وأبو حاتم : متروك الحديث . وقال ابن حبان البستي : كان يشرب الخمر حتى يسكر وهو مع ذلك يقلب الأخبار وقال أحمد : عامة أحاديثه بواطل : وكذبه سماك بن حرب وأبو داود . وفي سند الخبر رافضي وهو عبدالله بن عبدالقدوس . وهو شر ممن سبقه .

وعقيل وطالب ، فطالب لم يدرك الإسلام والعباس كان أولاده رُضَّعاً أو لم يولد له . والحارث كان له ثلاثة : أبو سفيان وربيعة ونوفل . وأبو لهب كان له ولدان أو ثلاثة . فكل بني هاشم إذ ذاك لم يبلغوا بضعة عشر ، فأين الأربعون ؟ ثم قوله في الحديث « كل رجل منهم يأكل الجذعة ويشرب الفرق من اللبن » كذبٌ ، ليس بنو هاشم معروفين بكثرة الأكل ، بل ولا واحد منهم يُحفَظ عنه هذا . ثم لفظ الحديث ركيك يشهد القلب ببطلانه ، فإنه عرضه ــ كما زعمتَ ــ على أربعين رجلاً ، فلو فرضنا أنهم أجابوه كلهم ، من الذي يكون الخليفة منهم[1]؟ ثم في الصحيحين مايبن بطلان هذا عن أبي هريرة وغيره أن النبي ﷺ لما نزلت ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ دعا قريشاً فاجتمعوا ، فعمَّ وخص ، فقال : « يابني كعب بن لؤيّ أنقذوا أنفسكم من النار ، يابني عبد شمس أنقذوا أنفسكم من النار ، يابني عبدالمطلب أنقذوا أنفسكم من النار ، يافاطمة أنقذي نفسك من النار ، فإني لا أملك لكم من الله شيئاً غير أن لكم رحماً سأبلُّها ببلالها » وفي الصحيحين : لما نزلت هذه الآية قال: « يامعشر قريش اشتروا أنفُسَكم من الله ، لا أغني عنكم من الله شيئاً ، يابني عبدالمطلب لا أغنى عنكم من الله شيئاً ، [يا صفية عمة رسول الله لا أغنى عنك من الله شيئاً][2]، يافاطمة بنت رسول الله لا أغني عنك من الله شيئاً ، سلاني ماشئتما من مالي » وأخرجه مسلم من حديث قبيصة بن مخارق وزهير وعائشة ، وفيه أنه قام على الصفا فنادى .

قال[3]: « الخبر الثاني عن النبي ﷺ قال : لما نزلت ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ

---

(١) لأنه ﷺ مأمور بأن ينذرهم جميعاً ، وكان يرغب في أن يكونوا جميعاً من أهل الاستجابة لهذه الدعوة ، والرشوة المزعوم عرضها لا تتسع إلا لواحد فهل كان النبي ﷺ جمعهم ليختار خليفة له ويبقى سائرهم كفاراً ؟ أم أن الخلافة أو الوصاية لم تكن ذات موضوع ، وإنما كان المطلوب دخولهم جميعا في الإسلام ثم يكون ثوابهم بعد ذلك على الله بالجنة التي تتسع للجميع ؟؟ .

(٢) عن الأصل ٤ : ٨٣ .

(٣) أي الرافضي المردود عليه .

﴿ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ ﴾ (المائدة ٦٧) ، خطب بغدير خـمّ وقال : أيها الناس ، ألستُ أولى منكم بأنفسكم ؟ قالوا : بلىٰ . قال : من كنتُ مولاه فعليّ مولاه ، اللهم والِ من والاه وعادِ من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله . فقال عمر : بخٍ بخٍ ، أصبحتَ مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة . والمراد بالمولى هنا
التصرُّف لتقدم التقرير منه بقوله : ألستُ/ أولى منكم بأنفسكم ». والجواب ٢٣٩
عن هذا قد تقدم[1] ، وأن الآية قد نزلت قبل يوم الغدير بمدَّة وإن كانت من المائدة ، ألا ترى أن في سياقها ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ ﴾ وهذا شيء كان في أوائلِ الإسلام ، ثم صَدْر الحديث رواه الترمذي وأحمد في المسند . وأما « اللهم والِ من والاه » الخ فلا ريبَ في كذبه . ونقل الأثرم في سننه عن أحمد أن العباس سأله عن حسين الأشقر[2] وأنه حدَّث بحديثين هذا أحدهما والآخر قوله لعلي: إنك ستعرض على البراءة مني فلا تبرأ مني، فأنكره أبو عبدالله جداً ولم يشكَّ أن هذين كذب وقد صنف ابن عقدة مصنفاً في جمع طرق الحديث ، وقال ابن حزم : الذي صح في فضائل علي : أنت مني بمنزلة هارون من موسى ، ولأعطين الراية ، وعهده أن علياً لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق، وصح نحوهُ في الأنصار ، وأما من كنت مولاه فلا يصح . إلى أن قال : وأما سائر الأحاديث التي يتعلق بها الروافض فموضوعة يعرف ذلك من له أدنى علم بالأخبار ونقلتها . فإن قيل : قد ذكر ابن حزم قوله أنت مني وأنا منك وحديث المباهلة والكساء ، قيل : مراد ابن حزم مايذكر فيه عليٌّ وحده . ونحن نقول : إن كان النبي ﷺ قال هذا يوم الغدير فلم يرد به الخلافة قطعاً إذ ليس في اللفظ مايدل عليه دلالة ظاهرة ،

---

(١) في ص ٤٣٩ ــ ٤٤٣ .

(٢) هو حسين بن الحسن الأشقر الكوفي له ترجمة في ميزان الاعتدال (١ : ٢٤٩) قال البخاري : فيه نظر ، وقال أبو زرعة : منكر الحديث ، وقال أبو حاتم : ليس بقوي ، ووصفه الجوزجاني بالغلو وبشتم بعض الصحابة . مات سنة ٢٠٨ .

ومثل هذا الأمر العظيم ينبغي أن يبين بياناً واضحاً، فالمولى كالولي، وقد قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ (المائدة ٥٥)، وأن المؤمنين أولياء الله، وأن بعضهم أولياء بعض. فالموالاة ضدُّ المعاداة، وهي تثبت من الطرفين وإن كان أحد المتواليين أعظم قدراً وولايته إحسان وتفضل وولاية الآخر طاعة وعبادة، فمعنى كونه تعالى وليَّ المؤمنين ومولاهم، وكون نبيه وليهم ومولاهم [وكون عليّ مولاهم][1] هي الموالاة التي هي ضد المعادة، والمؤمنون أيضاً يتولون الله ورسوله الموالاة المضادَّة للمعاداة وهذا حكم ثابت لكل مؤمن، فعليٌّ من كبارهم يتولاهم ويتولونه، ففيه ردٌّ على الخوارج والنواصب، لكن ليس في الحديث أنه ليس للمؤمنين مولى سواه، وقد قال النبي ﷺ: « أَسْلَمُ وغِفارٌ ومُزَيْنَةُ وجُهينة وقريش والأنصار/ مواليَّ دون الناس، ليس لهم مولى دون الله ورسوله ». ٢٤٠

قال: « [الثالث] قوله: أنتَ مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبيّ بعدي. ومن جملة منازل هارون أنه كان خليفة لموسى، ولو عاش بعده لخلفه. [ولأنه خلفه مع وجوده وغيبته مدة يسيرة فعند موته تطول الغيبة فيكون أولىٰ بأن يكون خليفة] »[2].

الجواب: هذا الحديث في الصحيحين، وقاله له ﷺ في غزوة تبوك، وكان النبي ﷺ إذا غاب عن المدينة يستخلف عليها رجلاً[3]، فلما كان في غزوة تبوك لم يأذن لأحد في التخلف فما تخلف عنه إلا معذور بالعجز أو منافق وأولئك الثلاثة، كذا كان الاستخلاف في غزوة الفتح أيضاً وفي حجة الوداع، فما علمنا من يذكر تخلف، ولم يبق بالمدينة طائفة من المؤمنين، وكان هذا الاستخلاف دون الاستخلافات المعتادة منه، فخرج عليٌّ إلى النبي ﷺ يبكي

(١) عن الأصل ٤ : ٨٦ . (٢) عن الأصل ٤ : ٨٧ .
(٣) انظر ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥ و ٣٢٣.

وقال: أتخلفني مع النساء والصبيان؟ وقيل إن بعض المنافقين طعن فيه وقال: إنما خلفه لأنه يبغضه ، فبين له الرسول ﷺ : إني إنما استخلفتك لأمانتك عندي وإن الاستخلاف ليس ببغض، فإن موسى استخلف هارون على قومه ، فطيَّب قلبه. ولم يكن الاستخلاف كاستخلاف هارون، لأن ذلك كان على كل قوم موسى وذهب هو للمناجاة، واستخلاف عليّ كان على من ذكرنا، وسائر المسلمين كانوا مع نبيهم. وقول القائل: هذا بمنزلة هذا أو مثل هذا أو كهذا تشبيه للشيء بالشيء ويكون بحسب مادل عليه السياق ولاتقتضي المساواة في كل شيء، ألا ترى إلى ماثبت من قول النبي ﷺ في حديث الأسارى حين استشار أبابكر فأشار بالفداء واستشار عمر فأشار بالقتل فقال: مثلك يا أبابكر مثل ابراهيم إذ قال: ﴿ فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ ومثلك ياعمر مثل نوح إذ قال: ﴿ رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ﴾ الحديث فقد جعل هذين مثلهما ولم يرد أنهما مثلهما في كل شيء لكن فيما دلَّ عليه السياق من الشدَّة واللين[1]، وكذلك عليٌّ إنما هو بمنزلة هارون فيما دل عليه السياق وهو استخلافه في مغيبه ، وهذا الاستخلاف ليس من خصائص عليّ ولا هو مثل سائر استخلافاته . ولا أولئك المستخلفون منه
٢٤١ بمنزلة هارون من موسى ، وتخصيصه لعليّ بالذكر هنا هو مفهوم اللقب ، وهو نوعان : لقب/ هو جنس ، ولقب يجري مجرىٰ العَلَم مثل زيد وأنت ، وهذا المفهوم أضعف المفاهيم . ولهذا كان جماهير الأصوليين على أنه لا يحتج به .
وقول القائل إنه جعله بمنزلة هارون من موسى في كل شيء إلا النبوة باطل ، فإن قوله « أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى » دليل على أنه يسترضيه بذلك ويطيِّب قلبه، أي مثل منزلة هارون ، ولو كان مثل هارون مطلقاً لما أمَّر عليه أبا بكر في حجة سنة تسع ، فكان يصلي خلف أبي بكر ، ويطيع أمره ،

(١) انظر في ص ٣٢٦ حديث تشبيه أبي بكر وعمر بإبراهيم ونوح .

وخصَّه بنبذ العهود إلى العرب فقط فإنه كان من عادتهم أن لايعقد العقود ولا ينبذها إلا السيد المطاع أو رجل من أهل بيته .

وقولك « ولأنه خليفته مع وجوده وغيبته مدة يسيرة ، فعند موته بطول الغيبة يكون أولى بأن يكون خليفة ». فيقال : هو مع وجوده وغيبته قد استخلف غير واحد سوى عليّ فالاستخلاف على المدينة ليس من خصائصه ، وليس كل من صلح للاستخلاف في الحياة على بعض الأمة يصلح أن يكون خليفة بعد الموت .

قال: « الرابع أنه عليه الصلاة والسلام استخلفه على المدينة مع قصر مدة الغيبة ، فيجب أن يكون خليفة له بعد موته ، وليس غير عليّ إجماعاً ، ولأنه لم يعزله عن المدينة فيكون خليفته بعد موته فيها ، وإذا كان خليفة في المدينة كان خليفة في غيرها إجماعاً ».

قلنا: هذه حجة داحضة كأمثالها من جنس نسيج العنكبوت . والجواب عنها من وجوه: أحدها: أن نقول على أحد القولين: إنه استخلف أبا بكر بعد موته. وإن قلت [بل][1] استخلف عليا، قيل: والراوندية من جنسك قالوا : استخلف عمه العباس . [وكل من له علم بالمنقولات الثابتة يعلم أن الأحاديث الدالة على استخلاف أحد بعد موته إنما تدل على استخلاف أبي بكر، ليس فيها شيء يدل على استخلاف عليّ ولا العباس][1]. وإن لم يكن استخلف فقد ترك مباحاً ، أما الاستخلاف في الحياة فإنه نيابةٌ ، ولابد منه لكل إمام عزماً . وبعد موته انقطع التكليف عنه كما قال المسيح : ﴿ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّادُمْتُ فِيهِمْۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْۚ ﴾ (المائدة ١١٧).

وقولك « لم يعزله عن المدينة » قول زيف[2]، فإنه بمجرد مجيء النبي ﷺ

---

(١) عن الأصل ٤ : ٩١ .

(٢) لأن من مقتضاه أن يعيش النبي ﷺ في المدينة عند رجوعه إليها تحت إمرة علي ، فيكون =

انعزل عليٌّ كما كان غيره من نواب الرسول على المدينة ينعزلون بمقْدَمه ، وقد
242 أرسله/ بعد ذا ببراءة إلى الموسم[1] وبعثه عاملاً على اليمن ، ثم وافاه في حجة الوداع .

قال[2]: « الخامس مارواه الجمهور بأجمعهم عن النبي ﷺ أنه قال لعلي : أنت أخي ووصيي وخليفتي من بعدي وقاضي دَيني ».

والجواب: أولاً المطالبة بصحة هذا، فقد شطحت وانتفخت إذ قلت «رواه الجمهور بأجمعهم» فإن أردتَ علماء الحديث فقد افتريت، وإن أردتَ أن أبا نُعيم رواه في الفضائل والمغازلي أو خطيب خوارزم[3] فليس حجة باتفاق ، ثم بطلانه معلوم ، قال ابن الجوزي في كتاب الموضوعات لما روى هذا الحديث من طريق أبي حاتم البستي حدثنا محمد بن سهل بن أيوب حدثنا عمار ابن رجاء حدثناعبيد [الله بن موسى][4] حدثنا مطر بن ميمون الاسكاف عن أنس أن النبي ﷺ قال : إن أخي ووزيري وخليلي من أهلي وخير من أترك من بعدي يقضي دَيني وينجز موعدي عليّ بن أبي طالب. وهذا موضوع. قال ابن حبان: مطر يروي الموضوعات لاتحلُّ الرواية عنه. ورواه من طريق ابن عدي

= النبي ﷺ من رعيته . ترى هل الرافضي المردود عليه يقول هذا على اعتبار أن علياً إله يأتمر النبي بأمره ، كما سبقه إلى ذلك ابن أبي الحديد شارح نهجِ البلاغة بقوله يخاطب علياً :

تقبلتَ أخلاق الربوبية التي ... عذرت بها من شكَّ أنك مربوب

وكما قال الطوفي الرافضي في أبي بكر وعلي :

كم بين من شُكَّ في خلافته ... وبين من قيل إنه الله

(1) وكان في الموسم تحت إمرة الصديق « ومهمة علي في الموسم إعلان وحي الله عز وجل في براءة بالثناء على أبي بكر ، ثم إعلان المشركين بحال الحرب ،وأن لا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ! .

(2) أي الرافضي المردود عليه .

(3) وهو الموفق بن أحمد الذي تقدم التعريف به في ص ٣٢٤ .

(4) عن الأصل ٤ : ٩٥ .

بنحوه ، ومدارُه على مطر هذا ، مع أنه ليس في لفظه « وخليفتي ووصيي » ، وأما في تلك الطريق « وخليفتي في أهلي » .

قال[1] : « السادس حديث المؤاخاة : روى أنس أن النبي ﷺ لما كان يوم المباهلة وآخىٰ بين المهاجرين والأنصار [وعليّ واقف يراه ويعرفه ، ولم يؤاخ بينه وبين أحد ، فانصرف باكياً ، فقال النبي ﷺ : مافعل أبو الحسن ؟ قالوا : انصرف باكي العين ، فقالت له فاطمة : مايبكيك ؟ قال : آخى النبي ﷺ بين المهاجرين والأنصار ولم يؤاخ بيني وبين أحد ، قالت : لا يخزيك الله ، لعله إنما ادَّخرك لنفسه . فقال بلال : ياعليّ، أجبْ رسولَ الله ﷺ . فأتى فقال: مايبكيك ياأبا الحسن ؟ فأخبره ، فقال : إنما أدَّخرك لنفسي ، ألا يسرُّك أن تكون أخا نبيك[2]؟ قال : بلى . فأخذ بيده فأتى المنبر فقال . اللهم هذا مني وأنا منه[3]، ألا إنه مني بمنزلة هارون من موسى ، ألا من كنت مولاه فعليٌّ مولاه . فانصرف ، فاتبعه عمر فقال : بخٍ بخٍ يا أبا الحسن ، أصبحتَ مولاي ومولى كل مسلم . فالمؤاخاة تدلُّ على الأفضلية فيكون هو الإمام »][4]. قلنا : هذا موضوع باطل ، والمباهلة إنما كانت سنة تسع أو نحوها ، والمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار في أول الهجرة ، ثم لم تقع مباهلة ، لكن دُعي نصارى نجران إليها فاستَمْهَلوا حتى يشتوروا ، فلما خلوا قالوا هو نبي ، وما باهل قومٌ نبياً إلا استؤصلوا ، فأقرُّوا بالجزية وذهبوا .

قال : « السابع حديث فتح خيبر على يديه » فأورده بلفظ منكر [وفيه : أروني رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله][5] ، ولاريب أن علياً يحبه

---

(١) أي الرافضي المردود عليه .
(٢) انظر لخرافة المؤاخاة ص ١٨١ و ٣٢٩ و ٤٥٥ .
(٣) انظر ص ١٨١ لقوله « هذا مني وأنا منه » وسيأتي الرد في ص ٤٩٩ .
(٤) عن الأصل ٤ : ٩٦ . (٥) عن الأصل ٤ : ٩٧ .

الله ، ففيه ردٌّ على الخوارِج والأموية . قال الأشعري في كتاب المقالات : أجمعت الخوارج على كفر عليّ ، وليس هذا الحديث مما يختص به عليّ ، بل غيره يحبه الله ، وكون الفتح على يديه يدل على فضيلته لا أفضليته .

٢٤٣ قال : « الثامن خبر الطائر ، روى الجمهور كافةَ أن النبي ﷺ / أُتيَ بطائر فقال : اللهم ائتني بأحبّ الخلق إليك وإليَّ يأكل معي من هذا الطائر ، فجاء عليّ » .

فنقول : [حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل . . . وسُئل الحاكم عن حديث الطير فقال : لا يصح . مع أن الحاكم منسوب للتشيع . . لكن تشيعه وتشيع أمثاله من أهل العلم بالحديث – كالنسائي وابن عبدالبر وأمثالهما – لا يبلغ إلى تفضيل عليّ على أبي بكر وعمر، فلايعرف في علماء الحديث من يفضله عليهما . . ثم][1] إما أن يكون الرسول كان يعرف أن عليا أحبّ الخلق إلى الله تعالى أو لا . فإن كان يعرف هـلّا أرسل خلفه ؟ أو هـلّا قال : اللهم ائتني بعليّ ، فأراح أنفُساً من الاحتمال والرجاء الباطل ؟ ثم في لفظه « أحبّ خلقك إليك وإليّ » فكيف لا يعرف أحبَّ الخلق إليه ! لاسيما وفي الصحاح مايناقض هذا كقوله : « لو كنتُ متخذاً خليلاً من الأمة لاتخذتُ أبا بكر خليلاً » وهذا متواتر، جاء من حديث ابن مسعود وابن عباس وأبي سعيد وابن الزبير ، و « الخلّـة » كمالُ الحبّ. وثبت في الصحيح أن النبي ﷺ سُئل : أيُّ الناس أحبُّ إليك ؟ قال : « عائشة » . قيل : فمن الرجال ؟ قال : « أبوها » . وقال له عمر يوم السقيفة بحضرة الملأ : أنت خيرُنا وأحبُّنا إلى رسول الله ﷺ ، فما أنكره على عمر منكِر. وقال الله تعالى : ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى • ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ • وَمَا لِأَحَدٍ

---

(١) عن الأصل ٤ : ٩٩ .

عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ • إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ • وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ • ﴾ (الليل ١٧ - ٢١)، وأئمة التفسير يقولون: هذا أبو بكر[1]. فنقول: « الأتقى » قد يكون نوعاً، فتدخل فيه جماعة. وقد يكون شخصاً معيناً فإما أن يكون أبا بكر أو علياً، فلايصح أن يكون علياً لأنه قال: ﴿ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ • وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴾ وهذا وصف منتفٍ عن عليّ لأن السورة مكية وعليٌّ كان بمكة فقيراً في عيال النبي ﷺ ضمه إليه لما أصابت أهلَ مكة سنة، فكانت للنبي ﷺ عنده نعمة تجزى دنيوية، ونعمة الدين لا تجزى، بل أجرها على الله وحده. فالوصف ثابت للصديق دون علي، وعلي أتقى من غيره لكن أبوبكر أكمل في الوصف هنا منه، قال النبي ﷺ : « مانفعني مالٌ مانفعني مالُ أبي بكر » وقال: « إن أمنَّ الناس علينا في صحبته وذات يده أبو بكر » . واشترى أبو بكر سبعة من المعذَّبين في الله ابتغاء وجه الله . فإن قلنا « الأتقى » اسم جنس فأبو بكر أول داخل فيه وسادةُ الصحابة وتابعوهم .

٢٤٤ قال : « التاسع مارواه الجمهور من أنه أمر الصحابة/ بأن يسلّموا على عليّ وقال : إنه سيد المسلمين وإمام المتقين وقائد الغُرّ المحجَّلين . وقال : هذا أولى بكل مؤمن من بعدي . فيكون هو الإمام ».

والجواب: المطالبة بإسناد هذا وبيان صحته ، فما هو في كتاب صحيح ولا في مسند معتبر ، بل رواه آحاد الناس بإسناد فيه متَّهَم بالكذب، وهو موضوع عند من له أدنى معرفة بالحديث ، ولا تحلُّ نسبته إلى الرسول المعصوم . ولا نعلم أحداً هو « سيد المسلمين ، وإمام المتقين ، وقائد الغُرِّ المحجَّلين » غير نبينا ﷺ ، واللفظ مطلق ، ما قال فيه من بعدي ، ولا في اللفظ مايدل على ذلك ، ولأن خير المسلمين والمتقين والمحجَّلين هم القرن الأول ، والرسول قائدهم ،

---

(١) وقد ألف الجلال السيوطي رسالة في ذلك سماها (الجبل الوثيق ، في نصرة الصديق) وهي في مجموعة (الحاوي للفتاوي) ١ : ٣٢٦ ـ ٣٢٣ (المنيرية) .

بل وقائد من بعدهم في القيامة ، فلمن يقود عليٌّ وعندكم جمهور الأمة المحجَّلين كفار وفسّاق ، فكيف يقودهم ؟ وقال عليه الصلاة والسلام : « يأتون غُـرّاً محجَّلين يوم القيامة من آثار الوضوء ، وأنا فرَطُكم على الحوض » فهذا يبين أن كل من توضـأ وغسل وجهه ويديه ورجليه فإنه من المحجلين ، وهؤلاء جماهير أمة محمد سواكم ، فإنكم لا تغسلون الأرجل فلا تكونون من المحجلين في الأرجل ، فلا يقودكم الرسول ولا عليّ ، وإنما الحجلة في الرجل كهى في اليد ، قال النبي ﷺ « ويلٌ للأعقاب وبطون الأقدام من النار » ومعلوم أن الفرَس لو لم يكن له لمعة في يده أو في رجله لم يكن محجلاً ، فمن لم يغسل إلى الكعبين لم يكن من المحجلين . وممـا يوضح أن الحديث كذب ماثبت من أن الرسول عليه الصلاة والسلام كان يفضل على عليّ أبا بكر وعمر تفضيلاً ظاهراً عرفه الخاصّ والعام حتى المشركون . [وفي الصحيحين عن ابن عباس قال : وُضع عمر على سريره[1]، فتكنفه الناس يدعون له ويثنون عليه ويصلون عليه قبل أن يرفع ، وأنا فيهم ، فلم يرعني إلا برجل قد أخذ بمنكبي من ورائي ، فالتفتُّ فإذا هو عليّ ، فترحم على عمر وقال : ماخلفتَ أحداً أحبَّ إليّ أن ألقى الله بمثل عمله منك ، وأيم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك ، وذلك أني كثيراً ماكنت أسمع النبي ﷺ يقول « جئتُ أنا وأبو بكر وعمر ، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر . فإن كنت لأرجو أن يجعلك الله معهما » فلم يكن تفضيلهما عليه وعلى أمثاله مما يخفى على أحد][2] ولهذا كانت الشيعة الأول ــ مع فرط حبهم لعلي ــ يقدمون أبا بكر وعمر عليه ، وإنما يفضلونه على عثمان ، كما قال عبدالرزّاق : كفىٰ بي أزراً أن أحبَّه وأخالف قوله « خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر ، ولو شئت أن أسمي الثالث لسميته » . ولما كان

(١) بعد جناية أبي لؤلؤة والهرمزان .
(٢) عن الأصل ٤ : ١٠٤ .

يوم أُحد واستظهر أبو سفيان أميرُ المشركين قال: أفي القوم محمد، أفي القوم محمد؟ فقال النبي ﷺ: «لاتجيبوه». فقال: أفي القوم ابن أبي قحافة؟ فقال: النبي ﷺ / : «لا تجيبوه». فقال: أفي القوم ابن الخطاب؟ فقال: «لا تجيبوه» فقال أبو سفيان لأصحابه: أما هؤلاء فقد كُفيتموهم، فلم يملك عمر نفسه أن قال: كذبتَ ياعدوَّ الله، إن الذين عددتَ لأحياء، وقد بقي لك ما يسوؤك، الحديث أخرجه البخاري. فهذا رأس العدو لا يسأل إلا عن هؤلاء الثلاثة، فدلَّ على عِظَمهم عند المشركين، بخلاف غيرهم. [وكذلك قوله «هو وليُّ كل مؤمن بعدي» كذبٌ على رسول الله ﷺ، بل هو في حياته وبعد مماته وليُّ كل مؤمن، وكل مؤمن وليه في المحيا والممات، فالولاية التي هي ضد العداوة لا تختص بزمان][1] فأما الولاية التي هي الإمارة فإنما يقال فيها وإلى كل مؤمن. ٢٤٥

وأما قوله لعليّ «أنتَ مني وأنا منك» فصحيح، وفي الحديث: قال لزيد «أنت أخونا ومولانا» وقال لجعفر بن أبي طالب «أشبهتَ خَلقي وخُلقي» وفي الصحيحين أن النبي ﷺ قال: «إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو وجمعوا ماعندهم في ثوب ثم قسموه بالسوية، هم مني وأنا منهم» فعلمنا أن هذا اللفظ مدح، ولا يدل على الإمامة. وقال في جليبيب: «هذا مني وأنا منه»[2].

قال: «العاشر مارواه الجمهور من قوله عليه الصلاة والسلام: إني تارك فيكم ماإن تمسكتم به لن تضلوا، كتابَ الله وعترتي، ولن يتفرقا حتى يَرِدا عليَّ الحوض. وقال: أهل بيتي فيكم كسفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلَّف عنها غرق. وسيِّدُ أهل بيته عليّ. فيكون واجب الطاعة على الكل، فيكون الإمام».

قلنا: إنما لفظ الحديث في مسلم عن زيد بن أرقم قال: قام فينا رسول الله ﷺ خطيباً بخمّ فقال: «إني تارك فيكم ماإن تمسكتم به لن تضلّوا:

---

(١) عن الأصل ٤ : ١٠٤ . (٢) انظر ص ١٨١ .

كتابَ الله » . وأما قوله « وعترتي » فهذا رواه الترمذي ، تفرَّد به زيد بن الحسن الأنماطي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر . والأنماطي قال فيه أبو حاتم منكر الحديث[1] . وأخرجه الترمذي من حديث ابن فضيل حدثنا الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن زيد بن أرقم عن عطية عن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي ، أحدهما أعظم من الآخر : كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتي أهل بيتي ، ولن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض ، فانظروا كيف تخلفوني فيهما . حسَّنه الترمذي .

٢٤٦ وأما حديث سفينة/ نوح فغير صحيح ، ولا هو في شيء من الكتب المعتمدة .

وقوله عليه الصلاة والسلام « لن يتفرقا » يدل على أن إجماع العترة حجة ، وهو قول طائفة من أصحابنا . وذكر القاضي في المعتمد : والعترة هم بنو هاشم كلهم : ولد علي ، وولد العباس ، وولد الحارث بن عبدالمطلب . وسيد العترة هو رسول الله ﷺ ، وكان ابن عباس أفقهَ العترة ، وكان يخالف عليا في مسائل ، وعليٌّ ماكان يوجب على أحد طاعته فيما يفتي به . ثم العترة مااجتمعوا على إمامته ولا على أفضليته ، بل ابن عباس ــ بل هو نفسه ــ يقولان : إن أفضل الأمة أبو بكر وعمر ، وإن خلافتهما حق . وكذلك سائر العباسيين وأكثر العلويين والحسن والحسين وعلي بن الحسين وابنه وحفيده جعفر الصادق ، والنقول بذلك متواترة عنهم ، وقد صنف الدارقطني كتاب [ثناء الصحابة على القرابة وثناء][2] القرابة على الصحابة . ثم إجماع الأمة ــ والعترةُ بعضهم ــ حجة بلا نزاع ، وأفضلهم أبو بكر ، فإن كانت الطائفة التي إجماعها حجة يجب اتباع أفضلها مطلقاً فهو أبوبكر، وإن لم يكن بطل ماذكرتم في إمامة علي رضي الله عنه .

---

(١) ويعده الشيعة منهم ، وله ترجمة عند المامقاني (١ : ٤٦٢) ، لكنه غير محمود عندهم ولا عندنا . (٢) عن الأصل ٤ : ١٠٥ .

قال : « الحادي عشر مارواه الجمهور من وجوب محبته وموالاته ، روى أحمد في مسنده أن رسول الله ﷺ أخذ بيد حسن وحسين فقال : من أحبني وأحبَّ هذين وأحبَّ أباهما وأمهما فهو معي في درجتي يوم القيامة » .

قلنا: مجرد رواية أحمد له لا توجب صحته ، مع أنه مارواه أبداً ، وإنما زاده القطيعي في كتاب الفضائل ، وذكره ابن الجوزي في (الموضوعات) من رواية علي بن جعفر عن موسى بن جعفر ، وهل يقول رسول الله ﷺ هذه المجازفة أصلاً من كون المسلم الخَطَّاء يصير في درجة المصطفى بمجرد الحب ؟!

قال: « روى ابن خالويه عن حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ من أحـبَّ أن يتمسك بقضيب الياقوت الذي خلقه الله بيده ثم قال له « كن » فكان فليتولَّ علياً من بعدي ».

فهذا من كذب الطرقية فما أركَّ لفظه مع عدم فائدته ، فكيف يقال خلقه بيده ثم قال له « كن » فكان ؟ بل قد جاء في الأثر أن الله لم يخلق بيده/ إلا آدم ٢٤٧
والقلم وجنة عدن ، ثم قال لسائر الخلق « كن » فكان .

قال: « وعن أبي سعيد مرفوعاً أنه قال لعلي : حبُّك إيمان وبغضك نفاق ، وأول من يدخل الجنة محبُّك ، وأول من يدخل النار مبغضك ».

قلنا: وهذا من المكذوبات فهل يقول مسلم: إن الخوارج والنواصب يدخلون النار قبل فرعون وأبي جهل ورءوس الكفر ؟ أم يقول مسلم : إن أول من يدخل الجنة قبل الأنبياء غلاة الإسماعيلية وكَذَبةُ الرافضة وفَسَقة الإمامية ؟ وهذا من جنس قول الناصبي أن لو قال : مَن أحب يزيد والحجّاج ، أو قول الخارجي : من أحـبَّ ابن مُلْجم دخل الجنة ، ومن أبغضهم دخل النار بهذا الحب والبغض .

قال: « وروى أخطب خوارزم[1] بإسناده عن أبي ذر قال رسول الله ﷺ :

---

(١) الذي تقدم التعريف به في ص ٣٢٤ .

من ناصب عليا الخلافة فهو كافر ، وقد حارب الله ورسوله . وعن أنس قال : كنتُ عند النبي ﷺ فرأى عليا مقبلاً فقال : أنا وهذا حجة الله على أمتي يوم القيامة. وعن معاوية بن حيدة القشيري قال: سمعت النبي ﷺ يقول [لعلي][1]: لا تبال من مات ببغضك أن يموت يهودياً أو نصرانياً. فإذا رأينا المخالف يورد مثل هذه الأحاديث، ونقلنا نحن أضعافها عن رجالنا الثقات، وجب علينا المصير إليها وحرم العدول عنها ».

والجواب: أنا نتنزل ونطالب بصحة النقل فإن مجرد رواية الموفق خطيب خوارزم لا تدل على الثبوت ، كيف وقد حشا تأليفه بالموضوعات التي يتعجب منها المحدّث الصادق ويقول : سبحانك هذا بهتان عظيم . ومن كان خبيراً بما جرى ، ومهرَ في الآثار ، علم باضطرار أن هذا وأمثاله مما ولده الكذّابون بعد انقراض عصر الصحابة والتابعين . وتقول : علمنا بالتواتر أن المهاجرين والأنصار كانوا يحبُّون الله ورسوله وأن الرسول كان يحبهم ويتولاهم أعظم من عِلْمنا بهذه الأخبار الملفقة ، وأن الإمام بعده أبو بكر باتفاق من أولئك السادة ، فكيف يجوز ردُّ ما علمناه يقيناً بأخبار لا نعلم صدقها ، كيف وقد علمنا أنها كذب ، وأنها لا توجد في كتاب معتمد باسناد/ مقارب . ثم هذا كتاب الله ٢٤٨ يشهد ـ في غير موضع ـ بأن الله رضي عن المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان ورضوا عنه ، وبأنه رضي ﴿ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾[2] (الفتح ١٨)، وقال تعالى: ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ

---

(١) عن الأصل ٤ : ١٠٧ .

(٢) ولكن طاغوت الكاظمية يعترض في ٦٤ من كتابه (إحياء الشريعة في مذهب الشيعة) بأن هذه الآية لا تتناول أبا بكر وعمر ، لأنها خاصة بالمؤمنين ، يعني أن أبا بكر وعمر ليسا من المؤمنين ! وأظن الأعمى صادقا ، فهو يريد الإيمان بما جاء به ابن سبأ وشيطان الطاق والأحوص القمي وابن المطهر الحلي والفندرسكي والمجلسي ، لا الإيمان بما بعث الله به خاتم أنبيائه بأكمل رسالاته إلى خير أمة أُخرجت للناس وهم أصحابه سلام الله عليه وعليهم .

أُخْرِجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ﴾ (الحشر ٨)، الآية، وقال: ﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ﴾ (التوبة ١١٧)، وأمثال ذلك، فكيف يجوز ردُّ هذه النصوص بأخبارك المفتراة؟ ثم منها مايقدح بعليّ ويوجب أنه مكذّب بالله ورسوله(١). أما الذين ناصبوه الخلافة إذا قلت هم كفار فما عمل هو بموجب النص، بل كان يجعلهم هو مسلمين. وشرٌّ من قاتلهم الخوارج ومع هذا فما حكم فيهم بحكم الكفّار، بل حرَّم أموالهم وسبيهم. ولما قتله ابن ملجم قال: إن عشتُ فأنا وليُّ الدم. ولم يقتله. ولو كان ارتد لبادر إلى قتله. وتواتر عنه أنه نهى من اتباع مُدْبر أهل الجمل أو أن يجهز على جريحهم أو تغنم أموالهم، فإن كانوا كفاراً بأحاديثك هذه فعليٌّ أولُ من كذَّب بها ولم يعمل بمقتضاها. وكذلك أهل صفين كان يصلي على قتلاهم ويقول ـ فيما بلغنا عنه ـ إخواننا بغوا علينا طهرهم السيف. ونعلم بالإضطرار أن عليّاً ماكفَّر الذين قاتلوه. وكذا لو كانوا كفّاراً عند السيد الحسن لما حلَّ له أن يسلم إليهم الخلافة طوعاً منه في عزِّه ومنعته وكثرة جيشه(٢)، ولكن بانَ سُؤدده بقول جده فيه «إن ابني هذا سيّد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين» أخرجه البخاري . وعندك أنه إنما أصلح الله به بين المؤمنين والمرتدّين ! ثم إنكم تدَّعون أن الإمام المعصوم لطفٌ من الله لعباده ، فعلى مازعمت إنما كان نقمة لا لطفاً ورحمة ، فإن الذين خالفوه صاروا مرتدين والذين وافقوه مقهورين

---

(١) لأن حديثهم عن أبي ذر المكذوب على النبي ﷺ يقول بكفر من ناصب علياً الخلافة وأنه حارب الله ورسوله ، ومرادهم بذلك أبوبكر وعمر، مع أن علياً بايعهما، وقام بطاعتهما، وأثنى بعدهما عليهما ، وهذا ثابت عنه بما لو جاز الشك في كل شيء لما جاز الشك في صحته ، وثناء عليّ على كفار محاربين لله ورسوله قادح فيه ويوجب أنه مُكـذِّب بالله ورسوله .

(٢) انظر ص ٦٥ .

منافقين أذلاء ، فأيُّ مصلحة في ذلك ؟ وأنتم تقولون أن الله يجب عليه أن يفعل الأصلح للعباد ، وهو تعالى يمكّن الخوارج حتى كفروه وقاتلوه ، ويجعل الأئمة المعصومين تحت القهر والخوف والتقية بمنزلة أهل الذمة ، بل أهل الذمة يظهرون دينهم في الجملة ، فأين اللطف والمصلحة التي أوجبتهَا على الله
٢٤٩ تعالى ؟/ ثم تزعم أنهم حجج الله على عباده ، وأن لا هدى إلا منهم (ولا نجاة إلا بمتابعتهم ، وخاتمهم قد غاب من دهور لم ينتفع به أحد في دينه ولا دنياه، فصحَّ أن الرفض ماوضعه إلا زنديق، ولهذا فإن صاحب دعوة الباطنية أول مايدعو المستجيب إلى التشيع[1]، فإذا طمع فيه قال: عليٌّ مثل غيره فدعاه إلى القدح فيه، فإذا استوثق منه دعاه إلى القدح في الرسول، ثم إلى انكار [الصانع][2]. وكل عاقل يعلم أن أهل الدين والجمهور ليس لهم غرضٌ ــ والله ــ لا مع عليّ ولا مع غيره، ولا غرضهم تكذيب نبيهم، ولا ردُّ ماأمر به، ولو علموا أن الرسول نصَّ لهم على عليّ لكانوا أسبق شيء إلى أمره وإلى التصدِيق به. غايةُ مايقدَّر أنه خفي عليهم هذا الحكم، فكيف يكون من خفي عليهم جزء من الدين مثلَ اليهود والنصارى ؟ بل يكفي من وضع ماجئتَ به قولُ المصطفى ﷺ : « من كذب عليَّ متعمداً فليتبوَّأْ مقعده من النار ». نعم ومن كتم مانصَّ عليه الرسول مراغمة لله ورسوله فهو من أصحاب النار .

وقولك « ونقلنا أضعافها عن رجالنا الثقات » فنقول : نحن ننقد رجالنا من أهل السنة والحديث نقداً لا مزيد عليه ، ولنا مصنَّفات كثيرة جداً في تعديلهم وضعفهم وصدقهم وغلطهم وكذبهم ووهمهم ، لا نحابيهم أصلاً ــ مع صلاحهم وعبادتهم ــ ونُسْقط الاحتجاج بالرجل منهم لكثرة غلطه وسوء حفظه ولو كان من أولياء الله . وأنتم حـدُّ الثقة عندكم أن يكون إمامياً ، سواء غلط

(١) لأنه مرحلة إلى الباطنية والبابية والبهائية .
(٢) بياض في المختصر ، وأكمل من الأصل ٤ : ١٠٩ .

أو حفظ ، أو كذب أو صدق . فغاية رجالكم أن يكونوا مثل رجالنا فيهم وفيهم ، فإذا كان من المعلوم بالاضطرار أن أهل السنّة فيهم كذّابون وأنتم أكذب منهم بكل حال ، حرم علينا العمل بالأحاديث حتى ننظر في أسانيدها . فمن أين لك يامغترٌّ أن توثّق من لا تعرفه ولا تعرف أن تتهجّى اسمه بل ولا ذكر في الثقات وغالبُ مافي أيديكم صحف وأخبار على ألسنتكم مكذوبة أو لم تُعلم صحتها كدأب أهل الكتابين سواء. وكذب الرافضة مما يضرب به المثل . ونحن نعلم أن الخوارج شرٌّ منكم ، ومن هذا فما نقدر أن نرميهم بالكذب لأننا جرّبناهم فوجدناهم يتحرّون الصدق ، لهم وعليهم ، وأنتم فالصادق فيكم شامة ! قال ابن المبارك : الدين لأهل الحديث ، والكلام
والحيل لأهل الرأي ، والكذب للرافضة . / فأهل السنة والحديث لا يرضون ٢٥٠
بالكذب ولو وافق أهواءهم ، فكم قد رُوى لهم من فضائل أبي بكر وعمر وعثمان بل ومعاوية وغيرهم أحاديث بالأسانيد يرويها مثل النقاش والقطيعي والثعلبي والأهوازي وأبي نعيم والخطيب وابن عساكر وأضعافهم ، ولم يقبل منها علماء الحديث شيئاً ويبينون الكذب منه ، بل إذا كان في إسناد الحديث واحد مجهول الحال توقفوا في الحديث . وأنتم شرط الحديث عندكم أن يوافق أهواءكم غثاً كان أو سميناً ، وإن أتيتم بنص ثابت فلا يدل على ماقلتم . ونحن عمدتنا نصوص القرآن ومايثبت من السنّة أو أجمع عليه المسلمون سواكم ، فإذا جاءنا مايناقض ذلك رددناه . قال أبوالفرج بن الجوزي : فضائل عليّ الصحيحة كثيرة ، غير أن الرافضة لاتقنع ، فوضعت له مايَضع ، لا مايرفع ، وحُوشِيَت حاشيته من الاحتياج إلى الباطل . وأنتَ أيها الرافضي لم تورد كلَّ ماقيل ، ونحن نعرف أحاديث عدّة ساقطة أدلّ على مقصودك . فمن أماثل الموضوعات مارواه النسائي في كتاب خصائص عليّ من حديث العلاء بن صالح عن المنهال بن عمر وعن عباد بن عبدالله الأسدي قال : قال عليّ : أنا

عبدالله وأخو رسوله ، وأنا الصدّيق الأكبر ، لا يقولها بعدي إلا كاذب . صلَّيتُ قبل الناس سبع سنين . ورواه أحمد في (الفضائل) ، وفي رواية له : ولقد أسلمت قبل الناس بسبع سنين . قال ابن الجوزي : هذا موضوع ، والمتهم به عباد، قال ابن المديني: وكان ضعيف الحديث. والمنهال تركه شعبه. وقال الأثرم: سألت أبا عبدالله[1] عن هذا الحديث فقال : اضرب عليه ، فإنه حديث منكر .

ثم نقول : عليٌّ كان أبرَّ وأصدقَ من أن يقول هذا ، فالناقل إما متعمد الكذب أو أخطأ سمعُه . ونظير هذا مارواه عبدُ الله في (المناقب)[2] حدثنا يحيى بن عبدالحميد ، حدثنا شريك عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن عباد ابن عبدالله . وأخبرنا أبو خيثمة حدثنا أسود بن عامر حدثنا شريك عن الأعمش عن المنهال عن عباد عن عليّ قال : لما نزلت ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ دعا رسول الله ﷺ رجالاً من أهل بيته إنْ كان الرجل لآكلا جذعةً ولشارباً فرقاً . . . الخ [وهذا كذبٌ على عليّ ، لم يَرْوِه قط ، وكذبه ظاهر من وجوه][3]. وقد رواه أحمد في (الفضائل) حدثنا عفان حدثنا أبو عوانة عن عثمان بن المغيرة عن/ أبي صادق عن ربيعة بن ناجد عن علي . وساق ابن ٢٥١
الجوزي من طريق أجلح عن سلمة بن كهيل عن حبَّة بن جوين سمع علياً يقول : أنا عبدتُ الله مع رسوله قبل أن يعبده رجل [من هذه الأمة][4] خمس سنين أو سبع سنين . قال ابن الجوزي : وحبَّة لا يساوي حبّة ، قال يحيى : ليس بشيء ، وقال السعدي : غير ثقة : وأما الأجلح فقال أحمد : وقد روى غير حديث منكر . قال أبو الفرج : ومما يبطل هذه الأحاديث أنه لا خلاف في

---

(١) يعني الإمام أحمد بن حنبل .

(٢) أي عبدالله بن أحمد بن حنبل في زياداته على كتاب أبيه في المناقب ، وقد علمت تسامحهم في هذا الموضوع .

(٣) عن الأصل ٤ : ١١٩ ـ ١٢٠ . (٤) عن الأصل ٤ : ١٢٠ .

تقدّم إسلام خديجة وأبي بكر وزيد ، وأن عمر أسلم في سنة ستّ من النبوّة بعد أربعين رجلاً ، فكيف يصحُّ أن علياً صلى قبل بسبع سنين . ثم ذكر حديثاً مرفوعاً أن علياً الصدّيق الأكبر ، وهو من كذب أحمد بن نصر الذراع[1].
وحديثاً يقول فيه : أنا أقْوَمُهم بأمر الله وأقسمهم بالسوية . قال : وهو موضوع ، المتهم به بشر بن إبراهيم ، رماه بالوضع ابن عدي وابن حبّان .
وحديثاً يقول فيه : أنت أول من يصافحني يوم القيامة ، وأنت الصدّيق الأكبر ، وأنت الفاروق ، وأنت يعسوب المؤمنين ، وقال : هذا موضوع ، وفيه عبّاد بن يعقوب وعلي بن هاشم[2] وغيرهما ممن تُكلم فيه . وفي طريقه الآخر عبدالله بن داهر قال ابن معين : لا يكتب عنه[3].

﴿ فصل ﴾ وهنا طريق يمكن سلوكها لمن له معرفة بالأخبار ، فإن كثيراً من العلماء يتعذر عليهم التمييز بين الصدق والكذب من جهة الإسناد ، وإنما ينهض بذلك جهابذة الحفاظ . نقدِّر أن الأخبار [المتنازع فيها][4] لم تكن ، فنرجع إلى ماهو معلوم بالتواتر أو بالعقل والعادات أو مادلت عليه النصوص المتفق عليها فنقول : من المتواتر أن أبا بكر لم يطلب الخلافة برغبة ، ولا برهبة ، فلا بذل فيها مالا ، ولا شهر عليها سيفاً ، ولا كانت له عشيرة ضخمة ولا عدد من الموالي تقوم بنصره كما جرت عادة طلاّب الملك ، بل ولا قال بايعوني ، وإنما أشار ببيعة عمر أو ببيعة أبي عبيدة ، ثم مَن تخلف عن

---

(١) قال فيه الدارقطني : دجال . وذكر من أباطيله حديثاً مكذوباً على عليّ قال : خرجت مع النبي ﷺ فصاحت نخلة بأخرى: هذا النبي المصطفى وعلي المرتضى . وفيه أن نخل المدينة سمي صوحانيا لأنه صاح بفضلي وفضلك ! وللذراع أكاذيب وسخافات علوية أخرى.

(٢) عباد بن يعقوب الرواجني تقدم التعريف به في ص ٤٨٧ . وعلي بن هاشم الكوفي الخزاز قال فيه ابن حبان: غال في التشيع، وقال البخاري: كان هو وأبوه غاليين في مذهبهما . مات سنة ١٨١ .

(٣) عبدالله بن داهر الأحمري الرازي ، قال أحمد ويحيى : ليس بشيء . قال : وما يكتب حديثه إنسان فيه خير. وقال العقيلي : رافضي خبيث . (٤) عن الأصل ٤ : ١٢٠ .

مبايعته لم يؤذه ولا أكرهه عليها كسعد [بن عبادة][1] . ثم الذين بايعوه طائعين هم الذين بايعوا رسول الله ﷺ تحت الشجرة الذين رضي الله عنهم ، فقاتل بهم المرتدين وفارس والروم ، وثبَّت الإسلام وأهله ولا أكل منها ولا لبس إلا كعادته وعيشه . فلما جاءه اليقين خرج منها أزهد مما دخل فيها لم يستأثر منها
٢٥٢ بشيء عنهم ولا آثر بها قرابة ، بل نظر/ إلى أفضلهم في نفسه[2] فولّاه عليهم فأطاعوه كلهم ، ففتح الأمصار ، وقهر الكفّار ، وأذلَّ أهل النفاق وبسط العدل ، ووضع الديوان والعطاء ، لازماً لعيش من قبله في مأكله ومشربه وملبسه حتى خرج منها شهيداً لم يتلوَّث لهم بمال ولا ولَّى أحداً من أقاربه ولاية . هذا أمر يعرفه من يعرف وينصف . ثم بايعوا عثمان كلهم طوعاً منهم ، فسار ، وبني على أمر قد استقرَّ قبله بسكينة وحلم [وهدى ورحمة][1] وكرم ولين ، لكن لم تكن فيه قوَّة عمر ولا سياسته التي بهرت العقول ولا كمال عدله الذي ملأ الوجود ولا فرط زهده الذي ماينكره إلا جاهل ، فطمع فيه الناس بعض الطمع وتوسَّعوا في الدنيا وكثرت عليهم الأموال ودخل ـــ بسبب توليته أقاربه ـــ عليه الداخل وأنكرت منهم أمور مااعتادها الناس قبله ، وتولد من رغبة بعض الناس في الدنيا وضعف خوفهم من الله تعالى ومنه ومن ضعفه هو بالنسبة إلى كمال الذين قبله ومما حصل من أقاربه في الولاية والمال مااستحكم به الشر وحرَّك الفتنة ، حتى قتل مظلوماً وذبحوه صبراً . فتولَّى عليٌّ رضي الله عنه والفتنة قائمة ، واتُّهم بالتخلي عن عثمان حتى قتل[3] وبعضهم

---

(١) عن الأصل ٤ : ١٢١ .

(٢) وهو أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٣) الذي لا ريب فيه أنه أمر ولديه بأن يقوماً في حراسته وينفذ أمره في الدفاع عنه . لكن عثمان ـــ لما فطر عليه من الرحمة وكراهة الشر والفتنة ـــ أمر الناس جميعا بالكف عن القتال ، وكانت طاعتهم له واجبة شرعاً لأنه أمير المؤمنين وولي أمرهم ، وقد بسطنا القول على ذلك في العواصم من القواصم ص ١٣٢ وما قبلها وبعدها .

اتهمه بدمه ، والله يعلم براءته من دمه ، ثبت عنه أنه لم يرض بقتله ولا أعان عليه . فلم تَصْفُ قلوب كثير منهم ، ولا أمكنه هو قهرهم حتى يطيعوه ، ولا اقتضى رأيه الكف عن القتال حتى ينظر مايؤول إليه أمره كما أشار عليه ولده الحسن ، فظنَّ أن الطاعة تحصل ، والأمة تجتمع بالقتال ، فما زاد الأمر إلا شدة وافتراقاً حتى خرج عليه من جنده ألوف ومرقوا وكفَّروه وقاتلوه قاتلهم الله ، حتى كان في آخر أمره يطلب هو أن يكفَّ عن قتال من لم يطعه ، فكان آخر الخلفاء الراشدين الذين ولايتهم خلافةُ النبوَّة . ثم آل الأمر إلى معاوية أول الملوك كما قال عليه الصلاة والسلام : « الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تكون ملكاً » . وسيرةُ معاوية من أجود سير الملوك بالنسبة .

فإذا جاء القادح فقال في أبي بكر وعمر : كانا طالبَين للرياسة مانعَين
للحقوق/ ظلما المنصوص عليه ومنعا أهل البيت إرثهم ، أوشك أن يقول قادح ٢٥٣
النواصب نحواً من ذلك في عليّ أنه قاتل على الرياسة وسفك الدماء ولم ينل غرضه . فإذا كنا ندفع من يقدح في عليّ بهذه الشبهة فلأنْ ندفع من يقدح في أبي بكر وعمر بطريق الأولى ، لأنهما أبعد عن التهمة إذ لم يقاتلا على الإمارة وأطاعهما عليٌّ والكبار . وإذا كنا نظن بعليّ أنه كان قاصداً الحق ، غيرَ مريد علوّاً ولا فساداً في الأرض ، فلأنْ نظن ذلك بهما بطريق الأولىٰ . فدع عنك المكابرة والهوى .

﴿ طريق آخر ﴾ وهو أن يقال : دواعي المسلمين بعد موت نبيهم كانت متوجهة إلى اتّباع الحقّ قطعاً ، وليس لهم مايصرفهم عن الحق وهم قادرون على ذلك . وإذا حصل الداعي إلى الحق وانتفى الصارف مع القدرة وجب الفعل ، فعلم أن المسلمين خيرُ القرون ، اتبعوا الحقَّ فيما فعلوه لأنهم خير الأمم ، أكمل الله لهم الدين ، وأتمَّ عليهم النعمة . بايعوا أبا بكر تديناً لا لرغبة ولا لرهبة ، فلو فعلوا بموجب الطبع لقدَّموا عليا أو العباس لشرف بني

هاشم على بني تَيْم . ولما قيل لأبي قحافة ــ وكان بمكة شيخاً كبيراً ــ إن ابنك وليَ الخلافة قال : ورضيت بنو أمية وبنو هاشم وبنو مخزوم ؟ قالوا : نعم . فعجب وقال : ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . لعلمه بأن بني تيم أضعف القبائل ، والإسلام إنما يقدِّم بالتقوى لا بالنسب .

﴿ طريق آخر ﴾ تواتر أن الرسول ﷺ قال : « خير هذه الأمة قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » فخير الأمم بلا نزاع القرن الأول . ومن تأمل حال المسلمين في القرن الثاني ــ بالنسبة إلى الأول ــ علم تباين مابينهما . فإن كان القرن الأول قد جحد حقَّ الإمام المنصوص عليه ومنعوا آل نبيهم ميراثهم وبايعوا فاسقاً ظالماً ومنعوا عادلاً عالماً ، عناداً ودفعاً للحق ، فهؤلاء شرُّ الخلق ، وهذه الأمة شرُّ أمة أخرجت للناس .

﴿ طريق آخر ﴾ عُرف بالتواتر الذي لا يخفى أن أبا بكر وعمر وعثمان كان لهم بالنبي ﷺ اختصاصٌ عظيم وخلطة وصحبة ومصاهرة لهم ، وماعرف عنه أنه
٢٥٤ كان يذمهم/ ولا يمقتهم ، بل يثني عليهم ويحبُّهم ، فإما أن يكونوا على الاستقامة ظاهراً وباطناً معه وبعده أو لا ، فالأول هو المطلوب ، والثاني إما أنه علم وداهَنَهم أو لم يعلم . وأيُّهما قُدِّر فهو من أعظم القدح في الرسول ﷺ ، وإن كانوا انحرفوا بعد الاستقامة فهذا خذلان من الله لنبيّه في خواصّ أمته[1] ، فمَنْ قد أخبَرَ بما سيكون أين كان عن علم ذلك !؟ فأين الاحتياط للأمة حتى لا يولى[2] هؤلاء !؟ ومَن وُعد أن يظهر دينه على الأديان كيف يكون أكابر خواصه مرتدة ؟! هذا من أعظم القدح في الرسول والطعن فيه ليقول الباطنيٌّ

---

(١) في تاريخ محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن سالم بن أبي الجعد : قلت لمحمد بن الحنفية : لأي شيء قدم أبو بكر حتى لا يذكر فيهم غيره ؟ قال : لأنه كان أفضلهم إسلاماً حين أسلم ، فلم يزل كذلك حتى قبضه الله .

(٢) في المختصر « ولي » والتصحيح من الأصل ٤ : ١٢٣ .

والزنديق : رجل سوء كان له أصحاب سوء ! ولو كان صالحاً لكانوا مثله [ولهذا قال أهل العلم][1]: إن الرفض دسيسة الزندقة .

﴿ وطريـق آخر ﴾ أن يقال : الأسباب الموجبة لولاية عليّ ــ إن كان هو الأولىٰ ــ قوية ، والصوارف منتفية ، والقدرة موجودة . ومع توفر الدواعي والقدرة وانتفاء الصوارف يجب الفعل . وذلك أن علياً هو ابن عم نبيهم وأفضلهم نسباً وله السبق والجهاد والصهر ، مع انتفاء عداوتهم له ، ولم يقتل أحداً من بني تيم ولا من بني عديّ[2] ، بل الذي قتل منهم بنو عبد مناف ، وكانوا يوالونه ويختارون ولايته لقربهم منه ، وكلمه في ذلك أبو سفيان ، فلو كان الرسول ﷺ نصَّ على ولايته ــ أو كان هو الأفضل الأولىٰ ــ كان ذلك موجباً لانبعاث إرادتهم إلى ولايته والحالة هذه . ولو قدّر أن الصارف كان في نفر قليل فغالبهم لم يكن لهم صارف [يصرفهم عنه ، بل هم قادرون على ولايته . ولو قالت الأنصار : عليٌّ أحق بها من سعد ومن أبي بكر ماأمكن أولئك النفر من المهاجرين أن يدافعوهم ، ولقام أكثر الناس مع عليّ][3]، بل جمهور

---

(١) عن الأصل ٤ : ١٢٣ .

(٢) ولو قتل علي في إسلامه كل من لم يدخل في الإسلام من بني تيم وبني عدي لكان ذلك من أسباب محبة أبي بكر وعمر لعلي ، لا من أسباب العداوة له . وقد تقدم في ص ٣٩٠ قول عمر ابن الخطاب العدوي لسعيد بن العاص الأموي : أنا لم أقتل أباك ، وإنما قتلت خالي العاص بن هشام . فقال له سعيد : ولو قتلته لكنتَ على الحق وكان على الباطل . وإن قتل عمر لخاله في سبيل الإسلام ، وقول سعيد بن العاص يصف أباه بأنه كان على الباطل ، من أبلغ الأدلة على أخلاق ذلك الجيل المثالي الذي كان يضحي بأقرب القرابات في سبيل الحق . بل أبلغ الأدلة من ذلك أن أباعبيدة بن الجراح (وهو أحد الذين تبغضهم الرافضة تقرباً للشيطان) لما وقف في بدر مع أبيه وجها لوجه : أحدهما يناضل عن الإسلام والآخر يناضل عن الشرك لم يتردد أبو عبيدة في قتل أبيه انتصاراً لأكمل رسالات الله . فهل مثل هؤلاء ممن تلد النساء أنداداً لهم في محبة الحق وإيثاره على كل ما في الدنيا من عصبية أو مصلحة ؟! وهل من يبغض هؤلاء يكون على الحق وهم على الباطل ؟! اللهم ثبت علينا ديننا وأخلاقنا وعقولنا ، وعافنا مما ابتليت به الرافضة في دينهم وعقولهم وأخلاقهم يا أرحم الراحمين .

(٣) عن الأصل ٤ : ١٢٤ .

الذين في قلوبهم مرض يبغضون عمر لشدَّته عليهم ، فالقياس أن لا ينقادوا
لبيعته ، وبعد هذا فلما استخلفه أبو بكر أطاعوه كلهم ، حتى إن طلحة قال
لأبي بكر : ماذا تقول لربك وقد ولَّيتَ علينا فَظّـاً غليظاً ؟ فقال : أجلسوني ،
أبِالله تخوّفوني ؟ أقول : وليتُ عليهم خيرَهم . فإذا فرضنا أن غالب المسلمين
قاموا مع عليّ ، فمن الذي يغلبه ؟ هب أنهم لو قاموا ولم يَغلبوا ، أما كانت
٢٥٥ الدواعي المعروفة في مثل ذلك/ توجب القيام ، أو أن يجري في ذلك قيلَ وقال
ونوعُ جدال؟ أما ذلك أولى بالكلام منه في تولية سعد؟ وإذا كان الأنصار
ــ بشبهةٍ مّا ــ طمعوا أن يتأمَّر سعد، فمن يكون معه الحق وفيه النصُّ من
الرسول كيف لا يكون أعوانه أطمع في تأميره ؟ فإذا لم يتكلم أحد ولم يَدْعُ داعٍ
إلى عليّ ــ لا هو ولا غيره ــ واستمرَّ الأمر إلى أن وصلت النوبة إليه فقام هو
وأعوانه وقاتل ولم يسكت حتى جرى ماجرى ، عُلم بالاضطرار أن سكوتهم أولاً
كان لعدم المقتضي ، لا لوجود المانع . وقد كان أبو بكر أبعدَ من الممانعة بكثير
من معاوية لو كان لعليّ حق منصوص . ولو قام أبو بكر ــ وهو ظالم ــ يدافع
عليا وهو محق لكان الشرع والعقل يقضي أن يكون الناس مع المحق المعصوم
المنصوص عليه ، على أبي بكر المعتدي الظلوم لو كان الأمر كذلك . فاسلك
التحقيق ، ودعْ بُنيّاتِ الطريق ، فالسفسطة أنواع : أحدها: النفي والجحد
والتكذيب إما بالوجود ، وإما بالعلم به . والثاني: الشك والريب وقول
لا ندري ، فهذه طريقة اللاأدرية فلا ينفون ولا يثبتون ، فهم في الحقيقة قد
نفوا مايعلم . الثالث: قول من يجعل الحقائق تبعاً للعقائد فيقول : من اعتقدَ
العالَمَ قديماً فهو قديم ، ومن اعتقده مُحْدَثاً فهو مُحدث . وإذا كان كذلك فالقدحُ
فيما عُلم من أحوال الرسول وخلفائه الراشدين وسيرتهم بأخبارٍ ترويها الرافضة
وتكذّبهم فيها جماهير الأمة من أعظم السفسطة . وكذلك من روى لمعاوية
وأصحابه من الفضائل مايوجب تقديمه على عليّ وأصحابه كان مسفسطاً كاذباً .

قال[1]: « المنهج الرابع في الأدلّة الدالة على إمامته [من أحواله] »[2] فذكر أنه كان أزهد الناس وأعبدهم وأعلمهم وأشجعهم . وذكر أنواعاً من خوارق العادات له . فيقال : بل كان أزهدَ الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ، فإنه كان له مال يتَّجر به فأنفقه كله في سبيل الله[3]. وولي الخلافة فذهب إلى السوق على يديه برودٌ يبيع ويتكسب ، فأُخبر بذلك المهاجرون ففرضوا له شيئاً ، فاستحلف عمرُ أبا عبيدة فحلف له أنه يُباح له أخذ درهمين كل يوم .

قال ابن زَنْجُويه[4]: كان عليٌّ فقيراً/ في أول الإسلام ، ثم استفاد الرِّباعَ ٢٥٦
والمزارع والنخيل ، واستشهد رضي الله عنه وعنده تسع عشرة سرّية وأربع نسوة . وقال شريك عن عاصم بن كليب عن محمد بن كعب القرظي قال : قال عليّ : لقد رأيتُني على عهد رسول الله ﷺ أربط الحجر على بطني من شدَّة الجوع ، وإن صدقة مالي لتبلغ اليوم أربعين ألفاً . وروى ابراهيم بن سعيد الجوهري[5] فقال : لتبلغ أربعة آلاف [دينار][6]. فأين هذا من هذا ؟ وإن كانا زاهدَين . وتلا عمرُ أبا بكر في زهده ، وكذا أبو عبيدة وأبو ذر ، بخلاف غيرهم من الصحابة فإنهم توسعوا في الدنيا وتمتعوا واتخذوا الأموال . قال ابن حزم : من جملة عقار عليّ ينبع كانت تغلُّ كلَّ سنة ألف وسق تمر سوى زرعها . والزهد عزوف النفس عن حب الصوت وعن المال واللذات وعن الميل

---

(١) أي الرافضي المردود عليه .

(٢) عن الأصل ٤ : ١٢٩ .

(٣) أخرج أبو داود في الزهد بسند صحيح عن هشام بن عروة ، أخبرني أبي قال : أسلم أبو بكر وله أربعون ألف درهم . قال عروة : وأخبرتني عائشة أنه مات وما ترك ديناراً ولا درهما . ومن طريق أسامة بن زيد بن أسلم عن أبيه : كان أبو بكر معروفا بالتجارة ، ولقد بعث النبي ﷺ وعنده أربعون ألفا ، فكان يعتق منها ويعول المسلمين حتى قدم المدينة بخمسة آلاف ، وكان يفعل فيها كذلك .

(٤) هو حميد بن مخلد الثقة الثبت الحجة الحافظ ، توفي سنة ٢٤٧ .

(٥) الحافظ صاحب المسند : توفي بسنة ٢٤٩ .

(٦) عن الأصل ٤ : ١٣٠ .

إلى الولد والحاشية ، فلا معنى للزهد إلا هذا ، وأبو بكر قد أنفق ماله ، قيل كان أربعين ألفاً حتى بقي في عباءة قد خلّلها بعود إذا جلس افترشها ، وغيره اقتنى الرباع والضياع . ثم إنه ولي الخلافة فما اتخذ جارية ولا توسَّع في مال ، وأما عليّ فتوسَّع فيما يحلُّ له ومات عن زوجات وتسع عشرة أم ولد وعَبيد وخدم ، وتوفي عن أربعة وعشرين ولداً من ذكر وأنثى وترك لهم من العقار ماأغناهم . هذا أمر مشهور لا يقدر أحد على إنكاره . ثم قد كان لأبي بكر من الولد مثل عبدالرحمن ومن القرابة مثل طلحة أحد العشرة فما استعمل هذا ولا هذا في جهاته وهي مكة والمدينة واليمن وخيبر والبحرين وحضرموت وعُمان والطائف واليمامة . ثم جرى عمرُ على مجراه ولم يستعمل من بني عديّ أحداً على سَعة عمله ، وقد فتح الشام ومصر والعراق إلى خراسان ، إلا النعمان بن عديّ العدويّ وحده على ميسان ثم أسرع عزله ، وكان فيهم مثل سعيد بن زيد أحد العشرة وأبي جهم بن حذيفة وخارجة بن حذافة ومعمر بن عبدالله وولده عبدالله بن عمر . ثم كل منهما لم يستعمل ابنه من بعده على الأمة ، وقد
٢٥٧ رضي/ بابن عمر رضي الله عنهما بعضُ الناس ، وكان أهلاً لذلك ، ولو استخلفه لما اختلف عليه أحد . ووجدنا علياً استعمل أقاربه : ابنَ عباس على البصرة ، وعبيدَ الله بن عباس على اليمن ، وقُثَماً ومَعبداً ابنى عباس على الحرمين ، وابن أخته جعدة بن هبيرة على خراسان ، وابن امرأته وأخا ولده محمد بن أبي بكر على مصر ورضي ببيعة المسلمين لابنه بعده[1] ولسنا ننكر

---

(١) هذا فيما تدعيه الرافضة ، وقد أقاموا على ذلك دينهم في الإمامة . والذي في مسند الإمام أحمد (جـ٢ ص٢٤٢ برقم ١٠٧٨) عن عبدالله بن سبع قال: سمعت علياً يقول (وذكر أنه سيقتل) قالوا : فاستخلف علينا . قال : لا ، ولكن أترككم إلى ما ترككم إليه رسول الله ﷺ . . . الخ . ومثله (١ : ٣٤٠ برقم ١٣٣٩) . وفي البداية والنهاية (٥ : ٢٥٠ ــ ٢٥١) عن شقيق بن سلمة الأسدي أحد سادة التابعين وفي (٧ : ٣٢٣) عن ثعلبة بن يزيد الحماني من شيعة الكوفة . وانظر السنن الكبرى للبيهقي (٨ : ١٤٩) .

أهليته وزهده وعظمته ولا أهلية عبدالله بن عباس للخلافة ، ولكنا نقول : إن أبا بكر وعمر أتمُّ زهداً وأعزف عن الدنيا من زاهد يفعل المباحات .

قال : « وعليٌّ عليه السلام قد طلَّق الدنيا ثلاثاً ، وكان قوته جريش الشعير ، ولبسه خشن الثياب ، ورقع مدرعته ، وكان حمائل سيفه ليفا ، وكذا نعله . وروى أخطب خوارزم[1] عن عمار قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : ياعليّ ، إن الله زيّنك بالزهد في الدنيا وبغَّضها إليك وحبَّب إليك الفقراء فرضيتَ بهم أتباعاً ورضوا بك إماماً ، طوبىٰ لمن أحبَّك وصدق عليك ، والويل لمن أبغضك وكذب عليك. . . الحديث. وقال سويد ابن غفلة : دخلتُ على عليّ فوجدت بين يديه صفحة فيها لبن أجد ريحه من شدَّة حموضته وفي يده رغيف أرى قشار الشعير في وجهه. . . الحديث بطوله. وقال ضرار : دخلتُ على معاوية بعد قتل عليّ ، فقال لي : صِفْ لي علياً . فقلت : كان بعيدَ المدىٰ ، شديد القُوى ، يقول فَصْلا ، ويحكم عدلاً ، يتفجَّر العلم من جوانبه ، [وتنطق الحكمة عن نواحيه][2] يستوحش من الدنيا وزهرتها ، ويأنس بالليل [ووحشته][2]. كان غزيرَ العَبْرة ، طويلَ الفكرة ، يعجبه من اللباس ماخَشُن ، ومن الطعام ماقشب . وكان فينا كأحدنا . وذكر أشياء . فبكى معاوية وقال : « رحم الله أباالحسن ، لقد كان والله كذلك ، فما حزنك عليه ياضرار ؟ قال : حزن من ذبح ولدها في حجرها فلا ترقأ عبرتها ولا يسكن حزنها ».

والجواب: لا نزاع في زهد عليّ، لكنه لا يبلغ زهد أبي بكر كما ذكرنا . وبعضُ ماأوردْتَه كذبٌ عليه ولا مدح فيه . أما كونه قد طلقها ثلاثا فمن المشهور عنه أنه قال : ياصفراء ، يابيضاء ، قد طلقتك ثلاثاً ، غرّى غيري ،

---

(١) الذي مضى التعريف به في ص ٣٢٤ .
(٢) عن الأصل ٤ : ١٣١ .

٢٥٨ لا رجعةَ/ لي فيك . فهذا لا يدلُّ على أنه أزهدُ ممن لم يقل هذا ، فإن نبيَّنا وعيسى وغيرهما ممن هو أزهد الأنبياء لم يقولوا هذا والسكوت أجمل وأقرب إلى الإخلاص . وقولك كان يقتات خبز الشعير بلا أدم فكذبٌ عليه ، ثم لا مدح فيه ، فالرسول ﷺ إمام الزهّاد ، وكان يأكل مااتفق : أكل لحم الغنم ، ولحم الدجاج(١) ، والحلوىٰ ، والعسل ، وكان يحبُّ ذلك ، وإذا حضر طعام فإن اشتهاه أكل وإلّا تركه ، فلا يردُّ موجوداً ولا يكلف مفقوداً ، وربما ربط الحجر على بطنه من الجوع . وفي الصحيحين : « أن رجالاً قال أحدُهم : أما أنا فأصوم ولا أفطر ، وقال آخر : أما أنا فأقوم ولا أنام ، وقال آخر : أما أنا فلا أتزوج ، وقال آخر : أما أنا فلا آكل اللحم فبلغ النبيَّ ﷺ فقال : لكني أصوم وأفطر ، وأقوم وأنام ، وأتزوَّج النساء ، وآكل اللحم ، فمن رغب عن سنتي فليس مني » . فكيف تظن بعليّ أنه رغب عن سنة ابن عمه ؟ بل النقل عنه بخلاف ماأوردت . وقولك في حديثك « كان حمائل سيفه ونعله ليفاً » فكذب . ثم قد كان نعل سيف النبي ﷺ فضة . والله قد يسر ووسع عليهم ، فأيُّ مدح في أن يعدل عن السيور مع كثرتها بالحجاز ؟ وإنما يمدح هذا عند العدم ، كما قال أبو أمامة : لقد فتح البلاد أقوام كانت خطُم خيلهم الحبال ، ورُكُبهم العَلابِي(٢). رواه البخاري .

قال : « وبالجملة زهده لم يلحقه أحد فيه ولا سُبق إليه . وإذا كان كذلك كان هو الإمام » .

---

(١) والرافضة تزعم أنه أكل مع علي لحم الطير .

(٢) الخطم (بفتح الخاء) مقدَّم أنف الدابة وفمها . والخطام (بكسر الخاء) الحبل الذي يقاد به البعير ، جمعه خطم (بضم الخاء) . والرُّكب : جمع ركاب ، وهي للسرج كالغرز للرحل . والعلابي : جمع عِلباء ، وهو عصب في العنق يأخذ إلى الكاهل . وكانت العرب تستعمله في كثير من حاجاتها ، فتتخذ منه الركب ، وتشده على أجفان سيوفها ، وتشد به الرماح إذا تصدعت فتيبس وتقوى .

قلنا: كلا المقدمتين باطلة: لم يكن أزهد من أبي بكر، ولا كل من كان أزهدَ كان أحق بالإمامة. قال عبدالله بن أحمد [بن حنبل]: أخبرنا عليّ بن حكيم حدثنا شريك عن عاصم بن كليب عن محمد بن كعب سمعت علياً يقول: إن صدقتي[1] اليوم لتبلغ أربعين ألفاً. وخلَّفَ عند موته سراري وعبيداً وأملاكاً[2] ووقوفاً. لكن لم يترك من المال[3] إلا سبعمائة درهم. وهذا عمر قد وقف نصيبه من خيبر[4]، ماعلمنا له عقاراً غيره، ومات وعليه من الديون ثمانون ألفاً.

٢٥٩ / قال: «وكان أعبد الناس: يصوم النهار، ويقوم الليل. ومنه تعلّم الناس صلاة الليل ونوافل النهار. [وأكثر العبادات والأدعية المأثورة عنه تستوعب الوقت][5] وكان يصلي في ليله ونهاره ألف ركعة... إلى أن قال: وجمع بين الصلاة والزكاة، فتصدق وهو راكع... إلى أن قال: وأعتق ألف عبد من كسب يده، وكان يؤجر نفسه وينفق على رسول الله في الشعب».

قلنا: في هذا من الأكاذيب مالا يخفى على العالم. ثم لا مدح فيه لمخالفة أكثره السنة. ففي الصحيحين عن عبدالله بن عمرو أن النبي ﷺ قال [له][5]: «ألم أُخْبر أنك تقول: لأصومنّ النهار ولأقومنّ الليل [ماعشت][5]؟ قال: بلى. قال: فلا تفعل...» الحديث. وفي الصحيحين عن عليّ قال: «طرقني رسول الله ﷺ وفاطمة، فقال: ألا تقومان تصليان؟ فقلت: يارسول الله إنما أنفُسنا بيد الله إن شاء أن يبعثنا بعثنا. فولّى وهو يضرب فخذه ويقول: ﴿وكان الإنسان أكثر شيءٍ جدلاً﴾». فهذا دليل على نومه بالليل وأن الرسول ماأعجبه مجادلته له.

---

(١) أي الزكاة الشرعية الواجبة على ما أملكه.
(٢) منها (ينبع) وهي بلد.
(٣) أي النقد.
(٤) أي سهمه الذي أصابه منها عند فتحها. (٥) عن الأصل ٤ : ١٣٣.

وقولك « ومنه تعلَّم الناس » إن أردتَ بعض المسلمين فهكذا الكبار يعلِّمون أتباعهم وإن أردتَ الكل منه تعلموا فهذا من أسمج الكذب ، فإخوانه من الصحابة أخذوا عن نبيهم ، و[أما] التابعون فخلائق منهم لم يروه .

ثم قلتَ « والأدعية المأثورة عنه تستوعب الوقت » . قلنا : عامتها موضوع عليه[1] ، هو كان أجل من أن يدعو بهذه الأدعية التي لا تليق بحاله . وأفضل الأدعية المأثورة ماثبت عن الرسول ، وهي بحمد الله كثيرة فيها غنى[2] .

وأما قولك « يصلي ألف ركعة » فباطل[3] فهذا نبيُّ الله ﷺ كان مجموع صلاته في اليوم والليلة أربعين ركعة ، والزمان لا يتسع لألف ركعة من أمير الأمة مع سياسهم ومصالحه في أهله ونفسه ، إلا أن تكون صلاته صلاةَ نقرٍ نزَّه الله علياً عنها .

وأما قولك « جمع بين الصلاة والزكاة » فكذبٌ كما تقدم[4] ، ولا مدح فيه ، ولا يُشرع لنا فعله .

وقولك « أعتق ألف عبد من كسب يده » كذب لا يروج إلا على الجهلة ، بل ولا أعتق مائة ، [ولم يكن له كسبٌ بيده يقوم بعُشر هذا][5] وكان مشغولاً بالجهاد وبغيره ، وماعلمناه يتجر ، ولا له صنعة ، فمن أين هذا ؟

٢٦٠ / وقولك « كان يؤجر نفسه [وينفق على رسول الله ﷺ][5] وقت الشِّعب »

---

(١) ومن أمثلها عندهم كتاب (زاد المعاد) للمجلسي الثاني محمد باقر الأصبهاني (١٠٣٧ ـ ١١١٠) الذي ألفه سنة ١١٠٧ للشاه حسين الصفوي ، وهو مجموعة أكاذيب تخالف دين الإسلام . وعندي منه نسخة طبعت في تبريز سنة ١٢٥١ بمطبعة استجلبوها من روسيا ولعلها أقدم مطابعهم .

(٢) وفي مقدمتها كتاب (الأذكار) للإمام النووي ، و (الكلم الطيب) الذي جمعه شيخ الإسلام ابن تيمية ، وكتاب (الوابل الصيب) للإمام شمس الدين ابن القيم رحمهم الله .

(٣) وانظر ص ١٨٠ .

(٤) في ص ٤٣٦ ـ ٤٤٠ . (٥) عن الأصل ٤ : ١٣٤ .

كذبٌ بينٌ ، فإنهم لم يكونوا يخرجون من الشعب ، ولا ثمَّ من يستأجرهم ، وكان أبوه أبو طالب معهم ينفق عليه ، وكانت خديجة موسرة تنفق من مالها ، وكان عليّ زمن الشعب له نحو من خمس عشرة سنة أقلّ أو أكثر .

قال: « وكان أعلمَ الناس ».

قلنا : بل أبو بكر وعمر، فإنه لم يكن أحد يقضي ويخطب ويفتي بحضرة رسول الله ﷺ إلا أبو بكر. وقد شكَّ الناس في موت نبيهم، فبيَّنه أبو بكر. ثم توقَّفوا في دفنه، فبيَّنه أبو بكر، ثم شكُّوا في قتل مانعي الزكاة فبينه بالنص[1]، وأوضح قوله : ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ (الفتح ٢٧)، لعمر، وبيَّن لهم قول النبي ﷺ : « إنَّ عبداً خيَّره الله بين الدنيا والآخرة »، وفسَّر لهم الكلالة وحمل عليٌّ عنه شيئاً من العلم ، ففي السنن عن عليّ قال : كنت إذا سمعتُ من النبي ﷺ حديثاً ينفعني الله بمَا شاء أن ينفعني منه ، وإذا حدَّثني غيره استحلفته ، فإذا حلف لي صدَّقته . وحدثني أبو بكر ، وصدق أبو بكر ، أن رسولَ الله ﷺ قال : « مامن مسلم يذنب ذنباً ثم يتوضأ ويصلي ركعتين ويستغفر الله إلا غفر له » ثم قد نقل غيرُ واحد الإجماع على أن أبا بكر أعلمُهم ، وحكاه منصور بن السمعاني . وقال عليه الصلاة والسلام :

---

(١) روى البيهقي حديث محمد بن يوسف الفريابي الحافظ وكان أفضل أهل زمانه عن شيخه عباد بن كثير الرملي عن عبدالرحمن بن هرمز الأعرج من أفاضل التابعين أن أبا هريرة قال « والله الذي لا إله إلا هو لولا أبو بكر استخلف ما عُبد الله . قيل له : مه يا أبا هريرة فقال : إن رسول الله ﷺ وجه أسامة بن زيد في سبعمائة إلى الشام ، فلما نزل بذي خشب قبض رسول الله ﷺ وارتدت العرب حول المدينة . فاجتمع إليه أصحاب رسول الله ﷺ فقالوا : يا أبا بكر ، ردَّ هؤلاء (يعنون جيش أسامة) ، توجه هؤلاء إلى الروم وقد ارتدت العرب حول المدينة ! فقال : والذي لا إله غيره لو جرَّت الكلاب بأرجل أزواج رسول الله ﷺ ما حللت لواء عقده رسول الله ، فوجه أسامة ، فجعل لا يمر بقبيل يريدون الارتداد إلا قالوا : لولا أن لهؤلاء قوة ماخرج مثل هؤلاء من عندهم ، ولكن ندعهم حتى يلقوا الروم . فلقوا الروم ، فهزموهم وقتلوهم ورجعوا سالمين ، فثبتوا على الإسلام » .

« اقتدوا باللذَين من بعدي أبي بكر وعمر ». وفي صحيح مسلم أن المسلمين
كانوا مع النبي ﷺ في سفر فقال : « إن يُطع القومُ أبا بكر وعمر بن الخطاب
يرشدوا ». وروي عنه ﷺ أنه قال لأبي بكر وعمر : « إذا اتفقتما على أمر لم
أُخالفكما » وثبت عن ابن عباس أنه كان إذا لم يجد نصاً أفتى بقول أبي بكر
وعمر . وثبت في حق ابن عباس أن النبي ﷺ دعا له : « اللهم فقهه في
الدين ، وعلمه التأويل ». وعن ابن أبي شيبة أخبرنا أبو معاوية حدثنا الأعمش
حدثنا إبراهيم أخبرنا علقمة عن عمر قال : كان النبي ﷺ يسمر عند أبي بكر
رضي الله عنه في الأمر من أمور المسلمين وأنا معه. وفي هجرة الرسول وخوفه لم
يصحب غير أبي بكر. ولم يبق معه يوم بدر في العريش غيره. وفي الصحيحين
٢٦١ عن أبي الدرداء قال: كنت جالساً / عند النبي ﷺ إذ أقبل أبو بكر آخذاً
بطرف ثوبه حتى أبدىٰ عن ركبتيه ، فقال النبيُّ ﷺ : « أما صاحبكم فقد
غامر » فسلّم وقال: إنه كان بيني وبين ابن الخطاب شيء ، فأسرعتُ إليه ، ثم
ندمت فسألته أن يغفر لي فأبى عليّ . وإني أتيتك . فقال : يغفر الله لك
يا أبا بكر (ثلاثا) . ثم إن عمر ندم ، فأتى منزل أبي بكر فلم يجده ، فأتى النبيَّ
ﷺ ، فجعل وجهُ النبي ﷺ يتمعَّر[1] حتى أشفق أبو بكر وقال : أنا كنتُ أظلم
يارسول الله (مرتين) ، فقال النبي ﷺ : « إن الله بعثني إليكم ، فقلتم
كذبتَ ، وقال أبو بكر صدقتَ ، وواساني بنفسه وماله ، فهل أنتم تاركو لي
صاحبي ؟ فهل أنتم تاركو لي صاحبي ؟ » فما أوذي بعدها . قال البخاري :
غامر سبق بالخير . وقال غيره : غامر خاصم . وقد سأل الرشيدُ مالكَ بن أنس
عن منزلة أبي بكر وعمر من النبي ﷺ فقال : منزلتهما منه في حياته كمنزلتهما
منه بعد مماته ولم يُحفظ لأبي بكر قولٌ يخالف نصاً ، فهذا يدلُّ على غاية البراعة
[والعلم][2] وأما غيره فله أقوال مخالفة للنصوص لكونها لم تبلغهم . وثبت في

(١) أي يتغير ، وتذهب نضارته وإشراقه . والعرب تقول لمكان الجدب : مكان أمعر ، أي لا خصب فيه . (٢) عن الأصل ٤ : ١٣٦ .

الصحيحين قوله عليه السلام : « قد كان في الأمم قبلكم محدَّثون[1] فإن يكن في هذه الأمة أحد فعمر ». وفي الصحيحين: « رأيتُ كأني أُتيت بقدح فيه لبن فشربت حتى أني لأرى الرِّيَّ يخرج من أظفاري. ثم ناولتُ فضلي عمر. قالوا : ماأولته يارسول الله ؟ قال : العلم ». وفي الترمذي من حديث بكر بن عمرو[2] عن مِشْرح بن عاهان[3] عن عقبة بن عامر[4] قال : قال رسول الله ﷺ : « لو كان بعدي نبيّ لكان عمر » حسَّنه الترمذي. وفي الصحيحين: أن أبا سعيد الخدري قال: كان أبو بكر أعلمنا بالنبي ﷺ . وقال عليّ: لا يبلغني أن أحداً فضّلني على أبي بكر وعمر إلاّ جلدته حدَّ المفتري. وقد رُوي عن عليّ من نحو ثمانين وجهاً أنه قال على منبره : خيرُ هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر ، وقال البخاري : حدثنا محمد بن كثير حدثنا سفيان حدثنا جامع بن شدّاد حدثنا منذر الثوري عن محمد بن الحنفية قال : قلتُ لأبي ياأبة : من خير الناس بعد رسول الله ﷺ ؟ قال : يابني أو ماتعرف ؟ فقلت : لا . فقال : أبوبكر . قلتُ : ثم من ؟ قال : ثم عمر .

قال[5] : / « وقال النبي ﷺ : أقضاكم عليّ . والقضاء مستلزم للعلم والدين ». ٢٦٢

قلنا: لم يصحَّ له إسناد تقوم به الحجة، وقوله ﷺ : « أعلمكم بالحلال والحرام معاذ » أصحُّ منه ، والعلم بالحلال والحرام أعظم . وحديثك لم يروه أحد في السنن المشهورة [ولا المسانيد المعروفة ، لا بإسناد صحيح

(١) أي ملهمون .

(٢) المعافري المصري إمام جامع عمرو بن العاص في خلافة المنصور ، توفي بعد سنة ١٤٠ .

(٣) من أئمة مصر وعلمائها ومن تلاميذ عقبة بن عامر ، توفي قريبا من سنة ١٢٠ .

(٤) صحابي جليل من جهينة ، ولي إمارة مصر ، وله جهاد وفتوح في البر والبحر ، وهو الذي أنشأ مدينة البصرة ورسم خططها . كان عالماً فصيحاً مفوهاً شاعراً كاتباً ، وأحاديثه عن رسول الله ﷺ في صحيحي البخاري ومسلم وغيرهما توفي سنة ٥٨ .

(٥) أي الرافضي المردود عليه .

ولا ضعيف](١) وإنما جاء من طريق من هو مُتَّهَم . وقول عمر : عليٌّ أقضانا ، والقضاء إنما هو فصل الخصومات في الظاهر مع جواز أن يكون الحكم في الباطن بخلافه ، كما صحَّ أن النبي ﷺ قال : « إنكم تختصمون إليّ ، ولعل بعضكم أن يكون ألحنَ بحجته من بعض فأقضي له على نحو ماأسمع ، فمن قضيت له من حقّ أخيه شيئاً فلا يأخذْه ، فإنما أقطع له قطعة من النار » فقد أخبر سيد القضاة أن حكمه لا يُحلّ حراماً ولا يحرّم حلالاً .

وحديث: « أنا مدينة العلم وعليّ بابها » [أضعفُ وأوهىٰ ، ولهذا إنما يعدُّ في الموضوعات وإن رواه الترمذي . وذكره ابن الجوزي وبين أن سائر طرقه موضوعة ، والكذب يعرف من نفس متنه ، فإن النبي ﷺ إذا كان مدينة العلم ولم يكن لها إلا باب واحد ، ولم يُبلغ العلمَ عنه إلا واحد فسدَ أمرُ الإسلام ، ولهذا اتفق المسلمون على أنه لا يجوز أن يكون المبلغ عنه العلمَ واحداً ، بل يجب أن يكون المبلّغون أهلَ التواتر الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب ، وخبر الواحد لا يفيد العلم بالقرآن والسنن المتواترة . وإذا قالوا ذلك الواحد المعصوم يحصل العلمُ بخبره ، قيل لهم : فلابدَّ من العلم بعصمته أوّلاً ، وعصمته لا تثبت بمجرّد خبره قبل أن تعرف عصمته(٢) لأنه دَوْر ، ولا تثبت بالإجماع فإنه لا إجماع فيها](٣). ثم علمُ الرسول ﷺ من الكتاب والسنَّة قد طبَّق الأرض ، وما انفرد به عليّ عن رسول الله ﷺ فيسيرٌ قليل . وأجلُّ التابعين بالمدينة [هم]

---

(١) عن الأصل ٤ : ١٣٨ .

(٢) وكان هو كرم الله وجهه أتقى لله من أن يزعم العصمة لنفسه ، وإنما زعم ذلك له بعد عصره نفر من الكذبة الذين لا يثبت بقولهم تاريخ ولا دين ، وقد حاولوا عبثاً أن يخادعوا التاريخ والدين بما زعموا فباءوا بالخزي ، لأن للتاريخ أصولا وقواعد يحترمها أهله ، ولدين الإسلام على الخصوص دعائم ومعالم لو فرط فيها أعلامه وأئمته لشاعت فيه الفوضى والبدع كما سبق لغيره ، وهذا ما أراده الكذبة وفشلوا والحمد لله .

(٣) عن الأصل ٤ : ١٣٨ ــ ١٣٩ ، وقد اختصره الحافظ الذهبي ببضع كلمات .

الذين تعلموا في زمن عمر وعثمان . وتعليمُ معاذٍ للتابعين ولأهل اليمن أكثر من تعليم عليّ رضي الله عنه ، وقدم عليٌّ على الكوفة وبها من أئمة التابعين عدد : كشريح ، وعبيدة ، وعلقمة ، ومسروق وأمثالهم . قال أبو محمد بن حزم : احتجَّ الرافضة بأن علياً رضي الله عنه كان أكثرهم علماً . قال : وهذا كذب ، وإنما يُعرف علم الصحابي بكثرة روايته ، أو بفتاويه ، وكثرة استعمال الرسول ﷺ له . فنظرنا فوجدناه قد استعمل أبا بكر على الصلاة أيام مرضه بمحضر من عمر وعليّ وابن مسعود وأُبيّ والكبار . وهذا خلافُ استخلافه علياً إذ غزا[1]، لأن ذلك كان على النساء وذوي الأعذار فقط[2] فوجب ضرورةً أن نعلم أن أبا بكر أعلمُ بالصلاة [وهي عمود الإسلام][3] وأيضاً استعمله على الصدقات، وعلى الحج فصح أنه أعلم من جميع الصحابة بذلك [وهذه دعائم الإسلام . ثم وجدناه استعمله على البعوث فصحَّ أن عنده من أحكام الجهاد مثل ماعند سائر من استعمله النبي ﷺ على البعوث ، إذ لا يستعمل إلا عالماً بالعمل ، فعند أبي بكر من علم الجهاد كالذي عند عليّ وسائر أمراء البعوث لا أقل . وإذا صحَّ التقدم لأبي بكر على عليّ وغيره في العلم والصلاة والزكاة والحج وساواه في الجهاد فهذه عمدة للعلم][3]. وكان شديد الملازمة للرسول ﷺ فشاهد فتاويه وأحكامه [أكثر من مشاهدة عليّ لها ، فصحَّ ضرورة أنه أعلم
بها][3] فهل بقيت من العلم بقية إلا وأبو بكر المقدَّم فيها والمشارك ؟/ وأما ٢٦٣
الرواية والفتوى فتُوُفي [أبو بكر] بعد الرسول ﷺ بسنتين ونصف ، ولم يُحْتَجْ إلى ماعنده ، لأن رعيته صحبوا الرسول ﷺ مثله ، وقد روى عنه مائة وأربعون حديثاً وجملة فتاوى . وعليٌّ رُوى له خمسمائة وستة وثمانون حديثاً لكونه عاش بعد النبي ﷺ ثلاثين سنة وكثر لقاء الناس له واحتاجوا إلى علمه لذهاب جمهور

---

(١) أي لما توجه ﷺ لغزوة تبوك .

(٢) وتقدم ذلك في ص ٢٢٤ و٣٢٣ و٤٩١ .

(٣) عن الأصل ٤ : ١٣٩ ، والذهبي اختصر في عبارات ابن حزم .

الصحابة ، وسألوه بالمدينة والبصرة والكوفة وبصفين . [فإذا نسبنا مدة أبي بكر من حياته ، وأضفنا تقرِّي عليّ[1] البلادَ بلداً بلداً ، وكثرةَ سماع الناس منه ، إلى لزوم أبي بكر موطنه وأنه لم تكثر حاجةَ من حواليه إلى الرواية عنه ، ثم نسبنا عدد حديثه من عدد حديثه وفتاويه من فتاويه ، علم كلُّ ذي حظّ من علم أن الذي عند أبي بكر من العلم أضعافُ ماكان عند عليّ منه . وبرهانُ ذلك أن من عُمِّر من الصحابة عمراً قليلاً قلَّ النقلُ عنه ، ومن طال عمره منهم كثر النقل عنه][2]. وعمرُ مابرح بالمدينة ، بل جاء إلى الشام ، وقد رُوى له عن النبي ﷺ خمسمائة وسبعة وثلاثون حديثاً ، وذلك نحوٌ مما روى عليّ رضي الله عنه ، ولكنه مات قبل عليّ بسبع عشرة سنة وخلقٌ من علماء الصحابة أحياء بعد ، [فكلُّ مازاد حديثُ عليّ على حديث عمر تسعة وأربعون حديثاً في هذه المدَّة ولم يزد عليه في الصحيح إلا حديث أو حديثان . وفتاوى عمر موازية لفتاوى عليّ في أبواب الفقه . فإذا نسبنا مدَّةً من مدة ، وضربنا في البلاد من ضرب فيها ، وأضفنا حديثاً إلى حديث وفتاوى إلى فتاوى، علم كل ذي حس علما ضرورياً أن الذي كان عند عمر من العلم أضعاف ماكان عند عليّ][2]. ثم نظرنا عائشة رضي الله عنها ــ لتأخرها ــ روت أكثر من ألفي حديث ، وكذلك ابن عمر ، وأنَس . ووجدنا أبا هريرة روى نحو خمسة آلاف مسند[3] وثلاثمائة مسند . ولابن مسعود ثمانمائة ونيّف ، وله ولعائشة ولابن عمر من الفتاوى أكثرُ مما لعليّ لتأخر حياتهم وكذا لابن عباس أزيد من ألف وخمسمائة حديث ، ولا يُحصىٰ ماله من الفتاوى والتفسير وغير ذلك . فبطل قول الرافضة . نعم قد استعمل الرسول ﷺ علياً أيضاً ، ولا يستعمل إلا عالماً ، واستعمل معاذاً وأبا موسى على اليمن .

---

(١) أي توطنه .　(٢) عن الأصل ٤ : ١٤٠ .

(٣) أي خمسة آلاف حديث مسند .

قال(١): « وكان في غاية الذكاء، شديد الحرص على التعلم، ملازماً للرسول ﷺ من الصغر إلى أن مات ».

فيقال: من أين علم أنه أذكى من أبي بكر وعمر وأرغب في العلم منهما ؟ [وأن استفادته من النبي ﷺ أكثر منهما](٢). وفي الصحيحين في علمهما أحاديث(٣)، ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام [عن أبي سعيد الخدري](٢): « رأيتُ الناس يُعرَضون عليّ وعليهم قُمُص ، منها مايبلغ الثدي ومنها مادون ذلك ، وعُرض عليَّ عمر وعليه قميص يجرُّه . قالوا : فما أوَّلتَه يارسول الله ؟ قال : الدين » . وقال ابن مسعود لما مات عمر : إني لأحسب أن هذا ذهب بتسعة أعشار العلم ، وشارك الناس في العشر الباقي .

قال(١): « وقال عليه الصلاة والسلام: العلم في الصغر كالنقش في الحجر ، فتكون علوم عليّ أكثر من غيره [لحصول القابل الكلي والفاعل التام] »(٢).

فيقال : هذا من فضول الحديث ، فإن هذا مثل سائر ماقاله [ليس من كلام](٢) الرسول ﷺ ، / والصحابةُ قد تعلموا القرآن والسُّنن مع الكبر فيسَّر الله ذلك عليهم ، وكذلك عليّ فما كمل الوحي حتى صار لعليّ نحواً من ثلاثين سنة ، وإنما حفظ أكثر ذلك في كبره . وقد اختُلف في حفظه لجميع القرآن . وهذا أبو هريرة قد حفظ في أكثر من ثلاث سنين مالم يحفظه غيره . ٢٦٤

قال(١): « وأما النحو فهو واضعه ، قال لأبي الأسود : الكلامُ كله ثلاثة أشياء : اسم وفعل وحرف ، وعلَّمه وجوه الإعراب ».

قلنا: ليس هذا من علوم النبوَّة ، وإنما هو علم مستنبط ، ولم يكن في زمن

---

(١) أي الرافضي المردود عليه .

(٢) عن الأصل ٤ : ١٤١ .

(٣) تقدم منها في ص ٥٢١ حديث « كان في الأمم قبلكم محدَّثون » وحديث « رأيت كأني أتيت بقدح فيه لبن » .

الخلفاء الثلاثة لحنٌ فلم يُحتجْ إليه ، فلما سكن عليٌّ الكوفة ــ وبها الأنباط ــ رُوى أنه قال لأبي الأسود الدؤلي ذلك ، وقال له : انحُ هذا النحو . كما أن غيره[1] استخرج للخطّ الشكل والنقط [وعلامة المدّ والشدّ ونحوه للحاجة][2]، وكما استخرج الخليلُ العروض .

قال[3]: « والفقهاء كلهم يرجعون إليه ».

قلنا: هذا كذب ، فليس في الأئمة الأربعة ولاغيرهم من يرجع إلى فقهه .أما مالك فعلمه عن أهل المدينة ، وأهل المدينة لا يكادون يأخذون بقول عليّ ، بل مادتهم من عمر وزيد وابن عمر[4] وغيرهم . وأما الشافعي فإنه تفقّه أولا على المكيين أصحاب ابن جريج ، وابن جريج أخذ عن أصحاب ابن عباس . ثم قدم الشافعي المدينة وأخذ عن مالك . ثم كَتَبَ كُتبَ أهل العراق واختار لنفسه . وأما أبو حنيفة فشيخه الذي اختصَّ به حمّاد بن أبي سليمان صاحب إبراهيم النخعي وإبراهيم صاحبُ علقمة ، وعلقمة صاحب ابن مسعود . وأخذ أبو حنيفة عن عطاء بمكة وعن غيره . وأما أحمد بن حنبل فكان على مذهب أئمة الحديث : أخذ عن هُشيم وابن عيينة ووَكيع والشافعي وغيرهم واختار لنفسه ، وكذا فعل ابن راهويه وأبو عبيد .

وقولك « إن المالكية[5] أخذوا علمهم من عليّ وأولاده » فكذب ، هذا (الموطأ) ليس فيه عن عليّ وأولاده إلا اليسير ، وكذلك الكتب والسنن

---

(١) ومنهم الحجّاج بن يوسف الثقفي .

(٢) عن الأصل ٤ : ١٤٢ .

(٣) أي الرافضي المردود عليه .

(٤) وقد بين ذلك شاه ولي الله الدهلوي (والد مؤلف التحفة الإثنى عشرية) في كتابه النفيس (حجة الله البالغة) وكتبنا فيه فصلا ألحق بطبعة (موطأ مالك) الأخيرة التي عني بإخراجها صديقنا الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي رحمه الله .

(٥) في أصل الذهبي « الملائكة » وهو خطأ ظاهر ، وقلما ننبه على مثل هذه الأخطاء .

والمسانيد ، جمهور مافيها عن غير أهل البيت[1] .

وقولك « إن أبا حنيفة قرأ على الصادق » كذبٌ ، فإنه من أقرانه ، مات جعفر قبله بسنتين ، ولكن ولد أبو حنيفة مع جعفر بن محمد في عام ، ولا نعرف أنه أخذ عن جعفر ولا عن أبيه مسألة [واحدة ، بل أخذ عمن كان أسنَّ منهما كعطاء بن أبي رباح وشيخه الأصلي حماد بن أبي سليمان . وجعفر بن محمد كان بالمدينة][2] .

وقولك/ « إن الشافعيَّ أخذ عن محمد بن الحسن »[3] فما جاءه الشافعي إلا ٢٦٥
وقد صار إماماً ، فجالسه وعرف طريقته وناظره وألف في الردّ عليه . وفي الجملة فهؤلاء لم يأخذوا عن جعفر مسائلَ ولا أُصولاً ، ولكن رووا عنه أحاديث يسيرة رووا عن غيره أضعافها . ولم يُكذَب على أحد ما كُذِب على جعفر بن محمد الصادق مع براءته مما كُذِبَ عليه[4] فنسب إليه علم البطاقة ، والهَفْت ،

---

(١) وذلك بسبب الكذب الذي فشا في روايات الذين يدعون أنهم شيعة لهم ، فكان الذين يتحرون في الرواة العدالة والضبط من أئمة الحديث يتحرجون من أحاديث علماء أهل البيت التي تحملها عنهم الكذبة المتعصبون من شيعتهم ، والتشيع تعصب . أما أحاديثهم التي سلمت من هذه الآفة فان أئمة الحديث لم يترددوا في روايتها وإثباتها . والذي يتتبع هذا الموضوع ويتفرغ لدراسة أحوال الرواة يتبين له إنصاف أئمة الحديث وعلمائه . وانظر في مجلة الأزهر (المجلد ٢٤ ص ٣٠٦ ـ ٣١٢) مقالتنا « تسامح أهل السنة في الرواية عمن يخالفونهم في العقيدة » .

(٢) عن الأصل ٤ : ١٤٣ .

(٣) أي الشيباني صاحب أبي حنيفة .

(٤) ومن أفكه أكاذيبهم عليه وأرقها أكذوبة تضحك عليها أمم الأرض ، وقد رواها « شيخ مشايخ الحلة ، ورأس رؤساء تلك الملة ، فخر شيعتهم ، ومحيي شريعتهم ، ملهم باطلهم ودليله ، ومنار دينهم وسبيله » محمد بن محمد بن النعمان (المفيد) ، فقد روى في ترجمة جعفر بن محمد من كتابه (الإرشاد في تاريخ حجج الله على العباد) المطبوع على الحجر في إيران ص ٣٠٤ أن جعفراً الصادق قال : « وإن عندي ألواح موسى وعصاه ، وإن عندي لخاتم سليمان بن داود ، وإن عندي الطست التي كان موسى يقرب فيها القربان » . ونحن نشهد بأن جعفراً صادق ولكن شيعته يكذبون عليه ، وأكاذيبهم عليه أجفلت رواة الصدق عن سماعها كما أشرنا إلى ذلك في هامش ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦ . ثم يأتي حبيبنا السيد محمد بن عقيل غفر الله له عصبيته فيلوم الإمام البخاري=

والجدول ، واختلاج الأعضاء ، والْجِفْر ، ومنافع القرآن ، والرعود والبروق ، وأحكام النجوم ، والقرعة ، والاستقسام بالأزلام ، والملاحم .

قال: « وعن مالك أنه قرأ على ربيعة وربيعة على عكرمة [وعكرمة على ابن عباس وابن عباس تلميذ عليّ] »[1].

قلنا: هذه كذبة، ماأخذ ربيعة عن عكرمة شيئاً ، بل عن سعيد بن المسيب ، وسعيد كان يرجع في علمه إلى عمر وزيد وأبي هريرة . وقولك عليٌّ تلميذه ابن عباس باطل ، فإن روايته عن عليّ يسيرة ، وغالب أخذِه عن عمر وزيد ، وكان يفتي في أشياء بقول أبي بكر وعمر ، وينازع علياً في مسائل .

قال: « وأما علم الكلام فهو أصله ، ومن خطبه تعلم الناس ، وكان الناس تلاميذه » .

قلنا: هذا كذب ولا فخر فيه ، فإن الكلام المخالف للكتاب والسنة قد نزَّه الله علياً عنه فما كان في الصحابة ولا التابعين أحد يستدلُّ على حدوث العالم بحدوث الأجسام ، ويثبت حدوث الأجسام بدليل الأعراض والحركة والسكون ، وأن الأجسام مستلزمة لذلك ، بل أول ماظهر هذا الكلام من جهة جَعْد بن درهم ، والجهم بن صفوان بعد المائة الأولى ، ثم صار إلى عمرو بن عبيد ، وواصل بن عطاء ، وهما لما تكلما في إنفاذ الوعيد وفي القدر صار ذلك وهذا إلى أبي الهذيل العلاف والنظّام وبشر المريسي وهؤلاء المبتدعة . وليس في الخطب الثابتة [عن عليّ][2] شيء من أصول المعتزلة الخمسة ، وقدماء المعتزلة [لم يكونوا يعظمون عليا بل كان فيهم من][2] يشكّون في عدالته ويقفون ،

=وأضرابه لأنهم أقلوا الرواية عن أهل البيت، فهل كان يريد من الإمام البخاري أن يصدق أن عصا موسى وطست قربانه كانتا عند جعفر بن محمد؟ اللهم ثبت علينا عقولنا، وعافنا من شرور الكذابين، وأكاذيبهم على أهل الدين، ياأرحم الراحمين.

(١) عن الأصل ٤ : ١٤٤ .

(٢) عن الأصل ٤ : ١٤٥ .

ويقولون في أهل الجمل : فسق إحدى الطائفتين لا بعينها . والشيعة القدماء يثبتون الصفات ويقرُّون بالقدر حتى صرَّح/ منهم هشام بن الحكم بالتجسيم . ٢٦٦
وثبت عن جعفر الصادق أنه سئل عن القرآن فقال ليس بخالق ولا مخلوق ، ولكنه كلام الله . ولا ريب أن أبا الحسن الأشعري كان تلميذاً لأبي علي الجبّائي ، لكنه فارقه ورجع عنه وأخذ الحديث والسنة عن زكريا [ابن يحيى](١) الساجي ، وذكر في المقالات(٢) أنه معتقد مذهب السلف(٣). لا كما فعلتَ أنتَ وأصحابك(٤) إذ جمعتم أخسَّ المذاهب : [مذهبَ الجهمية في الصفات ، ومذهبَ القدَرية في أفعال العباد ، ومذهب الرافضة في الإمامة والتفضيل . فتبين أن مانقل عن عليّ من الكلام فهو كذبٌ عليه ولا مدحَ فيه](١). وأبلغُ مما افتريتَ على عليّ(٤) أن هؤلاءَ القرامطة والإسماعيلية ينسبون قولهم إلى عليّ ، وأنه أُعطيَ علماً باطناً مخالفاً للظاهر . وقد ثبت عنه أنه قال(٥) « والذي فلق الحبَّة وبرأ النسمة ، ماعهد إليَّ النبيُّ ﷺ شيئاً لم يعهده إلى الناس ، إلا ما في هذه الصحيفة . . . إلا فهما يؤتيه الله عبداً في كتابه ». ولا يوصف ماقد كُذِب على أهل البيت ، حتى أن اللصوص العشرية يزعمون أن معهم كتاباً من عليّ بالإذن لهم في السرقة ، كما زعمت اليهود الخيابرة أن معهم كتاباً من عليّ بإسقاط الجزية . أفبعد هذا ضلال ؟ ومما يقوله الباطنية المنتمون إلى عليّ يجعلون منتهى الإسلام وغايته هو الإقرار بربوبية الأفلاك وأنها

(١) عن الأصل ٤ : ١٤٥ .
(٢) أي في كتابه (مقالات الإسلاميين) .
(٣) وذلك أنه أورد في مقالات الإسلاميين (١ : ٣٢٠ ــ ٣٢٥ مصر) جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة وما يأمرون به ويستعملونه ويرونه ، ثم قال ما نصه بالحرف : « وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول ، وإليه نذهب ، وما توفيقنا إلا بالله وهو حسبنا ونعم الوكيل .
(٤) الخطاب للرافضي المردود عليه .
(٥) وقد سمعه منه الشعبي ، ورواه عن الشعبي مطرف بن طريف ، ورواه عن مطرف سفيان بن عيينة انظر (جامع بيان العلم) لابن عبدالبر ١ : ٧١ وغيره من كتب الأعلام .

مدبّرة للعالم ، وأنه ليس وراءها صانعٌ لها ، ويجعلون هذا باطن دين الإسلام الذي بُعث به محمد ، وأنه ألقاه على عليّ ، وألقاه عليّ إلى الخواص حتى اتصل بمحمد بن إسماعيل بن جعفر ، وهو عندهم القائم وبنو عُبَيد هم ملوكهم الذين استولوا على المغرب ثم على مصر أكثر من مائتي سنة ، وصنّف فيهم القاضي أبو بكر بن الطيب ، والقاضي عبدالجبار بن أحمد ، والقاضي أبو يعلى ، والغزالي ، وابن عقيل ، و[أبو عبدالله][1] الشهرستاني وكشفوا أستارهم ، وأصحاب الألموت منهم[2] ، وسنان من دعاتهم[3] . وشعارهم الظاهر الرفض وباطن أمرهم الزندقة والانحلال [وكان من أعظم ما به دخل هؤلاء على المفسدين[4] وأفسدوا الدين هو طريق الشيعة ، لفرط جهلهم وأهوائهم

---

(١) عن الأصل ٤ : ١٤٧ ، وظاهر أنه غير مؤلف الملل والنحل ، فان كنية مؤلفها أبو الفتح ، ومؤلف الملل والنحل متهم بالميل إلى الإسماعيلية وتقدمت الاشارة إلى ذلك في ص ٩٥ .

(٢) أصحاب الألموت هم الملاحدة : الحسن بن الصباح ، وكيا بزرك أميد ، وابنه محمد وحفيده الحسن ، ومحمد بن الحسن ، وجلال الدين حسن بن محمد ، وابنه علاء الدين محمد وآخرهم حفيده ركن الدين ، أقاموا بناء الإلحاد الإسماعيلي في قلعة ألموت من سنة ٤٧٣ إلى سنة ٦٥٤ . وقلعة ألموت من أعمال الدمغان قصبة قومس في إيران بين الري (طهران) ونيسابور . وكان للملاحدة الإسماعيلية هناك قلعتان أخريان هما كردكوه وميمون ذر . وحاكم ألموت كانوا يسمونه شيخ الجبل ، قضى عليهم المغول أيام هلاكو سنة ٦٥٤ ، وقد عاصر نهايتهم الرحالة الإيطالي ماركوا بولو ووصف شيخ الجبل وجنته ومخاريقه وجرائمه ، ونقل ذلك إلى العربية الأستاذ عبدالله عنان في كتابه (مواقف حاسمة) ص ٢٢١ ـ ٢٢٣ الطبعة الثانية . وانظر (الحوادث الجامعة) لابن الفوطي ص ٣١٢ . ٣١٣ ومختصر الدول لابن العبري ٤٦٢ وعمدة الطالب ٢١١ وتاريخ العراق بين احتلالين ١ : ١٥٠ ـ ١٥٤ .

(٣) يقول ياقوت في مادتي (الشرطة) و (عقر السدن): أن الشرطة كورة كبيرة من أعمال واسط أهلها كلهم اسحاقية نصيرية أهل ضلالة ، منها كان الضال المضل سنان داعية الإسماعيلية ودجالهم الذي فعل الأفاعيل التي لم يقدر عليها أحد قبله ولا بعده . وفي مادة (الإسماعيلية) من (التذكرة التيمورية) ص ٣٥ ـ ٣٦ للعلامة المحقق أحمد تيمور باشا رحمه الله أن في الكناش رقم ٩٤٧ أدب بخزانة كتبه (ص ٤٩ ـ ٥٠) كلاما عن الإسماعيلية وخبرسنان بن سليمان راشد الدين ، ولم يتسع لي الوقت لمراجعته .

(٤) لعله : المسلمين .

وبعدهم من دين الإسلام . ولهذا وصوا دعاتهم أن يدخلوا على المسلمين من باب التشيع ، وصاروا يستعينون بما عند الشيعة من الأكاذيب والأهواء ، ويزيدون هم على ذلك ماناسبهم من الافتراء ، حتى فعلوا في أهل الإيمان مالم يفعله عبدة الأوثان والصلبان][1].

قال : « وعلم التفسير إليه يُعزَى لأن ابن عباس كان تلميذه فيه . قال ابن عباس : حدثني أمير المؤمنين في تفسير الباء من اسم الله من أول الليل إلى آخره ».

قلنا: هذا كذبٌ صراح ، وهذا يرويه من يؤمن بالمجهولات من جهلة الصوفية/ كما يروون أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ ٢٦٧ وأبو بكر يتحدّثان ، وكنت كالزنجيّ بينهما . وينقلون عن عمر أنه تزوج بامرأة أبي بكر ليسألها عن عمله في السر ، فقالت : كنتُ أشـمُّ منه رائحة الكبد المشوية . وهذا من أبين الكذب ، وإنما تزوج بامرأة أبي بكر ــ أسماء بنت عُمَيس ــ بعده عليٌّ ــ وقد أخذ ابن عباس عن عدد كبير من الصحابة ، وأخذ التفسير عن ابن مسعود ، وعن طائفة من الصحابة والتابعين ، ومايعرف بأيدي الأمة تفسير ثابت عن عليّ ، وما ورد عنه من التفسير فقليل . وأما ما ينقل أبو عبدالرحمن السلمي الصوفي في حقائق التفسير عن جعفر الصادق فكذب عليه .

قال: « وعلم الطريقة إليه منسوب ، فإن الصوفية إليه يسندون الخرقة ».

قلنا : الخرق متعددة أشهرها خرقتان : خرقة إلى عمر ، وخرقة إلى عليّ . فخرقة عمر لها إسناد : إلى أُوَيس القَرَني ، وإلى أبي مسلم الخولاني . وأما المنسوبة إلى عليّ فإسنادها إلى الحسن البصري . والمتأخرون يصلونها إلى معروف الكرخي ، ومن بعده منقطع ، فإنهم تارة يقولون إنه صحب عليَّ بن

---

(١) عن الأصل ٤ : ١٤٧ .

موسى الرضا ، وهذا باطلٌ قطعاً ، ومعروف كان منقعطاً ببغداد ، وعلي [بن موسى] كان في صحبة المأمون بخراسان ، ومعروفٌ أسنُّ من عليّ ، ولا نقل ثقة أنه اجتمع به [أو أخذ عنه شيئاً ، بل ولا يعرف أنه رآه][1] ولا كان والله معروفٌ بوّابَه ، ولا أسلم على يديه . وأما إسنادُها الآخر فيقولون إن معروفاً صحب داود الطائي ، وهذا [أيضاً][1] لا أصل له ولا عرف أنه رآه . [وفي إسناد الخرقة أيضاً أن داود الطائي صحب حبيبا العجمي ، وهذا أيضاً لم يعرف له حقيقة . وفيها أن حبيبا العجمي صحب الحسن البصري ، وهذا صحيح فإن الحسن كان له أصحاب كثيرون ، مثل أيوب السختياني ويونس بن عبيد، وعبدالله بن عوف ، ومثل محمد بن واسع، ومالك بن دينار وحبيب العجمي وفرقد السبخي وغيرهم من عبّاد البصرة][1]. وفيها أن الحسن صحب علياً ، وهذا باطل ، ما جالسه قط ، وما روي أن علياً دخل البصرة فأخرج القصّاص من جامعها إلا الحسن كذبٌ بين ، بل ما طلب الحسنُ العلمَ إلا بعد وفاة عليّ ، مع أنه رأى عثمان يخطب . وقد أفرد ابن الجوزي تأليفاً في مناقبه . وأوهىٰ من هذا نسبة لباس الفتوّة إلى عليّ بإسناد مظلم يعلم بطلانه . ولهم إسناد آخر بالخرقة إلى جابر منقطع ساقط . وقد علمنا قطعاً أن الصحابة لم يكونوا يُلبسون مريدهم خرقة ولا يقصون
شعورهم / ولا فعله التابعون ، بل جالسوا الصحابة وتأدبوا بآدابهم : كل طائفة أخذوا عمن في بلدهم من الصحابة ، فأخذ أهل المدينة عن عمر وأُبَيّ وزيد وأبي هريرة . ولما ذهب عليٌّ إلى الكوفة كان أهلها قد تخرَّجوا في دينهم بابن مسعود وسعد وعمّار وحذيفة ، وأخذ أهل البصرة عن عمران بن حصين وأبي موسى وأبي بكرة وابن مغفل وخلق ، وأخذ أهل الشام دينهم عن معاذ وأبي ٢٦٨

(١) عن الأصل ٤ : ١٥٦ .

عبيدة وأبي الدرداء وعُبادة بن الصامت وبلال . فكيف تقول إن طريق أهل الزهد والتصوف متصل به دون غيره ؟! وكتب الزهد كثيرة جداً [مثل الزهد للإمام أحمد ، والزهد لابن المبارك ، ولوكيع بن الجراح ، ولهناد بن السري . ومثل كتب أخبار الزهاد كحلية الأولياء، وصفة الصفوة][1] فيها خبر كثير عن المهاجرين والأنصار وتابعيهم بإحسان [وليس الذي فيها لعلي أكثر مما فيها لأبي بكر وعمر ومعاذ وابن مسعود وأبيّ بن كعب وأبي ذرّ وأبي أمامة وأمثالهم من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين][1].

قال: « وأما علم الفصاحة فهو منبعه ، حتى قيل : كلامه فوق كلام المخلوق ، ودون كلام الخالق ».

قلنا : لا ريب أنه كان من أخطب الصحابة ، وكان أبو بكر خطيباً ، وكان عمر خطيباً ، وكان ثابت بن قيس خطيباً بليغاً [ولكن كان أبو بكر يخطب عن النبي ﷺ في حضوره وغيبته . . . ونبي الله ساكت يقره على ما يقول][1]. وقد خطب أبو بكر يوم السقيفة فأبلغ ، حتى قال عمر : كنت قد هيَّأتُ مقالة أعجبتني ، فلما أردتُ أن أتكلم قال أبو بكر : على رِسْلك[2] فكرهتُ أن أُغضبه ، وكنتُ أُداري منه بعض الحدَّة . فتكلم فكان هو أحلم مني وأوقر ، والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويري[3] إلا قال في بديهته مثلها أو أفضل منها . وقال أنس بن مالك : خطبنا أبو بكر ونحن كالثعالب ، فمازال يثبتنا حتى صرنا كالأُسد . وكان ثابت بن قيس يسمى خطيبَ رسول الله ﷺ كما أن حسان بن ثابت شاعر رسول الله ﷺ . وكان زياد بن أبيه من أخطب العرب وأبلغهم حتى قال الشَّعْبي : ماتكلم أحد فأحسن إلا تمنيت أن يسكت خشية

(١) عن الأصل ٤ : ١٥٧ .
(٢) الرسل : الهينة والتأني ، أي اتئد .
(٣) أي فيما كنت هيأته لأقوله واستعددت له .

أن يسيء ، إلا زياداً كان كلما أطال أجاد . أو كما قال الشعبي . وكانت عائشة من أخطب الناس وأفصحهم حتى كان الأحنف بن قيس يتعجب من بلاغتها وقال : ماسمعت الكلام من مخلوق أفخَم ولا أفصحَ منه من عائشة . وكان
٢٦٩ ابن عباس من أخطب الناس[١] والبلغاء في العرب جماعة قبل الإسلام وبعده ، وعامة هؤلاء لم يأخذوا/ من عليّ شيئاً ، وإنما الفصاحة موهبة من الله ، ولا كان عليٌّ ولا هؤلاء يتكلفون الأسجاع ولا التجنيس الذي يسمى علم البديع ، بل يخطبون بطباعهم ولا يقصدون سجعاً . وإنما حدث هذا في المتأخرين وتكلفوا له وتتبعوه . فقولك إنه منبع الفصاحة مجرَّد دعوى ، بل أفصح الناس رسول الله ﷺ . وليست الفصاحة التشدُّق في الكلام والتقعير ، ولا البلاغة التجنيس والسجع ، بل البلاغة بلوغ المطلوب بأتمّ عبارة ، فيجمع صاحبها بين تكميل المعاني المقصودة وبين تبيينها بأحسن وجه . ثم غالب الخطب التي يأتي بها صاحب (نهج البلاغة) كذب [علىٰ عليّ][٢]، وعليّ أعلىٰ قدراً من أن يتكلم بذلك الكلام ، [ولكن هؤلاء وضعوا أكاذيب وظنوا أنها مدح][٢] فلا هي صدق ولا هي له مدح .

وقولك « إن كلامه فوق كلام المخلوق » كلامٌ ملعون فيه إساءة أدب على الرسول ، وهذا مثل ماقال ابن سبعين : هذا كلام يشبه بوجه ما كلام البشر . وهذا ينزع إلى أن يجعل كلام الله مافي نفوس البشر [وليس هذا من كلام المسلمين . وأيضاً فالمعاني الصحيحة التي توجد في كلام عليّ موجودة في كلام غيره ، لكن صاحب (نهج البلاغة) وأمثاله أخذوا كثيراً من كلام الناس

---

(١) روى الجاحظ في البيان والتبيين أن سعيد بن المسيب سئل : من أبلغ الناس ؟ فقال : رسول الله ﷺ . فقيل له : ليس عن هذا نسألك . قال : معاوية ، وابنه . وسعيد ، وابنه (يعني سعيد بن العاص وابنه عمرو بن سعيد الأشدق) . وما كان ابن الزبير بدونهم ، ولكن لم يكن لكلامه طلاوة مقبولة .

(٢) عن الأصل ٤ : ١٥٩ .

فجعلوه من كلام عليّ ، ومنه مايُحكىٰ عن عليّ أنه تكلم به ومنه ماهو كلام حق يليق به أن يتكلم به ولكن هو في نفس الأمر من كلام غيره][1] وفي كتاب البيان [والتبيين][1] للجاحظ كلام كثير منقول عن غير علي وصاحب نهج البلاغة يأخذه ويلصقه بعلي [وهذه الخطب المنقولة في كتاب نهج البلاغة لو كانت كلها عن عليّ من كلامه لكانت موجودة قبل هذا المصنف[2] منقولة عن عليّ بالأسانيد وبغيرها ، فإذا عرف من له خبرة بالمنقولات أن كثيراً منها ـ بل أكثرها ـ لايعرف قبل هذا[3] عُلم أن هذا كذب ، وإلاّ فليبين الناقل لها في أي كتاب ذكر ذلك ، ومَن الذي نقله عن عليّ وما إسناده ، وإلا فالدعوى المجرَّدة لا يعجز عنها أحد . ومن كانت له خبرة بمعرفة طريقة أهل الحديث ومعرفة الآثار والمنقول بالأسانيد وتبين صدقها من كذبها علم أن هؤلاء الذين ينقلون مثل هذا عن عليّ من أبعد الناس عن المنقولات والتمييز بين صدقها وكذبها][4] .

قال: « وقال: سلوني قبل أن تفقدوني. سلوني عن طرق السماء، فإني أعلم بها من طرق الأرض ».

فنقول: لا ريب أن عليا لم يكن يقول هذا بالمدينة بين سادة الصحابة الذين يعلمون كما يعلم . وإنما قال هذا لما صار إلى العراق بين قوم لا يعرفون كثيراً من الدين ، وهو الإمام الذي يجب عليه أن يعلمهم ويفقّههم . وقوله : أنا

---

(١) عن الأصل ٤ : ١٥٩ .

(٢) وهومحمد بن حسين الرضى (المتوفى سنة ٤٠٦) ، ومن المقطوع به أن أخاه علي ابن الحسين المرتضى (المتوفى سنة ٤٢٦) شاركه في الزيادات التي دست في النهج ، ولاسيما الجمل التي لها مساس بأحباب عليّ وأولياء النبي ﷺ كقول الأخوين أو أحدهما « لقد تقمصها فلان » وما خرج من هذه الحمأة . وانظر هامش ص ٤٤٩ .

(٣) أي قبل أن يلعب الرضى والمرتضى بكلام أمير المؤمنين عليّ في كتابهما (نهج البلاغة) .

(٤) عن الأصل ٤ : ١٥٩ .

أعلم بطرق السماء ، إن كان قاله فمعناه : أعلم بما يتقرَّبون به من الأمر والنهي والعبادة والجنة والملائكة ، ما لا أعلمه في الأرض . ليس مراده أنه صعد ببدنه إلى السماء ، هذا لا يقوله مسلم ، وهذا كأنه موضوع ، ولا يعرف له إسناد ، وقد تضل به الغلاة الذين يعتقدون نبوَّته فيحتجون بهذا ، بل وكثير من العوام والنساك يعتقدون في بعض الشيوخ نحو هذا .

قال: « وإليه رجع الصحابة في مشكلاتهم ، وردَّ عمرَ في قضايا كثيرة قال فيها : لولا عليٌّ لهلك عمر ». ٢٧٠

فيقال: مارجع الصحابة إليه/ في شيء من دينهم ، بل كانت النازلة تنزل فيشاور عمرُ علياً وعثمانَ وابنَ عوف [وابن مسعود][(١)] وزيد بن ثابت [وأبا موسى][(١)] وجماعة حتى [كان يدخل ابن عباس معهم مع صغر سنه ، وهذا مما أمر الله به المؤمنين ومدحهم عليه بقوله : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ (الشورى ٣٨)، ولهذا كان رأي عمر وحكمه وسياسته من أسدِّ الأمور][(١)]، وقد أجاب ابنُ عباس عن مشكلات أكثر مما أجاب عليٌّ بكثير لطول مدته ، واحتاج الناس إلى علمه . وكان عمر يشاورهم مع أنه أعلم منهم ، وكثيراً ماكانوا يرجعون إلى قوله كالعُمَريتين والعول وغيرهما [فإن عمر هو أول من أجاب في زوج وأبوين ، أو امرأة وأبوين : بأن للأم ثلث الباقي واتبعه أكابر الصحابة، وأكابر الفقهاء، كعثمان، وابن مسعود، وعليّ، وزيد والأئمة الأربعة ، وخفي قوله على ابن عباس فأعطى الأم الثلث ووافقه طائفة ، وقول عمر أصوب][(٢)]. وقولك « ردَّ عمر في قضايا [كثيرة قال فيها : لولا علي لهلك عمر] »[(٢)] فهذا لا يعرف أن عمر قاله إلا في مسألة واحدة [إن صح ذلك][(٢)]، وقد كان عمر يقول نحو هذا كثيراً لمن هو دون عليّ ، قال للمرأة التي عارضته في الصداق : رجل أخطأ وأصابت امرأة .

---

(١) عن الأصل ٤ : ١٦٠ . (٢) عن الأصل ٤ : ١٦١ .

وأما قولك « معرفة القضايا بالإلهام » بمعنى أنه من أُلهم أنه صادق حكم بذلك بمجرد الإلهام ، فلا يحلّ الحكم بهذا في دين الإسلام ، ولو كان الإلهام طريقاً كان الرسول أحقَّ من قضى به ، وكان الله يوحي إليه من هو صاحب الحق فلا يحتاج إلى بينة . فإن قلتَ معناه أنه يُلهم الحكم الشرعي ، فهذا أيضاً لابدَّ فيه من دليل شرعي . وقد ثبت أن النبي ﷺ قال: « قد كان قبلكم في الأمم محدَّثون ، فإن يكن في أمتي أحد فعُمَر » ، ومع هذا فلم يكن يجوز لعمر أن يحكم بالإلهام ، ولا يعمل بمجرَّد ما يُلقى في قلبه حتى يعرض ذلك على الكتاب والسنَّة ، فإن وافقه قبله وإن خالفه رده .

وأما ماذكره من الحكومة في البقرة التي قتلت حماراً، فلم يذكر له إسناداً ، ولا نعلم صحته ، بل الأدلة المعلومة تدلُّ على انتفائه : قال النبي ﷺ : «جرح العجماء جبار » فالحيوان ــ من بقرة أو شاة أو حمار ــ إذا كان يرعى في المراعي المعتادة فأفلتت نهاراً من غير تفريط حتى دخلت على زرع فأفسدته لم يكن على صاحبها ضمان بالإجماع ، فإنها عجماء ، ومالكها لم يفرّط . وإن خرجت ليلاً ضمن عند مالك والشافعي وأحمد . وذهب أبو حنيفة وابن حزم إلى أنه لا يضمن .

قال: « وكان أشجع الناس ، وبسيفه ثبتت قواعد الإسلام وتشيدت أركان الإيمان ، كشف الكروب عن وجه رسول الله ﷺ ولم يفرَّ غيره . . . الخ ».

والجواب: لا ريب في شجاعته ونصره للإسلام وقتلهِ جماعة . لكن ماهذا
٢٧١ من خصائصه ، بل شاركه فيه عدَّة. / وأشجعِ الناس رسول الله ﷺ ، كما ثبت
من حديث أنس وفيه : ولقد فزع أهل المدينة يوماً ، فانطلق ناس قِبَل الصوت ، فتلقاهم رسول الله ﷺ راجعاً وقد سبقهم إلى الصوت وهو على فرس لأبي طلحة عريّ في عنقه السيف وهو يقول: « لم تُراعوا ». وفي المسند

عن عليّ قال : كنا إذا اشتد البأس اتقينا برسول الله فيكون أقربنا إلى العدوّ . والشجاعة قوة القلب والثبات عند المخاوف ، أو شدّة البطش وإحكام صناعة الحرب . ومع هذا فما قَتل النبيُّ ﷺ غير أُبيّ بن خلف . ومن فرط شجاعته أن أصحابه انهزموا يوم حنين وهو راكب بغلة لا تكرّ ولا تفرّ ، ويقدم عليها إلى ناحية العدوّ ويسمّى نفسه ويقول :

« أنا النبيُّ لا كذِب ، أنا ابن عبدالمطلب »

وإذا كانت الشجاعة المطلوبة من الإمام شجاعة القلب فلا ريب أن أشجع الصحابة أبو بكر ، فإنه باشر الأهوال التي كان الرسول يباشرها من أول الإسلام ، ولم يجبن ، ولا جزع ، بل يقدم على المخاوف ، ويقي الرسول بنفسه ، ويجاهد بلسانه وبيده وبماله . ولما كان مع الرسول في العريش يوم بدر قام نبيُّ الله يدعو ويستغيث بربه ويقول: «اللهم أنجز لي ما وعدتني ، اللهم إن تهلك هذه العصابة لا تُعبد في الأرض » وجعلِ أبو بكر يقول له : يارسول الله ، كفاك مناشدتك ربك ، إنه سينجز لك ماوعدك . وهذا يدل على كمال يقينه وثباته . ولا نقص على الرسول في استغاثته بربه ، بل ذلك كمال له . فالالتفات إلى الأسباب نقص[1] في التوحيد ، ومحو الأسباب أن تكون أسباباً تقدح في العقل ، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع . فعلى الرسول أن يجاهد ويقيم الدين ــ بكل ممكن ــ بنفسه ، وماله ، ودعائه ، وتحريضه المؤمنين . والاستنصارُ بالله والاستعانة به أعظم الجهاد وأعظم أسباب النصر ، وهو مأمور بذلك . والقلب إذا غشيته الهيبة والمخافة والتضرُّع قد يغيب عن شهود مايعلمه . ومقام أبي بكر دون هذا ، وهو معاونةُ الرسول ، والذبُّ عنه ، وإخبارُه بأنّا واثقون بنصر الله ، والنظرُ إلى جهة العدوّ هل قاتلوا

---

(١) في الأصل (٤ : ١٦٥) : شرك .

بعد/ ولما مات النبي ﷺ عظمت النازلة واضطربوا [اضطرابَ الأرشية في الطَوِيّ البعيدة القعر][1] وطاشت العقول ووقعوا في نسخة القيامة [وكأنها قيامة صغرى مأخوذة من القيامة الكبرى][1]، وارتدَّت الأعراب ، وذلت الحماة . فقام الصدّيق بقلب ثابت الجأش قد جمع له الصبر واليقين[2]، وأخبرهم بأن الله اختار لنبيه ماعنده ، وقال لهم : « من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات ، ومن كان يعبد الله فإن الله حيٌّ لا يموت » ثم تلا : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴾(آل عمران ١٤٤) ، فكأن الناس لم يسمعوها . ثم خطبهم فثبَّتهم وشجعهم وبادر إلى تنفيذ جيش أسامة . وأخذ في قتال المرتدّين مع إشارتهم عليه بالتربص ، حتى كان عمر مع فرط شجاعته يقول له : ياخليفة رسول الله ، تألَّفِ الناس . وهذا باب واسع وأما القتل فلا ريب أن غير عليّ من الصحابة قَتل أكثرَ منه من الكفّار ، فإن من نظر المغازي والسيرة وأمعن النظر عرف ذلك : فالبراءُ بن مالك ــ أخو أنس ــ قَتل مائة رجل مبارزة سوى من شرك في دمه . وأما خالد بن الوليد فلا يُحصى عدد من قتله ، وقد انكسر في يده يوم مُؤْتة تسعة أسياف . وقال النبيُّ ﷺ: « إن لكلّ نبي حَوارِيّاً وحَوارِيَّ الزبير » . وقال عليه الصلاة والسلام : « صوتُ أبي طلحة في الجيش خيرٌ من فئة » . وقال ابن حزم : وجدناهم يحتجُّون بأن علياً كان أكثر الصحابة جهاداً وقَتلا، والجهاد ثلاثة أقسام : أعلاها : الدعاء إلى الله[3] باللسان، وثانيها : الجهاد ٢٧٢

---

(١) عن الأصل ٤ : ١٦٥ .

(٢) حتى قال أبو هريرة في وصف موقف أبي بكريومئذ : « والله لولا أبو بكر استخلف ، ما عُبد الله » انظر ص ٥١٩ .

(٣) أي الدعوة إلى سبيله وهدايته .

عند اليأس بالرأي والتدبير ، الثالث: الجهاد باليد . فوجدنا الجهاد الأول لا يَلحق فيه أحدٌ ــ بعد النبي ﷺ ــ أبا بكر ، فإن أكابر الصحابة أسلموا على يد أبي بكر . وأما عمر فإنه حين أسلم عَـزَّ الإسلام ، قال ابن مسعود : مازلنا أعزَّةً منذ أسلم عمر . فقد انفرد الشيخان بالجهادين اللذين لا نظير لهما ، ولا حظَّ لعليّ في هذا أصلاً . وأما الرأي والمشورة فخالصٌ لأبي بكر وعمر . بقي الثالث ، فكان أقلَّ عمل الرسول لا عن جبن ، ووجدنا علياً لم ينفرد بالسبق فيه ، بل شاركه فيه غيره شركة العنان : كطلحة ، والزبير ، وسعد ، وحمزة وعبيدة بن الحارث [بن عبدالمطلب][(١)]، ومصعب بن عمير ، وسعد بن معاذ ، وسماك أبي دجانة . ووجدنا أبا بكر وعمر قد شركاه في ذلك بحظ ، وإن لم يلحقا بحظوظ هؤلاء ، وإنما ذلك لشغلهما/ بالأفضل من ملازمة ٢٧٣
الرسول ومؤازرته ، وقد بعثهما على البعوث أكثر مما بعث عليا ، ومانعلم لعليّ بعثا[(٢)] إلّا إلى بعض حصون خيبر ففتحه .

فصل . وقولك « إنه بسيفه ثبت قواعد الإسلام وتشيدت أركان الإيمان » فكذب بيّن لكل من عرف أيام الإسلام[(٣)] بل سيفه جزء من أجزاء كثيرة جداً من أسباب تثبيت قواعد الإسلام ، وكثير من الوقائع التي ثبَّت الله بها الإسلام لم يكن لسيفه فيها أثر وكان سيفه يوم بدر سيفاً من سيوف كثيرة . وغزوات القتال كلها تسع . وبعد الرسول لم يشهد حرب فارس ولا الروم ولا شيئاً من

---

(١) عن الأصل ٤ : ١٦٧ .

(٢) أي سرية لقتال .

(٣) وقد أسرفت في هذا الكذب الرافضة وأذنابها كابن أبي الحديد شارح نهج البلاغة تهوينا منهم لأمر الإسلام ، وخفضاً لمقام الملة ، ليعلو على حساب ذلك مقام عليّ بزعمهم ، حتى بلغ من سوء أدب ابن أبي الحديد وضعف إيمانه بالإسلام أن قال في عليّ :

ألا إنما الإسلام لولا حسامه   كعفطة عنز أو قلامة ظافر

وهذا جحود بنصر الله ومقام رسوله يداني الردة ، ولم يبلغنا أنه تاب عنها .

تلك الملاحم المهولة . وكان نصره في مغازيه تبعاً لنصر رسول الله ﷺ . وحروبه الكبار في خلافته ــ الجمل وصفين والنهروان ــ فكان منصوراً لأن جيشه كان أكثر عدداً من المقاتلين له ، ومع ذلك فما استظهر على أهل الشام ، بل كان وهم كفرسَى رهان .

وقولك « ماانهزم قطّ » فهو في ذلك كأبي بكر وعمر وجماعة ، لم يعرف لواحد منهم هزيمة . وإن كان قد وقع شيء خفيف خفيٌّ ولم ينقل فيمكن أن عليا وقع منه مالم ينقل يوم حنين ويوم أُحد . وقولك « وطالما كشف الكروب عن وجه رسول الله ﷺ » دعوى كاذبة من عبارات الطرقية ، بل ماعلمنا كشف كربة واحدة ، بل ولا أبو بكر ، ولا عمر . نعم دفع أبو بكر عنه لما أراد المشركون أن يضربوه ويقتلوه بمكة فحال بينهم وبينه وجعل يقول : ﴿ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ ﴾ (غافر ٢٨) ، حتى ضربوا أبا بكر . ووقاه طلحةُ يوم أُحُد بيده حتى شُلَّت ، وكان يقول : نحري دون نحرك يارسول الله . أما أن يكون المشركون أحاطوا برسول الله ﷺ حتى خلَّصه منهم عليٌّ بسيفه ــ أو أبو بكر ــ فهذا لم يقع . ولكنك طالعتَ ــ فيما أحسب ــ الغزوات التي للقصاص ، أو تنقلات الأنوار للبكري ، مما هو من جنس سيرة البطّال[1]، وعنترة ، وأحمد الدنف ، وهذه الأخلوقات التي يكتريها صبيان الكتاب ليتمرَّنوا في القراءة ويطير النوم عنهم ، لفرط مافيها من السخف والإفك .

/ قال :« وفي غزوة بدر كان لعليّ سبع وعشرون سنة ، فقتل من المشركين ٢٧٤

---

(١) هو البطل المجاهد عبدالله البطال المقتول شهيداً بأرض الروم سنة ١٢٣ في خلافة هشام ابن عبدالملك . وقد توسع القصاصون في قصص جهاد هذا البطل العظيم حتى أخرجوها عن زمنه ونقلوها إلى زمن هارون الرشيد وتخيلوا فيها ما يغذي شهوة العامة على نحو ما فعلوا في سيرة سيف ابن ذي يزن وعنترة وفتوح الشام وسيرة الظاهر بيبرس وتغريبة بني هلال . وعندي من سيرة البطال المجلد الثالث بخط مغربي حديث في ٧٠٥ صفحات وهو كما وصفته .

ستة وثلاثين رجلاً وحده ، وهم أكثر من نصف المقتولين ، وشرك في الباقين ».

فيقال : هذا من الكذب البيِّن ، بل قد ثبت في الصحيح قتل جماعة لم يشرك علي في قتلهم ، منهم أبو جهل وعُقبة بن أبي مُعَيط وعُتبة بن ربيعة وأُبيّ بن خلف . ونقلوا أن علياً قتل يومئذ نحو العشرة .

قال: « ويوم أُحد انهزم الناس كلهم عن النبي ﷺ إلا علياً ، ورجع إلى رسول الله ﷺ نفرٌ أولهم عاصم بن ثابت وأبو دجانة وسهل بن حنيف وجاء عثمان بعد ثلاثة أيام فقال له رسول الله ﷺ : لقد ذهبت فيها عريضة . وتعجبت الملائكة من ثبات عليّ فقال جبريل : لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا عليّ . وقتل عليٌّ أكثر المشركين في هذه الغزاة وكان الفتح على يديه . وروى قيس بن سعد عن عليّ قال : أصابني يوم بدر ست عشرة ضربة وسقطتُ إلى الأرض فجاءني رجل فأقامني . . . وذكر الحديث ، وأن الرجل جبريل ».

فيقال: هذا الرجل مايستحي من الله ، ولا يراقبه في نقل هذه الأكاذيب التي لا تَنْفق إلا على البقر ، كقوله وقتل عليٌّ أكثر المشركين وكان الفتح ، فأين قَتل المشركين ، وأين الفتح ؟ بل كانت غزوة أُحد على المسلمين لا لهم كما قال تعالى : ﴿ أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ ﴾ (آل عمران ١٦٥)، هَزم المسلمون العدوَّ أولاً ، وكان نبيُّ الله قد وكل بثغر الجبل الرُّماةَ ، وأمرهم أن لا يبرحوا . فلمّا انهزم المشركون طَلبتِ الرماةُ الغنيمةَ ، فنهاهم أميرُهم عبدالله بن جُبير فلم يطيعوه ، وكرَّ العدوُّ عليهم من ظهورهم ، وصاح الشيطان : قُتل محمد ! فاستُشهد يومئذ نحوُ السبعين ، وشُجَّ النبي ﷺ وكُسرت رَباعيتُه ، وهشمت البيضة على رأسه ودخلت حلقتا المغفر في وجنته حتى قال: « كيف يفلح قوم فعلوا هذا بنبيّهم وهو يدعوهم إلى الله » فنزلتْ: ﴿ لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ (آل عمران ١٢٨)، ولم يبق معه يومئذ غير اثنى عشر رجلاً/ منهم ٢٧٥

أبو بكر وعمر وطلحة وسعد ، وقتل حوله جماعة ، وقال رئيس المشركين : اعْلُ هبَل ، اعْلُ هُبَل . يومٌ بيوم بدر . يعني أخذنا بالثأر . ولم يقتل يومئذ من المشركين إلا بضعة عشر رجلاً ، ولم يُجْرح عليٌّ يومئذ ولا أقامه جبريل ! فأين الإسنادُ بهذا ، وفي أيّ كتب الموضوعات هو ؟!

وقولك « إن عثمان جاء بعد ثلاث » كذبٌ آخر . وقولك « إن جبريل قال : لا سيف إلا ذو الفقار كذب آخر ، فإن ذا الفقار لم يكن لعليّ ، بل كان لأبي جهل غنمه المسلمون يوم بدر . فعن ابن عباس قال : تنفَّل رسول الله ﷺ سيفَه ذا الفقار يوم بدر ، وهو الذي رأى فيه الرؤيا يوم أحد قال : « رأيتُ في سيفي ذي الفقار فـلاًّ ، فأوَّلته فـلاًّ يكون فيكم . ورأيتُ أني مردفٌ كبشاً ، فأوَّلته كبشَ الكتيبة . ورأيتُ أني في درع حصينة ، فأوَّلته المدينة . ورأيتُ بقراً تُذبح ، فبقر والله خير ، فبقرٌ والله خير » . أخرجه الترمذي وابن ماجة وأحمد في مسنده(١) .

قال : « وفي غزاة الأحزاب أقبلت قريش ومن معها في عشرة آلاف ونزلوا من فوق المسلمين ومن تحتهم . فخرج عليه السلام بالمسلمين وهم ثلاثة آلاف وعملوا الخندق ، وركب عمرو بن عبد ودّ وعكرمة بن أبي جهل ودخلا من مضيق في الخندق وطلبا المبارزة ، فقام عليٌّ فقال له النبي ﷺ : إنه عمرو . فسكت . ثم طلب المبارزة ثانياً وثالثاً ويقوم عليّ ، فأذن له النبي ﷺ فقال : ياعمرو، كنتَ عاهدتَ الله تعالى أن لا يدعوَك قرشي إلى إحدى خَلَّتين إلا أجبت إلى واحدة منهما ، وأنا أدعوك إلى الإسلام . قال : لا حاجةَ لي به . قال : فأدعوك إلى النزال . قال : ماأحبُّ أن أقتلك . ثم نزل وتجاولا ، فقتله عليّ ، وانهزم عكرمة ، ثم انهزم المشركون. فقال عليه الصلاة والسلام : «قتلُ

---

(١) برقم ٢٤٤٥ . قال الشيخ أحمد شاكر : إسناده صحيح . والحديث ذكره ابن كثير في التاريخ (٤ : ١١ ــ ١٢) من رواية البيهقي من طريق ابن وهب عن ابن أبي الزناد بأطول من هذا .

عليٍّ عمراً أفضلُ من عبادة الثقلين ». يقال : قد طُرِّزت القصة بعدَّة أكاذيب ، منها أنه لما قتل عمراً انهزموا ، وهذا كذب بارد ، فإنهم ماانهزموا بل بقوا محاصرين المسلمين حتى خبَّب بينهم نعيم بن مسعود الغطفاني[١] وأرسل الله
٢٧٦ عليهم الريح والملائكة فترحلوا : ﴿ وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُواْ خَيْرًاۚ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَۚ ﴾ (الأحزاب ٢٥) ، فتبين أن المشركين ما ردَّهم الله بقتال ، ولا هزمهم المسلمون . والحديث الذي رملتَ به[٢] كذبٌ بيقين ، وحاشا الرسول من هذه المجازفة ، أيكون قتلُ واحد أفضلَ من عبادة الإنس والجن ؟ فما بقي لمن قتل أبا جهل وصناديدَ قريش الذين فعلوا بنبيّ الله الأفاعيل ، وعمرو ماعرف له شرٌّ ينفرد به في عداوة الرسول .

قال : « وفي غزاة بني النضير قَتل عليٌّ رامي قبة النبيّ ﷺ بسهم ، وقَتل بعده عشرة وانهزم الباقون ».

قلنا : وهذا من الكذب الواضح ، فإن بني النضير هم اليهود الذين نزلت فيهم سورة الحشر بالإجماع ، وقصتهم قبل أُحد ، وكان المسلمون قد حاصروهم وقطعوا نخلهم ولم يخرجوا من حصونهم حتى يقال انهزموا ، ثم صالحوا على الجلاء فأجلاهم الرسول . أفما تقرأ السورة وتتدبَّرُها ؟! وحملوا من أموالهم مااستقلّت به إبلهم إلاّ السلاح ، وكان الرجل منهم يخرّب بيته عن نجاف بابه فيضعه على بعيره ، فخرجوا إلى خيبر والشام .

قال : « وفي غزوة السلسلة جاء أعرابيّ فأخبر النبي ﷺ أن جماعة قصدوا أن يكبسوا عليه المدينة ، فقال : من للوادي ؟ فقال أبو بكر : أنا . فدفع إليه اللواء وضمَّ إليه سبعمائة ، فلما وصل إليهم قالوا : ارجع إلى صاحبك فإنا في جمع كثير . فرجع . فقال عليه الصلاة والسلام : من للوادي ؟ فقال عمر :

(١) أي ألب بعضهم على بعض وأفسد ذات بينهم فارتاب بعضهم ببعض وفشلوا .
(٢) أي جئت تهرول به وأنت تهز منكبيك . وهذه اللفظة من كلام الذهبي .

أنا . فبعثه . ففعل كالأول . فقال في اليوم الثالث : أين عليّ ؟ فدفع إليه الراية ، فمضى ، فلقيهم فقتل منهم ستة أو سبعة وانهزم الباقون . وأقسمَ الله بفعل أمير المؤمنين فقال : ﴿ وَٱلْعَـٰدِيَـٰتِ ضَبْحًا ﴾ » .

قلنا: وهذا أيضاً من الباطل، فلا وجود لهذه الغزوة أصلاً ، بل هي من جنس غزوات [الطرقية الذين يحكون الأكاذيب الكثيرة][1] كسيرة عنترة والبطال . وقد اعتنى بأيام الرسول ﷺ عروة والزهري وابن إسحاق وموسى بن عقبة وأبو معشر السِّنْدي[2] والليث بن سعد وأبو إسحاق الفَزارِي[3] والوليد ابن مسلم والواقدي ويونس بن بكير وابن عائذ[4] وأمثالهم ، وماأبقوا دقّـاً ولا جـلًّا ولا غثـاً ولا ثمينـاً ، وماذكروا هذه الغزوة، ولا نزلت فيها ﴿ وَٱلْعَـٰدِيَـٰتِ ﴾ بل نزلت بالإجماع بمكة، بل المشهور عن عليّ في التفاسير/ أنه ٢٧٧ قال : العاديات إبلُ الحُجّاج وعَدْوها من مزدلفة إلى منى . وكان ابن عباس والأكثرون يفسّرونها بالخيل التي تغزو في سبيل الله .

قال : « وقتل من بني المُصْطَلِق مالكاً وابنه ، وسبى كثيراً ، من جملتهم جويرية » .

قلنا هذا من أخبار الرافضة التي لا إسناد لها . ولو وجد للشيء [من أخبارهم] إسناد فإما أن تكون ظلمات ومجاهيل ، أو عن كذاب أو متَّهم [فإنه

---

(١) عن الأصل ٤ : ١٧٣ ، وكانت في منتقى الذهبي « غزوات الكتبتين التي يذكرونها كسيرة عنترة » .

(٢) هو نجيح بن عبدالرحمن المدني مولى الهاشميين . قال أحمد : كان صدوقا لكنه لا يقيم الإسناد ، وكان بصيراً بالمغازي . توفي سنة ١٧٠ ترجم له الحافظ في تذكرة الحفاظ (١ : ٢١٦) .

(٣) هو إبراهيم بن محمد سليل خارجة بن حصن بن حذيفة الفزاري ، أحد الأعلام ثقة مأمون صاحب سنة ، مات سنة ١٨٦ .

(٤) في منتقى الذهبي « ابن عابد » والتصحيح من الأصل ٤ : ١٧٤ ، وهو محمد بن عائذ القرشي الدمشقي المتوفي سنة ٢٣٤ ، كان يفتي بدمشق . له كتاب (الفتوح والمغازي) .

الحارث . وهي لما سُبيت كاتبت على نفسها فأدّى عنها النبي ﷺ وعُتقت من الكتابة ، وأعتق الناس السبى لأجلها وقالوا : أصهارُ رسول الله ﷺ][1].

قال : « وغزاة خيبر كان الفتح فيها على يده ، دُفعت إلى أبي بكر فانهزم ، ثم إلى عمر فانهزم ، وعالج عليّ باب الحصن فاقتلعه وجعله جسراً على الخندق ، وكان البابُ يغلقه عشرون رجلاً ، وقال ﷺ : مااقتلعه بقوة جسمانية ، بل بقوة ربانية . وكان فتح مكة على يديه بواسطته ».

قلنا: لم تفتح خيبر كلها في يوم ، بل كانت حصوناً مفرقة : بعضها فتح عنوة ، وبعضها صلحاً . ثم كتموا ماصالحهم [عليه][1] النبي ﷺ فصاروا محاربين ولم ينهزم أبو بكر ولا عمر . وقد روى أن عليا اقتلع الباب ، أما كونه يغلقه عشرون رجلاً وأنه جعل جسراً فلا أصل له . وأما فتح مكة فلا أثر لعلي فيه أصلاً إلا كباقي الصحابة ، والأحاديث المتوافرة في غزوة الفتح تبين هذا .

قال أبو هريرة : فجعل النبي ﷺ خالدَ بن الوليد يومئذ على الميمنة والزبيرَ على الميسرة وأبا عبيدة على الساقة وبطن الوادي ، فقال : ياأبا هريرة ادعُ لي الأنصار ، فدعاهم ، فجاءوا يهرولون ، فقال : هل ترون أوباش قريش ؟ قالوا : نعم . قال : انظروا إذا لقيتموهم غداً أن تحصدوهم حصداً ــ وأكفأ بيده[2]، ووضع يمينه على شماله وقال : ــ موعدكم الصفا . قال : فما أشرف لهم يومئذ أحدٌ إلا أناموه[3]. قال : فصعد رسول الله ﷺ الصفا ، وجاءت الأنصار فأطافوا بالصفا ، فجاء أبو سفيان فقال : يارسول الله ، أُبيدتْ خضراء قريش ، لا قريشَ بعد اليوم فقال : من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ، ومن ألقى السلاح فهو آمن ، ومن أغلق عليه بابه فهو آمن . متفق عليه .

---

(١) عن الأصل ٤ : ١٧٥ .

(٢) كذا في منتقى الذهبي . وفي الأصل (٤ : ١٧٥) : وأحفى بيده .

(٣) أي صرعوه وقتلوه .

٩ قال : « ويوم حنين خرج رسولُ الله ﷺ في عشرة آلاف ، فعانهم أبو بكر[١] وقال لن نُغلب اليوم من كثرة ، فانهزموا ، ولم يبق مع النبي ﷺ إلا تسعة من بني هاشم/ وابن أم أيمن ، وكان عليٌّ بين يديه ، فَقتل من المشركين أربعين ، وانهزموا ». ٢٧٨

قلنا: هذا كذب مفترَى، فهذه المسانيد والسِّيَر والتفاسير ، ماذُكر فيها أن أبا بكر عانهم . واللفظ الذي قاله بعض المسلمين : لن نغلب بعد اليوم من « قلة » ، لم يقل من « كثرة » وقولك « بقي معه تسعة » باطل ، بل قال ابن إسحاق : بقي معه نفر من المهاجرين والأنصار وأهل بيته ، فثبت معه أبو بكر وعمر وعلي والعباس وأبو سفيان وربيعة ابنا الحارث وأسامة وأيمن .

وقولك « إن علياً قَتل بين يديه أربعين » كذب ، ماقال هذا أحد يعتدُّ به ، وفي الصحيحين من حديث البراء أن النبي ﷺ نزل يومئذ عن بغلته ودعا واستنصر وهو يقول :

« أنا النبيُّ لا كذِب ، أنا ابن عبدالمطلب

اللهم أنزل نصرَك » . قال البراء : وكنا إذا احمرَّ البأس نتقي به ، وكان الشجاع منا الذي يحاذيه ، يعني النبيَّ ﷺ . ولمسلم من حديث سلمة بن الأكوع قال : لما غشوا النبي ﷺ نزل ثم قبض قبضة من التراب واستقبل به وجوههم فقال: « شاهَتِ الوجوه » فما خلق الله منهم إنساناً إلا ملأ عينيه تراباً بتلك القبضة ، فولوا مدبرين .

فصل . قال : « الخامس إخباره بالغيب والكائن قبل كونه : أخبر أن طلحة والزبير لما استأذنا في الاعتمار قال : ماتريدان العمرة ، وإنما تريدان البصرة . وكان كما قال . وأخبر وهو جالس بذي قار يبايع : يأتيكم من قِبَل الكوفة ألف رجل لا يزيدون ولا ينقصون يبايعونني على الموت . فكان كذلك ، آخرهم

(١) أي أصابهم بالعين !

أُوَيس القرني . وأخبر بقتل ذي الثدية . وأخبر بقتل نفسه الشريفة . وأخبر ابن شهريار[1] اللعين بقطع أربعته وصلبه ، ففَعل به معاوية ذلك . وأخبر مسماراً التمار بأنه يصلب عاشرَ عشرة ، وأراه النخلة التي يصلب عليها ، فوقع كذلك . وأخبر رُشَيداً الهجري بصلبه فصُلب[2] . وأن الحجّاج يقتل كُمَيل بن [زياد][3] . وأن قنبراً يذبحه الحجاج ، فوقع . فقال للبراء [ابن عازب][4] ، إن ابني [الحسين][4] يُقتل ولا تنصره ، فكان كذلك . وأخبر بملك بني العباس : يُسر لا عُسر فيه ، لو اجتمع عليهم الترك والديلم والسند والهند على

---

(١) كذا في منتقى الذهبي . والذي في الأصل (٤ : ١٧٧) شهرپان .

(٢) رشيد الهجري هو الباب الثاني في معتقد النصيرية . قال عنه ابن حبان : إنه كان يؤمن بالرجعة . ولقيه الشعبي بعد مقتل علي رضي الله عنه فرآه لا يعتقد بأن علياً مات ، وزعم للشعبي أنه دخل على أمير المؤمنين علي بعد موته فأنبأه بأشياء تكون ، فقال له الشعبي إن كنت كاذبا فلعنك الله . وبلغ الخبر زياداً فبعث إلى رشيد الهجري فقطع لسانه وصلبه . والشيعة الإمامية يرفعونه إلى قريب من منزلة العصمة . وله ترجمة في تنقيح المقال للمامقاني (١ : ٤٣١) طلب فيها من الله أن يحشره مع هذا الخاسر الذي تحرف اسمه في منهاج السنة (٤ : ١٧٧) برسم « راشد البحري » فليصححه من كانت عنده نسخة منهاج السنة .

(٣) سقط من المنتقى وأكمل من الأصل (٤ : ١٧٧) وتحرف فيه اسم كميل برسم « كهيل » . وفي تاريخ الطبري (٥ : ١٣٧ ــ ١٣٨) أن عمير بن ضابيء البرجمي وكميل بن زياد النخَعي حضرا إلى المدينة ليغتالا أمير المؤمنين عثمان ، فنكل عمير ، وترصد كميل لصهر رسول الله ﷺ ، فلما التقيا ارتاب به عثمان فوجأ وجهه ، فقال لعثمان : أوجعتني يا أمير المؤمنين . قال عثمان : أولست بفاتك ! قال كميل : لا والله الذي لا إله إلا هو . فاجتمع الناس وقالوا : نفتشه يا أمير المؤمنين . فقال عثمان : لا ، قد رزق الله العافية ، ولا أشتهي أن أطلع منه على غير ما قال . ثم قال لكميل : « إن كنت كما قلت فاقتد مني ــ وجثا ــ فوالله ما حسبتك إلا تريدني » وقال : « إن كنت صادقاً فأجزل الله ، وإن كنت كاذباً فأذل الله » وقعد له على قدميه وقال : « دونك » ، فقال كميل : « تركت » . على أن الله يمهل ولا يهمل ، فلما كانت أيام الحجاج بعد أربعين سنة قتل كميلاً لهذا الحادث ، كما قتل عمير بن ضابيء لسفره معه من العراق إلى المدينة لهذا الغرض ولقوله في ذلك :

همت ولم أفعل وكدت وليتني تركت على عثمان تبكي حلائله

(٤) عن الأصل ٤ : ١٧٧ .

أن يزيلوا ملكهم لـمَّا/ قدروا ، حتى يشذَّ عنهم مواليهم وأرباب دولتهم . ٢٧٩
ويُسلَّط عليهم ملك من الترك يأتي عليهم من حيث بدأ ملكهم ، لا يمرُّ بمدينة إلا فتحها ، ولا ترفع لحربه راية إلا نكّسها ، الويل ثم الويل لمن ناوأه ، فلا يزال كذلك حتى يظفر ، ثم يدفع ظفره إلى رجل من عترتي يقول بالحق ويعمل به . وكان الأمر كذلك حيث ظهر هلاكو من ناحية خراسان ».

فيقال: أما الإخبار ببعض المغيبات فيقع ممن هو دون عليّ من الصلحاء وغيرهم ممن لا يصلح للإمامة(١)، وأبو هريرة وحذيفة وغيرهما كانوا يحدّثون بأضعاف ذلك ، وأبو هريرة يسنده(٢) وحذيفة يسنده مرة وتارة لا يسنده، فما أخبر به هو أو غيره قد يكون مما سمعه من الرسول ﷺ وقد يكون مما كوشف به عليّ وعمر . وفي (الزهد) لأحمد بن حنبل و(الحلية) لأبي نعيم و(كرامات الأولياء) لابن أبي الدنيا والخلّال واللالكائي جملةٌ من ذلك عن الصحابة والتابعين ومَن بعدهم . وماأورده عن عليّ فلا نسلّم صحته ، ومنه مايعرف كذبه(٣)، فإن هلاكو مادفع ظفره إلى علوي(٤). ومما يبين أن عليا ماكان يعلم المستقبلات أنه كان في خلافته وحروبه يظن أشياء فيتبين له الأمر بخلاف ظنه ، فلو عرف أنه يجري ماجرى من قتل الناس ولم يحصل المقصود لما قاتل ، فإنه كان ــ لو لم يقاتل ــ أعزَّ وأنصر . ولو علم أنه إذا حكَّم الحكمين يحكمان بما حكما به لم يحكّمهما ، فأين علمه بالكوائن بعده ؟ وأين كشفه الكرب عن وجه الرسول ﷺ بسيفه حتى ثبت قواعد الدين ؟ وهو مع جيشه الذين هم تسعون ألفاً لم يظفر بمعاوية ! بل الرافضة تدعى فيه الشيء ونقيضه : فتغلوا فيه،حتى

---

(١) وقد يتزيد المتأخرون في هذه الأخبار ويزخرفونها من عندهم بما لم يكن في أصلها .
(٢) أي إلى النبي ﷺ لأنه سمعه منه .
(٣) فما ألصقوه بعلي مما يتعلق برشيد الهجري أرادوا به ترويج إلحاد رشيد واستئناس الآذان به ، أكثر مما أرادوا به نسبة علم الغيب إلى علي .
(٤) والخبر من أصله تملق ونفاق من الشيعة لملوك التتار وآخرهم خدابنده .

يقولوا بعصمته ، وأنه لا يقع منه سهو ، وأنه يعلم المغيبات ، وما يقنعون له بما أعطاه الله من الشجاعة حتى يحمّلوه مالا يطيقه بشر ولا يقبله عقل عاقل بافتراء الطرقية ، ثم يذكرون عجزه عن مقاومة أبي بكر مع عدم مال أبي بكر وقلة رجاله ، وكذلك فليكن التناقض ! وإنما قال تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ ● وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ﴾ (الأنفال ٦٢ ـ ٦٣)، فأيّده الله بالمؤمنين كلهم : عليٍّ وغيره . ومما يبين أنه لم يكن يعلم المستقبلات[1] قوله :

٢٨٠ لقد عجزتُ عجزةً لا أعتذرْ / سوف أكيسُ بعدها وأستمرْ
وأجمع الرأيَ الشتيتَ المنتشرْ

وكان يقول ليالي صفين : ياحسن ، ماظنَّ أبوك أن الأمر يبلغ هذا ، لله دَرُّ مَقام قامه سعد بن مالك وعبدالله بن عمر[2]: إن كان برّاً إن أجره لعظيم ، وإن كان إثماً إن خطره ليسير . وتواتر عنه أنه كان يتململ من اختلاف أصحابه ورعيته عليه . وقد دلَّ الواقع على أن رأي ولده حسن من ترك القتال كان أجودَ وأنفعَ للأمة . وقد قعد عن القتال مثلُ سعد وسعيد وابن عمر ومحمد ابن مَسْلمة وزيد بن ثابت وعمران بن حصين وجماعة ، ودلتهم النصوص على القعود : ثبت أن النبي ﷺ قال : « ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم[3]» ولكن ليقضيَ الله أمراً كان مفعولاً . مع أن عليا لم يكفِّر أحداً ممن قاتله حتى الخوارج الذين كفّروه ، ولا سبى لهم ذرّية . وكان يترضَّى عن طلحة والزبير ، ويدعو على معاوية وعمرو من غير أن يكفّرهما .

---

(١) بل فيه براءته إلى الله من خرافة العصمة أيضاً .

(٢) أي باعتزالهما الفتنة ولزومهما منازلهما .

(٣) وقبل وقعة الجمل صعد أبو موسى الأشعري منبر الكوفة ــ وهو أميرها ــ وأخذ يذكر الناس بهذا الهدي المحمدي ، فأسرع الأشتر إلى دار الإمارة فاحتلها ، حتى إذا جاء أبو موسى ليدخل طرده الأشتر وعزله افتئاتا على أميره عليّ وبغير علمه . العواصم (ص ١٧٣) .

فصل : قال: « السادس أنه كان مستجاب الدعاء : دعا على بشر بن أرطاة أن يسلبه الله عقله فخولط ، ودعا على العيزار بالعمى فعمى ، ودعا على أنس لما كتم شهادته بالبرص فبرص ، وعلى زيد بن أرقم بالعمى فعمى ».

قلنا : هذا موجود في الصحابة والصالحين ، فلا ينكر لعلي . وكان سعد بن أبي وقاص لا تخطىء له دعوة ، لأن النبي ﷺ دعا له : « اللهم سدِّدْ رميته ، وأجب دعوته ». والبراء بن مالك كان يُقسم على الله فيبرُّ قَسَمه كما في الصحيح : « إن مِن عباد الله من لو أقسم على الله لأبرَّه ، منهم البراء بن مالك » وقد بارز مائة مبارزة . والعلاء بن الحضرمي نائب رسول الله ثم نائب أبي بكر على البحرين مشهور بإجابة الدعاء .

قال: « وروى الجمهور أن النبي ﷺ لما خرج إلى بني المصطلق فنزل بقرب وادٍ وعر وهبط جبريل وأخبره أن طائفة من كفّار الجنّ قد استبطنوا الوادي يريدون كيده ، فدعا بعليّ وأمره بنزول الوادي فقتلهم » .

فيقال: عليٌّ أعظم من هذا . وإهلاك الجن لمن هو دونه. لكن هذا من الأكاذيب المعلومة بالضرورة ، [ولم يقاتل أحدٌ من الإنس الجـنَّ][1] وهو من
٢٨١ جنس قتاله للجن ببئر ذات العلم ، وهذه الموضوعات لا تروج علينا . / نعم تروج على إخوانك أهل الجرد وجِزِّين[2]، وعليٌّ أرفع قدراً من أن تثبت له الجن وقد سَأل شيعيٌّ المحدّثَ أبا البقاء [خالدَ بن يوسف][1] النابلسي عن قتال [عليٍّ] الجنَّ ، فقال: [أنتم معشر الشيعة][1] أما لكم عقل ؟ أيما أفضل عندكم : عمرُ أو عليّ ؟ قال : بل عليّ فقال : إذا كان النبي ﷺ يقول لعمر: « مارآكَ الشيطانُ سالكاً فجّـاً إلا سلك فجاً غير فجك » ، فإذا كان الشيطانُ

---

(١) عن الأصل ٤ : ١٨٥ .

(٢) هي بلاد كسروان التي تقدم الكلام عليها في ص ٣٤١ وكان فيها أيام شيخ الإسلام رافضة أجلاف لم يريحوا رائحة الإسلام .

يهرب من عمر فكيف يقاتل بنوه عليا ! وقد روى ابنُ الجوزى في (الموضوعات) حديثاً طويلاً في محاربته الجنّ وأنه كان عام الحديبية وأنه حاربهم ببئر ذات العلم من طريق محمد بن أحمد المفيد أخبرنا محمد بن جعفر السامر حدثنا عبدالله بن محمد[1] السكوني حدثنا عمارة بن يزيد حدثنا إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق حدثني يحيى بن عبيدالله[2] بن الحارث عن أبيه عن ابن عباس قال : لما توجه رسول الله ﷺ إلى مكة عام الحديبية أصاب الناسَ عطش وحرّ ، فنزل الجحفة فقال : مَن يمضي في نفر بالقرب فيَردون بئر ذات العلم وأضمن لهم الجنة فذكر حديثاً طويلاً فيه أنه بعث رجلاً ففزع من الجنّ ورجع ، ثم آخر فرجع ، ثم أرسل عليا فنزل البئر وملأ القرب بعد هول شديد ، وأن النبي ﷺ قال : الذي هتف بك من الجن هو سماعة بن غراب الذي قتل عدوَّ الله مسعراً شيطان أصنام قريش . قال ابن الجوزي: وهذا موضوع. والمفيد، ومحمد [بن جعفر ، و][3] السكوني مجروحون . قال أبو الفتح الأزدي : وعمارة يضع الحديث .

فصل . قال:« ورجوع الشمس له مرتين : إحداهما: في زمن النبي ﷺ . روى جابر وأبو سعيد أن رسول الله ﷺ نزل عليه جبريل يناجيه وتوسَّد فخذ عليّ فلم يرفع رأسه حتى غابت الشمس ، فصلى عليٌّ العصرَ إيماءً ، فلما استيقظ نبيُّ الله قال له : سَلِ الله يرد عليك الشمس لتصلي العصر قائماً ، فدعا ، فرُدَّت الشمس وصلى .وأما الثانية: فلما أراد أن يعبر الفرات ببابل اشتغل كثير من أصحابه ببعض دوابهم وصلى لنفسه في طائفة من أصحابه العصر وفات كثيراً منهم ، فتكلموا في ذلك ، فسأل الله ردَّ الشمس ، فرُدَّت . ونظمه السيد الحميري فقال :

---

(١) كذا في منتقى الذهبي . وفي الأصل (٤ : ١٨٥) : أحمد .
(٢) كذا في الأصل (٤ : ١٨٥) والذي في المنتقى : عبدالله .
(٣) عن الأصل ٤ : ١٨٥ .

/ رُدَّت عليه الشمس لما فاته   وقتُ الصلاة وقد دنت للمغرب ٢٨٢
حتى تبلَّج نورُها في وقتها   للعصر ثم هوتْ هويَّ الكوكب
وعليه قد رُدَّت ببابلَ مرةً   أخرى وما ردَّت لخلق مغرب

قلنا : علمُنا اليقيني بفضل عليّ لا يحتاج معه إلى هذا الكذب . فأما ردُّ الشمس له في زمن النبي ﷺ فقد ذكره طائفة بلفظ آخر كالطحاوي والقاضي عياض وغيرهما وعدُّوا ذلك من معجزات الرسول ﷺ ، لكنَّ الحذّاق يعلمون أن هذا لم يكن . والحديث في ذلك ذكره ابن الجوزي في (الموضوعات) من طريق عبيدالله بن موسى عن فضيل بن مرزوق عن إبراهيم بن الحسن عن فاطمة بنت الحسين عن أسماء بنت عميس قالت : كان رسول الله ﷺ يوحى إليه ورأسه في حجر عليّ فلم يصلّ العصر حتى غربت الشمس ، فقال النبي ﷺ : اللهم إنه كان في طاعتك وطاعة رسولك ، فاردد عليه الشمس . قالت أسماء : فرأيتها غربت ثم رأيتها طلعت بعد ماغربت . قال أبو الفرج بن الجوزي : وهذا موضوع بلاشك ، وقد اضطربوا فيه فرواه سعيد بن مسعود المروزي عن عبيدالله بن موسى عن فضيل عن عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار عن علي بن الحسين عن فاطمة بنت الحسين عن أسماء نحوه . وفضيل [بن مرزوق] ضعفه يحيى وقال أبو حاتم بن حبان : يروي الموضوعات [ويخطىء على الثقات . قال أبو الفرج : وهذا الحديث مداره على عبيدالله بن موسى عنه][1]. وعن ابن عقدة أخبرنا أحمد بن يحيى الصوفي حدثنا عبدالرحمن بن شريك حدثني أبي عن عروة بن عبدالله بن قشير[2] قال : دخلت على فاطمة

---

(١) عن الأصل ٤ : ١٨٦ .

(٢) في منتقى الذهبي « بشير » وفي منهاج السنة (٤ : ١٨٦) : « قيس » وكلاهما تحريف وهو عروة بن عبدالله بن قشير الجعفي أبومهل الكوفي ، حديثه في سنن أبي داود وروى عنه الترمذي في الشمائل وابن ماجه في السنن .

بنت [عليّ بن][1] أبي طالب فحدثتني أن عليا . . . وذكر حديث رجوع الشمس . قال أبو الفرج : وهذا باطل ، أما ابن شريك فقال أبو حاتم : واهي الحديث ، وأنا لا أتهم بهذا إلا ابن عقدة[2] [فإنه كان رافضياً يحدّث بمثالب الصحابة][1] قال ابن عدي سمعت أبا بكر بن أبي غالب[3] يقول : ابن عقدة لا يتدين بالحديث ، كان يحمل شيوخاً بالكوفة على الكذب ، يسوي لهم نسخاً ويأمرهم أن يرووها . وسئل الدارقطني عنه فقال : رجل سوء . وقد
٢٨٣ روى داود بن فراهيج عن أبي هريرة ، وداود ضعفه/ شعبة . قلت : لم يصح أن داود حدَّث به ، رواه يزيد النوفلي عنه وهو واه ، وعن يزيد ابنهُ يحيى وهو ضعيف[4].

فإن قيل : في الصحيحين ردُّ الشمس لبعض الأنبياء ، قلنا : ماردَّت له ، ولكن تأخر غروبها وبورك له في النهار ، وطولُ النهار وقصره قد يختفي ، وإنما علمنا وقوفها ليوشع عليه الصلاة والسلام بالنص[5]، فإن ثبت نص قلنا به

---

(١) عن الأصل ٤ : ١٨٦ .

(٢) هو أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي (٢٤٩ ــ ٣٢٣) له ترجمة في ميزان الاعتدال ١ . ٦٤ ــ ٦٥ وتذكرة الحفاظ ٣ : ٥٥ ــ ٥٧ وترجم له الشيعة في كتبهم وآخرها تنقيح المقال ١ : ٨٥ ــ ٨٦ ، ويتبرأون من إماميته ويقولون إنه زيدي جارودي ، لكنهم يحبونه ويدافعون عنه لما شحن به قلبه من مقت الجيل المثالي من أصحاب رسول الله ﷺ والكذب على رجاله وتزوير المثالب لهم والإعراض عما صح من نبلهم ومكارم أخلاقهم وصادق جهادهم في سبيل الحق والخير . وفي الحاوي من كتب الشيعة أنه ثقة وإن كان فاسد المذهب .

(٣) كذا في منتقى الذهبي وفي ميزان الاعتدال ١ : ٦٥ . والذي في منهاج السنة (٤ : ١٨٦) . « ابن أبي طالب » ولعله تحريف .

(٤) وانظر لخرافة ردّ الشمس لعلي بعد غروبها ص ١٨٥ ــ ١٨٧ من مختصر التحفة الإثني عشرية وفيه كلام لابن حزم .

(٥) وابن سبأ اخترع للشيعة أن علياً وصي محمد ﷺ كما أن يوشع وصي موسى (وقد تقدم ذلك في ص ٣١٨ و ٤٥٩) فاخترع ابن عقدة للشيعة ردَّ الشمس لعليّ قياسياً على ردها ــ أو وقفها ــ ليوشع . ولو لم يخترع ابن سبأ خرافة الوصية العلوية من مأثورات يوشع ، لما خطر على بال ابن عقدة وشركائه في نحلته أن يصنعوا خرافة الشمس من تلك المأثورات اليوشعية .

فلا مانع من ذلك ، لكن الشأن هل وقع هذا الحادث العظيم أن الشمس غربت ثم طلعت ومانقله أهل التواتر كما نقلوا انشقاق القمر ونطق به [القرآن]. ثم إن يوشع كان محتاجاً إلى ذلك لأن القتال كان محرَّماً عليه بعد الغروب لأجل ماحرَّم الله عليهم من العمل ليلة السبت ، وأما أمتنا فلا حاجة بهم إلى ذلك ، فإن الذي فاتته العصر إن كان مفرّطاً لم يسقط ذنبه إلا بالتوبة ومعها يستغني عن ردّ الشمس ، وإن لم يكن مفرّطاً كالنائم والناسي فلا ملام عليه في صلاتها بعد الغروب . ثم نفس غروب الشمس يُخرج الوقت المضروب للصلاة ، فالمصلي بعد ذلك لا يكون مصلياً في الوقت . ولو عادت وطلعت بعد غروبها حصل بغروبها إفطار الصائم ، وصلاة المسلمين المغرب . فبعد طلوعها أيبطل صوم الصائم وصلاته ؟ وهذا تقدير مالم يوجد . وهذا رسول الله ﷺ وقد فاتته العصر يوم الخندق وصلاها قضاء هو وكثير من أصحابه وماسأل الله أن يردَّ له الشمس ، وقد دعا على من شغله عنها وتألم لذلك . فإن كانت الشمس احتجبت قبيل الغروب بغيم ثم انكشفت فيمكن ، فلعلهم ظنوا أنها غربت ثم كشفت الغمام عنها .

ولهذا الخبر إسناد آخر رواه جماعة عن [محمد بن إسماعيل بن][1] أبي فديك أخبرنا محمد بن موسى القِطْري عن عون بن محمد عن أمه أم جعفر عن جدتها أسماء بنت عميس أن رسول الله ﷺ وضع رأسه في حجر عليّ فلم يحركه حتى غابت الشمس فقال النبي ﷺ : اللهم إن عبدك عليا احتسب[2] نفسه على نبيه ، فرُدَّ عليه شرقها . قالت أسماء : فطلعتْ حتى وقفت على الجبال والأرض ، فقام عليّ فتوضأ وصلى العصر ثم غابت الشمس ، وذلك بالصهباء في غزوة خيبر. عون بن محمد هو ابن الحنفية، وأمه هي ابنة محمد بن جعفر بن

(١) عن الأصل ٤ : ١٨٨ .

(٢) كذا في المنتقى . والذي في الأصل « احتبس » .

أبي طالب. والخبر منكر. [وعون وأمه ليسا ممن يُعرَف حفظهم وعدالتهم، ولا من المعروفين بنقل العلم ، ولا يحتج بحديثهم في أهون الأشياء ، فكيف في مثل هذا ! ولا فيه سماع المرأة من أسماء بنت عميس ، فلعلها سمعت من يحكيه عن أسماء فذكرته وهذا المصنف ذكر عن ابن أبي فديك أنه ثقة وعن القِطْرى أنه ثقة[1] ولم يمكنه أن يذكر عمن بعدهما أنه ثقة ، وإنما ذكر أنسابهم ،
٢٨٤ ومجرّد المعرفة بنسب الرجل لا توجب أن يكون حافظاً ثقة][2]. قلت : / ولفظ ابن المطهر من أن عليا صلاها للوقت ماعلمتُ أحداً رواه .

وأما ردُّ الشمس لعليّ ببابل فهذا من أباطيل الرافضة .

قال[3] : « وزاد الماء بالكوفة وخافوا الغرق ، فركب عليٌّ بغلة رسول الله ﷺ والناسُ معه فنزل عليٌّ على شاطىء الفرات فصلّى ودعا ، وضرب صفحة الماء بقضيب فغاض الماء ، وسلم عليه كثير من الحيتان ، ولم ينطق الجرّي[4] فسُئل عن ذلك فقال : أنطق الله لي ما طهر من السمك ، وأصمت ماأخرسه وأنجسه وأبعده » .

قلنا : أين إسناد هذا ؟ وإلا فمجرد الحكايات يقدر عليه كل أحد ولا يعني شيئاً . ثم هو باطل ، ولو وقع لتوفرت الدواعي والهمم على نقله . ثم السمك كله طاهر مباح ، أجمعوا على حله ، فكيف يقال إن الله أنجسه ، أفنحرّم ما أحلَّ الله بمثل هذه الخرافة ؟ ونقول : نُطق السمك ليس هو مقدوراً له عادة بل من الخوارق ، فالله أنطق ماأنطق منه بقدرته ، ومابقي فعلى الأصل أن لو كان ذلك وقع ، فأي ذنب للسمك ؟! وقد قلنا إن علياً أجلُّ قدراً من أن يحتاج إلى هذه الموضوعات .

(١) قال عنه أبو حاتم : صدوق صالح الحديث كان يتشيع .

(٢) عن الأصل ٤ : ١٨٩ .

(٣) أي الرافضي المردود عليه .

(٤) الجرّى أو المرما: هي سمك طويل أملس ، أو ما لا قشر له من السمك . وزعموا أن علياً كان ينهي عن أكله . ويروى أن ابن عباس سئل عن أكله فقال : إنما هو شيء حرمه اليهود .

قال: « وروى جماعة أن علياً كان يخطب [على منبر الكوفة][1] فظهر ثعبان ، فرقى المنبر ، وخاف الناس وأرادوا قتله ، فمنعهم علي ، فخاطبه ثم نزل ، فسأل الناسُ عنه عليا فقال : هو حاكم الجن التبست عليه مسألة فأوضحتها له. وكان أهل الكوفة يسمون الباب الذي دخل منه بابَ الثعبان، فأراد بنو أمية إطفاء هذه الفضيلة فنصبوا على ذلك الباب قتلى كثيرة مدة طويلة حتى سمى باب القتلى ».

فيقال: من هو دون عليّ تحتاج الجنُّ إليه وتستفتيه ، وهذا معلوم قديماً وحديثاً . فإن كان هذا وقع فقدره أجلُّ من ذلك ، وإن لم يكن وقع لم ينقص فضله بذلك ، ولكنَّ أئمتَك المعتزلة تنكر كرامات الأولياء ، ومن جحد وقوعها من صالحي الأمة فقد كابر . ولكن أكرم الناس عند الله أتقاهم وإن لم تقع له كرامة .

قال: « والفضائل إما نفسانية ، أو بدنية ، أو خارجية . وأمير المؤمنين جمع الكل : فجمع الزهدَ والعلم والحكمة ، فهذه النفسانية . وجمع العبادة والشجاعة والصدقة ، فهذه البدنية . وأما الخارجية كالنسب فلم يُلحَقْ فيه ، وتزوج بابنة سيّد البشر سيدة نساء العالمين . وقد روى أخطب خوارزم[2] بإسناده عن جابر قال : لما تزوَّج عليٌّ فاطمة زوَّجه الله إياها من فوق/ سبع ٢٨٥
سماوات ، وكان الخاطب جبريل ، والشهود ميكائيل وإسرافيل في سبعين ألفاً ، فأوحى إلى شجرة طوبىٰ انثري مافيك من الدرّ والجوهر ، ففعلت والتقطه الحور العين ».

قلنا : الأمور الخارجة عن نفس الإيمان والتقوى لا يحصل بها فضل عند الله بمجرَّدها . قال النبيُّ ﷺ : « ألا لا فضل لعربيّ على عجمي إلا بالتقوى ». وسُئل رسول الله ﷺ عن أكرم الناس قال: « أتقاهم » قيل: ليس عن هذا نسألك، فقال: « يوسف نبي الله ، ابن نبي الله ابن نبي الله ابن خليل الله .

(١) عن الأصل ٤ : ١٩٦ . (٢) الذي تقدم التعريف به في ص ٣٢٤ .

فإبراهيم أكرم على الله من يوسف ، وأين مابين أبويهما ! فليس في بني آدم ـ من حيث النسب ـ مثل يوسف ، وإذا فرضنا اثنين أحدهما أبوه نبي والآخر أبوه كافر وتساويا في التقوى والطاعة من كل وجه كانت درجتهما في الجنة سواء. ولكن أحكام الدنيا بخلاف ذلك: في الإمامة، والزوجية، والشرف، وتحريم الصدقة ونحو ذلك. والخير في الأشراف أكثر منه في الأطراف، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (آل عمران ٣٣)، وقد قال أيضاً: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴾ (الحديد ٢٦)، وقال: ﴿ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ﴾ (هود ٤٦)، أنت راءٍ في العلوية العبد الصالح والمسرفَ على نفسه. دعنا من ذا، أما هؤلاء اليهود المغضوب عليهم من أولاد الأنبياء؟ قال الله تعالى: ﴿ وَٱخْشَوْا۟ يَوْمًا لَّا يَجْزِى وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيْـًٔا إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ﴾ (لقمان ٣٣).

ونحن إذا قلنا : العرب أفضل من العجم فلكثرة مافي الصنف من الخير والتقوى والمحاسن التي هي [فيهم] أكثر منها في غيرهم . وعن النبي ﷺ فيما رواه أبو داود وغيره قال: « لافضل لعربيّ على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأبيض على أسود ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى ، الناس من آدم وآدم من تراب ». وقال عليه الصلاة والسلام: «إن الله قد أذهب عنكم عُبِّيَّة الجاهلية وفخرها بالآباء[1]. الناس رجلان : مؤمنٌ تقيّ ، وفاجر شقي ». ونحن لا ننازع أن عليا في الدرجة العليا من الكمال ، وإنما النزاع في أنه أكمل من الثلاثة وأحقُّ بالإمامة منهم . وليس فيما ذكره[2]، مايدل على ذلك . [وهذا

(١) العبية : الكبر . والحديث في كتاب الأدب من سنن أبي داود .
(٢) أي الرافضي المردود عليه .

الباب للناس فيه طريقان : منهم من يقول إن تفضيل بعض الأشخاص على بعض عند الله لا يُعلم إلا بالتوقيف ، فإن حقائق مافي القلوب ، ومراتبها عند الله مما استأثر الله به فلا يعلم ذلك إلا بخبر الصادق . . . ومنهم من يقول قد يعلم ذلك بالاستدلال ، وأهل السنة يقولون إن كلا من الطريقين إذا أُعطى حقه من السلوك دل على أن كلا من الثلاثة أكملُ من عليّ . . . أما الطريق التوقيفي فالنص والإجماع][1]، والإجماع على أفضلية أبي بكر وعمر [اتفقت عليه الأمة] سواكم ، والتوقيف فقد مرَّ عدة نصوص بذلك ، /وفي ٢٨٦
الصحيحين عن ابن عمر ــ الذي هو أصدقُ من برأ الله في زمانه ــ أنه قال : كنا نقول ورسولُ الله ﷺ حيّ « أفضل الأمة بعد النبي ﷺ أبو بكر ثم عمر » وفي لفظ : ثم يبلغ ذلك النبيَّ ﷺ فلا ينكره . وأما عثمان فقال جماعة من العلماء : كان عثمانُ أعلمَ بالقرآن من عليّ ، وعليٌّ أعلم بالسنة . وعثمانُ أعظم جهاداً بماله ، وعليٌّ أعظم جهاداً بنفسه . وعثمان أزهد في الرياسة ، وعليٌّ أزهد في المال . وسيرةُ عثمان أرجح وهو أسنُّ من عليّ ببضع وعشرين سنة ، وأجمعت الصحابة على تقديمه على عليّ ، فثبت أنه أفضل . قالوا : عليّ أفضل لقرابته ، قلنا : حمزة من أكبر السابقين ، وهو أقرب نسباً ، وروى أنه سيد الشهداء فيكون أفضل . قالوا في عثمان : فعَل وفعَل وولّى أقاربه وأسرف في العطاء ، قلنا : اجتهاد عثمان في ذلك أقربُ إلى المصلحة ، فإن الأموال أخفُّ خطراً من الدماء[2] فلهذا كانت خلافته هادئة ساكنة ، كثيرة الجهاد والفتوحات الكبار ، كثيرة الفيء ، ولكنها لا تقارب خلافة من قبله[3]. والذين خرجوا عليه فسّقوه والذين خرجوا على عليّ كفّروه ، ولا خير في الطائفتين .

---

(١) عن الأصل ٤ : ٢٠٢ .

(٢) وعثمان كان يعطي أقاربه من ماله ، انظر ص ٣٧٠ .

(٣) خير ما تقرأه لسيرة عثمان ، وما افتراه البغاة عليه ، والقول الفصل في ذلك ، كتاب (العواصم من القواصم) وتعليقنا عليه من ص ٥٣ إلى ص ١٤٢ وفيه تحقيقات صححت الدسائس التي دستها أيدي المجرمين في تاريخ المسلمين .

الفصل الرابع

في إمامة باقي الإثنى عشر

قال[1] : « لنا في ذلك طرق : أحدها النص ، وقد توارثته الشيعة في البلاد خلفا عن سلف عن النبي ﷺ أنه قال للحسين : هذا إمام ابن إمام أخو إمام أبو أئمة تسعة قائمهم اسمه كاسمي وكنيته كنيتي يملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً ».

والجواب: هذا أولاً كذب على الشيعة ، فإن هذا لم تقله إلا شرذمة من الشيعة ، وأكثرهم يكذّب به مثلنا ، [والزيدية بأسرها تكذّب هذا ، وهم أعقل الشيعة وأعلمهم وخيارهم][2]، والإسماعيلية يكذّبون به . والشيعة نحوُ من سبعين فرقة[3]. وإنما هذا من اختلاق المتأخرين ، وُضع لما مات الحسن بن علي العسكري[4] وتُكلم بغيبة ابنه محمد بعد موت الرسول ﷺ بمائتين وخمسين سنة . وعلماء السنَّة ونقلة الآثار الذين هم أضعاف الشيعة يعلمون أن هذا كذب على الرسول قطعاً ، ويباهلون على ذلك . ثم [من شرط التواتر حصول من يقع به العلم من الطرفين والوسط . و][2] قبل موت الحسن العسكري لم يكن أحد يقول بإمامة المنتظر ، وإنما كان المدَّعون يدعون النص على عليّ أو على ناس بعده ، أما دعوى النص على الإثني عشر وهذا الخلف في
٢٨٧ الحجة المعدوم آخرهم فهذا لا نعرف أحداً قاله متقدّماً ولا نقله ناقل/ فأين

---

(١) أي الرافضي المردود عليه .

(٢) عن الأصل ٤ : ٢٠٩ .

(٣) صنفت الكتب الكثيرة في التعريف بها ، ومن أفضل كتب أهل السنة في ذلك (مقالات الإسلاميين) للإمام أبي الحسن الأشعري (٢٦٠ ــ ٣٣٤) ، ومن أقدم كتب الشيعة في ذلك كتاب (فرق الشيعة) للحسن بن موسى النوبختي المتوفى سنة ٣١٠ .

(٤) انظر ص ١٠٣ لموقف غلاة الشيعة يوم مات الحسن العسكري بلا وارث .

دعواك التواتر ؟ بل المتواتر ماجاء في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي . وقيل إن أول ماظهرت الشيعة الإمامية المدعية النص في أواخر أيام الخلفاء الراشدين افترى ذلك عبدالله بن سبأ وطائفته[1] . والذي علمناه من حال أهل البيت علماً لا ريب فيه أنهم لم يكونوا يدَّعون أنهم منصوص عليهم كجعفر الصادق وأبيه وجده زين العابدين علي بن الحسين وأبيه . وأخرجا في الصحيحين عن جابر بن سمرة سمع النبي ﷺ يقول : « لايزال أمر الناس ماضياً عزيزاً ما وليهم اثنا عشر رجلاً ـ ثم تكلم بكلمة خفيت عليّ فسألت أبي عنها فقال : ـ كلهم من قريش » فلا يجوز أن يراد اثنا عشر الرافضة ، فإن عند الرافضة أنه لم يقم أمر الأمة في مدة أحد من هؤلاء ، بل مازال أمر الأمة فاسداً يتغلب عليه الظالمون بل الكافرون ، وأهل الحق أذل من اليهود . وأيضاً فعندهم أن ولاية المنتظر دائمة إلى آخر الدهر .

قال: « وعن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : يخرج في آخر الزمان رجل من

---

(١) التحقيق في تخرصات الشيعة حول النص على أئمتهم يتشعب إلى ثلاث شعب : أولاها النص على إمامة علي أو ولايته ، وقد أشبعها شيخ الإسلام بحثا في هذا الكتاب ونقضها من أسسها فلم يدع مقالا لقائل ، أما نص عليّ على ابنه الحسن فقد تقدم تكذيبه في هامش ص ٥١٤ . والشعبة الثانية من أكذوبة النص دعوى الوصاية ، وهذه قد اعترف علامتهم الكشي بأن مخترعها عبدالله بن سبأ . وسجلنا عليهم هذا الاعتراف في ص ٣١٨ و ٤٥٩ . والشعبة الثالثة أكذوبة أن الإمامة معهود بها إلى أشخاص بأعيانهم ، ومخترع هذه الأسطورة شيطان الطاق الرافضي ، فقد نقل المامقاني في تنقيح المقال (١ : ٤٧٠) ما رواه الكشي عن شيطان الطاق أنه قال : كنت عند أبي عبدالله (يعني جعفراً الصادق) فدخل زيد بن علي (الإمام الذي يرجع إليه مذهب الزيدية في اليمن ، وهو عم جعفر الصادق) فقال لي زيد : يا محمد بن علي ، أنت الذي تزعم أن في آل محمد إماما مفترض الطاعة معروفا بعينه ؟ قال : قلت نعم أبوك أحدهم . قال : ويحك ، وما يمنعه أن يقول لي ؟ فوالله لقد كان يؤتى بالطعام الحار فيقعدني على فخذه ويتناول البضعة فيبردها ثم يلقمنيها، أفتراه يشفق عليَّ من حر الطعام ولا يشفق علي من حر النار ؟ قال : قلت كره أن يقول لك فتكفر فيجب عليك من الله الوعيد . وكنت نقلت هذا الخبر في مجلة (الفتح) في شعبان سنة ١٣٦٦ واستبعدت يومئذ أن تبلغ الجرأة بشيطان الطاق إلى حد أن يتجاهر بهذه الأكذوبة في مجلس الإمامين زيد وجعفر وقلت : أظنه كذب هذه القصة فيها بعد واخترعها ليدعو بها إلى هذه العقيدة الباطلة .

ولدي اسمه كاسمي كنيته كنيتي يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً ، فذلك هو المهدي ». فنقول : الأحاديث التي تحتج بها على خروج المهدي صحيحة رواها أحمد وأبو داود والترمذي ، منها حديث ابن مسعود مرفوعاً « لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطوَّل الله ذلك اليوم حتى يخرج رجل من أهل بيتي يواطىء اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً ». وأخرجه أبو داود والترمذي من حديث أم سلمة وفيه « المهدي من عترتي من ولد فاطمة ». ورواه أبو داود من طريق أبي سعيد وفيه « يملك الأرض سبع سنين ». وعن عليّ أنه نظر إلى الحَسَن فقال : سيخرج من صلبه رجل يسمى باسم نبيكم يشبهه في الخلق ولا يشبهه في الخلق يملأ الأرض قسطاً . فأما حديث « لامهدي إلا عيسى ابن مريم » فضعيف ، فلا يعارض هذه الأحاديث ، وفيها ــ كما ترى ــ أن اسمه محمد بن عبدالله ، فهو ردٌّ على من يزعم أنه المنتظر محمد بن الحسن . ثم هو من ولد الحسن ، لا من ولد الحسين[1] وادعت الباطنية أنه هو الذي بنى المهدية[2]، وإنما هو دعيّ ، وهو من ولد ميمون القداح[3] فادعوا أن ميموناً هذا هو ابن محمد بن إسماعيل بن جعفر الذي تنتمي إليه الإسماعيلية ، وهم كفار ركَّبوا مذهبهم من مجوسية
٢٨٨ وفلسفة وصابئة صنف جماعة في مخازيهم : كابن الباقلاني/ والقاضي عبدالجبار والغزالي . وهذا محمد بن عبدالله بن تومرت البربري عمل له نسباً إلى الحسن ابن علي وتلقب بالمهدي وادعى العصمة . وابن المنصور محمد بن عبدالله لقب بالمهدي للحديث .

قال: «قد بينّا أنه يجب في كل زمان إمام معصوم، ولامعصوم غير هؤلاء إجماعاً ».

---

(١) انظر ص ١٨٦ ــ ١٨٧ .
(٢) في شمال أفريقية . (٣) انظر مجلة الأزهر م ٢٥ ص ٦١٣ .

الجواب: منع المقدمة الأولى كما مر . ثم لا إجماع في غيرهم . ثم نقول بالموجب : فهذا المعصوم الذي تدعونه في وقتنا هذا وله من أربعمائة وستين سنة وما ظهر له أثر ، بل آحاد الولاة وقضاة البر أكثر تأثيراً منه ، فأي منفعة للوجود بمثل هذا لو كان موجوداً ، كيف وهو معدوم ؟ فأي لطف حصل لكم به ، وأي مصلحة نالت الأمم قديماً وحديثاً به ؟ فمازال مفقوداً عندكم ومعدوماً عندنا ولا حصل به نفع أصلاً .

الفصل الخامس

[تخرصات الشيعة في إمامة الصدّيق والفاروق وذي النورين]

قال: « إن من تقدمه لم يكن إماماً لوجوه ».

قلنا: بل كانوا أئمة صالحين للإمامة، فتح الله بهم البلاد والأقاليم، وكانوا خلفاء راشدين وما خالف في هذا مسلم سواكم معشر الرافضة ، وكانوا أحقَّ بها وأهلها ، نقطع بذلك ولا يمكن أن يُعارَض لا بدليل ظني ولا قطعي . أما القطعيات فلا يتناقض موجبها ومقتضاها ، وأما الظنيات فلا تُعارِض قطعياً . [وجملة ذلك أن كل مايورده القادح فلا يخلو عن أمرين : إما نقل لا نعلم صحته ، أو لا نعلم دلالته على بطلان إمامتهم . وأي المقدمتين لم يكن معلوماً لم يصلح لمعارضة ماعلم قطعاً][1]. وإذا نفينا [الاعتراض على] إمامتهم بالقطع لم يلزمنا الجواب على الشبهة المفصَّلة ، فإن بينا وجه فساد الشبهة كان زيادة علم وتأييداً للحق في النظر والمناظرة .

قال: « فمنها قول أبي بكر: إن لي شيطاناً يعتريني ، فإن استقمتُ فأعينوني وإن زغتُ فقوِّموني . ومن شأن الإمام تكميل الرعية ، فكيف يطلب منهم الكمال ؟ »[2] .

قلنا: المأثور أنه قال: إن لي شيطاناً يعتريني ـ يعني الغضب ـ فإذا اعتراني فاجتنبوني لا أؤثر في أبشاركم . وقال : أطيعوني ما أطعت الله ، فإذا عصيتُ فلا طاعة لي عليكم . وهذا القول من أفضل ما مُدح به ، يخاف عند الغضب أن يعتدي على أحد . وفي الصحيح أن النبي ﷺ قال : « لا يقضي القاضي بين اثنين وهو غضبان » فأمر الحاكم باجتناب الحكم حال الغضب ، والغضب يعتري بني آدم كلهم ، حتى قال سيد ولد آدم : « إنما أنا بشر أغضب كما يغضب البشر » متفق عليه . ولمسلم أن رجلين دخلا على رسول الله ﷺ

---

(١) عن الأصل ٤ : ٢١٣ . (٢) هذا تكرير لما كان يثرثر به في ص ٣٤٨ .

٢٨٩ فأغضباه، فلعنها وسبَّها ، / وذكر الحديث، فمن عصى أبابكر وأحرجه جاز له تأديبه، كما أن من عصى علياً فأغضبه جاز له تأديبه. وفي الصحيح عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: « مامنكم من أحد إلا وقد وكل به قرينه من الجن. قالوا: وأنت يارسول الله ؟ قال: وأنا، إلاّ أن الله أعانني عليه فأسلم، فلا يأمرني إلا بخير». وفي الصحيح عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ بنحوه ، وقوله[1] « فإن زغت فقوّموني » من كمال عدله وتقواه وإنصافه. وقولك « ومن شأن الإمام تكميل الرعية. فكيف يطلب منهم التكميل ؟ » قلنا: لا نسلّم، لا يكملهم ولا يكملونه، بل يتعاونون على البر والتقوى، وإنما التكميل من الله الغني بنفسه الذي لا يحتاج إلى أحد. وقد كان الرسول يشاور أصحابه ويعمل برأيهم.

وقال: « ومنها قول عمر : كانت بيعة أبي بكر فلتة وقى الله شرَّها ، فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه : وهذا يوجب الطعن »[2].

قلنا : إنما لفظ عمر الذي في الصحيحين[3]: بلغني أن قائلاً منكم يقول لو قد مات عمر بايعت فلاناً : فلا يغترَّنَّ امرؤ أن يقول إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة فتمَّت ، ألا وإنها كانت كذلك ، ولكن وقى الله شرَّها ، وليس منكم من تقطع [إليه][4] الأعناق مثل أبي بكر.

فصل . قال: « وقوله تعالى : ﴿ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ (البقرة ١٢٤) ، أخبر تعالى أن عهد الإمامة لا يصل إلى الظالم ، والظالم كافر لقوله تعالى : ﴿ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (البقرة ٢٥٤) ، ولا شكَّ أن الثلاثة كانوا كفاراً يعبدون الأصنام إلى أن ظهر النبي ﷺ ».

---

(١) أي قول سيدنا الصديق سلام الله عليه.
(٢) هذا تكرير لما سبق له الهذيان به في ص ٣٥٠.
(٣) وقد قاله في خطبته عندما عاد من الحج.
(٤) عن الأصل ٤ : ٢١٦.

والجواب: ــ أيها الرويفضي المغترّ ــ من وجوه : أحدها: أن الكفر الذي يعقبه الإيمان لم يبق على صاحبه منه ذم ، فإن الإسلام يُجبُّ ماقبله ، وهذا معلوم بالاضطرار من الدين ، وليس كل من وُلد على الإسلام بأفضل ممن أسلم بنفسه ، وإلا لزم أن يكون أفضلَ من الصحابة ، وقد ثبت أن خير الناس القرنُ الأول الذين بعث فيهم الرسول ، وسائرهم أسلموا بعد الكفر وهم أفضل بلا شك ممن ولد على الإسلام ، ولهذا قال الأكثرون : يجوز على الله أن يبعث نبياً ممن آمن بالأنبياء، قال تعالى: ﴿ فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌۘ ﴾ (العنكبوت ٢٦)، وقد قال شعيب: ﴿ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ
نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ﴾ (الأعراف ٨٩)، ثم إنه إذ نُبِّىء رسول الله ﷺ./ لم يكن ٢٩٠
أحد من قريش مؤمناً لا كبيراً ولا صغيراً: وإذا قيل عن رجالهم إنهم يعبدون الأصنام فصبيانهم [كذلك ، عليٌّ وغيره][1]. فإن قيل : كفر الصبيّ لا يضره ، قيل : ولا إيمان الصبي مثل إيمان الرجل ، فالرجل يثبت له حكم الإيمان بعد الكفر وهو بالغ ، والصبي يثبت له حكم الكفر والإيمان وهو دون البلوغ ، والطفل بين أبويه الكافرين يجري عليه حكم الكفر في الدنيا بالإجماع ، فإذا أسلم قبل البلوغ فهل يجري عليه حكم الإسلام قبل البلوغ ؟ على قولين للعلماء . بخلاف البالغ فإنه يصير مسلماً إذا أسلم بالإجماع . ثم لا يمكن الجزم بأن علياً ما سجد لصنم ، وكذا الزبير فإنه أسلم وهو مراهق . فمن أسلم بعد كفره واتقى وآمن لم يجز أن يسمى ظالماً . فقوله تعالى: ﴿ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ أي ينال العادل دون الظالم فإذا قُدِّر أن شخصاً كان ظالماً ثم تاب وصار عادلاً تناوله العهد وصار ممدوحاً بآيات المدح لقوله: ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴾ (الانفطار ١٣ والمطففين ٢٢)، ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾ (الدخان ٥١). فمن قال: المسلم بعد إيمانه كافر فهو كافر بإجماع الأمة .

---

(١) عن الأصل ٤ : ٢١٨ .

قال : « ومن ذلك قول أبي بكر : أقيلوني فلستُ بخيركم ، ولو كان إماما لم يجز له طلب الإقالة[1] .

قلنا: أين صحة هذا؟ وإلا فما كل منقول صحيح . فإن صح هذا عنه لم يجز معارضته بقولك « لا يجوز له طلب الإقالة » إذ ذلك مجرد دعوى .

قال: « وقال عند موته: ليتني كنتُ سألتُ رسول الله ﷺ : هل للأنصار في هذا الأمر حق[2] وهذا يدل على شكه في صحة بيعة نفسه، مع أنه الذي دفع الأنصار يوم السقيفة » .

قلنا : [أما قول النبي ﷺ « الأئمة من قريش » فهو حق . و][3] من الذي يقول إن الصديق شك في هذا وفي صحة إمامته ؟ ولكن مانقلته كذبٌ عليه ، فإن المسألة[4] عنده وعند الصحابة واضحة ظاهرة . وإن قُدّر أنه قاله ففيه فضيلة له ، لأنه لم يكن يعرف أن الأئمة من قريش فاجتهد فوافق اجتهاده النص . وفيه أنه ليس عنده نصّ من الرسول ﷺ بعليّ .

قال : « وقال عند موته : ليتني كنت تركت بيت فاطمة لم أكشفه ، وليتني في سقيفة بني ساعدة كنت ضربت على يد أحد الرجلين فكان هو الأمير وكنت الوزير[1]. وهذا يدل على إقدامه على بيت فاطمة عند اجتماع علي والزبير وغيرهما ، ويدل على أنه كان يرى/ الفضل لغيره ». ٢٩١

قلنا : لا يقبل القدح [إلا] إذا ثبت النقل . ونحن نعلم يقيناً أن أبا بكر لم يُقْدِم على عليّ والزبير بشيء من الأذى ، بل ولا على سعد [بن عبادة] الذي مات ولم يبايعه . وغاية مايقال إنه كبس البيت لينظر هل فيه شيء من مال الله الذي أمر بقسمته، ثم رأى أنه لو تركه لهم جاز. والجهلة يقولون إن الصحابة

---

(١) وهذا من الرافضي المردود عليه استجرار لما كان يمضغه في ص ٣٥٠ .
(٢) وهذا أيضا من ثرثرته المعادة . وسبق الجواب عليه في ص ٣٥٠ .
(٣) عن الأصل ٤ : ٢١٩ . (٤) أي كون الإمامة في قريش .

هدموا بيت فاطمة وضربوا بطنها حتى طرحت ، أفيسوغ في عقل عاقل أن صفوة الأمة يفعلون هذا بابنة نبيهم لا لأمر ، فلعن الله من وضع هذا ومن افتعل الرفض .

قال : « وقال عليه الصلاة والسلام : جهزوا جيش أسامة ، وكرر ذلك ، وكان فيهم أبو بكر وعمر[١] ، ولم ينفذ علياً لأنه أراد منعهم من التوثب على الخلافة بعده ، فلم يقبلوا منه » .

قلنا : أين صحة هذا ؟ فمن احتج بالمنقول لا يسوغ له إلا بعد العلم بصحته ، كيف وهذا كذب ، لم يكن أبو بكر في جيش أسامة أصلاً ، بل قيل إنه كان فيهم عمر رضي الله عنه . وقد تواتر عن النبي ﷺ أنه استخلف أبا بكر على الصلاة حتى مات ، وصلى أبو بكر بهم الصبح يوم توفي ، وقد كشف ﷺ سجف الحجرة فرآهم خلف أبي بكر فسُرَّ بذلك ، فكيف يمكن مع هذا أن يكون من جيش أُسامة الذين شرعوا في الرحيل ؟ ولو أرادَ النبي ﷺ تولية عليّ لكان هؤلاء أعجز من أن يدفعوا أمره ، ولكان جماهير الأمة أطوع لله ولرسوله من أن يدعوا أحداً يتوثب على من نصَّ الرسول لهم عليه . ثم لو كان أراد توليته لكان أَمَرَهُ بالصلاة بالمسلمين أيام مرضه ، ولما كان يَدَعُ أبا بكر يصلي به .

قال : « ولم يولِّ أبا بكر عملاً ، وولَّى عليه »[٢] .

قلنا: وأيُّ ولاية فوق ولاية الصلاة والحج والزكاة؟ وقد ولَّى جماعة دون أبي بكر بكثير، مثل عمرو بن العاص والوليد ابن عقبة وأبي سفيان بن حرب .

---

(١) أعاد هنا ما كرره من قبل في ص ٣٥١ـ٣٥٢ .

(٢) وهذا تكرير لهذيانه السابق في ص ٣٥٢ وانظر ص ٥٢٣ .

وعدم ولايته لا يدل على نقصه . ولأنه كان وزيره وكان لا يستغنى عنه في مهمات الأمور ، ويليه عمر .

قال : « وأنفذه رسول الله ﷺ لأداء سورة براءة ، ثم أنفذ علياً وأمره بردّه وأن يتولى هو ذلك . ومن لا يصلح لأداء سورة كيف يصلح للخلافة ؟ »[1].

الجواب : إن هذا افتراء محض ، ورد للتواتر ، فإن الرسول استعمل أبا بكر على الحج [سنة تسع][2] فما ردَّه ولا رجع ، بل هو الذي حج بالناس فكان علي من جملة رعيته إذ ذاك : يصلي خلفه ، ويسير بسيره ، / فالعلم بهذا لم يختلف فيه اثنان ، فكيف تقول إنه أمر بردّه ؟ ولكنْ أردفه بعليّ لينبذ إلى المشركين عهدهم ، لأن عادتهم كانت جارية أن لا يعقد العهود ولا يحلها إلا المطاع ـ أو رجل من أهل بيته ـ فبعث علياً ببراءة[3]. فيالله إذا كنت تجهل ٢٩٢

(١) وهذا أيضا تكرير لما سبق الكلام عليه في ص ٣٢٣ .
(٢) عن الأصل ٤ : ٢٢١ .
(٣) ولحكمة أخرى ، وهي أن سورة براءة تتضمن الثناء الإلهي الكريم على صدِّيق رسوله ورفيقه في الغار ، فكان من المناسب أن يكون إعلان هذا الثناء الإلهي على الحجيج الأكبر في أيام الموسم بلسان علي بن أبي طالب لتشرق بذلك حلوق أعداء الله جميعا إلى يوم القيامة . وهم كلما تأملوا في ذلك وما يترتب عليه من انهيار دينهم المصنوع يعتريهم الذهول ، فمن قدمائهم عدو الله شيطان الطاق طار عقله فقال : إن الله لم يقل قط ﴿ ثاني اثنين إذ هما في الغار ﴾ كما رواه عنه الجاحظ فيما سمعه من شيخه إبراهيم النظام وبشر بن خالد (انظر الفصل لابن حزم ٤ : ١٨١) ، ومن آخرهم طاغوت الكاظمية فقد صوابه فزعم أن قول الله تعالى في سورة براءة ﴿ لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة ﴾ لا يتناول أبا بكر وعمر لأنها خاصة بمن محضوا الإيمان (انظر كتابه إحياء الشريعة في كتب الشيعة ص ٦٣ ـ ٦٤) . وأنت ترى من ذلك أن إرسال علي بسورة براءة إلى الحج وفيها الثناء على أبي بكر جعل النبي وأبا بكر وعلياً في صف ، وجعل مبغضي أبي بكر وأعداء الصحابة في صف آخر يخالف ذلك الصف في الدنيا ويوم الدين . وقديماً قالوا : المرء حيث يجعل نفسه . ونحن لا حيلة لنا فيمن أراد لنفسه أن يكون ـ بأباطيله وبفساد سريرته ـ حصب جهنم .

مثل هذا من أحوال الرسول وأيامه وسيرته ، فأيْش عندك من العلم ! وكان السكون أولى بك وبأشباهك ، أفأملك[١] أن أعمى الله قلبك إذ خبثت سريرتك ، فلا تبرز بفائدة ولا تأتي بخير ، ولكنك معرق في الرفض ، فلله الحمد على العافية .

ثم تقول : « والإمامة متضمنة لأداء جميع الأحكام إلى الأمة ». سبل الأحكام كلها تلقتها الأمة عن نبيها لا تحتاج فيها إلى الإمام ، وإنما الإمام منفّذ لما شرعه الرسول . والصدِّيق كان عالماً بعامة ذلك ، وإذا خفى عليه الشيء اليسير سأل الصحابة عنه ، كما سأل عن ميراث الجدَّة فأخبر أن نبي الله أعطاها السدس . وماعُرف له قول خالف نصاً ، وقد عُرف لعمر وعثمان من ذلك أشياء ، وعُرف لعلي أكثر مما عُرف لهما ، كقوله : إن الحامل المتوفى عنها تعتدُّ أبْعدَ الأجلين[٢] وحديث سُبيعة في الصحيحين بأنها تحلّ إذا وضعت . وقد جمع الشافعيُّ رحمه الله تعالى كتاباً في خلاف عليّ وابن مسعود [وجمع بعده محمد بن نصر المروزي أكثر من ذلك ، فإنه كان إذا ناظره الكوفيون يحتج بالنصوص ، فيقولون نحن أخذنا بقول عليّ وابن مسعود ، فجمع لهم أشياء كثيرة من قول عليّ وابن مسعود تركوه أو تركه الناس ، يقول : إذا جاز لكم خلافهما في تلك المسائل لقيام الحجة على خلافهما، فكذلك في سائر المسائل. ولايُعرف لأبي بكر مثل هذا][٣]. ثم القرآن بلَّغه كل أحد عن الرسول ﷺ فيمتنع أن يقال لم يصلح أبو بكر لتبليغه ، ولا يجوز أن يقال إن تبليغ القرآن يختص بعلي ، فإن القرآن لايثبت بخبر الواحد .

قال : « ومن ذلك قول عمر : إن محمداً لم يمت ، وهو يدل على قلة علمه . وأمر برجم حامل فنهاه عليّ، فقال: لولا علي لهلك عمر » .

---

(١) لعل في هذه الكلمة تحريفاً ، والجملة كلها من كلام الذهبي ، وليست في الأصل .
(٢) انظر لهذا ولحديث سبيعة ماتقدم في ص ٢١٤ .
(٣) عن الأصل ٤ : ٢٢٢ .

قلنا: قد أوردنا لك نصوصاً عدة في مكانة عمر من العلم ، فكان أعلم الناس بعد الصدّيق . وأما كونه ظن أن الرسول لم يمت فهذا كان ساعة ، ثم تبين له موته . وعليّ قد ظن أشياء ثم ظهرت له بخلاف ذلك ، ولم يُقدح بمثل هذا في إمامتهما . وأما الحامل فلم يدر أنها حاملة فنبهه عليّ ، وقد نزل الكتاب بموافقة عمر في مواضع ، وقال عليه السلام: « لو كان بعدي نبي لكان عمر » ولما وَضع علي سريره أثنى عليه عليّ وأحبَّ أن يلقى الله بمثل صحيفة عمر .

قال: « وابتدع التراويح مع/ أن النبي ﷺ قال : ياأيها الناس إن الصلاة ٢٩٣
بالليل في رمضان جماعة بدعة ، وصلاة الضحى بدعة ، فلا تجمعوا في رمضان ليلاً ولا تصلوا الضحى ، وخرج عمر ليلاً فرأى المصابيح في المساجد فقال : ماهذا ؟ فقيل : إنهم اجتمعوا لصلاة التطوُّع . فقال : بدعة ، ونعمت البدعة هي ».

فيقال: مارؤي في الطوائف أجرأ من هذه الطائفة على الكذب، حتى على نبيها ، بوقاحة مفرطة مع فرط الجهل . فأين إسناد هذا ، وأين صحته ، وأنى له صحة وهو للكذب الإكسير الذي يعمل منه الكذب . لم يروه عالم . وأدنى العلماء يعلمون أنه موضوع ولا له إسناد . فقد ثبت أن الناس كانوا يصلون جماعة بالليل في رمضان على عهد نبيهم ، وثبت أنه صلى بالمسلمين ليلتين أو ثلاثاً فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله ، فلم يخرج إليهم خشية أن تفرض عليهم فيعجزوا . متفق عليه من حديث عائشة . وخرج البخاري من حديث عبدالرحمن بن عبد [القاريّ][1] قال : خرجت مع عمر ليلة رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرّقون يصلي الرجل لنفسه ، ويصلي الرجل فيصلي بصلاته رهط . فقال عمر : إني لأرى لو جمعتُ هؤلاء على قارىء واحد لكان أمثلَ . ثم عزم فجمعهم على أُبيّ بن كعب . ثم

---

(١) عن الأصل ٤ : ٢٢٤ .

خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلّون بصلاة قارئهم ، فقال : نعمت البدعة هذه ، والتي تنامون عنها أفضل من التي تقومون . يريد بذلك آخر الليل . وهذا الاجتماع لم يكن ، فسماه بدعة وماهو بالبدعة الشرعية التي هي ضلالة ، إذ هي مافُعل بلا دليل شرعي . ولو كان قيام رمضان جماعة قبيحا لأبطله أمير المؤمنين عليّ وهو بالكوفة ، بل روي عنه أنه قال : نورَّ الله على عمر قبره كما نوَّر علينا مساجدنا . وعن أبي عبدالرحمن السلمي أن علياً دعا القراء في رمضان فأمر منهم رجلاً يصلي بالناس عشرين ركعة . قال : وكان عليّ يوتر بهم . وعن عرفجة الثقفي قال : كان علي بن أبي طالب يأمر بقيام رمضان ، ويجعل للرجال إماماً وللنساء إماماً ، فكنتُ أنا إمامَ النساء . رواهما البيهقي في سننه . وأما الضحى فرغَّب فيها الرسول ﷺ ، كما صحَّ عنه في أحاديث .

٢٩٤ / قال : وفعل عثمانُ أموراً لا تجوز ، حتى أنكر عليه المسلمون كافة ، واجتمعوا على قتله »[١].

قلنا: وهذا من جهلك وافترائك ، فإن الناس بايعوا عثمان وماختلف في بيعته اثنان ولا تخلف عنها أحد كما تخلف شطر الناس عن بيعة غيره . فمن الذي اجتمع على قتل عثمان ؟ هل هم إلا طائفة من أولي الشر والظلم ؟ ولا دخل في قتله أحد من السابقين . بل الذين قاتلوا علياً وأنكروا عليه أضعاف أولئك ، وكفره ألوف من عسكره وخرجوا عليه[٢]. وقتل في الآخر كما قتل ابن عمته عثمان ، قاتل الله من قتلهما .

---

(١) أي أن قتلة عثمان الذين كان عليّ يلعنهم هم « المسلمون كافة » ! وأما الحسن والحسين وعبدالله بن الزبير وسائر أبناء الصحابة الذين كانوا على باب عثمان للدفاع عنه وآباءهم وسائر المهاجرين والأنصار خارجون من مدلول « المسلمين كافة » ، بل عليّ أيضاً خارج من مدلول « المسلمين » ، لأن هؤلاء الفجرة مهما بلغت بهم القحة لن يجرءوا على ادعاء أن علياً كان من قتلة عثمان .

(٢) ومنهم جماعة ممن اشتركوا في قتل عثمان . ولذلك قال علي لما ضربه ابن ملجم:« قتلت يوم قتل الثور الأبيض » .

الفصل السادس

في الحجج على إمامة أبي بكر

قال: « احتجوا بالإجماع . والجواب منعه ، فإن جماعة من بني هاشم لم يوافقوا على ذلك، وجماعة كسلمان، وأبي ذر، والمقداد، وعمار، وحذيفة، وسعد بن عبادة، وزيد بن أرقم، وأسامة، وخالد بن سعيد بن العاص ــ حتى أن أباه أنكر ذلك وقال: من استخلف الناسُ ؟ قالوا: ابنك. قال: ومافعل المستضعفان ؟ إشارة إلى عليّ والعباس، قالوا: اشتغلوا بتجهيز رسول الله ﷺ ، ورأوا أن ابنك أكبر منه ــ وبنو حنيفة كافة، ولم يحملوا الزكاة إليه حتى سماهم أهلَ الردَّة وقتلهم وسباهم ، فأنكر عليه عمر وردَّ السبايا أيام خلافته ».

قلنا : من له أدنى خبرة وسمعَ هذا جزم بأن قائله أجهل الناس أو من أجرأ الناس على البهتان . فالرافضة ذوو جهل وعمى ، فمن حدَّثهم بما يوافق أهواءَهم صدَّقوه ولو كان الدجال ومن أورد عليهم بمخالفة أهوائهم كذَّبوه ولو كان صدّيقاً . وإن اعتقدوا صدقه قالوا : نعم وقالوا لإخوانهم : إنما نقول هذا الذي نقوله مداراة وتقية للنواصب . فكيف يرجى فلاح من هذا حاله ، أم كيف نؤمل عافية من هذا مرضه ؟ فلهم أوفر نصيب من قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥٓ ﴾ (العنكبوت ٦٨) ، ولنا إن شاء الله أوفى حظ من التمثل بقوله ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ (الزمر ٣٣) ، أفَسُمع قط بمثل هذا فقد علم كل عالم كُفْرَ بني حنيفة أتباعُ مسيلمة وارتدادهم ، وهذا يعدُّهم من أهل الإجماع . وإنما قتلهم وسباهم لامتناعهم عن بيعته ولأنهم لم يحملوا الزكاة إليه . فنعوذ بالله من البهتان . ونقل الهذيان ، وتضييع الزمان ، في الرد على هذا الذي هو غير إنسان .

٢٩٥ / إذا محاسِني اللائي أُدِلُّ بها كانت ذنوباً فقلِ لي كيف أعتذرُ

ومِنْ أعظم مناقب الصديق قتلُ هؤلاء الأرجاس وسبيهم ، وماقاتلهم على منع زكاة بل على إيمانهم بمسيلمة وكانوا نحو مائة ألف[1]. والحنفية سُرِّيَّةُ عليّ ـ أمُّ محمد بن الحنفية ـ من سبيهم[2]، فأما الذين قاتلهم على منع الزكاة فطوائف من العرب غير بني حنيفة استباحوا ترك الزكاة بالكلية فقاتلهم . وقال أبو حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهما: إذا قال قوم نحن نزكى ولا ندفعها إلى الإمام لم يجز قتالهم . فهلّا عددتَ يا . . . في المتخلفين عن بيعة أبي بكر اليهود والبربر وكسرى وقيصر ، فأمر بني حنيفة قد خلص إلى العذارى في الخدور وأنت لا تعي . وكتاب الردة لسيف بن عمر مشهور ، والردَّة للواقدي .

ثم قولك « إن عمر أنكر قتال أهل الردة وردَّ عليهم » من البهتان ، وإنما توقف مع الصديق في قتال مانعي الزكاة فناظره فرجع عمر إلى قوله . وأما الذين سميتهم وأنهم تخلفوا عن بيعة الصديق فكذبٌ عليهم ، ماتخلف إلا سعد بن عبادة ، ومبايعة هؤلاء لأبي بكر ثم عمر أشهر من أن تنكر . وأسامة ماسار بذلك الجيش حتى بايع الصديق ، وكان خالد بن سعيد نائباً للنبي ﷺ ، فلما مات قال : لا أنوب لغيره ، وقد علم بالتواتر أنه ماتخلف عن بيعة الصديق سوى سعد وأما علي وبنو هاشم فلم يمت أحد منهم إلا وهو مبايع له ، لكن قيل تأخرت بيعتهم ستة أشهر ، وقيل بايعوه ثاني يوم طوعاً منهم[3]

---

(١) تقدم دفاع الحلي في ص ٢٨٢ ـ ٢٨٤ عن مسيلمة الكذاب وأهل اليمامة والجواب عليه ، فارجع إليه إن شئت .

(٢) وتسري عليّ بها اعترافاً منه بشرعية حكم أبي بكر وحروبه ونتائجها (انظر رسالة مؤتمر النجف ص ٣٧ الطبعة الثالثة) .

(٣) ومع ذلك لم يتخلفوا عن الصلاة خلفه في كل المواقيت .

ثم الجميع أيضاً بايعوا عمر سوى سعد ، ومات سعد في خلافة عمر ، وكان قد رامها يوم السقيفة ولم يدر أن الخلافة في قريش . وماذكره عن أبي قحافة فباطل ، ولم يكن ابنه أسنَّ الصحابة ، كان أصغر من النبي ﷺ بقليل[1]. والعباس أكبر من النبي ﷺ بثلاث سنين . لكن المأثور عن أبي قحافة أنه لما قبض نبيُّ الله ارتجت مكة فسمع أبو قحافة فقال : ما للناس ؟ قالوا : قبض رسول الله ﷺ . قال : أمرٌ جلل ، فمن ولي بعده ؟ قالوا : ابنك . قال : وهل رضيت بذلك بنو عبد مناف وبنو المغيرة ؟ قالوا : نعم . قال : لا مانع لما أعطى الله ، ولا معطى لما منع . وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها
قالت : أرسلت فاطمة إلى أبي بكر تسأل/ ميراثها من أبيها رسول الله ﷺ مما ٢٩٦
أفاء الله عليه بالمدينة وفَدَك وما بقي من خمس خيبر ، فقال : إن رسول الله ﷺ قال « لا نورث ماتركنا صدقة ، وإنما يأكل آل محمد من هذا المال ». وإني والله لا أُغير شيئاً من صدقة رسول الله ﷺ عن حالها التي كانت عليه في عهده . ولست تاركاً شيئاً كان يعمل به إلا عملت به ، إني أخشى إن تركت شيئاً من أمره أن أزيغ . فوجَدَتْ فاطمة على أبي بكر فلم تكلمه حتى توفيت . وعاشت بعد رسول الله ﷺ ستة أشهر . فلما توفيت دفنها عليٌّ ليلاً ولم يُؤْذِن بها أبا بكر . وكان لعليّ من الناس وجهٌ حياة فاطمة ، فلما ماتت استنكر عليٌّ وجوهَ الناس ، فالتمس مصالحةَ أبي بكر ومبايعته ، ولم يكن بايع تلك الأشهر ، فأرسل إلى أبي بكر أن ائتنا ، ولا تأتنا ومعك أحد ــ كراهية عمر ــ فقال عمر لأبي بكر : والله لا تدخل عليهم وحدك . فقال أبو بكر : ماعساهم أن يفعلوا بي ؟ والله لآتينَّهم . فدخل عليهم أبو بكر ، فتشهَّد عليٌّ ثم قال : إنّا قد عرفنا يا أبا بكر فضلك وما أعطاك الله ، ولم ننفس عليك خيراً ساقه الله إليك ، ولكنك

---

(١) ولو أنهم ولوا أبا بكر لتقدمه في السن لكان أبوه أولى منه بالولاية لأنه أعلى منه سناً .

استبددتَ بالأمر علينا . وكنا نرى أن لنا فيه حقاً لقرابتنا من رسول الله ﷺ . فلم يزل يكلم أبا بكر حتى فاضت عينا أبي بكر . فلما تكلم أبو بكر قال : والذي نفسي بيده لقرابةُ رسول الله ﷺ أحبُّ إليَّ أن أصلَ من قرابتي . وأما الذي شجرَ بيني وبينكم من هذه الأموال فإني لم آلُ فيها عن الحق ولم أترك أمراً رأيت رسول الله ﷺ يصنعه فيها إلا صنعته . فقال عليّ : موعدك العشية للبيعة . فلما صلى أبو بكر الظهر قام قائماً على المنبر فتشهد وذكر شأن عليّ وتخلفه عن البيعة وعذره الذي اعتذر به . ثم استغفر . وتشهد عليّ فعظَّم حق أبي بكر ، وأنْ لم يحمله على الذي صنع نفاسة على أبي بكر ولا إنكارٌ عليه للذي فضله الله به ، ولكنا كنا نرى أن لنا في الأمر نصيباً فاستبدَّ علينا به ، فوجدنا في أنفسنا . فسُرَّ بذلك المسلمون وقالوا أصبت . وكان المسلمون إلى عليّ قريباً حين راجع الأمر بالمعروف .

ولا ريب أن الإجماع المعتبر في الإمامة لا يضرُّ فيه تخلف الواحد والإثنين ،
٢٩٧ ولو اعتبر ذلك لم تكن تنعقد إمامة[1]/ بخلاف الإجماع على الأحكام العامة فهل يُعتدُّ بخلاف الواحد أو الإثنين ؟ فعن أحمد روايتان ، إحداهما : لا يعتدُّ بخلافهما فيه ، وهو قول محمد بن جرير الطبري وغيره . الثاني : يعتد بخلاف الواحد والإثنين في الأحكام . ثم الواحد إذا خالف النص كان خلافه شاذاً كخلاف سعيد بن المسيَّب في أن المطلقة ثلاثا إذا نكحت زوجاً غيره أبيحت للأول بمجرد العقد . وأيضاً فلا يشترط في صحة الخلافة إلا اتفاق أهل الشوكة والجمهور ،

---

(١) وشيعة جعفر الصادق انقسموا بعده في الإمامة التي لا عمل لها : فتعلق بعضهم بابنه الأكبر إسماعيل ، وتعلق الآخرون بابنه الآخر موسى . فالذين أنكروا بيعة موسى خرقوا الإجماع بلا ريب وعددهم كبير يخرق به الإجماع ، فان كان الإجماع شرطاً عند الإمامية الموسوية أو عندهم وعند الإسماعيلية فتبعية الطائفتين للإمامين اللذين لا عمل لهما باطلة حتما . أما إمامة أبي بكر فكاذب فاجر كل من زعم أنه شذ عنها غير سعد بن عبادة ، ومع ذلك فالمسلمون نظروا إلى سعد بعين الشفقة ، ولم يقيموا لشذوذه وزناً ، وقافلة الإسلام مابرحت تسير من أمس إلى اليوم وستظل سائرة إلى يوم الدين ، وهي الموائل ، ومن شذ عنها فعلى نفسه يجني .

قال عليه السلام: « عليكم بالجماعة فإن يد الله على الجماعة » وقال: « عليكم بالسواد الأعظم ، ومن شذَّ شذَّ في النَار ».

ثم اجتماع الأمة على بيعة أبي بكر أعظم من اجتماعهم على بيعة علي ، فإن ثلث الناس أو أرجح لم يبايعوه وقاتلوه ، وخلق من الكبار لم يقاتلوا معه واعتزلوا [فإن جاز القدح في الإمامة بتخلف بعض الأمة عن البيعة ، كان القدح في إمامة عليٍّ أولى بكثير][1].

فإن قلتَ: إمامته ثبتت بالنص فلا يحتاج إلى الإجماع.

قلنا: قد مرَّت النصوص الدالة على تقديم أبي بكر تلويحاً أو تصريحاً ، مع أولويته وإجماعهم على بيعته وعلى تسميته خليفة رسول الله ﷺ .

[والكلام في إمامة الصدِّيق إما أن يكون في وجودها ، وإما أن يكون في استحقاقه لها . أما الأول فهو معلوم بالتواتر وإتفاق الناس بأنه تولى الأمر ، وقام مقام رسول الله ﷺ ، وخلفه في أمته ، وأقام الحدود ، واستوفى الحقوق ، وقاتل الكفار والمرتدّين ، وولى الأعمال ، وقسم الأموال ، وفعل جميع مايفعل الإمام ، بل هو أول من باشر الإمامة في الأمة . وأما إن أريد بإمامته كونه مستحقاً لذلك ، فهذا عليه أدلة كثيرة غير الإجماع : فلا طريق يثبت بها كون عليّ مستحقاً للإمامة إلا وتلك الطريق يثبت بها أن أبا بكر مستحق للإمامة وأنه أحق بالإمامة من عليّ وغيره . وحينئذ فالإجماع لا يحتاج إليه لا في الأولى ولا في الثانية ، وإن كان الإجماع حاصلاً][2].

قال: « وأيضاً الإجماع ليس أصلاً في الدلالة[3]، بل لابد له من مستند إما عقلي ــ وما في العقل مايدل على إمامته ــ وإما نقلي ، وعندهم أن رسول الله

(١) عن الأصل ٤ : ٢٣٢ .

(٢) عن الأصل ٤ : ٢٣٢ . (٣) انظر ص ٤٣٠ .

ﷺ مات عن غير وصية ولا نص على إمام ، فلو كان الإجماع متحققاً لكان خطأ فتنتفي دلالته ».

قلنا: إن أردت بقولك « الإجماع ليس أصلاً في الدلالة » أن أمير المؤمنين لا تجب طاعته لنفسه ، وإنما تجب لكونه دليلاً على أمر الله ورسوله فهذا صحيح ولكنه لا يضر ، فإن أمر الرسول كذلك لا تجب طاعته لذاته بل لأن من أطاعه فقد أطاع الله ، ففي الحقيقة لا يُطاع أحد لذاته إلا الله : ﴿ لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ﴾ (الأعراف ٥٤)، ﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾ (الأنعام ٥٧). وإن أردتَ أنه قد يكون موافقاً للحق وقد يكون مخالفاً ، فهذا قدحٌ في كون الإجماع حجةً ، ودعوى أن الأمة تجتمع على الخطأ كما يقوله النّظامُ وبعضُ الرافضة خطأ . ونحن لا نحتاج في إمامة الصدّيق إلى هذا ، ولا نشترط لأحد فنقول

٢٩٨ مامن حكم بالإجماع إلا وقد دلَّ عليه النص ، والإجماع دليل على نص موجود ، والناس مختلفون/ في جواز الإجماع عن اجتهاد ، لكن لا يكون النص خافياً عن الكل . وخلافة الصدّيق من هذا الباب فإنه ورد فيه نصوص تدل على أن خلافته حق وصواب ، وهذا مما لا خلاف فيه ، وإنما اختلفوا : هل العقد بنص خاص أو بالإجماع ؟ ومستند قولنا النص والإجماع متلازمان قولُه تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ (آل عمران ١١٠)، فهذا ينبغي أنهم يأمرون بكل معروف وينهون عن كل منكر ، والواجب والمحرَّم داخل في ذلك قطعاً ، فيجب أن يوجبوا كل ماأوجبه الله ، ويحرّموا كل ماحرَّمه الله ، وأن لا يسكتوا عن الحق ، فكيف يجوز عليهم التكلم بنقيضه من الباطل ؟ فلو كانت ولاية أبي بكر حراماً منكراً لوجب عليهم النهي ، وامتنع عليهم السكوت . ولو كانت طاعةُ علي وتقديمه واجباً لكان ذلك من أعظم المعروف الذي يجب أن يأمروا به. وقال تعالى: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ

وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ (التوبة ٧١)، وقال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ (البقرة ١٤٣)، فمن جعلهم الربُّ شهداء على الناس فلا بد أن يكونوا عالمين بما يشهدون به ، فلو كانوا يحللون ماحرَّم الله ويحرمون ماأحلَّ الله ، ويسقطون ماأوجب ويوجبون ماأسقط ، لما صلحوا أن يكونوا شهداء على الناس ، وكذلك إذا كانوا يجرحون الممدوح ويمدحون المجروح. فإذا شهدوا باستحقاق أبي بكر وجب أن يكونوا صادقين ، وكذا إذا شهدوا كلهم أن هذا صالح وهذا عاص وجب قبول شهادتهم . وقال تعالى : ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ﴾ (النساء ١١٥)، فتوعد على اتباع غير سبيله، كما توعد على مشاقّة الرسول، فكل منهما مذموم ، فإذا أطبقوا على تحريمٍ أو حلّ وخالفهم مخالف فقد اتبع غير سبيلهم فيذم. وقال: ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ﴾ (آل عمران ١٠٣)، فلو كانوا في حال الاجتماع كالتفرق لم يبق فرق . وقال: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ (المائدة ٥٥)، جعل موالاتهم كموالاة الله والرسول ، والله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة . وأحق الناس بهذا الصحابة ، فثبت أن
مافعلوه من خلافة أبي بكر حق/ وقال عليه الصلاة والسلام: « من أثنيتم عليه ٢٩٩
خيراً وجبت له الجنة ، ومن أثنيتم عليه شرّاً وجبت له النار ، أنتم شهداء الله في الأرض » .

قال: « وأيضاً الإجماع إنما يعتبر فيه قول الكل ، وهذا لم يحصل ، وقد أجمع أكثر الناس على قتل عثمان » .

قلنا : أجبنا على هذا ، وإنه لا يقدح في اتفاق أهل الحل والعقد شذوذ من خالف . وأما عثمان فإنما قتلته طائفة قليلة باغية ظالمة .

قال: « وكل واحد يجوز عليه الخطأ ، فأي عاصم لهم عن الكذب عند الإجماع ؟ »[1].

قلنا : إذا حصل بالإجماع من الصفات ماليس للآحاد لم يجز أن يجعل حكم الواحد حكم الإجماع . فالآحاد يجوز عليهم الغلط والكذب ، فإذا انتهوا إلى حدّ التواتر امتنع عليهم الغلط والكذب . وكل واحد من اللُقَم لا يشبع وبالاجتماع يحصل الشبع. والواحد لا يقدر على قتال العدو، فإذا اجتمع عددٌ قدروا . فالكثرة تؤثر قوة وعلماً . قال تعالى: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ (البقرة ٢٨٢) ، وقال عليه الصلاة والسلام: « الشيطان مع الواحد ، وهو من الإثنين أبعد ». ومعلوم أن السهم الواحد يكسره الإنسان ، وبضمِّه إلى سهام كثيرة يتعذر . وأيضاً فإن كان الإجماع قد يكون خطأ لم تثبت لك عصمة علي ، فإنه إنما علمت عصمته بالإجماع كما زعمتَ وأن لا معصوم سواه . فإن جاز الخطأ على الإجماع أمكن أن يكون غيره معصوماً، وإن قدحتم في الإجماع بطل أصل مذهبكم ، وإن قلتم هو حجة فقد أجمعوا على الثلاثة قبل عليّ .

قال: « وقد بينا ثبوت النصوص الدالة على إمامة عليّ ، فلو أجمعوا على خلافه لكان خطأ ».

قلنا: قد تقدم بيان توهية كل ماتزعم أنه ثابت ، وأتينا بنصوص ثابتة بخلاف ذلك . ثم نصوصنا معتضدة بالإجماع ، فلو قُدِّر خبر يخالف الإجماع لعلم أنه باطل أو لا يدل . ومن الممتنع تعارض النص المعلوم والإجماع المعلوم فإن كليهما حجة قطعية ، والقطعيات لا يجوز تعارضها ، وإلاّ لزم الجمع بين النقيضين . وكل نص أجمعت الأمة على خلافه فهو منسوخ بنص آخر ، أما إن

---

(١) كذا في الأصل ٤ : ٢٣٧ . والذي في المنتقى «الاجتماع» هنا وفيما يأتي بعد .

٣٠٠ يبقى في الأمة نص معلوم والإجماع بخلافه فهذا / لم يقع ، فالإجماع والنص على خلافة الصديق مبطلان بالضرورة لما افترته الرافضة من النص على عليّ .

قال: « ورووا عن النبي ﷺ أنه قال : اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر. والجواب المنع من الرواية ومن دلالتها على الإمامة ، إذ الاقتداء بالفقهاء لا يلزم منه الخلافة ، وهما قد اختلفا كثيراً فلا يمكن الاقتداء بهما . ثم هو معارَض بما رووه : أصحابي كالنجوم ».

قلنا: هذا بكل حال أقوى من النص الذي تزعمونه ، فإن هذا رواه أحمد وأبو داود والترمذي . والنص في عليّ باطل ، حتى قال ابن حزم . ماوجدنا هذا النص إلا رواية واهية عن مجهول إلى مجهول يكنى أبا الحمراء [لا نعرف من هو في الخلق][1]. وأمرُه بالاقتداء بهما دالّ على كونهما غير ظالمين ولا مرتدّين ، إذ من هو كذلك لا يكون قدوة . ولا يكاد يعرف اختلاف بين أبي بكر وعمر إلا في النادر ، كالجدّ مع الإخوة[2] وقسمة الفيء[3] بالسوية أو التفضيل ، واختلافهما في تولية خالد وعزله فاختلف اجتهادهما . والحديث يوجب الاقتداء بهما فيما اتفقا عليه وحديث «أصحابي كالنجوم» ضعفه أئمة الحديث فلا حجة فيه .

قال : « وذكروا ليلة الغار ، وقوله تعالى : ﴿ وسيجنّبها الأتقى ﴾[4]، وقوله : ﴿ قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ ﴾ (الفتح ١٦) ، والداعي هو أبو بكر ، وكان ثاني الإثنين في العريش يوم بدر ، وأنفق ماله على النبي ﷺ ، وتقدم في الصلاة . فلا فضيلة له في الغار لجواز أن يستصحبه حذراً منه لئلا يظهر أمره ، والآية تدل على نقصه وخَوَره وقلة صبره لقوله ﴿ لا تحزن ﴾ فإن كان الحزن طاعة استحال أن ينهى عنه الرسول وإن كان معصية عادت الفضيلة رذيلة . وأيضاً فإن القرآن حيث ذكر السكينة شرك

---

(١) عن الأصل ٤ : ٢٣٨ . (٢) في الميراث .
(٣) في الجهاد . (٤) انظر ص ٤٩٧ .

مع الرسول فيها المؤمنين إلا هنا ، ولا نقص أعظم منه . وقوله ﴿ وسيجنّبها
الأتقى ﴾ فالمراد به أبو الدحداح حيث اشترى نخلة لشخص لأجل جاره . وأما
﴿ قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ ﴾ فالمراد من تخلّف عن الحديبية ، التمسوا أن يخرجوا إلى
غنيمة خيبر فمنعوا بقوله﴿ قل لن تتبعونا ﴾لأن الله جعل غنيمة خيبر لمن شهد
الحديبية فمنعوا بقوله ﴿ قل لن تَتَّبِعونا ﴾ ثم قال:﴿ قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ
سَتُدْعَوْنَ ﴾ يريد سندعوكم فيما بعد ، فدعاهم الرسول إلى غزوات كثيرة
٣٠١ كمؤتة وخيبر وتبوك ، / ويجوز أن يكون الداعيَ لهم أميرُ المؤمنين حيث قاتل .
وأما كونه أنيسه في العريش فإنما كان أُنسه بالله ، لكن لما عرف الرسول أنه إن أمر أبا بكر بالقتال يؤدي إلى فساد حيث هرب عدة مرار ، فأيما أفضل : القاعد عن القتال أو المجاهد ؟ وأما إنفاقه فكذب ، لأنه لم يكن له مال ، فإن أباه كان فقيراً في الغاية ، فلو كان غنياً لكفى أباه ، وكان أبو بكر في الجاهلية مؤدِّباً وفي الإسلام خياطاً ، فلما ولوه منعوه من الخياطة فقال : إني محتاج إلى القوت فجعلوا له في كل يوم ثلاثة دراهم من بيت المال . والرسول كان غنياً بمال خديجة قبل الهجرة [وبعد الهجرة](1) لم يكن لأبي بكر شيء ، ولو أنفق لنزل فيه قرآن كما نزل في عليّ ﴿ هل أتى ﴾ . ومن المعلوم أن الرسول أشرفُ من الذين تصدق عليهم أمير المؤمنين ، والمال الذي يدّعون إنفاقه أكثر ، فحيث لم ينزل فيه قرآن دل على كذب النقل . وأما تقديمه في الصلاة فخطأ ، لأن بلالاً لما أذَّن أمرته عائشة أن يقدم أباها فلما أفاق نبي الله سمع التكبير فقال : أخرجوني ، فخرج بين عليّ والعباس فنحّاه عن القبلة وعزله عن الصلاة وتولى هو الصلاة . فهذه حال أدلة الجمهور . فلينظر العاقل بين الإنصاف ويقول طلب الحق دون اتباع الهوى ويترك تقليد الآباء والأجداد » .

والجواب: أن في هذا الكلام من البهتان والقحة مالا يُعرف لطائفة ، فلا ريب أن الرافضة فيهم شبهٌ من اليهود ، فإنهم قومٌ بُهت يريدون أن يطفئوا

---

(1) عن الأصل ٤ : ٢٤٠ .

نور الله بأفواههم ويريدون قلب الحقائق ، فهم أعظم المبتدعة ردّاً للحق وتصديقاً للكذب .

فأما الغار ففضيلة ظاهرة باهرة لقوله: ﴿ **إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا** ﴾ وفي الصحيحين أن أبا بكر قال : نظرتُ إلى أقدام المشركين على رءوسنا ـ ونحن في الغار ـ فقلتُ لو أن أحدهم نظر إلى قدميه أبصرنا ، فقال : يا أبا بكر ماظنك باثنين الله ثالثهما . والمعية هنا خاصة كقوله تعالى : ﴿ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ﴾ (طه ٤٦) ، والمعية العامة بالعلم كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ ﴾ (الحديد ٤) ، قال ابن عيينة : عاتب الله الخلق كلهم في نبيه إلا أبا بكر فقال : ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ ﴾ (التوبة ٤٠) / الآية . قال أبو القاسم ٣٠٢
السهيلي وغيره : هذه المعية الخاصة لم تثبت لغير أبي بكرٍ .

وفي قوله : ﴿ **إذ يقول لصاحبه** ﴾ دليلٌ على أن الصديق في ذروة سنام الصحبة ، فإنه صَحِبَه من أول مابعث إلى أن مات ، كما يقال مافارقه لا في الحياة ولا في المات . وفي الصحيح أنه عليه السلام قال : « هل أنتم تاركو لي صاحبي » . وفي الصحيحين عن عائشة قالت : لم أعقل أبويَّ إلا وهما يدينان الدين ، ولم يمض علينا يوم إلا ورسول الله ﷺ يأتينا فيه طرفي النهار . وفي حديث صلح الحديبية الذي أخرجه البخاري أن عمر قال : يارسول الله ، ألسنا على الحق وعدوُّنا على الباطل ؟ قال : بلى . قال : فلمَ نُعطىٰ الدنيَّة في ديننا إذن ؟ فقال : إني رسولُ الله ولستُ أعصيه ، وهو ناصري . قال فقلت : أو ليس كنتَ تحدّثنا أنّا نأتي البيتَ فنطوّف به؟ قال: بلى، فأخبرتُكَ أنك تأتيه العام ؟ قلت : لا . قال : فإنك آتيه ومُطَّوِّف به . قال : فأتيت أبا بكر فقلت : يا أبا بكر ، أليس هذا نبيَّ الله حقاً ؟ قال : بلى . قلت : ألسنا على الحق وعدوُّنا على الباطل ؟ قال : بلى . قلت : فلمَ نُعطىٰ الدنيَّة في ديننا ؟

قال: أيها الرجل، إنه رسول الله ولن يعصي ربَّه وهو ناصره فاستمسك بغَرْزه، فوالله إنه على الحق. وذكر الحديث. فبهذا وأشباهه استحق أبو بكر أن يسمى صديقاً. وللبخاري عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: « أيها الناس. اعرفوا لأبي بكر حقه، فإنه لم يَسُؤْني قط ».

وإذا تدبر العاقل ماصح من الأحاديث وأمعن النظر لاح له الصدق من الكذب. ومن شركَ الحفاظَ وجهابذةَ الحديث في علمهم علم بعض ماقالوه وعرف بعض قدرهم وتحرِّيهم، وإلا فليسلّم القوس إلى باريها كما يسلم إلى الأطباء طبَّهم وإلى النحاة نحوهم وإلى الصيارفة نقدهم، مع أن جميع أرباب الفنون يجوز عليهم الخطأ، إلا الفقهاء والمحدّثين: فلا هؤلاء يجوز عليهم الاتفاق على مسألة باطلة، ولا هؤلاء يجوز عليهم التصديق بكذب ولا التكذيب بصدق. فمن تأمل وجد فضائل الصدّيق كثيرة وهي خصائص له: مثل ﴿ إن الله معنا ﴾. وحديث المخالّة، وحديث أنه أحبُّ الرجال إلى رسول الله ﷺ، وحديث الإتيان إليه بعده[1]، وحديث كتابة العهد له، وحديث تخصيصه بالصدّيق ابتداء والصحبة، وتركه له [وهو قوله: « فهل أنتم تاركو لي صاحبي »][2]، وحديث دفعه عنه عُقبة بن أبي مُعَيط إذ وضع الرداء
٣٠٣ في عنقه، وحديث استخلافه في الصلاة، والحج، وشأن ثباته بعد/ وفاة الرسول ﷺ وانقياد الأمة له، وحديث خصال الخير التي اتفقت له في يوم. ثم له مناقب يشركه فيها عمر كحديث شهادته بالإيمان له ولعمر، وحديث [عليٍّ يقول: كثيراً ما كنت أسمع النبي ﷺ يقول][3] « خرجت أنا وأبو بكر وعمر »، وحديث نزعه من القليب، وحديث « إني أؤمن بهذا أنا وأبوبكر وعمر » ومناقب عليّ على كثرتها ليس فيها شيء خصائص. وللصديق في

---

(١) أي حديث المرأة التي قال لها النبي ﷺ: « إن لم تجديني فأتي أبا بكر » وهو في الصحيحين.

(٢) عن الأصل ٤ : ٢٥٢ .

(٣) عن الأصل ٤ : ٢٥٣ .

الصحاح نحو عشرين حديثاً أكثرها خصائص ، فمناقبه جمّة وفضائله عدة استوجب بها أن يكون خليل رسول الله ﷺ دون الخلق لو كانت المخالّة ممكنة .

فلو كان مبغضاً له كما يقول الرافضي لما حزن بل كان يظهر الفرح والسرور ، فأخبر الرسول ﷺ أن الله معهما ، وهذا إخبار بأن الله معهما بنصره وحفظه . ومعلوم أن أضعف الناس عقلاً لا يخفى عليه حال من يصحبه في مثل هذا السفر الذي قد عاداه فيه أولئك الملأ ، فكيف يصحب واحداً ممن يظهر له موالاته دون غيره وهو عدوٌّ له في الباطن ، هذا لا يفعله إلا أغبى الناس وأجهلهم ، فقبّح الله من جوّز هذا على أكمل الخلق عقلاً وعلماً .

وقول الرافضي « يجوز أن يستصحبه حذراً منه لئلا يُظهر أمره » فهذا باطل من وجوه عدة : أحدها: أنه قد عُلم بدلالة القرآن موالاته ومحبته ، وعلم بالتواتر المعنوي أنه كان محباً للرسول مؤمناً به مختصاً به أعظم مما علم من سخاء حاتم وشجاعة عنترة . ولكنَّ الرافضة قومٌ بُهْت ، حتى إن بعضهم جحدوا أن يكون أبو بكر وعمر دُفنا في الحجرة النبوية[1] . وأيضاً فما قاله هذا الرافضي يدل على فرط جهله عموماً ، وخاصة بما وقع وقت الهجرة ، فإنه اختفى هو وصاحبه في الغار وعرف بذلك أهل مكة وأرسلوا الطلب من الغد في كل فج وجعلوا الدية فيه وفي أبي بكر لمن أتى بواحد منهما، فهذا دليل على علمهم بموالاته للرسول ﷺ ومعاداتهم له ، ولو كان مباطنهم لما بذلوا فيه الدية . وأيضاً فإنه كان خرج ليلاً لم يدرِ به أحد ، فماذا يصنع باستصحاب أبي بكر ؟ فإن قيل لعله علم بخروجه قيل يمكنه أن يخفى ذلك عنه كما خفى عن سائر المشركين . وفي الصحيحين / أن أبا بكر استأذن في الهجرة فأمره أن يصبر ٣٠٤

(١) وبلغ من سفاهة أحلامهم أن انكروا بأن يكون للنبي ﷺ بنات غير فاطمة . انظر ص ٢٥٧ ــ ٢٥٨ و ٢٨٤ .

ليهاجر معه . وفي الصحيحين عن البراء عن أبي بكر قال : سرينا ليلتنا حتى قام قائم الظهيرة وخلا الطريق حتى رفعت لنا صخرة لها ظل فنزلنا عندها فسويت بيدي مكاناً ينام فيه النبي ﷺ في ظلها ثم بسطت فروة ثم قلت : نم يارسول الله ، فنام . إلى أن قال : فارتحلنا بعد الزوال ، واتبعنَا سُراقة بن مالك ونحن في جلد من الأرض فقلت : يارسول الله ، أُتينا . فقال : ﴿ لا تحزن إن الله معنا ﴾ ، فدعا عليه فارتطمت فرسه إلى بطنها ، فقال : إني قد علمت أنكما دعوتما عليَّ ، فادعُوَا لي ، ولكما أن أردَّ عنكما الطلب . فدعا الله ، فنجا . فرجع لا يلقى أحداً إلا وقال: قد كفِيتم ما هاهنا . وذكر الحديث . وفي البخاري عن عائشة قالت : فلما ابتُلي المسلمون خرج أبو بكر مهاجراً إلى الحبشة ، حتى إذا بلغ بَرْكَ الغماد لقيه ابنُ الدغنَّة ، وهو سيد القارة ، فقال : أين تريد يا أبا بكر ؟ قال : أخرجني قومي ، فأريد أن أسيح في الأرض وأعبد ربي . . الحديث بطوله . وأيضاً فلما كان في الغار كان يأتيهما بالخبر عبدُالرحمن بن أبي بكر ومعهما عامر بن فهيرة ، فكان يمكنه أن يعلمهم بخبره . ثم لما جاء الكفار ورأى أقدامَهم هلاّ خرج إليهم وأسلمه ؟ !فلا مثلُها . فسبحان من أعمى بصيرتك .

وقولك : « الآية تدلُّ على نقصه وقلة صبره » فهذا تناقض : بينا أنت قائل « استصحبه حذراً منه لئلا يظهر أمره » إذ جعلته قليل الصبر ذا خَوَر ، فبالله على أي شيء تُحسَد : لا علم ولا فهم . واعلم أنه لم يكن في المهاجرين منافق[1]، وذلك كالمستحيل فإن العزَّ والمنعة كانت بمكة للمشركين . ومن دخل في الإسلام تعب بهم وآذوه بكل طريق ، فلا يدخل أحد في الإسلام إلا ابتغاء

---

(١) لاحظ بعض الأفاضل أن السور والآيات المكية ليس فيها أي شكوى من النفاق ، لأن النفاق ليس من أخلاق العرب ولاسيما قريش . وأكثر ما يتردد ذكر النفاق في السور والآيات المدنية لوجود اليهود وسريان عدواهم إلى بعض الذين في قلوبهم مرض .

وجه الله ، لا لرهبة ، إذ الرهبة من الطرف الآخر . وإنما كان النفاق في أهل المدينة لأن الإسلام فشا بهاوعزَّ وعلا على الشرك ، فبقي أناس في قلوبهم زيغ وغِلّ لم يؤمنوا ، فأسلموا في الظاهر تقيةً وخوفاً من السيف ، والمهاجرون ما أكرههم أحد ولا خافوا من المسلمين ، بل هم كما قال الله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴾ (الحشر ٨)، وأبو بكر أفضلهم، وكلهم خاطبوه بخليفة رسول الله، فمن سماهم الله «صادقين» لا يتفقون على ضلالة . وقولك « يدل على نقصه » نعم كلنا ناقص
بالنسبة إلى رسول الله ﷺ / ولم ندَّع عصمته كما فعلتم . ثم الله قد قال لنبيه : ٣٠٥
﴿ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾ (النحل ١٢٧)، وقال للمؤمنين عامة : ﴿ وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ ﴾ (آل عمران ١٣٩) ، وقال لنبيه: ﴿ لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ ﴾ (الحجر ٨٨) ، ولا ينافي الحزن الإيمان . ومن شبَّه يقين الصديق وصبره بغيره من الصحابة فهو جاهل ، والصدّيقُ أرفعُ من عثمان بكثير في المناقب ، وبعدَ ذا فقد صبر عثمان وثبت ثباتاً ما مثله : حاصروه ، وراموا طعنه وقتله ، وهو يمنع أنصاره ومواليه عن حربهم ، إلى أن ذبحوه وهو صابر محتسب موقن .
ثم إن قوله ﴿ لا تحزن ﴾ لا يلزم منه وقوع الحزن ، وكذا النهي عن كل شيء ، كقوله : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ ﴾ (الأحزاب ١) ، ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ﴾ (القصص ٨٨) ، ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ (الأنعام ٣٥) ، وهب أنه حَزِن ، فكان حزنه على رسول الله ﷺ لئلا يقتل فيذهب الإسلام . [روى] وكيع عن نافع عن ابن عمر عن ابن مليكة قال : لما هاجر النبي ﷺ أخذ طريق ثور ، فجعل أبو بكر يمشي خلفه ويمشي أمامه ، فقال النبي ﷺ : مالك ؟ فقال : يارسول الله أخاف

أن تُؤتىٰ من خلفك فأتأخر ، وأخاف أن تؤتى من أمامك فأتقدم . فلما انتهيا إلى الغار قال . يارسول الله ، كما أنت ، حتى أقمه . قال نافع فحدثني رجل عن ابن أبي مليكة أن أبا بكر رأى جحراً في الغار فألقمه قدمه وقال : يارسول الله ، إن كانت لدغة كانت بي. وفي الصحيحين « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه من ولده ووالده والناس أجمعين » فحزنُ الصدّيق على النبي ﷺ ــ لاحتمال أن يؤذى ــ يدلُّ على كمال محبته وذَبِّه عنه . وقد أخبر الله عن يعقوب أنه قال : ﴿إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ (يوسف ٨٦) . ثم أنتم تحكون عن فاطمة رضي الله عنها من الحزن على أبيها مالا يوصف ، وأنها اتخذت بيتَ الأحزان ، وتصفونها بما لا يسوغ . فالجاهل يريد أن يمدح فيقدح . وإن قلت حزنُ أبي بكر على نفسه من القتل ، دلَّ [ذلك] على أنه مؤمن ولم يكن مباطناً لقريش . ونبيُّ الله قال: « وإنَّا بك ياإبراهيم لمحزونون ». والحزن مباح وعلى ذلك تدل النصوص .

وقلتم[1]: قوله ﴿ لصاحبه ﴾ لا يدل على إيمان ، وذكرتم ﴿ إذ يقول لصاحبه وهو يحاوره ﴾ . قلنا: لفظ « الصاحب » عامّ ، ومنه قوله ﴿ والصاحب بالجنب ﴾ . لكن آية الغار بسياقها تدل على صحبة المودَّة والموالاة .

٣٠٦ وأما قولك : ﴿ فأنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين ﴾ فلأنهم كانوا انهزموا فلو قال ﴿ على رسوله ﴾ وسكت لما دلَّ الكلام على نزول السكينة عليهم ، وأما هنا فلم يحتج إلى هذا لأنه كان تابعاً مطيعاً ، فهو صاحبه والله معهما ، فإذا حصل للمتبوع هنا سكينة وتأييد بالملائكة كان ذلك التابع أيضاً بحكم اللازم . وأبو بكر لما نُعت بالصحبة المطلقة الدالة على كمال الملازمة ، ونوّه بها في أحق الأحوال أن يفارق الصاحب فيها مصحوبه وهو حال شدَّة

---

(١) الخطاب للشيعة .

الخوف ، كان هذا دليلاً بطريق الفحوىٰ على أنه صاحبه وقت النصر والتأييد والتمكين ، ولهذا لم يُنصر الرسول في موطن إلا كان أبو بكر أعظم المنصورين بعده ، ولم يكن أحد من الصحابة أعظم يقيناً وثباتاً منه ، ولهذا قيل : لو وُزن إيمانه بإيمان أهل الأرض لرجح ، كما في السنن عن أبي بكرة أن النبي ﷺ قال : « هل رأى أحد منكم رؤيا ؟ فقال رجل : أنا رأيتُ كأن ميزاناً من السماء نزل ، فوُزِنتَ أنت وأبو بكر فرجحتَ به ، ثم وزن أبو بكر وعمر فرجح أبو بكر ، ثم وزن عمر وعثمان فرجح عمر ، ثم رفع الميزان » .

وقولك: ﴿وسيُجنَّبُها الأتقى﴾، لا يجوز أن تكون الآية خاصة بأبي الدحداح دون أبي بكر، كيف والسورة مكية وأبو الدحداح كانت قصته بالمدينة باتفاق، فإن قال أحد أنها نزلت فيه فمعناه أنه ممن شملته الآية ، فإن كثيراً مايقول بعض الصحابة والتابعين نزلت في كذا ، ويكون المراد أي دلت على هذا الحكم وتناولته ، ومنهم من يقول قد تنزل الآية مرتين بسببين . وقد ذكر ابن حزم بإسناده عن [عبدالله] بن الزبير وغيره أنها نزلت في أبي بكر[1]، وكذلك ذكر الثعلبي ونقله عن عبدالله وعن سعيد بن المسيب . وقال ابن عيينة : حدثنا هشام عن عروة عن أبيه قال : أعتق أبو بكر سبعة كلهم يُعذَّب في الله ، بلال وعامر بن فهيرة والنهدية وابنتها وزبيرة وأم عميس وأمة بني المؤمل ، فأما زبيرة فكانت رومية وكانت لبني عبدالدار ، فلما أسلمت عميت فقالوا : أعمتها اللاتُ والعُزَّى، قالت: فهي تكفر باللات والعزَّى فردَّ الله
٣٠٧ بصرها . / وأما بلال فاشتراه وهو مدفون في الحجارة ، فقالوا : لو أبيتَ إلا أوقية لبعناكه . فقال أبو بكر : لو أبيتم إلا مائة أوقية لأخذته . قال : وفيه نزلت ﴿ وسيُجَنَّبُها الأتقىٰ ﴾ إلى آخر السورة . وأسلم وله أربعون ألفاً فأنفقها

(١) انظر ص ٢٩٦ ـ ٤٩٧ .

في سبيل الله . وأيضاً فلم يقل أحد إن أبا الدحداح أتقى الأمة وأكرمهم عند الله . وفي الصحيح « مانفعني مالٌ مانفعني مالُ أبي بكر » ، وفي البخاري أن النبي ﷺ خرج في مرض موته فقعد على منبره وقال: « إنه ليس أحدٌ أمن عليَّ في نفسه وماله من أبي بكر ، ولو كنتُ متخذاً خليلاً لاتخذته خليلاً ، ولكن خلة الإسلام أفضل . سدُّوا عني كلَّ خوخة في المسجد غير خوخة أبي بكر ». وصحح الترمذيُّ عن عمر قال : أمرنا رسول الله ﷺ أن نتصدَّق ، فوافق ذلك مالا عندي ، فقلتُ : اليومَ أسبقُ أبا بكر إن سبقتُه يوماً . فجئتُ بنصف مالي ، فقال النبي ﷺ : ماأبقيتَ لأهلك ؟ قلتُ مثلَه . وأتى أبو بكر بماله كله ، فقال النبي ﷺ : ماأبقيتَ لأهلك ؟ قال أبقيتُ لهم الله ورسوله . فقلتُ : لا أُسابقك إلى شيء أبداً .

وأما آية : ﴿ قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ ﴾ (الفتح ١٦) ، فقد استَدلَّ بها على خلافة الصديق الشافعيُّ والأشعريُّ وابنُ حزم ، واحتجوا بأن الله قال : ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَـٰتِلُوا۟ مَعِىَ عَدُوًّا ۖ إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْخَـٰلِفِينَ ﴾ (التوبة ٨٣) . قالوا : فأمر الله نبيَّه في هؤلاء بهذا فعُلم أن الداعي لهم إلى القتال ليس هو ، فوجب أن يكون مَن بعدَه ، وليس إلّا أبا بكر أو عمر دعَوا إلى قتال فارس والروم وغيرهم أو يسلمون . وهؤلاء جعلوا المذكورين في الفتح هم المخاطبون في براءة ، ومن هنا صار في الحجة نظر ، والفتح نزلت في قصة الحديبية باتفاق . وبحث هنا شيخنا[1] وطوَّل ودقَّق ، إلى أن قال في الآية : إنها لا تتناول القتال مع عليّ قطعاً ، لأن الله قال: ﴿ تقاتلونهم أو يسلمون ﴾ والذين حاربهم عليّ كانوا مسلمين بنصّ القرآن ، قال الله : ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ ﴾ (الحجرات ٩) ،

---

(١) أي شيخ الإسلام ابن تيمية في المنهاج .

الآية ، فوصفهم بالإيمان مع الاقتتال والبغي ، وأخبر أنهم إخوة . وقال عليه السلام في الحسن/ : « وسيصلح الله به بين فئتين من المسلمين » فجرى كذلك ودلَّ عليه أن مافعله السيد الحسن كان أرضىٰ لله من القتال. ٣٠٨

وأما ما موَّهتَ به من هذيانك ونقلك الكذبَ الذي هو هِجِّيراك ودَيْدَنُك من أمر العريش ، فقولك « هرب عدة مرار في غزواته » فغزاة بدر أولُ مغازي الرسول ، فلا غزا هو ولا أبو بكر قبلها ، فمتى هرب ؟ كلا لم يهرب قط . حتى يوم أُحد ماانهزم لا هو ولا عمر ، بل عثمان تولى وعفا الله عنه بالنص . وكان أبو بكر أحد من ثبت مع النبي ﷺ يوم حُنين كما تقدم . ولو كان في الجبن بهذه المثابة لم يخصَّه الرسول بأن يكون معه في العريش . بل قوله للرسول إذ رآه يستغيث بالله : يانبيَّ الله كفاك مناشدتك ربك ، فإنه سينجز لك ماوعدك ، دالٌّ على ثباته وقوة يقينه . وكان هو ورسول الله ﷺ أفضلَ من شهد بدراً مع كونهما لم يقاتلا ، فما كل من قاتل أفضلُ ممن لم يقاتل . فإن كنت يارافض[١] تصفه بالهروب مراراً وبالخَوَر والفشل والفقر والإفلاس وبكونه خياطاً ، وكان ليس بذي عشيرة ولا بيته كبيت بني عبد مناف وبني مخزوم ولا قريباً من ذاك ولا له عبيد ولا خدم ، فبالله لماذا خضع له السابقون الأولون وبايعوه وقالوا « ياخليفة رسول الله » ؟ ماذاك والله إلا النصّ فيه . ولولا أفضليته عليهم في نفوسهم كما قال عمر: والله لأنْ أقدَّم فتضرب عنقي ــ لايقربني ذلك من إثم ــ أحبُّ إليَّ من أن أتأمر على قوم فيهم أبو بكر.

قال الرافضي: « وأما إنفاقه على الرسول فكذب ، لأنه لم يكن له مال » فيقال : من أعظم البلايا إنكار المتواتر المستفيض القطعي . فمن ذا الذي نقل

---

(١) في المنتقى « يادانص » وهذه الجملة من كلام الذهبي وليست في الأصل .

من الثقات أو الضعفاء مازعمتَ ؟ أفبالوقاحة والمباهتة يُنكر جودُ حاتم وشجاعة علي وحلم معاوية وغِنىٰ أبي بكر وفضله ؟ بل هؤلاء لا ذكر لهم في القرآن . وهو فيه نصٌّ صريح بفضله وغناه ، ففي الصحيحين أن مِسْطَحا كان أبو بكر ينفق عليه ، وكان أحدَ من تكلم في الإفك ، فحلف أبو بكر أن لا ينفق عليه . فأنزل الله قوله : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوٓاْ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ (النور ٢٢) ، فقال أبو بكر : بلى والله إني لأحبُّ أن يغفر الله
٣٠٩ لي . فأعاد عليه النفقة . وقد اشترى بماله سبعة من المعذَّبين في الله . / وقال النبي ﷺ : « مانفعني مالٌ مانفعني مالُ أبي بكر ». ولما هاجر استصحب مابقي من ماله ، قيل كانت ستة آلاف ، وكان يتجر .

وقولك « كان مُؤَدِّباً » كذب ، ولو كان كذلك لما شانه . والمعروف أن أهل مكة كانت الكتابة فيهم قليلة جداً ، ولو كان أبو بكر معلماً لأوشك أن ينشأ في قريش خلق كثير يكتبون . ولا كان خياطاً أيضاً ، والخياطة في قريش نادرة لقلة الحاجة ، فإن عامة ثيابهم الأُزُر والأردية . ولما استُخلف أراد أن يتجر لعياله ، ففرض له المسلمون من مال الله كفايته لئلا يشتغل بالتجارة عن أعباء الخلافة .

وفي الصحيحين أن أبا بكر لما ابتُلِيَ المسلمون بمكة خرج مهاجراً حتى إذا بلغ برك الغماد لقيه ابن الدُّغُنَّة سيِّد القارة وقال : مثلك يا أبا بكر لا يَخرُج ولا يُخرَج ، إنك تكسب المعدم وتصل الرحم وتحمل الكَلّ وتقرى الضيف وتُعين على نوائب الحقّ ، وإني لك لجار ، ارجع واعبد ربك ببلدك . فرجع به ابنُ الدغنَّة وطاف في قريش فأجاره فقالوا له : مر أبا بكر فليعبد الله ربَّه في داره ولا يؤذِنا ولا يستعلن بعبادته ، فإنا نخشى أن يفتن نساءنا وأبناءنا . . الحديث بطوله .

وقولك « لو أنفق لوجب أن ينزل فيه قرآن كما نزل في عليّ ﴿ هل أتى ﴾ ». والجواب أن حديث نزول هل أتى من الموضوعات كما قدمنا[1]. ولو وجب أن ينزل قرآن في كل قضية لكان المصحف عشرين سفراً كباراً[2].

وقولك « تقديمه في الصلاة كان من أمر عائشة » فمن باب الافتراء والمكابرة وجحد المتواتر ، فمن نقل لك ماذكرته ؟ إسناد ثابت ، أم من نقل شيوخك المفيد والكراجكي وأمثالهما الذين تصانيفهم مشحونة بالكذب ؟

أفكانت صلاةً واحدة حتى يقال فيها هذا ؟

وأهل العلم يعلمون أن أبا بكر صلى بالناس أياماً متعددة بقرب الحجرة النبوية بحيث يسمع الرسول ﷺ قراءته ، ولا تخفى عليه إمامته . وتواتر أن ذلك بإذنه ، والنصوص في ذلك كثيرة جمّة .

وقد قال نبيُّ الله في مرضه ذلك [على] مَا في الصحيحين عن عائشة أنه قال « ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب لهم كتاباً ، فإني أخاف أن يتمنَّى متمنٍّ
ويقول قائل أنا أولى/ ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر ».. فهذا من إخباره ٣١٠
بالكوائن بعده ، ولهذا أعرض عن الكتابة لأبي بكر لما علم أن الله يجمعهم عليه وأن المؤمنين يبايعونه ولا يختلفون عليه : لا في الأول ، ولا في الآخر عندما استَخلف عليهم بعدَه خيرهم . أماتنا الله وإياكم على حبِّ الأربعة ، فإن المرء مع من أحبّ .

آخره والله أعلم

والحمد لله على الإسلام والسُّنَّة . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحابته وأزواجه وذريته الطيبين الطاهريـن وسلَّمَ تسليماً كثيراً إلى يوم الدين .

---

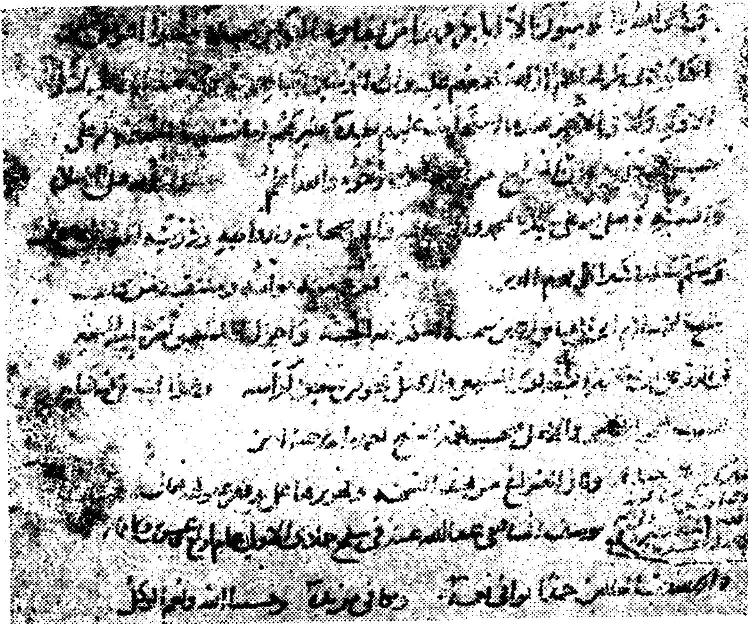
(١) في ص ٤٩٧ ــ ٥٨١ .
(٢) ومع ذلك فآية النور وآية ﴿وسيجنبها الأتقى﴾ نزلتا في إنفاقه .

فرغ منه ومُنْتَقيه من كتاب شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن تيمية أسكنه الله الجنة ، وأجزل له المنة ، في نصرة أئمة السنَّة ، في الرد على ابن المطهر البغدادي الشيعي . والأصل نحو من تسعين كراسة . وهذا (المنتقى) فيه كفاية بحسب همم الناس ، والأصل فبحسب همة الشيخ ، تغمده الله برحمته آمين .

ملكه بالابتياع الشرعي من فضل الله المفتقر إلى الله محمد بن الحسن الشافعي .

وكان الفراغ من هذه النسخة وتحريرها على يد فقير عفو الله تعالى يوسف الشافعي عفا الله عنه في سِلْخ جُمادَى الأولى عام أربع وعشرين وثمانمائة .

والحمد لله رب العالمين حمداً يوافي نعمه ويكافي مزيده . وحسبنا الله ونعم الوكيل .



صورة شمسية للصفحة الأخيرة من المنتقى

فصل ختامي

بقلم

محب الدين الخطيب

الجيل المثالي

من أيام أفلاطون (٤٣٠ ـ ٣٤٨ ق.م) وكتابه « الجمهوريَّة »

ثم من عصر أبي نصر الفارابي (٢٦٠ ـ ٣٣٩هـ) وكتابه « المَدِينة الفاضلة » .

إلى زمن السر تُوماس مُور Tomas More (١٤٧٨ ـ ١٥٣٥ م) وكتابه «يوتوبيا» Utopia .

من تلك العصور والأزمان ـ إلى يوم الناس هذا ـ والإنسانية تحلم بالجيل المثالي الذي يَودُّ البشر لو يَظفرون به فيتخذونه قدوةً لهم في السلم والحرب ، والمَنْشط والمكْره في مختلف أطوار الحياة ، ليكون لهم من كماله الإمكانيّ المَثَلُ المقتدىٰ به في كمالهم الإنساني .

هي أُمنيَّة من أمانيّ الشعوب والأمم ، من أقدم الأزمان إلى الآن ، تحدَّث عنها الحكماء ، وتغنَّى بها الشعراء ، وترنم بها رَخيم أصوات الهاتفين ، وهمس بها صفوة الضارعين والمناجين ، من كل صادِح أو باغِم .

بل إن « الجيل المثاليّ » هو الذي دعا إلى تكوينه وعمل على تحقيقه الأنبياءُ من أولي العَزْم ، وهو الذي تمنَّاه الحكماء وأهلُ العلم ، وهو الذي كانت

الإنسانية ولا تزال تَرْنو إلى شَبَحه المُرَجَّى في أحلام يَقَظاتها وفَتَرات غَفَواتها .

تَريَّثَ موسىٰ بقومه في آفاق العَريش وبرّية سِيناء وصحاري النُّقْب وحوالي بئر سَبْع أربعين حولا يلتحف معهم سحائبَ السماء ويفترش أديمَ الغبراء ، وهو يحاول أن يربيِّ منهم جيلاً مثالياً يستنُّ بسُنَن الله ، ويتخلَّق بأخلاق الرفق والحزم والتضحية والاستقامة والاعتدال ، فيرضى بها عن ربِّه ويرضى ربُّه عنه ، ثم مات موسى ولـمَّا يبلغْ من أُمَّته هذه الأمنيَّة . . .

ونبغ في الصين حكيمُها . . . كونْغْ فُوتْس الذي عرفناه من طريق الإفرنج باسم كونفوشيوس (٥٥٠ ـــ ٤٧٩ ق.م) ، ولا شكَّ أنه كان من أصدق الدعاة إلى أن يتعامل الناسُ بالمروءة . لـكنه لم يرتفع بدعوته إلى تخليص الصين من عبوديتها لابن السماء (الامبراطور) ولما في السماء من شمس وقمر وكواكبَ وسحائبَ ورعود وصواعق وأمطار ، ولا إلى تخليصها من عبادة الأرض ، وما في الأرض من جبال وبحار وأنهار . ولا من أرواح الآباء ، وما تقيمه في سبيلهم من حدود وسدود وقيود . وقد أخفق كونغ فوتس في كل ماقام به من دعوة في أرجاء الصين ، فعاد إلى بلده يؤلف الصحائف في الدعوة إلى المروءة ، وقد رأينا تفصيل ذلك في كتابه (الحوار)[1]. ثم مات وليس له من المتأثرين بدعوته إلا عدد قليل من تلاميذه ، وبقيت الصين هي الصين من ذلك الحين إلى الآن . . .

وأعلن حكماء اليونان مذاهبهم في الحكمة وتهذيب النفس ، فصنَّفوا في ذلك المصنفات ، وألقوا به الخطب . وقد اشتطُّوا في كثير مما صنفوا وخطبوا . وكتاب « الجمهورية » لأفلاطون من أبرز الأمثلة على هذا الشَّطط . ثم انقضى

---

(١) نقله إلى العربية السيد محمد مكين الصيني عن اللغة الصينية مباشرة باقتراح كاتب هذه السطور ، ونشرته المطبعة السلفية .

زمن حكماء اليونان وحكمتهم ، دون أن تعمل شُعوبهم بما دعوها إليه ، لأن الدعوة والمدعُوِّين للعمل بها لم يكونا أهلاً لذلك . . .

وعالج المسيحُ في فلَسطين عقول مواطنيه من العامة والخاصة ، ممن كانوا يقصدون هيكلَ أورشليم ، أو يتسلَّقون جبل الزيتون ، أو يتردَّدون على شواطىء بحيرة طبَريًّا وحقول أرض الجَلِيل وحدائقها ، فلم يستجب لدعوته إلا عدد ضَئيل لا يكاد يُسَمى جماعة فضلاً عن أن يكون أمة .

إن الإنسانية من أقدم أزمانها ، وفي مختلف أوطانها ، لم تشهد « الجيلَ المثاليّ » إلا مرةً واحدة حين فوجئت بإقباله عليها من صحارى أرض العرب يدعو إلى الحق والخير بالقوَّة والرحمة ، فكان ذلك مفاجأة عجيبة لكل من شهد هذا الحادثَ التاريخيَّ الفذّ من رُوم وفُرس وآراميين وكنعانيين وعِبريين ومصريين وليبيين وبربر وفاندال ولاتين وتِيُوتون وسَكْسونيين وصَقَلَّبيين وغيرهم .

وكانت المفاجأة عجيبة ــ بمصدرها ، وكيفيتها ، وأطوارها ــ ثم كانت عجيبة العجائب بنتائجها التي لا تزال إلى اليوم من معجزات التاريخ .

أين كان هؤلاء ؟ وكيف تكوَّنوا على حين غفلة من الأمم ؟ وماهذه الرسالة التي يحملونها ؟ وكيف نجحت ؟ وماهي وسائلُ نجاحها[1] .

سلسلةٌ من الأسئلة لا يكاد الناس يتساءلون بأوَّلها حتى يُفاجأوا بما ينسيهم تالِيه أوَّلَه . إلى أن رأوا من صفات هذه الأمة المثالية ماأيقنوا به أنها تحمل إلى الإنسانية رسالةَ الحق والخير ، وأنها تترجم عن رسالتها بأخلاقها ، وسيرتها وأعمالها ، وأن الذي اعتقدَته وتخلقت به ودَعَتِ الأممَ إليه هو الحق الذي قامت

---

(١) ولكاتب هذه السطور مقال في وصف لمحات من أسرار هذه المعجزة نشر في صحيفة (الفتح) بعنوان (القرآن معجزة بين معجزتين) انظر الجزء ٨١١ لجمادى الأولى ١٣٦٣هـ .

به السماوات والأرض .

وكما تساءل الناسُ عن هذه العجائب في زمن وقوعها ، ثم أنساهم بعضُها بعضاً . كذلك نحن نتساءل اليوم عن كثير من أسرارها . وبالرغم من ضياع العدد الأكبر من المراجع القديمة فيما احترق مع بيوت الفُسْطاط ومدارسها وجوامعها مدة أربعة وخمسين يوماً[1]، وفيما غرق بمياه دِجْلة أيام ابن العلقمي ومستشاره ابن أبي الحديد[2] ، وفيما خسرناه بضياع الأندلس وكوارث الحروب الصليبية ، وفيما فرَّطنا به في أزمان الجهل والانحطاط ــ بالرغم من كل هذا ــ فإن النفوس استيقظت الآن لدراسة أحوال « الجيل المثالي » الفَذِّ الذي عرفته الدنيا ، ولنقد الأصيل والدخيل من أخباره ، وتحليل عناصر الخير التي انطوى عليها ، ومعرفة الأسباب التي صار بها جيلاً مثالياً ، لتستفيد الإنسانية من الاقتداء به ، والتأسِّي بسننه وأخلاقه وتصرفاته .

وأوَّلُ مانعلمه ونؤمن به من أسباب الكمال في هذا الجيل المثالي أنه تلقَّى تربيته على يد مُعلِّم الناس الخيرَ خاتم رسل الله المبعوث بأكمل رسالات الله ﷺ . إن هذا السبب في طليعة أسباب الكمال لهذا الجيل المثالي ، لا يشكُّ في ذلك عاقل فضلاً عن مؤمن . ولكن يحقُّ لنا أن نتساءل : ألم يكن موسى أحدَ المبعوثين برسالات الله ؟ ألم يُتَح لموسى أن يعاشر قومه في الحِلِّ والترحال معاشرةَ تربيةٍ ودعوة أكثر من أربعين سنة ؟ ومع ذلك فقد جاء في « سِفْر العَدَد » من التوراة الموجودة الآن في أيدي قومه (١٤ : ٢٦ ـ ٢٧) مانصه : « وكلم الربُّ موسى وهارونَ قائلاً : حتى متى أغفر لهذه الجماعة الشرِّيرة المتذمِّرة عليَّ ؟ « ٢٩ » « في هذا القفر تسقُط جثثكم جميع المعدودين منكم حسب عددكم، من

---

(١) في سنة ٥٦٤ . انظر ص ٦٢٨ ــ ٦٣١ من المجلد ٢٥ لمجلة الأزهر . وانظر أيضاً ص ٣٨٥ ــ ٣٨٦ من ذلك المجلد .

(٢) انظر ص ٢٢ و ١٧١ و ١٨٥ من هذا الكتاب.

ابن عشرين فصاعداً الذين تذمّروا عليّ ».

أين ــ من أصحاب موسى هؤلاء ــ أصحابُ محمد عليهما صلاة الله وسلامه يوم سار بهم إلى بَدْر وهم ثلاثمائة وبضعة عشر رجلاً ليناجزوا ثلاثة أضعافهم من أهل الرجولة والحماسة والبأس ، فلما بلغ النبيُّ ﷺ بهذه القلة القليلة من أصحابه وادي ذِفْران أراد أن يختبر إيمانهم ، فأخبرهم عن قريش ، واستشارهم في الموقف. فقام الصدِّيق أبو بكر فقال وأحسن، ثم قام عمر بن الخطاب الذي أعزَّ الله به الإسلام فقال وأحسن، ثم قام فارُسهم المقداد بن عمرو (الأسود) الكندي فقال : « يارسول الله ، امضِ لما أراك الله فنحن معك . والله لا نقول لك كما قالت بنو إسرائيل لموسى : اذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون ، ولكن اذهب أنت وربك فقاتلا إنا معكما مقاتلون . فوالذي بعثك بالحق لو سرت بنا إلى برك الغماد لجالدنا معكِ من دونه حتى تبلغه »، فقال له رسول الله ﷺ خيراً ، ودعا له . ثم قال رسول الله ﷺ : « أشيروا عليَّ أيها الناس ». فقال له سعد بن مُعاذ سيِّد الخزرج وأقوى زعيم في الأنصار : « والله لكأنَّك تريدنا يارسول الله ؟ » قال : « أَجَل ». قال سعد : « فقد آمنّا بك وصدقناك ، وشهدنا أن ماجئتَ به هو الحق وأعطيناك على ذلك عهودنا ومواثيقنا على السمع والطاعة . فامضِ يارسول الله لما أردت فنحن معك . فوالذي بعثك بالحق لو استعرضتَ بنا هذا البحر فخضته لخضناه معك ماتخلف منا رجل واحد ، ومانكره أن تلقى بنا عدوَّنا غداً . إنَّا لصبُرٌ في الحرب ، صدق في اللقاء ، لعلَّ الله يريك منا ماتَقَرُّ به عينك . فسرْ بنا على بركة الله ». وقد كان عملهم أبْيَنَ من قولهم وأصدق .

هكذا كانوا في مواقف البأس وعند الشدائد . ورأيناهم في تحريهم الحقوق وإذعانهم للإنصاف والعدل في حياتهم السلمية كما تحدثتْ عنهم أم سلمةٍ رضي الله عنها ــ فيما رواه عنها الإمام أحمد في مسنده وأبو داود في سننه ــ قالت :

« جاء رجلان يختصمان إلى رسول الله ﷺ في مواريث قد دَرَسَتْ ليس بينهما بيّنة ، فقال لهما رسول الله ﷺ : إنكم تختصمون إليّ ، وإنما أنا بشر ، ولعل بعضكم أَلْحَنُ بحجَّته من بعض ، وإنما أقضي بينكم على نحو مما أسمع ، فمن قضيتُ له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار يأتي بها اسْطاماً في عنقه يوم القيامة فبكى الرجلان ، وقال كل واحد منهما : حقي لأخي ! فقال لهما رسول الله ﷺ : أما إذا قلتما ذلك فاذهبا ، فاقتسما ثم توخيا الحق ، ثم استهما (أي اعملا قرعة على القسمين بعد قسمهما)، ثم ليُحلَّ كل واحد منكما صاحبه ». وهذان الرجلان المثاليان في الإيمان بالحق لا نزال إلى الآن نجهل اسميهما ، لأنهما من عامة الصحابة لا من خواصهم الممتازين بالفضائل الإنسانية النادرة المثال كالعشرة المبشرين بالجنة وطبقتهم ممن اختصهم النبي ﷺ بالمكانة والمناقب وهذه الطريقة في تربية محمد ﷺ لأصحابه على محبَّة الحقّ ، واستجابة أصحابه له فيما أَحَبّ ﷺ أن يكونوا عليه ، قد أشاعت هذا الخلق في الخاصة والعامة من أبناء ذلك الجيل المثالي . فلما كانت خلافة الصديق رضوان الله وسلامه عليه ناطَ منصبَ القضاء برمز العدالة في الإنسانية ـــ وهو عمر بن الخطاب ـــ فكانت تمرُّ على عمر الأشهر ولا يأتيه اثنان يتقاضيان عنده ، وأيُّ حاجة بهذه الأمة المثالية إلى القضاء والمحاكم وهي أمةُ الحق ، ومن أخلاقها أن تتحرى الحق بنفسها فلا تحتاج إلى تحكيم القضاء فيه

بل إن الطبقة الدنيا في هذا الجيل (وأحوالها وأخلاقها معروفة في كل جيل وقبيل) وهم ممن يستطيع الشيطان في العادة أن يغلبهم على إرادتهم في بعض الأحيان فيقعون في زلة يستوجبون عليها الحدَّ الشرعي ، فإن من أعجب ماوقع في تاريخ البشر أن يأتي من يقع في شيء من تلك الزلة من أهل تلك الطبقة إلى رسول الله ﷺ فيعترف له بزلته ، ويلح بلجاجة وإصرار على طلب إقامة الحد عليه (وفي ذلك حَتْفُه) ليتطهَّر مما دنَّسه به الشيطان . وكان نبيُّ الرحمة إذا رأى

هذا الإيمان العجيب في هذه الطبقة من أصحابه الطيبين يحاول جهده أن يدرأ الحد عنهم بكل ما يجيزه الشرع ، فيأبون إلا أن يتعجلوا عقوبة الدنيا ليتَّقوا بها عقوبة الآخرة .

وهـذه المـلاحـظة ـ عن هذه الـطبقة بالذات ـ قد سبق إلى التنويه بها والتحدُّثِ عنها إمامٌ كبير من أئمة أهل البيت من زيدية اليمن ، وهو الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة بن سليمان بن حمزة (المتوفي ببلدة كَوْكَبان باليمن سنـة ٦١٤) نقـل ذلك عنه عالِم الزيدية في القرن التاسع السيد محمد بن إبراهيم ابن علي المترضى الوزير «٧٥٥ ـ ٨٤٠» في كتابه «الروض الباسم» (١ : ٥٥ ـ ٥٦) فذكر تلك الطبقة وقال : «إن أكثرهم تساهلا في أمر الدين من يتجاسر على الإقدام على الكبائر ، لا سيما معصية الزنا . . . لكنا نظرنا في حالهم فوجـدنـاهم فعلوا ما لا يفعله من المتـأخـرين إلا أهـل الـورع الشحيح ، والخوف العظيم ، ومن يُضرب بصلاحه المثل ويُتقرب بحبه إلى الله عز وجل . وذلك أنهم بذلوا أرواحهم في مرضاة رب العالمين ، وليس يفعل ذلك إلا من يحق له منصب الإمامة في أهل التقوى واليقين» . أي أن طبقة الدهماء في ذلك الجيل المثالي ـ ممن قد يقعون في الكبائر ـ كان لهم من صدق الإيمان والاستقامة على الحق ما يرفعهم إلى مرتبة من يحقُّ له منصب الإمـامة في أمة من أهل التقوى والدين ، فكيف بخاصة الصحابة الذين نزههم الله عز وجل عن أصغر الهفوات ، ورفعهم إلى أعلى الدرجات . ولولا أن النبوَّة ختمت بمربيهم وهاديهم إلى الحق ﷺ لما كان مثلُ أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ أقلَّ من الأنبياء الذين سلفوا في الأمم الأخرى . وإن هذا الذي يتكلم عن الزناة من دهماء الصحابة واستحقاقهم لمنصب الإمامة إمامٌ من علماء أهل البيت يعني ما يقول ، ويعلم معنى أقواله . لكنه رأى هذه الطبقة في ذلك «الجيل المثاليّ» قد صدر عنها من صدق الإيمان ما لم تَرَ أمةٌ من أمم

الأرض مثله، فحكم بعلمه، وكان منصفاً لنفسه وللحق، ولدعوة الإسلام وآثارِها في أهلها الأولين.

وقد علَّق على كلام المنصور بالله علامةُ الزيدية السيد محمد بن إبراهيم الوزير (١ : ٥٦ ــ ٥٧ من الروض الباسم) قائلاً يخاطب قارىء كتابه : « فأخبرني على الإنصاف : مَن في زماننا ــ وقبل زماننا ــ من أهل الديانة سار إلى الموت نشيطاً ، وأتى إلى ولاة الأمر مُقرّاً بذنبه مشتاقاً إلى لقاء ربه ، باذلاً في رضا الله لروحه ، ممكناً للولاة أو القضاة من الحكم بقتله ؟! وهذه الأشياء تنبه الغافل ، وتقوِّي بصيرة العاقل . وإلّا ففي قول الله تعالى : ﴿ **كنتم خيرَ أمة أُخرجت للناس** ﴾ كفاية وغُنية ، مع ماعضدها من شهادة المصطفى عليه السلام بأنهم « خير القرون » ، وبأن غيرهم « لو أنفق مثل أُحد ذهباً مابلغ مُد أحدهم ولا نَصِيفه »، إلى أمثال ذلك من مناقبهم الشريفة ومراتبهم المنيفة ».

ونعود إلى المقارنة الأولى بين أمة محمد ﷺ وأمة موسى عليه السلام ـ وكلاهما من الأنبياء أُولي العزم ـ وموسى أُتيح له من الوقت لتربية أمته ضِعفُ الوقت الذي أتيح لمحمد ﷺ في تربية أمته ، فكيف نالت أمة محمد ﷺ هذه المكرمة فكانت « الجيلَ المثاليّ » الذي خلده الله عز وجل في القرآن بقوله في سورة آل عمران ١١٠ ﴿ **كنتم خير أمة أُخرجت للناس** ﴾ ، بينما الجيلُ الذي كان مع موسى استحق أن يُدمَغ بما ورد في سفر العدد (١٤ : ٢٦ ـ ٢٧ و ٢٩) كما نقلناه آنفاً عن التوراة التي يطبع منها في كل سنة ملايين النسخ بكل اللغات ؟

أنا فكرتُ في هذا الأمر كثيراً من خمسين سنة إلى الآن ، ومن ذلك الحين وأنا أراقب كل مايقع عليه نظري من تحقيقات العلماء وخطرات أفكارهم لأصلَ إلى حكمة الله في هذا الامتياز الذي اختص به أصحاب رسول الله ﷺ فجعلهم

« الجيلَ المثاليَّ » الوحيد الذي عرفه تاريخ الإنسانية .

فكرت في معادن الأمم ، ومواهبها ، وسجاياها ، فراقبتها جميعاً وهي في بداوتها (أي في مادتها الخام) قبل أن تطرأ عليها الحضارات والعلوم المكتسبة والصناعات والأنظمة الاجتماعية التي هي من صنع التشريع البشري ، فتبين لي أن الأمة التي منها « الجيل المثالي » في الإسلام امتازت في بداوتها على كل أمة أخرى في بداوتها بسعة المدارك ونضوج العقل ودقة المشاعر وجودة الأخلاق ، وأنها امتازت بَداوتها بلغةٍ هي أرقى على الإطلاق من كل لغة أخرى للبشر في طورهم البدويّ . وكل رُقيٍّ لأيّ لغة أخرى غير اللغة العربية هو من أثر الحضارة واتساعها الحادث في الصناعات والعمران والفنون والثروة ، ولو أن عالما من علماء اللغات أمسك بيده قلما بالمداد الأحمر وشطب به كل لفظة في المعجم الألمانيّ أو الإنجليزيّ أو الفرنسيّ يرى أنها من الألفاظ التي حدثت بعد التقدم الصناعي أو العلمي أو الاقتصادي أو الفني ، ولم تكن للألمان أو الإنجليز أو الفرنسيين في بداوتهم ، لما بقى لهذه الأمم في أكبر معاجمها اللغوية إلا ما يعادل نصف جزء من أجزاء لسان العرب العشرين إن لم يكن أقلّ من ذلك . والعربُ لـمّا استفحل مُلكهم وصارت لهم جيوش عظيمة واصطلاحات عسكرية وإدارية وفلسفية وعلمية وصناعية أبىٰ علماؤهم أن يقحموا على معَاجمهم وأصل لغتهم هذه الاصطلاحات الطارئة ، فألفوا كتباً مستقلة للاصطلاحات ، وبقيت معاجم اللغة تمثل أصلَ اللغة بشواهدها من شعر العرب وحكمتهم وأمثالهم في أيام بداوتهم ، فهي برهان حسيّ قائم أمامَ الأنظار على ماامتازت به العربية بين جميع اللغات التي نطق بها البشر . ومما امتازت به الأمة التي ظهر منها « الجيل المثاليّ » إنسانيتُها العليا في معاملة الغير وإكرامه بالأمن والقِرَى ، وإذا استثنينا مايكون في حالة الحرب بين القبيلة وغيرها من العرب ، فإن جزيرة العرب من أقدم أزمانها إلى هذه الساعة أعظمُ

بلاد الله أمناً على الإطلاق ، ينتقل فيها من يشاء حيث شاء فيجد لنفسه فُندقاً مجانيّاً عند كل بصِيص ضوء يَعْشو إليه في الليل ، أو أي خباء يلوح له في النهار ، وله (حقّ) الضيافة ثلاثة أيام بلا مَنٍّ عليه ولا فضل لمضيفيه . ومن آداب الضيافة عندهم أن لا يسألوا ضيفهم حتى عن اسمه . وكان عندهم نظامُ الأشهر الحُرُم يمتنع فيها القتال بين المتحاربين ، وكان عندهم الأمنُ المطلق حتى للحَمام والظِباء وسائر الصيد في داخل أعلام الحرم في جميع أيام السنة ، ولو لقى الرجلُ قاتلَ أبيه في أرض الحرم ماكان له أن يُرَوِّعه أو يزعجه . أنا مقتنع بأنه كما اختار الله محمداً ﷺ لأكمل رسالاته وآخرها ، اختار كذلك العربية لكتابه الحكيم ، لأنها أكمل اللغات وأغناها . واختار أيضاً لرسوله أصدقَ الأمم وأكرمَها مَعدِناً وأجمعَها للصفات التي تكفلُ نجاحَ هذه الدعوة وتقوى بها على حمل هذه الأمانة ، فكانت بها خير أمة أخرجت للناس . وقد دعتْ إلى الإسلام بِسيرتها وأخلاقها وتصرُّفاتها فتعرَّفتِ الأُمم إلى الرسالة المحمدية بما رأت العيون من سيرة الصحابة ، أكثر مما سمعته الآذان من بيانهم . وأصحاب رسول الله ﷺ لما استجابوا لهذه الدعوة وتشرَّفوا بالدخول في الإسلام كانوا متفاوتين في مبلغهم من سجايا أمتهم : فبعضهم كان أسرع إدراكاً من بعض . وإذا امتاز أحدُهم على أخيه بناحية من نواحي الخير ، كان لأخيه ناحية أخرى من الخير يمتاز بها . كان أبو بكر أسبقَ من عمر إلى إدراك الحقّ في دعوة الإسلام ، لكن عمر حتى في أشدّ عصبيته على الإسلام ــ يوم بلغه إسلام أخته وابن عمه وجاء ليبطش بهما ــ طرقتْ سمعَه صيحةٌ من صيحات الحق التي يهتف بها الإسلام ، فبردت عصبيته ، وتغلَّب نزوعُه للحق على نزوعه لنصرة الإلْف ، فكان ــ في خلال دقيقتين اثنتين ــ من أكرم أنصار الحقّ على الله ، ومن أسرع البشر إلى الاستجابة لنداء الحق . وخالد بن الوليد كان شاباً من أبناء الأعيان من رؤساء قريش ، سكر بخمرة النصر على المسلمين

في أُحُد ، وعاد إلى مكة نَشْوانَ بها ، لكن الحق الذي كان الإسلامُ يهتف به كان يطرق مَسامِعَ خالد ، فتأمل فيه فوجده حقاً ، فترك ثروة أبيه وجاهه ومربط خيله الواسع في مكة ، وخرج قاصداً المدينة ليدخل في دين الذين حاربهم ، وانتصر عليهم ، فلقى في طريقه عمرو بن العاص وحاملَ مفتاح الكعبة وعلم أنهما مثله قد تبين لهما الحق وخرجا في طلبه والالتحاق بأهله والجهاد في سبيله ، فقال النبيُّ ﷺ فيهم عند بلوغهم المدينة : « رمتكم مكة بأفلاذ كبدها ».

مثل هذه الأخلاق كثيرة جداً في « الجيل المثاليّ » الذي صنع منه محمدٌ ﷺ أصحابه ولكننا قلَّما نجد ذلك شائعاً في الأمم الأخرى . نعم . إن الخير موجود في كل الأمم ، ولكنْ لا إلى الحدّ الذي يقوم به الجيل المثالي ، ولذلك كان أصحابُ محمد ﷺ خيرَ أمة أُخرجت للناس .

يقول رسول الله ﷺ فيما رواه البخاريُّ في صحيحه (الكتاب ٦١ ــ الباب الأول) من حديث أبي زُرْعة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: « تجدون الناس معادِنَ ، خيارُهم في الجاهلية خيارُهم في الإسلام إذا فقهوا ». ومما لاشكَّ فيه أن العرب كانوا على وَثنيَّة ، ولكن مَنْ مِنَ الأمم لم يكن عند ظهور الإسلام من أهل الوثنيَّة بمختلف معانيها ؟ إلا أن العرب كانوا أحدث الأمم في وثنيتهم ، لأنها طرأت عليهم قبيل الإسلام بمئات قليلة من السنين على يد عمرو بن لُحَيّ الخُزَاعي في خبر طويل لا يتسع المقام للإفاضة فيه . وكانت العرب قبل ذلك من أهل الحَنِيفِيَّة دينِ إبراهيم وإسماعيل ، وبنو إسماعيل انتشروا من مكة وتوطنوا في جميع البقاع الشمالية من جزيرة العرب إلى أسوار مدينة دمشق . ومنّ العرب من كانوا على دين شُعَيب وقد ترك التاريخ لنا نصوصاً في هذا المعنى . وهذه الوثنيَّة الطارئة على العرب لم يكن لها عندهم من الهياكل والسَّدَنة ، والتَّهاوِيل مايضارع الذي لها عند غيرهم ، فكانوا أقربَ

أمم الأرض إلى دِين الفطرة ، وبذلك استحقُّوا ثناء الله عليهم فيما جاء بسورة (البقرة ١٤٣) : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ ، وما جاء في سورة (الأنفال ٦٤) : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ وما جاء في سورة (التوبة ١٠٠) : ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ .

نقل الحافظُ ابن حجر في الإصابة (٣ : ٢ طبعة السلطان عبدالحفيظ) عن الزبير بن بكَّار « أن رجلا قال لعمرو بن العاص : ماأبطأ بك عن الإسلام ، وأنت أنت في عقلك ؟ قال : إنا كنا مع قوم لهم علينا تقدُّم (يعني أباه ومن هم في طبقته) وكانوا ممن تُوازي حُلومُهم الجبال . فلما بُعث النبي ﷺ فأنكروا عليه ، قلدناهم ، فلما ذهبوا وصار الأمر إلينا نظرنا وتدبرنا ، فإذا حقٌّ بيّن ، فوقع في قلبي الإسلام ، فعرفتْ قريش ذلك مني ، من إبطائي عما كنتُ أسرع فيه من عَونهم عليه ، فبعثوا إليَّ فتىً منهم فناظرني في ذلك ، فقلتُ : أنشدك الله ربَّكَ ورب من قبلك ومَن بعدك : أنحن أهْدَى أم فارس والروم ؟ قال : نحن أهدىٰ (يعني الصدقَ والعدالةَ والأمانةَ والتعاونَ المحمود) قلت : فنحن أوسعُ عيشاً أم هم ؟ قال : هم . قلت : فما ينفعنا فضلنا عليهم إن لم يكن لنا فضل إلا في الدنيا وهم أعظم منا فيها أمراً في كل شيء ؟ وقد وقع في نفسي أن الذي يقوله محمد ــ من أن البعث بعد الموت ليجزى المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته ــ حقّ ، ولا خيرَ في التمادي في الباطل » .

إن المسلمين ــ بل الإنسانية كلها ــ أشدُّ ماكانوا اليوم حاجةً إلى معرفة فضائل أصحاب رسول الله ﷺ وكرم مَعدِنهم وأثر تربية رسول الله ﷺ فيهم ، وما كانوا عليه من علوّ المنزلة التي صاروا بها « الجيلَ المثالي » الفذّ في تاريخ البشر . وشباب الإسلام معذور إذا لم يحسن التأسي بالجيل المثالي في الإسلام لأن أخبار أولئك الأخيار قد طرأ عليها من التحريف والأغراض والبتر والزيادة وسوء التأويل في قلوب شُحنتْ بالغِلّ على المؤمنين الأولين فأنكرت عليهم حتى نعمةَ الإيمان! وقد أصبح من الفرض الديني . . . على كل من يستطيع تصحيح تاريخ صدر الإسلام أن يعتبر ذلك من أفضل العبادات، وأن يبادر له ويجتهد فيه ماستطاع، إلى أن يكون أمامَ شباب المسلمين مثال صالح من سلفهم يقتدون به، ويجدّدون عهده، ويصلحون سيرتهم بصلاح سيرته.

وهذه المعاني تحتاج إلى دراسات علمية عميقة ، ليتبين لنا سر الله في تكوين هذا « الجيل المثالي » على يد حامل أكمل رسالات الله . وإن فصلا كهذا أضيقُ من أن يلمَّ ــ ولو بإشارات قصيرة ولمحات سريعة ــ بمثل هذه المعاني التي تخطر على البال في أثناء المطالعات والتفكير ، ونحن نكتفي بتسجيلها ليتخذ منها أذكياء الطلبة والشبان مواضيع للدراسة والتمحيص . والله الموفق .

محب الدين الخطيب

فهرس

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة